

## \* (فهرست الجزء الرابع من الفتاوى العالم كبرى) \*

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٤	لا يصلح وفين تشتط حضرته ومن لا تشتط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء	٢	كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب الباب الأول في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه
٣٤	مطلب أجر لغيره ثم باع ما آجره أو وهبه أو عاره أو آجره	٢	مطلب شروط صحة الدعوى
٣٤	مطلب المستأجر لا يتصب خصما للمدعى	٣	مطلب بيان حكم الدعوى
٣٥	الاجارة والاعارة والرهن بخلاف المشتري والموهوب له فانهما يصلحان خصمين	٣	مطلب أنواع الدعوى
٣٥	مطلب الغاصب من المستأجر لا يصلح خصما	٣	مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة
	بلا حضوره	٣	مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه
٣٥	مطلب لو ادعى جرحا في دابة أو خرقا في ثوب لا يشترط احضار المجرع أو المخروق في الدعوى	٣	الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول الفصل الأول فيما يتعلق بالمدعى
٣٧	مطلب الخصم في اثبات الوصية أحد أربعة	٥	الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول
٣٧	مطلب المأمور بشراء الدنانير خصم لمن يدعيها عليه الا اذا أقر المدعى بذلك	٩	الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار
٤٢	الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به	١٢	مطلب باع عقارا وبنته أو امرأته أو بعض اقاربه حاضر يعلم به
	مطلب بينة العجعة أولى	١٢	مطلب اذا ادعى دار امير انا عن أبيه ولم يذكر اسمه ونسبه لا تصح دعواه
	مطلب الاستنهاب والاستشراء اقرار	١٣	مطلب لا تصح الدعوى بسبب الاقرار
٥٨	الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون	١٣	الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول الفصل الأول في الاستحلاف والنكول
٥٩	الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع	١٣	مطلب الاستحلاف لا يجري في الدعوى الفاسدة
٦٨	الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه أربعة فصول الفصل الأول في دعوى الملك المطلق في الاعيان	١٣	مطلب في الاشياء التي يحلف فيها الخصم من غير طلب المدعى
٦٩	الفصل الثاني في دعوى الملك في الاعيان بسبب الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك (وما يتصل بذلك مسائل)	١٤	مطلب لا تحليف مع البرهان الا في مسائل
٧٥	مطلب بينة القرض أولى من بينة المضاربة (مسائل متفرقة)	١٦	الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستحلاف
٨٢	مطلب بينة القرض أولى من بينة المضاربة (مسائل متفرقة)	٢٣	الفصل الثالث فمن توجه عليه اليمين ومن لا توجه ومن يحمل له الاقدام على اليمين ومن لا يحمل
٨٣	مطلب بينة ولاء الموالاة أولى من بينة ولاء العتاقة	٣١	الباب الرابع في التحالف
		٣٤	الباب الخامس فيمن يصلح خصما لغيره ومن

٨٤	مطلب مات المديون ولم يترك الاجارية معها	١٢٢	بعد الاقرار انه لفلان
	ولد فادعى انها ام ولد الميت		الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على
٨٤	الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط		الغير هما يناسب ذلك
	ودعواهم مختلفة	١٢٤	الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة
٨٨	الفصل الرابع في تنازع الايدي		والمستدعة عن الوفاة
٩١	الباب العاشر في دعوى الحائط	١٢٥	الفصل الثالث عشر في نفى أحسد الابوين
٩٧	الباب الحادي عشر في دعوى الطريق		الولد وادعاء الاخر اياه
	والمسيل	٢٢٧	الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر
٩٧	مطلب دعوى حق المرور ودعوى رقة الطريق		والمكاتب
٩٧	مطلب في دعوى المسيل	١٢٩	الفصل الخامس عشر في المتفرقات
٩٩	الباب الثاني عشر في دعوى الدين	١٣١	الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق
١٠٣	مطلب اذا ادعى بعض الورثة ديناً أو عيناً على		وما هو في معنى الاستحقاق
	الميت بعد القسمة	١٣٨	الباب السادس عشر في دعوى الغرور
١٠٣	الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة	١٤١	الباب السابع عشر في المتفرقات
	والمحوالة	١٤٦	كتاب الاقرار بهذا الكتاب يشتمل على ابواب
١٠٣	مطلب دعوى الوكالة		الباب الاول في بيان معناه شرعاً ورسماً
١٠٥	مطلب دعوى المحوالة		وشرط جوازه وحكمه
١٠٥	الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه	١٤٧	الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً وما لا
	خمس عشرة فصلاً الفصل الاول في مراتب		يكون
	النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوة	١٥٢	مطلب اذا اقر في صحته لا يثبت به بجميع
١٠٦	مطلب أنواع دعوة النسب		ما في منزله الخ
١٠٧	الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري	١٥٢	مطلب اذا اقر في صحته بجميع ما في منزله
١١١	الفصل الثالث في دعوة الرجل ولد جارية ابنه		سوى ملبوسه لزوجه
١١٢	الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة		مطلب الاقرار بالكتابة وانه على وحوه
١١٥	الفصل الخامس في دعوة الخارج وذو اليد	١٥٦	مطلب خط الصراف والبيع والسمسار حجة
	ودعوة الخارجين	١٥٦	الباب الثالث في تكرار الاقرار
١١٧	الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد		الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن
	في أيديهما أو في يد أحدهما	١٥٧	لا يصح ومن يصح منه الاقرار
١١٨	الفصل السابع في دعوة نسب أمية الغير يحكم	١٦٠	الباب الخامس في الاقرار للمجهول وعلى
	النكاح		المجهول وبالمجهول وبالمبهم
١١٩	الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنى	١٦٤	الباب السادس في اقرار المريض وافتعاله
	وما في حكمه	١٦٥	مطلب بينة كون الاقرار في الصحة مقدمة
١٢٠	الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولداً منه		على كونه في المرض
١٢١	الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه	١٦٥	مطلب اقرار المريض لاجنبي جائز بجميع



صفحة	المال	صفحة
٢٠٦ الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض	١٧٣ الباب السابع في اقرار الوارث بعدم موت المورث	٢٠٧
٢٠٧ الباب الحادي والعشرون فيمن في يده مال الميت اذا اقر بوارث أو موصى له	١٧٤ الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له	٢٠٩
٢٠٩ الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والنجانية	١٧٨ الباب التاسع في الاقرار بأخذ الشيء من مكان	٢١٠
٢١٠ الباب الثالث والعشرون في المتفرقات	١٧٩ الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع	٢١٢
٢١٢ كتاب الصلح وهو مشتمل على أحد وعشرين بابا الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرائطه وأنواعه	١٧٩ مطلب في شرط الخيار في الاقرار	
٢١٥ الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره	١٧٩ مطلب في الاستثناء	
٢١٨ الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والمخلع والطلاق والنفقة والسكنى	١٨١ مطلب الرجوع	
٢٢١ الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن	١٨٣ الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل الى يده من رجل لا آخر واقراره ماله على آخر لغيره	
٢٢٤ الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكراه والتهديد	١٨٥ الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينأ في صحة وثبوت حكمه	
٢٢٧ الباب السادس في صلح العمال	١٨٦ الباب الثالث عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره	
٢٢٨ الباب السابع في الصلح في البيع والسلم	١٩٠ الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالابراء وما لا يكون وفي الابراء صريحا	
٢٣١ الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العيب	١٩١ (ومما يتصل بذلك)	
٢٣٥ الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والتحرية	١٩١ الباب الخامس عشر في الاقرار بالتجئة	
٢٣٦ الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به	١٩٣ مطلب مهر السر والعلائية	
٢٤١ الباب الحادي عشر في الصلح في العيّن	١٩٢ الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق	
٢٤٢ الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والمجراحات	١٩٨ الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمومة الولد والعق والكتابة والتبدير (وطبعت خطأ وأميسة الولد تبعا للتميز العاكس كبرية)	
٢٤٦ الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء	١٩٩ الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الافرار بالعيب في المبيع	
٢٤٧ الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير	٢٠٣ الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك	
٢٤٩ الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصى في الميراث والوصية		
٢٥٦ الباب السادس عشر في صلح المسكاتب والعبد والتاجر		
٢٥٧ الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والمحرّبي		

- ٢٥٨ الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بأن كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله
- ٢٥٩ الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار
- ٢٦٠ الباب العشرون في الامور المحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح
- ٢٦٣ الباب الحادي والعشرون في المتفرقات
- ٢٦٥ كتاب المضاربة وهو مشتمل على ثلاثة وعشرين بابا الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرايطها وحكمها
- ٢٦٨ الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها ناصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز
- ٢٦٩ الباب الثالث في الرجل يدفع المال لبعضه مضاربة وبعضه لا
- ٢٧٠ (ومما يتصل بهذا الباب)
- ٢٧١ الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك
- ٢٧٥ الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين
- ٢٧٦ الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط
- ٢٧٨ الباب السابع في المضارب يضارب
- ٢٨٠ الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره
- ٢٨١ الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال
- ٢٨٢ الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين
- ٢٨٣ الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة
- ٢٨٧ الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية
- ٢٨٧ الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الترادف وخطأ أحدهما بالآخر وخطأ
- ٢٩٠ الباب الثاني عشر في نفقة المضارب
- ٢٩٢ الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية المضاربة
- ٢٩٧ الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
- ٢٩٩ الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة
- ٣٠٠ الباب السادس عشر في قسمة الربح
- ٣٠١ الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين وهذا الباب يشتمل على سبعة أنواع النوع الاول فيما اذا اختلفا في مشتري المضارب هل هو للمضاربة
- ٣٠١ النوع الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة
- ٣٠٢ النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال
- ٣٠٣ النوع الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال الحربي المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده
- ٣٠٤ النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال
- ٣٠٥ النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري
- ٣٠٧ النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب
- ٣٠٨ الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي
- ٣٠٩ الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض
- ٣١٠ الباب العشرون في جنابة عبد المضاربة والجنابة عليه
- ٣١١ الباب الحادي والعشرون في الشفعة

صيفه

في المضاربة

٣١٢ الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل

الاسلام وأهل الكفر

٣١٣ الباب الثالث والعشرون في المتفرقات

٣١٧ كتاب الوديعة وهو مشتمل على عشرة أبواب

الباب الاول في تفسير الابداع والوديعة

وركنها وشرايطها وحكمها

٣١٨ الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير

٣٢٠ الباب الثالث في شروط ما يجب اعتبارها

في الوديعة ولا يجب

٣٢١ الباب الرابع فيما يكون تضييع الوديعة

وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن

٣٢٩ الباب الخامس في تجهيل الوديعة

٣٣٢ الباب السادس في طلب الوديعة والامر

بالدفع الى الغير

٣٣٤ الباب السابع في رد الوديعة

٣٣٤ الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة

أو المستودع غير واحد

٣٣٦ الباب التاسع في الاختلاف الواقع

في الوديعة والشهادة فيها

٣٣٩ الباب العاشر في المتفرقات

٣٤٣ كتاب العارية وهو مشتمل على تسعة أبواب

الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها

وشرايطها وأنواعها وحكمها

٣٤٤ الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقد بها

العارية وما لا تنعقد بها العارية

٣٤٤ الباب الثالث في التصرفات التي يملكها

المستعير في المستعار والتي لا يملكها

٣٤٥ الباب الرابع في خلاف المستعير

٣٤٦ الباب الخامس في تضييع العارية

وما يضمنه المستعير وما لا يضمن

٣٥٠ الباب السادس في رد العارية

٣٥٠ الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع

من استردادها

صيفه

٣٥٢ الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا

الباب والشهادة فيه

٣٥٣ الباب التاسع في المتفرقات

٣٥٤ كتاب الهبة وفيه اثنا عشر بابا الباب الاول

في تفسير الهبة وركنها وشرايطها وأنواعها

وحكمها وفيما يكتسب من الهبة من الالفاظ

وما يقوم مقامها وما لا يكون

٣٥٧ الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز

٣٦٢ الباب الثالث فيما يتعلق بالتحويل

٣٦٥ الباب الرابع في هبة الدين عن عليه الدين

٣٦٦ الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما

يمنع عن الرجوع وما لا يمنع

٣٧٢ الباب السادس في الهبة للصغير

٣٧٥ الباب السابع في حكم العوض في الهبة

٣٧٧ الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة

٣٧٨ مطلب ما يبطل بالشروط الفاسدة وما لا يبطل

وما يصح تعليقه واضافته الى الزمان وما لا يصح

٣٨٠ الباب التاسع في اختلاف الواهب

والموهوب له والشهادة في ذلك

٣٨٢ الباب العاشر في هبة المريض

٣٨٤ الباب الحادي عشر في المتفرقات

٣٨٧ مطلب في هبة أهل الذمة

٣٨٨ الباب الثاني عشر في الصدقة

٣٩١ كتاب الاجارة وهو مشتمل على اثنين وثلاثين

بابا الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها

والفاظها وشرايطها وبيان أنواعها وحكمها

وكيفية انعقادها وصفتها

٣٩٣ مطلب شروط الاجارة

٣٩٤ مطلب أنواع الاجارة وحكمها وكيفية

انعقادها وصفتها

٣٩٥ الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجارة

وما يتعلق به من المالك وغيره

٣٩٨ الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد

الاجارة

صحيحة	صحيحة
٤٠٠ الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة	٤٠٠ فصل في المتفرقات
٤٠٢ الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط	٤٠٢ الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر
فيها	وفما يجب على الآخر
٤٠٥ الباب السادس في الاجارة على أحد	٤٠٥ ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع
الشرطين أو على الشرطين أو أكثر	٤٠٦ الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى
٤٠٧ ومما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد	بين الشريكين واستئجار الاجيرين
الاجارة بين الوقت والعمل	٤٠٨ الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعذر
٤٠٨ الباب السابع في اجارة المستأجر	وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون
٤١٠ الباب الثامن في انعقاد الاجارة بتغيير لفظ	فسخا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ
وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها مع وجود	وما لا يكون فسخا
ما ينافيها	٤٠٩ الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة
٤١٤ الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما مع	والحلي والفسطاط وما أشبهها
الفراغ منه وما لا يكون	٤١٤ الباب الحادي والعشرون في الاجارة
٤١٥ الباب العاشر في اجارة الظئر	لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه الى المستأجر
٤١٨ الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة	٤١٥ الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات
٤٢١ الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة	التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي
٤٢٢ الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق	تصرفات لآخر
برد المستأجر على المالك	٤١٨ الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام
٤٢٣ الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد	والرحى
صحته والزيادة فيها	٤٢٠ الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر
٤٢٤ الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من	وبالمعقود عليه
الاجارة وما لا يجوز وهو يشتمل على أربعة	٤٢١ الباب الخامس والعشرون في الاختلاف
فصول الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه	الواقع بين الاجر والمستأجر وبين الشاهدين
٤٢٧ الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه لمكان	وهو مشتمل على فصلين الفصل الاول في
الشرط	الاختلاف الواقع بين الاجر والمستأجر
٤٢٩ الفصل الثالث في قفيز الطمان وما هو في معناه	في البديل أو في المبدل أو بين الشاهدين
٤٣١ الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان	٤٢٩ الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآخر
المستأجر مشغولا بغيره	والمستأجر في وجود العيب بالاجرة
٤٣٢ الباب السادس عشر في مسائل الشيوع	٤٢٣ الباب السادس والعشرون في استئجار
في الاجارة والاستئجار على الطاعات	الدواب للركوب
والعصى والافعال المباحة	٤٢٦ مطلب مسئلة بحجية يتمن بها المتبصر
٤٣٣ مطلب الاستئجار على الطاعات	في الفقه
٤٣٤ مطلب الاجارة على المعاصي	٤٢٦ الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان
٤٣٥ مطلب الاستئجار على الافعال المباحة	بالتخلاف والاستعمال والضياع والتلف

صفحة	صفحة
٤٩٩ الباب التاسع والعشرون في التوصيل	وغير ذلك
في الاجارة	٤٨٦ الباب الثامن والعشرون في بيان حكم
٥٠٠ الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة	الاجير الخاص والمشارك وهو مشتمل على
بختارى	فصلين الفصل الاول في بيان المخذ الفاصل
٥٠٤ الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع	بين الاجير المشترك والخاص وبيان
والاستئجار على العمل	احكامهما
٥٠٨ الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات	٤٩٩ الفصل الثاني في المتفرقات

6163  
C1A





الجزء  
الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

\* (كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب) \*

(الباب الاول)

في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوارها وحكمها وأنواعها ومعرفة الدعوى من المدعى عليه (أما تفسيرها شرعا وهو ركنها) فهي إضافة الشيء إلى نفسه حاله المازعة بأن يقول هذا العبد لى هكذا في محبة السرخصى (وأما شروطها) فمنها عقل المدعى والمدعى عليه فلا تصح دعوى المخنون والصبي الذي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البيعة \* ومنها - ضره الخصم فلا تسمع الدعوى والدية الأعلى خهم حاضر الا اذا التمس بذلك كالحكماء للقضاء به فيجيبه لعاضى اليه فيكتب الى القاضي الغائب الذي يعطيه الخصم بما سمعه من الدعوى والشهادة لبقه على عليه هكذا في الدائع \* ومنها أن يكون المدعى به شيئا معلوما وأن تتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا أو لا يلزم على المطلوب شيئا فهو أن يدعى أنه وكيل هذا الخصم المحاضر في أمر من أموره وأسرار أموره فان القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية \* ومنها في مجلس القضاء والدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه هكذا في الكافي \* ومنها أن تكون بلا منه عينا اذا لم يكن به دذر لا اذا رضى المدعى عليه لسان غيره عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما اليس بشرط - في لو وكل المدعى رجلا بالمحسومة من غير مدر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع الدية - وبندهما صح حتى يلزم ونمعه هكذا في الدائع \* وان كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر الغلب يكتب دعواه في صحيفة ويُدعى منها فسمع ولو كان لسانه غير له لسان القاضي يأخذه مترجما كذا في فتاوى فاضيل خان \*

مطلب  
شروط صحة لدوى



ومنه اعدم التناقض في الدعوى الا في النسب والحريه وهو ان لا يسبق منه ما يناقض دعواه كالموافق  
بالمالك له ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقا كذا في البحر الرائق \* ومنها ان يكون المدعى بمقتل  
الشخص حتى لو قال لمن لا يولد مثله كذا في البدائع \* واما حكمها فاستحقاق  
الجواب على الخصم بنعم أو لا فان اقترنت المدعى به وانكره يقول القاضي للمدعى الكذب فان قال  
لا يقول لك يمينه ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا أو نعم فالقاضي يجعله مكررا حتى لو اقام المدعى اليد  
تسمع كذا في محبة السرخسي \* واما انواعها فتشأن دعوى صحيحة ودعوى فاسدة والصحيحة ما يتعلق  
بها احكامها وهي احصاء الخصم والمطالبة بالجواب وجوب الجواب واليمين اذا انكر والا يثبت باليمين  
وزوم احضار المدعى \* والعاسدة ما لا يتعلق بها الاحكام هكذا في الكافي \* لو كانت الدعوى غير  
صحيحة فادعى المدعى عليه لدفع هل يسمع منه وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف  
المشايخ فيه وفي كتاب الرجوع والشهادات ما يدل على ان مدعى الدفع بطالب بتصحيح الدعوى  
ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محط السرخسي \* واما معرفة المدعى من المدعى عليه فهي  
ان المدعى من لا يجبره الى الخصومة اذ اتركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا حد عام صحيح \*  
وقال محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالعه  
عند الخذاق من اصحابنا رجهم الله تعالى لان الاستبصار للمدعى دون الصور والمبني فان المودع اذا قال  
وردت الوديعة فاقول له مع اليمين وان كان مدعى الرد بصورة لانه ينكر الضمان هكذا في الهداية

مطلب

بيان حكم الدعوى

مطلب

انواع الدعوى

مطلب

هل تقبل دعوى الدفع بعد

الدعوى العاسدة

مطلب

معرفة المدعى من المدعى عليه

(الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع)

وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول فيما يتعلق بالدين) \* ان كان المدعى به دينا ذكره بطلانه هكذا في الكافي \*  
ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والخسر والرفق هكذا في فواى فاضيلخان \* فان كان كميلا  
فانما تصح الدعوى اذا ذكر المدعى حنطة او شعير فان ذكره حنطة بذ كر نوعها انها ساقية  
او برية خرفية او ربيعية وصفتها (١) كعدم سعيده او كعدم سرخه وانها حمدة او وسط او رديشة وقد رها  
بالكيل فيقول كذا قفرا ذك كذا لا ان التميزان تتفاوت في ذانها كذا في الذخيرة \* ويذكر  
سبب الوجوب كذا في المحيط \* فلو ادعى عشرة افعرة حنطة دين عليه ولم يذكر سبب لا تسمع كذا  
في خزائن المتين \* ويذكر في السلم شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم  
كان القاضى الامام نعمس الاسلام محمود الا وزجدي رحمه الله تعالى يفتي بصحتها وغيره من المشايخ  
لا يقتوب بصحتها وفي دعوى البيع بان قال سبب بيع صحيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل  
سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعدادها شرائط صحة الدعوى عند عامة المشايخ وان لم تكن له شرائط  
كثيرة يكفي بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية \* ويذكر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك  
الى حاجة نفسه ليس بمر ذلك دين عليه بالاجماع وكذلك في دعوى القرض انه اقرضه كذا  
من مال نفسه كذا في الذخيرة \* فالصدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايقاع في القرض ويعين  
مكان العقد كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى على آخر كذا ما لا يوجب (٢) حساني كميان  
ايثان است ذكر هذا السبب ليس صحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة \*  
وان كان وزنا فانما تصح الدعوى اذا بين المجنس بان قال ذهب اوضة فان ذهب فان كان مضروبا  
يقول كذا وكذا دينا او يذ كر نوعه انه بخاري الصرب او نيسابوري الصرب او ما أشبه ذلك هكذا

(١) حنطة سقاء وحنطة سجاد

(٢) بسبب حساب بينهم

(١) أعطيت عشرة أوزن  
عشرة

في المحيط \* وفي دعوى الدنانير لابد أن يقول (١) دهدي أوده نبي كذا في الخلاصة \* قالوا وبني  
أن يذ كرمته أنه جيد أو وسط أو ردي كذا في المحيط \* وهذه الدعوى إن كانت بسبب البيع  
فلا حاجة إلى ذكر الصفة إذا كان في البلد نقد واحد معروف إلا إذا كان قد مضى من وقت البيع  
إلى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فيمنع ذلك لا بد من بيان أن نقد البلد  
في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفة بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة \* إن كان  
في البلد نقد مختلفه والكل في الزواج على السواء لا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى  
المشتري البائع أى التقدين شاء إلا أن في الدعوى عين أحدهما وإن كان الكل في الزواج على السواء  
وللبعض صرف على البعض كما كانت القطر يفة والعدلية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع إلا بعد بيانه  
وكذا لا تصح الدعوى من غير بيانه كذا في المحيط \* وإن كان أحدا المتدين أزوج وللا تفضل  
فالعقد جائز وينصرف إلى الأروح ورأيت بخط الأستاذ شتى إذا كان في البلد نقد واحد أزوج لا تصح  
الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العمادية \* وإن كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد  
من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية \* وإن ذكر كذا دينار نيسابور يا منقاد أول يذ كرا الجيد  
فقد احتلف المشايخ فيه قال بعضهم لا حاجة إلى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح ولو ذكر الجيد ولم يذ كر  
المتقد فالدعوى صحيحة كذا في المحيط \* وعند ذكر النيسابوري أو البخاري لا حاجة إلى ذكر الآخر  
لأن النيسابوري والبخاري لا يكون كل منهما لا آخر ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشايخ \* وفي  
فتاوى النسفي إذا ذكر آخر خالصا ولم يذ كر الجيد كفاه ولا بد من ذكر أنه من ضرب أى وال عند بعض  
المشايخ وبعض مشايخنا لم يشترطوا ذلك وأنه أوسع والأول أحوط كذا في الذخيرة \* وإن لم يكن الذهب  
مضروبا لا يذ كر في الدعوى كذا دينار وإنما يذ كر كذا متقالا فإن كان خالصا من الغش يذ كر ذلك  
وإن كان فيه غش ذكره (٢) الده نبي أو الده هشتي أو ما أشبه ذلك كذا في الظهيرية \* وإن كان  
المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما تصاف إليه وصفتها أنها جيدة أو وسط أو رديثة ويذ كر  
قدرها أنه كذا درهم وزن سبعة كذا في المحيط \* وإن كان المدعى به دراهم مضروبة وبلغش فيها  
غالب إن كان يتعامل بها وزنا يذ كر نوعها وصفتها ومقدار روزنها وإن كان يتعامل بها عددا يذ كر عددها  
كذا في الظهيرية \* وإن كانت غير مضروبة بلا غش يذ كر أنها خالصة ونوعها كقولهم نقرة فريخ  
أو الروس أو الطمغاجي وصفتها أنها جيدة أو رديثة وقيل إذا ذكر أنها طمغاجية مثلا لا حاجة إلى ذكر  
الجودة والرداءة ولا يكفي بمجرد قوله أنها نقرة بيضاء ما لم يذ كر نقرة طمغاجية أو كحلة كذا في الوجيز  
للكردي \* ويذ كر قدرها كذا درهم كذا في المحيط \* لو ادعى الحنطة أو الشعير بالامناء فالحقار للقوى  
أه يسأل المدعى عن دعواه فإن ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتى بالحكمة وإن ادعى بسبب بيع  
عين من أعيان ماله بخنطة في الذمة أو بسبب السلم يفتى بالحكمة هكذا في الذخيرة \* وإن ادعى مكابله  
حتى صحت الدعوى بالانحلاف وأقام الدين على اقرار المدعى عليه بالحنطة أو الشعير ولم يذ كر الصفة  
في اقراره قبلت الدين في حق المجر على البيان لا في حق المجر على الاداء كذا في المحيط \* وفي الذرة والمج  
يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية \* إذا ادعى المدين بالفقر لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت  
دعواه لا بد أن يذ كر (٣) خشك أردوشته ويذ كر مع ذلك (٤) بخته أو باخته والجودة والوساطة  
والرداءة هكذا في الظهيرية \* وإذا ادعى على آخر مائة عدلية غصبا وهي منقطعة عن أيدي الناس يوم  
الدعوى ينبغي أن يدعى قيمته غير أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة  
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم الغصب وعند محمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب

(٢) العشرة تسعة أو العشرة  
ثمانية

(٣) دقيق منقول أو غير منقول  
(٤) مخبوز أو غير مخبوز

(الباب الثاني فيما تسمع به الدعوى وما لا يسمع)

وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في الذخيرة \* وفي دعوى الدين على الميت اذا ذكر انه مات قبل اداء شيء من هذا الدين وخلف من التركة في يده هؤلاء الورثة ما بقي بقضاءه هذا الدين وزيادة ولم يذكر اعيان لورثة تسمع فيما عليه الفتوى لكن لا يحكم بأداء الدين على الورث ما لم تصل اليه التركة فان أنكر وصول التركة اليه وأراد إثباته لا يتكمن من ذلك الا بذكر اعيان التركة على وجه يحصل به الاعلام كذا في الوجيز لا كدرى في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى \* وفي الدين لو ادعى المدينون انه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره صحت الدعوى ويخلف \* ولو ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك سيد فلان وهو مالي لا تسمع دعواه كما في العين كذا في الخلاصة \* وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا في قبول المكفول له في مجلسه اما لو قال قبلها في مجلسه فلا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته مالا لا تصح بلا بيان السبب \* قالوا في دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد أن يقول كان ذلك بالطوع وحال نفاذ تصرفاته له عليه لتسمع دعوى الوجيز لا كدرى \* وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت الاجر اذا كانت الاجرة دراهم أو عدلية ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدلية راثبة من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يقل للقاضي مره حتى يعطيني هكذا في التوازل \* وقال أبو نصر رحمه الله تعالى العجم انه تسمع الدعوى كذا في الخلاصة \* اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض وليس بين المبيع أو محدود ولم يحدد به يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستاجر \* ولو ادعى على آخر أنه استاجر المدعى لم يفظ عين مدين مائة ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه اداء الاجرة المشروطة ولم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى \* ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار المبيع بمجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزانة المفتين \* رجل ادعى على غيره ان وصى باع من اقشيت منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قدماء قبل اسد فاهشي من الثمن فادفع الى فقد قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن ما باع الوصي يكون لوارثه ولو وصيه فان لم يكن له وصى أو ورث فالقاضي ينصب له وصيا قال رضى الله عنه فعلى قول من يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع اذ مات قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي أن يقال هاهنا حق التبعض ينتقل الى الصبي بعد بلوغه وتصح الدعوى كذا في المحيط \*

(الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول) \* ان كان العين الذي يدعيه المدعى قائما حاضرا في المجلس لا بد أن يشير اليه باليد فيقول هذا العين لي والاشارة بالرأس لأنكفي الا اذا علم باشارته الاشارة الى العين المدعى هكذا في فتاوى قاضي خان \* ان كان المدعى به عينا في يد المدعى عليه كاف احضارها ليسير اليها بالدعوى كما في الشهادة والاستخلاف كذا في الكافي \* قال شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كاصبره من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان مأذونا بالاستخلاف بيعت خليفته الى ذلك الموضع كذا في المحيط \* وفي دعوى احضار المدعى لا بد أن يقول لازم على هذا المدعى عليه احضار المدعى ان كان منكر الا برهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقررا لا يلزم الاحضار بل يأخذ المقرره كذا في الوجيز لا كدرى \* ادعى عينا في يد رجل فأراد احضاره بمجلس القضاء فأذكر

المدعى عليه أن يكون في يده جهاء المدعى بشاهدين شهد أن هذا العين كان في يده المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسع ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزائن المقربين \* ان وقعت الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا أو جارية ولا يدري انه قائم أو هالك ان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسجوعة ويدينه مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في عامة الكتب انها مسجوعة كذا في الظهيرية \* وان كان المدعى به هالكا لا تصح الدعوى الا ببيان جنسه وسننه وصقته وحليته وقيمه لانه لا يصبره معلوما الا بذكر هذه الاشياء وشرط الخصاف بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط الدعوى والمقصود من كتاب أدب القاضى \* قال الفقيه أبو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الزكوة والاثر كذا في الكافي \* ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه جارا وذكر شيته وقام البينة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه جارا فقال المدعى هذا الذى ادعيت وزعم الشهود كذلك أيضا فنظر واذا به من شباهته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الجمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعى ولا يكون هذا خيلا في شهادتهم كذا في الفصول العمادية \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عن ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما احضر الغلام كان به من صفاته على خلاف ما ذكره المدعى فادعى انه له واقام البينة قال رحمه الله تعالى ان قال المدعى هذا الغلام هو الذى ادعيت لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يتحمل التغير والتبدل وان قال المدعى بعدما احضر الغلام هو عبدى ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل بيمينته كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والمفقه وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضى خان \* اذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب الاستهلاك اعيانا لا بد وأن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وأن يبين الاعيان فان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العمادية \* رجل بعث عماته الى رفاه يد تليذه ليصلها فانكر الرفاه قبض العماء وتليذه ماتت او غاب فادعى صاحب العماء انها ملكي وصلت اليك يد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال استهلكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة \* وارادعى عبدا قائما شيرا ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا في اوانه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا امانة طائفة أبيض ويزكر المجودة والوسطاوان بعد انقطاعه عن ايدي الناس في السوق الذى يباع فيه يقول له الحاكم ما تريد ان قال الغيب لا يصح الدعواه وان قال قيمته بأمره بذكر السبب لانه ان كان ثمن المبيع افسح المبيع بالانقطاع عن ايدي الناس كما في الدراهم والدنانير وان سبب السلم أو الاستهلاك أو القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر اوانه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز لكردرى \* وان ادعى نوعين من الغيب بان ادعى ألف من من الغيب الثلاث والورج حتى المحل الوسط لا بد وان يقول من الثلاث كذا ومن الورج حتى كذا كذا في المحيط \* ولو ادعى وقر زمان أو سفر رجل يذكر الوزن ويذكر أنه حلوا أو حامض صغير أو كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة \* فان بين انه يدعيه بسبب أنه جعل ثمن المبيع تصح ادابن اوصاه وموضعه هكذا في الوجيز لكردرى \* ولو ادعى على رجل مائة من من الكمك لا تصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الخبر اختلاف وفي الاستقرار أيضا كذلك وفي الاستهلاك يجب لقيمة وان بن أنه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن

ينبغي أن يذ كرفى الدعوى الكمل المتخذ من الدقيق الغسيل أو غير الغسيل وكذا ينبغي أن يذ كراهه  
أيض الوجه أو زعفر الوجه وكذا ينبغي أن يذ كراه على وجهه سمها حتى تصح الدعوى كذا فى  
الظهيرية \* ودعوى الجرح لا تقطعها لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لا تقطعها  
فله أن يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا فى الوجير للكردرى \* وفى دعوى الدهن واشباهه ان كانت  
الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب الاستهلاك أو بسبب القرض  
أو بسبب القنية لا يحتاج الى الاحضار كذا فى خزنة المقتين \* اذا ادعى ديبا على انسان ولم يذ كروزيه  
فان كان الدين باج عينيا شترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر اوصافه  
وان كان دينان كان مسلما فيه ففيه اختلاف المشيخ في أنه هل يشترط ذكر الوزن أم لا فعامتهم على  
أنه يشترط وهو الصحيح كذا فى الذخيرة \* وقت الدعوى في خباة في ذمة مهر فارسته (خركاه) فاقنوا  
بالهبة اذ ليس فيه أكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمة كذا فى المحيط \*  
وذ كر الوتار ادعى زيدا بجبا طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضرة الزنديجى فذرع فاذا هو زيد  
أو انقص بطات الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة الدعوى والشهادة وكذا ايضا ادعى  
حديدا وز كراه عشرة أمناء فاذا هو شرون أو ثمانية تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه  
لغو كذا فى الوجير للكردرى \* وفى دعوى القطن لا بد وان بين القطن اليرقاني أو البهقي أو الجاجرى  
كذا فى خزنة المقتين \* ولا يشترط أنه يحصل من كذا امنامنه كذا امنامن المحلوج على ما عليه  
الفتوى كذا فى الوجير للكردرى \* وفى دعوى القميص اذا بين نوعه وجنسه وصفته وقيمه لا بد  
وأن يذ كرويين (مردانه بازانه خرد يابزرك) كذا فى خزنة المقتين \* وفى دعوى خرق الثوب وجرح  
الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الغائب من الثوب والدابة كذا  
في الخلاصة \* اذا ادعى جوهر الا بذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعى عليه منكرا كون ذلك  
في يده كذا فى السراجية \* وفى اللؤلؤ يذ كروزيه وضوؤه ووزنه كذا فى خزنة المقتين \* وفى دعوى عدد  
من الابرة والمسلة لا بد من بيان السبب لانه ان عينيا يلزم احضاره وان ديبا بسبب السلم أو بجعله ثمن مبيع  
لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب التمثل فيه كما من الاستهلاك لانهما اقيمان  
ولا يحيان بالقرض لعدم جواز قرضهما كذا فى الوجير للكردرى \* ادعى كذا امنامن الحنساء لا بد  
وان يذ كر انجيد أو الوسط أو الردى \* ويذ كر ٢ حنابرك أو سرده أو كوفته ولو ادعى قدرا من التوتياء  
ينبغي أن يذ كرفى دعواه ٣ كوفته أو نأ كرفته وبدونه لا تصح الدعوى كذا فى خزنة المقتين \* ادعى  
طاحونة في يد رجل وبين حدود الطاحونة وذ كر الادوان القائمة في الطاحونة لانه لم يسم الادوات  
ولم يذ كر كيفيتها فتدقيل لا تصح الدعوى وهو لا يصح كذا فى المحيط \* وفى فتاوى رشيد الدين ينبغي أن  
تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة ان له عنده كذا قيمته كذا فامر له بحضرة لا قيم عليه البينة على  
أنه ملكي ان كان منكرا وان كان مقرافا مراه بالقبلة حتى ارفع ولا يقول فامر بالرد كذا فى العصول  
العمادية \* وفى دعوى الوديعة لا بد من ذكر موضع الايداع أنه في أى مصر سواء كان له حمل وموثة  
أم لم يكن وفى دعوى الغصب اذ لم يكن له حمل وموثة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا فى الخلاصة \*  
ادعى عليه غصب حنطة وبين اشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا فى الوجير للكردرى \*  
وفى غصب غير الثلى واستهلاكه ينبغي أن يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا فى العصول  
العمادية \* وفى دعوى التفارج لا بد من بيان أنواع التركة وتحدد بضائعها وبيان الامتعة والحيوانات  
وبيان قيمتها ليعلم أن الصلح لم يقع على أريد من حصته فان التركة لو ألتفتها بعض الورثة ثم صولح مع

١ من ملبوس الرجال  
أو النساء صغيرا وكبير

٢ حناء ورق أو مسحوقة  
أو مدقوقة

٣ مدقوقة أو غير مدقوقة

غير المتلف على أن يزيد من قيمته لا يصح عندهما كما في مسألة الصلح بعد الغصب والاتلاف على أن يزيد من قيمته كذا في الوجيز للكردي \* ولو ادعى على غيره أنه باع عينا مشتركا بيني وبينه ولني قد أجزت البيع حين وصل إلى خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن إلى لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى أن هذا كان قائما في يد المشتري وقت الإجازة ولا بد من ذكر رراج الثمن وقت الإجازة وكذا لا بد من أن يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضي المذعي أن العين كان مشتركا بينكما شركة ملك أم شركة عقد فإن قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وإن قال شركة عقد لا حاجة إلى قيام العين وقت الإجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته بإداء نصف الثمن كذا في الفصول العمدية \* وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وأن يبين أنه مات مجهلا لمال الشركة أم مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لأن مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب ذكر المطالبة بالرد والتسليم لأن الواجب على المودع التخليه كذا في خزنة المفتين \* وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لا بد وأن يبين قيمته يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة إذا مات المضارب مجهلا لا بد وأن يبين أن مال المضاربة يوم مات مجهلا عقد أو عرض كذا في الفصول العمدية \* ولو ادعى على آخر أنه قبض منه كذا قفزة حنطة أمانة فواجب عليه ردّها إن كانت قيمتها قائمة وإن كانت هالكة أو مستهلكة فردّ مثلها ينبغي أن يقول إن كانت قائمة فبليه التخليه وإن كانت هالكة ينبغي أن يقول هالكة بعد الجحود وإن كانت مستهلكة ينبغي أن يقول من جهته كذا في الخلاصة \* إذا ادعى أنه قبض مني بجهة السوم كذا زنديعيا طوله كذا وعرضه كذا وقيّمه كذا فواجب عليه تسليم عينه إن كان قائما وتسليم قيمته إن كان هالكا فلهذه الدعوى لا تصح ما لم يقل قبض بجهة السوم ليشتري بكذا إذا رضى كذا في الفصول العمدية \* ولو ادعى الرهن تسليم الرهن على المرتهن هل تصح ذكر الطحاوي أن مؤنة ردّ المرهون على الرهن فعلى هذا لو طالبه الرهن بالرد والتسليم لا تصح وقبل مؤنة ردّ المرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي أن تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في خزنة المفتين \* رجل باع عينا من الأعيان وهو عبد بحضرة مولاه ثم إن المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فإن كان العبد مأذونا له لا تصح دعوى المولى وإن كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية \* ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد استرداده لا تصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي أن يذكر وقبض الثمن أيضا مكرها ويرهن على الكل أما لو ادعى المكره أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى لأن بيع المكره إذا اتصل به القبض يثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى في دعوى البائع الأكره على البيع لا حاجة إلى تعيين المكره كالمو ادعى ما لا بسبب السعاية لا حاجة إلى تعيين العوان وهو الأصح كذا في الفصول العمدية \* في المتفق رجل ادعى على آخر أنه أمر فلانا حتى أخذ منه كذا إن كان الأمر سلطانا فالدعوى صحيحة وإن كان غير السلطان لم يكن على الآخر شيء كذا في الخلاصة \* وإن ادعى الضمان على المأمور فإن كان الأمر سلطانا لا تصح الدعوى على المأمور وإن لم يكن سلطانا تصح الدعوى على المأمور ومجرد الأمر الامام كراه كذا في خزنة المفتين \* وفي دعوى السعاية لا حاجة إلى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن بين السعاية أمالوقال ٢ (فلان عجز كرد مرانازيان كردند مرا ظلمان) بمجرد هذا لا تصح الدعوى وكذا لو ادعى أنه أخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة \* ادعى على إنسان

عجزني فلان حتى أخسرتني  
الظلمة

(١) بسبب أنه سعى إلى  
أصحاب السلطان بفروحق  
وشهدا الشهود بأن فلان هذا  
سعى لهذا المدعى لأصحاب  
السلطان بفروحق وأخذ  
أصحاب السلطان من هذا  
المدعى بسبب سعيه هذا  
المدعى عليه مقداراً من المال  
الموصوف دفعه حق

أه أخصر في كذا سبب ١ أنه كسعايت كرد مران صاحب سلطان بناحق وشهد الشهود كه  
ابن فلان سعايت كرد با صاحب سلطان بناحق مر ابن مدعي را و احصايت سلطان بستند بن بناحق  
از بن مدعي بسبب سعايت ابن مدعي عليه ابن مقدار مال موصوف فنهذه الدعوى والشهادة محببتان  
وان لم يذكروا قابض المال على التعيين ولا بذكر من تفسير السعايت ليعتبر انه هل توجب المال عليه فانه  
يجوز انه سعى الى احصايت السلطان وقال لى عليه حق واجب فأمره بالدفع الى غلبه بالاداء وأخذوا  
التمجمل منه وهذه السعايت لا تكون موجبة للضمان لانها باحق وكذلك اذا سعى وقال انه يحق  
الى امرأتى فأخذته السلطان وأخذ منه المال بهذا السبب لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بمأمر  
صدق وهو قاصد للحسبة فى هذا فلا تكون هذه السعايت موجبة للضمان والموجب للضمان ان يأتى  
بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه أو لا يكون قصدا قامة الحسبة كما لو قال عند السلطان  
ان فلانا وجد مالاً وقد وجد المال فهذا موجب للضمان لان السلطان ظاهراً يأخذ المال منه بهذا  
السبب كذا فى خزائن المقتنين \* ولو ادعى انه ارتضى منه لاتصح ايضا بدون التفصيل فان فسر  
على الوجه تسمع والا فلا كذا فى الخلاصة

(\*) الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار \* ان كان المذمى به عقاراً ذكر حدوده الاربعه واسماهم  
أصحابها ونسبهم الى المجد كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا بد من ذكر المجد عند أي حقيقه رحمه  
الله تعالى هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* هذا المذمى به بشر الرجل فان اشترى فلا حاجة الى ذكر  
الاب والمجد اجماعاً كذا في الوجيز للكردي \* ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم ابو نصر احمد  
ابن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقعت الدعوى في العقار لا ضمن ذكر البلده التي فيها الدار ثم من  
ذكر المحل ثم من ذكر السكة فيبدأ أولاً بالذکر الكورة ثم بالمحل ثم بالسكة اختياراً اقول محمـ رحمه الله  
تعالى فان المذهب عنده أن يبدأ بالاعم ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال ابو زيد البغدادى يبدأ  
بالاخص ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في محله كذا في كورة كذا لكن مقاله محمد بن الحسن  
رحمه الله تعالى أحسن كذا في الفصول العمادية \* وذكر أنه في يد المذمى عليه ولا تـ تـ البـ  
في العقار بتصادق المذمى والمدعى عليه انه في يده بل تثبت بالبينة أو علم القاضي في الصحيح كذا  
في الكافي \* وذكر أنه يطالبه به لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل أن يكون مرهوناً  
في يده وأحبوبساً بالتمن في يده وبالمطالبة يرزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب أن  
يقول في يده بغير حق كذا في العمادية \* قال جماعة من أهل الشرع ينبغي أن يذكر في المحدود  
لزني دار فلان ولا يذكر دار فلان وعندنا كلاما للفظين على السواء أما ذكر فهو حسن كذا في المحیط \*  
ولو ذكر المحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر ولو لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى  
لو قال المذمى عليه ليس هذا المحدود في يدي أو قال ليس علي تسليم هذا المحدود فانه لا تنوعه  
عليه هذه الخصومة وان قال المذمى عليه هذا المحدود في يدي غير أن أخطأت لا يلتفت اليه الا اذا  
توافقت على الخطأ فحينئذ يستأنف الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا دعى داراً وذكر  
أن أحد حدودها دار زيد ثم ادعى نائبا وذكر لهذا المحدود رهراً ولا يقبل وان كان المذمى عليه يصدق  
أنه غلط أولاً \* ادعى على آخر كـ ما وبين حدوده ٢ (واحد واربعمائة) بعض ييوسنة رزهم وبن احمد  
ابن يوسف است ايشان ييوسنة رزهم وبن احمد بن عمرو نوشته اند و همچنين دعوى كرد و كوهان بـاين  
كوهاني دادند قاضي حكم كرد اين حكم در حق ابن رز كه در دست مدعى عليه است) لا يصح (جون  
بعض حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمذمى أن يتصرف فيه هكذا في خزنة المفتين \* ولو ذكر

(٢) وبعضه متصل بكرم عمرو  
ابن اجدبن يوسف من الحد  
الرابع فثمة. وأنه متصل  
بكرم عمرو بن اجدبن عمرو  
وادعى المدعى هكذا وشهدت  
الشهود بذلك وحكم القاضي  
فهذا الحكم في حق هذا  
الكرم الذي في يد المدعى  
عليه لا يصح حيث انهم غلطوا  
في بعض الحدود



في المحدث الرابع لزق الرقعة أو الرقاق واليه المدخل أو السار فذلك لا يكفي لان في الازقة كثرة فلا بد  
 من أن ينسبها الى ما يعرف به وانه كان لا تنسب الى شيء يقول زققة بالجهة أو بالقرية أو الناحية ليقع  
 بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العمادية \* وهكذا في الوجيز لا كردري \* وان ذكر حديثين  
 لا يكفي في ظاهرها رتبة عند اصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه وكيف يحكم بالمحدث الرابع في هذه قال  
 المحساف رحمه الله تعالى في وقفه جعل المحدث الرابع بازاء المحدث الثالث حتى ينتهي الى مبدئ المحدث الاول  
 كذا في المحيط \* اذا كان المحدث الرابع لزيق ملك رجلين كل واحد منهما أرض على حدة أولي بق  
 أرض فلان ومسجد فقال المذعي المحدث الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكر الجار الا نحو أو المسجد تصح  
 وقيل الصحيح أن لا تصح دعواه في هذين الفصلين هكذا في الفصول العمادية \* لو ادعى محدودا واحدا  
 وحدوده أوجيعها متصل بملك المذعي هل يحتاج الى ذكر الفاصل قبل الاحتجاج وان كان متصلا بملك  
 المذعي عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل ان كان المذعي أرضا فكذلك الجواب وان كان ميتا ومنزلا  
 أو دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات \* والشجرة  
 لا تصلح فاصلا ما لم تكن متصلة فاصلا والشجرة اذا كان محيطا بجميع المذعي بها يصلح فاصلا كذا  
 في الخلاصة \* والطريق يصلح - اذا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح  
 حدا ولا اصح أنه يصلح كالمخندق كذا في خزنة المفتين \* وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه  
 الاصح أنه لا يشترط كذا في خزنة الفتاوى \* واذا جعل المحدث طريق العامة لا يشترط أن يذكر طريق  
 القرية أو طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات \* وفي ظاهر المذهب أن السور يصلح حدا  
 كذا في الفصول العمادية \* وهو الاصح كذا في خزنة الفتاوى \* والمقبرة لو بوة تصلح حدا ولا فلا كذا  
 في الوجيز للكردري \* اذا دعي عشر ديرات أرض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك  
 الأرض الواحدة في وسط هذه الأراضي فقد دخلت في المحدث فيجوز أن يقضى بالجهة عند ظهور الجهة  
 وان كانت هذه الواحدة على طرف فيدون ذكر المحدث لا يصير معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزنة  
 المفتين \* وهكذا في الوجيز للكردري \* ولو قال لزيق أرض الوقف لا بد وأن يبين المصرف ولو قال  
 لزيق أرض المملكة بين اسم أمير المملكة ونسبه ان كان الأمير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب  
 الشهادات \* واذا ذكر في المحدثين أرض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط \* واذا كتب لزيق  
 ملك ورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز للكردري \* ورأيت بخط الموثوق به اذا كتب لزيق دار من تركة  
 فلان يصح ويصلح حدا وهذا في غايه الحسن ولو ذكر في المحدثين أرض ١ ميان ديهي فذلك لا يكفي  
 فاذا جعل أحد حدوده أراضي لا يدري مال كمها لا يكفي ما لم يقل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة  
 اذا ذكر أحد الحدود لزق أراضي المملكة يصح وان لم يذكر انها في يدهم لكن يشترط أن يقول  
 والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية \* وفي اشتراط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة  
 والمحياص اختلاف المشايخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث  
 يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستثنى أن حدودها الاربعة لزيق أرض دخلت في هذه  
 الدعوى أو في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد نهرا بقرب هذا المستثنى بحيث  
 يتبع به التمييز كذا في خزنة المفتين \* وكان ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول اذا كانت المقبرة  
 تلا لا يحتاج الى ذكر حدودها وان لم تكن تلا يحتاج كذا في الفصول العمادية \* قال الامام النسفي  
 والشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والمحياص وطرق العامة ونحوها  
 في شراء القرية المتخالصة أن يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طول وعرضا وكان يرد المحاضر

(١) وسط قرية

والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الأشياء مطلقاً غير بيان المحدود والسيد الامام  
أبو شعاع لا يشترط ذكر المحدود لهذه الأشياء قال فتنبي هذا تسهيلاتاً لمرعي المسلمين كذا في  
المخلاصة \* وما يكتونه في زماننا وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ورد عليه العقد وأخطأ به  
علماً فقد استردله بعض مشايخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوماً للقاضي عند الشهادة فلا بد  
من التعيين كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى داراً في يده رجل فتال له القاضي هل تعرف  
حدود الدار قال لا ثم ادعاها وبن المحدود لا تسمع اما اذا قال لا اعرف اسأحي أصحاب المحدود ثم ذكر  
في المرة الثانية فتسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في المخلاصة \* ولوانه قال لا اعرف المحدود ثم ذكر  
المحدود بعد ذلك وقال غيب بقولي لا اعرف المحدود لا اعرف أسماء أصحاب المحدود قبل ذلك منه  
وتسمع دعواه كذا في الذخيرة \* رجل ادعى محدودة وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها اشجار  
وكانت المحدودة بتلك المحدود ولكن اخلية عن الاشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الاشجار  
المحيطان ولو كان المدعى قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور  
حدوها بعد الدعوى الا أن حدودها توافق المحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضاً ذكر حدودها  
وقال هي عشر ديرات أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي أرض  
يبدرفها عشر مكايل فاذا هي أكثر من ذلك أو أقل الا أن المحدود ووافقت دعوى المدعى لا تبطل  
دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاجة اليه كذا في فتاوى قاضي خان \*  
اذا ادعى محدوداً في موضع كذا وبين المحدود وبين أن المحدود كرم أو أرض أو دار وشهد الشهود  
كذلك هل تسمع لدعوى والشهادة حكى فتوى شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا تصح  
الدعوى ولشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الأوزجندی أن المدعى اذا بين المصروا المحلة والموضع  
والمحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان أن المحدود ما هو محالة في المدعى وكان ظهر الدين  
المرغبنا في يكتب في جواب الفتوى ولو سمع فاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر المصروا القريبة والمحلة  
ليس بلازم وذكر رشيد الدين أنه لا بد أن يكتب بأي موضع لترتفع الجهالة وذكر أيضاً اذا كتب  
الضبيعة لا بد أن يكتب بأي قرية هي وبأي موضع لانه وان بين المحدود لكن اذا لم بين الموضع فالجهالة  
فيه باقية قلت واختلافات أهل الشروط أنه ينزل من الاعم الى الاخص أو من الاخص الى الاعم اجماع  
على شرطية البيان كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وأن يبين مسيل  
ماء المطر أو ماء الرضوه كذا في خزائن المفتين \* وينبغي أن يبين موضع مسيل الماء أنه في مقدم البيت  
أو في مؤخره كذا في المحيط \* رجل ادعى بحري ماء في أرض رجل أو طريقتا في دار رجل ذكر في بعض  
الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل  
أنه تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب  
الشهادات \* ادعى على آخر أنه شق في أرضه نهراً وساق فيه الماء الى أرضه لا بد وأن يسمي الارض  
التي شق فيها وأن يبين موضع النهر أنه من الجانب الايمن من هذه الارض أو من الجانب الايسر ويبين  
قد رطول النهر وعرضه ويبين عمقه فاذا بين ذلك اقر المدعى عليه بذلك لزمه وان أنكر حلفه بالله  
ما أحدثت في أرض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى أنه بنى في أرضه بناء لا يلتفت  
الى دعواه حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وأنه من الخشب أو من اللد \* وكذا اذا ادعى  
غرس الشجر في أرضه فهو على ما ذكرنا فان بين المدعى ذلك ان اقر المدعى عليه أمر برفع البناء والشجر  
وان أنكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع

البناء والشجر كذا في الفصول العمادية \* دأى على آخر ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال  
هذه الأسهم الثلاثة من العشرة الأسهم من الدار المحدودة ملكى وحق فى يد هذا المدعى عليه بغير حق  
ولم يذكر أن جميع هذه الدار فى يده وكذلك لم يشهد الشهود أن جميع هذه الدار فى يده هذا المدعى عليه  
فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقولتان كذا فى المحيط \* وفى دعوى غصب نصف الدار شأها لى بشرط  
أن يبين كون جميع الدار فى يد المدعى عليه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم بشرط أن غصب نصف  
الدار شأها لا يكون إلا يكون كل الدار فى يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شأها لا يكون إلا يكون  
الدار فى يد رجلين فغصبه من يدا أحدهما فحينئذ يكون غصب النصف الدار شأها كذا فى الفصول  
العمادية \* ادعى أنه له بسبب وقوعه فى حصته لا بد وأن يذكر أن القسمة كانت بالقضاء وبالرضى  
كذلك فى الوجيز لا كدرى \* باع دار غيره وسلمها إلى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع  
هل تصح الدعوى ينظر أن أراد أخذ الدار لا تصح وإن أراد التضمن بالغصب فعلى الخلفاء المشهور  
أن الغصب فى العقار هل يتحقق موجبا للضمن وفى وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى المحيط \* والأصح أن العقار ضمن بالبيع والتسليم كذا فى الفصول  
العمادية فى الفصل الثانى والثلاثين \* وإن أراد إجازة البيع وأخذ الثمن تصح دعواه كذا فى المحيط \*  
ادعى دار من تركته والده أنه اشتراها من والده فى مرضه وأنكر باقى الورثة ذلك فقد قبل لا تصح هذه  
الدعوى وقيل ينبغى أن تصح كذا فى الذخيرة \* رجل باع عقارا وابنه وأمه من أقاربه حاضر  
يعلم به ووقع القبض بينهما وتصرف المشتري زمانا ثم إن المحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه  
ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سمرقند على أنه لا تصح هذه الدعوى  
ويجعل سكوتة كالأفصاح بالإقرار أنه ملك البائع ومشايع بخارى أفتوا بهذه هذه الدعوى قال الصدر  
الشهيد فى واقعته أن نظر المقتضى فى المدعى وأفتى بما هو لا حوط كأن أحسن وإن لم يمكنه ذلك يفتى بقول  
مشايخ بخارى فإن كان المحاضر عند البيع جاء إلى المشتري وتقاضاه الثمن بأن بعته البائع إليه لا تسمع  
دعواه بعد ذلك الملك لنفسه وبصير مجيزا للبيع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه ملك كذا  
فى المحيط \* رجل ادعى دارا فى يد رجل فقال اشترت من وصيك فى صغرك تصح إذا ذكر اسم الوصى  
ونسبه وكذا لو قال اشترت من وكيلك أمالو قال اشترى وكيلك منك فلا تصح كذا فى الخلاصة \* رجل  
ادعى دارا فى يد إنسان وقال فى دعواه هذه الدار كانت لأبى فلان مات وتركها ميراثا لى ولاختى فلانة  
ولا وارث له غيرنا وترك دواب وثيابا فقصمنا الميراث ووقعت هذه الدار فى نصيبى بالقسمة واليوم جميع  
هذه الدار ملكى لهذا السبب وفى يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وأن يقول وأخذت أختى  
نصيبها من تلك الأموال حتى تصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار إليه ولو كان قال فى دعواه  
مات أبى وتركها ميراثا لى ولاختى ثم إن أختى أقرت بجميعها لى فصدقتها فى إقرارها حتى عن شيخ  
الاسلام الأوزجندى رحمه الله تعالى أنه قال دعواه صحيحة والعصم أنه لا تصح دعواه فى الثلاث كذا  
فى المحيط فى فصل الشهادة فى الموارث من كتاب الشهادات \* سئل الإمام شمس الاسلام  
الأوزجندى رحمه الله تعالى عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك أبى مات وتركها ميراثا لى  
ولفلان وسمى عدد الورثة إلا أنه لم يبين حصته نفسه فهذه الدعوى صحيحة ولكن إذا آل الأمر إلى  
المطالبة بالتسليم لا بد وأن يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بأن قال مات أبى وترك  
هذا الميراث ميراثا لى وبجماعة سوى وحق منه كذا وطالبته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد  
من بيان عدد الورثة كذا فى الذخيرة \* إذا ادعى الرجل دارا ميراثا من أبيه أو أمه ولم يذكر اسم المورث

مطلب  
باع عقارا وابنه أو امرأته  
أو به من أقاربه حاضر يعلم به

مطلب  
إذا ادعى دارا ميراثا عن  
أبيه ولم يذكر اسمه ونسبه  
لا تصح دعواه

ونسبه حكى عن شمس الاسلام الاوزجندى أنه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في المواريث \* لو ادعى عينا في يد انسان أنه له لما ان صاحب اليد أقربه له أو ادعى عليه دراهم وقال في دعواه لي عليه ألف درهم لما أقربه له أو قال ابتداء ان هذا الرجل أقرن هذا العين لي أو أقرن لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشايخ كذا في خزنة المقتنين تغا عن الذخيرة \* ذكر الصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي أن المدعى لو ادعى أنه أقرن هذا الشيء في يده بالتسليم إلى ولم يدع أنه ملكي فعامة العلماء على أنه يسمع ويأمره بالتسليم إليه هكذا في الفصول العمادية \* أجمعوا على أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقربه صاحب اليد أو قال لي عليه كذا وهكذا أقربه المدعى عليه أنه تصح الدعوى وتسمع البيعة على إقراره كذا في الذخيرة \* وفي هذه الصورة لو أنكر هل يحلف على إقراره الفتوى على أنه لا يحلف على الإقرار وإنما يحلف على المال كذا في الفصول العمادية \* وكما لا تصح دعوى المال بسبب الإقرار لا تصح دعوى النكاح أيضا بسبب الإقرار كذا في خزنة المقتنين \* ولو قال في الدعوى أن صاحب اليد قال هذا العين لي يسمع ذلك منه لأن هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة \* اختلفوا أنه هل تصح دعوى الإقرار من طرف الدفع حتى لو أقام المدعى عليه بيعة أن المدعى أقر أنه لاحق له على المدعى عليه أو أقام بيعة أن المدعى أقر أن هذا ملك هذا المدعى عليه هل تقبل عامتهم على أنه تصح دعوى الإقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العمادية

## \* (الباب الثالث في العيّن) \*

وفيه ثلاثة فصول

\* (الفصل الأول في الاستحلاف والنكول) \* الاستحلاف يحتاج إلى معرفة العيّن وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها (أما تفسيرها) فالعيّن عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة هنا أن يتقوى المحالف في إنكاره بأن يدفع دعوى المدعى له المال (وأما ركنها) فذكر اسم الله تعالى مقررًا بالخبر (وأما شرطها) فأنكار المنكر (وأما حكمها) فأنقطاع الخصومة وانقضاء المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك إذا لم تكن له بيعة قال المحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا شاك الرجل فيما يدعى عليه فينبغي له أن يرضى خصمه ولا يجعل بينه وبينه وصالحه وأن كان في شبهة ينظر أن كان أكبر رايه أن دعواه حق فلا يسمعه أن يحلف وأن كان أكبر رايه أن دعواه باطلة يسمعه أن يحلف هكذا في محيط السرخسي \* الاستحلاف يجري في الدعاوى الصحيحة دون فاسدها كذا في الفصول العمادية \* فان سمعت الدعوى سأل المدعى عليه عنها فان أقر أو أنكر فبرهن المدعى قضي عليه والاحلف بطلبه كذا في كثر الدقائق \* إذا توجهت العيّن على المنكر أن شاء حلف أن كان صادقا وأن شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي \* لو حلف بطلب المدعى يمينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتعليف لار التحليف حق القاضي كذا في القنية \* وهكذا في البحر الرائق \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستحلف القاضي الخصم قبل أن يسأل المدعى ذلك أحدهما الشفيع إذا طلب من القاضي أن يقضي بالشفعة يحلف بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وإن لم يطلب المشتري ذلك وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يستحلفه الثاني البكر إذا بلغت فاختارت الفرقه وطلبت التفريق من القاضي يستحلفه بالله لقد اخترت الفرقه حين باعته وإن لم يطلب الزوج الثالث المشتري إذا أراد الردي العيب يحلفه القاضي أنك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأته الرابع المرأة إذا سألت من القاضي

مطلب  
لا تصح الدعوى بسبب  
الإقرار

مطلب  
الاستحلاف لا يجري في  
الدعوى لفاسدة

مطلب  
في الأشياء التي يحلف فيها  
الخصم من غير طلب المدعى

أن يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله ما أعطاك نفقتك حين خرج ويجب أن تكون  
مسألة النفقة في قولهم جميعا كذا في القول العمادية \* وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث  
ولا وهب ولا تصدقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند جما لا يحلف بدون طلب الخصم هكذا  
في الخلاصة والوجيز **الكردري** \* وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير  
طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من أحد أذاه البتة عنه ولا قبض  
لك قابض بامرئ ولا أبرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به  
ولا بشئ منه من كذا في الخلاصة \* لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل \* الاولى يحلف  
مدعى الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعى حقاً  
في التركة وأثبتته بالبينه فانه يحلف من غير طلب خصم أنه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله  
تعالى يحلف من غير دعوى \* الثانية المستحق لا يبيع بالبينه للمستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه  
ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه \* الثالثة يحلف مدعى الا ببق مع البينة بالله انه باق على  
ملكك الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق \* واذا قال المدعى لى عليه شهود  
حضور في المهر وطلب حلقه لم يحلف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يقال للخصم اعط كفيلاً  
بنفسك ثلاثة ايام لثلاثين في ظل حق المدعى ويجب أن يكون الكفيل ثقة معروف الدار حتى  
تحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي \* وان قال لا اوقال شهودي غيب أو مرضى حلف المدعى  
عليه وقال مشايخنا اذا قال المدعى شهودي غيب أو مرضى انما يحلف المدعى عليه اذا بعث القاضي أمة  
من أمانته الى محله الشهود الذين سماهم المدعى حتى يسأل عن الشهود فان أخبر أنهم غيب أو مرضى  
يحلفه أو ما بدون ذلك فلا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف اذا كانت له يد حاضرة في المهر  
كذا في المحيط \* واذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى بالمال المدعى على المدعى عليه بسبب  
النكول عندنا ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء مع كذا في الكافي \* ولا ترد اليمين  
على المدعى كذا في الهداية \* وينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان  
حلفت ولا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول كذا  
في الكافي \* وهذا التكرار ذكره المحقق في زيادة الاحتياط والمبالغة في ابلاء العذر فاما المذهب فهو  
انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والاولى كذا في الهداية \* ولو عرض  
عليه اليمين ثلاث مرات فأبى أن يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال انما أحلف لا بيمينته اليه ولو قال  
انا أحلف قبل أن يقضى عليه يقبل ذلك منه ويشترط أن يكون القضاء على فور النكول عند بعض  
المشايخ وعلى قول الخصاص لا يشترط ودليه الفتوى كذا في الفصول العمادية \* ولو ان القاضي  
عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد  
أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه اليمين ثانياً فقال لا أحلف فان القاضي يقضى  
عليه ويحسب كل ذلك عليه ولو ان المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله  
ثلاثة ايام ثم جاء بعد ثلاثة ايام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى ينكحل ثلاثة ويستقبل  
عليه اليمين ثلاث مرات ولا يعبر بنكوله قبل الاستمهال كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم ان النكول  
قد يكون حقيقياً كقوله لا أحلف وقد يكون حكماً بآبأن يكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا أفة  
به من طرش أو خرس هو الصحيح كذا في الكافي \* ولو سأله القاضي عن دعواه فذكر ولم يجبه وكلما  
نكله القاضي بشئ لم يجبه فالقاضي بأمر المدعى أن يأخذ منه كفيلاً حتى يسأل عن قصته وحاله

هذا  
لا تحلف مع البرهان الا في  
مسائل

هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر أنه لا آفة به وأعادته الى محاسن القاضي فادعى وهو ساكت  
فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلاثا فيقضي عليه بالنكول ولو قال لا أقروا لا أنكر لا يخلفه  
ويحبسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجعل منكر الكذا في محيط المرخصي \* وان علم  
القاضي أن بلسانه آفة بأن علم أنه أخوس يأمره أن يجيب بالاشارة ويعمل بأشارته فان أشار بالقرار ثم  
القرار وان أشار بالانكار عرض عليه اليمين فان أشار بالاجابة كان يمينا وان أشار بالاباء يكون  
نكولا فيقضي عليه بالنكول كذا في الذخيرة \* وان ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها  
وانكرت المرأة ذلك أو ادعت المرأة النكاح وانكر الرجل أو ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة أنه  
صالح راجعها في العدة وانكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج أو ادعى الزوج بعد انقضاء  
مدة الإيلاء أنه كان فاه اليها في المدة وانكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج أو ادعى على  
مجهول أنه عبده أو ادعى المجهول عليه ذلك أو اختصما على هذا الوجه في ولاه العتاقة أو ولاه الموالاة  
أو ادعى على رجل أن المدعى عليه ولده أو والده أو ادعت المرأة على مولاه أنها ولدت منه هذا الولد  
أو ادعت أنها ولدت منه ولدا وقد مات الولد وأنها أم ولده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستخلف  
المتكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستخلف وإذا نكل يقضي بالنكول كذا في النهاية \* وكذلك  
لو كانت الدعوى في الرضى بالنكاح أو في الأمر بالنكاح يستخلف عندهما كذا في خزنة المفتين \* وأما  
المولى إذا ادعى الاستيلاء فيثبت باقراره ولا يلتفت الى انكارها في هذه المسائل تصور الدعوى  
من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في المجوهرة النيرة \* قال القاضي فخر الدين في المجموع الصغير  
والفتوى على قولهما وقيل ينسب للقاضي أن يتطرق في حال المدعى عليه فان رآه تعنتا يحلفه وبأخذ  
بقولهما فان كان مظلوما لا يخلفه أخذا بقوله كذا في الكافي \* قال في الينابيع إذا رفعت المرأة  
زوجها الى القاضي وجمد الزوج نكاحها حلفه القاضي فإذا حلف يقول فرقت بينكما كذا زوري  
خلف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق  
فيقول الزوج نعم كذا في السراج الوهاج \* ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان لا يحري  
الاستخلاف في النكاح لو كانت دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج  
لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح فله يطلقتني لا تزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق  
يصير مقرا بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكر فخر الاسلام على البيهقي يقول للزوج قل لها ان كنت  
امرأتى فأنت طالق كذا في المحيط \* وان كانت الدعوى من الزوج وقال انا أريد أن أتزوج أختها  
أو أربعا سراها فان القاضي لا يمكنه من ذلك لانه أقرب هذه المرأة أنها امرأته فيقول له ان كنت تريد  
ذلك فطلق هذه ثم تزوج أختها أو أربعا سواها هكذا في البدائع \* وانما يستخلف في النسب  
المجرد عندهما إذا كان يثبت باقراره كذا في الهداية \* اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين  
والولد والزوجة والمولى لانه أقرب ما يلزمه ولا يصح اقراره بمن سواهم وبصح اقرار المرأة بأربعة بالوالدين  
والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا إذا صدقها الزوج  
في اقرارها بالولد أو يشهد بولادة الولد هكذا في غاية البيان \* هذا كله اذا لم يدع المدعى بدعوى هذه  
الاشياء أما اذا ادعى ما لا بدعوى هذه الاشياء كالمراة تدعى على رجل أنه تزوجها على كذا وطلقها  
قبل الدخول بها أو ادعت نصف المهر أو لم تدع الطلاق وذهب الثقة فيخلفه القاضي بخلاف كذا  
في الفتاوى الصغرى \* اذا قال المدعى أنا أخو المدعى عليه لا يسه وان أباهما مات وترك مالا في يد  
هذا المدعى عليه أو ادعى حجرا بأب قال هذا الصغير الذي التقطه أختي ولي ولاية الحجر عليه وأنكر ذواليد

أوقال المدعى وهو من أنا أخو المدعى عليه فافرض لي عليه النفقة وأنكر المدعى عليه أن يكون هذا المدعى أخاه أو أراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخوك يستخلف المدعى عليه على ما يدعى من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال أو الحق لا النسب هكذا في الكافي \* أما المحدود فأجمعوا أنه لا يستخلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فأنكر فانه يستخلف فان أبى أن يخلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستخلف فيه أيضا بالاجماع لان اللعان في معنى المحذوف اذا دعت على زوجها أنه قد فها وأرادت استخلافه فانه لا يستخلفه كذا في السراج الوهاج \* ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أن المحدود لا يستخلف فيها بالاجماع الا اذا ضمن حقا بأن علق عتق عبده بالزنى وقال ان زنت فانت حرف ادعى العبد أنه قد زنى ولا يئنه له عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنى كذا في التبيين \* ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يخلف على السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت بعنك هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه قال له يا منافق يا زنديق يا كافر أو ادعى أنه ضربه أو لطمه أو ما أشبه ذلك من الامور التي أوجبت التعزير أو أراد تخليفه فالتقاضي يخلفه فان حلف لاشئ عليه وان نكل يقضى عليه بالتعزير ويكون الخليف فيه على المحاصل كذا في المحيط \* ومن ادعى قصاصا على غيره فجمده استخلف بالاجماع كذا في الهداية \* فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج \* ثم ان نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ أو يخلف وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الارش فهما كذا في الهداية

\* (الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستخلاف) \* من توجهت عليه اليمين فالتقاضي يخلفه بالله ولا يخلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي \* ان أراد المدعى تخليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يحميه القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق والعتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* ويغلظ بذكر أو صافه نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة والرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولائى منه وله أن يزيد في التغليظ على هذا وله أن ينقص منه الا أنه محتاط فلا يذكر لفظ الواو كيلا يتكرر عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلظ فيقول قل بالله أو والله كذا في الكافي \* وبعضهم قالوا القاضي يتطرق الى المدعى عليه ان عرفه بالخبر والصالح أو رأى عليه سيماه المخبر ولم يتهمه اكفى بذكر اسم الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبعضهم قالوا ينظر الى المدعى به ان كان مالا عظيما غلظ عليه وان كان حقيقيا اكفى بذكر اسم الله وحده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكاة وبعضهم قدروا بنصاب السرقة وان أراد التغليظ على اليهودي يخلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى وان أراد التغليظ على النصراني يخلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى كذا في المحيط \* ولا يخلف بالاشارة الى مصحف معين بأن يقول بالله الذي أنزل هذا الانجيل أو هذه التوراة لانه ثبت تحريف بعضها فلا يثبت من أن تقع الاشارة الى المحرف فيكون التخليف به تغليظا بما ليس كلام الله عز وجل هكذا في البدائع \* ويخلف المجوسى بالله الذي خلق النار هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ومثله في الهداية وكذا الدقائق \* وليس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك في الظاهر الا أنه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النذر قال لا يخلف الا بالله خالصا فهذا قال بعض مشايخنا لا ينبغي أن يذكر النار عند اليمين كذا



في الميسوط \* وغيرهم من أهل الشرك يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوثن والصنم كذا  
 في محيط السرخسي \* ولا يحلفون في بيوت عباداتهم كذا في الاختبار شرح المختار \* ولا يجب تغليظ  
 العين على المسير زمان ولا مكان كذا في الكافي \* استخلاف الآخر أن يقول القاضي عليك  
 عهد الله أن كان لهذا عليك هذا الحق وبشرا الآخر برأسه أي نعم ولا يستخلفه بالله ما لهذا عليك  
 ألف وبشرا الآخر برأسه أي نعم كذا في محيط السرخسي \* وإن كان المدعي آخرس وله إشارات  
 معروفة ونصحه صحيح فالتأني بحلفه بطلب الآخر بالله الذي لا اله الا هو كما إذا كانا صهيبيين وإن كان  
 المدعي عليه معصونه آخرس أصم والقاضي يعرفه أمه أصم فإن القاضي يكتب له ويأمره أن يحلف  
 بالكتابة وإن كان لا يعرف للكتابة وله إشارة معروفة يؤمر بالإشارة ليحلف ويعامل معه كما يعامل  
 مع الآخرس كذا في الذخيرة \* إذا ادعى ديناً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل بالله ما لهذا عليك  
 ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا إذا ادعاه ملكاً أو حقاً في عين حاضر  
 مطلقاً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شيء منه يجمع  
 بين السكك والبعض احتياطاً كذا في المحيط \* وإن ادعى عليه ديناً بسبب القرض أو بسبب الضمان  
 أو ادعى ملكاً بسبب البيع أو الهبة أو ادعى عصياً أو عارية يستخلف على حاصل الدعوى في ظاهر  
 رواية محمد بن جرهم الله تعالى ولا يستخلف على السبب حتى لا يستخلف بالله ما استقرضت منه هذا  
 المال ما عدا دينه ما أودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما بيعت منه هذا العين سواء عرض المدعي  
 عليه أو لم يعرض إلا أن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ما له عليك ولا قبلك المال الذي يدعي ولا شيء  
 منه وفي الوديعة يحلفه بالله ليس في يدك هذه الوديعة التي يدعي ولا شيء منه ولا قبلك حق منه  
 لأن المدعي لو كان استهلك الوديعة أو دل سارقاً عليها لا تكون في يده ويكون ضامناً لما يحلف على  
 فهو ما قلنا كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم التحليف على الحاصل هو الأصل عند أبي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله تعالى إذا كان سبباً يرتفع برفع ولذا كان فيه ترك النظر للذم فيثبت التحليف على السبب  
 أجماعاً وذلك بأن تدعى بمشقة ثقة والزوج عن لا يراها أو ادعى شفعة بالبحار والمسترى عن لا يراها  
 بأن كان شافعياً كذا في الكافي \* وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن المدعي إذا ادعى مالا  
 مطلقاً يحلف على المال وإن ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه  
 هذا المال أو بالله ما اعتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك لأن عرض المدعي عليه للقاضي فيقول  
 لا تحلفني على هذا الوجه فإن الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بأن رده  
 أو أبرأ منه فإذا عرضه على هذا الوجه فيثبت التحلفه على الحاصل وبه أخذ بعض المشايخ وقال شمس  
 الأئمة المحلواني ينظر إلى جواب المدعي عليه ودعوى المدعي أن أنكر المدعي عليه الاستقرض والغصب  
 فقال ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وإن قال المدعي  
 عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف على الحاصل بالله ما له عليك  
 ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء عنه قال رحمه الله تعالى وهذا هو أصل الأقوال عندى وعليه  
 أكثر القضاة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن كان سبباً لا يرتفع برفع فالتحليف على  
 السبب بالإجماع كما عاهد المسلم إذا ادعى العتق على مولاة بخلاف الأمة والعبد الكافر لأنه يتكرر  
 الرق عليها بالردة واللعنات وعليه بتقضى العهد والحق ولا يتكرر على المسلم كذا في الهداية \* المشتري  
 إذا ادعى الشراء فإن ذكره ثم لم يثبت المدعي عليه بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه  
 بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما بيعت كذا في الفصول العمادية \* وإن شاع يحلفه بالله ما يملك

قوله ولا يستخافه بالله الخ  
 لأنه إذا قال نعم يكون أقراً  
 لا يميناً كما في الشرع النبالية  
 اهـ

وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى ا وقال بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن  
 او بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك في هذه الدار قائم فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء  
 حلفه ما عليك تسليم هذه الضبعة اليه بهذا البيع الذي يدعى سواء فرض المدعى عليه للقاضي  
 أم لم يعرض هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* وان لم يذكر المشتري فقد الثمن يقال له أحضر الثمن  
 فاذا أحضر الثمن يستحلفه القاضي بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى  
 وان شاء حلفه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا في الفصول العمادية \* واذا ادعى البائع  
 البيع وانكر المشتري ان ادعى أنه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار  
 ولا ثمنها وان ادعى أنه لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سمعك عليك  
 كذا في محيط السرخسي \* ويستحلفه على العين واليمين جميعا كما في دعوى الشراء كذا في الفصول  
 العمادية \* ويستحلف في النكاح ما بينكم نكاح قائم في الحال هكذا في الهداية \* اذا ادعت النكاح  
 والصدق في ظاهر الرواية عنهم يحلف على المحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى  
 ولا لها عليك هذا الصدق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعى هذا الرجل تستحلف  
 المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعى كذا في فتاوى قاضي خان \* ادعت على زوجها تطليقة رجعية  
 يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن في ظاهر الرواية يحلف بالله ما هي بائن منك  
 الساعة بواحدة أو ثلاث على حسب الدهوى او بالله ما طلقها البائن أو الثلاث في هذا النكاح المدعى  
 ولا يحلف ما طلقها ثلاثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي \* وكذلك اذا لم تدع المرأة ذلك وليس شهد  
 هذا القاضي شاهد واحد على زوجها من الفساق بذلك لان حرمه الفرج حق الشرع فكان على  
 القاضي الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط \* ادعت أنها سألته الطلاق فقال لها أمرك  
 بسدك فاختارت بذلك التقويض نفسها وحرمت عليه فأنكر الزوج الامر والاختيار لا يحلفه على  
 المحاصل بلا خلاف ويحلف على السب ويحتمل فيه له ويحلف بالله ما جعلت امرها يدها منذ آخر تزوج  
 تزوجتها بعد سؤلها الطلاق ولا علمت أنها اختارت نفسها بذلك التقويض في مجلس التقويض كذا  
 في الوجيز للكردي \* وان أقر بالامر وانكر اختيارها نفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم أنها اختارت  
 نفسها في مجلس الامر الذي ادعت وان أقر بالاختيار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت امرأته هذه  
 بيدها قبل أن تحتسار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول العمادية \* امرأة ادعت على زوجها أنه آلى  
 منها ومضت مدة الايلاء وقعت الفرقة بينه او طلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي أنه ممن يرى أن  
 المولى يوقف بعد الاربعة الا شهر فيحلف أنها ليست ببش منه ولا يبحث فيحلفه القاضي على السب بالله  
 ما قلت لها والله لا أقر بك منذ كذا على ما ادعت وان تكلم عن اليمين بأنها منه بتطليقة نظر لها وان كان  
 فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي \* فان امر الزوج بالايلاء فادعى أنه فاء اليه المدة  
 وأنكرت هي الغنى في المدة فانقول قولها مع اليمين وتحلف على المحاصل عند مجرد حلفه الله تعالى وتحلف  
 بالله لست بامرأة له اليوم بالسب الذي يدعى ولا تحلف بالله لم يقبض اليك قبل مضي الاربعة الا شهر وفي  
 كتاب الاشكال قال بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال تستحلف بالله أنه لم يقبض اليك قبل مضي  
 الاربعة الا شهر قال والاحوط على قوله أن يراد في اليمين فتحلف بالله أنه لم يقبض اليك في الاربعة الا شهر  
 في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط \* لو اختلعت من زوجها بمهرها وحدها الزوج فالتقول  
 قوله ويحلف على المحاصل على الاطهر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على السب كذا في خزائن المفتين  
 \* امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد اليمين

قوله يوقف الخ هو مذهب  
 الشافعي فإنه يقول لا تدفع  
 الفرقة بمعنى المدة واسكنه  
 يوقف المحكم بعد المدة  
 على أن يفي إليها ويفارقها  
 اه

ان أقرب اليمين والدخول جميعاً فقد أقرب بالطلاق وان أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرأية يحلف على  
الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطليقات كما ادعته وان أقرب اليمين ونكر الدخول بعد اليمين  
يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان أقرب الدخول في ذلك الزمان وأنكر اليمين يحلف  
بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثاً ان لا تدخل الدار قبل أن تدخلها كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذلك  
على هذا العتاق اذا ادعى العبد والامة على المولى أنه حلف بمتقنه انه لا يدخل هذه الدار وأنه دخلها  
الا أن يعرض المولى والزوجة في ذلك بشئ فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طلق منك ثلاثاً بهذه اليمين  
التي ادعت ولا هذه الامة حرة بما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد أتى على ما يريد كذا في شرح  
أدب القاضي للخصاف \* لو ادعى أنى أودعت عندك كذا فقال أودعت مع فلان آخر فلا أرد كله  
اليك يحلف المدعى عليه بالله أن رد الكل ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزانة الفنتين  
\* غصب جارية وغيبها فبرهن المالك على أنه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويردها  
على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام المجاهدة للضرورة وان لم تكن للمالك بينة يحلفه بالله ما لم يدها  
عليك جارية ولا قيمتها وهي كذا درهمها ولا أقل من ذلك كذا في الوجيز للكردي \* وفي الاجارة  
والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما يدينك وبيته اجارة في هذه الدار قائمة أو مزارعة في هذه الارض قائمة  
لازمة اليوم في الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سماه كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى  
المدعى أجرة الدار وجر المدعى عليه يستحلفه القاضي بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمي من اجارة  
هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى أنه أجرها منك قالوا وان شاء القاضي حلفه بالله ماله قبلك هذا الاجر  
الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه أو من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط \* لو ادعى الكفالة  
بمال أو بمرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كماله صحيحة منجزة أو معلقة  
بشرط متعارف وذكر ان الكفالة باذنه أو ذكر اجازته اتملك لكفالة في مجلس تلك الكفالة أما بدون  
ذلك فلا يكون مدعى كفاً صحيحة فلا يترتب عليه التحليف واذا حلفه يحلفه بالله ماله قبلك هذه  
الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفاً أخرى وكذا اذا كانت كفاً تعرض  
يحلفه بالله ماله قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ماله قبلك تسليم نفس  
فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في الفصول العمادية \* لو أن رجلاً ادعى على رجل  
أنه اشترى داراً يجنب داري وأنى شفيها بداري وأراد استحلافه يحلفه القاضي على السبب بالله  
ما اشتريت هذه الدار التي سماها وحدودها كذا وكذا ولا شيئاً منها وان أقر المدعى عليه بالشراء والمجوار  
الا أنه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال لشفيع لابل طلبت فالقول قول الشفيع  
مع اليمين واذا كان القول قول الشفيع مع اليمين اذا طلب المشتري من القاضي يمين  
الشفيع فان القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها واشهدت على ذلك  
بحضرة أحد المتبائنين أو الدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف \* ولكن هذا انما يستقيم  
اذا ادعى المشتري أنه بلغه الشراء وهو بين ملاءم الناس أما اذا لم يكن عنده من شهوده  
لم تبطل شفيعته بترك الاشهاد لله ال فاذا أقرب بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء  
أو خرجت الى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضرة أحد المتعاقدين أو الدار واشهدت على ذلك  
واذا ادعى لشفيع أنه بلغه الخبر لئلا وأنه طلب الشفعة واشهد عليها حين أصبح حلفه القاضي بالله ما  
بلغك الا في الوقت الذي تدعي وقد طلبت الشفعة واشهدت على ذلك حين صبحت كذا في المحيط  
\* والخير بخيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على

اختياره نفسه نظير اختلاف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت القاضى قد اخترت نفسى حين بلغت اوقالت حين بلغت طالبت الفرقة قبل قولها مع اليمين وان قالت بلغت أمس وطالبت الفرقة فلا يعمل قوله ويحتاج الى اقامة البينة والجواب في الذقعة هكذا اذا قال الشفيع طالبت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت أمس وطالبت كلف اقامة البينة ولا يقبل قوله هكذا في الفصول العمادية \* وان ادعى على رجل انه كسر ابريقه من القصة واضر الابريق او ادعى انه صب الماء في طمائه وافسده ان اقر المدعى عليه بذلك بغير صاحب الابريق ولطعام ان شاء مسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع له الابريق والطعام وضمنه قيمة الابريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان أنكر المدعى عليه حلفه القاضى على قيمة الابريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعى ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الفهمان ونما يجب النقصان فان القاضى يحلفه على السب باثمه ما فعلت على ما ادعاه المدعى كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب الى القاضى معه واراد استعلاؤه فان القاضى لا يحلفه على سب بالله ما خرق ثوبه لكن يتظر للقاضى في الخرق لان من الخرق ما يوجب النقصان من غير ما رخصه ان يكون الخرق يسيرا ومن الخرق ما يثبت الخیار ان شاء أحد الثوب وضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون الخرق فاحشا فان كان يسيرا حتى اوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب بمحضها وقيمة متفرقا فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على المحاصل باثمه عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ وان سئل لزمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا فبما المدعى فقال ان هذا خرق ثوبى الى فان القاضى يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك معه حتى اخلقه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا وان كان الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضى يحلفه على السب باثمه ما فعلت كذا وكذا الى ما ادعاه المدعى مفسرا نظرا للمدعى وان كان فيه اضرار بالمدعى عليه هكذا في شرح ادب القاضى للخصاف للمصدر الشهيد \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو ان رجلا ادعى انه هدم حائطه او كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضى على المحاصل باثمه عليك هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاضى خان \* وهكذا ذكر الخصاف \* وقال شمس الائمة المحلوفى رحمه الله تعالى ينبغى للقاضى ان يحلفه على السب ولا يحلفه على المحاصل هو الصحيح كذا في المحيط \* وان ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او بقرة او فقا عين هبده فدمت من غير ذلك او عين دابة له او جنى على شيء من ماله فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحاضر فان القاضى يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على المحاصل ولا يحلف على السب لان في التعليف على السب اضرار بالمدعى عليه وليس في التعليف على المحاصل اضرار بالمدعى هكذا في شرح ادب القاضى للخصاف \* رجل ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا او اجرى على سطحه ماء او فى داره ميزابا او ادعى انه فتح فى حائط له بابا او بنى على حائط له بناء او ادعى انه رمى التراب او الزبل فى أرضه او دابة ميتة فى أرضه او غرس شجرة او ما يكون فيه فساد الارض وصاحب الارض يحتاج الى رفعه ونقله وصحح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعها فاذا صحت دعواه وأنكر المدعى عليه يستحلفه على السب ولو كان صاحب الخشب هو المدعى فقدم صاحب الحائط الى القاضى وقال كان لى على حائط هذا الرجل خشب فوقه اوقاعته لا عيده وان صاحب الحائط يمنعنى عن ذلك لا تسمع دعواه ما لم يصح وتصح الدعوى بان بين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة او خشبتين او ما أشبه

ذلك وبين غلط الخشبة ونقعتها فإذا صحت الدعوى وأنكر المدعي عليه يحلفه القاضي على الحصول بالله ما لهذا في هذا الحائط ووضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حتى واجب له فإذا نكل ألزمه القاضي حقه \* ولو ادعى رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أضرت ذلك بأرضه وطلب التعصان فإن بين موضع الأرض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحصول بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على السبب كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن ادعى مسبل ماء أو طريقاً في دار رجل يحلفه على الحصول بالله ما له هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى رجل على رجل أنه قتل ابنه عمداً أو عبداً أو ولياً بالآلة توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى أنه قطع يده عمداً أو قطع يداً من له صغير عمداً أو ادعى شعبة أو جراحة يجب فيها القصاص وأنكر المدعي عليه كان له أن يستحلفه ثم في كيفية الخلف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحصول بالله ما له عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولديه فلان ولا قبلك حتى بسبب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي هذا عمداً وفيما سوى القتل من القطع والشعبة ونحو ذلك يحلف على الحصول بالله ما له عليك قطع هذه اليد ولاه قبلك حتى بسببها وكذلك في الشجاج أو الجراحات التي يجب فيها القصاص فإن حلف برئ وإن نكل في القتل يقضي عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بحبس حتى يحلف أو يقر كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن ادعى أنه قتل ابنه خطأ أو ولياً خطأ أو قطع يده خطأ أو شعبة خطأ أو ادعى عليه شيئاً يجب عليه فيه دية أو أورش استحلفه بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ونسب للدية والأرض عند اليمين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعي عليه مثل القتل خطأ والجناية التي يجب بها الأرض فإنه يستحلف بالله ما قتلت ابن هذا فلاناً وفي الشعبة بالله ما شجعت هذا هذه الشعبة وكل جنائية يجب بها الأرض والدية عليه يستحلف على الحصول كذا في شرح أدب القاضي للنصاف للمصدر الشهيد \* وإن كانت دعوى الجناية على العبد فإن كانت في النفس وكانت عمداً فأنضم في ذلك العبد فيستحلف العبد وإن كانت خطأ فأنضم هو المولى فكانت اليمين عليه ولكن يحلف على العلم وإن كانت فيعادون النفس فأنضم في ذلك المولى عمداً أو خطأ فيحلف المولى ولكن يحلف على العلم هكذا في المحيط \* إن وقعت الدعوى على فعل المدعي عليه من كل وجه بأن ادعى عليه أنك سرقت هذا العين مني أو غصبت يستحلف على البتات وإن وقعت الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعي دينا على ميت بحضرة وارثه بسبب الاستهلاك أو ادعى أن أباًك سرقت هذا العين مني أو غصبت مني يحلف الوارث على العلم وهذا مذهبنا كذا في الذخيرة \* قال المحلواني هذا الأصل مستقيم في المسائل كلها إلا في الرديب فإنه إذا ادعى المشتري أن العبد آبق ونحو ذلك فأراد المشتري تحليف البائع فإنه يحلفه على البتات مع أنه فعل غيره وإنما كان كذلك لأن البائع ضمن تسليم المبيع سالماً عن العيوب فالتحليف يرجع إلى ما ضمنه بنفسه فيحلف على البتات ولأنه إنما يكون الخاف عن فعل الغير على العلم إذا قال المنكر لا علم لي بذلك وأما إذا ادعى العلم فيحلف على البتات لا يرى أن المودع إذا قال إن الودعة قبضها مساحباً يحلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع إذا ادعى قبض الموكل الثمن فإنه يحلف على البتات بأدعائه العلم بذلك كذا في التبيين \* وإن وقعت الدعوى على فعل المدعي عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه بأن قال اشتريت مني استأجرت مني استقرضت مني يحلف على البتات كذا في المحيط

\* لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضي فقال ان أباهذا توفي ولى عليه ألف درهم فانه ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات أبوه فان قال نعم سأله عن دعوى الرجل على أبيه فان أقره بالدين على أبيه يستوفى الدين من نصيبه وان أنكره أقام المدعى الدية على ذلك ثقل ويقضى بالدين ويستوفى من التركة لا من نصيب هذا الوارث وان لم تكن له يئنة على ذلك وأراد استخلاف هذا الابن يستخلف على العلم وهو قول علمائنا بأن يحلف بالله ما تعلم أن لفلان بن فلان هذا على أهلك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه فان حلف انتهى الامر وان نكل يستوفى الدين من نصيبه فان قال لم يصل الى من ميراث أبي شيء ان صدقه المدعى فلا شيء له وان كذبه يحلفه على البتات بالله ما وصل اليه من مال أبيه هذه الالف ولا شيء منها فان نكل لزمه القضاء وان حلف لا شيء عليه هذا اذا حلفه على الدين أولا ثم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين فأراد أن يحلفه على الدين فقال الابن ليس على يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا أراد أن يحلفه على الدين أولا فقال الابن لم يصل الى من ميراث أبي شيء وليس على يمين فان صدقه المدعى ومع هذا أراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه وأراد استخلافه على الدين والوصول جميعا اختلف المشايخ فيه قال عامتهم يحلف مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هذا اذا أقر وقال نعم أما اذا أنكر ان يكون أبوه مات وأراد الغريم استخلافه على ذلك فعامة مشايخنا على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* رجل ادعى عينا في يدي رجل وأراد استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي بغيراث وعلم القاضي ذلك أو لم يعلم وأقر المدعى بذلك أو لم يقر ولكن أقام المدعى عليه يئنة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم أن عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك ولا أقام المدعى عليه يئنة على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي أن يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث والقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم أنه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك اتفق الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستخلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرا أنه وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط \* وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء أو بالهبه أو بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي لنفسه ملكا مطلقا يحلف على البتات أيضا كذا في الذخيرة \* رجل في يديه عبد جاء رجل وادعاه وأقام اليئنة انه عبده والذي في يديه العبد يدعي أنه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذى الد هكذا في المحيط \* رجل اشترى من رجل جارية أو غيرها ثم ادعى رجل عليه أنه اشتراها من البائع قبل أن يشتريها منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم أن هذا الرجل اشتراها من البائع قبل أن يشتريها منه كذا في محيط السرخسي \* فان عرص المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا ثم ينتقض البيع بينهما باقالة أو غيرها ولا يمكنه أن يقر بخلافه أن يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينهما شراء قائما الساعة في هذه المجازية \* حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى أنه قال تمام النظر في أن يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي يدعي ثم ما ذكرنا من أن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على



ظاهرا ورواية فالتحليف على المحاصل على كل حال على ما مر ~~كذا~~ في المحيط \* لو كان الرهن في يد المرتهن فالتقيا في بلد آخر فطالب المرتهن بالدين أمر بدفع المال إلى المرتهن فان ادعى الزامن هلاك الرهن وانكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كانا وضا الرهن على يدي عدل واختلفا في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في الفصول العمادية \* أودع دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنها وقال المودع لا بل هلكت قبل النزول فالقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستخلف المودع قال والمخلف على العلم بالله ما نعلم أنها هلكت بعد النزول كذا في محيط الرخسي \* اذا اشترك الرجلان على أن ما اشتريا اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة وخصا صنفا من التجارة ووقتا أو بوقت فلهذه الشراكة جائزة فان قال أحدهما اشتريت متاعا فهلك وأراد أن يتبع شريكه بنصف الثمن وأنكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم أبو محمد رحمه الله تعالى يقول يجب أن يزاد على هذا التحليف بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك المتاع على شركتك كذا في المحيط \* ثم في كل موضع وجبت اليمين فيه على البتات فيحلف على العلم لا تكون معتبرة حتى لا يقضي عليه بالنكول ولا تسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم فيحلف على البتات تعتبر اليمين حتى سقطت اليمين عنه ويقضى عليه إذا نكل لأن المخلف على البتات أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين

(الفصل الثالث فيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه ومن يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل)  
رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فأنكر الاب وطلب المدعى يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستخلف الاب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه يستخلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستخلف الاب عند المكل وتستخلف المرأة على دعواه عندهما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ادعى على رجل أنه زوج أخته منه يستخلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العمادية \* ادعى على آخر ما لا واقم البينة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعى أنه محق أو حلفه أن شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو أراد أن يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف ~~كذا~~ في الخلاصة \* ولو قال المدعى عليه ١ (ابن شاهدة قمر أعمده است يئش ازين كواهي كه ابن محدود ملك من است) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو قال ٢ (ابن شاهدين محدودا دعوى كرده است بر من يئش ازين كواهي) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا لو طلب المدعى من القاضي أن يحلف المدعى عليه ٣ (كه ابن سو كند راست خوردي) لا يجيبه القاضي إلى ذلك هكذا في خزنة المفتين \* لا يمين على الاب فيما يدعى على ابنه الصغير كذا في محيط الرخسي \* لو ادعى ضيعة في يد رجل أنها له وقال ذواليدهي لابني الصغير فلان لا يستخلف المدعى عليه ولو استخلف فنكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا امتهلك داري يا قراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فنسدهما لا يستخلف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستخلف لان عند محمد رحمه الله تعالى القاري يضمن بالنصب وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده الصغير لا تسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام أبو علي النسفي اذا اقر العبي سقطت عنه اليمين سواء كان الصغير ابنا له أو لغيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب فلان فهذا وما لو اقر بذلك لا جنبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنكل تدفع الدار إلى المدعى فان حضر الغائب بعد

- ١ هذا الشاهد جاء مقرا
- قبل هذه الشهادة بان هذه
- المحدود ملكي
- ٢ هذا الشاهد ادعى على
- بهذا المحدود قبل هذه
- الشهادة
- ٣ أنك حلفت هذا اليمين
- صادقا



ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لسبق إقراره وكذلك في الإقرار بالولد الصغير عند من لا يسقط عنه  
 اليمين يحلف فان نكل تدفع الدار الى المدعى وإذا بلغ الصغير فأدفع اليه هكذا في فتاوى  
 قاضي خان \* ادعى الشفعة بالمجوار فقال القاضي للمدعى عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال  
 هذه الدار لابني هذا العفل مع إقراره فان قال الشفيع للقاضي - حلفه بالله ما أنا شفيعها فانه لا يحلفه  
 وان أراد الشفيع أن يقيم البيعة على الشراء كان الأب خصما وتسمع البيعة عليه كذا في الفصول  
 العمادية \* لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لذلان الغائب أو دعيه ولم يقيم بيعة  
 على ما ادعى حتى صار خصما للمدعى كان للمدعى أن يستحلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة  
 وان نكل قضى بما ادعاه المدعى فان جاء المقر له الأول كان له أن يأخذ العبد من المدعى ثم يقال للمدعى  
 أنت على خصومتك مع الأول فان أقام بيعة أنه له أخذه منه وان لم تكن له بيعة على ذلك استحلف  
 الأول فان حلف برئ عن خصومة المدعى وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعى هذا اذا أقربه للأول  
 ونكل للمدعى بعد ذلك ولو لم يقل شيئا حتى استحلفه للمدعى ونكل وقضى به للمدعى ثم أقربه للغير  
 لا يصح إقراره ولا يضمن لذلك السير شيئا كذا في المحيط \* في يده جارية يقول أو دعنيها فلان الغائب  
 وبرهن فقال المدعى باعها أو وهبها بعد الأيداع منك وأنكره المدعى عليه يحلف بالله ما باعها أو وهبها  
 منك كذا في الوجيز للكردي \* الصبي اذا كان محجورا ان لم يكن للمدعى بيعة لا يكون له حق  
 احضاره الى باب القاضى لانه لا تتوجه عليه اليمين لانه لو نكل لا يقضى عليه بنكوله فان كانت له بيعة  
 وهو يدعى عليه الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بأفعاله والشهود يحتاجون الى  
 الاشارة اليه لكن يحضر معه أبوه حتى اذا أزم الصبي شيئا يؤمر الأب بالاداء عنه من ماله كذا في محيط  
 الدرر خسي \* الصبي المأذون يحلف كالبالغ وبه تأخذ وكذا المكاتب والعبد التاجر والعبد المحجور  
 كالمأذون في أنه يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به  
 الا بعد العتق كدين النكاح بلاذن المولى والكفالة كذلك يحلف فان حلف برئ ران نكل أو أقر  
 فبعد العتق هكذا في الوجيز للكردي \* اختلف مشايخنا في الدين المؤجل ولا يصح أنه لا يحلف قبل  
 حلول الاجل كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلا ادعى أن فلانا مات وأوصى الى هذا الرجل وقال الرجل  
 لم يوص الى فانه لا يستحلف وكذلك اذا ادعى أنه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل أنه  
 استصغنى في كذا فانه لا يستحلف المستصنع هكذا في شرح أدب القاضى للخصاف \* رجل استصنع  
 رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه  
 لاحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى على تركه ميت ديناً وقدم الوصى الى  
 القاضى ولا يئنه له فان كان الوصى وارثا يحلف وان لم يكن وارثا لا يحلف كذا في الذخيرة \* رجل  
 ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الغلاتي وأن هذا المال لي  
 وان فلان بن فلان الغلاتي الذي المال باسمه أقر أن المال لي وان اسمه عارية في الصلح وأن الذي باسمه  
 المال وكلني بقبض هذا المال وبالمخصوصة فيه ان صدقه المدعى عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه  
 ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ المال من المدعى عليه ويرجع  
 على الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* وان جحد الدعوى كلها فقال المدعى للقاضى حلفه لي فان  
 القاضى يكلف المدعى إقامة البيعة على ما ادعى من إقرار الرجل بالمال ومن توكيله بقبض ذلك  
 المال والشرط إقامة البيعة على أنه وكيل فلان لينت كونه خصما فان أقام ثبت كونه خصما بعد ذلك  
 ان أقام البيعة على المال تقبل ويأخذ المدعى المال ويكون هذا قضاء على الغائب حتى لو جاء

وأنكر ذلك لم يمكن له أن يأخذ ماله من المدعي عليه وأن لم تكن له يئنة على المال وأراد استحقاقه  
فإن القاضي يحلف بالله ما لفلان ابن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سواه فلان ابن  
فلان وهو الف درهم ولا أقل منها وإن لم تكن للمدعي يئنة على التوكيل وقال للقاضي إن هذا المدعي  
عليه يعلم أن فلانا الذي باسمه المال فاستحققه لي على ذلك يحلفه بالله ما تعلم أن فلان ابن فلان الفلاني  
وكاه على ما ادعى فإن حلف انتهى الأمر وإن نكل صار مقر بالوكالة منكر للمال ولو أقام المدعي اليئنة  
على إقرار الغائب له بالمال ولم تكن له يئنة على التوكيل فلا خصومة بينهما فإن طلب  
من القاضي أن يحلف محلفه كما قلنا فإن حلف انتهى الأمر وإن نكل صار مقر بالوكالة منكر للمال ولو  
أقر بالوكالة صريحاً وفي ضمن النكول وأنكر المال صار المدعي خصماً في حق استحقاقه على المال وأخذ  
المال منه ولم يصر خصماً في حق الخصومة حتى لو أراد المدعي إقامة اليئنة على المدعي عليه بالمال قبل  
أن يحلف على المال أو بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال أصحابنا رحمه الله تعالى لو أن رجلاً ادعى  
أن رجلاً قال له فلان ابن فلان الفلاني وكاه بطلب كل حق له على هذا الرجل وأن له عليه ألف  
درهم فأقر المدعي عليه بالوكالة وأنكر المال فقال المدعي أما أقيم اليئنة أن هذا المال عليه لم يمكن  
خصماً في ذلك وإن أقرب شيء أمره القاضي بدفعه إليه وإن لم يقر وأراد استحقاقه محلفه فإن جاء الغائب  
بعد ذلك وأنكر الوكالة فالقول قوله كذا مهناً وأما إذا أقر بالمال وبجد الوكالة فإن أقام اليئنة على  
الوكالة صار خصماً مطلقاً فيؤمر بتسليم المال إليه وإن لم تكن له يئنة وأراد استحقاقه يحلفه على ما قلنا  
فإن حلف انتهى الأمر وإن نكل تبنت الوكالة لكر في حق أخذ المال منه لا في حق الخصومة  
والقضاء على الغائب هكذا في شرح أدب القاضي للنفاس للمدر الشهد \* إذا وكل الرجل رجلاً بطلب  
شفعة فادعى المشتري على الوكيل أن موكله قد سلمه الشفعة وطلب من القاضي أن يحلف الوكيل  
فالقاضي لا يحلفه وإن ادعى تسليم الوكيل أو ادعى تسليمه في غير مجلس المحكم لا يحلف الوكيل وإن  
ادعى تسليمه في مجلس المحكم وأنكر الوكيل فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما لله تعالى  
يستخلف وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستخلف كذا في المحيط \* في كل موضع لو أقر زمة فاذا أنكر  
يستخلف الا في ثلاث مسائل \* الأولى الوكيل بالشراء إذا وجد في المشتري شيئاً فأراد أن يرد باليب  
وأراد البائع أن يحلفه بالله ما يعلم أن الموكل رضي باليب لا يحلف وإن أقر الوكيل زمة ذلك ويبطل  
حق الرد \* الثانية لو ادعى على الأمر رضاه لا يحلف وإن أقر زمة \* الثالثة الوكيل قبض  
الدين إذا ادعى المديون أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب من الوكيل لا يحلف على العلم وإن أقر به  
زمة كذا في الخلاصة \* إذا ادعى مسلم على ذي خمر بعينه أنصح وإذا أنكر يستخلف وإن ادعى عليه  
استهلاك خمر لا يحلف كذا في نزاهة المقتين \* ادعى على آخر مالا وأنكر المدعي عليه ذلك ثم ادعى  
عليه في مجلس آخر أنك استمهلته مني هذا المال وصرت مقرراً بالمال والمدعي عليه ينكر المال  
والاستمهال يحلف على المال دون الاستمهال لأن الاستمهال يصير مقرراً بالقرابة المدعي والمدعي  
عليه لا يحلف على حجة المدعي فإنه لا يحلف بالله ما للمدعي يئنة \* والاصل في جنس هذه المسائل أن  
الإنسان إنما يستخلف على حق خصمه أو على سبب حقه وأنه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحلف  
على حجة خصمه هكذا في الذخيرة \* ادعى على رجل مالا بحكم الشركة ووجد المدعي عليه ذلك من  
المدعي عليه قال كان في يدي من مالك كذا وكذا بحكم الشركة ولكن قد دفعتك اليك فأنكر المدعي  
الدفع والقبض إن كان المدعي عليه أنككر الشركة وكون المال في يده أصلاً بأن قال لم يكن بيني  
وبينك شركة قط وما قبضت منك شيئاً بحكم الشركة لا يحلف المدعي على القبض وإن قال المدعي

عليه وقت الإنكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعي **كذا في الفصول العمدية**  
 \* لو ادعى المضارب أو الشريك دفع المال وأنكر رب المال أو الشريك القبض يحلف المضارب  
 والشريك الذي كان المال في يده وإذا ادعى المدعي إيفاء الثمن وأنكر البائع فالقاضي انما يحلفه  
 إذا طلب المشتري يمينه ولو حلفه القاضي من غير طلبه ثم أراد المشتري تحليفه ثانية ذلك ثم إذا حلف  
 البائع أنه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا أجي بالدينه على الإيفاء فالقاضي لا يحير المشتري على أداء  
 المال ويستهله ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور الشهود وأما إذا قال شهودي غيب فيقتضى عليه بالمال  
 ولا يمهله كذا في خزنة المقتين \* ادعى مال الشركة أو المضاربة أو الوديعة فقال ٢ (رساندهام) يقبل  
 قوله مع اليمين ولو حلف رب المال أو المودع أو الشريك الآخر ٣ (نفاقة هام) لا يعتبر ذلك ولو ادعى  
 القرض أو ثمن المبيع فقال ٤ (رساندهام) لا يقبل قوله ويستبرئ البائع والقرض أنه لم يصل  
 فالحاصل أن في كل موضع كان المال أمانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته  
 وإن كان المال مضمونا عليه فالبينة بينته على الإيفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول  
 العمدية \* لو أن رجلا ادعى على رجل أنه استهلك ماله وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه وكذا لو قال  
 كان هذا شريكي وقد خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت إليه وكذا لو قال بلغني أن فلان ابن فلان  
 أوصى لي ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث لا يحلفه القاضي إلى ذلك وكذا المدعيون إذا قال قضيت  
 بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد أن يحلف الطالب لا يلتفت إليه قال شمس الأئمة  
 المحلواني المجتهلة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول الاستحلاف أيضا إذا اتهم القاضي وصى اليتيم أو قيم  
 الوقت ولا يدعى عليه شيء معلوم فإنه يحلف نظر الوقف واليتيم كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ادعى  
 منزلا في يد رجل أنه ملكه غصبه منه وإن ذلك له وملكه وهو يمنعه عن ذلك فقال المدعي عليه أنه وقف  
 على جهة معلومة صار وقفه عليه اليمين للمدعي أن حلف برئ وإن نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل إليه  
 وكذا لو أقام المدعي عليه البينة على أنه وقف على جهة معلومة ولم يذكر واقفه لا تندفع عنه اليمين  
 وصار وقفه بقراره والبينة فضل لا يحتاج إليها إذا قال هو وقف وأما إذا قال وقفه على جهة معلومة  
 وأراد المدعي أن يحلفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لما لو أراد أن يحلف ليلأخذ الدار لا يحلف  
 بالاتفاق والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* إذا ادعى رجل على رجل أنه  
 غصبه ثوبا وأقر الغاصب بذلك ثم اختلفا في قيمته فقال المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال  
 الغاصب ما أدري ما كانت قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن مائة فالقول قوله الغاصب مع يمينه وبثمر  
 بالبيان وإن لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه المغصوب منه من الزيادة فإن حلفه ولم يثبت ما ادعاه  
 المغصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف أن المغصوب منه يحلف أن قيمة الثوب مائة **كذا في المحيط**  
 \* البائع إذا أقر بقبض الثمن ثم قال لم أقبض وأراد استحلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يحلف قياسا \* وهما هنا خمس مسائل \* (أحدها) هذه  
 (الثانية) رجل أقر ببيع داره ثم قال أقررت بالبيع لكنني ما بيعت وطلب يمينه (الثالثة) إذا أقر  
 المشتري بقبض المبيع ثم قال لم أقبض (الرابعة) إذا قال المدينون أقررت بقبض الدين ولكنني  
 ما قبضت (الخامسة) إذا قال الواهب أقررت بالهبة لكنني ما هبت وطلب يمين الموهوب له الكل على  
 هذا الخلاف وعن محمد رحمه الله تعالى أنه رجع إلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الإمام  
 السرخسي رحمه الله تعالى الاحتياط في الأخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ومساخنة أخذوا بقوله  
 فيما يتعلق بالقضاء كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضي في باب اليمين \* رب الدين إذا أقر بقبض

٢ وصلته

٣ ما وجدته

٤ وصلته

قوله يحلف أن قيمة الثوب  
 مائة أي فبأخذها من  
 الغاصب فإذا أخذ ثم ظهر  
 الثوب غير الغاصب بين  
 أخذه وأورده وأخذ القيمة  
 وحكي عن المحاكم أبي محمد  
 العيني أنه كان يقول  
 ما ذكر من تحليف المغصوب  
 منه وأخذ ثابته بقيمته من  
 الغاصب هذا بالإنكار  
 يصح وكان يقول الصحيح  
 في الجواب أن يحير الغاصب  
 على البيان فإن نفي قوله  
 القاضي كان قيمته مائة  
 فإن قال لا يقول أ كان  
 خمسين فإن قال لا يقول له  
 خمسة وعشرين إلى أن ينتهي  
 إلى ما لا تنقص عنه قيمته  
 عرفا وعادة فيلزمه ذلك  
**كذا في رد المحتار عن**  
 متفرقات التارخانية اهـ

الدين من المدينين واشهد عليه ثم انكر القبض فأراد تخليف المدينين فعلى قول أبي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله تعالى القاضى لا يحلفه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه هكذا في المحيط \* وإذا أقر  
 رجل أنى وهبت هذا العين لفلان وقبضه منى ثم ادعى أنه لم يقبضه منى وأنى قد أقررت بالقبض كاذبا  
 وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في المزاومة أنه لا يحلف الموهوب له  
 في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في كل  
 موضع إذا ادعى أنه كان كاذبا فيما أقر كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل أخرج صكبا بقرار رجل  
 فقال المقر قد أقررت لك بهذا المال الا انك رددت أقرارى يحلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات  
 \* ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكبا بقرار المورث بالمال فادعى الوارث أن المقر له ردأقراره  
 وطلب يمين المدعى كان له أن يحلفه كذا في خزنة المفتين \* فان مات المقر وادعى ورثته أنه كان أقر  
 تلجئة يحلف المقر له بالله لقد أقرى أقرارا صحيحا كذا أجاب الزعفرانى وان مات المقر له هل يحلف  
 وارثه ذكر في بعض تعليق بعض البخاريين أنه يحلف الوارث على العلم وممعت عن والدى رحمه الله تعالى  
 موقوفة أيضا أنه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف فيها المورث ولا يحلف الوارث كما إذا ادعى المدعى  
 ردأوديعة أو هلاكها ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز  
 للكردرى \* وإذا أقر رجل لانسان بمال ومات المقر فقال ورثته بعدموته ان أبانا قد أقر بمال  
 كاذبا فلم يصح أقراره وانت أيها المتر له تعلم بذلك وأرادوا تخليفه على ذلك لم يكن لهم أن يحلفوه كذا  
 في المحيط في فصل المتفرقات \* ان أشهد البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى ان ذلك البيع كان  
 تلجئة وطلب يمين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف أنه يحلف عندهم جميعا ويحلف بالله ما شرطت  
 أن يكون البيع الذي جرى بينكما تلجئة كذا في الأصول العمادية في الفصل السادس عشر \* عهد  
 في يد رجل ادعاه رجل فقال ملكى اشتريته من فلان منذ سبعة أيام وقال ذو اليد ملكى اشتريته من  
 ذلك الرجل منذ عشرة أيام فقال المدعى البيع الذي جرى بينكما كان تلجئة له أن يحلفه كذا  
 في الخلاصة في كتاب أدب القاضى \* وكذا في الوجيز للكردرى في كتاب الاستحلاف \* قال محمد  
 رحمه الله تعالى إذا كانت لرجل دار إلى جنب دار رجل فتصدق أحدهما على رجل بالحائط الذي يلي  
 دار جاره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقى من الدار من المتصدق فليس للجار فيها  
 شفعة فان طالب الجار الذى وراء الحائط يمين البائع أو المشتري بالله ما باع الحائط ضرارا ولا فراقا من  
 الشفعة على وجه التلجئة وباطال الشفعة حلفه القاضى على ذلك يريد بهذا والله أعلم أن الجار الذى  
 وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تلجئة وقد بعث الكل وخادم المشتري سواء كانت الدار  
 في يده أم لم تكن أو البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع أو المشتري كان له ذلك فاذا أنكر  
 يستحلف عليه فان حلف لم تثبت تلجئة الحائط وانقطعت خصومة الجار عن المتصدق عليه والمشتري  
 وان نكل ثبتت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما أنه اشتراه منه  
 وادعى الآخر أنه أقره أنه أقره بألف درهم فأقر به المرتهن أو المستأجر أو لا فقال صاحب الشرا  
 حلفه لى بالله ما باعه منه فانه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل ثبت البيع وبثت الخيار  
 للمشتري ان شاء صبر الى أن يقتل الرهن وتبقى مدة الاجارة وان شاء فسخ وان أقر صاحب الشراء أو لا  
 فقال المرتهن أو المستأجر حلفه لى بالله ما رهنه أو آجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا  
 مدعين الاجارة فأقر لا أحدهما لم يحلف للآخر كذا في محيط السرخسى \* رجل في يديه دار وأعرض  
 أوحياوان فقدمه رجلان الى القاضى وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذى اليد كذا فأقر المدعى

عليه لاحدهما بعينه أنه باع منه وأنه لا أنكر إلا أن قال الآخر فقال القاضي حلف المدعي عليه إلى أنه لم يبعه مني فإنه لا يحلفه وكذا لو أنكر المدعي عليه دعواه بما يحلفه القاضي لاحدهما فنكحل وقضي عليه بالنكول ثم قال الآخر حلفه إلى فإنه لا يحلفه \* رجل في يديه دار وعرض فقدمه رجلان إلى القاضي وأدعى كل واحد منهما أن صاحب الدار وبه له وسله إليه فأقر لاحدهما بعينه ومطالب الآخر بعينه لا يحلف وكذا لو حلف لاحدهما فنكحل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما أنه رهنه عنده بألف درهم وأنه قبضه فأقر به لاحدهما أو حلف لاحدهما فنكحل لا يحلف للآخر كذا في فتاوى قاضي خان \* لو أن رجلا في يديه أمة أو عبداً وعرض جاعرجلان وأدعى كل واحد منهما أنه له وأنه له غصبه صاحب اليد منه أو أنه له أو دعه من هذا وقد ما إلى القاضي فسأله القاضي عن دعواهما فان أقربه لاحدهما وبجهد للآخر يؤمر بالتسليم إلى المقر له فان أراد الآخر استخلاصه فلا سبل له عليه وبكون الخصومة للآخر مع المقر به لاحدهما في دعوى الملك المطلق فان قال الآخر للقاضي إنما أقربه له ليدفع اليين من نفسه فحلفه إلى فالصواب أنه لا يحلفه له وكذلك في الوديعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رحمه الله تعالى وإن أقرهما أمر بالتسليم إليهما ولا يضمن لواحد منهما شيئاً فان أراد أحدهما أو كل واحد منهما أن يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق وكذا في الوديعة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وعلى قول محمد رحمه الله تعالى في الوديعة أيضاً ما إذا جحد لهما ومطلب كل واحد منهما من القاضي أن يحلفه فالقاضي لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد منهما وبعد هذا الاختلاف المشايخ قال بعضهم يحلف لهما يميناً واحدة بالله ما هذا العبد لهما إلا هذا ولا يحلف لكل واحد منهما يميناً على حدة ومعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يميناً على حدة والراى في ذلك للقاضي أن شاء بدأ أحدهما من غير اقراع وإن شاء أقرع بينهما تطييد انقلوبهما ونفي اللتممة عن نفسه ثم إذا حلف لكل واحد منهما يميناً على حدة \* فاستلثه على ثلاثة أوجه \* (الاول) حلف لكل واحد منهما يميناً على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعواهما وهذا ظاهر (الثاني) إذا حلف لاحدهما ونكل عن الآخر فان حلف للاول برئ من دعواه وإن نكل عن الآخر قضى بكل العين له كما إذا ادعاه هو وحده فحلف ونكل فان نكل للاول فالقاضي لا يقضى بنكوله للاول بل يحلف للآخر وينظر حاله مع الآخر فلو أنه قضى للذي نكله أولاً مع أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك فغذاً وقضاؤه ولو نكل لهما جله بأن حلفه القاضي لهما يميناً واحدة كما هو قول بعض المشايخ أو نكل لهما على التعاقب بأن حلف القاضي لكل واحد منهما يميناً على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى الملك المطلق يقضى بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضى بالعين بينهما وبالقيمة بينهما وفي دعوى الوديعة يقضى بالعين بينهما ولا يقضى بشئ من القيمة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقضى بالقيمة عند محمد رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* رجل في يده عبده ورثه من أبيه فأدعى أن العبد عبده أو دعه أباه الميت وأنكر صاحب اليد فانه يستحلف صاحب اليد على دعواه على العلم فان حلف برئ وإن نكل قضى به وأمره بالتسليم إلى المدعى فان سلم فأدعى على المدعى عليه آخر بمثل ما ادعاه الاول وأراد أن يحلفه ليس له ذلك قالوا وهذا ذالم يكن في يد الابن شئ من تركه الأب سوى هذا العبد اما إذا كان في يده من تركه الأب شئ سوى هذا العبد فيستحلف للثاني وإذا نكل يقضى عليه ولو كانت هذه الدعوى في الغصب لا يستحلف للثاني أيضاً إذا لم يكن في يده شئ من تركه سوى العبد وإن كان يستحلف هكذا في الفصول العمادية في الفصل السادس عشر \* لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ما إلى القاضي

فأقرت لأحدهما أو أنكرت للآخر فقال الآخر حلفها لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان  
 \* وهل يستخلف الزوج المقر له ذكر فخر الإسلام على الزدوى في شرحه ان فيه اختلاف المشايخ بعضهم  
 قالوا لا يستخلف وببعضهم قالوا يستخلف فان حلف لا تستخلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستخلف  
 المرأة حينئذ فان نكلت قضى بالنكاح للثاني وبطل نكاح الأول كذا في المحيط \* ولو أنكرت دعواهما  
 فحلفها لأحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فنكلت فقضى بها له لا يحلف  
 للآخر في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* اشترى جارية وتقاضها ثم ردت على البائع بالعيب بالنكول  
 ثم جاء البائع وقال ردت على وهي حبلى ان أقر المشتري الزمته وضمن البائع نقصان العيب الأول وان  
 أنكر يريها النساء فان قلن حبلى يحلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا المحبل ان حلف اندفع وان  
 نكل ان شاء البائع أمسكه ولا شيء له على المشتري وان شاء ردمع نقصان العيب الأول كذا في الخلاصة  
 \* وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا المحبل عند البائع يستخلف البائع قالوا ينبغي ان يحلف بالله  
 لقد سلمتكم بهذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فخاصم البائع  
 في العيب فلما حكم المحاكم بردها على البائع قال البائع انه حبلى وهذا المحبل حادث عند المشتري  
 وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف البائع على ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط  
 \* رجل توجهت عليه اليمين فقال ان المدعى قد حلف في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب  
 يمين المدعى على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعى  
 عليه وان حلف كان له أن يحلف المدعى عليه على المال كذا في فتاوى قاضي خان \* لو ادعى  
 المدعى عليه انه أبرأني عن هذه الدعوى وقال القاضي حلفه انه لم يبرئني عن هذه الدعوى لا يحلفه  
 القاضي ويقال له أجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه الآلف  
 فانه يحلف ومن المشايخ من قال الصحيح أنه يحلف المدعى على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف  
 على دعوى التحليف واليه مال شمس الأئمة المحلواني وعليه قضاة زماننا كذا في الفصول العمادية \*  
 رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه ان المدعى أبرأني عن هذه الدعوى فتوهم المحاكم ان هذا  
 اقرار من المدعى عليه بالمال فحلف المدعى على البراءة فحلف المدعى عليه بعد ذلك على المال  
 أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان المدعى عليه يحلف  
 وقوله أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى  
 ألك بينة على المال فان أقام البينة على المال يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعى بينة  
 على المال يحلف المدعى عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا تكون اقرارا بالمال فان حلف  
 للمدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة قال المتقدمون من أصحابنا رحمه الله تعالى  
 دعوى البراءة عن الدعوى لا تكون اقرارا وهذا أصح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين  
 رحمه الله تعالى ينبغي أن يحلف المدعى أولا على البراءة هكذا في فتاوى قاضي خان \* اذا توجهت  
 اليمين على الورثة فيمين الواحد منهم لا ينوب عن الباقي حتى يستخلف الكل واذا توجهت لهم اليمين على  
 غيرهم فاستخلف الواحد منهم كاستخلف الكل وصورة رجل ادعى على الميت حقا وتوجهت اليمين  
 على الورثة يستخلف جميع الورثة ولا يكتفي بيمين واحدة منهم فان كان في الورثة صغير أو غائب وقد  
 ادعى على الميت حقا يحلف الباقيين المحضون ويؤخر الصغير حتى يدرك والغائب حتى يقدم ثم يحلفان  
 ولو ادعى الورثة على رجل حقا للميت واستخلفه واحد منهم لم يكن للبقية أن يستخلفوه كذا في محيط  
 السرخسي \* لو ادعى أحد شريكي العنان أو أحد شريكي المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف



المدعى عليه لا يكون للشريك الاثر ان يحلفه كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل على أحد الشريكين  
حقا من شركتهما فله أن يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى جماعة الشرا على رجل  
وحلفه أحدهم كان لبقية المدعين أن يحلفوه كذا في خزانة المفتين \* روى ابن سماعة عن محمد بن جهم أنه  
تعالى رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدين ثم قال لأدري أيتهما الأولى فإنه يحلف لكل واحدة منهما  
بأنه ما تزوجها قبل صاحبتهما وللقاضي أن يتدبى بأيتهما شاء وإن شأه أقرع بينهما فإن حلف  
لأحدهما ثبت نكاح الأخرى وإن نكل للأولى زمنه وبطل نكاح الأخرى إذا أدعت كل واحدة منهما  
أن نكاحها كان أولا كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب أرضا من ميراث أبيه وسلمها إلى الموهوب له  
ثم جاءت امرأة الميت فأدعت على الموهوب له أن الأرض أرضها فانهم قسموا الميراث بعدما وهبت لك  
الأرض فوقعت في قسمي وادعى الموهوب له أن الأرض أرضه فانهم كانوا قسموا الأرض قبل الهبة  
وقد وقعت الأرض في قسم الواهب وبخز الموهوب له عن إقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له  
أن يحلف سائر الورثة وأمر برّد الأرض كذا في الذخيرة \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعى  
عليه أن حلفت أنها لك على أدبها إليك فحلف فأدّاها إليه هل له أن يستردّها منه بعد ذلك إن دفعها  
إليه على الشرط الذي شرطاً كان له أن يستردّها منه كذا في خزانة المفتين \* رجل في يديه سلعة  
لا يعلم لأحد فيها حقاً جاء رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه أن يحلفه البتة بالله ماله فيها حق  
ولو كان المدعى مع المدعى عليه تعاضداً من دعوى المدعى على دراهم ثم أن المدعى عليه جحد حق  
المدعى فيه لا يسعه أن يحلف ماله قبله حق حتى يعلم أن لا حق له في ذلك الشيء وإذا حال الرجل غريماً  
من غرمائه على رجل بألف درهم ثم أُلحّت له قدّم المحيل إلى القاضي وهو لا يرى أن المحوالة توجب  
براءة الاصيل وذلك قبل أن يجهّد المحال عليه وقبل أن يقبل حل للمحيل أن يحلف ماله عليه حق  
إذا كان من رأى المحيل أن المحوالة توجب براءة الاصيل وإن قضى للمحتمل له بمطالبة المحيل وجعل  
المحوالة بمنزلة الكفالة ثم أُرِ الدّ المحيل أن يحلف على براءة نفسه لا يسعه ذلك كذا في المحيط \* رجل  
عليه دين لرجل وبه رهن يفي بالدين فأنكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الرّاهن  
أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى كذا في فتاوى قاضي خان \* استقرض منه مائة  
ورهن عنده رهناً وبخاف الضمان أن أقرب الدين أنكر المرتهن يقول للقاضي سلّه أبهذه المائة التي  
تدعى رهن أم لا فإن أقر بالرهن أقره بالمال وإن أنكر الرهن حلفه بأنه لا دين عليك بلارهن به  
عنده فيمكنه الحلف بلا حنث كذا في الوجيز للكردي بالله ماله قبله شيء كذا في المحيط \* رجل  
ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنها نسيئة فخاف أنه لو أقر بالالف وادعى الأجل رجماً  
ينكر الأجل ويطلبه بالالف حاله فالحيلة له في ذلك أن يقول للقاضي سلّه أنها مجله أو مؤجلة  
فإن سأله فقال هي حالة وطلب بين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على هذه الالف  
التي يدعى ولو حلف بالله ماله على أدائه التي يدعى كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الالف حالة  
وهو مسر لا يسعه أن يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق يس له على  
هذه الالف وهو مسرقة - ع الطلاق كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل في يديه دار يزعم أن طائفة  
منها له يعلم مقدارها ولم يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقاً معلوماً بأن يدعى الثلث أو الربع وقال المدعى  
عليه للقاضي أنا أعلم للّدعى فيها حقاً ولا أدري مقدار حقه فادّفع إليه ما أحببت لا ينبغي للقاضي  
أن يتعرض لذلك بشيء وإنسكن يحلف المدعى عليه على ما ادّعى المدعى فإن نكل فقد صار مقراً  
أو بالأبذل القدر وأياً ما كان فهو حجة وإن حلف على ذلك المداومين والقاضي يسأل المدعى مع



المقضى عليه في الدار يا قراره ان له فيها حقا كذا في المحيط \*

(الباب الرابع في التحالف) \*

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أكثر منه أو اعترف  
البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه أو اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها  
بألف وقال تزوجتني بألفين فأيهما أقام البينة قضى له وإن أقام البينة المثبتة للزيادة أولى \*  
ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعًا بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى  
المشتري أكثر مما يقربه البائع من المبيع في حاله واحدة فبينة البائع أولى في الثمن وبينة المشتري أولى في  
المبيع وإن لم يكن لكل واحد منهما بينة قبل للمشتري أما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع ولا تفسخنا  
البيع وقيل للبائع أمان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والاصح البيع فإن لم يتراضيا استخلف  
القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويدأب بين المشتري في الصحيح وهو المروى عن أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول محمد بن زفر رحمه الله تعالى وهذا إذا كان يبيع عينين  
فإن كان يبيع عين بعين أو ثمن بشمن بدأ القاضي بيمين أيهما شاء كذا في الكافي \* وصفة اليمين  
أن يحلف البائع بالله ما باعه بألف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بألفين وهو الاصح كذا في الهداية \*  
فإن حلفا فصح القاضي البيع بينهما أن طلبا أو طلب أحدهما وهو الصحيح وأيهما نكل عن اليمين لزمته  
دعوى الآخر كذا في الكافي \* وإن لم يكن اختلافهما في البذل مقصودا بل كان في ضمن شيء آخر فحسب  
أن يشتري الرجل من آخر سمنا في رزق ووزنه مائة رطل ثم جاءه رزق ليرده على صاحبه ووزنه عشرون  
فقال البائع ليس هذا رزقي وقال المشتري هو رزقي فالقول قول المشتري سمي لكل رطل ثمنًا ولم يسم هكذا  
في التبيين \* ولا تحالف إن اختلفا في الاجل سواء كان في أصله أو في قدره وكذا إذا اختلفا  
في شرط الخيار ما في أصله أو في قدره وكذا إذا اختلفا في قبض الثمن أو المبيع وفي الخطأ والبراءة ومكان  
تسليم المسلم فيه وحلف المنكر منهما في تلك الصور كذا في شرح أبي المكارم للتنقيح \* وإن اختلفا  
في أصل البيع لم يتحلفا والقول لمكر العقد كذا في الكافي \* إذا اختلفا في جنس العقد بدأ ادعى  
أحدهما البيع والاخر الهبة أو في جنس الثمن بأن ادعى أحدهما الدراهم والاخر الدنانير  
ذكر محمد بن رحمه الله تعالى في الجماع وقال لا يتحلفان قال مشايخنا المدكور في الجماع قولهما  
فأما عند محمد بن رحمه الله تعالى فيتحلفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* إن هلك المبيع ثم  
اختلفا لم يتحلفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى والقول قول المشتري وكذا إذا خرج  
المبيع عن ملكه أو صار بجال لا يقدر على رده بالعيب وهذا إذا كان ثمن دينار وإن كان عينا يتحلفان ثم  
يرد مثل الهالك إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل كذا في الهداية \* رجل اشترى عبد بن صفعة  
واحدة وقبضها فأت أحدهما واختلفا في الثمن قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المشتري  
مع اليمين إلا أن يشاء البائع أن يأخذ المحي ولا شيء له واختلف المشايخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم  
أراد به أن لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما يقربه المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء أنه  
منصرف إلى التحالف أولى بين المشتري قال بعضهم بأنه منصرف إلى التحالف معناه لا يتحلفان  
إلا أن يشاء البائع أخذ المحي فحينئذ يتحلفان لأنه حينئذ صار المحي كل المعقود عليه كذا في شرح  
الجماع الصغير \* وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي \* وفي الكفاية هو قول عامة المشايخ  
كذا في شرح أبي المكارم لمختصر الوفاية \* وقال بعضهم بأنه منصرف إلى يمين المشتري معناه القول

قول المشتري مع يمينه الا أن يشاء البائع أخذ المحمي فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان  
 المذكور يمين المشتري لا ترك التحالف والاستثناء ينصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير  
 \* واذا اشترى عبدا فباع نصفه بعد القبض ثم احتلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد  
 فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يتحالفوا والقول قول المشتري مع يمينه وعند أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك المشتري ان رضى بآثمه بقبول هذا النصف وعند محمد  
 رحمه الله تعالى يتحالفان في الكل واذا تحالفوا فالمشتري على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف  
 الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وان أبي بعيب الشركة رد قيمة هذا النصف أيضا كذا في الكافي \*  
 ومن اشترى جارية وقبضها ثم تغايل ثم اختلفا في الثمن فانهما يتحالفان ويعود البيع الاول ولو قبض  
 البائع المبيع بعد الاقالة فلا تحالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية \*  
 رجل أسلم الى رجل عشرة دراهم في كرت حنطة ثم تغايل ثم اختلفا في رأس المال فالقول قول المسلم اليه  
 ولا يعود السلم كذا في شرح الجامع الصغير \* اشترى عبد بن صفقة أو صفقتين أحدهما بألف حال  
 والاخر بألف مؤجل الى سنة فرد أحدهما بالعب فقال المشتري ثمن المردود حال وقال البائع  
 مؤجل فالقول للبائع ولم يتحالفوا كذلك لو اشتراهما بمائة في صفقة وقضهما ومات أحدهما  
 في يده ورد الآخر ببيع واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتحالفوا ولو كان ثمن أحدهما دراهم  
 وثن الآخر دنانير وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد أحدهما بالعب فقال المشتري ثمنه  
 دراهم فردا للدنانير وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه ان ماتا ولا يتحالفان خلافا لمحمد  
 رحمه الله تعالى فان كانا قائمين يتحالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى البائع اتحاد  
 الثمن وادعى المشتري تعدد الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي \* لو اختلفا في عينه الثمن  
 ودينين فادعى أحدهما أن الثمن عين وادعى الآخر أنه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا  
 قال بعت منك جاديتي هذه بعبدك هذا والمشتري يدعى الكل دينا ويقول اشتريت منك بألف درهم  
 فان كانت الجارية قائمة تحالفوا وتراد وان كانت مالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فالقول  
 قول المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يتحالفان ولو كان المدعى للعين هو المشتري وهو يقول اشتريت  
 جاديتك بغلامي هذا وقال البائع بعثتها منك بألف درهم أو بمائة دينا فان كانت الجارية قائمة تحالفوا  
 وتراد وان كانت مالكة فكذلك تحالفوا وتراد القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب  
 البيوع \* اشترى أمة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بألف وهذا الوصف وقيمتها خمسمائة  
 وقال البائع بعثتها بألفين فالقول للمشتري في ثلثي الجارية أنه اشتراها بألف مع يمينه ويتحالفان  
 في ثلثها وهو حصة الوصف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بألفين  
 ويحلف البائع بالله ما بعثتها بألف وهذا الوصف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الالف  
 وأخذ الوصف وعند محمد رحمه الله تعالى يتحالفان في الكل كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى  
 البائع أنه باع الامة بألف وبهذا الوصف وادعى المشتري أنه اشترها بألفين وهلك الامة في يد  
 المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالف في شيء من الامة وكذا لو كان مكان الوصف مكبل  
 أو موزون بعينه كذا في الكافي \* وان ادعى البائع البيع بألفين والمشتري بمائة دينار ووصف  
 فالقول للمشتري مع يمينه في حصة مائة دينار اذا فسدت الجارية عليها وعلى الوصف ويتحالفان  
 في حصة الوصف ويغرم قيمته مع المائة الدينار ادعى المشتري بألف ومائة دينار والبائع بألفين  
 فالقول للمشتري مع يمينه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئا مكبلا أو موزونا أو معدودا بغير عينه فهو بمنزلة

التمن وما كان معينا فهو مبيع فيختلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* عند قطع  
عند البائع فقال البائع قطعته المشتري قبل البيع ولى عليه نصف القيمة وكل الثمن فقال المشتري  
قطعته البائع بعد البيع ولى الخيسار ان شئت انذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولا يدين له ما تحالفا  
فان حلفا أخذ المشتري بكل ثمنه وتركه وان برهننا فالبيعة لمشتريه وان تفقا أو قاطعه بائعه  
أو مشتريه أو اجنبي وأداه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والبيعة لمشتريه كذا  
في الكافي \* لو قال البائع الجارية التي بعته ملك هذا الرجل وكلني يبيعها وقال المقر له بعته  
ملك بمائة دينار وبضعتها ثم بعته لنفسك فالجارية للمشتري فان كانت الجارية غير معروفة للمقر له  
يتحالفان ويبدأ يمين المقر فان حلفا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفة للمقر له فالصحيح أنه يحلف  
المقر دون المقر له وقد نص محمد رحمه الله تعالى عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها وأخذ الثمن  
ان شاء والا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له متى عاد الى تصديقه يأخذه وان كانت  
الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت أو معروفة كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت  
أو اعتقها أو دبره أو استولدها ثم تحالفا ضمن المقر فيتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن  
في الوجه كالموت وبطل الكتابة بعجزها عن الاداء وتعقب بموت المقر لو كانت أم ولد ولا تعقب بموت المقر له  
وبأيها مات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما وتوقف الولا لو كانت محررة بنى كل واحد منهما  
ولو قال كانت رديعة وأمرني ببيعها ومات ضمن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم  
الوديعة الى الغير كذا في الكافي \* وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وترادفان  
وقع الاختلاف في الاجرة بدأ يمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ يمين المؤجر وأيهما نكل لزمته  
دعوى صاحبه وأيهما أقام البيعة قبل بيئته ولو أقامها فبيئته المؤجر أو لى ان كان الاختلاف  
في الاجرة وان كان في المنفعة فبيئته المستأجر أو لى وان كان فيهما قبلت بيئته كل واحد فيما يدعيه من  
الفضل نحو ان يدعى هذا شهرا بشرة والمستأجر شهرين بخمسة يفتى بشهرين وعشرة وان اختلفا  
بعد الاستيفاء لم تحالفا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا  
وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر كذا في الهداية \* اذا اختلف المولى والمكاتب  
في قدر بدل الكتابة لم يمتد الغا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقول للعبد مع يمينه وقال يتحالفان  
وتفسخ الكتابة كذا في الكافي \* وار أقام أحدهما بيئته قبل بيئته وان أقام البيعة كانت بيئته  
المولى أو لى الا أنه اذا أدى المولى قدر ما أقام البيعة عليه يعتق كذا في التبيين \* اذا اختلف  
الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت تزوجني بألفين فأيهما أقام البيعة تقبل  
بيئته فان أقام البيعة فالبيعة بيئته المرأة اذا كان مهر مثلها أقل مما ادعته وان لم تكن لها مائة  
تعالفا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل  
ما اعترف به الزوج أو أقل فزوج بما قال الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة أو أكثر فزوج  
بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها أكثر مما اعترف به الزوج أو أقل مما اعترف به المرأة قضى لها بمهر  
المثل ذكر التحالف أولا ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية \* وأما في قول الرازي فلا  
تحلف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا لأحدهما وفيما عداه فالقول قوله بيمينه  
اذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقوله بيمينها اذا كان مثل ما ادعته أو أكثر قال في النهاية وهذا  
هو الأصح وذكر في بعض الشروح قالوا ان قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية \* ويبدأ يمين  
الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ادعى الزوج السكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه

على هذه الجارية فهي كالمسئلة المتقدمة الآن قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها كذا في الهداية \*

\*(الباب الخامس فيمن يصلح خصما للغيره ومن لا يصلح وفيمن تشتراط حضرته ومن لا تشتراط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء) \*

تشتراط حضرة الزا من والمرتن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن وأما حضرة المزارع فهل هي شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالمستأجر يشترط حضوره وان لم يكن البذر منه ان نبت الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى الملك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانها في يد المزارع فلا تشتراط حضرة المزارع لانه يدعى عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فبما مستحق واستحقها لا يقضى بالدلالة الابحضره البائع المشتري كذا في الخلاصة \* المشتري شراء فاسدا يصلح خصما للمدعى اذا قبض المبيع وقبل القبض فالحصم هو البائع وحده لو اشترى شيئا بشرط الخيار فاذا ما آخر تشتراط حضرة البائع والمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشتري بالبائع الباطل لا يكون خصما للمستحق كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث \* رجل في يديه جارية ادعى رجل أن فلان ابن فلان الغائب كان شريكى شركة هناك في الفيينا وان الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لى ونصفها لفلان الغائب فقال الذى في يديه الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها لفلان الغائب الآن فلانا الغائب أمرنى أن اذهب بالجارية الى بغداد وأبيعها قال الشيخ الامام الاجل يظهر الدين ليس للمدعى أن يمنع من أن يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له أن يمنع عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل استأجر ثلاث دواب ثم ان رب الدواب أجر دابة من غيره وأعار أخرى ووهب أخرى أو باع فوجد المستأجر الدواب في أيديهم فان باع من عند ربه جاز وان باع من غير عذر كان للمستأجر أن يأخذها فاذا أخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صرح حتى تقضى مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهب الرب الدابة من غيره وأعارها وأجرها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله أن يسترد من أيديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة وأراد إقامة الدينة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله أن يقيم الدينة ويأخذها وان كان الواهب غائباً فاذا أخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له أن يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله أن يقيم الدينة عليه وان كانت في يد المستعير والمستأجر فإراد أن يقيم الدينة عليهم والاجارة والا حارة من الثاني ظاهرة ولم تسكن ظاهراً وأقام المستعير والمستأجر الثاني دينة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا تقبل دينة المستأجر عليهما هكذا في الفصول العمادية \* استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر أن اجارته كانت أسبق منه وبرهن أفق فخر الاسلام البزدوى بأنه يقبل وهذا أقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب خصماً بلادعوى الفعل عليه بأن يقول كان سلمها الى وأنت قبضتها منى أما لو قال سلمها اليك بالاجارة المتأخرة منى الى فلا يقبل وبه أفق الامام ظاهر الدين قال السرخسى رحمه الله تعالى الصحيح عدم الانتصاب كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والا عارة لا يصلح المستأجر خصماً والمشتري والموهوب له يصلحان خصماً لكل واحد واليه مال أبو بكر رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردرى \* اذا ادعى رجل داراً في يد رجل أنها في اجارتي

مطلب  
أجر لغيره ثم باع ما أجره  
أو وهبه أو أعاره أو أجره

مطلب  
المستأجر لا ينتصب خصماً  
للمدعى الاجارة والا عارة  
والرهن بخلاف المشتري  
والموهوب له فانهما يصلحان  
خصمين

آخرها فلان وادعى ذواليد أنها في إيجارني آخرنيها فلان آخر تسمع دعوى المدعى ويتصحب صاحب اليد خصما بخلاف ما إذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الإجارة وإذا ادعى المستأجر بغير حضرة الآخر تسمع دعواه كذا في المحيط \* ادعى أن هذه الدار كانت لفلان الغائب وذواليد اشتراها منه وقبضها منه وأنا شفيعها أطلب الشفعة وذواليد يقول هي داري لم اشتريها من أحد أقال دارك بعثها من فلان ولم تسلمها وأنا أطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى حتى يحضر البائع في الفصل الأول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رحمه الله تعالى جعل ذاليد خيما وحكم عليه بالشفعة وجعله كبا بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا يشكر الشراء فمحمد رحمه الله تعالى حكم للشفيع بالشفعة وجعل العهدة على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بشرائه الدار إذا اشترى الدار وقبضها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ الدار من يد الوكيل كان له أن يأخذها ولا تشترط حضرة الموكل ولو كان المشتري وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها إلا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا إذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا تشترط حضرة الموكل للقضاء به للمستحق ويكتفي بحضرة الوكيل كذا في الفصول العمادية \* آخر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* لو اشترى دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقدا الثمن أو كان الثمن مؤجلا فالحكم هو المشتري والألفا لحكم هو البائع كذا في الفصول العمادية \* باع البائع المبيع من آخر قبل نقدا المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الأول على الثاني لأنه يدعى الملك لنفسه وذواليد يراه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يذو اليد كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من آخر جارية بألف درهم ولم يقبضها وقبضها بغير إذن البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقاضوا غاب المشتري الأول وحضر بائعه وأراد استردادها من يد المشتري الثاني فان أقر المشتري الثاني أن الأمر كما وصف البائع الأول كان للبائع الأول أن يستردها من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الأول أقال لا أدري أحق ما قاله البائع الأول أو باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الأول كذا في المحيط \* ادعى على رجل أنه فقاع عين عبده والعبد حتى لا تسمع الدعوى والبينة البجزة العبد ولو لم يكن العبد حيا تسمع ويقضى بأرش العين كذا في محيط السرخسي \* وإذا كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالأبوي يقضى بالارث للمدعى على الفاق ولا تشترط حضرة العبد ولو أن المدعى عليه أقر أنه فقاع عين العبد وأنه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضى بأرش العبد له كذا في المحيط \* ولو أقام البينة أنه فقاع عين برذون له وقبل إراة البرذون للقاضي ليست بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضرا تجب إراة القاضي أنه فقاع عينه أم لا فان جاء الرجل بالبرذون معقود العين وقال البرذون له لم يقض له بالارث الابينة يقيمها على الملك وأن المدعى عليه فقاع عينه وهو يومئذ له فيمنهذ يأخذ أرش العين فان أقام صاحب البرذون بيته أنه له وإن الفاق يقيمها فقاع عينه وهو عليه كذا وأقام المدعى الأول البينة على أنه له وأن ذاليد فقاع عينه تكون بيته أولى كذا في محيط السرخسي لو ادعى جرحا في دابة أو جرحا في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب لسماع هذه البينة كذا في خزنة المفتين \* رجل ملك ثرك ثلاثة آلاف درهم وترك وارثا واحدا فأقام رجل البينة أن الميت أوصى له بثلث ماله وبعد الوارث ذلك فالقاضي يسمع بيته على الوارث ويقضى بوصيته فان دفع الوارث الثلث إلى الموصى له ثم جاء رجل آخر وأقام بيته أن الميت أوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث

مطلب  
الغاصب من المستأجر لا يصلح  
خصما بلا حضوره

مطلب  
لو ادعى جرحا في دابة أو جرحا  
في ثوب لا يشترط احضار  
الجرح أو الخرق في الدعوى

وأحضر الموصي له إلى القاضي فالتقاضي فالتقاضي يجعل الموصي له خصما ويجمع بينه عليه وبأمره أن يدفع نصف ما في يده إلى المدعى الثاني فإن لم يكن عند الأول شيء بأن ملك ما في يده أو استهلكه وهو معدوم فأحضر الثاني الوارث وأراد أن يأخذه منه بعض ما في يده فحضر الوارث وصيته لا بكاف الثاني إعادة البيعة على الوارث وكان للموصي له الثاني أن يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث يتبعان الأول فيما أخذان منه نصف ما أخذوا فإذا أخذوا ذلك اقتسماه على خمسة أسهم سهم للموصي له الثاني وأربعة أسهم للوارث فالخصومة إلى القاضي الذي قضى للأول ولي قاض آخر سواء ولو كان الموصي له الأول هو الغائب وأحضر الثاني الوارث فالتقاضي يتقضى على الوارث ويكبر القضاء على الوارث قضاء على الموصي له الأول فإن كان للقاضي قضى بوصية الأول ولم يدفع إليه شيئا حتى خاصمه الثاني والوارث غائب فإن خاصمه إلى ذلك القاضي بعينه جعله خصما وان خاصمه إلى قاض آخر يجعله خصما ولو كان الموصي له الأول هو الغائب والوارث حاضر ولم يدفع القاضي إلى الموصي له الأول شيئا فالوارث خصم للموصي له الثاني وإن خاصمه الثاني إلى قاض آخر هذا كله إذا أقر الموصي له الأول بأن المال الذي في يده بحكم الوصية من الميت أو كان ذلك معلوما للقاضي أما إذا لم يكن شيء من ذلك والأول يقول هذا مالي ورثته من أبي والميت ما أوصى لي بشيئا وما أخذت من مالي شيئا فإنه يكون خصما للموصي له الثاني فإن قال هذا المال وديعة عندي من جهة فلان الميت الذي يدعى الثاني الوصية من جهته أو قال غصبته منه فلا خصومة بينهما وإن قال هو دية عندي من جهة رجل آخر غير الموصي أو قال غصبته منه فهو خصم إلا أن يقيم بينة على ما قال كذا في المحيط \* رجل ملك وترك مالا ووارثا واحدا وأقام رجل بينة أن له على الميت ألف درهم دينافقضى القاضي له على الوارث ودفع إليه ألف درهم وغاب الوارث فحضر غريم آخر لم يأت ادعى عليه ألف درهم فإن الغريم الأول لا يكون خصما للغريم الثاني ولو كان الغريم الأول هو الغائب فأحضر الثاني وارث الميت كان خصما له ثم إذا قضى القاضي على الوارث وقد توى ما أخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الأول فأخذ منه نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الأول غريبا وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فأقام رجل البيعة أن له على الميت دينافالموصي له ليس بخصم له كذا في الذخيرة \* رجل أقام بينة على وارث ميت أنه أوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها إليه وغاب الوارث ثم أقام آخر البيعة على الموصي له أن الميت أوصى له بها فإن ذكر وأرجوعا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وإن لم يذكر وأرجوعا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاء على الوارث غاب أو حضر حتى أن الموصي له الأول لو بطل حقه كان كل الجارية للثاني فإن دفع القضي الجارية إلى الأول ثم غاب الموصي له وحضر الوارث لم ينتصب لوارث خصما للموصي له الآخر خاصمه إلى القاضي الأول وأولى غيره فإن كان القاضي قضى للأول بالجارية فلم يدفعها إليه حتى خاصم الثاني الوارث فإن خاصمه فيها إلى القاضي الأول لم يجعله خصما وإن خاصمه إلى قاض آخر جعله خصما ثم القاضي إذا سمع بينة الثاني على الوارث في هذا الفصل قضى للثاني بنصف الجارية سواء شهد شهوده على الرجوع عن الأولى أم لم يشهد وأعلى الرجوع فإذا حضر الأول فإن أعاد الثاني البيعة على الرجوع أخذ الكل ولا يأخذ نصفها وإن أقام الأول بينة أن الميت أوصى له بثلث ماله ودفعه القاضي إليه ثم أقام الثاني البيعة على الأول أن الميت رجع عن الوصية الأولى وأوصى بثلث ماله للثاني فالتقاضي يأخذ الثلث من الأول ويدفعه إلى الثاني ولو كان الوارث هو المحضر قضى القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية الأولى ولو كان الأول موصى له بعبد بعينه والعبد مدفوع إليه بقضاء القاضي ثم أقام آخر البيعة على

الموصى له أن الميت أوصى له بمائة من ماله فالموصى له بالبدل لا يكون خصما له ولو حضر الوارث وقاب  
الموصى له الأول كان الوارث خصما للقاضي كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم قرض أو غصب  
أو ودعة وهي قائمة بعينها في يد الغاصب والمودع فأقام رجل البينة أن صاحب المال توفي وأوصى  
له بهذه الألف التي قبل هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لا تدري أمات فلان أم لم يميت لم يجعل  
القاضي بينهما خصومة حتى يحضروا رثا أو وصيا قال الذي في يديه المال هذا ملكي وليس عندي  
من مال الميت شيء صار خصما للمدعي وقضى له بثلاث مائة في يد المدعي عليه إلا أن يقيم المدعي بينة أن الميت  
ترك ألفي درهم غير هذه الألف وأن الوارث قبض ذلك فيميت ذلك القاضي للقاضي للوصى به بكل هذه  
الألف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم أقبض من مال الميت شيئا يلتفت إلى قوله ولو كان مكان الموصى  
له غير يمدعي ديناً على الميت لم يضمن الذي قبله المال خصما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال  
أو جاحداً فإن أقام هذا المدعي بينة أن فلان مات ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضي بينته ولم يصب  
عن الميت وصيا وبأمر المدعي أن يقيم البينة عليه بذلك الدين فإذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وأمر  
الذي قبله المال بقضاء الدين إلى الغريم إن كان الذي قبله المال مقرا بذلك هكذا في الذخيرة \*  
ولو أن الموصى له أقام البينة أن فلان مات ولم يدع وارثا وأوصى له بالألف التي قبل فلان ودعيه أو غصبا  
وقال الشهود لا نعلم وارثا والذي قبله المال مقرا بالمال الذي قبله القاضي يقضي بالمال للموصى له كذا  
في المحيط \* والمحرم في إثبات الوصاية وارث الميت أو موصى له أو غريم له لثبات عليه دين أو غريم له على  
الميت دين كذا في الفصول العبادية \* رجل مات وله ابنان أحدهما غائب فادعى المحاضر أن له على أبيه  
ألف درهم ديناً ولا مال للميت غير ألف درهم على رجل فاني أقبل بينة الأب المحاضر في إثبات الدين على  
الاجنبي ولا أسمع بينته على أبيه بدينه ولا أقضي له من الألف التي قضيت على الاجنبي بشيء فأوقف  
الألف حتى ياتي بالخ كذا في المحيط \* ادعى داراني يدي رجل أن فلانا الغائب اشتراها منك لأجل  
وجهد ذواليد البيع تقبل بينة المدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا ينكر الشراء وهذا بمنزلة من  
ادعى داراني يدي رجل وقال اشتريته من فلان وكان فلان اشتراها منك (وذكر) في دعوى المشتري  
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال ذواليد قد كنت بعتها من فلان الذي تزعم أنك وكلته بالشراء لك  
وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذواليد وكذلك لو قال كنت بعتها من فلان الذي تزعم أنك  
اشتريتها منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن أو قال أودعنيها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العبادية  
\* رجل جاء بملك باسم غيره على رجل أتى ذلك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم  
فلان عليك قد أقر به فلان لي ولي البينة على ذلك فإن أنكر المدعي عليه أن يكون لفلان لغائب عليه  
شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعي عليه ويقضى له بالمال وإن أقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه  
لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يحضر كذا في خزانة المفتين \* عن ابن  
سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل أمر رجلاً أن يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم ففعل ذلك  
وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعي الدنانير فاشتري خصم له ولا أقبل بينة المشتري  
أن فلانا امرأه واشتري هذه الدنانير له وإن أقر مدعي الدنانير بذلك لم أجعل بينهما خصومة كذا  
في المحيط \* رجل ادعى على رجل أنه باع هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه فلان وهو بئاعه في يديه  
فقال المدعي عليه بعتي بغير أمر صاحبه فاني أجعله خصما وأقضي عليه بدفع العبد إلى المشتري كذا  
في الذخيرة \* رجل ادعى مملوكاً وزعم أنه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك أنا مملوك لفلان  
الغائب فإن جاء المملوك ببينة على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعي وإن لم يقم على ذلك بينة قبات

قطاب  
المأمور بشرائها الدنانير خصم  
لمن يدعيها عليه إلا إذا أقر  
المدعي بذلك



بينة المدعى عليه وقضيت به له فان جاء المقر به بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل فان اقام بينة قبلت  
 بينته ويقضى له بالعبد على المقضى له الاول كذا في المحيط \* لو ان رجلا ادعى عبدا في يدي عبد  
 او ادعى ديناً عليه او ادعى شراء شيء منه فهو خصمه الا ان يقر المدعى انه محجور عليه فلا جعل بينهما  
 خصومة كذا في الذخيرة \* وفي المتنق دارق يد رجل ادعى رجل انها دار فلان وان فلان اذ كان  
 رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي عليه منذ شهر ودفعها الي وتضمنتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها  
 مني فأعرتها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار غائب واقام الذي في يديه الدار البينة ان الدار داره  
 اشتراها امس من الغائب الذي يدعى المدعى انه رهنها وقال اشتريتها منه منذ عشرة ايام قال مدعى  
 الرهن يستحقها وليس للمدعى الثمن ان يتقضى البيع اذا كان البائع غائبا وكذا الوادعي الاستئجار مكان  
 الرهن ولو كان مكان المرتهن والمستأجر رجل يدعى ملك الدار ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر قبل  
 شراعي اليد فهو خصم يقضى له بالدار ويتقضى البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون امانة  
 عنده ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعى ان البائع قبض منه الثمن كذا في فتاوى قاضي خان  
 \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال اشترت من رجل جارية ونقدته الثمن وقبضت  
 الجارية واستحقها مني انسان بينة وقضى القاضي به المستحق فأحضرت الذي باعها فقال البائع لي  
 البينة على ان الذي استحقها منك باعنيها او اقربها الي فالقاضي يحضر المشتري ليدفع اليه شاهد على الخصومة  
 بنفسه وان شاء ردها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري أقف امرى ويلي البائع الخصومة  
 بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عبدا بعينه واقام البينة فزكوا ولم  
 يزكوا حتى اقر ذواليد انه حر او باعه من غيره او وهبه لا يصح العتق في حق المدعى أما التصرفات  
 في حق المقر فمحصية حتى لو لم تظهر عدالة الشهود يعمل اقراره وكذلك لو اقام شاهدا واحدا ثم تصرف  
 المدعى عليه هذه التصرفات لم تحز في حق المدعى كما في الشاهدين ولو لم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات  
 ولكنه اقر بالعبد المدعى به للمدعى بعدما اقام المدعى البينة فالقاضي هل يقضى عليه بالاقرار  
 او بالبينة ذكر في الاقضية انه يقضى بالاقرار وفي الجامع الكبير قال يقضى بالبينة كذا في الخلاصة  
 \* رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وانكر المدعى عليه فقبل ان يقيم المدعى البينة على دعواه باع  
 المدعى عليه العين من رجل واشهد عليه فلما اقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له  
 بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المقضى له ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضى له  
 الثاني وهو المشتري باعه من بائعه او وهبه له جاز وتعود العين اليه وهذه جيلة يدفعها الناس لدفع الظلم  
 الا انه انما تصح هذه الجيلة اذا لم يدع الشراء من المقضى عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا واما اذا  
 ادعى الشراء منه فلا تسمع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضي خان \* في الاقضية رجل ادعى نصف  
 دار في يد رجل فأقر له المدعى عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى هذا النصف فالمقر له  
 لا يكون خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة \* رجل اقر بدار في يديه انها  
 لفلان سمي رجلا غائبا غيبة منقطعة وأنه أمر فلان ان يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على  
 يدي وقدمات فالمجوعة يده يكون خصما لكل من ادعاها الا ان يقيم البينة على ان الغائب فلان  
 ابن فلان وقد اشتهر معرفته فدفعها الى الملبت الذي دفعها الي هذا الذي في يديه وغاب فاذا اقام على  
 ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعى قال ولا أجعله وصيا لافها خاصة في قول محمد رحمه الله تعالى  
 واما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يكون وصيا في كل شيء \* رجل ادعى أن له  
 على فلان ألف درهم وانه مات قبل أن يؤتيها اليه وأن له في يديك من ماله ألف درهم وطالبه بقضاء

الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي أن يحلف المدعي عليه فالقاضي لا يحلفه كذا في المحيط \* إذا استحق مال المضاربة وفيها ربح فالخصم في قدر الربح المضارب ولا تشتط حضرة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى ما تقول في رجل وثب على طريق من طرق المسلمين فاذفبني فيه أو ذرع ثم خرج ودفعه إلى انسان فجاء أهل الطريق وخامموه فاقام الذي في يديه يذنه أنها في يدي من قبل فلان وذكلمه به ودفعه إليه قال ان كان طريقا ميا بشكل ولا يعلم أنه طريق الابينة فلا خصومة بينهم ما حتى يحضر الدافع وان كان مملا بشكل فهو خصم كذا في الذخيرة \* ابراهيم في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى رجل اعتق عبد او مات الرجل فجاء رجل وادعى أنه ابن الرجل الميت الذي اعتق وليس لليت وصى هل يكون هذا المعتق خصما قال ان كان اعتقه في حالة المرض يكون خصما وان كان اعتقه في حالة الصحة لا يكون خصما كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر عبدا ولم يتقابض حتى ادعاه رجل والمدعي مقرر بالبيع فاحضر البائع والمشتري عند المحاكم وقال لا بينة لي واستخلفه ما المحاكم فحلف البائع ونكل المشتري فان المشتري يؤخذ بالثمن فاذا اداه سلم العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا أن يجيز البيع ويرضى بالثمن كذا في الذخيرة \* رجل في يديه دار وهو مقر بها فلان مات وتركها اميرا ثاو سمي الورثة وبعضهم غيب وادعى أنه اشترى من الغيب حقوقهم وسأل أن يترك ذلك في يده الى أن يحضر والم تركه في يده فان احضر بينة على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لا أنفذ البيع ولا أقضى على الغائب ولكن اترك في يده واستوثق كفيلا حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه كذا في المحيط \* رجل وكل رجلين بخصومة رجل فاقام المدعي على أحدهما شاهدا واحدا وعلى الآخر شاهدا آخر قال هو جائز كذلك لو اقام على الوكيل شاهدا واحدا وعلى الموكل شاهدا وكذلك لو اقام على المحي شاهدا وعلى الورثة بعد موته شاهدا كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه دار قال صاحب اليد لرجل هذه الدار لك ورثتها من أخيك فلان وقال المقر له لا بل هذه لرجل آخر ورثتها من أخيه قضى بها المقر الا تخاذل كان كلام المقر له موصولا فان عاب المقر له الاول وجاء المقر له الآخر الى الذي الدار في يديه واقام البينة عليه باقراره للغائب وباقرار الغائب له لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو اشترى شيئا بمئة أودم أو خمر أو خنزير وقبض المشتري ثم استحقه انسان بالبينة ففي الشراء بالمئة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البينة عليه كذا في الفصول العمادية \* وفي الشراء بالخنزير والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البينة عليه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجاسع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بدينارين وقبض الا بريق وتقد دينار واحد ثم تمرفا قبل أن يتقد الدينار الا تخوت في فسد العقد في نصف الا بريق لا تتعدى الفساد الى النصف الا تخوت فان حضر رجل بعد ما غاب بائع الا بريق وادعى أن نصف الا بريق له كان المشتري خصما له فلو حضر البائع بعدما اقام المستحق البينة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الا بريق ورد البائع على المشتري نصف حصته ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وان صار البائع شريكا له في الا بريق وكذا لو اشترى من رجل عبدا بصفقة واحدة نصفه بمائة دينار حالة ونصفه بمائة دينار الى العطاء فقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل واقام البينة ان له نصف العبد كذا في الذخيرة \* لو باع النصف أو أودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف لم يكن المشتري خصما \* ولو باع من رجل النصف

وأودعه آخر النصف واستحق النصف قضى له بربيع العبد وهو نصف المشتري ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلاً اشترى من رجل نصف عبد ثم اشترى منه نصفه الآخر أحدهما صحيح والآخر فاسد أو كانا صحيحين أو كانا فاسدين ثم جاء رجل وأدعى عليه نصف العبد وأقام البينة فالمشتري خصم له ويقضى الغائب عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع الثاني ولو كان البيع الأول صحيحاً والبيع الثاني بيمينته أودم أو خرم لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لأن المشتري بدم أو يمينته أو خمر غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط \* إذا ادعى على امرأة أنها أمته وهي تحت زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا تسترط حاضرة الزوج كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل أنه قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة وأدعى أنه زوج أمته فلانة منه وله عليه المهر والعبد والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا أعطيك الارش والمهر مخافة أن يحضر العبد والامة فينكر أن الملك لك فيضمناني فالقاضي يلزمه الارش والمهر باقراره وكذلك الجواب فيما إذا كان المهر عرضاً من العروس وإن كان للعبد ودية ألف درهم عند هذا الرجل أو غصه منه أو كان من قرض أو بيع فأقر له عند المال أن الذي دفع إليه لمال عبد هذا الرجل وصدقه المقر له لا سبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو قال الذي في يديه المال إن هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده ودفعه إليه وصدقه بذلك المقر له وكذلك إن أقر أن فلاناً امر عبده ببيع أمته له فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على دفع الثمن إلى المولى هذا كله إذا كان المال قائماً في يد المقر فإن كان مستهلكاً فله مقر له أن يأخذ بذلك فإن قدم لغائب وأنكر أن يكون عبد فلاناً أو أن يكون غصب من فلان شيئاً كان القول قوله فله أن يضمن المقر مثل المال الذي أقر قبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له فيما إذا أخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم الغائب وأنكر أن يكون مملوكاً للمقر له يرجع وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط \* ولو قال المقر في جميع هذه المسائل ما أدري الغائب أهو عبدك أم لا لم تقبل بيمينته بل يدعي أن الغائب عبده ولا يقضى له على المقر بشئ حتى يحضر العبد ولا يستخلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستخلف في الجناية والمهر بالله ماله قبلك ما يدعى من الجناية والمهر ولا يستخلف من المال في شئ إلا أن يدعي المدعى أن العبد أخذ ألفه فاقضه هذا وأنه أخذ الغائب فاعصبه هذا منه فاستهلكه فإن ادعى هذا وقال المدعى عليه قد أقرضني فلان أو قد غصب من فلان ألفاً فاستهلكه وما أدري أهو عبد هذا أم ليس فانه يستخلف ماله قبلك هذا الذي يدعى فإن قال رجل لا آخر هذه الألف التي في يدي لك لاني غصبتها من عبدك لأن مال عبدك لك أولاً لعبدك أو دعنيها وقال المولى الألف لي ولم تنصبه من عبدى فانه يأخذها إلا أن يقيم المقر بينة على الغصب والوديعة فإن لم تكن له بينة وقبض المولى المال ثم حضر العبد فأنكر أن يكون عبد المقر له ولم تكن للمولى بينة ضمن المقر لعبد أمان كان أقرب بالغصب وإن كان أقرب بالوديعة لم يضمن شيئاً في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين جميعاً وإن كان الذي في يديه المال قال هذه الألف أودعها عبدك أو غصبها منه وهولك لأن مال عبدك لك فإن المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما يعلم أن فلاناً أودعه أو أنه غصبها من فلان فإن قدم الغائب وأنكر أن يكون عبد فلان فانه يأخذ الألف من المولى ويقال للمولى أقم البينة بحق إن كان لك ولا يضمن المقر شيئاً ولو قال المقر هذه الألف لعبدك فلان في يدي غصباً أو وديعة وقال المولى فلان عبدى وهذه الألف لي لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل إلا أن يقيم البينة وإن ادعى رجل قبل رجل مهر امرأة أو جناية على

عبد له أو دعيه لعبد في يديه أو غصبا أو غير ذلك فادعى أن العبد قدمات وصدقه المدعى عليه قضى  
 بدفع ذلك إليه فان قال المدعى عليه على العبد دين لم يلتفت إلى ذلك وكذلك ان لم يقر المدعى عليه  
 بشئ من ذلك وأقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجوامع الكبير في باب ما يكون الرجل فيه  
 خصما من عبده \* رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصني عبدك هذا المال فأودعه أياك  
 وقال صاحب اليد صدقت لكنني لأأرده عليك لا في أخاف أن يجهل العبد أن يكون عبدي لم يلتفت إلى  
 قوله ويجبر على دفع المال إليه فإذا دفعه إليه ثم حضر الغائب فأنكر أن يكون عبد المقر كان القول قوله  
 وقضى القاضي له بالمال الذي أخذه المقر له ان وجدته قائما إلا أن يقيم المقر له الحال بينة أن المال ماله  
 وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي أخذه فأراد الغائب أن يضمن المقر الذي كان المال في يديه  
 كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال أودعني عبدي فلان ولا أدري أهو لك أم لا فأقام المدعى بينة  
 أن المال ماله فالتقاضي يقبل منه هذه البينة ويدفع المال إليه فان حضر الغائب وأنكر أن يكون  
 عبد المقر أخذ ماله ويقال للمدعى أعد بيئتك ولا فلاح لك وان قال المقر هو الذي في يديه المال  
 هذا المال لك أودعني لك فلان وفلان ليس بعبدي فأقام المدعى بينة أن فلانا عبدا لم تكن بينهما  
 خصومة ولم تقبل بيئته كذا في المحيط \* رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم أراد الرجوع وهو المولى العبد  
 غائب فان كان العبد أذوقا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع مالم يحضر المولى فان  
 قال العبد أنا محجور وقال الواهب لا بل أنت مأذون فالتول قول الواهب مع يمينه وان أقام العبد بينة  
 أنه محجور لا تقبل بيئته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى  
 خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزانة المفتين \* وان قال المولى أودعني هذه الجارية  
 عبدي فلان ولا أدري أوهبها له أم لا فأقام المدعى بينة على الهبة فالمولى خصم فإذا قضى القاضي  
 بالجارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في يدها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وأنكر أن يكون عبدا  
 فالتول قوله وكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة فان كانت الجارية قد ماتت  
 في يد الواهب كان للموهوب له الخيارات ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب قيمتها ان ضمن الواهب  
 لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضا وان قال المولى  
 قد علمت أنك وهبتها الذي أودعني إلا أنه ليس بعبدي وأقام المدعى بينة على أن فلانا الغائب عبده  
 لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب مير المودع بالله ان الغائب  
 ليس بعبده استخلفه القاضي فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو أقام المدعى  
 بينة على اقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بيئته وقضى بالرجوع وان أقام المدعى بينة على أن الغائب  
 عبد هذا الرجل وانه قدمات قبلت بيئته وصار ذواليد خصما له وان أقام المدعى بينة على أن الغائب  
 كان عبده وانه قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بيئته ولا يرجع في الهبة وان  
 أقام بينة على اقرار الذي في يده الجارية أنه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البينة على اقراره  
 أن للغائب عبده فالتقاضي لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذي في يديه خصما كذا في المحيط \* رجل  
 في يديه عبد يقربا رقيق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه هدا بألف وقده الثمن لا يقبل  
 قوله وان ادعى أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب اليد  
 قبلت بيئته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبدا فلان فباعني منك بألف  
 درهم ووكلي بقبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بيئته إلا أن مولاه أن ينعيه من الخصومة وان  
 لم ينعيه فالو كالة جائرة وله أن يقبض الثمن ويبرأ منه المولى ولو قال أبا عبدي فلان فدوكلي بخصومته

في نفي وإقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضي خان

\* (الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به) \*

رجل ادعى على رجل حقا أو مبالا وأقام البينة فقال المدعى عليه لي مخرج من دعواه أمهله القاضي إلى الخامس الثاني ولا يقضى عليه وكلامه هذا لا يكون إقرارا منه للمدعى قال مولانا رضي الله عنه وينبغي للقاضي أن يسأله عن الدفع إن كان صحيحا أمهله القاضي وإن كان فاسدا لا يمهل ولا ياتفت إليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ادعى رجل عبد في يد رجل أنه له فقال ذو اليد هوله فلان الغائب ودبعة عندي أو عارية أو إجارة أو رهن أو غصب وأقام على ذلك بينة أو أقام ذو اليد بينة أن المدعى أقراه لفلان أنه دفعته خصومة المدعى عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان ذو اليد صالحا لم تدفع عنه الخصومة إذا أقام البينة وإن كان معروفا بالجميل لم تدفع الخصومة عنه بأقامة البينة رجع إليه حين ابتلى بالقضاء وعرف أحوال الناس فقلل المختار من الناس قد يأخذ مال إنسان غصبا ثم يدفع سرا إلى من يريد أن يغيب عن البينة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى إذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيقيم ذو اليد بينة على أن فلانا أودعه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في السكافي \* وإن لم يقيم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية عن أصحابنا ورحمهم الله تعالى كذا في المحيط في النوع الأول من الفصل الثالث والعشرين في بيان ما تدفع به دعوى المدعى فلو قضى القاضي للمدعى والغائب وأقام بينة على أنه ملكه دفعه إلى صاحب اليد ودبعة فاقضى يقضى للذي حضره كذا في المحيط في النوع الثاني فيما يدعى المدعى مع دعوى الملك المطلق فعلا \* ولو أن القاضي لم يرض للمدعى بينة حتى حضر المقر له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد إلى المقر له وقضى القاضي للمدعى بالعبد بملك البينة كان هذا قضاء على صاحب اليد فإن أقام المقر له بينة على المدعى أنه عبده كان أودعه من صاحب اليد قبلت بينته ويقضى بالعبد له وتبطل بينة المدعى هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وحكى القاضي أبو الهيثم عن القضاة الثلاثة أن ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح أنه يقضى بالعبد بين الذي حضر وبين المدعى نصفين قال القاضي أبو الهيثم إن ابن سماعة كتب إلى محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة فكتب إليه محمد رحمه الله تعالى أن يقضى بالعبد بينهما ثم إذا أقام المقر له بينة على دعواه وبطلت بينة المدعى فالقاضي يقول للمدعى أعد بينتك على الذي حضر والافلاح لك كذا في المحيط في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل \* إذا قال شهود ذي اليد أودعه رجل لا نعرفه أصلا فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تدفع خصومة المدعى عن صاحب اليد بالاجماع كذا في السكافي \* وإن قالوا نعرف المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الدور والاراضي \* ولو قال شهود المدعى عليه نعرف المودع باسمه ونسبه ولا نعرفه بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا تدفع الخصومة عن ذي اليد وبعضهم قالوا لا تدفع وهكذا ذكر في الأقضية أن القاضي يسأل المدعى هل هو بهذا الاسم والنسب فإن قال لا ظهر أنه غير المودع كذا في المحيط \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا بد في معرفته من الطرق الثلاث وتعويل الأئمة على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال الذي في يديه أودعني فلان لرجل معروف وشهد شهوده أن رجلا أودعها ياء قالوا لا تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط \* ولو قال الذي في يديه أودعني رجلا لا أعرفه فشهد الشهود أنه أودعه رجل وهما لا يعرفانه كان الذي

في يديه خصم المدعى كذا في فتاوى قاضى خان في فصل الدور \* ولو قال الذى في يديه أو دعيه رجل لا أعرفه وقال الشهود أو دعيه فلان بن فلان ذكر المخصوف رحمه الله تعالى في أدب القاضي أن القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع المخصوصة عن ذى اليد كذا في الذخيرة \* ولو أقر المدعى أن رجلا دفعها إليه والمدعى لا يعرفه فلا خصوصية بينهما وكذا لو شهد شهود ذى اليد على أقرار المدعى أنه دفعها إليه رجل لا يعرفه فالقاضي لا يجعله خصما كذا في خزنة المفتين \* ولو قال الشهود أو دعيه من نعرفه بالطرق الثلاث لكن لا نقوله ولا نشهده لا تدفع ولو برهن أنه دفع إليه رجل معروف ولكن لم ينصوا على أنه ملك المدعى تدفع ولو قالوا أو دعيه فلان لكن لا ندري لمن ذلك الشيء أو قالوا كان المدعى هذا في يد فلان الغائب لكن لا ندري أذفعه إليه أم لا وقال ذو اليد هو دفعه إلى تدفع كذا في الوجيز للكردرى \* لو شهد شهود المدعى عليه أن المدعى أقر أن هذا فلان الغائب وقال أو دعيه فلان الغائب أو شهد الشهود على أقرار المدعى بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب أو دعيه قالوا تدفع عنه المخصوصة وكذا لو أقر المدعى عند القاضي أن فلانا الغائب دفعه إليه فانه تدفع المخصوصة عن ذى اليد هكذا في فتاوى قاضى خان \* ولو أقر المدعى أنها كانت في يد فلان ولا ندري أذفعها إلى هذا أم لا وذو اليد يقول دفعها إلى فلان فلا خصوصية بينهما كذا في خزنة المفتين \* شهد الشهود على أقرار المدعى أنها كانت في يد فلان ولا ندري أذفعها إلى فلان أم لا فلا خصوصية بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد أنها لفلان ولم يشهدوا أن فلانا أو دعيها ياءه فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع المخصوصة عنه ولو أقام المدعى بينة على سبيل دفع بينة صاحب اليد أن صاحب اليد ادعاه لنفسه لم يقبل من صاحب اليد بينة على الإيداع أصلا كذا في المحيط \* ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب أسكنه فيها وأشهدنا على ذلك والدار في يد الغائب يومئذ أو قالوا كانت في يد الساكن أو قالوا لا ندري في يده من كانت الدار يومئذ لكن نعلم أنها اليوم في يد الساكن أو لم يذكر أن الدار في يده من كانت يومئذ تقبل وتندفع كذا في الوجيز للكردرى \* وإن قالوا كانت في يد ثالث يومئذ لا تدفع المخصوصة كما لو شهدوا أنه أسكنها فلان إلا أنه سلمها إليه رجل آخر كذا في محيط السرخسى \* ولو برهن المدعى أن الدار يومئذ شهد بها كانت في يد غير الساكن والمساكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه أيضا لا تقبل عندهما خلافا للثاني كذا في الوجيز للكردرى \* ولو قال المدعى عليه نصف الدار ونصفها ودية فلان وأقام البينة على ذلك اندفعت المخصوصة في الكل كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو ادعى ذو اليد دية ولم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعى نفذ قضاؤه ولو أراد أن يقيم بعد ذلك بينة على الإيداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو لم يقيم ذو اليد بينة على ما ادعى حتى صار خصما وأقام المدعى شاهدا واحدا أو شاهدين ولكنه لم يقض القاضي بهائم وجد ذو اليد بينة على الإيداع تقبل بينته لانه ظهر أنه ليس بخصمه قبل أن يتجبه القضاء كذا في جامع الاسبيجاني رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* وحل ادعى دارا في يده رجل فقال ذو اليد أن فلانا أو دعيها فقال المدعى قد كان فلان أو دعيها لكنه وبها منك بعد ذلك أو باعها فالقاضي يستخلف المدعى عليه ما وبها له ولا باعها منه فان نكل عن العين جعل خصما له فيها كذا في محيط السرخسى \* ولو أقام المدعى بينة أن فلانا باعها من الذى في يده تقبل ويجعل المدعى عليه خصما ولو ادعى المدعى عليه الوديعه ولم يقيم بينة وطلب المدعى يمينه أن ذلك الرجل أو دعيها ياءه يحلفه القاضي بالله لقد أو دعيها ياءه ويحلف على البتات لا على العلم وإن كان على فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البتات كذا في الفصول العمادية \* رجل في يديه ودية لرجل جاء وادعى أنه وكيل المدعى بقبضها



وأقام على ذلك بيته وأقام الذي في يديه الوديعة بيته أن المودع قد أخرج هذا من الوكالة قبلت بيته وكذا إذا أقام بيته أن شهود الوكيل عبيد كذا في المحيط \* ادعى على آخر دارا فقال ذواليد أنها وديعة من فلان في يدي وأقام البيته عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذواليد اليه وأعاد المدعى الدعوى في الدار فأجاب أنها وديعة في يدي من فلان وأقام البيته عليه قال تندفع عنه الخصومة أيضا كما في الابتداء كذا في محيط السرخسي \* رجل ادعى دارا في يدي رجلا وأقر ذواليد أنها كانت للذعي ثم قال بعد ذلك أنها للغلان أو دعنيها وقال على القلب بأن بدا بالايديع ثم ثنى بالاقرار أن أقام البيته على الايديع اندفعت عنه الخصومة وإن لم تكن له بيته أن بدا بالاقرار للذعي وثنى بالايديع يؤمر بالتسليم إلى المدعى فإن حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعى لأن حقه مكان أسبق لكن يقال للمقر له أقم البيته أن الدار كلها لك وإن بدا بالايديع وثنى بالاقرار يؤمر بتسليم الدار إلى المدعى لأنه ثبت حق المدعى وحق الغائب موهوم لأنه صدق المدعى وعسى يكذبه الغائب وعلى تقدير التكذيب لا يثبت حق الغائب ولو لم يقيم البيته على الايديع ولكن علم القاضي أن الغائب أودعها أمه لم يجعل بينهما خصومة وكذلك لو أقر المدعى بذلك ولو علم القاضي أنها للذعي وأقام الذي في يديه البيته أن فلانا الغائب أودعها لاختصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو لم يعلم القاضي أن الة ثبت غصبها من المدعى وأودع ذواليد فانه يأخذها من ذواليد ويسلم إلى المدعى وذكر في باب اليمين أن ذواليد لو قال أودعنيها الغائب ولم تكن له بيته يحلف أن حلف برئ وإن نكل لزمه ولو جاء المقر له الاوّل كان له أن يأخذ من المدعى ثم يقال للمقر له الثاني أنت على خصوصتك مع المقر له الاوّل إن أقام البيته أخذه وإن لم تكن له بيته يحلف أن حلف برئ وإن نكل لزمه هكذا في المحيط \* وإن قال المدعى عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية دارا في بدر جيل أداها آخر مل كما مطلقا أو شراء منه منذ سنة أو شفعة فيها فقال ذواليد كانت لي بعتهما من فلان أو وهبتها له وسلمتها فأودعنيها لا تندفع الخصومة الا اذا صدقه المدعى فيما يقول أو علم القاضي بذلك فيمنع لا تندفع عنه الخصومة فإن لم يكن له شيء من ذلك ولكن أقام ذواليد بيته على البيع لا تقبل فإن قضى عليه فحضر الغائب وأقام بيته على شرائه من ذواليد لا تقبل وتقبل على الملك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للذعي على الملك المطلق صار هو مع المدعى كخارجين أقاما البيته فإن برهن الغائب على الشراء من ذواليد نهذ شهر تقبل في إبطال بيته الخارج ويقال للذعي أعد الشهود على المقران شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم أدر أرفع اليه أم لا وقال ذواليد دفع إلى فلان فلا خصومة كذا في الكافي \* رجل ادعى عبدا في يد رجل أنه له فطوب بالبيته فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وثنا بضا ثم أودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعى بالبيته فإن علم القاضي بما صنع ذواليد أو أقربه المدعى لا تسمع بيته المدعى على صاحب اليد وإن لم يعلم به القاضي ولا أقربه المدعى سمعت بيته المدعى ولا تسمع بيته ذواليد على ما صنع الا اذا أقام البيته على اقرار المدعى بذلك فتقبل بيته وتندفع عنه خصومة المدعى والمدة اذا اتصل بها القبض والصدقة في هذا بمنزلة البيع كذا في فتاوى قاضي خان في فصل دعوى المنقول \* لو ادعى الدار وأقام شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي ومكثا زمانا ثم تقدما إلى القاضي وجاء المدعى بشاهد آخر وأقام صاحب اليد بيته على أنه باع الدار من فلان بعبد ما قاما من عند القاضي أو قال وهبته له وسلمها اليه فإن أقر المدعى بذلك أو علم القاضي به أو أقام ذواليد بيته على اقرار المدعى بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فأقام ذواليد بيته على ما صنع فالقاضي لا يسمع بيته ولا تندفع الخصومة عنه ولو كان المدعى حين ادعى الدار أقام شاهدين



فعدلا لقبيل أن يقضى القاضى بالدار للمدعى قاما من عند القاضى فكنا زمانا ثم تقدم عند القاضى وادعى صاحب اليد أنه باع الدار من فلان بعدما قاما من عند القاضى أو وهبها له وسلمها إليه ثم أن فلانا أودعها عندها وغاب وأقر المدعى بذلك أو علم القاضى به فانه لا يتدفع الخصومة من ذى اليد كذا فى المحيط فى الفصل الثانى والعشرين فى بيان من يصلح خصما لغيره \* رجل ادعى عبدانى بدرجل وأقام البينة وأقام المدعى عليه البينة أن المدعى باعه من فلان الغائب بطلت دعواه وكذا لو قال بعه من فلان وفلان باعه منى ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا فى الخلاصة فى دعوى الميراث \* إذا أقام المدعى عليه بينة على إقراره أن البيع من فلان أو على إقراره أنه ملك فلان تقبل كذا فى الفصول العمادية \* ادعى دارا فى بدرجل وقال المدعى عليه فى دفع دعوى المدعى اشتريتها من فلان وأنت أبحت هذا البيع فهذا لا يكون إقرارا بالملك للمدعى عليه ولا يكون دفعا لدعوى المدعى كذا فى المحيط \* لو أن رجلا ادعى دارا فى بدرجل أنها له وأقام البينة فأقام الذى فى يديه الدار أن هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المدعى ووكفى فيها ذكر فى المتقى أنه تقبل بينة ذى اليد ويجعل وكيلًا وأدفع عنه الخصومة وأزعم الغائب الشراء كذا فى فتاوى قاضى خان \* رجل فى يديه دار اشتراها وطلب الشفع الشفعة فقال المشتري اشتريتها فلان وأقام بينة وأن فلانا وكله بشرائها منذ سنة قال لا أقبل بيئته كذا فى المحيط فى الفصل الثانى والعشرين فى بيان من يصلح خصما لغيره \* وان وقعت الدعوى فى العين بعد هلاكه وأقام المدعى عليه بينة أنه كان عنده وديعة أو رهنا أو مضاربة أو شركة لا تقبل بينة المدعى عليه ثم إذا قضى بالقيمة للمدعى وأخذ القيمة من المدعى عليه فإذا حضر الغائب وصدق المدعى عليه فيما قال فى الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وإن كذب صاحب اليد الغائب فى إقراره أنه وصل إليه من جهة من الوجوه التى ذكرنا فلا رجوع له ما لم يقيم البينة على ما ادعاه من الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة وإذا أبقى العبد فادعاه على الذى أبقى من يده وأقام المدعى عليه بينة على هذه الوجوه فإن الجواب فيه كالجواب فى الموت فإذا عاد العبد من الأباقي فى فصل الوديعة والرهن والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفى فصل السرق والغصب والعارية يعود على ملك الذى كان فى يده لأن الضمان لا يقتصر عليه كذا فى خزنة المفتين \* ولو كان العبد قائما وذهبت عينه وأخذ رأسها وأقام البينة أن فلانا أودعه فلا خصومة فى العبد ولا فى الارش كذا فى الكافى \* ولو كانت جارية فولدت ثم مات وأقام المدعى البينة أنها جاريته ولدت فى ملكه وأقام ذواليد البينة على الوديعة قبل الولادة فانه يقضى للمدعى بقيمة الجارية ولا يقضى فى الولد بشئ حتى يحضر الغائب كذا فى محيط السرخسى \* ادعى عبدانى يدى رجل فقال المدعى عليه هذا العبد وديعة فى يدي من جهة فلان فقال المدعى سلم العبدانى وأحضر فلانا حتى أقيم البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحجى بفلان مات العبد فى يدى المدعى ثم جاء فلان وأقام بينة أنه عبده كان أودعه صاحب اليد وأقام المدعى بينة أنه عبده فالبينة بينة فلان ولو كان العبد حيا يؤمر المدعى بدفع العبد الى فلان المقر له ويقال للمدعى أقم البينة عليه كذا فى المحيط وأما فى يد جل قتلها عبدا فدفع بها وأقام رجل البينة أن الامه كانت له وأقام ذواليد البينة على الوديعة قبل للمدعى ان طالت العبد فلا خصومة له وإن طلبت القيمة فذلك الخصومة كذا فى الكافى \* وإذا قضى القاضى بقيمة الجارية على ذى اليد وأخذ المدعى من ذى اليد ثم حضر الغائب وأقر بالوديعة أخذ العبد من يد ذى اليد ويرجع ذى اليد على الغائب بما ضمن للمدعى من قيمة الجارية ولو أن الجارية لم يقتلها العبد وسكن قطع يدها

ودفع العبد باليد لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لا في الجارية ولا في العبد كذا في المحيط \*  
 وإن ادعى الفعل على ذي اليد بأن قال غصبته أمي أو أجزتها منه أو وهبتها وادعى ذواليد أنها ودیعة  
 أو عارية ونحوه من جهة فلان وأقام البينة على ذلك لا تندفع عنه الخصومة فإن حضر المقر له وأقام  
 البينة على ذلك قبل بينته كذا في محيط السرخسی \* وكذلك لو أن صاحب اليد لم يقيم البينة على  
 ما ادعى كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له اغتصبها منه الذي في يديه وقال المدعى  
 عليه هي ملك والدي ودیعة في يدي لا تندفع عنه الخصومة فإن أقام المدعى البينة على ما ادعاه ثم أقام  
 المدعى عليه البينة أنها ملك والده اشتراها من المدعى قالوا لا تقبل بينة المدعى عليه كذا في فتاوى  
 قاضی خان \* وإن قال المدعى سرقته مني أو سرق مني لا تندفع الخصومة وإن أقام ذواليد البينة  
 على الودیعة فلو نفي عليه ثم حضر الغائب وأقام البينة على الملك تقبل كذا في الكافي \* وفيما إذا  
 قال سرق مني القياس أن تندفع الخصومة من صاحب اليد إذا أقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد  
 رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا تندفع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في  
 المحيط \* ولو ادعى عينا وقال غصب أو أخذ مني فأقام ذواليد البينة على أنه وصل إليه من جهة الغائب  
 تندفع عنه بالاجماع كذا في الفصول العمادية \* عبدي في يد رجل أقام العبد بينة أنه عبد الذي  
 في يديه وأنه أعتقه وأقام صاحب اليد البينة أنه عبد فلان أو دعه أباه فالقاضي يقضي بعقوبة لعبد  
 ولا تندفع الخصومة عن ذي اليد بما أقام من البينة كذا في الذخيرة \* فلو نفي عليه ثم حضر الغائب  
 وادعى لا يلتفت إليه لافقاد القضاء عليهما كذا في السكافي \* وهو كذا في محيط السرخسی والمحيط  
 \* وفي الذخيرة في فصل دعوى العتق عبداً ادعى على رجل أنه كان ملكه وأنه أعتقه فعلى المولى  
 حبي أعتقه لم يكن ملكي لما أنه بعت من فلان ثم اشتريته منه وأقام البينة على بيعه قبل  
 الاعتاق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له أعتقتك قبل أن اشتريتك وقال العبد لا بل أعتقتني  
 بعد ما اشتريتني فالقول قول العبد كذا في المحيط \* وإن ادعى على ذي اليد فعلا منته أحكامه  
 بأن ادعى الشراء منه بألف ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذي في يديه البينة أنه لفلان  
 الغائب أو دعه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قولهم وإن ادعى عليه عقداً انتهت أحكامه  
 بأن ادعى أنه اشتري منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام لمدعى عليه  
 البينة أنه لفلان الغائب أو دعه أو غصبته منه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح وكذا في  
 فتاوى قاضی خان في فصل دعوى الدور والأراضي \* عبدي في يد رجل ادعاه وقال اشتريته من ذي  
 اليد وأقام ذواليد البينة أن فلانا أو دعه لا تندفع الخصومة عنه فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدعى  
 حتى حضر الغائب وصدق ذا اليد وسلم القاضي العبد إلى المقر له ثم يقضي بالعبد لمدعى الشراء ولا يكفاه  
 إعادة البينة على المقر له وإن أقام رب العبد البينة أنه عبده وأنه أو دعه أو لم يقل أو دعه قبلت وبطلت  
 بينة المدعى فلو أقام رب العبد البينة أنه عبده ثم أعاد مدعى العبد البينة على رب العبد أن العبد كان  
 لذي اليد وأنه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن أعاد البينة بعدما قضى رب العبد لا تقبل بينته وإن كان  
 قبل أن يقضى تقبل كذا في الخلاصة \* ولو كان مدعى الشراء أقام شاهداً واحداً على الشراء من ذي  
 اليد فأقر صاحب اليد أن العبد لفلان الغائب أو دعه فقبل أن يقيم شاهداً آخر حضر فلان وصدق  
 صاحب اليد فيما أقر وأمر بقدليم العبد إلى الذي حضر ثم إن المدعى أقام شاهداً آخر على الشراء قضى  
 بالعبد ولا يكفاه إعادة الشاهد الأول على الذي حضر ويكون المقضي عليه صاحب اليد لا الذي حضر  
 كذا في المحيط \* مدعى الشراء إذا لم يقيم البينة على ذي اليد حتى أقر ذواليد أنه لفلان الغائب ثم حضر

المقر له وصدقه ودفع العبد اليه ثم أقام مدعى الثمراء البيعة على المقر له وقضى به كان المقضى عليه المقر له كذا فى الخلاصة \* اذا ادعى ثوباني يدى رجل أنه ثوبه سرقه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بيعة وأقام الذى فى يديه بيعة أنه ودبعة عنده من فلان الغائب لا تندفع الخصومة عن ذى اليد ويقضى بالثوب للمدعى وهذا استحصان كذا فى الذخيرة \* رجل ادعى ثوباني يدى رجل أنه ثوبه غصبه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بيعة وقال صاحب اليد فلان ذلك أودعني فلا خصومة بينهما وان لم يقيم صاحب اليد بيعة على الايداع كذا فى المحيط \* لو ادعى شراعه من فلان وقال ذوليد أودعني فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بتغير بيعة الا أن يقيم المدعى البيعة أن فلانا وكاه بقبضه فان طلب للمدعى يمينه على ما ادعاه من الايداع حلف على البتات ولو قال ذوليد أودعني وكيله لا يصدق الا بيعة كذا فى الكافي \* ولو شهدوا أن عمرا أودعها اياه وقالوا لا ندرى من دفعها الى عمر وقال ذوليد دفعها عبد الله لا ندرى من دفعها الى ذى اليد وقال ذوليد دفعها الى عمر ولا تندفع عنه الخصومة فان قال ذى اليد حلف المدعى ما دفعها الى عمر ويحلف على العلم ولو قال المدعى للقاضي حلف ذا اليد لقد أودعها اياه عمر ويحلف على البتات كذا فى الخلاصة \* ولو أن العبد أقام البيعة أن فلانا اتفق وأقام صاحب اليد البيعة أن فلانا ذلك أودعه تقبل وتبطل بيعة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسا وبحال استحصانا ويؤخذ من العبد كغفل بنفسه استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان أعاد البيعة عتق ولا فهو عبد كذا فى محيط السرخسى \* وكذا لو أقام ذوليد البيعة أن فلانا آخر أودعها اياه كذا فى الخلاصة \* لو ادعى لعبد أنه حر الاصل فالقول للعبد فان أقام ذوليد البيعة على الملك وايداعه تقبل وان أقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الدار وان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا فى الكافي \* عبد فى يد رجل ادعى رجل أنه قتل وليا له خطأ وأقام ذوليد البيعة أن العبد فلان أودعه ندفت عنه الخصومة كذا فى الخلاصة \* اذا ادعى رجل على آخر أنى اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع بمجده البيع فأقام المدعى البيعة على الشراعة للبائع فى دفع دعواه اليه درددت على هذا العبد بالبائع وأقام على ذلك بيعة صح منه دعوى هذا الدفع وسعت بيعة عليه كذا فى المحيط \* رجل ادعى على آخر أنه باعه جارية فقال لم أبعها هناك فقام المشتري البيعة على الشراء فوجد بها أصعازا نذرة وأرددها وأقام البائع البيعة أنه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بيعة البائع وذكر الخساف رحمه الله تعالى هذه المسئلة فى آخر أدب القاضى وقال على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى تبلى بيعة كذا فى شرح مجامع المصدر الشهيد حسام الدين فى كتاب القصاص \* ادعى على آخر محدودا فى يده وقال هذا ملكى باع بي منك حال ما بلغت وقال ذوليد باعه منى حال صفرك فاقول قول المدعى كذا فى الفصول العمادية \* اشترى دارا لابنه صغير من نفسه وأشهد على ذلك شهودا وكبرا لابن ولم يعلم بمصانع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بمصانع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان أبى كان اشترى هذه الدار من نفسه فى صفري وانها ملكى وأقام على ذلك بيعة فقال المدعى عليه فى دفع دعوى المدعى انك متناقص فى هذه الدعوى لان استبجارك الدار منى اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك اقرار لنفسك يكون تناقضا لهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين فى هذا والجميع أن هذا لا يصلح دفعا لدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وان ثبت التناقص الا أن هذا تناقض فيما طرقه طريق الخفاء كذا فى الذخيرة \* ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه انى اشتريته

من فلان ذلك أيضا وأقام بيته وتاريخ الخارج أسبق فقال المدعى عليه أن دعواك باطلة لأن في التاريخ الذي اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شراؤك لأنه كان بعد ما فك الرهن وأقام البيعة لا يصح هذا الدفع كذا في الفصول العمادية \* ولو كان المدعى ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه بكذا عندى وقبضته وأقام البيعة وأقام المدعى عليه في دفع دعواه أنه اشترى به منه وقد دته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضى خان في باب اليمين في مجموع النوازل رجل ادعى على آخر أنه اشترى منى جارية وصفتها كذا بكذا درهمين وقبضها واستهلكها ووجب عليه أداء هذا الثمن الى وقد أقرب بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى أنك مبطل في دعوى الاستهلاك لأن الجارية قائمة وهى في بلدة كذا في يدى فلان وأقام شهودا شهدوا أنا رأيناها حية قائمة في بلدة كذا مل يصير ذلك دفعا لدعوى المدعى قال لا كذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدى رجل شرا من رجل آخر بشرائه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه قد كنا أفلنا البيع الذى جرى بينى وبين هذا المدعى عليه بهذا دفع صحيح وكذلك لو كان المدعى من لا يتدعى الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا وقال المدعى عليه في دفع دعواه انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه قد كنا أفلنا البيع الذى جرى بينى وبين المدعى عليه كان هذا دفعا صحيحا وكذلك اذا قال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه أنك قد أقررت أنك ما اشتريت لى كان هذا دفعا صحيحا كذا في لمحة \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه قال المدعى عليه اشترىتها من المدعى ولى بيعة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في الاستحسان تترك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه كقبيل ويوجب ثلاثة أيام فان أقام المدعى البيعة على ما ادعى والا قضى عليه هكذا في فتاوى قاضى خان \* ادعى دارا في يدى رجل فقال المدعى عليه في دفع دعواه أنك أقررت قبل هذا أنك بعت هذه الدار منى وأراد أن يحلف المدعى له ذلك ولو أقام البيعة على اقرار المدعى بذلك قبلت بيئته واندفعت دعوى المدعى كذا في الذخيرة \* ادعى دارا أنها ملكى لى اشترىتها من فلان فقال ذواليد لا بل ملكى لى اشترىتها من فلان ذلك أيضا فقال المدعى جرى لغصم بينكم لذلك البيع ثم اشترىته من فلان بعد ذلك وأقام البيعة تجمع ولو كان في المنقول يشترط القبض بعد الغصم لصحة البيع \* اذا ادعى عينا في يدى رجل انى اشترىته من فلان منذ سبعة أيام وقال ذواليد لا بل هو ملكى اشترىته من ذلك الذى تدعى الشراعه منذ عشرة أيام وأقام البيعة يكون لاسبقهما تاريخا \* ولو ان من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق كان تجمعة ولا تخبرنكر كان له أن يحلفه كذا في الفصول العمادية \* برهن لى ان هذا ارث له عن أبيه فبرهن المطلوب على اقرار أبيه حال حياته أنه لا حق له فيه أو برهن على اقرار المدعى حال حياة أبيه أو بعد مماته أنه لم يكن لآبيه بطل دعوى المدعى وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعى قبل دعواه أنه ليس له أو ما كان له أو كان اقرنه لاحق له فيه وأنه ليس له حق فيه وهناك من يدعيه بطلت بيعة المدعى وان لم يكن من يدعيه هناك لا تبطل كذا في الويل للكردرى \* ادعى دارا ميراثا عن أبيه فقال المدعى عليه ارباك بأبها من فلان حال حياته وصحته بكذا وانى اشترىته من فلان وأقام البيعة فقد قيل يصح هو الاصح هكذا في الفصول العمادية \* ادعى عليه دارا في يده اربا أو جهة فبرهن المدعى عليه على أنه اشترىها منه وبرهن المدعى على اقالته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردرى \* دارا في يدى رجل جاء رجل وادعى أن أباه مات وترك

هذه الدار ميراثه وأقام بيته شهدوا أن أباه مات وهذه الدار في يديه وأخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد وفاته وأخذها من أبي هذا المدعى في حال حياته وأقام ذواليد البيعة أن الوارث أو أباه أقران الدار ليست له فالتقاضى يقضى بدفع الدار إلى الوارث هكذا في المحيط \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنها كانت لأبيه مات وتركها ميراثه وقال ذواليد أودعني أبوك ولا أدري أمارت أبوك أم لم يمت ذكر في المنتقى أنه لا تدفع عنه الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لعلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وأنا وارثها وأقام البيعة تسمع فلو قال المدعى عليه في الدفع أن فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة \* أدعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها أن أنا قد جرمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم أن الزوج أقر في مرض الموت أني حلال عليه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط \* امرأة أدعت على ولد رجل ميت أنها كانت امرأة أبيه مات وهي في نكاحه ومالب الميراث فجمد الابن فأقامت البيعة على نكاحها ثم أن الابن أقام البيعة أن أباه كان طلقها ثلاثا وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح أنها تقبل بيعة الابن فان كان الابن حين أدعت المرأة ذلك قال أنه لم يكن تزوجها ولم تكن زوجة له قط ثم أقامت البيعة على الطلاق لا تقبل بيئته كذا في فتاوى قاضي خان \* ادعى على غيره أنه كان لأبي عليك كذا وكذا من المال وأنه قدم قبل استيفاء شيء من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي وأنا في وارثه لا وارث له غيري فقال المدعى عليه الدين الذي تدعيه قد كان لأبيك على بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد أدى جميع ذلك إلى أبيك في حال حياته وقد صدقه مدعى الدين أن الدين كان بحكم الكفالة عن فلان إلا أنه أنكر أداء فلان ذلك إليه فأقام المدعى عليه بيعة على دعواه فهذا دفع صحيح لدعوى المدعى وكذا لو قال المدعى عليه في هذه الصورة أخرجني أبوك عن الكفالة في حياته أو قال أخرجتني عن الكفالة بعد موت أبيك وأقام بيعة على ما ادعى تدفع دعوى المدعى كذا في المحيط \* ادعى على غيره أنه كان لأبي عليك كذا وكذا مات أبي قبل أن يقبض شيئا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي من جهة أبي ما أنه لا وارث لأبي غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه أن ابك قد أحال فلانا بما كان له على وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك إلى المحتال به وصدقه المحتال به في ذلك كذا لا تدفع الخصومة عن المدعى عليه ما لم يقيم البيعة على الحوالة فإذا أقام البيعة على الحوالة تدفع دعوى المدعى عنه وخصومته كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر كذا دينارا مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث عن أبيه فقال المدعى عليه في الدفع أنه أقر بأن أباه استوفى في هذا المال وأقر أنه بعد موت أبيه وأقام البيعة فشهد الشهود أنه أقر بأن أباه استوفى ولم يذكر وأنه أقر بعد الموت تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى في تركة امرأة ميراثا وقال كانت امرأة لي يوم موتها فبرهن الورثة أن الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتى لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال أن يكون رجعا وبه لا تقطع الزوجية فيرث كذا في الوجيز للكردي \* وهكذا في الخلاصة \* امرأة أدعت المهر المسمي على زوجها وقال الزوج في الدفع أنها أقرت أن النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة \* ادعى رجل دارا في يد امرأة أبيه أنها تركه أبيه وقالت المرأة هذه الدار تركه أبيك إلا أن القاضي باعها مني بجمري وانت صغير كان ذلك دفعا لدعوى المدعى وهو الابن لو ثبت ذلك بالبيعة كذا في المحيط \* رجل مات وترك مالا وبنتا فأقام رجل البيعة أنه كان عبده فاعتقه وإن ولاء له وأقامت البنت البيعة أنه كان حرا لصل ذكر في ولاء الاصل أن البيعة بينة البنت كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل

مات وترك ابنين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي يدا أحد القيمين دارين عم انهادار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الآخر ان الدار التي في يديك نصفها ملك الصغير الذي انا قيمه بسبب ان هذه الدار كانت كلها ملك الوالد الصغيرين مات وتركها ميراثا للصغيرين فادفع الى نصفها لاحتفظه لاجل الصغير الذي انا قيمه فاقام القيم المدعى عليه بينة ان والد الصغيرين قد كان اقر في حال حياته ان كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته تدفع عنه دعوى القيم المدعى فان اقام القيم المدعى بينة لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك انا عن ابيه والا ن تدعى كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة اخرى انذفت دعوى القيم المدعى عليه لمكان التناقض كذا في الذخيرة \* سئل نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنوة العم واقام البينة على النسب بذكر الاسامي الى المجد فاقام منكر هذا النسب والميراث بينة ان جد الميت فلان وهو غير ما ثبت المدعى هل تدفع بهذا دعوى المدعى وبينته قال ان وقع القضاء بينة المدعى والقضاء ماض ولا تبطل بينة المدعى بهذا ولا تدفع دعواه وان لم يقع القضاء بينة المدعى فالقاضي لا يقضى باحدى البينتين لمكان التعارض كذا في المحيط \* ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لا يبه وذكر الاسامي الى المجد الا على فاقام المدعى عليه بينة ان ابنا المدعى هذا كان يقول في حياته انا اخو فلان لانه لا يبه لا قبل بينة المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البينة ان قاضيا قضى بنبات نسب أمه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ادعى على آخر دارا بالارث من ابيه فاصطالحا على مال مقتدر ثم ادعى المدعى عليه بانني اشتري تلك من ابيك لا تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جدته أمه وقال انا محمد واسم أمي حرة وابوها محمد بن الحارث بن سادع فاقام المدعى عليه بينة ان المدعى كان زعم قبل هذا انه ابن هاشمة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الا وزجني رحمه الله تعالى يفتي في جنس هذه بانه لا تدفع دعوى المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض المشايخ في زمانه وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العمادية والمحيط والذخيرة \* وعلى هذا اذا ادعى رجل انه كان لابي علي بن القاسم ابن محمد عليك كذا وكذا من المال وأنه مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال المدعى عليه انه مع مال في هذه الدعوى لانه زعم ان والد له اسم محمد ووالد القاسم اجد لا يكون هذا دفع دعوى المدعى على ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشايخ زمانه فلا تقبل بينة المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة التقوى كذا في المحيط \* ادعى على اخيه شركة في دار في يده بحق الميراث عن ابيه وانكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم ادعى المدعى عليه انه كان اشتري هذه الدار من ابيه او ادعى ان اياه قد اقر له بها فدعواه صحيحة وبينته مسموعة وان قال لم يكن لابي قط او قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه الشراء من ابيه كذا في الذخيرة \* اذا ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغر كذا بطلاق القاضي فهذا دفع صحيح اذا ثبت ان البيع كان لمحاجة الصغير ولقضاء دين الميت كذا في المحيط \* ادعى دارا فقال المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيك في حال صغر كذا بكذا ولم يسم الوصي او قال ان فلانا باع مني هذه الدار بطلاق القاضي في حال صغر كذا ولم يسم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعه عليه اختلاف المشايخ ولو سمي الوصي والقاضي جاز بالاتفاق كذا في الفصول العمادية \* اذا قال المدعى في دعوى الميراث الا وارث له غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه



ان لك اخا واختا وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاوزجندى  
 رحمه الله تعالى ان المدعى لو اقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا وأما لو اراد المدعى عليه  
 اثباته بالبينة لا تسمع بيته وفي كتاب الجنائيات انه تسمع كذبا في الذخيرة وفي فتاوى رشيد الدين  
 ادعى دارا ميراثا عن ابيه واقام بيته واقام المدعى عليه بيته ان اباه اقر حال حياته انها ملكي يسمع  
 هذا الدفع فلو اقام المدعى بيته انك اقررت ان هذه الدار ملك ابى وحقه يقبل هذا الدفع ايضا وقد  
 تعارض الدفعان فقبل بيته الارث بلا معارض فلو ان المدعى عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث  
 والمدعى لم يذكر التاريخ في اقرار المدعى عليه يقبل بيته المدعى كذا في الفصول العبادية \* رجل  
 ادعى محمدا في يد رجل ميراثا عن ابيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى  
 المدعى ان مورثك فلان قد اقر في حال حياته ان هذا المحدود ملكي فقد قبل هذا دفع وهو الاصح هكذا  
 في الذخيرة \* وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على اخيه وقال ان  
 المدعى عليه اقر بعد موت ابينا ان هذا المحدود تركه ايتنا فهذا دفع لدعوى المدعى عليه ولو كان المدعى  
 عليه من ابتداء لم يدع اقرار المورث يكون المحدود ملكا له انما ادعى اقرار وارث المدعى يكون المحدود  
 ملكا للمدعى عليه فالحجوب فيه على الخلاف ايضا على قول بعض المشايخ هذا دفع وعلى قول بعضهم  
 يجب ان تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك اقررت بكون المحدود ملكي وان اصدقك يصح  
 الدفع وان لم يقبل وان اصدقك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى ان المدعى عليه قد اقر بعد موت ابينا  
 ان هذا المحدود تركه ايتنا لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط \* ادعت امرأة انها ابنة هذا الميت  
 وان لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت انت مبطله في هذه الدعوى لما انك قد اقرت بعد وفاة  
 هذا الميت وقلت ٨ (بنو قيس مرده بوم وي مر آزاد کرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة  
 \* رجل ادعى ضيعة في يد رجل انك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم واقام على ذلك بيته  
 واراد استرداد الضيعة فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الان بعد ما زال الاكراه بعث هذا المبيع  
 مني بكذا عن طوع ورضي واقام على ذلك بيته فلقاضي يضي بيته المدعى عليه وتدفع دعوى المدعى  
 حتى لا يكون للمشتري حق الاسترداد كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب الشراء منه وقال  
 في آخره وهكذا اقر المدعى عليه بالبيع منه واقام المدعى عليه البيته انه كان مكرها في الاقرار بالبيع  
 لا يصح الدفع كذا في الخلاصة \* وبه كان يقضى الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وكان  
 يقبل بيمينه انه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والافرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع  
 طائعا حتى لو اقام البيته على كونه مكرها في البيع والافرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط  
 \* اذا ادعى الاكراه على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه انك اخذت الف مني طائعا  
 واذا ادعى الاكراه على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه انك اخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا  
 دفع صحيح هكذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة السعدي رحمه  
 الله تعالى عن رجل ائتم على رجل بالبيته انه اقر له بكذا طائعا واقام المدعى عليه في دفع ذلك بيته  
 ان اقراره ذلك كان باكراه هل يكون ذلك دفع البيته المدعى قال نعم وبيته الاكراه اولى بالقبول كذا  
 في المحيط \* رجل ادعى على آخر دينائما قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار صريح  
 الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه كذا في الخلاصة \* لو ادعى الاقرار طائعا واقام المدعى عليه  
 البيته انه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ عن اكراه البيته بيته المدعى عليه وان لم يورخا وراخا على  
 التفاوت فالبيته للمدعى كذا في السراخانية ناقلا عن الناصري \* رجل ادعى على آخر الف درهم بسبب

قوله تقبل بيته المدعى له  
 صوابه المدعى عليه نامل

٨ انا كنت جارية هذا  
 الميت فاعتقني



الكفالة عن فلان بأمره أو بغير أمره فجاء الأصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب على وكنت  
مكرها في الإقرار لا يسمع هذا الدفع أما لو ادعى الكفيل أن الأصيل ادعى هذا المال أو أبراه المدعى صحيح  
كذا في الخلاصة \* كفل عن آخر بألف يدعيها ثم أقام الكفيل البيينة أن الألف التي ادعاها على المكفول  
عنه ثمن خمر لم يقل ذلك من الكفيل وإن أقام البيينة على إقرار المكفول له بذلك والمكفول له يجحد  
ذلك لا تقبل بيئته ولو أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت إليه ولو كان الكفيل أدى المال وأراد أن يرجع  
على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قمارا أو ثمن خمر أو ميتة أو ما أشبهه  
ذلك وأراد أن يقيم البيينة على الكفيل لا تقبل بيئته ويؤمر بأداء المال إلى الكفيل ويقال له اطلب  
خصمك وخاصة فإن حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل فأقر الطالب عند القاضي أن المال  
كان ثمن خمر أو ما أشبه ذلك برى الأصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العمادية \* إذا قال المدعى  
عليه في دعوى الدين أنا أجيء بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالأبراه وبالألف فأيها تدعى قال  
كلبيهما هل يكون هذا تناقضا حكى عن الشيخ الإمام نجم الدين النسفي أنه قال لا يكون تناقضا إذا وفق  
وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق أن يقول أوفيت بعضه وأبراهي عن بعضه أو يقول أوفيت الكل  
فجحدني فتشفت إليه فأبراهي أو يقول كان أبراهي ثم جحد الأبراهي فوفيت وقيل لا يكون تناقضا ولا يبطل  
دعواه وإن لم يوفق كذا في الذخيرة \* إذا دعت المهر المسمى على ورثة زوجها وأقلته على ذلك بيينة  
وقالت الورثة في دفع دعواها أنك كنت قد أقررت أن النكاح كان بغير نسبية وإن الواجب مهر المثل  
والآن تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل أنه ليس بدفع وهو الأصح هكذا في المحيط \* وفي فتاوى  
رشيد الدين أذنت المهر على ورثة زوجها وأذنت الورثة الخلع بعد أنكار أصل النكاح لا يسمع كذا  
في الفصول العمادية \* رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط  
أو ليس لك على شيء قط فأقام المدعى البيينة على المال فأدعى المدعى عليه الألفاء والأبراه تسمع فلو أقام  
البيينة ثبت ولو قال ما كان لك على شيء قط ولا أعرفك قط وبقي المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروى  
القندوري عن أصحابنا أنه يسمع كذا في الخلاصة \* ادعى على غير مدني فأناكر المدعى عليه ذلك فأقام  
المدعى بيينة على أنك استهلتني هذا المال منذ عشرة أيام وذلك إقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى  
عليه في دفع دعواه أنك أبرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوما فأقام على ذلك بيئته فهذا لا يكون  
دفعاً كذا في المحيط \* ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع أنه قال هـ (مراجزه  
دينار در خواستی نیست) لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر مائة درهم  
فقال المدعى عليه دفع ليك منها خمسين درهما وأنكر المدعى قبض ذلك منه فأقام المدعى عليه  
البيينة أنه دفع إلى المدعى خمسين درهما فإنه لا يكون دفعاً ما لم يشهدوا أنه دفع اليه أو قضى هذا  
الخمسين الذي يدعى كذا في جواهر الفتاوى \* إذا قال المدعى عليه إن ما تدعى على مال القمار أو ثمن  
الخمر يسمع ولو أقام البيينة تقبل كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره كذا كذا دينار أو درهم فأدعى  
المدعى عليه الألفاء وجاء بشهود وشهدوا أن المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا درهم لمن الدراهم  
لكن لا ندري بأي جهة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل تندفع بها دعوى المدعى عن بعض  
مساخنار جههم الله تعالى أنه يقبل وتندفع بها دعوى المدعى وهو الأشبه والأقرب إلى الصواب هكذا  
في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند وطول  
بالبيينة فقال لا بيئتي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا وأقام البيينة على ذلك تقبل بيئته  
كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ادعى على رجل ما لا وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى أنه

هـ ليس لي غير ثلاثة دنانير

أبرأني عن هذه الدعوى وأقام على ذلك بينة فأدعى ثانيا أن المدعى عليه قد كان أقرب المال بعد ابرأني  
 أيامه مل يصح دفع الدفع قيل ان قال المدعى عليه ابرأني عن هذه الدعوى وقت ابرأه وقال صدقته  
 في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت الا برأه يصح منه دفع الدفع  
 كذا في الظهيرية \* برهن عليه أنه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى لادفعه الى فلان فدفعته يصح  
 الدفع كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر خمسين دينارا فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد  
 أقر أنه دفع اليه العدا في بكل دينار خمسين ولكن أخذت الخط بالدنانير مع الدفع وكذلك لو قال انك  
 ابرأني عن الدعاوى كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط \* ادعى دينافي تركة فقال الوارث  
 لم يخلف تركة فبرهن المدعى ان عينا من الاعيان التي في يده من التركة فبرهن أن أباه باعه من رجل  
 غائب يندفع وان لم يذ كر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى دينافي تركة  
 ميت وأقام البينة ثم ان وارثا آخر غير الذي اقيمت عليه البينة صالح المدعى على بعض ما ادعى بأن  
 ادعى مائة دينار والصلح على عشرين فلما طلبه ببدل الصلح اتى بالدفع فقال انا اقيم البينة ان مورثي  
 اوفاك هذا المال ودعواك باطل فلم يقع صحيحا ان كان مدعى الايقاع غير المصالح يسمع الدفع اما لو اراد  
 هذا المصالح ان يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* رجل احضر وصي الميت وادعى  
 ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت اقر له بخمسين درهما في حال حياته دينارا ما فاقام وصي  
 الميت بينة ان المدعى قد اقر ان له على الميت هذا الخمسين لانه كان يباع منه مائة درهم له على ثالث قالوا  
 تقبل بينة الوصي ويكون ذلك دفعا للبينة المدعى كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ادعى على غيره  
 ان أباه اوصى لي بثلاث ماله وأنكر المدعى عليه الوصية فأقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه  
 في دفع دعواه ان ابى قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته او قل ان ابى قال في حياته رجعت عن  
 كل وصية اوصيت بها قيل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو اقام البينة على ان الأب جحد الوصية في حياته  
 كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع ان جحد الوصية لا يكون رجوعا قيل في المسئلة  
 روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحيط \* ادعى في تركة  
 ميت وصية لابنه الصغير بثلاث ماله وأقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية لابنه ثم ان  
 الورثة اقاموا البينة على المدعى بطريق الدفع انه قد كان اقر قبل المحكم ان على الميت دينارا مستغرقا  
 لتركة كان هذا دفعا صحيحا ويطلب حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة \* رجل اوصى لابن ابنة  
 بثلاث ماله وأسد هما صغير ولا تخر كبير وأبوهما حي ثم مات الوصي فادعى أبو الصغير على وارث الوصي  
 لاجل ابنة الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وانكر الوارث  
 وصيتهما وقال في دفع دعواه ان هذا الكبير قد اقر بعدم موت الميت ان الميت ما اوصى لي بشئ وكذلك  
 أبو الصغير أقر ان الميت ما اوصى لابنه الصغير بشئ هل يكون هذا دفعا قبل هذا ليس بدفع اصلا وهو  
 الاظهر والاشبه بالفتة كذا في المحيط \* اذا ادعى التاج في دابة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى  
 انك مبطل في هذه الدعوى لما انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى  
 المدعى كذا في الذخيرة رجل ادعى على آخر أنه استأجر من فلان محدودا اجارة طوييلة وقضه وبين  
 محدودا وآجره من المدعى عليه مقابل بعد العوض وذكر الشرائط وطلب منه مال الاجارة قال المستأجر  
 المقاطع في الدفع انا اشتريت هذا المحدود من الآخر ونفذا البيع بمضى المدة وسقط الاجر لا يصح هذا  
 الدفع بغية الآخر وهو المختار هكذا في الخلاصة \* وفي دعوى السكرم لو اقام المدعى عليه بينة أن  
 المدعى أجز نفسه منى ليعمل في السكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى أنه ليس ملكه وكذا

٢ اجري هذه الدار لاستئجارها  
٣ اعطني هذا الكرم مزارعة

وأقام بينة أن المدعى استأجر مني هذه الدار وأخذ هذه الأرض مزارعة وأقام بينة أنه قال لي ٢ (إن  
خاتمة راجن اجاره ده تا بکرم) أو أنه قال ٣ (إن رزراجن برزکری ده) يكون دفعا ويكون  
أقرارا أنه لا ملك للمدعى فيه كذا في الفصول العمدية \* ذكر ابن مسماعة رجل ادعى على رجل أنه  
أخذ منه مالا وهو كذا وكذا ووصفه بأمر يعرف فأقام المدعى عليه بينة أن المدعى قد أقر أن هذا  
المال المسمى المفسر أخذه منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بأبطال لدعوى المدعى ولا أكذاب  
لبينة ولو أن المدعى عليه أقام البينة أن هذا المدعى أقر أن فلانا وكيل هذا المدعى عليه أخذ منه هذا  
المال فهذا يبطل لدعوى المدعى وأكذاب لبينة قالوا والمراد من مسئلة الوكيل أن لا يكون الموكل  
وهو المدعى عليه ذا سلطان أما إذا كان ذا سلطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد  
من الوكيل المذكورة فيه الأمر لا حقيقة الوكيل كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر أنه ضرب  
بطن أمته ومات بضربه فقال المدعى عليه في الدفع أنها خرجت إلى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع  
أما لو أقام البينة أنها ضربت بعد الضرب فيصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والآخرة على الموت بالضرب  
فبينة الصحة أولى كذا في الخلاصة \* ادعى على آخر أنه لكرأى ومات من لكره وأقام على ذلك  
بينة وأقام الضارب بينة أن أباه قد صمغ من لكره وبرأ من ضربه فقد قيل هذا دفع صحيح لدعوى المدعى  
وقيل يجب أن يكون الجواب فيه على التفصيل إن كان المدعى ادعى أنه لكره لكره ومات من  
تلک لکره وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وإن كان ادعى أنه لكره ومات من الکره  
فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويقضى عليه بالغيان كذا في المحيط \* ادعى على آخر أنه كسر  
سنه العليا فقال المدعى عليه في الدفع أنه لم تكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة \*  
وإذا ادعى على رجل عينا في يده ملكا مطلقا وأقام البينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى هذا  
العين ملكي وقد كنت أبيعها للمدعى اشتريت هذا العین مني ثم أفلنا البيع واليوم هذا العين ملكي  
فأقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لأن المدعى ادعى الملك المطلق وفي مثل هذا البينة بينة الخارج  
كذا في المحيط \* رجل أحضر مملوكا وادعى أنه له وأنه تمر عنه وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر  
في المتقي أن العبد إذا جاء ببينة على ما ذكر لم يجعل بينة وبين المدعى خصومة وإن لم يقم البينة على ذلك  
تسمع بينة المدعى ويقضى له فإن حضر الغائب المقر له بعد ذلك لا سبيل له على العبد إلا أن يقيم البينة  
أن العبد له وقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضى له الأول كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل  
ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعى عليه في دفع دعواه أنه مبطّل  
في هذه الدعوى لأنني قد كنت أعطيته عوض هذا الدهن دينار من الذهب الأجر الجيد البخاري  
الضرب فهذا ليس بدفع ما لم يعلم بسبب وجوب الدهن لجواز أن الدهن قد وجب بسبب السلم فإذا أخذ  
عوضه دينار فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وإن كان الدهن مبيعا  
بأن اشترى مقدارا معين من الدهن فإذا أعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا المبيع  
قبل القبض وأنه لا يجوز فلا يصح الدفع أيضا كذا في المحيط \* رجل جعل أمرأته بيدها على أنه  
أن لم تصل إليها النفقة في وقت كذا فأمرها بيدها في طليقة فقال الزوج وصات النفقة لها وقالت في  
الدفع أنه أقر أنه لم تصل إليها يسمع أما لو قالت أنه أقر أنه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* في فتاوى  
النسفي رحمه الله تعالى سئل عن ادعى على آخر أني رهنت هنت كذا عينا سمها ووصفه بكذا وطلب  
منه احضار الرهن ليقضى ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعى عليه ينكر الرهن والارتهان  
فجاء المدعى بشاهدين على الرهن وجاء المدعى عليه بشاهدين شهد أن المدعى عليه اشترى هذا العين

من هذا المدعى بكذا وتقدم الثمن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعى ويقضى بينة صاحب البدل ان بينته اكثر اثباتا لان الشراء اكتمل من الرهن كذا في المحيط \* رجل اخذ دابة رجل فهلكت في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضى وادعى على الذى اخذ الدابة من يده انه اخذ دابتي بغير حق وهلكت في يده واقام الاخذ بينة انى اخذتها بحق لما ان الدابة لم تكن وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يده الاخذ فادعى الذى في يده على نحو ما بينا واقام الاخذ بينة انه اخذها لانه ملكها قبلت بينته كذا في الذخيرة \* امرأة ادعت على زوجها انها محرمة عليه بالطلاق الثلاث واقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواها انها اقربت انها اعتدت بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل بها زوجها الثاني ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعاً والعجيب ان دعوى الدفع على هذا الوجه صحيحة هكذا في المحيط \* لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فاقامت هي بينة على وجه الدفع انه خالعهما فهذا دفع ان لم يوقتا او وقت احدهما دون الآخر وان وقتا وتاريخ الخلع اسبق فهذا ليس بدفع وبينة المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى بحرمتهما فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي انها منكوبة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية \* لو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضى خان \* ادعت النكاح وانكر الزوج النكاح أصلاً فاقامت بينة وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك انه خالعهما هل تدفع دعوى المرأة اجاب رحمه الله تعالى لا تدفع لان الزوج مناقض كذا في الفصول العمادية \* القاضى اذا فرض النفقة على الزوج قال الزوج انها على حرام وقت الغرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة \* رجل اشترى عبداً وبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل ان يقضى القاضى له بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه له لا تسمع دعوى البائع وان اقام البائع بينة على انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري او اقام البائع البينة على النتائج ينظر ان اقام البينة على المستحق قبلت بينته ويطل قضاء القاضى للمستحق وان اقام البائع بذلك بينة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضى عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضى له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا قرى غير مجلس القاضى ان هذا الدين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند القاضى ملكاً مطلقاً قل المدعى عليه للقاضى في دفع دعواه انه اقترع ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان فهذا دفع صحيح لو اثبت ذلك عند القاضى بالبينة تدفع دعوى المدعى كذا في المحيط \* رجل ادعى عينا في يدى انسان عند القاضى ملكاً بسبب لم يملكه اثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسله اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعى ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضى او قاض آخر ملكاً مطلقاً فقال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما انه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء والا ينذعيه ملكاً مطلقاً فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يدى انسان ملكاً مطلقاً وادعى المدعى عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعى انا ادعيه الا بذلك السبب ايضا وتركت دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانياً ويبطل دفع المدعى عليه كذا

في الفصول العمادية \* في دعوى الشفعة لو أقام المشتري البينة أن الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو أقام البينة أنه أقرانها فلان يسمع منه كذا في الخلاصة \* رجل ادعى داراً أنموذجاً مورث المدعى عليه كان أحدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا وأقام البينة على ما ادعاه فأقام المدعى عليه البينة أن مورثه فلان كان اشتراها من المدعى بكذا يسعاً بآنا وتقابضاً ثم مات مورثي فوثقته فادعى المدعى لدفع دعوى المدعى عليه أن مورث المدعى عليه كان أقران البيع الذي جرى بينه وبين المدعى هذا كان بيع وفاء أذارت على التمس يجب على ردها البعوا أقام البينة على ذلك قال الشيخ الإمام الأجل تظهير الدين رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضي خان \* الاستبهاج والاستبهاج لا يستبهاج بكوننا أقراراً بالملك للبائع على الأصح وفي الزبانات لا يكونان أقراراً وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين \* وفي زبانات القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجامع والأقدام على الاستبهاج والاستبهاج والاستبهاج والاستبهاج وأقراراً بأنه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العمادية \* ادعى عينا في يد إنسان أنه ملكي وقد أقر صاحب اليد بذلك فأقام المدعى عليه البينة أنه استوهب هذا العين مني يكون ذلك دفعاً لدعوى المدعى كذا في المحيط \* ذكر في الجامع إذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعى لأن الاستبهاج أقراراً بالملك للبائع وأقراراً من المسامو أن لا ملك له فيها ساومه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ادعى المدعى التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع إلى فاستشريت منه لا يسمع هذا من المدعى كذا في خزنة المفتين \* فلان المدعى بعد بينة المدعى عليه على هذا الوجه أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعى بها قبلت هذه البينة ويطل الدفع الأول لأن رواية الجامع الاستبهاج أقراراً بالملك للمستام منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعياً أقراراً صاحب اليد أنها ملك المدعى والتناقض يبطل بتصديق الخصم هذا إذا ربح كل واحد منهما لا قراره تاريخاً \* فان لم يثبت خاف كذا يدفع أقرار كل واحد منهما بأقرار صاحبه فبقيت بينة المدعى على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستبهاج أقراراً بأن لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لأن أقرار ذي اليد بأن لا ملك له ولم يوجد أحد يدعي الملك لنفسه يكون أقراراً بالملك للمدعى هكذا في فتاوى قاضي خان \* والاستبهاج من غير المدعى عليه في كونه أقراراً بأنه لا ملك للمدعى نظير الاستبهاج من المدعى حتى لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى استشرى هذا العين من فلان يكون دفعاً كذا في الفصول العمادية \* استعار من رجل ثوباً أقام البينة أنه لا يملكه الصغير كزأبوف رحمه الله تعالى في الأمالي أنه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي لا تكن الاستعارة أقراراً بالملك له وإنما تكون أقراراً بأن لا ملك للمستعير كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا ادعى بخلاف في يد رجل فقال المدعى عليه في دفع دعواه أنه استشرى ثوباً هذا الفحل مني فهذا ليس بدفع كذا في الذخيرة \* وفي دعوى العقار إذا أنكر المدعى عليه مرة أو مرتين ثم قال إن الأرض التي في يدي ليست على هذه المجدود لا يصح منه هذا الدفع كذا في خزنة المفتين \* ادعى مجدوداً في يدي رجل وبين مجدوده فقال المدعى عليه ٢ (أين مجدودك مدعي دعوى يكتد بآين حدودك ملك منست وحق منست) فأعاد المدعى دعواه ثانياً في مجلس آخر بعين تلك المجدود فقال المدعى عليه ٣ (در حدود خطا کرده واین مجدود که در دست منست بآین حدود نیست که دعوی کرده) فأعاد المدعى دعواه ثانياً في مجلس آخر فقال المدعى عليه ٤ (آن مجدود که تودعوی میکنی بفلان فروخته بودی پیش از آنکه دعوی میکردی ومن از آن فلان خریدم) هل يكون هذا دفعاً للدفع المدعى فقبل

٢ هذا المجدود الذي يدعيه المدعى بهذه الحدود ملكي او حق  
٣ اخطأ في المجدود وهذا المجدود الذي في يدي ليس محدوداً بتلك الحدود التي ادعاها  
٤ ذلك المجدود الذي تدعيه كنت انت بعته فلان قبل ان تدعى وانا اشتريته من ذلك الرجل

لا يرفع كلامه الثالث بكلامه الثاني وأعتبر كلامه الثاني ككلامه الثالث وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعى كذا في المحيط \* استعار من آخر دابة وهلك الدابة تحت المستعير وأنكرت الدابة الإجارة وصالحه المستعير على مال جاز فان أقام المستعير بعد ذلك بينة على الإجارة وقال انها تقضت فتثبت بينته ويثبت الصلح وان أراد استعلاف المعير على ذلك فله ذلك وذكرت في المنتقى مسائل تدل على عدم القبول \* ومن جملة ذلك رجل ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن أبيه ثم اصططح على شيء ثم ان المدعى عليه أقام بينة أنه كان اشترى هذه الدار من أبي هذا المدعى حال حياته أو أقام بينة أنه كان اشترى من فلان وفلان كان اشترى من أبي هذا المدعى لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* في المنتقى اذا صالح المدعى عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه أنى بعد ذلك بينة يشهدون على اقرار المدعى بأنه لا حق له في ذلك الثوب ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادة باطلة والصلح جائز ولو أقام المدعى عليه البينة على اقراره بعد الصلح بأنه لم يكن له في الثوب حق أبطلت الصلح فان كان القاضى قد علم بأن الرجل قد كان أقر عند أن الثوب ليس له قبل الصلح أبطل الصلح وعلم القاضى مهنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد بأن كان قد أقر عند القاضى بأن هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه عن أبيه ثم جاء بعد ذلك فادعى أنه ورثه عن أبيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يثبت الصلح بذلك الاقرار كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك على ألف درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الألف فرفضها أمس اليك فقال المدعى لى عليك ألف درهم ومما قضت منك شيئا فصالحه عن دعواه على خمسة دراهم ثم ان المدعى عليه أقام البينة بعد ذلك فشهدوا أنهم رأوا المدعى عليه دفع الى المدعى أمس ألف درهم لا يثبت الى شهادتهم لان صلحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعى حين كان ادعى صدقت لك على ألف درهم الا أنى قضيتكها أمس فقال المدعى ما قضيتنى فدفع اليه ألفا أو صالحه عن الألف على خمسة دراهم ثم ان المدعى عليه أقام البينة فشهدوا أنه دفع اليه أمس ألف درهم حازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعى بما أخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضاء بمل الصلح كانت اليمين على المدعى ولم يسكر الصلح من المدعى افتداء عن اليمين كذا في فتاوى قاضى خان \* الوكيل يقبض المال اذا ثبت الوكالة بالبينة وقضى القاضى بوكالته ثم ان المطلوب ادعى ان الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهو ذادفع صحيح ان أقام البينة تدفع به دعوى المدعى كذا في الفصول العمدية \* رجل ادعى على رجل ان فلان بن فلان كذا وكذا وأنه صبي وجعل القاضى فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضى ثم ان فلان بن فلان وكلى يقبض مال الصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضى بوكالة المدعى بشرائطه وقبض المدعى المال ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك يوما ادعى على هذا الوكيل ان هذا الصبي فلان بن فلان قد ادرك ووكلى يقبض ماله منك ايها الوكيل عن الوصى فقال الوكيل عن الوصى بعثت المال الى الوصى هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط \* حانوت استحق من يدرجل بالبينه ورجع المستحق عليه على بائعه بثمنه بالبينة فاقام بائعه بينة بحضرته وبحضرة المستحق ان المستحق اقر ان هذا الحانوت كان ملك ابى مات وتركه ميراثا لى لا وارث له غيرى وان ابى قال في حياته وصحته ان جميع هذا الحانوت ملكى بسبب صحيح وأنه في يدي بحكم الإجارة لا ملك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الاقرار ثم بعت بعد ذلك من المستحق عليه هذا وان قضاء القاضى للمستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولو ان البائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال قبل دعوى



الحمانوت الحمانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعي الحمانوت لنفسه وهذا تناقض  
فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة \* بائع العبد اذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري  
انك مبطل في هذه الدعوى لانك بعت المحر فانك حلفت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر ثم اشتريت  
هذا العبد بعد بيعك وعنتك عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو ائنته بالينة وكذلك لو قال حلفت  
وقلت كل عبدا اشتريته فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد البين حتى عنتك عليك ثم بعته مني وكذلك  
لو قال اعنت هذا العبد - ادقيل ان تبعه مني فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الاخير في الزيادة من غير  
ذكر خلا في ذكر الفصل الاخير في موضع آخر عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان بينة  
المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يسترد المشتري الثمن من البائع لكن يعاقب العبد على  
المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط

\* (الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعي عليه وما لا يكون) \*

رجل ادعى ضيعة في يدي رجل انها ملكه فقال المدعي عليه م (تا مل كتم ونكه كتم) فهذا ليس بجواب  
ويجبه القاضى على الجواب كذا في المحيط \* وذا قال م (به ينم) وقال (مرا علم نيست) او قال لا ادري  
اهوم ملكي ام لا او قال م (ان مدعي بحق من است وتراد روى حق نيست) فانك ليس بجواب كذا  
في الخلاصة \* ولو قال لا ادري اهوم ملك هذا المدعي فهذا ليس بجواب ويجبه القاضى على الجواب  
فان لم يجب يجعله منكرا ويسمع البينة عليه كذا في المحيط \* وذا قال المدعي عليه م (ان محدود مراتبو  
سردني نيست) او قال (بتو تسليم كردني نيست) فعند بعضهم هذا جواب وهو الاصح كذا في الذخيرة \*  
ادعى ضيعة في يدي رجلين فقالا م (دونيرازسه تيرازين ضياع ملك ماست ودر دست ماست وملك  
تير ملك فلان غائب است ودر دست ما امانت است) فهذا جواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما  
عن السهم الاخر ما لم يقيم بينة على الوديعة على ما عرف كذا في المحيط \* وفي دعوى العقار  
اذا قال هذا المحدود ما ملكي ولم يقل في يد المدعي عليه لا يلزم المدعي عليه بالجواب  
واذا قال هو ملكي وفي يد هذا المدعي عليه فقال المدعي عليه لمدعي م (ان محدود ملك توينست)  
فهذا على وجهي امان قال م (در دست منست وملك توينست) فهذا جواب وان لم يقل م  
(در دست منست) فقد قيل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدي رجل انها  
داره غنمها ذواليد منه فقال ذواليد م (جملكي اين خانه در دست منست بسبب شرعي ومرا بين مدعي  
سردني نيست) فهذا جواب تام في حق انكار الغنم غير تام في حق الملك كذا في المحيط \* ادعى  
منزلا في يد رجل فقال المدعي عليه م (عرصه ملك منست) لا يكون جوابا ما لم يقل م (ان عرصه  
منست) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقلوا هذه العرصه ملكه كذا في الوجيز  
للكردري \* رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعي عليه انها دارى ثم قال انها وقف فهذا جواب  
تام يقبل بينة المدعي عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا  
جواب تام كذا في المحيط \* وفي دعوى الدين اذا قال المدعي عليه م (مرا بتو چيزي دادني نيست)  
فعند بعضهم هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين م (مرا علم نيست مرا خبر نيست) فهذا  
ليس بجواب هكذا في الذخيرة \* وذا قال في دعوى الدين بسبب البيع او ما شبه ذلك م (مرا بين  
مبلغ دين سبب دادني نيست) فهذا ليس بجواب هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون  
خسما في اصل الدين كذا في المحيط \* ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند التناضي فأجاب

٢ انا مل وانظر م ارى  
او قال ليس لي علم م هذا  
مدع بحق وليس لك فيه  
حق م محدودي هذا ليس  
محو لا ليك او قال ليس  
مسلك م سهران من  
ثلاثة اسهم من هذه الضيعة  
لنا وهي في يدنا وسهم فلان  
الغائب وهو في يدنا امانة

٢ هذا المحدود ليس بملكك  
٣ في يدي وليس بملكك  
٤ في يدي م كل هذه الدر  
في يدي بسبب شرعي ولست  
اسلمها لهذا المدعي م العرصه  
ملك م هذه عرصتي  
٨ ليس لي شيء اعطيه لك  
٩ ليس لي علم ليس لي خبر  
١٠ ليس لي ان اعطيتك  
هذا المبلغ هذا السبب

١١ لا أعطيه هو ولا موكبه  
(بمعنى بقية الورثة) شيئاً  
بتلك الدعوى التي يدعيها  
١٣ أنا لست امرأة هذا  
الدعي ١٤ الذي كان على  
أدبته

المضارب وقال ١١ (مرابدين دعوى كهوى ميكندوى وهو كلالوى) بمعنى بقية الورثة (جبرى دادنى نىست) فهذا جواب كافى وليس للقاضى أن يجبره على بيان ذلك فان أقام بيته أن مورثه دفع إليه مال المضاربة كذا وأنه قبض ذلك لا يلزمه شئ وكذا كل أمين كالودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئاً يجب به الضمان كذا فى الملتقط \* ادعى نكاح امرأة فقالت ١٣ (من زن ابن مدعى نيم) فان أشارت إليه فجواب والا فلا فى قول وقيل جواب كذا فى الوجيز للكردرى \* ادعى عشرة دنانير مجعلة لابنته فقال الزوج ١٤ (آنچه بوده است دادم) هذا لا يكون جواباً للدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقدار لكن للقاضى أن يتول للزوج أقم البينة على ما ديت فاذا أقام البينة لا بد وأن يبين قدر المؤدى لتصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن المبيع فقال (آنچه بوده است دادم) فكذلك الجواب أيضاً كذا فى الفصول العمادية

﴿الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما يقع﴾

متى ثبت عند المحاكم تعارض القوانين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا فى محيط السرخسى \* التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره فمن اقرب عين لغيره فكما لا يملك أن يدعيه نفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوصاية أو وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقراراً بالملك له أما اذا ابرأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه ما لا يجهه الوكاله من رجل أو وصاية منه فقمع كذا فى خزائن القتين \* ادعى عينا فى يدى انسان أنه له ثم ادعى بعد ذلك أنه لفلان وكله بالخصومة فيه وأقام البينة على ذلك قبل بيته ولا يصير تناقضاً ولو ادعى أولاً أنه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى أنه له وأقام البينة على ذلك يصير تناقضاً ولا تبطل بيته الا أن يوفق فيقول كان لفلان وكلى بالخصومة ثم اشترته منه بعد ذلك وأقام على ذلك بيته فيجئ بتقبل بيته كذا فى الظهيرية \* ادعى أنه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى أنه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل الا اذا وفاق وقال كان لفلان الاول وكان وكلى ثم باعه من الثانى ووكلنى الثانى أيضاً والتدارك ممكن بأن غاب عن المجلس وجاء بعد مدة وبرهن على ذلك على ما نص عليه المحصرى فى الجماع كذا فى الوجيز للكردرى \* والدين فى هذا نظير العين كذا فى الظهيرية \* الوكيل بالخصومة لو اقر على موكله فى غير مجلس القضاء أنه قبض دينه وأنه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه ديناً لموكله لم تقبل دعواه كذا فى محيط السرخسى \* اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد البلوغ فأشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان فى يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده من قليل ولا كبير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك فى يد الوصى شيئاً وقال هو من تركه والذى وأقام البينة قبل بيته ولو اقر الوصى أنه استوفى جميع ما كان لبيت على الناس ثم ادعى على رجل ديناً لم يبت تسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى ديناً لم يبت هكذا فى فتاوى قاضى خان \* لو قال هذا العبد لفلان ثم أقام البينة أنه اشترى منه بآنف ولم يوقه سمعت ولو قال هو لفلان اشترته منه أمس موصولاً فأقام بيته قبلت استخساناً وان قال مفصولاً بأن قال هو لفلان وسكت ثم قال اشترته منه أمس لا يقبل قوله كذا فى محيط السرخسى \* رجل أقر أن هذا العبد لفلان ثم مكث مقداراً يمكثه الشراعه ثم أقام البينة على الشراعه فلان ولم يوقت الشهود وقتاً قبلت بيته وكذا لو أقر أن هذا العبد لفلان لاحقاً فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى أنه اشتراه منه وأقام البينة أن وقت الشهود أنه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو أقر أن هذا العبد لفلان لاحقاً فيه ثم أقام الشهود أنه اشتراه منه أن وقت الشهود وقتاً بعد الاقرار جاز

والأفلا كذا في الفصول العمدية \* في الأملا من محمد درجة الله تعالى ثوب في يدي رجل أقر أنه  
لفلان ثم قال بعد ما سكبت بعت منه بمائة دينار وقال فلان هو لي من غير البيع قبل بيته ولم يكن  
اقراره أكذا بالبيته ولو كان المقر وصل كلامه فقال هذا فلان بعت منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج  
من يده إلا بما قال كذا في المحيط \* عن محمد درجة الله تعالى في رجل في يده دار فأقر رجل آخر أن هذه  
الدار لمن في يده أنا بعتها منه بألف درهم موصولا باقراره وأنكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي  
فأقام المقر البيعة على أن الدار داره تقبل بيته وإن قال ذلك مفصولا لا تقبل بيته على أن الدار له كذا  
في محيط السرخسي \* رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار لفلان غير ذي اليد ثم أقام البيعة  
أنه له اشترا من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بيته كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال هذا  
لفلان لاحق لي فيه أو قال كان لفلان لاحق لي فيه ثم أقام بيعة بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى  
لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ليس  
هو لي ثم قال هو لي ذكري الأصل أنه لم يكر له ولو أقام البيعة لم تقبل بيته كذا في فتاوى قاضي خان  
\* لو قال لا أعلم لي حقا ولا أعلم لي حجة ثم ادعى - قأ أو جاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي \* إذا  
قال ذو اليد ليس هذا لي أو ليس ملكي أو لاحق لي أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع  
حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذو اليد هو لي سمع ذلك منه والقول قوله ولو كان لذى اليد منازع  
يدعي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فلي رداية المجامع يكون هذا اقراره بالملك للمنازع  
وهو باب من القضاء في آخر المجامع وعلى رواية الأصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لكن القاضي  
يسأل ذا اليد أهو ملك المذعي فإن أقر به أمره بالتسليم إليه وإن أنكر بأمر المذعي بأقامة البيعة عليه  
ولو أقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الإسلام في شرح المجامع في باب القضاء أن قوله ليس هذا  
ملك لي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وإنما يمنع ذا اليد على ما رقيام اليد  
والمذكور في شرح المجامع ادعى دارا في يد رجل وأقام المذعي عليه بيعة على اقرار المذعي أن الدار  
ليست ملكي أو ما كانت لي اندفعت بيعة المذعي كذا في الفصول العمدية \* لو قال الزوج ليس هذا  
الولد مني ونفاه قتلنا على نفى الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني يصدق كذا في محيط السرخسي  
\* وفي المجامع أقر الوارث بأن العين هذه لم تكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن أنها  
كانت لمورثه أخذها منه بعد موته أو حال حياته ردت إلى الوارث إن أميا احتقية دم المودع  
والاجعلت في يدي عدل هذا إذا أقر بها المعلوم أما إذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه أنه لمورثه  
دفع إلى الوارث بعد التاوم إذا لم يحضره مطالب كذا في الوجيز للكردي \* ذكر هشام عن محمد درجة  
الله تعالى رجل قال مالي باري حق في دار وأرض ثم ادعى وأقام البيعة في دار في يدي إنسان باري  
أنها له قال تقبل وإن قال ليس لي باري في رستاق كذا في يد فلان دار وأرض ولاحق ولا دعوى ثم  
أقام البيعة أن له في يده في ذلك الرستاق حقا في دار وأرض لم تقبل إلا أن يقيم البيعة أنه أخذها بعد  
الاقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قال مالي في يد فلان دار ولاحق ولا بيت ولم ينسبه إلى رستاق  
ولا قرية ثم ادعى أن له قبله - حقا باري في رستاق أو قرية لا تقبل بيته كذا في فتاوى قاضي خان \*  
في نوادر هشام قال سألت محمد درجة الله تعالى عن رجل قال لاحق لي في هذه الدار ولا خصوصية  
ولا طلبة ثم جاء مزعم أنه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه كذا في المحيط \* ادعى عليه  
آخر شركة فيما في يده بحق الورثة عن أبيه فأنكر المذعي عليه وقال لم يكر لابي فيها حق ثم ادعى  
عليه أنه كان اشتراها من أبيه أو ادعى أن أباه كان أقر له بها فدعواه صحيحة وبيته مسموعة لأنه يمكنه

ان يقول لم يمكن لابي بعدما شترته منه فان كان قال لم يكن لابي قط لا تسمع دعواه الشراء من  
 ابيه لان فيه تنافضا وتسمع دعوى اقرار ابيه له لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ادعى على آخر ان له في يده كذا وكذا من مال الشركة فانكر المدعى عليه الشركة ثم ان المدعى عليه  
 ادعى دفع ذلك المال الى المدعى فان كان أنكر الشركة أصلاً بأن قال لم يكن بيننا شركة أصلاً وما دفع  
 اليه شيئاً من المال لا تسمع دعوى دفع المدعى للمال التناقض وان أنكر الشركة والمال في الحال بان  
 قال لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى دفع المال ولا تسمع منه دعوى  
 في المحيط \* اذا ادعى عليه غيره أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه هو ليس بأخي ثم مات  
 المدعى فحسب المدعى عليه يطلب الميراث وقال هو أخي لا يقبل ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة  
 دعوى البنوة أو دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى \* لو ادعى  
 انها له اشتراها من أبي ذى اليد فقال ذواليد ما كان لابي فيها حق فلما أقام المدعى البيعة على انه اشتراها  
 من الميت وهو يعلم كما أقام ذواليد البيعة نه كان اشتراها من ابيه قبلت بيئته ووافق ذواليد منه  
 الدار ما كانت لابي قط أو لم يكن لابي فيها حق قط فلما أقام المدعى البيعة على ما ادعاه أقام ذواليد البيعة  
 أنه كان اشتراها من ابيه في محض لا تقبل بيئته وان أقام البيعة أن أباه أقر في محضه أنها قبلت بيئته  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* ادعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك على شيء قط ثم أقام المدعى  
 البيعة وأقام المدعى عليه البيعة أنه قد قضى تقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل  
 بيئته على القضاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن أخبرني  
 شهودي هؤلاء انه ادعى على حقا ثم قال اشهدوا أي قد أبرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المدعى عليه أو لم يكن له على شيء قط ولا أعرفه فلما أقام المدعى  
 البيعة على المال أقام هو البيعة على القضاء لا تقبل بيئته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان  
 لو ادعى رجل على رجل أنه باع منه هذه البجارية بألف درهم وقال ذواليد لم أبيعها منه قط فلما أقام  
 المدعى البيعة على الشراء وقضى له بذلك وجدها أصح معارضة وأراد أن يردّها على القاضي عليه فقال  
 المقضى عليه أنه برئ الى من كل عيب بها لا تقبل بيئته كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعت امرأة  
 على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البيعة على النكاح أقام هو  
 البيعة على أنها اختلعت منه وتقبل بيئته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط أو قال  
 ما تزوجتها قط فلما أقامت المرأة البيعة على النكاح أقام هو البيعة على أنها اختلعت منه قال رضي الله  
 عنه ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البيعة على البراءة من  
 العيب فكذلك المخلع عندنا لان المخلع طلاق والطلاق يقتضي ساقية النكاح وكان هو في دعواه الطلاق  
 متناقضاً فلا يسمع هكذا في فتاوى قاضي خان \* امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وأنكر الرجل  
 ذلك ثم ادعى تزوجها فأقام البيعة تقبل كذا في محيط السرخسي \* لو أقامت المرأة بيعة على المخلع  
 ثلاثاً بعدما اختلعت نفسها الهان تسترد بدل المخلع وان كانت متناقضة وكذلك الزوج اذا قاسم أخا  
 امرأته ميراثها وأقر الأخ أنه وارثها ثم أقام الأخ بيعة من الزوج كان طلقها ثلاثاً قبلت بيئته ويرجع  
 الأخ على الزوج بما أخذ من الميراث وكذلك المكتبة اذا أدت بدل الكتابة ثم أقامت بيعة على  
 اعتاق المولى أياها قبل الكتابة قبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا قامت ورثة زوجها الميراث وكلهم كبار  
 وقد أقروا أنها زوجته ثم وجدوا شهوداً أن زوجها كان طلقها ثلاثاً في محضه فانهم يرجعون عليها  
 بما أخذت من الميراث كذا في الفصول العمادية \* قوم ورثوا داراً عن أبيهم وقسموها برضاهم فادعى

بعضهم أن أباه كان قد صدق بطائفة منها معلومة عليه أو ادعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني فورثته أمته وأقام على ذلك بنته مدعوا باطلة وبينته مردودة ولو كان ادعى ديناً على أبيه صحت دعواه وقبلت بينته على ذلك كذا في الذخيرة \* إذا قسم القوم داراً والمرأة مقرة بذلك وأصابها الثمن فعزل لها طائفة من الأرض ثم ادعت أنه أصدها أباه في محبته أو ادعت أنه اشتريته منه بصدقه لا تقبل بينتها وكذلك إذا قسموا ضافاً أصاب كل إنسان ما نالته بجميع ميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناءً أو تخلوا زعم أنه هو الذي بناه وغرسه وأقام البينة على ذلك لا تنبل كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا أقر أحد الورثة أر هذا المحدود ميراث عن أبيه ثم ادعى أنه وصيه عن أبي لابني فلان وأقام البينة قبل لا تقبل بينته ويكون متناقضاً وهو لا يظهر كذا في التمهيدية \* لو أن رجلاً أقر أن فلان مات وترك هذه الأرض وهذه الدار ميراثاً ثم بعد ذلك ادعى أن الميت أوصى له بالثلث قبل بينته وأقراره السابق لا يخرج منه من دعوى الوصية وكذا لو ادعى ديناً قبل الميت وكذلك ورثة أقر واجمع أن هذه المواضع ميراث بيننا عن أبيه ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لابني الصغير فلان وأقام البينة قبل لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضي خان \* استأجر من آخر محدوداً أجارة طويلة مرسومة وأجره من غيره مقاطعة وأقر المستأجر الثاني بالقض ثم إن المستأجر الأول مع المستأجر الثاني فمضى الأجرة الثانية بينهما وطالب المستأجر الأول المستأجر الثاني بمال المقاطعة فقال المستأجر الثاني إن هذا المحدود كان في يدي الأجر الأول من يوم الأجرة الثانية إلى هذا اليوم ولم يجب على مال المقاطعة وأقام البينة الصحيح أنه لا تصح دعواه ولا تقبل بينته لمكان التناقض ولو أقام المستأجر الأول بينته على أن الثاني قد قبض المستأجر وأقام الثاني بينته على أنها كانت في يده الأول تمام المدة فينبغي الأول (سئل) نجم الدين النسي عن رجل ادعى ديناً في تركته ميت وصدقه الوارث في ذلك وضمن له إيفاء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك أن الميت قد كان قضى المال في حياته وأراد ثبات ذلك بالبينة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بينته هكذا في المحيط \* سئل الشيخ إمام ظهير الدين عن خلع امرأته وقال في مجلسه ٢ (مراند بن خاله هيج جيزي نيس) ثم ادعى شيئاً من متاع البيت أو غنمه قال إن كان المدعى يقول كان هذا في البيت وقت الأقرار لا تسمع دعواه وإن قال لم يكن هذا في البيت وقت الأقرار تسمع دعواه (ذكر في الجامع) رجل قال ما في يدي من قليل أو كثيراً وعبيد أو متاع أو فلان مع أقراره وإن جاء المقر له ليأخذ عياله من يده المهر واختلفاً فقال المقر له كان في يدي وقت الأقرار فهو لي وقال المقر له بل ملكك هذا بعد الأقرار كالأقول قول المقر لأن يقيم المقر له البينة أنه كان في يده المقر وقت الأقرار وذكر في الأقرار ما يوافق رواية الجامع \* رجل قال ما في خانوتي فلان ثم بعد أيام ادعى شيئاً مما في الخانوت أنه وضعه في الخانوت بعد الأقرار صدق وذكر في بعض الروايات أنه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية إذا ادعى بعد الأقرار في مدة لا يمكنه دخاله في الخانوت في تلك المدة يمين وفي مثله الجامع إذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله أن ملكته بعد الأقرار كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن ادعى أنه له ولم يقل شيئاً تسمع دعواه إذا لم تكن دعواه في ذلك الجاهل قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان قال في يده فلان ثم أقام البينة على عبد في يده المقر له أنه غصبه منه أو ادعى عليه ديناً لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود أنه غصبه بعد الأقرار وعلى دين حدث بعد الأقرار وكذا لو كتب الرجل برأه لرجل أنه لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراء ثم أقام البينة على شراء عبد من الذي أبرأه وعلى قرض ألف درهم لا يقبل إلا برئحه

م ليس لي في هذه الدار شيء





الادع عن أبيه يقبل لعدم التناقض وكذا لو قال عند الدعوى كان لايه وكله يبيعه فاشترته ثم مات وترك ثمنه ميراثا لي سميع ويقضى له بالثمن لانه ليس بمتناقض كذا في الكافي \* ولو ادعى طليسانا وساموه ثم ادعى مع أخ له انه كان يملكه قبل الشراء وقبل الامة ام ادعى انه كان ملك أبيه يوم المساومة فمات وترك ميراثا له لا تسمع دعواه في نصيبه وتسمع في نصيب صاحبه ويقضى في نصف الطليسان لتفرق الصفقة عليه ولو اشتراه وحده وقبضه أو لم يقبضه ولم يشتروا لكانه ساهمه ثم جاء أبوه وادعى ان الطليسان له تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لايه ولم يقبض الاب حتى مات وترك ميراثا له سلم له الطليسان ويرجع بالثمن على البائع اما اذا لم يقبض العاضى حتى مات أبوه لا يقضى للابن هكذا في المحلاصة \* لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراء من المدعى عليه وقضى أولا ثم زعم أحد الشاهدين ان الثوب له أولا ييه ورثه هو عنه لا تسمع دعواه ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه منه لكنني في أولاي ورثته عنه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعاه قضى له لانعدام التناقض ورقا لا نقولا ولا يؤدى الشهادة ثم ادعى نفسه أو أنه لايه وكله بالطلب قبل كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل ساهم بولامة أو ثمرة نخل أو نخل في أرض في يد غيره ثم اقام البيعة ان الامة أو النخلة أو الأرض له يقضى له بالامة أو النخلة أو الأرض دون الولد والثمرة والنخل ولو ادعى الام مع الولد أو النخلة مع الثمرة أو الأرض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة والثمرة والولد كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كانت الامة حاملة فولدت في يده فساهم بالولد بعد اقامته ليدفعه لالقضاء بالامة وكذلك اذا قال الشاهدان ان الولد للمدعى عليه أو قال لا ندرى لمن الولد وكذلك اذا لم تكن يد المدعى ولكن المدعى عليه أقر ان الام له دون ولدها كذا في الذخيرة \* لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وهو وكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على انه وكله غير جائز الاقرار برهن المدعى عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه ونحو الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو اشترى جارية متسقة فلما جلت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جاريتي ولم اعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا يبيته وان اشترى منه متاعا في جراب ممدوح أو ثوبا في منديل ملفف فلما أخرجه ونشره قال هذا متاعي ولم اعرفه تقبل دعواه ولا يبيته قال محمد رحمه الله تعالى كل ما تمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتسقة القائمة بين يديه لا يقبل قوله انه لم يعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل أو جارية قاعده عليها كساء منقطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه ولا يبيته كذا في محيط السرخسى \* العبد المأذون اذا اشترى عبدا وقبضه ثم أقر ان هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان مالا أعنته قبل ان يبيعه منه فاشتراه وهو حر وانكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما أقربه على البائع ولو كان العبد المأذون لم يبرئ بذلك وانما أقر ان البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مملوكا وصدة فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان أقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البيعة على ما ادعى على البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن فقد جمع محمد رحمه الله تعالى بين ثلاثة فصول \* اقرار البائع بما ادعاه المأذون \* واقامة المأذون البيعة على البائع \* وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه \* واجاب في السكك ان المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار ومشكل في فصل اقامة البيعة وفي تحليف البائع وكان ينبغي أن لا تسمع البيعة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وموضع محمد رحمه

للقه تعالى هذه المسئلة في الزيادات والجماع في المحرود كرار المشتري لو أقام البيعة على ما ادعى من بيع  
البائع المبيع من غيره قبل أن يبيعه منه أنه لا تسمع دعواه ولو أراد أن يحلف البائع على ذلك ليس له  
ذلك فن مشايخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة  
رواية أن على رواية الزيادات والجماع لا تسمع البيعة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع  
البيعة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجماع قياس وما ذكر في المأذون استحسان  
كذا في المحيط \* رجل قدم بلدة واستأجر دارا قبل له هذه دار أبيك مات وتركها ميراثا لك فقال  
ما كنت أعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك لكان التناقض كذا في الذخيرة \* دار  
في بدرجل قال له رجل ادفع إلى هذه الدار أسكنها فأني أن يدفع فادعى السائل أنها له تسمع دعواه  
وكذا وقال اعطني هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه ولو قال أسكني هذه أو أعرفني  
هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في قضاوي قاضي خان \*  
في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن تزوج المرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها  
قال لا قبل بيئته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو يملكها كذا في المحيط \*  
في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى شاهدان شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا وأنفذ  
القاضي شهادتهما ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها أولى على ذلك بينة  
والمرأة تصح ولا قبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا أنها امرأته وشهدا أنه طلق هذه ثلاثا وكذلك  
هذا في العتق والبيع وغير ذلك إذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المتاعى وكذلك إذا قال الشاهد  
نحن أمرناه بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع أو كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فردا للحاكم  
شهادتهما ثم ادعياه لانهما فليس له ما في ذلك دعوى فان لم يشهدا عليه عند الحاكم لكن شهدا  
على المبيعة وختمتا على الشراء من غير اقرار بكلام فان هذين لا تقبل لهما دعوى \* وفيه أيضا  
عن محمد رحمه الله تعالى عن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته وأجاز  
القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد أنها امرأته وقال أنا لم أعرفها ولم أكن دخلت بها قبلت بيئته وكذا  
لو شهد على اقرار المرأة أنها امرأته ولم يشهد أنها امرأته وأجاز القاضي عليه اقرارها وجعلها امرأته ثم أقام  
الشاهد بينة أنه تزوجها منذ سنة وإن لم أعرفها قبلت بيئته ويبطل قضاء القاضي ويرد هاهنا على الشاهد  
فصارت مسألة الطلاق مختلفة بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ادعى  
عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك الرجل عند ذلك القاضي بسبب حادث  
صحت دعواه ولو ادعى أولا الملك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي  
لا يصح دعواه كذا في المحيط \* وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمادية \* لو ادعى الناج أولاً  
في دابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي ينبغي أن لا تسمع دعواه الثانية بخلاف ما إذا ادعى  
الملك المطلق أولاً ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر  
نصف دار من ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا تسمع وعلى القلب تسمع كذا في الخلاصة \* والصواب  
أنها تسمع في الوجهين جميعاً إلا إذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى النصف فحينئذ  
لا تسمع دعواه جميعاً كذا في المحيط \* ولو ادعى داراً في بدرجل بسبب الشراء وظهر أن الدار المدعاة  
يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل في يد غيره ثم إن هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس آخر  
على صاحب اليد ملكاً مطلقاً لا تسمع وهو الأصح وهذا إذا ادعى الشراء أولاً ولم يذكر القبض  
ولو ادعى الشراء مع القبض أولاً ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكاً مطلقاً

هل نسمع قبل ينبغي أن يكون فيه اختلاف المشايخ كما إذا ادعى الشراء مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاف المشايخ مكثرا في الفصول العمادية \* دار في يد رجل يزعم أنه اشتراها من رجل فجاءه رجل وادعى عند غير القاضي أنها داره تصدق بها على الذي باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى لذى في يديه الدار إلى القاضي بعد شهر أو سنة وادعى أنها داره اشتراها من الذي زعم ذوالبيد أنه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة فوات شهادته هكذا ذكر في الانصبة \* وذالمد ذكر التاريخ تقبل شهادة الشهود قال محمد رحمه الله تعالى ولا بالي قال في الصدقة قضت ادم قبض قال محمد رحمه الله تعالى لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع باليمن على البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل التناقص بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعى الميراث تسمع ولو ادعى أو لا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقص كذا في خزانة المفتين \* ادعت المرأة مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثانية ولو ادعت المسمى أو لا ثم ادعت مهر المثل لا تسمع دعواها الثانية كذا في المحيط \* امرأة تطالب زوجها بمهرها فقال الزوج مرة أو غيرها مرة قال أدبت إلى أبيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الاثرونية \* واقعة الفتوى ٢ (مردى زنى را كه خدمت او ميكرد بشهرى داد بعد از آن دعوى ميكند كه آن زن در نكاح من بوده است ومن مطلق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي أن لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الاستروثنى كذا في الفصول العمادية \* امرأة باعت كرما فادعى ابنها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثته من أبيه وصدقته أمه البائعة وزعمت أنها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقف البيع أنها وصية الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك أنها لم تكن وصية له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها أنها استلمت به بالبيع والتسليم ولا تسمع بيعة الغلام الابن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا كانت الدار في يدى رجل جاء رجل وادعى أنها داره ورثها من أبيه منذ سنة وقام البيعة أنه اشتراها من الذى في يديه منذ سنتين والمدعى يدعى ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى بالدار للمدعى فان وفق المدعى فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذى اليد كما شهد الشهود ثم بعتهما إلى ثم ورثتهما من ابى منذ سنة فشهد الشهود بذلك فثبت شهادتهم وقضى بالدار له وكذلك اذا ادعى هبة وصدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل التناقص بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين وأقام البيعة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق على وقضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجهد في الصدقة فاشترى بها وبين ان الصدقة هي السبب والشراء كان تخلصا للملكة كذا في الخلاصة \* ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد شهوده أنه اشتراها منه منذ شهر لا يقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به على منذ سنة وقضته ووصل اليه بسبب وحده في الصدقة فاشترى به منه منذ شهر فاذا وفق واثبت بالبيعة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضى خان في باب من يكذب الشاهد \* واذا ادعى دارا في يدى رجل أنه وبها له وأنه لم يتصدق بها عليه وأقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشأنيده فلا تقبل وكذلك لو ادعى أنها ميراث لم يشترها قط ثم جاء به بذلك فقال هي بشرائه ولم ارها قط فجاء بشاهدين على الشراء منذ سنة فهو باطل فان ادعاها به ولم يقل لم يتصدق بها على قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جهدي في الهبة سأله أن يتصدق بها على ففعل اجرت هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جهدي الميراث فاشترى بها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء

٢ رجل زوج خادمة له ثم ادعى أنها كانت تحت نكاحه وأنه لم يطلقها

أولاً ثم جاء بشاهدين يشهدان أنه ورثه من أبيه كذا في الميسوط \* لو ادعى أنها له ورثها من أبيه  
ثم ادعى هو مع آخر أنها مورثاه من الميت وأقاما البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة \* صبي له  
عقارات مورثة ادعى بعد بلوغه عقاراً من عقاراته على رجل أن وصيه باعه بغير فاش فالتقاضى  
فأراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة أخرى ذلك العقار أن وصيه باعه بغير فاش فالتقاضى  
يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من رجل عبداً ثم ان البائع ادعى أنه  
كان فضولياً في هذا البيع وأراد استرداد العبد من يدي المشتري وأنكر المشتري ذلك أو ادعى المشتري  
أن البائع كان فضولياً في هذا البيع وأراد استرداد الثمن لا تصح دعواه وإن أراد أن يقيم بينة على  
ما ادعى من كونه فضولياً في البيع لا تسمع بينته وكذا إذا لم تكن له بينة وأراد أن يحلف صاحبها  
على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط \* ادعى عليه أنها له ثم ادعى أنها  
وقف عليه تسمع ولو ادعى أولاً الوقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي \* رجل باع  
ضبعة ثم أقام البينة أنه كان وقفاً عليه وعلى أولاده قال لا تسمع للتناقض وإن أراد تحليف المدعى  
عليه ليس له ذلك وإن أقام البينة تقبل بينته وقد قيل القول بعدم القبول أصوب وأحوط هكذا  
في محيط السرخسي \* وفي الأجناس مشتري الأرض إذا أقر أن الأرض المشتراة مقبرة أو مسجد  
وانفذ ذلك في إقراره بمحضرة من يخافه ثم أقام المشتري البينة على الباع يرجع بائن عليه قبلت  
بينته كذا في المحيط \* ولو ادعى المشتري على بائنه أن الأرض التي بعث منى وقف على مسجد كذا  
تقبل وينتقض البيع عند الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه  
نأخذ وقيل لا يقبل والأول أصح كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى ما لا يسبب الشر كذا في يده  
ثم ادعى ذلك ديناً عليه تسمع وعلى العكس لا تسمع لأن مال الشركة قد يصير ديناً بالمجود والدين  
لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية \* رجل ادعى على آخر أنه كان لفلان عليك كذا وكذا  
وقدمات فلان وصار ماله عليك ميراثي فقال المدعى عليه أنا وفيته هذا المال المدعى وذهب إلى أبي  
بالبينة فلم يأت ثم إن المدعى أعاد دعواه ثانية في مجلس آخر فقال المدعى عليه لا علم لي بوراتك تسمع  
ذلك منه كذا في المحيط في الفصل المحادي عشر من كتاب الدعوى \* رجل ادعى على امرأة أنه  
تروجها وأنكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في الفصل التاسع  
في دعوى الميراث \* ولو كانت المرأة ادعت النكاح فأنكر الرجل ثم مات فطلب الرجل ميراثها  
وزعم أنه كان تروجها كان له الميراث هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً وأنكر الزوج ذلك ثم مات الزوج فطلبت  
ميراثها منه قال لم أورثها منه وكذلك إن كانت أكرهت نفسها وزعمت أنه لم يطلقها قبل موته كذا  
في المحيط \* رجل في يديه مملوك ادعاه رجل أنه مملوكه والذي في يديه يصح دواعه لنفسه فحلفه  
القاضي ما هو لهذا المدعى فأبى أن يحلف وتضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت  
أشتريته منه قبل الخصومة وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون أباًؤه اليمين  
أكذا بالشهود الشراء ولو أقام بينة على أنه لى ولد في ملكي ثم أقام بينة أنى اشتريته من فلان آخر سوى  
المدعى لا تقبل منه البينة هكذا في الذخيرة \* في نوادر عيسى بن أبان ثلاثة نفر أقاموا بينة على رجل  
بمال لهم قبله من ميراثهم عن أبيهم وتضى القاضي بهم لهم ثم إن أحدهم قال بعد ذلك مالى في هذا المال  
الذى قضى لى بة على فلان من حق وإنما هذا لاخوى قال لا يبطل بهذا القول عن المقضى عليه شئ  
إلا أن يقول ما كان لى أصلاً في هذا المال شئ وما هو إلا لاخوى فحينئذ يبطل حقه عن المقضى عليه

ولو قال قبل أن يقضى القاضى له بالمال مالى فى هذا المال حق وماعوا الاخوى يسئل عن ذلك باى وجه صار له ما دونك ونما ادعيت من ميراث ابيكم فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله يخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضى به للاخوين باثنتين وترك نصيب المقر ولو كان الذين أقاموا الدين هم الذين تولوا معاملتهم ولم يدعوا المال عليه من الميراث ولكن من شئ باعوه له ثم قال أحدهم ما المال الا لهدين مالى فيه حق كان المالك لهذين ولم يبطل عن المدعى عليه شئ كذا فى المحيط فى الفصل العشرين فيما يدل دعوى المدعى من قوله أو فعله

﴿الباب التاسع فى دعوى الرجلين﴾

ومعه أربعة فصول

﴿الفصل الاول فى دعوى الملك المطلق فى الاعيان﴾ قال محمد رحمه الله تعالى فى الاصل اذا ادعى رجل دارا فى يدي رجل أو عقارا أو منقولا أو فاما الدينه قضى بيده لمخرج عدلنا الثلاثة هذا اذا لم يذكرا تاريخا فاما اذا ذكر تاريخا فان كان تاريخهما على السواء فكذا الجواب أنه يقضى للخارج منهما وان ارتخا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخرى فعلى لاسبقهما ما تاريخا واذا ارتخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للخارج هكذا فى المحيط \* دار فى يدي رجل ادعى رجل أنها داره ملكها منذ سنة وأقام صاحب الدينه أنه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى بها للمدعى الخارج كذا فى الظهيرية \* اذا ادعى الخارج أنه عبده كاتبه على الارب درهم وأقام على ذلك بيته وأقام ذوالدينه أنه عبده كاتبه على ألف درهم قال جعلته مكاتبينها يؤدى اليهما جميعا كذا فى الذخيرة \* لو ادعى أحدهما أنه دبره وهو يملكه وأقام على ذلك بيته وادعى الاخر أنه كاتبه وهو يملكه كانت بيته التدبير اولى كذا فى المحيط \* اذا ادعى امل كاه مطلقا وكان فى يدي ثالث ولم يؤرخا أو ارتخا وتاريخ أحدهما فهو بينهما نصفين هكذا فى الخلاصة \* وان ارتخا واحدهما سبق فى ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر ومحمد رحمه الله تعالى الاول يقضى لاسبقهما وان ارتخ أحدهما واطلق الاخر فى ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما وهو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواهر زاده ان الصحيح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ومحمد رحمه الله تعالى الاخر يقضى بينهما من غير كمال قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى فساوى قاضى خان \* دار ومنقول فى يدي رجلين وأقام كل واحد منهما بيته على ما ادعى ان لم يؤرخا أو ارتخا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصفين وان ارتخا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخرا وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولا يقضى لاسبقهما تاريخا وان ارتخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى به بينهما وكذلك عندهما على القول الذى لا يعتبر التاريخ وعلى القول الذى يعتبر التاريخ يقضى للتاريخ عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واغتر المؤرخ عند محمد رحمه الله تعالى لان غير المؤرخ اسبقهما تاريخا هكذا فى المحيط \* عبد فى يدي رجل أقام رجل الدينه أنه عبده غصبه ذوالدينه وقال استأجره ذوالدينه أو استعاره منه أو ارتبته منه وأقام ذوالدينه أنه ملكه اعتقه أو دبره وكانت امة أقام ذوالدينه ثمة أنه استولدها كانت بيته الخارج اولى وقضى له بالعبد كذا فى الذخيرة فى الفصل الثانى عشر فى دعوى النتائج \* رجل فى يديه دار وأقام رجل اجنبى عليه البيته أنها داره وأقام رجل اخر البيته أنها داره غصبها منه هذا المدعى الاخر

فانه يقضى بالدار للشهود له بالنصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الايداع كذا في المحيط  
 \* ادعى بكر بيتا هو في يدي سعد وزيد وبرهن أنه له وكل واحد منهما برهن أنه له فنصفه لبكر ونصفه  
 لهما ولو ادعى بكر الغصب أو الوديعة على سعد فبرعه زيد وما بقي لبكر (والاصل) أن الخارجين  
 اذا تنازعا في عين وادعى أحدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضى بينه مدعى الغصب  
 ولا يقضى بينه المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا  
 مطلقا فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا مطلقا فبرعه  
 زيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وزيد على بكر فلزيد النصف الذي في يد سعد  
 وبكر النصف الذي في يد زيد ولو ادعى الغصب على بكر وهو على سعد فلزيد النصف الذي في يد  
 سعد وما في يد زيد بين بكر وسعد كذا في الكافي \* ولو أقام سعد بينة أنها داري غصبها من زيد وأقام  
 زيد بينة أنها داري غصبها من سعد وأقام بكر البينة أنها داري غصبها من سعد وزيد فبكر نصف  
 الدار والنصف الآخر بين سعد وزيد نصفين هكذا في المحيط

(الفصل الثاني في دعوى الملك في الأعيان بسبب الارت أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك) دار في يدي  
 رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعى أنها داره ورثها عن أبيه فلان وأقام على ذلك بينة فان  
 لم يورثا أو ارتخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان ارتخا وتاريخ أحدهما أسبق فعلى  
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخر على ما ذكر في المشتق وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر على  
 ما في الأصل وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولا على ما رواه ابن سماعة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا  
 كذا في الذخيرة \* وكذا ان ارتخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع هكذا في الخلاصة  
 \* وان ارتخ أحدهما ولم يورخ الآخر قضى بينهما نصفين إجماعا كذا في الكافي \* ولو كان في يد  
 أحدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فهو أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله  
 تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى به للخارج وان ارتخ أحدهما ولم يورخ الآخر فهو للخارج  
 بالاجماع وان كان في أيديهما فهو بينهما نصفين بالاجماع الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى  
 كذا في الخلاصة \* ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وأنه اشتراها من فلان وهو يملكها  
 وأقام أثر بينة أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضى بينهما كذا في فتاوى قاضي  
 خان \* سواء ارتخا على الشراء أو لم يورخا هكذا في المحيط \* وان وقتا فصاحب الوقت الاول أولى  
 في ظاهر الرواية وان ارتخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 وان ادعى الشراء من واحد ولم يورخا أو ارتخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفين كذا في الكافي \*  
 ويخير كل واحد منهما فان رضى أحدهما أو أبي الآخر بعدما خيرا للقاضي وقضى لكل واحد منهما  
 بالنصف فليس للذي رضى به الا النصف كذا في المحيط \* وان ارتخا واحدهما أسبق تاريخا يقضى  
 لاسبقهما تاريخا اتفاقا وان ارتخ أحدهما ولم يورخ الآخر فهو لآخر اتفاقا وان كانت العين في أيديهما  
 فهي بينهما الا اذا ارتخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كانت في يد أحدهما  
 فهي لذی اليد سواء ارتخ أم لم يورخ الا اذا ارتخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى بها للخارج كذا في الكافي  
 \* رجل في يديه دار وعبد أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه اشترى منه الدار بالعبد الذي في يديه  
 وصاحب اليد ينكر دعواهما فان القاضي يقضى بالدار بينهما او يقضى بالعبد بينهما ولهما الخيار فان  
 اختارا العقد أخذوا الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا القسح أخذوا العبد بينهما وفيمة العبد بينهما  
 وان أراد أحدهما أن يأخذ كل الدار بعدما قضى القاضي لهما ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان



\* وان كانت الدار في ايدي المذيعين والباقي بحاله فكذلك المجواب وان كانت في يد أحد المذيعين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد للآخر كذا في المحيط \* ولولم تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال المذيع عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيته الخصم الاخر فانا أرجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بمجبة في حق صاحب اليد لترجيح بيته صاحب اليد على بيته الاخر فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كما لو استحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقا فاما اذا ادعى الشراء مؤثرا واقاما البيته على ذلك وتاريخ أحدهما سبق قضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يد المذيع عليه أم في أيديهما أم في يد أحدهما أيهما كان وينقض بالعبد للآخر كذا في المحيط \* وان أرخ أحدهما دون الآخر والدان في يد المذيع عليه يقضى للورخ بالدار وبالعبد للآخر وان كان لا أحدهما تاريخ ولا آخره قبض معاين أو مشهود به فهو أولى كذا في الكافي \* وان شهد شهود الذي لم يورخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان لا أحدهما قبض مشهود به ولا آخره قبض معاين فالذي له قبض معاين أولى كذا في المحيط \* ولو كانت الدار في أيديهما فأرخ أحدهما وأطلق الآخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي \* وان شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يورخ الآخر ان كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وان كانت الدار في يد الذي لم يورخ شهوده فهو أولى بحكم القبض المعاين وان كانت الدار في يد المشتريين واقاما البيته على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا ويخيران أيضا قال محمد رحمه الله تعالى وتاريخ القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المذيعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما سبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك اذا كانت الدار في يد صاحب الوقت الاخر قضى بها لصاحب الوقت السابق وان أرخ أحدهما في القبض دون الآخر والدان في يد البائع قضى لصاحب التاريخ وان كانت الدار في يدي الذي لم يورخ فهو أولى هذا كله اذا كان العبد في يد المذيع عليه فاما اذا كان العبد في يد المذيعين والدان في يد المذيع عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما ويخيران فان أمضيا العقد فالدار بينهما وان اختارا فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المذيع عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط \* عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه باعه من الذي في يديه بألف درهم ورطل من خرو وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه باعه من الذي في يديه بألف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يديه ينكر دعواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرده العبد على المذيعين نصفين ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يديه بيعة فاسدا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط \* وهذا اذا أقام البينة على اقرار الذي في يديه بذلك وان أقام كل واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا شيء لهما غير ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* عبد في يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يده بمائة على أن

المشتري بالخيار فيه وقتا معلوما والذي في يديه ينكر دعواهما ويدعيه لنفسه فالذي في يديه العبد  
 بالخيار يدفعه الى أيهما شاء وعليه ثمنه للآخر كذا في الظهيرية \* عبد في يدي رجل أقام رجلان كل  
 واحد منهما بيئته أنه عبده باعه أياه على أنه بالخيار فيه ثلاثة أيام فان أمضيا البيع أو أمضى أحدهما  
 ورضي به الآخر لم المشتري ولكل واحد منهما ألف درهم وان أمضى أحدهما البيع ونقض الآخر  
 فلم يجز نصف الثمن وللناقص كل العبد وان لم يمضيا البيع أخذ العبد نصفين ولا شيء على المشتري  
 وان لم يقيما البيئتين وصداقهما ذواليد ولا يعلم أيهما أول ان أمضيا البيع أخذ كل واحد منهما ألف درهم  
 وان لم يمضيا البيع ومضت المدة أخذ العبد بينهما نصفين وغرم المشتري لكل واحد منهما نصف  
 قيمته وان أمضاه أحدهما ولم يمضه الآخر يأخذ الجيز لآلاف كلها ويأخذ الآبي العبد كله كذا في محيط  
 السرخسي \* في نوادرهم قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن غلام في يدي رجل ادعى رجل أنه  
 اشتراه من صاحب اليد بألف درهم منذ سنة وأقام رجل آخر بيئته أنه اشتراه من صاحب اليد بمائة  
 دينار منذ خمسة أشهر وصاحب اليد يقول بعته من صاحب المائة فقضى القاضي بالغلام لصاحب  
 الألف فلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا ورده على المقضى عليه بفضا وجاء صاحب المائة فقال  
 أنا أخذ الغلام لأنك أقررت ببيعه مني وصاحب اليد يأتي ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك  
 لا يثبت الي قول صاحب الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الألف ففسخ البيع بمائة ويكون  
 لصاحب المائة أن يأخذ الغلام باقرار البائع أنه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع لصاحب  
 المائة خذ الغلام وأبي هو للبائع أنه يلزمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب  
 الألف وقام من مجلس القاضي قد فسخت البيع بيننا لم يكن فسخا إلا أن يقول البائع أجبك الى  
 ذلك أو يفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط \* اذا ادعى الخارج وذواليد تلقى الملك بسبب من  
 جهة واحدة وأرخا وتاريخهما على السواء أو لم يورخا وأرخ أحدهما فذواليد أولى وان أرخا وتاريخ  
 أحدهما سبق كان أسبقهما تاريخا أولى هكذا في الذخيرة \* اذا كانت الدار في يد رجل وادعى  
 أنه اشترى هذه الدار من زيد وأقام على ذلك بيئته وذواليد أقام البيئته أنه اشتراها من زيد والمُدعى  
 هو الأول أي تاريخ الخارج أول فانه يقضى به الخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما  
 الثمن عند القاضي باقرار البائع أو بمعاينة القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذی البدان  
 محبس الدار حتى يستوفي ما تعد للبائع وان لم يثبت نقدهما أحدهما بالقرار أو بالمعاينة فان  
 القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يتوفي الثمن منه وان ثبت نقدهما عند القاضي اما باقرار  
 البائع أو بالمعاينة فان ثبت نقدهما بالخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذی الجديشي وان ثبت تعدذي  
 البدان لا قرار أو بالمعاينة ولم يثبت نقدهما بالخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان  
 الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذا اليد شيئا مما قبض من الخارج لان البائع لو كان  
 حاضر لم يكر له أن يأخذ ذلك بغير رضى البائع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضي أن يعطيه وان  
 كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء أمسكه على البائع وان بقي من  
 دين ذي اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت تعدذي البدان باقرار البائع عند القاضي أو بالمعاينة  
 وأما اذا اراد ذواليد ان يقيم البيئته على تعد الثمن للبائع فانه لا يسمع بيئته ولو كانت الدار في يدي  
 اليد هبة أو صدقة أو بيع ولم يتعد الثمن فأقام هذا بيئته أنه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج  
 وأدفعها اليه واخذت منه الثمن للبائع ولا اعطى ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل  
 الخامس في دعوى البيع والشراء \* وان ادعى بائني الملك من جهة ثنين فانه يقضى بالخارج هكذا

في المحيط والذخيرة \* اذا ادعى صاحب اليد تلقى الملك من جهة واحدة ولم يورخا وأرخا وتاريخيهما على السواء وأرخ أحدهما دون الآخر يقضى بالدارين سماً وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى تلقى الملك من جهة اثنين وكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة \* الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وأرخ وفي تاريخ أحدهما جهالة بان ادعى المدعى انه اشتراها من زيد منذ سنة وأقام البينة وأقام ذو اليد البينة انه اشتراها من عمرو منذ سنة أو أكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعى وكذا اذا شهد شهود المدعى عليه انه اشتراها من فلان منذ سنة أو سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العمدية \* دار في يد رجل ادعى خارج انه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد انه اشتراها من الخارج وأقام البينة ولا تاريخ معهما تهازت البيتان سواء شهدوا بالقبض أم لم يشهدوا وترك الدار في يد ذي اليد بغير قضاء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم لو شهدت البيتان على تعدل الثمن تقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا فالتقاص مذهب محمد رحمه الله تعالى لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي \* فان وقت البيتان في العقار ولم تثبت قبضا ووقت الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان أثبتا قبضا قضى لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد أسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا في العمدية \* دار في يد رجل أقام رجل البينة أنها داره بألف درهم وأقام ذو اليد بينة أنها داره بألف درهم - م فعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى تهازت البيتان كذا في المحيط \* دار في يد زيد برهن عمر وعلى أنه بألف درهم بكر بألف وبرهن بكر على أنه بألف درهم عمر وبما أنه دينار وجد ذلك كله قضى بالدارين المذيعين ولا يقضى بشئ من الثمن كذا في الكافي دار في يد رجل سمي محمد أقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بألف وأقام ذو اليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكروا القبض والتاريخ فبينة محمد مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينه بكر والمرأة باطلتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كانت في يد بكر والمسئلة يحالها فالحجواب عندهما كما لو كانت في يد محمد ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشئ عندهما وترك الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي \* واذا شهدوا بالعقد والقبض وكانت الدار في يد محمد وباقي المسئلة يحالها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بشراء محمد وتهازت بينة بكر والمرأة وهكذا الحجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولهما تقبل بينة بكر ومحمد ولا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط \* حرق يده عبد أقام مكاتب البينة انه عبده بألف من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة أكرار خطه وأقام المحر البينة انه اشتراه من المكاتب بهذا الوصف ولم يذكروا القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى به للحر وتبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشراء الحر عندهما وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وان كان في يد المرأة لا يقضى بشئ عندهما هكذا في محيط السرخسي \* اذا شهدوا بالعقد والقبض والعبد في يد الحر فان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينه الحر والمكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة يحالها فالحجواب فيه عندهما كالحجواب في الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة يحالها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة وبينه المرأة على المكاتب وبينه الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط \*

ولو كان المحرقة تدعى البيع من المكاتب بمائة دينار والمسئلة بمجالها وهو في يدي المحرور لم يذكروا القبض  
يقضى ببيع المحرقة عندها وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما  
وان كان في يد المرأة قضى ببيع المحرقة من المكاتب ولو ذكروا القبض والبيع في يد المحرقة ببيعه من  
المكاتب ويسلم اليه عندهما ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يترك العبد  
في يدها وتنتزعت بيعة المرأة والمكاتب ويقضى للمحرقة على المكاتب بالثمن عندهما كذا في محيط  
السرْحسي \* رجلان ادعيا نكاح امرأة واقاما البيعة لا يقضى لواحد منهما الا اذا اقترت المرأة لاحدهما  
وهذا اذا لم يورخا أو أرخا تاريخا واحدا وان أرخا تاريخا أحدهما أسبق فهو أولى وان كان تاريخهما  
سواء لا أحدهما يدفني له وان أرخ أحدهما دون الآخر فصاحب التاريخ أولى وان كان لا أحدهما  
تاريخ ولا آخر يد نصاحب اليد أولى فان اقترت لاحدهما وللآخر تاريخ فهي الذي اقترت له وهذا كله  
في حال حياة المرأة أما بعد موتها فان كان تاريخ أحدهما أسبق يقضى له وان كان تاريخهما سواء  
أو لم يورخا يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وميراث من ميراث زوج واحد فان  
جاءت بولد ثبت النسب منهما وورث من كل واحد منهما ميراث ابن مكامل وميراث من الابن  
ميراث أب واحد كذا في الخلاصة \* لمخرج مع ذى اليد اذا أقاما البيعة على النكاح مطلقه من غير  
تاريخ يقضى بيعة صاحب اليد ولو كان القاضى قضى للخارج بيعة ثم أقام صاحب اليد بيعة هل  
يقضى بيعة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وعلى قول من يسمع بيعة ذى اليد  
لو أقام الخارج بعد ذلك بيعة على أنه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول  
العمادية \* ادعى نكاح امرأة وهي في يد آخر فاقترت المرأة للذئى ثم أقاما البيعة بدور التاريخ قال  
بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى يقضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا  
في الفصول الاستروشنية \* لو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما فاقترت لاحدهما فهي المقررة  
فان أقام الآخر بعد ذلك بيعة على النكاح فصاحب البيعة أولى ولو أقاما البيعة بعدما اقترت لاحدهما  
فان وقتا فالأول أولى وان لم يوقنا فالذى زكبت بيئته أولى وان لم تترك بيئتهما الوزكيتا فعند بعض  
المشايخ رحمهم الله تعالى يقضى للذى اقترت له بالنكاح سابقا وهو الأقرب وعند بعضهم لا يقضى  
لواحد واليه أشار في أدب القاضى في باب الشهادة على النكاح كذا في الفصول العمادية \*  
ولو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما وأقاما البيعة من غير تاريخ وسئلت المرأة عن ذلك فلم  
تقر لاحدهما حتى تم اترت اليمينان ثم أقام أحدهما لبيعة على اقراره بالنكاح يقضى له بالنكاح  
كما لو اقترت لاحدهما بالنكاح بعدما أقاما البيعة عيانا ولو ادعيا نكاح امرأة وهي تجحد وليست في يد  
أحدهما أقام أحدهما البيعة على النكاح وأقام الآخر البيعة على المكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح  
لا ترجح بيعة من يدعى اقرارها بالنكاح كذا في الفصول الاستروشنية \* ولو أقاما البيعة فمات  
أحدهما فاقترت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو أقاما البيعة على  
النكاح والدخول فاقترت المرأة لاحدهما نه دخل بها أو لا فهو أولى وان لم تفرق بينهما وكان على  
كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومهر المثل كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو تردد  
أحدهما بالدعوى والمرأة تجحد فاقام البيعة وتنفى بها القاضى ثم ادعى آخر وأقام البيعة على مثل ذلك  
لا يحكم بها الا ان توقت شهود الثانی سابقا وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه ظاهر  
لا تقبل بيعة الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهادية \* ولو شهد شهود أحدهما على النكاح أنه  
دخل بها كان هو أولى وان كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر

البينة انه تزوجها قبله كان هو اول واذ ان اختين اذعت كل واحدة منهما على رجل واحدانه تزوجها  
وهو صحيح فاقامت احدهما البينة على اقراره انه تزوجها بالف درهم واقامت الاخرى البينة على  
اقراره انه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البينتان فان القاضي يفرق بينهما وبقي لكل  
واحدة منهما المال الذي شهد الشهود على اقراره استحسانا واقامت احدهما البينة على اقراره  
بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الاخرى البينة على اقراره بالدخول بها ولكنهما اقامتا على النكاح وهو  
ينكر الكل فان القاضي يقضى بالدخول به ابهجة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود به لان الدخول  
دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على اقراره بالدخول بها ولا على الدخول  
أصلا فرق بينهما وبينهما ما يقضى بنصف المالكين لهما بينهما المدعية الدراهم بربع الدراهم والمدعية  
الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأة قالت تزوجت زيدا بعد تزوجت عمرا  
والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه القوي هكذا  
في الفصول العمدية \* وهو الصحيح لان قولها تزوجت زيدا قرارها بالنكاح فصيح الاقرار منها  
فهي تريد بقولها بعد تزوجت عمرا ابطال اقرارها الاول ولا تملك كذا في محيط السرخسي \* لو ان  
امراة اقام عليها رجلان كل واحد منهما بينة انهما اقترنا امراة اختلعت هذه بالف درهم ولم يوقتا  
فعلينا ان تؤدى الى كل واحد منهما ماله وان وقتنازها مال الوقت الاول ويطل عنها مال الوقت  
الاخر الا ان يكون بينهما وقت تنقضي في مثله العدة وتزوج قبلزنها المالكان جميعا وان لم يدخل بها  
أحدهما زام المالكان جميعا وقتنا ولم يوقتا كذا في المحيط \* في دعوى فتاوى نجم الدين النسفي رحمه الله  
تعالى ادعى على امرأة انها امراته وحلاله وهي تدعى انها كانت امراته لكن طلقها وانقضت عدتها  
وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني انه تزوجها وينكر نكاح الاول وطلaque  
تكلف المرأة باقامة البينة على الطلاق فان عجزت عن اقامة البينة حلف الزوج الاول على الطلاق  
وفرق بينهما وبين الزوج الثاني كذا في الفصول العمدية \* رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك  
زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان  
حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت  
المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها وتعذر من الاول من هذا الوقت ويفرق بينها وبين الاخر  
وان صدقه المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الاخر وانكرت ما اقربه الاول من النكاح والطلاق  
فهي امرأة الاخر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال الزوج كان لك زوج قبل وطلقك وانقضت  
عدتك وانكرت الطلاق فصاء رجل وادعى انه ذلك الزوج وانكره الثاني فاقول للثاني كذا  
في محيط السرخسي في كتاب لنكاح \* رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انها امراتي فقال المدعى  
عليه كانت امراتك لكن طلقها منذ سنتين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وانكر المدعى الطلاق يؤمر  
بالسليم الى المدعى ولو قال بلى طلقها ~~بالحكم~~ تزوجتها بعد ذلك ٢ (رمدى عليه بازخواستين وبرا  
منكر است) تترك في يد المدعى عليه ولو ان المدعى انكر الطلاق واقام المدعى عليه بينة انه طلقها منذ  
سنتين وان تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق كذا في الفصول  
الاستروضية \* امرأة في دار رجل يدعى انها امراته وخارج يدعيها وهي تصدقه فعلى قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى القول قول من هي في داره كذا في الفصول العمدية \* برهن على انها منكوحه وفي يد  
ذي اليد بغير حق ودوا المذقال زوجتي والراة تصدق ذا اليد بحكم بالنكاح للخارج وان برهن في يده  
على النكاح بل تاريخ فيدنته اولى كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال لامراة زوجنيك ابوك وانت

٢ والمدعى عليه زواجه  
ثانيا

صغيرة وقالت بل زوجنيك وأنا كبيرة فلم ارض كان القول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في المحيط \* البائة اذا اقامت البينة على رذالكاح بعد البلوغ وازوج اقام البينة انما اسكتت بعد بلوغها وتمل بيتهما كذا في الفصول الاستروضية \* اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة لصحة واقاما البينة تقبل بيته من يدعى لفساد ومتى قبل بيته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت وكيف ما كان كذا في الفصول العمدية \* رجل وامرأة في أيديهما دار اقامت المرأة البينة أن الدار لها وإن الرجل عبدها واقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة تزوجته تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقم البينة انه حرفانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبدا لها ولو اقام الرجل البينة انه حوالا وصل والمسئلة بحالها فان المرأة امراته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولولم تكرر لها بيته كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضي خان \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل را امرأة اجتمعا في متاع النساء فقامت المرأة بيته أن المتاع متاعها إن الرجل عبدها واقام الرجل بيته أن المتاع له وإن المرأة امراته تزوجها على الف وتقدها فان الرجل يقضى به عبد للمرأة ويقضى بالمتاع لها فان شهد شهود الرجل انه حوالا اصل قضى بانها امراته ويقضى بالمتاع له مكذا ذكره على قياس مسألة الدار ينبغي أن يقضى بالمتاع لها ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما إلا حرم متاع النساء كان أو متاع الرجال أو متاعهما وإذا كان المتاع في يد أحدهما خاصة دون الآخر فالبيته المذمى مكذا في الذخيرة \* وذكر ابن شجاع في النوادر لو اقام الرجل البيته أن الدار داره والمرأة أمته واقامت المرأة البينة أن الدار لها وإن الرجل عبدها وأبست الدار في أيديهما فالدار بينهما نصفين وإن كانت في يد أحدهما ترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بيته أحدهما على صاحبه بالرق قال رضي الله عنه وينبغي أن الدار إذا كانت في يد أحدهما يقضى بيته الخارج لأن بيته صاحب اليد في الملك المطلق لا تعرض بيته الخارج كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ادعى على امرأته أنها امراته واقام رجل آخر بيته أنها أمته واقامت المرأة البينة عليهما أنهما عسبان لهما الف قياس أن تقبل بيته المرأة عليهما وإن لم يقم كل واحد منهما البينة لا يخلف ولا يقضى بالسكول كذا في جواهر الفتاوى \* اذا تزوج عبد الرجل حرة ثم ادعى أن المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد أذن له يفرق بينهما ولا يصدق في بطلان المهر ويلزمه الساعة أن يدخل بها ولها النفقة مادامت في العدة وإن لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذلك إذا قال لا أدري أذن لي أم لم يأذن كذا في الفصول العمدية \* (ومما يتصل بذلك مسائل) رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها واقام على ذلك بيته واقامت المرأة بيته على رجل آخر أنه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبيته بينة الرجل كذا في الذخيرة \* رجل اقام البينة على امرأة أنه تزوجها واقامت عليه اختها بيته أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بيته الرجل ولا تقبل بيته المرأة ولو وقت بيته المرأة ولم توقت بيته الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى الرجل ويبطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضي خان \* ادعى على امرأة نكاحا وقد أقام البينة واقامت هي بيته أن اختها امرأة المذمى وهو ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجتي فإن القاضي يقضى بنكاح الشاهدة للمذمى ولا يقضى بنكاح الغائبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على أقرار المذمى بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يقضى بنكاح الشاهدة كذا في الفصول العمدية \* لو ادعى نكاح امرأة واقام البيته فادعت المرأة أنه تزوجها



أوبابنتها فهذا ما لو ادعت المرأة نكاح الاخت سواء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقامت الشاهدة  
بينة أنه تزوج بأمها ودخل بها وقبلها أو سها بشهوة أو نظري فرجها بشهوة يفرق القاضي بين  
الشاهدة وبين المدعى ولا يقضى بنكاح الغاشية هكذا في الفصول الاسترشدية \* رجل له ابنتان  
صغرى وكبرى وأقام رجل بينة على هذا الرجل أنه زوج ابنته الكبرى منه وأقام الأب بينة أنه زوج  
ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في المحيط \* لو كانت امرأة تزوجت هذا الرجل  
أس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآن من سنة فهي للذي أقرت بنكاحه أس ولو شهد الشهود  
على إقرارها لهما جميعا وهي تجحد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل الشهر دبايم بدأت وانقضى به  
ولو قالت تزوجتهما جميعا هذا أس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الأس كذا في فتاوى قاضي  
خان \* لو ادعى نكاح امرأة فأنكرت وأقرت بالنكاح لرجل حاضر وصدقها المقر له فان المدعى  
يحتاج إلى إقامة البينة فان أقام البينة وثبت يحتاج المقر له إلى إقامة البينة على هذا المدعى بحضرة  
هذه المرأة وإذا أقام المقر له البينة بعد إقامة البينة من المدعى صار المقر له أولى بالبينة ولا قرار كذا  
في الفصول العمادية \* روى ابن سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى لو أقام الرجل بينة على امرأة أنه  
تزوجها على ألف درهم وأقامت المرأة بينة أنه تزوجها على مائة دينار وأقام أبوها وهو عبد الزوج بينة  
أنه تزوجها على رقبتها وأقام أمها وهي أمة الزوج بينة أنه تزوجها على رقبتها فالبينة بينة الأب  
والأم والنكاح جائز على نصف رقبتيهما وإن كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الأب والمستلمة  
بما لها قضى بأن الأب صدقها ويعتق من مالها ويحل القضاء الأول ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها  
على أيها وصدقه الأب في ذلك قضى القاضي به ثم أقامت البينة أنه كان تزوجها على مائة دينار  
تقبل بينتها ويقضى لها بمائة دينار واعتق الأب من مال الزوج والولاية ولو أقام الأب البينة أنه تزوجها  
على رقبتها والمرأة تدعى مهرها مائة دينار والزوج يدعى ألف درهم حكم ببينة الأب واعتق من مال ابنته ثم  
لو أقامت أم المرأة البينة أنه تزوجها على رقبتها لا تقبل كذا في محيط السرخسي إذا ادعت اختان على  
رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أولا كان ذلك إلى الزوج إذا صدق واحدة منهما أنها  
كانت أولا أمراته تعطل بينة الأخرى ولا شيء لهما من المهر إن لم يكن دخل بها وإن قال الزوج لم تزوج  
واحدة منهما أو قال تزوجتهما جميعا ولا أدري الأولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه  
نصف المهر بينهما إن لم يكن دخل بأحدة منهما قالوا هذا إذا قال تزوجتهما ولا أدري الأولى منهما  
أما إذا قال لم تزوج واحدة منهما فبني أن لا يجب شيء والأصح أن هذا الجواب في الفصلين سواء كذا  
في فتاوى قاضي خان لو ادعت المرأة النكاح على رجل فأنكر الزوج ثم تدافعا على أن النكاح كان لا يثبت  
النكاح لأن في الابتداء لو تصادقا ٢ (كهمازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاسترشدية \*  
برهن عليها بالنكاح فقالت لي زوج آخر هو وفلان بن فلان في دار كذا يحكم للبرهن ولا يلتفت إلى إقرارها  
كذا في الوجيز للكردي \* ولو ادعى نكاح امرأة وأنكرت ولكن لم يقرب رجل آخر ثم أقرت  
بين يدي القاضي في محاسن آخر لهذا المدعى يصح إقرارها ما وسع ذلك ولو أقرت لرجل آخر لهذا  
المدعى لا يسمع إقرارها لهذا المدعى كذا في أصول العمادية \* امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها  
فقال الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا جائز كذا في المحيط \* امرأة ادعت على رجل أنه  
تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام البينة قبلت بينة رجل ادعى على امرأة  
لأنه تزوجها بألف فأنكرت وأقام البينة على أنه تزوجها بألف درهم تقبل ويقضى بالنكاح بألفين  
وكذا لو أقام البينة أنه تزوجها على هذا البينة كذا في فتاوى قاضي خان \* ادعى عليها

٢ أنها زوج وزوجة

نكاحا فقالت كنت تزوجه لكن انحرت بوفاته فاعتددت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعى ولو قات  
 أنا امرأة هذا ولكنى كنت لهذا المدعى أولا وساق القصة فهي امرأة الثاني كذا في الوجهين  
 للكردرى \* يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل أن أباه مات في يوم كذا وقضى به ثم  
 ادعت امرأة على هذا الميت أنه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ بيوم يسمع ويقضى بالنكاح ويوم  
 القتل يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر أنه قتل أباه يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة بعده هذا  
 التاريخ بيوم أن أباه تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية \* ادعى على امرأة نكاحا وقال إن  
 زوجك فلانا طلقك واتقضت عدتك وأنا تزوجتك فقالت المرأة ما طلقني فلان فأقام المدعى البينة  
 على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج وأقام البينة على طلاقه تقبل ثم يطران أقام البينة  
 على أن الزوج بعد اتقضاء العدة ثبت النكاح كذا في الفصول الاستروشنية \* ولو برهننا على تناسخ  
 دابة وأرخا قضى لمن وافق سنهاتاريخه ولا فرق في ذلك بين أن تكون في أيديهما أو في يد أحدهما  
 أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما إذا كانت الدعوى في النتائج من غير تاريخ حيث يحكم  
 بها لذى اليد ان كانت في يد أحدهما أو لمهما ان كانت في أيديهما أو في يد ثالث وان أشكل سن  
 الدابة في موافقة أحد التاريخين يقضى لمها بها وهذا إذا كانا خارجين بأن كانت الدابة في يد ثالث  
 وكذا إذا كانت في أيديهما كذا في التبيين \* وإذا علم أن سن الدابة مخالف لاحد الوقتين وهو  
 مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه وإن أرخ أحدهما  
 ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا قضى بينهما ان كانا خارجين وترك في أيديهما ان كانت  
 في أيديهما هكذا في المحيط \* وان كانت في يد أحدهما قضى بها لصاحب اليد وان خالف سن الدابة  
 التاريخين بطلت البينتان وترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين \* قال عامة المشايخ وهو  
 الصحيح هكذا في المحيط \* والاصح أنهما لا يطلان بل يقضى بها بينهما ان كانا خارجين أو كانت  
 في أيديهما وان كانت في يد أحدهما يقضى بها لذى اليد كذا في التبيين \* سواء أقام صاحب اليد  
 البينة على دعواه قبل القضاء بها للخارج أو بعده كذا في المحيط \* لو أقام الخارج البينة أنه عبده  
 اشتراه من فلان وأنه ولد في ملك بائعه وأقام ذواليد البينة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد  
 في ملكه قضى به لذى اليد وكذلك لو أقام الخارج البينة على نتاج بائعه وأقام ذواليد البينة على  
 النتاج في ملكه فيئذ ذى اليد أولى وكذلك لو أقام البينة على وارثه أو وصيه أنه هبة مقبوضة من  
 رجل وأنه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المدسوط \* شاة في يد رجل أقام رجل البينة أنها  
 شاة ولدت في ملكه وأقام صاحب اليد البينة أنها شاة تملكها من جهة فلان وانها ولدت في ملك  
 فلان ذلك الذي تملكها منه قضى بها لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* ذكر في الاصل ان القاضي  
 يتقض القضاء على الثاني ويقضى به للاول وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو أقام أحدهما البينة على  
 الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج احق ايهما كان وكذا لو كانت الدعوى بين خارجين فيئذ  
 النتاج احق ولو قضى بالنتاج لذى اليد ثم أقام ثالث البينة على النتاج يقضى له الا ان يعيد ذواليد  
 البينة على النتاج كذا في الكافي \* فان لم يقدر ذواليد على إعادة البينة وقضى القاضي بالعبد  
 للثالث ثم حضر ذواليد بينة ان العبد عبده ولد في ملكه قضى به له وان لم يعد ذواليد بينة ولكن حضر  
 رابع وأقام بينة أنه عبده ولد في ملكه فان القاضي يقول للثالث أعد بينتك على أنه عبدك ولد في  
 ملكك بحضور من الرابع فان حضرها كان هو احق بالعبد من الرابع فان حضر المدعى الاول وأقام  
 البينة أنه عبده ولد في ملكه لم تقبل بينته لانه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بينته على أحد بعد ذلك

وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ~~هكذا~~  
 في المحيط \* رجل في يديه عبد أقام رجل بينة أنه عبده ولد في ملكه وأقام رجل آخر بينة بمثل ذلك  
 وقضى القاضي بالعبد بينهما أنصفين ثم جاء ثالث وأقام بينة بمثل ذلك يقضي بالعبد له أن لم يعد المقضي  
 لهما البينة أنه عبدهما ولد في ملكهما فإن أعاد ذلك أحدهما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد  
 الذي أعاد بينة له ولم يقبل فيه بينة الثالث ويقضى للثالث على المقضي له الآخر الذي لم يعد البينة  
 بالنصف الذي في يديه ولا شركة فيه مع الثالث للذي أعاد بينة فإن وجد المقضي عليه الأول وهو الذي  
 كان العبد في يديه بينة أن العبد ملكه ولد في ملكه وأقامها عند القاضي قضى القاضي بالعبد له لأنه  
 لو أقام يوهن بينة على ذلك كان هو أولى فكذا إذا أقام بينة بعد ذلك كذا في الذخيرة \* لو ادعى  
 ذواليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذى اليد بالملك ثم إن ذاليد المقتضى عليه لو أقام البينة  
 على النتائج وقبل ويتقضى به القضاء الأول كذا في الكافي \* عبد في يدي رجل أقام البينة أنه عبده  
 اعتقه وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه عبده ولد في ملكه فإن الولادة أولى كذا في فتاوى قاضيان  
 الخارج وذواليد إذا أقام البينة على نتائج العبد والخارج يدعى الاعتاق أيضا فهو أولى وكذلك  
 لو ادعى عياه وهو في يد ثالث واحد ما يدعى الاعتاق أيضا لأن بينة النتائج مع العتق أكثر أربابا لأنها  
 أثبتت أوليته على وجه لا يستحق عليه أصلا وبين ذواليد أثبتت الملك على وجه يتصور استحقاق  
 ذلك عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى الخارج التدبير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج  
 لأخبر في هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية أبي سليمان أنه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتق  
 وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى لذى اليد وجعله بمنزلة الكتابة كذا في المحيط \* لو ادعى الخارج  
 التدبير أو الاستيلاء مع النتائج أيضا وذواليد مع النتائج عتقا باتا فهو أولى ولو ادعى ذواليد التدبير  
 أو الاستيلاء مع النتائج والخارج ادعى عتقا باتا فالخارج أولى كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى  
 ذواليد النتائج وادعى الخارج أنه ما كفه غصبه منه ذواليد كانت بينة الخارج أولى وكذا إذا ادعى  
 ذواليد النتائج وادعى الخارج أنه ملكه أجره أو ودعه منه أو أعاره منه كانت بينة الخارج أولى كذا  
 في المحيط \* أمة في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضى بلدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي  
 في يديه وأقام ذواليد بينة أنها أمة ولد في ملكه فإن شهد شهود المدعى أنه قضى بها بشهادة شهود  
 شهدوا عنده أنه اشتراها من ذى اليد أو وهبها أو أهداه أو تصدق بها أو أهداه أو أهداه أو أهداه  
 قضى بها لهذا المدعى ولم يبينوا سبب القضاء يمضى القاضي ذلك القضاء أيضا ويدفعها إلى المدعى وإن  
 شهدوا أنه قضى بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له أو أنها نتجت عنه فالقاضي يمضى ذلك  
 القضاء أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يتقضه وإن شهدوا  
 أن قاضى بلدة كذا أقر عندنا أنه قضى للمدعى بهذه المجارية بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له أو أنها  
 نتجت عنه ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن القاضي الثاني يتقض ذلك بالاجماع هكذا في الذخيرة  
 \* إذا كانت المجارية في يدي رجل أقام رجل البينة أن قاضى بلدة كذا قضى له بها على ذى اليد هذا  
 ولم يبينوا سبب القضاء وأقام رجل آخر بينة على النتائج فصاحب القضاء أولى وإن أقام الأول بينة أن  
 قاضى بلدة كذا قضى له بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له وأقام الآخر بينة على النتائج فصاحب  
 القضاء أولى عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى صاحب النتائج أولى كذا في المحيط \* إذا أقام  
 الخارج بينة على أن هذه أمة ولد في ملكه هذا العبد في ملكي وأقام ذواليد بينة على مثل ذلك فإنه  
 يقضى بها للمدعى لأنهما ادعىا في الأمة ما كرمطافا فيقضى بها للمدعى ثم يستحق العبد بها كذا  
 في الفصول العمادية \* أقام المدعى البينة على الشاة التي هي في يد المدعى عليه أنها شاة وأنه جزء

هذا الصوف في ملكه منها وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة وصوف للدعي كذا في  
الذخيرة \* لو أن عبداً في يد رجل أقام هو البينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته وعبده وأقام خارج  
البينة على مثل ذلك يقضي بالعبد لذى اليد كذا في فتاوى قاضيان \* ويكون ابن أمته وعبده  
ولا يكون ابن أمه الآخر وعبده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعاً كذا في المحيط  
عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل  
آخر البينة على مثل ذلك فإنه يقضي بالعبدين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبد والامتن  
جميعاً كذا في فتاوى قاضيان \* عبد في يدي رجل أقام رجل بينة أنه عبده ولد في ملكه ولم يسموا  
أمته وأقام رجل بينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه فإنه يقضي بالعبد لذى أمته في يده فإن  
أقام صاحب اليد بينة على أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه غير أمه أخرى قضى به لذى اليد كذا  
في المحيط \* في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي  
في يده صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الأصل أن يثبت ما تقبل ويقضى لكل  
واحدة منهما بالشاة التي في يده صاحبه والقوى على هذا هكذا في المضمرات \* وانما تقبل البينتان  
إذا كانت أسنان الشاة مشككة ويحتمل أن يكون كل واحدة منهما أما للآخرى بمرأى العين وأما إذا  
كانت أحدهما لا يصلح أما للآخرى فلا تقبل ولو أقام بينة على أن الشاة التي في يده شاته ولدت  
في ملكه وإن شاة صاحبه له ولدت شاة عنده وأقام الآخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي  
في يده كذا في محيط السرعسي كل سبب لا يثبت كثر زفه في معنى النتائج وذلك كالنسج في الثياب  
التي لا تنسج المرأة كنسج الثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن وانحاضا الحبوب والبسود والمرعزي  
وجز الصوف وإن كان سبباً يتكرر لا يكون في معنى النتائج فبعض به للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو  
مثل الحز والبناء والغرس وزراعة المحنطة والمحبوب فإن أشكل يرجع إلى أهل الخبرة كذا في الكافي  
\* إذا ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ملكه نسجه هو أو ادعى فصل سيف في يدي رجل أنه سيفه ضربه  
وأقام عليه بينة وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك أن كان يعلم قطعا أن هذا الثوب وهذا الفصل  
لا ينسج ولا يضرب المرأة واحدة قضى بينة صاحب اليد وإن كان يعلم قطعا أن هذا الثوب وهذا  
الفصل يضرب مرة بعد أخرى فإنه يقضى بينة الخارج وأن أشكل على القاضي ذلك سأل أهل العلم عن  
ذلك يريد به العدول منهم وبين الحكم على قومه والواحد منهم يكفي والاثنتان أحوط وإن اختلف أهل  
العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلاً ففيه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في المحيط \* وكذا  
إذا اختلف أهل الصناعة كذا في الوجيز للكردي \* لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل واحدة  
منهما تدعى أنها غزلته فإنه يقضى به للتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان مكانه  
غزل صوف فالخارجة أولى كذا في الظهيرية \* ولو تنازعا في ثوب هو في يدهما أحدهما أقام أحدهما  
البينة أنه نسج نصفه وأقام الذي في يده أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى إن كان يعرف النصفان  
فلكل واحد منهما النصف الذي نسجه وإن لم يعرف ذلك فلكه للخارج كذا في فتاوى قاضيان  
\* إذا ادعى صوفاً في يدي رجل أنه صوفه جزء من غنمه وأقام على ذلك بينة فأقام صاحب اليد البينة  
على مثل ذلك قضى به لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* إذا ادعى سمناً أو زيتاً أو دهن سمهم في يدي رجل  
أنه له عصره وسلاه وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك قضى لصاحب اليد  
وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط \* إذا تنازعا في حبوب أو فاقم الخارج وذو اليد كل واحد منهما  
بينة أنه جينه صنعه في ملكه فهو لذى اليد وكذا إذا أقام كل واحد منهما البينة أن اللبن حلب في يده

وفي ملكه قضي لذي اليد كذا في الكافي \* ولو اقام كل واحد منهما بينة ان اللبن الذي صنع منه هذا  
المجبن كان له يقضي للخارج ولو اقام كل واحد منهما البينة ان اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع  
منه هذا المجبن فانه يقضي بالمجبن لذي اليد ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب منها اللبن  
الذي صنع منه هذا المجبن ملكه قضي به للذعي ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب منها  
اللبن الذي صنع منه هذا المجبن ولدت من شاته قضي بالمجبن لذي اليد كذا في المحيط \* ولو قال المذعي  
هذا المجبن لي صنعه من لبن شاتي هذه واقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالشاة للخارج  
كذا في فتاوى قاضيهان \* لو ادعى حليما انه له صاغه في ملكه لم يكن هذا دعوى التنازع وكذا لو ادعى  
حنطة انها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية \* اذا كانت الدار في يدي رجل اقام رجل آخر بينة انها دار  
جده اختطها وساق الميراث حتى انتهى اليه واقام صاحب اليد بينة بمثل ذلك فانه يقضي بالدار للذعي  
كذا في المحيط \* اذا كانت الارض والتخيل في يد رجل فاقام آخر البينة انها ارضه وتخله وانه غرس  
هذا التخيل فيها واقام ذواليد البينة على مثل ذلك يقضي به للذعي وكذا الكرم والشجر كذا في  
الكافي \* ولو كان في الارض زرع واقام كل واحد من صاحب اليد والمذعي بينة ان الارض له  
والزرع له زرعه قضي بالارض والزرع للخارج هكذا في المحيط \* وكذلك اذا اختلفا في البناء وادعى  
كل واحد انه بنى على ارضه كذا في محيط السرخسي \* اذا كان قبا محسوف في يدي رجل فاقام رجل  
البينة انه له قطعه وحشاه وخاطه في ملكه واقام ذواليد البينة على مثل ذلك فانه يقضي به للذعي  
كذا في المبسوط \* وكذلك الحجة المحشوة والفرو وكل ما يقطع من الثياب والبسط والاشواط والوسائد  
وكذا الثوب المصبوغ به صفر او ازعفران او لورس اذا اقام الخارج وذواليد كل واحد منهما البينة  
انه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية \* جلد في يده اقام آخر البينة انه جلده سلخه في ملكه واقام  
ذواليد البينة على مثله فهو لذي اليد كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت الشاة المسلوخة في يدي  
رجل ادعاها رجل آخر انها له ذبحها وسلخها واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد بينة على ذلك  
قضي بها للخارج كذا في المحيط \* لو اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة شاته نجت عنده في ملكه  
ذبحها وسلخها وان له جلدها ورأسها وسقطها يقضي بالكل للذي الشاة في يده كذا في المبسوط \*  
ولو اختصم ذواليد وخارج في لحم مشوي او في ممكة مشوية كل واحد منهما يدعي انه شواه في ملكه فانه  
يقضي به للذعي وكذا في المعصف كل واحد منهما اقام البينة انه معصفه كتبه في ملكه فانه يقضي به  
للذعي لان الكتابة بما يتكررو يكتب ثم يمحي ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيهان \* وان كان كوز  
صفر او طستا او آنية من حديد او صفر او نحاس او شبه او رصاص او صراعين من ساج او لاقداح  
او تابوتا او سريرا او حجلة او قبة او خفا او قلانس يقضي بها للخارج ان كان يعادوان كان لا يعاد يقضي  
لذي اليد كذا في الخلاصة \* اذا ادعى لبنا في يدي رجل انه له ضربه في ملكه واقام عليه البينة  
واقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي للخارج وان كان مقام اللبن اجرا او جوا او نورة يقضي  
لصاحب اليد كذا في المحيط \* شاة مسلوخة في يد رجل وجلدها وسقطها في يد آخر فاقام الذي الشاة  
في يده بينة ان الشاة والسقط والمجلد كله واقام الذي في يده السقط والمجلد على مثله يقضي لكل واحد  
بما في يده كذا في محيط السرخسي \* ان كان في يدي رجل حمام او دجاجة بما فرخ اقام رجل بينة انه له  
فرخ في ملكه واقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* ولو اقام  
المذعي البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضي  
على صاحب الدجاجة ببضة مثلها لصاحبها كذا في المبسوط \* باضت الدجاجة المغصوبة ببضتين

فحضنت الدجاجة احدهما وخرج فرخ وحضر الغاصب الاخرى تحت دجاجة اخرى فالدجاجة وفرخه الذي حضنته للغصوب منه والفرخ الذي حضن الغاصب له كذا في محيط السرخسي \* الصوف وورق الشجرة وثمره الشجر بمنزلة النتاج وغصن الشجر والمحطة ليس بمنزلة النتاج حتى لو اقام المدعى البينة أن هذا الصوف صوف شاته وهذه الثمرة وهذا الورق من شجره وهذا الغصن من نخله وهذه المحطة من حطته بذرها في أرضه وأقام صاحب البينة على مثل هذا في الغصن والمحطة يقضى للمدعى وفي الصوف والتمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط \* لو ادعى ثوباني يد رجل أنه له نسجه فأقام البينة والشهود شهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فانه لا يقضى به للمدعى وكذا لو شهدوا في دابة أنها بنت عمته وفي أمة أنها ولدت عنده ولم يشهدوا أنها له لا يقضى به للمدعى وكذا لو شهدوا أنها ابنة أمته وكذا لو شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن فلان لا يقضى به فلان كذا في فتاوى هاضمخان \* لو شهدوا أنه غزل هذا من قطن فلان وهو يملكه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله واشوب للغاصب إلا أن يقول المالك أنا أمرته بالغزل ونسج فيأخذ عينه كذا في محيط السرخسي \* إذا شهدوا أن هذا التمر من نخيل هذا المدعى قضى لتمر المدعى كذا في المحيط \* لو شهدوا أن هذه المحطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا التمر من نخيل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من كرم كان في أرض فلان لا يقضى به فلان ولو أقر الذي في يديه بذلك يؤخذ باقراره ولو شهدوا أن هذا ولدته أمة فلان كان البديل لصاحب الامه ولو شهدوا أن هذه المحطة من زرع هذا الرجل يقضى به لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا أن هذا الزبيب من كرم فلان يقضى بالزبيب فلان كذا في فتاوى قاضمخان \* لو شهدوا أن فلانا طعن هذا الدقيق من حنطة لان وهو يملكها قضى عليه بحنطة مثله وان قال رب المحطة أنا أمرته أخذ الدقيق كذا في المنسوط \* ثوب مصبوع بالعصفر في يدي رجل شهدا الشهود أن هذا العصفر الذي في هذا الثوب لهذا المدعى صبغ هذا الثوب به ورب انصبغ يدعي على رب الثوب أنه هو الذي صبغه ورب الثوب يجحد ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في المحيط أمة في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل أنها أمته وأقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعى أن يأخذ ابنتها وان استمق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعى عليه كان له أن يأخذ البنت مع الجارية ولو أقام رجل البينة على نخيل في يد رجل وتمر هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فانه يأخذ التمر ايضا ولا يشبه التمر الولد كذا في فتاوى قاضمخان \* قال هشام سألت محمد ارجه الله تعالى عن أرض مزروعة حنطة أقام آخر بينة أن الأرض له وقالت البينة لاندري من الزرع قال اذا لم يعلم الزرع فالزرع يتبع الأرض قلت فان أقام الذي في يده أرض بينه انه هو لندري من الزرع يجعل له الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصودا او كدسا والشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يديه الأرض كذا في المحيط \* ان أقام الخراج البينة على الملك المطلق وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب اليد أولى كذا في الهداية \* ان ادعى أحدهما لهبة مع القبض والاخر الشراء من جهة واحد والعين في يد ثالث وليثورتا وارخا وتاريخهما على السواء فالشراء أولى وان ارجح احدهما ولم يثورخ الاخر فالثورخ ايهما كان أولى ولو ارجحا وتاريخ احدهما سبق فهو أولى وان كانت العين في يد احدهما فهو أولى الا ان يثورخا وتاريخ الخراج سبق فيحيز ثبوت القضية للخراج وان كان في أيديهما فهو بينهما الا أن يثورخا وتاريخ احدهما سبق فيحيز ثبوت القضية لاسبقهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء كذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما الشراء من زيد وأدعى آخر أن فلانا آخروها بهاه وبقضاهما منه والعين في يد ثالث قضى



بينهما وكذا إذا ادعى ثالث برأى من إيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهم أرباعاً ولو كانت العين في يد أحدهما قضى للخارج إلا في أسبق التاريخ فهي للأسبق وإن كانت في أيديهما قضى بينهما الأسبق التاريخ فهي له وهذا إذا كان المدعى به مملوكاً لا يقسم كأعبد الدابة أما فيما بينهم كالدارقانية قضى للمدعى الشراء كذا في محيط السرْحى والعجيج إن المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والذخيرة \* ودعوى الهبة والصدقة مع اقتبض فيها مستويان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واختلاف فيما يحتمل القسمة والأصح أنه لا يصح وهذا إذا لم توفت المدينان ولم يكن مع راد منهما قبض وأما إذا وقتا فمما صاحب وقت الأقدم أولى وإن لم يوقتا ومع أحدهما قبض كان هو أولى كذا إن وقت صاحبه كذا في التبيين \* وإن وقت مدينه أحدهما فصاحب الوقت أولى كذا في المحيط \* رجلان ادعيا عينا يداً أحرفاً في أحدهما لشراء من زيد وادعى الآخر أنه ارتفعه من زيد وقبضه وأقاما البينة ولم يؤثرا وأثرنا على السواء فالشراء أولى فإن أثر أحدهما دون الآخر فالأثر مؤثر في أولي أيهما كان وإن أثرنا وتاريخ أحدهما سبق فهو أولى وإن كانت العين في يد أحدهما فهو أولى إلا أن يؤثرا وتاريخ أحدهما سبق فمخبر في التاريخ كذا في الفصول العبادية \* لو ادعى أحدهما ماله وقبضاً والآخر ماله وقبضاً من صاحب اليد وأقاما البينة ولم يكن مع أحدهما تاريخ ولا قبض كان الرهن أولى وهذا استحسان كذا في التبيين \* هذا إذا كانت دعواهما من واحد أما إذا كانت من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج \* فإن ترجح أحدهما بالتاريخ وأسبقه اليد قضى له به كذا في الفصول العبادية \* هذا إذا لم تكن الهبة بشرط العوض وأما إذا كانت بشرط العوض فهي أولى مكذبات السراج الوهاج والهبة بنية \* إذا ادعى أحدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما نصفين وهذا إذا لم يؤثرا وأثرنا بينهما على السواء وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى انشراهما أولى وأما إذا أثرنا تاريخ أحدهما سبق فالأسبق أولى مكذبات غاية البيان \* ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة نصف العين ونصف قيمتها على الزوج ولا يشتري نصف العين ويرجع بنصف الثمن إن شاء وإن شاء فصح البيع وعند محمد رحمه الله تعالى له على الزوج قيمة العين مكذبات في التبيين \* وإذا اجتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا في المحيط \* شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبينة للمدعى القرض كذا في محيط السرْحى \* (مسائل متفرقة) \* في المتني دار في يدي رجل أقام رجل بينة أني كنت ادعت هذه الدار وأن صاحب اليد صاحبها من مائة درهم وأقام الذي في يدي البينة أنه أبرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبينة الصلح أولى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى أمة في يدي رجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم وأنه اعتقها وأقام على ذلك بينة وأقام آخر بينة أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم ولم يذكر الاعتاق فصاحب العتق أولى ولم يذكر ما إذا كان مدعى الشراء قبض العبد فلو كان قبض العبد كان هو أولى مكذبات في المحيط \* رجل ادعى عسداً أقام العبد بينة أن المولى أعتقه وأدبره وأقام رجل آخر بينة أن المولى باع العبد منه بألف درهم فإن لم يكن المشتري قبض العبد منه فبينة العبد أولى وإن كان المشتري قبض العبد فبينة المشتري أولى وإذا أثرنا تاريخ أحدهما سبق يقضى لأسبقهما تاريخاً هكذا في الذخيرة \* لو ادعت أمة أنها ولدت من مولاها وأقامت على ذلك بينة وأقام رجل آخر بينة أنه اشتراها من مولاها فبينة الأمة أولى سواء كانت في قبض المشتري أم لم تكن في قبضه ولو وقت بينة المشتري وقتاً قبل الحبس بثلاث سنين كانت بينة المشتري أولى كذا

مطلب  
بينة القرض أولى من بينة  
المضاربة

في المحيط \* امة في يد رجل اقام البيعة انه دبرها وهو يملكها اقام آخر البيعة انه اولدت  
منه وهو يملكها اقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يده كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اقام عبد  
البيعة ان فلانا اعتقه وفلان يشكر اربته و اقام آخر البيعة انه عبده فثبت به الذي اقام البيعة انه عبده  
وكذلك لو شهدوا انه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا انه كان في يده امس لم يقبل هذه الشهادة  
كذا في المبسوط \* وان شهد العبدان فلانا اعتقه وهو يملكه وشهدوا الاخر انه عبده فثبت  
بيته العتق كذا في المحيط \* ولو ان المولى اقام بيعة على انه عبده اعتقه و اقام رجل آخر بيعة انه عبده  
فثبت بيته العتق وكذلك اقام العبد بيعة ان فلانا دبره وهو يملكه و اقام رجل آخر بيعة انه عبده فثبت  
بيته العتق كذا في المحيط \* ولو اقام المولى بيعة نفسه بيته انه عبده دبره و اقام لاخر بيعة انه عبده فثبت  
بيته العتق كذا في المحيط \* ولو اقام العبد بيعة ان فلانا كاتبه وهو يملكه و اقام آخر بيعة انه عبده فثبت  
بيته العتق كذا في المحيط \* ولو اقام الذي في يديه بيعة انه كاتبه و اقام لاخر بيعة انه عبده فثبت  
بيته العتق كذا في المحيط \* ولو اقام رجل ايام رجل البيعة انه له اعتقه و اقام آخر  
البيعة انه حر الاصل وانه والا وعاقدته فصاحب المولاة اولى كذا في الذخيرة \* عبد في يدي رجل اقام  
الذي في يديه البيعة انه اعتقه وهو يملكه و اقام آخر البيعة انه كاتبه وهو يملكه فان صدق العبد احدهما  
في بيته اولى وان كذبهما جميعا يقضى بولائه بيتهما انصافين كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اقام  
كل واحد منهما بيعة انه اعتقه على الف درهم وهو يملكه لم يثبت الي تصديق العبد وكذا في البيعة فثبت  
بولائه بيتهما ولو لكل واحد منهما عليه الف درهم وان ذكرت احدي البيعتين بالاولم تذكر الاخرى  
فالبينة بيعة الذي يدعى المال ولا يؤلفه ولا ابالي صدقة العبد او كذبه كذا في الذخيرة \* وفي نوادر  
ابن سباعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه عبد ادعى ابن له و اقام بيعة ان اباه تصدق به عليه  
وهو صغير في صباه و اقام العبد بيعة ان الاب قد اعطاه قال اقبل بيعة العتق ولو شهدوا انه تصدق به او  
وبه لانه الكبير المقيم هذا وقضه اياه وشهدوا العبد انه اعتقه ولم يوقوا اجرت اصدقة وابطات  
العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل انه اعتق غلامه وهو مريض وقال الوارث كان يهذي حين دخل  
عليه الشهود ولم يقر الوارث بالاعتق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود انه كان صحيح العقل  
ولو اقر الوارث بالعتق الا انه ادعى انه كان يهذي قال القول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث البيعة انه  
يهذي كذا في المحيط \* رجل اعتق امة ولها ولد فقالت اعتقني قبل الولادة والولد حر وقال المولى  
لا بل اعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال  
ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد في ايديهما فذلك يكون القول قولها وان اقاما البيعة  
فثبتت اولى وكذلك في الكتابة واما في التدبير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى  
ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وان اقاما البيعة فثبتت  
اولى وكذلك في الكتابة ولو اعتق جارية ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولدته بعد عتقي  
فاخذته مني وقال المولى ولدته قبل العتق فاخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يردّه الى الام  
وكذلك في الكتابة وفي المدبرة واما الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضي خان \* غلام  
في يدي رجل يدعي الحرية وقال ذوالبيد وهو غلام في يدي رجل يدعي الحرية فثبتت له الحرية كذا في  
وان كان يعبر عن نفسه او بالة فالقول للغلام وان برهنه على الرق والحرية فيبيد الغلام اولى كذا  
في الوجيز للكردي \* قدم بارة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعى انهم ارقاؤه  
وادعوا انهم احرار فالقول قولهم ما لم يقروا له بالملك بكلام او يبيع او تقوم له بيعة عليهم قال وان

مطلب  
بيعة ولا المولاة اولى من بيعة  
ولا العتاقة

كانوا من الهند والسرند والترك والروم هكذا ذكرنا وتاويله اذا جاءهم غير مقهورين اما اذا كانوا  
مقهورين من جهة فلا بد ان يقر لهم انهم احرار كذا في المحيط \* اذ عى رجل حرية الاصل ولم يذ كراسم  
امه راسم ابيه ولا حريتهما جاز كذا في الذخيرة \* مات الرجل وعليه دين ولم يترك الاجارية  
وفي حجرها ولد فاذا عت انتم اتم لد الميت وان هذا من الميت لا يوجب قوهما من غير بيعة تقوم على ارار  
المولى في حياته انتم اتم ولده ولو شهدت الورثة انتم اتم ولد الميت قبلت شهادتهم لا سبيل للغير اعلمها  
كذا في المحيط \* رجلان اقام البيعة على عبد في يدي رجل يدعى كل واحد له اودعه فافقر  
لا حدمه فلا يتخلوا اما ان اقر بهما اقاما البيعة او قبل اقامتهما البيعة او بعد ما اقام كل واحد شاهدا  
واحدا وبعد ما اقام احدهما شاهدين فارا بعد السماع قبل القضاء بالبيعة دفع اليه وان عدلت  
البيعة فهو بينهما ولا تبطل بيعة المقر له واما اذا قر لا حدمه قبل اقامة البيعة ثم اقام البيعة يضى  
لغير المقر له واما اذا اقام كل واحد شاهدا واحدا ثم اقر لا حدمه ما دفع اليه وقيل لا لاخر اقام شاهدا آخر  
فان قام يقضى له وار لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يضى بينهما وان لم يقض حتى اعاد الخارج  
شاهدا الاول واقام شاهدين مستقلين يضى بكاه له فان اقام المقر له شاهدا الاول وشاهدا آخر  
على الخارج قبل ان يقضى للخارج او بعده لا تسمع منه ولو قال غير المقر له مات شاهدي الاول واغاب  
قبل له مات باخر فان جاء باخر يضى له بالعبدا لان يقيم المقر له شاهدا آخر وشاهدين مستقلين  
فيكون بينهما وفي رواية او يقيم شاهدين مستقلين فيكون له ذلك له وان لم يقر ولا البيعة لا حدمه حتى  
قضى به بينهما ثم اقام احدهما البيعة ارا بهدله لا تسمع وان لم يترك بيعة احدهما ولم يقيم حتى قضى  
للاخر ثم اعاد لا تحوا البيعة العادلة على ان العبد له قضى له على المضي له اما اذا اقام احدهما البيعة  
وليدهم الاخر اقر ولا يبدل غير المقيم يدفع اليه ويقضى بيعة غير المقر له من غير ان يكلف اعادتها  
ويكون قضا على المقر دون المقر له حتى لو اقام المقر له البيعة نه عبده اودعه لا يديقضى له وان لم  
يقض له حتى اعاد غير المقر له شهوده ببيعة المقر له ويضى بالعبدا لا حريتهما في محيط السرخى  
\* دار في يدي رجل ادعاها رجلان كل واحد منهما يدعى انها ذاهجره امن الذي في يديه شهرا  
بعشرة اهرم واقام على ذلك البيعة والذي في يديه الدارق قدس كنهها شهرا ووجا حددعوا جافا فنهما  
ياخذان الدارين بينهما نصفين ياخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفين ايضا كذا في المحيط \*  
في نوادر بشرع ابي يوسف رحمه الله تعالى على رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه فنهده الثمن ثم اقر به  
ذلك العبد للباح وقال هذا العبد لفلان ارا به انا لا يقبضه فقال العبد عبدى وقال المقر له  
بعثك انا بدنا فادعهم فاقول قوله قال وكذلك رجل اقر بعبد رجل امس واقر المقر له بالعبد اليوم  
للمقر الاول وقال له المقر له انما في العبد عبدى وقال المقر الثاني انما اقررت بذلك لاني بعتك منك  
اليوم انما وصل الى مر قبلك فاقول قوله ولا ياخذ انا بالثمن كذا في الذخيرة \* في نوادر  
هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعثك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته لي  
فالقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط \*

مطل  
مات المديون ولم يترك الاجارية  
معها ولد فاذا عت بهام ولد  
الميت

\*) الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم محقة \* اذا كانت دار في يدي رجل ادعاها  
اثنتان احدهما جميعها والاخر نصفها واما البيعة فلصاحب الجميع ثلاثة ارباعها وصاحب النصف  
ربعها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقالاهي بينهما ثلثا كذا في الهداية \* وان لم تكن لهما  
بيعة حلف على دعوى كل واحد منهما فان حلف برى عن خصومه وتبركت الدارق في يده كما كانت  
هكذا في المحيط \* واذا كانت الدارق في يد رجل احدهما يدعى النصف والاخر يدعى الجميع فان لم تكن له

بيدته فانه لا يمين على مدعى الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف وترك الدار في أيديهما نصفين وان نكل يقضى له وان أقام جميعا البيدته يقضى بجميع الدار لمدعى الجميع نصفها بالبيدته ونصفها بالقرار كذا في شرح الطحاوي \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمد بن جهم الله تعالى يقول في دار في يدي أخوين ادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر أنهما ميراث بينهما من أبيهما قال للذي ادعى كلها ثلاثة أرباع الدار والنصف الذي في يديه ونصف ما في يدي أخيه وللاخر ربعها فان أقام البيدته على ما ادعى صاحب النصف الذي في يده مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفين ويصير النصف الذي في يده مدعى الميراث للاخر فيكون لمدعى الكل ثلاثة أرباع الدار ولمدعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر وأقام البيدته أنها داره فاستحقها ثم وهبها لمدعى الجميع فلا شيء لآخره فمداون وهبها لمدعى الميراث أخذ أخوه نصفها كذا في المحيط \* ولو شهد شهود مدعى الميراث أن الدار بينه وبين مدعى الجميع نصفين اشترياه من فلان بينهما نصفين وشهد شهود لا شيء على الجميع فالدار بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البيدته على شيء في أيديهما \* دار في يدي رجل ادعى رجل جميعها وآخر ثلثها وآخر نصفها وأقاموا البيدته فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب الجميع سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلث ثلاثة ولصاحب النصف سهمان على طريق المنازعة وعندهما تقسم الدار بينهما على ثلاثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصفين ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولا بيده لم خلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا فالدار بينهم أثلاثا وان حلف صاحب الجميع ونكل فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكل أخذ سدسها من صاحب الجميع وسدسها من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكل فله ما في يده وبأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا اذا حلف واحد ونكل الاثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المنازعة أرباعا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقسم أثلاثا لمدعى الجميع وثلثه لمدعى الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية أسهم سهم مدعى النصف وسبعة لمدعى الكل وعندهما يقسم اثنا عشر سهم لمدعى النصف وأربعة لمدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع هاتفي يده يقسم على أربعة أسهم سهم لمدعى النصف وسهمان لمدعى الثلثين ويبقى لمدعى الكل سهم بلامنازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بيده أو نكلوا فاما اذا أقاموا جميعا البيدته أو نكلوا جميعا فلصاحب النصف الثلث ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من أربعة وعشرين وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقسم على مائة وثمانين سهم لصاحب النصفين سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خمسون ولصاحب الجميع المائة وثلاثة أسهم كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الدار في يد ثلاثة فادعى أحدهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس وحجدهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثلث الذي في يده مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البيدته لصاحب النصف أخذ من يد كل واحد من صاحبه نصف سدس الدار كذا في الميسوط \* دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى أحدهما أن جميع الدار له وادعى الآخر أن الدار بينهما نصفين ولا بيده لهما خلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذي في يده مدعى الجميع وترك في يديه ويقضى له بنصف

قوله ولصاحب النصفين  
صوابه لمدعى الكل هو ظاهر  
اه منحه

قوله اذا لم تكن لهم بيده أو  
نكلوا كذا في السرخ  
والصواب وبكل المعنى  
يدل على ذلك السابق  
واللاحق تأمل اه

قوله لصاحب السدس كذا  
في جميع نسخ العالمين  
وصوابه النصف بالادراك  
بما على نظيره في سائر اه

المنزل الذي في يد مدعي الصف و يترك نصف المنزل الذي في يد مدعي النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان أقاما البيعة في هذه الصورة قبلت بيعة كل واحد منهما على ما في يده صاحبه كذا في المحيط \* لو كان في يد أحدهما يد وفي يد الآخر بيوت والساحة في أيديهما وكل واحد منهما يدعي الجميع ولم تكن لهما بيعة وحلفا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان أقاما البيعة يقضى بما في يده هذا للآخر بما في يده الآخر والساحة بينهما نصفين كذا في شرح الطحاوي \* دارسفلها في يد أحدهما ولو ما في يده الآخر وطريق العلو في الساحة فادعى كل واحد أن الدار له فالدار لصاحب السفل إلا العلو وطريقه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان العلو في يد أحدهما والسفل في يد الآخر والساحة في أيديهما ولم تكن لهما بيعة وحلفا وكل واحد يدعي الجميع فيترك السفل في يد صاحب السفل والعلو في يد صاحب العلو والساحة لصاحب السفل ولصاحب العلو حق الممر في رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفين وان أقاما البيعة يقضى بالسفل لصاحب العلو ولصاحب السفل والساحة للذي قضى له بالسفل كذا في شرح الطحاوي \* رجل أقام بيعة على دار في يدي رجل أنساه واقام الآخر البيعة أنساه لصاحب اليد اشترياهما من فلان وقضاها منه وهو يملكها فانه يقضى بالدار بين المدعين اثلاثا لما لم يدعى الجميع وثله المدعي الصف لنفسه ولو ادعى اجني أنها كلها له وادعى اخو صاحب اليد أن باه مات وتركها بيعة وبين أخيه صاحب اليد واقام البيعة على ما ادعى يقضى للاجني بثلاثة أرباعها والآخر المدعي بربعها كذا في محيط السرخسي \* فان أراد ذو اليد أن يدخل مع أخيه في الربع الذي صار له وقال له قد أقررت أن النصف الذي أصاب ابنا من هذه الدار بيني وبينك نصفين فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط \* ولو كان الذي في يديه الدار قرانه ورثها من أبيه بعدما ذكر الوراثة وبعد ما أقاما البيعة فالجواب فيه كالجواب فيما دالم يقرب بالوراثة سواء يقضى بثلاثة أرباع الدار للاجني وبربعها لآخر ذي اليد وان كان اقرار ذي اليد بالوراثة قبل أقامتهما لبيعة ثم أقام البيعة يقضى بكل الدار للاجني كذا في الذخيرة \* ولو كان ذوالا من ابتداء ادعى أن هذه الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه فلان وأخوه غائب فأقام للاجني البيعة على أنها داره ورثها عن أبيه وقضى القاضي بالدار للاجني بيعة ثم حضر أخو ذواليد وأقام البيعة أن الدار كانت لأبيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه ذي اليد فان أقاضى لا يقبل بيعة وان كان اقرار ذي اليد أن الدار ميراث بينه وبين أخيه الغائب فلان بعدما أقام الاجني عليه البيعة أنها داره ورثها من أبيه وقضى القاضي عليه للاجني بكل الدار ثم حضر أخو ذي اليد فأقام البيعة على أن الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه قبل القاضي بيعة هكذا في المحيط

(الفصل الرابع في تنازع الأيدي) \* اذا تنازع رجلان في دار يدعى كل واحد منهما أنها في يده فان عرف القاضي كون الدار في يد أحدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونها في يد أحدهما وعرف أنها ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدعى عليه فان أقاما البيعة على اليد يقضى بالدار لهما وتجعل الدار في أيديهما ولو وجدها في يدي ثالث ينزعها من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعها من يد ثالث وان قامت لأحدهما بيعة قضى باليد له وان لم تكن لهما بيعة ولا لأحدهما يخلف كل واحد منهما على صاحبه فان خلف برئ كل واحد عن دعوى صاحبه ويوفى القاضي الدار إلى أن تظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد أحدهما وان نكل أحدهما عن اليمين وحلف الآخر

لم يجعلها القاضى في يد المحامى ولكن يمنع النساكل من ان تعرض للداروان وجد القاضى الدار  
في يد الثالث لا ينزعها من يد الثالث هكذا في المحيط \* اذا تعلق رجلان بعين واقاما البينة على  
اليدين حتى جعلناهما في ايديهما اقام احدهما بينة ان العين ملكه قضى له بالنصف الذي في يده صاحبه  
وترك النصف الذي في يده على حاله هكذا ذكر في بعض المواضع اذا اقاما البينة على اليد ثم اقام  
احدهما يد ان العين له قضى بكلاهما هكذا في الذخيرة والمحيط \* ذكر محمد رحمه الله تعالى  
في السير لو ان مسلما خرج من دار محارب ومعه مستأمن وفي يدهما بقل عليه مال وكل واحد منهما يقول  
هو مال وفي يدي فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضى المال لمن اقام البينة هكذا  
في فتاوى قاضى خان \* في كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعى انها في يده  
واقام البينة على ذلك ثم ان احدهما قال انا اقيم البينة على ما هو اجد ومن هذا انا اقيم البينة على ان  
أبي مات وترك هذه العين ميراثي ولا وراث له غيري واقام لبينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء  
على الذي خاصمه وقوله في الكتاب انا اقيم البينة على ما هو اجد ومن هذا اعراض عن بينة التي اقام  
قبل ذلك حتى يصير خارجا فتقبل بينة على الملك كذا في المحيط \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير  
الدين المرغيناني رحمه الله تعالى عن رجلين اختصم في دار احدهما يدعى انها ملكه وفي يده  
والاخر انها في يده وانه ادعى به من غيره لما انها كانت اجارة في يده من جهة فلان وقدمت فلان وفي  
محبوسة في يدي بحال الاجارة قال تجعل الدار في ايديهما وبعض مشايخ زمانه رحمه الله تعالى اتفق بان  
الدار تجعل في يد مدعى الاجارة كذا في الظهيرية \* في كتاب الاقضية اذا تنازع رجلان في دار كل  
واحد منهما يدعى انها في يده فاقام احدهما بينة انهم اوداها به وغلبانه يدخلونها ويخرجون منها  
فالقاضي لا يقضى باليد للذي شهد الشهود بما وصفناه حتى يقولوا كانوا ساكنين فيها فاذا قالوا ذلك  
قضيت بانهم في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط \* ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في  
أخبة أو غيبة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعى انها له وفي يده وشهد الشهود لاحد الفريق انها  
في يده اول الفريقين انها في ايديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير ذلك ولم يردوا على ما ذكرناه  
مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك هو اثنان واحسن ثم بين ما تعرف به اليد على الغيبة والاجبة فقال  
في الغيبة اذا كان قطع الاشجار ويبيعها او يتفق بها منفعة تقرب منها وقال في الاجبة اذا كان  
يقطع القصب وياخذها للصرف الى حاجة نفسه او يبيعها او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية \* اذا اختصم  
رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول موعده وهو في ايديهما فان كان العبد صغيرا يعبر عن نفسه  
فالقاضي لا يرضى لواحد منهما بالملك ما ليقم البينة لغيره في ايديهما فان كان الغلام كبيرا تكلم  
ويعقل ما يقول او صغيرا يعبر عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله ولا يقضى للقاضي لها بشئ لا بالملك  
ولا بالدم لم يقيم البينة على ذلك ولو قال انا عبد احدهما لم يصدق وهو عبد هما هكذا في المحيط \*  
ولو قال انا عبد فلان لغير ذي اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدى فهو عبد الذي في يده  
كذا في السكافي \* واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدى  
فالقول قوله يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة لانه يربط بالطل  
ملك جرى القضاء به وكذلك اذا قال انا لقيط فهذا كقوله انا حر فان اقام ذوا البينة انه عبده واقام  
العبد بينة انه حر الاصل فيه العبد اولى كذا في الذخيرة \* سئل الشيخ القاضي الامام  
شمس الاسلام محمود الوزجندى رحمه الله تعالى عن ضياع في يدي رجل ثبت رجل آخر  
يده علمه بطريق التغلب فاقام الذي كانت الضياع في يده بينة على التغلب ان الضياع ملكه وانه

قوله التغلب هكذا من بولاق  
وامه المتغلب



أخذهما من يده بطريق التغلب قال قبلت بينته وقضى بالضاع له وانتزعت من يد المتغلب وسلمت إليه  
ولم تكن له بينة وأراد تخليف المتغلب بالله ما كانت هذه الضياع في يده هذا المدعى وما أخذت منه  
بصريق التغلب قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب إقراره أنه ما كانت في يده وأراد أن يحلفه على  
ذلك قال له ذلك كذا في المحيط \* وفي فوائد شمس الإسلام ولو أقام البينة أن هذا المحدود في يده منذ  
عشر سنين وأنه أحدث اليد عليه يقضى له باليد ويأمر القاضي بالتسليم إليه لا كس لا بصير المدعى  
عليه مقضيا عليه حتى لو أقام البينة بعد ذلك أنه ملكه تقبل ولو أقام البينة أن هذا المحدود كان في يده  
منذ عشر سنين أو لم يقل عشر سنين لا يستحق بهذا شيئا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل هذه  
الشهادة وأجمعوا أنهم لو شهدوا على إقرار المدعى عليه أنه كان في يده أمس بأمره القاضي بالرد إليه  
وكذا لو شهدوا أن المدعى عليه أخذه من المدعى كذا في الخلاصة \* وفي واقعات الناطق إذا أقام  
البينة على عبدي يدي رجل أنه كان عبده وأنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذي هو  
في يديه وأقام ذواليد البينة أنه عبده منذ عشرين سنة فهو لول في يديه كذا في المحيط \* وفي العيون  
تناوفا في شيء فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده الساعة أقره  
القاضي في يد مدعى الساعة لأن يد الآخر منفضية واليد المنفضية لا عبرة بها عند أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى ولو أقام أحدهما بينة أنه في يد منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده منذ جمعة  
قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط \* رجل في يديه أرض لغيره أجرها فقال رب الأرض آجرها بأمرى  
والأجر لي وقال الآخر غصبتك فآجرها فالأجر لي كان القول رب الأرض ولو كان الآخر بني  
في الأرض ثم آجرها فقال رب الأرض أمرتك أن تبني فيها لي ثم تآجرها وقال ذواليد غصبتك منك  
ونيت ثم آجرها فانه يقسم الأجر على الأرض وهي مبنية وعلى الأرض وهي غير مبنية فما أصاب البناء  
يكون للأجر وما أصاب الأرض يكون لأصاحب الأرض وإن قال رب الأرض غصبتك فاني مبنية كان  
القول قوله وإن أقام البينة كانت بينة الغاصب أولى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لغيره  
غصبت منك الفلأورد بحت فيها عشرة آلاف وقال المقر له لا بل امرتك بالفلأقول للمقر له ولو قال المقر له بل  
غصبتك الفل والعشرة الآلاف فأقول للمقر له ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطمته بغير امرتك وقال  
المقر له بل غصبتني التميمي أو قال بل امرتك بخياطته فأقول للمقر له كذا في المحيط \* بعث القصار  
أربع قطع من الكرايس إلى صاحبها يريد تليده فجاء إليه ثلاث قطع وقال أقصار دفعت إليك أربعاً  
وقال البليد دفعت ولم تعده على \* يقال لصاحب الثوب صدق من شئت أن صدق الرسول برئ وتوجه  
الحلف على القصار أن نكل لزمه الضمان وإن حلف برئ وللقصار على صاحب الثوب اليمين على الأجران  
حلف برئ من الأجر بمحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق القصار برئ ولزم الحلف على الرسول ويجب عليه  
أجر القصار إذا حلف على ذلك أو صدقه صاحب الثوب كذا في الوجيز للكردي \* حائط رجل وله  
أشجار على صفة نهر فنبئت من عروقها في الجانب الآخر من النهر أشجار ورجل آخر في ذلك الجانب  
الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الأشجار وادعى الآخر وقال إنها من  
عروق أشجارى إن علم أنها من عروق أشجاره فهي لأصاحب الأشجار وإن لم يعرف ذلك ولا يعرف  
لها غارس فهذه أشجار لا مال لها فلا يستحقها أحدهما كذا في الخلاصة \* ولو نبئت زرع في أرض  
إنسان بلا نبات أحد لأصاحب الأرض بخلاف الصيد يدخل في أرض إنسان حيث يكون للآخر أخذ  
كذا في الوجيز للكردي \* إذا ادعى على آخر عرصه كذا بالامرات وقضى العاصي للدمى بالعرصة  
بينه أقام هاتم اختلاف المقضى له بالعرصة والمضى عليه بالعرصة في الأشجار والمكنى ولا بينة لأحد

صنهما فقبل القول قول القاضي عليه بالعرصة وقبل القول قول القاضي له بالعرصة كذا في المحيط \*  
 وفي المجامع الصغير نهز رجل الى جنبه مسنة وارض لرجل خلفا المسنة بلزقها وليست المسنة في يد  
 احدهما بان لم يكن لاحدهما عليه غرس ولا طين ملق لصاحب النهر واذعي صاحب الارض المسنة  
 واذعي صاحب النهر ايضا فهي لصاحب الارض عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تكون لصاحب  
 النهر حريم الملقى طينه وغير ذلك كالمنشئ ونحوه وثمة تظهر في موضعين (أحدهما) انه اذا كان على  
 المسنة اشجار لا يدري من غرسها فعنده الاشجار لرب الارض وعندهما لرب النهر (وثانيهما) ان  
 ولاية الغرس على المسنة لرب الارض عنده وعندهما لرب النهر والقضاء الطين قبل هو على الخلاف  
 وقيل ان لرب النهر ذلك ما لم يضر وهو الصحيح وان أراد أن يضر عليها صاحب النهر فقبل ليس له ذلك  
 عنده والاشبه ان لا يمنع اذ لم يكن فيه ضرر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اخذ بقوله في الغرس  
 وبقوله ما في القضاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات \* السبل لوجبا للتراب والطين  
 وضعه في ارض رجل أو نهر فهو لصاحب الارض والنهر كذا في الخلاصة \* والمجتمع  
 في الطاحونة من دقاق الطين لصاحب الطاحونة والاصح انه لمن سبقت يده اليه وكذا المحكم في كل  
 ما لا يكون من أجزاء ارض كالرماد والسرقتين \* أهل سكة برمون بالرماد والسرقتين في ملك رجل  
 واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليها وكذا من بني مر بطا واصطبل لا يجتمع فيه الدواب واجتمع  
 فيه من السرقتين فهو لمن أخذ قبل العبرة لاعداد المالك في ذلك وثله يحكم عن الامام الثاني  
 في المنشور في الولا ثم اذ صب في حجره فآخذه احدان كان هياذله وحجره لذلك يسترد من الاخذ  
 والا لا اداسبق احراره تناول الاخذ بان جمع المبسوط في ذيله بعد وقوع المنشور فيه على قصد  
 الاحراز ويؤيده ما ذكر في الفتاوى آجرواره اناخ المستأجر جماله وتعرفه فالمستجمع لمن سبقت يده  
 اليه الا اذا كان المؤجر اذ ان يجمع فيه الروث والبعر فيمنع ذلك يكون له كذا في الوجيز للكردي \*  
 رجل مات وترك بنتا وأطوا مئة فقالت البنت الامتعة كلها وقد كان اشتراها الابي من مالي  
 بأمرى والاخي يقول الامتعة كلها للبنت فاقول قول الاخ كذا في الذخيرة \* لو تنازعا في دابة  
 أو قبض واحد منهما راكبها أو لابسها والاخر متعلق بلجامها أو بكبها فالراكب واللابس أولى  
 في كونه ذاليد كذا في الكافي \* واذا كان أحدهما راكبا في السرج والاخر يديه فالراكب  
 أولى بخلاف ما اذا كانا راكبين حيث يكون بينهما كذا في الهداية \* لو كان أحدهما يقود الدابة  
 والاخر يسوقها قضي بالدابة للقائد واذا كان أحدهما موكبا بلجام الدابة والاخر متعلقا بذنبها  
 قال مشايخنا ينبغي أن يقضي للذي هو معك بلجامها كذا في المحيط \* اذا تنازعا في بعير وعليه  
 حمل واحد فصاحب الحمل أولى كذا في الهداية \* دابة تنازع فيها رجلان لاحدهما عليها  
 حمل وللاخر متعلق او بخلافه فمصلحة صاحب الحمل أولى كذا في الكافي \* رجل يقود قطارا  
 من الابل وعلى بعير منها رجل راكب واذعي الراكب والقائد كل واحد منهما الابعة كلها قال  
 ان كانت على الابعة خولة للراكب فالابل كلها للراكب والقائد اجبر وان كانت الابعة عراة  
 فللراكب البعير الذي هو عليه والباقي للقائد كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى  
 في قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطها رجل وعلى آخرها رجل فاذعي كل واحد  
 منهم القطار كله فلكل واحد البعير الذي هو راكبه وما بين البعير الاول والوسط الاول وما بين الاوسط  
 والاخيرين الاول والاوسط نصفين واليس للاخر الاماركة فان قامت لهم بينة هاركة كل واحد منهم  
 بين الاخيرين نصفين والذي بين الاول والوسط بين الاوسط والاخر نصفين والذي بين الاوسط والاخر

٤ قد وجدت هذه المسئلة  
 في نسخة واحدة من النسخ  
 الحاضرة \* رجل يقود بقرا  
 او غنما او بطا ورجل آخر  
 يسوقها فاذعي السائق  
 والقائد ذلك كله فذلك  
 كله للسائق ولا شيء منها  
 للقائد الا ان يقودها بشاة  
 معه فتكون له الشاة وحدها  
 كذا في محيط الرخصي \*  
 كذا بهامش النسخة المنجوع  
 اه منها

نصفه لآخر ونصفه بين الأول والوسط نصفين كذا في محيط السرخسى \* اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفين كذا في الهداية \* في القدوري لو أن خياما مختلطة ثوبا في دار رجل وتنزاعا في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط \* لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب أنا خطته وقال الخياط لابل أنا خطته ان كان اثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة له وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في أيديهما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسى \* استأجر اربع البز أو خياطة الثوب فادعى الاجر ان الثوب الذي في يده له والمستأجر أنه له ان كان في حافه المستأجر فهو له بخلافه وان كان في الحلة أو في منزل الاجر فالقول للاجير حرا كان أو عبدا ما دوناً ومكاتباً كذا في الوجيز للكردرى \* ذكر في المأذون الكبير لرجل أجره من قصار أو نجاراً ونحوه فوجد المولى معه متاعا في طريق فاختلف فيه هو والمستأجر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسى \* رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشبهوا آثارا ينسبونها لغيره من هذه الدار وهذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع على ومخارج يدعى ذلك لنفسه ان كان الحمال بمن يعرف يبيع مثل هذا المتاع بان كان يربز أو صاحب خزف وللحمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوقعات المحسامية \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي أخذه من منزلي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لقل قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء ما خلا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان الداخل رجلا يعرف بصناعة شيء من الاشياء بان كان حمالا يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت أو كان بمن يبيع الحبوب ويطوف بالمساع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط \* روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى قالوا لول كاس في منزل رجلين وعلى عنق الكاس قطعة أو نحوها فادعى كل واحد منهما انها له فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسى \* حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار ان الكارة له وقال الحمال لابل ملكي فالقول قول الحمال اذا كان الحمال يحمل البز أو الكارة مما تحمل كذا في الوقعات المحسامية \* لو تنزاعا في بساط أحدهما جالس عليه والاخر متعلق به أو كانا جالسين عليه فهو بينهما لاهل طريق لقضاء كذا في العناية \* دار فيها رجلان قاعدان وكل واحد يدعيهما لنفسه فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط \* ان ادعى رجل السفينة وهو راكبها والاخر ممسك بسكاتها أو آخر يجذف فيها والاخر يجذفها فهي بين الركب وصاحب السكبان والذي يجذف فيها ولا شيء لم يجذفها كذا في محيط السرخسى \* عبد لموسى في عنقه درة تساوي بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا ادعى مالك العبدان الدرة له ومالك المنزل انها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردرى \* رجلان في السفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما السفينة وما فيها واحدهما معروف ببيع الدقيق والاخر ملاح معروف بالدقيق للسدى هو معروف ببيعه والسفينة للملاح \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اقبضا على انه على اصل الاباحة فهو له صدوا اصطاده من الهواء وعلى النجور وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطدته قبلك أو ورثته وأنكر الصائد فان كان أخذه من الهواء فهو له وان كان أخذه من داره أو شجره فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسى \* اذ ادعى مستأجر الخانات

قوله ان الداخل لعل هنا  
نقص كان النافذة

قوله فانه لا يقضى بينهما بل  
تجعل في أيديهم ما بلا قضاء  
لغدم المنازع لهما واستواءهما  
في الدعوى كما ذكره بعض  
شراح الهداية  
قوله بسكانها قال في التاج  
جمع ساكن وهو ايضا ذنب  
السفينة وهو المراد هنا اه

سكنى الحائض من رجل وقضها المشتري فباعها صاحب الحائض واستحق السكنى من يد المشتري فان كانت السكنى متصلة بينا الحائض وهي ليست من آلات صناعة المستاجر فالقول قول صاحب الحائض مع يمينه واذا حلف رجع المشتري على المستاجر بمن السكنى وان كانت من آلات صناعة المستاجر فالقول قول المستاجر ولا سبيل لصاحب الحائض على السكنى كذا في المحيط \*

\*(الباب العاشر في دعوى الحائط)\*

اذا كان حائط بين دارين يذعيه صاحبهما ان كان متصلا بينهما اتصال تربيع او اتصال ملازقة فهو بينهما لا متواترهما في اليد السابعة على الحائط وان كان اتصالا أحدهما اتصال تربيع واتصال الآخر اتصال ملازقة فصاحب التربيع أولى لان له مع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا بينهما أحدهما اتصال تربيع أو ملازقة وليس للآخر اتصال فصاحب الاتصال أولى وان كان لأحدهما اتصال ولا آخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصال تربيع فالحائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لأحدهما اتصال ملازقة ولا آخر عليه جذوع فصاحب الجذوع أولى وصورة اتصال التربيع مدخلة اللبن بعضه في بعض ان كان الحائط من مدرأجر وهو ان يكون أنصاف لبن كل واحد من الحائطين متداخلا في الحائط الآخر وان كان الحائط من خشب فهو ان يكون رأس ساجة أحدهما مركبا على ساجة الآخر فاما اذا تقب الحائط وأدخل لا يكون تربيعا وعن أبي الحسن السرخسي ان اتصال التربيع ان يكون الحائط المتنازع فيه طرفاه موصولين بالحائطين والحائطان موصولين بحائط الدار أو اما اذا كان الاتصال من جانب فصاحب الجذوع أولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيح قالوا الصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه شيء من الجذوع وغيرها فانه يقضي بالحائط بينهما اذا عرف كونه في أيديهما ضام ترك وان لم يعرف كونه في أيديهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يديه يجعل في أيديهما كذا في المحيط \* وان كان لأحدهما عليه حراي أو بوارى ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا كان لهما عليه حراي أو بوارى يقضي بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب الحيطان \* وان كان لأحدهما عليه جذوع واحد ولا آخر عليه حراي أو بوارى ولا شيء للآخر فهو لصاحب الجذوع كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر حراي يقضي به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر بنزع الحراي كذا في محيط السرخسي \* وان كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه سترة والحائط المتنازع فيه هو الأسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة ولا يؤمر صاحب السترة برفع السترة الا ان يثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالبيئة فيجوز له يومر صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو تنازعا في الحائط والسترة جميعا فهم لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي \* وان كان لأحدهما عليه سترة ولا آخر حراي فالحائط لصاحب السترة كذا في المحيط \* وان كان لأحد المتدعين على الحائط المتنازع فيه ازج من لبن أو آجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا كان لأحدهما على الحائط عشر خشبات ولا آخر ثلاث خشبات فصاعدا الى العشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو كان لأحدهما عليه جذوع أو جذعان دون الثلاثة ولا آخر عليه ثلاثة أجزاع أو أكثر في النوازل ان الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب ما دون الثلاثة موضع جذوعه فالهنا استحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين

قوله حراي بالماء ولا يقال بالماء كذا في المختار والصحاح لسكر صحيح في الديوان الهاء والماء جميعا وكذا في القاموس اه

[illegible]

قوله قطه القمط بالكسر  
 جبل يشذب الانحصاص  
 كما في القاموس اهـ

من الحائض لتستوى بها حبل وان شئت فحط عنه بقدر ما يمكن لشر يكمن من الحمل كذا في الخلاصة \*  
 جدار بين رجلين لاحدهما عليه بناء فإراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن  
 الى اليسار ومن اليسار الى الايمن ليس له ذلك وان أراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان أراد ان يجعله  
 ارفع مما كان لا يمكن له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* حائط بينهما وكانت لكل واحد جذوع  
 فللذي هو صاحب السفلى ان يرفعهما بمحضه صاحب الاعلى ان لم يضرب الحائط ولو أراد احدهما ان  
 ينزع جذوعه من الحائط له ذلك ان لم يكن في نزعها ضرر بالحائط كذا في القصول العمادية \*  
 اذا كانت جذوع احدهما مرتفعة وجذوع الاخر متسفة فإراد ان يتسفل الحائط لينزل فيه الخشب  
 هل له ذلك قبل ليس له ذلك وكان ابو عبد الله المخرجاني يفتي بان له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك  
 مما يوجب فيه ومما لم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه ومما فيه ذلك كذا في محيط السرخسي  
 \* جدار بين رجلين اراد احدهما ان يزيد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك  
 ذلك او لم يضرب كذا في فتاوى قاضي خان \* قال ابو القاسم حائط بين رجلين انه دهم جانب منه فظهر  
 انه ذو طاقين متلازمين فبريد احدهما ان يرفع جداره ويرغم ان المجدار الباقي يكفيه للستر فيما بينهما  
 ويرغم الاخر ان المجدار اذا بقي ذا طاق واحد يبي وينهدم فان سبق منهما ان الحائط بينهما قبل ان  
 يتبين انهما حائطان فكلا الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا بغير اذن  
 شريكه وان اقرا ان كل حائط لصاحبه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما احب كذا في الفتاوى  
 الصغرى في كتاب المحيطان \* جدار بين اثنين وهي واراد احدهما ان يصلحه وابي الاخر ينبغي ان  
 يقول له ارفع جدارك بعدد الذي ارفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل فله ان  
 يرفع المجدار فان سقطت جداره لا يضمن كذا في الخلاصة \* وعن الشيخ الامام ابي القاسم جدار بين  
 رجلين لاحدهما عليه جملة وليس للاخر شي فقال المجدار الى الذي لا جملة له فاشهد على صاحب  
 الجملة فلم يرفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انه دهم وافسد شيئا قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفا  
 وقت الاشهاد ضمن المشهود عليه نصف قيمة ما افسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاضي خان \*  
 قال ابو القاسم حائط بين رجلين لاحدهما عليه غرفة ولاخر عليه سقف بيته فهدم الحائط من  
 اسفله ورفعا اعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعا حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا الى صاحب  
 السقف ان يبنى بعد ذلك لا يحيران ينق فيهما جا وزك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب المحيطان \*  
 رجل له بيت وحائط هذا البيت بينه وبين جاره فاراد صاحب البيت ان يبنى فوق بيته غرفة ولا يضع  
 خشبه على هذا الحائط قال ابو القاسم ان بني في حذ نفسه من غير ان يكون معتمدا على الحائط  
 المشترك لم يكن للجار منعه كذا في فتاوى قاضي خان في باب المحيطان \* رجل له ساباط احد طرفي  
 جذوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتنازعا في حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك  
 على حائطي بغير حق فارفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط هذه الجذوع على حائطك بحق  
 واجب ذكر صاحب كتاب المحيطان الشيخ الثقي ان القاضي يأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد  
 رحمه الله تعالى وبه يفتي وان تنازعا في الحائط يقضى بالحائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب  
 اصحابنا لان الحائط متصل بمالك صاحب الدار وبالالاتصال تثبت اليد ولو كان هذا اذا كان  
 الاتصال اتصال تبيع أما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب الساباط اولى هكذا في المحيط في كتاب  
 المحيطان \* جدار بين دارين انه دهم ولاحد هما بنات ونسوة واراد صاحب العيال ان يبنيه وابي الاخر  
 قال بعضهم لا يحبر الا تبي وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في زماننا يحبر لانه لا بد ان يكون بينهما



مقدرة قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل المجدار يحتمل  
القسمه بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الا على البناء وان كان أصل  
الحائط لا يحتمل القسمه على هذا الوجه يؤثر الا في البناء كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كان  
الحائطين رجلين فانهدم فإراد أحدهما قسمه عرصه الحائط وأبي الآخر وأراد أحدهما أن يبنى  
ابتداء بدون طلب القسمه وأبي القسمه فان لم يكن عليه جمولة أصلا وطلب أحدهما قسمه عرصه الحائط  
وأبي الآخر كوفي بعض المواضع مطلقا أنه لا يجبر وبه أخذ بعض المشايخ وبعض مشايخنا قالوا ان كان  
القاضي لا يرى القسمه الا بالاقراع لا يقسم وأما اذا كان يرى القسمه بدون الاقراع فإنه يقسمه بينهم  
اذا كانت العرصه عريضة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكن أن يبنى فيه ويجعل نصيب  
كل واحد منهما مما يلي داره تيمنا للذمعة عليهما وقال بعضهم اذا كانت العرصه عريضة فآلة ضي يجبر  
الا على القسمه على كل حال واليه أشار الخصاف وعليه الفتوى وأما اذا أراد أحدهما أن يبنى ابتداء  
بدون طلب القسمه وأبي الآخر فان كانت عرصه الحائط عريضة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما  
ما يمكنه أن يبنى فيه حائط لنفسه لا يجبر وان كانت غير عريضة فقد اختلف المشايخ قال بعضهم يجبر  
واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الأئمة وهو الاشبه  
ولو لم يكن شيء من ذلك لكان بني أحدهما الحائط بغير إذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشيء اختلف  
المشايخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل حال وهكذا كذا في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه  
ابو الليث رحمه الله تعالى في التوازل عن أصحابنا وقال بعضهم ان كانت عرصه الحائط عريضة على  
ما ينسأ لا يرجع وان كانت غير عريضة يرجع واذا كان على الحائط جمولة فاذا كانت لهما عليه جذوع  
فطلب أحدهما قسمه عرصه الحائط فاجواب فيه أنه لا يقسم عرصه الحائط الا عن تراض منهما  
وان كانت العرصه عريضة على التفسير الذي قلنا واذا أراد أحدهما البناء وأبي الآخر ذلك ذكر شمس  
الأئمة المرحوم رحمه الله تعالى أنه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى واذا بني أحدهما بغير إذن  
صاحبه فبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ان كانت عرصه الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا  
لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعا هكذا كذا في الخصاف في نقضاته وبعض مشايخنا قالوا  
لا يكون متطوعا واليه اشار في كتاب الاقضية وهكذا ذكر ابن سماعة رحمه الله تعالى في نوادره  
وهو الاصح هكذا في المحيط \* وان كان بناء باذنه ليس له أن يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق  
كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا كان لأحدهما عليه جمولة فطلب هو القسمه وأبي الآخر يجبر الا على  
اذا كانت العرصه عريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا أراد من له الجمولة  
البناء وأبي الآخر فالصحيح انه يجبر عليه واذا بني الذي له عليه جمولة فالصحيح انه يرجع وان بناء  
الآخر وعرصه الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا صار متبرعا ثم في كل موضع لم يكن الباني  
متطوعا كما اذا كان له أو لهما عليه جمولة كان للباني أن يمنع صاحبه عن الانتفاع الى أن يرد عليه  
ما أنفق أو قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان قال صاحبه أنا لا أنتفع بالبني هل يرجع الباني عليه  
اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال القاضي الامام ابو عبد الله المغناني في شرح كتاب  
المحيط والشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في شرح كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ  
الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل وهو احتسار الصدر الشهيد عني ثم اذ رجع بما ذكره الفاضل  
الاسديجاني في شرح مختصر الطحاوي في كتاب الصلح في مسئلة العلو والسفل ان صاحب العلو يرجع  
على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبذلا لا بما أنفق وهذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر

في فتاوى القضاة في الحائط المشترك أنه يرجع بنصف ما أنفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب  
السفل واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا فقالوا إن بني بامر القاضي يرجع بما أنفق وإن بني بغير  
أمر القاضي يرجع بقيمة البناء ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء أو يوم  
الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتي القاضي الإمام أبو عبد الله الدامغانى وقيل يوم البناء  
وبه كان يفتي الصدر الشهيد حسام الدين هذا الذي ذكرنا إذا تهدم الحائط وان هدماه فكذلك  
الجواب في الوجوه كلها وإن هدمه أحدهم أجر على البناء كذا في المحيط \* في صلح النوازل  
جدار بين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم واحد منهما غائب فبناء الآخر بناء بتقضى الحائط  
الأول فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الحمل وإن بناء ببلن أو خشب من قبل نفسه لم يكن  
للذى لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدى نصف قيمته كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى القضاة إذا أراد  
أحدهما تقضى جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما يهدم من بيتك  
فضمن له ذلك ثم نقض الجدار بأذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما يهدم من منزل المضمون له شيء كما لو  
قال ضمنت لك ما يهلك من مالك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* جدار بين رجلين  
انهدم وأحد الجارين غائب فبنى الحائط في ملبكه جدارا من خشب وترك موضع الحائط على حاله  
فقدم الغائب فأراد أن يبنى الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر إن أراد الذى  
قدم أن يبنى على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وإن جعل ساحة أس الحائط إلى جانب نفسه  
ليس له ذلك وإن أراد أن يبنى الحائط كما كان أو أرق منه ويترك الفضل من الجارين سواء له ذلك  
كذا في فتاوى قاضى خان في باب الحيطان \* جدار بين كرمين لرجلين انهدم فاستعدى أحدهما  
إلى السلطان لما أبى صاحبه أن يبنى فأمر السلطان ببناء برضى المستعدى أن يبنى الجدار على أن يأخذ  
الأجر منه ما يجعافنى كان له أن يأخذ الأجر من صاحبه الكرمين كذا في الفصول العمادية \*  
وفي القضية حائطا مشترك بين اثنين أراد أحدهما تقضى الحائط وأبى الشريك الآخر إذا كان بحال  
لا يخاف منه السقوط لا يجبر وإن كان بحيث يخاف عن الإمام أبى بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
أنه يصير فان هدماه وأراد أحدهما أن يبنى وأبى الآخر كان أس الحائط عريضا يمكنه أن يبنى  
حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وإن كان لا يمكن يجبر كذا حكى عن الإمام أبى بكر محمد  
ابن الفضل وعليه الفتوى وتفسير الجبر أنه إن لم يوافق الشريك فهو ينفق في العمارة ويرجع على  
الشريك بنصف ما أنفق إن كان أس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة \* لو هدم جدارا  
بينهما ثم بناء أحدهما ببقته والآخر لا يعطيه النفقة ويقول أنا لا أضع على الجوار رجولة فله  
أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وإن لم يضع غير الباقى المحولة كذا في الفتاوى الصغرى \*  
إن خاف وقوع الحائط وهدم أحدهما لا يجبر الشريك على البناء وإن كان الحائط صحيحا فهدم  
أحدهما بأذن الشريك لاشك أنه يجبر المصادم على البناء إن أراد الآخر البناء كما لو هدماه وإن هدم  
بغير إذن الشريك إن لم يكن للتراب قيمة ولا تزداد الأرض قيمة ببناء الحائط فإنه ضمن قيمة نصيب  
شريكه من الحائط بالقيمة ما بلغت وإن كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه إلا أن يختار  
أن يترك التراب عليه وضمنه قيمة نصيبه فيجوز أن يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وإن كانت  
الأرض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بأرضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الأرض بدون البناء  
فيضمن نصيب الشريك مما بقى من بنائه كذا في الخلاصة \* جدار بين رجلين لكل واحد منهما  
عليه جدران فهو الجدار فرفعه أحدهما وبناه بحال نفسه ومنع الآخر عن وضع المحولات على

ما كان عليه في القديم قال الفقيه أبو بكر لا سكاف ينظر ان كان عرض موضع المجدار يحال لوقسم  
بينهما أصاب كل واحد منهما موضع مما يمكنه ان يبنى عليه ما ناطا بحتل جمولاته على ما كان عليه  
في الاصل كان الباقي متبرعا في البناء ليس له ان يمنع صاحبه من وضع الجمولات على هذا المجدار  
وان كان يحال لوقسم لا يصح ذلك لا يكون متبرعا وله ان يمنع شريكه عن وضع الجمولات على هذا  
المجدار حتى يضمن له نصف ما أنفق في البناء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله  
تعالى يرجع عليه بنصف ما أنفق ان بناء بامر القاضي وبنصف قيمة البناء ان بناء بغير امر القاضي كذا  
في فتاوى قاضي خان \* في شروط النوازل قال أبو بكر رحمه الله تعالى في جدار بين رحاين بيت  
أحدهما أسفل وبيت الآخر على قدر ذراع أو ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل  
ابن الى حديقتي ثم بنى جميعا ليس له ذلك بل بينهما جميعا من أسفل الى الأعلى قال الفقيه أبو الليث  
ان كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحو ذلك مقدارا مما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلاحه على  
صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر لانه بمنزلة الحماطين من سفلى وعلو وقيل بينهما  
الكل وهو قول أبي القاسم ثم يرجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتر كان كذا  
في الفصول العمدية صاحب السفلى لو أراد ان يهدم سفله ليس له ذلك وان كان السفلى خالصا ملكه  
حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب المحيطان \* علو رجل وسفلى لا نحو  
ليس لصاحب السفلى ان يتدوند ولا ان يتب كوة بغير رضى صاحب العلو ندباني خيفة رحمه الله  
تعالى وقال لا يصنع فيه ما لا يضرب بالعلو كذا في الكافي في باب متفرقات كتاب أدب القاضي \* علو  
رجل وسفلى لا نحو قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب العلو ان يبنى في العلو بناء أو يتدوند  
الا برضى صاحب السفلى والمختار للفقهاء انه ان أضرب بالسفلى يمنع وعند الاشتباه والاشكال لا يمنع كذا  
في فتاوى قاضي خان في باب المحيطان نهدم السفلى والعلو لا ييجر صاحب السفلى على البناء ولصاحب  
العلو بناء السفلى ويمنع صاحبه من الكنى حتى يعطيه قيمته فاذا أدى اليه قيمة البناء يملك البناء عليه  
وعن الطحاوى حتى يعطيه ما أنفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين وقالوا ان بنى بامر القاضي  
رجع بما أنفق وان بنى بغير امره يرجع بقيمة البناء وعليه القوي كذا في محية السرخسي \* ثم اذا كان  
لصاحب العلو ان يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه بقيمة البناء على ظاهر  
الرواية وانتع صاحب السفلى عن أداء القيمة لا يجبر عليه كذا في المحيط \* واركان صاحب السفلى  
هو لذى هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدم اجنبى السفلى لا يجبر على البناء بل يضمن قيمته \*  
صاحب العلو والسفلى اذا اختصما في الجذوع السفلى أو المجرادى أو الوارى والارض والاربع فهو  
لصاحب السفلى ولصاحب العلو الوارء والقرار على ذلك فان تنازعا في السقف وفي الحائط الذى فوق  
السقف اختلف المشيخ فيه قبل يكون لصاحب السفلى وقيل لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يقتضى  
ولو كان في السفلى روشن ولصاحب العلو عليه طريق فاختصما في روشن كان لصاحب السفلى ولصاحب  
العلو عليه طريق ومرور كذا في محيط السرخسي \* ثلاثة نفر رجل سفلى ولا نحو عليه علو ولا نحو  
على العلو ولو فانهدم الكل فقال كل واحد منهم لصاحبه السفلى لك والعلو فان كان لواحد منهم  
بيته يقضى بيته وان كان لثنين منهم بيته يقضى بينهما ويقضى بالعلو بصفة الارض بينهما  
نصفين وان لم تكن لواحد منهم بيته صلا يحلف كل واحد منهم لصاحبه ثم تكاوا في كيفية  
الاستخلاف قال صاحب كتاب المحيطان يحلف كل واحد منهم بالله الذى / اله الا هو ما يجب عليك  
بناء على السفلى الذى يجب لهذا بناء علوه عليه وقال غيره من اصحابنا رحمه الله تعالى يحلف بالله الذى

قوله لا يجبر عليه قال الرملى  
بجمله اذا بنى ذوا علو بلاذن  
القاضى فلو باذنه يجبر على اداء  
حصته بحسب فيه كما بينه في  
تنقيح الحامدية اهـ

لا اله الا هو ان هذا الارض ليست بك ملك ولا يجب عليك بناء أو ما قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبهذا يقتضى ولا يصح عندي ما ذكره الامام العتائى انه يخلف كل واحد على دعوى الاثر بانه ماله قبلك حق بناء العلو على سفلك لوفى فاذا حلفوا يقبال لكل واحد منهم ان شئت ان تبني السفلى فابن وتبنى عليه ما دعت عليه من العلو وتمنع صاحبك من الانتفاع به الى ان يدفع لك ما انتفعت وان شئت فندع مكدنا فى الفصول العمادية \*

\*(الباب الحادى عشر فى دعوى الطريق والمسبل)\*

لو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق فى داره فالقول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر فى هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا فى الخلاصة \* ولو شهد الشهود ان له طريقا فى هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحدوا الطريق قال خمس الاثمة المحلوفى رحمه الله تعالى ذكره فى بعض الروايات انها لم تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه فى مقدم الدار او فى مؤخرها وبذلك طول الطريق وعرضها قال وهو الصحيح وما ذكر فى بعض الروايات انها تقبل وان لم يحدوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق وذكر خمس الاثمة السرخسى الصحيح انها تقبل وان لم يحدوا الطريق ومقدارها لان الجاهل انما يمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء بها ومنها لا يتعذر فان عرض الباب الاعظم يجعل حكمه معرفة الطريق مكدنا فى فتاوى قاضى خان فى باب العينين \* والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا فى المحيط \* ولو شهدوا ان اباه مات وترك هذه الطريق ميراثا لجازت شهادتهم كذا فى فتاوى قاضى خان \* اذا كان له باب مفتوح من داره على حائط فى زقاق انكرا هل الزقاق ان يكون له حق المرور فى زقاقهم فلم يمنع الا ان تقوم بيته على ان له طريقا بانها فيها كذا فى المحيط \* اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل واختلصا فى حق اجراء الماء واسالته فان كان فى حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسالته الا البينة هكذا فى محيط السرخسى \* وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا فى المحيط \* وحكى الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى انهم استحسنوا ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى داره وعلم ان التصويب قديم وليس بمحدث ان يجعل له حق التسييل وان اختلفا فى حال جريان الماء قبل القول لصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقبل لا يستحق فان اقام البينة على ان له حق المسبل وينبوا انه لما المطر من هذا الميزاب فهو الماء المطر وليس له ان يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وان ينبوا انه لما الاغتسال والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسبل ماء ولم يبينوا الماء المطر او غيره صح والقول لرب الدار مع يمينه انه ماء المطر او ماء الوضوء والغسالة وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه الشهادة فى المسبل وفى الطريق قبل كذا فى محيط السرخسى \* ولولم تكن للمدعى بينة اصلا استخلف صاحب الدار ويقضى فيه بالنسكول كذا فى المحامى \* فى نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على رجل ان يجرى مائه فى بستانه ولم يكن الماء جاريا يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جاريا الى بستان هذا أمس قال كان ابو يوسف رحمه الله تعالى يجيز هذه الشهادة وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجيزها ما لم يشهدوا له بالملك او الحق وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه فذلك جائز فى قولهم جميعا كذا فى المحيط \* لو ادعى رجل قبل آخرنا وقام موضوعا على نهره هذا أمس جاء السيل وقلعه أمس ورمى به قال محمد رحمه الله تعالى اذا شهدوا بذلك امرنا باعادة النافق كما كان فان اراد

مطلب  
فى دعوى حق المرور ودعوى  
رقبة الطريق

مطلب  
فى دعوى المسبل

قوله نا وقام عرب والجمع  
فاوقات وهو الخشب المنقورة  
التي يجرى عليها الماء فى  
الدواليب او تعرض على النهر  
او الجداول كما فى كتب اللغة

اه

أن يجري الماء فتمتع صاحب النهر وبخدا أن يكون له فيها حق اجراء الماء قال له أن يمنعه حتى يقيم  
البينة أن يجري مائه فيها قبل لمجدرجه الله تعالى فما منفعته اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء  
باجراء الماء فيه وذلك جائز كذا في الظهيرية \* نهري أرض رجل يسيل فيه الماء فاختلغا  
في ذلك فالقول قول صاحب الماء لأن يقيم صاحب الأرض بينة أن النهر ملكه وكذلك إذا لم يكن  
جاريًا وقت الخصومة إلا أنه علم أنه كان يجري إلى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول  
صاحب الماء وقضى له بالنهر لأن يقيم صاحب الأرض بينة أن النهر ملكه وإذا يكن الماء جاريًا  
إلى أرض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريائه إلى أرضه قبل ذلك فإنه يقضى لصاحب الأرض  
بالنهر لأن يقيم صاحب الماء بينة أن النهر ملكه كذا في المحيط \* وفي المتنقي قال هشام سألت  
مجدرجه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لأهل قرية لا يحصون حبسه قوم من أعلى النهر من الأسفلين  
وقالوا هل لنا وفي أيدينا وقال الذين هم في أسفل النهر هل لنا كله ولا حق لكم فيه قال إذا كان النهر  
يجري إلى الأسفلين يوم يختصمون تركه يجري على حاله كما كان يجري وشربهم جميعاً منه كما كان  
وليس للأعلى أن يسكروه عنهم وإن كان الماء منقطعاً عن الأسفلين يوم يختصمون لكن علم أنه كان  
يجري إلى الأسفلين فيما مضى وإن أهل الأعلى حبسوه عنهم أو أقام أهل الأسفل بينة أن النهر كان يجري  
اليهم وإن أهل الأعلى حبسوه عنهم أمراً أهل الأعلى بإزالة الحبس عنهم كذا في الذخيرة \* دار  
في سكة غيرنا مذة وفي السكة نهر أراد صاحب الدار أن يدخل الماء في داره ويجريه إلى بستانه فليجيران  
أن يمنعه وله أن يمنع المجيران من مثل ذلك ومن أجرى قبل ذلك وقرأ أنه أحذنه فلم يمنع وإن كان  
ذلك قديماً لم يمنع كذا في خزائن المفتين \* داربين ورثة أقر بهضهم أن لغلان فيهما طريقاً ومسيل ماء لم يكن  
له أن يمر أو يسيل حتى يتفقوا ولكن تقسم الدار فإذا قسمت أن وقع الطريق أو المسيل المقربة في نصيب  
المقر فله الاسالة والاستطراق وإن وقع في نصيب الساكت يضرب المقر له بقيمة الطريق والمسيل في حصه  
المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق والمسيل فيكون بينهما إلى ذلك لأنه أقر له بحق المرور وتسيل الماء  
لأقربة الطريق حتى لو أقربة الطريق فحينئذ يضرب المقر له بقدر ذرعان الطريق والمقر بقدر  
ذرعان نصيبه سوى ذرعان الطريق ويجب أن يكون مذاعلي قولهما وما على قول مجدرجه الله تعالى  
فيجب أن يضرب المقر له بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه إلا قدر قيمة نصف  
الطريق والمسيل كذا في محيط السرخسي \* وإذا كان مسيل ماء في دار رجل في قناة فأراد صاحب  
القناة أن يجعله ميزاباً فليس له ذلك إلا برضى صاحب الدار ولو كان ميزاباً فأراد أن يجعله قناة فليس له ذلك إلا برضى  
صاحب الدار وإن لم يكن في ذلك ضرر على صاحب الدار بأن لم يحتج إلى ذلك بأن كان الميزاب عريضاً  
فله ذلك وذكر الكرخي أنه إذا تساوى الأمران في الضرر فله أن يجعل القناة ميزاباً والميزاب قناة ومن  
المتأخرين من قال ما ذكر مجدرجه الله تعالى في الكتاب محمول على ما إذا كان له حق المسيل لا غير  
فما إذا كانت البقعة التي يسيل فيها الماء ملكه فله أن يتصرف فيها كيف يشاء قال في الكتاب  
فإن كان الميزاب على الهواء فليس له أن يجعله قناة ولم يفصل بين إذا كان لصاحب الأرض فيه ضرر  
أو لم يكن لو أراد أن يجعله ميزاباً أطول من ميزابه أو أعرض أو أقصر أو أراد أن يسيل ماء مسطح آخر في ذلك  
الميزاب ليس له ذلك إلا برضى أهل الدار كذا في المحيط \* لو أراد أهل الدار أن ينزلوا حائطاً ليسدوا  
مسيله وأرادوا أن ينقلوا الميزاب من موضعه أو يرفقوه ويسفلوه لم يكن لهم ذلك ولو بنى أهل الدار بناء  
ليسيل بميزابه على ظهره لم يكن ذلك كذا في البدائع ولو كان له طريق في دار رجل أراد أهل الدار أن يبنوا

في مساحة الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا في مساحة الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة \* ذكر في المتن عن محمد رحمه الله تعالى في قساة جارية تحتقر بعض آبارها في دار رجل في مساحة داره وفي ارض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القساة ظهور آبارها وادعى صاحب الدار والارض ذلك قال اما ما كان في الدار فهو لصاحب الدار واما ما في الارض فهو لصاحب القساة اذا لم يعلم في يد من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها ورفعها قال في الذي زرعها لاله اذ زرعها فقد صارت في يديه كذا في المحامى \* رجل له قساة خالصة عليها اشجار القوم اراد صاحب القساة ان يصرف قساته من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر ليس له ذلك ولو باع صاحب القساة القساة كان لصاحب الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العادية في الفصل الرابع والثلاثين

(الباب الثاني عشر في دعوى الدين)

اذا ارادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقية المهر في الحال وكذلك من له الدين المؤجل اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة في الحال كذا في المحيط \* امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث متزنا بالنيكاح يقول له القاضي اكان مهرها كذا اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يقول القاضي اكان كذا اذكر مهر دون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي اكان كذا الى ان في القاضي على مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا ائزمه القاضي مقدار مهر المثل ويحلفه على الزيادة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يا امرأ مناه السؤال من يعلم او يكلفه القامة البينة على ما تدعى كذا في فتاوى قاضي خان \* ادعت المرأة المهر في تركه الزوج فأنكرت الورثة النكاح فأقامت بينته على كليم ما ثبت كلاهما فلو أقامت الورثة بينته على أنها أبواب الزوج عن المهر قبل موته لا تقبل للتناقض كذا في الفصول العادية في الفصل الرابع عشر \* امرأة ادعت على حاضرائه كان على زوجي فلان بن فلان بقية المهر كذا وانك ضمنتي ذلك عنه ان حرمت عليه ثلاث تطليقات واني أجزت ضمانك هذا لنفسى وانه حرمتني على نفسه ثلاث تطليقات فصارت بقية المهر واجبة لي عليك بسبب ضمانك هذا بوقوع العرقه وتطالبه بالاداء فيقر المدعى عليه بالضمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فتشهد الشهود بوقوع الحرمة الغليظة بحكم القاضي بالمال على المحاضر بوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خزائن المفتين \* قال هشام في نوادره قلت لمحمد رحمه الله تعالى في رجل لي عليه ألف درهم وللرجل على امرأة ألف درهم فتخاصمافيه فأقامت المرأة شاهدين وأنا غائب اني أقررت أن الدرهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملك لهذه المرأة لاشي في قبض وانما هي باسني من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقر بأن لي عليه ألف درهم وأمنكر فأقامت المرأة بينته أن لي عليه ألف درهم وأنا أقررت أنها ملك لها وان اسمي في ذلك عارية قال محمد رحمه الله تعالى هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط \* اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث أو الوصي يجوز وان لم يكن في أيديهما شيء من التركة كذا في الفصول العادية في الفصل الثامن والعشرين \* رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره اما بمجرد اقراره فلا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي فتاوى الفضلي اذ ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذبه البعض قال يستوفى الدين



من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين كذا في المحيط \* لو ادعى على الميت ديناً بحضرة أحد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى أحد الورثة ديناً على إنسان لميت وأقام بيته يثبت الدين في حق الكل ويدفع إلى المحاضر نصيبه شاعاً ولا يدفع إلى محاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال يوضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقرراً لا يؤخذ نصيب الغائبين من يده أجماعاً هذا في العقار وفي المتقول يوضع على يدي عدل إن كان منكراً وإن كان مقرراً يترك في يده وإذا حضر الغائب لا يحتاج إلى إعادة البيعة على الأصح كذا في خزنة المفتين \* وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل أن له على فلان ألف درهم وإن فلاناً امر هذا أن يدفع إليه هذه الألف الوديعه التي عنده له وحده المودع الأمر بذلك فأقام المدعى بيته على الألف الوديعه والآخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينتصب المحاضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط \* لو أرى رجلاً مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابناً فقال الابن هذه الألف وديعه كانت عند أبي فلان وجاء فلان يدعى ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك ولو ألف فلان أو كذبوه وقالوا الألف لميت أول صدقه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان القاضي يفتي للغرماء بالألف عن الميت ولا يجعلها للمدعى الوديعه لكس في الوجه الأول وهو ما إذا صدقه غرماء الميت إذا قضى بها القاضي لهم يرجع المودع ويأخذها منهم بأقرارهم نهالاً هذا إذا أقر وكذلك إذا جحد وقال الألف لابي أو لم يقربه ولم يجحد وقال لا أدري لمن هي فهذا والأول سواء فإذا أراد مدعى الوديعه استخلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما إذا جحد فلا يمين عليه وإذا عرفت الجواب في الوديعه فكذلك الجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن إذا كان في يد الميت عين وأقروا بشي من هذا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف في الفصل الثالث والسبعين \* إذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فله قضى أن ينصب عن هذا الصغير وكيلاً يدعى عليه فإذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى قلت غير أن الغريم يستوفي دينه من نصيب المحاضر إذا لم يقدر على نصيب الكبار فإذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية \* ولو كان الوارث المحاضر كبيراً فأقر الوارث بالدين على مورثه فأراد العالاب أن يقيم البيعة عليه مع إقراره لا يكون حقه في جميع التركة فان القاضي يميل بينته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المدعى أن يقيم البيعة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو أقام على الوكيل بالخصومة بعد الإقرار كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا ادعى ديناً على الميت وأقر كل الورثة فأراد الطالب إقامة البيعة تقبل لانه يحتاج إلى اثبات الدين في قههم وفي حق غيرهم لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر دينه ظاهراً ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك الغريم فيحتاج إلى اثبات الدين بالبيعة وكذا إذا أقر جميع الورثة بالوصية فأقام البيعة تتقبل أيضاً كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح إقراره حتى لو أقام بيته بالدين على الغائب لم تتقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصي الميت فأقر المدعى عليه بالوصاية كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا حضر الوكيل وادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله قبض الدين الذي له قبلك وبقبض العين التي له في يده وصدقه المدعى عليه بجميع ذلك فانه يؤمر بدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعه وإذا حضر الوصي وقال إن فلان بن فلان توفي وأوصى إلى قبض الدين الذي له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين فانه

يؤمر بتسليم لعين والدين اليه جميعا كذا في شرح أدب القاضى للخصاف \* لو أقام البينة على  
أمر يؤن مدينونه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه أما إذا ثبت الدين في تركته عند القاضى وأقر رجل  
عنده القاضى ان لميت عليه يد اقدره كذا يأمره بالدفع الى رب الدين وفي العيون لو قضى هذا الذي  
عليه لميت ألف درهم الألف التي على الميت والميت وصى بغير أمره قال محمد رحمه الله تعالى ان كان  
قال حين قضى هذه الألف التي اقلان الميت على من الألف التي لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكن  
قضاء الألف عن الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة \* اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فاقرا السكار  
بالدين على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية \*  
رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد  
الوارث ما به وفاء بالدين وأقام بينة على ذلك لاشك ان هذا القدر يكفي لأم الوارث باحضار هذا المال  
حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائز  
كذا في فتاوى قاضى خان \* برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة  
فلو كان عقاراً لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة والاصح  
أنه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء وبين التركة ثم برهن  
غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بلaxe لاف وإذا أنكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه  
الغريم الاول يشارك الثاني الاول لا قراره بالشركة كذا في الويل للكررى \* لو أن رجلاً توفي  
فجاء قوم الى القاضى وقالوا ان فلان توفي وانما عليه اموال وقد ترك اموالاً وعدا ورثته على ماله وهم  
يفرقونه ويسألون القاضى ان يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يثبتوا عنده حقوقهم فانه لا يجوز للقاضى  
ان يترض للورثة بما في ايديهم فان قالوا لنا شهر وحضور نقيمها في حاضر المجلس او في المجلس الثاني  
والوارث من يخاف عليه الاتلاف ولا سرف او شهد ان فلان مات وله غراماء وعرف القاضى هؤلاء  
المدعىين بالصراح اموال قلبه الى انهم صادقون والوارث من يخاف عليه الاتلاف ولا سرف  
في الاستحسان لا بأس بأن يوقفه اياماً وكذا سبيل من دعى وصية من الميت كذا في شرح أدب  
القاضى للخصاف \* اذا كان الدين بين ثلاثة مشتركاً على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث  
وطالب نصيبه بحبر المدينون على الدفع كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع \* لو ان رجلاً  
قدم رجلاً الى القاضى وقال ان ابى فلان مات لم يترك وارثاً غيرى وله على هذا كذا كذا من المال فان  
القاضى يسأل المدعى عليه عن ذلك فان اقر بجميع ما ادعى صح قراره وامر بتسليم الدين والعين  
فأما اذا أنكر فان اقام المدعى بينة قبلت بينته وامر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعاً وان لا يكن  
للمدعى بينة واراد ان يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر الخصاف انه روى عن بعض اصحابنا رحمه الله  
انه تعالى انه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف كذا في المحيط \* رب الدين اذا اقام  
البينة على ان الورثة باعوا عبداً من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة ان ابانا باع هذا  
العبد حال حياته واتخذ الفتن واقاموا البينة فيمنه رب الدين اولى كذا في خزنة المقتنين \* التركة  
اذا كانت مستغرقة بالدين فجاء غريم آخر واراد اثبات دينه بالبينة فانما تقبل بينته على الوارث  
لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكروا في شيء  
من الكتب انه هل يصح اقرار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفى دين  
هذا الغريم من نصيب الوارث المقر ينبغي ان يصح ولكن لا يحلف لهذه العائدة الموهومة كذا  
في المحيط \* ذكر في فتاوى رشيد الدين ان التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم أثبت لدين على

واحد من الورثة يبيع المحاضر نصيبه ويقضي ما يخصه من الدين وليس له ولاية يبيع نصيب غيره  
 يقضي الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضى الغرماء كذا في الفصول الهمادية \* لو كانت  
 التركة ثلاثة آلاف والدين ألف وقد قسمت بين ثلاثة بنين يأخذون الدين من كل واحد منهم ثلث  
 الاف لو ظفروهم جلة عند القاضي اما اذا ظفروا بأحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في خزنة  
 المفتين \* وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لا أحد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع  
 الكل عن الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا في الخلاصة \*  
 ادعى على واحد من ورثة ميت دين أو ثبته والتركة في يدا جنبي فلامدعى عليه أن يطلب التركة  
 من الاجنبي كذا في القنية \* رجل مات في بلدة وماله وتركته في يدا جنبي حيث توفي وورثته في بلدة  
 أخرى فادعى قوم حقوقا ومالا فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه البلدة جعل له القاضي  
 وصيا فيثبتون دينهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل القاضي له وصيا لكن يسمع شهود المدعين  
 ويكتب لهم بما يصح عندهم من أمورهم الى قاضي بلده الورثة لا تقضي لهم ثم يكتب ذلك القاضي الى  
 الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية \* ان لم يكن الميت أوصى الى رجل وكانت ورثته صغاراً  
 ليس فيهم من يقوم بحجة يذبح للقاضي أن يجعل لهم وصياً يقوم بأمرهم فان أثبت الغرماء حقوقهم بحضور  
 من هذا الوصي وسألو القاضي أن يأمره بدفعه اليهم من مال الميت فيذبح للقاضي أن يستخلف  
 كل واحد منهم قبل أن يدفع اليهم شيئاً بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال الذي ثبت لك من فلان  
 ولا من أحد اداه اليك عنه ولا قبض ذلك فابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا من شيء منه ولا أحال بذلك  
 ولا بشيء منه فلان الميت ولا ارثت بذلك ولا بشيء منه رهناً من فلان وان لم يدع الوصي ذلك فاذا حلف  
 أمراً بالدفع اليه وان نسكل لم يحكم له بشيء ولم يأمر بالدفع وكذلك ان مات رجل ولم يوص الى أحد ولم يخلف  
 وارثاً وادعى عليه قوم مالا وحقوقاً فان القاضي يجعل له وصياً ثم يدعوه ويدينهم على ما يدعون بحضور  
 من هذا الوصي فاذا ثبت الحق حلف المدعى على الوجه الذي مر كذا في شرح أدب القاضي للخصاف  
 \* برهن على ان له كذا على الميت يحلف على أنه ما استوفاه ولا شيئاً منه وان لم يدع الورثة الاستيفاء وفي  
 الفتاوى وان ابى الورثة التحليف كذا في الوجيز للكردي \* لو أن رجلاً منهما على رجل ألف درهم  
 وهم اشريكان فيسه والديون بمحمد الدين فحضر احدهما واقام البيعة على دينهما والشريك الآخر  
 غائب ذكر في المنتقى ان على قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى يقضي للمحاضر بمحسمائة واذا حضر  
 الغائب كلف بإعادة البيعة ولا يجعل المحاضر خصماً عن الغائب في وجهه من الوحوه الا أن يكون  
 الاف ميراثاً بينهما من شخص واحد وان حضر الغائب ولم يقدر على إعادة البيعة دخل مع شريكه  
 في المحسمائة التي قبض الشريك كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل دعى على رجلين مالا في صدك  
 واقام البيعة واحدهما حاضر والاخر غائب والمحاضر بمحمد يقضي على المحاضر بنصف المال على  
 المختار الا ان يكون كفيه لاعتن الغائب بأمره فانه يقضي عليه بجميع المال كذا في خزنة المفتين \* رجل  
 يدعى ديناً على رجل وكل المدعى عليه رجلين فأقام المدعى شاهداً على احدى الوكيلين وشاهداً على  
 الوكيل الاخر جاز ولو أقام شاهداً على الموكل وشاهداً على الوكيل او أقام على المدعى عليه شاهداً  
 وعلى وصيه او وارثه شاهداً او كان للميت وصيان فأقام المدعى على احدهما شاهداً وعلى الاخر شاهداً  
 جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* الوصي اذا ادعى ديناً في التركة فالقاضي ينصب وصياً آخر ليدعى  
 عليه كذا في الفصول الهمادية \* رجل مات وترك ابنين وادعى احدهما ان لا يبيها على هذا  
 الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الاخر انه كان من قرض واقام كل واحد منهما البيعة على



إذا أقام البيّنة على الدين والوصاية جارة والوارث إذا أقام البيّنة على النسب وموت المورث والدين  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل أقام البيّنة على رجل أن فلان بن فلان وكاه وفلان  
 ابن فلان بقض المال الذي له عليه فبعد الغريم الدين والوكالة أو جارة وكالة خاصة فأقام الوكيل  
 البيّنة على الوكالة والدين جارة فله أن يقضى بوكالتهما والدين عند محمد رحمه الله تعالى وقبل ويقضى  
 وعندهما لا قبل وإذا أثبت لم يكن له أن يقضى حتى يحضر الغائب بعهده أو أقام هذا الوكيل البيّنة  
 أن صاحب المال وكاه وفلا لا الغائب بالخبر ومعه مع فلان أو بقض الدين وأجار ماضع كل واحد  
 منهما فانه يقضى بوكالة المحاضرين الغائب والوصى أو أقام البيّنة أن فلانا أوصى إليه وإلى فلان  
 الغائب عندهما يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بوصايته  
 وحده كذا في الخلاصة \* لو أقام الوكيل بيّنة على الوثاق فقبل أن يزكى الشهود أقام البيّنة على  
 المحق على الغريم تسمع ويقضى به إذا زكيت بيّنة الوكالة وثبتت الوكالة ما بقا عليه ويصير وكيلًا  
 في حق جميع أهل البلد إذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصى أو الوارث أقام بيّنة على الوصاية  
 والورثة وقبل أن تزكى أقام البيّنة على المحق ثم زكيت صح وان لم تزك بيّنة الوكالة والوصاية بطلت بيّنة  
 المحق كذا في التنازخية نافلا عن العتابة \* ادعى على آخر الكفالة بمال الجارة معلقة بالغصب  
 وقال اني قد فسخت الجارة ولزمك المال وأقام على ذلك بيّنة ولا تجر غائب قبلت بيّنته ويكون ذلك  
 قضاء على الآخر وتصب الكفيل خدما عنه وإذا ادعى الكفيل رجوع على الآخر كان  
 الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لا يرجع عليه فان حضر الآخر لم يأخذ المدعى من الكفيل  
 شيئًا وإن كره الغصب لم يلفظت إلى إنكاره وكان الغصب ماضيا كذا في المحيط \* برهن أن له على الغائب  
 القاه وذا كفيل عنه ان ادعى كفاية مبهمة بأن قال الكفيل لا كفالت بكل مالك على فلان بلى عليه  
 أبعدد كره ودهم ذلك رخصوا على قبوله ما قضى به على المحاضر والغائب وله مطالبة أيهما شاء  
 ولا يحتاج إلى اعانة البيّنة بعد حذر الأصل وان فسر الكفالة وقال كفالت بألف لي على الغائب  
 ان قال كانت بأمره وبرهن حكمها عليها كما برهان لم يذكر الأمر وبرهن فعلى الكفيل خاصة  
 فإذا حضر الغائب لا بد من إعادة البيّنة كذا في الوجيز لا كدرى ادعى على آخر أنه كفّل له أنه ان مات  
 فلان مجهول لوديعتي وهي كذا فاضمها على وقد مات فلان مجهول لوديعتي وأقام البيّنة عليه هل تسمع  
 هذه الدعوى فقد قبل تسمع وفي دعوى الكفالة لا بد وان يقول وأنا اجزت كفاية مجلس الكفالة  
 وبه كان يقتي الشيخ الامام طهير الدين رحمه الله تعالى وقد قبل لا يشترط ذلك ودعوى الكفالة  
 تتضمن ذكر الجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا في المحيط \* لو أقام على المحاضر بيّنة  
 أن له عليه وعلى فلان الغائب ألف درهم وان المحاضر كفيل عن الغائب بأمره يقضى عليه ما بالالف  
 ولو ادعى ان الغائب كفيل عن المحاضر لا يقضى الا بمصيب المحاضر ولو أقام بيّنة على ان كل واحد  
 كفيل عن صاحبه ثبت على المحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة بالكفالة وثبتت على الغائب  
 الخمسمائة بالاصالة لا غير والمحاصل ان الكفالة على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت  
 الكفالة على المحاضر عن الغائب بأمره وما بغير أمره فلا كذا في التنازخية نافلا عن العتابة \*  
 باع منهما متاعا بألف وكفل كل منهما عن الآخر بأمره فلقى احدهما وبرهن عليه يحكم بألف عليه  
 نصفها اصالة ونصفها كفالة وان لم يستوف منه شيئًا حتى لقي المشتري الآخر المطالبة منه بلا إعادة  
 البيّنة كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل ادعى على آخر أنه كفّل له هو وفلان الغائب من رجل  
 بألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وأقام البيّنة فانه يقضى له على المحاضر بألف

وبأخذه إيهما شافان وجد الغائب لا يحتاج إلى إعادة البينة كذا في الخلاصة \* برهن على أنه كفيلاً له عن فلان بألف وحكم به فأبى الكفيل عن الكفالة ثم علم فساد الدعوى والمحكم وادعاه إعادة الدعوى إلى هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح كذا في الوجيز لا كدرى \* امرأة ادعت على رجل أنه كفيل لها بدينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلماً بالفرقة وقد تحققت لأن الزوج جعل الأمر بسدى متى غاب عن شهرها وقد غاب شهر فطلعت نفسها في مجلسي فأقامت البينة على الغيبة والأمر بالطلاق بحضرة الكفيل قبل أن كان الزوج غائباً ينتصب الكفيل خصماً عن الزوج كذا في الخلاصة \* اشترى عبد بألف درهم وقبض العبد بأذن النائم وطلب البائع الثمن فقيل المشتري قد كنت أحاطه على فلان ولأن الغائب وأقام على ذلك يذنب قبلت بينته ويتعدى ذلك إلى الغائب وفي مثل هذا ينتصب المحضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط

(الباب الرابع عشر في دعوى النسب)

(وفيها خمسة عشر فصلاً)

١ الفصل الأول في مراتب النسب وأحكامها وييمان أنواع الدعوة \* ولثبوت النسب مراتب ثلاث (أحداها) بالنسكاح الصحيح وما هو في معناه من النسكاح الفاسد والمحكم به أنه يثبت من غير دعوة ولا ينفى بمجرد الدعي وإنما يثبت في اللعان في النسكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية \* وله أن ينفيه ما لم يقر بنسبه صريحاً أو يظهر منه ما يكون اعترافاً من قبله ثم يشترط أن يشترط معناه الولادة أو تطاول المدة مع العلم بالولادة أو يقع الاستعانة عن نفيه أو يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال متى وجد كما إذا جنى من هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عاقلة الأب بالارزش لا يستدعي نفي هذا الولد لأنه وقع فيه حكم لا يقبل النقض والبطالان والمرجع في معزلة تطاول المدة والعرف والعادة فإذا مضى من المدة ما نفي فيها الولد عادة ولم ينف فليس له أن ينفيه بعد ذلك وهذه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه رواية أخرى أنه يفوز ذلك إلى رأي القاضي وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنهم أقدر المدة الطويلة بالاربعة فبعد الاربعة لا يصح النفي هكذا في المحيط \* إذا نفي الرجل ولداً أمرته بعد ما مات وكان حياً مات قبل اللعان فهو أبى أنه لا يستطيع أن ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلاً جاءته امراته بولد فنفاه ولم يلاعنها حتى قدّمه اجنبي بالولد فثبت النسب ولا تلاحن بينهما كذا في المحيط \* (المرتبة الثانية) أم الولد والمحكم فيهما أن نسب ولدها يثبت بدون الدعوة إذا كانت بحال محل للمولى وطؤها أما إذا كانت بحال لا يحل للمولى فيها وطؤها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوة إلا يرى أنه لو كانت بها المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوة والمولى أن ينفيه إذا لم تطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحاً ولم يقع الاستعانة عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال كذا في المحيط \* أمه لرجل ولدت فلم ينفعه حتى مات الولد فهو لازم له لا يستطيع أن ينفيه وتأنى هذه المسئلة في أم الولد وكذلك أن جنى جنابة فعفى القاضي به على عاقلة لم يستفغ نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بقصاص أو ارش كذا في المبسوط \* ولم يذكر في أم الولد ما إذا قبل التهنئة ولا شك أن يكون أقراراً فقد ذكر في الفتاوى أنه لو هتئ المولى بولد الأمه نسكت يكون أقراراً بقبول التهنئة \* إذا تزوج الرجل أم ولده من رجل ومات عنها زوجها أو طلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد لسته أشهر منذ انقضت فهو أبى المولى وله أن ينفيه ما لم يوجد منه أحد الأسباب التي ذكرنا كذا في المحيط \* وإن كان حرمها على نفسه أو حاد أن لا يقربها يلزمه ولدها ما ينفعه كذا في المحيط

مطلب  
دعوى المحوالة



المرحسى \* ذكر ابن سماعة في نواذره عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان ولد قبلت ابن سيدها فاعقها مولودا ثم جاءت بولد لم يلزمه الا ان تنجي عنه لاقل من ستة أشهر منذ حرمت على سيدها كذا في محيط المرجى \* لو كانت أم ولد للمسلم بحوسية أو مرتدة لم يلزمه ولدها الا ان يذيعه أو جاءت به لاقل من ستة أشهر بعد الرد كذا في المبسوط \* ولو حرمت بالحض أو بالنفاس أو الاحرام أو الصوم فان نسب ولدها ثبت منه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم يثبت نسبه منه وكذلك لو كان النكاح فاسدا ودخل بها كذا في المحامى \* (أم الولد) المجارية التي استولدها الرجل بملك اليدين أو أسقطت له ملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر أو استولدها بالشمه ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر \* وإذا أسقطت أمة الرجل سقطت أمة ابن خلقه أو بعض خلقه نصير أم ولده وان لم يثبت نتي من خلقه لا نصير أم ولده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر الرجل ان جارية هذه قد أسقطت منه فهذا قرارها أم ولده كذا في المحيط \* ولو أقر أمة قد ولدت منه أو أسقطت منه سقطت مستبر الحاق ثم ولدت بعد ذلك لسته أشهر وهو غائب أو مريض فانه يثبت النسب منه ما لم ينفه فان نفاه يفتى بجبرده نفيه عذرا كذا في المبسوط \* أمة بين شريكين جاءت بولد فادعيها يثبت النسب بينهما ولو ولدت آخر لا يلزمها الا بالدعوة وارادعاه احدهما يلزمه ويضمن عندهما حصه شريكه من الام والولد وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا كذا في محيط المرجى \* المرتبة الثالثة) الامة والمحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوة المولى ويستوى في ذلك ان يدعى المولى نسب ولدها بعد الولادة ويدعى نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطن امي هذه متى اوقال هذا الولد الذي في بطن هذه متى في الاصل رجل له أمة حامل قال ان كان حملها غلاما فهو نتي وان كان جارية فهو من فلان ارقال فليس نتي فولدت غلاما وجارية لاقل من ستة أشهر يثبت نسبهما منه كذا في المحيط رجل عالج جاريته فيما دون الفرج فأزفل فأخذت المجارية ما به في شيء فاستدخلته في فرجها فعلق عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الولد ولده وتصير المجارية أم ولده كذا في فتاوى قاضي خان \* الامة اذا جاءت بولد فهي المولى فسكت لا يكون قبول كذا في الذخيرة \* ولو قبل المولى التهنئة كان اعترافا كذا في المحيط \* لو احسن المولى أمة ووطئها فجاءت بولد يستحب له ان يذيعه لان الظاهر انه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يذيع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم انه منه يجب عليه ان يدعي ولا ينكر ولا ينفى وان لم يحصنها فله ان ينكر كذا في المحيط \* روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جارية له ولم يوثقها ولم يحصنها قال قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى له ان ينفي ولدها ويبيعها فأما في قولي فأحب ان يمتنع ولدها ويقتع بها فاذا مات اعتقها كذا في المحيط \* أمة ولدت فادعت ان مولودا قد اقر به ومحمد المولى وشهد عليه شاهد انه اقرب ذلك وشهد آخر انه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهما كذا في المبسوط \* وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى انها ولدت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط \* ولو كان المولى ذميا والامة مسلمة فشهدا على نفسه بذلك جاز فان كان المولى هو المذمى والامة حادثة لم تجز شهادتا الذميين عليها وتأويل هذه المسئلة انها تجحد المملوكية للمولى فانها اذا كانت تقرب ذلك بنفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا هبة لتكذيبها ولو كانا مسلمين وشهدا على الدعوة ابو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابنا المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحدا لذلك كذا في المبسوط \* (الدعوة ثلاثة انواع) دعوة استيلاء ودعوة تخبر وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك \* اما دعوة الاستيلاء فبيان يدعى نسب ولدها اصل علوة يعلم انه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك

مطلب  
بيان انواع دعوى النسب

ونستند الى وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد فيه  
ويجعل متهما بطواه الجارية مستند الى وقت العلوق وأمومية الولد تبسح لثبوت النسب في الولد \*  
وأما دعوة التحرير فبان يدعى نسب ولد لم يكن علوقه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك  
ولا يجوز معترف بالوطء ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع أمكنه اثبات العتق تصح والا فلا  
حتى لو اشترى جارية حاملًا ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير \* وأما دعوة شبهة الملك  
فبان يدعى ولد جارية ابنه كذا في محيط السرخسي \* وشرط صحتها أن يكون للاب تأويل ملك  
في جارية ابنه من وقت العلوق الى وقت الدعوة وولاية التملك أيضا من وقت العلوق الى وقت الدعوة  
وان تكون الجارية محل النقل من ملك الى ملك كذا في المحيط \* ثم اذا اجتمعت الدعوات  
فدعوة الاستيلاء أولى من دعوة التحرير وان سبقتها دعوة التحرير فهي أولى ودعوة التحرير أولى من  
دعوة شبهة الملك ودعوة صاحب النكاح أولى من الكل فاسد كان النكاح أو صحها كذا  
في محيط السرخسي \*

\*(الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري)\* باع أمة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لاقول  
من ستة أشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد أو شهد شاهدان على اقرار البائع به ثبتت نسبته  
منه فتصير الجارية أم ولده وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري كذا في محيط السرخسي \* وان  
ادعاه المشتري صحت دعوته وينتد النسب منه وصارت الجارية أم ولده وكانت دعوة المشتري دعوة  
تحرير حتى كان للمشتري ولا على الولد كذا في المحيط \* ولو ادعاه معافدة البائع أولى وان ادعاه  
على التعاقب فالسابق منهما أولى أيهما كان هكذا في محيط السرخسي \* وان جاءت بالولد لاسنة أشهر  
فصاعدا ما بين اثنين سنتين من وقت البيع وقد علم ذلك فان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح  
دعوته الا بتصديق المشتري وان ادعاه المشتري وحده صحت دعوته ويجب أن تكون دعوته دعوة  
اسنة بلا دحق كان الولد حر الاصل ولا يكون للمشتري ولا كذا في المحيط \* وان ادعاه معافدة البائع  
تصح دعوة المشتري دون البائع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين لا تصح دعوة البائع الا بتصديق  
المشتري فان صدقه المشتري ثبتت منه النسب ولا ينتقض البيع ولا تصير الجارية أم ولده ويبقى الولد  
ملكاً للمشتري هكذا في محيط السرخسي وان ادعاه المشتري وحده صحت دعوته وكانت دعوته دعوة  
استيلاء كذا في المحيط \* وان ادعاه معافدة البائع تصح دعوة المشتري وهذا كله اذا علمت  
مدة الولادة واما اذا لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلفا في المدة لا تصح دعوة البائع الا بتصديق  
المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعاه معافدة البائع لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صحت  
دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذمياً أو مكاتباً والمشتري حراً أو سلباً  
وادعاه البائع قبل الولادة يكون موقوفاً لينفصل حياً بينه فذلوله يمكن أصل الحمل عند البائع بان  
كان اشتراها حلياً ثم باع لا تصح دعوته والقول للبائع أن الحمل عنده كذا في محيط السرخسي \*  
لو حبست أمة في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري لاقول من ستة أشهر مذبذبة فادعى البائع  
الولد وقد أعتق المشتري الأم فهو ابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الأم حتى لا تصير أم ولده ولو كان  
المشتري أعتق الولد لا تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الأم وفيما اذا أعتق الأم برده عليه حصته  
من الثمن عندهما وعند بر دكل الثمن في العتق وذكر في الميسر بر د حصته من الثمن لا حصتها  
بالاتفاق هكذا في السكافي \* ولو دبرها أو استولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصته الولد  
من الثمن ولا يرده حصته الأم بخلاف فان دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي \* ولومات

الام ثم ادعى البائع نسب الولد صحت دعوته وبرقا لبائع جميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المشتري باع الام او وهبها او ارهنها او آجرها او كاتبها بطلت جميع ذلك ورددتها على البائع كذا في المبسوط ولومات الولد في يد المشتري او قتل واخذ من قيمته فادعاه البائع فدعوته باءالة وكذلك لو كان المشتري أخرج الولد عن ملكه فاعنته الذي صار له أو دبره أو مات عنده ولو باعه المشتري أرهنه أو آجره أو كاتبه تنقض ذلك ويثبت الدسب كذا في المحامى \* ولو قطعت يد الولد فأخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه لبائع صحت دعوته اسكن الارش يبقى للمشتري فترد المجارية مع رده اعلى البائع بجميع الثمن الا حصته الا يدوس ذلك لو كان القطع في الام كذا في المبسوط \* ولو فقئت عيناه فدفعه المشتري واخذ قيمته صحت لدعوه ويرد الثمن ويرجع المجاني على المشتري بالقيمة ولا ارش على المجاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محط السرخسي \* اذا حبلت الامة عند رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد بعد ذلك أو قطعت يده عمدا او خطأ فعلى المجاني في ذلك ما عليه في الجناية على الاحرار وان كانت المجانية على الام كان على المجاني ما في الجناية على امهات الاولاد ولو جنى الولد كانت جنايته بجناية المحر وجناية أمه بجناية أم الولد وان لم يكن القاضى قضى بذلك وان كانت المجانية منه ما قبل الدعوة فهي على البائع دون المشتري وهو مختار ان كان عالم بها كذا في المحامى \* اذا ولدت المجارية المبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من ستة أشهر وكبر ابنها وولد له ابن عند المشتري ثم مات الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لاتصح دعوته وولد الملاءنة اذا كبره وولد له ولد ثم مات الولد المنفى وبقي ابنه فادعاه الملاءنة صحت دعوته هكذا في المحيط \* الامة المشتراة اذا حبلت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان أن البائع ادعى نسب هذا الولد حين ولدوا ونسكروا له ادعى ان كان المشتري يدعى ذلك فالشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعى ذلك فان كان الولد انثى فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكر فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فممكن ان يدعى أن لا تقبل هذه الشهادة لافي حق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوة غير مقبولة ولا في حق المجارية لان حق المجارية في هذا الباب تبسع الى هذا مال بعض مشايخنا وبعضهم قالوا لا بل هذه الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ايضا لانها وان قامت دلى عتق العبد الا انها تضمنت حرمة الفرج حتى لو كانت الام مبيته لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال شيخ الاسلام المعروف بخواهرزاده وقال بعضهم لا بل هذه الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الام مبيته ادليس المقصود عتق الولد وانما المقصود ثبوت النسب والعتق بناء عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الأئمة المحلوا في هكذا في الذخيرة \* اذا حبلت الامة عند رجل فباعها ثم ادعى المحبل قبل ان تلد وقال المشتري ليس لها جمل وأراها النساء نقطن هي جمل فاني لا أجيز دعوته في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري في المحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة أشهر فهو ابنه وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يصدق عليه كذا في المحامى \* فان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت البيع يقال المشتري أصل المحبل لم يكن في ما حبلت انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لا بل أصل المحبل كان في ملكي فالقول قول البائع فان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع ولا شك في هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واختلاف المشايخ على قول محمد رحمه الله تعالى منهم من قال قوله كذا ومنهم من قال على قوله البينة

بينه المشتري وأصل هذا فيما إذا اختلف في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد  
البيع بيوم وأدعاها البائع قال المشتري لم تجبل عندك وإنما اشتريتها قبل أن يعتما مني منذ شهر  
وقال البائع لا بل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة  
البائع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري  
كذا في المحيط \* إذا باع أمته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثتها منك منذ شهر  
والولدمني وقال المشتري بعثتها مني لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فإن  
أقام البينة فالبينة للمشتري أيضا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة لا أثم  
كذا في الكافي \* رجل اشترى جارية فظهر بها حبل بعد أيام فخاصم البائع فقال له البائع أمسكها  
عندك فإن ثبت فهو مني وأمر غلامه بأن يرذل الثمن إلى المشتري ويقبض الجارية منه فاسقطت الجارية  
سقطا مسددين الخلق بعد هذا القول لا قل من أربعة أشهر وهو مائة وعشرون يوما كان الولد منه وعليه  
ردء وكانت الجارية أم ولده وترد كذا في الراقعات المحسامة \* إذا ولدت الجارية المبيعة بنتا لا قل  
من ستة أشهر من وقت البيع ثم ولدت البنت ابنا فأثبقت المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت  
فانه يصح دعوته وإذا صحت دعوته في حق البنت صحت في حق ابنها حتى يبطل حق المشتري كذا  
في المحيط \* وكذلك إذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط \* ولو ولدت بنتا عند البائع ثم البنت  
ابنا ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بعيل البيع والعنق ولو باع البنت واعتقها  
المشتري ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وإن لم يثبت النسب منه هكذا  
في محيط السر خسي \* إذا حبلت الامة فولدت في يدهم ولاها ثم باعها فزوجه المشتري من عبده فولدت  
له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد  
إليه ابن العبد بحصته من الثمن ولو لم يستولد المشتري الام كانا جميعا مرددين عليه ويعتبر في الانقسام  
قيمتها وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بموت البائع من جميع ماله فان ادعى  
البائع ابن العبد انه ابنه فثبقت عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط \* لو باعها وهي حبلى فولدت عند  
المشتري بعد البيع بيوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معا الولد بينهما  
فهما ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلتها أم ولده فان ادعى البائع  
بعد ذلك الولد الاول ثبت نسبه منه بحصته من الثمن وإن لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى البائع  
الولد الثاني خاصة لم يدع وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاوي \* قال محمد  
رحمه الله تعالى في الجمار رجل له جارية فحبلت فباعها من رجل فولدت في يد المشتري ولدا فادعى  
الولد أبو البائع وكذبه المشتري وصدقه البائع وكذبه فدعوته باطلة ولا يثبت نسب الولد منه  
وان صدقه المشتري وكذبه البائع صحت دعوته ولكن لا يبرأ المشتري عن الثمن بتصديقه أبا البائع  
في دعوته ولا يضمن أبو البائع شيئا من قيمة الجارية وليس للمشتري على أبي البائع شيء من قيمة  
الجمارية ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعا صارت الجارية أم ولده وثبت نسب الولد منه ورجع  
المشتري بالثمن على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط \* امة ولدت ولدين في بطن  
واحد فباع المولى أحدهما فادعى أبو البائع الولدين وكذبه البائع والمشتري صحت الدعوة ويثبت  
نسب الولدين وعتق ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بحاله كذا في محيط السر خسي \*  
فان كان باع الجارية مع أحد الولدين ثم أن أبا البائع ادعى نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع  
فعلى قول محمد رحمه الله تعالى دعوة الاب باطلة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى دعوة الاب لا تصح

في حق المجارية ولا نصير الجارية أم ولد له وتصح دعوته في حق الولدين نهبا ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بجزية الولد المبيع بل يكون عبد المشتري والولد الباقى يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالمجارية نصير أم ولد له بلا خلاف وعليه قيمتها لابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف وبصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف وأما الولد الباقى فهو حرا بالقيمة على الأب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى هو حرا بغير قيمة ولو أن البائع صدقه والده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من أبي البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يثبت نسب الولدين والعصم أنه قول السكك ثم إن محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الأم وكان القاضي الامام أبو حازم والقاضي الامام أبو الهيثم يقولان على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن البائع قيمة المجارية أم ولد للمدعى وعوالاب وضمن الأب للبائع وهو ابنه قيمته قال أكثر مشايخنا لا يضمن أحدهما من الأب والابن إلا إذا وجد اتفاقا في المحيط \* وإذا ولدت الأم المبيعة ولدين في بطن واحد لا قل من ستة أشهر فادعى البائع أحدهما صححت دعوته ويثبت نسبهما منه ويبطل ما جرى فيه من العقود من عتق ويبع وكذلك أن جاءت بأحدهما لا قل من ستة أشهر وبالأخر لا كثر ولو ادعاهما المشتري أولا ثم البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري ولو جنى على أحدهما وأخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح ولا رش والسكسب للمشتري ولو قتل واحدا وأخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يقول الى الدية ولو اعتق المشتري أحدهما ثم قتل وترك ميراثا وأخذ المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاه البائع تصح ويأخذ الدية والميراث من المشتري ويبطل الولاء كذا في محيط السرخسى \* وإذا ولدت الأم عند رجل ولدين في بطن واحد فباع أحدهما وادعى المشتري الولد الذى اشتراه أنه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الاخر ولا نصير المجارية أم ولد له كذا في المحيط باع أحد التوامين وادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ولو كان أعتقه مشتريه بطل عتقه هذا اذا كان أصل العلوق في ملكه وان لم يكن أصل العلوق في ملك البائع والمسئلة بجها يثبت نسب الولدين من البائع أيضا ويعتق الذى عند البائع على البائع ولا يبطل عتق المشتري فى الذى عنده ولا يبطل بيعه كذا فى السكافى \* رجل اشترى عبيدين توأمين ولدا فى ملك غيره فباع أحدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسبهما منه ولكن لا يقضى البيع فى الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسبهما منه والذى عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا فى المبسوط \* رجل له جارية حبلى عنده فولدت ابنا فكبر عنده فزوجه أمة له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسبهما وبه على العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لا تسمع دعواه كذا فى التتارخانية فلا عن الخزانة \* اذا اشترى الرجل أمة وولدها واشترى اها وهي حامل ثم باعها ثم اشتراها من ذلك الرجل أو من غيره وادعى ولدها فدعوته جائزة اذا كان الولد فى ملكه يوم يدعيه ولا يفسخ شئ من البيوع والعقود التى جرت فيه وفى أمه ولو كان أصل الحمل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا فى المحامى \* اشترى عبدا واشترى أبوه أخاه وهما توأمين فادعى أحدهما من فى يده يثبت نسبهما منه ويعتق الذى فى يدي الآخر بالبقرابة كذا فى محيط السرخسى \* ولو اشترى جارية على أنه بالخيار فيها ثلاثا فولدت عنده فى الثالث ولد فادعاه المشتري صححت دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبايع على خياره فان أجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو جدد الدعوة بعد

لا جازة فان نخص البائع المبيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط \* واذا انعذر الرجل أمته من رجل على أنه بالخيار يأخذ أي شئهم شاء بالف درهم وبردة لاخرى ولدنا عنده وأقرناهم أمه لأنه لم يعين التي وطئها ولا فارقها صحيح في ولد أحدها هو إلى أن يلحق المبيع ويتبع بائنه المشتري فيؤمر بالبيان مادام حي فان مات قبل البيان فالبيان إلى الورثة فان قالت الورثة ان أبانا وطئ هذه الجارية أو لا فانه يثبت نسب ولد هذه من الميت ويرث معهم وتصير ميم أم ولد للميت وتعتق بموته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع ويؤذن ذلك من تركه الميت ويؤذن الامة الاخرى على البائع مع عتقها فتكون أمة البائع كما لو حصل هذا البيان من الميت وأن قال يعنى الورثة ان أبانا وطئ هذه أم ولد وقال بعض الورثة لا بل وطئ هذه الاخرى أو لا كانت التي قال لها بعض الورثة أو لا هي التي وطئها الميت أو لا متعينة للاسوة بلا وترد الاخرى وان اتفقت الورثة أنهم لا يدرون التي وطئها الميت أو لا فانه لا يثبت نسب أحد من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجارية بين وسعت كل واحدة من الجارية بين وكل واحد من الولدين في نصيب القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجارية بين ونصف العقر من التركة فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين أيضا \* فهذا على وجهين \* الاول ان تكون الدعوة من البائع بعدد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع الولد الذي يرد عليه وفي أمه كيف ما جانا بالولدين لاقل من ستة أشهر من وقت المبيع أول ستة أشهر وان ادعى أحدهما جميعا ان جاء بالولدين لستة أشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاء بالولد لاقل من ستة أشهر فدعوة الابن أولى في الواردين كذا في المحيط \* باع أم ولد والمشتري يعلم أنها أم ولد لا بائع فجاءت بولد فادعى المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وانفقه يثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمنزلة أمه وكذلك لو لم يعلم المشتري بأنها أم ولد البائع الا ان الولد يكون حرا اذا فاه البائع وادعى المشتري كذا في محيط السرخسي \*

(الفصل الثالث في دعوة الرجل ولد جارية ابنه) \* ولدت أمة رجل فادعى ابوه الولد وليكن اصل المحبل عند ابنه وكذبه الابن تجرد دعوته الا ان يصدق المولى فتصح دعواه ولا يملك الجارية كما اذا ادعى اجنبى ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبرة ابنه أو ولد ام ولد المتوفى من جهة الابن أو ولد مكانه الذى ولدته في الكتابة أو قبلها لا تصح دعواه الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى الابن أمة حاملة وباعها قبل ان تلد ثم ولدت وادعى ابو البائع لا تصح دعوته كذا في المبسوط \* جارية لرجل جلبت في ملكه فباعها ومي حامل وقبضها المشتري ثم اشترها البائع فوضعت حملها في يده لاقل من ستة أشهر فادعى ابو البائع الاول وكذبه ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطلة ولو صدقه الابن كانت الجارية أم ولد له بالقيمة ويثبت نسب الولد ويكون حرا بغير قيمة ولو ان المشتري لم يبعها من البائع ولكنه ردّها بقضاء القاضى أو بغير قضاء القاضى أو بغير بار الشرط أو بغير بار الرؤية أو كان المبيع فاسدا وقضىها المشتري فردّها على البائع بحكم فساد المبيع ثم انابا البائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط \* اذا كانت لرجل أمة وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعى ابوه جارت دعوة كذا في المحامى \* واذا قال الاب وقعت على جارية ابني وأنا أعلم انها على حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كما لو لم يعلم كذا في المحيط \* اذا ادعى ولد جارية ابنه وضمن قيمتها للابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها وعقرها وقيمة ولد هامن الاب ثم يرجع الاب على الابن بما اخذ منه من قيمة الجارية كذا في الذخيرة \* ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعى الاب وادعى معه الابن أولى

قوله بالولد مكذبا في نسخ طبع  
بولاق واعلم بالولدين كما يدل  
عليه سابقه ولا حتمه وكما هو  
الظاهر



قوله حتى كذا في نسخ بولاق  
وله حركاه هو امر

هكذا في السراج الوهاج \* وان ادعى ولد جارية ابنه والابن حرمه والاب عبد او مكاتب او كافرا لم تصح  
دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صححت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعا من اهل الذمة وملتهم  
مختلفة جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط \* اذا حبت جارية الرجل في ملكه وولدت ولدا فادعاه  
المجد والوالد حتى حقيقة واعتبارا بان كان الوالد حرا مسلما فدعوة المجد باطلة فان كان الوالد نصرانيا  
والمجد والمجد فمسلين او كان الاب عبدا او مكاتباً والمجد والمجد فحرتين صححت دعوة المجد ولو كان  
الاب مرتدا او المجذ والمجد فمسلين فدعوة المجد موقوفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اسلم الاب  
بطلت دعوته وان مات او قتل على ردة صححت دعوته وان كانا جميعا حرا ومسلين ثم مات الاب  
والمجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة اشهر من ذمات الاب فادعاه المجد لم تصح دعوته وكذلك  
لو كان الاب نصرانيا والمجد والمجد فمسلين ثم اسلم الاب والمجارية حامل فوضعت حملها الاقل من  
ستة اشهر كانت دعوة المجد باطلة وكذلك لو كان الوالد مكاتباً فادعى بدل السكينة فعنق قبل دعوة  
المجد او كان عبدا فعنق قبل دعوة المجد كانت دعوة المجد باطلة كذا في المحيط \* لو كان الاب معتوها  
من حين العلوق الى حين الدعوى فدعوة المجد مقبولة فان افاق المعتوه ثم ادعى المجد دعوته باطلة كذا  
في المحامى \* وان لم يدع المجد الولد حتى افاق الاب وانما ادعاه الاب بعدما افاق في الاستحسان  
تصح دعوته هكذا في المحيط \*

§ (الفصل الرابع في دعوة ولد المجارية المشتركة) § اذا كانت الامة بين رجلين في ملكهما وولدت  
فادعاه احدهما ثبت النسب وصارت المجارية أم ولده ويملك نصيب الشريك بالقيمة مرسرا كان  
او مرسرا ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئا كذا في المحامى \* فان قال المذعى لصاحبه  
ان هذه المجارية قد ولدت منك ولدا وادعيته قبل ان تلد مني وصارت أم ولده وصدة صاحبه  
في ذلك وكذبته المجارية فانها لا يصدقان على المجارية وعلى ولدها حتى لا يبطل ما ثبت لهما من  
الحقوق من جهة المذعى ولا يبطل الضمان من المذعى ولو كسر يضمن المقر نصف قيمته أم ولده ومن  
مشايخنا من قال هذا قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن المقر للقر له شيئا  
وقيل لا بل هو قولهم جميعا والاول أشبه وأقرب الى الصواب فان اكتسبت المجارية اكسابا وقتلت  
هي أو ولدها فذلك كله للمقر ولو قال هذا المذعى للشريك كتبت أعتقتها أنت قبل هذا وصدة الشريك  
في ذلك فالامة تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمته ولا في نصف عقرها \* جارية بين اثنين قال  
احدهما هذا مام ولدي وام ولدك اوقال ام ولدنا فان صدقه صاحبه في ذلك صارت المجارية أم ولدهما  
ولا ضمان لواحده منهما على الآخر كما لو ادعياه معا وان كذبه صاحبه في ذلك ضمن المقر لشريكه  
نصف قيمته وسرا كان او مرسرا ويضمن اثنان نصف العقر لشريكه ثم يكون نصف المجارية أم ولده للمقر  
ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت أم ولده بينهما ويرد ما اخذ من  
الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها موقوف للمقر ونصفها موقوف للمقر بتمامه  
وتوقف يوم مات احدهما في فصل التصديق عتقت أيها ماتت ولا سعاية عليها للمحامي في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عليها الدعابة وفي فصل التكذيب كذلك تعتق أيها ماتت  
ولا سعاية عليها للشكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليها للمقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
خلافا لهما كذا في المحيط \* ولو كانت المجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوه عاها وانهم  
جميعا ثابت نسبهم منهم والمجارية أم ولدهم دند في حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد رحمه الله تعالى لا يثبت من اكثر من ثلاثة كذا

في البدل **ع** وإذا كانت الأنساب مختلفة فالمحكم في حق الولد لا يختلف أما الاستيلاء فيثبت في حق كل واحد بحصته كذا في المحامى **ع** دعوة الولد إذا نعتراعتبارها دعوة الاستيلاء تعتبر دعوة التحرير قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات جارية بين رجلين ولدت لستة أشهر فصاعدا من ذم لكاهما ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة أشهر فصاعدا من ذم ولدت الولد الأول فقال أحد المولدين الأصغر ابني والأكبر ابن شريكى فإن صدقه شريكه يثبت نسب الولد الأصغر من مدعى الأصغر وتصير الجارية أم ولد للمدعى الأصغر وضمن مدعى الأصغر لشريكه نصف قيمة الجارية موسرا كان أو معسرا وضمن نصف عقرها أيضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الأكبر من مدعى الأكبر ويصير مدعى الأكبر معقلا للأكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الأكبر نصف قيمة الأكبر لشريكه أن كان موسرا وإن كان معسرا سعى الأكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية أم ولد للمدعى الأكبر ويضمن مدعى الأكبر نصف العقول مدعى الأصغر هذا إذا صدقه شريكه فأما إذا كذبه فالجواب في حق مدعى الأصغر ما ذكرنا ولا يثبت نسب الأكبر من واحد منهما ولكن يعتق الأصغر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد أحدهما على صاحبه بالعق و صاحبه منكرا هذا الذي ذكرنا كله إذا قال أحد المولدين الأصغر ابني والأكبر ابن شريكى فأما إذا قال الأكبر ابن شريكى والأصغر ابني فإن صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الأكبر من الشريك المصدق وصارت الجارية أم ولده وضمن مدعى الأصغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسرا كان أو معسرا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب الأصغر من مدعى الأصغر ويضمن مدعى الأصغر قيمة الأصغر لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى أنه يضمن نصف العقول وإذا كذبه شريكه يثبت نسب الولد الأصغر من مدعى الأصغر وصارت الجارية أم ولده وضمن لشريكه نصف قيمته ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الأكبر من الشريك هكذا في المحيط **ع** رجلان اشتريا جارية فولدت لستة أشهر فادعى أحدهما الولد والآخر الأم فالدعوة دعوة صاحب الولد والجارية أم ولده والولد حر ويضمن نصف العقول لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لأقل من ستة أشهر والمسئلة بها لها صحت دعوة كل واحد ومدعى الأم لا يضمن لشريكه ولا تسمى له الأمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن نصف قيمتها إن كان موسرا وتسمى فيه أن كان معسرا ولا يضمن نصف العقول ولا يضمن مدعى الأول للشاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فإن ولدت الجارية بنتا لستة أشهر من وقت الشراء ثم لبنت ولدا فادعى أحدهما الولد الأول والآخر الشاني معا والمجدة حية أو ميتة صحت دعوة كل واحد فصارت المجدة أم ولدا الأول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعى الصغرى للكبرى نصف عقرها وهو الأصح ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة المجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى فإن كانت المجدة قتلت قبل الدعوى فأخذوا قيمتها بينهما نصفين ثم ادعىا لم يضمن من قيمة المجدة شيئا ويضمن مدعى الكبرى للآخر عقول المجدة بالفرار بالوطء ولا يضمن من قيمة الأم شيئا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصف قيمة الأم إن كان موسرا ومدعى الصغرى لا ضمان عليه والولد الأكبر للذي أذناه ولا تصير أم ولدا شاني وإن ولدت المجدة ولدا لأقل من ستة أشهر والمسئلة بها لها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغرى وأما أم ولده وضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت أم ولده ومدعى الكبرى يضمن نصف قيمة المجدة لشريكه وصارت أم ولده أن كانت حية ولا تصير أم ولد أن كانت ميتة كذا في محيط السر حسي **ع** رجلان اشتريا جارية فولدت في ملكهما ولدا لأقل من ستة أشهر فادعى الولد أحدهما صحت دعوته

وكانت الجارية أم ولد له وضمن لشر يكة نصف قيمتها يوم ادعى ان ولد موسرا كان أو موسرا ولا يضمن لشر يكة شيئا من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين اعتقه أحدهما كذا في المحيط \* اذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولدين فادعى كل واحد أحد الولدين فان جاءت بهما في بطن واحد فادعى أحدهما الأكبر والأخر الأصغر ونزع الكلام منهما جميعا مع اثبت النسب منهما جميعا فأما اذا سبق أحدهما بالدعوة فيثبت نسب الولدين منه وعقوا وصارت الجارية أم ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولد في بطنين مختلفين فادعى أحدهما الأكبر والأخر الأصغر ونزع الكلام منهما مع اثبت نسب الأكبر من مدعى الأكبر وعقوا وصارت الجارية أم ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعى الأصغر مع نصف العقر ويثبت نسب الأصغر من مدعى الأصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعى الأكبر هذا اذا خرج الكلام منهما معا ولو ادعى الأكبر أو لا يثبت نسب الأكبر وعقوا وصارت الجارية أم ولد له ويغرم للأخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر فبعد ذلك لو ادعى الآخر الأصغر فادعى ولدا من غير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه يثبت النسب وتسكون كام الولد وان كذبه لا يثبت النسب ولو ان أحدهما ادعى الأصغر أو لا عتق الأصغر ويثبت نسبه منه وصارت الجارية أم ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية للأخر مع نصف العقر والأكبر رقيق بينهما واذا ادعى الآخر الأكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه أحدهما عتق نصيبه ويثبت نسبه منه والآخر بالخيار ان شاء عتق وان شاء استسقى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين السعاية والعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كان موسرا فله الضمان وان كان معسرا فله السعاية لا غير هكذا في شرح الجماوي \* رجل مات وترك ابنتين وجارية فظهر بها جمل فادعى أحدهما أن الجمل من أبيه وادعى الآخر أن الجمل منه وكانت الدعوة بينهما معاق الجمل من الذي ادعاه لنفسه ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لشر يكة وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى الجمل للاب بدأ بالقرار لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط \* ولا يضمن المذعى لآخيه شيئا من الام ولا من الولد كذا في المحيط \* وتجوز دعوة الآخر ويثبت نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الام شيئا ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك أخوه كذا في المبسوط \* أمة بين رجلين ملك أحدهما نصيبه منذ شهر والآخر منذ ستة أشهر فجاءت بولد فادعاه فهو لا قدمهما ملكا ويضمن نصف قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب ان يضمن ويبنى أن يضمن للبائع لا لصاحبه وعلى البائع أن يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الآخر قال مشايخنا ينبغي أن يضمن جميع العقر لصاحبه لانه ظهر أنه أقربوط أم ولد لصاحبه كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا علم المالك الاول من المالك الآخر فأما اذا لم يعلم فيثبت نسب الولد منهما وتصير الجارية أم ولدهما ولا عقر على واحد منهما لصاحبه ويضمنان نصف العقر للبائع والى هذا مال شيوخ الاسلام وبعض مشايخنا قالوا لا عقر على واحد منهما أصلا والى هذا مال شيوخ الاثمة السرخسي والاول أشبهه بأصول أحمد ابنا هكذا في المحيط \* أمة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وأبو الصغير يثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين جاءت بولد فادعاه أحدهما في مرض موته صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه وتصير الجارية أم ولد وتعتق من جميع المال اذا مات وهذا اذا كان الولد ظاهرا أما اذا لم يكن ظاهرا فتعتق من الثلث كذا في المحيط \* لو كانت جارية بين رجل وأبيه فولدت فادعاه معاجلته ابن الاب استحقاقا وضمنه نصف قيمة الام ونصف عقرها وضمن الابن نصف

﴿الفصل الخامس في دعوة الخارج وذو اليد ودعوة الخارجين﴾ صغير لا يتكلم في يد رجل يدعيه  
أهله ابنه يثبت النسب منه استحسانا ذم لم يعبر عن نفسه وإن ادّعاء أخوانه ابنه يثبت نسبه صدقه وذو اليد  
أو كذبه استحسانا لا قياسا ولو ادّعاء ذو اليد ورجل آخر قد والى الأولى ولو سبق أحدهما بالدعوة  
فهو السابق كذا في محيط السرخسي ﴿قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل لو أن حرام مسلما في يديه  
غلام يدّعي أنه ابنه جاء مسلم حراً وذمى أو عبداً فأقام بيئته أنه ابنه ولا يثبت له صاحب اليد قضي بنسبه من  
المدعى ذكر شيخ الإسلام ويكفر الولد حراً في ذلك كله وقد كرمشس الأئمة المحلوا في وجوب كون الصبي حراً  
إلا في العبد خاصة وهو الأشبه كذا في المحيط ﴿الخارج وذو اليد أقاما البيئتين على البنوة فقد والى  
أولى كذا في محيط السرخسي ﴿وان أقام كل واحد من الخارج وذو اليد البيئته أنه ابنه من

امراته هذه قضى بنفسه من ذى اليد ومن امراته وان بحدت مى ذلك وكذلك لو وجد الاب وادعت الام  
هكذا فى المبسوط ۞ اذا كان الصبي فى يدي رجل اقام رجل البينة انه ابنه ولد من امته هذه منذ  
اكثر من ستة اشهر واقام الذى فى يديه بينة انه ابنه من امته هذه منذ سنة والصبي مشكل العين  
فالبينة بينة الذى فى يديه كذا فى المحيط ۞ زوجان رقيقان فى ايديهما صبي يقيمان البينة انه  
ابنهما واقام حردى او مسلم انه ابنه من امراته المحرة هذه يقضى للمهر كذا فى محيط السرخسى ۞  
لو كان الصبي فى يد رجل فاقام رجل البينة انه ابنه ولم ينسبه الى امه فانه يقضى به للمدعى وكذلك  
اذا كانت الام هى المدعية كذا فى المبسوط ۞ صبي فى يدي اقام مسلم بينة من المسلمين واهل  
الذمة انه ابنه ولد على فراشه واقام دعى من اهل الذمة البينة على مثل هذا يقضى للمسلم وان كان  
شهود الدعى مسلمين يقضى له دون المسلم كذا فى محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى  
امه لها ابان والامه مع احد ولديها فى يد رجل والولد الاخر فى يد رجل آخر فادعى كل واحد منهما  
ان الامه له وان الابنين ابناؤه ولدا من هذه الامه قضى بالامه وبالولدين جميعا للذى فى يديه الامه سواء  
ولدا فى بطن واحد او فى بطنين مختلفين واذا دعى كل واحد منهما الامه مع الولد الذى فى يديه لا غير ان  
ولدتهم فى بطن واحد فهذا الاول سواء وان ولدتهما فى بطنين فان لم يعلم الاكبر من الاصغر قضى  
بالامه للذى فى يديه وبقضى لكل واحد منهما بالولد الذى فى يديه واما اذا علم الاكبر من الاصغر  
والاكبر فى يدي الذى الامه فى يديه فانه يقضى له بالامه والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد الاصغر  
وان كان الاكبر فى يدي الذى ليست الامه فى يديه فانه يقضى لكل واحد منهما بالولد الذى فى يديه  
واما الامه فقد ذكر فى الكتاب انه يقضى بها للخارج الذى الاكبر فى يديه كذا فى المحيط ۞ غلام  
وامه فى يد رجل فاقام آخر البينة ان هذه الامه امته ولدت هذا الولد له على فراشه واقام ذواليد  
البينة انها امته ولدت هذا الغلام على فراشه فبينة ذى اليد اولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا  
او كبيرا مصداقا لذي اليد فان كان كبيرا يدعى انه ابن الاخر فاقضى بالغلام والامه للمدعى كذا  
فى المبسوط فى باب الولادة والشهادة عليها ۞ قال محمد رحمه الله تعالى حرة ابن وهما فى يدي رجل  
واقام رجل آخر بينة انه تزوجها وانها ولدت منه هذا الولد على فراشه واقام ذواليد بينة على مثل ذلك  
فانه يقضى بالولد الذى ليس سواء ادعى الغلام انه ابن ذى اليد وابن الخارج ولو كان الذى هما فى يديه  
من اهل الذمة وشهوده مسلمون والذى يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من اهل الذمة قضيت  
بالمرأة والولد للذى هما فى يديه وان كانت المرأة مسلمة فى هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعى  
سواء كان شهود ذى اليد مسلمين او كافرا من اهل الذمة كذا فى المحيط ۞ ولو اقام البينة  
انه تزوجها فى وقت واقام ذواليد البينة على وقت دونه فاقضى به للمدعى كذا فى المبسوط ۞  
ولو اقام ذواليد بينة انها امراته تزوجها ولدت هذا الولد منه على فراشه واقام آخر بينة انها امته  
ولدت هذا الغلام فى ملكه على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبملك الامه للمدعى وكان الولد  
مع الامه مملوكين له الا ان الولد يعتق باقرار المدعى وتفسير الجارية ام ولد له بقراره ايضا قال  
الا ان يشهد شهود المدعى انها غريمه من نفسه ابان زوجت نفسها الى انها حرة فحينئذ يكون  
الولد حرا بالقيمة كذا فى المحيط ۞ لو ان رجلا فى يديه امه لها ولد فاقام آخر البينة انها امه  
ولدت هذا الغلام على فراش ابيه وابوه ميت وشهد آخرون انها امه للذى هى فى يديه ولدت هذا الولد  
فى ملكه وعلى فراشه فانه يقضى بالولد للذى ايدت فى يديه وجعلت الامه حرة وولاؤها  
لميت ولا اقضى للذى هى فى يديه بشئ من ذلك كذا فى المحامى \* لو كان الصبي فى يد رجل فاقامت

امراة البينة انه ابنها فتثبت بالنسب منها وان كان ذواليد يدعيه لم يقض له به ولولم تقيم المرأة الامراة واحدة شهدت انها ولدته فان كان ذواليد يدعي انه ابنه او عبده لم يقض للمرأة بشئ وان كان الذي في يديه لا يدعي فاني اقضي به للمرأة بشهادة امراة واحدة وهذا استعسان كذا في المبسوط صبي في يدي امراة ادعت امراة اخرى انه ابنها واقامت على ذلك امراة واقامت المرأة التي في يديها امراة انه ابنها يقضي للتي في يديها ولو شهد لكل واحدة منهما رجلان قضى لذات اليد ولو شهدت له احبة اليد امراة واحدة وشهد للغير خارجة رجلان يقضي للخارجة كذا في المحيط \* صبي في يد رجل لا يدعيه فاقامت امراة البينة انه ابنها ولدته واقام رجل بينه انه ابنه ولد على فراشه ولم يسموا امة جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان في يد المرأة ومن ضرورته لقضاء بالفراس بينهما كذا في المبسوط \* قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى رجلان خارجان اقام كل واحد البينة انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال يجعل ابن الرجلين لا غير كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى صبي في يدي رجل جاه رجلان وادعى كل واحد منهما انه ابنه واقام على ذلك بينة قضى بنسبه منهما وان وقت احدى البينتين وقتا قبل الاخرى يتطرق الى سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الاخر يقضى للذي كان وقته موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لاحد الوقتين يبقين مشكلا للوقت الاخر يقضى للمشكل وان كان مشكلا للوقتين فنحوان شهد احدا الغريقين انه ابن تسع سنين وشهد الغريق الاخر انه ابن عشر سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسقط استبعاد التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكر خمس الائمة المحلواني في شرحه واما على قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى فذكر في عامة الروايات انه يقضى بينهما قال وهو الصحيح مكذا في المحيط ليقطع ادعاء رجلان اقام احدهما البينة انه ابنه واقام الاخر البينة انها بنته فاذا هو خشي فان كان يبول من مبال الرجال فهو لدعى الابن وان كان يبول من مبال الجارية فهو لدعى البنت فان بال منهما فالحكم للاسبق فان بال منهما معا ولا يسبق احدهما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا علم لي بذلك فية قضى بينهما وقال لا يقضى باكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق كذا في شرح المنظومة \* لو ادعى عبد مسلم انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعى ذى انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه قضى للعبد ادعى كذا في المبسوط \* صبي في يدي رجل يدعى نسبه خارجان احدهما مسلم والاخر ذمي واقام كل واحد منهما بينة من المسلمين انه ابنه اقضى بالنسب من المسلم ويرجع المسلم الى الذمي بحكم الاسلام كذا في المحيط \* لو ادعى يهودى ونصراني ومجوسى واقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودى والنصراني كذا في المبسوط \* صبي في يدي رجل ادعاه حر مسلم انه ابنه من هذه المرأة وادعاه عبدا ركب انه ابنه من هذه المرأة قضى للحر ولو ادعاه عبد انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه ركب انه ابنه ولد من هذه المسكينة قضى للمسكينة كذا في المحيط \*

\*(الفصل السادس في دعوى الزوجين والولد في ايديهما وفي يد احدهما)\* اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل انه ابنه من غيرها وادعت المرأة انه ابنها من غيره فهو بينهما جميعا هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن النكاح ظاهرا بينهما يقضى بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوى \* ولو كان الولد في يد الزوج فقال الزوج هذا ابني من امراة اخرى وقالت المرأة هذا ابني منك فالتقون قول الزوج ولو كان الولد في يد المرأة فقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قلبك وقال الزوج هذا ابني منك فالتقون قول الزوج ايضا كذا في الذخيرة \* ولو ادعى الزوج اولاً انه ابنه من غيرها وهو في يديه ثبت



النسب منه من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة أولا أنه ابنها من غيره وهو في يديها فادعى الرجل أنه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل قوله ما فهو ابنهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قوله ويثبت نسبه منها اذا صدقها ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه أما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هناك رق ظاهر فالقول قول الغلام أيهما صدقه يثبت نسبه منه بتصديقه كذا في السراج الوهاج \* ادعت علي زوجها ان هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكذبها الزوج قال محمدرجه الله تعالى اذا الزمها زمة كذا في الوجيز لا كدرى \* امرأة لها زوج ادعت صديقا أنه ابنها منه وأنكر الزوج ذلك لم تصح دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب على الزوج احتاجت الى حجة تامة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن معتدة ولا منكوحة يثبت النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابنها وان لم تشهد امرأة على الولادة مكذبا في شرح المجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى \* لو كان الزوج يدعى الولد وكذبه المرأة وبرهن بأمرأة على الولادة لم يصدق الزوج ونما يثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز لا كدرى \* صبي في يد رجل وامرأة ادعت المرأة أنه ابنها من الرجل وادعى الرجل أنه ابنه من غيرها فهو ابن الرجل دون المرأة فان جاءت المرأة بأمرأة تشهد لها على الولادة كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل دونها والمرأة امرأته والمسئلة يحالها فأقامت المرأة امرأة تشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسي \* اذا تصادق الرجل والمرأة المحررة على ولد في يد أحدهما انه ابنها فهو ابنها والمرأة امرأة الرجل فان كانت المرأة لا تعرف انها حرة وقالت انا ام ولدك وهذا ابني منك وقال الرجل لا وانت امرأتى فهو ابنها وليكنها اقربت له مارق وهو كذبه في ذلك فلم يثبت الرق وهو قد ادعى عليها النكاح وهي قد كذبه فلا يكون بينهما نكاح وكذلك لو ادعت انها زوجته وقال الرجل هي أم ولدي فهذا والاول سواء كذا في المبسوط ولو قال لرجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح جائز وقالت المرأة هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنها وكذلك لو قالت المرأة لرجل هذا ابني منك من نكاح جائز وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنها ويكون القول قول من يدعى المحواز كذا في المحيط \* فان قال الزوج من فاسد يسئل لي خبر عن وجه الفساد ويفرق بينهما ويكون تقريرا بالطلاق في حق المهر والنفقة حتى يلزمه المهر والنفقة وان كان المدعى للفساد المرأة لا يفرق كذا في محيط السرخسي \*

\* (الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة القبر بحكم النكاح) \* رجل في يده أمة له منها ولد فأقام البينة ان هذه الأمة لزيد هذا زوجها منه ثم لدت منه هذا الابن وأقام زيد البينة ان الأمة التي في يده زوجها منه ولدت له هذا الابن الآخر يقضى لكل واحد بالابن الذي في يده وتوقف الأمة في يده في اليد لا يطؤها أحدهما وإيها مات عتقت بموته كذا في محيط السرخسي \* جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل ان ذا اليد زوجها منه ولدت وادعى ذواليد ان هذه الجارية في يده المدعى زوجها مني والولد مني يثبت نسبه منهما ومتى ويتوقف حكم الجارية لا يطؤها أحدهما فإذا مات أحدهما عتقت الجارية كذا في التتارخانية ناقلا عن المحرزة \* ان كانت الأمة في يدي رجل وفي يده ولدها وادعى رجل انه تزوجها بغير إذن مولاه فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يده مولاه بعدما تزوجها بستة أشهر وأقام البينة على ذلك وأقام المولى البينة انه ابنه ولد على فراشه من أمه هذه فاني أقضي بالولد للزوج وأثبت نسبه منه واعتمده بأقرار المولى واجعل الأمة بمنزلة أم الولد اذا مات المولى عتقت كذا



في المحاربي \* أمة في يد رجل ولدت فادعى ولد ما وقال رجل آخر هي أمك من زوجتي وأصدقته الآخر ولا يعرف أن أصلها كان للآخر فالولد حو ثابث النسب من ذي اليد وأمه أم ولد له لكن يضمن قيمتها للمقر له ولو عرف أن أصلها كان للمقر له يثبت النسب منه وكانا مملوكين له وإن كان الأصل لا يعرف لهذا يقال هذا يفتكها وقال الآخر أن الولد ولد زوجتي ضمن أبو الولد قيمتها ولا يضمن العقر وكذلك لو قال أبو الولد بعنتي هذه التجارية وقال الآخر لا بل زوجتك فهذا الأول سواء وإن كان يعرف أن الأصل لهذا فإنه يأخذ بالأم وولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصاصة واحدة وهي أن يقر بأنه باعها منه فيمنع ذلك لا سيد له عليها ولا يغرر أبو الولد القيمة في هذا الفضل ولكن عليه العقر وكانت بمنزلة أم الولد موقوفة كذا في الميسر \* قال محمد رحمه الله تعالى إذا ادعى الرجل أمة في يد رجل أنه تزوجها وأنهما ولدت منه هذا الولد وقال المولى بعتكها بألف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصير تجارية أم ولد له وتكون موقوفة لا تحرم واحدا منهما ما ولا يحل للزوج غشيانها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء عن الثمن وإن كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى أنه تزوجها منه وبقي المسئلة بحالها فالولد ثابت النسب منه والتجارية مع الولد رقية فإن للمولى ولا يحل للمستولد وطؤها ويحصل للمولى وطؤها كذا في المحيط

(الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنى وما في حكمه) \* إذا زنى رجل بامرأة فجمعت بولده فادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه وأما المرأة فيثبت نسبه منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا أصيبا في يد رجل أنه ابنه من الزنى لم يثبت نسبه منه كذب المولى أو صدقه ولو ملك الولد بوجه من أوجوه عتق عليه فإن ملك أمه لم تم له أم ولد كذا في البدائع \* وكذلك إذا قال المدعى هذا ابني من فجور أو قال فجمعت بها فولدت هذا الولد أو قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك إن كان هذا الولد لابي المدعى أو لمخاله أو لرجل ذي رحم محرم من المدعى لا يثبت نسبه من المدعى إذا قال هو من زنى ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما إذا كان الولد لابن المدعى فإنه يثبت نسب الولد منه وإن قال هو من زنى كذا في المحيط \* ولو قال المدعى هو ابني وهو غير الابن ولم يقل من الزنى ثم ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد أو شراء فاسد أو ادعى شبهة أو قال أجعلها لي المولى وكذبه لم يثبت النسب مادام عبد غيره فإذا ملكه المدعى يثبت النسب وعتق عليه وإن ملكه الأم تسيرام ولده كذا في المحاربي \* رجل أقر أنه زنى بامرأة حرة وإن هذا الولد ابنه من الزنى وصدقه المرأة فإن النسب لا يثبت من واحد منهما فإن شهدت القابلة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في الميسر \* وإن أقر الرجل بالزنى بامرأة حرة أو أمة وإن هذا الولد منهما من الزنى وادعت المرأة نكاحا جازا فاسد فإنه لا يثبت النسب من الرجل وإن ملكه ولكن يعتق عليه إذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك إذا أقامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب من الرجل وإن كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة \* ولو ادعى صبي في يدي امرأة قتال هو ابني من الزنى وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فإن قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة أنه من الزنى لم يثبت النسب فإن عادت إلى التصديق يثبت نسبه منه كذا في المحاربي \* وإن ادعى الرجل النكاح وادعت هي أنه من الزنى فلو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وإن كان في يد المرأة لم يثبت نسبه وإذا ملكه يثبت النسب وإن ملك أمه صارت أم ولد له ولا حد عليه وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسي \* إذا أقام

الرجل شاهد واحد على النكاح لا يثبت النسب من الرجل إذا كان الولد في يد المرأة وكذلك إذا قام شاهدين غيرهم لم يثبت النسب من الرجل في قذف أو عيمين فإني لا أثبت النسب وأوجب البهر والعدة هكذا في المحيط \* وإذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولدا فإلزام الزوج نيت بها ولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فإن نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة \* إذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الرجل زنى بك فلان وهذا الولد منه وصدقته المرأة وأقر فلان بذلك فإن نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط \*

\*(الفصل التاسع في دعوى المولى نسب ولد أمته) قال محمد رحمه الله تعالى في ذزوج الرجل أمته من عبده فجاءت بولد لسته أشهر فصاعدا فهو ابن الزوج وإنه الزوج لم ينتف منه فإن ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجز دعوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعق الولد باقراره وتصير الجارية أم ولده وإذا قال في مسئلته هذا الذي من هذه الجارية من الزنى لا تصير الجارية أم ولده هذا إذا جاءت بالولد لسته أشهر من وقت النكاح ولو جاءت به لقل من ستة أشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فإن ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد لنكاح هكذا في المحيط \* لو كان زوج أمته من عبده غيره باذن مولاه أو من حرفجات بولد لسته أشهر فصاعدا فادعاه المولى وصدقه زوج أو كذبه فهو ابن الزوج ولكن يعق على المولى باقراره أنه ابنه وإن لم يثبت النسب وتكون أمه بمنزلة أم ولده كذا في المبسوط \* وهل يحكم بفساد النكاح أن كذبه الزوج لا شك أنه لا يحكم بفساد النكاح وأما إذا صدقه فقل بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال يحكم بفساد النكاح إذا كان الزوج أقر أن الولد من المولى حلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح وإذا زوج الرجل أمته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسته أشهر فصاعدا من وقت النكاح ولا قل من ستة أشهر من ذباها المولى فادعاه المولى فإنه لا يصدق في حق النسب ولا يعق الولد ولا ينقض البيع والولد ابن الزوج على حاله وإن ادعاه المشتري لا تصح دعوته في حق النسب ولكن يعق الولد وتصير الجارية أم ولده كذا في المحيط \* إذا تزوجت امرأة رجلا بغير إذنه ثم ولدت لسته أشهر فادعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج ويعق بدعوى المولى وكذلك أم ولد الرجل تزوجت بغير إذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد لسته أشهر فادعاه أو قباها أو ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الأحوال هكذا في المحامى \* أقام مولى الأمة يئنه على ولده أنه ولد له من أمته على فراشه وادعى آخر أنه تزوجها بغير إذن مولاه فولدت على فراشه هذا الولد الذي في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعق الولد باقرار المولى للحال وتعق أمه إذا مات المولى كذا في محيط المرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له أمة لها أولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج فقال المولى في صحته أحدهم لاني فساد المولى حيا يصير على البيان فإن مات قبل البيان اجعوا على أن النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميت واجعوا على أن الأم الأولاد تعق ولم يعق من الأولاد اختلافوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وقال محمد رحمه الله تعالى يعق الأصغر كله ويعق من الأوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعق من الأكبر برشته ويسعى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الكتاب وحكى أن القبيصة أبا أحمد العياضي كان يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ما تقيمت بنبقه عتق كله كما قال محمد رحمه الله تعالى وما لم تيقن بنبقه فإن قوليه فيه مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى هذا يعق الأصغر كله على قوله ويعق من الأوسط والا أكبر من كل

قوله ولم يعق من الأولاد  
الحكم كذا عبارة الأصل  
لأنه أحوزة

واحد ثلثه كذا في المحيط \* اذا ولدت امة ولدا من غير زوج ولم يدعه المولى حتى كبر وولده ولد من امة للمولى ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولى احدى هاتين ابني الميت وابنه فانه يعتق الاسفل كله على اختلاف الاصليين ونسب امة في نصف قيمتها وكذلك المجدة نسبي في نصف قيمتها كذا في المبسوط \* امة في يد رجل ولدت بنتا وولدت ابنتها بنتا فقال المولى في صحته احدى هؤلاء الثلاث ولدي ومات قبل أن يبين فانه يعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى يعتق كلها واما العليا فيعتق نصفها ووسعت في نصف قيمتها كذا في المحيط \* امة ولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الاكبر واحدى التوأمين فقال في صحته احدى هذين ولدي ثم مات قبل البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الاكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها وتسعى في الباقي ويعتق الابن الاصغر كله وتعتق امة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اما على قولهما فتعتقان جميعا ولو نظر الى الاكبر والاصغر فقال احدى هاتين ابني عتق من الاكبر نصفه ومن الاصغر نصفه وتعتق أمهم ويمتق نصف الابنتين وتسيان في نصف قيمتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يمتق نصف الاكبر ويسعى في نصفه ويعتق الاصغر كله ويعتق نصف البنيتين كذا في محيط السرخسي \* رجل مات وترك امة لها ثلاثة اولاد وقد ولدتهم في بطون مختلفة فاقامت الامة شاهدين أن الميت أقر أن هذا الولد الاكبر ولده من هذه فهو ابنه والوسط والاصغر بمنزلة أمهم فان قال الشهود نشهد أنه أقر بهذا الولد الاكبر أنه ولده قبل أن تلد هذين فهما ابناه ايضا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاءت بولد بعد اقرار المولى بالاكبر لسته أشهر فصاعد الزمه الولد وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب \* اذا كان للرجل منكوبة حرة وامة جاءت كل واحدة منهما بغلام ثم ماتت المنكوبة والامة فقال لرجل احدى هاتين ولا أعرف من هو فانه لا يثبت نسب واحد منهما منه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* وكذلك رجل له عبدان فقال احدى هاتين ابني اوقال هذا ابني او هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق احدى هاتين بغير عينة فيشيع العتق فيهما عند فوت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط \* امة ولدت اولادا في بطون مختلفة فنشهد ثلاثة على اقرار المولى شهيد احدى هاتين ابنيها حين ولدت الاكبر اقر المولى أنه ابنه وشهد الثاني أنها حين ولدت الثاني اقر المولى أنه ابنه وشهد الثالث أنه اقر بالثالث والمولى يحجج بجميع ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الولد الاكبر عبده يباع والثاني حكمه حكم ولد أم الولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث الا أن ينفيه هكذا في فتاوى قاضيان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى

﴿الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد اقراره لقلان﴾ \* اذا كانت الامة في يدي رجل ولدت غلاما فادعى المولى الامة أن هذا الغلام من زوج حرة وعبد زوجها اياه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدق المقر له في ذلك ولم يكذب بل سكت لا تصح دعوته أصلا وكذلك اذا كان المقر له غائبا أو ميتا حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذيبه لا تصح دعوة المولى وأما اذا كذب المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوته كذا في الذخيرة \* ولو لم يقر المولى بشئ من ذلك للكر اجنبي قال هذا الولد ابن المولى فانكره المولى ثم اشتراه الاجنبي أو وارثه فادعى أنه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط اذا ادعى امرأة على رجل أنه تزوجها وان هذا الصبي الذي في يديها ابنها منه والزوج يحجج بذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعاه

المرأة ورد القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا بصح  
دعواه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \* ولو شهدت امرأة على صبي انه ابن هذه المرأة  
ولم يقبل شهادتهما بالنسب ثم ادعت الشاهدة ان الصبي ابنها واقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها  
ولو كبر الصبي وادعى انه ابنها واقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط \*  
اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي امرأة والمرأة تنكر واقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما  
ثم ان احد الشاهدين ادعى ان هذا الصبي ابنه وان هذه المرأة امرأته واقام على ذلك شاهدين فالقاضي  
لا يقبل شهادتهما وان ادعت المرأة انه ابنها من هذا الرجل وانه زوجها واقامت على ذلك شاهدين سمعت  
بينهما كذا في المحيط \* ولو ادعى الرجلان صبياً في يدا امرأة كل واحد منهما يقول هو ابني منها بنكاح وهي  
تنكر ثم ادعت المرأة على آخرانه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان الصبي  
لم اقبل شهادتهما وكذا الصبي في يدا امرأة شهدر جل انه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخر  
انه ابن رجل آخر لم يقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط \* اذا اقرانه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه  
لم يصدق ولكنه يعق وكذلك ولد المدبرة وام الولد كذا في المحاوي \* اذا كانت لرجل جارية حامل  
فاقران حملها من زوج قدمات ثم ادعى انه منه فولدت لاقل من ستة اشهر فانه يعق ولا يثبت نسبه  
منه ولو مكث المولى بعد اقرانه الاول سنة ثم قال هي حامل مني فولدت ولدا لاقل من ستة اشهر من وقت  
الاقراء فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط \* ولو اقرانه زوج امته رجلاً غائباً وهو حي لم يمت  
ثم جاءت بولد بعد قوله لست اشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط \* اذا كانت الجارية بين  
رجلين جاءت بولد فقال احدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى احدهما انه ابنه  
ان ادعى الثاني لا تصح دعواه بخلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح  
دعواه خلافاً لما عتق الولد بتصادفهما على حرته وتكون الجارية ام ولد موقوفة ايهامات عتقت  
كذا في الذخيرة \*

﴿الفصل الحادى عشر في تحمیل النسب على الغير وما يناسب ذلك﴾ \* اذا اراد رجل ان يثبت نسبه  
من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يجمع من شهوده الا على خصم وهو وارث الميت او غريم لميت عليه حق  
او رجل له على الميت حق او موصى له فان احضر رجلاً وادعى عليه حقاً لا يبيح والمدعى عليه لذلك الحق  
مقر به اوجادل به فانه يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضرة ذلك الرجل هكذا في شرح ادب  
القاضي للخصاف رحمه الله تعالى \* رجل ادعى على آخرانه اخوه لا يبيح وانه ان ادعى بسببها الميراث  
او النفقة تسمع الدعوى ويقضى بأنه اخوه وكان ذلك قضا على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها  
مالاً لا يمكن اثبات الاخوة ولو اقر المدعى عليه انه اخوه لا تصح وكذا لو ادعى انه ابن ابنه والابن غائب  
او ميت وكذا لو ادعى انه جده ابوايه والاب غائب او ميت فان ادعى بسببها مالاً من النفقة وغيرها  
فيثبت بذنب خصمها عن الغائب كذا في خزائن المقتنين \* ادعى على رجل انه عمه او ادعى على امرأة انها  
اخته او عمته ولم يدع ميراثاً ولا حقاً لم تصح كذا في السراجية \* لو ادعى على رجل انه ابوه او ادعى على  
رجل انه ابنه او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت امرأة على رجل انه زوجها او ادعى العبد على عربي  
انه ائتمته وهو مولا او ادعى العربي ان هذا كان عبداً له وانه اعتقه او ادعى ولا المولا والذى ادعى  
قبله ينكر فاقام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء عملاً او لم يدع كذا في الخلاصة \*  
لو ادعت امرأة ان هذا الرجل ابنها او كان هو المدعى انها امه فاقام المدعى بينهما البينة على دعواه فان  
القاضي يقبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب هنا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى

في الجماع وما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجماع استحسانه كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \*  
 لو أن صبياني يد رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يديه أنه النقطه وأقام المرأة المحرمة  
 الأصل يئنه أنه أخوها لا يها وأمه جعلته أخاها وقضيت بينهما ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي  
 في يديه يدعى أنه عمه وباقي المسئلة بها ما قضيت بأنه أخوها وقضيت بعقبة \* إذا ادعت على رجل أنه  
 ابن ابنها فهذا أو ما لو ادعت الأخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا \* رجل  
 مات وترك موالى ثلاثة أعقوه وترك دارا فأقام موالى به البينة أنهم أعقوه لا وارث له غيرهم وقضى  
 القاضي بالدار بينهم أملا لأنهم مات واحد من الموالى فأقام رجل البينة أنه أخوه لا يه وأمه لا وارث له  
 غيره يعني أنه أخ الميت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير مقسوم فباع الأخ ذلك من رجل  
 وسلبه إلى المشتري ثم ان المشتري أودع ما اشتري من رجل وغاب المشتري فجاء رجل وأقام بيته بمحضرة  
 أخي الميت الآخر أنه ابن الميت الآخر وارثه لا وارث له غيره وصدقه في ذلك الشرع فكان في الدار  
 فالقاضي يقضى بنسب الابن وهل يقضى للابن بالثلث الذي قضى به للأخ من تركه الميت الآخر ان كان  
 القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للأخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان  
 كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للأخ بنصيب الميت لا يقضى للابن  
 وتأويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف كرون المودع مودعا بالمعاشنة بأن كان ايداع المشتري  
 منه بمعاينة القاضي الثاني أو بيئته أقامها المودع أما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي  
 يقضى للابن بنصيب الأخ ثم اذا لم يقض القاضي للابن بنصيب الأخ لا يدخل الابن في نصيب الشريكين  
 المصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك أخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه إلى الابن  
 هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قالوا تأويل هذا اذا أعاد الابن البينة على المشتري أو بقر  
 المشتري أنه اشتري هذا من أخي الميت وأن الأخ كان ورثه من الميت أما بدون ذلك فلا يقضى له القاضي  
 بنصيب الميت هكذا في المحيط \* في المنتقى رجل زعم ادعى على رجل أنه أبوه ليفرض له النفقة على ذلك  
 الرجل فأقام الزمن بيئته على ذلك وأقام المدعى عليه بيئته على رجل آخر أنه أبوا الزمن وذلك الرجل ينكر  
 والزمن أيضا ينكر فالبيئتين بيئته الزمن ويثبت نسبه من الذي أقام عليه البيئته بالنسب ويفرض عليه  
 النفقة ولا يلتفت إلى بيئته الآخر كذا في الذخيرة \* وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على  
 رجل أنى ابنك وصدقه المدعى عليه ثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان أقام بيئته أنه ابنه ثبت  
 النسب منه والافلا فان أقام المدعى عليه بيئته أن هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بيئته الابن وان كان  
 لا يقضى بنسبه من فلان آخر فاذا كفي بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المنتقى هكذا في المحيط \* رجل  
 أقام البيئته أن هذا ابني من فلانة الميتة ولي في ميراثها حق وأقام الابن البيئته أنه ابن رجل آخر من  
 امرأته والآخر ينكر يحكم بينه مدعى الميراث ويثبت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي \* لو أن  
 رجلا مات ابا ادعى على غلام موثر أنه ابنه ليثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه وأقام على ذلك  
 بيئته والغلام يجحد ذلك وأقام الغلام بيئته أنه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبيئتين بيئته الاب  
 وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بيئته الغلام على الآخر كذا في الذخيرة \* غلامان توأمان مات  
 احدهما عن مال والآخر زمن محتاج فجاء رجل وادعى انه ابوهما ليأخذ الميراث وادعى الزمن على  
 الآخر انه ابوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معا حكم بنسب الغلامين من الابوين بلا ترجيح كذا في الوجيز  
 للكردي \* ولو أقامت على رجل انه عمها تريد النفقة وأقام العم على آخر ان هذا أخوها برى العم من النفقة  
 ويفرض على الأخ ان شاءت كذا في التناخانية ناقلا عن العنابية \* غلام احتلم اقام البيئته على رجل

وامرأة انه ابنيهما واقام رجل آخر امرأة البينة ان الغلام ابنيهما فبينة الغلام اولى ويثبت نسبه من الذين اقامهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا واقام بينة مسلمة على نصراني ونصرانية انه ابنيهما واقام مسلم ومسلمة بينة على ذلك فبينة الغلام اولى وترجع على بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم اولى ويحبر الغلام على الاسلام كذا في محيط المرحسى \* هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل او كانا كافرين في الاصل الا انهما السبا والغلام صغير لكن لا يقتل ان ابي الاسلام هكذا في المحيط \* اذا ادعى الغلام انه ابن فلان ولد على فراشه من امته فلانة وذلك الرجل يقول هو عبدى من امتى زوجها عبدى فلانا والعبدى يدعى ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد انه ابن العبد واقام البينة وادعى المولى انه ابنه جعلته ابن العبد واعتقته كذا في الحاوى \* ولو اقام العبد البينة انه ابنه من هذه الامة وهى زوجته واقام المولى البينة انه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا انه يعتق باقرار المولى وتفسير الجارية بمنزلة ام الولد كذا في المبسوط \* واذا كان العبد ميتا وكان حيا الا انه لا يدعى نسب الغلام ولا يدعى التكاح ومولى الامة ايضا ميت وانما يدعيه ورثة الميت ويقيمون البينة على ذلك يقضى بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا في المحيط \* ولوان رجلا مات وترك مالا فاقام الغلام بينة انه ابن الميت من امته فلانة ولدت له في ملكه واقرب ذلك واقام رجل البينة ان الغلام عبده وامه امته وزوجها من عبده فلان ولدت هذا الغلام على فراشه والعبدى يدعى قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالام ان كانت حية للذى كذا في المبسوط \* وان كان العبد ميتا او كان حيا الا انه انكر التكاح فان نسب الغلام ثبت من الميت الذى اقام الغلام البينة انه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة للميت وتصيرام ولده ويحكم بعتهما بموته كذا في المحيط \*

﴿الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتمدة عن الوفاة﴾ اذا طلق الرجل امراته وكان الطلاق رجعيا فجب ميت بولدين لاقل من سنتين يوم ولم تقربا نقضاء العدة فنفي احدهما حين ولدت ثم ولدت الثاني فجماعا ابناه ولا حد عليه ولا لعان وان جاءت بهما لاكثر من سنتين فنفاهما يجزى اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وان كان نفى الاول منهما ثم اقربا ثانيا فجماعا ابناه وعليه المحذور وان جاءت باحد الولدين لاقل من سنتين وبالاخر لاكثر من سنتين فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رجعهما الله تعالى هذا والفصل الاول سواء واذا كان الطلاق باثنا او ثلاثا فان جاءت بهما لاقل من سنتين فعليه المحذور ونفى وهما ابناه وان جاءت بهما لاكثر من سنتين لم يثبت نسبهما منه وان نفاهما فلا حد عليه ولا لعان وان جاءت باحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لاكثر من سنتين بيوم فعند ابي حنيفة وابي يوسف رجعهما الله تعالى هذا والفصل الاول سواء هكذا في المبسوط \* واذا طلق الرجل امراته واحدة باثنته وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر مر وقت النكاح الثاني فنفاه فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثاب بالنسب من الاب وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا في المحيط \* معتدة تزوجت باخر ودخل بها وفرق بينهما فجاءت بولد يتصور ان يكون منهما فهو من الاول قبل هذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى واماعلى قولهما فيثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما با ان جاءت بولد لاكثر من سنتين منطلقها الاول ولاقل من ستة اشهر منذ دخل بها الثاني وحكم ام الولد اذا جاءت بولد لستين او اكثر تحكم المحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة بثبت نسب ولدها الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة اذا جاءت بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة اشهر يثبت النسب كذا

في محيط السرخسي \* رجل تزوج أمة فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت  
الشراء يلزمه وإن جاءت بولد لسته أشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا إذا كان الطلاق واحداً فإن كان  
طلقها اثنتين يثبت النسب إلى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى قاضيان

﴿الفصل الثالث عشر في نفي أحد الأبوين الولد ادعاء الآخر أباه﴾ \* إذا تزوج الرجل امرأة  
وجاءت بولد لسته أشهر منذ تزوج والزوجان حزان مسلان فادعى أحدهما أنه ابنه وكذبه الآخر  
فهو ابنه منهما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان لك من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو  
ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط \* ولو قال الزوج ولدت من زني  
فان صدقه المرأة بذلك فهو ابنه وإن أنكرت ذلك وجب اللعان فيما بينهما ويقطع النسب عنه باللعان  
كذا في المبسوط \* إذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد وأقرب بالاول منهما ونفي الآخر فما ابنه  
ويلاعن بينهما لقطع النكاح فان كان نفي الاول منهما ثم أقرب بالثاني جلد المحذور كآبائه وإذا تزوج  
الرجل امرأة وجاءت بولدين فنفاهما الزوج وقضى القاضي باللعان مات أحد الولدين قبل اللعان  
فهما ابنا الزوج ويلاعن لقطع النكاح وكذلك لو لم يمت واحد من الولدين وانكس مات الزوج  
أو المرأة قبل اللعان فالولدان نابتا بالنسب منهما وكذلك لو التعن عند القاضي إلا أن القاضي لم يفرق  
بينهما ولم يلزم الولد أمه حتى مات الزوج أو المرأة فالولدان نابتا بالنسب منهما وإذا ولدت ولداً فنفاها  
الزوج ولا عن القاضي بينهما ما وفرق بينهما ما ألزم الولد أمه ثم ولدت ولداً آخر في ذلك البطن فان  
الولدين يلزمان الأب كذا في المحيط \* ولو كانت ولدت ولدين توأمن فعلم بأحدهما ونفاها ولا عن  
وألزم القاضي الولد أمه وفرق بينهما ثم علم بالآخر فهما إياه فان علم بالثاني قبل أن يفرق القاضي  
بينهما فنفاها أعاد اللعان وألزم الولدين الأم كذا في المبسوط \* وإذا كذب الملا عن نفسه وادعى  
نسب الولد بعد ما فرق القاضي بينهما ألزم الولد أمه إن كان الولد حياً يثبت نسب الولد منه ويقام عليه  
المحذور سواء كانت المرأة حية أو ميتة كذا في المحيط \* وإن كان الولد قد مات وترك ميراثاً ثم ادعاه  
الأب لم يصدق عليه إلا أن يكون ترك ابن الملا عنه ولذا ذكرنا أني فحينئذ يصدق الأب فإذا صح  
القرار ضرب المحذور وأخذ الميراث ولو كانت المنقبة ابنة ماتت عن ابن ثم كذب الملا عن نفسه  
لم يصدق ولم يرث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يصدق ويضرب المحذور كذا  
في المبسوط \* وإذا لعن الرجل بجارية وألزمها الأم ثم أراد ابن الملا أن يتزوجها لم يكن له ذلك  
ويفرق بينهما وكذا الملا عن نفسه لو ادعى أنه لم يدخل بالأم وتزوج بالبت يفرق بينهما كذا  
في المحيط \* إذا اعتق أم ولده ثم تزوجها فجاءت بولد لسته أشهر فنفاها فان نفاها لعن ولزم الولد  
أمه وإن جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها لعن ولزم الولد أباه وتأويل هذه المسئلة إذا كان  
لاقل من سنتين منذ أعتقها حتى يثبت النسب من المولى كذا في المبسوط \* إذا كانت منكوبة  
الرجل أمة جاءت بولد فان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح إن ادعاه الزوج لا يثبت  
نسبه إلا بتصدق المولى وإن نفاها لا يلزمه وإن جاءت به لسته أشهر فصاعداً من وقت النكاح يثبت  
نسب الولد منه ادعاه أو يدع وإن نفاها لا يلاعن بينهما ولا يبتغي نسب الولد ولا حد عليه وإن كان  
المولى أعتق الأمة ثم جاءت بولد ان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد  
يثبت نسب الولد من الزوج اختارت زوجها أو نفسها قبل الدعوة أو بعد الدعوة وإن نفي الزوج الولد  
فان اختارت زوجها فنسب الولد ثابت منه ويتلاعنان لقطع النكاح وإن اختارت نفسها فان كان ذلك  
قبل نفي الولد ثم نفي الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاعن ويجب المحذور على الزوج



وان اختارت نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد ايضا  
 هذا اذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا من  
 وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعان في الوجه كله وان نفاه  
 فان اختارت زوجها فانها يتلاعنان وهل يقطع نسب الولد في الاستعانة يقطع وان اختارت نفسها  
 قبل نفي الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب المحذور وان اختارت نفسها بعد  
 النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط \* ولو اشتراها  
 الزوج فجاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه ويلزمه الولد وان جاءت به  
 لستة اشهر فصاعدا فنفاه يمتنفي بمجرد النفي ولا يلزمه الا ان يقر به هكذا في محيط الرخسي \* رجل  
 تخذه امة اشتراها من مولاها فاعتقها ثم جاءت بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت  
 العتق فان ادعاه ثبتت نسبه منه سواء كانت مدخولا بها ام لم تكن وصارت الجارية ام ولد له واما  
 اذا نفاه الزوج فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء لا يمتنفي نسبه ولا لعان بينهما ويجب  
 الحد القذف وان جاءت به لستة اشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد  
 على الزوج وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد  
 يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا بها ام غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول  
 بها لا يثبت النسب منه عندهم جميعا وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه ولم ينف ولم يدع بل سك  
 اختلافوا فيه قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذ انفي وقال محمد  
 رحمه الله تعالى يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذ انفي وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من  
 وقت العتق ان ادعاه الزوج يثبت نسبه منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عندهم ولو باعها من غيره  
 ثم جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبه منه ادعاه او سك وبطل  
 البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه لا يمتنفي نسبه ايضا وان جاءت بالولد لستة اشهر فقط منذ  
 اشتراها الزوج فادعاه الزوج فاجواب فيه كالجواب فيما اذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها  
 الزوج واذا جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ  
 بيع الزوج وادعاه يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في  
 هذه الصورة لا يثبت نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من  
 وقت بيع الزوج وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري  
 واذا صدقه المشتري حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وباقي المسئلة بحالها  
 كان ابو يوسف رحمه الله تعالى يقول ولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رحمه الله  
 تعالى هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت نسبه عندهم جميعا وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت  
 البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري عندهم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عندهم  
 جميعا هكذا في المحيط \* ولو كان المشتري الاخر قد اعتق الولد ثم ادعاه المشتري الاول فان جاءت به  
 لستة اشهر فصاعدا بعد الشراء الاول يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر تصح دعوته وبطل  
 البيع وينتقض العتق وكذلك لو اعتق المشتري الاخر الام مع الولد يبطل البيع والعتق فيهما  
 هكذا في محيط الرخسي \* وان لم يكن المشتري اعتق الولد لكن اعتق الام فان جاءت به لاقل  
 من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج صححت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا  
 منذ اشتراها الزوج فان كان لاقل من ستة اشهر منذ باعها لا يثبت النسب الا بالدعوة واذا ادعى

صحبت دعوته في حق الولد ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ باعها الزوج فانه لا تصح دعوته الا بمصدق المشتري عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاثر وعند محمد رحمه الله تعالى تصح دعوته الى سنتين من غير تصديق المشتري اذا كانت مدخولاً به ما هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ اشتراها فسواء جاءت به لاقل من سنتين او لاكثر من سنتين منذ باعها الزوج لا تصح دعوة الزوج الا بمصدق المشتري الا انه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه المشتري ينتقض البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا ينتقض البيع هكذا في المحيط \* رجل طلق امرأته طليقة بائنة وهي أمة ثم أعتقت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق فالنسب ثابت من الزوج لا ينتفي بنفيه ويضرب المحدث والولد للمولى الام ولومات الاب فجماعت بالولد ما بينه وبين سنتين وقد أعتقت بعده يوم فالولد ثابت النسب والمولى الام كذا في المبسوط \* اذا كانت امرأة الرجل أمة فولدت منه ولداً فاشتراها الزوج وقد أعتقها وتزوجها ثم ولدت ولداً آخر لستة أشهر فصاعداً منذ تزوجها فنفاه لاعتق القاضي بينهما ولزم الولد أماً فان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها آخرها ولا اكثر من ستة أشهر منذ اشتراها لم يلاع ولزم الولد أباه ولو جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ اشتراها لاعتق القاضي بينهما ولزم الولد أمه ويضرب المحدث اذا كانت أم الولد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم يصدق على الولد كذا في المحيط \* ولو لم يتزوجها الزمها بالولد ما بينهما وبين سنتين من وقت العتق فان نفاه ضرب المحدث كذا في المبسوط \*

\* (الفصل الرابع عشر في دعوى العبد التاجر والمكاتب) \* اذا اشترى العبد المأذون أمة فوطئها فولدت فادعى ولداً ثابت نسبته منه ويملك العبد بيع الولد والام هكذا في المحيط \* ولو تزوج المولى هذه الامه من عبده صح النكاح كما لو تزوجها أمة أخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها بغير اذن المولى يثبت نسب الولد منه اذا اقربته كذا في المبسوط \* المأذون اذا كان مديوناً فاشترى أمة ووطئها وولدت له ولداً ادعى نسب الولد وكذبه مولاه صحبت دعوته ويثبت نسب الولد منه وكذلك اذا ادعى ان المولى أحله له وكذبه المولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ولداً من أمة لمولاه لم تكن من تجارته فادعى ان مولاه أحله له أو تزوجها أباه فان كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه الا انه اذا اعتق فملكه يثبت النسب منه في دعوى النكاح قياساً واستحساناً وفي دعوى الاحلال استحساناً فان صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب الا ان في دعوى النكاح يحتاج الى التصديق في النكاح خاصة وفي دعوى الاحلال يحتاج الى التصديق في شيئين في أنه أحلهما وأنها ولدت منه كذا في المبسوط \* ولو ادعى ولداً من أمة لغير مولاه بنكاح فأسدأ وجائز وصدقه مولاه ثابت نسبته منه كذا في المحاوي \* عباد ادعى لقيطاً أنه ابنه من زوجته هذه الامه وصدقته الامه وقال المولى هو عبيدي فهو عبده وابنه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو ابنهما وهو حرقول محمد رحمه الله تعالى أظهر كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى في عباد ادعى لقيطاً أنه ابنه من امرأته هذه وهي أمة يثبت نسبته من العبد ويكون حراً ولا يكون ابن امرأته كذا في المحيط في المتفرقات \* واذا ولدت أمة المكاتب ولداً فادعى المكاتب نسبته صحبت دعوته ويستوي ان صدق المولى المكاتب في دعوته أو كذبه فيها ويصير هذا الولد مكاتباً ولا يبيع الابن ولا الام هكذا في المحيط في فصل دعوى النسب \* ولو ادعى المكاتب ولداً من امرأة حرة بنكاح جائزاً فأسدأ وصدقته المرأة كان ابنه هكذا في المحاوي \* ولو ادعى المكاتب ولداً من امرأة رجل بنكاح أو بملك وكذبه الرجل

لم يصدق المكاتب كالحرق اذا ادعاه فان عتق فلكه يوما ثبت نسبه منه كذا في المدسوط \* اذا اشترى  
المكاتب امة فولدت عنده ولد الاقل من ستة اشهر فادعاه المكاتب صحت دعوته ولو كان مكان  
المكاتب عبدا ماذون لا تصح دعوته كذا في المحيط \* واذا باع المكاتب امة فولدت لاقل من ستة  
اشهر فادعى الولد صحت دعوته وبردا لبيه مع امه كذا في المدسوط \* ولو ادعاه العبد وباقي المسئلة  
بحالها لا تصح دعوته كذا في المحيط \* وان وطئ المكاتب امة ابنه وهو حر او مكاتب بعقد على  
حدة لم يثبت اذا كذبه الابن كذا في المدسوط \* فان عتق المكاتب ومالك هذا الابن يوما من  
الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد له وان كان الابن قد ولد للمكاتب  
في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه فولدت امة هذا الابن ولدا وادعاه المكاتب صحت دعوته  
وصارت الامة ام ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها لان كسب الولد المولود في الكفاية والولد المشتري  
بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه كذا في المحيط \* ولو ادعى ولدا مكاتبته يثبت نسبه منه صدقته  
ام لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقران جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر من يوم  
كاتب وان جاءت به لاقل من ستة اشهر فلا عقر عليه كذا في المحامى \* ونحو المكاتبه فان شأت  
مضت في الكفاية وان شأت فسخت كذا في المحيط \* وان كان لها زوج وصدق الزوج بعتق الولد  
ولا يثبت الذنب كذا في محيط المرنحسى \* وان ادعى ولدا امة مكاتبته لا تصح دعوته الا بتصديق  
المكاتبه وهذا جواب ظاهر الراجح فاذا صدقته المكاتبه ثبت النسب منه وكان الولد حرا بالقيمة  
ويغرم المولى قيمة الولد للمكاتبه ويغرم عقرها للمكاتبه ايضا وتعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا  
اذا جاءت الامة بالولد لسته اشهر منذ اشترتها المكاتبه فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقل من ستة  
اشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لا تصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبه واذا صدقته  
المكاتبه حتى ثبت الذنب كان عبدا على حاله هكذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى لو اشترى  
المكاتب عبدا صغيرا فادعاه المولى لم تجز دعوته فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا  
في المحامى \* رجل اشترى عبدا وكتبه ثم ان المكاتب كاتب امة له ثم ولدت المكاتبه فادعاه  
مولى المكاتب فان صدقته المكاتبه يثبت النسب منه ويح العقر لها وان ولدت لاكثر من ستة  
اشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاقل من ستة اشهر فالعقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتباً  
مع امه فان اذنت الام بدل الكفاية عتقت وعتق الولد معها تبعها لها وان عجزت وردت في الرق اخذ  
المولى ابنها بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة عن  
اليه التصديق وتعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبه ولو كذبت المكاتبه وصدق المكاتب لا يثبت النسب  
ويكون الولد مكاتباً مع امه ان ادت بدل الكفاية عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب  
من المولى وكان الولد حرا بالقيمة غير انه ان ولدت لاقل من ستة اشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة  
الولد يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذبا لا يثبت  
نسب الولد ويكون الولد مع الام مكاتبين للمكاتب وان ادت بدل الكفاية عتقا وان عجزت صار  
مملوكا للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقاه يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاقل من  
سته اشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العلق في ملك المكاتب كان الولد حرا بالقيمة وقيمة  
الولد للمكاتب وتعتبر قيمته يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر منذ كاتبه المكاتب فالولد مكاتب  
معها مادامت مكاتبته لم تعجز به فان عجزت يأخذ المولى الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيها اذا صدقه  
المكاتب وكذبت المكاتبه حتى لم يثبت النسب ولم تعجز المكاتبه بعد ذلك ولم يكن ادنى

المكاتب بديل الكتابة وعق فلان كاتب الكتابة جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ كوتبت ثبت النسب من المولى ويكون - ربا القيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيرا لا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى أنه ابنه وصدق المولى المكاتب بالولد حر ورجع في حق النسب الى قول ارلدران جاءت بالولد لا اكثر من ستة أشهر منذ كوتبت لا يعنى الولد بل يكون مكاتباً مع امه ولا يثبت نسبه من المولى ايضا فان عجزت المكاتبه بذلك وردت في الرق كان الولد حراً بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجز ولكن أدت بديل الكتابة عقت وعق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا أنه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك فحيث ثبت نسب من المولى بتصديقه ولا تزنم القيمة هكذا في المحيط \* واذا أدى المكاتب الاول وعق ثم جاءت المكاتبه بولد لاقل من ستة أشهر من وقت العتق ولستة أشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا اولدت قبل عتق المكاتب وان ولدت لستة أشهر فصاعداً منذ عتق ان زعم المولى انه ولد بوطء بعد العتق لم يثبت نسبه وان وجد التصديق فمكان زانيا اما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقه المكاتبه تثبت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعنى الولد وان صدقه المكاتب المحترق في النكاح وكذبه المكاتبه لا يثبت الذنب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب المحترق عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعنى الولد وان ادعى انه ولد بوطء كان قبل العتق لم يصدق فان صدقه ثبت نسب الولد ولا يعنى الولد فان أدت عقت مع ولدها وان عجزت أخذ المولى الولد حراً بالقيمة وان صدقه المكاتبه وكذبه المكاتب المحترق يثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي وولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب المحترق وطء المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات عن دفاء فأدبت كاتبه ثم عجزت المكاتبه فالولد حراً بالقيمة والا مملوك تورثه المكاتب كذا في شرح الزبادات للعناني \*

\*(الفصل الخامس عشر في المتفرقات)\* اذا مات الرجل وترك امرأة وأم ولداً وقراباً انهما ولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للمقرع منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العدد في المقر ولا فقط الشهادة فان كان للمقرع منازع يشترط العدد باتفاق الروايات ولا تشترط العدالة باتفاق الروايات وهل يشترط فقط الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط \* رجل مات عن أم ولدين فمات بولد ما بينه وبين اثنين فنفاه الورثة لم يثبت الذنب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان الا ان يكون المولى قد أقرباً منها جلي منه وحيث ثبت النسب بشهادة القابلة وان اقرب الورثة فاقرارهم كاقرار الميت كذا في المبسوط \* رجل في يديه أمة فوطئها وولدت منه ولداً فادعى ولدها ثم قال كانت هي ام ولد فلان فزوجنيها فولدت لي هذا الولد وصدقته فلان في ذلك فان صدقتهما لامة في ذلك او كذبتهما او سكن رجعت الى تصديقهما قبل قضاء القاضي بكونها أم ولد للمقرع فهي أم ولد للمقرع ويكون حكم ولدها حكمهما فيعتقان اذا مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما أقرت لم يثبت النسب اليه ولو لم تصدق الجارية المقر ولم تكذبه حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبد المقر له فان كبر الولد وانكر ان يكون عبد المقر له لم يثبت النسب اليه وان انكاره وان كذبتهما لامة وثبتت على ذلك فالقاضي يجعلها ام ولد للمقر وعلى المقر قيمتها ام ولد للمقر له قبل هذا على قولهما اما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على المقر ولا عقرب للمقر له على المقر وان كذبتهما فلم يقض القاضي بشي حتى ماتت توقف أمر الولد حتى يكبر فان كبر وصدق المقر فيما أقرب كان عبد المقر له واما أم ولد للمقر له فان ضاع على التوكذيب جعله القاضي حراً من جهة المقر

وأما أم ولد للقرآن وإن كانت الأم حرة والغلام يعبر عن نفسه فصدت الأم المقر وكذب الغلام فالغلام  
 حر والحجارية أم ولد لله وكذلك إن كذبت الأم المقرصة دقة الغلام في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط  
 \* رجل مات وترك ابناً فجمعت امرأة وأدعت أنه ابنها من الميت فصدة الغلام وأقامت المدينة على ذلك  
 فان القاضي يقضي بنسبه منها ويقضي بالزوجة وترث من الميت كذا في شرح الطحاوي \* المرأتان  
 إذا ادعتا نسب ولد وأقامت كل واحدة منهما رجلاً أو رجلاً وامراًين فعلى قول أبي يوسف ومحمد  
 رجعهما الله تعالى لا يثبت نسب من واحدة منهما وعلى قول أبي حنيفة رجعه الله تعالى يثبت نسب  
 منهما وإذا أقامت كل واحدة منهما المرأة واحدة ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقضي لواحدة منهما  
 بهذه الحجة عند أبي حنيفة رجعه الله تعالى وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضي بالولد بينهما ولو لم يكن  
 لواحدة منهما حجة لا يقضي بنسب الولد منهما بالاختلاف قال في مجموع النوازل ولو كان أحد الولدين  
 ذكراً والآخر أنثى أدعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن بينهما فيجوز للابن التي لديها  
 أنقل هكذا في المحيط \* إذا ولدت أمة الرجل فأدعاه أخوه أنه ابنه من نكاح بشبهة وأنكره المولى  
 لم يصدق على ذلك وكذلك العم والحال وسائر القربات فان ملكه يوماً وقد ادعاه من جهة نكاح صحيح  
 أو فاسد أو من جهة ملك يثبت نسب منه وكذلك لو ادعى أنه ابنه ولم يذكر أنه تزوجها ولو ملك أمه معه  
 أو دونه صارت أم ولد له وإن ملك الولد أبو المذعي وهو يجمع مقالة ابنه لم يثبت نسب من الابن ولا يعتق  
 كذا في المبسوط \* إذا ولدت جارية الرجل ولداً وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح دعوته إلا بتصديق  
 من الأب وكذلك لو ادعى الابن أنه تزوجها لا يصدق إلا بتصديق الأب فان أقام الابن بينة على  
 التزويج برضى الأب أو بغير رضاه فان نسب الولد يثبت منه ويعتق كذا في المحيط \* إذا اعتق عبداً  
 صغيراً ثم ادعى أنه ابنه صحيح ولد عنده أولاً ولو كان كبيراً ينظران في بطلان إقراره والافه رجائز كذا  
 في التتارخانية \* رجل اعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولداً بعد ما اعتقها قال يلزمه وعليه العدة كذا  
 في المحيط \* عبد صغير بين رجلين اعتق أحدهما ثم ادعاه الآخر أنه ابنه صحته دعوته عند أبي حنيفة  
 رجعه الله تعالى ويكون مولى لهما إن كانت دعوة المذعي دعوة تحرير بأن لم يكن في ملكه وإن كانت  
 دعوته دعوة استيلاء بأن كان العلق في ملكه فالله متق نصف الولاء ولا ولا للمذعي فاما على قولهما  
 فيعتق العبد كله على المعتق والآخر ادعى نسب حر صغير ليس له نسب معروف فتصح دعوته استحقاقاً  
 هذا إذا ادعى الآخر نسبه فاما إذا ادعاه المعتق فعلى قول أبي حنيفة رجعه الله تعالى لا تصح دعوته  
 إلا بتصديق الآخر وعندهم تصح دعوته استحقاقاً وإذا كان الولد كبيراً يعبر عن نفسه فان أقر بذلك  
 ثبت نسبه من المذعي وإن جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة الآخر وهذا قول أبي حنيفة رجعه الله  
 تعالى وعلى قولهما لا تصح دعوة أحدهما إلا بتصديقه كذا في الذخيرة \* لو كان ولدان توأمان فاعتق  
 أحدهما فادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ويبطل المعتق كذا في التتارخانية \* ابن سماعة في نوادره  
 رجل اعتق جارية وتزوجها وجاءت بولد لاق من سنة أشهر منذ تزوجها فادعاه الزوج والسيد  
 قال أيهما صدقته فهو ابنه فان صدقت الزوج وادعى نكاحاً فاسداً أو وطئاً بشبهة لزمه ذلك وكذلك  
 السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط \* نعى إلى امرأة زوجها فاعتدت ونكحت وولدت  
 فجمعت الزوج الأول حياً فالولد من الأول كيف ما كان عند أبي حنيفة رجعه الله تعالى وقال أبو يوسف  
 رجعه الله تعالى إن كان من وقت نكاح الثاني إلى وقت الولادة أقل من ستة أشهر فالولد للأول فان كان  
 أكثر من ستة أشهر فهو من الثاني وقال محمد رجعه الله تعالى إن كان من وقت ابتداء وطء الزوج الثاني  
 إلى وقت الولادة أقل من ستة أشهر فالولد من الأول وإن كان أكثر من ستين فهو من الثاني كذا في الكافي

\* قال أبو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رحمه الله تعالى أحص به تأخذ كذا في الفصول  
 العمادية \* وروى أبو حمزة سعد بن معاذ عن اسماعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رحمه الله  
 تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا القول وقال الأولاد اثنتان كذا في المحيط \*  
 رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة عشرين مثلاً تزوجت وجاءت بأولاد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
 الأولاد للزوج الأول حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة إلى مؤلاؤه وتزوجوها ثم له وقال عبد الكريم  
 الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الأولاد للزوج الثاني ورجع إلى هذا القول وعليه الفتوى  
 كذا في الرافعات المحسامة \* وأجمعوا على أن المرأة ترد على الأول كذا في الذخيرة \* ولو سببت  
 المرأة فتزوجها رجل من أهل الحرب وولدت أولاداً فهو على هذا الخلاف مكذوب في المبسوط \* وعلى  
 هذا الخلاف إذا ادعت المرأة طلاقاً واعتدت فتزوجت ومحمد زوجها الأول كذا في محيط السرخسي \*  
 وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين الذي عن تزوج امرأة صغيرة بتزويج أبيها ثم مات الأب والزوجة  
 غائبة فكبرت البنت وتزوجت برجل آخر فحضرا لغائب وأدعاهما فأنكرت ولم تكن له بنته فلم يقض له  
 بهما وقضى بها للثاني فولدت منه بنتاً وللزوج الأول ابن من امرأة أخرى هل يجوز النكاح بين هذا  
 الابن وهذه البنت قال إن كان في حال الصغر لا يجوز لأن في زعم أبيه أن أم البنت زوجته والبنت  
 ولدت على فراشه فهي بنته وأما إذا كبر الابن وهو تزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لأن إقرار  
 الابن لم ينفذ على غيره كذا في الفصول العمادية \* إذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولداً  
 فادعى أحدهما أن النكاح كان منذ شهر وادعى الآخر أنه كان منذ سنة فالقول قول من يدعي  
 النكاح منذ سنة ويحكم بإثبات النسب ثم ما فإن تصادقا على أنه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب  
 وإن قامت البينة بعد ما تصادقا أنه تزوجها منذ شهر على أنه تزوجها منذ سنة قبلت بينته هكذا  
 في الذخيرة \* رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من إحدى هاتين المجاريتين ثم مات قال محمد  
 رحمه الله تعالى يعتق الغلام من جميع المال وتسمى كل جارية في نصف قيمتها ويعتق نصفها من  
 الثالث كذا في المحيط \* رجل أقر بأن هذا الصبي ابنه من أمته هذه ثم مات فأقام أخوته البينة أن أباهم  
 زوج أمته من هذا العبد قبل ولادته ثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران  
 لا تقبل بينهما كذا في محيط السرخسي \* وإذا كان الغلام والامة يدعيان ذلك قبل بينهما  
 لأنهما بهذه البينة يثبتان الحق لأنفسهما وهما النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصحير الجارية  
 أم ولده فبعد ذلك إن كان هذا الإقرار من المولى في صحته يعتق من جميع المال وإن كان  
 في مرضه يعتبر من الثالث وكذلك إذا ادعى الغلام ذلك قبل البينة أيضاً ويكون الجواب فيه كالجواب  
 فيما إذا ادعى الغلام والامة جميعاً ذلك كذا في المحيط \* ولو ادعت الأم النكاح أو ادعاه الغلام  
 قبلت بينة التزويج لأنها تكون للآثبات فإن النسب من حق الغلام فإذا اثبت بالبينة من العبد  
 كان مثبتاً حق نفسه فيثبت النكاح بينهما وبين العبد وذلك حقها كذا في المبسوط \* ولو كان  
 العبد غائباً حال ما أقامت الورثة البينة يوقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط \*  
 إذا ولدت امرأة الرجل ولداً وادعت أنه ابنها منه والزوج يحسد ذلك فشهد على الزوج أنه أو أخوه أنه  
 إقراره ابنه قبل الشهادة كذا في الذخيرة \* ولو شهد على إقرار الزوج بذلك أبو المرأة أو جدتها لا تقبل  
 شهادته ادعت المرأة أو جدتها وكذلك لو شهد بذلك أبو الزوج أو جدته لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج  
 أو جدته كذا في المحيط والله سبحانه أعلم



إذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع وأراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وأن يفسر الاستحقاق وبين سببه ثم إذا بين سبب الاستحقاق وضح ذلك وانكر البائع البيع منه وأقام المشتري البيضة على البيع قبلت بيضته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشتري حضرة المشتري لسماع هذه البيضة عند بعض المشايخ وبه كان يغني ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بل إذا ذكر شئته وصفاته وذو كرم مقدار الثمن كفاه ثم إذا قبلت بيضة المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي وأراد البائع أن يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو أبرأ البائع المشتري عن الثمن أو وبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشئ وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض كذا في الفصول العمدية \* وإذا استحق المبيع من يد المشتري وهو لم يؤد الثمن أو أدى بعضه يجبر على أداء الثمن في الفصل الأول وعلى أداء الباقي في الفصل الثاني بموازاة القاضي عسى أن لا يقضى ببيضة المستحق أو يجبر المستحق البائع كذا في المحيط \* المشتري إذا أراد الرجوع على البائع فوجده بدفع الثمن أن صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وإن لم يقرب الاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة \* إذا رجع المشتري على بائعه وصاحجه البائع على شئ قليل كان للبائع أن يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر داراً بعد وثقاً بضائع استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار إن شاء أخذ نصف الدار بنصف العبد وإن شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار وإن تفرقت الصفقة عليه وتعب الباقي بسبب الشراكة وعلى هذا إذا استحق نصف العبد دون نصف الدار لا خيار لمشتري الدار وإن استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب أن كل واحد من المشتريين بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك ولم يبين قدر المأخوذ وقدر المتروك فمن اصحابنا من قال كل واحد منهما بالخيار إن شاء أخذ والرجوع بالربع وإن شاء ترك وبعض اصحابنا قالوا كل واحد منهما بالخيار إن شاء أخذ والنصف بالنصف وإن شاء ترك وإن لم يتجر واحد منهما شيئاً حتى أجاز المستحق نصف العبد أو سلم ذلك النصف إلى مشتري العبد به أو صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط في باب الاستحقاق \* اشترى من آخر عبد أو باعة من غيره ثم إن المشتري الأول اشترى ثانياً ثم استحق من يده رجوعه وعلى البائع الأول هكذا حكى فتوى شمس الإسلام محمد ردا لا وزجندى رحمه الله تعالى وهذا الجواب إنما يستقيم على الرواية التي يقول فيها أن القضاء بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها أما على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع المشتري الأول وشراؤه ثانياً على حالهما فلا يكون له الرجوع على البائع الأول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم هو يرجع على البائع الأول كذا في الفصول العمدية \* اشترى من آخر داراً قبضها واستحققت من يده فقال المستحق للمشتري عن ذلك الثمن الذي دفعته إلى البائع منى فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد ما دفع من المشتري له ذلك فقد قيل يجب أن لا يكون له ذلك على الرواية التي يقول فيها أن بقضاء القاضي بالملك للمستحق تنفسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له أن يسترد ذلك ولو أن المشتري رجع على البائع وطالبه بالثمن فقال المستحق للمشتري خذ الثمن منى فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في زيادات رجل اشترى من رجل عبد أو قبضه ضمن رجل للمشتري ما أدركه من دركه في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلم إليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلم إليه ثم استحق مستحق من يد المشتري الآخر بائنة وقضى القاضي



بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري الاخر وعلى الباعه اجمع حتى لو اقام المشتري الاخر واحدا من الباعه بينة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بينته ركان لكل واحد من المشتريين أن يرجع على بائعه بالثمن من غير أن يحتاج إلى إعادة البينة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخر ولا يكون للمشتري الاول أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول ان يضمن الكفيل بالدرك ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري إلى إقامة البينة على الرجوع اذا أراد الرجوع على بائعه يتظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند قاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يحتاج ولو أن العبد لم يستحق ولكن اقام العبد لبينة على المشتري الاخر على حرية الاصل وقضى القاضي بهارجع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل أن يرجع على مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على الكفيل قبل أن يرجع عليه ولو لم يقم العبد البينة على حرية الاصل ولكن اقام بينة انه كان عبد الفلان منذ سنة ائتمه وأقام رجل بينة ان العبد كان له منذ سنة ائتمه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وكذلك اذا لم يعرف التاريخ وكذلك لو اقام العبد البينة انه كان عبد الفلان منذ سنة دبره وأقام رجل بينة على ذلك وكانت جارية اقامت بينة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها وأقام رجل بينة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها ولم يعرف التاريخ أم لا وقضى القاضي بذلك فهذا هو اقامت البينة على حرية الاصل أو على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل أن يرجع عليه وان اقامت البينة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان اقام العبد والجارية بينة على المشتري الاخر انه عبد فلان أو جارية فلان أعتقه أو استولدها بعد شراء المشتري الاخر وأقام رجل بينة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا والقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات عتق وقبضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع اعتبار البعض بالكل كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها بينة يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة \* لو اقر المشتري للمستحق أو استخلف فشكل وقضى به للمستحق ثم أراد أن يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو اقام البينة على اقرار البائع أنه للمستحق يرجع عليه ولو لم تكن له بينة فإراد أن يحلفه ما أقربه للمستحق يحلف كذا في الخلاصة \* فان شكل رد الثمن كذا في الوجيز للكردي \* فان قال المشتري بعد ما أقر أو شكل أنا اقيم البينة على أن الجارية ملك للمستحق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تجمع بينته ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن ادعت أنها حرة الاصل فأقر المشتري بذلك أو ابى الميمن وقضى القاضي بحرية لا يرجع بالثمن على البائع فان حضر البائع وانكر ما قاله المشتري فقال المشتري أنا اقيم البينة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري أنها جارية وأنه أعتقها أو دبرها أو استولدها وأقر المشتري بذلك أو شكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان اقام المشتري بينة على البائع بذلك يرجع بالثمن على البائع يتقارن شهادت بينته بعتق مطلق أو بعتق بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن وأما اذا شهدا بعتق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* قال محمد في الزيادة في يد عبد الله فقال ابراهيم لجد يا محمد الامة التي

في يد عبد الله كانت امتي بعثها منك بألف درهم وسلمت اليك ولم تنقد الثمن الا ان عبد الله غلب عليك  
ونغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جاريته فاقول  
في الجارية قول عبد الله ويقضي بالثمن لابراهيم على محمد هكذا في المحيط \* فلو استحقها رجل من  
عبد الله بيئته على النتائج او مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشئ وان اقام محمد البيئته على المستحق  
نهايته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها قضى له بها وان أعاد المستحق بيئته النتائج على  
محمد قضى له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في محيط السرخسي \* ولو لم يستحق  
الجارية أحد ولكن أقامت الجارية البيئته على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها رجع  
محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو أقامت الجارية البيئته على عبد الله أنها كانت أمته اعتمها أردبرها  
أو استولدها وقضى القاضي بذلك رجع محمد بالثمن على ابراهيم وهذا اذا أقامت البيئته على الاعناق  
والتدبير والاستيلاء من غير نار يخ فاما اذا أرخت بان أقامت البيئته على ان عبد الله ملكها منذ  
سنة واعتمها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم  
ومحمد فان كان من ذم سنة أو اقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان تاريخ العقد الذي  
جري بين محمد وابراهيم من ذمتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو ان الجارية أقامت البيئته على  
عبد الله انه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا تبطل الكتابة  
وعتقت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط \* وان أقر عبد الله انه اشتراها من  
محمد بمائة دينار وقبضها ونقده الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصادقا عليه ثم استحققت الجارية من يد  
عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادقا عليه بعد ما استحققت  
الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان أقر  
عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائبا أو حاضرا فلم يصدقه ولم يكذبه حتى استحققت الجارية من يد  
عبد الله ثم صدقه محمد فيه قال فان قال محمد انا اقيم البيئته على ابراهيم ان عبد الله اشتراها مني يريد به  
الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بيئته وكذلك لو اقام محمد بيئته انه صدقه عبد الله في دعواه الشراء فيه  
قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بيئته ورجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله  
على ان محمد أوهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه أو على ان محمد تصدق بالجارية على عبد الله وسلمها  
اليه ففي الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم  
هكذا في الذخيرة \* رجل اشترى أمة بألف درهم ونفذ الثمن ولم يقبضها حتى أقام رجل البيئته انها أمته  
والمشتري والبائع حاضرا فنقض القاضي للمستحق ثم ادعى البائع أو المشتري ان البائع كان اشتراها  
من هذا المستحق قبل ان يديها من المشتري وأقام البيئته قبلت بيئته ولو قال المشتري للقاضي بعد  
الاستحقاق قل للبائع ليس المبيع الى والا فانه قضى المبيع بينهما للقاضي ينقض البيع ويرجع المشتري  
على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم ان البائع وجد بيئته انه كان اشترى الأمة من  
المستحق ففسخ البيع على حاله لنفاذ الفسخ ظاهرا وباطنا فان اراد احدهما ان يجير البيع ليس له ذلك  
فان كان المشتري قبض الأمة من البائع ثم استحققت من يد المشتري وأخذت من يده ورجع المشتري  
على البائع بالثمن ثم وجد البائع بيئته على الثمن من المستحق فأقامها على المستحق وقضى بالأمة للبائع  
فأراد البائع ان يلزم المبيع المشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ليس  
له ذلك ولا يعود البيع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم أقام البائع البيئته اما اذا أقام  
البائع البيئته على الثمن من المستحق قبل ان يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري

فلوقضى القاضى على البائع بالثمن ثم أقام البائع البينة فعلى ما مر من الخلاف فلو أراد المشتري انخذ  
 الجارية وامتنع البائع لا يجبر ولو أراد البائع أن يلزمه له ذلك فلولم يخصم المشتري البائع ولكن طلب  
 منه الثمن فأعطاه أو قبل الفسخ ثم أقام البائع بيئته على الشراء من المستحق وقضى بالجارية له ليس  
 لاحدهما أن يلزم صاحبه الجارية ولو لم يقم البائع البينة على الشراء من المستحق لكن أقام البينة  
 على أنها تنجب عنده فهذا هو أقام البينة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة \* اشترى  
 جارية فولدت أو شجرة فأنثرت والثمار عليها واستحقها رجل بالبينة والولد في يد المشتري يتبعهما  
 الولد والثمرة وهل يشترط الحكم بالولد والثمرة مقصودا اختلاف فيه قبل القضاء له بالأصل قضاء  
 بالفرع وقال المصدر لا بد من القضاء بالفرع أيضا كما إذا لم يكن افرع في يده وكان في يد آخر وان  
 كانت ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة ويرجع على البائع ولو مات الولد لاشي على  
 المشتري وان قتل أخذه منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان مات وترك مالا كثيرا فكله للمشتري  
 ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية أو وهب لها أخذها المستحق مع الاكتساب  
 ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من آخر كرما واشترى  
 الارض والتحليل جميعا وقبضهما ثم استحققت العرصة وحدها كان للمشتري أن يرد الاشجار على  
 البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة \* اشترى فرس ماع السرج واستحقا رجوع  
 بكل الثمن وان استحق بلا مرج رجوع بالحصاة وكذا الوضاع المريج قائما وأراد المشتري رد الدرج  
 وان يرجع بكل الثمن وأبى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى أرضا  
 فغرس فيها شجرا فنبت الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قائمه يضمر  
 بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر للان وان شئت فخره حتى  
 يقطع الشجر ويضمن لك نقصان أرضك فان أمره بقطع الشجر وقاع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان  
 المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار  
 المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر بالمشتري بالبائع  
 فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع على البائع ولا على  
 المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى وان لم تستحق  
 الارض حتى أنثر الشجر بلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع  
 الشجر ركان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة  
 في الارض ويسلم الشجر قائما الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري على قطع الثمر  
 بلغ الثمر أو لم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضى خان \* حال البائع رجلا على  
 المشتري بالثمن وأذى المشتري الثمر الى المتهال له ثم استحققت الدار من يد المشتري فالمشتري على من  
 يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الامام شيخ الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على  
 البائع قيل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المتهال له قال لا وفي الجماع قيل له ان  
 المشتري بالخيار ان شاء يرجع على القابض وان شاء يرجع على المتهال له اشترى شيئا من الوكيل  
 فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع  
 الثمر الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن ونحوه وادفعه الى  
 المشتري كذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل يبيع جري بين رجلين في جارية ثم استحققت الجارية  
 بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض ثم ظهر فساد القضاء بقتوى الائمة وأخذ البائع

المجارية من المستحق ليس للمستحق عليه أن يسترد تلك المجارية كذا في الخلاصة \* اشترى من آخر قراطيس بثمان مائة وأعطى المشتري حمارا معينا في ثمن القراطيس بسبعين قيمة أربعة مائة فنقد استحقاق القراطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في الفصول العمادية \* رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جازلها وأدعاها وأقر المشتري أنها للمدعى وصدق البائع المشتري في أنها لهذا المدعى وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري إنما كانت هي للمدعى لأنك وهبتها له فاقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة \* وإن استحق من يده بشهادة شاهدين وقد عدلما المشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل من الشاهدين فإن دلا رجوع المشهود عليه على بائعه بالثمن وأمر لم يعدل فإنه يقضى على المشهود عليه لتعديله إياهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الإقرار كذا في الفصول العمادية \* قال محمد رحمه الله تعالى في المجامع الكبير رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كقيل بأمر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يده المشتري أو وجد حرا أو مكاتباً أو مديراً أو كانت جارية فوجدها أم ولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر إن كان الكفيل قدر رجوع على المشتري بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وإن كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم إذا حضر الكفيل فإن شاء رجوع على البائع بما نقده وإن شاء رجوع على المشتري فإن أخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن أخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وإن أراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل أن يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولولم تكن كفالة وكان أمر بقضاء الثمن وباقي المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع ما وصفتنا ولولم يكن شيء مما ذكرنا من الأسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقده أو لم يرجع فإن حضر الكفيل في فصل موت العبد وكان الكفيل حاضراً لم يكن للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن ولولم يموت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الأسباب فإن كان الانفساخ بسبب هوفسخ من ككل وجه نحو الازدبال عيب بعد القبض بقبض أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء أو الازدبال بغير الرؤية أو بغير الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري أمر غيره أن يتقد الثمن عنه فنقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم إلى المشتري فإن المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الأحوال كلها وإن كانت الكفالة بغير أمر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان لا كفيل أن يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وإن انفسخ البيع بينهما بسبب هوفسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الازدبال عيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الإقالة لا يكون للكفيل أن يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض لا كفيل دون المشتري ولولم تكن كفالة ولكن نقد رجل الثمن عن المشتري بغير أمره كان الجواب فيه في جميع ما وصفتنا نظير الجواب في الكفالة إذا كانت بغير المشتري ولو كانت الكفالة بأمر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على خمسين دينارا كان لا كفيل أن يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فإن استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوى في هذا أن يكون الاستحقاق في المجلس أو بعد الافتراق من المجلس وكذا لو أن البائع باع الكفيل الدرهم التي كفل

بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع وأراد محمد رحمه الله تعالى بهذه التسوية بين  
 البيع والصلح التسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فأما إذا استحق العبد ومعه في المجلس بعد  
 لا يطل البيع ويملك الصلح ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل عن  
 البائع بالدرهم خمسين ديناراً وقضاهما منه البائع فان لم يشتري أن يرجع على البائع بألف ولا سبيل  
 للكفيل على البائع وكذلك لو كان الكفيل صالحاً الباع على خمسين ديناراً وفي الصلح للبائع الخياران شاء  
 رد خمسين ديناراً أو شاء رد ألف درهم وفي البيع برد ألف درهم من غير خيار ثم في الصلح ان اختار  
 البائع رد ألف درهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدنانير فالصكفيل هو الذي يقضي به ذلك  
 ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري أمراً رجلاً أن يقضي عنه الثمن من غير كفالة فباع  
 المأمور من البائع خمسين ديناراً بالثمن يجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على خمسين  
 ديناراً ولو كان الكفيل كفلاً عن المشتري بالثمن بغير أمره ثم ان الكفيل صالح مع البائع على خمسين  
 ديناراً بالثمن أو باع منه خمسين ديناراً بالثمن ثم مات العبد قبل القبض أو استحق فلا سبيل للمشتري  
 على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويغير البائع في الصلح بين إعطاء الدرهم وبين إعطاء  
 الدنانير وفي البيع لا يتخير ولو لم تكن كفالة ولا أمر بتضاه الدين ولكن جاء متبرع وباع دنانيره من  
 بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري أو صالح معه من الثمن على دنانيره فالبيع باطل على كل حال  
 وأما الصلح فان كان بشرط أن يكون الثمن الذي على المشتري للمتبوع يكون باطلاً وان كان الصلح  
 بشرط برائة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزاً وان أطلق الصلح إطلاقاً ولم يصرح بالبراءة ولا بالتقليك  
 يجوز فان استحق العبد كان على البائع رد الدنانير على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخياران شاء  
 رد الدنانير على الكفيل وان شاء رد عليه الدرهم هكذا في المحيط \* ولو كفل بجيد ونقد نهرجة  
 رجع بالجيد على المشتري وان استحق اتبع البائع أو المشتري بالنهرجة وان كفل نهرجة ونقد جيداً  
 رجع بالنهرجة ولو استحق اتبع البائع بالجيد أو المشتري بالنهرجة ورجع المشتري على البائع  
 بالجيد كذا في الكافي \* ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع قبل القبض وبذلك كان الكفيل أدى  
 انقص مما أقرم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على المشتري بألف درهم نهرجة ولو كان  
 الكفيل أدى أجود مما أقرم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع  
 الكفيل على المشتري بما كفل عنه ويرجع المشتري على البائع بمثل الدرهم التي أعطى الكفيل البائع  
 وهو الخياران ولو كان المشتري أمراً رجلاً أن يتقدم عنه الثمن من غير كفالة فتقدم المأمور أفضل مما أمر به  
 لم يرجع على الأمر إلا بمثل ما أمر به وان تقدم أردأ مما أمر به يرجع بمثل المؤدى فان استحق العبد يتخير  
 المأمور بين اتباع البائع وبين اتباع المشتري فان رجع على البائع رجع بمثل المقبوض وان رجع على  
 المشتري يرجع بالمؤدى ان كان المؤدى أردأ مما أمر به وان كان أجود رجع بما أمر به ثم المشتري  
 يرجع على البائع بمثل ما أخذ من المأمور ولو لم يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض فلا سبيل  
 للمأمور على البائع ولكن يرجع على المشتري بما أدى ان كان المؤدى أردأ مما أمر به وان كان أجود  
 يرجع بما أمر به كذا في المحيط \* من ضمن الثمن للمشتري عند الشراء معلوماً بظهور  
 الاستحقاق جازاً لكن اذا أخذ المستحق من يد المشتري بالقضاء فأنما يرجع على الكفيل بعد  
 وجوب الثمن على البائع وإنما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بأن يرجع عليه ويقضي به  
 القاضي ويفسخ العقد ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري ان شاء أخذ من الكفيل  
 وان شاء أخذ من البائع فان أخذ من الكفيل وكانت الكفالة بغير الأمر لا يرجع على البائع

لكن البائع بعد الاستحقاق والقضاء عليه يرجع هو على بائعه كذا في الفصول العمادية \* ان دفع  
المدعى الى المدعى عليه شيئا واخذ الدار ثم استحق المدعى فانه لا يرجع الدافع بما دفع كذا في الوجيز  
للكردى في دعوى الصلح \* لو صالحه من الدنانير على ذراهم وقبضها ثم استحققت بعد التفرق  
رجع بالدنانير كذا في الفصول العمادية \* وان صالح من مائة على نصفها فاستحق البدل رجع  
بمثله ولا يرجع بجميع الدين الا في كذا في الوجيز للكردى في دعوى الصلح \* لو صالح من  
الذراهم على كرحنطة جاز فان استحق الكراو وجده عيبا فرده يرجع الى اصل حقه وهو ما عليه من  
الذراهم كذا في الفصول العمادية والله اعلم

﴿الباب السادس عشر في دعوى الغرور﴾

اذا اشترى الرجل أمة شراء فاسدا أو جائزا أو مالا كها ببهة أو صدقة أو وصية فولدت له أولاد اثم  
استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالمجارية وأولادها الا اذا ثبت غرور المستولد ولا بد لذلك من  
البينة على الشراء والهبة أو ما شبه ذلك فاذا اقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولد فيقضى القاضي  
للمستحق بالمجارية وبقيمة الولد ويعقرها أيضا ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بائعا كان  
أو واما عندنا وهل يرجع بقيمة الولد ففي فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة ونظائرها لا يرجع كذا  
في المحيط \* وتعتبر قيمته يوم الخصومة ومن مات من الأولاد قبل الخصومة لم يضمن المستولد من قيمته  
شيئا كذا في الذخيرة \* والغرور أن يشتري رجل أمة أو يملكها بسبب من اسباب الملك كالهبة  
والوصية والصدقة فيستولد ما اثم يظهر بالبينة انها ملك لا غير فالولد في هذه المسائل حر بالقيمة كذا  
في السكافي \* أمة أتت رجلا فخبرته انها حرة فتزوجها على ذلك فولدت ولدا اثم اقام مولاهما البينة  
انها أمة وقضى بهالة فانه يقضى بالولد أيضا لمولى المجارية الا أن يقيم الزوج بينة انه تزوجها على انها  
حرة فان اقام البينة على هذا فقد ثبت سبب حرية الأولاد وهو الغرور وكان الولد حرا لا يبدل عليه وعلى  
أبيه قيمته دين في ماله حال الوقت القضاية كذا في المبسوط \* ومن قتل من الأولاد خطأ فاقضى للاب  
بدينه وقبضها فانه يقضى عليه بقيمته يوم القتل واذا كان لم يقبض شيئا من دية الولد لا يقضى عليه  
 بقيمة الولد وان قبض من الدية قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد هكذا في المحيط \* وان كان  
للولد ولي يحرز دينه وميراثه مع الاب فخرج من الدية شيء يمثل القيمة أو دونها قضيت على الاب بمثل  
ذلك في ماله ولا اقضى به في الدية هلا في تركة الابن كذا في المحاوي \* ولو قتل الاب بغرم قيمته  
كذا في الهداية \* وان مات المستولد وعليه دين كان المستحق اسوة لغرمائه ولا يكون ولاء الولد  
لمولى المجارية وان عتق رقيقا في حق مولى المجارية لانه اثم اعتبر رقيقا في حق المستحق ليمكن ايجاب  
الضمان على المستولد وهو حر في حق ما سواه من الاحكام وعن هذا قلنا ان المستحق ان يضمن المستولد  
قيمة الولد وان كان المستحق ذارحم محرم من الولد ولا يجعل حرام من جهة المستحق بالقرابة حتى لا يضمن  
المستولد هكذا في المحيط \* وان لم تكن للاب بينة انه تزوجها على انها حرة فطلب بين المستحق على  
علمه حلقته على علمه على ذلك كذا في المبسوط \* اذا خبر الرجل غيره عن امرأة انها حرة وتزوجها ذلك  
الغير على انها حرة فولدت له ولدا اثم استحقها رجل وجعل اقامضى الولد حرا بالقيمة ان زوجها المخبر على  
انها حرة فالمستولد يرجع بقيمة الولد على المخبر وان لم يكن المخبر زوجها امه ولكن المرأة زوجت  
نفسها على انها حرة فالمستولد يرجع عليها بقيمة الولد بعد العتق هكذا في الذخيرة \* اذا غرت الامة  
من نفسها رجلا فخبرته انها أمة لهذا الرجل فاشتراها امته فاستولدها اثم استحق رجعا أبو الولد بالثمن  
وقيمة الولد على البائع دون الامة كذا في المبسوط \* اذا اشترى جارية وقبضها وابعأها من غيره



فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فان اشترى الثاني يرجع بالثمن على بائعه بقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا اشترى الرجلان جارية ثم ان أحدهما وهب نصيبه من شريكه فولدت له اولاد واستحقها رجل وأخذها بقيمة الاولاد يرجع المستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الاولاد على بائعه ولا يرجع على الواهب بشئ ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشئ من قيمة الاولاد كذا في الذخيرة \* ولو كانت أمة بين رجلين فجاءت بولد فادعاه أحدهما وغرم نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه ثم استحقها رجل قضى بها بقيمة الولد والعقر للمستحق ثم يرجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما أعطاه من نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه بشئ من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه بنصف الثمن كذا في المبسوط \* رجلان اشتريا أمة من وصي يتيم فاستولدها أحدهما ثم استحققت الجارية كان الولد جارا بقيمة ويرجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة الباقي من الولد على شريكه وان صار مشتريا بالنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في مال اليتيم وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع أبيا للصغير فهو والوصي في حكم الرجوع في مال الصغير على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكلا أو مستبضا كان له الرجوع بما لحقه من الهدية على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مضاربا ولم يكن في الجارية فضل يرجع بجميع ماله من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان في الجارية فضل فأنما يرجع على رب المال من قيمة الولد بقدر رأس المال وحصة من الربح كذا في المحيط \* ولدت أمة من رجل ثم استحققت فقال الواطئ اشتريتها من فلان وصدقه فلان ولم يصدقهما المستحق يكون ولده عبدا بعد ما يحلف المستحق انه لا يعلم انه اشتراها من فلان ولو اقر المستحق وانكر البائع فالولد حر وعلى الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو اقر به المستحق دون جماعة عتق الولد باقراره بلا قيمة كذا في محيط السرخسي \* اذا تزوج المكاتب أو العبد امرأة حرة باذن مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى بها للمستحق فالولد رقيق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وكذلك اذا صار المكاتب مغرورا بالشرع كذا في المبسوط \* اذا اشترى أم ولد لرجل أو مدبرة أو مكاتبة من أجنبي ووقع عليها فجاءت بولد فان على المستولد قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة ولمولى أم الولد وعليه قيمة الولد والعقر للمكاتبة كذا في المحيط \* مكاتبة زوجت نفسها من رجل على أنها حرة فظهر أنها مكاتبة فان المستولد يضمن للمكاتبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في الذخيرة \* مكاتب أو عبد مأذون باع أمة فاستولدها المشتري ثم استحق رجوع أبو الولد بقيمة الولد على بائعه كذا في المبسوط \* الوارث يرجع على بائع المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعدما استولدها والموصى له بالجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا يرد عليه بالعب اذا استولدها ثم استحققت كذا في الخلاصة \* اذا أقر المريض في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لفلان وديعة عنده فوطئ الوارث الأمانة بعد موته وقد علم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحقها رجل فأنه يقضى للمستحق بالجارية وبالولد كذا في الذخيرة \* رجل ورث أمة من أبيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حرا بقيمة ثم يرجع بالثمن وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الوصي مات رجل وترك ابنا وجارية وعليه دين محيط فوطئها ابنته فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضمن الابن قيمة ولدها وعقرها للغرماء كذا في محيط السرخسي \* ولو جاء رجل وأقام بينة أنها له قضى بالجارية وبالعقر بقيمة الولد كذا في المحيط \* ولو كان الدين غير محيط يضمن قيمتها وعقرها



ويقضى منه الدين وما بقي ميراث ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها او اكثر فان كان  
اقل من قيمتها يضمن بدين الدين وبغير العقر كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى جارية مفعوبة  
وهو يعلم أن البائع غاصب او تزوج امرأة اخبرته أنها حرة وهو يعلم انها كاذبة فاستولدها كان الولد رقبة  
كذا في المبسوط \* ولو اشترىها وهو يعلم أنها غيرة فقال البائع ان صاحبها وكفى ببيعها او مات واوصى  
الى فباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر المالك وانكر الوكالة فله أن يأخذها وقيمة الولد ثم يرجع  
المشتري على البائع بالثمن بما غرم من قيمة الولد كذا في الذخيرة \* ولو وكل رجلا ان يشتري له جارية  
فاشترىها ونقد الثمن من مال الموكل فاستولدها الموكل ثم استحققت اخذها المستحق واخذ قيمة الولد  
وعقر الجارية من المستولد لأم الوكيل ويرجع المستولد وهو الموكل بالثمن وقيمة الولد على البائع  
والوكيل هو الذي يلى الخصومة في ذلك مع البائع فان انكر البائع البيع من المستولد وقال لم يشتري هذا مني  
واقام المستولدين ان فلانا اشترى هذه الجارية من هذا الرجل بامري ونقد الثمن من مالي صار  
المشتري مغرورا من جهة البائع وكان له الرجوع على البائع بالثمن وقيمة الولد والوكيل هو الذي يلى  
الخصومة في ذلك وان شهد شهود المستولد على الشراء ولم يشهدوا على ان المستولد امر المشتري بذلك  
وانما شهدوا ان المشتري قرأه اشترى الفلان بامره فان شهد الشهود ان المشتري اقر قبل الشراء وفي حالة  
الشراء انه يشتري الفلان يصير المستولد مغرورا من جهة البائع وكان له الرجوع بقيمة الولد على البائع  
وان شهد الشهود ان المشتري اقر بعد الشراء انه اشترى الفلان لا يكون للمستولد الرجوع على البائع  
بالثمن وقيمة الولد كذا في المحيط \* رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها  
جارية تساوى الف درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر بالقيمة ثم يرجع المضارب على البائع  
بالثمن فيكون على المضاربة كما كان ويرجع عليه ايضا ربع قيمة الولد ويكون له ذلك خاصة ولا يكون  
على المضاربة ولو لم يكن في الام فضل اخذ المستحق الولد مع الام ولم ينسب من المضارب وان كان  
رب المال هو الذي استولدها فان لم يكن فيها فضل كان لولد حرا وعليه قيمته للمستحق ويرجع على البائع  
بالثمن وقيمة الولد والذي يلى خصومة البائع في ذلك المضارب فيكون الثمن على المضاربة وقيمة الولد رب  
المال وان كانت الجارية تساوى العين فالرجوع على البائع بثلاثة ارباع قيمة الولد ويرجع بالثمن  
فيكون على المضاربة كذا في المبسوط \* رجل امر رجلا بشراء جارية فاشترى له جارية ثم ان الامر  
وهبها فولدت له ولدا ثم استحققت فآخذت الجارية وعقرها وقيمة ولدها فان الواطئ لا يرجع على البائع  
بشيء لانه مشتري لغيره كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى أمة واعتقها وزوجها من رجل ولا يخبر  
الزوج أنها حرة ولا انها أمة الا ان الزوج علم بشراء المزوج واعتاقه اياها ثم وطئها الزوج فولدت ولدا ثم  
استحققت فعلى الزوج للمستحق عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على المزوج بقيمة اولد كذا  
في الذخيرة \* اشترى جارية واستولدها ثم اعتقها ثم تزوجها فاستولدها ثم استحققت واخذها المستحق  
وعقرها وقيمة الولد ينرجع المستولد على البائع بقيمة الولد الاول دون الثاني ثم المستولد يضمن عقرها  
واحدا كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى على رجل مالا فصاحه منه على جارية بعينها وقبضها  
واستولدها ثم جاءه مستحق فاستحقها يأخذها وعقرها وقيمة ولدها وقت الخصومة فان كان الولد قد مات  
قبل ان يقضى عليه بقيمة فلا يقضى عليه بقيمة الولد ثم يظهر ان كان المصح من اقرار رجوع بما ادعى وبما  
ضمن من قيمة الولد وان كان المصح عن انكار او مكوث رجوع على دعواه لا غير فان اقام البيينة على  
دعواه وحلفه فنسكل رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في الفصول كلها ولو لم  
يكن للمدعى مال ولا يمكن ادعى فصا في نفس او فيما دونها فصاح معه على جارية فاستولدها

ثم استحققت الجارية فان كان الصلح عن اقرار فلا يسلط الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعي عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقروان كان الصلح عن انكار أو سكوت ثم أقام البينة على دعواه ارحلته ونكل فكذا يرجع بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد فان حلفه وخلف لا يرجع بشئ كذا في شرح الطحاوي \* ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية أخرى عن سكوت أو انكار واستولد كل واحد منهما جاريته فاستحققت التي في يد المدعي فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا اقام البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وقيمة الولد ايضا وان استحققت التي استولدها المدعي عليه فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية الاخرى على المدعي ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي \* ولو اصاب للمحامي ان يدفع المدعي الى المدعي عليه جارية أخرى وبأخذ المدعي من المدعي عليه الجارية التي وقعت فيها لدعوى فاستولد كل واحد منهما ما الجارية التي أخذها ثم استحققت احدى الجاريتين رجح المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي أخذها منه وقيمة الولد التي ضمنها المستحق كذا في الذخيرة \* ولد المغرور وولد المغتر يستويان في اثبات النسب من المستولد والحريية بالقيمة وإنما يفترقان في رجوع المستولد بالقيمة على مملوك الجارية ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المغتر لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* واهل الذمة والمسلمون سواء في الغرور كذا في المحيط

\*(الباب السابع عشر في المتفرقات)\*

اذا قال في دعوى البنوة هذا ابني ولم يقل ولد على فراشي فهذه الدعوة صحيحة واذا اقام البينة سمعت بينته وقضى ببنوته كذا في المحيط \* رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي وقال ان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعي في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى ان احدث المدعي عليه يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضي خان \* في عتق الامة وفي الطلاقات الثلاث وفي الطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء والمسئلة معروفة قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته لان حكمه حرمة الفرج بعد انقضاء العدة وانه حق الله تعالى ايضا كذا في المحيط \* ان ادعى مالين وقد بين أحدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى \* ادعى على آخر ملكية جارية في يده فقال المدعي هذا الجارية ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه الى فانه لا تجمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة \* قال خلف ابن ايوب سألت شادا عن مات وترك مائتي درهم فأقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بها ثم جاء رجل آخر ادعى مائة درهم على الميت وانكرت الورثة ذلك ولا بدنة للمدعي فأقر المدعي الذي قضى له بالمائة لهذا المدعي الذي أنكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي أخذها المتقضى له تكون بينهما نصفين قال خلف وبه أخذ والمسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط \* رجل ادعى أنه جري بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على ارض كذا فاني ادعت عليك وأقام البينة على الصلح الصحيح وأقام المدعي عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل مات وترك ثلاثة أعبار قيمتهم على السواء لا مال له غيرهم وترك ابنا لا وارث له سواه فأقام رجل بينة

أن الميت أوصى له بعده هذا الذي يقال له سالم وأنكر الوارث ذلك وقال إنما أوصى لهذا الرجل الآخر بعده هذا الذي يقال له بزيغ وصدقه المقر له بذلك بالقاضي يقضي لصاحب البيعة بسالم ولا يقضي للمقر له من بزيغ بشي ولو اشترى الوارث سالمًا بزيغ جازا الثراء وكذلك لو اشترى بألف درهم لكن في الفصل الأول بضم الواو قيمة بزيغ للمقر له بزيغ وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بزيغ إلى المقر له رجل مات وترك عبدًا قيمته ألف درهم لا مال له غيره فأقر الوارث أن الميت أوصى بهذا العبد لفلان وإلى أجزت وصيته بمدموته وأقام رجل بيعة أن له على الميت ألف درهم وبجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضي الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد وأرجع العبد إليه بمدة أو وصية أو ميراث فأراد المقر له أن يأخذ من الوارث بأقراره له بالوصية لا سبيل له عليه ولو ظهر أن الشهود على الدين كانوا عبيدًا فالقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن إلى الموصي له ولو ان الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الأول فان تلك الألف بعينها فلا مقر له ان يأخذها وان ورث ما لا آخر غير تلك الألف يساع منه بقدر ألف درهم ويدفع ذلك إلى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن أوصى الميت للمقر له تلك الألف بعينها كان على الوارث أن يردها على المقر له وان كان أوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر ألف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر له تلك الألف بعينها أو القضا أخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الألف بعينها أمر بالتسليم إلى المقر له وان كان الموهوب ألقا أخرى لا يؤمر بالتسليم إلى المقر له ولو ان القاضي لم يبيع العبد من الاجنبي بالدين لكن أعطاه الغريم بيده فقال هذا العبد يبيع لك بدينك أو قال جعلته لك بدينك فأخذه الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه أو وهبه الغريم له أو تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو ان القاضي لم يبيع العبد من الغريم ولكن جعله صلحًا للغريم من ماله بأن قال هذا العبد صلح لك من ماله وسلمه إليه ثم وصل العبد إلى الوارث يومان الدهر يؤمر الوارث بتسليمه إلى الموصي له المقر له هكذا في المحيط \*

مات وترك ثلاثة أعبد قيمتهم سواء فأقر الوارث لرجل بعبد بعينه وصية وصدقه المقر له وقامت بيعة أنه أوصى بهذا العبد الآخر لا يخرج منه الوارث فأعتق المقر له عبده فان اعتقه قبل انقضاء البيعة نفذ عتقه فان قضى بيعة الآخر غرم المعتق قيمة ما أعتق للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به أمر بتسليم المقر له إلى المقر له ولا ينفذ اعتاقه هكذا في محيط السرخسي \*

في نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل مات وترك ابنين ودارين فادعى رجل أحدى الدارين أنه غصب ما أبوهما وحلف ما على ذلك فحلف أحدهما ونكل الآخر عن اليمين قال أقضى للمدعى بنصف الدار حصته الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعى حصته الناكل عن اليمين من الدار الأخرى فيأخذ من ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاهما ولو لم يدع المدعى غصبًا وادعى أن الدار له لم يكن له على الناكل شيء من نصف الدار الأخرى كذا في المحيط \*

عن الامام رحمه الله تعالى أن الدار اذا كانت في يد ورثة وأحدهم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقي الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكبين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضروا نكلوا يثبت على انكاره كذا في الوجيز لا كدرى \*

اذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري أين هو فرفع الامر إلى القاضي وطلب منه أن يبيع الجارية ويوفى ثمنه فان القاضي لا يبيعها إلى ذلك قبل اقامة البيعة فان اقام البيعة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينفذ الثمن على البائع ويستوثق من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضعية

فعلى المشتري وان كان فيه فضل للمشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب  
 أن يقال بأنه في الدار لا يتعرض القاضى لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فإنه  
 ليس للقاضى أن يبيع الجارية وان اقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري وأقر بذلك  
 فأما اذا انكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري ثانيا كذا في المحيط \* رجل  
 ادعى على آخر دارا في يده وقال ملكى رهنها الى منك فانكر فشهدوا أن هذه الدار ملكه وفي يد فلان  
 بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما انكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى  
 الضياع والعقار \* ادعى عليه دارا أنها ملكى رهنها من والدك فلان بن فلان بكذا ثم مات  
 والدك وتركها في يدك فعليك أن تعقب الدين منى وتسلم الدار الى \* فانكر وشهد الشهود على وفق  
 دعواه والى \* زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق تقبل هذه  
 الشهادة كذا في القنية \* اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يده هذا بغير حق فدعواه  
 صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكى يوم ما أخذ صاحب اليد منى واذا ادعى انه غصبه منى  
 هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقل ملكى ولو اقام البينة على أن صاحب اليد غصبها منه  
 فالقاضى يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يرضى له بالملك هكذا في المحيط \* رجل في يده دار  
 اشتراها رجل من غير ذى اليد بعد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار واتخذها منه  
 بهبة أو صدقة أو شراء أو ودعة أو غصب أو ما شبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد  
 واسترد الدار من يد المشتري بأن كان في يد المشتري بسبب الغصب أو بسبب الوديعة فالمشتري يرجع على  
 البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الى يد المشتري بسبب من الاسباب  
 التي ذكرنا ثم هلك في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهى ان الجارية لو كانت غصبا  
 في يد المشتري وجاء ذواليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له أن يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت  
 الجارية غصبا في يد المشتري فأثبت فجاء صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها يرجع المشتري بالعبد على  
 البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من ذهنا والعبد  
 سالم المشتري الجارية لاسبيل لبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة في فصل دعوى البيع والشراء \*  
 رجل اشترى من آخر دارا بعد الدار في يد غير البائع وصاحب اليد يدعى أنها له فخاصم المشتري  
 صاحب اليد فلم يرض له بشئ وطالب المشتري من القاضى أن يفسخ العقد بينهما أحابه الى ذلك فان  
 فسخ العقد بينهما وأمر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الى يد المشتري يوما من الدهر بسبب  
 من الاسباب فالفسخ ماض حتى لا يؤثر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤثر المشتري بتسليم الدار  
 الى البائع ينظر ان كان المشتري وروح بالقرار له وقت الشراء يؤثر وان لم يصرح بالقرار له ذكره هنا  
 انه لا يؤثر كذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* أرض في يد رجل ادعى  
 رجل أن هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه متولى هذا الوقف وذكر الشرائط  
 وأثبت بالبينة وقضى القاضى بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه يسمع كذا  
 في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* سئل نجم الدين النسي عن رجل ادعى  
 أرضا في يد رجل أنها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي لى بى ملكى إنما  
 هي وقف على كذا وأنا متولىها طاب القاضى من المدعى عليه بينة على ما قال فلم تمكنه اقامة البينة  
 على ما قال بأمر القاضى المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى له يكون في يده الى ان يقيم البينة على  
 ما قال قال كل ذلك خطأ ليس ينبى للقاضى أن يطلب البينة من المدعى عليه على مقالته ولا أن يأمر

المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى وانما يامر المدعى باقامة البيعة على دعواه المالك على المدعى عليه  
وبينه على ذلك على المدعى عليه مقبولة لانه متول في زعمه والمتولى خصم لمن يدعى المالك لنفسه  
في الوقف كذا في المحيط \* في المتن رجل في يديه دارا دعاها رجل أنها داره اشتراها من الذي  
في يديه بألف درهم وادعى الذي في يديه أنها داره اشتراها من المدعى بألف درهم ولا يبيعه لهما فان  
الدار الذي في يديه فان أنكر تلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك فهو وكل واحد منهما يدعى  
الدار لنفسه ويتكرر تلك المقالة اتي شهدت الشهود عليها فان الدار للمتكلم الاول وهو الخارج كذا  
في الذخيرة \* قال هشام سألت محمد بن داود عن رجل في يديه دارا دعاها رجل وقدم  
صاحب اليد الى القاضي فأقر صاحب اليد أنه اشترى هذه الدار من هذا المدعى وادعى أن له بيعة هل  
يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعى بحكم هذا الاقرار قال أما في القياس فنعم لكن ارجح الدار في يد  
المدعى عليه استحسانا ولا يخذل منه كفيلا وأوجه الى ثلاثة ايام فان احضر بيعة والا قضيت عليه كذا  
في المحيط \* في المتن رجل ادعى على رجل أني قد بعثت هذا الطيلسان الذي عليك بكذا وانكر  
الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لي وانا كنت أودعك فردته على يخطف كل واحد منهما  
على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويبدأ في اليمين بالمدعى عليه كذا  
في الذخيرة \* في كتاب الرقيات أن ابن سماعة كتب الى محمد بن الحسن في رجل ادعى عبد في يديه  
رجل واقام البيعة ان هذا العبد كان لفلان بن فلان سمي رجلا غائباً وان فلانا اقرانه لهذا المدعى  
والذي في يديه العبد ينكر دعواه ويدعى رقة العبد والمدعى يقول صدق الشهود وقد اقر فلان لي  
بالعبد ولكن ملكته من جهة اخرى بهبة أو صدقة أو شراء منه قال محمد بن داود رحمه الله تعالى لا يستحق  
بهذا شيئاً حتى يقيم البيعة على بهبة وقبض أو شراء بمن معلوم فاذا اقام البيعة على ذلك فقد القضاة  
التمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعى صدق الشهود ولم يرد على ذلك ولم يدع بهبة ولا شراء ولو كان  
المقر حاضر والعبد في يده فقال المدعى قد كان هذا العلام لهذا الذي في يديه وقد اقر لي به فقال الذي  
في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئاً حتى يقر له بهبة وقبض أو ما شبه ذلك كذا في المحيط \*  
رجل ادعى عبد في يده رجل وقال بعثني هذا العبد بألف درهم وتعدتك الثمن فادعى المدعى عليه البيع  
وقبض الثمن فشهد للمدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكن  
قال لنا عبد زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع ان اسمه زيد فانه  
لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف برز الثمن وان نكل البائع عن اليمين لزمه  
البيع بنكوله وان شهد شاهدان أن البائع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوه الى شيء يعرف به من  
عمل أو صناعة أو حلية أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا والا في القياس سواء الا اني استحسن  
اذا نسبوه الى معروف ان اجيزه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل من لا تقبل  
شهادته للثمة \* ولو شهد على اقراره بالعبد بعينه وسمي ووصفاً قال انا يومئذ وسمي لنا ولكي لا نعرف  
اليوم بعينه فهذا باطل من قبل أنهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط \* في  
نوادير شرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ادعى على رجل أنه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها أو اشتراها  
منه بألف درهم وقبضها أو وهبها منه على عوض ألف وقبضها وانكر صاحب اليد ذلك فاقام المدعى  
بيعة ان صاحب اليد أقر بهذه الدار لهذا المدعى قال أقبل ذلك واجعلها للمدعى وبعد ذلك ان  
ادعى صاحب الدار الثمن او العوض الذي أقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا  
في الذخيرة \* واذا قال المدعى عليه هذه الضيقة ليست في يدي واراد المدعى ان يحمله على اليد له

ذلك حتى يصير مقررا باليد ثم اذا صار مقررا باليد لمصلحة القاضي بالله ما في ملك هذا المدعى حتى يصير  
مقررا بالملك واذا صار مقررا بالملك امره بترك التعرض كذا في المحيط \* وان ادعى انه اشترى  
دارا من هذا الرجل او قرية او ضيعة ولم يحدد ذلك فاقدر المدعى عليه له بذلك واتقاعا على حدود ذلك فان  
القاضي يحكم له بذلك على المدعى عليه باقراره وان اقر بالشراء واختلعا في الحدود فقال المدعى هذه  
حدودها وقال المدعى عليه لا بل هذه حدودها والتي اقر بها المدعى عليه اقل مما ادعى وليس للمشتري  
شهود تعرف حدودها فانها بما يتحالفان ويتراذان وكذلك لو شهد شهود على اقراره بما بالشراء ولم يسمها  
حدودا ان اتقاعا على حدود ذلك عليه ما وان اختلفا في الحدود وليس للمشتري شهود يعرفون  
الحدود فقال القاضي ذلك وتناسا البيع واذا تحالفا لا يقض القاضي البيع بينهما حتى يسأل  
القاضي فان ابي المشتري اخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع الى تصديق البائع وطلب البائع تقض  
ذلك فان القاضي يتطرف في ذلك فيتأني فان كان للمشتري حجة تثبت به ادعواه والا تقض البيع وكذلك  
لو احضر المشتري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهدت الشهود على اقراره بما عاين ذلك الشراء وفيه  
تسمية الحدود فان القاضي يلزم البائع ذلك ويأخذه بتسليمه الى المشتري فان اختلفا في الحدود وتحالفا  
وتناسا البيع الا ان يأتي المشتري ببينة تشهد على الحدود والتي يدعى فان اتى على ذلك ببينة الزم  
القاضي البائع ما شهدت به الشهود واخذه بتسليمه الى المشتري كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \*  
ادعى دارا في يدي رجل انهما داره اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بشار يخ شهر وانكر المدعى  
عليه دعواه فاقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه الدار كانت لي الا في كنت بعثا قبل هذا من  
امراني بشار يخ ثلاثة اشهر وصدت امرأة المدعى عليه ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا  
المدعى عليه قبل هذا بثلاثة اشهر ورافقت بينة على دعواه على المدعى وكان ذلك قبل القضاة بالدار  
للمدعى فالقاضي لا يقبل بينتها ولو اقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بينها وقضى بالدار لها وان  
اقر الزوج لمسا بذلك كذا في المحيط وفي فتاوى ابي الليث رجل في يديه نصف دار باعها رجل وادعى انه  
وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوقفه \* بها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة \* رجل  
زوج ابنه امرأة وهي لها منزل وباعه منها بيعا صحيحا ثم ان هذا الرجل مات وادعى ورثته ان اباهم باع  
هذا المنزل من فلان قبل ان يسميه لمسا فانهم لا يصدقون على ذلك والمنزل لها وعلى فلان ان يقيم البينة  
على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كذا في المحيط \* مدركة زوجها  
أبوهما مات الزوج فجماعت تدعى الميراث ان قالت كنت امرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت  
بان قالت لم كن امرت ابي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فأجرت كان عليها البينة وكذلك هذا  
في البيع كذا في فتاوى قاضي خان في فصل دعوى النكاح \* اذا اقام المدعى بينة على ان قاضي  
بلد كذا فلا تقضى له على هذا الرجل بآلف درهم واقام المدعى عليه بينة أن ذلك القاضي قضى له بالبراءة  
عن هذه الآلف فالقاضي يقضى بالبينة التي قامت على البراءة ولا يقضى ببينة المدعى كذا في المحيط \*  
امرأة مع رجل في منزله يطؤها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى اذا أقرت أن هذا الولد ولد لها منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان  
كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل دعوى النكاح \* ولو ان  
رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضي له بما ادعى بالبينة ولمسا والمدعى أعوان كل واحد  
منهما يدعى بعد ذلك أن له نصف الدار ان قبض الاول ما ادعى قضي بالدار بين أخويه نصعين وان لم  
يقبض الاول ما ادعى قضي بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنتين فادعى



أحدهما على رجل أن لا يبيع عليه ألف درهم قرض وأقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه أن لا يبيع عليه ألف درهم ثم جارية بآههامة وأقام على ذلك بينة وتصادف على أنه ليس للاب عليه إلا ألف يقضى لكل واحد منهما الخمسمائة وإذا استوفى أحدهما الخمسمائة لا يشاركه الآخر فيها كذا في الذخيرة \* المحبوس بالدين إذا أقام بينة أنه معسر فأقام رب الدين بينة أنه موسر فألقاضى يقبل بينة رب الدين وإن لم يبينوا مقدار ملكه حتى يخلده في السجن بينة رب الدين كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

له وأنه لم يبينوا إلى آخر القولة

﴿كتاب الاقرار﴾

هذا الكتاب يشتمل على أبواب

﴿الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه﴾

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي \* وأما ركنه فقوله لفلان على كذا أو ما يشبهه لأنه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الجارية بأن أقربدين أو بعين على أنه بالتجارية ثلاثة أيام فالتجارية باطل وإن صدقه المقر له والمال لازم كذا في محيط السرخسي \* وأما شرطه فالعقل والبلوغ بلا خلاف وأما الحرية فهي شرط في بعض الأشياء دون البعض كذا في النهاية \* حتى لو أقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي \* ويتأخر أقراره بالمال إلى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر أقراره بما ليس من باب التجارة كأقراره بالمهر بوطه امرأة تزوجها بغير إذن مولاه وكذا إذا أقر بجنابة موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما إذا أقر بالحد ودو القصاص كذا في التبيين \* وكذا الرضى والطوع شرط حتى لا يصح أقرار المسكر كذا في النهاية \* وأقرار السكران بطريق محظور صحيح إلا في حد الزنى وشرب الخمر لا يقبل الرجوع وإن كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق \* وشرط جوازه على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه إلى المقر له أما تسليم عينه كما لو أقر بعين في يده أو تسليم مثله كما لو أقر بعين في الذمة فاما إذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه إلى المقر له فإن الأقرار به لا يجوز كما لو أقر به ببيع من فلان شيئا أو استأجر منه شيئا أو اشترى منه عبد بشئ أو غصب منه كفاسا من تراب أو حبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجرى على البيان كذا في المحيط \* وحكمه ظهور المقر به لا بوجه ابتداء كذا في الكافي \* ولهذا قلنا الاقرار بالخمر للمسلم يصح ولو كان مملوكا لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعتاق مع الإكراه والائشاء يصح مع الإكراه كذا في المحيط \* ولو أقر بغيره بمال والمقر له يعلم أنه كاذب في أقراره لا يحمل له ديانة إلا أن يسلمه بطيب من نفسه فيكون حرة منه ابتداء كذا في القنية \* وإنما يعتبر الاقرار اظهارا في حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكيته للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له أما في حق الرد فيعتبر بملكه كالمبتدأ كالهبة حتى يبطل برد المقر له وبعد ما وجد لتصديق من المقر له لا يعمل رده لو رد الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار إنما يبطل برد المقر له إذا كان المقر له بالرد يبطل حق نفسه خاصة أما إذا كان يبطل حق غيره فلا يعمل رده كما إذا أقر الرجل أن يبعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له أقراره وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البائع ما بعتك لازم البائع البيع بما سمي لأنه بهذا البيع بعد ثبوتها ويجوز أحدا المتعاقدين لا يضر حتى أن المشتري متى قال ما اشتريت وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وإن أقام البينة على ذلك لأن الفسخ ثم يحججهما ثم في كل موضع يبطل الاقرار برد المقر له لو أعاد المقر ذلك الاقرار

قوله لا يقبل الخ

فصدقه المقر له ان يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط

\* (الباب الثاني في بيان ما يكون اقرارا وما لا يكون) \*

رجل قال لفلان على مائة درهم او قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق أنها ودیعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال عندي فهذا اقرار بالودیعة وكذلك لو قال معي او في يدي او بيني او كسبي او صدوقي فهذا كله اقرار بالودیعة كذا في المبسوط \* ولو قال له عندي مائة درهم وديعة قرض او بضاعة قرض او مضاربة قرض او قال وديعة دين او دين وديعة فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لفلان عندي ألف درهم عارية كان اقرارا بالقرض وكذلك كلما يكال ويوزن لان اعاره ما لا يمكن الانتفاع الا بتلافه فككون قرضا كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي فتاوى النسفي اذا قال ٢ (مراب فلان ده درهم دادني است) قال لا يلزمه شيء ما ينقل هو على اوفى رتبة في اؤذمتي او هو دين واجب او حق لازم كذا في الظهيرية \* ولو قال له ألف درهم في مالي او دراهمي هذه فهو اقرار بتم ان كان متميزا فهو وديعة والا فشركة فان عين المقر لنفسه في ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الاقراره قبل يكون ردًا وقيل لا يبطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالب بعينها ردًا لاقرار بالشركة مجواز ان يكون مشتركًا كما اقر به ثم اقتضا فيكون هذا منه دعوى القسمة واذا حلف الاخر ولم تثبت القسمة بقي الاقرار بالشركة على حاله ولو عين المقر لنفسه ماله وانكر المقر له فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له من مالي ألف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها اليه وليس باقراره ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا في المحيط \* واذا قال له من مالي ألف درهم لاحق لي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط \* امرأة قالت لزوجها ٣ (هرج مرأي بايست از تو يا فتم) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وقيل يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* لو قال هذا الثوب والدار طرية لفلان او قال من فلان اوقال الملكة او بملكه او في ملكه او من ملكه او بميراثه او في ميراثه او بجمعه او من قبله فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* اذا قال في الثوب والدار عارية عندي محق فلان لا يكون اقرارا وكذلك لو قال هذه الالف مضاربة عندي محق فلان لم يكن اقرارا بخلاف ما لو اقر بالقرض محق فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي عارية محق فلان فهذا اقرار له بها كذا في المبسوط في الاقرار بالعارية \* ولو قال عارية عندي على يدي فلان او قال لفلان على ألف محصة او لشركة او بشركة او من شركة او لاجرة او باجرة او من اجرة او من بضاعة او ببضاعة فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* وان قال لفلان على كرحنطة من سلم او بسلم او بسلف او من ثمن لزمه ذلك وعلى هذا الوقال له على مائة درهم من ثمن بيع او ببيع او ببيع او قبل بيع او من قبل اجارة او لاجرة او باجارة او بكفالة او لكفالة وعلى كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستمناه \* وفي فتاوى أبي الليث اذا قال (ابن جيز فلان راست) او قال (تراست) يملكون اقرارا ولو قال (ابن جيز فلان ترا) او قال (ترا) فهذه هبة ولو قال ٢ (ابن جيز آن فلان آست) فهذا اقرار كذا في الظهيرية \* رجل قال لابنه الصغير ٣ (ابن مال ترا كرم او بنام تو كرم او آن تو كرم) يكون تمليكًا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين ٤ (بنام تو كرم) لا يكون تمليكًا ولا اقرارا رجل قال داري هذه ولدي الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا فان قال هذه الدار للاصغر من ولدي فهو اقرار وهي ثلاثة من اصغرهم وكذا الوقال ثلث داري هذه لان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال

٢ يلزمي اعطاء عشرة دراهم لفلان

٣ حصلت كل شيء يجب لي منك

٢ هذا الشيء حق فلان  
٣ جعلت هذا المال لك  
او جعلته باسمك او جعلته  
حقك ٤ جعلته باسمك

اقضى الالف التي لي عليك فقال نعم فقد اقر بها وكذا اذا قال سأعطيكمها او غدا اعطيكمها او سوف اعطيكمها وكذلك اذا قال فاقعد فاترنم فاقعد ما فاقضها ولم يقل اعد ولكن قال اترنمها واتقدها او خذها بخلاف ما اذا قال اترنمها واتقدها وخذ فهاذا لا يكون اقرارا هكذا في المبسوط \* ولو قال لم يحل بعد او قال غدا او قال ليست بعبادة او بعبادة اليوم او قال ما اكثر ما يتقاضى بها فكها اقرارا هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال ليست اليوم عندي او قال اجلي فيها كذا او اخرها عنى او نفسي فيها او تيرتنى بها او براتنى فيها او قال والله لا افضيكمها ولا اترنمها لك اليوم ولا تاخذها منى اليوم او قال حتى يدخل على مالى او حتى يقدم على غلامي فهذا اقرار هكذا في المبسوط \* واذا قال اقضى الكسر الذي لي عليك وقال ذلك الغير ارسل غدا من يكله فهاذا اقرار وكذلك اذا قال هذه المقالة في شيء موزون فقال ارسل غدا من يترنمه او ارسل وكذا اعطيه اياه او قال ارسل من يقبضه او قال من ياخذ منى فهذا كذا اقرار كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل الف فقال المدعى عليه قد اعطيتك دعواك لم يكن اقرارا وكذا لو قال المدعى عليه اخرعنى دعواك شهرا او قال اخر الذي ادعيت لم يكن اقرارا ولو قال اخرعنى دعواك حتى يقدم مالى فاعطيكمها يكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالى فاعطيكم دعواك فليس باقرار كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي نوادر مشاهير قال سمعت محمدا رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا تحرا عطيني الف درهم فقال اترنمها قال لا يلزمه شيء لانه لم يقل اعطيني الخي كذا في المحيط \* ولو قال اعطيني الالف التي عليك فقال اصبر او قال سوف تاخذ ما لم يكن اقرارا لان هذا قد يكون استهزاء واستحقاقا به ولو قال ان تترنمها ان شاء الله فهو اقرار والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرئة والتبرئة تقتضى تقديم الدين كذا في محيط السرخسي \* وفي النوازل اذا قال المدعى عليه \* (كيسه بدوز قبض كن) لا يكون اقرارا وكذا قوله \* (بكبر) لا يكون اقرارا لان هذه الالفاظ تصلح للاستدراك وكذلك اذا قال (قبض كنش) بكسر النون (كيسه بدوزش) بكسر الزاي لا يكون اقرارا لان هذه الالفاظ تدكر للاستهزاء وكذلك (بكبرش) بكسر الزاي لا يكون اقرارا ولو قال (كيسه بدوزش) بفتح الزاي (قبض كنش) بفتح النون (بكبرش) بفتح الزاي فقد اختلف المشايخ والاصح انه اقرار لان هذه الالفاظ لا تدكر على سيد الاستهزاء ولا تصلح للابداء فيجعل للبنا مربوطا كذا في المحيط لو قال اقضى المائة التي لي عليك فان غرماني لا يدعوني فتدال اهل على بها بعضهم ومن شئت منهم واتى برجل منهم اضمنها واحتمل على بها فهذا كله اقرار ولو قال قضيتكها فهذا اقرار ولو قال ابرأتني منها وكذلك لو قال قد حسبته لك وكذلك لو قال قد حلفتني منها وكذلك لو قال قد وهبتها ونصت بها على \* وكذلك لو قال قد احلتك بها كذا في المبسوط \* واذا قال او فبتكها فهذا منه اقرار بالدين فيؤمر بالقضاء ثم بامسكات الالباء وكذلك ذاك المدعى عليه للمدعى \* (سوكند خور كه ابن مال بتوز سايده ام) او قال \* (سوكند خور كه ابن مال بتوز سايده ام) فهذا اقرار من المدعى عليه بالمال ويؤمر بالالباء هكذا حكى فتوى بعض مشايخنا كذا في المحيط \* ولو قال ابرأتني عن هذه الدعوى او صالحتني عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة لو قال صالحتك من حقك يكون اقرارا والبيان الى المقر ولو قال من دعواك لا يكون اقرارا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اخرج من هذه الدار بألف او برأمتها او اتركها وسلم لي واعطها لي فقد اقر له بالملك لان هذه الالفاظ متى ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدمها لفظ الصلح تستعمل للسامعة في العرف والعادة ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا ولو اوصطحا على ان يسلم احد هادارا والاخر يسلم له عبدا لم يكن اقرارا ولو اثنى دار من رجل ثم قال

\* محيط السرخسي واقبض  
١٤٨٨

٧ اخلق عينا لي ما وصل  
لك هذا المال ٨ احلف  
بمينان هذا المال ما وصل لك



أو الصدق صدق أو اليقين يقين وكذلك القطر بمقدرا بأن قال البر أو بر أو قال مكررا غير منضم  
 اليالحق أو اليقين أو الصدق بأن قال البر البر أو بر بر أو لا يكون اقرارا وكذلك لفظ الصلاح مفردا  
 أو مقرونا بالحق أو الصدق لا يكون اقرارا هكذا في الكافي \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال  
 المدعي عليه مع مائة دينار قال القبيح أبو بكر الاسكافي لا يكون اقرارا وقال القبيح أبو الليث رحمه الله  
 تعالى إن صدقه في الديناني صحيح اقراره بالمالين وإن كذبه في الديناني صحيح اقراره بالدينام كذا  
 في الظهيرية \* ولو قال لغيره أقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من أحد سواك أو من أحد  
 غيرك أو من أحد قبلك أو قال لا أستقرض من أحد بعدك لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيان \*  
 وفي الأصل إذا قال لغيره أقرضتك مائة درهم فقال لا أعود لها ولا أعود بعد ذلك يـكون اقرارا  
 بخلاف ما إذا قال لا أعود حيث لا يـكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت مني مائة درهم فقال لم أغصبك  
 إلا هذه المائة كان اقرارا وكذلك إذا قال لم أغصبك سوى هذه المائة أو غير هذه المائة وكذلك لو قال  
 لم أغصبك بعد هذه المائة شيئا أو قال لم أغصبك مع هذه المائة شيئا أو قال قبل هذه المائة شيئا كان  
 اقرارا بغصب المائة وكذلك لا أغصب أحدا بعدك أو لم أغصب أحدا بعدك كذا في المحيط \* ولو قال  
 مالك على الأمانة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة درهم كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك على  
 أكثر من مائة درهم ولا أقل لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال مالك على أكثر من مائة  
 درهم ولا أقل من مائة درهم قبل لا يكون اقرارا كما إذا نفي الأقل مطلقا وقبل يكون اقرارا بمائة وهو  
 الأصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا أخرا نملك على مائة درهم فهذا اقرار بالمائة ولو قال  
 ليس لك على مائة درهم فلم يقر له بشيء كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا قال لقسام أقسم هذه الدار  
 ثلثا لفلان وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك اقرارا للآخرين بل نفي الدار حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان  
 ثلثها كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان على ألف درهم فيما علم أو في علمي أو فيما علمت قال أبو  
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار صحيح وأجمعوا  
 على أنه لو قال علمت أن لفلان على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم وقد علمت ذلك أن ذلك اقرار  
 صحيح كذا في الذخيرة \* ولو قال له على ألف درهم فيما ظن أو فيما ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت  
 أو فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* ولو قال له على ألف درهم  
 في شهادة فلان أو في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول  
 فلان أو بقوله لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على ألف درهم في حسابي أو حساب  
 فلان أو بحسابه أو في كتابي أو في كتاب فلان أو بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صكها أو بصك فلان  
 أو في صكي أو بصكي كان اقرارا ولو قال لفلان على ألف درهم في كتاب أو بكتاب أو قال لفلان على ألف  
 درهم في حساب أو من حساب أو بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط \* ولو قال بسجل أو في سجل  
 أو بكتاب أو في كتاب بيني وبينه أو من حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال  
 له على صك بألف درهم أو كتاب أو بحساب بألف يلزمه المسأل وكذا لو قال له على ألف درهم من شركة  
 بيني وبينه أو من تجارة بيني وبينه أو من خلطة لزمته الألف كذا في خزائن المفتين \* ولو قال له على  
 ألف درهم في قضاء فلان وهو قاض أو في قضاء فلان القبيح أو بعتي أو في فقهه لم يلزمه شيء فإن قال  
 بـتـضاء فلان أو لـان قاض يلزمه المال وإن لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب حاكمه إليه فقطى لي  
 عليه لزمه المال وإن تصادقا على أنه لم يحاكمه إليه لم يلزمه شيء وإن قال لفلان على ألف درهم في دونه  
 لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* إذا اقرار الرجل فقال لفلان على ألف ان شاء الله تعالى

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الاقرار باطل وهذا استخذان كذا في المحيط \* ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة \* ولو كتب عليه ذكرك حق لفلان على كذا واجله الى كذا ومن قام بذكرك هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى لا يلزمه ما في الصك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا وعندهما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك هذا العبد أمس ان شاء الله تعالى فالأقرار باطل عند محمد رحمه الله تعالى والاستثناء صحيح كذا في المحيط \* وهو ظاهر الرأية هناك كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لفلان على ألف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان شاء فلان وكذلك كل اقرار عاق بالشرط نحو قوله ان دخلت الدار أو امطرت السماء أو هبت الريح أو ان قضى الله تعالى أو اراده أو رضيه أو أحبه أو قدره أو يسره أو ان بشرت بكذا فهذا كله وما شاء كله مبطل للاقرار اذا كان موصولا كذا في التبيين \* ولو قال له على ألف درهم الا أن يبدولي أو الا أن أرى غير ذلك فالأقرار باطل سواء بدله أو مات قبل أن يبدوله أو أرى غير ذلك ولو قال له على ألف درهم ان جل متاعى الى منزلي بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا يسمع هذا المغالة فهو جائز والمال واجب وكذلك لو قال لك على ألف درهم ان جلت هذا المتاع الى بيتي فهو استباح كذا في المبسوط \* ولو قال أشهد وان له على ألف درهم ان مات فهو عليه ان مات أو عاش وكذا لو قال على ألف درهم ان مات فهو عليه ان مات أو عاش وكذا لو قال على ألف درهم ان أفسد الفطر أو أوالى الأضي كذا في التبيين \* وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اذا قدم فلان أو قال ان قدم فله على ألف درهم فهذا باطل ولو قال لك على ألف درهم اذا قدم فلان فهذا جائز اذا كان الطالب يدعى أن له على القادم ألف درهم وأنه كفيل بما عليه اذا قدم كذا في المحيط \* رجل قال لفلان على ألف درهم ان حلف أو عني أن يحلف أو اذا حلف أو متى حلف أو حين حلف أو مع عينة أو في عينة أو بعد عينة ففعل فلان على ذلك رجح المقر المسأل لم يؤخذ بالمسأل كذا في المبسوط \* رجل قال لغيره ابتع مني عبدي هذا أو قال استأجره مني أو قال أعزك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا قوله ادفع الى غلة عبدي هذا أو اعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد له كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال افتح باب داري هذه أو جصص داري هذه أو قال اسرج دابتي هذه أو نجم بغلي هذا أو اعطني سرج بغلي هذا أو نجم بغلي هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لاني جميع ذلك لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية \* لو قال لي عليك ألف درهم فقال نعم يكون اقرارا وكذلك ثوب في يده فقال وب لي فلان فقال نعم أو قال صدق أو قال أجل أو قال ذلك بالغارسية فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قيل له هل لفلان عليك كذا أم لا أو ما يرأسه بنعم لا يكون اقرارا كذا في التبيين \* ولو قال لغيره أجبر فلانا أو أعلمه أو قل له أو أشهد أو بشره أن له على ألف درهم كان اقرارا وكذا لو قال أخبر فلانا أن عليك ألف درهم أو أعلم فلانا أو أشهد له عليك ألف درهم أو أعلم له فقال له نعم فهذا كله اقرار كذا في المحيط \* لو قال لا تشهد لفلان على بألف شاهية لا يكون قرارا وكذا لو قال ما لفلان على شيء فلا تخبره بأن له على ألف أو قال لا تقل ان له على ألف درهم لا يكون اقرارا ولو قال ابتداء لا تخبر فلانا انه له على ألف درهم كان اقرارا وذكرا لنافي في أجناسه عن السرخسي أنه قال لا تخبر كقوله لا تشهد لا يكون اقرارا في المحالين جميعا والحج هو الفرق بينهما كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اكتبوا مالي طلقتهما أو اكتبوا مالي اياها فهذا اقرار بخلاف قوله لا تخبروا مالي طلقتهما ولو قال اكتبوها طلاقها لم يكن طلاقا كذا في الذخيرة \* اذا قال الرجل جميع ما في يدي من قليل أو كثير من عبد أو غيره لفلان فهذا الاقرار صحيح فان حضر فلان اياها فله ان يمد يده فاختارها في عبدي يديه فقال فلان كان



في يدك يوم أقررت فهو لي وقال المقر لم يكن هذا في يدي يوم أقررت وإنما غلبت عليه بعد ذلك فالقول قول المقر لأن يقيم المقر له بينة أنه كان في يده يوم أقر فحينئذ يقضى للمقر كذا في المبط \* رجل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة \* ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملكه لفلان فهو له لا يجوز إلا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا أقر الاجبران ما في يده من قليل أو كثير من تجارة أو متاع أو مال عين أو دين فهو لفلان وقال أنا أجبر له فيه فهو جائز ما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجبر فيه غير أني استحسن الطعام والكسوة فأجعلهما للاجبر وأقر الاجبر أن ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة فادعى أنه أصابه بعد اقراره فالقول فيه قوله مع يمينه وإذا أقر الاجبر أن ما في يده من تجارة أو مال لفلان وفي يده صكوك ومال عين فهو كله لفلان ولو أقر أن ما في يده من عين طعام لفلان وفي يده حنطة وشعير ومشم ومقر لم يكن من ذلك لفلان إلا الحنطة ولو لم يكن في يده من الحنطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* أقر لابنته في صحته بجميع ما في منزله من الفروش والأواني وغير ذلك مما يقع عليه اسم الملك من صنوف الأموال كلها وله في الراساتيق دواب وغلمان وهوسا كن في البلد قال تبع اقراره على ما في منزله الذي هوسا كن فيه وما كان فيه من الدواب يمينهم إلى الباخرة بالنهار ويرجع إلى منزله ذلك بالليل يدخل تحت اقراره وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائجهم ويأوون بالليل إلى منزله يدخلون تحت اقراره وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية \* رجل أقر في صحة بدنه وعقله أن جميع ما هو داخل في منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب وتوفي الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن أن ذلك من تركه أبيه فكل شيء علمت المرأة أنه صار لها بتملك الزوج أياها يبيع صحيج أربيه صحيجه أو كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا اقراره ما يمكن لها ملك لا يصير لها بهذا اقرارها بينها وبين الله تعالى وهو تركه المتوفى وأما في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك اقراره وجب القضاء بما كان في الدار يوم اقراره كذا في الخلاصة \* إذا قال لامرأتي هذا البيت وما أغلق عليه بابيه وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان اقراره يبيع هذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعثك البيت بحقوقه ولو أتلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر قائم بعينه فهو لها وإن كان الابن استهلك ذلك وهو بما لا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة أن تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لأن ذلك صار بمنزله الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة \* إذا أقر بباطل لرجل ثم قال عنيت البناء دون الأرض لم يصدق ويقضى عليه بالباطل بأرضه وكذلك لو أقر بالأسطوانة المبنية بالأشبر فما إذا كانت الأسطوانة من خشب فالمقر له الخشبة دون الأرض فإن كان يستطيع رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وإن كانت لا تؤخذ إلا بضرر ضمن المقر قيمتها للطالب كذا في المبسوط \* ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحته من الأرض كذا في الظهيرية \* إذا أقر بخلعة أو شجرة في بستانه أو أرضه دخلت الشجرة والخلعة بأصلها من الأرض ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يدخل من الأرض وأشار في موضع آخر إلى أنه يدخل ما يزار أساقها حتى لو قلع الشجرة ونبتت في موضع قلعها أخرى كانت للمقر له وهذا فصل اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يدخل موضع عرفها

مطلب  
إذا أقر في صحته لابنته بجميع ما في منزله الخ

مطلب  
إذا أقر في صحته بجميع ما في منزله سوى ما يورثه زوجته

الكبرى التي هي شبه المجدع اما موضع ما يتسبب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قال لا يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تبقى تلك النخلة بدونها والزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الارض اذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غطاء النخلة وقت الاقرار كذا في المحيط \* اذا قال الثمرة التي في هذه النخلة لفلان لا يصير قمراله بالنخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الارض لفلان كان له الزرع دون الارض كذا في الذخيرة \* ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بأرضه وجميع ما فيه من الاشجار والزواجر والبناء ولو قال هذه الارض لفلان ونخلها لي او قال هذه الارض لفلان الا نخلها فان الارض مع النخل لفلان وكذلك اذا قال هذه النخل بأصولها للفلان وثمرتها لي فان النخل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط \* رجل قال هذه الارض لفلان وفيها زرع كانت الارض لفلان بزروعها ولو اقام المقر المينة ان الزرع له قبل القصاص بعده تقبل بيته ولو كان في الارض شجرة نخيل فكذلك الا انه لو اقام المينة ان الشجرة لا تقبل بيته الا ان يكون قمره بأن الارض له وشجره لي فيجوز ان لا يقضى بالشجر للمقرله كذا في الواقعات المحسامة \* عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه وكذلك اذا قال أرض هذه الدار لفلان يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة \* ومن أقر لغيره بخاصة فله المحلقة والفص ومن أقر بغير لزمه النصل والمجفن والمخائل ومن أقر بمحله لزم العبدان والكسوة كذا في الكافي \* دار في يده قال هذه الدار لفلان الا يتام معلوما أو جزأ شاعا فانه لي فهو على ما قال ولو قال هذا البيت لي او قال ولكن هذا لي فكذلك الفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا آخر كان كما قال مكذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذه الدار لفلان وبنائها لي او قال هذه الارض له لفلان ونخلها لي والحل بأصولها لفلان والثمره لي كان الكل للمقرله ولا يصدق المقر بالجمعة هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال هذه الدار لفلان الا بناؤها فانه لي لم يصدق على البناء وعلى هذا لو قال هذا البيت لفلان الا نخله بغير أصولها فانه لي او قال هذه الحجة لفلان الا بطائنها فانه لي وهذا السيف لفلان الا حليته فانها لي وهذا الخاتم لفلان الا فسه فانه لي او هذه المحلقة لفلان الا فسه فانه لي كذا في المبسوط \* وان قال بنو ثمالى واخرصة لفلان فهو كما قال كذا في الكنز \* اذا قال بناء هذه الدار لي وأرضها لفلان أو أرضها لفلان وبنائها لي كان البناء والارض للمقرله وان قال أرضها لي وبنائها لفلان كانت الارض له وبنائها لفلان كانت الارض له وبنائها لفلان وان قال أرضها لفلان وبنائها لغيره كان البناء والارض للمقرله وان قال بنو ثمالى واخرصة لفلان فهو كما قال كذا في المحيط \* وفي المنتقى اذا قال لغيره هذا الخاتم لي وفسه لك وهذه المنطقة لي وحليته لك وهذا السيف لي وحليته لك وهذه الحجة لي وبنائها لك وقال المقرله الكل لي فالقول ما اقر به المقر فبعد ذلك يتظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر بثمر المقر بالنزع والدفع الى المقرله وان كان في النزاع ضرر واجب المقران ببطيه قيمة ما اقر به فله ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة \* اذا ولدت المجارية في يدي رجل ثم قال المجارية لفلان والولد لي فهو كما قال روى هذا ولد سائر الحيوانات والثمار المجدودة من الاشجار كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من ملك انسان والاستدعاء في الاقرار ولو كان في يده صندوق فيه متاع فقال الصندوق لفلان والمتاع لي او قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان القول قوله كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال هذا الكيس لفلان فهو لفلان به فيه من الدراهم وان قال أردت به المحرقة دون الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للمقرله بما فيها من البهر وكذا اذا قال هذا الدن لفلان وهو دن فيه نخل او قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروى



ذلك الثوب اليهودي هو لدين الخمسة الدراهم أسلمها اليه فيه فهذا بيان لكن فيه تغيير فلا يصح  
مفصلاً إلا أن يصدق الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا يعد وما قضيت مائة اذ قال عليه وان جحد  
كان للقرآن يحافه فاذا حلف كان له أن يأخذ المقر بخمسة دراهم كما أقربه كذا في المبسوط \* ولو قال  
غصبت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط الدررسي \* لو قال على درهم مع  
درهم أو معه درهم لزماه كذا في غاية البيان شرح الهداية لو قال على درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد  
ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد درهم أو بعده درهم يلزمه درهمان وكذلك لو سمي  
أحدهما ديناراً أو قفيزاً حنطة كذا في المبسوط \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال درهم  
ودرهم أو قال درهم ثم درهم يلزمه درهمان ولو قال درهم درهم يلزمه درهم واحد وكذلك اذا قال لفلان  
على درهم على درهم يلزمه درهم واحد ولو قال درهمان ثم درهم يلزمه ثلاثة وكذلك على العكس كذا  
في الذخيرة \* ولو قال على درهم وعلى درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال له  
على درهم بدرهم يلزمه درهم كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال لفلان على مع كل درهم  
درهم أو قال لفلان على درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بينهما وقال لفلان  
على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرة دراهم ولو نظر الى عشرة دراهم وقال لفلان على مع  
كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يلزمه أحد عشر درهماً ولو قال لفلان على كل درهم من  
الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى يلزمه عشرة دراهم قال لفلان على درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضي خان  
\* الاقرار بالكتابة على وجوه منها أن يكتب على وجه لا يكون مستتبين بأن كتب على الهواء أو على  
الماء أو على الجمل لا يجب به شيء وان أشهد عليه ومعنى قوله أشهد ان يقول بجماعة أشهدوا على بهذا  
ولم يقرأ عليهم ذلك أما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع ان يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة  
\* ومنها ان يكتب على وجه يكون مستتباً وأنه على وجوه منها كتاب الرسالة وهو ان يكتب على بياض  
ويصدقه بالتسمية ثم بالعداء ثم يبين المقصود فيكتب ان لا يكتب على ألف درهم من قبل كذا يكون اقراراً  
استحساناً ويحل لمن طاب كتابته ان يشهد عليه بذلك بشرط ان يعرف الشاهد ما كتب أشهد على ذلك  
أولم يشهد هكذا في المحيط \* ولو كتب رسالة من فلان الى فلان أما بعد فانك كتبت الى اني ضمنت  
لك من فلان ألف درهم لم أضمن لك ألفاً إنما ضمنت لك خمسمائة وعنده رجلان شهدا كتابته ثم محي  
كتابته وشهدا بذلك عليه لزمه وان لم يقل لهما أشهدا ولا اختما وكذلك الاطلاق والعناق وكل حق ثبت  
مع الشبهات كذا في المبسوط \* ان كتب على وجه الرسالة في تراب أو خرقة أو نحوها لم يكن ذلك  
اقراراً ولا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال الا ان يقول أشهدوا على هذا المال كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو كتب غير مرسوم على القرطاس مستتبين ان لفلان عليه حقاً كذا لا يجوز الا اذا  
قال أشهد واجبا كتبت فيجوز لهم ان يشهدوا كذا في محيط الدررسي \* ومنها كتاب الصك اذا كتب  
الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم أو كتب وصية ثم قال أشهدوا بهذا فلان على ولم يقرأ عليهم  
الصك ولم يقرؤه عليه فهذا جائز اذا كتب بين أيديهم بيده أو أملاه على انسان وان لم يحضروا كتابته  
ولا أملاه لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط \* وان كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل  
أشهدوا على ذكر في الكتاب أنه لا يكون اقراراً حتى لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وقال  
القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان كان المصكوب هتراً رسوماً نحو أن يكتب  
بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أقول فلان بن فلان على نفسه لفلان بألف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه

ان يشهد عليه بالكتابة وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم ولو أنه كتب الصك وقرأ على الشهود وحل لهم  
 ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهدوا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولوان غير الكتاب قرا  
 عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهدوا على ما فيه كان اقرارا وان لم يقل اشهدوا لا يكون  
 اقرارا كذا في خزائن المفتين \* رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم ثم قال اخموا عليه ولم يقل اشهدوا  
 عليه لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود اشهدوا عليه لم يكن  
 فقال اخموا عليه ولو قالوا انتم هذا الصك فقل اشهدوا عليه كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* ولو قال للصكاء اكتب لفلان خطا اقرارا بلف درهم على يكون اقرارا  
 ويحل للصكاء ان يشهدوا بالمسألة وكذا لو قال للصكاء اكتب له خطا يسع هذه الدار بكذا وكتب  
 الصكاء اولم يكتب فهو اقرارا بالبيع وكذا لو قال له اكتب لمرأى في طهرها ولو قال للصكاء نأني  
 اكتب لها طافا يكون اقرارا بتطيقه واحدة وهذا للفتاوى كذا في الخلاصة \* رجل قرأ على رجل  
 صكاً بمال وقال له الا تقرأ شهادتي بهذا المال الذي في الصك فتعال نعم كان ذلك اقرارا وحل له ان  
 يشهد عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في محاشفهم ودفاتر  
 حسابهم كذا في المحيط \* لو كتب في صحيفة حساب له أن لفلان على ألف درهم وشهد شاهدان حضرا  
 ذلك او اقره عند المحاكم لم يلزمه الا ان يقول اشهدوا على به كذا في المبسوط \* ومن المتأخرين من  
 قال اذا كان في (روزنامه) ان لفلان على كذا وكذا فانه بعد مرسومه لا يكون الا شهادته عليه شرطا  
 كذا في المحيط \* ولو قال وجدت في كتابي أن لفلان على ألف درهم او قال وجدت في ذكرى او في  
 حسابي او بخطي او قال كنت يدي ان لفلان على ألف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية  
 \* وجماعة من أئمة بلخ قالوا في ٢ (يادكار) الباع ان ما يوجد فيه مكتوب بخط البيع فهو لازم  
 عليه فعلى هذا اذا قال الباع وجدت في (يادكارى) بخطي وكتب في (يادكارى) يدي ان لفلان  
 على ألف درهم كان هذا اقرارا ملزما بماه كذا في المبسوط والظهيرية \* خط الصراف والبيع والسمسار  
 حجة وان لم يكن ممنونوا لعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة  
 لما كان العرف كذا في الذخيرة \* ولو ادعى رجل مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة  
 المدعى بخط فقد التزمه لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزائن المفتين

٢ المذكور

فطلب  
 خط الصراف والبيع والسمسار  
 حجة

﴿الباب الثالث في تكرار الاقرار﴾

رجل أقر على نفسه بمائة درهم وأشهد شاهدان ثم أقر له بمائة درهم في موطن آخر وأشهد شاهدان  
 فقال المقر مائة وقال الطالب مائة ما ثمان وهذه المسألة على وجهها ما أن يضيف اقراره الى سبب  
 والسبب واحد او مختلف او لا يضيف الى سبب فان أضاف الى سبب بان قال له على ألف درهم ثمن هذا  
 العبد ثم أقر به ذلك في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان عليه لفلان ألف درهم ثمن هذا العبد والعبد  
 واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الا مال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال  
 لفلان على ألف درهم ثمن هذه الحمارية ثم قال لفلان على ألف درهم ثمن هذا العبد وفي هذا الوجه  
 يلزمه المالان في قولهم سواء أقر بذلك في موطن واحد او موطنين وان لم يضيف الاقرار الى  
 سبب لكن عقد على نفسه بالمسألة صكاً فان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند السك  
 وان عقد على نفسه صكاً على كل صك بألف درهم وأشهد على ذلك زمة المالان على كل حال  
 واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يقد صكاً ولكنه أقر مطلقا فان كان اقراره  
 الاول عند غير القاضى بحضور شاهدين واقراره الثاني عند القاضى يلزمه مال واحد كذا في فتاوى

باب الرابع في بيان من يصح له الإقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الإقرار \* ١٥٧

فأما خصان \* وكذا أن أقرا ولا عند القاضي ثم أقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة \*  
وكذا لو أقرا ولا عند القاضي بألف وأثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم أعاده إلى القاضي في مجلس آخر  
فأقر بألف وادعى الطالب المدين والمطلوب يدعي أنه مال واحد كان القول قول المطلوب وإن كان  
الإقراران عند غير القاضي أو كان الإقرار الأول عند القاضي والثاني عند غيره فإن كان أشهد على  
كل إقرار شاهدا واحدا فالمال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أو موطنين وإن أشهد على  
أقراره الأول شاهدا واحدا وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى يكون المال واحدا واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر  
أن عنده يكون المال واحدا أيضا هكذا في فتاوى قاضيان \* وإن أشهد على أقراره الأول شاهدين  
وأشهد على أقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى المال واحد  
سواء أشهد على الإقرار الثاني الشاهدين الأولين أو غيرهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن أشهد  
الشاهدين الأولين فالمال واحد وإن أشهد غيرهما يلزمه المالان في ظاهر الرواية هكذا ذكر المختصاف  
وذكر التخصيص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي \* وإن كان الإقرار في موطن واحد  
فإن عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يكون المال واحدا بكل حال وأما عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى إذا أشهد على الإقرار الأول شاهدين ثم أشهد على الإقرار الثاني شاهدا واحدا أو أكثر  
ففيه قياس واستحسان فالقياس على قوله أن يكون المال مني واستحسن وقال المال واحد وإليه  
ذهب الإمام السرخسي هكذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين \* وإن جاء بشاهدين  
على أقراره بألف ثم جاء بشاهدين آخرين على أقراره بألف ولا يدري أن ذلك كان في موطن  
أو في موطنين ونسي الشهود ذلك فهما مالان الآن يعلم أنه كان في موطن واحد كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف  
درهم ومائة دينار وكانت الألف بمك قد كتب عليه وكتب فيه إن لشيء عليه غيرها والوقت  
واحد أو لا وقت فهما مالان كله لازم كذا في المحيط \* إن شهد شاهدان على ألف وسود شاهدان  
على ألف بيض فهما مالان ولو أقرب بألف درهم ومائة دينار في موطن ثم أقر في هذا الموطن في هذا  
المجلس بألف درهم ذكر في اختلاف زفر بن يعقوب رحمه الله تعالى أنه يلزمه ألف درهم ومائة  
دينار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر هشام  
عن محمد رحمه الله تعالى إذا أشهد رجل شاهدين على نفسه رجل بألف درهم إلى شهر وأشهد آخرين  
على نفسه بألف درهم إلى شهرين فهما مالان لاختلاف الأجلين كذا في المحيط \* ولو أن رجلا أقر  
وقال قتل عبد الغلان وسمي أولم سم أو قال ابن فلان أو أخاه وسماء أولم يسمه ثم أقر بمثل ذلك مرة  
أخرى فقال الطالب قتلني عبد بن أو بنين أو أخوين فهذا إقرار بقتل عبد واحد وابن واحد وأخ واحد  
الآن يكون الطالب سمي اسمين مختلفين فيثبت لزمه اثنتان قال القاضي الإمام أبو الحسن علي  
ابن الحسين السعدي رحمه الله تعالى يجوز أن تكون هذه المعائل أيضا على الاختلاف ويجوز  
أن تكون على الاتفاق إذا كان في موضع وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد  
حسام الدين

\*(الباب الرابع في بيان من يصح له الإقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الإقرار)\*

من أقر بحمل أو حمل وبين سببها صح الإقرار ولا إذا أقر بحمل أمه أو حمل شاة رجل صح إقراره  
ولزمه وإذا أقر بحمل فلانة بألف درهم فهذا على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يبين سببها لمحابيان



يقال الموصي له فلان أو ملئت أبوه موارثه فاستلمتكم هذه الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لزمه بان وضعته لاقبل من ستة أشهر منذ مات المورث والموصي وان وضعته لأكثر من ستة أشهر لم يستحق شيئا الا ان تكون المرأة معتدة فحيث اذا ولدت لاقبل من ستين حتى حكم بثبوت النسب كإن ذلك حكما بوجوده في البطن حين مات المورث والموصي فان ولدته ميتا فالمال مردود على ورثة الموصي والمورث ولو ولدت ولدين حين فالحال بينهما فان كان أحدهما ذكرا والاخر أنثى ففي الوصية يقسم بينهما نصفين وفي الميراث يقسم بينهما للذكور مثل حظ الانثيين (وثانيها) أن بين سببا مستحيلا بان يقول اقرضني ألف درهم أو باع مني شيئا بألف درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزمه شيء (وثالثها) أن يهبهم الاقرار فانه لا يصح عند أبي يوسف وعند محمد يصح كذا في الكافي \* وإذا أقر الرجل امي صغير لقيط أو غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال اقرضنيه الصبي وامي بحيث لا يتكلم ولا يقرض فالسأل لازم وعلى هذا لو قال أو دعني هذا الصبي هذا العبد أو أعارنيه أو أجرنيه أو أقر بذلك المجنون فاقرارهم باطل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط \* وهل يكون العبد مضمونا على المقر لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب قال مشايخنا رحمه الله تعالى ويجب أن لا يكون العبد مضمونا عليه في كل موضع لو أقر به للبائع لا يضمن وفي كل موضع لو أقر به للبائع كان مضمونا عليه فكذا اذا أقر لصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة \* ولو أقر أنه كفل لهذا الصبي عن فلان بألف درهم والصبي لا يتكلم ولا يعقل فالكفالة باطلة الا ان يقبل عنه وليه الذي له ولاية التجارة على الصبي عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز ان لم يقبل عنه وليه وان خاطبه من ولي التصرف في النفس لافي المال كالاخ والعلم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجازة فان أدرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل عنها صح رجوعه هكذا في المحيط \* ولو أقر أنه كفل عن هذا اللقيط لفلان بمائة درهم واللقيط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* وإذا أقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة والعارية جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره بعيب سلعة باعها جائز وكذلك الاقرار بعبد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته أو لم يكن من تجارته بأن ورث من أبيه ولا يجوز اقراره بالمهر والمجنانية والكفالة كذا في الذخيرة \* اقرار الصبي المحجور عليه والمعتوه والمغمى عليه والنائم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي \* واقرار السكران جائز بالمحقوق كلها الا بالحدود الخاصة لله تعالى وازدة بمنزلة سائر التصرفات تنفذ من السكران كما تنفذ من الصالح كذا في الكافي \* واقرار الانحس اذا كان يكتب ويعقل جائز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذا في المحاوي \* ولو أقر الحر لعبد تاجرا ومجسور عليه بدين أو عين وأراد مولاه أخذه من المقر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو أقر الحر لعبد بوديعة فأقر العبد أنها له يره فان كان ما ذونا جاز اقراره وان مجسورا عليه فاققراره به الغيبة باطل كذا في المبسوط \* اذا أقر العبد المحجور بدين عمد وله وليان فعفا أحدهما لم يكن للأخر مال في عتقه ولو أقر بسرقة لا يجب في مثلها القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذا في المحاوي \* واقرار العبد للتاجر للاجنبي بدين أو بوديعة أو غصب أو بيع أو اجارة جائز وان كان عليه دين يمحيط بقيمته وما في يديه وان أقر لمولا بدين عليه أو بوديعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد للتاجر للاجنبي بجنانية ليس فيها قصاص واذا أقر بقتل عمد جاز اقراره وعليه القصاص وكذا اذا أقر على نفسه بسبب موجب للحد

كالتقذف والزنى وشرب الخمر كذا في المبسوط \* ولو أقرب سرقته يجب فيها القطع أو لا يجب فهو مصدق على ذلك كذا في المحامى \* ولا يجوز أقراره بمهر امرأة ولا بكفالة بنفس ولا بمال ولا بعتق عبده ولا بكتابة ولا بتدبير وإذا أقرب بنكاح امرأة جاز أقراره غير أن المولى له أن يفرق بينهما كذا في المبسوط \* وأقرار العبد التاجر بالطلاق جائز لأن أقرار العبد المحجور بالطلاق جائز لأن العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فأقرار المأذون أولى كذا في المحيط \* ولو أقرار العبد التاجر أنه اقترض امرأة بأصبعه أمة كانت أوصية لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويلزمه ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أقرب تزويجهما وأنه قد اقترضهما لم يلزمه مهر لواحدة منهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى حتى يعتق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الحرة كذلك الجواب فاما إذا كانت أمة فإن كان المولى زوجهما لم يلزمه شيء حتى يعتق وإن لم يكن المولى زوجهما فهو مؤاخذ بالمهر في المحامى وإن كانت الأمة ثيبا لم يلزمه شيء حتى يعتق كذا في المبسوط \* ولو أقرب باقتضاض الأمة المستترة ثم استعتقت يلزمه العقر فهو مؤاخذ للمال كذا في محيط السرخسي ولو أقرب أنه وطئ صبية بعدة فذهب عذرتها فأفضاها لم يلزمه شيء حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا قال في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حفص رحمه الله تعالى قال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك لو أقرب أنه وطئ أمة بشبهة فذهب عذرتها وأفضاها غير أن مولاها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء لافي المحامى ولا بعد العتق وإن كان البول يستمسك قال في نسخ أبي سليمان يصدق في المهر ويكون ديناً عليه اليوم ولا يصدق في الإفضاء وفي نسخ أبي حفص قال إن كان البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكون ديناً عليه وما ذكره في نسخ أبي سليمان أشبه بالصواب هكذا في المبسوط \* وإذا كان العبد بين رجلين أذن له أحدهما في التجارة فأقر العبد بدين لزمه في حصة الأذن وجميع ما يجوز قرار العبد التاجر فيه فإنه يجوز قراره في حصة الذي أذن له وجميع مال هذا العبد من ماله فدينه أولى به وإذا قضى الدين كان للباقي بين المولين نصفين إلا أن يعلم أنه من غير تجارة من هبة أو صدقة أو نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم يأذن قبل قضاء الدين ولو أقر هذا العبد بدين فهو بين المولين ولا يستحق أحدهما المال كله بالأذن كذا في المحامى \* وإذا أقر المالك بدين عليه خمر أو أعبد من ثمن بيع أو قرض أو غضب فهو لازم له فإن عجز لم يطل ذلك منه وأقرار المالك بالحدود جائز وإن أقرب به من نكاح لم يلزمه إلا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أقرب بالدخول فإنه يلزمه وكذلك لو أقرب أنه اقترض امرأة بأصبعه أمة أو أوصية فهذا يلزمه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا بمنزلة الأقرار بالجناية وأقرار المالك بالجناية صحيح في حال قيام الكتابة فإن عجز قبل أن يؤدي بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز في قول محمد رحمه الله تعالى وإذا قضى عليه بأرش جارية بخطأ بعد ما أقربه فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لازم بخلاف ما إذا عجز قبل أن يقضى به عليه كذا في المبسوط \* إذا جبر القاضي على حرثم أقرار المحجور عليه بدين أو غضب أو بيع أو عتق أو طلاق أو نسب أو قذف أو زنى فهو كله سواء جائز عليه والخبر على الحر باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم يرجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال المحرر جائز وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال لا يجوز أقراره بدين ولا بيع وكل شيء يبطل في الهزل فهو في المحرر باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في المحرر جائز عليه كذا

في المحيط \*

\*(الباب الخامس في الاقرار للمجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمبهم)\*

لو كان المقر له مجهولا لا يلزمه سواء تعاقدت الجهالة بأن قال على ألف درهم لواحد من الناس أو لم تعاقدش بأن قال على ألف لا أحد مدين هكذا ذكره شمس الأئمة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناطقي في واقعاته أنها اذا تعاقدت لا يجوز أن لم تعاقدش جاز وفي مثله يؤمر بالتذكرة ولا يجبر على البيان لأن المقر لهما اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطالحا بينهما أمكن دعواهما فيصح اقراره قال في الكافي وهو الامع هكذا في التبيين لو قال لفلان على عشرة دراهم أو لفلان على درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* اذا أقر أنه غصب هذا العبد من هذا أو هذا وكل واحد منهما بذبحه لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولمح أن يصطلحا فيما أخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستخلف لكل واحد منهما باقائه هذا العبد لهذا وللهذا ولم يذكر أنه يستخلف لكل واحد منهما جلة يميننا واحدة أو لكل واحد يميننا على حدة وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يخلف لكل واحد منهما يميننا على حدة ويبدأ القاضي بيمين أيهما شاء وان شاء أقرع بينهما واذا حلف لكل واحد منهما لا يتخلو من ثلاثة أوجه أحدها أن يحلف لأحدهما وينكحل للآخر وفي هذا الوجه يقضي بجميع العبد للذي نكحل له ولا يقضي للذي حلف له بشيء وان نكحل لهما يقضي بالعبد وقيمة العبد بينهما نصفين سواء نكحل لهما جلة بأن حلفه القاضي له ما يميننا واحدة أو نكحل لهما على التعاقب بأن حلف لكل واحد منهما يميننا على حدة فاما اذا حلفا هما فمدرى عن دعوى كل واحد منهما فان أراد أن يصطلحا فيما أخذ العبد منه فانه يكون له ما اذا كان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا وقال لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف كذا في المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان على مائة دينار أو لفلان فالألف للاول وللآخرين ان يصطلحا في المائة الدينار ولو قال لفلان على مائة دينار ولفلان على كرت حنطة أو لفلان كرت شعير فالدينار للاول ثابتة ولا شيء للآخرين ولكن لكل واحد منهما أن يحلفه على ما يذبحه عليه كذا في المبسوط ولو قال لفلان على مائة درهم ولفلان أو لفلان فللاول عليه نصف المائة والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرین عليه الا أن يصطلحا عليه فيكون بينهما نصفين ولو قال لفلان على مائة درهم أو لفلان ولفلان فالنصف للثالث والنصف الباقي بين الاولين على ما وصفنا كذا في المحاوي قال لفلان على مائة درهم ولفلان أو لفلان ولفلان فللاول الثلث وللرابع الثلث ويحلف الثاني والثالث الا أن يصطلحا كذا في محيط السرخسي \* وان قال لفلان على مائة درهم والا لفلان ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا مثل قوله لفلان أو لفلان وفي قول محمد رحمه الله تعالى الا ان الاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط \* لو كان المقر عليه مجهولا بأن قال لك على أحدنا ألف درهم لا يصح كذا في التبيين \* لو قال على عشرة أو على عبدى فلان وليس على عبده دين لزمه أحدهما وعليه أن يبين وان كان على العبد دين محيط بقيمة لم يلزمه فان قضى دينه يوما من دهره لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي \* كما يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالمجهول كذا في المحيط \* ان قال لفلان على شيء لزمه أن يبين ماله قيمة فاذا بين غير ذلك يكون رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال لفلان على حق كذا في الهداية \* اذا قال لفلان على حق ثم قال انما عنت به حق الاسلام ان قال ذلك مفصلا لا يصح وان قال موصولا يصح واذا قال لفلان على عبدى فلان حق كان هذا اقرارا بالدين على

عنده حتى إذا ادعى المقر له شركة في العبد وأنكر المقر كان القول قول المقر مع عينة بخلاف ما لو قال أفلان  
حق في عدي كان إقرارا ببعض العبد حتى لو قال المقر عنت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة \*  
ولو قال لفلان حق في عدي هذا أو أمي هذه فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فإن حلف  
أفلاحق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيها ما يقر به ثلثة من أيهما شاء وكذلك إذا ادعى أحدهما كذا  
في محيط السر حسي \* إذا أقر أنه غصب من فلان شيئا ولم يبين فانه يصح إقراره ويؤثر المقر بالبيان  
فاذا بين ما هو مال متقوم فهو الدراهم والدنانير وما أشبهها فان صدقه المقر ولم يدع عليه زيادة كان  
على المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون القول قول  
المنكر للزيادة مع عينة وان كذبه فيما بين وادعى عليه شيئا آخر بطل إقراره بالكذب وكان القول  
قول المقر فيما ادعى عليه هكذا في المحيط \* وإذا بين ما ليس بمال ان صدقه المقر فيما بين لم يكن  
عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته أو ولده الصغير أو ابان قال غصبت  
منه كفامن تراب أو حبة خنطة أو سمسم وان كذبه وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق المقر  
فيما بين ان بين ما لا يقصد بالغصب لا يصدق بخلاف بين المشايخ وان بين ما يقصد بالغصب إلا أنه  
ليس بمال متقوم اختلف فيه المشايخ عامة مشايخنا يقولون أنه لا يصح بيانه ويكون مجبرا على أن يبين  
شيئا هو مال متقوم وهو الأصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* وإذا أقر أن أفلان عنده ودعة  
ولم يبين ما هي فإقربه من شيء فهو مصدق فيه بعد أن يكون ما بين شيئا يقصد به الإيداع وان ادعى  
المقر له شيئا آخر فعلى المقر البين وكذلك لو أقرب ثوب ودعة وجامبه معيبة وأقر أنه حدث به عنده هذا  
العيب فلا ضمان عليه في ذلك وإذا أنكر صاحبه أن يكون استودعه فاجواب فيه كذلك كذا  
في المبسوط \* ولو أقر أنه غصب من فلان عبدا صح إقراره ويؤثر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي  
غصبتة هذا وهو عبد جيد أو وسط أو ردي مو صدقه المقر له في ذلك أخذ ذلك وان كذبه فيما بين وادعى  
عليه عبد آخر كان القول قول المقر مع البين فيما ادعى المقر له وبطل إقرار المقر فيما أقر رد المقر له هذا إذا  
كان العبد قائما وان كان مستهلكا فالقول في مقدار القيمة قول المقر كذا في الذخيرة \* إذا أقر أنه غصب  
شاة أو بعيرا أو ثوبا صح إقراره ويرجع في البيان إليه كذا في المحيط \* ولو أقر أنه غصب دارا فالقول قوله  
أنها هي هذه أو أنها في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي هذا الرجل والذي في يديه الدار ينكر  
ذلك لم يضمن المقر شيئا ولم يؤخذ بغير تلك الدار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله  
تعالى الآخر وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن المقر قيمة تلك الدار مع عينة كذا  
في المحاوي \* ولو قال غصبتة هذه الأمة أو هذا العبد فادعاهما جميعا المقر له فانه يقال للغاصب أقر  
بأيهما شئت وحلف على الآخر فاذا أقربا أحدهما خرج به عن عهدة ذلك الإقرار وقد صدقه المقر له في  
ذلك حين ادعاهما جميعا فأخذ المقر له ذلك الذي عينه وتبقى دعواه الآخر فيكون القول قول المنكر  
مع عينة وان ادعى المقر له أحدهما بعينه لم يستحق ذلك إذا زعم المقر أن المغيصوب هو الآخر وتبقى  
دعوى المقر له للآخر عليه وهو جاحد فالقول قوله مع عينة كذا في المبسوط \* لو قال على قفيز خنطة فهو  
بقفيز البلد وكذلك الأوقار والأمناء ولو قال لفلان على مائة درهم فهو على وزن بلده ان كان سعة فسبعة  
ولا يصدق على النقصان إلا إذا وصل بأن يقول مائة درهم مثاقيل أو مائة وزن خمسة فيكون على  
ما قال فاذا كان إقراره بالكوفة فالمتعارف فيها الدراهم وزن سبعة وان كان نقدا البلد مختلفا فان كان  
نقد فيها بعينه غالباً ينصرف الإقرار إليه وان استوت النقود في الرواج ينصرف إلى أقلها ولو قال له  
على درهم صغير أو قال دريهم أو دينير أو قفيز أو درهم كبير فكله على التام إلا إذا بين موصولا كذا

في محيط السرخسى \* ولو قال وهو ببغداد لفلان على درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن يوزن ببغداد وكذلك اذا قال وهو ببغداد لفلان على كرحنطة موصلية فعليه حنطة موصلية لكن بكل ببغداد كذا في المحيط \* ولو قال على درهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له على دراهمات فعليه ثلاثة دراهم كذا في المبسوط \* ولو قال له على درهم كثيرة ودنانير كثيرة لزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما شاد درهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسى \* اذا قال على ثياب كثيرة او وصائف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوى مائتي درهم وان قال غصبت ابلا كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة ينصرف الى اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعنده يرجع الى بيان المقر كذا في التبيين \* ولو قال لفلان على اكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقال مائتان ولو قال لفلان على شئ من الدراهم او شئ من دراهم فعليه ثلاثة دراهم كذا في خزائن المفتين \* روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اذا قال له على دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قال دراهم اضعافا مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما وكذا اذا عكس بأن قال على دراهم مضاعفة اضعافا كذا في التبيين \* ولو قال له على عشرة دراهم واضعافها مضاعفة يلزمه ثمانون درهما كذا في محيط السرخسى \* ولو قال كذا درهم فهو درهم كذا في الكنز والهداية \* وذكر في التيمية والذخيرة وغيرهما يلزمه درهمان لان كذا كناية عن العدد وقل العددين كذا في التبيين \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال كذا كذا درهم لزمه أحد عشر ولو قال كذا وكذا درهم لزمه أحد وعشرون درهما وكذا الدنانير والمكيل والموزون ولو قال كذا كذا حنطة ومان حنطة لزمه أحد عشر محتوما ولو قال على كذا كذا درهم او كذا كذا دينار يلزمه من كل واحد أحد عشر ولو قال كذا كذا دينار او درهم لزمه من كل واحد نصف أحد عشر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ثلث كذا بغير او فاحد عشر وان ثلث بالواو فمائة وأحد وعشرون وان ربع براد عليها ألف كذا في الهداية \* ولو خمس بالواو يذبح أن تراد عشرة آلاف ولو سدس تراد مائة ألف ولو سبع يراد ألف ألف وعلى هذا كلما زاد عليه معطوفا بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين \* وهذا كاه اذا ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالخفض بأن قال كذا درهم روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يلزمه مائة درهم كذا في محيط السرخسى \* ولو قال لفلان على مال فالقول قوله في القدر ويقبل قوله في القليل والكثير الا أنه لا يصدق في أقل من درهم ولو قال له على مال عظيم من الدراهم لم يصدق في أقل من مائتي درهم وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب هكذا في الكافي \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين \* وقال شمس الأئمة السرخسى العجيج من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يبنى على حال المقر في الفقر والغنى لان الفقير يستعظم القليل والغنى لا يستعظم كذا في فتاوى قاضي خان \* هذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في المتأية \* ولو قال أموال عظام فالتقدير بثلاثة نصب من فن السماء حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي \* ولو قال على مال نفيس أو خطير أو كريم فالويلزمه مائتان ولو قال لفلان على مال كثير ذكر الناطق أنه يلزمه ما شاد درهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن يقر بأكثر من ذلك وباقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق

في أقل من عشرة وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه ما ثبتان كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ألوف  
دراهم فثلاثة آلاف ولو قال ألوف كثيرة فعشرة آلاف وكذا في الفلوس والدنانير كذا في المحيط \*  
وفي المنتقى لو قال على مال لا قليل ولا كثير فعليه ما ثبتا درهم كذا في الخلاصة \* ولو قال على مال  
قليل يلزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال له على زهاء ألف درهم أو جل ألف درهم  
أو عظم ألف درهم أو قريب من ألف درهم فهذا كله اقرار بخمس مائة وزيادة شيء وكذلك هذا  
في الغصب والوديعة وكذلك هذا في السكبي والوزني والنياب كذا في الذخيرة \* عن محمد رحمه  
الله تعالى اذا قال لفلان على غير ألف فعليه ألفان ولو قال غير ألفين فعليه أربعة آلاف ولو قال غير  
درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه أربعة كذا في المحاوي ولو قال حنطة كثيرة فعندهما  
على خمسة أوسق وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون البيان اليه بعد أن يبين أكثر من  
ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر في بعض الروايات الحنطة الكبيرة عشرة أقفزة وكذلك كل ما يكال ويوزن  
ولو قال على أقفزة حنطة يلزمه ثلاثة أقفزة ولو قال أقفزة كثيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال  
لفلان على عشرة دراهم ونصف فالبيان في النصف اليه فان فسر بأقل من درهم جاز كذا في التبيين \*  
ولو قال على بضع وخمسون درهما فالبضع ثلاثة فصاعدا وليس له أن يتقص من الثلاثة كذا في محيط  
السرخسي \* ولو قال له على مائة ودرهم فعليه مائة درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينار  
أو مائة وقفير حنطة فذكر شيئا من المكيل أو الموزون كذا في المبسوط \* ولو قال عشرة دراهم ودانق  
أو قيراط فهو من القضة كذا في التبيين \* ولو قال لفلان على عشرة دنانير ودانق أو قال وقيراط  
فالبيان والقيراط من الذهب كذا في المحيط \* ولو قال له على ما ثبتا مثقال ذهب وفضة أو كذا حنطة  
وشعير فعليه من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمي أجناسا ثلاثة فعليه من كل واحد الثلث كذا  
في المحاوي \* ولو قال مائة وعبد أو قال مائة وشاة أو مائة وثوب أو مائة وثوبان فالقول في بيان المائة  
قوله كذا في الذخيرة \* ولو قال مائة وثلاثة أبواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط \* اذا قال  
لفلان جزء من داري فاليه البيان وله أن يقر بما شاء وكذلك القص والنصيب والطائفة والقطعة  
وأما السهم فهو وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس وعندهما يؤثر بالبيان كذا في المحيط \* اذا أقر  
الرجل بشاة في غنمه صح اقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان ساعده المقر على ذلك أخذها وان أبي  
ذلك لم يأخذها الا باقامة البينة أو بنكول المدعي عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها  
أعطاه المقر له شاة من غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يقبل منه ويحجر على أن يعطيه شاة منها وان لم  
يعين واحدا منها شاة منها وقال لا نذكرى أو رجع المقر عن اقراره وبجده فهو شريكها حتى اذا كانت  
الغنم عشر اقله عشر كل شاة وان ماتت شاة منها ذهبت من مالها وان ولدت شاة منها كان لها جميعا  
على ذلك الحساب واذا جحد المقر أصلا وضع الغنم فهو ضمان لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها  
ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات المقر فورثته في ذلك بمنزلة الا أنهم يستحلون على العلم  
 وأنواع الحيوان والرقب والعروض في هذا مثل الغنم كذا في المبسوط \* ولو قال له في دراهمي هذه  
عشرة وهي مائة وفيها نقص وكبار فهي من الكبار وزن سبعة ولا يصدق أنها من النقص وان كان  
فيها زيوف فقال هي منها صدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له في طعامي هذا كرخنطة فاذا  
طعامه لا يبايع كرا فهو له كله ولا يضمن الزيادة ويستحل المقر ما استهلك من ذلك الطعام شيئا ولو  
كان الطعام كرا أو فاف هو له كله وان كان أزيد من الكرفله منه كذا في المحيط \* له من داري  
ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فقط كذا في السكتر \* ولو قال له على من درهم الى عشرة



أ وقال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه العشرة كذا في الكافي \* ولوقال له  
على ما بين كرشعير الى حنطة فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كرشعير وكرحنطة الا فقير حنطة  
وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه السكران ولوقال علي ما بين عشرة دراهم الى عشرة دنانير  
فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة  
دنانير وكذلك لوقال ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى ووقع في بعض نسخ أبي حنيفة أن عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولذكر الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا  
الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط \* بشر من أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل  
لفلان على ما بين شاه الى بقرة فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه شيء سواء كان بعينه  
أو بغير عينه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فلهما عليه  
ولوقال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى درهم وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى يلزمه درهما كذا في المحيط \*

﴿الباب السادس في اقرار المريض وفعاله﴾ \*

المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزائن المقنين \* حذر مرض الموت  
تكلما وافقه والمختار للفتوى أنه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش  
أم لم يكن كذا في المضمرة \* واقرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازة بقية الورثة فان كان المقر له  
وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الى أن مات المريض فالأقرار باطل وان كان المقر له  
وارثا وقت الاقرار ونجس من أن يكون وارثا بعد الاقرار وبقي كذلك حتى مات بأن أقر لأخيه وليس له  
ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى أن مات المريض فالأقرار جائز هكذا في المحيط \* ولواقر  
لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار فنحو ان أقر لأخ له وله ابن فمات  
الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو اقر لمن لا يصحكون وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بأن أقر  
لأجنبية ثم تزوجها ثم مات صح اقراره كذا في فتاوى قاضيهان \* وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج  
من أن يكون وارثا ثم يصير وارثا وذلك فنحو ان أقر لامرأته ثم أبانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات  
او كان والى رجلا فأقر له بعدما مرض ثم فسحها لولا أنه عقد له ثانيا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه  
خلاف قال محمد رحمه الله تعالى الاقرار جائز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقرار باطل قالوا ما قال  
محمد رحمه الله تعالى قياس وما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى استحسان كذا في المحيط \* ولوان مريضا  
أقر لابنه بدين وابنه عيس ثم اعتق ثم مات الاب وهو من ورثته فأقراره بالدين جائز وان كان العبد تاجرا  
وعليه دين والمسئلة بها فالأقرار باطل ولو أقر المريض لابنه وهو مكاتب ثم مات الاب والابن مكاتب  
على حاله فأقراره له جائز وان عتق المكاتب قبل موت الاب لم يجز اقراره له كذا في المبسوط \* اذا أقر  
المكاتب المريض لابنه المحر بدين ثم مات الاب عن وفاء وترك وفاء بالدين دون المكاتبه جاز اقراره وان ترك  
وفاء بهما فأقراره باطل كذا في محيط السر حسي \* واذا أقر المريض بوديعة لوارث بيتها ثم مات من ذلك  
المرض فانه لا يجوز كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل في مرضه لامرأته بدين ثم ماتت امرأته قبله ولها ابنان  
أحدهما منه والاخر من غيره فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول الاقرار باطل وعلى قوله  
الاخر يجوز واذا أقر المريض لامرأته بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوز ومن ميراثها وليسوا من ورثة

الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة \* واذا اقر مريض لابنه يدين ثم مات الابن المقر له وترك ابنا  
وليس للمريض ابن فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يجوز هذا الاقرار وعلى قوله الآخر  
يجوز كذا في المحيط \* ولو اقر في مرض موته يدين من مهر لمرأته به ذق الى تمام مهر مثلها وتخاص  
غرماء الهبة كذا في خزانة المفتين \* ولو اقرها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط \*  
رجل اقر لمرأته بمهر ألف درهم في مرض موته ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة ومات مهر ما من  
زوجها في حياة الزوج لا تقبل والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة \* ولو اقر لوارثه او لاجنبى ثم مات  
المقر له ثم مات المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى الاول وهو جائز في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو اقر المريض بعد في يديه  
انه لاجنبى فقال الاجنبى بل هو لفلان وارث المريض لم يكن له فيه حق على قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى الاول اقرار المريض باطل وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر اقرب الى القياس وقوله  
الاول اخذ بالاحتياط كذا في المبسوط \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* من عرض يومين  
ويصح ثلاثة او يمرض يوما ويصح يومين فاقر لابنه يدين فان فعل ذلك في مرض صح بعده جاز ما صنع  
وان فعل في مرض ازيمه الفراس واتصل بمرته لم يجز كذا في خزانة المفتين \* اقر لوارثه بشئ ومات  
ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الهبة وقال بقية الورثة لا بل كان  
في المرض كل القول قول من يدعى انه كان في مرضه فان اقام جميعا البينة فينبه المقر له اولى وان لم  
تكن للمقر له بينة واراد استحقاق الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى لا يجوز اقرار المريض لقناته قالوا هذا اذا ائتمنته المجراحة وصار بحال لا يجي  
ولا يذهب واما اذا ائتمنته المجراحة وكان بحال يجي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف  
الهلاك على سبيل الغلبة لصيرورته في حكم المرضي يقول هذا اذا كانت المجراحة جراحة يخاف منها  
الهلاك على سبيل الغلبة اما اذا كانت المجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كذا  
في المحيط \* ولا يجوز اقرار المريض لبعده وارثه ولا لمكاتب وارثه ولا لبعده قناته ولا لمكاتبه كذا  
في المبسوط \* وان اقر لمكاتب نفسه يدين جاز اذا كان كاتبه في الهبة فان كان كاتبه في المرض  
لم يجز الا من الثلث كذا في الحاوي \* اقرار المريض بالدين للاجنبى بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه  
دين الهبة كذا في المحيط \* ودين الهبة مقدم على دين المرض الثابت باقراره وهو ان يقضى من  
التركة اولاد دين الهبة فان فضل شئ يصرف الى دين المرض واذا ثبت الدين بالبينة او بمشاهدة القاضي  
فهو ما سواه كذا في محيط السرخسي \* ودين الهبة مقدم على الوديعة التي يقر بها في المرض هكذا  
في خزانة المفتين \* اشترى شيئا في مرضه او استقرض او استأجر وعابن الشهود قبضه او تزوج امرأة  
على ألف وهو مهر مثلها فانهم يحاصرون غرماء الهبة وكذلك كل دين وجب على المريض بدلا عن مال  
ملكه او استهلكه وعلم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الهبة ولو قضى دينه في المرض ان قضى دين  
القرض وثمن المبيع كان له دون غرماء الهبة وان قضى دين المهر والابوة يشارك فيه كذا في محيط  
السرخسي \* وان لم تكن عليه ديون الهبة واقر في مرضه بالدين لرجلين فانهما يتحصان ولا يبدأ  
بأحدهما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين لكما على ألف درهم او قعما على التعاقب  
بان قال لاحدهما لك على خمسمائة ثم سكت يوما واقل او اكثر ثم قال لا آخر لك على خمسمائة كذا  
في المحيط \* رجل اقر في صمته انه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له  
غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذا لو اقر في صمته ان لفلان عنده ألف درهم وديعة ثم قال

مطلب  
بينة كون الاقرار في الهبة  
مقدمة على كونه في المرض

مطلب  
اقرار المريض لاجنبى جائز  
بجميع المال

في مرض موته هي هذه الالف بعينها اصدقه وأجل صاحب الوديعة أولى من صاحب الدين كذا في الخلاصة \* ولو أقر في المرض بدين ثم أقر بوديعة فهم ادينان ولا تقدم الوديعة ولو أقر بالوديعة أولاً ثم بالدين فالأقرار بالوديعة أولى والبضاعة والمضاربة حكمهما وحكم الوديعة سواء كذا في المحاوي \* ولو أقر المريض بوديعة ألف درهم لرجل ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المريض كذا في خزانة المقتنين \* ولو مرض وفي يده ألف درهم وليس عليه دين في الهبة وأقر بدين ألف درهم ثم أقر بأن الالف الذي في يده ووديعة لفلان ثم أقر بدين ألف درهم ثم مات قسمت الالف اثلاثاً ولو قال صاحب الدين الأقل لاحق لي قبل الميت أو قد أبرأته من ديني كانت الالف بين صاحب الوديعة وبين الغريم إلا أن نصفين ولا يبطل حق الغريم إلا أن خرجما قاله الغريم الأول كذا في المبسوط \* وإذا أقر المريض بدين ألف درهم ثم أقر بمضاربة ألف درهم لرجل آخر بعينها ثم أقر بوديعة ألف درهم بغير عينها لرجل آخر ثم مات ولم يترك الالف درهم فإن هذه الالف تقسم بينهم بالمحصص كذا في المحيط \* وإذا أقر المريض أن على أبيه ديناً لفلان وفي يده دار لآبيه وعلى المريض دين معروف في الهبة فإن دينه الذي في الهبة أولى فإن فضل شيء كان في دين أبيه ولو كان أقر بذلك في صحته بعد موت أبيه كان دين أبيه أحق بذلك من غرماء الابن كذا في المحاوي \* رجل قال لفلان على أبي ألف درهم وبجد ذلك المقر عليه ثم مرض المقر ومات الجاحد والمقر وارثه وعلى المقر دين في الهبة ثم مات وترك ألفاً وورثها عن الجاحد فإن غرماء المقر في صحته أحق بهذه الالف من غرماء الجاحد كذا في المبسوط \* لو اشترى عبداً في صحته بغبن فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض في هذه الخيار فأجاز أو سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كانت المضاربة من الثلث كذا في خزانة المقتنين \* رجل أقر في مرضه بأرض في يده أنها وقف أن أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو أقر المريض بعقوب عبده أو قرأ أنه تصدق به على فلان وإن أقر بوقف من جهة غيره أن صدقه ذلك الغير اصدقه ورثته جاز في الكل وإن أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث \* مريض أقر لورثته ولا جني بدين فأقراره باطل تصادقاً في الشركة أو بكاذاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أقراره للأجنبي بقدر نصيبه جائز إذا تكاذاً في الشركة أو أكره الأجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا كذبه الوارث في الشركة وصدقه الأجنبي قيل يجب أن يكون على الخلاف والأصح أنه لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط السرخسي \* فإن صدقهما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشتركاً وانما أقرت بالشركة كاذباً فيمتد بصح الأقرار للأجنبي كذا في المحيط \* ولو أقر المريض أن لفلان قبله حقا فصدقه بما قال ثم مات المريض فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى قال يصدق أطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فإن ادعى أكثر من ذلك حلف الورثة على علمهم فإذا حلفوا أخذ الثلث فإن أقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى أولى بما ترك كله كذا في المحاوي \* ولو لم يقر بدين وأوصى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة أولى ويقال للورثة أقر والعه في الثلثين بما شئتم ويقال للموصى له بالثلث أقر له في الثلث بما شئت فأى الفريقين أقر شئ يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط \* مريض أقر لورثته بعبد فقال ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد للأجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو أقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الأول قيمته وصارت ميراثاً للأول والثاني منها نسيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيمة ولا تسقط حصته أحد كذا في الكافي \* مريض ومب عبد الله له من ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم إن الموهوب لم أقر أن المريض قد كان أقر قبل أن يهبه منى أن عبد لهذا الورث لا آخر

أو أقاربه كان عليه قبل هذا من هذا الوارث الآخر وصدقة الآخر في ذلك فللثاني أن يأخذ العبد من الأول فلو أخذ الثاني العبد من الأول ثم مات المريض من مرضه ذلك كان قائما يؤخذ من الثاني ويصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط بماله فإن الغرماء أن يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فإن الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الأولى أن شاؤوا ضمنوا الوارث الأول قيمة العبد وأن شاؤوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الأول وإن ضمنوا الأول فالأول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات أنه يرجع وقالوا وهذا التحليل بقية الورثة الخالجي ء إذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب وأما إذا وجد منهم التصديق فيكون لهم تضمين الثاني وأما إذا وجد منهم التكذيب فيكون لهم تضمين الأول هذا إذا صدق المقر له الثاني المقر له الأول فأما إذا كذبه وقال العبد عدي ولا أعرف ما يقول فإن العبد يسلم للثاني هذا إذا كان الأول قبض العبد من المريض ثم أقربه للثاني وكذلك لو أن الأول لم يقبض العبد من المريض حتى أقر أن المريض قد كان أقربه للثاني قبل هذا فإن صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني أخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وإن لم يكن العبد قائما في يده فللغرماء خيار التضمين أن شاؤوا ضمنوا الأول وإن شاؤوا ضمنوا الثاني وإن لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق أخذ العبد إن كان قائما وخيار التضمين إن كان هالكا هكذا في المحيط \* إذا أقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فإن كان الدين وجب بدلا عما هو مال بأن أقرض أو باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم أو وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وبديل الخلع وأشباه ذلك فإن وجب الدين للمريض بدلا عما هو مال والغريم أجني صح أمره بالاستيفاء إذا كان لوجوب في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة أو لم يكن وإن كان لوجوب في حالة المرض لا يصح الإقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة إذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة \* وهذا إذا علم وجوبه في حالة الصحة بالينة أو بالمعاينة فأما إذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة إلا قول المريض وقول من دأب معه بأن قال المريض رجل بعينه قد كنت بعنك هذا العبد في صحتي يكن ذا رأيت قبضت العبد وألا استوفيت الثمن وصدقة في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك إلا بقوله ما فإن كان العبد قائما في يد المشتري أو في يد البائع وقت الإقرار أو كان هالكا وقت الإقرار لانه عرف قيامه وحياته في أول المرض أو كان هالكا وقت الإقرار ولا يدري أنه هالك في حالة المرض أو في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح إقرار المريض بالاستيفاء إذا كذبه في ذلك غرماء الصحة وإن علم أن العبد هالك في حالة الصحة صح إقراره بالاستيفاء وإن كان واجبا على وارثه وأقربا بالاستيفاء لا يصح إقراره سواء وجب في حالة المرض أو في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن وإذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم أجني فأقربا بالاستيفاء في حالة المرض صح الإقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة أو في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن وإذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم وارث لا يصح إقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض أو في حالة الصحة هكذا في المحيط \* وإذا أقر المريض المدين أنه قبض من وارثه وديعة كانت له عنده أو عارية أو مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المسوط \* ولو أقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرئ الموهوب له وكذلك لو أقر باسترداد المبيع في البيع أو باسترداد المقصوب والرهن يصح وإن كان عليه دين الصحة ولو قرَّب قبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد

رحمه الله تعالى في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين الف درهم في صحته فلما مرض رب الدين اقر بالالف في يديه أنها وديعة عنده لغريمه أو لمكاتبه وهي مثل الالف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرما للمريض بمجدة ما أقر به المريض فالمرضى مصدق فيما أقر ويكون الالف الوديعة قسما صابا الدين ويعتق المكاتب ولو أقر بالالف درهم وديعة هي أجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقر له أنا استردت المجادوا أعطى مثل - قه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو أقر بالالف زبوف في يده أنها وديعة عنده له والدين جيا لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرما ويؤخذ بالغريم والمكاتب بما عليهما وكذلك لو أقر بمائة دينار في يديه أنها وديعة عنده لمكاتبه أو لغريمه أو قريبي جارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم عينه ولا يدري ما فعل بالجارية فان اقراره باطل فان قال المريض اخذت هذه الدراهم الالف النهرجة من غريمي أو قال من مكاتبتي قضاء محق أو قال اخذت هذه الدنانير قضاء محق أو هذه الجارية شراء محق ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال أموالنا بطل اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرما المريض يقسم بينهم بالمحصى والدين على المكاتب والغريم على حاله وان صدق الغريم أو المكاتب المريض فيما أقر في الجارية والدنانير يتظر ان كانت قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب أو الغريم أو أكثر صح الاقرار وان كانت القيمة أقل من دين المريض بأن كانت القيمة خمسمائة ودين المريض الف درهم ففي الجارية يقال للغريم أو المكاتب ان المريض حاي بقدر خمسمائة والمهاياة لا تصح من المريض المديون فان شئت فأمض البيع وأتم حقه بخمسمائة وان شئت فانتقض البيع وعند الجارية وأدما عليك وفي الدراهم النهرجة لا يخير المكاتب أو الغريم بين أن يأخذ النهرجة ويرد المجادوين أن يترك الزبوف ويضمن المجودة ولكن يأخذ النهرجة ويرد المجادوا ولم يذكر في السكاب ما اذا كانت قيمة الدنانير أقل من الدين هل يغير المكاتب ذكر القيمة أبو بكر البخني رحمه الله تعالى أنه يغير وهو الأصح فان اختار المكاتب أو الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه ~~هكذا~~ في المحيط بأن أقر العبد التاجر بقبض دين كان له على مولاة فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجر اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا أقر بقبض دين من مولاة وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاقاره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاة طعام ومكاتبته درهم فأقر باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك أيضا وان كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر رجل للمريض أنه قتل عبده أو قطع يده ثم أقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجحا في قتل العبد عمدا في مرض المولى ثم صالحه المولى على مال وأقر بقبض بدل الصلح جاز كذا في المحاوي \* اذا أقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل ان يطلقها الزوج فإنه لا يصح اقرارها ويؤثر الزوج ببرد المهر فيكون بين الغرما بالمحصى وان كان الزوج يطلقها قبل الدخول ثم أقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها فان قال الزوج أنا اضرب مع الغرما بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا في الذخيرة \* فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرما للصحة رجع فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها طلاقا بائنا أو رجعا فرضت وأقرت بالاستيفاء ثم ماتت فان مات بعد انقضاء العدة فاقرارها بالاستيفاء منه صحيح وان ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح اقرارها ومتى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر في هذا الوجه يستوفي اصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء يتظر الى المهر وإلى ميراثه ~~هنا~~ فليعلم له الاقل من ذلك كذا في المحيط \* ولو نزع امراته في مرضه على جعل وانهضت

عدهما فأقر باستيفائه منها وليس عليه دين في الحجة ولا في المرض كان صدقا كذا في المبسوط \*  
 مريض عليه ديون الحجة غصب رجل منه عبدا في مرضه فبات العبد في يديه أو أبق وقضى القاضي  
 للمريض على الغاصب بالقيمة فأقر المريض باستيفائها من الغاصب لا يصدق الابينة ولو كان الغصب  
 في حال صحة المصوب منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم أبق أو مات وقضى القاضي  
 عليه بالقيمة ثم أقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العدميتا أو لم يعد من الابق كان صدقا  
 بمنزلة دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الابق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والقضاء  
 بالضمان جميعا في حال الصحة وأقر المصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا  
 في المحيط \* مريض باع عبدا قيمته ألف بالفين لا مال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فأقر باستيفاء  
 الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشئ في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويخير المشتري في دفع الثمن مرة أخرى  
 وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الحجة وقال محمد رحمه الله تعالى المريض صدق فيما زاد  
 من الثمن على قيمة العبد ويخير المشتري بين ان يدفع ألفا أخرى او يتقضى البيع ويباع العبد للغرماء  
 ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر مشايخنا رحمه الله تعالى قوله مع قول أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل باع عبده في صحته من رجل وقبضه المشتري  
 فمرض البائع وعليه ديون الحجة وأمر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الحجة ثم مات من  
 مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا ورده بقضاء القاضي فليس للمشتري ان يشارك غرماء الميت في سائر  
 أموال الميت ولكن له حبس العبد الى ان يستوفي الثمن فيباع العبد ويكون المشتري أحق بالثمن من  
 غرماء الميت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شئ فافترض لسائر غرماء الميت وان نقص  
 الثمن عن حق المشتري فلا شئ له حتى يستوفي غرماء الميت ديونهم من سائر أموال الميت فان بقي شئ من  
 حقوقهم أخذوه المشتري ولو ان المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حياته او الى  
 وصيه بعد موته بقضاء القاضي بطل تنذمه ولكن لا يبطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط \*  
 اذا دفع المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريما من غرمائه فقال الوارث قد دفعته اليه وكذبه الغريم  
 فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقه المريض او كذبه ولا يصدق في ابطال حق الغريم وان كان وكله  
 بقبض دين له على اجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب برى واداكه ببيع متاع  
 له ولا دين عليه فباع بغيره شهادة الشهود ثم قال في حياته او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه  
 اوضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعث المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا  
 ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا او ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروف  
 مقربا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق ايضا اذا كان المورث حيا وان كان على المريض دين  
 لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين اقرار الوارث بذلك لم يصح اقراره  
 كذا في المبسوط \* رجل له على رجل ألف درهم دين واحد ورثته كفيلا به او كان الدين على الوارث  
 ورجل اجنبي كميل به بأمر الوارث او بغير امره فرض رب الدين واقربا باستيفاء الدين من احدهما بطل  
 اقراره فاما اذا أبرأ الاجنبي من غير قبض فان كان اصيلا لا يصح وان كان كفيلا يصح من الثلث فان كان  
 للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سييل على الكفيل والدين على الوارث على حاله وان لم يكن  
 للميت مال غيره يصح من ثلثه والورثة الخيارات في ثلثي الالف ان شاءوا أخذوه من الاصيل وان شاءوا  
 أخذوه من الكفيل والثلث الباقي يؤخذ من الاصيل لا غير ولو أبرأ الوارث لا يصح كيف ما كان  
 ولو اقرانه قبض من اجنبي تطوع به عن الوارث وتحول له اجنبي منه او وكل رجلا ببيع عبده فباعه من



ابن الاثر ثم مرض الاثر فاقرب قبض الثمن من ابنه واقر الوكيل بقبضه ودفعه الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الوكيل والاثر صحيح فهو مصدق وان جحد الاثر فان كان المشتري وارثا لهما وهما مريضان لا يصدق الوكيل وان كان الوارث الوكيل دون الاثر فان اقرانه قبض ودفعه الى الاثر او ملك في يده يصدق فان اقر قبضه فقط لا يصدق وان الكفيل احال المريض بالدين على غيره وقبل المريض والمحال عليه ثم مات ان كانت المحالة مطلقة لا يجوز وان كانت المحالة بشرط براءة الكفيل دون الاصل فان كان الكفيل هو الوارث لا يصح أيضا وان كان الكفيل أجنبيا يصح من الثلث فكان للورثة الخياران شأوا أجازوا المحالة وان شأوا فاقضوا فان أجازوا ان شأوا أخذوا الدين من المحال عليه وان شأوا أخذوا من الاصل الوارث وان لم يميزا فان كان لليت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك وان لم يكن لليت مال غير الالف فهو صحيح في ثلثه وللورثة الخياران شأوا أخذوا المحال عليه بالثلث الكفيل بالثلثين وان شأوا أخذوا كل الدين من الوارث ولو أن المريض لم يقر بالاستيفاء ولم يبرأ الكفيل ولم يحل ولكن أقر بالالف درهم أو مائة دين رأوا جارية في يده أنها وديعة أو غصب للكفيل والذي أقر به قائم بعينه ولا يدري ما فعل فاقضه باطل فان لم تعلم بعينها حتى مات مجبها يجب الضمان عليه فيه صير قصاصا بالدين وان كان قائما كان للكفيل أن يأخذ ذلك ويديعه فيتوصل الى قضاء الدين الذي يحصل بالبراءة للوارث من غير حاجة الى قضاء الدين بعين من أعيان ماله وكذلك أقره هذا كله للأصل كذا في التحرير شرح المجامع الكبير \* رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث ويسمى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لم يقر باستيفاء بدل الكتابة ولكنه أقر بالالف في يده أو مائة دينار أو جارية انه وديعة لهذا المكاتب أو دعيها إياه بعد الكتابة ثم مات فانه يجوز اقراره بقدر الثلث كذا في المحيط \* رجل أودع إياه الف درهم بعناية اليهود في مرض موت الأب وصحبه فلما حضره الموت اقرانه استهلكها فاما ان يقرانه استهلك الوديعة وثبت على ذلك حتى مات فحينئذ صارت الوديعة ديناً للابن في ماله ولا يكون هذا اقرار المريض لوارثه وأما ان يجحد الوديعة او يقرانه استهلكها ثم قال ضاعت الوديعة مني أو ردتها على صاحبها فحينئذ لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف وأما ان يقول ضاعت الوديعة مني أو ردتها فلما طوبى باليمين أقر بالاستهلاك أو نكل عن اليمين فحينئذ يبطل عنه الضمان ولا يؤخذ من تركته هكذا في التحرير شرح المجامع الكبير للحصري \* قال محمد رحمه الله تعالى جل له ثلاثة بنين وفي يده دار فحضره الموت فقال اشترت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بالالف درهم وقبضتها منهما ولم أدفع اليهما شيئا من الثمن وصدقاه على ما أقر من الشركة ثم مات ولدار شفيع والابن الاثنان الاخوان ينكران جميع ذلك فهذا الاقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدارين البنين أثلاثا لكل ابن الثلث فان حضر الشفيع أخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن المقر له وبين الاجنبي نصفين فان كان الابن المقر له ورث مالا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار وتكون الجملة بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منهما تمام الخمسمائة فان كذبه الاجنبي في الشركة بأن قال الاجنبي بعث نصف الدار منه بخمسمائة فاما النصف لا تخرف لأدري لمن كان ولم تكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن إياه فيما أقر من الشركة فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هذا الاقرار سواء يأخذ الشفيع ثلث الدار بثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين الاجنبي نصفين وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يأخذ الشفيع ثلثي كل الدار ولو كذب الابن إياه وصدق الغريب فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى اقرار المريض باطل أيضا غير ان

الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن أما على قول محمد رحمه الله تعالى فالأقرار  
في حق الاجنبي صحيح فيقضى ببيع الاجنبي نصف الدار من المريض فيأخذ الشفيع ذلك بالشفعة  
والنصف الآخر يقسم بين البنين أثنائها لكل ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع  
من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئاً كذا في المحيط \* لو أقر مريض بمائة درهم لامرأة طلقها بسؤالها  
سوى مهرها وقد استوفت مهرها مات بعد العدة وترك أخا وضرتها وأربعين درهماً لها كله وان مات قبل  
بضئ العدة لها خمسة دراهم ثمن الاربعين كذا في الكافي \* ولو كان الزوج ترك مكان أربعين درهما  
ثوباً قيمته أربعون درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انقضاء العدة فلعير المطلقة ثمن هذا  
الثوب وأما المطلقة فلا تستحق عين الثوب فيباع ثمن الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا ان ترضى  
ان تأخذ ثمن الثوب بحققها وان مات الزوج بعد انقضاء العدة يبيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا  
في المحيط \* رجل حضره الموت وله أخ لاب وأم وامرأة فسأله ان يطلقها ثلاثاً ففعل ثم أقر لها بمائة  
درهم وقد كانت استوفت مهرها وأوصى لرجل بثلث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انقضاء  
العدة أخذت جميع الستين بدينها وان مات قبل انقضاء عدتها للموصى له الثلث عشرون درهما  
وان كان الدين مقدماً على الوصية ثم للمرأة ربع ما بقي ووعشرة بقي للأخ ثلاثون ولو ترك مكان الستين  
ثوباً يساوي ستين درهما وقد مات قبل انقضاء عدتها فللموصى له ثلث الثوب ويباع ربع ما بقي للمرأة  
الا ان ترضى ان تأخذه بحققها وما بقي للأخ ولو مات بعد انقضاء عدتها يبيع اثوب للمرأة الا ان تأخذه  
بحققها ولا شيء للموصى له ولو كان اقرب ذلك لاجنبي بدين والمسئلة بها فان مات بعد انقضاء عدتها  
فالمرأة تخصص لاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقي شيء أخذ الموصى له ثلث ذلك  
وما بقي للأخ وان مات قبل انقضاء عدتها بدين لاجنبي فان فضل شيء أخذ الموصى له ثلث ما بقي  
ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي وما أقر لها به وما بقي فهو للأخ كذا في التحرير شرح الجامع الكبير  
للحصري \* كاتب عبده على ألف فأقر له بألف ولاجنبي بألف في مرضه وفي يده ألف نقضه من  
الكتابة ثم مات ولا مال له غيره مات حراً ويكون له هذا الألف ماله وثلثه للاجنبي ولو قضاه المولى من  
الدين أدرم يقض ومات عنه فالاجنبي أحق به لان المكاتب عبداً لم يترك وفاء بالكتابة فتمسح  
الكتابة بالعجز ولا يجب للمولى على عبده دين فبطل كذا في محيط السرخسي \* ولو ترك المكاتب ابناً  
ولدى مكاتبته فالاجنبي أحق بهذا الألف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالمكاتبته والدين  
ولو كان المكاتب قد قضاه المولى من الدين المقر به قبل الموت ثم مات وترك ابناً مولوداً في كتابته كان  
الاجنبي أحق بالألف ايضاً ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبته واذا أدى الابن المكاتبته  
والدين الذي على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبي وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط  
\* رجل كاتب عبد له على ألف درهم في صحة وأقرضه رجل أجنبي ألفاً في صحته ثم مرض المكاتب  
فأقرضه المولى ألفاً بمعاينة الشهود فسرق منه وفي يده ألف درهم فقضاه المولى من القرض ثم مات فالمولى  
أحق به وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* كاتب له على مائة  
دين في حالة الصحة فأقر في مرضه أنه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين في حالة الصحة فأقر في مرضه  
ثم مات ولم يترك مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط \* مكاتب مريض أقر لاجنبي بألف ثم مات  
وترك ألفاً وعليه الكتابة فالاجنبي أولى من الكتابة كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر في مرضه للمولى  
بألف قرض وأقر لاجنبي بمثل ذلك أوبداً بالاجنبي ثم مات وترك ألفي درهم بدين لاجنبي ثم يأخذ  
المولى لألف الآخر من الكتابة وعقب المكاتب في آخر جزء من اجزائه وبطل الألف لذي للمولى

بجهة الدين وان ترك فضلا على التي درهم أخذه المولى من الالف الذي اقر له به ان لم يكن وارثا بان كان  
 للمكاتب عصة وان كان المولى وارثا بطل الاقرار له والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له وان لم  
 يكن فهو للمولى بالعصبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحميري \* ولو كان في يد المكاتب  
 حين مرض مائة دينار فاقرب بها وديعة عنده للمولى ثم اقر للاجنبي بدين ألف درهم ثم مات وترك ألف  
 درهم والمائة الدينار التي اقربها اولاد فانه يبدأ بدين الاجنبي فيصرف الالف اليه والدنانير يتباع فيقضي  
 من ذلك اولاد بدل الكتابة فان فضل شيء كان الفاضل للمولى بحكم الاقرار الا ان يكون المولى من ورثة  
 المكاتب فيمتد بكون الفضل ميراثا كذا في المحيط \* ولو كاتب عبده على ألف درهم واقرضه المولى  
 ألفا في حخته ثم مات المكاتب وترك ألفا واولاد احرار من امرأة حرة يقضى للمولى بالالف من الكتابة  
 ويقضى بعقده ويلحق واولاد به فان قال المولى اجعل الالف من القرض او من القرض والكتابة  
 لم يثبت الى ذلك وان ترك اكثر من الالف أخذ المولى ألفا من بدل الكتابة وبأخذ الفضل عن الدين  
 الذي اقرب به فان فضل من دينه شيء يصرف الى اولاده الا احرار كذا في التحرير شرح الجامع الكبير  
 للحميري \* كاتب على ألف وله ابنان حران واقربا لهما بدين ألف وللمولى بدين الف ومات عن  
 الفين أخذهما المولى وان ترك أقل من الالفين بدأ بدين الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا أقر  
 المريض في مرضه الذي مات فيه بألف درهم بعينه أنه لقطعة - غدي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان  
 صدقته الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون به وان كذبه الورثة فان على قول  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح اقراره في حق الثلثين فيكون  
 ثلثا الالف ميراثا بين الورثة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصح اقرار المريض أصلا ويكون الكل ميراثا  
 بينهم كذا في المحيط وان مات وترك ثلاثة بنين وله على أحدهم ألف درهم فاقر في مرضه بقبضه وصدقه  
 الابن الغريم وأخ وكذبه الثالث برئ الابن الغريم من ثلثيه وثلثه وثلث المصدق وغرم ثلث المسكروان  
 ترك الميت ألفا آخر واقسموا بينهم اثلاثا الثلث للكذب وبقي ثلثان للمصدق والعريم فبأخذ الابن  
 العريم ثلثا بحكم دينه وبقي ثلث آخر فيقسم بينهم نصفين ولو أقر في مرضه أنه باع عبده بمثل القيمة في حخته  
 من ابنه فلان وقبض ثمنه وأنفق في حاجته وسلم العبد اليه ثم أودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المقر له  
 وأخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصح في ثلثيه وغيره فان أمضى  
 أحد ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من التركة وان فسح صار العبد بينهم  
 أثلاثا ورجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن مال آخر ان كان للميت مال آخر  
 وعندهما لا ينقض البيع ولا يملكه يدفع ثلث الثمن كذا في السكاكي \* وان كان في البيع محاباة بان  
 كانت قيمة العبد ألفين وقد أقر المريض أنه باع هذا العبد في حخته من ابنه هذا بألف درهم وباقي المسئلة  
 بحالها فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا الاول سواء فأما على قوله ما للمحابة وصية  
 ولا وصية للوارث الا باجازه باقى الورثة واذا لم توجد الاجازة من المكذب لا يسلم للابن المشتري العبد  
 المشتري بالثمن الذي تصادف على الشراء به فيكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء أمضى فان اختار  
 الامضاء بطل الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب رد الوصية في حقه فيعزم المشتري ثلث الالفين  
 للمكذب نصف ذلك حصه من المحاباة ونصف ذلك حصه من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم  
 وذلك ثلث الالف في نصيبه ونصيب المصدق من الالف المتروكة وان فسح العقد ورد العبد صار العبد  
 ميراثا بين البنين الثلاثة أثلاثا ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال  
 المشتري أنا أنقض البيع في حصه المكذب خاصة كان له ذلك واذا فسح البيع في نصيب المكذب

رجع ثلث الثمن في نصيبه ونصيب الابن المصدق كذا في المحيط

﴿الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث﴾

رجل مات وترك ألف درهم وابنا فقال الابن في كلام موصول لهذا على أبي ألف درهم ولهذا ألف درهم  
فالألف بينهما نصفين ولو اقر للأول وسكت ثم اقر للثاني فالألف على الثاني والألف ما زاد فعلى الأول  
بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذا  
الألف ودبعة لهذا لهذا الألف خر على أبي ألف درهم دين كان صاحبا للوديعة أحق بالألف ولو قال  
لفلان على أبي ألف درهم وهذا الألف ودبعة لفلان فحاصفه كذا في الميسر \* لو قال له رجل هذا  
الألف الذي تركه الميت ودبعة لي وقال الأخرى على أبيك ألف درهم دين فقال المورث صدقتما قال  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الاقراران جميعا ويكون الألف بينهما نصفين وقال أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى بأن الألف كله لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط \* لو قال  
لفلان على أبيه ألف دين ودفعه اليه بقضاء ثم اقر بألف آخر على أبيه لا خر لم يضمن له شيئا من ذلك  
عند محمد رحمه الله تعالى ولو دفع الألف بغير قضاء يضمن للثاني خمسمائة ولو قال لفلان على أبي ألف لابل  
لفلان فدفع الى الأول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثله كذا في المحيط والسرخصي  
\* اذا مات وترك ابنتين وألفين فأخذ كل واحدة منهما ألفا ثم ادعى رجل على أبيهما ألف درهم وادعى  
أيضا آخر ألف درهم فأقرا جميعا لأحدهما وأقر أحدهما للآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي  
اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة ويأخذ الآخر من الذي اقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة  
ولو لم يقض منهما شيئا حتى غاب الذي اقر له جميعا وجاء الذي اقر له الواحد وقدمه الى المحاكم فقال لي  
على الميت ألف درهم وقد اقر به هذا الوارث لي فصدقه الابن واخبر القاضي بما اقر به لغيره فان القاضي  
يقضي عليه بالألف كله فان جاء الآخر وقدم اخاه قضى له عليه بالألف الذي في يديه كله ولا يرجع  
واحد من الاخرين على اخيه بشيء وكذلك لو كان الذي اقر له جميعا قد قدم الذي اقر له وحده قضى له  
عليه بالألف الذي في يديه فان جاء الآخر وقدم اخاه قضى له عليه بالألف الذي في يديه ولا يرجع واحد  
من الاخرين على صاحبه بشيء وكذلك لو كان الميراث دنانيرا وشيئا مما يكال او يوزن والدين مثله كذا  
في المحامى \* رجل مات وترك مبددين قيمة كل واحد منهما ألف درهم وترك ابنتين فاقسما وأخذ كل  
واحد منهما عبدان ثم اقرا جميعا ان أباهما اعتق احد العبدين بعينه وهو الذي في يده الاصغر منهما في صحته  
وأقر الاكبر ان أباه اعتق العبد الذي في يده في صحته وجميع ذلك منهما معا فمأخران وضمن الاكبر  
للاصغر نصف قيمة العبد الذي في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في المبددين بأن اقرا بأحدهما بعينه انه  
وديعة لفلان وأقر الآخر بما في يده انه وديعة لفلان فهذا الاقرار بالعتق سواء ولو كانتا لتركه ألفي  
درهم فاقسماها وأخذ كل واحد منهما ألفا ثم اقر أحدهما لرجلين بدين خمسمائة على أبيه وقضى  
القاضي بها عليه ثم اقرا جميعا ان على أبيهما رجل آخر ألف درهم دين فانه يقضى به عليهما أنلا ولو كان  
الأول اقر بألف ودفعه بقضاء قاض ثم اقرا جميعا بالألف الثاني قضى بالألف كله مما في يدهما واحد والمقر  
الأول لا يصير ضامنا شيئا ولو كانا اقرا ولا لرجل بدين مائة درهم ثم اقر أحدهما لاخر بدين مائة درهم  
فالمائة الاولى عليهما نصفين فان أخذ المتفق عليه مائة من أحدهما رجع على اخيه بنصفها ولو بدأ  
أحدهما فأقر لرجل بمائة درهم ثم اقر بعد ذلك لاخر بمائة درهم فالأولى يأخذ من المقر مائة درهم  
مما في يده والمائة التي هي حق المتفق عليه في مالهما على تسعة عشر سهما فان أخذ المائة من أحدهما  
رجع على صاحبه بمصته منها وكذلك لو كان الاقرار منهما جميعا معا فمائة التي اقر بها أحدهما عليه

في نصيبه خاصة والمائة الاخرى عام على تسعة عشر سهما كذا في المبسوط \* ترك ثلاثة بنين  
وثلاثة آلاف درهم فاقسموها فادعى أحبني على أبيهم بثلاثة آلاف درهم فصدقه الا كبر فيها والاوسط  
في الالفين والا صغر في الالف يأخذ منهم ألفا ثلثا وألفا من الاوسط والا كبر نصيب ومن الا كبر  
ما بقي في يديه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من الا كبر الفه ومن  
الاوسط الفه ومن الا صغر ثلث الفه هذا اذا لقيهم جميعا وأما اذا لقيهم متفرقين فان لقي الا صغر وحده أولا  
يأخذ منه الالف وان لقي الاوسط بعده يأخذ منه الالف التي في يده وكذلك لولي الا كبر بعده يأخذ  
منه ما في يده كله ولم يذكر في الكتاب ان الاوسط والا صغر هل يرجعان على المقر له بشئ قالوا لا يجب أن  
يرجع الا صغر بشئ الا على المقر له باتفاقهما فأما الاوسط فلا يرجع بشئ عند محمد رحمه الله تعالى  
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع عليه سدس الالف هذا اذا لقي الا صغرا أولا فان لقي الا كبرا أولا  
يأخذ الفه ومن الاوسط بعده يأخذ الفه ومن الا صغر ثلث ما في يده اذا كان مقربا بن أخويه أو أقرانه  
بالزيادة على الالف فان سجد الا صغر أقراره ماله بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم لا كبرا يرجع على الا صغر  
بشئ وكذلك الاوسط عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بزيادة سدس  
الالف ويرجع الا صغر على الغريم سدس الالف فان لقي الاوسط أولا يأخذ الفه فان لقي الا صغر بعده  
فكما ذكرنا أراد به اذا سجد الا صغر أقراره ماله فان لقي الا كبرا بعده يأخذ الفه كذا في محيط السرخسي \*  
رجل مات وترك ابني لا وارث له غيرهما وترك ألف درهم على رجل فقيل للغريم قد قبض الميت مني  
خمسائة حال حياته وصدقه احد الابنين في ذلك وكذبه الابن فان للمكذب أن يأخذ من الغريم  
الخمسائة الباقية وليس للمصدق أن يأخذ من الغريم شيئا ولو ادعى الغريم ان الميت قد قبض منه جميع  
الالف فصدقه احد الابنين في ذلك وكذبه الابن الا يحلف المكذب أن يأخذ من الغريم خمسائة  
وليس للمصدق أن يرجع على الغريم بشئ وللغريم أن يحلف المكذب بالله ما تعلم أن يالك قبض مني جميع  
الالف فان حلف المجاهد وأخذ من الغريم خمسائة وترك الميت ألف درهم أخرى سوى هذه واقتسم  
الابن تلك الالف بينهما فللغريم أن يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسائة التي ورثها كذا في المحيط  
\* اذا مات وترك ابنا وألف درهم فادعى رجل على الميت ألف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء  
أو بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر على الميت دين ألف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وأنكر الثاني  
دين الغريم الاول لم يلقه الى انكاره ويقسمان الالف نصفين وهكذا لو أقر الغريم الثاني للغريم  
فالت فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في المحاوي

﴿الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له﴾

رجل قال لا آخذ منك العاودية وألفا غصبا فضاقت الوديعه وهذه الالف غصب وقال المقر له  
لا بل ملك الغصب وبقيت الوديعه كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم وينرم المقر له الآخرى وكذا  
لو قال المقر له لا بل غصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر له ادعني الفاء غصبت منك ألفا  
فهلك الوديعه وبقي الغصب وقال المقر له لا بل ملك الغصب كان القول قول المقر له يأخذ المقر له الالف  
ولا يضمه شيئا كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لا آخذ منك ألف درهم وديعه فهلك  
وقال صاحب المال لا بل أخذتها غصبا ضمن المقر له لانه أقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب  
البراءة عنه وهو الاذن بالاخذ والآخرين كرف كان القول قوله مع يمينه وجوب الضمان على المقر  
باقراره الا ان يشكل الخصم عن اليمين وان قال أعطيتني ألف درهم وديعه فهلك وقال صاحب المال  
بل أخذته غصبا لم يضم المقر له ما أقرب بسبب الضمان بل أقرب لا إعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب

الضمان على المقر الا انه يدعى عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين الا ان  
يشكل المقر عن اليمين فحيث يذنب له المال كذا في الكافي \* ولو استأجر دابتين احدهما الى الحجرة  
والاخرى الى القادسية وهي ابعدهن الحجرة فحمل عليهما الى القادسية فنفت احدهما في القادسية  
فقال المالك نفقت التي استأجرتها الى الحجرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لا بل نفقت التي استأجرتها الى  
القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحميري \* ولو قال  
اقرضتك ألف درهم ثم أخذت منك يجب على المقر دفعها اليه كذا في التبيين \* واذا اقر الرجل أنه  
اقتضى من رجل ألف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان أخذت مني هذا المال ولم يكن لك على  
شيء ورده على فانه يحجر على ان يرد المال بعد ان يحلف أنه ما كان له على شيء وكذلك لو اقرانه قبض  
من فلان ألف درهم كانت ودعيته له عنده أو هبة وهبتها له فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه ان يرد كذا  
في المبسوط \* ولو قال قبضت منك ألف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك اوقال وهبتها لفلان  
فأمرني بقبضها فقبضتها له ودفعها اليه فالمقرضان هكذا في المحيط \* ولو قال أسكنت يتي فلانا هذا  
ثم أخرجته منه ودفعه الى وادعى الساكن البيت أنه له فالقول قول صاحب البيت استحسانا وعلى  
الساكن البينة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى القول قول  
الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي أعرتها فلانا ثم قبضتها منه وهذا الثوب لي  
أعرتة فلانا ثم قبضته منه وذا اقر الرجل ان فلانا الخياط خاط قيمه هذا نصف درهم وقبض منه  
القميص وقال الخياط هو قميصي أعرتك فالكول فيه كالكول في الاولى وكذلك الثوب سلم الى الصباغ  
كذا في المبسوط \* وان لم يقل في مسئلة الخياط وغيرها وقبضته منه لا يرد اتفاقا كذا في محيط  
السرخسي \* ولو كان الثوب معروفا أنه للمقر والمقرله والدار فقال أعرتة فلانا وقبضته منه كان القول  
قوله كذا في المبسوط \* ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم أخذته لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي \* قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الى فلان  
فادعياء فهو للمقرله أولا ولا يضمن للثاني شيئا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما ضمن كذا  
في محيط السرخسي \* في باب الاقرار بما دفع اليه فلان وهو لا يقر رجل قال لا آخر أخذت منك هذا  
الثوب عارية وقال الآخر أخذت مني بها فالقول قول الآخر اذا لم يلبسه أما ما دفع اليه فليس بهلاك  
فيضمن كذا في الخلاصة \* ولو قال لا آخر أخذت منك هذه الدراهم ودعيته وقال الآخر أخذت مني  
قرضا فالقول قول المقر كذا في خزائن المفتين \* ولو قال اقرضتني ألف درهم وقال الآخر غصبتني فالمقر  
ضامن لها غير أنها ان كانت قائمة بعينها فالمقرله ان يأخذها كذا في المحامى \* اذا قال الرجل لغيره  
أعرتني هذه الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما أعرتك ولكمك غصبتها فان لم يكن المستعير  
ركبها فالقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فهو ضمان وكذلك اذا قال دفعتها الى عارية  
أو أعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان قال أخذتها عارية منك وبجد  
الآخر فهو ضمان كذا في المحيط \* رجل قال لا آخر قد غصبتك ألف درهم ورجحت فيه عشرة آلاف  
درهم وقال المقرله قد امرتك فالكول قول المقرض منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كلها القول  
قول المقرض كذا في الخلاصة \* قال لغيره هذه الألف ودعيته لك عندي وقال المقرله ليست بوديعة  
ولي عليك ألف من قرص او ثمن بيع ثم جحد المقر الدين والوديعة وأراد المقرله أن يأخذ الوديعة قضاع  
الدين الذي يدعى لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة اولا بطل بالرد ولو قال المقرله ليس بوديعة ولكني  
اقرضتكها بعينها وبجد المقر انرض كان المقرله ان يأخذ الألف بعينها الا ان يصدقه المقر في العرض



فحيث لا يكون المقر له ان يأخذ الا الف بعينها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اقر بألف قرض او غصب  
وادعى ثمة او قال ثمن عبدا وادعى ثمن امة لزمه كذا في الكافي \* اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن  
متاع فقال لفلان ما كان لي عليه قط ألف درهم من ثمن متاع لكن لي عليه ألف من قرض كان له الا الف  
ولو قال ما كان لي عليه قط من ثمن متاع وسكت ثم ادعى الا الف انه قرض لا يصدق كذا في المحيط \* واذا  
أقر الرجل لفلان على لفلان الف درهم من ثمن متاع باعنه الا اني لم اقبضه فانه لا يصدق في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل صدقة المقر له في الجهة أم كذبه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى بأنه يصدق اذا وصل صدقة المقر له في الجهة أم كذبه فاذا فصل ان كذبه المقر له في الجهة بأن قال  
لي عليك ألف درهم من قرض فانه لا يصدق المقر في قوله لم اقبض ويلزمه المال عندهما واما اذا صدقه  
في الجهة بأن قال لي عليك ألف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم اقبض مفسولا عن  
اقراره كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا بأنه لا يصدق كما لو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق  
وصل أم فصل وبه قال محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن  
هذا العبد وكان العبد في يدي المقر فان صدقه المقر له فيما أقر لزمه ألف درهم وان قال المقر له هذا  
العبد عدي وانما بعثك عبدا غيره وأخذ العبد منه لا يلزمه شيء ولو قال العبد عديك وانما بعثك عبدا  
غيره وقبضته ولي عليك ألف درهم ثمة فانه يلزمه ألف درهم هكذا في المحيط \* لو قال لفلان على ألف  
درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فان أقر الطالب سلمه له وأخذ به المال وان قال العبد  
عديك لم أبعك انما بعثك غيره فالمال لازم له كذا في المبسوط \* وان قال العبد عدي ما بعثك فحكمه  
ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية \* ولو قال العبد عدي ما بعته منك انما بعثك غيره لم يكن له عليه  
شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب ان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يحلف كل واحد منهما على دعوى  
صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اتحا الف باطل المال  
كذا في الهداية والسكافي \* وان كان العبد في يد ثالث ان صدقه المقر له وأمكنه تسليمه لزمه المال  
والا فلا كذا في الخلاصة \* ولو قال ابتعت منه شيئا بألف درهم الا اني لم اقبضه فالقول قوله بالاجماع  
كذا في السكافي \* لو اقر أنه باع عبده هذا من فلان وادعى أنه لم يقبض الثمن وجب له ذلك وكان  
القول قوله اذا أنكر المقر له كذا في التبيين \* رجل قال لفلان على ألف درهم ثمن خمر او خنزير يلزمه  
المال ولا يصدق في السبب اذا كذبه المدعي في السبب وصل ذلك أم فصل في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وكذا لو قال على ألف درهم من القمار كذا في فتاوى قاضي خان \* وان صدقه الطالب في ذلك فانه  
لا يلزمه شيء في قوله جميعا كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم حرام أو ربا فهو لازم له ولو  
قال لفلان على ألف درهم زورا وباطل ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كذا في التبيين \*  
ولو قال له على ألف من ثمن متاع أو قال أقرضتني ألف درهم ثم قال هي زيف أو نهرجة أو ستوفة  
أو رصاص أو قال الا انها زيف أو قال لفلان على ألف درهم زيف من ثمن متاع وقال المقر له جبار لزمه  
الجبار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل وقالان وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال  
لفلان على ألف درهم زيف ولم يذ كر البيع والقرض قيل يصدق اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف  
ايضا كذا في السكافي \* واذا أقر بالمال غصبا أو ودعة وقال هي نهرجة أو زيف صدق وصل أم فصل  
ولو قال في الغصب والودعة الا انها ستوفة أو رصاص فان قال موصولا صدق وان قال مفسولا  
لم يصدق كذا في المبسوط \* وان قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع أو قال أقرضتني فلان ألف  
درهم أو قال ادعني او قال غصبت ألف درهم ثم قال الا أنه يتقص كذا صدق ان وصل والا فلا ولو كان

الفصل لضرورة انقطاع النفس فهو وصل كذا في الكافي \* وبه يفتي كذا في الذخيرة \* رجل قال قد قبضت من فلان ألفا ثم قال هي زيف يقبل قوله ولو قال هي مستوقة لا يقبل وإن مات المقر قبل أن يقول شيئا فقال وارثه هي زيف لا يصدق كذا في الظهيرية \* وفي المضاربة والغصب إذا مات المقر فقال وارثه هي زيف لا يصدق كذا في المحيط \* وكذلك هدا في الرديعة كذا في الظهيرية \* أقر بقبض خمسة على الشركة وقال هي زيف صدق وصل أم فصل وللشريك نصفه أرشاه وإن شاء تبع المطلوب بالحياد فان قال مفصلا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جيادا ولو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط السرخسي \* وفي دعوى الزيادة إذا كان قال قبضت حق للشريك أن يأخذ منه نصف الجياد كذا في المحيط \* ولو قال له دلي كرت حنطة من ثمن بيع أقرض ثم قال هوردي فالتقول قوله في ذلك وصل أم فصل وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو أقر بكر حنطة غصب أو ودية ثم قال هوردي فالتقول قوله وكذلك لو أتى بطعام قد أصابه الماء وعفن فقال هذا الذي غصبته أو أودعته فالتقول قوله في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبدا ثم جاء بعد معيب فقال هو هذا فالتقول قوله في ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر فلان عليه عشرة أفلس من قرض أو ثمن مبيع ثم قال هي من الفلوس السكاسة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصدق في القرض إذا وصل وعليه ما قال وأما في البيع ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول لا يصدق وفي قول محمد رحمه الله تعالى يصدق إذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة أفلس ثم قال هي من الفلوس السكاسة كان مصدقا وكذلك الرديعة كذا في المحاوي \* إذا أقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى أنها زيف أن كان أقر بقبض الجياد أو أقر بقبض حقها أو باستيفاء رأس المال أو باستيفاء الدراهم أو بقبض رأس المال لا يقبل قوله أنها كانت زيفا وإن كان أقر بقبض الدراهم فقولاه مقبول في دعوى الزيادة استحسانا كذا في الظهيرية \* ومن أقر بدين مؤجل فضدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل زعمه الدين حالا ويستوف المقر له على الأجل كذا في الكافي \* ولو قال فلان على عشرة مثاقيل فضة ثم قال هي سوداء أو قال فلان على ألف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم أو قال من نقد بلد كذا قال على من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل أم فصل ولو قال من قرض أو ثمن بيع أن كان ماسمي نقد البلد فانه يكون مصدقا عندهم جميعا فأما إذا لم يكن نقد البلد ان فصل لا يصدق عندهم جميعا وإن وصل ذكر أنه يصدق ولم يحك فيه خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو قال أسلمت إلى عشرة دراهم في كحنطة وقال لم أقبضها وقال رب السلم لا بل قبضتها قال السلم اليه ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وإن فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال فلان عندي وديعة ألف درهم أو على ألف درهم قرضا ثم قال لم أقبضه ضمنه كذا في الخلاصة \* لو قال أعطيتني ألفا وأقرضتني ألفا وأسلفتنني ألفا ثم قال لم أقبض أن كان ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وإن قال ذلك مفصلا لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني ألفا أو قال دفعت لي ألفا أو قال لم أقبضه لا يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق إذا وصل كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا قال أقرضتني ألف درهم ولم تدفعها إلي وقال ذلك مفصلا لا يصدق وهو ضامن وإن كان كلامه موصولا فالتقول له وكذلك إذا قال أعطيتني أو أسلفتنني لكن لم تدفع إلي أو وصل كلامه ولو قال دفعت لي ألفا ونقدتني ألفا ثم قال قبله قال أبو يوسف

رحمه الله تعالى لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رحمه الله تعالى القول قوله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك ألفا أو أخذت منك ألفا لكن لم تدعني حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن كذا في المحيط \* رجل قال لفلان على مائة درهم عددًا ثم قال بعد ذلك هي وزن خمسة أوسنة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا ان بين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط \* ثم اذا ذكر ذلك بقصولا وكان وزن دراهم بلدهم سبعة حتى لم يصح بهانه يلزم مائة درهم وزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان وزنها مائة بوزن سبعة ولا يمكن عدداً جسون يخرج عن العهدة كذا في المحيط \* وان كان في البلد يتبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم ينقص من وزن سبعة صدق في ذلك بان ادعى بزيادة المتعارف في تلك البلاد لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان كان في البلد تقود مختلفة فان كان الغالب منها نقداً بعينه ينصرف مطابق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالباً على البعض ينصرف اقراره على أقل ذلك ولو قال بالكوفة له على مائة درهم بيض عددًا ثم قال هي تنقص داتقا لم يصدق ولو قال له على مائة درهم اسبهدية عددًا ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم وزن سبعة من الاسبهدية كذا في المبسوط \*

﴿باب التاسع في الاقرار بأخذ الشيء من مكان﴾

لو اقرأه أخذ ثوباً من دار بينه وبين آخو فادعى الشريك نصف الثوب وأنكر المقر فاقول للمقر لو كان مستأجراً أو مستعيراً فيها كان القول قوله كذا في محيط الدرر خسي \* رجل قال قد قبضت من يد فلان مائة درهم ثم قال هي لي أو هي لفلان آخر فانه يقضي بالمائة لصاحب البيت ويغرم المقر مثلها للذي اقرأها له وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان أو كيس فلان ألف درهم أو من سقط فلان ثوباً أو من قرية فلان كحطة أو من نخيل فلان كتمر أو من زرع فلان كحطة كل ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال قبضت من أرض فلان عدلاً من زطى وقال انما مررت فيها ماراً فنزلتها ومعى أجمال من زطى فانه يقضى بالزطى لصاحب الأرض الا ان يقيم البينة انه كان ماراً فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة كذا في المحيط \* ولذا اقرأه أخذ سرجاً كان على دابة فلان أو حماراً أو جلاً وادعى ذلك بالدابة قضى له به وكذلك لو قال أخذت حنطة كانت على دابته أو طعاماً كان في جوالق فلان قضى له بذلك وكذلك اقرأه أخذ بطانة جبة أو ستر بابيه ولو اقرأه أخذ ثياباً من حمام فلان فلا ضمان عليه وكذلك المسجد الجامع والخمان والأرض ينزلها الناس ويضعون فيها الأمتعة وكل موضع يكون للعامة ولو اقرأه أخذ ثوباً من طريق فلان أو فناء فلان فلا شيء عليه ولو اقرأه أخذ من اجبر فلان فانه للاجبر دين الاستدراك ولو اقرأه وضع ثوبه في يد فلان ثم أخذه لم يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ادعاه رب البيت ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحاوي \* ولو قال أخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها اسباً كما او كانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان اقام البينة أن الدار كانت في يده باجارة برى عن الضمان كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اقرأه احتقر أرض فلان واستخرج منها ألف درهم فادعاه صاحب الأرض وقال المستخرج هي لي فاقول قول صاحب الأرض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل أنه أتى أرض فلان واحتقر فيها واستخرج منها ألف درهم وزن سبعة وادعاه رب الأرض وبجهد المشهود عليه العمل أو أقرب بالعدل وادعاه لنفسه فهي لرب الأرض وكذلك لو شهد أنه أخذ كذا من داره أو منزله أو حماره أو دهنه من قارورة أو من ثوبه فهو ضامن لذلك كله ولو اقرأه ركب دابة فلان

فأخذها فلان فهو ضامن لها حتى يرد لها وتأويله دى ذاقربا لكوب والنقل كذا في المحيط \*

\*(الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع)\*

إذا أقر الرجل أن لفلان على ألف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر فإن المال يلزمه  
والخيار باطل صدقه الطالب في الخيار أو كذبه هذا إذا شرط المقر الخيار لنفسه أما إذا شرط الخيار  
للمقر لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفقه في الأصل قالوا ونفى أن لا يثبت له الخيار كذا في المحيط \*  
رجل أقر رجل بدين من قرض أو غصب أو ودعة أو عارية قائمة أو مستهلكة دلى أنه بالخيار فيه ثلاثة  
أيام فلا قرار جائز والخيار باطل صدقه صاحبه أو كذبه وإن أقر بدين من ثمن يبيع دلى أنه بالخيار  
ثلاثة أيام فإن هناك يثبت الخيار إذا صدقه وإن كذبه صاحبه لم يثبت الخيار كذا في المبسوط \* وإن كان  
الخيار من جانب المقر له فالمقر له إذا لم يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وإن كذبه المقر له في الخيار  
فأراد هو أن يقيم بينة على الخيار لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الأصل قالوا ويجب  
أن لا نسمع بينة كذا في المحيط \* وإذا أقر بالدين من كذا دلى على اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة  
أو قصيرة وصدقه المقر له فهو كقول والخيار له إلى آخر المدة وإن كذبه المقر له في الخيار لم يمه المال  
ولم يصدق على شرط الخيار كذا في غاية البيان شرح الهداية \* استثناء الكل من الكل باطل واستثناء  
القليل من الكثير صحيح بخلاف واستثناء الكثير من القليل صحيح في ظاهر الرواية واستثناء خلاف  
الجنس لا يجوز قياما وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى أن كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة في الوجوب في الذمة في عقودها معا وضات  
بأن كان كل واحد منهما يجب في عقود التجارات في الذمة حالا أو مؤجلا به مع الاستثناء حتى لو لفلان  
على ألف درهم الأدينار أو لفلان كحلة أو لفلان شاة أو لفلان كاس أو لفلان كاس أو لفلان كاس أو لفلان كاس  
قيمة المستثنى من المستثنى منه وإن لم يكن بينهما موافقة في الوجوب في الذمة في عقود التجارات  
بأن كان المستثنى منه يجب في الذمة في عقود التجارات حالا أو مؤجلا والمستثنى لا يجب في الذمة في عقود  
التجارات أصلا وإن كان يجب مؤجلا حالا لا به مع الاستثناء حتى لو لفلان على ألف درهم الأدينار  
أو لفلان كحلة أو لفلان كاس أو لفلان كاس أو لفلان كاس أو لفلان كاس أو لفلان كاس أو لفلان كاس أو لفلان كاس  
وإن كان على مائة دينار الأقران كان الاستثناء من الأخير كذا في المبسوط \* وفي المتن قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أقر بشئ بعينه راستثنى غيره من صفته أو من غير صفته فلا استثناء  
باطل كذا في المحيط \* وإن أقر بمالين واستثنى شيئا لم يبين أن المستثنى من أي المالين فإن كان  
المقر له في المالين واحدا كما إذا قال فلان على ألف درهم ومائة دينار الأدرهما في الألف تحسان  
يصرف الاستثناء إلى المال الأول إذا كان المستثنى من جنس المال الأول وإن كان المقر له رجلين  
فلا استثناء يصرف إلى المال الثاني وإن لم يكن المستثنى من جنس المال الثاني كما إذا قال فلان على  
ألف درهم ولان آخر على مائة دينار الأدرهما وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
تعالى كذا في الذخيرة \* ولو قال فلان على ألف درهم ولان مائة دينار الأدرهما من الألف  
كان كما قال كذا في المحامى \* ولو قال فلان دلى ألف درهم الألامه أو خمسين ذكر في رواية  
أبي سليمان أن عليه تسعمائة وخمسين قالوا هو الأصح كذا في الذخيرة \* ولو قال فلان على ألف  
درهم ومائة دينار الألامه عشرة دنانير فاعلم عليه تسعمائة درهم وتسعمائة دينار كذا في المحيط \*  
المحسن بن زياد في كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك على ألف درهم الألامه وتسعمائة قال أبو

مطلب  
في شرط الخيار في الأقرار

مطل  
في الاستثناء

يوسف رحمه الله تعالى عليه جميع الالف ولو قال لك على خمسمائة وخمسمائة الا خمسمائة فالاستثناء جائز  
وعليه خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جميعا كذا في الذخيرة \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله  
تعالى في رجل قال لغيره لك على الف درهم وضع الامانة درهم نهرجة ان في قياس قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى ينظر كم يستوي النهرجة بالدنانير فان كان يستوي كل مائة منها أربعة دنانير ينظر كم  
يستوي الأربعة الدنانير بالوضع فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعمائة وعشرون وضحا وقال محمد  
رحمه الله تعالى فأما في قول فيلزمه الالف الوضع كلها ولو قال له على ألف درهم فله الامانة وضع فعليه  
تسعمائة غلة في قولهم جميعا كذا في المحيط \* ولو قال لفلان على الف درهم الامانة درهم وعشرة دنانير  
الاقرار فالمستثنى مائة وعشرة دنانير غير قيراط فيطرح ذلك من الدنانير هكذا في محيط السرخسي \*  
ولو قال له على ألف درهم ومائتا دينار الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان على كرحطة  
وكشعير الا كرحطة وكشعير فاستثناء فقير الشعير جائز واستثناء كرحطة باطل في قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه السكران ولو قال لفلان على ألف  
درهم ولفلان مائتا دينار الالف درهم كان الاستثناء جائزا من المال الاخير كذا في المحاوي \* ولو قال  
لفلان على عشرة يا فلان الا درهم ما هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على وجهين ان كان المنادى به  
هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم يصح الاستثناء كذا في المجموع والذخيرة \*  
ولو قال لفلان على ألف درهم استغفر الله الالف درهم فالاستثناء باطل كذا في المحاوي \* وكذلك  
اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تهيلا أو تكبيرا أو تسبيحا كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان على مائة  
درهم فاشهدوا على بذلك الا عشرة دراهم فالاستثناء باطل ولو قال لفلان على ألف درهم الا عشرة دراهم  
قضيتها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال الا عشرة دراهم وقد قضيتها اياه فعليه  
الالف الا عشرة ولو قال على ألف درهم الا درهم ما قضيتها اياه كان الاستثناء صحيحا كذا في المحيط \* ولو  
قال له على درهم غير دنانق من ثمن بقل قد قضيتها اياه ففي رواية أبي حفص عليه درهم الاداقتا وهو الاصح  
كذا في محيط السرخسي ولو قال لفلان على درهم غير دنانق بالنصب يلزمه خمسة دنانق ولو قال غير دنانق  
بالرفع يلزمه درهم ولو قال له على عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية ولو قال غير درهمين بالرفع  
يلزمه عشرة كذا في الظهيرية ولو قال لفلان على عشرة الا درهمين يلزمه ثمانية دراهم ولو قال  
الا درهمان يلزمه عشرة دراهم كذا في خزنة المفتين \* ولو قال على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد  
وخمسون وكذلك لو قال الاشيا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لفلان على عشرة دراهم الا بعضها  
فهو بمنزلة قوله الاشيا كذا في الظهيرية \* ولو قال ما في هذا الكيس من الدراهم فهي لفلان  
الا ألف درهم فانها الى ان كان فيه ألف درهم وزيادة فالزيادة للمقر له والالف للمقرقات الزيادة  
أو كثرت وان كان فيه ألف درهم لا غير أو كان فيه أقل من الالف فالدرهم كلها للمقر له كذا  
في خزنة المفتين \* في المتن لو قال لفلان على دينار الالف درهم فالاستثناء باطل ولو قال له على  
درهم الا رطل زيت أو قربة ماء أبخرته فيعطى هذا درهم الا قيمة رطل زيت أو قربة ماء كذا في محيط  
السرخسي \* ولو قال له على عشرة أرطال زيت الا رطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له  
على عشرة أرطال سمن الا درهما أو على كرحطة الا خمسة أرطال من زيت كذا في المحيط \* رجل قال  
لفلان على عشرة دراهم جياد الا خمسة ريوفا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه عشرة جياد ويرجع  
المقر على المقر له بخمسة ريوفا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
يجب على المقر خمسة جياد أو يصير المستثنى عن العشرة خمسة جياد فلا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان على

عشرة دراهم الا خمسة ستوقه يلزمه عشرة جياذ بطرح منه قيمة خمسة ستوقه في قولهم ولو قال لفلان  
على عشرة الا خمسة ستوقه كان عليه خمسة ستوقه وما يفي به الاستثناء يكون من الستوقه هكذا  
في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على عشرة دراهم الا غير خمسة الا غير أربعة الا غير ثلاثة الا غير اثنين  
الا غير واحد يلزمه أربعة دراهم ولو قال له على عشرة دراهم الا غير أربعة الى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة  
دراهم ولو قال له على عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية \*  
فان استثنى بعد الاستثناء بالاستثناء الاول نفي والثاني ايجاب مثل قوله لفلان على عشرة الا تسعة  
الا ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا ثلاثة الا درهم الزم ثمانية ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة  
الا ثلاثة الا درهم فانك تجعل المستثنى الاخير وهو درهم مستثنى مما يليه وهو ثلاثة يبقى درهمان  
ثم تستثنيهما مما يليهما وهو خمسة يبقى ثلاثة ثم تستثنى الثلاثة مما يليها وهو سبعة يبقى أربعة ثم تستثنى  
الأربعة مما يليها وهو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره وفيه وجه آخر وهو ان ما حذما اقربه بيمينك  
والاستثناء الاول يسارك والاستثناء الثاني بيمينك وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما اجتمع في يسارك  
أسقطه عما في بيمينك فما بقي فهو المقربه وقال بعضهم اذا أتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني مستغرق  
صحيح الاول وبطل الثاني كما اذا قال له على عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول مستغرقا  
دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا أربعة ففيه ثلاثة أوجه أحدها يلزمه عشرة ويبطل الاستثناء  
الاول لاستغراقه ويبطل الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه أربعة ويصح الاستثناء ان جميعا لان  
الكلام انما يتم بآخره فالواو هذا اقيس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع  
الى أول الكلام وهذا ضعيف وهذا كله اذا لم يكن في الاستثناء من عصف اما اذا كان بأن قال عشرة  
الا خمسة والا ثلاثة او عشرة الا خمسة وثلاثة فهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الا درهمان  
فان كان العددان جميعا لوجعا استغرقا بأن قال الا سبعة وثلاثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو  
جمعتهما ويقضي الاستغراق فكأنه قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلاثة لان الواو جمع  
استثناء فان قال له على درهم ودرهم الا درهم ودرهما يلزمه ثلاثة وكذا اذا قال ثلاثة  
الا درهم ودرهما ودرهما وكذا اذا قال ثلاثة الا درهمين يلزمه ثلاثة أيضا ولو قال عشرة  
الا خمسة أو ستة يلزمه أربعة ولو قال له على درهم درهم درهم درهم درهم واحد وكذا لو كرره ألف مرة بغير  
الواو كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لفلان على غير درهم يلزمه درهمان كأنه قال درهم وغيره مثله ولو  
قال لفلان على غير ألف درهم يلزمه ألفان اذا قال الرجل هذه الدار لفلان الا نصيبا منها فانها لفلان فان  
وصل كلامه بأن قال لفلان تسعة أعشارها مثلا ولهذا عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فلست أجبر  
قوله بعد ذلك فيها ويقال للمقر له بالدار اقر لصاحب النصيب بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط \* ولو قال هذا  
العبد الذي في يدي ربيعة لفلان الا نصفه فانه لفلان كان كما قال وكذلك لو قال هذا العبد لفلان  
الا هذا فانه لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان والمقر له الاول الا الاول فانه لم يفعل  
قوله ولا يصدق وكانا جميعا لفلان ولو قال هذا العبد لفلان الا أه لفلان عندي ربيعة كان للاول ويغرم  
لثاني قيمته ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الا نصف الاول فانه لفلان والا نصف الآخر فانه  
لفلان كان جائزا على ما قال وكذلك هذا في المنخطة والشعر والذهب والفضة والدرهم والعرض كذا في  
المسوطية اذا قال لفلان على ألف لابل خمسمائة فعليه ألف ولو قال له على درهم أبيض لابل اسود فعليه  
أفضلهما وكذلك المجيد والردى والاصل ان كلمة لابل اذا دخلت بين مقدارين فان كان المقر له اثنين  
لزمه المالان جميعا اتحد الجنس أو اختلف وان كان المقر له واحدا ان كان الجنس مختلفا لزمه المالان

مطلب الرجوع



جميعاً أيضاً وان كان المحنس مقعد الزمة أكثر المالين وأفضلهما كذا في الظهيرة \* ولو قال لفلان على  
محتوم من دقيق ردي لابل من حوارى فهو حوارى وفي شرح الشافى عن الحسن بن زياد في كتاب  
الاختلاف اذا قال لفلان على دقيق حوارى لابل خشكار زمة الحوارى ولو قال كرحضة لابل كرحضة  
دقيق زمة الكران كذا في المحيط \* ولو قال له على رطل من بنفسج لابل من خيري زمة جيه او كذلك  
لو قال له على رطل من سم الغنم لابل من سم البقرة عليه الرطلان كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان  
على ألف درهم لابل لفلان زمة المسالان وكذلك لو كان الثاني مكاتب الاول أو عبداً أو مديوناً  
وان لم يكن العبد مديوناً زمة ألف واحدة استحساناً كذا في محيط السرخسى \* ولو قال لفلان على ألف  
درهم ثم جارية باعنيها لابل باعنيها فلان بألف درهم فعليه لكل واحد منهما ألف لأن يقر الثاني  
أنها الاول فيكون عليه ألف واحد الاول استحساناً كذا في الحوارى ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال  
فلان يقضى للاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته للآخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا  
في محيط السرخسى \* ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لابل من فلان فالعبد للاول والثاني قيمته سواء  
دفعه الى الاول بقضاء أو بغير قضاء وكذلك الوديعة والمارية وهو قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند  
أبي يوسف رحمه الله تعالى في الوديعة والعارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئاً  
وان دفع بغير قضاء فهو ضمان للثاني كذا في المبسوط ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا  
قال هذه الألف أودعنيها فلان لابل فلان والاول غائب فأخذها الثاني ثم حضرا الاول فان أخذها مثلاً  
من المقر لم يرجع المقر به على المدفوع اليه وان أخذها من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها على  
المقر كذا في المحيط \* رجل في يده ألف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فهي للاول  
كذا في محيط السرخسى \* ولو قال هذه الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فهي  
للاول وليس للآخر شيئاً وكذلك لو قال لدار لفلان ثم قال بعد ذلك له ولفلان أولى ولفلان فالدار  
كلها للاول وان قال ابتداء أنها لفلان وفلان فوصل المنطق فهو بينهما نصفين كذا في المبسوط في باب  
الاقرار بقبض شيء من مالك انسان والاستثناء بالاقرار \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
في يده عبد قال هذا العبد مضاربة لفلان عندي ثم قال دفع الى خمسة أنة فاشترت بها هذا العبد  
وقال المقر له بل دفعت إليك هذا العبد فالقول قول المقر له وكذلك المقر والعروض وما يكال  
ويوزن وغير ذلك كذا في المحيط \* ولو قال غصبت فلاناً مائة درهم ومائة دينار وكرحضة لابل  
فلاناً زمة لكل واحد منهما كله ولو كانت بينهما فهي للاول ومثلها للثاني كذا في التبيين \* ولو  
قال غصبت فلاناً ألف درهم وفلاناً مائة دينار وفلاناً كرحضة لابل ولاناً فانه يغرم للاربع ما أقربه  
لثالث كذا في محيط السرخسى \* ولو أن رجلاً له سلى رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم سود  
فقال رب الدين اقتضيت منك درهمين أسوداً لابل أيضاً وعلى العكس فقال المديون قد  
اقتضاهما مني لزمتهم اقتضاء درهم أيضاً ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دراهم فقال رب  
الدين اقتضيت منك ديناراً لابل درهمين وقال المديون لابل اقتضيت درهمين ديناراً زمة اقتضاهما  
كذا في المحيط \* ولو كان عليه مائة درهم في صك ومائة في صك آخر فقال اقتضيت منك  
عشرة من هذا الصك لابل من هذا الصك فهي عشرة واحدة يجعلها من أيهما شاء الذي قضاه كذا  
في المبسوط \* ولو كان رجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم أخرى وكل واحد منهما  
كفيل عن صاحبه وكل مال في صك على حدة أو كانا في صك واحد فقال رب الدين قبضت من هذا  
عشرة لابل من هذا يلزمه الكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفيل عن رجل واحد رجل واحد فقال

قوله بل من حوارى بضم الحاء  
وشد الواو وفتح الراء الدقيق  
الايض وهو لسان الدقيق  
كما في كتب اللغة  
قوله خشكار كذا في النسخة  
المجموع منها والذي في القاموس  
الخشار بالضم الردي عن كل  
شيء وما لا لب له من الشعيراء

رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لابل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط \* ولو كان لرجل على آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت الي منها مائة درهم سيدك ثم قال لابل أرسلت الي بها مع فلان غلامك فانهم امانة واحدة لا يلزمه أكثر منها ولو كان بها كفيل فقال قد قبضت منك مائة لابل من كذا لك لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان أراد أن يستخلف كل واحد منهما لم يكن عليهما عين كذا في المحاري \* قال قبضت منك مائة فقال المطلوب وعشرة أرسلت بها اليك وثوباً بعثك بعشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع يمينه وقيل لو كان قال المطلوب عشرة بغيره ولا يلزمه الا المائة أما مع الوافي لزمه المعطوف مع المائة وقيل لا يلزمه الا مائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى من آخر متاعاً فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك مكان له على ألف درهم فقامت به لم يصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قام صديقك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها ولو قدم ذكر القصاص فقال قد قام صديقك بالدين الذي كان لك على ثمن ما اشتريته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن لابل قام صديقك بألف كانت لك على لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لابل قام صديقك به من دين كان لك على صدق كذا في المحيط \*

﴿الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل اليه من رجل لا آخر اقراره له على آخر لغيره﴾

اذا قال دفع الي هذه فلان وهي لفلان آخر فان اقر الدافع أنها مملوكة للثاني وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثاني فيه يدفع المقر الي أيهما شاء وان كذبه الثاني في الامر لا يدفع الي الدافع ولا ضمن المقر للدافع شيئاً وأما اذا ادعى كل واحد الملك لنفسه فهي للدافع ولا يضمن للثاني فاذا ردّها الي الدافع برى مالها أو غير مالها كذا في محيط السرخسي \* رجل في يديه ألف درهم قال هذا ألف لفلان وهو كان دفعه الي فلان فان اقر الدافع أن ألف لفلان وهو كان مأموراً من جهته بالدفع الي المقر فان ألف يكون للاول وان انكر الدافع ذلك كله وادعى ألف لنفسه دفع الي الاول دون الثاني وهل يضمن للثاني ان دفع بغير قضاء يضمن بعد ان يحلف الثاني بالله ما كنت مأموراً بالدفع من جهة الاول فخلف وأما اذا انكل فلا يضمن للثاني شيئاً وأما اذا دفع بقضاء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في المحيط \* رجل في يده أمة فقال هي لفلان استودعنيها ثم قال بل لفلان أودعنيها وهي له قضى به الاول كذا في محيط السرخسي \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه ألف درهم ثم قال هذا ألف لفلان هذا أودعنيها فلان آخر فقال المقر له هو لي غصبته مني قال فاني أودعته الي المقر له فان جاء المودع بعد ذلك وذكر ان يكون للمقر له ضمن المقر لها آخر للمودع ولا يرجع على المقر له بشيء كذا في المحيط \* ولو قال هذا ألف لفلان أقرضنيها فلان آخر وادعاه كلاهما فهو للاول وللمقرض عليه ألف درهم كذا في الخلاصة \* اذا كان في يده عبد فقال هو لفلان بأني لفلان آخر فادعى كل واحد منهما ما أقربه فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذا حلف أنه لم يأذن للآخر في بيعه ويقتضى بالثمن للبائع عليه كذا في البسوط \* في المنتقى عيسى بن ابيان عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في يديه مال قال دفعه الي فلان مضاربة بالنصف وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت أبطلت فيما كنت أقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شيء انما هو لفلان آخر فدفعه الي مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت أما دفعته اليك فاشترته وبيع فاشترته به وبيع عليه ثم حضر الاول فالسالم للاول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر له الاول نصفين ولا شيء

للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني ما لامثله قال والذي ذكرنا في المضاربة كذلك في الوديعة اذا قال هذا الالف وديعة لفلان وفلان غائب ثم قال ابطلت فيما اقررت هو وديعة لفلان آخر فهلاك المال عنده فهو ضامن للثاني ولا يضمن للاول كذا في المحيط \* لو قال هذا الالف لفلان ارسله الى مع فلان وديعة وادعياءه فهو الاول الا ان يقول ليس لي والدافع وليس للرسول استردا العين لذا كان المرسل غائبا كذا في محيط السرخسي \* لو قال هذه الدابة لفلان ارسلها الى مع فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يردها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعاها الدافع لنفسه ودفعها المقر الى الاول بغير قضاء وان دفعها بقضاء لا يضمن وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اقر أن هذا العبد الذي في يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الاول ولا يقضى للمغصوب منه عليه بشئ من العبد سواء دفع الى الاول بقضاء أو بغير قضاء كذا في المحيط \* لو قال هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى أبو الصبي أنه ابنه وادعى المغصوب منه أنه عبده قضى به للاب وهو حر ثابت النسيب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان ارسل به الى مع فلان كان الابن الاول اذا ادعاه دون الرسول وهكذا في المبسوط \* خياط في يده ثوب اقر أن الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي اقر له أول مرة وكذلك كل عامل كالصباغ والقصار والصائغ ولا يضمن للثاني شيئا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال هذا الثوب سلمه الى فلان ليقطع قيسا وهو لفلان وادعياءه فهو للذي سلمه وليس للثاني كذا في المحاوي ولو قال استعرت هذا الثوب من فلان فبعثت الى مع فلان فهو للغير ولو قال فلان أتى بهذا الثوب عارية من فلان وادعياءه فهو للرسول كذا في محيط السرخسي \* في الاصل اذا كان رجل على رجل ألف درهم دين في صلح باسمه فأقر الطالب أن ما في هذا الصلح لفلان فهو جائز ويكون حق القبض للوكيل ولا يكون للوكيل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقر وذکر في الاضية المنسوبة الى أهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الدين بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر في الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا اقر المقر له أن المقر باشر سبب الدين باذنه ونوكيل منه واما اذا أنكر أن يكون اذنه في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط \* واذا اقر أن الدين الذي له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم في صلح وخشعة دينانير في صلح فقال المقر انما غنيت الدراهم خاصة وادعاها المقر له فها جميعا للمقر له ولو طالب المقر لم يكن للمقر له أن يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بأنه وادعاه بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان رجل على رجل ألف درهم فأقر أن نصفه لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يخرج منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر وقال أدنته بغير أمرى وقال المقر له أدنته ذلك فالتول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى أنه أدنته باذنه فهو ضامن له بعد ان يحلف المقر له ما اذنه له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم او بيع او غصب بشئ من الكيل والوزن كذا في المحاوي \* ولو اقر أن الوديعة التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له أن يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها فيدفعها اليه وان دفعها المستودع الى المقر له برئ وان كانت له عندئذ ودائع فقال غنيت بعضها لم يصدق فان قال فلان ما استودعني المقر شيئا وقال المقر له استودعها اياه بغير أمرى فالمقرض من له سابعه ان يحلف المقر له ما أمره بذلك وان أقر بالامر وقال المستودع قد ردتها الى المقر أو قال دفعتها الى المقر له أو قال ضاعت فالتول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذي يلي خصومه في ذلك واستخلافه المقر اذا كان أو دعه باذن المقر كذا في المبسوط

﴿الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال يتاني صحته وثبوت حكمه﴾

رجل اقر انه كان اقر وهو صبي لفلان بألف درهم وقال الطالب بل اقررت به لي بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال اقررت له به في حاله فومي وكذلك لو قال اقررت به قبل ان اخلق ولو قال اقررت له وأنا ذاهب العقل من برسام أو لم فان كان يعرف أنه كان أصابه لم يلزمه شيء وإن كان لا يعرف ان ذلك أصابه كان ضامنا للمال كذا في المبسوط \* لو قال تزوجتك وأنا صبي وقالت المرأة لا بل تزوجتني وانت بالغ فالقول قول الزوج واذا قال الزوج لامرأته تزوجتك وأنا بهوسي وقالت المرأة لا بل تزوجتني وانت مسلم فالقول قول المرأة هكذا في المحيط \* واذا اقرت المرأة أنها تزوجت هذا الرجل وهي أمة وقد كانت أمة فاعتقت وقال الزوج تزوجتها بعد العتق أو قبله فهو سواء والكاح جاثري قولهم ولو كانت مجوسية وأسلمت ثم اقرت أنها تزوجته وهي مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالقول قوله ولو قال تزوجتك وانت صبي أو في المسام أو قالت تزوجتك وأنا مغلوبة على عقلي وقد عرف ذلك منها فالقول قولها كذا في المحامى \* اقر أحدهما ان الكاح كان في عدة الغير أو في نكاح الغير أو بغير شهود أو تزوجها وتعتقه أربع نسوة واختها في نكاحه أو في عدته لا يقبل قول من يدعي هذه الموانع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أقر أنه كاتبه وهو صبي فقال المكاتب بل كاتبتني وأنت رجل فالقول قول المولى كذا في المبسوط \* ولو قال أخذت منك وأنا صبي أو ذاهب العقل يلزمه في المحالين كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر الرجل الحراني اقرت لفلان بألف درهم على وأنا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحراني اذا أسلم واقر أنه كان اقر لفلان في دار الاسلام بألف درهم حين دخلها بأمان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان المسلم في دار الحرب فأقرت له بكذا كالمال لازما وكذلك اذا قال اقرت له بألف وأنا في دار الحرب وهو في دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا في المحيط \* لو قال الحر والعبد اقرت له بألف والمقر له عبد يلزمه كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر الحراني المستأمن في دار الاسلام بدين لمسلم فهو لازم له فان قال أداني في دار الحرب وقال المسلم في دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولا باقراره أو موصولا وكذلك لو اقر بذلك المستأمن مثله أو لغيره وكذلك لو اقر بشيء بعينه في يديه أنه له واقرار المستأمن بالنكاح واله لاق والعناق والولد والمجراحت وحذا القذف والاجارة والكفالة وما شبه ذلك جاثري كذا في المبسوط \* ولو اقر رجل اعتق عبده فقال له بعد ذلك قطعت يدك وانت عبيدي وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى القول قول العبد والمولى ضامن وكذا اذا أسلم الحراني أو صار ذميا فقال رجل مسلم قطعت يدك وانت حراني في دار الحرب أخذت من مالك كذا وانت حراني في دار الحرب وقال الحراني فعلت ما فعلت بعدما أسلمت وأصرت ذميا في دار الاسلام فالقول قول الحراني عندهما والمسلم ضامن وكذا اذا أسلم الحراني فقال لرجل مسلم قطعت يدك أخذت مالك وأنا حراني في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت في دار الاسلام بعدما أسلمت فالقول قول المسلم والحراني ضامن على قولهما وأجمعوا على أن المال لو كان قائما في يد المقر في هذه المسائل أن القول قول المقر ويؤثر المقر برده عليه وأجمعوا على أنه اذا قال مجاريتيه بعدما أعنتها وطشك قبل العتق وقالت لا بل بعدما اعتقتني ان القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أنه اذا قال لعبده بعدما أعنته أخذت منك ضريبة كل شهر وانت عبيدي وقال العبد لا بل أخذت بعد العتق أن القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أن من أعتق عبدا له فقال العبد لرجل قطعت يدك وأنا عبد وقال ذلك الرجل لا بل بعد ما أعتقت أن القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا في المحيط \* ولو أعتق

أمته ثم قال أخذت منك هذا الولد قبل العتيق وقالت لا بل بعده برده عليه ما هو حر ولو لم يقل أخذته منك لا برده ولو قال اعتقتك بعدما ولدته وقالت لا بل قبله فالتقول لمن الولد في يده وكذلك هذا في الكتابة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي ولو كان الولد في ايديهما جميعا فالتقول قولها ولو كان له ما بينة فالبينة بينتهما راما في التديير فالتقول قول المولى كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا اعتق عبدا فآقر رجلا أنه أخذ منه ألفا وهو عبد وقال العبد أخذته مني بعد العتيق فالتقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم جرى هذا الاقرار والاختلاف ولو باعه ثم آقر رجلا أنه غصب منه مائة درهم وهو عبد مولاه الاول وقال مولاه لا تخول غصبته وهو عبد في المال لا تخول وكذلك الجراحات كذا في المحاوي \* ولو أقر أنه فقأ عين فلان عمدا ثم ذهبت عين الفاقئ بعد ذلك وقال المفقوعة عينه فقأت عيني وعينك ذاهبة فالتقول قول المفقوعة عينه كذا في المبسوط ولو قال قتلت وليه خطا وأنا عبد وقال الخصم بل بعد العتيق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر أحد المتفاوضين أن على صاحبه دين قبل الشركة لفلان وأنكر صاحبه وادعى الطالب أن هذا الدين كان في الشركة لزمهما جميعا ولو أقر أن ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطالب في الشركة فالمال لازم له ولشريكه وإن تصادقوا أن الدين كان قبل الشركة لم يؤخذ واحد منهما بدين صاحبه واذا مات أحدهما وتفرقا ثم أقر أحدهما بدين عليهما في الشركة لزمه خاصة كذا في المحاوي \* ولو أقر مسلم لذي بخمرا وخنزير في يده جاز أقراره وكذلك وأقر لذي لسم بعينه ما وانقر له بخمرا وخنزير مستهلك لم يلزمه شيء وإن أقر بهما لذي يعني بخمرا وخنزير مستهلك لزمته قيمتهما وإذا أسلم المذمي فأقر ذمي أنه استهلك له خنزيرا بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامي فهو ضمان لقيمته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وكذا لو أن ذميا أقر بخمرا استهلكها فقسمت استهلكتها وانما جرى اذ قال استهلكتها وانما جرى وقد علم كونه حرييا من قبل فهو على الخلاف الذي بيناه هكذا في المبسوط

﴿الباب الثالث عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره﴾

لو أن رجلا في يديه عبد فقسم لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى القول قول المقر في بيان مقدار ما قر به وتفقأ أنه لو قال فلان شريكي في هذا العبد وهذا العبد مشترك بيني وبين فلان أو هو لي وله كان بينهما نصفين وإن وصل الكلام فقال هو شريكي فيه بالعشر فالتقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لي ولفلان الثلثان ولفلان الثلث واذا أقر أن فلانا وفلانا مع شركاء في هذا فهو بينهم أثلاثا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البيان فيه إلى المقر كذا في المبسوط ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لهذا الرجل في هذا العبد ألف درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبدي على أن ذلك دين في رقبته إلا أن يكون فيه كلام يدل على أنه شريك في رقبته بألف درهم بأن يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه ألف درهم ولو قال لفلان في هذا الثوب ألف درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس بشركة إنما هي على أن له فيه ألف درهم مضروبة ولو قال له في هذا البرذون ألف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا في المحيط \* أقر أحد الشريكين في الدار بيت بعينه لا تخولهم يصح الاقرار للمال وتقسم فان وقع في نصيبه يسلمه وإن وقع اليد في نصيب شريكه يقسم نصيب المقرين وبين المقر له على قدر

حقهما يضرب المقر له بجمعة ذراعان البيت والمقر بنصف باقي الدار سوى البيت وكذلك لو اقر بطريق  
وحائط معلوم وهذا عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر بنصف  
باقي الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة اذرع والمقر  
بخمسة وأربعين ذراعا فيكون بينهما على أحد عشر سهما سهما من المقر له وتسعة للمقر وعند محمد رحمه  
الله تعالى يضرب المقر له بجمعة اذرع والمقر بجمعة وأربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على  
هذا الواوحي أحد الشريكين في الدار بيت بعينه لا تختم مات كذا في محبة السرخسي \* واذا كان حيا  
بين رجلين فأقر أحدهما أن البيت الاوسط مسهل لرجل لم يجز ذلك والمقر له أن يضمن المقر بنصف قيمة  
البيت ولو أقر له بنصف الحما أو ثلثه كان اقراره جائزا كذا في المبسوط \* ولو ان سفيان بين رجلين حليته  
فضة أقر أحدهما أن حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه وضمن المقر له نصف قيمة الحلية مصوغة من  
الذهب وكذلك لو أقر بجزء من ستيف مشترك ضمن نصف قيمة المذبح للمقر له وكذلك لو أقر باجر  
من حائط بينهما أو بعود من قبة أو بلوح من باب كذا في المحاوي وان كان عدل زمل بين رجلين فأقر  
أحدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك للمقر له كذا في المبسوط \* وكذلك الرقيق  
والحيوان كذا في المحاوي \* دار بين رجلين فقال أحدهما عشر جميع الدار من نصيب فلان فهو  
جائز فجمعنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد أقر فلان من نصيبه بعشر جميع الدار وذلك سهمهما  
في يد المقر فيكون للمقر له سهم وللمقر أربعة أسهم مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار والباقي بيننا  
ومحمد شريكه فنصيبه يقسم بينه وبين المقر على خمسة له ثلاثة وللمقر سهمان كذا في محيط  
السرخسي \* ولو كانت دار بين رجلين فأقر أحدهما بيت بعينه لرجل وأنكر شريكه وأقر شريكه  
بيت آخر وأنكر صاحبه ذلك فالدار تقسم بينهما نصفين وأيم ما وقع البيت الذي أقر به في نصيبه سلمه  
إلى المقر له وان لم يقع في نصيبه قسم ما أصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد  
البيت كذا في المبسوط \* دار بين رجلين أقر أحدهما أنها بينهما وبين فلان اثلاثا وأقر الآخر أنها بينهما  
وبين هذا المقر له وبين آخر ارباعا فانا نسمي الذي أقر له متفقا عليه والذي أقر له أحدهما مجمعا والذي  
أقر له مائة راو شريكه مكذبا فنقول على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يأتي المتفق عليه إلى المقر  
فيأخذ منه ربع ما في يده ويضمه إلى ما في يده المكذب فيقسمان نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين  
المجموع ونصفين وما على قول محمد رحمه الله تعالى فالمتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي  
كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو ان طرية قال قوم عليها  
باب منصوب أقر واحد منهم بطريق فيه لرجل لم يجز اقراره على شركائه ولم يكن للمقر له أن يعرفه حتى  
يقسموهما فان وقع موضع الطريق في قسمة المقر جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له  
ان يقاسم المقر بخصه ذلك الطريق فيما أصابه كذا في المحاوي \* نهر بين ثلاثة أقر أحدهم بعشر النهر  
لا تخرف هذا على وجهين ان أقره بعشر النهر وان الباقي بيننا اثلاثا لثلث الذي في يده بينه وبين المقر له  
على أربعة للمقر له واحد وان كان يدعي لنفسه ثلث جميع النهر فما في يده بينهما على ثلاثة عشر ثلاثة  
للمقر له وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو كانت عين أو ركي بين ثلاثة نفر كذا  
في المبسوط \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان في أيديهما دار شهد كل  
واحد منهما على صاحبه أنه أقر لهذا المدعي بنصف الدار وكل واحد منهما ينكر قال لاحق للمدعي فيما  
في يد واحد منهما ولو شهد كل واحد منهما وآخر معه على صاحبه أنه أقر لهذا المدعي بنصف الدار فان  
المدعي يأخذ نصف الدار منهما كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل ان هذا العبد الذي في يده بينه وبين



فلان ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فما قصوه الى القاضي  
فانه يقضي الاول بنصفه والثاني بربعه والثالث بثلثه وسبق في يد المقر الثمن وكذلك لو اقر بهذا على ميت  
هو وارثه كذا في المحامى \* كيس في يد رجلين فيه الف درهم فأقر أحدهما لاجنبي بنصفه فان قال  
نصفه لك وسكت وانكر الاخر فالمقر له ثلثا ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين شريكى  
فكذلك وان قال هذا الكيس بيني وبينك نصفين فما في يده بينهما نصفين هكذا في محيط السرخسى \*  
ولو قال أحدهما الثالث له نصفه ولى نصفه وقال الاخر له ثلثه ولى ثلثاه وصدق الاول اخذ من الثاني  
ثلث ما في يده وضم الى ما في يد الاول وقاسمه نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى يأخذ خمس ما في يده  
ويضم الى ما في يد الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل اخذ المقر له من كل واحد ما قر به عند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر  
بالتسليم ثلثا من المقر بالثلث ثلثا من المقر بالثلث ثلثا من المقر بالثلث ثلثا من المقر بالثلث ثلثا من المقر بالثلث  
ثلثا من المقر بالثلث ثلثا من المقر بالثلث ثلثا من المقر بالثلث ثلثا من المقر بالثلث ثلثا من المقر بالثلث  
\* كيس في أيدي ثلاثة أقر أحدهم لشريكه بثلثة أرباعه وله الربع والاخر أقر أن المقر له خمسة  
السداس وله السدس والمقر له يدعى الكل أخذ من كل واحد أقر وعند محمد رحمه الله تعالى  
يأخذ من المقر بثلثة أرباع خمس ما في يده ومن الاخر ثلاثة أجزاس ما في يده كذا في الكافي \*  
ولو أقر أحدهم أن لفلان الاجنبي ثلثه ولى ثلثاه وقال الاخر بل له نصفه ولى نصفه وقال الاخر  
له ثلثاه ولى ثلثه وقال الاجنبي بل لى كله أخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف  
سبع ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أسباع ما في يده وثنائي سبعة كذا في محيط السرخسى \* كيس  
في يد رجل فيه ألف درهم أقر أنه بينه وبين فلان نصفين ودفع النصف اليه ثم أقر أن الكيس بينه وبين  
رجل آخر نصفين فهذا على وجهين اما ان دفع النصف الى الاول بقضاء القاضي أو بغير قضاء القاضي  
ففى الوجه الاول يدفع الى الثاني نصف ما بقى في يده وهو ربع الكيس وفى الوجه الثاني يدفع اليه  
النصف الذى في يده وهذا كله قول علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى ولولم يقل الثاني بالنصف ولكن  
أقره بالثلث وقال الكيس بيني وبينك وبين الاول أثلاثا وكذبه الثاني بالاول فان كان دفع  
للاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف ما في يده وان كان الدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني  
ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني بقضاء ثم أقر لاخر أنه  
شريكهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث وكذبه الثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس  
جميع المال وثلث سدسه وان كان دفع الى الاولين بغير قضاء يدفع السدس الذى في يده الى الثالث  
ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء  
والربع الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث يدفع اليه نصف ما بقى من يده وهو الثمن ولو دفع النصف الى  
الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم أقر للثالث يدفع الى الثالث سدس الكيس وسبق له نصف  
السدس ولو دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث وصدقه الاول  
بالتسليم وكذبه بالثاني والثالث صدقه بالاول وكذبه بالثاني والثاني كذبه بهما فان الثالث يأخذ من  
المقر نصف ما في يده فيضمه الى ما في يد الاول فيقتسمانه نصفين في قياس قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ منه ثلث ما في يده

ثم يصنع كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء أيضاً ثم أقر الثالث  
والسئلة بحملها ذكر في الكتاب ان الثالث يأخذ من المقرعين جميع المال وهو ثلاثة أرباع ما في يده  
فيضمه الى ما في يده الاول فيقسمه ثلثه نصفين وذكر أبو بكر المحضاص عن أبي سعيد البردعي رحمه الله  
تعالى أنه قال هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قياس قول محمد رحمه الله تعالى فأخذ  
منه عشر جميع المال وهو ثلاثة أخماس ما في يده ويضمه الى ما في يده الاول فيقسمه ثلثه نصفين واذا دفع  
المقر النصف الى الاول بغير قضاء ثم أقر الثاني والثالث معا وصدة الاول في الثالث وكذبه  
في الثاني أخذ الثالث ربع ما في يد المقر فيضم الى ما في يد الاول فيقسمه ثلثه نصفين وهذا قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ الثالث خمس ما في يده ويأخذ الثاني من  
المقر وهو الذي لم يصدقه الاول ربع جميع المال كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للمصيري \*  
اذا قال لفلان على وعلى فلان ألف درهم فجعله الاخر من المقر نصفه وكذلك لو أقر بمثله في عارية  
أو قرض أو مضاربة أو قتل خطأ أو جراحة عمدا أو خطاً وإن سمي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو سمي  
عبداً محجوراً عليه أو صبيلاً أو حريماً أو ميتاً أو رجلاً لا يعرف فعلى المقر حصته على عددهم كذا في المحاوي  
\* ولو قال لفلان علينا ألف درهم ولم يسم معه أحداً ثم قال غنيت معي فلانا وفلانا وادعى الطالب أن المال  
كله عليه فالمال كله عليه وكذلك لو قال لفلان علينا وأشار الى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله  
ولو قال لفلان علينا جعياً ألف درهم أو قال علينا كلنا وأشار بيده الى نفسه والى قوم معه لزمه حصته من  
الألف يقسم الألف عليهم على عدد رؤسهم ولو قال لفلان على رجل منا ألف درهم يلزمه شيء وكذلك  
لو قال على رجلين منا كذا في المحيط \* ولو قال يا فلان لكم على ألف درهم يلزمه المال كله وكذلك  
لو قال أنتم يا فلان لكم على ألف درهم ولو قال يا فلان لكم على ألف درهم كان لفلان منه النصف كذا  
في محيط السرخسي \* ولو قال أقرضنا فلان ألف درهم أو استودعنا أو أعارنا أو غصبنا منه لزمه جميع  
المال ولا يصدق على أنه أراد به غيره معه ولو قال غصبت ومعي فلان من فلان مائة درهم لزمه النصف  
بخلاف ما لو قال ومعي فلان جالس كذا في المحيط \* ولو أقر أنه قطع يد فلان هو وفلان عمداً وبجدة فلان ذلك  
وادعى الطالب أنه المقر وحده لم يلزمه شيء في القياس ولا كذا في القياس وتجب عليه نصف أرش اليد  
كذا في المحاوي \* لو مات رجل وترك أخوين وأقرأ أحدهما بأخ وأنكر الآخر أن المقر سمي الاخر  
المتر له نصف ما في يده في قول علمائنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* ولو قال  
ما عندى ارت من أبي لي ولهذا وهو أخى فأنكر المقر له بنوة المقر وقال أنا ابن الميت أو قال لرجل مات  
أختك وهي زوجتي وترك هذا المال ميراثي وبينك فقال هو كله لي لأنك لست بزوجه ففي  
المسئلة الاولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الاخر كل المال عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى نصف المال كذا في الكافي \* المرأة اذا أقرت أنها  
ورثت من الزوج ثم أقرت بأخ للزوج فقال الاخر أنا اخ وانت لست بأمر أنه فالمال كله للاخر في قول  
محمد وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة ربع والمباقي للاخر كذا في الفتاوى  
الصغرى \* كتب ابن سماعة الى محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لرجلين لكم على ألف درهم من  
ثمن عبد بعتمانيه جعياً فصدقه أحدهما وقال الاخر لي عليك جسمائة درهم قرضاً اقترضتها  
لا شركة لاحد معي فيه فقال محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله  
تعالى فينبغي ان لا يقبض واسد منها شيئاً الا شاركه الاخر وأما في قولني فاقضه أحدهما الا يشارك  
الاخر فيه اذا كذبه ان يكون شريكاً فيه \* رجل قال لرجلين غصبت من ابيكم ألف درهم ولا وارث

لغيره كما فصدقة أحدهما في ذلك وقال الآخر نرى عليك خمسة درهم قرضاً اقضتكم بها ولم تغصب  
من أبي شيث قال محمد رحمه الله تعالى لا يأخذ واحد منهما شيئاً الا شاركة أخوه فيه كذا في المحيط

﴿الباب الرابع عشر فيما يكون اقراراً بالبراءة وما لا يكون وفي البراءة صريحاً﴾

إذا أقر الرجل أنه لا حق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وماليس بمال كالكفالة  
بالنفس والقصاص وحد القذف وما هو دين وجب بدلائمه هو مال كالتمن والاجرة أو وجب بدلائمه  
بمال ليس بمال كالنهر وأرض الجناية وما هو عين مضمونة كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية  
والاجارة ولو قال لاحق على فلان فإنه يتناول المضمون ولا يتناول الأمانة ولو قال لاحق على عند فلان  
فإنه يتناول الأمانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط \* قال هو برى من مالي عليه يتناول الديون  
وإذا قال من مالي عنده يتناول ما أصله أمانة ولا يتناول ما أصله غصب أو مضمون وإذا قال برى من  
مالي قبله برى من الضمان والأمانة فإن ادعى الطالب بعد ذلك عليه حقاً لم يقبل بينته عليه حتى  
يشهدوا أنه ببراءة أو يوفته أو يتابعها هكذا في محيط السرخسي \* وإن لم يورخ بل أبهم الدعوى  
أبها ما القياس أن تسمع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو قال لادين لي على  
أحدثم ادعى على رجل ديناً صحيح وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال كل من لي عليه  
دين فهو برى منه لا يبرأ غراماً من دينه إلا أن يقصد أحدًا بعينه فيقول هذا برى من مالي عليه  
أو قبيلة فلان وهم يحصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا  
في محيط السرخسي \* ولو أقران فلاناً قد برى من حقه قبله ثم قال انما برى من بعض حقه لا يصدق  
على ذلك وكذلك لو قال هو برى من الذي قبله أو من مالي قبله أو من ديني عليه أو من حقي عليه ولكن  
يدخل في البراءة من المحقوق الكفالة والجنائية التي فيها وادأرأش لأن ذلك من حقوقه كذا  
في المبسوط \* ولو قال الطالب قد برئت من ديني على فلان أو هو في حل مما لي عليه كانت هذه براءة  
للمطلوب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه من مالي فهو برى من ذلك فإن كان حاضراً فقال لا قبل  
الهيئة أو غائباً فبلغه فقال لا قبل فالمال عليه وإن مات قبل أن يرذفه هو برى كذا في المحاوي \*  
وإذا أقر الطالب أن فلاناً قد برى إلى مالي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط \* لو أقرانه ليس  
لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الأمانات لا عن الدين كذا في المحيط \* وإن أقرانه لاحقاً قبل  
فلان فله أن يدعى سرقة فيها قطع وإن قال لا أرض لي قبل فلان فليس له أن يدعى دية خطأ ولا صلحاً  
ولا كفالة بدية ولو قال لأجراحة لي قبل فلان يتناول جراحة الخطأ والعمد جميعاً ولا يتناول القتل  
كذا في محيط السرخسي \* وإذا أقرانه لا قصاص له قبل فلان فله أن يدعى الخطأ والتخلف ولو أقرانه  
لأجراحة له خطأ قبل فلان فله أن يدعى العمد كان فيه قصاص أو لم يكن كذا في المبسوط \* وإن  
أقرانه لادم له قبل فلان فليس له أن يدعى دم عمد ولا خطأ وله أن يدعى مادون الدم كذا في المحاوي \*  
ولو أقرانه لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف أو سرقة لم يقبل بينته على ذلك إلا أن يشهدوا أنه  
فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط \* ولو قال له أنه برى من قذفه يأي ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو  
برى من السرقة التي ادعت قبله لا ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال الرجل لاحق  
لي على فلان فيما أعلم ثم أقام البينة أن له عليه حقاً مسمى فبطل بينته وليس هذه البراءة بشيء وكذلك  
لو قال في علمي أو في يقيني أو في ظني أو في رأيي أو فيما أرى أو فيما أظن أو فيما أحسب أو في حسبي أو في  
كلامي ولو قال قد علمت أنه لاحق لي على فلان أو استيقنت لم أقبل منه يذمه كذا في المحاوي \* وقال لست

من فلان في شيء ثم أقام البيعة على مال له قبل هذا القول قبل بيته وهذا القول باطل وكذلك لو قال  
برئت من فلان أو قال برئ فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهما قبل صاحبه كذا  
في المبسوط \* لو قال لست من الدار التي في يده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \*  
ولو قال أنا بريء من هذه الدار ثم ادعاه وأقام البيعة لم تقبل بيته إلا أن يدعي حقا حادثا بعد البراءة  
فقبل بيته عليه كذا في المحيط \* لو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وإن قال قد خرجت  
منها على مائة درهم أو مائة درهم وقبضتها كان اقرارا بأنه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض  
والدين فإن أنكر ذلك واليد ذلك وقال هي لي وقد أخذت مني مائة درهم غصبا حلف على ذلك ويسترد المائة  
إذا حلف ويكون المقر على خصومته كذا في المبسوط \* ولو قال أنا بريء من هذا العبد ثم ادعاه وأقام  
البيعة لم تقبل وكذا إذا قال خرجت من هذا العبد أو قال خرج هذا العبد من ملكي أو قال عن يدي  
ثم ادعاه وأقام البيعة لم تقبل كذا في المحيط \* لو قال هذا العبد فقال هو ليس لي ثم قال بل هو لي  
لم يكن له وكذلك لو أقام البيعة عليه لم تقبل بيته كذا في المبسوط \* قال لفلان على ألف فقال فلان  
مالي عليك شيء برئت اقراره فإن أعاد الاقرار فقال المقر له أجل يلزمه كذا في محيط السرخسي \* لو قرأ  
هذه الجارية لفلان غصبها أياه فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فإن أعاد الاقرار فادعاه المقر له  
دفعت إليه كذا في المبسوط \* ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لرجل أبرأ لك  
مالي عليك فقال الرجل جميعا له أن لك على ألف درهم فقال الأول صدقت يلزمه ألف قيسا وببرأ منه  
استحسانا كذا في محيط السرخسي \* رجل جاء بشاهدين على رجل بألف درهم وجاء المطلوب بشاهدين  
بالبراءة عن ألف درهم فإن كان المال مؤثرا وبرأه كذا قال فلان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال  
ينقض بالبراءة وإن كان تاريخ صلح المال بعد تاريخ البراءة ينقض بالمال وإن لم يكن أحد منهما مؤثرا  
يعمل بالبراءة وكذلك لو كان تاريخهما سواء وإن كان صلح المال مؤثرا والبراءة غير مؤثرة وعلى  
العكس يؤمر بالبراءة ولو كان رجل على رجل صكان كل صلح بألف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد  
المطلوب براءة عن ألف درهم في صلح وبراءة عن خمسمائة في صلح فقال له المطلوب كان لك على ألف  
درهم وقد أخذتني ألفا وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك ألفان ولم أقبض من شيء  
فإن المطلوب ببرأ عن ألف وخمسمائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الألفين كذا في فتاوى  
قاضى خان

مطال  
ومما يتصل بذلك

﴿ومما يتصل بذلك﴾ قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع دار في يدي رجل اقراره هذه الدار  
له فلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولذلتها فلان يريد به رجلا ثالثا وصدقه  
الثالث في ذلك فإن القاضى يقضى بالدار الثالث هذا إذا قال المقر له الأول ولذلتها فلان موصولا بقوله  
ما كانت هذه الدار لي قط وأما إذا قال ذلك مفصلا فلا كذا في المحيط \* رجل أقر له إنسان بالدين فأقر  
المقر له أن الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للأول دون الثاني ولو أدى إلى الثاني  
برئ كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال الألف التي لي على فلان هي لفلان وليس لي فقال فلان  
مالي لي على فلان لا يبرأ من عايه المال ولو قال المقر له مالي على فلان شيء برئ منه كذا في محيط  
السرخسي \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده ألف درهم قال لرجل هذا ألف لك ورثته  
عن أخيك وقال المقر له هو هذا الرجل لا تخور رثته عن أخيه قال يدفع الألف لي للمقر له إلا حرا إذا  
كان الكلام موصولا كذا في المحيط

إذا أقر رجل أن لفلان عليه ألف درهم تلجئة فقال الطالب بل هو حق فإن كان المقر له لم يقرب أنه تلجئة فالمال لازم على المقر لأن يصدقه المقر له بذلك فيثبت له ما يلزمه شيء وكذلك لو قال أشهد وأن لفلان على ألف درهم زورا وباطلا كذباً فقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فإن قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا أخذته بألف وعلى هذا لو أقر أنه باع داره من فلان بألف درهم تلجئة لزم المقر البيع إذا كذبه في قوله تلجئة وإن صدقه في جميع ما قال فهو باطل وإن قال صدق فهو باطل أيضا لأن مطلق التصديق ينصرف إلى تصديق جميع ما أقربه إذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط \* إذا قال الرجل لا خير لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف درهم فقال لا تخزنم لاحق لك على ثم أشهد له بألف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه ولو قال أشهد لي عليك بألف على أنه باطل أو على أنك برئ ففعل لم يكن عليه منه شيء كذا في المحيط \* وإذا قال الرجل للمرأة اني أريد أن أشهد أن أتزوجك بألف درهم تزويجا باطلا وتلجئة وقالت المرأة نعم اعمل على هذا الوجه وحضر الشهود هذه المقالة ثم أشهد أنه قد تزوجها بألف درهم ورضيت بذلك فالتكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق على مال وغير مال والخلع والمال واجب فيما يبي فيه المال وأما الكتابة على هذا الوجه فباطلة بمنزلة البيع كذا في المحاوي \* ولو قال لامرأة اني أمهرك ألف درهم في السر واطهر في العلانية ألفين وأشهد على ذلك فالمهر لها ألف درهم ولو تواضعا على أن المهر في السر ألف درهم وأنما يظهر أن العقد بمائة دينار سمعة ففعل ذلك فلها مهر مئتي دينار ولو كان هذا في البيع في الألف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الألف والألفين في البيع فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما أعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع بألفين وهكذا رواه المعلى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن محمد رحمه الله تعالى في أملائه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع صحيح بألف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط

مطلوب  
مهر السر والعلانية

\*(الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والعلاق والرق)\*

رجل أقر أنه تزوج فلانة بألف درهم في صحة أو مرض ثم حجه وصدقه في حياته أو بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر إلا أن يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل الفضل إذا كان في المرض ولو أقرت المرأة في صحة أو مرض بأنها تزوجت فلانا بكذا ثم حجه فان صدقه الزوج في حياته ثبتت النكاح وإن صدقها بعد موته لم يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث للزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يثبت النكاح كذا في المبسوط \* ولو قال تزوجت فلانة وقالت ان شاء الله فهذا ليس باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بأن قال طلقك وقلت ان شاء الله أو اعتقك وقلت ان شاء الله ولو قال لها ألم أتزوجك أمس أو ليس تزوجتك أمس أو أمانتزوجتك أمس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على ان كلمة الاستعظام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الاثبات فصارت كأنه قال لها أتزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط \* ولو قال ليس قد طلقتك أمس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط الصرخسي \* ولو قال لها أتزوجتك أمس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لازمه النكاح ولو قال لها ألم أطلقك أمس أو طلقتك أمس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقتك أمس فهذا اقرار بالنكاح وليس بادرار بالطلاق كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اطلقني بألف درهم وكذلك وقالت طلقني

أمس بألف درهم أو قالت خالتي أمس بألف درهم أو أنت مني مظاهر أو مول كذا في المبسوط \* لو قال لها أنا منك مول أو مظاهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال أنت علي كظهر أمي لم يكن اقرارا كذا في المحامى \*  
ولو قال الرجل اختلي مني بمال كان هذا اقرارا منه انه تزوجها كذا في المبسوط \* لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري أو قال لها أمرك بيدك في الطلاق أو لم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح وإذا قال هذا الكلام ابتداء وقال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح وإذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط \* لو قال الرجل لامرأته أنت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا أفر بك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال أنت علي حرام أو بائن أو بئنه إلا أن يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي \* لو قال لامرأة حرة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك إذا قال لها هذا ابني فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة أمة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط \* إذا قرأه طلقها منذ ثلاثة أشهر فإن كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وإن كان تزوجها منذ أربعة أشهر وقع الطلاق عليها إلا أنها إن صدقته في الاسناد فعدتاه من حين وقع الطلاق عليها وإن كذبته في الاسناد فعدتاه من وقت اقراره بالزواج به كذا في المبسوط \* ولو أقر بعد الدخول أنه كان طلقها قبل أن يدخل بها وقد سمي لها مهر فإن الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط \* امرأة أقرت أن فلانا وطئها بنكاح أو ملك وهو مجعدهم تزوجت ابن الرجل أو أباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثا وهو يقول طلقك واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو أقرت أنها أرضعت صبيا ثم كبر فتزوجها أو تزوج ابنته لا يفرق بينهما وينبغي له أن لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا لم ينتقض به النكاح وإن كان من قبل الزوج فادعى أن هذه أخته لايه وأمه وثبت على ذلك ثم تزوجها فرقت بينهما وأزواجه نصف المهر كذا في محيط السرخسي \* لو قرأه كان طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجا غيره وقالت هي ما طلقني أو تزوجت غيرك ودخل بي فإنه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وكما ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط \* لو أن المجهولة أقرت أنها ابنة أبي زوجها وصدقها أبو الزوج وكذبها الزوج فالقاضي يفرق بينهما ولو أن اختين معروفتين أنهما أختان وهما توأمان تزوج رجل أحدهما فأقرت الأخرى أنها ابنة أبي زوجها أختها وصدقها المقر له بذلك وكذبها أختها وزوج أختها فالقاضي يفرق بين أختها وبين الزوج كذا في المحيط \* رجل له أمة أقر أنه وطئها فاشتراها أو أباه لم يحل له أن يقربها وكذلك لو أقر بذلك بعد ما وطئها الأب أو الابن يصدق أن كان مأمونا عليه استحسانا ولو أقر أنه وطئها في ملكه ثم أعتقها فزوجه ابنته لا يصدق الأب ويجوز النكاح قياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي \* إذا قررت المرأة أنها أمة فلان ولا يعرف حالها في الرق والحرية فإنه يصح اقرارها وتصير أمة للمقر له يصنع بها ما يصنع بأمة وظاهره يدل على أن المقر له وإن علم أنها كاذبة في اقرارها أنها نصير أمة له يسترقها ويستخدمها ويستقرشها ومشايخنا قالوا الأصح أن يقسم فيقال أنما يملك التصرف فيما إذا علم أنها صادقة فيما تقول أما إذا علم أنها كاذبة فلا يحل له التصرف وكذلك الرجل إذا كان مجهول الحال في الرق والحرية إذا أقر بالرق لانسان وصدقته المقر له في اقراره فإنه يصح اقراره وكذلك صبي أو صبية يعقل ويتكلم إن أقر بالرق لغيره مع اقراره وصار عبدا أو أمة لأمه ربه إذا صدقه في اقراره والجواب في المقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا إذا لم تعرف حريته بنوع دليل فأما إذا عرفت حريته بدليل بأن عرف أن أبويه حرا الأصل أو ثبتت حريته بالشهرة فالقاضي لا يصدق في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له



وكذلك اذا كان القاضي قضي عليه بحكم من أحكام الاربابان جنى أو جنى عليه وقضى القاضي بأرش  
الاحرار فلا يصدقه في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فاقرب بالرق لانسان لا يصح اقراره  
فان اقرار المعتق بذلك وصدقه اجزت اقراره هكذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة لا يعرف أحرًا أم أمة  
فالنكاح جائز بناء على ظاهر حريتها ولو ولدت أولادًا ثم اقربت بالرق لرجل وصدقه المقر له وجد الزوج  
صدق في حقها حتى صارت أمة له وماله له ولا يصدق في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح لعدم الاذن  
من المولى وليس للمقر له ان يمنعها من زوجها وله ان يمنع المقر له عن استخدامها كذا في التحرير شرح  
المجامع الكبير \* فان اعطاها الزوج المهر قبل اقرارها برئ وبعد اقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله او بعده  
لا قل من ستة اشهر فهو حر فان ولدت لاكثر فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو عبد خلا فالحمد لله  
تعالى وطلقتها اثنتان وعدتها حيضتان بالاجماع فان كان طلقها قبل اقرارها اثنتين يملك الرجعة وله عليها  
الثالثة فان اعتقها المقر له فلا خيار لها وان كان الزوج آلى منها فاقرت بالرق قبل ان يتقضى شهران  
فلا يؤاها شهران وان اقرت بعد انقضاء شهرين فالا يلوأها اربعة اشهر كذا في محيط السرخسي \* وان  
جنى عليها فأرش الامه للمقر له وان جنت خيرا المقر له بين الدفوع والغداة كذا في السكافي \* لو طلقها  
الزوج تطليقتين وهو لا يعلم باقرارها يملك عليها الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا  
بأن يطلقها اثنتين ثم اقربت بالرق فعلم الزوج ولم يعزل الوكيل حتى طلقها اثنتين بانت منه وان لم يعلم او علم  
ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محيط السرخسي \* لو طلقها الزوج واحدة فغضت  
من عدتها حيضة ثم اقربت بالرق كانت عدتها حيضتين ولو اقربت بالرق بعد ما حاضت حيضتين كانت  
عدتها ثلاث حيض ولو ان الزوج آلى منها غضي شهر ثم آلى منها غضي شهر ثم اقربت بالرق فغذا الا يلاء  
الاول اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار تطلق بالايلاء الثاني  
وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال اذا مضى شهران فوالله لا أقر بك  
فلما مضى شهران اقربت بالرق كانت مدة الايلاء الاول اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى  
شهران بعد الاقرار بانت بتطليقتين بحكم الايلاء كذا في المحيط \* ولو قال لما اذا دخلت الدار واذا كنت  
فلانا واصلت الظهر واذا جاء رأس الشهر فانت طالق ثنتين ثم اقربت بالرق ثم وجد ان شرط طلقت ثنتين  
وملك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو  
حوت حرمة غيلة يتضرر بقولها وكذلك لو جعل امرأته في تطليقتين او بيدها جنى ثم اقربت بالرق  
لان التغريض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح المجامع الكبير \* لو علق  
طلاقها اثنتين بفعلها فاقرت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه  
ففعل بعد ما اقربت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب سواء كان فعلاه منه بدا ولا بدله منه مثل كلام الاب  
وصلاة الظهر وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* لو ان رجلا مجهول الاصل له اولاد وامهات اولاد ومديرون  
ومكاتبون فاقرب بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وامهاتهم ومديريه ومكاتبه  
كذا في التحرير شرح المجامع الكبير \* في المتشقي عبد قال لرجل انا ابن املك وهذه امي امة لك ولدت  
في ملكك ولدتني حرما ولدت الاحرار اقول قوله ولا يكون عبده كذا في المحيط \* لو ان امرأة مجهولة  
الحال في يدها ابن صغير من فجور فاقرت انها امه لفلان وان ابنها عبده فهي مصدقة على نفسها وان  
كان الابن يعبر عن نفسه فقال انا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأة مجهولان لهما ولد صغير  
أقرب بالرق لرجل على نفسه ما وبنهما جاز وان قال انحن مملوك لفلان وابنتاه هذا مملوك لفلان آخ  
وكذبهما مولاهما في الابن فالابن عبده معهما كذا في التحرير شرح المجامع الكبير \* رجل

أعتق عبد الله ثم أقر أنه عبد فلان وصدقه فلان يصير رقيقا إذا لم يحكم القاضي بعقبة بخلاف ما إذا أقر بعد ما قضى القاضي بعقبة لا يصح ولو قال لا أخرا أنا عبدك فقال لا ثم قال بلى يكون عبد الله كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ذواليد رجل هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال بلى هو عبدى وجاء بالبينه أنه لم يقبل بينته وكذلك لو أقر أن هذا العبد فلان ثم جاء بالبينه أنه لم يقبل بينته كذا في المبسوط \* وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه هل يكون اقرارا بالرق له ينظر ان كان تصرفا يشترك فيه المحرور والمملوك كالأجارة والنكاح والخدعة لا يكون اقرارا بالرق وإن كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والزمن مع القبض ودفعه بالمجانية فأسكوت عن الرد عنده يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق أما إذا باعه ولم يسلم وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال المتأخرون من أصحابنا لا يكون اقرارا بالرق كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا ادعى على أمة أنها أمته وادعت الامة أنه عبدها ولا يعرف أصلها وليس واحد منهما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معاذك باطل وإن كان أقر أحدهما قبل الآخر فالذى أقر غير المملوك للأول إذا صدقه نأينا فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وإن لم يصدقه ولم يكذبه لم يكن واحد منهما مملوكا لا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* إذا قال أعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك إذا قال أعتقني أمس وكذلك قوله هل أعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل لا يعرف له نسب وله ابن حرا واشترى المجهول عبدا وأعتقه ثم أقر بالرق لإنسان وصدقه المقر له ومحمد المعتق صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقيقا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات المعتق وترك مالا خاله لمولى المعتق وهو المقر له إن لم تكن له عصبه فإن كانت للميت عصبه نحو الابن أو الاخ أو الوهم فهو لأحق بالميراث من المقر له وإن لم تكن للميت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير المقر له باقراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جناية يسي فيها ولا يعقلها أحدا واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى أنه يسي في قيمته أو في دية المقتول قال بعضهم يسي في قيمته وقال بعضهم يسي في الدية قال الصدر الشهد رحمه الله تعالى وهو الأصح واليه مال الكرخى حكى عنه الجامع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* وإن جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي \* ولو أن المقر له بارق أعتق المقر ثم مات الممتق الأول فماله للمقر له وكذلك لو كان المقر ابن حر لآن الاب إذا كان حيا لأحق للابن في تركته معتقه فلو مات المقر وألا وترك ابنه مات الممتق الأول ولم يترك عصبه فإثره لابن المقر للمقر له وكذلك لو كانت له عصبه سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير

(الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمية الولد والعتق والكتابة والتدبير)

يصح اقرار الرجل بالولد بشرط أن يكون المقر له بحال يولد مثله لثله وأن لا يكون المقر له ثابت بالنسب من غيره وأن يصدق المقر له المقر في اقراره إذا كانت له عبارة صحيحة وبالولد إذا كان المقر يولد مثله وأن لا يكون المقر ثابت بالنسب من غيره وأن يصدق المقر له المقر في اقراره إذا كانت له عبارة صحيحة وبالمرأة إذا صدقه وكانت خالية عن زوج وعدة وأن لا تكون تحت المقر أختها ولا أربع سواها وبالمولى بأن أقر أن هذا العبد معتق أو أقر أن هذا معتق إذا صدقه المقر له وأن لا يكون للمعتق في الصورة الأولى والمعتق في الصورة الثانية ولا ثابت من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء نحو الاخ والعم والخمال ومن أشبههم وتفسير صحة الاقرار عن ذكرنا اعتبارا للاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم غيرهما حتى أنه إذا أقر بالابن

مثلاً فالابن المقر له يرث مع سائر ورثة المقر وان جدد سائر الورثة تنسبه ويرث أيضاً من أبي المقر وهو جدد المقر له وان جدد الجدة تنسبه وتفسر عدم صحة الأقرار بمن ذكرنا عدم اعتبار أقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من المحقوق أما فيما يلزمهما من المحقوق فأقراره صحيح معتبر حتى أن من أقر مثلاً بأخ وله ورثة سواء بمجدون أو بغيره فبات المقر لا يرثه إلا مع سائر ورثته وكذلك لا يرث من أبي المقر إذا كان الأب بمجدد تنسبه وإنما يستحق النفقة على المقر حال حياته وأقرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ما ذكرنا أقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما إذا كان لها زوج معروف فأما إذا لم يكن لها زوج معروف فينبغي أن يصح أقرارها كذا في المحيط \* رجل ملك عبداً في صحته وأقر في مرضه أنه ابنه ومثله يولد لأمه وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعي في شيء وإن لم يكن له مال غيره وصكان عليه دين محيط بقيته وكذلك إذا ملك معه أمه وقد ملكها في حالة الصحة لا سعاية على الأم هذا إذا ملك العبد وحده ومع أمه في حالة الصحة فإذا ملك العبد في مرضه وأقر بنسبه يثبت نسبه أيضاً وعتق عليه كذا في الذخيرة \* فإن لم يكن للريض مال آخر يخرج العبد من ثلثه تجب عليه السعاية ثم في أي قدر يسعي ذكرنا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعي في ثلثي قيمته وعندهما يسعي في جميع قيمته إلا قدر ما يخصه من الميراث فإن ذلك يطرح عنه وإن كان للريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قولهما يرث العبد منه ويسعي في قيمته إلا قدر ما يصيبه من الميراث وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرث ولا يسعي في شيء من قيمته وأما الجارية فأنما تعتق بموته ولا سعاية عليها وإن ملكها في حالة المرض عندهم هكذا في المحيط \* عبد صغير لا يعبر عن نفسه بين اثنين اشتراه فقال أحدهما هو ابني وابنتك أو قال ابنتك وابني أو قال ابنتان ذكره موصلاً يثبت نسبه من المقر صدقه شريكه أو كذبه وإن فصل بأن قال ابني وسكت ثم قال وابنتك نفذ على المقر ولو قال ابنتك وسكت ثم قال وابني فإن صدقه شريكه ثبت نسبه من الشريك وإن كذبه شريكه لم يثبت نسبه من الشريك وهل يثبت من المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت وعندهما يثبت وإن قال المقر له بعدمقالة المقر فيما إذا فصل هو ابني وابنتك أو قال ابنتك وابني أو ابنتان يثبت نسبه منه لأن هذا منه تصديق وأقرار وإن قال المقر له هو ابنتك دوني أو ابنتك وسكت ثم قال هو ابني لم يثبت نسبه منه فلا يثبت منهما عن واحد منسب أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الزيادات للعتابي \* وإن كان كبيراً أو صغيراً يعبر عن نفسه فإن كان مقرباً لرق لهما فهو الذي لا يعبر عن نفسه سواء لم يقرب لرق له مما يرجع في ذلك إلى قوله فإن أقر أنه ابن المقر فهو ابن المقر وإن أقر أنه ابن المقر له فهو ابن المقر له إن صدقه المقر له وإن أنكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما كذا في المحيط \* جارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحدهما هو ابني وابنتك أو ابنتك وابني أو ابنتان فإن صدقه شريكه يثبت نسبه من المقر وصارت الجارية أم ولده تبعاً للذنب ويضمن نصف قيمته للشريك موسراً كان أو معسراً ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر ونصف العقر قصاص وإن كذبه شريكه فالجواب كذلك إلا أن ما هنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على شريكه نصف العقر كذا في شرح الزيادات للعتابي \* رجلان اشتريا غلاماً من السوق وكان عبد الرجل ولده عندة فقال أحدهما لصاحبه هذا ابني وابنتك أو قال هو ابنتك وابني أو قال هو ابنتان جميعاً فقال صاحبه صدقت أو قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه إلى قول الغلام وإن كان يعبر عن نفسه فبعد ذلك إن صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد أصلاً وإن كذبه كان حكم الولد حكم عبد بين اثنين اعتقه أحدهما وإن قال الشريك هو ابنتك دوني فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن المقر شريكه شيئاً ولا يسعي

الغلام له في قيمته وعندهما من المقران كان موهرا كذا في المحيط \* رجلان اشتريا عبدا  
فادعاه أحدهما ثم شهد على صاحبه أنه كان أعتقه قبل أن يديه وصدقه صاحبه سقط الثمنان عن  
المقر بتصديق صاحبه كذا في شرح الزيادات للعتابي \* جارية بين رجلين ادعى أحدهما أنها أم ولده  
وقال شريكه كنت أعتقتها قبل أن تقر بهذا وكذبه المقر فاجارية أم ولد للمقر وضمن المقر لشريكه نصف  
قيمتها كذا في المحيط \* جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى أحدهما الولد والآخر الام معا  
أو قرانه كان أعتقها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وأمه أم ولده لأن دعوة الولد دعوة الامة بلاد  
فتستند الى أول العلوق ودعوة الام دعوة تحرير فتقتصر على وقت الدعوة فكان السابق أولى ويضمن  
لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك أنه لا ضمان له حيث زعم أنها بنته أو معتقه ويضمن نصف  
عقرها لقراره بالوطء ولا يضمن من قيمة الولد شيئا العلوق حرام من الاصل كذا في شرح الزيادات للعتابي  
\* استولد هاتم أقر أنها الفلان زوجها منه وصدقته فهي والغلام مملوك كان للمقر له ولا يلتفت الى تكذيب  
الغلام اذا مانع وكذلك اذا لم يقل شيئا حتى ماتت فان كذبه الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمتها للمقر له  
ولا يقضى بالعقر وان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق ويكون الابن عبد للمقر له ولو انكرت وماتت  
قبل الحكم بشئ لا يقضى بشئ حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حية والغلام بعبر عن  
نفسه فصدقته وكذبه الغلام أو على عكسه عتق الغلام والام أم ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا في محيط  
السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له عبد ولعبد ابن وابن عبد ابنان ولدان في بطنين وكلهم  
يولد مثلهم مثل المولى فقال المولى في صحته أحدهم ولدي يؤمر بالبيان ما دام حيا في إيهام بين ثبت نسبه  
منه وعتق ما بعده وان مات قبل البيان فالعبد يسى في ثلاثة أرباع قيمته وابنه في ثلثي قيمته وكل واحد  
من الاصغرين في ربع قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل له عبد ولعبد ابنان ولدان في  
بطنين مختلفين ولكل ابن ابن فهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى في صحته أحدهم ولده  
ولدي ثم مات المولى قبل البيان فانه يمتق من الاول خمسة ويسى في أربعة أنجاسه واما الاوسطان  
فيعتق من كل واحد منهما ربعه ويسى في ثلاثة أرباعه واما الاصغران فيعتق من كل واحد منهما  
ثلثاه كذا في المحيط \* ولو كان العبد سبعة بأن كان لكل واحد من الاصغرين ابن فقال أحدهم ولدي  
فمندهما وهو الاصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يمتق من الاول سبعة ويسى في ستة أسباع  
قيمتهم ويبتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسى في خمسة أسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني  
الابنين خمسة ويسى في أربعة أنجاسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة أثمانه ويسى في ثلاثة  
أثمان قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه اعتناه وقال  
أعتقه أنا وانت اوقال أعتقه أنت وأنا وصدقه صاحبه في ذلك كله عتق العبد عنها وصار مولى لهما  
وان كذبه صاحبه عتق على المقر بقراره وصار كعبد مشترك بين اثنين أعتقه أحدهما فليكن للشريك  
خيارات ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما عندهما فيتعين الضمان ان كان المقر مؤسرا والسعاية  
ان كان معسرا وولاء نصيب المقر له وولاء نصيب شريكه موقوف فان عاد الى التصديق رد ما اخذ من  
الضمان او السعاية ونبت الولاة منه كذا في المحيط \* اذا اقرار الرجل أنه أعتق عبده هذا أمس وهو كاذب  
عتق في القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو قال أعتقك أمس وقلت  
ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال أعتقك أمس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله أعتقك قبل  
ان اشتريتك كذا في الحاوي ولو قال أعتقك ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت أمرك  
في يدك في العتق أمس فلم يعتق نفسك وقال العبد بل أعتقت نفسي لم يعتق كذا في محيط السرخسي \*

لو قال أعنتك على مال وقال العبد أعنتني بغير مال فالقول قول العبد ولو قال أعنتك على مال أمس  
فلم تقبل فقال العبد بل قلت أو قال أعنتني بغير شيء فالقول قول المولى كذا في المبسوط \* أقر أنه  
اعتق عبده هذا لابل هذا اعتقا كذا في محيط السرخسي \* لو قال كاتبك ولم يسم مالا وقال العبد  
على جسمائه فإنه ينبغي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا  
في المحاوي \* ولو قال كاتبك أمس على العبد درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول  
العبد ولو أقر أنه كاتب عبده هذا على ألف درهم لابل هذا وأدعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا  
في المبسوط \* ولو أقر أنه كاتب عبدا قبل أن يملكه وأنه كاتبه أمس وإنما اشتراه اليوم لم يصح ولو أقر أنه  
كاتبه أمس وقال إن شاء الله فالقول قوله ولو قال استئنت الخيار لنفسي وقال المكاتب لم يكن فيه  
خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع في جميع هذه الوجوه كذا  
في المحاوي \* دبر جارية ثم أقر أنها كانت مدبرة لا خرصبتها منه لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها  
ولا يمنع من استخدامها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل إن كان كما يقول وإن قتلها أجنبي فعليه القود  
للقر ولو قتلها المقر فعليه القود قياسا ولا قود عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي \* جارية بين  
رجلين قال أحدهما لصاحبه دبرتها أنا وأنت أو قال دبرتها أنت وأنا أو قال دبرناها فان صدقه صاحبه  
في ذلك فهي مدبرة لهما وإن كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها أحدهما  
والمحكم ثمة أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للشريك خيار خمسة إن شاء دبر نصيبه وإن شاء ترك  
نصيبه على حاله وإن شاء ضمن المقر المدبر إن كان موسرا وإن شاء استعصى الجارية إن كان المدبر معسرا  
وإن شاء أعتق نصيبه فإن ضمن المقر كانت الجارية نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوف لتخدم المقر  
يوما وتوقف يوما فان عاد الشريك إلى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما وورد على المقر ما أخذ من الضمار  
وإن لم يرجع إلى تصديقه حتى مات أحدهما ولا مال له سوى الجارية فإن مات المقر وصدقه الجارية فيما  
قال سعت في ثلثي نصف قيمتها لو رثته المقر وأما إذا كذبت الجارية المقر فيما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر  
الرواية وإن مات المنكر فإن صدقت الجارية المقر فيما أقر فإنها تسمى للمقر في جميع قيمتها وإن كذبت  
الجارية المقر فيما أقر فإنها تسمى للمقر في نصف قيمتها وذلك قيمة حصته ولم تسع في غير ذلك وأما إذا لماتا  
جميعا أحدهما قبل الآخر فإن مات المقر وألثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما أقر فحكم المسئلة قبل  
موت المنكر إن يعتق ثلث النصف الذي هو حصته المقر وتلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف وإن مات  
المنكر بعد ذلك وجبت عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر وإذا وجبت السعاية في نصيب المنكر للمقر صار  
ذلك تركة للمقر وإذا ددت تركة المقر وإذا ددت تركة المقر زاد الثلث فبسط لهما ثلث جميع الرقبة  
وتسمى في ثلثي جميع الرقبة وإن كانت الجارية كذبت المقر فم أقر فكذا الجواب تسمى في ثلثي قيمتها  
وإن مات المنكر وألثم المقر والجارية صدقت المقر فيما أقر وشاخنار جهم الله تعالى ذكروا أنه تلزمها  
السعاية في كل قيمتها وإن كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فنقول ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة  
قبل موت المقر أنه تلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر وشاخنار جهم  
الله تعالى ذكروا أنه تلزمها السعاية في كل قيمتها لأنه لزمها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر  
فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما بيان مذهب أبي  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فتصير كلها مدبرة بأقرار المقر بعد ذلك إن صدق الشريك المقر فهي مدبرة  
بينهما ولا ضمان على المقر وإن كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشريك موسرا كان أو معسرا ويكون نصفها  
مدبر المقر والنصف الآخر موقوف إلى أن يعود الشريك إلى تصديق المقر فإن عاد صارت مدبرة بينهما وورد

الشريعت ما أخذ من المقر وان لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمته الورثة المقر وليس عليها غير ذلك الحال صدقت المجارية المقر أو كذبته وباقي المسئلة بعد هذا على مذهبهما على حسب ما ينبت لابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط

﴿الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء في الاقرار بالعيب في المبيع﴾

لو قال الرجل بعثك عبيدي هذا أمس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فالقول له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلى قد قبلت فالقول له لان البيع يتنظم بفعله ما جعلا كذا في محيط السرخسي \* اذا اقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي واقراه قبضه كان هذا أجوز ولو سمي ثمنا وقال لم اقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع يمينه واليمينه على المشتري كذا في المبسوط \* اقر أنه باع دارا منه ولم يسمها ثم جده فالأقرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم يسم ثمنا فان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان حدد ذلك البائع ولا يعرف الشهود المحدود بعد ان تقوم اليقينة على معرفة المحدود كذا في محيط السرخسي \* لو اقر أنه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جده فهذا الاقرار باطل وكذلك ان اقر أنه باع عبده من فلان غير ان الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط \* لو اقر أنه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسمائة فجحد البائع ان يكون باعه بشئ حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالاقرار على هذا الوجه كذا في المحيط \* اذا اقر أنه باع هذا العبد من فلان بألف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشئ ثم قال بلى قد ابتعته منك بألف درهم وقال البائع ما بعتهك فالقول قول المشتري وله ان يأخذه بالثمن ولو كان حين جحد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه يمينه على ذلك الا ان يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فعينه تصادقهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط \* اقر أنه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويحلف كل واحد منهما ان ادعاه بن من سمي كذا في محيط السرخسي \* ولو اقر ان هذا العبد الذي في يديه عبد فلان اشتريته منه بألف درهم وتقدمه الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الاخر بخمسمائة درهم وتقدمه الثمن فان اقام اليقينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن للاول والثمن للآخر هذا اذا اقام اليقينة على البيعين فقط دون تقدم الثمن فاما اذا اقام اليقينة على تقدم الثمنين فلا شئ عليه لواحد منهما واذا لم يقم يمينه على ذلك فالعبد للاول ان جحد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان جحد البيع ضمن له المقر قيمة العبد كذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* ولو اقام اليقينة على الاول ولم يقم على الاخر وصدقه الاخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا باليقينة كذا في المحيط \* لو اقر أنه باعه منه بألف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري سواء رضي البائع باسترداده ما بقي أم لم يرض وعلى قول ابي يوسف رحمه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه على قول المشتري فيجوز بحري التحاقف وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فيتحالفان ويتراذان قيمة العبد الا ان يشاء البائع ان يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط في المنتقى رجل اشترى جارية وقبضها ثم اقر المشتري أنها لهذا المدعي وصدقه البائع فأراد المشتري أن يرجع عليه بالثمن فقال



البائع انما كانت للمدعي لانتك وهبتها له كان القول قوله كذا في محيط السرخسي \* قال محمد بن جرير الله  
 تعالى هو رجل اشترى من رجل جارية بعتا فاسد او قبضه المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال  
 المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم اودعها عندي وانكر البائع لم يقبل قوله والبائع ان يأخذها فان  
 اقام المشتري بينة على ما ادعى لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري او صدقه البائع او اقام البينة  
 على اقرار البائع او حلفه المشتري فشكل اندفعت الخصومة عنه ويغرم قيمتها للبائع ولو لم يقيم البينة على  
 ما ذكرنا واسترد ما للبائع ثم حضر القائب وانكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان اقر بما قال  
 المشتري أخذ الجارية من البائع ويغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم  
 اودعها ثم اعتقها او دبرها واستولد ما فمعه البائع ذلك فلا سيل له عليها ويأخذ قيمتها ويكون  
 موقوفه الاول او تصير مدبرة موقوفة او أم ولده موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري  
 في ذلك كله أخذ الجارية وكانت مدبرة او أم ولده كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وانكر  
 الاعناق وغيره فهي أمة وله ان يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاتبها وكذبه البائع  
 كان له ان يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذبه المشتري في ذلك كله سلمت  
 الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية البينة أنه قد كان باعها وان المشتري كاتبها فيستدعي بكتابها  
 وان صدقه في الهبة وكذبه في الكتابة أخذها وكانت أمة له وان صدقه في ذلك كله أخذها من البائع  
 وكانت كما قال المشتري ويغرم قيمتها فان كان البائع حين ردت عليه باعها او دبرها وأعتقها كان ذلك  
 باطلا اذا صدق القائب المشتري في البيع أو الهبة وينفذ فيما اذا كذبه كذا في التحرير بشرح الجامع  
 الكبير \* الوكيل بالبيع اذا اقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل سواء كان الثمن قائما أو هالكا  
 ولو اقر الموكل ان الوكيل باعه من فلان بأف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يصدق العبد لفلان  
 بألف والهبة على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط \* اذا دفع رجل الى رجل عبدا رأمه ان يبيعه  
 ثم مات الا مرقا فالوكيل أنه باعه بألف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق الوكيل وان كان  
 مستهلكا صدق كذا في المبسوط \* عبد رجل اجني فاستهلك المشتري العبد فقال رب العبد للبائع  
 انا امرتك بالبيع في الثمن وقال الوكيل لم تأمرني بى الثمن ولك القيمة فالقول لرب العبد وكذلك  
 ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يأمره بذلك ولكنه أجاز البيع فان كان العبد قائما  
 بعينه جاز وان كان مستهلكا يجوز ان قطع يده ثم أجاز البيع فالارش للمشتري وان لم يجز البيع فالارش  
 لرب العبد كذا في المبسوط فان أقر رب العبد أنه أجاز البيع بعد ما وقع يوم وانكر المشتري فالقول لرب  
 العبد ولا يمين عليه وان كان العبد ميتا فالقول للمشتري مع يمينه كذا في محيط السرخسي \* رجل وكل رجلا  
 بدين مع جارية له يسلمها اليه ثم جاء موكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعتهما من فلان بألف درهم  
 وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم اودعنيها وكذبه الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة  
 الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر سلمت الجارية للموكل فان ادعى ما اقر به الوكيل أخذ  
 الجارية من الموكل ويأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان ملك في يده لاضرر - ن عليه  
 وان لم يقر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن ويأخذ الجارية وكذلك الجارية  
 الماسورة اذا اشتراها سلم بألف وأخرجها الى دار الاسلام فجاء المالك القديم ليأخذها من المشتري  
 بالثمن فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم اودعنيها وغاب لم يقبل قوله ويقضي بالمالك القديم  
 ولا تقبل بينة المشتري على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر ذلك سلمت الجارية للمولى القديم بالثمن وان  
 ادعى ما اقر به المشتري أخذ الجارية من المولى القديم وأخذ المولى منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على

الحال في تقديمه على هذا الوهب من رجل شيئا وسلمه إليه ثم أراد الرجوع فقال المودع له وهبته من فلان وسلمته إليه ثم أودعني يؤمر بالتسليم إليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يؤمر الوهب بالتسليم إليه وكذا لو ادعى أنه أخوه أو أنه عوضه أو غيره مما يمنع الرجوع كان له أن يرجع كذا في القهر يشرح المجامع الكبير للصيرى لو أمر رجل رجلا بشراء عبد بعينه فأقر الوكيل أنه قد اشتراه بألف درهم وادعى ذلك البائع وحده الآخر فالقول قول الوكيل ولو أمره بشراء عبد بغير عينه وسمى نفسه وصفته ومنه فأقر الوكيل أنه قد اشتري هذا العبد بالثمن الذي سماه له وحده الآخر فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال ان كان دفع الثمن الى الوكيل فهو مصدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل ولو كان الآخر قد مات ثم أقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان الثمن في يده بعينه أو في يد البائع أو كان الآخر لم يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الآخر ويلزم البيع الوكيل وتحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم البيع الميت كذا في المحاوي قال محمد رحمه الله تعالى رجل أمر رجلا أن يشتري له جارية فلان بألف درهم فقال نعم فاشترى ما قبضها أو لم يقبضها حتى قال اشتريتها بألف وخمسمائة وصرت مخالفا للجارية في وقال الآخر اشتريتها بألف والجارية ملكي وصدق البائع الآخر فالقول قول البائع والآخر ان لم يقبض الثمن فيه طي الآخر ألف درهم الى البائع ويأخذ الجارية فان أراد المشتري أن يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان أراد أن يحلف الآخر له ذلك فان حلف أخذ الجارية وأعطى البائع الثمن والعهد بينهما وبين البائع ولا يرجع بشئ من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع ألف درهم ويأخذ الجارية فان رجح البائع الى تصديقه أخذ خمسمائة ولم يذكروا في الكتاب أن البائع لو أراد أن يطالب الآخر بألف درهم هل له ذلك أم لا حتى المخصص عن الكرخي والقاضي الامام أبو الهيثم عن القضاة رحمه الله تعالى أنه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الآخر وقال عامة المشايخ ليس له ذلك وكذا لو قال المشتري اشتريتها بمائة دينار والمثلية بمائة كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو ان في الاولى اذا أخذ الآخر الجارية وأدّى الألف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل يأخذ المشتري الجارية من الآخر بمائة بغير شئ في القياس وفي الاستحسان يأخذها بما أدى من الألف وكان للآخر حق حبسها عن المشتري الى أن يؤدي اليه الألف وفي هذه المسئلة يأخذها بمائة بغير شئ قياسا واستحسانا هذا اذا أقر بالشراء أما اذا أنكر الشراء أصلا فقال الآخر اشتريتها بألف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهدة على الآخر فلو قال البائع أنا استخلف المشتري بالله ما اشتري للآخر له ذلك فان حلف فلا شئ عليه وان نكل لزمت العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الآخر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد أمّر أنه لاحق له قبل الآخر حين أنكر الشراء ذكر في هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذكروا في مسئلتى الخلاف بالكثرة والخلاف بتغاير الجنس من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال لا يستخلف ثمة ومنهم من قال هناك أيضا يستخلف اذا حلف الآخر بالله ما علم أنه اشتري بألف وخمسمائة أو بمائة دينار ولو كان البائع في هذه الوجوه قبض الثمن ألفا ثم قال كان الثمن ألفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الآخر والمأمور فالأمر يذعى أنه اشتري لنفسه والآخر يذعى أنه اشتري له فكان القول قول المأمور مع يمينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للآخر هذا اذا صدق الآخر وان صدق المأمور قد سمي الآخر الثمن أو لم يسم فاشترى فقالت اشتريت بألف وقال الآخر

اشترى بضمسمائة وصدق البائع المأمور بالقول قول المأمور مع يمينه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير  
 \* اذا اقر البائع انه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى ان المشتري ابرأه منه فعليه البينة  
 فان لم تكن له بينة استخف المشتري ما ابرأه وما عرض على بيعه من ذراه ولا رضى به ولا خرج من ملكه  
 فان حلف رده عليه وان ادعى المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله وبجهد البائع  
 ذلك واقرانه باعه وبه عيب ولم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في المحامى \* واذا اقر البائع ان  
 بالمشتري عيبا يتوهم زواله بحيث لا يبقى له اثر بان اقرانه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها  
 ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة وادان برده وقال هي تلك القرحة التي اقررت بها وقال البائع التي  
 اقررت بها قد زالت وهذه قرحة اخرى حدثت في يدك فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البينة  
 فالقول قوله وكذلك ان سمي البائع نوعا من العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان ممما يبرأ  
 ويذهب كذا في المبسوط \* فلا يكون للمشتري حق الرد الا ببينة يقيمها ان هذا العيب عين ذلك العيب  
 او يصحكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة  
 بالمحاربة الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله ان يرد بالعيب على البائع كذا في المحيط \* اقر  
 البائع انه باع وبه خرق فجماء المشتري بخرق فقال البائع ليس هذا ذلك لا يصدق ولو قال زاد وكان  
 صغيرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعثك وهذا به ولم يكن الاخر به فالقول قول البائع  
 مع يمينه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان البائع اثنين واقرأ أحدهما بعيب وسماه وجده الاخر كان  
 للمشتري ان يرد على المقردين الاخر فان كان البائع واحدا وله شريك ففاوض فجمد البائع العيب  
 واقر به شريكه كان للمشتري ان يرد كذا في المبسوط \* وله الخيار ان شاء رد على الشريك المتر بالعيب  
 وان شاء رد على البائع كذا في المحيط \* وان كان الشريك شريك عنان لم يكن للمشتري ان يرد به باقراره  
 وكذلك المضارب اذا باع خادما من المضاربة فأقرب المال فيه بسبب لم يكن للمشتري ان يرد به على المضارب  
 بذلك وكذلك لو كان رب المال هو الذي باع فأقر المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع واقر الموكل  
 بالعيب لم يلزم الوكيل والاخر من ذلك شيء ولو اقر الوكيل بالعيب وبجهد الاخر كان للمشتري ان يرد به  
 على الوكيل ولكن في حقه دون الاخر الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرد به على الاخر لا باقرار  
 الوكيل ولكن يتقنا ان العيب كان موجودا عند الاخر وان كان العيب يحدث مثله فان اقام الوكيل  
 البينة على انه كان عند الاخر رده عليه وان لم تكن له بينة استخف الاخر على دعواه فان نكل رده  
 عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي شريكي العنان لو اقر البائع منهما بالعيب وبجهد شريكه رده  
 عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا اقر بالعيب لزمه ولزم رب المال كذا في المبسوط \* لو ان رجلا  
 اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فطعن فيها المشتري الاخر بعيب ورد على المشتري الاول ان  
 ردها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول ان يخصم بائعه في ذلك العيب وان ردها بقضاء قاص فهذا على  
 وجوه ثلاثة الاول اذا ردها باقراره بالعيب بان اقره هذا العيب ثم ابي القبول وقضى القاضي عليه بالرد  
 وأنه على وجهين ان لم يسبق منه وجود هذا العيب نصا قبل الاقرار بالعيب بان لم يقل قبل الاقرار  
 بالعيب بعثا وما بها هذا العيب كان له ان يخصم بائعه ويرد عليه اذا اقام البينة ان هذا العيب كان  
 عنده وقت الشراء وان سبق منه وجود هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا العيب لا يكون له ان يخصم بائعه  
 الوجه الثاني اذا رده عليه بنكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه وجود هذا العيب نصا بان سكت حالة  
 الدعوى ولم يقل شيئا تعرض عليه اليمين فأتى فرد عليه بالبينة كان له ان يخصم بائعه وان سبق منه  
 الجرد لا يكون له ان يخصم بائعه الوجه الثالث اذا رده عليه بالبينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه وجود

هذا العيب نصا بان سكت حتى قامت عليه البيعة كان له ان يخاطم بائعه وان سبق منه بخود هذا العيب نصا فهذا على وجهين ان اقام المشتري الاخر بيعة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له خاصة بائعه وان اقام بيعة ان هذا العيب كان بها يوم باعها البائع الاول كان له خاصة بائعه هكذا ذكر في بعض الروايات قبل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر في بعض الروايات ليس له خاصة قبل هو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصى بالقبض \* اذ باع دارا ثم اقر أنه باعها وفيها هذا العيب كصدع في خائط يخاف منه او كسر في جذع او في باب ردت عليه بذلك وكذلك لو باع أرضا فيها نخل فأقر عيب ينقص الثمن في نخلة او شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع بعيب ينقص الثمن لو اقر أنه باعه أقطع اليد فجاء به المشتري وهو أقطع اليدين لم يكن له ان يرده ولكنه يرجع بتقصان العيب في يد واحدة واذا كان للعبد أصبح زائدة فلم يشتري ان يرده بهان اقر به البائع وانسكرا الا ان ثبت البائع سدا مائة من الردي يستوى في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وغيبته اذا كان البائع مقرا بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال للجارية يا سارقة او يا آفة او يا زانية او يا مجنونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فأراد ان يردها بالعيب فقال البائع حدث عندك فالتقول قوله فان اقام المشتري البيعة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له ان يردها وكذا لو اقام البيعة انه قال لما قبل البيع هذه المجنونة او هذه السارقة او هذه المجنونة فعلت كذا وكذا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدوا له قال هذه السارقة او هذه الزانية او هذه المجنونة ولم يقر بالفعل او هذه سارقة او هذه آفة او هذه زانية او هذه مجنونة فلم يشتري ان يردها بهذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال لامرأته يا باطلق اولامته يا حرة او قال هذه الطالقة او هذه الحرة فعلت كذا يكون ايقاعا واقرارا وان كان مقروبا فاعمل او على وجه النداء كذا في محيط السرخسي

(الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك)

اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع ويجوز اقرار أحد شريكي العنان لمن لا تقبل شهادته له بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع ويلزمه دون صاحبه واقرار أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلا لا في حق شريكه ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* واذا كان فح الرجل ألف درهم مضاربة فأقر فيه بدين ومحمد رب المال جازا قراره فيه وكذلك ان أقر فيه بأجر أجير او دابة او حافوت فان كان قد دفعه الى رب المال فقال هذا من راس مالك فأقبضه ثم أقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في المحاوي \* اذا اقر الرجل فقال هذا ألف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هو مضاربة لفلان الا نحو بالنصف وادعاه كل واحد من الرجلين أنه له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب وربح فيه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى الاول ألف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني ألف درهم ولا ربح له وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ضمن لكل واحد منهما ألف درهم ولا ربح لواحد منهما بل يكون الربح للعامل ويتصدق به كذا في المحيط \* اذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصداقه ثم قال بعد ذلك مفضولا لاحدهما الثلث وللآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما

رصفين كذا في المبسوط \* عبد في يده فقال هو مضاربة لعلنا معي يا نصف ثم باعه بالقين وقال كان  
أس المال الغنا وقال رب العبد دفعت اليك العبد مضاربة فامضاربة فاسدة ولك أجر المثل والنمى كله لي  
فالتقول رب العبد كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر المضاربان بمال في أيديهما أنه مضاربة لفلان  
وصدقهما في ذلك ثم أقرب المال لأحدهما بثلث الربح ولا تخرب ربعه فالتقول قوله كذا في المبسوط \*  
أقر بمضاربة لرجل ولم يسمها فالتقول له فيما سمى ولورثته أن مات كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر المضارب  
بربح ألف درهم في المال ثم قال غاطت أنما هو خمسة مائة درهم لم يصدق وهو ضمان لما أقربه من المال  
وان بقي في يده شيء من المال فقال مذاريج وقد دفعت رأس المال إلى الرب المال وكذب رب المال  
فالتقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب  
رأس ماله كذا في المبسوط \* أقرب المال ببيع فيما باعه المضارب ليس للمشتري رده على المضارب  
وان أقر البائع زعمهما كذا في محيط السرخسي \* إذا قال الرجل فلان شريكي مفاوضة فقال فلان نعم  
أو أجل أو قال صدق أو قال هو كما قال أو قال هو صادق فهذا كله سواء ومما شريكان في كل ماله بعين  
أو دين أو رقيق أو دقار أو غير ذلك مما في يد كل واحد منهما يمتنعان تصفين الاطعام مثل كل واحد منهما  
وكسوته وكسوة ماله فان ذلك لمن في يده استحسننا وكذلك لم يلد أحدهما أو مدبرته فأما إذا كان  
لأحدهما مكاتب قد كاتبه قبل إقراره فاعليه من بدل الكتابة يكون بينهما وكذلك لو قال هو مفاوضي  
في الشركة وأنا مفاوضه في الشركة كذا في المبسوط \* إذا أقر أحد المتفاوضين بمادخل تحت المفاوضة فهو  
جائز عليه وعلى شريكه صدقة شريكه في ذلك أو كذبه والاقرار بمطلق الدين داخل تحت المفاوضة فان  
أقر أحد المتفاوضين بدين في الشركة وقال شريكه هذا واجب عليك قبل المفاوضة وأنه عليك خاصة  
وقال المقر لا بل بعد المفاوضة فالتقول قول المقرح يمينه وإذا أقر أحد شريكي العنان بدين دخل تحت  
تجارتهما لا يصح على شريكه إذا كذبه الشريك فيه فان أقر بدين تولى مباشرة سببه بنفسه يؤخذ  
بجميع ذلك ولا يرجع على شريكه بشيء وان أقر بدين تولى مباشرة سببه بنفسه يؤخذ بنصف ما أقربه  
ولا يؤخذ شريكه بشيء وان أقر بدين تولى شريكه مباشرة سببه بنفسه لا يلزمه شيء هكذا في المحيط \*  
أقرار شريك العنان على شريكه في بيع أو شراء شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان أقر  
بشراء شيء مستهلك يكون ثمنه ديناً عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أحد المتفاوضين  
بكفالة في حصته أو مرضه يؤخذ به شريكه وهذا إذا كانت الكفالة بأمر المكفول عنه فأما إذا كفل  
بغير أمره فإنه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو أقر الصحيح من المتفاوضين بكفالة في حصته بدين  
لوارث شريكه المريض لزم المريض كله دون المريض كذا في خزائن المفتين \* إذا أقر أحد المتفاوضين أنه  
كفل عن صاحبه بمهر أو نفقة زوجته أو جنسية لزمه ولزم صاحبه أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزم صاحبه كذا في المبسوط \* إذا كان  
الرجلان متفاوضين فأقر أحدهما بشركة رجل آخر معه ما وانكراً لا خذ كرى في الكتاب أن إقراره  
جائز عليهما وما في أيديهما يصير مشتركا بينهما وبين اشألت شركة ملك ولا تثبت بينهما شركة مفاوضة  
ولا شركة عنان ولو قال فلان شريكنا شركة عنان أو قال شركة مفاوضة وكذبه صاحبه فان الثالث يصير  
شريكاً لشركة عنان لا شريكاً لشركة مفاوضة كذا في المحيط \* إذا أقر الرجل لا شريكاً لشركة مفاوضة وانكراً  
الا خذ ذلك فلا شيء لواحد منهما فيما في يدي صاحبه وان قال الا شريكاً شريكاً فيما في يديك غير  
مفاوضة واست شريكاً فيما في يدي كان القول قوله بعد أن يحلف كذا في المحاوي \* ولو أقر المحر لعبد  
مأذون أنه شريكه مفاوضة أو أقربه لم يكتب فصدقه في ذلك لم تثبت المفاوضة بينهما ولو كسر

ما في أيديهما يكون بينهما نصيبين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدون ولا ودية وعلى هذا اقر  
لصبي تاجر بالمفاوضة أو اقر لصبي تاجر في أيديهما بينهما ولو كان لا تثبت المفاوضة بينهما  
كذا في المبسوط \* اقر لصبي لا يتكلم بشركة المفاوضة وصدقه أبو حفص في يد الرجل بينهما نصيبين  
ولا يكونان متفاوضين ولم يصرف في يد الصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* وإذا اقر الذي  
لمسلم بالمفاوضة أو المسلم لذي يه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكونان متفاوضين  
ولكن ما في أيديهما يكون بينهما نصيبين هكذا في المبسوط \* إذا قال فلان شريكي ولم يرد على هذا يرجع  
في البيان اليه وأي شيء بين كان مصدقا فيه بعد أن يكون شيئاً ثبت فيه الشركة كذا في المحيط \* قال  
أنت شريكي في التجارات فما في أيديهما من متاع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل  
المسكن والمخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي \* إن قال أنا شريك فلان في كل قليل وكثير  
وصدقه فلان في ذلك صار ما في يد كل واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما فما عرف  
وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وعرف أنه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما  
لا يرجع في بيان ذلك إلى أحد وما عرف أنه ليس من مال التجارة فهو المسكن وما أشبه ذلك من الاموال  
التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وإن علم وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار  
وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولاً بالحاجة الاصلية فإن القول في أنه للتجارة أو ليس للتجارة  
قول من في يده كذا في المحيط \* قال هو شريكي فيما في هذا المحانوت ثم قال أدخلت العدل الزطى بعد  
الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن أصح ما من وفق بين الروايتين فقال إن  
كان المحانوت مغلقاً يوم الاقرار إلى يوم الفتح لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \*  
ولو اقر فقال فلان شريكي فيما في هذا المحانوت فإن جميع ما في المحانوت يصير مشتركا بينهما وإن تنازعا  
في متاع فقال أدخلت هذا في المحانوت بعد الاقرار وقال المقر له لا بل كان موجوداً وقت الاقرار اختلفت  
الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية أبي سليمان القول قول المقر له ويكون بينهما ما ذكر في رواية أبي  
حفص القول قول المقر ويكون له خاصة وانفقت الروايات كلها فيما إذا قال فلان شريكي فيما في يدي  
من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده أنه لم يكن موجوداً وقت الاقرار في يده إنما أصابه بعد  
الاقرار وقال الآخر بل كان موجوداً في يدي وقت الاقرار أن القول قول المقر كذا في المحيط \* لو قال  
فلان شريكي في الطحن وفي يد المقر حى وابل ومتاع الطحانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول  
قول المقر وكذلك كل عامل في يده حانوت وفيه متاع فأقر أنه شريك لفلان في عمل كذا فهما  
شريكان في العمل دون المتاع ولو قال هو شريكي في هذا المحانوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك المحانوت  
من عمل أو متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان المحانوت وما فيه في أيديهما فقال أحدهما فلان شريكي  
في عمل كذا فما المتاع فهو لي وقال الآخر بل المتاع بينهما فهما بينهما كذا في المبسوط \* قال فلان  
شريكي في كل ما اشتريت من زطى وفي يده عدلان ثم قال اشتريت أحدهما وورثت الآخر فالقول له  
كذا في محيط السرخسي \* ولو قال هو شريكي في كل زطى عندي للتجارة ثم قال اشتريت أحدهما من  
خاص مالي لغير التجارة فالقول قوله ولو اقر أنه ما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالي لم يصدق كذا  
في المبسوط \* ولو قال هو شريكي في كل زطى قدم لي من الاهازير أس ثم اقر أن عدلين قدما وقال  
أحدهما بضاعة فكلهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نفسه فيدفع نصيبه إلى المقر له بالضاعة  
ويضمن له نصف قيمة هذا العدل إذا دفع النصف إلى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسي \* وإذا  
قال فلان شريكي في هذا الدين الذي على فلان فقال المقر له أنت أدنته بغير إذني ولم تكن بيني وبينك



شركة فان كان المقر هو الذي باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكرا الحق انه باعه المتاع فقال لم ابعه انا ولكن بعناه جميعا وكتب الصك باسمي فالقول قوله فان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعا بغير اذني وقال الذي عليه الصك ما اشتريت منك شيئا وانما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما وحق المطالبة لمن باسمه الصك كذا في المبسوط قال فلان شريك في كل تجارة وصدقة الا آخر ثم مات أحدهما عن مال فقالت ورثته هذا مال استغاده لا من الشركة فالقول لهم وان اقرروا أنه كان في يده يوم اقره ومن الشركة كذا في محيط السرخسي \* وان كان لليت صك باسمه على رجل بمال تاريخه قبل الاقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فالقول قول الورثة أنه ليس من الشركة كذا في المبسوط \*

\*(الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض)\*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا اقر وصي الميت أنه قد استوفى جميع ما لليت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضه الوصي بتمامه فان كان الدين واجبا بادانة الميت واقر الوصي أولا باستيفاء جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره ثم اقر الغريم بعد ذلك أن الدين الذي كان عليه ألف درهم وقد استوفى منه ألف درهم فالغريم بري عن الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبعه بشئ والقول قول الوصي مع يمينه أنه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسعمائة للوارث بسبب المجودة فان قامت لليت بينة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بأن أقام الوارث البيينة أنه غريم الميت كان الغريم بريئا عن جميع الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة للورثة واذا اقر الغريم أولا أن الدين ألف درهم ثم اقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع الألف باقرار الوصي ويضمن الوصي تسعمائة للورثة بالمجودة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهو مائة مفصولا عن اقراره فأما اذا قاله موصولا بأن قال استوفيت جميع ما لليت على فلان وهو مائة وقال الغريم لا بل كان ألف درهم فالوصي بمصدق في هذا البيان حتى كان للوصي أن يتبع الغريم بتسعمائة والمجواب فيما اذا اقر الغريم أولا بالدين ألف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة كالمجواب فيما اذا كان اقرار الوصي بالاستيفاء أولا وهذا اذا وجب الدين بادانة الميت فأما اذا وجب الدين بادانة الوصي ان اقر الوصي بالاستيفاء أولا ثم قال مفصولا وهو مائة ثم اقر الغريم أن الدين كان ألفا غير الغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البيينة على أن الدين كان ألف درهم يكون الغريم بريئا عن جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة اما المجودة أولا ببرائه وان اقر الغريم أولا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع ما عليه لا اقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة وان قاله موصولا بأن قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضته فان الغريم يكون بريئا عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي باستيفائه واذا اقر الغريم أولا بألف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فالغريم يكون بريئا عن جميع الألف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة كذا في المحيط باع مالا للورثة فأشهد أنه استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بل

كان مائة وخسين فالقول للوصى ولا يضمن الغريم وكذا الوصى شيئا ولو اقر الوصى انه استوفى مائة وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخسون فالوصى قبض الخسب الفضل وكذلك لو باع ممل نفسه كذا في محيط السرخسى \* ولو اقر الوصى انه قد استوفى جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة انه كان له عليه ما تذا درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصى على ابطالها كذا في المبسوط \* اذا اقر الوصى انه استوفى ما لفلان الميت عند فلان ودبعة او مضاربة او شركة او بضاعة او عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة فان اقر الوصى بالاستيفاء او لا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان ألف درهم وقد قبضه فان الوصى لا يضمن أكثر مما اقر قبضه ويكون المطلوب بريئا عن الجميع كما في الدين وان اقام البينة انه كان عند المطلوب ألف درهم فان الوصى ضامن لذلك ولا يضمن المطلوب هذا اذا قاله مفصلا فاما اذا قاله موصولا ثم اقر المطلوب بأن ما عنده كان ألف درهم فان القول قول الوصى بأنه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشئ بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا اقر المطلوب او لا أن الامانة عنده ألف درهم لم يثبت ثم اقر الوصى انه استوفى جميع ما عليه وهو ما تذا فان قاله مفصلا صار ضامنا للكل وان قاله موصولا لا يلزمه الا ما اقر قبضه ولا يتبع المطلوب بشئ بخلاف الدين هكذا في المحيط \* واذا اقر الوصى انه قبض كل دين لفلان على الناس فجاء غريم لفلان فقال قد دفعت اليك كذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئا وما علمت ان لفلان عليك شيئا فالقول قول الوصى ويؤخذ الغريم بذلك ولو قامت البينة على اصل هذا الدين لم يلزم الوصى منه شئ لانه لم يقر قبض شئ من رجل بعينه وكذلك لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة وكذلك الوكيل بالقبض كذا في المحاوى \* ولو اقر الوصى انه استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان وقامت البينة ان لم يثبت على رجل ألف درهم فقال الوصى ليس هذا فيما قبضت فانه يلزم الوصى كذا في المبسوط \* اذا اقر الوصى انه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم كان له على ألف درهم وقال الوصى قد كان له عليك ألف درهم ولكنك أعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعتم الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك يضمن الوصى ألف درهم ولكن تسخلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط \* ولو اقر الوصى انه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة ائوب واقام الورثة البينة انه كان في منزل فلان يوم مات ألف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصى أكثر مما اقر به حتى شهدوا انه قبضه كذا في المحاوى \* ولو اقر انه قبض ما في ضبعة فلان من طعام او ما في نخلة هذا من تمر او انه قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث أكثر منه واقام البينة انه كان في هذه الضبعة كذا او كذا لم يلزم الوصى زيادة على ما اقر قبضه حتى شهدوا انه قبضه كذا في المبسوط \* ولو اقر الوصى ان المكاتب على المكاتب ألف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت انا منها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها وقامت البينة ان الوصى اقر انه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزم الوصى الالف كله بعد حلف الورثة انهم لا يعلمون قبض الميت كذا في محيط السرخسى \* اذا اقر الوصى انه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميت وهو مائة والمكاتب معروف يدعى ذلك ويقول قبضت مائة درهم وهي جميع مكاتبتي فالقول قول الوصى في المائة ويلزم المكاتب تسعمائة وار اقر الوصى بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئا عتق المكاتب فان قامت البينة ان اصل المكاتب ألف درهم وان المكاتب اقر بذلك قيل ان يشهد الوصى بالقبض فالوصى ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط

سجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فجاء رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذواليدفان القاضي يتلوم سراة قال أن الميت وارثا آخر ولم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتأني ويتلوم القاضي يكون ذلك مفضضا اليه يعني يتحري أنه لو كان له وارث آخر تخضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب المدعى \* في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل أنه ابن الميت وادعت امرأة أنها زوجة الميت وقال الذي في يديه المال صدقوا ولا تعلم له وارثا غيركما وكذب كل واحد منهما صاحبه فالقاضي يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستغفقه على علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان للميت امرأة فادعى رجل أنه زوجها هو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو اقر الذي في يديه المال بزوج أو زوجة أو أخ لام أو عمه أو خالة أو كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فإذا ادعت المرأة أنها ابنة الميت وادعى رجل أنه اعتق الميت وقال الذي في يديه المال صدقنا أو قال هذه ابنته وهذا مولاه اعتقه أو بدأ بالمولى ثم بالابنة فهما سواء والمال بينهما ثم عين وإن كانا متكاذبين بينهما ومولى المولاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال أنا زوجة الميت وهذه المرأة زوجته أيضا وهذا الرجل مولى الميت قد كان أسلم الميت على يديه ووالاه وقالت تلك المرأة أنا زوجته دونك وقال مولى المولاة أنا وارثه دونك فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى المولاة هكذا في المحيط \* وإن اقران هذا ابنه وقال لأدري أنه وارث آخر أم لا فان القاضي يتلوم وينتظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وإن قال لا أعرف له وارثا آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشافعي في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب \* قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الذي في يديه المال لرجل أنت أخوه لايه وأمه ولا أدري أنه وارث أم تحريجك عن الميراث وقال المدعى أنا أخوه لايه وأمه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للأخ ميراث حتى يعلم أنه لا وارث له غيره ولو قال الذي في يديه المال أنت أخوه لايه وأمه وله أخ آخر لايه وأمه وانما وارثاه جميعا لا تعلم له وارثا غيركما وقال المدعى أنا أخوه لايه وأمه ووارثه لا وارث له غيري فان القاضي يتأني في ذلك فان جاء وارث آخر والادفع المال كله الى هذا المدعى كذا في المحيط \* لو جاء رجل وادعى أن الميت عبده وإن المال مال عبده فهو أحق به وجاء رجل وادعى أنه ابن الميت وأن الميت حر لم يملك قط وأنه وارثه والذي في يده المال يقول أن الميت عبدي وكذب كل واحد منهما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط \* لو ادعى أنه أخو الغائب وأنه مات وهو وارثه لا وارث له غيره وادعى أنه ابنه أو ابوه وأمه وهو لاه اعتقه أو كانت امرأة فادعت أنها عممة الميت أو خالته أو بنت أخته وقالت لا وارث له غيري وادعى آخر أن الميت أوصى له بجميع المال أو ثلث المال وصدقهما ذواليد وقال لأدري أن الميت وارث غيركما أم لا لم يكن للمدعى الوصية شيء يحكم هذا الاقرار ويدفع القاضي المال اليهم هكذا في الخلاصة في كتاب الدعوى \* والزوجان ومولى المولاة أولى من الموصى له كذا في المحيط \* لو اقر الذي المال في يديه أن صاحب المال مات وأن لهذا الرجل عليه ألفا سأله القاضي أترك وارثا فان قال نعم يجعل بينهما خصومة وإن قال لا تأني القاضي في ذلك فان لم يجز وارث جعل للميت وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والاجعله في بيت المال كذا في مختصر المجامع الكبير في كتاب الوصايا \* رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال واقر الذي في يديه المال أن الميت أوصى لهذا بجميع هذا المال واقر ايضا أنه أوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال وقال ذلك الرجل أن الميت أوصى لي بجميع هذا المال وما أوصى لك بشيء فالسالم بينهما ولو أن الرجل الذي في يديه المال قال أن الميت أوصى لهذا بجميع ماله واقر ايضا أن هذا

أخوه لآبيه وامه ووارثه لا وارث له غيره وتكاذبا بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية واثنان للآخر ولو قال الذي في يديه المال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله وقال ايضا ان الميت اقر ان هذا ابنه أو ابوه أو مولاه مولى عتاقة أو مولى مولاة أو واثقه لا وارث له غيره فالمال كله للوارث المقر له والمولى كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل أن له على صاحب المال ألف درهم وأنه مات وصدة الذي قبله المال لم يلتفت الى ذلك حتى يحضر وارث فان اقر الغريم والمدعى أنه لا وارث للميت تأتى القاضى في ذلك ثم جعل للميت وصيا بقبض المال الذي قبله ثم يقال للمدعى اقم البينة على حقت فان اقامها قضى له فان جاء صاحب المال حيا رد القاضى القضاء في ذلك فان كان مستهلكا وكان أصله دينيا فلصاحب المال أن يضمن الذي كان المال قبله وان كان أصله غصبا فان شاء ضمن القابض وان كان أصله وديعة فالضمان على القابض في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الوديعة عندى بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذي في يديه من قبل آبيه أو صى به اليه فلا ضمان عليه والضمان على القابض فان لم يجز صاحب المال حيا وحضر وارثه وبجهد الدين فالقضاء ماض كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا \* ولو كان الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله لكن لفلان ابن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدة المقر له بالدين والموصى له يدعى الوصاية وينكر الدين وقد اقر واجمعان الميت لم يدع وارثا فان القاضى يتلوم في ذلك زمانا ثم يقول لصاحب الدين اقم البينة على دينك فان لم تكن له بينة استخلف الموصى له على علمه ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف اعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولو أن الذي في يديه المال قال الميت اوصى لهذا بجميع المال ولا أدري أترك وارثا أم لا فقال له الموصى له اعطني فانه لى على كل حال ترلص وارثا أو لم يترك فالقاضى لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط \* ولو أن الذي قبله المال قال للقاضى هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا تأتى القاضى في ذلك وأخذ كفيلا بنفسه فان حضر الوارث أو موصى له ولا أخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على الغريم عوض الغريم من بيت المال وان كان غصبا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء أخذ مثله من بيت المال وان أخذ من الغاصب رجع في بيت المال وان كان وديعة فلا ضمان على المستودع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عندى بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه المال وصيا في المال فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه فلا ضمان على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا \* والله أعلم

إذا اقر الرجل بقتل رجل خطأ وقامت البينة به على آخر والمولى ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شيء على الآخر على هذا إذا أقر أحدهما بالقتل عمدا أو قامت البينة على آخر بمثل ذلك والمولى ادعى القتل عمدا كان له أن يقتل المقر وليس له أن يقتل الآخر ولو أن المولى في فصل الخطأ ادعى الكل على المقر وجبت الدية بكاملها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلة كلاً كذا في المحيط \* ولو أقر رجل أنه قتل فلانا عمدا وحده وأقر الآخر بمثل ذلك وقال المولى قتلناه جميعا كان له أن يقتلهم كذا في المبسوط \* لو شهد شاهدان على رجل أنه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل أنه قتل هذا الرجل وقال المولى قتلناه جميعا لم يكن له أن يقتل واحدا منهما كذا في المحيط \* ولو

قال لا بد من أن تقتله كان له أن يقتله ولو قال له صا صدم قمتا جميعا في مقاتلتي ليس له أن يقتل واحدا  
منهما كذا في الميسر \* لو أقر بالجناية ثم بالملك لغيره في عبد معروف للمقر فان صدقه المأمر له في الملك  
والجناية جميعا يقال للمقر له ادفع العبد أو أفده وإن كذبه فيها لا يكون المقر مختارا للفداء وإن صدقه  
في الملك وكذبه في الجناية صار المقر مختارا للفداء ولو أقر بالملك أو لا ثم بالجناية إن صدقه فيها فأنضم  
هو المقر له وإن كذبه فيها فأنضم هو المقر وإن صدقه في الملك وكذبه في الجناية مدرت الجناية وكذلك  
إن كان العبد مجبور ولا يدري أنه المقر أو غيره فأقر بالجناية أو لا ثم بالملك أو بالملك أو لا ثم بالجناية ولو  
قال كنت بعته من فلان قبل الجناية وصدقه فلان يخير المشتري بين الدفع والفداء كذا في محيط \*  
المرحى في كتاب الجنايات والله أعلم

(لباب الثالث والعشرون في التفورات)

ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لورثة فلان على ألف درهم فهو بينهم على  
الميراث ويدخل في الحمل ولو قال لولد فلان على ألف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا  
في المحيط \* رجل قال لامرأته أي تزوجتك وأنا صبي لم يفرق بينهما بل يشبه هل أجاز والد له فإذ قال  
لا قبل له من أخت بعد بلوغك فان قال لا قبل له هل يخير إلا أن قال لا إلا أن يفرق بينهما كذا  
في الواحات الحسانية \* في نوادر مشاهير عن محمد بن جعفر رحمه الله تعالى إذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من  
ميراث فلان فان أقر المقر له بما قال المقر أخذ ما ورثة فلان من المقر وإن أنكر المقر له ذلك فلا سبيل  
لورثة فلان على أحد كذا في المحيط في الأصل المحادي عشر من الأقرار \* عبد قتل وجلا خطا ولم يعلم مولاه  
حتى أقر أنه باعه من فلان وسلمه إليه ثم أودعه وكذبه ولحق الجناية لا يقبل قوله ولا يذنته ويؤثر بتسليم  
العبد إلى ولي الجناية أو الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وإن صدقه له أن يأخذ  
العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجناية وإن قال بعته وأنا أعلم بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على  
العبد وعليه الدية كذبه المقر له أو صدقه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ابن سماعة عن محمد  
بن جعفر رحمه الله تعالى رجل قال لهذا على مثل ما لهذا على وليك أقر لا خير بشي في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا  
الكلام شي يدل على ما لا تخبر عليه فانه يقر لكل واحد منهما بما شاء فان أقام الآخر بيئته أقر له عليه  
ألف درهم لم يستحق هذا ألفا وكان المقر أن يقر له بما شاء وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن جعفر رحمه الله تعالى  
إذا قال لهذا على ألف درهم مثل ما لهذا على دينار فللأول عليه ألف درهم وللتاني عليه دينار ولو قال  
لهذا على ألف درهم وسكت ثم قال ولهذا على مثل ما لهذا فان لكل واحد منهما عليه ألف درهم إذا كان  
ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط \* رجل أقر بعبد رجل أنه لفلان وجه الذي  
في يده ثم قال المقر أن اشتريته فهو ثم اشتراه فانه يقضى للمقر له ويطلق العتق وإن أقر أنه لفلان ثم أقر  
أنه حرم اشتراه فهو للمقر له وإن بدأ فقال هو حرم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حرم وإن أقر له ثم أقر أنه  
لا حرم اشتراه فانه يقضى به للأول ولو أمره رجل بعد الأقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الآخر أحق به  
كذا في محيط المرحى \* في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لفلان  
عندي ألف درهم وديعة ثم قال ضاعت قبل أقرارى لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي وديعة  
فضاعف لقول قوله ولو قال له عندي ألف درهم وديعة ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا  
وكذلك إذا قال وقد ضاعت أمس كذا في المحيط \* لو أقر أن لفلان عليه ثوبان هرويا ما جابه من ثوب  
هروى صدق فيه بهدان يحلفه قبل هذا على قول محمد بن جعفر رحمه الله تعالى وأما عن أبي يوسف رحمه الله

تعالى فينبغي أن ينصرف اقترانه إلى الوسط والاصح أنه قوله سمع جميعا وكذا لو قال الله على ثوب  
ولم يسم جثته فأى ثوب جامع قبل منه اللبس والمجد يد فيه سواء ولا يترك حتى يعطى ثوبا كذا  
في المبسوط في اقرار الرجل بالثبوت السبب \* وإذا أقر الرجل أن لفلان عليه دارا أو أرضا أو نخلا أو دبستانا  
كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين إن كانت في يده وإن عجز عن رده فعلى قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمه الله تعالى ألا تخولا يضمن القيمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول  
محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في المحيط في الفصل السادس في الاقرار على نفسه بالحمية وغير ذلك \*  
وإذا أقر أن لفلان عليه عبدا وأدعى ذلك فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بأنه يلزمه عبدا وسطا أو قيمة  
عبدا وسطا وقال محمد رحمه الله تعالى بأن القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف  
إذا قال إن لفلان على شاة أو بقرة أو بعيرا كذا في الذخيرة \* وإذا قال على عبد قرض فعليه قيمة عبد  
أو قول فيه قوله مع عينه كذا في المبسوط \* ولو قرع على نفسه بدابة كان عليه قيمة أي الدواب شاء أن  
جاء بدابة وقال في هذه كل القول قوله إن جاء بفارس أو برذون أو جارا أو بعيرا ولا يقبل قوله في غير  
ذلك كذا في فتاوى قاضي خان في فصل ما يكون اقرارا بشئ أو بشئين \* وفي كتاب الملل إذا قال لفلان  
على درهم فلوس فإن عليه فلوسا تسبا ويهرمها وكذا لو قال لفلان على دينار درهم فعليه دراهم  
تسبا ويدينها ولو قال لفلان على بدرهم فلوس فإن هذا يسع مكانه قال بعث من فلوسا بدرهم ويكون  
بيان الفلوس إليه أنها كم وفي المنتقى إذا قال لفلان على درهم دقيق فعليه دقيق يساوي درهمها كذا  
في المحيط \* أقر له بحق في دار أو أرض أو ملك أو شرايين ويحلف على فضل بدعيه المحصم وإن أبي أن  
يسمي يقول له القاضي أنصف أو ربح حتى يصل إلى مقدار يعلم في العرف أنه لا عليك أقل منه  
فيلزمه ثم يستحلف إلى الزيادة فإن قال حقه فيها هذا الجموع والباب المركب أو البناء بغير أرض أو حق  
الزراعة أو السكنى بالاحارة لا يصدق إلا إذا وصل بكلامه كذا في محيط السرخسي \* لو قال لفلان على  
دين وإني إن يبين فالقاضي يسمي له الدين درجة فدرجة حتى ينتهي إلى أقل ما ينطاق عليه اسم الدين  
بحكم العرف فإن أقر بذلك والإلزامه ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا في المحيط \* لو قال هذا العبد  
الفلان اشتريته منه فوصل باقراره وأقام اليانة على الشراء قبل بينتها استحسانا ولو قال بعد ما سكت  
اشتريته منه قبل الاقرار أو وجهه لي أو تصدق به على لم تقبل بينته على ذلك كذا في المبسوط في باب  
اقرار الرجل في نصيبه \* في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لاني على ألف درهم  
ولم يسمه فهو باطل ولو سمى له أخ على ذلك الاسم لزمه ولو قال لاني ولم يسمه وله ابن معروف فقبال لي  
ابن آخر أو ابنة عنت فالقول قوله وإن سمى له لم يكن له أن يصرفه إلى غيره قال وكل شئ من هذا القبول  
اتفق عليه إسمان عمر وعمر وسالم وسالم فالأقرار بالدين باطل والطلاق والعناق يقمان وله أن يبين كذا  
في المحيط \* الأصل أنه متى ذكر مقدار أو أضافه إلى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما  
لأنه أضاف المقدار إليهما بالسوية فيوزع عليهما بالسوية كما لو أضاف إلى رجلين بالسوية كان بينهما  
بالسوية والمساواة في الإضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قال استودعني عشرة أثواب  
هروية ومروية كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي \* إذا قال لفلان عليه ما شئت من الثياب  
ذهب وبغضة فإن عليه من كل واحد منهما النصف وليس للقرض أن يجعل القضا أكثر والقول قول المقر  
في المجيد من ذلك والردى كذا في المحيط \* إذا قال لفلان عندى ألف درهم قرض ووديعة فهو ضمان  
لنصفه قرضا والنصف الآخر وديعة وكذلك لو قال له قبلي ألف درهم مضاربة وقرض فإن وصلي  
الكلام فقبال ثلثا منها قرضا وسبعا مائة مضاربة كان القول قوله وإن فصل الكلام كان عليه من



كل واحد النصف كذا في المحاي \* قال له عندي الف درهم هبة ووديعة فكها وديعة كذا في محيط  
المرحسى \* ولو قال اودعني ثلاثة اوثاب زطي ويهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان في الثالث اليه  
ان شاء جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا مع يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال عليه فقير من  
حنطة وشعير الاربعاء عليه ثلاثة ارباع فقير من كل واحد النصف هكذا في محيط المرحسى \* ولو قال  
على كرحنطة وشعير وسهم كان اثلاثا يلزمه من كل واحد ثلثه هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال  
لفلان على نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكشعير  
وكزعر وكذلك لو قال على نصف هذا العبد وهذه الامة ولو قال له على نصف هذا الكرحنطة وكشعير  
فعليه من الشعير كرحامل وكذلك لو قال غصبت فلانا نصف عبده وهذه الامة وكذلك لو قال نصف  
درهم وهذا الدينار كذا في محيط المرحسى \* وفي الجامع الصغير رجل مات وترك عبدا فقال العبد  
للوارث اعطني ابوك وقال رجل آخر لي على ابيك الف درهم دين فقال الوارث صدقما فعل قول ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى الدين اولى وسعي العبد في قيمته وقال لا سعاية عليه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله  
تعالى رجل له غلام ولا تجارية فشهد كل واحد منهما على صاحبه انه اعتق مملوكه وكذبه صاحبه  
ثم ان كل واحد منهما اشترى مملوكه صاحبه بمملوكه جاز الشراء وعق كل واحد منهما على من اشتراه  
قبض اولى بقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه فان كانت قيمتهما على السواء وقعت  
المقاصة ولم يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان كانت قيمة احدهما اكثر يرجع على صاحبه بالفضل  
وكذلك لو شهد كل واحد منهما على صاحبه قبل البيع انه دبر مملوكه يتعلق عتق كل واحد منهما  
بموت بائنه لا بموت المشتري ويتوقف الولاية ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه ان المملوك الذي  
في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل منهما صاحبه ثم اشترى كل واحد منهما مملوكه صاحبه  
بمملوكه فالبيع جائز برّد كل واحد منهما ما اشتراه الى المقر له وهذا اذا صدقه المقر له واما اذا كذبه  
فلا يؤثر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى ولا يرجع احدهما على صاحبه بقيمة  
ما باعه ولو شهد احدهما على صاحبه انه دبر مملوكه وشهد الاخر عليه ان الذي في يده ملك فلان  
وفلان يدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تباعا فالمقر له يأخذ المقر له من مشتريه والذي اقر  
بالتدبير يصير ما اشتراه مديرا موقوف الولاية والبيع جائز بينهما ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء  
ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه كاتب مملوكه ثم تباعا وارفعوا الى القاضي فان انكر المملوك كان  
الكتابة بقيام قوقين وحكم بجواز البيع مطلقا وان ادعى الكتابة فان القاضي يسأل الغلامين  
البينة على الكتابة فلو اقام كل واحد منهما البينة يقضى بكتابته وينسخ البيع وان لم تكن لهما بينة  
حلف كل واحد من البائعين للعبد الذي باعه بالله ما كاتبه فان حلفا جاز البيع وكان كل واحد منهما  
عبد الذي اشتراه وان نكلا يقضى بكتابة كل واحد منهما وينسخ البيع ولو شهد احدهما على صاحبه  
بالتدبير وشهد الاخر عليه بالكتابة ثم تباعا فالذي شهد بالتدبير يصير الذي اشتراه مديرا من ماله  
ويعتق بموت بائنه باقراره ولاؤه موقوف والذي شهد بالكتابة فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ  
الكتابة يحلف البائع اذا لم تكن له بينة ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان نكل البائع برّد  
العبد على بائنه وينسخ البيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الاقرار بالبيع في فساد  
او غير فساد \* والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب \*

(كتاب الصلح)

وهو مشتمل على أحد وعشرين بابا

٢ اصطلاح معنى هذا المدعى  
بالدراهم التي اعطيتك

أما تفسيره شرعا فهو أنه عقد وضع لرفع المنازعة بالترافى هكذا في النهاية \* وأما ركنه فالإيجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية \* فإذا وقعت الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال المدعى عليه للمدعى ٢ (صلح كن زين مدعى بامن بدرهم كنه تو ميدهم) فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح ما لم يقل الطالب قدامت وكذلك إذا وقعت الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين نحو الدراهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما إذا وقعت الدعوى في الدراهم أو الدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج الى قبول المدعى عليه لان هذا طلب استقاط بعض الحق والاستقاط يتم بالمسقط كذا في الذخيرة \* الإيجاب والقبول هو أن يقول المدعى عليه صالحا تحك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا وقول الآخر قبت أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع \* رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعى عليه (برجندين فضل كردم) فقال (كرد) يكون صلحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى \* وأما حكمه فوقوع الملك في الدل وبسبب الملك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقوع البرائة عنه للمدعى عليه ان كان لا يحتمل التملك كالتقصص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الانكار ثبت الملك في البدل للمدعى ووقوع البرائة للمدعى عليه عن الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا ولم يكن كذا في محيط المرنسي \* (وأما شرايطه فانواع) منها أن يكون المصالح عاقلا فلا يصح صلح المجنون والصبي الذي لا يعقل هكذا في البدائع \* وصلح السكران جائز كذا في المراجبة \* ومنها أن لا يكون المصالح بالصلح على الصغيره ضربه مضره ظاهرة - أي ان من ادعى على صبي دينه فصالح أبو الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعى بينة وما أعطى من المال مثل الحق للمدعى أو زيادة يتعاضد في مثلها فالصلح جائز وان لم تكن له بينة فلا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز (ومنها) ان يكون المصالح على الصغير من ذلك التصرف في ماله كالاب والجد والوصي (ومنها) ان لا يكون مرتدا عند أي حنيفه رحمه الله تعالى وعندهما صلحه نافذ على ان تصرفات المرتد موقوفه عنده وعندهما نافذة وصلح المرتد جائز بخلاف هكذا في البدائع \* وأما البلوغ والحرية فليس بشرط فصح الصلح من الصبي المأذون ان نفع أو عرى عن الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كانت له بينة ويملك التأجيل مطلقا وحط بعض الثمن لا يملك ومن المكاتب هكذا في الفرر \* ومنها ان يكون المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرطه ان يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما أو مجهولا هكذا في المحيط \* واذا ادعى عين مال في يدي رجل كالدار والارض والعبد وغيرها وادعى كله أو بعضه والمدعى عليه مقربه أو جاحدا أو ساكت فان كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ووقع على الجهاد من نقد البلد فان كان في البلدتين ومختلفة يقع على الغالب منها وان لم يكن ابعضا غلبة على البعض لا يجوز الصلح ما لم يبين تقدمها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حالة وموجلة وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعى عليه لو أراد أن يهبها ويهبط المدعى مثلها كان له ذلك ولو ملكته في يده قبل التسليم الى المدعى أو استغقت لا يبطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها وصفها بعد الهلاك فانها مائة الفان وبتراذان الصلح وكذا اذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دعواه على كيلي كالحنطة والشعير

أو وزني كالمحديد والمصفران كان معيًا وأضاف العقد إليه وهو حاضر أو غائب بعد أن كان ذلك في ملك  
المدعى عليه صلح و يقع ذلك على ما سمي من السكيلي والوزني وإن أشار إليه ولم يسم السكيلي والوزن  
جاز ويتعين من ذلك في العقد فإن ضرب الاجل في المحنطة إذا كانت بعينها كان ذلك باطلا وهذا  
لا يصح ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده في الباب الثاني وإن كان موصوفًا في الذمة فالشرط فيه بيان  
القدر والوصف وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده أيضًا ولو بين  
الاجل جاز وثبت الاجل ولو صلح على ثياب فإن كانت معينة جاز الصلح والشرط فيه الإشارة لا غير  
وإن كانت غير معينة لا يجوز الصلح حتى يأتي بجميع شرائط السلم ولو صلح من دعواه على حيوان أو على  
ما لا يجوز فيه السلم لمجهااته فلا يصح الصلح إلا أن يكون معينًا هكذا في شرح الطحطاري (ومنها) أن  
يكون المال المصالح عليه متقومًا فلا يصح الصلح على الخمر والتخزير من المسلم وكذا إذا صلح على دن من  
خل فاذا هو خمر (ومنها) أن يكون مملوكًا للمصالح حتى إذا صلح على مملوك ثم استحق من يد المدعى لم يصح  
الصلح هكذا في البدائع (ومنها) أن يكون المصالح عنه مما يجوز الاعتياض عنه مالا أو غير مال فهو  
القصاص مجهولًا كان أو معلومًا هكذا في المحيط (ومنها) أن يكون المصالح عنه حق العبد لا حق الله سواء  
كان مالا عينًا أو دينًا أو حقًا ليس بمال عين ولا دين حتى لا يصح الصلح من حر الزني والسرقة وشرب الخمر  
بأن أخذ زانية أو سارقًا من غيره أو شارب خمر فصالحه على مال أن لا يرافعه إلى ولي الأمر كذا في البدائع  
\* ولو أخذ سارقًا في داره بعدما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه  
لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة إذا دفع السرقة إلى صاحبها ولو كان هذا الصلح بعد ما رفع  
إلى القاضي أن كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وإن كان بلفظ الهبة والبراقة عندنا يسقط  
القطع هكذا في فتاوى قاضي خان \* وإن كان لا يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة وحذ القذف والكفالة  
بالنفس لا يجوز الصلح عنه هكذا في محيط السرخسي \* أن وقع الصلح في حذ القذف قبل أن يرفع إلى  
القاضي لا يجب بدل الصلح ويسقط الحد وإن صلح فيه بعد الترفع إلى القاضي لا يجب البدل ولا يسقط  
الحد كذا في السراج الوهاج \* ولو صلح شاهد يريد أن يشهد عليه على مال على أن لا يشهد عليه فهو  
باطل لأن الصلح عن حقوق الله تعالى باطل ويجب عليه رد ما أخذ ويجوز الصلح عن التعزير هكذا  
في البدائع \* والذي استقر عليه فتوى أئمة حوزة الرزم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها إلا يصح  
والذي يمكن تصحيحها كما أتركت ذكر حد أو غلط في أحد الحدود كذا في الوجيز للكردي \* وأما أنواعه  
بحسب المدعى عليه فثلاثة هكذا في الهياية \* صلح مع إقرار و صلح مع سكوت وهذان لا يقر المدعى عليه  
ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فإن وقع الصلح عن إقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات أن وقع عن  
مال بمال فتجبر فيه الشفعة إذا كان عقارًا ويرد بالعيب ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط وتقدمه جهالة  
البدل دون جهالة المصالح عنه وتشترب القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية \* ولو كانا تقديرا لهما  
حكم الصرف حتى لو يقبض المصالح عليه في المجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب \* وإن وقع عن مال  
بمنافع يعتبر بالاجارات فيشترط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت أحدهما في المدة كذا في الهداية \*  
حتى لو صلح على سكنى بيت بعينه إلى مدة معلومة جاز وإن قال أبدًا أو حتى بموت لا يجوز كذا في المحيط \*  
وإن كان المدعى منفعه فإن كانت المنفعة من جنسين مختلفين كما إذا صلح من سكنى دار على خدمة  
عبد يجوز بالاجماع وإن كانت من جنس واحد فلا يجوز عندنا كذا في البدائع \* والصلح عن السكوت  
والانكار في حق المدعى عليه لا فناء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى بمعنى المعاوضة كذا  
في الهداية \* وأما أنواعه بحسب المصالح عليه والمصالح عنه فأربعة لأنه إما أن يقع عن معلوم على معلوم

بأن يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وأنه جائز وأما عن مجهول على مجهول وأنه على وجهين أن كان لا يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم بأن ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه وادعى المدعى عليه حقا في أرض في يد المدعى ولم يسمه فاصطالحا على أن يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فإنه جائز وإن كان يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم بأن اصطالحا على أن يدفع أحدهما من عند نفسه مالا ولم يسمه على أن يترك الآخر دعواه أو على أن يسلم إليه بما ادعاه فإنه لا يجوز وأما عن مجهول على معلوم وأنه على وجهين أيضا أن كان المصالح عنه بحيث يحتاج إلى تسليمه لا يجوز كما لو ادعى حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه فاصطالحا على أن يعطيه المدعى مالا معلوما بالتسليم المدعى عليه للمدعى ما ادعاه فإنه لا يجوز وإن كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج إلى تسليمه بأن اصطالحا في هذه الصورة على أن يعطى المدعى عليه مالا معلوما للمدعى لترك المدعى دعواه فهو جائز وأما عن معلوم على مجهول فإنه على وجهين أيضا أن كان يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم لا يجوز وإن كان لا يحتاج إلى التسليم والتسليم يجوز والأصل في ذلك أن الجهالة لا تقصد المقدم لغيرها بل لغيرها وهو المنازعة المانعة من التسليم والتسليم ففي كل موضع لا يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم فاجتهالة فيه لا تنفي إلى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل موضع يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم فاجتهالة فيه تنفي إلى مثل هذه المنازعة فتمنع جواز الصلح هكذا في النهاية \* إذا وقع الصلح على دين فحكمه حكم الثمن في البيع وإن وقع على عين فحكمه حكم البيع فما يصلح ثمن في البيع أو مبيع يصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط \* والله أعلم

رجل له على آخر ألف درهم فصالحه عنها على خمسمائة يجوز كذا في الفتاوى الصغرى \* وإذا كان له ألف سود فصالحه على خمسمائة بيض لم يجوز بخلاف ما إذا كان له بيض فصالحه على ما دون ذلك من السود جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة حالة أولى أجل جاز هكذا في المبسوط \* ولو كان لرجل قبل رجل ألف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة نجيبة وتقدمها في المجلس لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى إلا أن كذا في فتاوى قاضي خان \* لو كان عليه ألف درهم غلة فصالحه منها على ألف درهم نجيبة حالة فإن قبض قبل أن يتفرقا جاز وإن تفرقا قبل القبض بطل وإن جعل لها أجل بطل كذا في المبسوط \* وإن وقع الصلح عن دراهم في الذمة على دنانير أو عكسه يشترط قبض البدل وإن وقع عن الدنانير في الذمة على دنانير أقل منها لا يشترط قبضه وإن وقع عن مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم إلى شهر جاز كذا في الوجيز للسكندري \* إذا كان عليه ألف درهم سود حالة فصالحه على ألف درهم نجيبة إلى أجل فإنه لا يجوز وإذا كان عليه ألف درهم سود مؤجل فصالحه على ألف درهم نجيبة حالة جاز إذا نقد النجيبة في المجلس كذا في الذخيرة \* ولو كانت الجهاد ألقا حالة فصالحه على ألف نهرجة مؤجلة جاز إلا أن أصل المسأل إذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة إلى أجل لا يصح التأجيل كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا كان عليه ألف درهم نجيبة مؤجلة فصالحه على ألف سود حالة فإنه لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو كانت له ألف ووجهة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية \* لو كان لرجل على رجل ألف درهم فضة يضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبر سود إلى أجل جاز وإن صالحه على خمسمائة درهم مضرورة وزن سبعة إلى أجل لا يجوز فالأصل أنه إذا صالح على أجود من حقه وانتص قدر من حقه

لا يجوز أن يصلحه على أقل من حقه قدر وجوده أو على مثل حقه جودة وأنه تصدق قدر من حقه جاز  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* لو كان رجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين  
 درهما وعشرة دنانير إلى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهما حالة أو إلى أجل  
 فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهما فضة بيضاء تبرأ حالاً أو إلى أجل كذا في المبسوط \* قال  
 شيخ الإسلام وتأويل المسئلة إذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة أو دونه أما إذا كان التبر أجود مما عليه  
 لم يجز كذا في الذخيرة \* لو كانت له عليه مائة درهم بخمسة وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهما  
 سودا حالة أو إلى أجل فهو جائز كذا في المبسوط \* لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على  
 مائة درهم وعشرة دراهم إلى أجل لا يجوز ولو صالحه عليها ما ودفعها إليه فهو جائز وإن قبض عشرة  
 دراهم قبل أن يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم لا يعلم وزنهما  
 فصالح منها على ثوب أو عرض بعينه جاز وإن صالحه على دراهم معلومة يجوز استحساناً وكذا إذا جعل  
 لها أجلاً جاز ويحبل إبراء عن البعض وتأجيل الباقي هكذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له على آخر  
 ألف درهم معلومة الوزن فقضاء دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو أعطاه على وجه الصلح يجوز ويحبل  
 على أنه أقل كذا في الخلاصة \* رجل له عليه ألف فصالحه على مائة إلى شهر وعلى مائتين أن لم يعطه إلى  
 شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر كذا ديناراً فأنكر فصالحه على دنانير معلومة  
 بعضها معجل وبعضها مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى \* إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم  
 فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلاً أو غير مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل وإذا وقع الصلح من  
 الدراهم التي في الذمة على كحنطة بعينها وتفرقا قبل أن يقبض الكرا جاز ولو وقع الصلح من كحنطة  
 في الذمة على عشرة دراهم فإن قبض العشرة قبل أن يتفرقا جاز وإن تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا  
 في الذخيرة \* ولو صالحه من كحنطة قرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افترقا بقي الصلح في نصف  
 الكرا بحساب ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وإن صالحه على كرا شعير بعينه ثم تفرقا قبل  
 القبض فهو جائز ولو كان الشعير بغير عينه فإن تقابضا قبل أن يتفرقا جاز وإن تفرقا قبل أن يقبض  
 فسد كذا في المبسوط \* إذا كان عليه كحنطة فصالحه على نصف كحنطة ونصف كرا شعير بغير عينه إلى  
 أجل لم يجوز والمحنطة عليه حالة ولو لم يضرب لذلك أجلاً وكان الشعير قائماً بعينه والمحنطة بغير عينه كان  
 جائزاً وكذلك إذا كان الشعير بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت المحنطة إلى  
 أجل ونصف كرا شعير حال بغير عينه فإن تفرقا ودفع إليه المحنطة ولم يدفع إليه الشعير فالصلح فاسد على  
 حصة الشعير كذا في المحيط \* إذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة أقدرة حنطة فصالحه على أحد عشر  
 درهما وفارقه قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية \* لو كان لرجلين على  
 رجل كحنطة قرض فصالحه أحدهما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع إلى شريكه أن شاء  
 ربع الكرا وإن شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط \* رجلان لهما على رجل ألف درهم أن لم يكن الدين  
 واجبا بعد أحدهما بأن ورنا ديناراً مؤجلاً من رجل فصالحه أحدهما على مائة معجلة على أن أخر عنه  
 ما بقي من حصته وهو أربعة دراهم إلى سنة فالأمانة المقبوضة تكون بينهما وتأخير حصته وذلك  
 أربعة مائة باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو قبض الشريك الآخر شيئاً كان للآخر  
 أن يشاركه في المقبوض وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تأخيرها في حصته جائز وإن كان  
 دينهما واجبا لأدائه أحدهما بأن كانا شريكين شركة عنان فإن أحر الذي ولي الادانة صح تأجيله

في جميع الدين وان انزل الذي ليس اشر لا دابة لا يصح تأخيرها في حصته على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يصح وان كانا متفاوضين فأجل أحدهما ديناً كان من المفاوضة صحيح تأجيله عند الكل أيهما أجل كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كان الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب فشريككم بالخيار ان شاء أخذ منه نصف الثوب الا أن يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع غريمه بنصف الدين ولو استوفى نصيبه أو نصف نصيبه من الدين لشريكه ان يشاركه فيما قبض ثم يرجعان على الغريم بالباقي كذا في الكافي \* ولو كان لرجلين على رجل ألف درهم فحجة فصالح أحدهما من نصيبه على خمسمائة يوفى أو على خمسمائة سود كان لشريكه ان يأخذ منه نصفها كذا في المبسوط ولو كان المالان لرجلين عليه لأحدهما دراهم وللآخر دينار فصار الجاه على مائة درهم فهو جائز وتقسيم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدينارين فأصاب الدينارين فهو صرف وبشرط القبض في المجلس وما أصاب الدراهم فهو استيفاء للبعث واسقاط للباقي كذا في المجاوي \* ادعى رجل على رجلين ألف درهم دين فصالحاه على مائة دينار الى أجل لا يجوز سوا وقع الصلح عن اقرار أو اذكار وكذلك لو صالحاه على طعام في الذمة الى أجل أو الى غير أجل فإنه لا يجوز كذا في المحيط اذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحاه منه على عسدين بعينه فهو جائز والعبد للطالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب وان مات في يد المطلوب قبل أن يقبضه الطالب مات من مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين وكذلك كل شيء بعينه لا يبطله افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط \* وان صالحه عن ألف على عبد ثم تصادقا أن لا شيء عليه فالمذفوع اليه بالخيار ان شاء يرذ العبد وان شاء أعطاه ألفاً وأمسك العبد كذا في محيط السرخسي \* صالح من ألف على مائة على ان يبيع به ثوباً لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* لو ادعى ديناً على رجل واصطلمه على دار على ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعى لا يجوز وكذلك اذا ادعى ديناً على رجل ثم صالحه عنه على عبد على ان يخدم العبد المدعى عليه سنة كان فاسداً كذا في المحيط \* له على آخر مائة دينار رئيس ابورية فصالحه على مائة بخارية وفتراً قبل القبض فالصحيح أنه لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بلا خلاف هكذا في الذخيرة \* سئل نجم الدين النسي عن رجل ادعى على رجل ألف درهم من الدراهم التي لا فضة فيها وصالحه على مائة درهم غطرية فتفرقا قبل القبض قال يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما اذا وقعت الدعوى في الدراهم في الذمة فأما اذا وقعت في دراهم معينة تجوز كذا في المحيط \* من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض أو وجدته يوفى أو ينهر حجة أو ستوقه فردّه عاد المال مؤجلاً ولا وكذا لو باعه به عبداً أو صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق أو ظهر حراً أو ردّه يعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلاً وان طلب أن يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح أو ردّه يعيب بغير قضاء كان المال مؤجلاً وان لم يسم الاجل في الاقالة والردّ يعيب بغير قضاء فالمال حال كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا كان لرجل على رجل كرحنطة قرض فصالحه من ذلك على كرشعير ودفعه اليه فوجد المدعى بالشعير عيباً فردّه بعدما تفرقا ان لم يستبدل في مجلس الردّ يبطل الصلح عندهم جميعاً وان استبدل انصرف في مجلس الردّ كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يبطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيباً وردّه كالصرف والسلم كذا في المحيط \* ولو ادعى على رجل ألفاً فأنكر المدعى عليه فأراد ان يصالحه على مائة فقال المدعى صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وأبرأتك عن البقية جازو يبرأ المدعى عليه عن الباقي قضاء وديانة وان قال صالحتك من الالف على مائة ولم يقل وأبرأتك عن الباقي بريء



المطلوب عن الباقي قضاء لا ديانة كذا في الفتاوى الظهيرية \* ولو ان المطلوب قضى الالف فانكر الطالب قضاءه فصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاؤه ولا يحل للطالب أن يأخذ المائة اذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كان لرجل على رجل ألف درهم ديناً من ثمن بيع الى أجل فصالحه الطالب على أن أعطاه كفيلاً وأخر عنه سنة بعد الاجل فهو جائز وهذا جواب الاستحسان وكذلك لو سكن معه كفيلاً فصالحه على أن يبرئ هذا الكفيل أو على أن يدخل معه رجلاً آخر في الكفالة وعلى أن أخر عنه بعد الاجل شهراً فهو جائز ولو صالحه على أن يجعل له نصف المال على أن يؤخر عنه ما بقي سنة بعد الاجل كان فاسداً ولو أخر عنه الطالب سنة بعد الاجل من غير الصلح كان ذلك جائزاً كذا في المحيط \* من له على آخر ألف درهم فقال ادفع الى غداً منها خمسمائة على أنك برئ من الفضل ففعل فهو برئ \* فان لم يدفع اليه خمسمائة غداً عادت الالف عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى كذا في الكافي \* لو قال حططت عنك خمسمائة على أن تتقدي خمسمائة ولم يوقت لذلك وقتاً اذ قبل الغريم ذلك برئ عن خمسمائة أعطاه الباقي أو لم يعطه في قولهم ولو قال حططت عنك خمسمائة على أن تتقدي اليوم خمسمائة فان لم تتقدي فالسالم عليك على حاله فقبل الغريم أن نقده الخمسمائة اليوم برئ من الباقي وان لم يتقدي اليوم لا يبرأ في قولهم ولو قال حططت عنك خمسمائة على أن تتقدي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقبل الغريم قال أبو حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى أن نقده في اليوم برئ عن الباقي وان لم يتقدي لا يبرأ كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال أبرأتك من خمسمائة من الالف على أن تعطيني الخمسمائة غداً فالإبراء فيه واقع أعطى الخمسمائة أو لم يعط كذا في الهداية \* ولو كان له على رجل ألف درهم فصالحه معه على خمسمائة على أن يعطيه اياه ولم يوقت لاداء الخمسمائة وقتاً فالصلح جائز ويكون منه حطاً للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة على أن تعطيني الخمسمائة اليوم فان لم تعطني فالالف عليك على حاله فان أعطاه فالصلح ماض وان لم يعطه حتى مضى اليوم فالالف عليه ولو قال صالحتك من الالف على خمسمائة على أن تعطيني اليوم ولم يعط حتى مضى اليوم فالالف عليك فان أعطاه خمسمائة اليوم برئ من الخمسمائة الباقية بالاجماع وان لم يعطه حتى مضى اليوم عاد جميع الالف في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو قال صالحتك من الالف على خمسمائة تدفعها الى غداً وانت برئ من الفضل على أنك ان لم تدفعها غداً فالالف عليك على حاله فان نقده خمسمائة بقي الإبراء اضياً وان لم يتقدي بطل الإبراء بالاجماع كذا في الكافي \* اذا قال أدلى خمسمائة على أنك برئ من الفضل ولم يوقت للاداء وقتاً يصح الإبراء ولا يعود الدين هكذا في الهداية \* ولو قال حططت عنك خمسمائة ان تقدي خمسمائة لا يصح المحط في قولهم جميعاً نقداً ولم يتقداً وكذا لو قال للغريم أو للكفيل اذا أدبت منها خمسمائة أو حتى أدبت او قال ان دفعت الى خمسمائة فأنت برئ من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان أدى اليه خمسمائة ذكره في الصلح أول ما يذكر كذا في الظهيرية \* ان حط احد الشريكين شيئاً كان المصالح عاقداً جاز حطه حط الكل أو بعضه في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ويضمن نصيب شريكه ان حط الكل وان لم يكن المصالح عاقداً جاز المحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان \* والله أعلم

﴿الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والمخلع والطلاق والنفقة والسكنى﴾

رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينها جاز وان كان نسيئة لا يجوز وان صالحها على شيء

من المكيل أو الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه ان كان مؤجلا لا يجوز. <sup>١</sup> لان ان نقد في المجلس جاز وان لم ينقد في المجلس لا يجوز وان صالحها من الخادم على دراهم نسبته حاز ولو صالحها على خادم بعينه وزادها مع ذلك دراهم مائة كان جائزا فان صالح على عرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار ان شاعت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاعت ردت اليه نصف العرض الذي اخذت ولو اشترت العرض فانها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فانها ترد عليه نصف ما قبضت وكذلك لو اعطاها ما خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها من غير خيار هكذا في المحيط اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب مروية الى اجل لم يجز وان صالحها من البيت والخادم على دراهم او دنانير الى اجل فهو جائز كذا في المبسوط \* ولا يجوز بأكثر من قيمة البيت والخادم كذا في الترخاينة فادفعن الثمانية \* اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغير عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا لا يرى فيه عيبا فادفعن زوجها على كرحضة ثم صالحها من ذلك على كرسير بعينه فهو جائز وان كان الكرسير بغير عينه ان كان الشعيير مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان او على احدى الروايتين وان تفرقا قبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأة انه تزوجها وهي تنكره ائتمته على مائة درهم على ان يبرأ من تزويجها الذي ادعى جازا قبل ذلك فان اقام المدعى بينة بعد ذلك على النكاح لا قبل بينته وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على المداواة كان جائزا وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على انك برى من دعواك ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان لا نكح بيني وبينك ذكر شيخ الاسلام على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى الصلح صحيح وعلى قولهما لا يصح ولو قالت اعطيتك مائة على ان تقول لم اتزوجك فهذا باطل بخلاف كذا في المحيط اذا دعت المرأة ان زوجها اطلقها ثلاثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرأ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاها من البذل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطليقة او تطليقتين او خلعا كذا في خزنة المفتين \* اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلفا في المهر فقال الزوج مهر ما جسمائه وقالت المرأة مهرى ألف درهم فاصطالحا على ثلثائة من نصف المهر فهو جائز ولو قال الزوج لم افرض لك المهر وانما لك المتعة فاصطالحا على ان يسلم لها المتعة على ان ابرأته من دعواها فهو جائز فان اقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان ألفا لا قبل بينتها ولو كان الزوج قد اعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالب المهر بالنصف واختلفا في النصف فقال الزوج النصف ثلثائة وقالت المرأة مائتان فاصطالحا على مائتين وخمسين فهو جائز كذا في المحيط \* لو ادعت المرأة على زوجها اطلاقا بائنا فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها بائنا فهو جائز وكذلك لو قالت على ان تقر لي بهذا الطلاق الذي ادعيت وهو يجمع ذلك فهو جائز وان اقامت بينة على ذلك فشهدوا انه طلقها ثلاثا او واحدة بائنة رجعت عليه بالجعل الذي اعطته كذا في المبسوط \* ٢ (مردى زن ديكر برادعوى كرد و صلح كردند) على ان يحتل من الدعوى بمال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزنة المفتين \* في المتن في بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى امرأة ادعت على رجل انها امرأته وان لها عليه ألف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وحده الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم يدفعها اليها على ان ابرأته عن جميع هذه الدعاوى لم يبرأ بها الزوج عن شيء ثم اقامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح عن المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا بغير ولد ولم تدع مهر فصالحها على مائة

٢ رجل ادعى على امرأة  
رجل آخر واصطالحا

ليجوز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان ابرأته من دعوى النكاح وعلى ان بارأها الزوج من ذلك  
وليس هي مدعية قبله مهرا ولا نفقة ليجوز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على  
المرأة في النكاح من قبل أنه قد بارأها وكان هذا بمنزلة خلع ولو اذعت عليه نفقة ونكاحا فصالحها على  
مائة درهم على ان يبارأها فالصلح جائز والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشئ ولا نكاح  
بينهما كذا في المحيط **الصلح من النفقة** ان كان على شئ يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنفقة والطعام  
يعتبر تقدير النفقة ولا يعتبر معارضة وان وقع الصلح على شئ لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والمداية يعتبر  
معارضة وتصير مبرئة زوجها عن النفقة بما أخذت من البذل كذا في محيط السرخسي \* اذا صالح  
الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان تطلقها على ان ترضع ولدهم سنتين حتى تقطعه وعلى ان زادها هونوبا  
بعينه فقبضت المرأة الثوب فاستهلكته وأرضعت الصبي سنة ثم مات الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء  
فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زائدة مع ذلك شاة قيمتها  
مثل قيمة الرضاع يرجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع  
ذلك يرجع عليها بثلاثة أرباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وربع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب  
ولم تستحق الشاة والمسئلة بحال فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة وبأجر مثلها في نصف السنة  
التي أرضعت ويرجع اليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط \* لو صالحت امرأة زوجها على ثلاثة  
دراهم من نفقتها كل شهر فحضى شهرأخذته للشهر الماضي ولو صالحها امرأة ثانية بعد صالحها على  
ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل هـ الشهر عليه على ثلاثة محاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا  
في خزائن المفتين \* وان صالحته من الدراهم على محاتيم دقيق غير عينه قبل مضى الشهر يجوز وبدمضيه  
لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر  
ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فذلك لازم له الا أن تبرئه المرأة او القاضى أو يرخس السعر فيكفها دون  
ذلك وان قالت المرأة لا يكفيني هذا كان لها أن تخاصمه حتى يزيدا اذا كان موسرا ولو قدر القاضى  
نفقتها في كل شهر بشئ وقضى به كان لها أن تخاصمه اذا كان ذلك لا يكفيها وتطالب بتمام كفايتها  
وكذلك هذا المحكم في نفقة الاقارب ولو ادهاها كفيلا بنفقة كل شهر فعلى الكفيل نفقة شهر واحد  
فان قال الكفيل ما عشت او ما دامت امرأته فهو كما قال وان مات الزوج وقد بقي لها على الزوج نفقة  
من هذا الصلح فاني أبطلها كذا في المبسوط \* ولو صالح امرأته من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سمي  
جنسه جاز مؤجلا ولا بخلاف ما لو صالحها بعد الفرض أو بعد تراضيهما عن النفقة لا يجوز كذا  
في محيط السرخسي \* ولو صالحته عن أجر رضاع الصبي بعد البلوغ كان جائزا ثم ليس لها ان تصالح  
بما ثبت لها من دراهم الاجر على طعام بغير عينه كذا في المبسوط \* رجل صالح امرأته المطلقة من  
نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يزيدا عليها حتى تنقضى عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وان كانت  
عدتها بالحيض لا يجوز لان الحيض غير معلوم فتحيض ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض عشرة  
أشهر كذا في فتاوى قاضى خان \* لو صالحت مع الزوج من نفقتها ما دامت زوجة له على ملل لا يجوز  
كذا في محيط السرخسي \* لو كانت امرأته مكاتبه أو أمة قد بوأها المولى بيتا فصالحها على دراهم مسماة  
من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالح المولى الأمة فلو لم يكن بوأها المولى بيتا لم يجز هذا  
الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يقر بها فصالح اباها على نفقتها لم يجز  
وان كانت كبيرة والزوج صغير فصالح أبوه على النفقة وضمن جاز واذا صالح المكاتب امرأته على نفقة  
كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور والتاجر يصلح امرأته

على نفقتها كذا في المبسوط \* رجل صالح امرأته من نفقتها سنة على ثوب وبسته منه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة ان فرضت وان لم تفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط السرخسي \* اذا كان لرجل امرأتان احدهما امة قد بواها يتناقصا صلح المحررة على نفقة معهما كل شهر وصالح الامة على نفقة أكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت احدهما ذمية فصالحها على أكثر من نفقة المسلمة واذا صلح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا في المبسوط \* لو صلح على نفقة المحارم ثم ادعى الاعاصر صدق وبطل الصلح كذا في التارخانية ناقلا عن العناية \* اذا صلح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائه ان أقروا أنه محتاج فان لم يعرف حاله وادعى أنه فقير فالقول قوله ويبطل عنه ما صلح عليه الا أن تقوم بينة أنه موسر فيقضى بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث ان اليسار ليس بشرط لو حو بها فالصلح فيه يصح كون ما ضيا وان كان الولد محتاجا فان كان صالحا على أكثر من نفقتهم بما يتغابن الناس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة والمعتبر فيه الكفاية كالتفقة لو صلح امرأته من كسوتها على درع يهودي ولم يسم طوله وعرضه ورقعته جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة ولو صلح رجل أخاه وهو صحيح بالغ على درهم مسماة لنفقه وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط \* ان صالحا تحت المباشرة زوجها عن سكنها على درهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا صلح امرأته من نفقتها وكسوتها لغير سنين على وصيف وسط الى شهر أو لم يجعل له أجلا فهو جائز كذا في المبسوط \*

﴿الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن﴾

ان صلح صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الايداع وقال المستودع ما أودعني شيئا ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاقرب المستودع بالوديعة أو سكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى عليه الاستهلاك والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم صالحه على شيء فاختلفوا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحح أنه لا يجوز هذا الصلح في قولهم وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان \* ثم ان عامة المشايخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك أولا استهلكتها وقال المودع بعد ذلك ضاعت أو رددت وبين ما اذا قال المودع أولا ضاعت أو رددت وقال المالك بعد ذلك استهلكتها كذا في المحيط \* وأجمعوا على أنه لو صلح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل بيع المودع واذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت أو رددتها فلم يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى قاضي خان \* ان أنكر المستعير العارية أصلا ثم صالح صح الصلح وان أقر بالعارية ولم يدع الرد أو الهلاك والمالك يدعى الاستهلاك صح الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعى الاستهلاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل مال أصله أمانة هكذا في المحيط \* وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي مثا درهم فصالحه منها على مائة درهم

بعد اقراراً وانكاراً يجوز اذا قامت البينة على الوديعة وان لم تتم بيئته وكان المودع منكر الصلح جائزاً  
 كذا في الظهيرية \* ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو صالح على  
 عرض جاز الصلح مطلقاً ولو صالح على عشرة دنانير فان صالحه وهو جازح للوديعة فالصلح صحيح اذا تفرقا  
 بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح أما اذا كان  
 المودع مقرباً بالوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا جازح للمودع القبض وقبض المالك  
 الدنانير في ذلك المجلس ولو لم يجزح للمودع القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس  
 الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة \* امرأة استودعت رجلاً وديعة كلفت عندها لغيرها ثم قبضتها منه  
 ثم استودعتها آخر قبضتها منه أيضاً فقالت متاعاً منها فقالت ذهب بينكما ولا أدري من أضاعه وقال  
 لا ندري ما كان في وعائلك غيرائك دفعك المتناقم فقتله ورد دناه عليك فصالحتهما من ذلك على مال  
 فهي ضامنة لصاحب المتاع والصلح بينهما وبينهما جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين  
 اما ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الصلح على أي بدل كان سواء كان مثل  
 قيمة المتاع أو أقل واما ان كان قبل ان يضمنها المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه ان صالحت ببديل مثل  
 قيمة المتاع أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز وبرئان ضمان المتاع حتى لو أقام صاحب  
 المتاع بيئته بعد ذلك على ما ادعى من المناع لم يكن لها على المودعين سبيل وان صالحت ببديل هو أقل من  
 قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح وللمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وان شاء  
 ضمن المودعين ان قامت له بيئته على المناع فان ضمن المودعين رجلاً على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن  
 المرأة نفذ الصلح عليها كذا في الذخيرة \* اذا ادعى عينا في يدي انسان فقال ذواليد هذه وديعة فلان  
 أو عن غيرها فصالحه بعد اقامة البينة أو قبلها صلح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في الفصول العبادية  
 \* وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم أنكر رب الدابة لاعتارة وصالح المستعير على مال جاز فان  
 أقام المستعير بعد ذلك بيئته على العارية وقال غنا نفقت بطل الصلح وان أراد استخلافه على ذلك فله  
 ذلك كذا في المحيط \* ومن استعار دابة الى وقت فعتبت فقال المستعير نفقت تحتي وكذب رب الدابة  
 وهو مقر بالعارية فافتدى المستعير عنه فصالحه صلحاً يجوز وكذلك لو قال المستعير دفعته اليك كذا  
 في خزائن المقنين \* ولو كان المضارب بجحد المضاربة ثم أقر بها أو أقر بها ثم جحد ما ثم صالح من ذلك على  
 مال جاز وإذا كان للمضارب دين على رجل ادّاه من المضاربة فصالحه على ان أنكره عنه جاز وان حط عنه  
 بعينه جاز وضمن ما حطه له رب المال ولو كان المحط يعيب في مبيع أو صالحه من العيب على دراهم يدها  
 جاز ذلك على رب المال ولو صالح على ان أخذ بالدين كفيلاً على ان أبرأ الذي عليه الاصل أو احتال به  
 فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل على رجل انه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب  
 والواهب يجحد ذلك فاصطلم على ان يكون نصف العبد للمدّعي ونصف العبد للمدّعي عليه جاز هذا الصلح  
 فان أقام المدّعي بعد هذا بيئته على الهبة والقبض لا تقبل بيئته حتى لا يأخذ من المدّعي عليه النصف  
 الذي بقي في يده فان شرط مع ذلك أحدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلم على ان يكون جميع  
 العبد لأحدهما ويعطى صاحبه دراهم كان جائزاً أيضاً واذا ادعى الموهوب له الهبة وأقر به لم يقبضه  
 ويجحد الواهب فاصطلم على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا لأحدهما  
 دراهم ان شرط الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرط الدراهم على الموهوب له يجوز وان اصطلم على ان  
 يكون العبد سائماً لأحدهما ويدفع هو الى صاحبه كذا درهما ان شرط ان تكون الدراهم على الواهب  
 كان باطلاً وان شرط الدراهم على الموهوب له كان جائزاً كذا في المحيط \* امرأة وهبت أرضاً لهما الأخوين

قوله ولو صالح الخ هكذا في  
 نسخة الطبع الاول

أحدهما الاب وأم والأخت لاب ثم ماتت فورثها أخوها لا يها وأما وقال تلك الهبة كانت غير جائزة  
 وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اختلفوا بينهما على صلح ثم مات الأخ من الاب والام  
 فأراد ورثته أو حال ذلك الصلح عند قاض يرى أصل الهبة باطلة فإنه يبعه في قول من يرى تلك الهبة  
 باطلة ويجعلها ميراثا في قول من يحيز الهبة بطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت وميتها  
 كلها للأخ لا بغير أنه لم يقبضها في حياة الأخت ثم خاصمه أخوه فيها فقال أنها لم تجز لك لأنك  
 لم تقبضها وقال الآخر صدقت لم أقبضها ولكن لأردّها حتى يقضى التراضي على ذلك فاصطالحا منها  
 على صلح فهو باطل سواء اصطالحا على المناصفة أو على أقل من ذلك أو أكثر كذا في المبسوط \* لو ادعى  
 أنه وهب له نصف هذه الدار شاعا ولم يقبضه منه وجمده الواهب ثم اصطالحا على أن يسلم له ربع الدار  
 بألف درهم جاز كذا في المحاوي \* إذا كانت الدار في يد رجل فادعى أن فلانا تصدق بها عليه وأنه  
 قبضها وقال فلان بل وهبتها لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصطالحا على مائة درهم على أن يسلم له الدار  
 بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فإن أثر الذي في يديه أنها هبة بعد الصلح أو مجرد الدار  
 الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح فهو على ما ذكرنا وكذلك لو اصطالحا على أن تكون الدار بينهما  
 بالسوية على أن رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشروع كذا في المبسوط \*  
 استأجر رجلا على حنطة بعينها فصالحه على دراهم لم يجز لأن الحنطة إذا كانت معينة فهي مبيعة  
 ويبيع المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* إذا استأجر من آخر دارا واختلفا  
 في المدة فقال الآخر أجرتك شهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لا بل أجرتنى ثلاثة أشهر بعشرة دراهم  
 فاصطالحا على أن يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصطالحا على سكنى ثلاثة أشهر  
 على أن يزاد أجر درهما كان هذا جائزا أيضا ولو اصطالحا على سكنى هذه الثلاثة على أن زاده فقيرا  
 بعينه أو بغير دينه بعد أن يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو اصطالحا على سكنى هذه الدار  
 شهرين على أن زاده الآخر سكنى بيت آخر من دار أخرى مدين الشهرين كان جائزا أيضا والأصل  
 في جنس هذه المسائل أن ينظر في الزيادة أن كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جانب الآخر  
 أو من جانب المستأجر حتى لو اصطالحا على سكنى اثلاثة الأشهر على أن زاده المستأجر ركوب دابة مجهولة  
 أو اصطالحا على سكنى شهرين على أن زاده الآخر سكنى بيت مجهول لا يجوز وأن كانت سكنى الزيادة  
 معلومة فإن كانت من جانب الآخر جازت سواء كانت الزيادة من جنس ما أجرة أو من خلاف جنسه  
 وإن كانت من جانب المستأجر أن كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وأن كانت من خلاف جنسه جاز  
 ولو اصطالحا على سكنى الأشهر الثلاثة بعشرة على أن أعطاه المستأجر أرضا بعينها جازا استحقاقا كذا  
 في التتارخانية \* لو اصطالح الآخر والمستأجر على مدة من السكنى على أن يعطيه هذا كفيلا به ورضي  
 بذلك الكفيل فهو جائز وإن كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وإن اشترط على أن يزيده مع السكنى  
 ركوب دابة إلى موضع كذا جاز وكذلك لو زاده خدمة تبده هذا شهر أو لو زاده المستأجر سكنى دار معروفة  
 شهر لم يجز هكذا في المبسوط ولو استأجر دابة إلى مكان معلوم بأجر مسمى فادعى رب الدابة أجرا أكثر من  
 ذلك وادعى المستأجر موضعا بعد من ذلك فاصطالحا على الموضع الذي عين رب الدابة بالأجر الذي أدعاه  
 المستأجر فهذا الصلح جائز ولو وجد المستأجر الاجارة أصلا وأدعاه رب الدابة فاصطالحا على أن يركبها  
 المستأجر إلى ذلك على أجر درهم فهو جائز ولو ادعى أنه استكرى هذه الدابة بألف يحمل عليها ثقله إلى  
 بغداد بخمسة فوجد ذلك رب الدابة فاصطالحا على أن يركبها هو بنفسه إلى بغداد بسبعة فهو جائز  
 كذا في التتارخانية \* إذا ادعى رجل عبد في يد رجل أنه رهنه بأية بمائة درهم كانت له عليه فقال



الذي في يده العبد العبدى والمائة على عليك فاصطلمها على أن يبرئه المرتهن من المائة التي ادعى عليه ويريد له خسين ويترك المدعى المضمومة في العبد فهذا الصلح جائز وإن أقر المرتهن بعد هذا الصلح أن العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد المرتهن فقتل رهنته مني بمائة على عليك وقال الراهن لك على مائة إلا أني ما رهن العبد منك فاصطلمها على أن زاده المرتهن خسين درهم اقرضا على أن يكون العبد رهنا بالمائة والخسين فهذا الصلح جائز فيصير العبد رهنا بالمائة والخسين وإن اصطلمها على أن يجب منه المرتهن خسين درهم على أن يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة فإن هذا الصلح فاسد والمرتهن أن يرجع في هبته وللراهن أن يرجع في رهنه ولو اصطلمها على أن يبرئه المرتهن عن خسين من المائة على أن يجعل الراهن العبد رهنا بالخسين السابقة فهذا جائز ولو ادعى المرتهن ثوبا في يد الراهن أنه رهنه أياه بعشرة دراهم اقرضا أياه واقرانه لم يقبض الزهن وقال الراهن لك على عشرة دراهم إلا أني لم أره منك فاصطلمها على أن يحيط المرتهن عنه درهم اليرهنه الراهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطلمها على أن يقرضه المرتهن درهم يجعل الثوب رهنا عنده فهو جائز وكذلك لو اصطلمها على أن يرهنه أياه ليحيط عنه درهم ويقرضه درهمًا جميعا بين الحظ والزيادة فإنه جائز أيضا فإن لم يدفع إليه الثوب وبداله في أمساكه فله ذلك إلا أن الحظ لا يثبت كذا في المحيط \* ولو رهن متاعا بمائة درهم وقيمة الرهن مائتا درهم ثم قال المرتهن ملك الرهن وقال الراهن ما ملك فاصطلمها على أن يرد المرتهن عليه خسين درهم وأبراه عن الباقي كان باطلا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الجواب إذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وإن سكر الراهن ولوان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقربه المرتهن ولم ينكر فاصطلمها على شيء جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا كانت قيمة الرهن مائتي درهم والدين مائة فقال الراهن بعت متاعا فلم يقرب ولم ينكر ثم اصطلمها جاز الصلح ولو أقر المرتهن أنه باع المتاع بمائة درهم بوكالة الراهن وقال الراهن ما وكلك بالبيع ثم اصطلمها على أبراه من المائة وزادله المرتهن خسين درهمًا جاز فإن ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماض ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الراهن فصالح الورثة على أن يبرئوه على أن يرد عليهم خسين درهمًا فهو جائز فإن جاء آخر فقال الرهن لي فصالحه المرتهن على عشرة فهو جائز أيضا كذا في المبسوط \* لو أن الراهن مات فادعى رجل أن المتاع له وأنه كان اعاره ليرهنه فاصطلمها على أن أقر المرتهن بذلك فإن المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن كذا في المحيط \* والله أعلم

﴿الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكراه والتهديد﴾

لو ادعى غصبا على إنسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المبسوط \* غصب ثوبا بقيمة مائة فأتلفه فصالحه منه على أن يزيد من مائة جاز وقال لا يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن فيه والجميع مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في خزائن الفتاوى \* إذا كان المصوب عبدا فأبق منه أو ملك في يده فصالحه على أكثر من قيمته جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن أصح ما بنى من قال الخلاف فيما إذا أبق العبد وأما إذا كان مستهلكا فصالح على أكثر من قيمته لا يجوز عندهم والأصح أن الخلاف فيه ما جمع كذا ذكره في فتاوى قاضي خان في شرح الجامع الصغير وعلى هذا الخلاف إذا غصب عبد أفهلك في يده فصالحه على مال ثم أقام الغاصب البيعة على أن قيمته أقل مما صالح عليه لم تقبل بيئته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقبل بيئته وترد زيادة القيمة على الغاصب

هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* اجمعوا على انه لو صلح على عرض حارسوا كان كبير القيمة  
أو قليل القيمة وأجمعوا على انه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم صلح على أكثر من قيمته لا يجوز كذا  
في الخلاصة يقال بمحمد رحمه الله تعالى اذا أبق المصوب فصالحه مولاة على دراهم مسماة حالة أو الى  
أجل جاز ولو صلح على العبد لا ببق على مكمل أو موزون ان كان بعينه أو بغير عينه ولكن قبضه  
في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كما لو كان مستهلكا حقيقة ولو كان العبد  
قائما بعينه في يده فصالحه على شيء ثم ساذ كرنا بعينه أو بغير عينه حالا كان أو مؤجلا جاز وكان كالبيع  
ولو اختلف الغاصب والمغصوب منه فقال أحدهما هي آفة وقال الآخر هي حاضرة كان القول قول  
الغاصب فان قال هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان أو مؤجلا وان قال هي آفة جاز  
الصلح على الدراهم حالة كانت أو مؤجلة وعلى المكمل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا  
في المحيط \* واذا غصب ثوبان من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على أقل  
من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيته ويتصدق بالفضل وان لم يصلح الاول ولا يكتفه  
صالح اثنائي على أقل من قيمته جاز ويكون براءة للاول ولا يتصدق الا بخرشي وان نوى ما على الآخر  
لم يكن له أن يرجع على الاول بشيء كذا في المحاوي \* لو غصب كرخطة ثم صلح على دراهم مسماة  
حالة أو مؤجلة والكر فاقم بعينه جاز الصلح وكذا لو صلح على ذهب مسمى حالا أو مؤجلا وكذلك الصلح  
على سائر الزنيات ولو صلح على كيلي مؤجل لا يجوز سواء صلح على حنطة أو غيرها وان كان السكر  
مستهلكا فصالحه على دراهم أو دنائير ان كان الى أجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالصلح جائز وان  
اقترا قبل القبض بطل الصلح وان صلح على مكمل أو موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى  
أجل ان كان المصالح عليه سوى الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جاز وان صلح على كرخطة  
ونصف كرخطة أو بطلا سواء كان السكر قائما أو مستهلكا لمكان الربا كذا في المحيط \* ولو غصب كرخطة  
وكرخطة فاستهلكهما ثم صلح على كرخطة الى أجل على ان ابراه من الحنطة فهو جائز وكذلك اذا كان  
أحدهما قائما فصالحه عليه على ان ابراه من المستهلك كذا في المبسوط \* في المتقي رجل غصب عروضا  
وحنطة وشعيرا فصالحه المغصوب منه على ألف درهم الى سنة قال حصة الحنطة ولشعير من الألف  
باطلة ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصة العروض وان كان قال الغاصب لم تكن الحنطة  
مستهلكة وقال المغصوب منه كانت مستهلكة فالقول قول الغاصب كذا في المحيط \* ولو غصب مائة  
درهم وعشرة دنائير فاستهلكهما ثم صلح منهما على كرخطة بعينه ثم استحق السكر أو وجد به عيبا  
فردّه ربع بالدرهم والدنائير وان صلح على خمسين درهما حالة أو مؤجلة فهو جائز وان استحققت بعد  
ما قبضها أو وجدها زيوفا أو ستوفة رجع بمثلها ولم يفتض الصلح وكذلك لو صلح على وزن خمسين درهما  
فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنائير فصالحه على خمسين درهما حالة أو مؤجلة  
فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة وان كانت خير منها لم يجز كذا في المبسوط \* واذا غصب  
كرخطة ثم صلح على نصف كرخطة فان كان السكر المغصوب مغيبا فصالحه على نصف ذلك السكر  
لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان جاحدا وان صلح على نصف كرخطة جاز الصلح مقرا  
كان أو جاحدا الا انه لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان السكر قائما في يده حقيقة  
ويلزم ارد على المغصوب منه وان كان السكر المغصوب حاضرا ان كان الغاصب جاحدا للغصب فصالحه  
على نصف السكر المغصوب أو على نصف كرخطة لا يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمر فيما بينه وبين الله  
تعالى أن يرد النصف الباقي على المغصوب منه وان كان مقرا بالغصب لا يجوز الصلح على نصف السكر

المغصوب أو على نصفه كذا أخر استحسننا ولو كان صاحبه على ثوب ودفعه إليه جاز حاضرا كان السكر  
 المغصوب أو غائباً مقراً كان الغاصب أو جاحداً والذي ذكرنا من الجواب في المحطة فهو الجواب في سائر  
 المكيلات وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعدييات المتقاربة وإن كان المغصوب شيئاً لا يحتمل  
 القسمة بأن كان عبداً أو دابة أو أمة فصالح المغصوب منه الغاصب على نصفه إن كان غيباً لا شك أنه  
 لا يجوز الصلح وإن كان حاضراً فإن كان الغاصب مقراً بالغصب لا يجوز الصلح أيضاً وإن كان جاحداً ذكر  
 أنه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط \* رجل غصب من رجل ألفاً وأخفاه وغيبه وصالحه المالك على  
 خمسمائة فأعطاه الغاصب من ذلك ألفاً أو من غيره جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه  
 وبين الله تعالى أن يرده الباقي وإن كانت الدراهم في يد الغاصب بحيث يراه المالك فإن كان  
 الغاصب جاحداً وكذلك الجواب فإن وجد المغصوب منه دينه بعد ذلك فأقامها يعفى له ببقية ماله  
 فإن كان مقراً بالغصب والدراهم ظاهرة في يده يقدر المغصوب منه على أخذها منه فصالحه على نصفه أعلی  
 إن أبراه عن الباقي فهو في القياس مثل الأول يجوز الصلح قضاء وفي الاستحسان لا يجوز وعليه أن يردها  
 على المغصوب منه كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا غصب الرجل عبداً أو ثوباً أو ما أشبهه من رجلين  
 واستهلكه ثم صالح أحدهما من نصيبه على دراهم أو نازير وقبضها فهو جائز وبشاركه الآخر فيما  
 قبض ولا يكون للمصالح الخيار بين أن يعطيه ما قبض وبين أن يعطيه غيره وإذا وقع الصلح على عرض  
 واختار الآخر فممن المصالح كان للمصالح الخيار أن شاء أعطاه نصف ما قبض وإن شاء أعطاه ربع  
 الدين وإن كان العرض قائماً فصالح أحدهما الغاصب عن نصيبه فإن كان العرض في يد الغاصب  
 ظاهراً بحيث يراه المالك والغاصب مقراً بالغصب لا يكون للسالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض  
 وإن كان العرض غائباً لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي يحاله فللسالك أن يشارك  
 المصالح في المقبوض وإن كان العرض قائماً في يد الغاصب يراه المالك إلا أن الغاصب جاحد للغصب  
 ذكر في الأصل أنه ليس للسالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الأصل قول محمد  
 رحمه الله تعالى فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السالك حق المشاركة مع  
 المصالح في المقبوض قال شيخ الإسلام ويجب أن يكون على هذا الخلاف ما إذا كان غائباً بحيث  
 لا يعرف المالك مكانه إلا أن الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط ورجل استهلك على رجل أمانة  
 وقضى القاضي عليه بالقيمة فافترقا قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا لو اختلفا على القيمة  
 من غير قضاء وافترا قبل القبض وكذا لو استهلك تبرؤة أو دراهم فصالحه على أقل منها إلى أجل جاز  
 عندنا كذا في فتاوى قاضي خان \* لو استهلك تبرؤة أو دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلاً إلى أجل  
 جاز كذا في خزنة الغنين \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب أمانة صوغاً من  
 فضة فوضعه في دينته ثم لقيه المالك فصالحه منه على مثلي وزنه من الفضة أو على ذهب ثم فارق قبل أن  
 يعطيه لم يبطل الصلح فيه أيضاً رجل غصب طوقاً قيمته مائة دينار وضاع من الغاصب وصالحه صاحب  
 الطوق على خمسين ديناراً فهو جائز وإن وجد الغاصب كان رب الطوق شريكاً فيه له نصفه ولو كان  
 الغاصب صالح رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده لم يجز الصلح وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غيبه على أكثر من قيمته لا يجوز إن استهلكه  
 الغاصب ورضي المغصوب منه أن يأخذ مثل وزن القلب فضة تبرأه عن العمل جاز كذا في المحيط \*  
 رجل أخذ سارقاً في دار غيره فأراد أن يدفعه إلى صاحب السرقة بعدما خرج السرقة من الدار وصالحه  
 السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلاً وعليه أن يرده المال على السارق ولو كان هذا من

صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ من الخصومة إذا دفع السرقة إلى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعدما رفع إلى القاضي ان كان ذلك بلفظ العقول لا يصح العقول بالاتفاق وإن كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع والامام أو القاضي إذا صلح شارب الخمر على أن يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع أو بعده كذا في فتاوى قاضي خان \* اسكاف سرق من حانوته خفاف لا قوام صلح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق قائما بعينه لم يجز الصلح الا بإجازة أربابها وإن كان مسهلا كاجاز من غير إجازة أربابها بعد أن يكون الصلح على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن المفتين \* رجل اتهم بسرقة وجلس فادعى عليه قوم فصالحهم ثم أخرج وأنكر فقال انما صلحتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي فالصلح جائز وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح كذا في الظهيرية \* دفع إلى آخر بضاعة فقطع عليه الطريق فأخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع اللص ويقول انما صلحت عن مالي والبضعة يقول انما صلحت عن بضاعتى فان كان وقت القبض سمي الدافع أنه من جملة ما وجب عليه فهو عن الجميع على قدر أهله وان كان سمي شيئا فهو عن ذلك لشيء ولا يدخل فيه غيره وان أبهما ولم يفسر ان كان اللص حاضرا لقول قوله عن أى مال أدى ذالم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبيع والمستبضع أنه لم يسم عدا دفع فهو عن الجميع كذا في خزائن المفتين \* صلح المذكور لا يجوز كذا في السراجية \* اذا كان المدعى رجلين فإكره السلطان المدعى عليه على صلح أحدهما فصالحهما جميعا لم يجز صلحه مع من أكره على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط \* قوم دخلوا على رجل يتألبلا لونهارا وشهروا عليه سلاحا وهددوه حتى صلح رجلان عن دعواه على شيء أو أكرهوه على إقرارا وبراءة ففعل قالوا في مياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح والاقرار والبراءة لان عنده الاكراه لا يكون الا من السلطان وعندهما يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على تحقيق ما أوعده والقوى على قولهما وان لم يشهر وأعليه السلاح وضربوه فان كان ذلك نهرا في المصرف الصلح جائز وان هددوه بنشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا المحكم وان كان ذلك في الطريق ليلا أو نهرا أو كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح والاقرار باطلا وإن لم يشهر وأعليه السلاح والزواج اذا هددوا أنه لتصلح عن الصداق على شيء أو لتبرئه فهو بمنزلة الاجنبى وان هددوا بالطلاق أو بالتزويج عليها أو بالتسرى لم يكن ذلك إكراهها كذا في فتاوى قاضي خان \* والله أعلم

﴿الباب السادس في صلح العمال﴾

إذا دفع الرجل إلى قصار ثوبا يقصره فحرقه انقصار بدقه فصالحه رب الثوب على دراهم سمائة ليكون الثوب للقصار أو لباخذ رب الثوب ثوبه فالصلح جائز حالة كانت الدراهم أو ثوبه وكذا إذا صلح على دنائير وان وقع الصلح على مكيل أو موزون فان كان المكيل أو الموزون بعينه جاز الصلح سواء وقع الصلح على أن يكون الثوب لرب الثوب أو للقصار وان كان المكيل أو الموزون في الذمة ان وقع الصلح على أن يكون الثوب للقصار فالصلح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص فيه الخرق وان وقع الصلح على أن يكون الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة \* ولو قال القصار فدفعته اليك الثوب وخذ رب الثوب ذلك فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب للقصار الاجر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجوز الصلح ولذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر مكررا في المحيط \*

ولو ادعى القصار أنه دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر على ذمفه جاز وكذا لو اقرب بعض الثوب فادعى أنه أوفاه الاجر وانكر القصار فاصطلمه على نصف الاجر جاز كذا في الخلاصة \* ادعى الاجير المشترك ان العين قد هلكت عنده ثم صالحه على دراهم فعلى قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى الاجير المشترك امين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلكت العين كما في المودع وعندهما ما فيصيح الصلح كما في الغاصب والراعي ان كان اجير امشتر كافه وكالقصار وان كان اجير اخاصا فهو اجير واحد وهو امين بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب في المودع كذا في الذخيرة \* دنع غزلا الى حائك فخالف الحائك شرطه بأن أمره أن ينسج له ثوبا سباعي أربع قنص ونسج خمسا في أربع أوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخبز ان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله على ما عرف في كتاب الاجارات فان صالحه على أن يترك الثوب على الحائك على أن يعطيه الحائك دراهم مسماة الى أجل ذكر في الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح قالوا تأويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك وضمنه غزلا مثل غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى أجل لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا صالحه من ذلك على دراهم الى أجل كان ذلك ديناً بدين وهو حرام اما اذا اختار صاحب الغزل اخذ الثوب ثم صالح الحائك على أن يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى أجل كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان صالحه على أن يأخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحيط عنه بعضه جاز كذا في المبسوط \* اذا دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه بقفيز عصفر بدرهم فصبغه بقفيزين حتى ثبت لرب الثوب الحيارين ان يأخذ ثوبه واعطاه درهما وما زاد القفيز الا تحريمه وبين ان يترك ثوبه على الصباغ وضمنه قيمته ابيض فصالحه رب الثوب على أن يأخذ الثوب على قفيز حنطة بعينها جاز سواء صالحه عن الاجر وعماراد القفيز الثاني في ثوبه او صالحه عماراد القفيز الثاني في ثوبه وان صالحه على قفيز حنطة الى أجل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال مشايخ العراق يجوز وقال مشايخ بلخ لا يجوز ولو صالحه على قفيز عصفران كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه لا يجوز كذا في المحيط \* ولو صالح الصباغ على دراهم الى أجل جاز وكذلك لو صالحه على قيراط ذهب جاز اذا قبض الذهب في الجاس وان لم يقبض او اجله فيه فان كانت قيمة ما اراد القفيز الاخر في الثوب قيراط ذهب أو أكثر يجوز هذا الصلح بطريق حظ الاجر والتأجيل فيما اراد القفيز فيه وان كانت قيمة ذلك دون قيراط ذهب لم يجوز الصلح هكذا في المبسوط \* والله اعلم

\*(الباب السابع في الصلح في البيع والسلم)\*

لو باع منه مبدأ بآفة درهم سود ثم صالحه على الف او مائة زبوف او بنهرجة حالة او الى أجل كان ذلك باطلا وكذلك لو صالحه منها على شيء مما يكال او يوزن بغير عينه لم يجوز كذا في المبسوط \* لو اشترى رجل شيئا فادعى ذلك الشيء أو شقصا منه رجل فصالحه المشتري صبح ولو اراد ان يرجع بذلك على بائعه لا يقدر كذا في الفصول العمادية \* سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم يتيأله اقامة البينة وصوّل بينه ما عن دعوى الفساد على دناير هل يصح الصلح فقال لا قيل ولو وجد بينه بعد الصلح هل تسمع البينة فقال نعم كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة \* اذا ادعى على رجل انف درهم ثم خادم باعه اياه بيعا فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب ان قيمته كانت الف درهم وادعى المطالب بأن قيمته اربع مائة فالصلح جائز كذا في المبسوط \* ولو سلمك ان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه عن الملم فيه على راس المال جاز كذا في السراج

أو ما ج \* ولا يجوز السلم عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس المال كذا في المبسوط \* لو كان عليه ألف درهم وكثر سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بأن يصلح الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلبه بعينه فإذا كان لرجل على رجل ثوب هرري سلم فصالحه على نصف رأس المال على أن يعطيه نصف السلم حتى جاز السلم فصالحه المسلم إليه بنصف ثوب مقطوع لم يجز على أخذه فان شاء قبل ذلك منه وإن شاء لم يقبل حتى يأتيه بثوب صحيح كذا في المحيط \* لو كان السلم إلى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويناقضه نصف السلم ويجعل له نصف السلم قبل الأجل جاز النقص في نقص رأس المال ولم يجز التعجيل كذا في المبسوط \* إذا سلم إلى رجل في كرحنطة وجعل أجله إلى شهر واسلم إلى ذلك الرجل أيضا في كرشعير وجعل أجله شهرين فبقي شهر من وقت العقد وحل أجل الحنطة فصالحه على أن يأخذ الحنطة ويريد في أجل الشعير كان جائزا ولو صالحه على أن يؤخر الحنطة ويجعل الشعير لا يجوز كذا في المحيط \* ولو حل أجل السلم فرد عليه من رأس المال شيئا على أن يؤخر شهر جاز قبل يجوز الرد فما شرط التأجيل فلا وجه رواية الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما إذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم إليه درهما ليزيد في الأجل شهر لا يجوز أن قبض رأس المال معتبرا بقبض المسلم فيه لانهما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما لما فيه من تقويت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال ليؤجل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من المسلم فيه يجوز اعتبار الأجل بهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجلا ليزيد في أجل الباقي لا يجوز فكذا إذا قبض بعض رأس المال ليزيد في الأجل كذا في محجة السرخسي \* ان كان السلم كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة على أن أبرأ عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرحنطة جيدة فصالحه على كرحنطة رديئة فهو جائز ولو كان السلم كرحنطة رديئة فصالحه على نصف كرحنطة جيدة لا يجوز في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* إذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم على أن يرده عليه مائتي درهم أو مائة درهم أو خمسين درهما كان باطلا وأما إذا قال صالحك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا وكذلك إذا قال صالحك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة \* وإن قال صالحك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا تجوز الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال هكذا كرشعير الاسلام وأشار شمس الأئمة السرخسي إلى أنه تبطل الاقالة في هذا الوجه أصلا هكذا في المحيط \* تقايلا السلم ورأس المال عرض فهلك أو باعه قبل أن يقبضه ضمن المسلم إليه قيمته ولو وهبه من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السرخسي \* إذا سلم دراهم معدودة في كرحنطة إلى أجل ثم اصطلحها بعد زمان على أن زاده المسلم إليه نصف كرحنطة إلى ذلك الأجل لم يجز بالاجماع ثم إذا لم يجز فعلى المسلم إليه أن يرده ثلث رأس المال إلى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرده شيئا وعليه كرتام كذا في شرح المنظومة \* أسلم ثوبا في كرحنطة ثم إن المسلم إليه بعد ما قبض الثوب أسلم ذلك الثوب إلى آخر ثم إن المسلم إليه الأول صالح مع رب السلم الأول على رأس المال إن كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم إليه الثاني إلى المسلم إليه الأول فإن عاد إليه بسبب خوف من كل وجه فهو الرديئة أو رؤية أو عيب بقضاء أو افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم إليه الأول رد عين الثوب إلى رب السلم الأول وليس له رد القيمة وكذلك إذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم إليه بطريق الهبة فعاد إليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء أو بغير قضاء وإن عاد



اليه بسبب هو ملك مبتدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فيحق رب السلم الاول في قيمة الثوب  
لا في عينه فان اصطالحا على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل أن يقضى القاضي عليه  
بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة لا يجوز قياسا  
وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشايخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ والتملك نحو الاقلية والرد  
بالعيب بغير قضاء فيحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لا في عينه فان اصطالحا على أخذ عين الثوب  
ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان  
بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل أن يعود اليه الثوب من  
المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان عاد بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب  
لا يجوز اصطلاحا على أخذ العين بأي سبب عاد اليه الثوب الا أنه ان رذ عليه بالعيب بقضاء القاضي  
فانه يرد الثوب على رب السلم الاول ويأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه  
بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسخ من كل وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه  
التمليك والفسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطالحا على أخذ العين ففيه اختلاف المشايخ  
هكذا في المحيط \* ولا يجوز صلح أحدهما في السلم على أخذ نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى ويتوقف على اجارة شريكه فان رذ بطل أصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجاز  
نقد عليهما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى جاز  
الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء أتبع المطلوب بنصيبه الا اذا توى  
عليه فيرجع على شريكه كذا في الاختيار شرح المختار \* هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلطه  
وتقد كل واحد منهما على حدة اختلفوا فيه فقال بعضهم يجوز عندهما أيضا وقال بعضهم هذه  
الصورة أيضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في التبيين \* وهكذا في الكافي \* اذا كان للثمن وضين  
سلم على رجل فصاحه أحدهما على رأس المال جاز وكذلك شريك العنان كذا في المبسوط \* قال  
اذا كان لرجل على رجل كحنطة سلم وبه كقيل فصاح الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول أبي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الصلح يكون موقفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز جاز وصار حق رب السلم  
في رأس المال وان أبطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير أمر المسلم اليه  
فصاح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبي اذا صاح على رأس المال وضمن المال هكذا  
في المحيط \* ولو صاح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجوده جاز ويرجع  
هو على المسلم اليه بالمجيد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع  
بذلك على المكفول عنه ولو صاح الكفيل الطالب عن السلم على ثوب أو على شيء من الوزن لا يجوز  
بخلاف ما لو صاح الكفيل المسلم اليه على شيء آخر سوى السلم كان جائزا ثم الكفيل بالسلم اذا صاح مع  
المطلوب على غير جنس السلم برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب وبعد ذلك يقران  
أدى الكفيل الطعام الى الطالب برئا جميعا وان رجع الطالب على المطلوب وأخذ منه الطعام كان له ان  
يرجع على الكفيل وكان للكفيل الخيار ان شاء أو فاء طعام السلم وان شاء رذ عليه عين ما أخذ  
هكذا في المحيط \* ولو صاح الكفيل رب السلم على ان يزيد درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز  
كذا في محيط السرخسي \* اذا صاح الكفيل على أن زاد المسلم اليه محتوم حنطة في السلم لم يجز  
كذا في المحيط \* ولو زاده رب السلم درهما على ان زاده الكفيل محتوم حنطة لم يجز ذلك كذا في

المبسوط بما إذا جاء الكفيل بأنقص مما كفل في المكيلات والذريعات المحبوبة السلمة إل خذ هذا وأرد عليك درهمًا لا يجوز من المسلم إليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكذلك من الكفيل وإن أتى بأحد مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهمًا فله لا يجوز ولا في الذريعات ولا في المكيلات وإن كان هذا في الذريعات يجوز من المسلم إليه هكذا في المحيط \* ولو أوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط فقبله كان له أن يرجع على الأصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط \* ولو كان الكفيل صالح الطالب على أن يعطيه الطعام في غير موضع الشرط ويعطيه أجر الحمل إلى وضع الشرط لم يجزير الطالب الطعام والأجر حتى يوفيه الطعام في موضع الشرط ولو كان المشروط أوفاه الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على أن يوفيه أياه بالسكوفة على أن يعطيه الطالب بذلك كذا كذا درهمًا لم يجز وإن كان الكفيل أوفاه الطعام بالسكوفة من غير شرط يرجع على الأصيل بالطعام في السواد لا بالسكوفة كذا في المحيط \* لو أمر رجل رجلًا فأسلم له في كرخطة ثم صالح الذي بولى السلم على رأس المال جارعا به ويضمن كرامته للأمر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك إذا أبرأه بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صالح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة ما لو أبرأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط \* وإذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكرخطة سلم فصالحه من ذلك على عشرين دينارًا فإن كان رأس مال السلم درهم بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعا سواء تقرقا قبل نقد الدينارين أم بعده وإن كان رأس مال السلم ديناران كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرط في الصلح بأن يكون بازا السلم خمسة دنانير ونقد عشرين دينارًا ونقد خمسة المائة كل الصلح جائز في الكل وأما إذا لم يجز لاختلاف دنانير بازا السلم هل يجوز الصلح في الكل إذا نقد العشرين لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه كان الفقيه أبو جعفر الهندواني يقول بأنه لا يجوز والفقيه أبو بكر البخاري استأذ الفقيه أبي جعفر يقول بأنه يجوز ويجعل ما يخص السلم من الصلح اقالة للسلم استحصا بما قد اراد رأس المال هكذا في المحيط \* وإذا أسلم الذميان إلى ذمي في خمر ثم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع إليه برأس ماله فإن صالح من رأس ماله على طعام بعينه أو إلى أجل لم يجز ولو توى مال النصراني من هذا السلم كان له أن يشارك المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمرًا إلى نصراني في حنطة وقبض الخمر ثم أسلم أحدهما لم ينقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجز وإذا أسلم نصراني إلى نصراني خنزير في خمر وقبض الخنزير وأسهلكه ثم أسلم أحدهما انتقض السلم وعليه قيمه الخنزير كذا في المبسوط \* والله أعلم

السبب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العيب

إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار للمدعى أول نفسه ثلاثين أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوى أن يكون المدعى عليه مقرا أو منكرا كذا في المحيط \* وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد على أن زاده المدعى عشرة دنانير إلى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فإن استوجب العقد برئ المطلوب من الألف وصارت لذنابير على الطالب إلى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط \* إذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع إلى الطالب الثوب فهل لك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن أقيمته وذنابيره على صاحبه وإن كان الخيار مشروطا للطالب وهالك في يده في مدة الخيار فإنه هالك مضمون عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولم يكن هالك الذي له الخيار لم يمتد الصلح

كذافي المحيط \* لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار ثلاثة فضت الثلاثة ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلاثة لم يصدق الابينة فان أقام بينة على الفسخ وأقام الاثر البينة أنه قد أمضى الصلح في الثلاثة أخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلاثة فالقول قول الذي له الخيار أنه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط \* اذا كان الدين لرجلين فصالحهما المطلوب على عبده وشروط الخيار لهما ثم ان أحدهما رضى بالعقد وأراد الاثر فسخ العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له الفسخ وعندهما له ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحاه على عبده وشروط الخيار فيه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما وفسخ في حق الآخر لاشك أن على قوله يجوز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للطالبين فأجاز أحدهما الصلح ولم يجوز الآخر وكانت المسئلة على الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصه الخيار ولا يجوز في حصه الآخر كذا في المحيط \* وفي الصلح عن الإنكار اذا اشترط المدعى عليه الخيار ثم فسخ العقد بخياره فالمدعى يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعى عليه اقرارا منه كذا في المبسوط \* صالحه على شئ لم يره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية \* اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعى عليه منها على عدل زطي مقبوض لم يره ثم اراد المدعى صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى فقبضه الآخر ولم يره فالأثر أن يرد على الثاني ولم يكن الثاني أن يرد على الاول سواء قبله الثاني بقضاء أو بغير قضاء ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الاثر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني أن يرد على الاول كذا في المحيط \* خيار العيب ثبت في الصلح عن دعوى المال حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عبده وأراد المصالح أن يرد بها العيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع أنه اذا رده بالقضاء كان فسخاً للصلح وكان للذي رده عليه أن يرد على بائعه ولورده عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له أن يرد على بائعه الاول كذا في الفصول العمادية \* وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالمبيع يرد بالعيب اليسير والفاحش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذا في المبسوط \* لو وجد ما وقع عليه الصلح عيباً فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة أو لاجل النقصان في يد المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجح بحصة العيب على المدعى عليه في المدعى وان كان من انكار رجح بحصة العيب على المدعى عليه في دعواه فان أقام البينة أو جده فنكل استحق حصه العيب منه فان حلف فحلفه فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج \* واذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على عبده فاستحق العبد رجح المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا أجاره جاز وسلم العبد للمدعى فيرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عيباً وأما اذا كان ديناً كالدرهم والدنانير والكيلى والوزن بغير أعيانها أو ثياب موصوفة أو جلة فلا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بثلثه كذا في خزائن المفتين \* رجل اشترى من آخر عبداً بألف درهم وتقاضاهم وجده عيباً فانكر البتة كون العيب عنده أو أقر فصالحه على دراهم حاله أو وجلة جاز فان صالحه على دنانير يشترط التقاض كذا في الخلاصة \* وان صالحه من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وان صالحه على حنطة بعينه جاز وان تفرقا قبل القبض وان كان بغير عينه فان كان مؤجلاً فانه لا يجوز وان كان حالاً ان كان قبض الحنطة قبل ان يتفرقا جاز وان لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد

حدث به عيب لا يستطيع أن يردّه أو مات عند المشتري أو اعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قبله المشتري ثم اطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والاصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعذر الرد على المشتري واسكن له الرجوع بقوله ان العيب اذا وقع الصلح عن العيب يجوز متى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بقصان للعيب اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان في الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني وقع الصلح عما هو ليس بحق للمشتري ولو اعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحه عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا باللف درهم وقضه ثم باعه من غيره ثم اطلع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على درهم فانه لا يجوز كذا في المحيط ولومات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له أن يرجع على بائعه الاول بذلك التقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صالحه لا يجوز صلحه وعندهما له أن يرجع به عليه ولو صالحه يجوز صلحه كذا في الفصول العمادية \* لو أن رجلا اشترى ثوبا فقطعه قيصا وخطه ثم باعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على درهم كان جائزا وكذا اذا صبغه بصغ أحمر ثم باعه أو لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه ثم صالحه من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بمنزلة القطع مع الخياطة كذا في المحيط \* لو صالحه من العيب على ركوب دابة في جوارحه شهرًا جاز قالوا تأويله اذا اشترط ركوبه في المصر أما اذا اشترط ركوبه خارج المصر أو طاق فلا يجوز كذا في الذخيرة \* لو اشترى شيئا من امرأة فظهر به عيب فصالحته من ذلك على أن تزوجه كان الكاح جائزا وكان هذا اقرارا منه بالعيب فان كان يبلغ أورش العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان أقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج الوهاج \* اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على أن أبراه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم يكن للمشتري أن يردّها به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يردّها كذا في المحاوي \* لو صالح على ضرب من العيوب فقال أصالحك من الشجاج أو القروح أو الشظف فهو جائز وهو برئ من ذلك المصنف خاصة فان ظهر عيب غيره كان له أن يخاصم فيه ولو لم ينظر المشتري بعيب ولم يكن البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه اليه فالصلح جائز كذا في السراج الوهاج \* لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على درهم سماعة كان جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب اصطلاحها أهل الكوفة في الدواب في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ابن أبي ليلى كان يقول لا يجوز لأبراه بدون تسمية العيب فنظر النخاسون وجعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحرزا عن قول ابن أبي ليلى فانه كان قاضيا كذا في الظهيرية \* طعن المشتري بعيب في عين دابة اشتراها فصالح من عينها على معنى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى أمة بخمسين دينارا وتفاضل من المشتري فيها بيب ثم اصطالحا على أن يقبلها البائع ويرد عليه تسعة واربعين دينارا فان أقر البائع ان العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم أنه لا يحدث مثله في يد المشتري وان قال لم يكن عندي ولم يقر ولم يكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي وهذا عندنا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى جاز في الوجهين كذا في الخلاصة \* ولو كان البائع اخذ من المشتري ثوبا وقبل منه البائعة على أن يرد عليه الثمن كله

كان الرد جائز وهل يطيب للبائع الثوب الذي أخذه من المشتري أن كان البائع مقرراً بالعيب فالشوب لا يطيب للبائع عند أي خفيفة ومجدرجه ما الله تعالى ويلزمه الرد على المشتري وأن كان جاحداً للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وإن كان يحدث مثله فإنه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط \* ولو اشترى دابة وتقاها ثم طعن فيها بعيب وبجده البائع ثم ضاعه على أن قبل الدابة وثوباً معها على أن يرد عليه الثمن فهو جائز فإن استحق الثوب رجع بحصته من الثمن وهو قدر العيب فإن استحققت الدابة كان للمشتري أن يأخذ الثوب من البائع لأن الصلح والبيع كانا باطلاً كذا في المحاوي \* إذا وجد بالبائع عيباً أو ضاعه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيباً آخر له أن يردّه مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول العبادية \* إذا اشترى أمة فوجدها منكوبة فأراد أن يردّها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقاً بائناً كان على المشتري رد الدراهم كذا في الذخيرة \* وإذا اشترى من آخر ثوباً فقطعه قيصاً ولم يخطه ثم وجد به عيباً أقر البائع أنه كان عنده فصالحه البائع على أن قبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جائزاً ويجعل ما احتبس عند البائع عقاباً ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط \* رجل اشترى أمة بألف وتقاها وطعن المشتري بعيب فاصطلمها على أن يحط كل واحد منهما عشرة دراهم ويأخذها رجل أجنبي رضي بذلك وأخذها وراه المخطوط فالبيع من الأجنبي جائز وحط المشتري أيضاً جائز وحط البائع لا يجوز والأجنبي إن شاء أخذ الجارية بتسعة وتسعين وإن شأترك كذا في الخلاصة \* إذا اشترى أمة بألف درهم وتقاها ثم باعها من آخر بألفي درهم وتقاها ثم طعن المشتري إلا أن يبيع فاصطلمها على أن يردّها المشتري إلا أن يبيع على البائع الأول بألف وخمسة مائة فهو جائز وهو يبيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا في المبسوط \* لو أن رجلاً اشترى من رجل ثوباً بعشرة دراهم وتقاها فطعن المشتري بعيب وبجده البائع فدخل رجل فيهما بينهما على أن يأخذ الثوب بثمانية وعلى أن يحط البائع الأول عن البائع الثاني درهمين من الثمن فإن هذا جائز ويكون الثوب للمشتري بثمانية فإن وجد الرجل بالثوب عيباً آخر رده على المشتري الأول وهل للمشتري الأول أن يردّه على بائعه فهذا على وجهين إن قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على بائعه وإن قبله بقضاء كان له أن يخاصم بائعه هكذا في المحيط \* لو اشترى رجل ثوباً بعشرة دراهم وتقاها فسله المشتري إلى قصار فقصره وجاءه متهترا فقال المشتري ما أدري أكان ذلك عند البائع أم عند القصار فاصطلمها على أن يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهما ويرد عليه القصار درهما يأخذ منه القصار أجره فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على أن يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطلمها وأراد الخصومة في ذلك قبل للمشتري ادّعى على أيهما شئت فإن ادّعى على البائع برئ القصار بأقرار المشتري أن العيب كان في الثوب قبل أن يسلمه إلى القصار وإن ادّعى على القصار برئ البائع بأقراره أن العيب حدث عند القصار وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعصفر فاصطلمها على أن يأخذ الثوب أجنبي بتسعة دراهم على أن يحط البائع عن المشتري الأول درهما أيضاً فهو جائز كذا في المبسوط \* لو أن رجلاً مرّ رجلاً فابتاغ له الأمة وتقاها فطعن الأخر فيها بعيب فصالح البائع الآخر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح باطلاً في القياس ولا يكتفى استحسن فأجزه كذا في المحاوي \* إن أمره ببيع عبده فطعن المشتري بعيب فصالحه الآخر على أن يقبل السلعة على أن يحط عنه من الثمن شيئاً وعلى أن أخر عنه الثمن وأبرأ البائع فهو جائز وكذلك لو اتفق الآخر بالبيع والآخر بالشراء فاصطلمها من العيب على أن قبل منه المتساع على أن يحط عنه من الثمن طائفة وأمر عنه ما بقي إلى أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \* إذا اشترى الرجل عبداً بثلثمائة فقبضها

ثم طعن بسبب وزعم أن البائع قد دلّسه فصالحه البائع على أن حط عنه من الثمن طائفة على أن أبرأه عن كل عيب وأقام رجل آخر بيّنة أنه كان أمره أن يشتري هذا العبد له وقال لا أرضى بصلحه فان الصلح يلزم المشتري ولا يلزم إلا مركزاً في المحيط \* لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم وجدها عوراء وأقر البائع أنه دلّسه فصالحه على أن يردها وولدها وزيادة ثوب على أن يردها عليه إلا أن خال الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقص بناء الدار وزيادة بنائها كذا في المبسوط \* ادعى عيباً في جارية اشتراها وأنكر البائع فاصطالحها على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن به عيب أو كان ولكنه قد زال فللبائع أن يسترد بدل الصلح كذا في الأصول العبادية \* المشتري إذا طعن بسبب في عين الدابة فصالحه على أن حط عنه درهماً ثم ذهب البياض بعد ذلك رد البذل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى جبل المبيع إذا بان بعد الصلح عدم الجبل رد البذل وكذا إذا ادعى على إنسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على إنسان آخر رد البذل كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عنده فأراد أن يردها بالعيب بكونها منة قطعة الدم فصالح مع البائع بشئ ثم حاضت هل له أن يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في التارخانية فاقلا عن البيّنة \* لو اشترى كتر حنطة بكر حنطة وثبة أيضاً ثم وجد أحدهما بطعامه عيباً فصالحه الآخر على دراهم أو على فقير حنطة أو فقير شعير لم يجز فأما إذا اختلف النوعان بأن اشترى كتر حنطة بكر شعير فهذا الصلح جائز وفي هذا الفصل لو صالح على الدراهم إلى أجل فإن كان صاحب الحنطة هو الذي طعن بعيب والشعير قائم بعينه فهو جائز وإن كان مستهلكاً لم يجز كذا في المبسوط \* اشترى رجلان شيئاً فوجداه عيباً فصالح أحدهما في حصته حاز وليس للآخر أن يخاصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الآخر على خصومته لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو أبرأه أحدهما عن حصته بطل حق الآخر خلافهما كذا في محيط السرخسي \* إذا اشترى ثوبين كل واحد عشرة دراهم وقبضهما ثم وجد بهما عيباً فصالح على أن يرده بالعيب على أن يردي في ثمن الآخر درهما فالرجاء زيادة الدرهم باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحامد \* لو اشترى جارية بألف درهم وتقبضها فوجدها عوراء وأقر البائع بذلك فصالحه منه على عبد وقبضه فوجد بالعبد عيباً فصالحه منه على عشرة دراهم جاز فإن استحققت الجارية رجوع بحصتها من الثمن وهو النصف ولو قامت البيّنة أنها حرة رد العبد وأخذ الألف هكذا في المبسوط \* إذا باع المكاتب جارية وطعن المشتري فيها بعيب فصالح على أن حط عنه شيئاً من الثمن فإنه يجوز استحساناً ثم إذا حط شيئاً من الثمن للعيب إن كان ما حط مثل نقصان العيب أو أكثر بحيث يتعاب الناس في مثله أو أقل فإنه يجوز عندهم جميعاً ما إذا كان أكثر من نقصان العيب بحيث لا يتعاب الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عندهما كذا في المحيط \* والله أعلم

﴿الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية﴾

إذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب أنه عبده فأنكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها إليه حتى يكف عن هذه الدعوى فالصلح جائز فإن أقام المدعى البيّنة بعد ذلك أنه عبده لم تقبل بيّنته في أسبات الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء وبدون البيّنة لا يستحق الولاء ولو أخذ المدعى منه كفيلاً بالمال صحّت الكفالة كذا في المحيط \* ولو قال بجارية أنت أمتي وقالت لا بل أنا حرة وصالحهما من ذلك على مائة درهم فهو جائز فإن أقامت البيّنة أنها كانت أمة أعنتها عام أول



أو أنها حرة الأصل من الموالى أو من العرب حرة الأبوين رجعت بالمائة عليه ولو أقامت البينة أنها كانت أمة للفلان فأعتقها عام أول لم أقبل ذلك منها أو ترجع بالمائة كذا في المبسوط \* وإن كان مكان الأمة عبد فأقام العبد بعد الصلح بيته على حرية الأصل أو على أن المدعى أعتقه وهو عليه عام أول إن كان الصلح مع العبد عن إنكار قبلة بيته العبد ورجع بالمال على المولى عندهم جميعا وإن كان مع إقرار العبد بالرق للمدعى ثم أقام البينة على ما قلنا أو أراد أن يرجع على المولى بما أخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأن البينة على عتق العبد تقبل من غير دعوى عندهم ما فالمنافضة في الدعوى لا تمنع قبول البينة كفى الأمة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا تقبل لأنه منافض في الدعوى والمنافضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عندهم كذا في المحيط \* ولو أقام المدعى عليه البينة أنه كان عبد الفلان وأعتقه العام الأول والمسئلة بحال لم تقبل كذا في محيط السرخسي \* وإذا ادعى العبد أن مولاه أعتقه فصالحه مولاه على مائة يدفعها للعبد على أن يبرئه من هذه الدعوى فالصلح باطل ومتى أقام العبد البينة على عتقه عتق والأمة في هذا كالعبد كذا في المبسوط \* وأم الولد والمذبران ادعى العتق على مولاهما وصالحهما المولى على مال يعطيه إياهما ليكفاهن الدعوى فهذا الصلح باطل وكذلك إن ادعى أمومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيهما ليكفاهن الدعوى كذا في المحيط \* ولو ادعى العبد على مولاه امتا قاصحيا فبجده فصالح العبد على مائتي درهم على أن أفضى العتق فهو جائز فإن وجد العبد بيته أنه أعتقه قبل ذلك رجع على مولاه بما أعطاه كذا في المبسوط \* وإذا ادعى المكاتب على مولاه أنه أعتقه وكان ذلك قبل أن يؤدي شيئا فصالحه مولاه على أن يحط عنه النصف من المكاتبه وادعى النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط \* ثم إن أقام البينة أنه كان أعتقه قبل ذلك فالصلح باطل كذا في المبسوط \* والله أعلم

﴿الباب العاشر في الصلح في المغار وما يتعلق به﴾

إذا ادعى دار في يد رجل فاصطالحا على بيت معلوم من الدار فإن وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى للمدعى عليه فهو جائز وكذلك إن وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها لدعوى وهل تبطل دعواه بعد ذلك وهل تقبل بينته على باقي الدار ففيها إذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار ذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنها تسمع وهو كذا كان يقتضي الشيخ الإمام ظهير الدين واتفقت الروايات على أن المدعى عليه لو أقر بالدار للمدعى أنه يؤثر بتسليم باقي الدار إليه كذا في المحيط \* رجل ادعى حقاني دار في يدي رجل ولم يسمه وصالحه على بيت معلوم من هذه الدار أو من دار له أخرى جاز وإن صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم أقام المدعى بيته أن جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنها تقبل وينقض له بجميع الدار ولو أن المدعى لم يقيم البينة لكن المدعى عليه أقر أن الدار للمدعى صح إقراره ويؤثر بتسليم الدار إلى المدعى كذا في الظهيرية \* ولو ادعى أذرعاه سماعة من دار رجل فصالحه المدعى عليه على دراهم مائة جاز عند الكل ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقر بذلك إن كان المدعى يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لأنه لو اشترى نصيبا من دار والمشتري يعلم مقدار النصيب جاز وإن كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع أو البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

فكذلك الصلح وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ادعى دار في يدي رجل وانكر المدعى عليه فصالحه المدعى على دراهم ثم أقر المدعى عليه فأراد المدعى أن يتقضى صلحه وقال انما صالحته لك لاجل انكارك ليس له أن يتقضى الصلح كذا في المحيط \* لو ادعى في دار رجل حقاً فصالحه من ذلك على مسيل ماء أو على أن يضع على حائط منها كذا كذا جذا كان ذلك باطلاً لم يوقت لذلك وقتاً وان وقت لذلك وقتاً معلوماً سنة أو أكثر اختلف فيه المشايخ قال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في أرض رجل حقاً فصالحه على شرب نهر شهر لا يجوز ولو صالحه على عشر نهر بأرضه جاز اعتباراً للصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا صالح على طريق في الدار المتدعة أن أراد بالطريق رقبة الطريق لاشك أنه يجوز الصلح وان أراد به المرفقه روايتان قياساً على بيع المرفق في بيع الممر روايتان على الرواية التي جوزته ينصرف الى مقدار ممر ورجل واحد كذا في المحيط \* لو ادعى في بيت رجل حقاً فصالحه المدعى عليه من ذلك على أن يبت على سطحه سنة ذكر في الكتاب أنه يجوز وقال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح محجراً فان لم يكن محجراً لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية \* لو كان بيت في يد رجل فادعى رجل فيه دعوى فاصطلحا على أن يكون البيت لأحدهما وسطحه للآخر لم يجز إذا لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاصطلحا على أن يكون لأحدهما العلو ولا آخر السفلى جاز كذا في المحاوي \* ادعى داراً فصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة جاز وله أن يخرج بالعبد الى أهله قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة المحلواني لم يرد قوله يخرج بالعبد الى أهله أن يسافر به انما أراد به أن يخرج الى أهله في القرى وأقضية البادية وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة هاتنا أن يسافر بالعبد ولصاحب الخدمة أن يؤجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط \* لو ادعى رجل حقاً في يدي رجل فصالح على سكني بيت من هذه الدار بدا أو قال حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ادعى رجل دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على سكني بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعى صالح مع المدعى عليه من سكني البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مائة يجوز كذا في المحيط \* ادعى داراً في يدي رجل واصطلحا على أن يسكنها صاحب اليد سنة ثم يدفعها الى المدعى يجوز وكذلك اذا اصطلمحا على أن يسكنها المدعى سنة ثم يدفعها الى صاحب اليد جاز واذا ادعى على رجل ديناً واصطلحا على دار على أن يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعى لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو ادعى أرضاً في يدي رجل انما له فاصطلحا على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين على أن تكون رقبة الأرض للمدعى جاز ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ادعى رجل حقاً في دار فصالحه الذي في يديه على عسدي أجل أو على شيء من الحيوان إلى أجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار وبعد هذا ان قال المدعى عليه وقت الصلح صالحته عن حقك أو عن نصيبك كان هذا اقراراً منه فاذا فسد الصلح يقال له بين ما أقررت للمدعى وان كان قال صالحته عن دعواك لا يكون اقراراً كذا في المحيط \* لو اشترى داراً فاتخذها مسجداً ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعله مسجداً أو الذين المسجديين أظهرهم جاز الصلح كذا في خزائن المفتين \* اذا كانت دار في أيدي ثلاثة نفر فيد كل واحد منهم ومنزل منها وساحتها الى حائطها واختصموا فيها فلكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم أثلاثاً فاذا اصطلموا قبل أن يقضى بينهم على أن لفلان نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وكذلك اذا اشترط أحدهم لنفسه نصف المنزل

الذي في يده صاحبه جاز كذا في المبسوط \* اذا كانت الدار في يدي رجلين واختصم فيها كل واحد منهما يدعيها فانه يقضى بينهما نصفين قضاء ترك فان اصطالحا فيها قبل القضاء على ان لاحدهما الثلثين وللاخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط \* لو كانت الدار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل منها منزل آخر وقال احدهما الدار يدي وبينك نصفين وقال الاخر بل هي كلها في فلان الذي ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يده صاحبه والساحة بينهما نصفين فار اصطالحا قبل القضاء على أن تكون الدار بينهما نصفين أو على الثلث أو الثلثين فهو جائز وكذا لو اصطالحا بعد القضاء فهو جائز ولو كان أحدهما نازلا في منزل من الدار والاخر في علو ذلك المنزل والمذعي كل واحد منهما اجبة فكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما نصفين فان اصطالحا قبل القضاء أو بعده على ان لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة واصحاب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط \* اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن يكون أصله لاحدهما وللاخر موضع جذوعه وأن يبني عليه حائطاً معلوماً ويحمل جذوعاً معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن يهدماه وكان مخوفاً أو بينهما على ان لاحدهما ثلثه وللاخر ثلثيه والنفقة عليهم اعلى قدر ذلك وعلى أن يحمل عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي \* لو ادعى في علو رجل حصة فصالح على بيت معين من هذا العلو أو على بيت معين من علو آخر فهو جائز لانه صالح من الجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ادعى رجل بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مائة فان الصلح جائز وكذا لو ادعى نصف البناء والنصف لغيره بان كانا غاصيين فبينا بخلاف ما لو ادعى يدشاه أو عياداً في عبد فصالح منه فانه لا يجوز كذا في المحيط \* لو ان رجلين ادعيا داراً في يد رجل وقالوا ورثناها عن ابينا وبخدها الرجل ثم صالح أحدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فأراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للآخر ان يأخذ من الدار شيئاً الا أن يقيم البينة ولو صالح أحدهما عن جميع دعواه ما على مائة درهم وضم له تسليم أخيه فان سلم الاخ ذلك له جاز وأخذ نصف المائة وان لم يجز فهو على دعواه ورد المصالح على الذي في يديه الدار نصف المائة كذا في المبسوط \* لو ان رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما في دار صاحبه حقاً فاصطالحا من ذلك على أن يسكر كل واحد منهما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط \* لو ادعى كل واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقاً ثم صلحا على أن يسلم كل واحد منهما لصاحبه ما في يده بغير تسمية ولا اقرار فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى الرجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مائة على أن يزيده الاخر كحظته فان وقع الصلح على أن يترك المذعي الدار على المذعي عليه وكانت الدراهم والكرم عند المذعي عليه ان كان الكرم بعينه لاشك ان الصلح جائز وان لم يكن بعينه وكان في الذمة ان كان الكرم موصوفاً بانه جيد أو وسط أو ردي كان الصلح جائزاً أيضاً سواء كان الكرم حلاً أو مؤجلاً وان لم يكن الكرم في الذمة موصوفاً كان الصلح في جميع الدار باطلاً واذا كان الكرم عند المذعي والدراهم من عند المذعي عليه ان كان الكرم بعينه كان الصلح جائزاً في الكل وان كان بغير عينه في الذمة ان كان موصوفاً ووجد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكرم مؤجلاً وبين مكان الايقاف وبين حصة الكرم من الدراهم كان الصلح في الكل جائزاً اذا عمل الدراهم كلها في مجلس الصلح أو ما ينقص الكروان تقرقا قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكروان لم يوجد في الكرم جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايقاف أو لم يبين حصة الكرم من الدراهم وعلى قول أبي خنيفة رحمه الله تعالى يفسد الصلح في الكل بثلث الدراهم أو لم يعمل وعندهما ان يعمل رأس المال

جاء البعد في الكل وان لم يجعل الدراهم فسد الصلح بحصة الكرا غير وان لم يضرب الاجل في الكرا  
فانه تفسد حصة الكرا من الدراهم عندهم جميعا وهل تفسد حصة العقد فيما يخص الدار المسئلة على  
الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكرا موصوفا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز ان  
كان الكرا من عند المدعى عليه والدراهم من عند المدعى ان كان الكرا بعينه جاز الصلح في الكل وان  
كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكرا من عند المدعى  
والدراهم من عند المدعى عليه وهذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على أن يترك المدعى دعواه فاما اذا وقع  
الصلح على أن يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه والمسئلة بحال فان كان الكرا والدراهم من عند المدعى  
أو كان الكرا من عند المدعى عليه والدراهم من عند المدعى فالجواب في الوجوه كلها في هذا الفصل  
كالجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكرا فاما اذا كان  
مضروبا في البعض ان كان المؤجل من الكرا قد راسم جاز الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكرا  
الى الدراهم والمحال الى ما يخص الدار احتمالا للجواز العقد اذا صالحه المدعى عليه من الدار على حيوان  
بعينه على أن يزيد المدعى كحظته جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب أن يجوز وان لم  
يكن الكرا بعينه بعد أن يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدراهم والدنانير من  
الاعيان يصير بمنه والشراء بمن ليس عنده جائز بعد أن يكون موصوفا حال كان أو مؤسلا هكذا  
في المحيط \* واذا صالح من دعواه في دار على كحظته وسط ثم صالحه من ذلك الكرا على كرشه بغير  
عينه جاز كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح \* اذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم وفنرطا  
قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح كذا في المحيط \* واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يابها  
الشهود ولا عرفوا الحدود أو صالحه من دعواه في دار بغير عينها ثم خاصمه في دار وزعم أنها غير اني  
صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك نحا الفاتر اذا الصلح وعاد في الدعوى كذا في المبسوط \* رجل  
ادعى في حائط رجل موضع جذع أو اقعى في داره طريقا أو سيل ماء فبعد المدعى عليه ثم صالحه على  
دراهم مسماة فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل به باب  
أو كوة فخاصمه جاره فصالحه على دراهم معلومة يدفعها الى الجار ليرك الكوة ولا يستأجره كان ذلك  
باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليست الكوة والبه كان  
باطلا كذا في الظهيرية \* رجل اشترى من آحضية ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المدعى  
الثاني أخذ الضيعة وأراد اقول أن يخصص فقال الثاني صالحني على مال معلوم واترك الضيعة  
في يدي ففعل فهذا صلح جائز وتصير الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له أن يسرد ما اعطاه  
على هذا الشرط كذا في خزائن المفتين \* لو أن رجلا ادعى زراعا في أرض رجل فصالحه صاحب الأرض  
من ذلك على دراهم مسماة فالصلح جائز ولو كانت أرض لرجل في سائرهم فادعاه رجل فبعداه  
فصالح أحدهما على أن أعطاه مائة درهم على أن يسلم نصف الزرع للثاني فالزراع مذكور كان  
الصلح جائزا وان كان غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضى صاحبه وهذا بخلاف ما لو صالح على أن  
يسلم له نصف الأرض مع الزرع على مائة درهم كاب جائز ولو كان الزرع كله لواحد فباعه انسان وادعى  
فأعطاه المدعى دراهم على أن يسلم له نصف الزرع من غير أرض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير  
مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط \* لو أن نهرين قوم فاصطخمو على كربة وتخصب به بمساة أو قنطرة  
عليه على أن تكون النقطة عليهم بمصعبهم فهذا جائز كذا في المبسوط \* رجل له طبة أو كنيف شارع  
في الطريق الا عظم فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الطبة على دراهم معلومة ليرك الطبة

في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح أول غيره من عرض الناس أن يخاصمه في دفعها سواء كانت الظلة قديمة أو حديثة أولاً لا يعرف حالها فإن خاصمه الإمام فصالحه على أن يعطى صاحب الظلة ما لا مغلوما على أن يترك الظلة في موضعها فإن كانت حديثة ورأي الإمام مصلحة المسلمين في أن يأخذ ما لا يضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك إذا كانت الظلة لا تضر بالعمامة كذا في الظهيرية \* وإن كان الخصاصم دفع المال لرفع الظلة جاز أن كانت قديمة وإن كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وإن كان لا يعلم حالها فأعطاه الخصاصم دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صالح صاحب الظلة على أن يعطى دراهم إلى الخصاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي \* وإن كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نائمة فإن وقع الصلح على أن يأخذ الخصاصم دراهم مسماة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز إذا كانت الظلة قديمة وإن كانت حديثة أن لا يمكن الخصاصم من أهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على إجازة من له حق المرور وأما إذا كان المصالح من أهل تلك السكة أن أضاف الصلح إلى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركائه فإن أجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وإن لم يميز وأصلحه ورفعوا الظلة لاشك أن الصلح يبطل في حصته شركائه حتى كان لأصاحب الظلة أن يرجع على الخصاصم بحصة شركائه إن كان دفع إليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته يختلف المشايخ فيه والأصح أنه لا يرجع عليه وأما إذا كان الصلح مضافاً إلى نصيبه خاصة فإنه يجوز الصلح وبعد ذلك يتظران تبرع الشركاء بترك الظلة سلم له جميع البدل وإن رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على الخصاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وإن كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح وأما إذا وقع الصلح على الطرح والرفع أن وقع الصلح على أن يأخذ الخصاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وإن وقع الصلح على أن يأخذ صاحب الظلة من الخصاصم دراهم ويرفع الظلة جاز أن كانت الظلة قديمة وكذلك إذا كانت حديثة أولاً لا يدري حالها كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* إذا كان لانسان نخلة في ملكه فخرج سعتها إلى دار جاره فأراد الجار قطعها أسف فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على أن يترك النخلة فإن ذلك لا يجوز وإن وقع الصلح على القطع فإن أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جائزاً وإن أعطى الجار دراهم لأصاحب النخلة ليقطع كان باطلاً هكذا في المحيط \* رجل ادعى نخلة في أرض بأصلها وبجهد المدعى عليه ثم صالحه على أن ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لأن هذا صلح وقع على معدود مجهول يحتاج فيه إلى التسليم كذا في الظهيرية \* ادعى في أجرة في يدي رجل حقاً فصالحه منها على أن يسلم صيدها للمدعى سنة فإن لم يكن الصيد الذي في الأجرة مملوكاً للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وإن كان مملوكاً بأن كان أخذه وأرسله في الأجرة أن كان بحيث يمكنه الأخذ من غير اصطيد لا يجوز الصلح وإن كان بحيث لا يمكنه الأخذ إلا بالاصطياد لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات الصلح \* رجل اشترى داراً لها شفع فصالح الشفع على أن يعطى للشفيع دراهم مسماة ليسلم الشفع الشفعة بطلت شفيعته ولا يجب المال وإن كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صالح المشتري مع الشفع على أن أعطاه الدار وزاده الشفع على الثمن شيء معلوماً فهو جائز كذا في المبسوط \* وإن صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشفعة في الباقي كان جائزاً وإن وجد هذا الاصطلاح منها بعدتاً كدحق الشفع بطلب الموائمة وطلب الاشهاد فإنه يصير أخذ النصف بالشفعة حتى لا يتجدد فبما أخذ الشفعة مرة أخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا الشفع شريكاً في المبيع أو في الطريق كان الجبار أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفع

بالشفعة وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيع فانه يصير آخذاً للصف بشرائه مبتدأ  
وينتج دفيماً أخذ الشفعة هكذا في المحيط \* لو صالح المشتري الشفيع على أن يسلم الشفعة على بيت من  
الدار بخصته من الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باق وهذا اذا كان الصلح بعد ابتداء كدسقه بالطلب  
فأما قبل الطلب بطلت الشفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى الرجل شفعة في دار فصالحه  
المشتري على أن يسلم له داراً أخرى بdraهم مسملة على أن يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا  
في المبسوط \* اشترى داراً فخاصم رجل في شقص منها وطلب الشفعة في باقي فصالحه على نصف الدار  
بنصف الثمن على أن يبرأ من الدعوى جاز ولو صالحه على نصف داراً أخرى على هذا الوجه لا يجوز كذا  
في محيط السرخسي \* اشترى أرضاً فسلم الشفيع للشفعة ثم إن الشفيع عهد التسليم فصالحه المشتري  
على أن أعطاء نصف الأرض بنصف الثمن جاز ويكون بيعاً مبتدأ وكذا لو مات الشفيع بعد الطلب  
ثم إن المشتري صالح ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون بيعاً مبتدأ ولو مات المشتري  
فصالح ورثة المشتري الشفيع على أن يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون أخذاً بالشفعة  
لا بيعاً مبتدأ كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا اختصم في الشفعة شريك وجار فاصطالحا على أن  
يأخذاها بينهما نصفين وسلمها للمشتري جاز كذا في الفتاوى \* والله أعلم

﴿الباب المحمدي عشر في الصلح في اليمين﴾

ادعى على آخر ما لا فائدة له فاصطالحا على أن يحلف المدعى عليه وهو بري من المال فحلف المدعى عليه  
فالصلح باطل والمدعى على دعواه أن أقام البينة أخذه بها وان لم يجد بيته وأراد أن يستحلفه ان لم يكن  
الاستحلاف الأول عند القاضي يستحلفه القاضي ثانياً وان كان الاستحلاف الأول عند القاضي  
لا يحلفه ثانياً كذا في الفصول العبادية \* ان اصطالحا على أنه ان حلف فهو بري وعن الخصومة الى أن  
يجد البينة فحلف هل يبرأ عن الخصومة الى أن يجد البينة اختلف المشايخ منهم من قال لا يبرأ عن  
الخصومة وهو الاصح حتى كان له استحلافه مرة أخرى عند القاضي كذا في الذخيرة \* ان اصطالحا على  
أن يحلف المدعى على دعواه على أنه ان حلف فالمدعى عليه ضامن له فحلف المدعى على ذلك فأي  
المدعى عليه أن يضمن له شيئاً أو يعطيه لم يلزمه شيء والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على أن يحلف  
الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف المدعى فهو باطل وان اصطالحا على أن يحلف الطالب اليوم على  
ما يدعى فان مضى ولم يحلف فلاحق له فضى اليوم قبل أن يحلف فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك  
لو اصطالحا على أن يحلف المطلوب وان لم يحلف المطلوب فهو ضامن للسال أو قال فالسال عليه أو فقد  
أقرب المال كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل على رجل مالا أو ما سواه فان كره ولم يكن عليه بيته فطلب  
بيته فأوجب القاضي ذلك عليه فصالحه على دراهم مسملة على أن لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز  
وهو بذلك بري من اليمين وكذا لو قال لا تجتنب من اليمين التي وجبت لك على أو قال افتديت منك  
بميتك بكذا فرفض الآخر بذلك جاز والصلح ولو اشترى بيمينه بكذا أو باعهامنه المدعى لم يخرز كذا  
في السراج الوهاج \* ولو اصطالحا على أن يحلف الطالب أو المطلوب ونصف المال على المدعى عليه أو على  
أن يحلف الطالب اليوم أو المطلوب اليوم على أنه ان لم يحلف اليوم فالسال عليه أو على أن يحلف الطالب  
اليوم أن ما يأخذه حق فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي \*  
اذا اصطالحا على أن يحلف الطالب بعتق أو ملاق أو بجمع أو بامتنع مؤكدة فان حلف على ذلك  
فالسال على فانه لا يلزم المطلوب بذلك شيء ولا يلزم الطالب الطلاق والعاقب الا أن تقوم للمطلوب بيته



أنه أولاً هذا المال أو أبراه عنه فحينئذ يعتق عبده وتطلق امرأته لأنه ثبت حنث المدعى بالدينه العادلة وكذلك ان اصطلمه على أن يحلف المطلوب بها على أنه برى من هذه الدعوى اذا حلف فحلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عتاق الا أن يقيم المدعى البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فيجئ بذيقع الطلاق والمناق لان حنث المطلوب ثبت بالشهادة العادلة كذا في المحيط \* والله أعلم .

\*(الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات)\*

يحوز الصلح عن جناية العمد والمخطأ في النفس وما دونها الا أنه لو صلح في العمد على أكثر من الدية جاز كذا في الاختيار شرح المختار \* ويكون المال حالاً على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في المحاوي \* وفي المخطأ لو صلح على أكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختيار شرح المختار \* وهذا اذا صلح على أحد مقادير الدية أما اذا صلح على غير ذلك جازت الزيادة الا أنه يشترط القبض في المجلس كي لا يكون اقترافا من دين بدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بغير فصالح القاتل الولي من مائة بغير على أكثر من مائة بغير وهي عنده ودفع ذلك اليه جاز وان صلح بشئ من الابل على شئ من المكيل أو الموزون سوى الدراهم والدنانير إلى أجل لم يجز لانه عارض ديناً بدين وان صلح من الابل على مثل قيمة الابل أو أكثر من ذلك بما يتعاقب الناس فيه فهو جائز وبما لا يتعاقب فيه لم يجز وان قضى القاضي عليه بالدراهم أو الدنانير فصالح القاتل على طعام أو شعير أو ابل أو بقر مما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل أن يفارقه لانه يسع ما ليس عند الانسان وهو لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابل أو بقر فصالح من ذلك على شئ من الطعام أو غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل أن يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام أو الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج \* ولو صلح غير الجاني على أكثر من الدية ضمن بطلت الزيادة ولو صلح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدراهم فصالح على ألفي دينار وقبض في المجلس جاز ولو صلح بسل أو يقضي بشئ على مائتي ابل بغير أعيانها فالواجب مائة منها والخيار إلى الطالب فان كان في الابل نقصان من الاسنان الواجبة في الدية كان للطالب أن يرد الصلح كذا في المحاوي \* رجل قتل رجلاً عمداً وقتل آخر خطأ ثم صلح أولياؤهما على أكثر من ديتين فالصلح جائز ولو صاحب المخطأ الدية وما بقي فلصاحب العمد ولو صلح أولياؤهما على ديتين أو أقل منهما كان بينهما نصفين كذا في محيط السرعى \* وبذل الصلح في دم العمد جاز بحري المهر وكل جهالة تحتمل في المهر تحتمل ههنا وما يمنع صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القود ويجب بدل النفس وهو الدية نحو أن يصلح على ثوب كما يجب مهر المثل في النكاح الا أنهم ما يفترون من وجه وهو أنه اذا تزوجها على خمر يجب مهر المثل ولو صلح عن دم العمد على خمر لا يجب شئ كذا في الكافي \* وفي المخطأ يجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو صلح عن قطع اليد عمداً على خمر أو خنزير لا تجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المقطوعة يده على القاطع بشئ ولو كان القطع خطأ وباقي المسئلة على حالها فلا مقطوعة يده أن يرجع على القاطع بالدية ولو وقع الصلح على خمر فهذا مالم يوقع على خمر أو خنزير سواء كذا في المحيط \* ولو صلح به بعفو عن دم على عفو عن دم آخر جاز كذا في الاختيار شرح المختار \* جرح رجل عمداً فصاحمه منه لا يخلو اما أن يبرأ أو مات منها فان صاحمه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من اليد أو من الجناية لا غير جاز الصلح أن يبرأ بحيث بقي له أثر وان يبرأ بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الدية خلافاً لما وان صاحمه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها أو اصابها فبرأ منها

ذكره هنا أن الصلح جائز إذا ذكر في الوكالة أو أن رجلاً شبع رجلاً موضحة فوكل إنساناً يصلح عن الشبهة  
 وما يحدث منها إلى النفس فإن مات كان الصلح من النفس وإن برأ يجب تسعة أعشار المال ونصف  
 عشرة ويسلم للشجوج نصف عشر المال وقال عاتمة مشايخنا اختلاف باختلاف الوضع فإن الوضع ثمة أنه  
 صالح عن الجراحة وعن ما يحدث منها إلى النفس وهو معلوم فامكن قسمه البدل على القائم والمحادث  
 جميعاً وهما صالحهما عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول قديم حدث وقد لا يحدث وإذا حدث  
 لا يدري أي قدر يحدث فتعذر قسمة البدل على القائم والمحادث فصار البدل كله بأزاء القائم وأما إذا  
 صالحه عن الجناية فيجوز الصلح في الفصول كلها إلا إذا برأ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط السرخسي \*  
 إذا كانت الجناية عمداً فصالح المجرع الجراح على بدل يسير وهو مريض مرض الموت وقت الصلح فالصلح  
 جائز وإن كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحط عن البدل يعتبر ذلك من  
 الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا للقائل وإن كانت الدية تجب على القاتل أولاً والعاقلة تتحمل عنه  
 كذا في المحيط \* إذا صالح المريض من دم عمده على ألف درهم حاله ثم آخرها بعد الصلح سنة جاز التأخير  
 من الثلث كذا في المبسوط \* إذا قطع الرجل أصبع رجل عمداً أو خطأ فصالحه منها على مال ثم شلت  
 أخرى بجنبها فعلى القاطع أرشها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه عندهما كذا  
 في المحامى \* رجل قتل عمداً وله إنسان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة  
 لأخيه فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشريكه أن يشركه في ذلك إلا أن يشاء  
 المصالح أن يعطيه ربع الأرض هكذا في المبسوط \* إذا صالحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز  
 وينصرف إلى الوسيط ولو صالحه على عبد بعينه فوجد العبد حرّاً كان على القاتل الدية ولو وقع  
 الاختلاف بين القتاتل وبين ولي القاتل فقال القتاتل صالحته على هذا العبد وقال ولي القاتل  
 لا بل على هذا العبد فإن الصلح جائز والقول قول القاتل مع يمينه هكذا في المحيط \* صالح عن دم عمده على  
 عشرين فظهر أن أحدهما حرّاً والعبد كل الحق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى له العبد وقيمة الحر ولو كان عبداً وعندهما عتق الله تعالى له العبد وتماز أورشه من الدراهم كذا  
 في الكافي \* لو صالحه من دم عمده على سكنى دار أو خدمة عبد سنة جاز وإن كان صالحه عليه أبداً  
 أو على مافي بطن أمته أو على غله نخلة سنين معلومة أبداً لم يجز كذا في النهاية \* لو صالحه عن دم لعمده على  
 مافي بطون غنمه أو على مافي ضرعها أو على ماتحمل نخيله عشرين سنين لم تجب الدية على القتاتل كذا  
 في المحيط \* لو صالحه على مافي نخيله من ثمره جاز كذا في المبسوط \* لو صالح ولي القاتل على أن  
 عفاه عن هذا الدم على أن يغفر القتاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا الصلح في الحقيقة  
 عفوه بغير بدل ثم إن عفا القتاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشيء وإن لم يغفر  
 فهو على وجهين إن كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العافي أبيه أو ابنه أو من أشبههم مارجع  
 العافي على القتاتل بالدية وإن كان العصاص الذي وجب للقاتل على أجنبي لا يكون للعافي أن يرجع  
 على القتاتل بشيء كذا في المحيط في المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في رجل قطع  
 يمين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع يسار القاطع فقطعه فهذا عفوه عن الأول ولا شيء على  
 قاطع اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وإن اختصما قبل أن يقطع يساره وقد صالحه على ذلك فليس له  
 أن يقطع يساره ولا يمكن رجوع بديه يمينه وإن صالحه على أن يقطع يده القاطع ورجله أو على أن يقتل عبد  
 القاطع أن يقطع يده ورجله رجوع عليه بديه بوجه وإن قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاصدة منها بديه  
 يده ويتراد أن الفضل ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحر أو على أن يقتل عبداً فلان يفعل يغرم دية

يد المحر لا تحرق قيمة عبده ويرجع المقطوعة يده على القاطع بدية يده كذا في محيط المرنحسي \*  
ولو صالحه على أن يقطع رجله فهذا عفو مجانا ولو كان القتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط \*  
ولو صالح من قطع اليد عمدا على أن يقطع رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشئ وقد وقع الفع ومجانا  
هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض روايات هذا الكتاب أنه يرجع بالارش ولو كان  
القطع خطأ يرجع بدية اليد على الروايات كلها وكذلك لو صالحه من دم العمد على كذا كذا انتقال  
ذهب وفضة فهو جائز وعليه من كل واحد منهما النصف هكذا في المحيط ولو كان قتل عمدا فصالحه عنه  
رجل على ألف درهم ولم يضمنها لم يكن عليه شئ فان كان القاتل هو الذي أمره بذلك كان البدل على  
القاتل ولو صالحه عنه على عبده ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق العبد لم يرجع عليه بشئ ولكن  
يرجع على القاتل بقيمة ان كان أمره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصلح عليه وضمن له خلاصه ثم استحق  
رجع عليه بقيمة كذا في المبسوط \* لو صالح الفضولي عن دم العمد على ألف درهم وضمنها فاستحققت  
الألف يرجع ولي القتل بمثلها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وأدى لا يرجع بذلك على  
القاتل وان كان القاتل أمره بالصلح ولم يأمره بالضمان فضمن وأدى كان له أن يرجع بما ضمن على القاتل  
هكذا في المحيط \* قتل العبد والمحرر جلا عمدا وأمر مولى العبد والمحرر رجلا أن يصلح عنهما فصالح عنهما  
بألف يسكون عليهما نصفين وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القتل خطأ كذا في محيط  
المرنحسي \* اذا قتل العبد رجلا عمدا وله وليان فصالح مولا أحدهما من نصيبه من الدم على العبد  
القاتل فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصيبه الى شريكك أو افقه بنصف الدية على أن  
يسلم لك العبد ولو صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الا تحرق ولو صالحه على نصف العبد  
القاتل جاز وصار العبد بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر ما لا واستحق به نصفان ثم انما  
العبد في النصفين جميعا فادفعان نصفه الى المولى الا تحرق أو يفديانه بنصف الدية ولو صالحه على درهم  
أو على شئ من المكبل أو الموزون حالا أو مؤجلا فهو جائز ولا حق للآخر في ذلك ولكنه يتبع العبد  
القاتل حتى يدفع اليه مولا نصفه أو يفديه بنصف الدية والامة والمذبرة وأم الولد في الصلح عن قتل  
العمد سواء كذا في المبسوط \* اذا قتل العبد المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبده  
رجلا عمدا فصالحه عنه جاز كذا في الكنز \* اذا قتل العبد رجلا خطأ فصالح المولى بعض أولياء الدم من  
ذلك على أقل من الدية أو على عروض أو على شئ من الحيوان بعينه فهو جائز ولشركائه أن يشاركوه  
في ذلك المال كذا في المبسوط \* عبد قطع يده رجل عمدا فدفعه المولى بقضاء أو بغير قضاء فاعتقه  
المقطوعة يده ثم مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للأولياء  
اقتلوه أو أعقوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في باب جناية العبد \* اذا قتلت الامة  
رجلا خطأ وله وليان ثم ولدت الامة ابنا فصالح المولى أحد الوالدين على أن دفع اليه ابن الامة بحقه من  
الدية فهو جائز وللا آخر على المولى خمسة آلاف درهم ولو صالحه على أن دفع اليه ثلث الامة بحقه من  
الدية كان جائزا ويدفع الى شريكه نصف الامة أو يفديه بنصف الدية فلم يجعل اختياره في الدفع  
في البعض اختيارا في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتيق في المرض قال اختياره  
الدفع في نصيب أحدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في الفداء وتلك الرواية أصح وتأويل ما ذكره هنا  
أن أحدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه فن حجة المولى أن يقول للا آخر انما اخترت الدفع  
في نصيبه لانه تجوز بدون حقه فانت لا ترضى بذلك فلا يلزم من ذلك تسليم جميع حقتك اليك من الامة  
ولكن في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح أحدهما على نصف الامة كان اختيارا منه للدفع

فنهيب الاخر كذا في الميسوط \* ان قتل المدبر قتيلا عمدا فصالح عنه مولا بألف درهم وهي قيمته  
فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قتيلا خطأ ذكر أن على مولا قيمة أخرى وان كان الاول خطأ فصالح  
مولا عنه بألف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلا آخر فان المولى لا يضمن قيمة أخرى بل يشارك الثاني  
الاول في القيمة هكذا في المحيط \* اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقاً عين آخر خطأ فعلى مولا قيمته بينهما  
أثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمته ستمائة وقبض المائة ولم يبرئه عن المائة  
الآخرى فانهما يقيمان بينهما هذه المائة أثلاثا على قدر حقهما فان أبراه عن المائة الاخرى بعد القسمة  
لا تتغير تلك القسمة وان صالح على مائة وأبراه عما بقي قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما  
أجسا أسجسها لصاحب العين وأربعة أسجسها للمولى الدم وان قبض المائة ثم أبراه عن المائة الاخرى  
قبل القسمة ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقسم هذه المائة بينهما أثلاثا ثم يرجع فقال لصاحب  
العين خمس المقبوض وهو قول محمد رحمه الله تعالى هكذا في الميسوط \* اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقاً عين  
آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليهما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما أنا صاحب الدم  
ولا يئنة لواحد منهما فالعبد بينهما نصفين فان قال مولى المدبر لا أحدهما انت ولي القتل وقال للآخر  
أنت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه كذا في المحيط \* اذا أقر المدبر بقتل عمدا فقراره جائز كقرار القتل  
فان صالح مولا عنه أحد ولي الدم على ثوب فهو جائز ولا آخر نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له  
ينة أو أقر المولى بذلك وان لم يقيم يئنة لم يكن له شيء كذا في الميسوط \* اذا جرح الرجل امرأته جراحة  
فصالحته على أن اختلعت منه بتلك الجراحة كانت عمدا وقد اختلعت على الجراحة لا غير فان برأت  
من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون أرشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائنا سواء وقع  
الطلاق بلفظ الخلع أو بصريح اللفظ وهذا كله اذا برأت من الجراحة وبقي لها أثر أو ما اذا برأت ولم يبق  
لها أثر فيقع الطلاق مجانا حتى لا يجب عليها رد المهر الى الزوج وان سميت في الخلع الجراحة هذا اذا برأت  
فأما اذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا بطلت  
التسمية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستعسان تجب الدية في مال  
الزوج ثم يتطران وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بلفظ الصريح يكون رجعيا فأما على قول  
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالخلع يقع مجانا حتى لا تجب على الزوج الدية ويكون عفوا ثم ينظر  
الى الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بالصريح ذكر في رواية أبي سليمان أنه يكون رجعيا  
وذكر في رواية أبي حفص أنه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما على الجراحة لا غير فأما اذا خالعهما  
على الجراحة وما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة لا غير  
عندهما هذا الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة عمدا وان كانت الجراحة خطأ ان خالعهما على الجراحة  
لا غير وقد برأت من ذلك وبقي لها أثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وان برأت ولم يبق لها  
اثر وقع الطلاق مجانا ولا يلزم مهر أو المهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كالجواب فيما اذا برأت من الجراحة ولم يبق لها أثر فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالخلع  
جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ اذا ماتت من تلك كانت  
التسمية صحيحة ويكون اطلاق بائنا وان وقع بلفظ الخلع أو بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك  
من ثلث المال ان اخلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عنده بعض المشايخ وان اخلعت والعالم من  
ذلك الجراحة الموت فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فجازت وان كان  
لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها فقد رما يخرج من الثلث برفع عن العاقلة ويؤذن الباقي الى

ورثتها ويعتبر من جميع المال ان اخلعت قبل أن تصير صاحبة قواش عند بعض المشايخ أو لم يكن القالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشايخ وكل جواب عرفته فيما اذا خالعهما على الجراحة فهو الجواب فيما اذا خالعهما على الضربة أو الشجبة أو على القطع أو على اليد وان خالعهما على الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها اذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحهما على أن طلقها واحدة على أن عقت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط \* اذا جرح الرجل امرأة رجل خطأ صاحبها زوجها على أن طلقها واحدة على أن عقت له عن ذلك كله ثم ماتت منه فالعقود اثنتان والطلاق بائن وان كان عمدا فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل من امرأته فصالحهما من الجناية على أن طلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وان أسودت السن أو سقطت أو سقط من ذلك سن أخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط \* اذا قتل المكاتب رجلا عمدا فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز فان عتق بعد أداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عتق قبل أداء بدل الصلح فكما عتق يطالب بالبدل من ساعته وان عجز بعد أداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عجز قبل الاداء فإنه لا يطالب حتى يعتق وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يطالب المولى في المحل فيقتل له اما أن تدفع العبد أو تقديه وان دفع الصلح على دراهم أو طعام بعينه أو بغير عينه واقترا من غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان يبدل المصلح عينا بانه كان عمدا أو ثوبا بعينه مكذافي المحيط \* فان كان الذي صالح به عليه عبد أو كفل به كفيل فمات العبد قبل أن يدفع كان لولي الدم أن يضمن الكفيل قيمته فان شاء رجع بهذه القيمة على المكاتب وإذا كان العبد قائما فله أن يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط \* لو ان مكاتباً قتل رجلا عمدا فقامت عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال إلى أجل كان جائزا كذا في المحيط \* لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره أو بالبينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعتق وللصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قتل المكاتب رجلا عمدا وله وليان فصالح أحدهما على مائة درهم وأذا هالاه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر فالمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى المولى وان شاء فداه بنصف الديه وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فإنه يعرض له على المكاتب بنصف قيمته ديناً عليه ولو عفا أحد الوليين عن الدم بغير صلح فإنه يقضى على المكاتب أن يسمى في نصف قيمته للآخر فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرنه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير عينه وتفرقا قبل أن يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه أكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم أو دنائير أكثر من نصف قيمته لم يعجز بمنزلة مال الصالح من الدين على أكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام أو ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو أعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فوكل الرهن وفيه وفاة بنصف القيمة فهو جافيه وان كان لقيمته فضل بطل الفضل كذا في المبسوط \* والله أعلم

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء

إذا كان في الدين عطاء مكتوب باسم ربح فساذه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعى عليه على

دواهم أو ذواتهم حالة أولى فجعل فالصلح باطل وكذلك لو صلح على شيء بعينه فهو باطل كذا في الميسر  
 \* له عطاء في الديوان مات عن اثنين فاصطالحا على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما وبأخذ العطاء  
 والاخر لا شيء له من العطاء ويسئل له من كان له العطاء ما لا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء  
 لا الذي جعل الامام العطاء له كذا في الوجيز للكردي \* اذا ماتت المرأة فتنازع رجلان في عطاياها ودعي  
 كل منهما بأنها أمه أو أخته فاصطالحا على أن يكتب العطاء لأحدهما باسم الآخر على أن أعطاه الآخر  
 على ذلك جعل فالعطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما أعطى صاحبه وكذلك لو اصطالحا على أن يكتب العطاء  
 باسم أحدهما على أن ما خرج منه فهو بينهما نصفين فهذا باطل وهو لصاحب الاسم ولو كان للأقارب  
 فاكتمب أحدوها على عطاياها فخصامه ابنها فالصلح الاخر على دراهم مسملة أو عرض بعينه على أن يسلم  
 العطاء للاخ ليحزما أخذ من الدراهم وما خرج من العطاء والرزق فهو للذي ثبت اسمه في الديوان وكذلك  
 لو كان الذي كتب اسمه أجنبيا ليس بينه وبين المرأة قرابة واذا ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام  
 عطاياها ولدها على أن يكون بينهم على الموارث فهو مستقيم فان قال بقرعون عليها فأبهم خرج اسمه  
 أثبت عليه فاذا أخذوا من الذي قرع في ذلك جعله لاجل مردود فان أصاب رجلا زيادة في عطاياها  
 فالحق عليه ولده على الديوان على أن ما يخرج منها من شيء فهو بين ولده هذا وبين أخيه نصفين فالعطاء  
 لصاحب الاسم المثلث في الديوان والشرط باطل ولو بعث رجل رجلا بديلا مكانه في الاسم فجعل له  
 جعل فخرج البديل في ذلك فمأصباو غنائم فاسمهم يكرر للبديل ويرد على المختلف ما أخذ من الجعل  
 وكذلك لو كان استأجره شهر معلوم بدراهم مسملة يخرج منه في بعث لم يحز ذلك هكذا في الميسر \*  
 والله أعلم

باب الرابع عشر في الصلح عن الغير

انما يصح صلح الفضولي اذا كان حرا بالغ عاقل يصح صلح العبد المأذون والمسي كذا في البدائع \* رجل  
 ادعى على رجل حقا فاصالح رجل اجني فان ادعى دينا فانكر المدعي عليه فصالح الاجني فان قال  
 الاجني للمدعي صالح فلانا عن دعواك على ألف درهم فقال المدعي صالحت توقف الصلح على اجازة  
 المدعي عليه ان اجاز جاز ويلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجني من ابيه وان قال صالحتك من  
 دعواك على فلان على ألف درهم اختلف فيه المشايخ قال بعضهم هذا الاول سواء وقال بعضهم هذا  
 بمنزلة قوله صالحني من دعواك على فلان على ألف درهم ولو قال صالحني على ألف درهم أو قال صالح  
 فلانا على ألف من مالي أو قال على ألف على أني ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة يتفذا الصلح على الاجني  
 ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعي عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعي عليه منكرا أو صالح  
 الفضولي بغير أمره فان صالح بأمره وهو منكرا فان قال المأمور للمدعي صالح فلانا من دعواك على ألف  
 درهم نفذا الصلح على المدعي عليه ويجب المال على المدعي عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور  
 للمدعي صالحتك على ألف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضي خان \* وان  
 قال صالحني يتفذا الصلح على المدعي عليه الا أن البذل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا  
 على ألف من مالي هكذا في المحيط \* وان قال صالح فلانا على ألف درهم على أني ضامن نفذا الصلح على  
 المدعي عليه والمدعي بالخيار ان شاء طالب المدعي عليه بالبذل يحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحرم  
 الكفالة هذا كله اذا كان المدعي عليه منكرا فان كان مقربا للدين وصالح الاجني بغير أمره فان قال  
 الاجني صالح فلانا على ألف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعي عليه وان قال صالحتك اختلف



المتابع على الوجه الذي ذكرنا وان قال صاحبي على ألف درهم ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعي عليه وان قال صالح فلانا على ألف من مالي فهو بمنزلة قوله صاحبي ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعي عليه وان قال صالح فلانا على ألفي ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعي عليه وهذا اذا كان المدعي عليه مقربا بالدين والاجنبي غير مأثور بالصلح فان كان مأثورا فان قال صالح فلانا ينفذ الصلح على المدعي عليه ويجب المال عليه وان قال صاحبي ينفذ الصلح على المدعي عليه ايضا يطالب المأثور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الآخر وكذا لو قال صالح فلانا على ألف من مالي أو قال على ألف على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعي عليه ويجب المال على الاجنبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الآخر قبل الاداء هكذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال صاحبتك قيل يلزمه العقد كما في قوله صاحبي وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول السادسة \* هذا اذا كان المدعي به ديننا وان كان عينا فان كان المدعي عليه منكرا فصالح الاجنبي بأمر المدعي أو بغير أمره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بأمره أو بغير أمره أما اذا كان المدعي عليه مقربا فان صالح بغير أمره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعي عليه ولا ينفذ على الاجنبي وان قال صاحبتك فيه اختلاف المشايخ على نعم وما سبق وان قال صاحبي أو قال صالح فلانا على ألف من مالي أو على ألفي منه فانه ينفذ عليه وتصير العين له ولو قال صالح فلانا على ألف على اني ضامن يتوقف ان اجاز صار كفيلا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان الصلح بأمره ففي قوله صالح فلانا ينفذ على المدعي عليه وخرج المصالح عن الوسط وفي قوله صاحبتك اختلاف المشايخ وفي قوله صاحبي أو صالح فلانا على ألف من مالي ينفذ على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صالح فلانا على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعي عليه ويصير كان العقد جري بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول السادسة \* ان كان المصالح صالح المدعي على درهم ثم قال لا اؤديها ان كان اضاف العقد الى نفسه او الى ماله او ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شي من ذلك لا يجبر عليه وكذا في الذخيرة \* رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير امر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدرهم زوفا فالصلح كان على عرض فوجد المدعي به عيبا فردته لم يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط \* ان صالحه على عبد بعينه فاستحق او وجد حرا او مديرا او مكاتبعا دفي دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على درهم مسماة وضمها له ودفعها اليه فاستحق او وجد مديرا او مديرا فاستحق فله ان يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كما لو كان هذا الصلح مع المدعي عليه كذا في المتوسط ولو استحق المدعي به فله صالح ان يرجع ببدل الصلح سواء كان فضوليا او مدعي عليه كذا في المحاوي \* اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على ان تكون العين المدعي بها للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف الفضولي الصلح الى ماله او لم يصف وسواء ضمن ذلك او لم يضمن واذا جاز ذلك فالصلح ان يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان امكنه التسليم بان اقام بينة أو اقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للصلح ان يفسخ الصلح ويرجع ببدل الصلح عليه فان اراد المدعي ان يخصم مع المدعي عليه ويقيم البينة على ان المدعي به ملك المصالح المشتري منه او اراد ان يحلفه لينكل والمدعي عليه جاحد صحته خصوصته معه فان اقر المدعي عليه انه للمدعي يأخذ منه يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحته خصوصته وان اقر للمدعي لا تسمع خصوصته كذا في الذخيرة \* وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على ان يكون المدعي به للمدعي عليه على ان يبرئه المدعي عن العين

المدعى بهذا وضاف الفصولي الصلح الى ماله او ضمن بدل الصلح جاز وكان المدعى به للمدعى عليه سواء كان المدعى عليه حائدا او مقرا كذا في المحيط \* لو صلح الاجنبي المدعى عليه على ان يسلم اذارا الى المدعى بكذا جاز وكذا على ان تسكون الدار شراره ولو كان أمورا بالصلح ضمن وأدى فالصلح أنه يرجع كذا في التارخانية ناقلا عن العناية \* ادعى على رجل كرحضة قرضا فجمعه وصالحه فضولي أن اشتراه منه بعشرة دراهم وتقدم اياه كان الصلح باطلا ولو لم يشتره لكن صالحه منه على عشرة دراهم ودفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط \* الوكيل بالمخصوصة اذا صلح لا يصح بخلاف ما اذا أمر كذا في الذخيرة في المتفرقات \* اذا وكل الرجل وكيلا بالصلح فيما ادعى في هذه الدار أو في هذه فأيا ما صلح الوكيل عنه فهو جائز وكذلك لو كان وكله بالصلح في دينه على فلان أو على فلان ولو قال قد وكلته بالمخصوصة فيما اذعبت في هذه الدار أو الصلح فيها مع التوكيل حتى اذا صلح قبل أن يخصم جاز وإن خصم فيها ثم أراد ان يصالح لم يحجز صلحه وكذلك لو قال وكلتك ببيع عبدى هذا أو بالصلح من دعوى قبل فلان فأيا ما منع فهو جائز وليس له أن يحدث في الثاني شيئا بعد الأول كذا في المبسوط \* وكله بالصلح عن الدعوى في دار فصالح الوكيل من في يديه الدار على مائة ولم ينفقه الى موكله ولم يسمه جاز استعسانا كذا في محيط السرخسي

﴿الباب الخامس عشر في صلح الورثة ولوصى في الميراث والوصية﴾

إذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها بمال أعطوه اياه والتركة عقار أو عروض صح قليلا كان ما أعطوه أو كثيرا وإن كانت التركة ذهبا فأعطوه فضة أو كانت فضة فأعطوه ذهبا فهو كذلك لانه يبيع الجنس بخلاف الجنس فلا يشترط التساوي ويعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة جاحدا يكتفي بذلك القبض وإن كان مقرا غير مانع نصيبه فلا بد من تجديد القبض وهو ان يرجع الى موضع فيه الدين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في السكافي \* ولو ترك دراهم وعروضا وصولح على دراهم فان كان ما اخذه من الدراهم أكثر من نصيبه من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي بازاء العروض ويشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين لنصيبه وان صار نصيبه مضمونا على الورثة بأن كانوا جاحدين للتركة أو مقرين الا أنهم كانوا مانعين نصيبه من التركة لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس وإن كان ما اخذه مثل نصيبه من الدراهم لا يجوز وكذلك اذا كان أقل من نصيبه قال المحاكم أبو الفضل انما يبطل الصلح على مثل نصيبه من الدراهم وعلى أقل منه حالة التصديق أما حالة المناكحة فالصلح جائز وإن لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يحجز الصلح وإن صولح على عروض أو دنائير جاز وإن كانت التركة دنائير وعروضا فصولح على الدنانير وهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم وإن صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط \* وإن كانت التركة ذهبا وفضة وغيرهما فصح المحو على فضة أو ذهب فلا بد أن يكون المعطى أكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلقا فوات الربا ولو كان في التركة دراهم ودنانير وبذل الصلح دراهم ودنانير أيضا صح الصلح كيف ما كان ولكن يشترط التقابض كذا في السكافي \* ولو صلح عن نصيبه من العروض والعقار خاصة أو عن بعض الأعيان دون البعض جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لم يكن في التركة دين وأعيانها غير معلومة فالصلح على المكمل والموزون قبل لم يجوز وقيل يجوز ولو كانت التركة غير المكمل والموزون لكنها أعيان غير معلومة الأصح أنه يجوز كذا في الهداية \* اذا صولحت عن ثمن او صدقها والورثة يقررون بنكاحها فان كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكل على

أن يكون نصيبها من الدين للورثة أو صوحت عن التركة وذا ينطبقوا بشئ آخر كان الصلح باطلا فان طلبوا  
 يجوز هذا الصلح على أن يكون نصيبها من الدين للورثة فطريق ذلك أن تشتري المرأة عينا من أعيان  
 الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بمصمتها من الدين ثم يقدرون عقد الصلح  
 بينهم من غير أن يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية \* وإذا صار محمدا على أن يأخذ من  
 الغريم الدين ويترك حصتها في سائر الأموال كان باطلا وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي  
 التركة وبقي الدين على الغريم على فرايض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط \* إذا صاغت عن  
 ثمنها وصداقها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا قدح حتى جاز الصلح ثم ظهر للميت  
 دين لم تعلم به الورثة أو ظهر فيها عين لم تعلم بها الورثة هل يكون الدين والعين داخلين في الصلح اختلفوا  
 فيه قال بعضهم لا يكون ذلك داخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم  
 وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح فعلى هذا القول أن ظهر للميت دين فدا الصلح ويجعل كأن هذا  
 الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح مذكور ذلك لدين والعين بين الورثة  
 ولا يطل الصلح مكذا في فتاوى قاضي خان \* أن كان عليه دين فصوحت المرأة عن ثمنها على شئ لا يجوز  
 هذا الصلح لأن الدين في التركة وإن قل يمنع جواز التصرف فان طلبوا الجواز فطريق ذلك أن يضمن  
 الوارث دين الميت بشرط أن لا يرجع في التركة أو ضمن أجنبي بشرط براءة الميت أو يؤد دين الميت من  
 مال آخر ثم يصالحوها عن ثمنها أو صداقها على نحو ما قلنا وإن لم يضمن الوارث ولكن عزلوا عينا منها لدين  
 الميت وفاء ثم صاالحوها في الباقي على نحو ما قلنا جاز فان أجاز غريم الميت فمقتهم وصلحهم قبل أن يصل  
 إليه حقه كان له أن يرجع عن ذلك كذا في الظهيرية \* امرأة صلحت من ميراث زوجها على مال  
 معلوم ثم ظهر على الميت دين يلزمها بمصمتها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول  
 العمادية إذا ماتت المرأة وترك زوجها وأخاها فصالح الأخ الزوج من ميراثها أجمع على دراهم مسماة  
 ومتاع من متاع المرأة أو سمى ذلك كله ثم اختلفوا في ذلك أن اختلفوا في أصل الصلح أنه كان أو لم يكن  
 بخلاف منكر الصلح وإن اتفق على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح أنه غصب منه ما وقع عليه  
 الصلح بعد ما قبضه وأنه كرساحبه فالتقول قول صاحبه مع يمينه ولا يتصالحان وإن اختلفا  
 في جنس المعقود عليه أو في مقداره يتصالحان ويتراذان وإن اختلفا في صفته ان اختلفا في صفة  
 العين فالتقول قول المنكر ولا يتصالحان وإن كان في الذمة يتصالحان ويتراذان الصلح وإن قامت  
 لأحد مسما يمينه قبل يمينته ولو أقاما البينة فاليمين يمينه من ثبت الزيادة ولو قال الزوج لالأخ  
 صاالحك على هذا المتاع إلا أنك غيرته وقطعته وقال الأخ لم أفعل ذلك فالتقول قول الأخ مع يمينه كذا  
 في المحيط \* ٢ (يكى ازورته غائب است حاضران زن ميت را تخارج كردند) أن كان الخارج  
 على ما لهم على أن نصيبها للحاضرين جاز ولو كان على بعض التركة على أن يبقى الكل على الشركة يكون  
 موقفا على إجازة الغائب وفضاء بقاضى كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وترك ابنتين وعليه  
 دين ولت أراض وله دين دراهم على رجل فصالح أحد الابنتين الآخر على دراهم معلومة على أن تكون  
 الضياع له وعلى أن الدرهم التي هي دين لاهم على حالها بينهما وعلى أن الدين الذي على أبيهما هو  
 ضامن لذلك وهو كذا درهم كذا كرهن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المال أن الصلح جائز وإن لم  
 يسم ما على الميت من الدين بطل الصلح كذا في فتاوى قاضي خان \* ادعى الدين في التركة على واحد  
 من الورثة وأنكر الوارث فصالح على مال من التركة وضمن ٣ (كذا) كذا بقا وزمروا نداء رند ورتان  
 مال كذا من ارتز كذا دادم بخواند) وأنا ضامن صح هذا الفهمان كذا في الفصول العمادية \* رجل

قوله فعلى هذا القول لا يتطرق  
 فانه مكذا يطبع بولا

٢ غاب أحد الورثة فتخرج  
 الحاضرون مع امرأة الميت

٣ انه ان لم يخرجهما في الورثة  
 ويطلبوا منك هذا المال  
 الذي أعطيتك من التركة

مات وترك ابنين فادعى رجل على أبيهما مائة درهم وأقرله أحد الابنين وقال أنا أدفع عليك حصتي من ذلك وهي خمسون على أن لا تأخذ ببقية الدين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا باطل وله أن يأخذ ببقية الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يأخذ بشئ ويأخذ الآخر ببقية الدين فان قوى ما على الآخر أو جده رجع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائباً فله أن يأخذ الحاضر بجميع الدين والصلح باطل كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت المرأة بين ورثة وهي في أيديهم جميعاً ادعى رجل فيها حقاً وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح عن جميع ما ادعاه المدعى في يد هذا المصالح وما في يد أصحابه فهذا الصلح جائز وبرئ هو وأصحابه عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح على أصحابه بشئ وان صالحه عما في يده لا غير صلح الصلح أيضاً وكان المدعى على دعواه فيما في يد أصحابه وان وقع الصلح عن اقرار بأن صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عما في يده ويد أصحابه يجوز الصلح وبصر المصالح مشترياً من المدعى ما في يده ويد أصحابه بزمها فان أمكنه أخذ ما اشترى عما في يد أصحابه بأن صدقه أصحابه في اقراره للمدعى لا خيار للمصالح وان أنكر أصحابه حق المدعى فاشترى بالخيار ان شاء فسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تبرص الى أن يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وذكر شمس الأئمة السرخسي في هذه الصورة أن المصالح يرجع على المدعى بحصة شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعى على أن يصير حقه له وان صالحه الحاضر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط \* ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فحضر الغائب ولم يجز الصلح فان أثبت المدعى بالينة وأدى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بأمر القاضي صلح الصلح وان أدى من مال نفسه بأمر القاضي له أن يرجع عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب أن لا يحجز ويسترد بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب كذا في النصول العمادية \* ولو أن رجلين ادعيا إراقي يدي رجل وأرضا وقالاهي ميراث ورثناها من أبينا ويحد الرجل ثم صالح أحدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فأردى شريكه أن يشركه في هذه المائة لم يمكن له ذلك ولو كان صالح أحدهما من جميع دعواهما على مائة درهم وضمن للمدعى عليه تسليم نصيب أخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك وأخذ نصف المائة وان شاء لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعى على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة وهل للمدعى عليه الخيار بين أن يعرض الصلح في نصيب المصالح وبين أن يقسم ذكر في الزيارات مسألة تشبه هذه المسألة فقال لو أن عبد ابن رجلين باع أحدهما جميع العبد من رجل وضمن للشري ليس لم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء أجاز له وان شاء فسخ وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسئلة العبد على الخلاف فكذلك مسئلة الدار يجب أن تكون على الخلاف هكذا في المحيط \* اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثاً من صامت ورقيق وأتمه فمحمده ثم صالحه عن جميع ذلك على عيد أو ثوب معلوم جاز وكذلك لو قال أفدى منك بمثل ذلك كذا في المبسوط \* اذا ادعى الوارثان قبل وصيهما عيناً وديناً فصالح الوصي أحدهما من غير اقرار فأراد الآخر أن يرجع على الوصي بحصته لم يمكن له ذلك وان أراد الآخر الذي لم يصالح معه الوصي أن يشارك أخاه فيما أخذ من الوصي فان كان قائماً في يد الوصي لا يكون له أن يشارك أخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستهلكاً حتى وجب ذلك

حينئذ على الوصى وصار مشتركا بينهما فأراد الآخر أن يشاركه كان له ذلك إلا أنه ان كان بدل الصلح  
 عرضا فان المصلح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين ثلاثمائة درهم وقد صالحه على خمسين  
 درهما لا يتخير المصلح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغارا وبكارا  
 فصالح الوصى الكبار عن دعواهم ودعوى الصغار جميعا على دراهم مسمومة وقبضها الكبار وأنفقوا على  
 الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال وللصغار أن يرجعوا بحصتهم على الوصى ولم يقل  
 يرجعون عليه بحصتهم في دعواهم أم يرجعون بحصتهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان  
 يلغوا ما جازوا هذا الصلح رجعوا على الوصى بحصتهم من بدل الصلح ان شاءوا وكان للوصى أن يرجع بذلك  
 على الكبار ولم يكن لهم أن يرجعوا على الصغار بشئ وان أنفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا  
 في الدعوى وكان للوصى أن يرجع على الكبار بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار  
 بشئ وان أنفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط \* رجل مات وترك ألف درهم ورجلين لكل واحد منهما  
 على الميت ألف درهم حضرا أحدهما وصالح الوارث على خمسمائة وأخذها ثم حضرا الآخر فانه يأخذ  
 الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصلح فيكون للثاني ثلاثة أرباع  
 الألف وللأول الربع ولو أن الأول حين حضر قضى القاضي له بخمسمائة ثم حضرا الآخر فانه لا يكون  
 للآخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة \* رجل أوصى لرجل بعباد وأدار وترك  
 ابنا وبنتا فصالح الوصى له من العبد على مائة درهم ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما  
 اثلاثا وان كانت المائة ماله ما غير الميراث فالعبد بينهما منصفين لانه معاوضة بينهما كذا في محيط  
 السرخسي \* وإذا أقر الوصى أن عنده لبيت ألف درهم ولبيت ابنا ثم صالح أحدهما من حصته على  
 أربع مائة درهم من مال الوصى لم يجز وكذا لو كان مع الألف متاع ولو كان الوصى استهلكها جاز الصلح  
 على أربع مائة كذا في المبسوط \* رجل مات وأوصى لرجل بثلاث ماله وترك ورثة صغارا وبكارا فصالح  
 بعض الورثة الوصى له من الوصية على دراهم معلومة على أن يسلم لهذا الوارث حق الوصى له فهذا  
 وما لو صالح بعض الورثة البعض سواء لم يكن في التركة دين ولا شئ من التقديم يجوز الصلح وان كان  
 فيها دين على رجل لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كان ثلث التقديم بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان  
 كان بدل الصلح أكثر من ثلث التقديم جاز اذا قبض الوصى له بدل الصلح قبل الاقتراق وان اقترقا قبل  
 القبض بطل في التقديم كذا في فتاوى قاضي خان \* لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران  
 ووارثان صغيران وله وصى وموصى له فاجتمعوا واصطلحوا على أن قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم  
 ثم قسموا لأحد الوارثين الكبيرين حلى بعينه وثياب وللوارث الكبير الآخر حلى بعينه ومتاع ورقيق  
 وللوارثين الصغيرين وللوصى له مثل ذلك فهو جائز الا أن ما يخص الحلى من الحلى صرف وما يخص المتاع  
 والعروض يكون مبايعة فان تفرقا قبل القبض بطل الصلح فيما يخص الحلى ولم يطل فيما يخص المتاع  
 والصلح في حصة الحلى لا يوجب فساد لصلح في حصة المتاع كذا في المحيط \* لو صالح الورثة من الوصية قبل  
 موت الوصى لم يجز كذا في خزنة المفتين \* الأب ان كان عبدا أو مكاتبا والصبي حولا يجوز صلحه عليه  
 وكذا الأب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء  
 بلغ مائة ثم جن أو بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط \* اذا كان للمبى دين على آخر فصالحه الأب على مال  
 قليل ولا يئنه له والا نكر للدين جاز وان كان الدين ظاهرا يئنه أقرارا فصالحه على مائة غاب  
 الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغاب الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعة الأب جاز  
 على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الأب لم يجز كذا في السراجية \* وصى ادعى على

رجل ألفا اليتيم ولا يئنه له فصالح يحمسه مائة عن ألف عن إنكار ثم وجد بينة عادلة فله أن يحلفها على  
الألف وكذا إذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس له ما أن يحلفها مكنة في القيمة \* إذا كان للصبي  
دارا وعبد ادعى رجل فيه دعوى فصالحه أبو الصبي على مال الصبي أن كان للذعي بينة عادلة جاز الصلح  
بعد أن يكون بمثل القيمة أو بأكثر مقدرا ما يتغابن الناس فيه وإن لم يكن للذعي بينة أصلا وكان له  
بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وإن كان شهوده مستورين قال مشايخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز  
الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم إذا كان  
شهود المذعي مستورين ينبغي للاب أن يصالح المذعي على المشروط وإن كان الاب صالح من مال نفسه  
جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة \* أن كانت الورثة كلهم صغارا فصلح الوصي كصلح الاب  
وقعت الدعوى لهم أو عليهم كانت الدعوى في العقار أو المنقول فأما إذا كانت الورثة بكارا كلهم وهم  
حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم أو في دعوى لهم وقعت الدعوى  
في العقار أو في المنقول كانت على ذلك بينة عادلة أو لم تكن كذا في المحيط \* وإن كانوا غيبا كلهم أن  
وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للذعي بينة أو لم تكن كانت الدعوى في العقار  
أو في المنقول وإن وقع الصلح في الدعوى لهم أن وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غير  
إجازتهم على كل حال وإن وقعت الدعوى في المنقول أن كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم  
إذا كان ما أخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم أو أقل بحيث يتغابن الناس في مثله وإن كان بحيث  
لا يتغابن الناس في مثله فانه لا يجوز وإن لم تكن لهم بينة يجوز كيف ما كان كذا في التارخانية \* وأما  
إذا كانت الورثة صغارا وكبارا أن كان الكبار حضورا وقد وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز  
في حصة الكبار عندهم جميعا وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت للذعي بينة على ذلك أو لم تكن  
ويجوز في حصة الصغار إذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وإن وقع الصلح في الدعوى لهم أن وقعت الدعوى  
في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار إذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز إذا كان في ذلك  
عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة عادلة على ذلك أو لم تكن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
يجوز في حصة الصغار إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وأما حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم  
في ذلك ضرر أو لم يكن وإن كان الكبار غيبا أن وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار إذا  
لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن سواء كان للذعي بينة أو لم  
تكن وقعت الدعوى في العقار وفي المنقول عندهم جميعا وإن وقع الصلح في الدعوى لهم أن وقعت  
الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم  
بينة أو لم تكن وإن وقعت الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وإن كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم  
بينة أو لم تكن وعلى قولهم يجوز في حصة الصغار إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة  
الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن والمجذحال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط \*  
وصي المجذول لا يجوز صلح الام والاخ على الصبي ولا منه هكذا في المبسوط \* صلح وصي  
الام وصي العم وصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركة العم والام والاخ أن وقعت الدعوى للصغير  
ما خلا العقار فأما ما كان مورثا لله غير من جهة غير هؤلاء فلا يجوز صلح وصيهم هكذا في الذخيرة \*  
إذا ادعى رجل على الميت ديناً فصالحه الوصي من مال اليتيم على شيء فانه لا يجوز إذا لم تكن للذعي بينة  
وكذلك أن قضاه بغير صلح عن مال الميت لم يجز وكانت الورثة بالخيار أن شاءوا ضمنوا الوصي وإن شاءوا



فهموا المقتضى فان فهموا المقتضى لا يرجع بما ضمن على أحد وار فهموا الوصى فالوصى يرجع على المقتضى سواء كان ما قبض المقتضى قائما في يده أو هالكاً كذا في المحيط \* لو صالح الوصى عن حق يدعى انسان على الميت أو على الصغير ان كان للدعى بينة على دعواه أو دلم القاضى بذلك أو كان قضى بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز كذا في الفصول العمادية \* لو صالح الاب والوصى عن دم عمه وجب للصبي على مال جاز الا اذا كان على أقل من الدية كذا في التهذيب \* اذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو يخرج من ثمنه فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم أو على سكنى بيت أو على خدمة خادم آخر أو على ركوب دابة أو على لبس ثوب شهر فهو جائز استحساناً وكذلك لو فعل ذلك وصى الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له ما صار نحوه عليه فهو جائز وان صالحه على ثوب فوجد به عبداً كان له أن يرده ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل أن يقبضه ولو صالحه على دراهم كان له أن يشتري بها ثوباً قبل أن يقبضه ولو أن الوارث اشتري منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجوز ولو قال أعطيك هذه الدراهم مكان خدمتك أو عوضاً عن خدمتك أو بديل من خدمتك أو مقاصة بخدمتك أو على أن تترك خدمتك كان جائزاً ولو قال أعطيك هذه الدراهم على أن تعبد لي خدمتك كان جائزاً اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجوز وانما جاز استحساناً اذا كان جميع الورثة ولو باع الورثة العبد فأجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بجنايته برضى صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ وأخذوا قيمته كان عليهم أن يشتروا بها عبداً فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحه على دراهم مسعاة أو طعام أجزت ذلك بطريق استسقاط الحق بعوض ولو قطعت إحدى يدي العبد فأخذوا أرشها فهو مع العبد ثبت فيه حق الموصى له بالخدمة اعتباراً بالبدل الطرف ببذل النفس فان اصطالحوا منها على عشرة دراهم على أن يسلم لهم بعينها والعبد أجزت ذلك بطريق استسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط \* اذا أوصى لرجل بسكنى داره ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسعاة جاز وكذا لو صالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده سنة من معلومة ولو صالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده مدة حياته لا يجوز ثم في الفصل الأول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة أو انهدمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينتقض الصلح ويعود حتى الموصى له في سكنى الدار التي أوصى له بسكنائها وكذلك الجواب فيما اذا أوصى بخدمة عبده لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبد آخر سنة من معلومة أو صالحه على سكنى دار سنة من معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسألة الوصية بسكنى الدار اذا عاد حق الموصى له في سكنى الدار ذكر أنه ان كانت وصيته بالسكنى الى أن يموت فله أن يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه أو انهدمت الدار المصالح عليها قبل سنيهاً من المدة أو المنفعة فأما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من خدمته فانما يعود حق الموصى له في السكنى بحسب ما بقى وبيان ذلك أنه اذا صالحه عن خدمة عبده سنة فاستخدمه الموصى له ستة أشهر ثم مات العبد فانما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى نصف العمر فيسكن الموصى له يوماً والورثة يوماً وان كانت وصية الموصى له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة أشهر فان الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى بها نصف السنة كذا في المحيط \* لو أوصى له بما في ضروع غنمه فصالحه الورثة على ابن أقل منه أو أكثر لم يجوز وان صالحه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في المحاوى \* اذا أوصى الرجل بغلة عبده لرجل ومات الموصى ثم ن الوارث

صالح الموصى له على دراهم مسماة يجوز وإن كانت غلته أكثر من ذلك ولو أوصى له بغلة أحد أبا  
 ذمها لخدمته الورثة على مثل غلة شهر واحد وصح ذلك يجوز وإن لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه أحد  
 الورثة على أن تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط \* ولو أسند أجر أحد الورثة منه العبد مئة  
 معلومة جاز كما لو أسند أجر غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط \* وإذا  
 أوصى له بغلة فخلها أبا ثم إن الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج الثمر  
 فهو جائز وإن كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة تخرج  
 في المستقبل من هذه الغلة أبا فهو جائز وإذا جاز هذا الصلح كيف يتقسم البدل على الموجود وعلى  
 ما يحدث لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه  
 أبو بكر محمد بن إبراهيم الميمني يقول يتقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج  
 في المستقبل نصفين نصفه باز الثمرة الموجودة للحال ونصفه باز ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه  
 أبو جعفر الهندي يقول يتقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر  
 قيمتهما فإن كانت قيمة الموجودة والتي تخرج على السواء يتقسم البدل عليهما نصفين وإن كانت أثنائاً  
 يتقسم عليهما أثلاثاً وفائدة هذا الاختلاف إنما تظهر فيما إذا صالحه على عبد مثلاً ثم استحق نصفه  
 العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه أبي بكر محمد بن إبراهيم يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة  
 وينصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه أبي جعفر إن كانت قيمتهما على السواء فكذلك الجواب  
 وإن كانت قيمتهما أثلاثاً يرجع بحساب ذلك وجهه ما ذكره الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم أن قيمة ما يخرج  
 في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لأنه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يزيد  
 الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينتقص عنه فجعلناه مثل الموجود في الحال لأنه هو البدل  
 وجه ما ذهب إليه الفقيه أبو جعفر أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن معرفتها في الحال بأن يتطوأك  
 أن هذه الغلة ولها غلة أبداً بكم تشتري ولا غلة لها أبداً بكم تشتري فإن كانت تشتري ولها غلة بألف  
 وخمسمائة وتشتري ولا غلة لها بألف علم أن قيمة الغلة التي تخرج خمسمائة ثم ينظر إلى قيمة الغلة الموجودة  
 فإن كانت خمسمائة علم أن قيمتها على السواء وإن كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم أن قيمتها  
 أثلاثاً فيرجع بحساب ذلك هكذا في المحيط \* قال الفقيه أبو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح عن  
 مسيل الماء أو عن موضع الجدوع ينظر إلى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل  
 فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الوصية بغلة فخلها بعينها أبا  
 فصالحه الورثة بعد ما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج أبا على حنطة وقبضها جاز ولو صالحه  
 على حنطة نسبية لم يجوز ولو صالحه على شيء من الموزون نسبية جاز ولو صالحه على تمر لم يجوز حتى يعلم  
 أن التمر أكثر مما في رأس النخل وإن صالحه على غلة هذا النخل على غلة نخل آخر أبا أو سنين  
 معلومة لم يجوز كذا في المبسوط \* رجل أوصى بغلة فخلها لرجل ثلاث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس  
 فيها ثمرة فأصح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضه منهم على أن يسلم لهم وصيته  
 من هذه الغلة وأبراهم عنها ما يخرج النخل شيئاً تلك السنين أثلاثاً وأخرجت من الغلة أكثر مما أعطوه  
 فالصلح باطل قياساً والسكنى استحساناً أن أجيز الصلح كذا في الفصول العمادية \* إذا أوصى الرجل  
 لغيره بساتين بطن أمته وهي حامل ومات الموصى فصالح لوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها  
 إليه فهو جائز بطريق إسقاط حق الموصى له لا بطريق التملك ولو صالح أحد الورثة على أن يكون له  
 خاصة لم يجوز بخلاف ما إذا صالح على أن يكون ذلك لجميع الورثة أو صالح مطلقاً ولو صالح عن الورثة

غيرهم بأمرهم أو بغير أمرهم يجوز كذا في المحيط \* لو أوصى لرجل بمافي بطن أمته فصالحه الورثة  
على ما في بطن جارية أخرى لم يجز كذا في المبسوط \* لو أوصى له بمافي بطن أمته فوقع الصلح على  
دراهم مسماة ثم ولدت الجارية غلاماً مميئناً فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فألقت جنيناً مميئناً كان  
الأرض للورثة والصلح جائز كذا في المحاوي \* ولو وضعت سنتان قبل أن تلد شيئاً كان الصلح باطلاً كذا  
في المبسوط \* إذا أوصى رجل لمافي بطن فلانة بألف درهم فصالح أبو المحجل من الوصية على صلح  
لا يجوز وكذلك لو صالحت أم المحجل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط \* لو أوصى لصي بمافي  
في بطن أمته أو لعتوه فصالح أبوه أو وصيه الورثة على دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب  
فصالح وإن أوصى بشئ لمافي بطن فلانة وكان المحجل عبداً فصالح مولاه عنه لا يجوز فإن صالح مولى  
المجل بعد موت المريضة على صلح ثم اعتق المولى الأمة الحامل واعتق مافي بطنها ثم ولدت غلاماً  
فالغلام حر ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح أيضاً وكذلك لو باع الأمة وكذلك لو دبر مافي  
بطنها ولو كان الموصى حياً يوم اعتق المولى الأمة والولد أو اعتق الأمة دون الولد ثم مات الموصى كانت  
الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط \* والله أعلم

\*(الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر)\*

لو كانت المكاتب ألف درهم فادعى المكاتب أنه قد أذاها وحده المولى ذلك فصالحه على أن يؤدى  
خمس مائة ويبرئه عن الفضل كان جائزاً كذا في المحيط \* إن صالح المولى مكاتبه على أن يجعل بعض  
المكاتبه قبل حلولها وخط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتب ألف درهم فصالحه بزيادة على أن  
أخره سنة بعد التحول فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد ما حلت المكاتبه على أن أخر بعضها  
وجعل له بعضها كان جائزاً ولو صالحه من المكاتبه وهي دراهم على دنائير فجعلها له كان جائزاً ولو صالحه  
على دنائير إلى أجل لم يجز كذا في المحيط \* ولو اصطفاها على أن أبطل الدراهم وجعل الكتابة كذا وكذا  
ديناراً فهو جائز وكذلك لو جعلها على وصيف مؤجل كذا في المبسوط \* كاتب على وصيف إلى أجل  
ثم صالحه على ألف إلى سنة جاز كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فحججه  
الرجل فصالحه المكاتب على أن خط عنه البعض وأخذ البعض فإن كان للمكاتب على ذلك دينه فإن  
الخط لا يجوز ويأخذ منه الباقي وإذا لم يكن على ذلك دينه جاز هذا إذا حط المكاتب فأما إذا أخفق  
قال يجوز تأخيرها إذا كان الدين من غير قرض هكذا في المحيط \* لو ادعى رجل على المكاتب ديناً  
فحججه المكاتب ثم صالحه على أن أدى إليه بعضه وخط بعضه جاز وإن المكاتب مثل أبيه وصلاح  
المكاتب في ودعة تدعى قبله فحججه ما مثل صلح الحر كذا في المبسوط \* لو صالحه بعد ما رد في الرق  
فإن لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ به بعد العتق  
إلا أن تقوم عليه يئنة بذلك قبل العجز فيجوز صلحه وإن كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما هكذا في محيط السرخسي \* إن ادعى مولى المكاتب  
عليه ديناً فصالحه المكاتب على أن خط عنه بعضه وأخذ بعضه فهو جائز وإن ادعى المكاتب على مولاه  
مالاً وحججه المولى فصالحه على أن خط عنه بعضه وأخذ بعضه إن كانت له يئنة على ذلك لا يجوز وإن لم  
تكن له يئنة جاز صلحه هكذا في المحيط \* والعبد التاجر كالمكاتب في الخط والتأخير والصلح كذا  
في محيط السرخسي \* إذا مالح العبد التاجر من دين له على بعضه جاز أن لم تكن له يئنة وإن كان له يئنة  
لا يجوز كذا في المحاوي \* لو ادعى رجل على العبد التاجر ديناً فصالحه العبد عن جوده أو عن إقراره على

أن جده منه الثلث وآخر الثالث وأدّى العبد الثالث فهو جائز ولو جحد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للذمى بينة فصالح العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في المحال في حق المولى أما في حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وإن كان في يده مال من كسب التجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جاز الصلح وعندهما لا يجوز هكذا في المحيط \* لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى رجلاً عليه ديناً فصالحه منه على أن يحط بعضه وأجله في البعض لم يجوز ولو استهلك الخمر متاعاً في يدي عبد محجور عليه لم يولاه فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسماة دون قيمة المتاع لم يجوز ولو صالحه على طعام لم يجوز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دينار كذا في المبسوط \* لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى على عبد تاجر ديناً وصالحه على بعض ما ادعاه فان كان للذمى على ذلك بينة لا يجوز الصلح وإن لم تكن له بينة جاز ولو كان الذمى عبداً تاجراً أو الذمى عليه عبداً محجوراً لا يجوز هذا الصلح سواء كان للذمى بينة أو لم تكن إن لم تكن له بينة لا يجوز الصلح لمحق مولى الذمى عليه لانه التزم ما لا يقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وإن كان للذمى بينة لا يجوز له لمحق مولى الذمى كذا في المحيط \* والله أعلم

(الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والمحربي)

كل صلح جاز بين المسلمين جاز فيما بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين أهل الذمة ما خلا نصه واحدة وهو الصلح عن الخمر والتخزير فإنه يجوز الصلح عليهما فيما بينهما كذا في المحيط \* لو اشترى ذمي من ذمي عشرة دراهم بدرهم وتقاضاهم اصطالحاً على أن يرده عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة بعينها لم يجوز لغير الربا وإن كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاستسقاط وإذا غصب نصراني من نصراني تخزيراً ثم صالحه على شيء من المكيل والموزون سوى الدراهم والدينارين فان كان التخزير قائماً بعينه فالصلح جائز سواء كان المصالح عليه معيناً أو موصوفاً في الذمة حالاً أو إلى أجل وإن كان التخزير مستهلكاً لم يجوز الصلح إذا صالح على مكيل أو موزون بغير عينه وإن كان بعينه أو بغير عينه حالاً أو قبضة في المجلس فهو هذا يجوز وإن صالحه على دراهم أو دينارين إلى أجل فهو جائز ولو كان التخزير قائماً بعينه فصالحه على تخزير إلى أجل لم يجوز وإن كان قائماً بعينها جاز كذا في المبسوط \* لو أن حربياً غصب من حربى مالا واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صالحه لم يجوز عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم التاجر والذي أسلم هناك لو أتى مال حربى أو غصب منه مالا ثم اصطالحا والمغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسى \* وكذلك لو غصب حربى من مسلم هناك لم يجوز الصلح هكذا في التتار خانية ناقلاً عن العناية \* ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئاً فاصطالحا من ذلك على صلح لم يجوز في قولهم جميعاً ولو أدا من أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربى فهو جائز كذا في المبسوط \* إذا أسلم الحربى في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئاً وجره جراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحاوى \* إذا أدا من مسلم الحربى في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه وآخر بعضه فعل ما أخر عنه ونزع الحربى مستأمن إلى دار السلام فأراد المسلم أن يأخذ بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤاخذ بما عليه إلا أن يعطيه إياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربى هو الطالب للمسلم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا

بأن لم يقض القاضي لو أحسنه منهما إلى صاحبه بشئ وأما إذا استأجر أو صار ذمة فيقضى لقاضي بذلك  
بشئ الخط والتأخير الذي كان بينهما ما يطرق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حلول  
الاجل وإذا دخل المحر في دار الاسلام بأمان وأدان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على خط  
أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه الملة مسلمة أو مستأمن من داره أو من دار أخرى وكذلك  
لو تخلفا دارهما ثم عاداهما متأمنين فذلك الصلح نافذ عليهم اهكذا في المبسوط \* والله أعلم

\*(الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعى أو المدعى عليه أو المصالح  
عليه بأن كان عبدا بعد الصلح يريدون إبعاله)\*

لو أقام المدعى البينة بعد الصلح لا تجمع بينته إلا إذا ظهر بطل الصلح عيب وأنكر المدعى عليه فأقام  
البينة لبرئته بالغيب فتسمع بينته كذا في البدائع \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو أقام المدعى عليه  
البينة أن المدعى أقر قبل الصلح أو قبل مبض بدله ليس لي على فلان شئ فالصلح ماض وإن أقام البينة  
أنه أقر بذلك بعد الصلح بطل الصلح وإن كان القاضي علم بأن الرجل كان أقر عنده قبل الصلح بأنه  
ليس له عليه شئ بطل الصلح ولم القاضي ههنا بمنزلة الإقرار بعد الصلح هكذا في محيط السرخسي \*  
ادعى عليه ألفا فأنكر فصولح على شئ ثم برهن المدعى عليه على الإيفاء والبراءة لا تقبل وإن ادعى عليه  
ألفا فادعى القضاء أو البراءة فصولح على شئ ثم برهن المدعى عليه على أحدهما يقبل ويرد البطل كذا  
في الوجيز للكردي \* لو ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على ألف درهم على أن يسلمها إذا أيد ثم أقام  
ذو اليد البينة أنها له أو كانت لفلان اشترا مائة أو كانت لآبيه فلان مات وتركها ميراثا له فليس له أن  
يرجع في ألف ولو أقام البينة أنه اشتراها من الطالب قبل الصلح قبلت بينته وبطل الصلح ولو لم يقيم  
البينة على الشراء ولكن أقام البينة على صلح صالحه وعلى دار قبل هذا أمضيت الصلح الأول وأبطلت  
الثاني كذا في محيط السرخسي \* قال كل صلح وقع بعد صلح فالأول صحيح والثاني باطل وكذلك  
كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وإن كان شراء بعد شراء فالشراء الثاني أحق وإن كان صلحا ثم اشتري  
بعد ذلك أجزأنا الشراء وأبطلنا الصلح كذا في المحيط \* ادعى دارا في يدي رجل فادعى المدعى عليه  
الصلح قبل ذلك ولم يقيم على ذلك بينة وقضى القاضي بالدار للمدعى عليه وباعها المدعى من رجل ثم أن  
المدعى عليه الدار أراد أن يحلف المدعى بالله ما صالحني عن دعواك في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله  
ذلك فإذا حلفه ونكل عن اليمين كان للمدعى عليه الخيار أن شاء أجاز لبيع وأخذ الثمن وإن شاء ضمنه  
كذا في الذخيرة \* إذا ادعى دارا في يدي رجل أرنا عن أبيه ثم اصطلمنا على شئ ثم أن المدعى عليه أقام  
بينته أنه كان اشتري الدار من أبي هذا المدعى حال حياته أو أقام بينته أنه كان اشتراها من فلان وفلان  
كان اشتراها من أبي هذا المدعى لا تنبئ بينته كذا في المحيط \* لو ادعى عليه ألفا ودارا مصالحة  
من دعواه على مائة درهم ثم أقر المدعى بأمر أحدهما كان للمدعى عليه فالصلح جائز من الباقي ولا يرجع  
المدعى عليه بشئ وكذا لو أقام المدعى البينة بعد الصلح على ألف والدار جميعا فالألف باطل وكان على  
حقه في الدار بخلاف ما لو ادعى عبدا وائمة فصالح منهما على مال ثم أقام البينة عليه ما صح وهما للمدعى  
ولو ادعى عليه ألف درهم ودارا فصالحه من ذلك على ألف درهم ثم أقام البينة على نصف ألف ونصف  
الدار لم يكن له منه شئ ولو أقام البينة على ألف درهم ونصف الدار كان الألف قضاء بالألف وأخذ  
نصف الدار لأن هذا الصلح استيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي والساقط لا يحتمل الدود ولو استحققت  
الدار من يد المدعى عليه لم يرجع من الألف بشئ كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى رجل دارا في يد

رجل فصالحه المذمى عليه على عبد وقبضه وأقام العبد البيعة أنه سرق فضى القاضى بحريته بطل الصلح  
وكذا لو أقام البيعة أنه مدبر أو مكاتب أو كانت أمة فأقامت بيعة أنها أم ولد أو أنها مكاتب أو مدبرة  
وقبل القاضى بينهما بطل الصلح كذا فى المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل له على رجله  
الف درهم وأقام الطالب البيعة أنه صالحه منه على مائة درهم وهذا الثوب فأقام المطلوب البيعة أنه  
أبرأ منه فالبيعة بيعة الصلح ولو أقام الطالب البيعة أنه صالحه منه على مائة فقط كانت بيعة البراءة أولى  
كذا فى محيط السرخسى \* المدينون بالالف يبرهن على أن الطالب صالحه على أربعمائة على أن أذنيه  
اليه وأبرأى عن الباقي وقال الطالب أبرأتك عن خمسمائة وصالحته على خمسمائة وبرهننا وقتنا  
واحدا أو وقتين أو لم يوقت فالبيعة للمطلوب فى جميع ذلك كذا فى الوجيز لا كدرى \* لو كانت  
الدعوى مما هو من ذوات الامثال نحو كخرطة أو كرش جير فصالح على نصفه ثم أقام المذمى البيعة على  
أن جميع ذلك له لا تصح دعواه ولا تسمع بيئته كذا فى المحيط \* ولو ادعى قبل رجل دارا والف درهم  
فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم أقام البيعة على الخمسمائة والدار لا يقضى له بشئ من الالف  
ويقضى ببقية الدار وان أقام البيعة على جميع الدار وثلاث الخمسمائة لا يقضى له بشئ كذا فى محيط  
السرخسى \* الصلح اذا وقع أقل من قيمة المستهلك على دراهم أو دنائير ثم أقام المستهلك البيعة أن  
القيمة كانت أقل من الذى وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبيعة غير مقبولة عنده وعند صاحبه مقبولة  
كذا فى التتارخانية \* اذا ادعى رجل فى دار رجل ذموى فلهام الذى فى يديه الدار شاهدين على  
أنه صالحه على شئ فرضى به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسميا مقدار ما وقع عليه الصلح وكذلك  
لو سمى أحدهما دراهم ولم يسم الآخر شئ أو شهدا جميعا أنه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو شهد  
صاحب الدار وادعى الطالب الصلح وجاء به شاهدان فشهد أحدهما على دراهم سمى وشهد الآخر  
على شئ غير مسمى أو تر كاجمعا تسمية البدل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بمعاينة على دراهم  
مسمى وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا فى المبسوط \* اذا ادعى رجل فى دار رجل  
دعوى فاختلف الشاهدان فى مقدار المسمى شهد أحدهما أنه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة  
وخمسين فان كان المذمى للصلح هو المذمى للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المذمى يدعى أكثر المالكين  
وان كان المذمى هو المذمى عليه الدار لا تقبل هذه الشهادة سواء شهدا با قبض على المذمى أو لم يشهدا  
هكذا فى المحيط \* والله أعلم

الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقراء

اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فأنكر ثم صالحه من ذلك على أن باعه بالالف الذى ادعى عليه  
عبد أو هو جائز وبصيرة قرا بالدين حتى لو استحق العبد أو وجد بالعبد عبدا فردّه فانه يرجع عليه  
بالالف واذا قال صالحته عن الالف الذى ادعت على هذا العبد فانه لا يصير مقربا بالالف حتى  
لو استحق العبد الصلح عليه أو وجد به عبدا فردّه فانه لا يرجع عليه بالالف وانما يرجع بانه دعوى  
فى الالف هكذا فى المحيط \* لو اطلق الرجلان على أن يسم أحدهما الآخر دارا ولم لا تر له عبد  
لم يكن هذا اقرارا وكذلك لو اطلقا على أن يسم أحدهما هذا العبد لا تر على أن أبرأ الآخر  
من الدين الذى له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو اطلقا على أن يبرئ لزم من هذه الدار وبرئ  
الآخر من العبد فهو صلح ولايس باقرار وكذلك لو اطلقا على أن يخرج أحدهما من هذه الدار وسلمها له  
كان هذا جائزا لم يكن اقرارا ولا انكارا وأيهما استحق فهم على جهمائى الباقي كما كان قبل الصلح



كذافي الميسوط \* صالح عن دعواه حقا في دار على عبد عيى الى أجل أو موصوفى في الذمة لم يجز ثم  
ان صالحه من حقه فقد أقر بالحق له والقول في بيان الحق لانه المجل وان صالح عن دعوى الحق  
لم يكن اقرارا كذا في الوجيز للكردى \* رجل ادعى على رجل عينا في يده فانكر فصالحه على  
مال اعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعى كاز يادة في الفن  
هكذا في الاختيار شرح المختار \* واذا ادعى رجل على امرأته تزوجها فحدث ذلك فصالحها على  
مائة درهم على أن تقر له بذلك فأقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحض من الشهود يسعها المقام  
معه وان لم يكن بمحض من الشهود لا يسعها المقام معه فيما بينها وبين ربها اذا علمت أنه لم يكن بينهما  
نكاح كذا في المحيط \* لو ادعى على رجل أنفا فقال له المدعى أقربى بألف على أن أحط عنك  
مائة فأقر جازا لمحظ كذا في الظهيرية \* رجل ادعى على رجل دما أو جراحة فان ادعى عمدا أو أكر  
المدعى عليه فصالحه المدعى على أن يأخذ المدعى عليه مائة درهم ويقر بذلك كان الصلح باطلا  
والاقرار باطلا لا يؤخذ بهذا الاقرار وان ادعى دما خطأ أو جراحة خطأ فكذلك الجواب هكذا  
في فتاوى قاضى خان \* لو ادعى قبل رجل حذفى قد فقه وصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك  
فالصالح والاقرار باطلان ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم على أن أبرأه من ذلك لم يجز وان كان  
ضرب المحذ على اقراره في الفصل الاول فشهاده جائزة ولو ادعى عليه شرب خمر أو زنى فصالحه على مائة  
درهم على أن يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم على أن  
أبرأه من السرقة جاز كذا في الميسوط \* رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم  
يعطيه المدعى السارق على أن يقر السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قائمة بعينها  
جاز الصلح وتبصر السرقة ملكا للمدعى بالمائة التي دفعها الى السارق وان كانت مائة لا يجوز الصلح  
وان كانت دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة أو لم تكن قالوا تأويل ذلك ما اذا  
لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة أما اذا لم يعلم فلا يجوز كذا في الظهيرية \* اذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي  
أحدهما فاصطلحا على أن افكر كل واحد منهما صاحبه بالنصف منها فسلما جاز كذا في لواصلها  
على أن أقر أحدهما للآخر بيت معلوم وأقر الآخر ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت الذى  
وقع عليه الصلح كان للمدعى أن يرجع في دعواه في قيمة الدار وكذا لو صالحه على عبد على أن أقر  
المدعى أن الدار للذى في يده كان الصلح جائزا واذا استحق العبد رجع المدعى في دعواه كما لو وقع الصلح  
على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط \* والله أعلم

\*(الباب العشرون في الامور المحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح)\*

لو صالح من دار على خدمة عبد سنة أو سكنى دار وكل ما جاز اجارته جاز وله حكم الاجارة حتى يبطل  
بموت أحدهما أو يأخذ المدعى أو ورثته الدار ان كان عن اقرار وفي الانكار رجوع الى الخصومة وان  
استوفى بعض المنفعة ثم مات أحدهما أخذ بقدره من الدار في الاقرار وفي الانكار رجوع بقدره  
في الخصومة كذا في التهذيب \* لومات العبد والداية قبل استيفاء شئ من المنفعة بطل الصلح وعاد  
المدعى الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعى  
الى نصف الدعوى بالاجاع واصحاب الخدمة ان يؤاخره كذا في محيط السرخسى \* ولو استأجره

الى ان يحجز عند محدرجه الله تعالى كذا في الكافي \* لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبد سنة فان اعتقه المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه يبطل ورجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن العتق شيئا لصاحب الخدمة وان اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق واذا قبله صاحب العبد لا يضمن كالأعتقه ويبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قبله صاحب الخدمة تلزمه القيمة ويتقضى الصلح عند محدرجه الله تعالى وكذلك لو قبله اجنبي خطأ وأخذ قيمته لا يتقضى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وله الخيار ان شاء اشترى بالقيمة عبدا آخر يخدمه سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محدرجه الله تعالى يتقضى الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يحجز بيعه ولو باع المدعي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعتاقه هكذا في المحيط \* لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض اذا كان منقولاً فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته نحو ذلك فان كان عقاراً يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* اذا ادعى داراً في يدي رجل فصالحه المدعي عليه على ثياب أو حيوان بعينه أو مكيل أو موزون بعينه وأراد المدعي أن يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وان كان المكيل أو الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا أنه اذا وقع الاستبدال عن المكيل أو الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرقا من غير قبض لا يبطل الصلح وان كان بغير عينه يبطل الصلح ذكره محدرجه الله تعالى في الاصل كذا في المحيط \* صالحه عن دم عمه على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه يبيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى في دار في يدي رجل حقاً فصالحه من ذلك على عبد من دفع اليه أحدهما ومات الآخر في يده فالمدعي بالخيار ان شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في دعواه وان شاء أمسك ورجع في حصة العبد امت في دعواه كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل حقاً في أرض في يدي رجل فصالحه من ذلك على أرض أخرى فغرقت الأرض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي بالخيار ان شاء تقضى الصلح ورجع في أرضه ان كان الصلح عن اقرار ورجع في دعواه في الأرض ان كان عن انكار وان شاء تبرص الى أن ينضب الماء عنه فان اختار التبرص فان أحدث الغرق نقصاناً في الأرض بخير وقع الصلح عن انكاره واقراره وان لم يحدث الغرق نقصاناً لا خيار له وان غرقت الأرض التي وقع الصلح عنها ان وقع الصلح عنها عن اقراره قد أحدث الغرق نقصاناً في الأرض فان حصل الغرق بعد ما ذهب المصالح الى الأرض وتمكن من قبضها فانه لا خيار له وان أحدث قبل ان يذهب الى الأرض ويتمكن من قبضها يتخير وان وقع الصلح عن انكاره لا خيار له سواء تمكن من قبضها أو لم يتمكن وهذا عندهم جميعاً كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محدرجه الله تعالى رجل ادعى داراً في يدي رجل فصالحه على ألف وخدمة عبد سنة فقبض العبد والألف ثم مات العبد قبل أن يخدمه قال يعود على دعواه فان أقام البينة على حقه قسم حقه على الألف وقيمة الخدمة لها أصاب الألف جاز لصاحب البدوم أصاب الخدمة فهو للمدعي وان لم يقم بينة سلمت له الألف وبطلت حصة الخدمة وضع الصلح كذا في محيط السرخسي \* اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح عنه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض واذا استحق كل المصالح عنه عن اقرار رجع المدعي عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصومة على المستحق ان شاء وان استحق بعض المصالح عنه أو ثلثاً أو ربعاً ونحو ذلك يرجع بالخصومة في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو وقع الصلح عن انكار أو سكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه وخاصم المدعي مع المستحق وان

استحق بعضه ورجعه المدعى بالخصوصة في ذلك القدر كذا في الكافي \* وجعل ادعى نصف دار في يدي انسان فصالحه الذي في يديه على دراهم مسماة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصفاً شائعاً قال المدعى النصف لي والنصف لآخر للمدعى عليه يرجع المدعى عليه على المدعى بنصف البدل ولو قال النصف لي ولا أدري أن النصف لا يتحول هو أو قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شائعاً لا يرجع المدعى عليه على المدعى بشئ من البدل وان قال المدعى النصف لي والنصف لآخر فلان آخر غير المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعى عليه على المدعى بشئ من البدل وان كان المدعى ادعى نصفاً معيناً فصالحه المدعى عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعى يرجع المدعى عليه بجميع البدل على المدعى وان استحق النصف الآخر لا يرجع بشئ وان استحق نصف شائع من الدار يرجع المدعى عليه بنصف البدل على المدعى هكذا في فتاوى قاضي خان \* وان ادعى حقاً في دار لم يبينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم ير دسماً من العوض فلم يل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعى عليه له أن يرجع بدراهمه كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دار في يدي رجل ولم يقل في النصف الآخر شيئاً فأقر بذلك الذي الدار في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يقل في النصف الآخر شيئاً فأقر المدعى عليه له بذلك أيضاً ثم صالح المدعى عليه مع الثاني أيضاً على دراهم مسماة ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه ما به بشئ وان استحق ثلاثة أرباع الدار رجع عليه ما بنصف ما أخذ وكذلك لو لم يقر المدعى عليه للمدعى الثاني بشئ حتى أقام المدعى الثاني بينة على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدار ثم صالحه المقضي له من ذلك على دراهم معلومة وكان ذلك قبل أن يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمستحق فالمدعى عليه لا يرجع على المدعى الأول ولا على الثاني بشئ مما صالحه ما عليه ولو أن المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الدار رجع المقضي عليه على المصالح الأول وعلى المستحق الأول بنصف ما أعطاهما هكذا في المحيط \* اذا ادعى رجل دار في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجع المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح أما اذا أجازها جاز وسلم العبد للمدعى ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه وان لم يجز وأخذ بطل الصلح ورجع المدعى على دعواه فان كان الصلح عن اقرار رجع المدعى بما ادعاه وان كان عن انكار أو سكوت رجع على دعواه ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي \* اذا استحق بدل الصلح في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس أو وجدته ستوة أو وصاها أو زيوفاً أو نهرجة فان وقع الصلح على جنس حقه بأن ادعى ألف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعى يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجهاد ولا يرجع بأصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بأن ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معارضه ويرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق عن المجلس يرجع بأصل الدعوى كذا في الذخيرة \* لو كان عليه كرخطة فصالحه من ذلك على كرشعير ودفعه اليه وتفرقا ثم استحق الكرشعير انتقص الصلح واذا بطل الصلح يرجع بأصل حقه وهو كرخطة فان ورد الاستحقاق ومسا في المجلس ودفعه فانه يرجع عليه بشعير مقله ويكون الصلح ماضياً كذا في المحيط \* ولو صالحه من الدراهم على فلس وقبضها ثم استحق يرجع بالدراهم كذا في الحاوي \* رجل ادعى على

رجل ألف درهم ودارا فصالح المدعى عليه على مائة دينار ثم استحق الدار من يد المدعى عليه لم يرجع على المدعى بشئ لو أن رجلا ادعى في دار في يد رجل حقا فصالحه من ذلك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا فان استحق العبد بكم يرجع المدعى في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته مائتي درهم انتقص الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثلاثي دعواه وان كانت قيمته مائة انتقص الصلح في النصف ويرجع في نصف الدعوى ولو أن المدعى أعطى ثوبا للذي في يده الدار والمثله بمساها ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعى على المدعى عليه بنصف الثوب وبنصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعى عليه فانه يرجع المدعى عليه على المدعى بنصف العبد وبنصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فال وقع الاختلاف بين المدعى والمدعى عليه في قدر المحن الذي ادعاه المدعى في الدار فقال المدعى كان حقي في الدار نصفها وقيمة الدار مثلا مائتي درهم فحقي من ذلك مائة والثوب مائة فيقسم حقي في الدار والثوب على العبد والمائة نصفين فانه اذا استحق الثوب كان لك الرجوع على بنصف ما أعطيتني من العبد والمائة وقال المدعى عليه لا بل حقت في الدار عشرة ما وقيمتها عشرون درهما وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة أسداسا فصارت اياه الثوب خمسة أسداس العبد والمائة فاذا استحق الثوب كان لي الرجوع بخمسة أسداس ما أعطيتك من العبد والمائة فاذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعى عليه مع عبده ويرجع على المدعى بخمسة أسداس العبد والمائة كذا في المحيط \* ولم يسم مهورا في أصل العقد لكنه صالحهما من مهر ما على أن يجعل العبد مهر لها وافرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما اذا تزوجها على ألف ثم صالحها من الألف على عبد فاستحق العبد فانها ترجع عليه بالألف هكذا في المبسوط \* ولو كان المدعى دارا فصالح على دارو بنى كل واحد منهما بناء فالدار كالامة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كما في الولد \* اختلفا في ساحة يدعى كل واحد منهما له وفي يده لم يقض لاحدهما ملك ولا يدال بينهما فان سلمها أحدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبني الآخر وسكن فاستحق العبد أو وجد حرا بطل الصلح ويعود لكل واحد منهما الى دعواه وليس له أن ينقض بناء ساحة ولا أن يمنعه من السكنى حتى يثيب بالينة وواشترى منه بعبد وبني وسكن ثم استحق أجبر على نقض البناء كذا في السكاني \* والله أعلم

﴿الباب الحادى والعشرون في المتفرقات﴾

الامام أو القاضى اذا صالح شارب الخمر على أن يأخذ منه مالا ويعفوه عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى قاضى خان \* لو قذف امرأته بالزنى حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على أن لا تطالبه باللعان كان باطلا وعفوها بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في الفصول العبادية \* رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج وأراد حذمه فاصالحا معها وأحدهما على دراهم معلومة أو شئ آخر على أن يعفوه عنهما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى قاضى خان \* لو كانت المرأة المزنى بها هى التى صالحته على دراهم أخذتها منه أو دفعها له فهو باطل ولكل واحد منهما أن يرجع بماله الذى دفعه كذا في المبسوط \* لا ينبغي للقاضى أن ييسر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتولين وسيل القاضى أن لا يسادر في القضاء بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو الاصطلاح بينهم بأن كانوا يعملون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما اذا طلبوا القضاء لا محالة وأبوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبسا

غير مستبين لا قاضى ان يردهم الى الصلح واما اذا كان وجه القضاء مستبيناً فان وقعت الخصومة بين  
اجنبيين يقضى بينهم ولا يردهم الى الصلح حين ابوابان وقعت الخصومة بين اهل قبيلتين أو بين المهاجرين  
يردhem الى الصلح مرتين أو ثلاثاً وان ابوا الصلح هكذا في الذخيرة \* لو صالح من الدعوى في الغنم على  
نصف الغنم على ان المطلوب الاولاد كلها سنة لا يجوز وكذلك لو شرط الاولاد كلها للطالب ولو صالح على  
صوفها على ان يجوز من ساعته جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً للمحدث رحمه الله تعالى قبل  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى انما يجوز اذا صالح على صوفها وان صالح على صوف غيرها لا يجوز بكذا  
في محيط السرخسى في باب الصلح الفاسد \* ولو صالح على اللبن الذي في ضرعه أو على الولد الذي في بطنه  
لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* لو ادعى في عبد دعوى فصالحه من ذلك على محتاتم دقيق معلومة من  
دقيق هذه المخطئة أو على ابطال من محم شاة حية لم يجوز وكذلك لو صالحه على عبد أتى كذا في المبسوط  
في باب الصلح الفاسد \* لو ادعى انسان على انسان مالا أو حقاً في شئ ثم صالحه على مال فتيين أنه لم يكن  
عليه ذلك المال وذلك الحق لم يكن ثابتاً كان للادعى عليه حق استرداد ذلك المال كذا في خزنة  
الفتاوى \* اذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه وأخذ منه بدل الصلح انى كنت مبطلا في الدعوى  
كان للادعى عليه ان يرجع عليه بما أخذ من بدل الصلح كذا في المحيط \* اذا ادعى على انسان مالا  
وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز للكردرى \* ادعى على آخر ان له  
خمسين ديناراً في يده من مال الشركة وعليه خمسون ديناراً فراضا والمدعى عليه مقر بمال الشركة  
ثم اصطلحا على خمسين ديناراً الا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض وان أنكر المدعى  
عليه مال الشركة ثم اصطلح فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعاً كذا في الذخيرة \* المطلوب  
اذا قضى حقه وأنكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه وبين الله تعالى لا يحل  
للتالب أخذ مال الصلح كذا في التنازع خاتمة \* اذا كانت الدار في يدى رجل فادعى أن فلاناً تصدق بها  
عليه وقبضها وقال فلان وهبتها لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصطلحا على مائة درهم على أن يسلم له الدار  
بصدقة فهو جائز ولا يبتطبع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا لو أقر الذى في يده الدار أنها هبة وأراد  
الواهب أن يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز واذا جردب الدار الهبة والصدقة وأراد أخذ  
داره فصالحه الذى في يده الدار على ثوب على أن يسلم له الدار بما ادعى من الصدقة جاز واذا اصطلحا  
على أن تكون الدار بينهما بالسوية نصفين على ان يرد الذى في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وان  
كان في يدى رجل عبد فادعى رجل أنه تصدق عليه وقبضه وجمده الذى في يده العبد ذلك واغتدى  
منه الذى في يده العبد بثوب فدفعه اليه وصالحه على أن يرى من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا  
في المحيط \* صالح عن العشرة بالخمسة ثم نكح الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية \* في نوادر ابن سماعة  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل باع عبداً بمائة درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل  
للمشتري بتسليم العبد وطالب المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على أن يرد على المشتري الثمن قال هو  
حائز للبائع الثمن الذى قبض والعبد للضامن قال لا يرى أن رجلاً لو ادعى على رجل أنه باعه عبده هذا  
بألف درهم وأنكر ذلك الذى العبد في يده فصالحه عن دعواه على أن رد عليه الثمن وقبضه ثم أقر  
المدعى عليه بالبيع فالعبد له والثمن للذى قبض كذا في المحيط \* لو صالحه من الدين على عبده وهو موقوفه  
وقبضه لم يكن له أن يبيعه مرابحة على الدين كذا في المبسوط في باب الخيارات في الصلح \* له على آخر ألف  
فدفع المديون اليه نصفها من جهة الصلح بلا تعلق بالصلح ثم أراد الاسترداد له ذلك وان كان أعطاه  
عرضاً لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز للكردرى في الصلح عن الاشياء التى ليست بمال \* الكفيل

بالتفصيل اذا صاح على مالي هل أن يبرئ من الكفالة فالعالم باطل وهل تبطل الكفالة فيه وإيتان في رواية تنقطع هكذا في البدائع \* وبه يفتى كذا في الذخيرة \* والله أعلم

\*(كتاب المضاربة)\*

وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين بابا

\*(الباب الاول في تفسير ما وركتها وشرائطها وحكمها)\*

أما تفسيرها شرطا فهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من أحد التجارين والعمل من الجانب الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي \* فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح أو وضع أو ملك المال بعد ما قبضه المضارب قبل أن يعمل به كان الربح للمضارب والوضيعة والملاكة عليه كذا في المحيط \* (وأما ركنها) فلا يصح باب والتعويل وذلك بالفاظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بأن يقول رب المال خذ هذا المال مضاربة على أن مارزق الله وأطعم الله تعالى منه من ربح فهو يبتنا على كذا من نصف أو ربع أو ثلث أو غير ذلك من الاجزاء المعلومة وكذا اذا قال مقارضة أو معاملة ويقول المضارب اخذت أو رضيت أو قبلت أو نحو ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع \* ولو قال خذ هذا الالف فاعمل بالنصف أو بالثلث أو بالاعشار أو قال خذ هذا الالف وابتع به متاعا ما كان من فضل فلك النصف ولم يزد على هذا شيئا أو قال خذ هذا المال على النصف أو بالنصف ولم يزد على هذا جازت استحسانا ولو قال اعمل به على أن مارزق الله تعالى أو ما كان من فضل فهو يبتنا جازت المضاربة قياسا واستحسانا هكذا في المحيط \* ولو قال خذ هذا الالف تشتري به هرويا بالنصف أو قال تشتري به رقية بالنصف فهذا فاسد وما اشترى به يكون رب المال والمضارب اجرمه فيما اشترى وليس له أن يبيع ما اشترى الا بأمر رب المال فان باع بغير امره فحكمه كحكم بيع الفضولي لا يجوز الا باجارة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه رده فهو ضامن لقيمه حين باع والتمن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم ينبغي له ان يتصدق به واذا اجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعيته نفذ بيعه وكذلك ان كان لا يدري انه قائم ام هالك والتمن رب المال ملزم لا يتصدق منه بشئ كما لو كان امره بالبيع في الابتداء وان علم هلا كنه عند الاجازة فاجازته باطله فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامنا للقيمة يوم باعه والتمن لا يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الالف مضاربة واشتر به هرويا بالنصف أو قال رقية بالنصف هل يجوز مضاربة ام لا لارواية لها في الكتب وكان الفقيه ابو بكر محمد بن عبد الله البلخي يقول بأنه يجب أن لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة \* (وأما شرائطها) الصحيحة فكثيرة كذا في النهاية \* (منها) أن يكون رأس المال دراهم ودنانير عنداني خفيفة واني يوسف رجهما الله تعالى وعند محمد رجه الله تعالى او فلوسا رائجة حتى اذا كان رأس مال المضاربة ماسوى الدراهم والدنانير والفلوس رائجة لم تجز المضاربة اجماعا وان كان رأس مال المضاربة فلوسا رائجة لا تجوز على قولهما وعلى قول محمد رجه الله تجوز هكذا في المحيط \* واعتوى على أنه تجوز كذا في التارخانية ناقلا عن الكبرى \* ولا تجوز بالذهب والفضة اذ لم تكن مضر وبه في رواية الاصل كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الكبرى في المضاربة بالتمر وإيتان في كل موضع يروج التبررواج الاثمان تجوز المضاربة هكذا في التارخانية والمبسوط \* والبدائع \* وتجوز بالدراهم النهرية والزئوف ولا تجوز بالسوقه فان كانت السوقه تروج فهي كالفلوس كذا في فتاوى قاضي خان \* لو دفع



اليه عوضاً أو بعد ائصال بعد واقبض ثمنه وأعمل به مضاربة قبأه بدراهم أو دناتير وتصرف فيها جازت  
المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو باع العبد بثلثة درهم وقيمته ألف درهم وعمل بها وهى  
مضاربة جائزة في المائة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو باعه بمكيل أو موزون  
جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكون المضاربة فاسدة لأنها لا تصح بالمكيل والموزون كذا  
في المحيط \* ولو قال خذ عبدى مضاربة على أن رأس مالى قيمته فالمضاربة فاسدة ولو قال اشتري عبدى  
نسيئة ثم بعه وأعمل بثمنه مضاربة فاشتره ثم باعه بنقد ثم عمل مضاربة جاز كذا في محيط السرخسي  
(ومنها) أن يكون رأس المال معلوماً عند العقد حتى لا يقعان في المنازعة في الثاني والعلم به إما بالتسمية  
أو بالإشارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى إذا دفع الرجل دراهم مضاربة لا يدري واحد منهما ما وزنها  
فهو جائز لأنه وإن لم يوجد تسمية رأس المال وقت العقد فقد وجدت الإشارة إلى رأس المال وقت  
العقد هكذا في المحيط \* ويكون القول في قدرها وصفتها قول المضارب مع يمينه كذا في فتاوى  
قاضي خان (ومنها) أن يكون رأس المال عيناً لا ديناً فالمضاربة بالدين لا تجوز حتى إن من كان له  
على آخر ألف درهم فأمره صاحب الدين أن يعمل بها مضاربة لا تجوز المضاربة كذا في النهاية \* وهذا  
بالإجماع كذا في محيط السرخسي \* فلو اشتري المديون بعد ذلك وباع ورجع أو خسر كان الرجوع له  
والتحسران عليه وكان الدين عليه على حاله لرب الدين هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
ما باع واشتري يكون جائزاً على صاحب الدين فالرجوع له والتحسران عليه وكذا الدين عليه على حاله لرب  
الدين هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما باع واشتري يكون جائزاً على صاحب الدين  
فالرجوع له والتحسران عليه وكان المديون بريئاً عن الدين وله أجر مثل عمله على رب الدين كذا في المحيط \*  
ولو كان الدين على ثالث فقال له اقض مالى على فلان فأعمل به مضاربة جاز كذا في الكافي \* إذا  
كان لرجل على آخر ألف درهم دين فقال لا تنزأ قبض ديني من فلان وأعمل به مضاربة فقبض بعضه  
وعمل فيه جاز ولو قال اقض ديني من فلان فأعمل به مضاربة أو ثم أعمل به مضاربة فقبض بعضه وعمل  
فيه لا تجوز وكذا إذا قال اقض ديني لتعمل به مضاربة أو لتعمل هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال  
للغائب أو المستودع أو المستبضع اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز عند أبي يوسف والمحسن  
رحمهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* في فتاوى رشيد الدين لو قال لمديونه ادفع الدين  
الذى لى عليك إلى فلان ليشتري فلان كذا ويبيع على أن ما يحصل من الربح يبتنا نصفين فدفع  
صح ذلك مضاربة كذا في الفصول العمادية (ومنها) أن يكون المال مسلماً إلى المضارب لا يدرب  
المال فيه فإن شرط أن يعمل رب المال مع المضارب تفقد المضاربة سواء كان المالك عاقداً أو غير عاقد  
كأب والوصى إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط العمل الصغير كذا في الكافي \* ثم أجر مثل  
المضارب في عمله على الأب أو الوصى يؤدى أن ذلك من مال الابن كذا في المبسوط \* ولو دفع أحد  
المتقاضين أو أحد شريكي العنان مالاً مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في الحاوى  
\* وإذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فإن كان العاقد ممن يجوز له أن يأخذ المال مضاربة  
بنفسه كالأب أو الوصى إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب يجوز من الربح جازت  
المضاربة وإن كان العاقد ممن لا يجوز له أن يأخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفقد  
العقد كالمأذون يدفع مالاً مضاربة ويشرط عمله مع المضارب وإن شرط المأذون عمل مولا مع المضارب  
ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة وإن كان عليه دين جازت المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كذا في المحيط \* ولو وكل رجلاً يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشياً

معلوم لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضي خان \* والمكاتب اذا دفع مالهم مضاربة  
 وشرط عمل «ولاء» معه لا تفسد مطلقا لانه كالاجتي «سواء» كلن عليه دين أو لم يكن كذا في التبيين  
 \* فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسدت المضاربة فان اشترى بعد ذلك وباعا وربحا طار ربح كله لرب  
 المال ولا أجر للمضارب في عمله ولو كانا اشترى بالمال جارية ثم عجز المكاتب فباعا الجارية بغلام ثم باعوا  
 الغلام باربعة آلاف درهم فان المولى يستوفى منها رأس ماله وما بقى فهو بينهما على ما اشترطوا كذا  
 في المبسوط \* لو دفع ألفا مضاربة فقال له اعمل فيه برأيك كان للمضارب أن يدفعه الى غيره مضاربة  
 فان دفعه واشترط أن يعمل المضارب الاول مع الثاني أو شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة  
 الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال على ما اشترط في المضاربة الاولى ولا أجر  
 لرب المال وان عمل رب المال كذا في فتاوى قاضي خان \* وللاخراج المثل كذا في محيط  
 السرخسي (ومنها) أن يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على وجه لا يقطع به الشرع كذا في الربح  
 كذا في المحيط \* فان ظال على أن لك من الربح مائة درهم أو شرط مع النصف أو الثلث عشرة دراهم  
 لاتصح المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو شرط للمضارب ربح نصف المال أو ربح ثلث  
 المال كانت المضاربة جائزة ولو شرط لاحدهما ربح مائة درهم لا يصح ان رأس المال جاز ولو شرط  
 لاحدهما ربح هذه المائة بعينها أو ربح هذا النصف بعينه من المال فسدت واذا اشترط لاحدهما  
 نصف الربح الا عشرة دراهم أو ثلث الربح الا خمسة دراهم فسدت المضاربة كذا في المحيط (ومنها)  
 أن يكون المشروط للمضارب مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا من رأس المال أو منه  
 ومن الربح فسدت المضاربة كذا في محيط السرخسي (وأما الشروط) الفاسدة فيها ما تبطل  
 المضاربة ومنها ما لا تبطلها وتبطل بنفسمها اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الربح وعشرة دراهم في كل  
 شهر عملت فيه المضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية \* فان عمل على هذا الشرط  
 فربح ظال ربح على ما اشترط ولا أجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترط ذلك الاجر لعبد له يعمل معه  
 في المضاربة أوليت يشتري فيه ويبيع فالربح على ما اشترط ولا أجر لعبد المضارب ولا مائة وان كان  
 العبد الذي اشترط له الاجر عليه دين أو كان مكاتب المضارب أو ولده أو والده فهو جائز على ما اشترط  
 وللذي عمل بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترط ولو اشترط أن يعمل عبد  
 رب المال مع المضارب على أن العبد أجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهذا شرط فاسد والربح بينهما  
 على الشرط ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط له أجر عشرة دراهم كل شهر واشترط ذلك لمكاتبه  
 أو لاسمه جاز كذا في المبسوط \* ولو دفع ألفا مضاربة بالنصف على أن يدفع رب المال أرمه  
 اليه ليزرعها سنة أو على أن يسكن داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب هو الذي  
 شرط عليه أن يدفع أرضا له ليزرعها رب المال سنة أو يدفع داره ليسكنها سنة فسدت المضاربة كذا  
 في النهاية \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن دفع مالا مضاربة على أن يبيع المضارب في دار  
 رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز  
 كذا في المحيط \* قال القندوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة المبيع أو يقطع للشركه في الربح  
 يوجب فساد المضاربة وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية  
 عليها كذا في الذخيرة (وأما حكمها) طاه أو لا أمين وعند الشروع في العمل وكيل واذن ربح فهو  
 شريك وان فسد فهو آجير واذن طاف فهو غاصب وان اذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان  
 بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا كذا في الكافي \* المضارب اذا عمل في المضاربة فاسدا

وزميج يكون جميع الربح لرب المال والمضارب أجر مثله فيما عمل لا يراد على المسمى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضي خان \* هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط \* ولو كانت صحيحة لم يربح المضارب لاثني له ولو ملك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يفهم المضارب كذا في فتاوى قاضي خان \* وله أجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط \* والله أعلم

\*(الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز)\*

لوقال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح ينتجنا زوي يكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أنها مشري كان في الربح ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لأن مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك إذا دفع إليه مالا وقال اجعل به بشركتي ولم يزد على هذا فهذه مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على أن للمضارب شركا والشرك والشركة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة \* ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان له من الربح فان عد لم يربح المال والمضارب بما شرط فلان فلان من الربح تجوز المضاربة وإن لم يعلم لا يجوز وكذا إذا علم أحدهما وجهل الآخر كذا في المحيط \* ولو دفع إليه مضاربة على أن يعطى المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لانه شرط له أحد النصفين كذا في محيط السرخسي \* إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لمحاب رب المال فالمضاربة جائزة والمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال على أن لرب المال نصفه أو ثلثه ولم يبين للمضارب شيئا ففي الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال للمضارب على أن لي نصف الربح وذلك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصير رب المال دافع مال المضاربة إلى رجلين وإن لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز يجعل المشروط للاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وإن شرط بعض الربح لعبد رب المال أو لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وإن لم يشترط عمل العبدان لم يكن على العبددين صحيح الشرط سواء كان عبد المضارب أو عبد رب المال وإن كان على العبددين فان كان عبد المضارب فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعند ما يصح الشرط ويجب الوفا به وإن كان عبد رب المال فالشرط يكون لرب المال بلا خلاف وإن شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب له أو شهادة رب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب ومن أشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما إذا شرط بعض الربح للاجنبي وإن شرط بعض الربح لثلاثة دين المضارب أو لثلاثة دين رب المال فهو جائز ويكون الشرط له هكذا في المحيط \* لو شرط ذلك للمساكين أو للعلم أو في الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له رأس مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي

\* لودفع اليه ألف درهم مضاربة على أن ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاع للمضارب  
فالثلاثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح لمن شاع للمضارب فهو والمسكوب عنه  
سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط \* لودفع رجلان ألفاً مضاربة على أن للمضارب ثلث الربح  
وثلث الباقي لأحدهما والثالثان للآخر فعمل المضارب وربح فثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفين ولو شرط  
المضارب أن له الثلث لثلاثاء من حصة أحدهما والثلث من حصة الآخر مع وما بقي بين صاحبي المال  
على اثني عشر سهماً خمسة أمهم لمن شرط من حصته الثلثين وسبعة للآخر كذا في محيط السرخسي \*  
لودفع رجلان إلى رجلين ألف درهم وقال لهما نصف الربح بينهما لفلان منه الثلثان لفلان من نصيب  
أحد صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث لفلان من نصيب أحد  
صاحبي المال وهو الذي أعطى له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب الآخر والنصف الآخر بين صاحبي  
المال نصفين فعملوا وربحاً فنصف الربح بين المضاربين على ما اشترطوا والنصف الآخر بين صاحبي المال  
على تسعة أسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف من نصيبه من ذلك أربعة أسهم وللآخر خمسة كذا  
في المبسوط \* دفع ألفاً على أن للمضارب ثلثي الربح على أن يخطباً فف من ماله فيعمل بهما فخطبهما  
وعمل وربح فهو على اشتراط ربح ألف المضارب له خاصة والثالثان له من النصف الآخر يحكم بحقه في مال  
الدافع ولو كان الدافع شرط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر مالهما لأن الدافع  
شرط أن يكون ربح ماله كله وهو نصف الربح فيكون هذا أيضاً مبتدأ المضاربة كذا في محيط  
السرخسي \* ولودفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يخطبها بألف من قبله ويعمل بهما جميعاً على  
أن للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح ألف صاحبه ونصفه من ربح ألفه خاصة وعلى أن ما بقي من  
الربح للدافع فهذا جائز للمضارب بثبات الربح على ما اشترط والثلث لرب المال ولودفع اليه ألفي درهم على  
أن يخطبها بألف من قبله على أن الربح بينهما نصفين فهذا جائز فإن كان الدافع شرط لنفسه ثلاثة  
أرباع وللعامل ربعه فالربح بينهما أثلاثاً على قدر مالهما كذا في المبسوط \* دفع اليه ألفاً وقال  
إن اشتري به براقه النصف وإن اشتري به دقيقه اقله الربع وإن اشتري به شعيرة اقله الثلث مع وما اشتري  
استحق المشروط فإن اشتري بالبر لا يملك بعده شراء شيء آخر لوقوع الشركة والعقد عليه ولو شرط على  
أن تكون النفقة على المضارب إذا خرج إلى السفر بطر الشرط وجازت كذا في الوجيز للكردي ناقل  
عن المتقي \* ولو قال له إن عملت في المصرفك الثلث وإن سافرت فلك النصف فاشتري في المصرف  
وباع في السفر قال محمد رحمه الله تعالى المضاربة على الشراء فإن اشتري في المصرف له ما شرط في المصرف  
سواء باعه في المصرف أو غيره وإن عمل ببعض المال في السفر وبالبعض في المحضر فربح كل واحد على  
ما شرط \* دفع إلى رجلين مضاربة على أن لأحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه أجور مثل  
الآخر فله مضاربة فاسدة بينه وبين الآخر دون الأول لأن المقصد هو عدم الشركة في الربح وجد  
في حقه خاصة ولا ينفرد أحدهما بالتصرف لأن الأذن بالتصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي  
\* والله أعلم

باب الثالث في الرجل يدفع المال بعينه مضاربة وبه لا

إذا دفع إلى رجل ألف درهم فقال نصفه قرض عليك ونصفه معك مضاربة بالنصف فأخذه على ذلك  
فهو جائز على ما سمي كذا في الذخيرة \* فإن هلك المال قبل أن يعمل به فهو ضمان لنصفه  
ولو عمل به فربح كان الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهما وإن قسم المضارب المال بينه

وبين رب المال بعد ما عمل به أو قبل أن يعمل به بغير محض من رب المال فمحمته باطلة لا الواحد لا يتقرب بالقسمة فان هلك أحد المتضمنين قبل أن يقبض رب المال نصيبه هلك من مالهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال وأجاز القسمة بأن قبض نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشئ وان هلك النصيبان جميعا بعد رضی رب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ماصار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض خمسة أضع على حاله كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الالف على أن نصفه قرض عليك وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جوفعا كذا في المحيط والذخيرة \* وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي \* فان عمل مع هذا فربح أو وضع فالربح والوضعية بينهما نصفين كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الالف على أن نصفه قرض عليك ونصفه مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على أن نصفه مضاربة بالنصف ونصفه هبة للمضارب وقبضه المضارب على ذلك غير مقسوم فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل أن يعمل به أو بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصة الهبة كذا في المحيط \* ولا توجد رواية في الكتب أن الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولو ربح فنصف الربح حصة الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما شرط في المضاربة والوضعية عليهما نصفين ثم لم يذكرا حصة الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تطيب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويتصدق بها وقال القتيبي أبو اسحاق الحافظ تطيب له بالاجماع ولا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي \* ولو سمي نصفه بضاعة ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل أو بعده فالهالك على رب المال وان ربح فرب المال ثلاثة أرباع الربح وللمضارب ربع الربح كذا في الذخيرة \* ولو دفعه على أن نصفه ودية في يد المضارب ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمي فان تصرف في جميع المال كان ضامنا للنصف حصة الوديعة وربح ذلك النصف له وعليه وضعته كذا في المبسوط \* فان قسم المضارب المال نصفين ثم عمل بأحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضعية عليه وعلى رب المال نصفين وان ربح فانه بينهما نصفين الا أن ما كان من حصة الوديعة من الربح يتصدق به المضارب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو دفع الى رجل جراب مروى فباع نصفه منه بخمسمائة ثم أمره أن يبيع نصف الباقي ويعمل بالثلث كله مضاربة فان شرط على أن الربح بينهما نصفين فالربح والوضعية نصفان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قولهما رب المال ثلاثة أرباع الربح وللمضارب ربعه والوضعية كلها على رب المال وان كان خلط المائتين فليس له أجر مثل عمله في النصف الذي فسدت فيه المضاربة وان لم يخلط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرط أن يكون للمضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثه فالربح بينهما على ما شرط في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والوضعية عليهما نصفين وأما عندهما فلهما مضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثاه وإذا شرط رب المال ثلثي الربح وللمضارب ثلثه فعنده الربح بينهما نصفين وعندهما للمضارب سدس الربح والباقي لرب المال هكذا في محيط السرخسي \*

﴿وما يتصل بهذا الباب﴾ اذا دفع الرجل الى رجل جرابا مرويا فباع نصفه منه بخمسمائة ثم أمره بأن يبيع النصف الباقي ويعمل بالثلث كله مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شئ وهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسمائة ثم عمل بها بالخمسة التي عليه فالربح

والوضعية تصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وفي قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى رب المال ثلاثة أرباع الربح وللمضارب الربع والوضعية كلها على رب المال كذا  
في المحيط \* ولو كان رب المال أمره أن يعمل بالمالين مضاربة على أن للمضارب ثلثي الربح فعمل بهما  
كان للمضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط \* وأن وضع كانت الوضعية عليهما أنصافا هذا على  
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى للمضارب ثلث  
الربح إن عمل في المالين ورب المال ثلثا الربح والوضعية كلها على رب المال هكذا في المحيط \*  
ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللمضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما  
نصفان والوضعية عليهما نصفان كذا في المبسوط \* هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعلى قولهما رب المال خمسة أسداس الربح وللمضارب السدس هكذا في المحيط \* وهل يستحق  
على رب المال أجر مثل عمله في النصف الذي فسدت المضاربة فيه، يتظران خلط المالين فليس له  
أجر مثل عمله وإن لم يخلط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة كذا في محيط  
السرخصي والله أعلم

﴿الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك﴾

الأصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة  
وتوابعها ومن جلته التوكيل بالبيع والشراء للمعاجة والرهن والارتهان والاجارة والاستئجار والاداع  
والابضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بمطلق العقد وملكه إذا قيل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل أن  
يلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة إلى غيره وخط مال المضاربة بماله  
أو بمال غيره ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيك إلا أن ينص عليه رب المال وهو  
الاستدانة وهو أن يشتري بالدرهم والدنانير بعدما اشترى برأس المال السلعة وما أشبه ذلك واخذ  
السفاتج وكذا أعطائها والعق بمال وبغير مال والكاتب والاقرض والهبة والصدقة هكذا  
في الهداية \* يجوز للمضارب أن يبيع بالتقدي والنسيئة كذا في الكافي \* وإن باع شيئا من مال  
المضاربة وأخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان \* وإن حط شيئا يعيب  
مثل ما يحط التجار في مثل ذلك العيب أو يتغابن به الناس فذلك جائز لأنه من صنع التجار ولو حط عنه  
شيئا فاحشا أو حط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
وهو ضامن لذلك رب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك  
الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط \* وله أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سفينة  
للكوب وله أن يستكرها وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور من الزاوية كذا  
في الكافي \* وليس على هذا المملوك عهد شيء مما باع وإنما المهدة على المضارب كذا في المحيط  
في المتفرقات \* ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما لا يملكه فإن  
اشترى العبد عبدا من تجارته فحجي لا يدفعه ولا يغديه حتى يحضر المضارب ورب المال وإن لحق عبدا  
من المضاربة دين كان للمضارب أن يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا أو غائبا ولورث المضارب العبد  
بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل أو لا لأن الرهن يفاد دين حكا وليس له أن يقضي دينه من مال المضاربة  
كذا في محيط السرخصي \* فإن رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل أو ليس فيه فضل فله من حطر  
ولو لم يرهه ولكن العبد استمك ما لا رجل أو قل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال



أو دفعه عليه بدنية أو قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو احتال  
 بالثمن على الأيسر والاعسر جاز كذا في الكافي \* وليس له أن يزوج عبدا أو أمة من مال المضاربة  
 كذا في محيط السرخسي \* إن دفع المضارب مال المضاربة أو شيئا منه إلى رب المال بضاعة فاشتري  
 رب المال وباع فهي مضاربة بحالها ويصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستوى في هذا أن  
 يكون مال المضاربة ناضيا أو صار عرضا وإن كان رب المال أخذ مال المضاربة من منزل المضارب  
 بغير أمره وباع واشتري به إن كان رأس المال ناضيا فهو تقص للمضاربة وإن صار رأس المال عرضا  
 لا يكون تقصا له ما إذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب المال العرض بألف درهم ورأس المال  
 كان ألف درهم ثم اشترى بالالفين عرضا آخر يساوي أربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب  
 المال وضمن للمضارب خمسمائة هكذا في المحيط \* ولو دفع المضارب المال إلى رب المال مضاربة  
 لا تصح المضاربة الثانية ولا تقصد المضاربة الأولى عندنا ويكون الربح بينهما على ما شرط في المضاربة  
 الأولى كذا في الكافي \* إذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب أو باعه المضارب من  
 رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال أو لم يكن غير أنه متى باع رب المال من  
 المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال  
 بالخيار إن شاء دفع الثمن إلى المضارب وبقيت المضاربة وإن شاء أمسك الثمن وتقض المضاربة  
 كذا في المحيط \* وله أن يستأجر أرضا يضيئها ويشتري ببعض المال طعما ليزرعها كذا في الحاوي  
 \* ولو استأجر أرضا يضيئها على أن يغرس فيها شجرا أو رطابا فقال ذلك من المضاربة فهو جائز والوضعية  
 على رب المال والربح على ما شرط كذا في المبسوط \* ولو أخذ نخلا أو شجرا أو رطابا معاملة على أن  
 ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما أنفق من مال المضاربة وإن كان قال له اعمل برأيك  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو أخذ الأرض مزارعة واستنبتها بطعام اشتراه ببعض مال المضاربة يجوز  
 إن قال له اعمل برأيك وإن كان البذر والقرن من قبل رب الأرض والعمل على المضارب فما حصل يكون  
 للمضارب كذا في خزائن المفتين \* وكذا لو كان شرط البقر على المضارب كذا في الحاوي \* ولو دفع  
 أرضا بغير بذر مزارعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل كذا في المحيط \* ولا ينبغي  
 للمضارب ولا لرب المال أن يباذرا مضاربة اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن  
 ولا يقبلها ولا يلبسها كذا في المبسوط \* وإن أذن له رب المال في وطئها فذلك لا يحمل له وطؤها ولا  
 دواعيه كذا في المحيط \* ولو تزوجها رب المال من المضارب فإن كان فيها فضل فالنكاح باطل فبقيت  
 على المضاربة كما كانت وإن لم يكن فيها فضل جاز النكاح كما لو تزوجها من أجنبي آخر كذا في المبسوط  
 في باب مضاربة أهل الكفر \* وتخرج المجارية عن المضاربة وتحتسب على رب المال من رأس  
 ماله كذا في المحيط \* وليس للمضارب أن يبيعها بعد ذلك كذا في المبسوط \* وليس للمضارب أن  
 يشتري من يعتق على رب المال اقرباء أو يمين وكذا لم يجز له أن يشتري من يعتق عليه إن كان في المال  
 ربح فإن اشترى من يعتق على رب المال أو من يعتق عليه صار ماله من نفسه دون المضاربة وضمن  
 إن نقد الثمن من مال المضاربة وإن لم يظهر في المال ربح جاز أن يشتري من يعتق عليه فإن زادت  
 قيمته بعد الشراء حتى ظهر الربح عتق حظه منه ولم يضر رب المال شيئا وسعى العبد في قيمة نصيب رب  
 المال ولو اشترى زوجه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونفقة بماله صح عليهما كذا في الكافي \*  
 والمضارب في المضاربة المطلقة أن يسافر بمال المضاربة في الرواية الظاهرة براء وبجرا وليس له أن  
 يسافر سقرا مخوفا يتهامى الناس عنه في قولهم وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي فتاوى

أبي أليت إذا دفع رجل إلى آخر ألف درهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيتك إلا أن معاملته التجار في تلك البلاد أن المضاربين يخططون وأرباب الأموال لا ينهونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس أن غلب التعارف بينهم في مثل هذا رجوت أن لا يضمن ويكون الأمر في ذلك محمولا على ما نصرفوه كذا في المحيط \* إذا دفع الرجل إلى الصبي أو إلى العبد المجهور عليه مالا مضاربة فاشتري به فربح أو وضع بغير إذن والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما ما على ما شرطوا والعهد في البيع والشراء على رب المال ثم لا تنتقل العهدة إلى الصبي وإن كبر وتنتقل إلى العبد إذا أعتق ولومات العبد في عمل المضاربة وقتل الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما ربح ما كان مولى العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة بأمره فإذا ضمن قيمته في ذلك الوقت على كفه بالضمان فجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد وأما الصبي فعلى عاقلة القاتل الدية وإن شاء ورثة الصبي ضمنوا قلة رب المال ثم ترجع عاقلة على عاقلة قاتل ثم يسلم لورثة الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب خرا أو خنزيرا أو مديرا أو أم ولد أو مكاتباً ضمن رأس المال علم أو لم يعلم كذا في محيط المرخصي \* لو اشترى بيعاً فاسداً مما يملك إذا قبض فليس بمخالف وما اشترى فإنه على المضاربة لأن الأمر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح والفاسد كذا في المحيط \* وإن اشترى شيئاً بما لا يتغابن فيه الناس يكون مخالفاً قال له رب المال اعمل فيه برأيتك أو لم يقل ولو باع مال المضاربة بما لا يتغابن فيه الناس أو بأجل غير متعارف جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لمالك كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا اشترى المضارب أو باع عن لا يقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجية أو الملك ككاتبه والعبد المديون فإن كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعاً وإن كان بما لا يتغابن الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعاً وإن كان بما يتغابن الناس في مثله لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز إلا من مكاتبه وعبده المديون هكذا في المحيط \* أقر المضارب بدين في المضاربة لمن لا يقبل شهادته له أو مكاتبه أو عبده وعليه دين أو لازمه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا ما أقر لعبده ولدين عليه فإنه لا يلزمه وعندهما يجوز إقراره لهم إلا لعبده أو لمكاتبه هكذا في محيط السرخصي \* هذا إذا لم يكن في مال المضاربة فضل فأما إذا كان فيه فضل فيبيع إقراره لهؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغير كذا في المحيط في المتفرقات \* إذا اشترى المضارب بألف المضاربة جارية وقضها ثم باعها بألف درهم فلم يتقدمها حتى اشتراها لنفسه بضم سمائه لم يجوز وكذلك لو كان المضارب باعها بألفين وقبض الثمن الأدرهما ثم اشتراها المضارب لنفسه أو اشتراها رب المال لنفسه بأقل من الثمن الأول وكذلك لو اشتراها ابن أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما شراء هؤلاء مجاز إلا المكاتب والعبد ولو وكل المضارب ابنه بشرائها أو ابن رب المال لم يجوز الشراء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو وكل ولا لوكلاً ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريها له أو وكل رب المال المضارب بذلك لم يجوز كذا في المبسوط \* بشر بن غياث عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان دفعا إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهيا عن الشركة فأنشق السكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه وأثر كونه بينهما ثابتة وليس له أن يخضع نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئاً لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل أن يشتري بالمال شيئاً اشترى للمضاربة متاعاً بألف درهم وأشهد ثم تقدمه من المال ثم اشترى لنفسه متاعاً بألف درهم وتقدمه من المال فهذا

جائز كذا في المحيط \* اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم اشهد بعد ذلك انه اشتراها لنفسه شراء مستقبلا بمثل ذلك المال او بربح وكان رب المال اذن له ان يعمل فيه برأيه او لم يأذن فان شراءه لنفسه باطل ولا ينبغي له ان يطأها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط \* وقول محمد رحمه الله تعالى انه اشهد انه يشتري نفسه ويحتمل وجهين أحدهما ان يشتري جارية للمضاربة عن نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول او بربح او بوضيعة والثاني ان يشتري الجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول او بأكثر او بوضيعة فان أراد به الوجه الاول فانه لا يجوز سواء اشتراها بمثل الثمن الاول او بأكثر او بأقل لان الواحد لا يلي العقد من المجانين في البيع والشراء الا بال مال ولده على الاتفاق والوصى في مال اليتيم على الاختلاف وان أراد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لان محمد لم يفصل وان كان حين اشتراها بمال المضاربة اشهد انه يشتريها لنفسه فان كان رب المال اذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضمان رب المال ما نقد وان كان رب المال اذن له في ذلك فالمضاربة على المضاربة الا ان يكون رب المال حاضرا فقال عند حضرته اني اشترى بالنفس هكذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذا الاف مضاربة فأخذه المضارب واشترى جارية للمضاربة بألف درهم جواد كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي بنهرجة أو زئوف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ أو علم به أحدهما دون الآخر أو علم الا أنه لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بمحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان أعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوز بها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشئ ويكون رأس المال الزئوف وان لم يتجاوز بها البائع ورد ما على المضارب بردها المضارب على رب المال أو يرجع على رب المال بالجواد ويكون رأس مال المضاربة الجواد فان كان المضارب نظر الى الدراهم قبل الشراء وعلم أنها زئوف فاشترى بها جارية فغذا الشراء على المضاربة وكان رأس المال الزئوف ولو كانت الدراهم التي فيها المضارب ستوفة أو رصا صا فاشترى المضارب جارية بألف درهم جواد فهي رب المال ولا تكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها وللمضارب أجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جوادا الا أنها انقص من السمي بأن كانت خمسمائة مثلاً فاشترى المضارب جارية بألف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها رب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال وأما النصف الآخر فيستوفي منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب أجر المثل فيه اشترى رب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان يكون الدراهم زئوفاً أو ستوفة أو ناقصة ويعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زئوفاً أو بنهرجة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجواد يصير مشتر بالنفس وان كانت الدراهم ستوفة أو رصا صا فاشترى بها شيئاً كان لرب المال وكان للمضارب أجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بألف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة \* واذا اشترى المضارب بمال متاع وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع لك فأنى المضارب وأراد ما ساء كما حتى يجد ربها فان المضارب يجبر على بيعه الا ان يشاء ان يدفع الى رب المال ولكن يقال له ان أردت الامساك فرد عليه ماله وان كان فيه ربح يعال له ارباحه أس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع \* وليس لرب المال أن

يأتي ذلك عليه كذا في المبسوط \* وإذا اشترى المضارب بأمال متاعاً ثم قال المضارب أنا أمسكه حتى أجدر بها كثيراً أو أراد رب المال بيعه فهذا على وجهين أما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال ألفاً واشترى به متاعاً يساوي ألفين أو لم يكن في مال المضاربة فضل بأن كان اشترى به متاعاً يساوي ألفاً ففي الوجهين جميعاً لم يكن للمضارب حق امساك المتاع من غير رضی رب المال إلا أن يعطى رب المال رأس المال أن لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح إن كان فيه فضل فيعند ذلك حق امساكه وإذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع فإن كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه إلا أن يقول رب المال أنا أعطيتك رأس مالك وحصتك من الربح إن كان في المتاع فضل أو يقول أعطيتك رأس المال أن لم يكن في المتاع فضل فإذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وإن لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال رب المال المتاع كله خالص ملكك فإما أن تأخذه برأس مالك أو تبعه حتى تحصل إلى رأس مالك كذا في المحيط \* وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع أو إجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال أعمل برأيتك جازله ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية \* والله أعلم

\*(الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين)\*

إذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبد يساوي ألفي درهم وقبضه فباعه أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفاً وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب العامل قيمة العبد الفادرهم ألف من ذلك يأخذ رب المال برأس ماله وألف آخر يبعه يأخذ رب المال نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر ربع لمح رب المال فلا يتمتع لاجله فهو جازل رب المال في حصته ولو كان المضارب باع العبد بالثمن درهم وأجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع ويؤخذ من المشتري الألفان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعاه جميعاً ولو كان المضارب باع العبد بأقل من ألفين بقليل أو كثير بما يتغابن فيه فأجاز ذلك رب المال فأجاز له باطله ولو كان رب المال هو الذي باعه وأجاز أحد المضاربين فإن كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وإن باعه بدون القيمة بقليل أو كثير لم يجز حتى يجيزه جميعاً ولو كان أحد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا من الثمن فأجاز له المضارب الآخر ولا يجز رب المال فهو جائز إن كان باعه بأقل من قيمته بما يتغابن الناس فيه وإن كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو كان باعاه جميعاً كذا في المبسوط \* دفع ألفاً إلى رجلين مضاربة بالنصف وقال أعمل بربايكم أو لم يقل لا يتفرد أحدهما بالبيع واشترى أحدهما بنصف رأس المال بغير أمر صاحبه صار ماله ذلك النصف كذا في محيط السرخسي \* وما يجز له تصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لمحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط \* وإن عمل أحدهما بأذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فإن توى ما على المضارب الخائف أخذ جميع رأس ماله من المضارب الموافق وإن بقي ربح يأخذ رب المال نصفه ويأخذ المضارب الموافق ربعه والربح الباقي الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه إن كان مثل ما عليه بحسب ما عليه من نصيبه من الربح وإن كان نصيبه

من الربح أكثر مما عليه بحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى له الباقي من الربح الى تمام نصيبه من الربح وان كان أقل مما عليه بحسب قدر نصيبه مما عليه ويرد الباقي اذا أسرو صورته ان كان رأس المال ألف درهم وفي هذا المضارب الموافق ألف وخمسمائة ألف ربح وخمسمائة رأس المال وخمسمائة دين على المضارب المخالف فيأخذ الربح رأس ماله ألف درهم يبقى خمسمائة ربح يضم اليها خمسمائة الدين التي على المضارب المخالف فيصير ألفا فيكون بينهم أربعة أسهمان لرأس المال وسهم للمضارب الموافق وسهم للمخالف فظهر أن نصيب المخالف من الربح مائتان وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا أسروا ان كان في يد المضارب الموافق ألف درهم وخمسمائة يضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله ألفي درهم فيكون نصيب المخالف من الربح خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وان كان في يد المضارب الموافق ثلاثة آلاف فالربح الفادرهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح ألفين وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعه وذلك ستمائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق أثلاثا على قدر حصتهما كذا في محيط السرخسي \* ولولم يهلك ما في يد المخالف ولا كره هلاك ما في يد العامل بأمر صاحبه فان رب المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك ولو كانا حين قبض الألف مضاربة اقتسماها نصفين فاشترى أحدهما بنصف المال عبدا ثم أجاز صاحبه شراؤه لم يكر العبد من المضاربة بأجازته ولو اشترى باجمعا بالألف عبدا ثم باعه أحدهما بشئ معلوم فأجاز صاحبه جاز وكذلك لو أجاز رب المال كذا في المبسوط \* اشتري عبدا فباعه أحدهما بعرض أو جارية فأجاز صاحبه لم يجز قيا سا وجاز استحسانا ولو لم يجز صاحبه حتى قبض المشتري العرض أو الجارية وباعه بألف ثم أجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون في أيديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولو لم يجز صاحبه يبيع العبد بالجارية أو العرض فأجاز رب المال جاز البيع ويضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط السرخسي \* وان أضع أحدهما بعض المال بغير أمر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح أو وضع فربح ذلك للمضارب الذي أضع ووضعته عليه ورب المال أن يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على الآخر وان شاء ضمن المضارب الآخر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشئ فان أذن كل واحد من المضاربين لصاحبه في أن يضع ما شاء من المال فأضع أحدهما رجلا وأضع الآخر رجلا فذلك حائز عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل واحد منهما أن يقبض نصف الثمن من المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض أكثر من نصف الثمن الا ان يأذن له شريكه فان أذن له شريكه في ذلك فهو جاز ولو قال لهما حين دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا لمال فأبضعا فهما ضمانان له وان أبضعا باذن رب المال فهو جاز على المضاربة كذا في المبسوط والله أعلم

\*(الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط)\*

الأصل ان رب المال متى شرط على المضارب شرطا في المضاربة ان كان شرطا لرب المال فيه فائدة فانه يصح ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفا وعاملا بغير أمره وان كان شرطا لأفائدة فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط \* ان خص له رب المال

التصرف في بلد بعينه أو في سلعة معينة بالتقيد به ولم يجز له أن يتجاوز ذلك وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة إلى من يضرجه من تلك البلدة فإن أخرج إلى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضعته وإن لم يشتر حتى رده إلى البلد الذي عينه يرى من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله وكذا إذا اشترى بهضه في المهر ورتب بهضه كالمردود بهضه واشترى في المهر على المضاربة كذا في الكافي \* وإن كان اشترى بهضه فماله شيئا خارج الكوفة وبالنصف بعد ما يرجع إلى الكوفة فما اشتراه خارج الكوفة ضمنه واشترى للمضارب له ربحه وعليه وضعته وما يرجع به إلى الكوفة يعود إلى المضاربة قال في الأصل في هذه المسئلة تصدق بالربح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعلم في مكان آخر يجوز استئمانا ولو قال لا تعمل إلا في السوق فعلم في غيره يضمن كذا في محيط السرخسي \* وما يفيد التقيد من الالفاظ ستة دفعت اليك المال مضاربة على أن تعمل به بالكوفة أو لتعمل به بالكوفة أو تعمل بالكوفة مجزوما أو مرفوعا أو فاعمل به بالكوفة أو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان دفعت اليك مضاربة بالنصف واعمل بالكوفة أو قال عمل بالكوفة والضابط أن رب المال متى ذكر عقب المضاربة ما لا يمكن التعلق به ابتداء ويمكر جعله مبنيا على ما قبله يجعل مبنيا عليه كافي الالفاظ الستة وإن استقام الابتداء لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأ كافي للفظين الأخيرين وحيث تكون الزيادة شوري وكان له أن يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي \* وفي التقدير إذا دفع إليه ألف درهم قال في هذه الألف مضاربة بالنصف على أن تشتري به الطعام فهذا على المحنطة وديقها وكذلك إذا قال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام أو قل خذ هذا الألف مضاربة بالنصف تشتري به الطعام أو قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى به غير الطعام يصير مخالفا ضامنا قال وله أن يشتري به الطعام في المهر وغيره ويضع في الطعام لأن التخصيص ثبت من وجه واحد في غير ذلك من المكان وأشابهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذا الألف واشتر به الطعام فله أن يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة ~~كذا~~ في المحيط \* إذا دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به الطعام خاصة فله أن يستأجر لنفسه دابة إذا خرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله أن يشتري دابة يركبها إذا سافر كما يشتري التجار وله أن يشتري أيضا جولة يحمل عليها الطعام إذا لم يوجد الكراه أو به يكون الشراء أو في ذلك من الكراه كذا في المبسوط \* في باب ما يجوز للمضارب ولا يشتري سنية يحملها الطعام إلا أن يكون في بلاد اعتادت التجار فيه فإن كانت المضاربة عامة جاز شراء الدفينة أيضا كذا في محيط السرخسي \* وله أن يستأجر ببعضه يتأجوز فيه الطعام أو يبيعه فيه كذا في المبسوط \* إذا دفع إليه ألف درهم مضاربة في الرقيق فليس له أن يشتري به غير الرقيق وله أن يشتري الرقيق في المهر الذي دفع المال إليه وفي غيره وله أن يبيع في الرقيق أيضا وله أن يستأجر دواب تحمل الرقيق وكذلك له أن يشتري ببعض المال طعاما أو كسوة للرقيق كذا في المحيط لو قال على أن يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقيد وليس له أن يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي \* ولو دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به من أهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه إليه مضاربة في المهر على أن يشتري من أسبارة ويبيع كان له أن يشتري من غير الصبارة ما بداه من الصرف كذا في المبسوط \* وإن وقت للمضاربة وقتا بعينه يتقيد به حتى يبطل العقد بمضاهيه كذا في الكافي \* ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يشتري بالتقيد ويبيع به فليس له أن



يشترى ويبيع الا بالتقد كذا في المحيط \* ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالتقديع فباع بالتقديع فهو جائز ولو أمره إذا باعه بالتقديع فباعه بالنسيئة أو أكثر أو بمثل ما سمي له من الثمن فإن كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط \* لو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لأنه خير لصاحبه كذا في المحاوي \* لو كانت المضاربة مطلقة ففحصها رب المال بعد عقد المضاربة فحوان قال له لا تبع بالنسيئة أو لا تشتري فبقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان أو لا تسافر فإن كان التخصيص قبل أن يعمل المضارب أو بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا جزئيا ففحصه وإن كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يبيع وهكذا الوتاه عن السفر فعلى الزاوية التي يملك السفر في المضاربة المطلقة إن كان المال عرضا لا يبيع فيه كذا في فتاوى قاضي خان \* فإذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في المنفعة لم يكن له أن يشتري بالباقي الا المنفعة فإذا باع ذلك الشيء وصار نقدا لم يشتريه الا بالمنفعة كذا في المحاوي \* إذا دفع اليه مال المضاربة على أن يشتري به الثياب ويبيع قاسم الثياب اسم جنس للبدوس في حق بني آدم فله أن يشتري به ما شاء من ذلك كالحزوا والحريز والقز وثياب القطن والكتان والا كسبة والانجاليات والطيالسة ونحو ذلك وليس له أن يشتري المسوح والستور والانبساط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولو دفعه على أن يشتري به البرفليس له أن يشتري من ثياب الحزوا والحريز والطيالسة والا كسبة شيئا وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* والله أعلم

\*(الباب السابع في المضارب يضارب)\*

إذا دفع المضارب المال مضاربة بغير إذن رب المال لم يضمن بالدفع ما لم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الاية كذا في التبيين \* ثم رب المال بالخيار أن شاء ضمن الاول رأس ماله وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وإن ضمن الثاني رجوع على الاول بالضمان وتصح المضاربة ولو ربح بين المضاربين على ما شرطوا يطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي \* وإن اختار رب المال أن يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الا آخر حصة التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واحدا منهما شيئا فليس له ذلك كذا في المبسوط \* وهذا إذا كانت المضاربة بين اثنين كذا في التبيين ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الاول أجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول أجر المثل وللأول ما شرطه من الربح وكذا إذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في المحاوي \* ولو استهلك المضارب الاخر المال أو وعبه كان الضمان على الاخر خاصة دون الاول لأنه في مباشرة هذا الفعل بخلاف ما أمر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما إذا عمل بالمال لأنه في مباشرة العمل امثل أمر المضارب الاول فلهذا كان له أن يضمن أيهما شاء كذا في المبسوط \* ولو غصب المال من المضارب الثاني فاصب قبل أن يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة \* ولو أضع المضارب الثاني مع ربحه يشترى به ويبيع فله رب المال إن ضمن ماله أي الثلاثة شاء والربح المحال بين المضاربين على الشرط والوديعة على المضارب الاول ولا ربح لرب المال فإن ضمن المضارب الاول صحت المضاربة الثانية وإن ضمن الثاني رجوع به على الاول وإن ضمن المستبضع رجوع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول

كذا في المدسوط \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على أن ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا أو قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جازي ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح والمضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان نصف الربح للمضارب الثاني والنصف لرب المال ولا شيء للاول ولو شرط الاول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين وبغرم الاول للثاني مدس الربح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال رب المال للاول ما ربح في هذا من شيء فهو وبيننا نصفين أو قال على أن ما نال لك من فضل أو ربح أو قال على أن ما كسبت فيه من كسب أو قال على أن ما رزق الله فيه من شيء أو قال على أن ما أصاب لك فيه من ربح فهو وبيننا نصفين ولو قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الى آخر مضاربة بالنصف أو بثلثي الربح أو بخمسة أسداس الربح كان كله حصة والثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفين كذا في المدسوط \* في المنتقى بشرح الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى آخر مضاربة وقال ما رزقني الله فهو بيني وبينك فدفع الربح لرب المال والنصف الآخر للمضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* إذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني أن يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الاول كذا في الذخيرة \* ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للثاني أن يدفعه مضاربة كذا في المحيط \* إذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح أو وضع فاختار الاول برى من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الله في لم يرجع على أحد بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما شرطوا ولو كان المضارب الاول حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فربح أو وضع فربح المال أن ضمن أي الثلاثة شافا فلضمن الثالث رجع على الثاني ورجع الله في على الاول وارضمن الله في رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع على أحد مما ضمن ثم استقر الملك للاول حقت المضاربتان جميعا الثانية والثالثة والوضيعة على الاول وأما الربح فله المضارب الآخر سدسه وثلث في سدسه وللأول ثلثا الربح كذا في المدسوط \* وله مضارب أن يشترك غيره شركة عنان ويقسم الربح بينهما على الشرط وإذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصة المضارب من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط كذا في البدائع \* ولو كان المضارب الاول دفع المال الى رجل مضاربة على أن للمضارب اثنان من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المدة لم يعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على أحد والوضيعة عليه والتوى من ماله وللعامل أجر عمله على المضارب الاول ويرجع به لاول على رب المال وان كان فيه ربح فانه يعطى أجر مثل العاقل أو لا من المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الاول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الاول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالنصف فعمل به فلا ضمان على المضاربين في الوضيعة والتوى ثم الربح كله لرب المال ههنا وعليه أجر مثل المضارب الاول وعلى المضارب الاول للمضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المدسوط \*

والله أعلم

• (الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة) •

(وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة وتولية على ارقم أو غيره) قال محمد بن عبد الله تعالى في الجامع الصغير اذا باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما أنفق حسب ما أنفق على المتاع من الحمل وغيره ولا يحسب ما أنفق على نفسه في كسوته وطعامه وورثته وكتبه ودهنه وغسل ثيابه وما لا بد منه والاصل الفقهي أن كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكما فهو بمعنى رأس المال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكما فهو ليس بمعنى رأس المال فلا يضم اليه واذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مراجعة قام على بكذا تحريزا عن الكذب كذا في المحيط \* لو اشترى المضارب متاعا بألف درهم ورقمه بالقي درهم ثم قال للمشتري منه أبيعته مراجعة على رقمه فان بين للمشتري كرقمه فهو جائز لا بأس به وان لم يعلم المشتري كرقمه فلا يبيع فاسد فاد علم بالرقم كرقمه وهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه فان قبضه فباعه ثم علم مرقمه فرضى به فرضه باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كالمراجعة فان كان المضارب ولا رجلا برقمه ولا يعلم المشتري ارقمه ثم باع المضارب به ذلك من آخره بما صححنا جازان لم يكن الاول قبضه وكذلك لو كان الاول علم برقمه فسكت حتى باعه المضارب من آخره ببيع ما صححنا فان رضيه الاول بعد ما علم برقمه ثم باعه المضارب من آخره ما صححنا فالبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخره كان البيع الثاني باطلا وان علم الاول بالرقم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني أيضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بألف ثم قال لرجل ابيعك هذا المتاع مراجعة بربح مائة على ألفي درهم ولم يسم رقما ولا غيره فاشتراه ثم علم ان المضارب كان اشتراه بألف درهم فالبيع لازم بالقي درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا في البسيط \* لو قال بعتك هذا بربح الدراهم درهمين يكون الثمن عشرون اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلاثين ولو قال بربح العشرة خمسة عشر كان الثمن خمسة عشر وكذلك لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون الثمن خمسة وعشرين قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة أحد عشر ونصف كان الربح درهما ونصف ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة أو خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي \* لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانقص عنده حتى يساوي ثلاثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهما كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضيعة الدرهم درهمين كان الثمن عليه ثلاثة دراهم وثلاثا ولو قال بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلثين وكذلك لو قال بوضيعة العشرة عشرة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له ان يبيع الجارية مراجعة على الثمن ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر أو هبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية مراجعة أو تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام مراجعة أو تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال فأجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب ويأخذ المضارب الغلام ويأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يد المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقابضا

ثم إن المضارب باع الغلام من صاحب المجارية بريح الشرة أحد عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب المجارية بوضيعة العشرة أحد عشر كان البيع جائزا وبطيءه المشتري من المجارية عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ ولو قال أبيعك هذا الغلام بريح عشرة دراهم كان جائزا ولو أخذ المجارية وعشرة دراهم ولو قال أبيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلا هكذا في المبسوط \* ولو كان رأس المال ألفا نيسابورية فاشترى به عبدا ثم باعه بألف مروزية قال اشتريته بألف نيسابورية وأبيعك بمراجعة مائة فعلى المشتري ألف نيسابورية ومائة مروزية ولو قال بريح العشرة أحد عشر كان الثمن والربح نيسابورين ولو قال بعك بوضيعة مائة كانت المائة نيسابورية كذا في محيط السرخسي \* وإذا دفع مالا مضاربة إلى رجل فاشترى بها مجارية وقبضها وباعها بغلام وتقاضا فزادت المجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب المجارية بريح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فإن كانت الزيادة في البدن أخذ المجارية ومائة درهم وإن كانت ولدت من شاء المضارب أخذ المجارية ومائة درهم وإن شاء نقض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كالمراجعة وإن كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها مجارية وباعها بألف وخمسمائة ثم اشتراها بألف باعها بمراجعة على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على خمسمائة ولو كان باعها بألف درهم وكره خطه وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها بمراجعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها بمراجعة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المضارب باع المجارية بشئ من المكبل أو الموزون أو بعرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم فله أن يبيعها بمراجعة على الألف كذا في المبسوط \*

﴿الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال﴾ في المضارب إذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع مراجعة فانه يبيع مراجعة على أقل الثمن وحصصة المضارب من الربح كذا في التارخاتية ناقلا عن الاستيعابي رحمه الله تعالى \* إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبدا بخمسمائة فباعه من المضارب ألف فان المضارب يبيعه بمراجعة على خمسمائة إلا إذا بين الأمر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع \* وإن اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال مراجعة بألف ومائتين باعه رب المال مراجعة بألف ومائة كذا في الكافي \* ولو كان رب المال اشترى العبد بألف فباعه من المضارب بخمسمائة درهم من المضاربة باعه المضارب مراجعة على خمسمائة كذا في المبسوط \* لو اشترى رب المال بخمسمائة وباعه من المضارب بألف ومائة فانه يبيعه بمراجعة على خمسمائة وخمسين ولو اشترى المضارب بستمائة باعه بمراجعة على خمسمائة ولا يحتسب المضارب شيئا من حصته نفسه حتى يكون ما تقدم أكثر من ألف فيحتسب من حصته نفسه ما زاد على الألف وعلى هذا القياس يجري المسائل كذا في المحاوي \* ولو اشترى رب المال بألف وقيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعدما حمل المضارب في الألف المضاربة وربح فيها ألفا فانه يبيعه بمراجعة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة فباعه ألفان فباعه من المضارب بألفين فانه يبيعه بمراجعة على الألف كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مراجعة على ألف وإن كان اشتراه رب المال بخمسمائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مراجعة على خمسمائة كذا في المبسوط \* ولو كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشترى رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مراجعة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط السرخسي \*

ولو كان رب المال اشتراه بالعين وقيته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مرا بجهة على  
 ألف كذا في المبسوط \* لو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوى ألفاً وخمسمائة فباعها من  
 المضارب بألف وخمسمائة فإن المضارب يبيعها مرا بجهة بألف ومائتين وخمسين إلا إذا بين الأمر على  
 وجهه كذا في البدائع \* لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف  
 المضاربة لم يبيعه مرا بجهة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط \* اشترى المضارب  
 عبد بخمسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فإنه يبيعه مرا بجهة على خمسمائة كذا في محيط  
 السرخسي \* ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبد فباعه من  
 رب المال بألفي درهم باعه رب المال مرا بجهة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد  
 بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال بألفي درهم فإنه يبيعه مرا بجهة على ألف وخمسمائة الثمن  
 الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة أيضاً  
 مما يكمل به رأس المال وإن كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب لم يحسب به في ثمن هذا  
 العبد ويستوى إن كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في هذا الوجه كذا في المبسوط \* اشترى  
 المضارب عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فإنه يبيعه مرا بجهة على ألف كذا في محيط  
 السرخسي \* ولو اشترى المضارب بألف عبداً فباعه من رب المال بألفين ثم إن رب المال باعه  
 من أجنبي مساومة بثلاثة آلاف ثم اشتراه المضارب من الأجنبي بألفين لم يملك أن يبيعه مرا بجهة في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يبين الأمر على وجهه وعندهما يملك بيعه مرا بجهة على ألفين كذا  
 في المحامى \* ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بألف وخمسمائة ثم باعه رب المال من أجنبي  
 بألف وستمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسمائة حتى صارت ألفين فاشترى بها لعبد من أجنبي  
 فإنه يبيعه مرا بجهة في قولهما على ألفين وهو ظاهر وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيعه  
 مرا بجهة على ألف وأربعمائة كذا في المبسوط \* اشتراه المضارب بألف وولاه رب المال ثم باعه  
 رب المال من أجنبي مرا بجهة بألف وخمسمائة ثم اشتراه المضارب مرا بجهة بألفين ثم حط رب المال عن  
 الأجنبي ثلثمائة وهو النخس يحط الأجنبي عن المضارب النخس وذلك أربعمائة ويبيعه مرا بجهة على  
 ألف ومائتين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يبين وعندهما يبيعه مرا بجهة على ألف وستمائة  
 لأن ما حط رب المال عن الأجنبي يقسم على الربع وعلى رأس المال اثلاثاً ثلثاه من رأس المال وثلث  
 من الربع فيكون المحطوط من الربع مائة ويبقى أربعمائة ثم يجب على الأجنبي أن يحط عن المضارب  
 مثل ذلك فيحط الأجنبي عن الثمن أربعمائة ثم يطرح أيضاً عن ثمن المضارب ربح رب المال وذلك  
 أربعمائة فإذا طرح أربعمائة من ألف وستمائة يبقى ألف ومائتان هكذا في محيط السرخسي \*  
 ولو كان المضارب حط عن رب المال من الثمن الذي ولاه به العقد مائتي درهم فإن رب المال يحط  
 المائتين وحصتها من الربع وهي مائة درهم عن الأجنبي ثم يحط الأجنبي عن المضارب هذه الثلثمائة  
 وحصتها من الربع وهي مائة ويبقى العبد في يد المضارب بألف وستمائة شراء من الأجنبي فإن أراد أن  
 يبيعه مرا بجهة فباعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مرا بجهة على ألف ومائتين وعندهما يبيعه مرا بجهة  
 على ألف وستمائة كذا في المبسوط \*

(الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين) قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا دفع رجل  
 إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى أحد  
 المضاربين عبداً بخمسمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بألف فأراد لثاني أن يبيعه

مرابحة يبيعه على أقل الثمن ولو باعه الأول من الثاني بألفين ألف المضاربة وألف من مال نفسه  
فإن الثاني يبيعه مرابحة على ألف ومائتين وخمسين لأن الثاني اشترى نصفه انفسه وقد كان الأول  
اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع \* ولودفع إلى الرجل ألف درهم مضاربة  
بالنصف ثم دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صار ألفين ثم اشترى  
الأول بألف المضاربة عبدًا وباعه من آخر بألفين اللتين في يده وقيمتها ألفا درهم فإن الثاني يبيعه  
مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان الأول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمسئلة  
على حالها باعه الآخر مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان الأول اشتراه بألف من عنده وخمسمائة  
من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الآخر مرابحة على ألف وخمسمائة وثلاث وثلاثين وثلاث ولو كان  
الأول اشتراه بألف المضاربة وخمسمائة من ماله فإن الآخر يبيعه أيضا مرابحة على ألف وخمسمائة  
وثلاث وثلاثين وثلاث كذا في المبسوط \* لو دفع إلى أحدهما ألفا إلى الآخر ألفين فاشترى صاحب  
الألف عبدًا وباعه من صاحب الألفين بالألفين باعه مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان الأول  
اشترى بخمسمائة باعه الثاني مرابحة على ألف ولو اشترى الأول بألف المضاربة ثم باعه من الثاني  
بثلاثة آلاف ألفان من المضاربة وألف من ماله باعه مرابحة على ألفين وسدس ألف ولو كان الأول  
اشترى بخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الثاني مرابحة على ألف وخمسة أسداس الألف  
كذا في محيط السرخسي \* ولودفع إلى رجل ألف درهم مضاربة وإلى آخر ألفي درهم مضاربة  
فاشترى الأول عبدًا بألف من ماله وبخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف ألف  
من ماله وألفي المضاربة فإن الآخر يبيعه مرابحة على ألفين وستة وستين درهما وثلاثي درهم  
هكذا في المبسوط \* ولو اشتراه الأول بألف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بألفي  
المضاربة وألف من ماله باعه مرابحة على ألفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي \* وإذا دفع إلى  
رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع إلى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى الأول جارية  
بألف من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم الفمن المضاربة  
وألفين من ماله فإنه يبيعه مرابحة على ألفين وخمسمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فاذا قبض الثمن أخذ  
لنفسه من الثمن حصة ألف درهم وكان ما بقي من المضاربة فإن الثمن الذي باعه به أربعة آلاف  
درهم كان له خاصة من ذلك اثني عشر جزءا من سبعة عشر والساقى يكون من المضاربة كذا في المبسوط  
\* ولو اشترى عبدًا بألف المضاربة وخمسمائة من ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف ألف المضاربة  
والثمن من ماله باعه على ألفين وثلاثي ألف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

\* (الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة) \*

لو كان رب المال أذن له في الاستدانة كان الدين عليهم ما نصفين ولو رهن وقيمتها والدين سواء كان على  
المضارب نصف قيمته لأن الأذن بالاستدانة عقد آخر وهو شركاء الوجه وكان الربح المحاصل من  
مال المضاربة على ما شرطوا محصل بالاستدانة أن كان مطلقا يقتضى التساوى سواء كان الربح  
في المضاربة تصفين أو اثلاثا لأنه لا تعلق لأحدهما بالآخر كذا في المحيط \* رجل دفع إلى رجل  
ألفا مضاربة لم يكن للمضارب أن يشتري شيئا للمضاربة بأكثر من ذلك المال قل له رب المال اعمل  
فيه برأيك أو لم يقل فإن اشترى سلعة بأكثر من ألف كانت حصة الألف مضاربته وما زاد فهو للمضارب  
له ربحه وعليه وضعته وثمن الزيادة عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخاط كذا في فتاوى



فاضى خان \* ولو اشترى بالف المضاربة سلعة لم يملك أن يشتري بعد ذلك شيئا ولو كان رأس المال  
دراهم فاشترى بغير الاثمان كالسكيل والموزون ونحوه كان مشتريا لنفسه لانه اشترى بغير مال المضاربة  
فكان استدانة على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بالدنانير أو دنائير فاشترى بالدراهم  
نفذ على المضاربة استحسانا لانهما كجنس واحد في حق الثمنية وفي حق المضاربة كذا في محيط  
المرحسى \* وكذا اذا اشترى بالفلوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا اشترى بالببيض  
وفي يده السود وبالصحاح وفي يده المكسورة كذا في المحاوي \* ولو اشترى بتبرذهب أو فضة  
مرضوخة يجوز أن يكون ثمنها كان مشتريا لنفسه واذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى شيئا بمائة  
دينار وقيمة الدنانير أكثر من الألف جاز على المضاربة بمحصة الألف ولزم الفضل للمشتري وكان شريكا  
في المضاربة ولو كانت قيمة الدنانير ألفا فاشترى بالدنانير ينوي عن المضاربة ثم غلت الدنانير قبل  
أن يتقدم فصارت ألفا وخمسمائة فهذه وضعية دخلت على المال فيشتري بالف ذهباً ويتقدم ثم يبيع  
المتاع فيتقدم ببقية الذهب كذا في المحيط اذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى عليها جارية  
بخمسمائة كرحطة وسط وقبض الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتر للجارية  
انفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في المضاربة ولو كان اشتراها بخمسين دينارا فقبضها ولم يتقدم الثمن  
حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال بخمسين دينارا استحسانا فيعطيها بائع الجارية فاذا باعها  
بعد ذلك بثلاثة آلاف أو أقل أو أكثر استوفى رب المال ماله ألف درهم وخمسين دينارا والباقى ربح  
بينهما وكذلك لو كان رأس المال تقديت المال فاشترى الجارية بألف غلت كذا في المبسوط \*  
ولو اشترى أو لا عبد انجمسمائة لم يملك أن يشتري بعد ذلك الا بقدر خمسمائة وكذلك كل دين يلحق  
المال لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية أو عرض فاشترى جارية  
للمضاربة لبيع العروض فيؤدى ثمنه منها لا يجوز سواء كان الثمن حالا أو مؤجلا ولو باع ما في يده قبل مجيء  
الاجل لم يتفقد بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا يتقلب للمضاربة كذا في محيط السرخسى \* ولو باع  
المضارب واشترى وتصرف في مال المضاربة فحصل في يده صنوف من الاموال من السكيل والموزون  
والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده دراهم ولا دنائير ولا فلوس فليس له أن يشتري  
متاعا بثلثي ما في يده مثله من جنسه وصفته وقدره بان اشترى عبدا بكثر حنطة موصوفة فان اشترى  
بكثر حنطة وسط وفي يده الوسط أو بكثر حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده أجود  
منما اشترى به أو أدون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع \* اشترى بحنطة نسيئة وفي يده  
حنطة جاز كذا في محيط السرخسى \* لو كان أمره أن يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا  
ثم صبغها بعصفر من عنده فهو شريك في الثياب بما زاد العصفريها وأصل الثياب على المضاربة  
والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط \* ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له  
اعمل فيه برأيك فهو ضمان للثياب ورب المال بالخيار ان شاء أخذ الثياب وأعطاه زيادة الصبغ  
وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيبض كما في العصب ان لم يكن فيه فضل غلى رأس المال فان باعها قبل  
ان يختار شيئا مساومة أو مراجعة جاز وبرئ عن الضمان ويتقسم الثمن في المساومة على قيمة الثياب غير  
مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فتكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على المضاربة يستوفى  
منه رب المال رأس المال والباقى ربح وفي المراجعة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب الثياب  
وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بأن اشترى الثياب بألف وهي تسارى ألفين حين  
اشتراها ان شاء ضمنه ثلاثة أرباع قيمته أبيض وان شاء أخذ ثلاثة أرباعه وأعطاه ما زاد الصبغ

في ثلاثة أرباعه وان ملك الثمن في يده لا يضمن شيئاً كذا في محيط السرخسي \* وان كان صبيغه أسود فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما صبح أحر وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة الحمل والنقصارة في أنه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه ولا يصح أن هذا في ثياب يتقص السواد من قيمتها فإما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها أصفر وأحمر هكذا في المبسوط \* لو اشترى ثياباً بجميع مال المضاربة ثم استأجر على حياها أو قصارتها أو قتلها وفعل ذلك من ماله فهو متطوع لانه يصير مستديناً على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه قال له اجعل فيه برأيك أو يقل كذا في محيط السرخسي \* وكذا ان زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بحال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة ويبيعه مراححة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي \* ولو أن المضارب لم يصبغ الثياب ولكن قصر ما بمائة درهم من عنده وذلك يزيد من ماله أو ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان زادت أو نقصت فان باعها بربح أو وضيعة فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصارتها قيل هذا على قولهما فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذا كالجواب في مسألة الكراء لان وثنة القصار تجري الرسم بالحاقها برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط \* في المتقي رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فأكترى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاماً وحمله في السفينة فهو متطوع في الكراء ولو كان اشترى بتسعمائة منها طعاماً وبقية في يده مائة فأداه في الكراء لم يكن متطوعاً وباعه مراححة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالتسعمائة ولو كان نقد المائة في الكراء ثم اشترى بألف درهم متاعاً وقد أمره رب المال أن يعمل برأيه فإنه يبيعه مراححة على ألف ومائة مائة منها للمضارب وأغنى على المضاربة كذا في المحيط \* وإذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء نسيئة على أن يكون المشتري كله للوكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاماً ثم اشترى على المضاربة جارية بألف درهم ديناً وقبضها ثم باعها بألفي درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع فان المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم تهلك الجارية كانت بينهما مئتين يؤدىان من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي بينهما نصفان فان لم يبيع المضارب الجارية ولكنه أعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فعتقه جائز في نصفها ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة وأمره أن يستدين على المال على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما للمضارب ثلثاه ورب المال ثلثه فاشترى المضارب بألف جارية تساوي ألفين واشترى على المضاربة غلاماً بألف يساوي ألفين فباعهما جميعاً بأربعة آلاف فان ثمن الجارية يستوفي منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترطاً ثلثاه للمضارب وثلثه رب المال وأما ثمن الغلام فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان أمره أن يستدين على المال على أن ما اشترى بالدين من شيء فلو رب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي ألفين واشترى على المضاربة بألف ديناً تساوي ألفين فباعهما بأربعة آلاف درهم فحصة جارية المضاربة يأخذ منها رب المال رأس ماله ألف درهم والباقي بينهما نصفان على ما اشترطاً وثن الجارية المشتراة بالدين بينهما أثلاثاً على قدر ملكيهما واشترطاً المناصفة في الربح في هذا يكون باطلاً ولو دفع اليه الألف مضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فلو رب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه وأمره أن يستدين على المضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك

من شيء فهو بينهما كذا أيضا فاشترى بالمضاربة جارية تساوي ألفين ثم اشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوي ألفين فباعهما بأربعة آلاف فحصة المضاربة تكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفى رب المال رأس ماله وحصة الجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان أمره أن يستدين على رب المال ولو كان أمره أن يستدين على نفسه كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة دون رب المال ولو كان أمره أن يستدين على المال أو على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب ألف درهم واشترى بها عبدا فهو مشتر لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء بالنسيئة والاستقراض غيرها كذا في المبسوط \* ولو قال له رب المال استقرض على ألفا وابتع بها على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل أن يدفعه إلى رب المال لزمه ضمانه لان الأمر بالاستقراض باطل كذا في المحاوي \* ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل في ذلك برأيه وأمره أن يستدين على المال فاشترى بألف ثيابا فبسطها إلى صباغ يصبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فاقصبغها به ثم ان المضارب باع الثياب مرابحة بألفي درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف درهم ويؤدى المضارب أجرة الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على أحد عشر سهما عشرة أسهم من ذلك حصة المضاربة بينهما اثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة الدين بينهما نصفان ولو كان باع الثياب مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فاختص بقيمة الثياب فهو مال المضاربة يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهما اثلاثا على الشرط وما أصاب قيمة الصبغ يعطى منه أجرة الصباغ مائة درهم والباقي بينهما نصفان ولو اشترى المضارب بألف المضاربة ثيابا واستقرض على المال مائة درهم فاشترى بها زعفرانا فصبغ به الثياب ثم باعها مرابحة على مال المضاربة وعلى ما استقرض بألفي درهم فانها تقسم على أحد عشر سهما عشرة أسهم منها مال المضاربة على شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ في الثياب فما أصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما أصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه أداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط \* أمره بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعا واستكرى دواب يحمله عليها بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مرابحة قسم الثمن على أحد عشر جزءا عشرة مضاربة وجزءا شركة يكون بينهما بعد أداء الكراء منه كذا في محيط السرخسي \* وان باعه مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاستكرى بها باعها متاعا ودواب فله أن يبيعها مرابحة على ألف ومائة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبيع الثياب مرابحة على ألف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمن الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب رب المال انما استكرت الدواب لك لمجلى ثيابك وقال رب المال انما استكرت بمالك انفسك ثم جلت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط \* دفع ألفا مضاربة بالثلث وأمره أن يستدين على المضاربة فاشترى بألف المضاربة وبثلاثة آلاف جارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الا لاف الاولى والجارية وثمنها في يده ضمن تسعة آلاف يؤدى أربعة آلاف ثمن الجارية إلى بائعها وخمسة آلاف إلى مشتركيها هكذا في محيط السرخسي \* ثم يرجع على رب المال بخمسة

آلاف وخمسمائة وأحد وأربعين درهما وثلاث دراهم وعلى المضارب في ماله ثلاثة آلاف وأربعمائة  
وثمانية وخمسون وثلاث فان هلكت الالف المضاربة أو لا ثم هلكت الجارية والخمسة آلاف بعد  
ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدي تسعة آلاف درهم كباينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف  
ومئتين وخمسة وعشرين درهما كذا في المبعوط \* والله أعلم

\*(الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرقبة)\*

من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة فاشترى بها عبدا ثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك  
هو المضارب دون رب المال واذا أقام البينة أن هذا العيب كان عند البائع فانه يردّه عليه فان ادعى  
البائع ارضى على المضارب فانه يستخلص المضارب على ذلك بالله عارضيت بهذا ولا عرضت على بيع  
فان اقر المضارب أنه قد رضى بالعيب وأبرأ منه أو عرضت على بيع منذرأه فانه لا يرد على بائعه  
كالوكيل الخاص الا أنه لا يمكنه الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب  
وذكر في كتاب الوكالة في الوكيل الخاص أنه اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الوكيل وان  
كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل أن يأخذه معيبا وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضى  
بالعيب قبل القبض أو بعده فمن مشايخنا قال الجواب في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص  
ومنهم من يقول المضارب اذا رضى بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضى بالعيب قبل  
القبض أو بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضى على  
رب المال وأنكر المضارب وأراد أن يستخلص رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستخلص المضارب  
ولرب المال كذا في المحيط \* ولو اشترى المضارب عبدا ثم رده ورب المال فلا مضارب أن يردّه  
بختيار الرقبة يقولوا المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان يردّه رب المال ولو كان رب المال  
قد علم أنه أعور قبل أن يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله أن يردّه بالعيب والوكيل  
بشراء عبدا بغير عيبه ألف درهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على أن  
يشتري به عبدا فلان بعينه ثم يبيعه فاشتراه المضارب ولم يردّه ورب المال فلا خيار للمضارب فيه  
وكذا لو كان المضارب آتاه ولم يرد رب المال فهذا كالأول في هذا الحكم ولو كان العبد أعور وقد  
علم به أحدهما لم يكن للمضارب أن يردّه أبدا وكذلك الوكيل بشراء عبدا بعينه اذا اشتراه وقد كان الأمر  
رأه أو علم بعينه فليس للوكيل أن يردّه كذا في البسوط \* اذا باع المضارب عبدا من المضارب  
وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فأقر المضارب أنه كان عنده ورده عليه  
القاضي باقراره أو قبله المضارب بنفسه بغير قضاء أو استقال المشتري فأقاله فذلك جائز على  
رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل أنكره ثم صالح المشتري من العيب على شيء ان كان قيمة الصالح  
عليه مثل حصّة لعب من الف أو أكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس  
في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقيل هذا الجواب على قولهما واما على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال وقيل ما ذكر قول الكل كذا في الأخيرة \* والله أعلم

\*(الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الترادف)

وخلط أحدهما بالآخر وخلط مال المضاربة بغيره \*

قال محمد رحمه الله تعالى من دفع الى غيره ألف درهم مضاربة بالتمتع ثم دفع اليه ألف درهم آخر  
مضاربة بالتمتع أيضا فخلط المصارب الالف الاول بالالف الثاني والاصل في جنس هذه المسئلة

أن المضارب متى خلط مال الرب المال بمال رب المال لا يضمن ومتى خلط مال المضاربة بمال نفسه أو بمال غيره يضمن وهذا المسئلة في المحاصل على ثلاثة أوجه أما أن قال رب المال في كل واحد من المضاربتين يعمل فيه برأيك أو لم يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما دون الأخرى وكل منهما أما أن خلط المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الأخرى فإن قال له رب المال في المضاربتين جميعا يعمل فيهما برأيك فخلط أحدهما بالآخر فإنه لا يضمن واحدا من المالين سواء خلطهما قبل أن يربح في المالين أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الآخر أو لم يقل له في المضاربتين جميعا يعمل فيهما برأيك فإن خلط أحدهما بالآخر قبل أن يربح في واحد منهما فإنه لا يضمن شيئا وإن خلطهما بعد ما يربح في المالين فإنه يضمن المالين وحصة رب المال من ربح المالين قبل الخلط واعتبر بمال الخلط والمضارب بمال خاص بنفسه وهناك يضمن المالين جميعا ويضمن حصة رب المال من ربح المالين فكذا إذا خلطهما بمال مشترك بينهما وبين رب المال وأما إذا ربح في أحدهما المالين دون الآخر فإنه يضمن المال الذي لا يربح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فإن قال له يعمل فيه برأيك في المضاربة الأولى ولم يقل له ذلك في الثانية فخلط مال المضاربة الأولى بالثانية فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أما أن خلط أحدهما بالآخر قبل أن يربح في أحدهما المالين أو بعد ما يربح في المالين أو بعد ما يربح في مال الأولى ولم يربح في مال الثانية أو بعد ما يربح في مال الثانية ولم يربح في مال الأولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال يعمل فيه برأيك لحددهما إذا خلط أحدهما بالآخر بعد ما يربح في المالين والوجه الثاني إذا خلط أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الأولى الذي قال له فيها يعمل فيه برأيك لا يضمن مال الأولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لمال الأولى ولا مال الثانية أحدهما إذا خلط أحدهما بالآخر قبل أن يربح في واحد من المالين وكذلك إن ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها يعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي قال له فيها يعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فإن قال له في المضاربة الثانية يعمل برأيك ولم يقل ذلك في الأولى فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها وهما إذا خلط أحدهما بالآخر بعد ما يربح في المالين أو في مال الثانية الذي قال له فيه يعمل برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي لم يقل له يعمل برأيك يضمن مال الأولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما إذا خلط أحدهما بالآخر قبل أن يربح في المالين أو ربح في مال الأولى ولم يربح في مال الثانية فإنه لا يضمن شيئا لمال الأولى ولا مال الثانية كذا في المحيط \* إذا دفع الرجل إلى الرجل مال المضاربة ولم يقل له يعمل فيه برأيك فدفع المضارب المال إلى الرجل وقال له اخلط بمالك هذا أو بمالي هذا ثم عمل بهما جميعا فأخذ الرجل منه فلم يخلط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي أخذ منه لأنه بمنزلة الوديعة في يده ما لم يخلط والمضارب يطلق العقد ملك لا يداع ولا بضاع فلا يصير هو بالدفع مخالفا ولا القابض بمجرد العقد منه غاصبا ما لم يخلط كذا في المبسوط \* دفع ألفا مضاربة بالنصف والقبالثلث ولم يقل فيهما يعمل برأيك فخلطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ونقصت من نصف الربح نصفين ونصفه أن لا نأولور بربح في أحدهما ووضع في الآخر قبل الخلط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لأنهما مضاربين فإن خلطهما بعد ذلك صار ضمانا للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فإن ربح في المال الذي فيه وضعية فهو للمضارب يتصدق به عند أبي حنيفة ومحمد ورجعها الله تعالى كذا في المحيط المرحوم \* إذا دفع الرجل ألفا درهم مضاربة بالنصف يعمل

فيها برأيه فربح ألفا ثم دفع رب المال الى آخر ألفا آخر مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فدفع المضارب الاول ألفين الى رجل مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه ودفع المضارب الثاني ألفا الى هذا الرجل أيضا مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخطا ألفا بالالفين فلا ضمان عليه فان ربح على ذلك كله ألفا أمسك ثلثه لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضارب بان الاول ان ثلثا باعتبار ما دفعه اليه من المال فاذا أخذ صاحب الفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله ألف درهم وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذلك خمسمائة ونصف ذلك للمضارب ورب المال أيضا ثلاثة أرباع ما كان من الربح الثاني ورب ربعه للمضارب ويأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه في الربح أربعة أرباع ثلاثة أرباعه ورب المبال ورب ربعه له ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه فعمل فربح ألفا ثم دفع اليه المضارب الثاني ألفا الذي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه فخطه بالالفين ثم عمل فربح ألفا فان الربح على ثلاثة والوضعية على ثلاثة بحسب المال فيصيب الف ثلث الربح ويأخذ المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله ألفا واقتسم ما بقي بينهما رب المال ثلاثة أرباعه والمضارب ربعه فما أصاب الفين وهو الثلثان من ذلك أخذ المضارب الآخر منه ومن الف الذي في ربح الف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول ويأخذ منه رب المال رأس ماله وثلاثة أرباع ما بقي بعده من الربح والمضارب ربعه هكذا في المبسوط \* ولودفع اليه ألفا مضاربة بالنصف يعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح ألفا فدفعه ألفا آخر مضاربة بالثلث يعمل فيه برأيه فخطا خمسمائة من هذا الف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخطا ألف فلهالك ربح المال الاول وصار كانه لم يربح وقال مجاهد رحمه الله تعالى الف هلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون أربعة أخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني كذا في الكافي \* وان لم يهلك حتى عمل وقدر ربح ألفا آخر فخمس هذا الربح من المضاربة الاخيرة وأربعة أخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي \* ولودفع اليه ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به وبالف من ماله جارية ثم خطا الفين قبل أن يتقدما بعد الشراء ثم تقدما فلا ضمان عليه فان باعها به ذلك وقبض الثمن محتطاً فلا ضمان عليه فيه وله أن يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه دلي المضاربة حصه ما اشتري من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصه ما اشتري منها بمال نفسه وان قسم المضارب المال بغير محضر من رب المال فقسمته باطلا ولو أن المضارب حين أخذ ألف المضاربة وخطه بألف من ماله قبل أن يشتري به ثم اشتري به كان مشترى بالنفس وهو ضمان لمال المضاربة ولو كان خطا المال بعدما اشتري به ثم لم يتقدمه حتى ضاع في يد مكان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعه من ماله الى البائع ولا يرجع على رب المال بشيء واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط \* وانقصت المضاربة لان شرط قيام المضاربة أن يكون رأس المال أمانة عنده كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المضارب اشتري مع رجل بألف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الفين قبل أن يخطاها ثم قبض الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثمر واحد وقبض الثمن محتطاً فهو جائز ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فان خطا مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة وكذبه الآخر فالقول قول الشريك مع يمينه



كذافي البسوط \* وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها ألف وخمسمائة وقال له اعمل بها وبألف من مالك على أن الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما خماسا على قدر المالكين فاذا شرط المناصفة صار كأن صاحب الدنانير شرط له سدس ربحه فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا من المجانبين إلا أنه لا يمكن تعديدها لشركة لا شرطهما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معنى وفائدة قول صاحب الدنانير بألف من مالك انتفاء الضمان عن المضارب اذا خلط مال المضاربة بماله نفسه ولم يصر هذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها واحضارها فان هلك أحد المالكين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير أنه ان هلك الدنانير بطلت المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت ألف درهم ثم اشترى المضارب بها وبألف من ماله جارية ثم باعها بربح ألف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير أن الخمسمائة التي هي ربح الدنانير خمسة أسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال ساعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم فربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت قيمتها فصارت تساوي ثمانمائة فاشترى المضارب بهما عبدا فخمسة أسباع لعبد المضارب وأربعة أسباعه على المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه أخذ كل واحد منهما رأس ماله وأخذ المضارب خمسة أسباع الربح حصة رأس ماله فيكون له خاصة وأربعة أسباع الربح حصة المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما أسداسا للشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير ألفا ثم باعه بثلاثة آلاف درهم اقتسما الثمن على تسعة أسهم خمسة أسباعه وهي ألف وستمائة وست وستون وثلثان حصة المضارب فيكون له ألف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة وأربعة أسباع الثمن وذلك ألف وثلثمائة وثلاث وثلاثون وثلث حصة المضاربة ألف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما أسداسا هكذا في المحيط \* والله أعلم

### (الباب الثاني عشر في نفقة المضارب)

اذا عمل المضارب في المصرف ليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه معناه شراء وكراهة في مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم صره رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر كان بحيث يغدو ثم يروح فيبيت بأهله فهو بمنزلة السوق في المصروف ان كان بحيث لا يبيت بأهله فنفقته في مال المضاربة كذا في الهداية \* والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الزائدة وهي الطعام والشراب والكسوة وفراش ينام عليه والركوب وعنف دابته كذا في محيط السرخسي \* ومن ذلك غسل ثيابه والذهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز وأجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزه هكذا في الكافي \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن اللحم فقال كلما كان يأكل كذا في الذخيرة \* فأما الدواء والحجامة والكحل ونحو ذلك ففي ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطء والخدمة لا يمتنع مبيتها في المضاربة ولو استأجر أجير اخذ منه في سفره وفي مصره الذي اتاه فيجوز له

و يطبخ ويغسل ثيابه ويعمل له ما لا بد له منه احتساب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له  
يعملون في المال كانوا بمنزلة ونفقتهم في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها  
متاع المضاربة الى مصر من الامصار كان علفها على المضاربة مادامت في عملها كذا في المبسوط \*

لو أعانه رب المال بعلانه أو دوابه في السفر لا تقصد المضاربة ونفقة غلمانه ودوابه عليه دون مال  
المضاربة فان أنفق المضارب عليهم بغير إذن رب المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي \* وإذا  
صار ضامنا فان ربح في المال ربحا بدئي برأس المال يأخذ الرب المال رأس المال كله وما بقي من الربح  
يقيم بينهم على ما اشترطوا فإصاب المضارب من الربح فانه يحتسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان  
نصيبه من الربح أقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من الربح أكثر أخذ الزيادة الى تمام نصيبه من  
الربح وان كان رب المال أمره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذلك من مال رب المال كذا في المحيط \*

وان كان أسرف فيما أتفق على الرقيق فأنما يضم الى رأس ماله من ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي  
والمبسوط \* وسبيل النفقة أن يحتسب من الربح ان كان وان لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة  
جزء مالك والاصل في الهلاك أن ينصرف أولا الى الربح كذا في المحيط فان أنفق المضارب من مال نفسه  
أو استدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك وبدأ برأس المال ثم ينفي بالنفقة ثم يثلث بالربح  
وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال بشئ كذا في الذخيرة \* فان أنفق من مال المضاربة  
شأ على نفسه قبل أن يشتري به فانه يستوفي رب المال رأس ماله يكمله كذا في محيط السرخسي \*

إذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة أو اشترى طعاما للمضاربة فضاع المال قبل أن يتقدمه فانه  
يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط \* ولو اشترى طعامه وكسوته ودهنه واستأجر ما يركب  
عليه فضاع المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي \* لو كان له أهل بالكوفة  
وأهل بالبصرة ووطئه فيهما جميعا فخرج بالمال من الكوفة ليتجرفه بالبصرة فانه يتفق من مال  
المضاربة في طريقه فاذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادام بها فاذا خرج منها راجعا الى الكوفة  
أنفق من مال المضاربة في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال  
الى البصرة مع رب المال ليتجرفه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه الى الكوفة من مال المضاربة  
كذا في المبسوط \* اذا دفع الرجل الى غيره ألعادهم مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة وطنا  
للمضارب فنفقة المضارب مادام بالكوفة على نفسه فان سافر بمال المضاربة ثم عاد الى الكوفة  
في تجارته كان نفقته في مال المضاربة مادام بكوفة وكانت الكوفة وغيرهما من البلدان سواء في حقه  
كذا في المحيط \* فان تزوج امرأة فيها واتخذها ووطئا زالت نفقته عن مال المضاربة كذا في المبسوط \*

اذا خرج المضارب بالمال الى مصر من الامصار يشتري به متاعا أو شيئا من اصناف التجارة فانه يرمى  
الى ذلك المصر فلم يشتري شيئا حتى رجع بالمال الى مصر وقد أنفق من المال فان تلك النفقة تكون  
في مال المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل مالا مضاربة وأمره بان يعمل فيه برأيه فدفع  
المضارب الى آخر مضاربة فاسافر الا تخرب المال الى مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لانه  
بمنزلة المضارب الاول كذا في المبسوط \* ولو نوى المضارب الإقامة في مصر من الامصار فنفقة في مال  
المضاربة وانما تبطل نفقته عن مال المضاربة بإقامته في مصره أو في مصر يتخذ دار إقامة كذا  
في الذخيرة \* لو أضعه المضارب مع رجل لم يكن للمستبضع نفقة في مال المضاربة ولو أضعه المضارب مع  
رب المال فعمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا نفقة لرب المال على المضاربة كذا  
في المبسوط \* المضارب اذا سافر بمال المضاربة وماله نفسه يوزع النفقة على المالكين سواء غلط المالكين

أولم يخطأ قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء إذا كان لا يبت في أهله كذا في فتاوى قاضيتان \* وكذلك لو سافر بمالين لرجلين مضاربة فنقته على قدر مالهما وإن كان أحدهما من بضاعة فنقته في مال المضاربة إلا أن يتفرغ للعمل في البضاعة فينق من مال نفسه دون البضاعة إلا أن يكون صاحبها أذن له كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية تساوى ألفي درهم واحتاجت الجارية إلى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكيهما هكذا في المحيط \* لو اشترى بألف جارية تساوى ألفين فالخامس من مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أن النفقة عليهما قال محمد رحمه الله تعالى النفقة على رب المال وعلى هذا الاختلاف إذا ثبتت الجارية وردت فالخلاف في الجمل كالاختلاف في النفقة ثم ههنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخرج العبد عن المضاربة ويجبر كل واحد منهما على أن يعطى حصته من الجمل وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحتسب بالجمل في بيع المراجعة ويحتسب به فيما بين المضارب ورب المال فإن كان هناك ربح فالجمل فيه والأفوه وضيعه في رأس المال كذا في المحاوي \* وهكذا في المحيطين \* لو أتى مصر واشترى شيئاً فمات رب المال وهو لا يعلم فأتى بالمتاع مصر آخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لماله في الطريق وإن سلم المتاع جازيعة لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو كان المضارب خرج بالمتاع من ذلك المصر قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكانت نفقته في سفره حتى ينتهي إلى المصر ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط \* ولو كان المضارب في الطريق فمات رب المال برسول عن السفر أو مات فله أن يتوجه إلى أي مصر أحب وكانت نفقته في مال المضاربة فأما إذا كان مال المضاربة ناضاً وهو في مصر أو في الطريق فخرج إلى غيره مصر رب المال يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الأمصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها إلى مصر رب المال في الاستحسان لا ضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حياً فأرسل إليه رسولاً لينهاه عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به إلى مصر رب المال فأتى لا ضمانه ما ملك من المتاع في سفره وأجعل نفقته في المال استمسكاً ولو كانت المضاربة في يده دراهم أو دنائير فمات رب المال والمضارب في مصر آخر أو كان رب المال حياً فأرسل إليه رسولاً لينهاه عن الشراء والبيع فأقبل المضارب بالمال إلى مصر رب المال فملك في الطريق فلا ضمان عليه فإن سلم حتى قدم وقد أنفق منه على نفسه في سفره فهو ضامن النفقة كذا في المبسوط \* إذا اشترى بألف مضاربة وبألف من عنده عبداً أنفق عليه فهو متطوع وإن رفع الأمر إلى القاضي فأمره بالنفقة عليه فما أنفق فهو عليه ما على قدر رؤس أموالهما قال أبو يوسف وهذه فسخة من القاضى بين المضارب وبين رب المال إذا حكم بالفسخ كذا في المحاوي \* كل مضاربة فاسدة لا نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فإن أنفق على نفسه من المال حسب من أجزأه عمله وأخذ بما زاد كان ما أنفق منه أكثر من أجزأه كذا في المبسوط \* والله أعلم

\*(الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوى نسب ولد جارية المضاربة)\*

لو أعتق المضارب عبد المضاربة فلا يخلو ما إن لا يرجع في مال المضاربة أو فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد

على رأس المال أوقية فضل فإن لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه فلو أعتقه رب المال يصح ويكون  
مستوفيا رأس ماله فإذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد بمائة  
وهو يساوي الفادى رأس المال ألف فاعتقه المضارب لا يصح ايضا لأن مال المضاربة متى كان جنسين  
مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فإنه يعتبر كل واحد من المالكين مشغولا برأس المال كأنه  
ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شائعا فيهما هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال هو  
الذي أعتق العبد جازا عتاقه وصار به مستوفيا برأس ماله بمائة بقي خمسمائة ويحقيق كون بين  
المضارب وبينه نصفين كذا في المحيط \* وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسمائة  
عبدًا يساوي الفين فأعتقه جازا عتاقه في الربع كذا في محيط السرخسي \* فاستوفى رب المال  
الخمسمائة القائمة في يد المضارب برأس المال وإذا استوفاه برأس ماله صار الأول المملوك للمضارب  
من العبد قدر سبعمائة وخمسين درهما فقد حدثت للمضارب زيادة ملك في العبد لم تكن يوم اعتق ولا  
يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فتقول ان المضارب متى كان موسرا فلرب المال خياران ثلاثة  
ان شاء ضمن المضارب ألفا ومائتين وخمسين درهما ثم صكان للمضارب أن يرجع على العبد بألف  
وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين  
وللمضارب أن يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون الولاء  
بينهما على ثمانية أسهم خمسة أسهم لرب المال وثلاثة أسهم للمضارب وان شاء رب المال أعتق نصيبه  
وعند ذلك يعتق من العبد خمسة أسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة  
بعد العتق فان شاء اعتق وان شاء استسعى وأي ذلك فعل كان الولاء بينهما على ثمانية أسهم وان كان  
المضارب معسرا فلرب المال خياران ان شاء استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين وان شاء اعتق  
هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية  
أسهم من الوجه الذي ذكرنا وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما على قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى لما أعتق المضارب العبد والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب  
ثم يستوفى رب المال الخمسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم يضمن المضارب ان كان موسرا ألفا  
ومائتين وخمسين ولا يرجع به المضارب على العبد وان كان معسرا فان رب المال يستسعى العبد  
في ألف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* لو اشترى المضارب بألف المضاربة  
عبدين كل واحد منهما يساوي ألفا فاعتقه المضارب فعتقه باطل عندنا وإن زارت قيمتهما بعد  
ذلك كان العتق باطلا أيضا كذا في المبسوط \* ولو أعتقه مضارب المال ينظر ان كان أعتقهما معا عتقا  
وضمن للمضارب خمسمائة موسرا كان أمعسرا ولا سعاية على العبد وان أعتق أحدهما بعد صاحبه  
عتق الأول كله ولأوله له ويعتق من الثاني نصفه كذا في محيط السرخسي \* وان اشترى عبدان بألف  
درهم قيمة أحدهما ألف درهم وقيمة الآخر ألف درهم ثم ان المضارب أعتقهما معا أو انفردا وهو موسر  
فأبى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح اعتاق العبد الذي قيمته ألف درهم ربحا عتاقه  
في ربع العبد الذي قيمته ألف درهم فأنقضت المضاربة فيه وفي العبد الذي قيمته ألف درهم  
على المضاربة فإذا أراد رب المال أن يستوفى رأس ماله يبيعه المضارب فبستوفى ثم ربح  
المال فيصير العبد الذي قيمته ألفان فارغا عن الشغل وكان ربحا كله بينهما نصفان فقد أعتق  
المضارب عبدان بالمائة نصفه وهو موسر فيثبت لرب المال خياران ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى ان شاء ضمن المضارب ألف درهم ثم يرجع المضارب على العبدان شاء بألف وخمسمائة

ويكون الولاء كله للمضارب وإن اختار سعاية العبد يستسي في نصف قيمته ويستسي المضارب العبد في خمسة أثمانه هي الربع الذي ملكه بعدما استوفى رب المال رأس ماله ولا يستسيه في الربع الذي كان ملكه يوم العتق ويكون الولاء بينهما مقيمين وإن اختارا لا عتاق فإن للمضارب أن يستسي العبد في الربع الذي ملكه بعدما استبقا رأس المال وإن شاء أعتق وأيا ما فعل كان الولاء بينهما نصفان وإن كان المضارب معسرا فكذلك في جميع ما ذكرنا إلا أنه ثبت لرب المال الخيار إن لا ألف هكذا في المحيط \* ولولم يعتقهما المضارب وأعتقهما رب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته ألف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه وأما العبد الذي قيمته ألفان فثلاثة أرباعه حر من مال رب المال وأما الربع الباقي فإن كان رب المال موسرا فالمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار إن شاء أعتق ذلك الربع وإن شاء استسي العبد فيه وإن شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد وإن كان معسرا فإن شاء أعتق وإن شاء استسي وهذا ظاهر وضمن المضارب أيضا رب المال تمام حصته من الربح وذلك خمسة أثمانه وسرا كان أو معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه الخمسة الأثمان الأخرى كذا في المبسوط \* وإن أعتقهما رب المال متفرقا فإن أعتق أولا الأعلى فإن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الأول ثلاثة أرباعه ولا يعتق ربه ويعتق من الذي قيمته ألف وقت الاعتاق النصف ثم للمضارب خيار ثلثة في العبد إن كان رب المال موسرا إن شاء ضمنه ربع قيمته لأول ونصف قيمة الثاني وإن شاء أعتق ربع الأول ونصف الثاني وإن شاء استسي العبد الأول في ربه والثاني في نصفه فإن اختار تضمين رب المال يرجع على العبد الأول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته ومتى رجع بذلك علم ما كان ولا وهما كله لرب المال وإن اختار المضارب السعاية أو الاعتاق يكون ولأه العبد الأول بينهما على أربعة أسهم ثلاثة أرباعه لرب المال وربعه للمضارب ولأه العبد الثاني بينهما نصفان وإن أعتق العبد الأدنى أولا نقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما أعتق العبد الأدنى أولا عتق كله من غير سعاية وحين أعتق الأعلى عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبد مشترك بين اثنين أعتقه أحدهما هكذا في المحيط \* ولو اشترى بألف عبد من كل واحد منهما يساوي ألفا فاعتقهما المضارب معا أو أحدهما قبل صاحبه ثم تقارب المال عين أحدهما وقطع يده فتد صا ر مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر الفضل في العبد الآخر إلا أن العتق الذي كان من المضارب قبل ذلك فيه باطل وإن أعتقهما المضارب بعد ذلك لم يجز عتقه في الجني عليه لأنه لا فضل فيه عما بقي من رأس المال وأما العبد الآخر فعتق منه ربعه نصف الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع الجني عليه في دفع إلى رب المال تمام رأس ماله ويضمن المضارب إن كان موسرا رب المال نصف قيمة العبد الذي جازعته فيه لأنه ظهر أن جميعه ربح وإن نصفه لرب المال فيضمن له المضارب ذلك ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه أيضا بمائتين وخمسين درهما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* إذا كاتب المضارب عبدا أو أمة من المضاربة فإن كانت القيمة مثل رأس المال فإنه لا تجوز كتابته وإذا أدى العبد الكتابة لا يعتق ويكون ما أدى من الكتابة على المضاربة وإن كان في لقيمة فضل على رأس المال بأن كانت القيمة التي درهم وكاتبه على ألفين ورأس المال ألف درهم فإنه تصح كتابته وهو الربع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب رب المال إلا أن لرب المال أن ينقض الكتابة فإن لم ينقض حتى أدى العبد جميع بدل الكتابة فإنه يعتق حصته المضارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا غير وعندهما يعتق الكل ومقبض المضارب من الكتابة فإنه يسلم له ربع ذات وثلاثة

أرباع المكاتب تكون على المضاربة عندهم جميعا وإذا أعتق حصة المضارب انتقضت المضاربة فيستوفى  
 رب المال رأس ماله من ثلاثة أرباع المكاتبه بقيت خمسة مائة والعبد كله يرجع فمات يكون الخمسمائة  
 بينهما نصفين والعبد بينهما نصفين فقد حدث للمضارب زيادة شركة بقدر الربع لم تكن له يوم الاعتاق  
 فلا يعتق هذا القدر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ما عرف ويمكن رب المال في نصيبه  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خياران ثلاثة إن كان المضارب موسرا هكذا في المحيط \* وإن مات  
 ولم يؤد المكاتب شيئا وترك أقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة لأنه مات عاجزا لأن ما هو  
 ملكه وهو ربع الكسب لا يفي ببدل الكتابة فيستوفى رب المال مما ترك رأس ماله ألف درهم والباقي  
 بينهما نصفان وإن ترك ثمانية آلاف فقد مات عن وفاء ويعتق فيأخذ المضارب من ذلك ألفين يغم  
 رب المال ألفا وخمسمائة قيمة ثلاثة أرباع العبد لأنه بقي ذلك على ملك المولى وقد أفسده للمضارب  
 فيضمن وتكون الستة آلاف الباقية من الكسب بين المضارب ورب المال نصفين وإن ترك المكاتب  
 تسعة آلاف أخذ المضارب ألفي درهم بدل الكتابة فيموت حرا ويأخذ أيضا ألف الزائدة بحق الاوث  
 لأن الولاء له لأنه عتق كله عليه لأنه ملكه بالضمان فإن كانت قيمته يوم كاتب ألفا ثم ارتدت لم تنفذ  
 الكتابة وإن كانت قيمته يوم الكتابة ألفين ثم انتقصت ثم أدى أو مات فالحجوب فيه كما في المثلثة الأولى  
 لأن الربع كان ملكه فنفسدت الكتابة فيه إلا أن المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الأولى  
 في وقت الضمان كذا في محيط السرخسي \* إذا عتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس  
 المال أو أقل على ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فإن عتقه باطل كالأعتاقه بغير مال وإن كانت قيمة  
 العبد أكثر من رأس المال بأن كانت ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فاعتقه المضارب على ألفي درهم  
 عتق من العبد نصيب المضارب خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق جميع العبد  
 وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم للعبد فلا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا  
 إذا كان قال المضارب للعبد أعتقتك على ألفي درهم وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول  
 أو مكاتب حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتب أو كسب حرمه ديون فاما إذا قال المضارب  
 للعبد إن أدبت إلى ألفين فأنت حر فأدى العبد ألفي درهم وعتق حصة المضارب من العبد فان جميع  
 ما أخذ من العبد يكون على المضاربة لأنه كسب عبد المضاربة فيأخذ رب المال من ذلك رأس ماله  
 والباقي ربح فيكون بينهما على ما شرطاه هكذا في المحيط \* إن كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى  
 المضارب به أمة قيمتها ألف فوطئها المضارب فولدت ولدا يساوي ألفا فدعى المضارب أنه ابنه ثم لغت  
 قيمة الغلام ألفا وخمسمائة والمضارب موسر فإن شاء رب المال استسعى الغلام في ألف ومائتين وخمسين  
 وإن شاء اعتقه وإذا قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الأمة موسرا كان  
 أو موسرا هكذا في الكافي \* إذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية  
 تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فدعا المضارب فدعوته باطلة وهو ضمان لعقر الجارية وله أن  
 يبيع الجارية ولدها فعدا بهم الجواب هنا وهو على التقسيم فإن كانت جاءت بالولد منذ اشتراها لا قبل  
 من ستة أشهر فله أن يبيعها ولكن لا يلزمه العقر وإن كانت جاءت به لاكثر من ستة أشهر فله  
 العقر وله أن يبيعها لم يستوف رب المال منه عقرها فإن استوفى عقرها وهو مائة درهم صحته دعوتها  
 وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده ثم يغم رب المال من قيمة الجارية تسعة مائة ثم رأس  
 ماله وخمسين درهما ما بقي موسرا كان أو موسرا أو ما الولد فهو ربح كله ويعتق نصيب المضارب منه  
 وهو النصف ويسعى في نصف قيمته رب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وإن كان موسرا فإن لم يبيع



واحداً منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية قصارت تساوى ألفين فهي أم ولد للمضارب  
وعليه قيمة ثلاثة أرباعها موسراً كان أو معسراً أو أم الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام  
أو يأخذ رب المال شيئاً من العقرو له أن يبيعه فإن لم يبيعه حتى صار يساوى ألفين فإنه يصير ابن  
المضارب ويعتق منه ربه كذا في المبسوط \* ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد السعاية  
وان كان المضارب موسراً واذا عتق من الولد ربه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كله فرب المال  
يأخذ ألف درهم من المضارب رأس ماله اذا كان المضارب موسراً لا من سعاية الولد واذا استوفى ذلك  
من المضارب رأس ماله فابقى من الجارية وعقرها على المضارب يكون ربها وبقي الولد كله ربها فما  
بقي من قيمة الام والعقري يكون ربها يختص به رب المال فان كان المعقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب  
المال فيؤدي المضارب ذلك الى رب المال فالحاصل ان المضارب في هذه الصورة يضمن لرب المال تمام  
قيمة الجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفياً من ذلك ألف درهم رأس ماله  
و يصير مستوفياً ألفاً ومائة ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح وذلك ألف ومائة  
فيعتق من الولد بقدر ألف ومائة حصصة المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد  
تسعمائة ربحاً فيكون بين رب المال والمضارب نصفين فله مضارب من ذلك أربع مائة وخمسون فيعتق  
من الولد بقدر أربع مائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربيع عشره لان قيمته ألفان وعشر  
الألفين مائتان ويسمى الولد في أربع مائة وخمسين درهما رب المال فاذا أدى الولد ذلك الى رب المال  
عتق كله وكان لرب المال من ولده الولد عشرة وربيع عشره وللمضارب سبعة أعشاره وثلاثة أرباع عشره  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما الولد كله للمضارب هكذا في المحيط \* ولو كان المضارب معسراً  
لا يقدر على الاداء فأراد رب المال أن يستسي الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك  
وان أراد أن يستسي الولد كان له ذلك في ألف وخمسمائة ألف درهم رأس ماله وخمسمائة حصته من  
الربح في الولد ثم لرب المال ثلاثة أرباع ولده الولد كذا في المبسوط \* وبقي على المضارب نصف  
قيمة الجارية ونصف العقري يؤدي ذلك متى أسرفان أدى الولد السعاية ثم أراد أن يرجع على المضارب  
لم يكن له ذلك كذا في المحيط \* ولو كانت الجارية تساوى ألفاً فولدت ولداً يساوى ألفاً فادعاه المضارب  
فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم وأخذ ما صارت الجارية أم الولد للمضارب ويعتق الولد ويثبت  
نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة مابقى من رأس المال وخمسون  
حصصة رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فاذا قبضها رب المال عتق نصف الولد من المضارب  
ويسمى في نصف قيمته لرب المال ولولاؤه بينهما نصفين وان كان المضارب معسراً وقد أدى العقر فرب  
المال أن يستسي الولد بتسعمائة درهم ببقية رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسي الولد لرب  
المال في نصفها ويكون لرب المال من الولد تسعة أعشاره ونصف عشره ويكون له نصف قيمة الام  
دينار على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ومن دفع الى آخر ألف درهم  
مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفاً فولدت ولداً يساوى ألفاً فادعاه رب المال فإنه ابنه  
وتصير الجارية أم ولده ولا يغرم للمضارب شيئاً الا من قيمة الجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك  
لو كان الولد يساوى ألفين ولو كانت الام تساوى ألفين فادعاه رب المال صحت دعوته وصارت الجارية  
أم ولده ويثبت نسب الولد منه وغرم رب المال ربيع قيمة الجارية للمضارب وسراً كان أو معسراً ولم  
يضمن من قيمة الولد شيئاً وغرم عن عقري الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية  
وقيمتها ألفان فجاءت بولد فادعاه المضارب بعد ما ولدته وقيمتها ألفان الجارية تصير أم ولده

ويضمن قيمة ثلاثة أرباعها الرب المال وثلاثة أثمان العقر موسرا كان أو موسرا ولم يضمن من قيمة الولد شيئا ويكون الولد عبد المضاربة يبيعه المضارب ولا يثبت نسبه منه فإذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجمار بثلاثة أثمان عقر الجارية يثبت نسب الولد وعق نصفه وسعى في نصف قيمة رب المال موسرا كان أو موسرا وولاء الولد بينهما نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط \* والله أعلم

\*(الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء وبعده)\*

ما هلك من مال المضاربة فهو من الرمح دون رأس المال كذا في الكافي \* إذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع يمينه لو استهلك المضارب رأس المال أو نفقه أو أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئا وإن أخذه من الذي استهلكه كان له أن يشتري به على المضاربة رواه المحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* روى عن محمد رحمه الله تعالى أن المضارب إذا أقرضه رجلا فان رجعت إليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وإن أخذ منها لم ترجع كذا في الذخيرة \* وإن كان مع المضارب ألف فاشترى به عبد فلم يتقدمه حتى هلك الألف يدفع إليه رب المال ألفا آخر وإذا دفع إليه ألفا آخر ثم هلك قبل الدفع إلى البائع له أن يرجع على رب المال ثم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي \* لو أن المضارب أراد أن يبيعه مائة بعد ذلك فأنما يبيعه مائة على الألف وإن بين الأمر على وجهه وأراد أن يبيعه مائة على الكل فله ذلك كذا في المحيط \* ولو كان اشترى بألف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب أنه قد نقد البائع الثمن وحلف البائع ذلك وحلف فان المضارب يرجع على رب المال بألف آخر فيدفعه إلى البائع ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة وإذا اقتسمت المضاربة أخذت رب المال رأس ماله ألفي درهم كذا في المبسوط في باب المراجعة في المضاربة \* ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية فضاغ الألف قبل أن يتقدمه فقال رب المال ضاع المال قبل أن تشتري الجارية وإنما اشتريتها بنفسك وقال المضارب لا بل ضاع المال بعدما اشتريتها فأريد أن أخذك بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وإن أقام جميعا البينة فالبينة للمضارب ولو كان ولي المال قال للمضارب قد اشتريتها قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريتها بعدما ضاع المال ووقع الشراء لي فالقول قول المضارب كذا في المحيط \* ولو لم يهلك الألف ولم يتقدمه في ثمن الجارية ولكنه اشترى به جارية أخرى على المضاربة وقال أبيعها فأنتقد الثمن الأول فأنما اشترى الجارية الأخيرة لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية أخرى جاز وكانت على المضاربة كذا في المبسوط \* ولو اشترى بالألف جارية تساوى ألفين فضاغ قبل أن تقدمه رب المال الألف كله كذا في المحاوي \* ولو اشترى المضارب جارية تساوى ألفين بأمة تساوى ألفا وقبض التي اشتراها ولم يدفع أمة حتى ماتت فإنه يغرم من قيمة التي اشتراها خمسة أثمانه والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها ألفا والأمة التي كانت عنده قيمتها ألفان وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي اشتراها ثم هتك رجوع على رب المال كذا في المحيط \* وإذا كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به برأيه بألفين ثم اشترى بالألفين عبدا ولم يتقدمه إلا ألفين حتى ضاع الالفان في يده يغرم رب المال ألفا وخمسة أثمانه والمضارب خمسة أثمانه ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة أرباعه للمضاربة وصار رأس المال ألفين وخمسة أثمانه ولا يبيع العبد مائة إلا على ألفين فإن باع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة أرباعه

للمضاربة برفع رأس المال وذلك ألفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة وبمجاين المضارب ورب المال كذا  
 في الكافي \* ولو عمل بالمضاربة حتى صارت ألفي درهم ثم اشترى بهما جارية قيمتها أقل من ألفين  
 وقبضها فهلك ذلك كله عنده معاف على المضارب ألفا درهم ثمن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة  
 أرباعها كذا في المبسوط \* اشترى بألف المضاربة جارية قيمتها ألفان ولم يتقد الثمن حتى باعها بألفين  
 وقبض الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله فهذا لا يخلو من أربعة أوجه أما أن هلكت الأموال كلها  
 معاً أو ملك الألف الأول أولاً ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهو الألفان معاً ومتعاقبا  
 أو هلكت الجارية أولاً ثم المالان معاً أو متعاقبا أو هلك المال الثاني أولاً ثم هلكت الجارية والمال  
 الأول معاً أو متعاقبا أما إذا هلكت الأموال كلها معاً ضمن المضارب ثلاثة آلاف الفالبائع الجارية  
 وألفين لمشتريها ورجع على رب المال بألفين وخمسمائة وأما إذا هلك الألف الأول أولاً  
 ثم هلكت الجارية والمال الثاني معاً أو متعاقبا فالثلاثة آلاف كلها على رب المال وأما  
 إذا هلكت الجارية أولاً ثم المالان معاً أو متعاقبا فعلى رب المال ألفان وخمسمائة وعلى المضارب  
 خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخر أولاً ثم الجارية والمال الأول الأصل أن المضارب بقدر  
 ما كان عاملاً رب المال يكون قرار الضمان على رب المال لأنه محققه الضمان بسبب عمله فيرجع  
 بالضمان على العامل له ولأنه هو الذي أوقعه فيه فعليه تخليصه وانحاجه عنه وبقدر ما كان عاملاً  
 لنفسه يكون قرار الغرم على المضارب لأن غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط لسرخسي \*  
 ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفا فقبض الجارية ولم يتقد  
 الدراهم حتى باعها بألفين فقبضها ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوى ألفين فقبضها  
 ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها والجاري يتلن جميعاً فعلى المضارب أن يؤدي إليهم خمسة آلاف  
 إلى بائع الجارية الأولى ثمنها ألف درهم ويرد على مشتري الجارية الأولى ما قبض منه من ثمنها وذلك  
 ألعا درهم لا نقساح البيع فيها بالهلاك قبل التسليم وإلى بائع الجارية الثانية ألفي درهم ثمنها يرجع على  
 رب المال من هذه الجملة بأربعة آلاف درهم ألف ثمن الجارية الأولى وألف وخمسمائة عما قبض من  
 ثمن الجارية الأولى بعد بيعها وألف وخمسمائة من ثمن الجارية الثانية ولو هلك الألف الأول ثم هلك  
 ما بقي معاً يرجع بجميع الخمسة آلاف على رب المال ولو هلكت الجارية الأخيرة أولاً ثم هلك ما بقي  
 معاً يرجع على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذلك لو هلكت الجارية الأولى أولاً أو ملك الألفان أولاً  
 ثم هلك ما بقي فهذا أموال ملك الكل معافى المعنى سواء هكذا في المبسوط \* ولو اشترى بألف المضاربة  
 جارية تساوى ألفا فقبضها ولم يتقد الثمن ثم اشترى بالجارية عبداً تساوى ألفين وقبضه ولم يدفع الجارية  
 ثم اشترى بالعبد جارية تساوى ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع العبد فهلكت عنده هذه  
 الأشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه أن هلكت الأموال كلها معاً فعلى المضارب ستة آلاف  
 درهم ألف منها ثمن الجارية وألفان قيمة العبد وثلاثة آلاف قيمة الجارية يرجع على رب المال منها  
 بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفاً وخمسمائة وإن هلك الألف أولاً ثم الباقي معاً يرجع  
 المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى من ماله خمسمائة وإن هلك العبد أولاً ثم البواقي  
 معاً يرجع على رب المال بأربعة آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك لجرب أولاً ثم البواقي معاً وإن  
 هلكت الجارية أولاً ثم ما بقي معاً يرجع على رب المال بأربعة آلاف وسبع مائة وخمسين ولو اشترى  
 بألف جارية تساوى ألفا فقبضها ثم اشترى بالجارية جارية تساوى كل واحدة منهما ألفاً فقبضها  
 ثم هلكت الجوارى ورأس المال الأول معافى على المضارب ثمن الجارية الأولى ألف درهم وألفان قيمة

الجاريين الآخرين ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف ما لو كان اشترى بالمجارية لاولى  
جارية تساوى ألفين وقبضها فهلكت المجاريتان ورأس المال معافان على المضارب ثلاثة آلاف  
درهم ألفين المجارية الاولى وألفان قيمة المجارية الثانية ويرجع على رب المال بألفين وخمسمائة  
وكذلك لو هلكت إحدى المجاريين أولاً ثم ملك ما بقي معا ولو هلك الألف الاول أولاً هلك ما بقي معا  
رجع بالثلاثة آلاف كلها على رب المال كذا في المبسوط \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة  
بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفاً وقبضها ثم باعها بألفي درهم وقبض الثمن ولم يدفع المجارية ثم  
اشترى بالألفين وبالألف الاول وهو في يده جارية تساوى أربعة آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال  
الاول الى صاحب المجارية الاولى ودفع الألفين الى الذي اشترى منه المجارية الاخيرة فان عليه ألف  
درهم من ماله الذي اشترى منه المجارية الاخيرة فان لم يتقد الألف الاول حتى هلك رباع المجارية  
الاخيرة بستة آلاف درهم كان له من ثمنها ألف درهم حصه ثلثها الذي كان اشترى لنفسه وتكون  
أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها ألف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال  
رأس ماله ألف درهم من الباقي وما بقي وهو ألف درهم يرجع ينسأ على الشرط فان كان المضارب لم يتقد  
الألفين اللذين اشترى بهما المجارية الاخيرة حتى ضاعوا والمسئلة بمجالها فانه يؤدي ذلك أيضاً من  
ثلثي المجارية الاخيرة ولا يبقى فيه ربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى المضارب اذا اشترى بألف المضاربة متاعاً وقبضه ولم يتقد الألف حتى ملك فابراه البائع منه  
لم يكن للمضارب أن يرجع على رب المال بشئ والمتاع على المضاربة كذا في المحيط \* لو عمل بالمضاربة  
حتى صارت أربعة آلاف ألفان منها دين والفار عين في يده فاشترى بهذين الألفين جارية فلم يقبضها  
حتى هلك الألفان فانه يرجع بثلاثة أرباعها على رب المال واذا أخذ المجارية كان له ربعها من غير  
المضاربة فان هلكت المجارية في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال  
فأرأس ماله ألفان وخمسمائة ولا يرجع المضارب في هذين الألفين شئ كذا في المبسوط \* وما ملك  
من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي \* والله أعلم

﴿الباب الخامس عشر في جود المضارب مال الضاربة﴾

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال قد دفعت الى ألفاً  
مضاربة فهو ضامن للمال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان اشترى به مع الجود فهو مشترك بنفسه وان  
اشترى بعد الاقرار فالقياس أن يكون مشترى بنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويرأى من  
الضمان كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى في المضارب اذا قال هذا الألف رأس المال  
وهذه الخمسمائة ربح وسكت ثم قال على دين فلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان  
فصل لم يقبل وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* لو دفع اليه ألف درهم  
مضاربة بالصف فذكر المضارب انه قد ربح فيها ألفاً وجاء بألفين ثم انه جحد فقال لم أربح فيها الا خمسمائة  
فهلك الألفان في يده وقامت المينة على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمسمائة التي جحدها  
من الربح فيما أخذها من رأس ماله ولا يضمن شيئاً غير ما لو كان أنكر أن يكون ربح  
في المال شيئاً والمسئلة بما ضمن الألف الربح كله فيما أخذ من رأس ماله ولا يضمن عليه  
في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين رب المال والمضارب \* لو قال المضارب  
لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع ولك به هلك فهو ضامن كذا  
في الحاوي \* والله أعلم

(الباب السادس عشر في قصة الربح)

الأصل أن قصة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة أن قبض رأس المال صحت القصة وإن لم يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى إذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح ألفا فاقسمه بين الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حالهما فأخذ رب المال من الربح خمسة مائة والمضارب خمسة مائة ثم ضاع ما أعذر رأس المال في يد المضارب قبل العمل أو بعده فإن قسمته بما طاله والمحسنة التي أخذها رب المال تحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسة مائة التي أخذها لنفسه من الربح إلى رب المال إن كانت قائمة بعيثها وإن هلكت في يده ردت كلها على رب المال حتى يتم رب المال رأس ماله والألف الذي ملك في يد المضارب هو الربح كذا في المحيط \* ولو كان الربح ألفين فأخذ كل واحد ألفا من الربح ثم ضاع رأس المال فالألف الذي قبض رب المال رأس ماله ويضمن له المضارب نصف الألف الذي أخذه وإن استوفى رأس ماله ثم أقسم الربح بين ربحه وبين ربح المضارب الذي قبضه برأس ماله إلى المضارب وقال عمل على المضاربة التي كانت فان ربح أو وضع لا تنتقض القصة الأولى لأن هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الأولى انتهت بنهايتها متى أقسموا وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الأولى هكذا في محيط السرخسي \* وأقسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقداها ثانيا فهاك المال بعد ذلك لم يتراد الربح الأول وهذه هي المحسنة فيما إذا خاف المضارب أن يسترد منه الربح بعد القصة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين \* ومن دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح المضارب ألفي درهم ثم أقسمما فدفع المضارب إلى رب المال رأس ماله ألف درهم فأخذ المضارب حصته من الربح ألف درهم وبقيت حصته رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالألف الذي ضاع في يده ضاع منها جميعه وما بقي في يد المضارب يبقى بينهما فربح عليه رب المال بنصفه وذلك خمسة مائة إذا ضاع الألف الذي هو حصته رب المال قبل القبض فأما إذا ضاع الألف الذي هو حصته المضارب بعد ما قبضها المضارب لنفسه فإن القصة لا تنتقض ويكون ما هلك حصته المضارب وما بقي حصته رب المال يأنفذه رب المال كذا في المحيط \* فان كان المضارب قاسم رب المال وأخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من ماله وما يصير كأن لم يكن لأن المضارب بقي أميناً في ذلك ويغرم المضارب رب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفياً له بالقبض فهلك مضمونا عليه وقد تبين أنه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط \* دفع ألفا مضاربة بالنصف فاشترى به وباع ربحاً أو اشتري عرضاً ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئاً أو حط ثم ربح بعد ذلك جازية تقدمان عليه حصل الربح فله أو بعده ولو أقسمما زدا أحدهما أو حط فكذاك وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز الحط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي \* إذا أخذ رب المال من المضارب مثلاً العشرين أو الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال فان كان المضارب كلما دفع إلى رب المال شيئاً قال هذار ربحي يكون ذلك ربحاً ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم أربح وما أخذت مني كان من رأس المال ولو أن المضارب دفع إلى رب المال شيئاً لم يقل هذار ربحي روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون له في بينهما ما لا يكون ما أخذ رب المال من المضارب قبل الحساب تقصانا من رأس المال كذا في فتاوى قاضي خان \* دفع إلى رجل ألفا مضاربة فربح فيها ألفا فقال له رب المال ادفع إلى رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك إذا كان المال قائماً بعينه لأنها مبيعة مجهولة

وان كان مستهلكا فهو براءة له عما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

﴿الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين﴾

هذا الباب يشتمل على سبعة أنواع

(النوع الأول فيما اذا اختلفا في مشتري المضارب هل هو للمضاربة) من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبدا بألف درهم ولم يقل عند الشرائه اشتراه للمضاربة فلما قبضه قال اشتريته وأنا أنوي أن يكون علي المضاربة وكذبه رب المال فقال اشتريته لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تخلو من أربعة أوجه أما أن يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب أو كانا هالكين أو كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا أو كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا ففي الوجه الأول القول قول المضارب مع يمينه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بثمنه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير يمينه ويضمن المضارب للبائع ألف درهم ولا يرجع على رب المال بشيء وكذا الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر أن المضارب يصدق على رب المال في حق تسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده وأراد أن يرجع على رب المال بألف آخر فانه لا يكون صدقا كذا في المحيط \* ولو كان المضارب اشترى العبد بألف المضاربة ثم تقدم ثمنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسى وكذبه رب المال فاقول قول رب المال ويأخذ المضارب ألف المضاربة قصاصا بما آذاه ولو كان اشترى العبد بألف درهم ولم يسم مضاربة ولا غير هائم قال اشتريته لنفسى فالقول قوله كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* وان اتفقا أنه لم تحضر للمضاربة وقت الشراء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم التقدير تقدم مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان تقدم من ماله كان الشراء له وعند محمد رحمه الله تعالى يكون الشراء واقعا للمضارب تقدم من ماله أو من مال المضارب كما في الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط \* اشترى عبدا بألف ولم يسم ثم اشترى آخر بألف ولم يسم فقال نويتهما على المضاربة ولم يتقدما لهما بعد فان صدقه فيهما فالأول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما أو صدقه في الأول وكذبه في الثاني فأما اذا صدقه في الثاني دون الأول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشترى هاتين صفتين واحدة كل واحد بألف وقال نويت أن يكون كل واحد منهما بألف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة ولباني للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في أحدهما بعينه فقال اشتريت هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال المضارب اشتريتهما بألف من عندى وألف من المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بألف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبدين على المضاربة ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط \*

(النوع الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة) لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب المال الخصوص فالقول للمضارب كذا في الكافي \* المضارب ورب المال اذا اختلفا فقال المضارب دفعت الى مال مضاربة بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما أذن لك في البيع وقال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول لرب المال ويجعل انك زرب المال العموم نهياه عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم وأما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحسنانا وعلى رب المال البينة وبه أخذ علما وثالثا كذا في المحيط \* وان



كان رب المال يدعي العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* ولو أقام البيعة فيما إذا ادعى أحدهما العموم والآخر الخصوص ان وقت البيعتان وقتا أحدهما قبل الأخرى فانه يقضى بيعة الذي يثبت آخر الأمرين وان لم توقت البيعتان وقتا أو وقتا والوقتان على السواء أو وقتت أحدهما ولم توقت الأخرى ولم يعلم الأول من الآخر فانه يقضى بيعة الذي يدعي الخصوص هكذا ذكر في الأصل وفي القدوري إذا أقام البيعة والمضارب يدعي العموم فان نص شهوده أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فالبيعة بينته وان لم يشهدوا بهذا المحرف فالبيعة بينة رب المال كذا في المحيط \* وكذا إذا اختلفا في المنع من السفر كذا في المحاوي \* وإذا اختلفا على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع فيه الخصوص بعدما تصرف المضارب في المال وأقام جميعا البيعة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما إذا اختلفا في العموم والخصوص إذا أقام جميعا البيعة ان وقت البيعتان وقتا أحدهما قبل الأخرى فانه يعمل بهما وتكون أحدهما نافذة للأولى وان لم يعلم الأول من الآخر بار وقتا على السواء أو لم توقتا أو وقتت أحدهما دون الأخرى كانت بيعة المضارب أولى بالقبول كذا في المحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال المضارب أمرتني أن أخرج إلى جميع البلدان أو قال لم تأمرني بشئ وقال رب المال أمرتك أن تخرج إلى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب أمرتني أن أخرج إلى البصرة والكوفة وقال رب المال إلى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة \* ولو قال المضارب أمرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال أمرتك بالنقد فالقول للمضارب كذا في محيط السرخسي \*

(النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال) إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة وبيع فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان أقام جميعا البيعة فالبيعة بينة المضارب كذا في المحيط \* إذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فالضارب يضمن السدس من الربح ويؤديه إلى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في المحاوي \* إذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح أو قال ثلثه وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح أو قال لم أشرط شيئا لك وفدت المضاربة ولا أجر مثل عملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك إذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال فان أقام جميعا البيعة في هاتين المسألتين فالبيعة بينة المضارب كذا في الذخيرة \* ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح ووزيادة عشرة دراهم ولاك على أجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من الفساد فان أقام جميعا البيعة على ما ادعى كانت البيعة بينة رب المال كذا في المحيط \* لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم أو دفعتني إلى مضاربة ولم تسترط لي شيئا في أجر مثل عملي فالقول قول رب المال فان أقام رب المال البيعة أنه اشترط له نصف الربح وأقام المضارب البيعة أنه لم يشترط له شيئا فالبيعة بينة رب المال وان كان أقام المضارب البيعة أنه شرط له ربع مائة درهم وأقام رب المال البيعة أنه شرط له نصف الربح فالبيعة بينة المضارب كذا في المبسوط \* مضارب معه ألفان فقال رب المال دفعتني إلى ألفا وبعثت ألفا وقال رب المال

بل دفعت اليك ألفين مضاربة فالقول للمضارب وإذا اختلف رب المال والمضارب في رأس المال والربح  
فقال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرطت  
لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرطه من الربح وأيهما أقام البيعة  
على ما ادعى من الفضل قبل بيئته كذا في الديكاي \* وإن أقاما البيعة فالبيعة بينة رب المال في مقدار  
ما سلم اليه من رأس المال ويأخذ الألفين برأس ماله وإن كان المال ثلاثة آلاف كانت البيعة بينة  
المضارب فيما ادعى من الربح حتى أن الألف الفاضل عن الألفين بينهما نقصان كذا في المبسوط \*  
فإن جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف ربح وألف وديعة لا آخر ومضاربة لا آخر  
أو بضاعة لا آخر أو شركة لا آخر أو على ألف دين فالقول في الوديعة والشركة والبضاعة والدين قول  
المضارب في الأقاويل كلها كذا في البدائع \* وإذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة  
صحيحة أو فاسدة فالقول قول رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في  
يديه المال أنه أقرضني وأن الربح كله لي فالقول قول رب المال والبيعة بينة المضارب كذا في الذخيرة \*  
وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا مبرج فيه ربحا فقال العامل أقرضتني هذا المال وقال الدافع دفعت اليك  
بضاعة أو مضاربة بالثلث أو قال مضاربة ولم أسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول  
قول رب المال فإن كان أقرب بالبضاعة ملاشي للعامل وإن كان أقرب به ربح الثلث أعطاه ذلك وإن  
أقرب مضاربة فاسدة أعطاه أجر مثله كذا في المبسوط \* وإن أقاما جميعا البيعة فالبيعة بينة المضارب كذا  
في البدائع \* فإن ملك المال في يد المضارب بعدما قال العامل أنه قرض وقال رب المال أنه بضاعة  
أو مضاربة صحيحة أو فاسدة يضمن الأصل والربح إلا إذا قال رب المال دفعت اليك مضاربة بالثلث  
فإنه لا يضمن إلا ما ورأها الثلث لو قال رب المال موفرض وادعى القابض المضاربة فإن كان بعدما تصرف  
فالقول لرب المال والمضارب ضامن وإن كان لم يتصرف فالقول قوله ولا ضمان عليه كذا في محيط  
السننسي \* وإذا قال المضارب دفعته إلى مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضا فالقول  
قول رب المال وإن ملك في يد المضارب بعد هذا يظن أنه هلك قبل العمل فلا ضمان على المضارب وإن  
هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وإن أقاما جميعا البيعة على ما ذكرنا فالبيعة بينة رب المال  
في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون المضارب ضامنا كذا في المحيط \* ولو قال  
المضارب دفعته إلى مضاربة وفدضاع المال قبل أن يعمل به وقال رب المال أخذته غصبا فلا ضمان  
على المضارب فإن كان يعمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال فإن أقاما البيعة فالبيعة بينة المضارب  
في الوجهين ولو قال المضارب أخذت منك هذا المال مضاربة فضاء قبل أن يعمل به أو بعدما عملت  
وقال رب المال أخذته مني غصبا فالقول قول رب المال والمضارب ضامن في الوجهين كذا في المبسوط \*  
وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال العامل أخذته منك غصبا فالربح لي بالضمان وقال رب  
المال إنما أمرتك لتعمل به فالقول لرب المال والبيعة بينة أيضا فلو أقام رب المال بينة على إقرار  
العامل أنه أخذه ببضاعة وأقام العامل بينة على إقرار رب المال أنه أخذه غصبا فالبيعة بينة  
صاحب المال وهذا إذا لم يعلم أي الأقاربين أول فإن سلم فالبيعة بينة صاحب الإقرار الثاني كذا  
في المحيط \*

(النوع الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال إلى رب المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده)

قال محمد رحمه الله تعالى من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها ألفا فقال لرب المال

قد دفعت اليك رأس المال ألف درهم وبقي هذا الألف ربما وقال رب المال لم أقبض منك شيئا  
فأقول قول رب المال مع يمينه فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب فاذا حلف أخذ الألف  
الباقى برأس ماله ولا ينتظر إلى استخلاف المضارب ثم يستخلف المضارب بالله ما استهلكته ولا ضيعته  
فإن حلف برئ عن الضمان ولم يثبت قبض رب المال وإن نكل المضارب عن اليمين فقد أقر أن رأس  
المال كان عنده وقد حده فصار ضامنا لرأس المال وظهر أن مال المضاربة ألف دين وألف عين  
فيأخذ رب المال الألف الدين برأس ماله فيكون الألف الدين على المضارب بحافير جمع رب المال  
على المضارب بخمس مائة درهم حصته من الربح كذا في المحيط \* ولأن المضارب حين أراد رب المال  
استخلافه قال لم أدفعه اليك واسكنه ضاع مني وحلف على ذلك فإنه يغرم نصفه لرب المال ولو أقاما  
البينة فالبينة بينة المضارب ولو أقام المضارب البينة أن رب المال أقر أنه قبض رأس ماله ألف درهم  
وأقام رب المال البينة على إقرار المضارب أن رب المال لم يقبض من رأس ماله شيئا فإن لم يعلم أى  
الأقرارين أول البينة بينة المضارب وإن علم أيهما أول فالبينة بينة الذي يدعى إقرارا لا آخر كذا  
في المبسوط \* وإن اقتسم المضارب ورب المال وأربها وأخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال  
المضارب قد كنت دفعت رأس المال إلى رب المال وهو ينكر فالقول قوله ولا يبرأ من إقراره بقسمة  
الربح إقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال يعنى فيما يدعى المضارب على  
رب المال من خلوص الخمسة التي قبضها لنفسه فإما في حق رابعا المضارب عن ضمان رأس المال  
فأقول قول المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما ثم إذا حلفا انتفى الضمان على المضارب بجمعه وانتفى  
قبض رب المال رأس المال بحلفه أيضا فكان القام من مال المضارب قد هلك فينصرف في الهلاك إلى  
الربح فكان ما قبضه رب المال من الخمسة من رأس المال والخمسة التي قبضها المضارب من  
رأس المال أيضا فبرءا على رب المال إن كانت قائمة وإن كانت مالكة غرها لرب المال حتى يتم له  
رأس المال هكذا في المحيط \* ولو أقاما البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضي خان \*

\* (النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال) \* إذا دفع الرجل إلى رجلين مالا  
مضاربة بالنصف فجاء به ثلاثة آلاف درهم فقال رب المال كان رأس مالى ألفين والربح ألفا صدقه  
أحد المضاربين وقال الآخر كان رأس المال ألفا والربح ألفا درهم فان رب المال يأخذ ألف درهم  
من رأس ماله من يد المضاربين ويبقى في يد كل واحد منهما ألف درهم فيأخذ رب المال خمسة مائة من  
الذى صدقه بحساب رأس ماله ويقاسم الآخر خمسة مائة مما في يده اثنا ثلاثين من رأس المال بزم أن هذه  
الخمس مائة من رأس ماله أيضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه ضعف حتى لا ن  
حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلذا يقاسم خمسة مائة  
اثنا ثلثة مال يأخذها بحساب رأس ماله بزمه فيجتمع في يده ألف وثمنا ثلثة وثلاثة  
وثلاثون وثلاث ثم يقسمون الألف الباقي ربما بينهم ثم أربعا فيصير في يد رب المال خمسة مائة من الربح  
وفي يد الذى صدقه مائتان وخمسون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقى من رأس ماله على  
ما تصادق عليه والباقي من الربح الذى في أيديهما بينهما اثنا ثلثة كذا في المبسوط دفع إلى رجلين ألفا  
مضاربة بالنصف فجاء بألفين خمسة مائة بيض وألف وخمسة مائة سود فقال أحدهما الخمسة مائة البيض  
وديعة لفلان عندنا أو يقول هي دين له أو يقول ملكه والخمسة مائة السود ربح وقال الآخر الألف كله  
ربح فهذه على أوجه أمان كان المال في أيديهما أو كله في يد المنكر أو كله في يد المقر أو البيض في يد  
المنكر والباقي في يد المقر وعلى عكسه فإن كان في أيديهما يأخذ رب المال القام من السردو يأخذ المقر له

نصف البيض الذي في يد المقر ويقسم ما في يد المنكر من البيض بينه وبين رب المال أثلاثا تسهمان رب المال وسهم للمضارب وتقسم الخمسمائة السوداء بأرباعا نصفها الرب المال ولكل مضارب ربع وكذلك ان كان المال كله في يد المنكر لان المضارب المنكر لا وديعة أقر أن جميع المال في يده مضاربة فصار ذلك اقرارا منه بأن نصفه في يده والنصف في يد صاحبه معنى وأما اذا كان المال كله في يد المقر فيدفع الخمسمائة البيض الى المقر له ويدفع ألفا الى صاحب المال وتقسم خمسمائة أرباعا وأما اذا كانت البيض في يد المنكر والمقر يقول لم يودعني بل أودع صاحبي فيأخذ المال رأس ماله والباقي يقسم على أربعة أسهم ثم يدفع المقر سهمه من البيض الى المقر له وان كانت البيض كلها في يد المقر أخذها المقر له كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف وأمرهما أن يعملوا في ذلك برأيهما فباعا بألفي درهم في أيديهما جميعا فقال أحدهما ألف منهما رأس المال وخمسمائة ربع وخمسمائة وديعة لقيلان خلطناهما بالمال بأمره فهو شر يكافي هذا المال بخمسمائة درهم وصدة فلان بذلك وقال له المضارب الا تخذ لك الالف كله ربع فان رب المال يأخذ رأس ماله ألفا وبأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مما في يد المقر ويقسم رب المال والمنكر مائتين وخمسين مما في يد المنكر أثلاثا ثم يقسم رب المال والمضاربان الخمسمائة الباقية أرباعا فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها الى ما أخذ المقر له بالشركة فيقسم ذلك كله بينهما على خمسة أسهم سهم للمضارب وأربعة للمقر له بالشركة ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم أقر بها أخذ المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال وبأخذ رب المال رأس ماله ألفا والخمسمائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال أرباعا ولو كان المال كله في يد المنكر للشركة أخذ رب المال رأس ماله ألف درهم واقسم هو والمضاربان الالف الباقية أرباعا وما أخذ المقر له بالشركة اقتسم هو والمقر له أخماسا للمقر خمسة وللمقر له أربعة أخماسه كذا في المبسوط \* ولوجاه المضاربان بألفي درهم وقال أحدهما كان رأس المال ألفا فشاركنا فلارفعنا بخمسمائة فخططنا وعملنا وربحنا خمسمائة أخرى وأذكر الا تخرب رب المال والمال في أيديهما أخذ رب المال ألفا رأس ماله ويدفع الى المقر مائتان وخمسون وبأخذ المقر له أيضا مما بقي في يد المقر ثلاثة وثمانين وثلثا بما يدفع مما في يد الا خر مثل ذلك وهو ثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ويقسم بين رب المال والمنكر أثلاثا ثم يقسم الباقي في يد المضاربين وهو ثمانمائة وثلاثة وثلاثون أرباعا نصفه رب المال ولكل مضارب ربه ثم يجمع ما أصاب المقر له وهو ثلاثة وثمانون وثلث الى ما أخذ المقر له فيقسم بينه وبين المقر اتساعا تسع المقر وثمانية اتساع للمقر له كذا في محيط السرخسي \*

(النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري) المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن بيعه لا يكون للمضاربة وبصير مشتري بالنفسه ولو اختلفا في الخلاف والوفاق فالقول قول من يدعي الوفاق اشترى المضارب تبدا بألف المضاربة ولا يعرف نسبة فقال المضارب رب المال هو ابنك وكذبه فهذا على وجهين اما ان كان في العبد فضل على رأس المال أو لم يكن وكل وجه لا يخلو من ثلاثة أوجه اما ان صدقه رب المال أو كذبه أو قال للمضارب لا بل هو ابنك اما ان كان في العبد فضل بأن كانت قيمته ألفي درهم وصدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب وان كذبه رب المال يعقوب العبد ويسعى لهما في قيمته أرباعا وان قال للمضارب لا بل هو ابنك فانه عبد المضارب ويضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بأن كانت قيمته ألفا فقال المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال ثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فارصارت

قيمه ألفين عتق وسي في ثلاثة أرباع قيمته رب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط  
السرخسي \* ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته  
فصار يساوي ألفي درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما أرباعا كذا في المبسوط \* اذا قال رب المال  
للمضارب هو ابنك فلا يخلو اما ان كان في العبد فضل لاولا فان كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق  
ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسعى رب المال وان قال المضارب لرب المال  
لا بل هو ابنك فالعبد للمضارب ويضمن رأس المال فاما اذا لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو  
ابنه مملوك للمضاربة وان زادت قيمته ثبتت نسبه من المضارب وعتق عليه ويسعى رب المال في ثلاثة  
أرباعه ولا ضمان على المضارب وان كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي \* وان  
زادت قيمته حتى صارت ألفي درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما أرباعا كذا في المبسوط \* وكذلك  
لو قال المضارب لا بل هو ابنك كذا في محيط السرخسي \* ولو كان اشترى عبدا يساوي ألفين فقال  
المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت ثبتت نسبه من المضارب ثم هذه دعوة تخير بركة كون بمنزلة  
الاعتاق ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان المضارب موسرا وبين الاعتاق والاستسعاء في الولاء  
بينهما ارباعا ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب رأس المال وان لم  
يصدقه ولكنه ادعى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال ولو كان اشترى  
عبدا يساوي ألفا فقال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه وهو على حاله في المضاربة فان  
صارت قيمته ألفين عتق ربعه وثبتت نسبه من المضارب ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته رب المال  
ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمتها ألف ثبتت نسبه منه وهو على المضاربة  
فان صارت قيمته ألفين عتق ربعه ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته رب المال ولو زادت قيمته حتى صارت  
ألفين قبل دعوة المضارب ثم ادعى أنه ابنه وكذبه رب المال ثبتت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعتاق  
ربعه في تخيير رب المال بين أن يضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمته وبين الاستسعاء والاعتاق ان كان  
موسرا واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب به على الغلام واذا اختار الاستسعاء أو الاعتاق فرب  
المال ثلاثة أرباع ولائه ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله أن يستسعى الغلام  
او يعتقه ولو لم تزد قيمته على ألف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن  
رب المال حر من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يبدء واحدا منهما حتى صارت قيمته ألفين  
فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهما جميعا  
والولاء بينهما ارباعا ولا ضمان على واحد منهما صاحبه ولو كان العبد يساوي ألفين يوم اشتراه وتقد  
ثم قال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبتت نسبه من رب المال وعتق ثلاثة أرباع العبد بدعوته  
اياه والمضارب بالخيار في الربع كما وصفنا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدقه فالغلام  
ابن رب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال  
كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حر من ماله ويضمن رأس المال رب المال ولو كان يساوي ألفا وقال  
رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حر من ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد  
للمضارب وهو ضمان رأس المال لرب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني  
فهو ابن رب المال حر من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم يقل ذلك حتى صارت قيمته  
ألفي درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبتت نسبه منه وعتق ثلاثة أرباعه والمضارب  
بالخيار في الربع ولو صدقه المضارب بما قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب ويكون ضامنا لرب

المال رأس ماله ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام ابن رب المال وعق ثلاثة أرباعه من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالمعتق لنسبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما أرباعاً كذا في المبسوط \*

(النوع السابع في المنفقات من هذا الباب في نواذر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال المضارب أعطيتني ألف درهم زيوفاً ونهرجة مضاربة صحيحة وقال رب المال أعطيتك جياً إذا كان كان المضارب لم يعمل به فهو مثل الوديعة فيصدق المضارب وصل أو وصل وفي السقوة لا يصدق إلا إذا وصل وإن كان عمل به يصدق على الزيوفاً والنهرجة وهو على المحباد وفيه أيضاً عن محمد رحمه الله تعالى في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة وأقر المضارب أن الألف الذي على فلان باسمي هو لرب المال وكانت المضاربة بألف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال إن في يدي خمسمائة من المضاربة الألف الذي أقررت هو المضاربة وقال رب المال الألف في خاصة ليس من المضاربة فالقول رب المال وإن كان المضارب وصل أقراره بذلك صدق كذا في المحيط \* إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأشهد عليه في العلانية أنه قرض يتوثق بذلك حتى يحمي رد المضارب في حفظ المال مخافة أن يأخذ رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال ويربح أو يضع فإن تصادقا أن القرض كان تلجته في الظاهر وأما الثابت في الباطن هي المضاربة كان كما تصادقا وإن اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجته وقال المضارب لا بل كان القرض تلجته والثابت في الحقيقة المضاربة وأقام المضارب بينة على ما قال فهذا ما لو تصادقا أن القرض كان تلجته سواء كذا في الذخيرة \* وإن شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئاً غير ذلك فالبينتان يذنب الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب \* وإن شهد شهودا مضاربة أن القرض كان تلجته وأن الثابت حقيقة المضاربة وشهادتهم أولى كذا في الذخيرة \* وإذا أقرب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح وأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر أنه شرط له نصف الربح فالشهادة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصحان للمضارب ما أقربه رب المال وهو السدس وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر أن رب المال شرط لثاني الربح فالشهادة باطلة عندهم جميعاً كذا في المبسوط في باب الشهادة \* لو قال رب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة حتى كان القول قوله أقام المضارب شاهدين شهد أحدهما أنه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد الآخر أنه شرط له مائة إن كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا أجر المثل وإن ادعى المسائين فالمسألة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة وفيه قضى له بأجر المثل كذا في المحيط \* ولو ادعى المضارب أنه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها وشاهد بمائة فله أجر مائة عندهم جميعاً كذا في المبسوط \* ومن دفع إلى رجلين ألف درهم مضاربة فعملابه ورجل أحدهما ادعى أحدهما أن رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر أنه شرط لهما ثلث الربح وادعى رب المال أنه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول رب المال فإن أقام شاهدين شهد أحدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فإن قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة ويكون لهما أجر مثل عملهما بأقرار رب المال كما لو لم يقم البينة أصلاً وأما في قولهما فالذي ادعى النصف يكون له سدس الربح وليس له



أجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له أجر مثل عمله بأقرار رب المال كذا في المحيط \* والله سبحانه أعلم

\*(الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي)\*

تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفره كذا في فتاوى قاضي خان \* وتبطل بجنون أحدهما إذا كان مطبقا ولو أورد رب المال فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن رجع إلى الإسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحقت ردته بالعدم في جميع أحكام المضاربة وكذلك إن لم يرد المضارب ثم عاد مسلما قبل أن يحكم بلحقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم المحاكم للمحكم بموته وصيرورته ميرا فأن مات أو قتل على الردة أو لم يرد المضارب وقضى القاضي بلحقه بطلت المضاربة من يوم ارتد على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* وإذا دفع إلى رجل مال المضاربة بالنصف فارتد المضارب أو دفعه إليه بعد ما ارتد ثم اشتري وباع فورج أو وضع ثم قتل على رده أو مات أو لم يرد المضارب جاز جميع ما فعل من ذلك والرجع بينهما على ما شرط والعهد في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حاله في التصرف بعد الردة كحاله قبل الردة فالهبة عليه ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط \* ولومات المضارب أو قتل أو لم يرد المضارب بطلت المضاربة فإن لم يرد المضارب واشترى هناك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشتري وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك وأما الرداد المرأة وعدم ارتدادها فسواء في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت أو تلقى كذا في المحاوي \* فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشتري وباع فتصرفه جائز وينعزل بعلمه بعزله وان علم بعزله والمال عروض فله أن يبيعه أو لا يبيعه العزل عن ذلك ثم لا يجوز أن يشتري بثمن شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يحزله أن يتصرف فيه وان لم يكن من جنس رأس المال بأن كان دراهم ورأس المال دنانير أو بالعكس له أن يبيعه بجنس رأس المال استعسنا وعلى هذا موت رب المال ومخوفه بعد الردة في بيع العروض وتحويلها كذا في الكافي \* فان كان مال المضاربة فلوسا ففناه رب المال فالحجوب فيه كالحجوب فيما لو كان مال المضاربة دنانير ورأس المال دراهم يعمل نهبه عن الشراء من كل وجه حتى لو اشتري بالفلوس عرضا لم يحز على رب المال ولا يعمل نهبه عما هو يبيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع الفلوس بالدراهم يجوز كذا في المحيط \* لو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي فان لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع عن التقاضي ويقال له أجل رب المال على الغرماء أي وكله وان كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال ناضا كذا في فتاوى قاضي خان \* وعلى هذا يكل ويكيل بالبيع إذا امتنع عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على أن يحيل رب المال بالثمن على المشتري وكذا المستبضع كذا في الكافي \* فاما الذي يبيع بالاجر كإبضاع والسمسار فلا بد من أن يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي \* وإذا صار مال المضاربة ديناً على الناس ففناه رب المال عن التقاضي وقال أنا أتناقضي مخافة أن يأكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فرب المال أن يمتنع عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يحيل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم ان كان في مال المضاربة ربح وأجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضاربة ان

ان كان الدين في مصر المضارب فلا وان كان في مصر آخر فان نفقة سفره ونفقة ذلك اسير مادام في حال التماس في مال المضاربة وان طال سفر المضارب ومقامه حتى انت النفقة على جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط \* والله أعلم

\* (الباب التاسع عشر في مَوْتِ الْمَضَارِبِ وَأَقْرَارِهِ فِي الْمَرَضِ) \*

اذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو درهم وكان رأس المال دراهم بدئ برب المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط \* ومل يأخذ الربح ان كان الربح ظاهر او قد عرف وصوله الى المضارب كان لرب المال ان يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط \* فان قال ورثة المضارب والغرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالقول قول رب المال مع يمينه على علمه وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا او دنائرا فاردب المال ان يبيعها مرا بحتة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصى المضارب فان لم يكن له وصى جعل القاضى له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرماءه وقال في المضاربة الصغير يبيعها وصى الميت ورب المال وما ذكرنا أصح كذا في المبسوط \* فان أراد رب المال ان يأخذ من الدنانير بقدر رأس المال وحصته من الربح فأعطاه الوصى ذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كانت المضاربة لا تعرف بعينها قرب المال أسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسى \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فأقر المضارب عند موته أنه باع بالمال واشترى فربح ألقا ثم مات المضارب والمضاربة غير معروفة وللمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فالرب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله ألقا ولا شيء له من الربح ولو أقر المضارب أنه قبض الربح حتى ثبت يده على الربح يصير ضامنا حصته من الربح ولو أن المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة ألقا ووصل الى فضاء المال كله وكذب رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامنا بالجود فالقول قول المضارب مع يمينه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برئوا وان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصة رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفعت رأس المال الى رب المال وحصته من الربح وكذب رب المال فان القول قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل ان يستحلف لرب المال أن يستحلف الورثة على ما ينه في الفصل الاول الا أن هذا يخالف الفصل الاول في شيء وهو أن ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شيء اقتسماه بينهما على ما شرط فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قدر ربح ألف درهم ووصل اليه فان رب المال يحاص الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاصهم بمقدار رأس ماله وحصته من الربح كذا في المحيط \* لو أقر المضارب عند موته وعليه دين محيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وأن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فان أقر الغرماء بذلك فلاحق رب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المدين برأس ماله فيأخذ حقه ويأخذ نصف ما بقي منه أيضا حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته بين الغرماء ورب المال بالخصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشيء من الربح كذا في المبسوط \* وهذا

إذا كانت المضاربة معروفة في الصحة إلا أنه لا يعرف مال المضاربة إلا بقوله وأما إذا كانت غير معروفة ولم تعرف إلا بأقراره فإنه لا يضرب برأس المال مع غرما للصحة كذا في المحيط \* وإن قال هذا ألف مضاربة لفلان عندي وفلان عندي رديعة كذا وفلان كذا من الدين بدى بالمضاربة وإن لم يقر بها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط \* لو قال لفلان ألف مضاربة وهو في هذا الصندوق وفلان ألف على فلم يوجد في الصندوق شيء فالتركة بين رب المال والغريم بالحصة وإن وجد في الصندوق ألف كان هو أولى وإن وجد في الصندوق ألفان فله المثل ألف خاصة والثاني بين الغرماء محتلطين كان الألفان أو غير محتلطين فإن علم أن المضارب هو الذي خلط المال بغير أمر رب المال كان بينهم بالحصص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان عندي ألف درهم مضاربة وهو الذي على فلان وفلان على ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو أقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم قربها بعينها ووديعة لا خرم أقر بدين ثم مات بدى بالمضاربة ويتخاصص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط \* دفع إلى رجلين ألف مضاربة فأتاه أحدهما فقال لا حرم لك المثل صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديني في ذمته وتركته فان علم أن أبايت أودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك إلى صاحبي كان حصته قاضية بمدينه وكان ديني في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

(الباب العشرون في جناية عيب المضاربة والحناية عليه)

من دفع ألفا مضاربة بالنصف واشترى به عبدا يساوي ألفا فعني عنده خطأ فإنه ليس للمضارب أن يدفع ولا أن يفدي من مال المضاربة وإن كان مع العبد مال آخر للمضاربة فإن فداء المضارب من ماله كان متطوعا لا يرجع به في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كما لو فداءه أجنبي وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختار الفداء فإنه يبطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه أو افده فاذا اختار أحدهما انتقضت المضاربة فإن أراد رب المال دفعه مع مال المضارب أنا أفديه حتى يبقى على المضاربة قاضية حتى أربح فيه ليس لرب المال الدفع وأما إذا كان المضارب غائبا لم يكن لرب المال أن يدفع وإنما له أن يفدي هكذا في المحيط \* لو كان مال المضاربة ألفا واشترى عبدا قيمته ألفان فعني جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء إذا كان رب المال غائبا وليس لأصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل إلا أن لهم أن يستوثقوا من الغلام بكفيل إلى أن يقدم المولى وكذا لا يخاطب المولى بالدفع إذا كان المضارب غائبا وليس لأحدهما أن يفدي حتى يحضر جميعا فإن فدى كان متطوعا في الفداء فاذا حضر ادفع أو فديا فإن دفعا فليس لهما شيء وإن فديا كان الفداء عليهم أربعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فإن اختار أحدهما الدفع والاخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع \* قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا دفع ألفا مضاربة فاشترى المضارب به عبدا يساوي ألفا أو أقل من ذلك أو أكثر فادعى أولياء القتل على العبد أنه قتل أباهم محمد أو جدهم عبد ذلك فاقام أولياء القتل عليه بينة بذلك فإن كان رب المال والمضارب حاضرين فإن البينة على العبد مسموعة وأما إذا كانا غائبين أو أحدهما ففي رواية أبي حفص لا تسمع بينتهم على العبد ولم يحل فيه خلافا وفي رواية أبي سليمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل البينة على الشبهة حتى كانا غائبين أو أحدهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى

تعالى تقبل كذا فى المحيط \* ولا خلاف أن العبد لو أقر بالقتل عمدا فإنه يقضى عليه بالفود  
حضرا أو لم يحضرا ولو أقر العبد بئذ لك وهو ما حاضرا أن يكذب بأنه فيه وللمقتول وإيمان فعفا أحدهما فإن حق  
الولى الآخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقة والعبد كله مشغول برأس المال فإن المضارب  
فيه كالأجنبي فإن كان فى العبد فضل وقد صدق المضارب نظرا إلى حصته من أفضل فقين له ادفع  
نصف حصتك إلى الولي الذى لم يعف أو أفده فاذا اختار أحدهما بطلت المضاربة فيما أخذ رب المال  
من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح ويأخذ المضارب نصف حصته الذى بقي هكذا فى المبسوط \*  
فأما إذا كذب المضارب وصدق رب المال فهذا على وجهين أما أن تكون قيمة العبد مثل رأس المال  
أو أقل بأن كانت ألفا أو أقل أو كانت أكثر بأن كانت ألفين ففي الوجه الأول يصح تصديق رب المال  
ويقال له ادفع نصف العبد بالجناية أو أفده بنصف الدية فإن اختار الدفع بطلت المضاربة فى النصف  
وبقيت فى النصف وكذلك إذا اختار لفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية وإذا بقي النصف الباقي  
على المضاربة إذا تصرف المضارب فيه وربح وراد أن يقتسم كما يأخذ رب المال رأس ماله من الباقي  
أن كانت قيمة العبد ألف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وإن كانت قيمة العبد أقل  
من ألف بأن كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفيا ثلثمائة من رأس المال وبقي حقه فى سبعمائة  
من رأس المال فيستوفى من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحا فيقتسمانه على ما شرطوا  
وفى الوجه الثانى يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلاثة أثمان العبد  
أو أفده بنصف الدية وأيهما اختار بطلت المضاربة هكذا فى المحيط \* لو اشترى بمال المضاربة عبدا  
فقتله رجل عمدا فإن كان فيه فضل لا قصاص فيه وتؤخذ قيمته فى ثلاث سنين وتكون على المضاربة  
وإن لم يكن فيه فضل بنظران كان فى يد المضارب مال آخر المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فإن لم  
يكن فى يد المضارب مال آخر يجيب انقصاص للولى كذا فى محيط السرخسى \* فإن صالحه على ألف  
درهم كان لرب المال من رأس ماله وإن صالحه على ألفى درهم استوفى رب المال من ذلك رأس ماله  
وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما شرطوا كذا فى المبسوط \* لو كان فى يد المضارب عبداً بقيمة كل  
واحد منهما ألف فقتل أحدهما عمدا لم يكن فيه قصاص وتجب القيمة كذا فى الحاوى \* والله أعلم

﴿الباب الحادى والعشرون فى الشفعة فى المضاربة﴾

إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به دارا تسوى ألفا أو أقل أو أكثر  
ورب المال شفعها بدار له فله أن يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع إليه الثمن فيكون على المضاربة  
ولو اشترى المضارب دارا ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال دارا لنفسه إلى جنبها فلا مضارب أن  
يأخذها بالشفعة بمباقي من مال المضارب كذا فى المبسوط \* ولو باع المضارب دارا من المضاربة  
ورب المال شفعها بدار فلا شفعة له سواء كان فى الدار ربح أو لم يكن ولو باع رب المال دارا لنفسه  
والمضارب شفعها بدار من المضاربة فإن كان فى يد المضارب من مال المضاربة ما به وفاء بمن الدار لم تجب  
الشفعة وإن لم يكن فى يده وفاء بمن الدار فإن لم يكن فى دار المضاربة ربح فلا شفعة وإن كان فيها ربح  
فلا مضارب أن يأخذها لنفسه كذا فى المحيط \* لو أن أجنبيا اشترى دارا إلى جنب دار المضاربة  
فإن كان فى يد المضارب وفاء بالثمن فله أن يأخذها بالشفعة للمضاربة وإن سلم الشفعة بضاوته لم يسر رب  
المال أن يأخذها لنفسه وإن لم يكن فى يده وفاء فإن كان فى الدار ربح فلا شفعة للمضارب ورب المال  
جميعا فإن سلم أحدهما فلا خزان يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وإن لم يكن فى الدار ربح فلا شفعة لرب

المال خاصة كذا في البدائع \* ولولم يعلم المضارب بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقتضاها الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم أراد أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسهما فلهما ذلك فان طلبا جميعا فهي بينهما نصفان وأيهما سلم أخذ الآخر الدار كلها وأدفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة فاشتري به دارا ورب المال شفعيها فله أن يأخذ حصته أحدهما بالشفعة دون حصته الآخر وكذلك لو كان الشفعي أجنبيا ولو كان المضارب واحدا فأراد الشفعي أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفعي رب المال أو أجنبيا وأدفع الرجلان الى رجل مالا مضاربة فاشتري به دارا وأحد صاحبي المال شفعيها فأراد أن يأخذ بعضا بالشفعة فليس له ذلك اما أن يأخذها كلها أو يدعها وإذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم أحد المضاربين الشفعة لم يكن للآخر أن يأخذها وان كان رأس المال ألف درهم فاشتري به المضارب دارا تساوى ألفا وأقل أو أكثر وشفعيها رب المال بدار له والأجنبي أيضا شفعيها بدار له أخرى فلهما أن يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة وأراد الأجنبي أن يأخذها فالقياس أن يأخذ الأجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للأجنبي أن يأخذ الدار كلها أو يدع كذا في المبسوط \* والله أعلم

\*(الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر)\*

أدفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا أنه مكر وه فان اتجر في الحرج والخزير فربح جاز على المضارب وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم أن يتصدق بخصته من الربح وعندهما تصرفه في الحرج والخزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى ميتة فنقد فيه مال المضاربة وهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان أربى فاشتري درهمين بدرهم كان البيع فاسدا ولو كان لا يصير ضامنا لمال المضاربة والمال بينهما على الشرط ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خبزا أو خنزيرا أو ميتة ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك ربح على من أخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته \* وإذا دخل المحربي اليها بأمان فدفع اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فأودعه المحربي مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل اليها بعد ذلك بأمان وأخذ المال من المستودع فاشتري به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن رب المال رأس ماله ولو أن المحربي دخل بالمال دار الحرب فاشتري به وباعه اذ هو له ولا ضمان عليه لانه صار مستويا على المال حين دخل دار الحرب بغير إذن رب المال وان كان رب المال أذن له في أن يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني أستحسن أن أجيز ذلك على المضاربة وأجعل الربح بينهما على ما اشترط ان أسلم أهل الدار وأرجع المضارب الى دار الاسلام مسلما أو معاهدا أو بأمان كذا في المبسوط \* وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصته رب المال من الربح رب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي \* وإذا دخل المحربي دار الاسلام بأمان فدفع أحدهما الى صاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل أحدهما دار الحرب لم تنتقض المضاربة كذا في المبسوط \* ولو دفع حربي الى مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب بأذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزنة المفتين \* ولو دفع أحد الحربين الى صاحبه مالا مضاربة على أن له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات حين دخلوا دارا بأمان للتجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط \* إذا دخل مسلم

أو ذمى دار الحرب بامان فدفن إلى حربى ما لا مضاربة برمج مائة درهم أو دفعه إليه المحرمى فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والبرمج بينهما على ما شرط حتى إذا لم يبرمج الأمانة درهم فهي كله لمن شرط والوضعية على رب المال وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة والمضارب أجرمته فان لم يكن في المال من البرمج الأمانة فهي له وإن كان أقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في المحاوى \* وإذا دفع المسلم المستأمن في دار الحرب ما لا مضاربة إلى رجل قد أسلم هناك ولم يهاجر إليه البرمج مائة درهم أو أخذ منه بذلك جاز على ما شرط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في المبسوط \* والله أعلم

\*(الباب الثالث والعشرون في المتفرقات)\*

لو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أن يشتري به الثياب ويقطعها بيده ويخطها على أن مازق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز على ما شرط لأن العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل البرمج وكذلك لو قال له على أن يشتري به الجلود والادم ويخزها خفا فاولداه ورداه بيده وأجرأه فكل هذان من صنيع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب \* لو دفع إليه ألف درهم على أن يحطب ويحتش على أن مازق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا تجوز وإن كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط \* وإذا دفع في مرضه ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب ورمج ألفا ثم مات رب المال من مرضه ذلك وأجر مثل المضارب أقل مما شرط له من البرمج فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بما له فلمضارب نصف البرمج يبدأ به قبل دين المريض ولو لم يكن شيء للمضارب بربحا كان له أجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حق له في شيء من البرمج لو دفع الصحيح ألف درهم مضاربة إلى مريض على أن للمضارب عشر البرمج وأجر مثله خمس مائة فبرمج ألفا ثم مات من مرضه وعليه دين كثير فله المضارب عشر البرمج لا يزداد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* وإذا استأجر جلا عشرة أشهر بأجر معلوم ليشتري له البرجاء فان دفع إليه في المدة ما لا مضاربة بالنصف فعمل ورمج فيه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رحمه الله تعالى له نصف البرمج وسقط أجر هذه المدة كما لو دفع إليه غير المستأجر ما لا مضاربة فانها تصح ويستطأ أجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي \* ولو كان الاجير دفع إلى رب المال ما لا مضاربة يعمل به على النصف جازوا لاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة يشتري به ويبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما شرط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة \* ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة وقال هذا مضاربة عندك شهرا فإذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فإذا مضى الشهر وهو عندك ورق كان قرضا يعني إذا قبضه وإن كان عرضا لم يكن قرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحيط \* ولو أقرضه شهرا ثم بنى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التارخانية ناقلا عن الفتاوى العتائية \* في نوادر بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل عنده ألف درهم مضاربة فقال لرب المال أقرضني ففعل وهو قائم بعينه ثم اشترى به قال إذا قبضه المضارب بيده من بينه أو صدقته أو كسبه وصرفه في حوائج نفسه فهو قرض عليه كذا في المحيط \* رجل دفع إلى غيره ما لا مضاربة



ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدرهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فأتخذ منه ومن العصير فلاتج قالوا ان اتخذ الفلاتج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل أن يتخذ منه الفلاتج والى قيمة العصير فأصاب حصص الدقيق فهو على المضاربة وما أصاب حصص العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب بغير اذن الشريك فالفلاتج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومنحل حصص الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاتج يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصص شريكه من العصير وان كان الشريك اذن له في ذلك ورب المال لم يأذن فالفلاتج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا دفع الرجل الى رجل فلوسا مضاربة بالنصف فلم يشتر حتى كسدت تلك الفلوس وأحدث فلوسا غيرها فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح أو وضع فهو لرب المال وللمضارب أجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تكسده حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعها وقبض الثوب ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدرهم أو عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحا وأراد القسمة أخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقى بينهما على الشرط كذا في المبسوط في باب المضاربة بالعروض \* وفي نوادر المعالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا ببغداد قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان يوم يتحصمان كذا في المحيط \* واذا ربح المضارب في المال ربحا فأقر به وبرأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل أن أعمل وأربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشترى به ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى به وبألف من عنده متاعا ولم يخلط المالين ثم أراد أن يبيع حصته أو حصص المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل أن الشراكة وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما أن يخص نفسه كذا في المحيط \* ومن كتاب المضاربة الصغير قال اذا اشترى المضارب بالمال وهو ألف درهم خادما ثم هلك الألف فرجع بمثله على رب المال وتقده ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فملكته قبل أن يتقدها فانه يرجع على رب المال بألفين وخمسائة ويؤدى من عنده خمسائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفي منه رب المال ما غرم في المرات وذلك أربعة آلاف وخمسائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به وبألف وربح حتى صار ثلاثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلاثة آلاف ثلاثة أعيد قيمة كل واحد منهم ألف ولم يتقدم المال حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال أربعة آلاف درهم ولو أن رب المال اشترى عبدا بألف فاشترى منه المضارب بألف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيره فضاقت قبل أن يتقده رب المال فلا غرم على المضارب ويأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه ألفان كذا في المحيط \* واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جاريتين تساوى كل واحدة منهما ألف درهم ثم باع احدهما بألف والاخرى بألفين وقبضهما المشتري ثم لقيه المضارب وقال زدنى في ثمنهما فزاده مائة درهم وقبضها المضارب بما بآلتهما فتوزع على قيمتهما كأصل الثمن اذا سمي

بمقابلته ما جملة وقيمتها سواء ولو كان المشتري طعن فيهما بعيب فصالحه المضارب على أن يحط من  
 الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بالتي اشتراها بألف درهم عياراً بألف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث  
 ولو كان المضارب اشترى الجاريتين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحداهما عيباً  
 ردها بثمنها وحصلتهما من الربح إذا قسمت على الثمنين ولو كان المشتري اشترى إحدى الجاريتين بالألف  
 والاخرى بالعين ثم أراد أن يبيعهما مائة على ثلاثة آلاف درهم فله ذلك وأن باع كل واحدة منهما  
 مائة على حدة على ثمنها جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فإن زاد في ثمنهما مائة درهم  
 وأراد أن يبيعهما مائة على ثلاثة آلاف درهم ومائة درهم وإن أراد أن يبيع أحدهما  
 مائة على حدة لم يكن له ذلك كما لو كان اشتراها بمائتين واحدة له أن يبيعها جميعاً مائة على الثمن  
 وليس له أن يبيع أحدهما مائة مائة على حصتهما من الثمن كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع  
 المتاع ثم يشتري لنفسه بأقل من ذلك \* وفي المنتقى رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف  
 فاشترى المضارب به عبد يساوي ألفي درهم فنهاه رب المال أن يبيع إلا بالنقد وقال المضارب أبيع  
 بالنسيئة أو قال أبيع حصتي وهي الربع بالنسيئة فليس له أن يبيع إلا بالنقد فإن باع المضارب  
 ثلاثة أرباعه بالنقد لم يكن له أن يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثلثا الثلاثة الأربعة ويوفى من ذلك  
 رب المال رأس ماله وربعه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة إن أحب كذا في المحيط \*  
 لو اشترى بألف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعها مائة على الألف ما لم يبين هكذا في المبسوط \* رجل  
 دفع إلى رجل عرضاً مضاربة فأدعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الإمام  
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* هشام  
 سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال ليس للمضارب أن يشتري على المضاربة إلا بالعين منها حتى أنه  
 إذا باع متاع المضاربة ثم اشترى على ذلك الدين على المضاربة لم يجز على المضاربة وإن اشترى غلاماً  
 فوجده حراً ضمن كذا في المحيط \* وإذا دفع المكاتب مالاً مضاربة بالنصف أو أقل أو أكثر وأخذ  
 مالاً مضاربة فهو جائز وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك العبي المأذون له في التجارة  
 وإن دفعه العبي بغير إذن أبيه أو وصيه وهو غير مأذون له في التجارة فعلم به المضارب فهو ضامن له  
 ومالك المضمون بالضمان والربح له ويتصدق به كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب دقيقا بمال  
 المضاربة فأعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخلط بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعنا فخلط  
 ثم باع الكل قالوا مقدار من دقيق مال المضاربة يكون على ما اشتترط في عقد المضاربة وأما مقدار  
 ثمن الدقيق إلا تخرف فكله يكون لرب المال بربحه وعليه وضعته وللمضارب أجره فيه فيما يصرف  
 في ذلك من يبيعه هكذا قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى  
 إنما يكون للمضارب أجره فيه إذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة أما إذا خلط فلا أجر له لأنه عمل  
 في شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى قاضي خان \* بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 اشترى المضارب بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم إن المضارب استولدها  
 ثم استحققت وأخذ منه عقرها وقيمة ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط \*  
 قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا عمل الوصي في مال أيتيم فوضع أورش فيه فقال عمت به مضاربة  
 فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح إلا أن يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى  
 يشهد قبله إن كان فيه ربح وإن كان فيه وضعية ضمن وكذلك لو دفعه إلى رجل عمل به ثم قال دفعته  
 قرضاً عليه أو قال قرضاً على صدقة الرجل ولو قال دفعته مضاربة أو بضاعة وصدقه الرجل فيه

فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله للقيم الا ان يشهد قبل الدفع كذا  
في محيط السرخسي \* روى المحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا كانت المضاربة دنائير  
فأودعها المضارب عند صير في فخلطها الصير في يماله بغير أمره ثم اشترى المضارب متاعا بدنانير فهو  
مخالف كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن دفع الى عبد مال مضاربة والعبد مأذون  
له في التجارة فاشترى نفسه بالمضاربة جاز وصار محجورا عليه ويبيع ورأس المال لرب المال وكذلك  
لو اشترى نفسه وابنه وامراته بالمضاربة على المضاربة كذا في المتقط \* في نوادر ابن سماعه  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به جارية  
وباعها من رب المال بألفين ثم ان المضارب اشترى ما ماله بألفي درهم ومائة فالجارية على المضاربة  
ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط \* ولو اشترى وباع بألف  
المضاربة حتى صار في يده ألفا درهم فاشترى بهما جارية وقبضها ثم باعها بأربعة آلاف درهم نسبية  
سنة وقيمتها يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل فدفعها الى المشتري ثم هلك الا لفان الاول ان قبل  
ان يتقدمها بائع التجارة الاولى فانه يربح جع بألف وخمسمائة على رب المال فيؤديه مع خمسمائة  
من ماله الى بائع التجارة فاذا خرجت الاربعة الآلاف كان للمضارب بهما من غير المضاربة وبأخذ  
رب المال من الثلاثة الارباع رأس ماله ألفين وخمسمائة كذا في المبسوط \* اشترى بمال المضاربة  
جارية تساوي ألفين فحال المحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع التجارة  
وعلى المضارب زكاة الربع وان كان اشترى جاريتين كل واحدة تساوي ألفا فعلى رب المال  
زكاة ثلاثة أرباع التجارة وتين ولا زكاة على المضارب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة  
ولو اشترى بهما جارية تساوي ألفين فنقصت من عيب أو سخر حتى صارت تساوي ألفا ثم ازدادت فحال  
المحول من يوم اشترى ت وهي تساوي ألفين فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباعها  
ولو صارت قيمتها فوق ألف فعليهما الزكاة ولو اشترى بها حنطة وشعير أو بلا وغنما كل جنس يساوي  
ألفا لم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنهما واحدا يجب كذا في محيط السرخسي \* اذا أراد رب  
المال أن يكون مال المضاربة ديناً على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال  
من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب كذا  
في فتاوى قاضي خان \* اذا دفع الرجل مالاً لابنه الصغير مضاربة بالنصف أو بأقل أو أكثر  
فهو جائز وكذلك لو أخذه لنفسه مضاربة ولو أخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف  
على أن يعمل به الاب لابن فيعمل به الاب فربح فالربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء للابن  
من ذلك ولو كان مثله يشتري ويبيع فأخذه الاب على أن يشتري به الغلام ويبيع والربح نصفان  
فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والاب نصفان وكذلك لو عمل به الاب لابن بأمره وان كان  
الابن لم يأمره بالعمل فهو ضمان للمال والربح له يتصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا  
في المبسوط \* واذا باع رب المال مال المضاربة بمنزلة القيمة وأكثر جاز فان باع بأقل من قيمته  
لا يجوز سواء كان بما يتغابن الناس فيه أو لا يتغابن الا أن يحجزه المضارب وكذا اذا كان المضارب  
اثنين فباع أحدهما باذن رب المال لم يحجز الا بمنزلة القيمة أو أكثر الا أن يحجزه المضارب الا حرك كذا  
في المحامدي \* مضارب نزل خاناً مع ثلاثة من رفقاته فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع  
في المحبرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعقد عليه  
في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعقد عليه يضمن المضارب كذا

في كتابي فافني خان \* وانما دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما يشتري به من المروى خاصة فالرجح بينهما المصنفان وما يشتري به من النيسابوري فالرجح كله للمال وما يشتري به من الزملي فالرجح كله للمضارب فهو على ما سمي فان كان اشترى المروى فهو على المضاربة كما لو اشترط وان اشترى به النيسابوري فهو بضاعة في يده والرجح للمال والوضيعة عليه وان اشترى به الزملي فالمال قرض عليه والرجح له والوضيعة عليه كذلك في المبسوط \* فالمضارب على الساطع قد دفع اليه شيئا ليكلف عنه يضمن وان أخذها كلها كرها لا ضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذلك في محيط السرخسي \* اذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة وأخبر به وأخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما أخذ منه العاشر وان كان هو الذي أعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضمان لما أعطى وكذلك ان صانعه بشئ من المال حتى كلف عنه فهو ضمان لما أعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة في شاطر طمع فيه ونصد أخذ بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذلك في المبسوط \* والله سبحانه أعلم

### (كتاب الودعة)

وهو مشتق على عشرة أبواب

### (الباب الاول في تفسير الودعة وركنها وشروطها وحكمها)

أما تفسيرها شرطا فالأيداع وتسليط الغير على حفظ ماله والودعة ما يترك عند الأمين كذا في الكنز \* وأما ركناها فنقول المودع وأدعتك هذا المال أو ما يقوم مقامه من الأقوال أو الأفعال والقبول من المودع بالقبول والفعل أو بالفعل فقط كذا في التبيين \* والودعة تارة تكون بصريح الإيجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله أدعتك وقول الآخر قبلك ولا تتم في حق المحفظ إلا بذلك وتتم بالإيجاب وحده في حق الأمانة حتى لو قال للغاصب أدعتك المغموص برئ عن الضمان وان لم يقبل فأما وجوب المحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قوله والدلالة اذا وضع عنده متاعا ولم يقل شيئا أو قال هذا ودعة عندك وسكت الآخر صاعدا حتى لو طاب الآخر فضاغ ضمن لانه أيداع وقبول عرفا كذا في خزنة المفتين \* وأما شرائطها فأشياء منها كون المال قابلا لاثبات الودعة عليه حتى لو أودع الآبق والاطير الذي هو في الهواء والمال الساطع في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق \* ومنها عقل المودع فلا يصح قول الودعة من المجنون والعبي الذي لا يعقل وأما بلوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الأيداع من العبي المأذون وكذا حديثه ليست بشرط فيملكه العبد المأذون وأما الصبي المحجور عليه فليس يصح قبول الودعة منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط لفهضة العقد حتى يصح القبول من العبد المأذون ويترتب عليه أحكام العقد وأما العبد المحجور لا يصح منه القبول كذا في البدع \* وأما حكمها فهو جوب المحفظ على المودع وصيرورة المال أمانة في يده وجوب ادائه عند طلب ماله كذا في الثمني \* والودعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق \* وضع في يته شيئا بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام المحفظ ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح بأعلى صوته وقال لا احفظه فضاغ قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام المحفظ كذا في الوجيز للكردي \* لو قام واحد من اهل المجلس وترك كتابه أو متاعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا هلك ضمنوا لان الكل حافظون فان قام واحد

بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الاخر حافظا كذا في محيط السرخسى \* من ترك باب  
حانوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضمنان ما ضاع على آخرهم كذا في الملقط \* رجل في يديه  
نوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على الوديعه كذا في الظهيرية \*  
في فتاوى أهل سمرقند رجل دخل بده ابنته خانا وقال اصاحب الخان ابن اربطها فقال هناك فربطها  
وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال صاحب الخان ان صاحبك اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له  
صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط \* واذا دخل رجل الحمام وقال لصاحب الحمام ابن اضع  
الثياب فقال صاحب الحمام ثمة فوضع ودخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن  
وان وضع الثياب بمراى صاحب الحمام ولم يقل شيئا وبقي المسئلة بها فان لم يكن للحمام ثيابي وهو  
الذي يقال له بالفارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كاله ثيابي وهو حاضر فالضمان  
على الثيابي دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحقاق صاحب الحمام بأن قال لصاحب الحمام ابن  
اضع الثياب فحيث يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر هكذا في الظهيرية \*  
وان كان الثيابي غائبا وبضع الثياب بمراى العين من صاحب الحمام كان استحقاقا من صاحب الحمام  
فحيث يضمن صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضي خان \* دخل الحمام ووضع الثياب  
وصاحب الحمام حاضر فخرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام لم يدركها ثيابه أم لا ثم خرج صاحب  
الثياب وقال هذه ليست ثيابي وقال الحمامي خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فقطت أنها ثيابه  
ضمن صاحب الحمام لانه ترك المحفظ كذا في خزانه المفتين \* وفي غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله  
تعالى رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بمراى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام ناظما  
وقد سرق ثيابه فان نام قاعدا فالضمان وان وضع جنبه على الارض فهو ضامن كذا في المحيط \*  
وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفع الثقبانة الى صغيرة وقالت ادفعيها الى بنتي وهي  
في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املئي من الماء واجليها الى فلات فانكسرت ان كانت المرأة  
في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت أعارتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي  
على رأسك وان بعثت الى البنت للمحفظ ضمن البنت اذا غيبتها عن بصرها كذا في الخلاصة \*

\*(الباب الثاني في حفظ الوديعه بيدا لغير)\*

والمودع ان يدفع الوديعه الى من كان في عياله كان المدفع اليه زوجته أو ولده أو والديه اذ لم يكن  
متهما بخاف منه على الوديعه هكذا في فتاوى قاضي خان \* وقال بكر رحمه الله تعالى له أن يضعها  
عند من في عياله كذا في الوجيز للكردي \* وتفسير من في عياله في هذا المحكم أن يساكن معه  
سواء كان في نفقته أولا كذا في الفتاوى الصغرى \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* والعبرة  
في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله  
فدفع اليه لا يضمن ولكن يشترط أن يكون الصغير قادرا على المحفظ والزوج اذا كان يسكن في محلة  
والمرأة تسكن في محلة أخرى ولا يفق عليها زوجها فدفع الوديعه اليها فلا ضمان عليه والعبد اذا لم يكن  
في عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا في الظهيرية \* المودع اذا دفعها الى عبده أو أجيره مشاهرة  
أو مسانسة مساكنة مع أولي ابنه الكبير في عياله أو أبيه الذي في عياله لا يضمن كذا في الفتاوى  
العتابية \* والابن الكبير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه ضمن كذا في المحيط \* والابوان كالأجنبي حتى  
يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة \* وهذا الذي ذكرنا فيما اذا ودع عنده شيئا ولم ينه صاحب  
الوديعه عن حفظها بمن في عياله أما اذا نهاه عن ذلك ودفعها الى بعض من نهاه عنه فصاعت الوديعه

يقترب ان كان المودع يحجب بذا من دفعها اليه ضمن وان كان لا يحجب بذا من ذلك ودفعها اليه وساعت  
لا يضمن وهذا كما اذا اودع عند رجل دابة ونهاه ان يسلمها الى امرأته وهو لا يحجب بذا من ذلك نسلم الدابة  
اليها فضاغت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرة \* ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر  
ولا يساكنه ويسمى (الجرخوار) والاجر الذي يعمل من الاعمال اليومية كذا في الفتاوى  
الغياية \* ذكر الامام الترمذى والامام الحلوانى محمد رحمهما الله تعالى عن المودع دفع الوديعة الى  
وكيله وهو ليس في عياله او دفع الى أمين من أمنائه ممن يثق به في ماله وليس في عياله أنه لما كان  
مؤثوقا به في ماله فكذا في الوديعة ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية \* سوفى قام من المحانوت  
للملاحة وفي المحانوت ودائع فضاغت الودائع لا يضمن صاحب المحانوت لانه حافظ بحجرانه فلم يكن مضيعا  
ولم يكن هذا منه ايداعا لوديعة بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى قاضى خان \*  
ولو دفع الى شريك له مفاوض أو عنان أو عبد ماذون له في التجارة أو هبدم معتزل عن منزله فضاغت لم يضمن  
وكذلك الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع عند أحدهما وديعة فوضعها في كيسه أو في صندوق وأمر  
شريكه بحفظها فحمل الكيس فضاغت لم يضمن كذا في محيط السرخسى \* ولو كان للرجل امرأتان  
ولكل واحدة منهن ما من من غيره يسكن معهما فمها في عياله لا يضمن كذا في الظهيرية \* المودع  
اذا خاف على الوديعة الفرق فنقلها الى سفينة أخرى لم يضمن كذا في السراجية \* وان أخرجها عن  
يده عند الضرورة بأن وقع الحريق في داره فخاف عليها المحرق أو كانت الوديعة في سفينة فلقطها غرق  
أو خرج للصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى  
قاضى خان \* قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان أحاط المحرق بالغاب بداره فذا لها جاراه  
لا يضمن وان لم يكن أحاط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتاوى أحق وأنظر هكذا في الغياية \*  
هذا اذا كان الدفع لضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلكت في يد الثاني ان هلك قبل أن  
يفارق الاول الثاني فلا ضمان على أحد بخلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن  
بلا خلاف وأما الثاني ففيه خلاف على قولهما يضمن وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن  
كذا في المحيط فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هكذا في المضمرة  
\* ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول  
أو الثاني فان ضمن الاول يرجع به على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج  
\* ولو ادعى المودع انه دفع الوديعة الى أجنبي لضرورة أن ادعى أنه وقع الحريق في بيته ذكر القدرى  
أنه لا يصدق الا بيئته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كذا في الظهيرية وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التارخانية \* وذكر في المتن أنه ان علم أنه قد احترق  
بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الا بيئته كذا في المحيط \* وأجمعوا أن مودع الغاصب يضمن  
اذا هلك الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن  
وبين أن يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوى \* قال في الجوامع  
الكبرى اذا اودع عند عبد مجبور مدفع العبد الوديعة الى عبد مثله فهلكت فعند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى يضمن الاول بعد العتق أو يضمن الثاني في الحال والاصح أن الثاني لا يضمن أبدا عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما اشاع في الحال ان بدا  
العتق في الاول ولو اودع عند ثالث مثله فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على الاول والثالث  
وله أن يضمن الثاني في الحال وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال كذا



في البنايع \* المودع اذا دفع الوديعه الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسترد منها حتى هلكت في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد رحمه الله تعالى في ربيعة الاصل اذا وقع المحرق في دار المودع فدفع الوديعه الى اجنبي لا يضمن فلو فرغ من ذلك ولم يستردها حتى هلكت في يدها لا يجني يضمن كذا في مسئلتنا وكذلك اجاب صاحب المحيط رحمه الله تعالى وقال قاضي خان لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* في التجر يدوان اخرجها من يده الى يد غيره أو امر غيره باستهلاكها او ببيعها وادعى أنه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله أن يحلف المودع وفي السنة في ان كانت الوديعه في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعه في بيته بغيره بأن ترك الوديعه والغيري بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التارخانية \* المودع اذا حفظ الوديعه في حوز غيره ايس فيه ماله يضمن واذا استأجر حوز لنفسه وحفظ فيه الوديعه لا يضمن وان لم يكن فيه ماله \* كذا في خزانه المفتين \* واذا دفع المودع عند موته الوديعه الى جاره وليس بحضرته عند الوفاة أحد من في عياله فلا ضمان عليه كذا في الملتقط \* المودع اذا آجر بيتا من داره من رجل ودفع الوديعه الى هذا المستأجر وان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد منهما يدخل على الآخر من غير حثمة لا يضمن هكذا في الخلاصة \* ولو ترك امرأته أو عبده في حافوته لا يضمن ان كانا أميين ولا يضمن كذا في الوجيز لكردري \* ولو اجلس المولى عبده في حافوته فيه ودائع فسرق ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد تلف البعض فباع المولى الغلام فان كان للمودع بينة على ذلك فهو بالخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء نقض البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بينة فله أن يحلف مولا على علمه فان حلف لم يثبت وان تكلم فهو على وجهه ان أقر المشتري كان هذا المألوئيت بالبينه سواء وان أنكر ليس له أن يقض البيع بل يأخذ الثمن من المولى كذا في خزانه المفتين \* الوالي اذا جني نفقة محقر النهر ووضعه عند صير في فضاء ان وضع باسم حفر النهر أو باسم الوالي ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل الذي أخذه منه ضاع من مال الرجل خاصة كذا في الملتقط \* والله أعلم

﴿الباب الثالث في شروط ما يجب اعتبارها في الوديعه ولا يجب﴾

وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لم يضمن وهذا استحسان والقياس أن يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا الآخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا من القياس والاستحسان قال في البنايع وهذا اذا لم يكن البيت الذي حفظها فيه انقص حرام من البيت الذي أمره بالحفظ فيه أما لو كان البيت الثاني أنقص حرام من الاول ضمن ولو قال ضعها في كيسك هذا فوضعه في غيره لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* وان قال ضعها في كيسك فوضعه في الصندوق لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* ولو قال احفظها في كيسك لا تحفظها في صندوقك أو قال احفظها في صندوقك ولا تحفظها في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وان قال خبئها في هذه فخبئها في دار أخرى في تلك الحلة فهو ضامن وان كانت الثانية أحرز من الاولى هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الوديعه \* وكذلك اذا قال خبئها في هذه الدار ولا تحبئها في دار أخرى فخبئها في دار أخرى وفي شرح الطحاوي اذا كانت الدار التي خبئها فيها والدار الاخرى في المحرزل على السواء وكانت التي خبئها فيها أحرز فلا ضمان عليه سواء عنهما عن الخبئ بها أو لم ينهه كذا في المحيط \* ولو قال احفظها في هذه البادية ولا تحفظها في بلدة أخرى

فحفظها في البلدة المنية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الصندوق  
الاخر في ذلك البيت فحفظها في المنى لا يضمن بالاتفاق كذا في القباية \* والاصل المحفوظ في هذا  
الباب ما ذكرنا ان كل شرط تمكن مراعاته ويقدفه ومعتبر وكل شرط لا تمكن مراعاته ولا يقدفه  
هدر كذا في البدائع \* فلو شرط عليه ان يمسكها بيده ولا يضيها او يحفظها بعينه دون يساره  
او ينظر اليها بعينه يعني دون اليسرى او لا يخرجها من الكوفة فلا يتقل منها او يحفظها في صندوق  
في بيت لم يعتبر كذا في الترتاشي \* اذ لم يعين مكان الحفظ او لم ينع عن الانحراج نصا بل امره بالحفظ  
مطلقا فسافر بها فان كان الطريق مخوفا فاهلكت ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا حمل لها ولا وثنة  
لا يضمن بالاجماع وان كان لها حمل ووثنة فان كان المودع مضطرا في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وان  
كان له بضمن المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة فيه او بعدت وعلى قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى ان بعدت يضمن وان قربت لا هذا والمخلص والمختار وهذا كله اذ لم ينع عنها ولم يعين مكان  
الحفظ نصا وان نجاه نصابا وعين مكانه فسافر بها وله منه بضمن كذا في الفتاوى القباية \* ان  
أمكنه حفظ الوديعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بان يترك عبد الله في المصر المأمور به  
أو بعض من في عياله فاذا سافر بها والحالة هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بأن لم يكن له عيال أو كان الا  
أنه احتاج الى نقل العيال فسافر فلا ضمان كذا في التتارخانية \* الوديعة لو كانت طعاما كثيرا  
فسافر بها فهلك الطعام فانه يضمن استعسانا كذا في المضمرات \* واجمعوا على أنه لو سافر بالوديعة  
في البحر يضمن كذا في غاية البيان \* والاب والوصي ان سافرا بعالم الصبي وهلك لا يضمنان الا اذا  
تركاز وجتهما ههنا كذا في الوجيز للكردي \* والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به لا يضمن  
ان لم يكن له حمل ووثنة وان كان ضمن كذا في الخلاصة \* واذا دفع الرجل الى غيره وديعة وقال له  
لا تدفعها الى امرأتك فاني اتهمها او قال الى ابنك او قال الى عبدك وما أشبه ذلك فذفع اليه فان كان  
لا يجد المودع بذم الدفع اليه بأن لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بذمته  
فهو ضمان كذا في التتارخانية \* المودع اذا وضع الوديعة في حافوته فقال له صاحبها لاتضع في الحانوت  
فانه مخوف فتركها فيه حتى سرقت ابلان لم يكن له موضع آخر احرز من الحانوت لا يضمن وان  
كان له موضع آخر احرز من الحانوت فهو ضمان اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزائن المفتين \* رجل  
دفع الى آخر مرأى له اسبق به أرضي ولا تسبق به أرض غيري فدفع في أرض أخرى ثم سقى أرض الغير  
فضاع المران ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعدما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة  
امرأة قالت لا كارها لا تطرح انزال في منزلك فوضعت الاكار في منزله فبغى الاكار جناية وهرب فرفع  
السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان كان منزله قريبا من موضع البيدر  
فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضي خا \* قال أبو جعفر سئل أبو بكر عما اذا قال المبيع للتاجر  
ضعها في هذا العدل وأشار اليه فوضعه في الخفية قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير إشارة  
فوضعه في الخفية لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ  
الوديعة صح وزم عليه كذا في جواهر الاطلا \* ولو أودع غاصب المصوب عند رجل وشرط  
الاجرة على حفظه صح كذا في الوجيز للكردي \* والله أعلم

في (الباب الرابع فيما يكون تضديعا للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن به) \*

تركتها

٣ (يفسدهم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذ لم يترك الوديعه ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال لا ادري اضعه او لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضعها او لم اضع يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل دفع الى دلال ثوباً لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا ادري في أي حاوٍ وضعت يضمن ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفتاوى سئل ابن الفضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعه فقال القابض أنا أربها تاجر لا اعرف قيمتها فضاقت الجواهر قبل أن يربها قال ان ضاعت أو سقطت بحركته ضمن وان سرقته منه أو سقطت لمزاوجة أصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* قال لو قال المودع وضعت الوديعه بين يدي فتمت ونسيتها فضاقت ضمن وبه يقتضي كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال وضعت بين يدي في داري ثم تم ونسيتها فضاقت يضمن ان كانت الوديعه ما لا يحفظ في عرصه الدار ولا تعد حرزاً له كعرة الدراهم والذهب ونحوهما يضمن والا فلا كذا في محيط السرخسي \* اذا قال دفنت في داري أو كرمي ونسيتها مكانها لم يضمن اذا كان للدار والكرم باب ولو قال دفنت في موضع آخر ونسيتها مكانها يضمن كذا في الخلاصة \* وكذلك لو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرق الوديعه من المكان المدفون فيه فان كان للدار والكرم باب لم يضمن وان لم يكن له باب يضمن كذا في المحيط \* وان قال لا ادري وضعت في داري أو في موضع آخر يضمن كذا في المضمرات \* سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعه الى آخر محفظها ان كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية \* واذا لم تكن مدفونة ان كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه أحد الا باستئذان لا يضمن وان لم يكن له باب كذا في المحيط \* وضع الوديعه في داره ويدخلها أناس كثيرة فضاقت فان كانت شيئاً يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية \* المودع اذا وضع الوديعه في الجبانة فسرقت الوديعه ضمن كذا في المحيط \* دفن في أرض ان علم بعلمه لا يضمن والا ضمن وفي المغارة يضمن بكل حال كذا في الوجيز للكردي \* ولو توجهت الصوص نحو المودع فدفن الوديعه حتى لا تؤخذ من يده وفرض خوفهم ثم رجع فلم يظفر بالمكان الذي دفن الوديعه فيه ان أمكنه أن يجعل له علامة فلم يجعل ضمن وان لم يمكنه ذلك ان أمكنه العود في أقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الوديعه كان ضامناً كذا في الظهيرية \* وان كان رب الوديعه معه يذهبان جله فلما توجهت السراق قال له رب الوديعه ادفنها فدفنها ثم ذهب السراق وذهبوا أيضاً بعد ذلك أو ذهبوا أولاً ثم ذهب السراق ثم حضروا فلم يجدوا المدفون لاشك أن المودع لا يكون ضامناً في هذه الصورة حيث دفن بأمر المالك وأما اذا كان المودع وحده والمسئله بجملها فالحجواب فيها على التفصيل ان ذهب السراق أولاً وتمكن المودع من رفع الوديعه فلم يرفعها وترك ثمة مع الامكان فهو ضامن وأما اذا مكث السراق ثمة ولم يمكن القرار ثمة مخوفهم فذهب ثم جاء فلم يجد فهدا على وجهين ان جاء على قدر ما أمكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامناً وان أخر مع الامكان كان ضامناً كذا في المحيط \* المودع اذا وضع الوديعه في بيت خراب في زمان القننة فان وضعها على الارض يضمن وان جعلها تحت التراب لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* أودع عند آخر قننة ثم طلبها منه فقال لا ادري كيف ضاعت قبل لا يضمن هو الاصح \* كذا في جواهر الاخلاطى \* دفع الى رجل قننة ليندفعها الى انسان ليصلحها فدفنها ونسي لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* دفع الى مرأى قننة ليسقي الماء فتغافل عنها فضاقت

لا يضمن كذا في القنية \* قال خلف سألت أسدا عن له على آخر درهم قد دفع المطلوب إلى الطالب درهمين أو درهمين ثم درهما وقال خذ درهمك فضاع الدرهمان قبل أن يدين درهما قال هلك على المطلوب والطالب درهمه ولو قال له حين دفع إليه الدرهم الأول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه \*  
للدرهم الآخر كذا في التارخانية \* في غضب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى دنع إلى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة رهكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لان الهبة فاسدة لانها هبة المشاع والمقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون فالحمسة التي هلك نصفها أمانة ونصفها مضمون فيجب ضمان نصفها وذلك درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن سبعة دراهم ونصف ولو قال ثلاثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها إلى فلان فهلكت الدراهم في الطريق يضمن الثلاثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئا لان وصية المشاع جائرة ولا يضمن السبعة في المسئلة جميعا كذا في المحيط \* ولو دفع إليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة سلمها لفلان فهلكت الدراهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو أعطاه خمسة خمسة على حدة على أن له خمسة منها ولم يبين أيهم ما فسخا فلهما القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كلها كذا في محيط السرخسي \* الوديعة إذا أفسدتها العارة وقد أطلع المودع على ثقب القارة أن أخبر صاحبها أن ههنا ثقب القارة لا ضمان عليه وان لم يخبر بعدما أطلع عليه ولم يستدعيه يضمن كذا في الفصول العمادية \* وذكر السيد الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى أن الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يرد بها بالهوا حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا كان الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد ومضاج الوديعة غائب فان رفع الأمر إلى القاضي حتى يدينه جاز وهو الأولى وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما أمر به كذا في المحيط \* وان لم يكن في البلد قاض باعه وحفظتها لصاحبها كذا في السراج الوهاج \* اذا أصابه بخس أو قرض فأرأى حرق نار فلا ضمان عليه كذا في المحاوي للفتاوى \*  
لواجبة ألوان الوديعة أو ثمرتها في المهر ولم يرفع حتى فسدت أو كان في المغارة ولم يبيع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التمراشي \* أودعه حيوانات وغاب فجعل البانها فخاف فسادها وهو في المهر فباع بغير أمر القاضي ضمن وبأمره لا يضمن وأما اذا كان في المغارة فانه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي \* الخفاف اذا ترك الخف الذي دفع إليه ليصلحه في الخافوت فسرق ليلان كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقتضي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الخوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في الغياثية \*  
وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري جرى العرف بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شئ على باب الدكان نحو الشبكية وأشباه ذلك والرواية محفوظة فيما اذا ترك الخائف الثوب الذي نسج بعضه والغزل في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق أنه لا ضمان على الخائف كذا في المذخبة \* خفاف خرج إلى القرى فحوز الخفاف فدفع إليه خف فوضع مع رحله في دار رجل ودخل البلد فمروا فان كان الخفاف دارا للسكنى بأي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكنه هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الاسكاف اذا أخذ خفا أو جشكا ليصلحه فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا يسا ياذا نزع

ثم ضاع لا كذا في الملتقط \* اذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب  
عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان ضامنا قبيلا لو ان صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه  
وهو متلازم بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع المحس أخاف أن يكون ضامنا وقال  
أبو نصر رحمه الله تعالى اذا لم يكن أغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار  
حافظ كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ربط دابة الوديعة على باب داره وتر كها ودخل الدار فضاعت  
ان كان بحيث يراها بلا ضامن وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصرة فهو ضامن وان كان في القرى  
فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم أو على رأس المطبخة وذهب قبل ان غاب عن بصره فهو ضامن وتدل  
به تبارك العرف في هذا وأجتناسه هكذا في الظهيرية \* ولو جعل جمار الوديعة في الكرم ان كان للكرم  
حائط رفيع بحيث لا يرى المار ما في الكرم وأغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط أو كان لكنه  
غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن ان ضاعت الدابة وان نام قاعدا لا يضمن  
وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة \* أودعه سكيئا فبعها لها في ساق خفه لا يضمن  
ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية \* المودع اذا جعل دراهم الوديعة في الخف فسقطت عنه ان جعلها  
في الخف اليمنى فهو ضامن وان جعلها في الخف اليسرى فلا ضمان عليه لانه متى جعلها في الخف اليمنى  
فقد عرضها للضياع والسقوط - نذر كروب على الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقيل  
لا ضمان على كل حال كذا في خزانة المفتين \* اذا ربط دراهم الوديعة في طرف كره أو جعلها في الذيل  
أو في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك لو شدد دراهم الوديعة على منديل ووضع في كره فسرق منه  
فلا ضمان كذا في المحيط \* دفع اليه ذهب الحفظه فالتقاء في كره كعادة التجار تسبق الى حلقه لا يضمن  
كذا في القنية \* واذا كانت الوديعة ذهبا أو فضة فقال قد جعلتها في الكرم فضاعت فلا ضمان  
عليه كذا في الملتقط \* المودع جعل دراهم الوديعة في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم  
بسرقه أو سقط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه  
وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله أما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه يحجز  
عن الحفظ بنفسه فصير ضامنا لغيره كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ظن أنه جعلها في جيبه  
فاذا لم يزل العقل المحيط \* ولو وضعها في كيسه أو شدها على التكة  
فضاعت لا يضمن كذا في خزانة المفتين \* المودع اذا جعل خاتم الوديعة في الخنصر وفي البصر يضمن  
بعد التلف وان جعله في الوسط أو السبابة أو الإبهام لا يضمن وعليه التقوى كذا في جواهر  
الاعلاطى \* وان تختم به وعليه خاتم في ذلك لا يصح لا يضمن وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا  
أن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا اذا تختم وجعل الفص ممالي الكف لا يضمن كذا  
في الذخيرة \* ولو كان المودع امرأة ففي أي أصبع لبسته تضمن كذا في الفصول العمادية \* في فتاوى  
أهل سمرقند امرأة أودعت صبيحة من بنات سنة فاشتعلت بشي فوقعت الصبيحة في الماء فلا ضمان عليها  
فرق بين هذا وبين الغصب مكذا ذكر المسئلة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي الجواب نوع  
نظروا ينبغي أن يقال ان لم تغب عن بصرها فلا ضمان وان غابت عن بصرها فهي ضامنة كذا في المحيط \*  
ومن أودع صبيحة أو دية فهلكت في يديه فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذونا  
له في التجارة ضمنها اجماعا وان كان محجورا عليه الا أنه قبل الوديعة يأذن وليه فانه يضمن أيضا  
بالاجماع وان قبله اغير اذن وليه فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لاني الحال  
ولا بعد الاحراك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال كذا في السراج الوهاج \* واذا كانت

الوديعة عند ائقته الصبي كانت قيمته على عاقلة في قولهم جميعاً وان جنى عليه فيما دون النفس كان  
أرشه على عاقلة الصبي ان بلغ جسمه أو أكثر وان كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعاً  
أيضاً كذا في السراج الوهاج \* وان أودع ما مافاً كاه لم يضمن كذا في خزنة المفتين في كتاب  
النجابات \* ولو أودع عند العبد وديعة فهلكت عنده فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر  
الاخلاط \* وان استهلكها ان كان مأذوناً أو محجوراً أو قبضها باذن مولاه ضمنها اجماعاً وتكون  
ديناً عليه الى ما بعد العتق وان كان محجوراً وقبضها بغير اذن مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد  
العتق اذا كان عاقلاً بالغاً عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمنها في الحال ويباع فيها  
كذا في المجموع مرة النيرة \* وان كانت الوديعة عند ائقته العبد المحجور فان كان عموماً ائقته العبد كذا  
في السراج الوهاج \* والوديعة لو كانت عند ابني علي في النفس أو فيما دون النفس يضمن مولاه  
بين الدفع والقضاء ويضمن للحال كذا في خزنة المفتين \* وأم الولد والمدر بمنزلة العبد في جميع  
ما ذكرنا الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعي في ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو أودع رجلاً  
شيئاً فاستهلكه ابن له صغيراً أو عبداً فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط \* والمكاتب  
يضمن في الحال باستهلاك الوديعة كذا في الفتاوى العنانية \* وان نام المودع وجعل الوديعة  
تحت رأسه أو تحت جنبه فضاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه  
مال شمس الائمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعداً أما اذا نام مضطجعا  
فعليه الضمان وهذا اذا كان في المحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعداً أو مضطجعا كذا  
في المحيط \* سئل أبو القاسم عن جعل ثياب الوديعة على دابته فنزل عن دابته في بعض الطريق  
ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليها فسرق الثياب قال ان أراد به الترفق ضمن وان أراد به الحفظ  
لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي شرح  
أبي ذر وقع الحريق في بيت المودع فتركهما مع امكان الدفع الى غيره أو الى مكان آخر حتى احترقت  
يضمن كذا في الترتاشي \* وان سرق الوديعة عند المودع ولم يسرق معها مال آخر للمودع لم يضمن  
عندنا كذا في السكافي \* وفي الجامع الاصح سئل أبو القاسم عن عنده وديعة فرفعها رجل  
فلم يمنع المودع ان أمكنه منعه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما أنه يخاف دعاوته  
وضربه فلا ضمان كذا في المحيط \* المودع اذا اذل انساناً على أخذ الوديعة انما يضمن اذا لم يمنح  
المطلوب عليهم من الاخذ حالة الاخذ أما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة \* والمودع اذا فتح باب  
الاصطبل أو حل قيد العبد يضمن كذا في الفصول العنانية \* سئل عن مودع وضع الوديعة  
في حجرته في خان وفيه صحن لا قوام فربط سلسله بابها بحبلها ولم يقفله ولم يغلقه وخرج فسرق الوديعة  
هل يضمن قال ان عذشه هذا الربط في مثل هذا الموضع تؤتيه يضمن وان عذاه فلا يضمن كذا  
في فتاوى النسفي \* رجل وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع في حانوته وذهب الى الجمعة وترك  
باب الحانوت مفتوحاً وجلس صلياً صغيراً يحفظ حانوته وذهب الوديعة من الحانوت قال الشيخ  
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الصبي ممن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن  
المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السعدي لم يضمن على كل حال لانه ترك  
الوديعة في حوزة فلم يضيع كذا في فتاوى قاضي خان \* غاب المودع وترك مفتاحه عند غيره فلما رجع  
لم يجد الوديعة في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الى غيره كذا في الوحي للكردي \* رجل أودع عند  
فامي ثياباً فوضعها الفامي في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر رجع له وظيفة



عليهم فأخذوا السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرقت قالوا ان كان الفاسي لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمنه ويضمن المرتهن فيخير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن كذا في فتاوى قاضي خان \* أودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في أيام السلطان نقل أمتعته وترك الوديعة وتواري فأغبر على بيته والوديعة يضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته كذا في القنية \* وسئل نجم الدين عن عنده وديعة انسان وهي ثياب ملفوفة في لفاف فوضعتها تحت رأس ضيف له في الليل كالوسادة ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا وكذا ثوبا وقد ذهب بعضها قال ما لم يثبت أنها كانت كذا وكذا قد ضاع منها كذا تلك الليلة بوضعها تحت رأس الضيف لا يمكن ايجاب الضمان بمجرد الوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الآن يصير ضامنا كذا في المحيط \* أودع عند رجل زنبيل فيه آلات التجارين ثم جاء واسترده وأدعى أنه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قبضت منك الزنبيل ولا أدري ما فيه لا ضمان عليه ولا يمين عليه أيضا وكذا إذا أودع دراهم في كبس ولم يزن على المودع ثم ادعى أنها أكثر من ذلك فلا يمين عليه الا ان يدعى عليه الفعل وهو التضيق أو الخيانة كذا في خزنة المقتين \* المودع اذا أخذ وديعة رجل آخر من يد المودع وترك وديعته بضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه أم حق الغير كذا في جواهر الفتاوى \* امرأة غسلت ثوب برجل بالاجرو علقته على خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر فضاع ضمنت كذا في الخلاصة \* امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها التجف ان كان للسطح خص لا تضمن وقيل ان لم يكن الخاص مرتقا تضمن كذا في الفصول العبادية \* رجل في يده مال لانسان فقال له سلطان جاثران لم تدفع الى هذا المال حبستك شهرا أو ضربتك ضربا أو أطوف بك في الناس لا يجوز له أن يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال أقطع يدك أو أضربك بخمسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فتاوى قاضي خان \* سلطان هدد المودع بألفه ماله ان لم يدفع اليه الوديعة فدفعتها اليه ضمن ان بقي له قدر السكاية وان أخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزنة المقتين \* المودع اذا قرأ من مصحف الوديعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاص \* ولواؤده قراطيس فوضعتها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشرب به فتقاطر الماء عليها فهلك لا يضمن كذا في القنية \* ولو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت اختلف المتأخرون والاصح أنه لا يضمن ولو قال بعث الوديعة وقبضت ثمنها لا يضمن ما لم يقل دفعها اليه كذا في الخلاصة \* ولو قال للمالك وهبت لي الوديعة أو بعثت امنى وأنكر رب الوديعة ثم هلك لا يضمن كذا في الفصول العبادية \* أودع طستا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليغطي به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة \* أودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فضاع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك أن ينظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والدقيق أو نحو ذلك مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب خاليا أو كان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط \* اذا سقط من يد المودع شيء فاسد الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد على نفسه انه أخذ الوديعة قرضا بغير محضر من رب المال فلا ضمان عليه الا ان يجرها المودع كذا في الذخيرة \* الوديعة اذا كانت قراما فأخذها المودع وصعد بها لسطح وتسرب فهدت بها الرمح وأعادت الى المالك الذي وكان فيه

١ أرسل الماني يسد كل من  
أردت  
٢ يسد كل من أزلت

من البيت لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزنة المفتين \* وفي  
الصبرية وضع أمانة فقال ٢ (أمانت من بدست هرکه خواهي بفرست) فبعث على يد أمين ومالك في يده  
قال يضمن وقيل لا يضمن لان قوله ٣ (بدست هرکه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله أبعث  
على يد رجل هنا يضمن لانه مجهول فلا يصح الامر كذا في التارخانية \* وفي فتاوى النسفي طمان  
خرج من الطاحونة لينظر الماء فسرقت الخنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة ضمن  
كذا في الخلاصة \* بخلاف مسألة الختان وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك  
الباب مفتوحا فمسارق وأخذ شيئا لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* الدابة الوديعة  
إذا أصابها مرض أو جرح فأمر المودع انسانا بعلاجها فعطيت فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع  
أو المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج ان علم أنها ليست له لا يرجع عليه  
وان لم يعلم أنها لغيره أو ظن أنه رجع عليه كذا في الجوهرة النيرة \* وفي فتاوى النسفي ان كان بقر  
المالك في يد الكافر فبعث الى الراعي السرح فصاع لا يضمن هو ولا الراعي والبقر المستعار والمستأجر  
على هذا قال رحمه الله تعالى وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة فيبقى هذا الابد المودع  
يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في السرح فكذا بقر الوديعة ولو ترك البقر برعي  
فصاع اخشاف المشايخ فيه قال رحمه الله تعالى والقوي على انه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب  
المزارعة في الفصل السادس في الضمان \* أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للمعظ فسرقت الغنم  
يضمن اذا لم يكن الراعي خالصا للمودع كذا في القنية \* رجل دفع حملا الى آخر فغاب الحمار فقال  
المودع لصاحب الحمار خذ حماري وانقعه به حتى أرد عليك جارك فصاع في يده ثم ان المودع رد حماره  
لا يضمن لانه مأذون بالتبض كذا في الخلاصة \* المودع اذا جز الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان  
عليه استحسانا اذا جزه كبحر غيره ولم يتمكن فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضمان  
كذا في الذخيرة \* واذا تعدى المودع في الوديعة بأن كانت دابة فركبها أو ثوبا فلبسه أو عيدا فاستخدمه  
أو أودعها عند غيره ثم زال التعدي فردا الى يده زال الضمان وهذا اذا كان اتركوب والاستخدام  
واللبس لم ينقصها أما اذا نقصها ضمن كذا في الجوهرة النيرة \* فالحاصل أن المودع اذا خالف  
في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان  
يقم البينة على العود الى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الاسلام أبو بكر في شرح كتاب الوديعة \* ورأيت  
في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذبه المودع فالقول قول المودع كذا في الوصول  
العامة \* ولو حمل الفعل على الوديعة فنتجت ثم ملك من ذلك ضمن وان ولد للمالك كذا في محيط  
السرخسي \* المودع اذا لبس ثوب الوديعة يوما فزعه نأ وبالسه ثانيا فتلغ الثوب في خلاله يضمن  
كذا في جواهر الاخلاط \* لبس ثوب الوديعة فدخل المشرفة ليخوض الماء فزعه الثوب  
ووضعه على ألواح المشرفة فلما انغمس سرق الثوب لا يضمن كذا في خزنة المفتين \* وقيل فيه  
انظر بدليل مسألة المحرم فان المحرم اذا لبس الخيط ثم نزع ثوبه ثانيا ان نزع على قصد اللبس  
يتعدا الجزاء وان نزع على هذا القصد يتعدا الجزاء فعلى هذا ينبغي أن لا يبرأ كذا في التضييرية \*  
وضع ثيابا مع ثيابه في ضفة النهر ودخل للاستئصال ولبس ثيابه ونسي الوديعة أو سرقت حين انغمس  
في الماء يضمن كذا في الوجيز للكردي \* عن ابن سماعة عن مجمره الله تعالى رجل أودع  
رجلا ألف درهم فاشترى به ودفعها ثم استرد هابيه أو شراء رد الى موضعها فضاقت لا يضمن كذا  
في خزنة المفتين \* وروى عن مجمره الله تعالى اذا فشا عربة بامر صاحب الوديعة فوجد

زبوا فردد ما على المودع فهلك ضمن كذا في الظهيرية \* إذا كان عند رجل وديعة دراهم أو دينار أو شيئاً من المكيل أو الموزون وأنفق شيئاً منها في حاجته حتى صار ضامناً لما أنفق لا يصير ضامناً لما بقي وإن جاء بمثل ما أنفق فخطأ بالباقي صار ضامناً للكل وهذا إذا لم يجعل على ماله علامة حين خلطه بمال الوديعه أما إذا جعل بحيث يتأق التميز لا يضمن إلا ما ينفق كذا في الذخيرة \* فإن أفتى بأنه صار ضامناً لها كلها فباع الوديعه ثم جاء ب الوديعه فضمنه أياها وفي ثمنه فضل منه فإنه يطيب له - حسنة ما خلط بها ويتصدق بحصة الباقي من الوديعه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا إذا كانت الوديعه شيئاً يباع فإن كانت دراهم فاشترى بها ينظر أن اشترى بها بعينها ونقدها لا يطيب له الفضل أيضاً وإن اشترى بها ونقدها غيرها أو اشترى بدراهم طلقه ثم نقدها يطيب له إلحج من أن وكذلك أن اشترى بها ما كولا ونقدها لم يجعل أن يأكل ذلك قبل أداء الضمان ولو اشترى بدراهم وطلقه ثم نقد تلك الدراهم حل له أن يتفقد بها كذا في المبسوط \* فإن أخذ بعضهما على نية الانفاق ولم ينفقه حتى خلطه بالباقي ثم هلك كله لا ضمان عليه كذا في المضمرات \* إذا أودعه كيساً مشدوداً فحمله المستودع أو صدقاً فقامت فلا فسخ القفل ولم يأخذ منه شيئاً حتى ضاع لا ضمان عليه كذا في البدائع \* وقد قال أصحابنا إذا أخرج الوديعه لينفقها أو الثوب ليلبسه فهلك فلا ضمان عليه كذا في شرح الفدوري للشيخ أبي نصر أحمد بن محمد البغدادي \* المودع إذا خلط الوديعه بماله أو بوديعه أخرى بحيث لا يتميز ضمن كذا في السراجية \* (المخلط على أربعة أوجه) أحدها خلط بطريق المجاورة مع تيسير التميز كخلط الدراهم البيضاء مع الدراهم السوداء وخلط الذهب والفضة فهذا لا يقطع حق المالك بالاجماع ولو ملك قبل التميز ملك أمانة كما لو ملك قبل الخلط والثاني خلط بطريق المجاورة مع تعذر التميز كخلط الخنطة بالشعير وبهذا يقطع حق المالك في بعض الروايات كذا في المضمرات \* وهو الصحيح هكذا في المجموعه النيرة \* والثالث خلط بطريق الممازجة للجنس بخلاف الجنس كخلط الدهن بالزيت وبهذا أيضاً يقطع حق المالك بالاجماع والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس كخلط دهن اللوز بدهن الجوز أو بطريق الممازجة كخلط الخنطة بالخنطة والدراهم البيضاء بالدراهم البيضاء وبهذا يقطع حق المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لتعذر اتصال عينه إليه وقال هو مخير إن شاء شاركه في المخلوط وإن شاء ضمنه مثله كذا في المضمرات \* وثمة الخلاف تظهر فيما إذا أبرأ المخلط فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبقى له على المخلوط سبيل وعندهما بالابراء يقطع خيرة الضمان فتعين الشركة في المخلوط وهذا إذا خلط الدراهم بغير إرادته فأما إذا خلطها بإذنه فجواب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يختلف بل يقطع حق المالك بكل حال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه جعل الأقل تابعاً للاكثر وقال محمد رحمه الله تعالى يشاركه بكل حال كذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى في كل مانع خلطه بجنسه يعتبر إلا أكثر أو بوجوه رحمه الله تعالى يقول بانقطاع حق المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالشركة في الكل كذا في الكافي \* ولو خلطت أفضة بعد الإذابة صار من المائعات لأنه مانع حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين \* وفي الفتاوى العتبية ولو كان عنده خنطة وشعير واحد فخلطهما ضمنهما كذا في التارخانية \* وإن كان الذي خلط الوديعه أحدهم موفى عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على المخلط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العين إذا خلطها الغير ويضمنان المخلط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إن شاء ضمننا المخلط وإن شاء أخذنا العين وكانا شر كبير سواء كان الحب لطيفاً أو كبيراً كذا في السراج الوهاج \* حراً كان أو عبداً

كذافي الذخيرة \* وقد قالوا أنه لا يسع الخياط أكل هذه الدنانير حتى يؤدى مثلها إلى أربابها وإن غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فإن تراضيا على أن يأخذها أحدهما ويدفع قيمة مال الآخر جاز وإن أيسر ذلك أو أوى أحدهما وقال لا يبيع ذلك فباعاها ضرب كل واحد منهما في الفين بحسبه فان كان المخلوط حنطة وشعير ضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة ومخلوطة وضرب صاحب الشعير بقيمة شعيره غير مخلوط كذا في السراج الوهاج \* وإن اختلطت بماله من غير فعله فهو شرك في لصاحبها فان انشق السكيس في صندوقه فان اختلطت بدراهمه فلا ضمان عليه وهو ما فيه شركان وإن هلك بعضها هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فاذا كان لأحدهما ألف وللآخر ألفان يقسم الباقي بينهما أثلاثا قال الولوالجي في فتاواه هذا إذا كانت الدراهم صحاحا ومكسرة فان كانت دراهم أحدهما صحاحا ودراهم الآخر مكسرة لا تبنت الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع إلى المودع ماله ويسلك المودع مال نفسه وإن كان مال أحدهما دراهم صحاحا وجدا وفيها بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا رديا وفيها بعض الجياد تبنت الشركة بين المالكين ثم كيف يقتسمان إن تصادقا أن ثلثي مال أحدهما جياد وثلث ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جياد يقتسمان الجياد من المال المختلط أثلاثا والردي أثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما وإن لم يتصادقا كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما أن ثلثي ماله جياد وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثا ردي وثلثه جياد يأخذ كل واحد منهما ثلث الجياد لانهما اتفقا على أنه كان لكل واحد منهما ثلث الجياد فيأخذان ذلك واختلفا في الثلث لا تراعى كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في أيديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فيما في يده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا برئاعا عن الدعوى وترك المال في أيديهما كما كان وإن نكلا قضى لكل واحد منهما نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك إن قامت لهما جميعا البينة فان حلف أحدهما ونكل الآخر برئ المخالف وبرئنا كل نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده إلى صاحبه كذا في غاية البيان \* فان كان المخلوطان أحدهما حنطة والآخر شعير فان لهما أن يتفقا على شيء فان لم يتفقا على شيء يقوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة ومخلوطا بالشعير وضرب صاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في المجموع \* والله أعلم

(الباب الخامس في تجهيل الوديعة)

لومات المودع ولم تعرف الوديعة فهي دين في تركته يساوي دين الحق كذا في التهذيب \* هذا إذا مات ولم يعلم حال الوديعة أما إذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم أنه يعرف مات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول العبادية \* فلو قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب أن فسر الوديعة وقال كانت كذا وكذا وأنا علمتها وقدمت مكت صدق هذا ولو كانت الوديعة عنده فقال هلك سواها لا في حصة وهي أن الوارث إذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع إذا دل ضمن كذا في الخلاصة \* إذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قدر الوديعة في حياته لم يقبل منهم الابينة والضمان واجب في ماله فان أقام الورثة البينة أن المودع قال في حياته ردها يقبل وإذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول

للوارث كذا في القبول العمدية \* ولو أن المستودع لم يمت ولكن جنونا مطبقا وله أموال  
فعلت الودعة فلم توجد وقد يشترط أن يرجع إليه عقله كانت ديناه عليه في ماله ويجعل القاضي له  
ولما يقبضها من ماله ويأخذ بها ضمننا نفعه من الذي يدفع إليه كذا في الذخيرة \* فان أفاق بعد  
ذلك وأدعى أنه ردّها إليه أو ضاعت عنده أو قال لا أدري ما حالها يحلف عليها ويرجع بماله كذا  
في الينابيع \* فان كان قد دفعها إلى امرأته ثم ماتت أخذت المرأة بها فان قالت ضاعت أو سرت  
فالقول لها مع يمينها ولا شيء على أحد وان قالت قد ردتّها عليه قبل موته فالقول لها مع يمينها وصارت  
دينا في ما ورثت المرأة من الزوج كذا في محيط السرخسي \* وان لم يعلم أنه دفعها إلى امرأته لا بقوله  
بأن قبل له قبل أن يموت ما فعلت بالالف الذي أودعك فلان فقال دفعته إلى امرأتي ثم ماتت ثم سئلت  
المرأة فأنكرت أن يكون دفعه إليها فانها تحلف ولا شيء عليها وان كان الميت ترك مالا فهي دين فيما  
ورثت المرأة منه كذا في المحيط \* اذا قال المضارب أودعت مال المضاربة فلانا الصيرفي ثم مات  
فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي ما أودعني شيئا كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه  
ولا على ورثة الميت كذا في خزائن المفتين \* ولو مات الصيرفي قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب  
دفعه إلى الصيرفي لا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في الخلاصة \* وان كان دفعه إلى الصيرفي  
بينه أو أقر من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينه كان ديناً في مال الصيرفي ولا شيء  
على المستودع كذا في التتارخانية \* وان مات المضارب والصيرفي حي فقال الصيرفي قد ردتّه عليه  
في حياته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في المحيط \* الامانات تنقلب  
مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل احداها متولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال غلتها  
التي أخذها ولم يبين لا ضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان إلى الغزو وغنوا فادّعى بعض النخبة عند  
بعض الغائبين ومات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه الثالثة اذا المتفاوضين اذا مات وفي يده مال  
الشركة ولم يبين لا ضمان كذا في الصغرى \* القاضي اذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين فهذا  
على وجهين ان وضعها في بيته ولا يدري أين المال ضمن وان دفعها إلى قوم ولا يدري إلى من دفعها  
فلا ضمان كذا في الذخيرة \* لو قال القاضي ضاع المال عندي أو أنفقته على اليتيم لا ضمان عليه  
ولو مات قبل بيان السبب ضمن كذا في الينابيع \* في نوادر هشام وصى مات وفي يده مال يتيم  
ولا يدري أين المال ولم يبين ضمن ذلك في تركه وان عرف أنه دفعه إلى انسان ولا يدري إلى من  
دفعه لم يضمن لان له أن يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال ضاع  
مال اليتيم عندي أو أنفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي \*  
شريكان شركة مفوضة أودع رجل أحدهما مائة المودع بلا بيان ضمنا فلوقال شريكه اني  
ضاعت في يد شريكه حال حياته لم يصدق كذا في الذخيرة \* وذكر في المنتقى قال محمد رحمه  
الله تعالى قاض قبض ألف درهم لصبي في كيس وألف آخر لصبي في كيس وأنفق أحد الكيسين  
ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما نصفان فاذا كبرا كان لكل واحد منهما أن يدعى على  
صاحبه ما أنفق عليه ويحلفه كذا في محيط السرخسي \* من كان في يده ألف درهم فحضره رجلان  
كل واحد يدعى أنه أودعه اياه وقال المودع أودعني أحدكما ولا أدري أيكما هو فالمدعيان اذا اصطالحا  
فيما بينهما على أن يأخذ ذلك الألف بينهما فان لم يوافقا ذلك وليس للمودع الامتناع من تسليم الألف  
اليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما إلى الاستحلاف سبيل ولا يمين لهما على المودع وأما اذا لم  
يصلحوا واكثر كل واحد منهما يدعى أن الألف له خاصة وأراد أخذه من المودع فليس له ذلك ولا لكل

واحد منهما أن يستحلف المودع فاما أن يحلف لهما أو ينكل لهما أو يحلف لاحدهما وينكل للآخر  
فإن حلف لهما قلع دعواهما وليس لهما إلى الاصطلاح وأخذ الالف بينهما سبيل بعد الاستحلاف  
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لهما أن يصطلحا بعد الاستحلاف على  
أخذ الالف بينهما وهذا إن حلف لهما وإذا نكل لهما عن اليمين يقضى بالالف بينهما ويضمن ألفا  
آخر بينهما وإن نكل لاحدهما وحلف للآخر قضى بالالف الذي نكل له عن اليمين خاصة ولا شيء  
للذي حلف له منهما كذا في غاية البيان \* وينبغي للقاضي أن لا يقضي بالنكول للاول حتى  
يحلف للثاني ليظهر له وجه الحكم فلو قضى القاضي للاول حين نكل له مع أنه ليس له ذلك لا ينفذ  
قضاؤه حتى لو دفعه للثاني بعده فنكل يكون الالف بينهما ويغرم العاخر لهما كذا في الكافي \*  
وهو اختيار مشايخنا مكذا في غاية البيان \* ثم لا يحلف المدعى عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول  
مقتصر على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه النجعة بأن يقال له بالله ما لهذا عليك  
هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا أقل منه قيل ينبغي أن يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي  
يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* وإن ادعى كل واحد منهما الوديعه في هذا العين فأنزبه  
لاحدهما ودفع اليه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للآخر أن يستحلفه وعند محمد رحمه الله تعالى  
يستحلف كذا في الكافي \* وفي الفتاوى العنانية ولو ادعه كل واحد ألفا فهلك الفول  
يدري مال من هلك فلا خصومة لهما حتى يدعيهما فادعى كل واحد أن القائم ماله حلف المودع لكل  
واحد فان حلف لهما أخذ القائم ولا سبيل لهما عليه وإن نكل لهما أخذاه ولكل واحد خمسمائة  
أخرى كذا في التتارخانية \* وإن ادع جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رآها حية بعد موته  
فلا ضمان على المستودع وإن لم يروها حية بعد موته فقالت ورثته فدره ماله أو ماتت في حياته  
أو هربت لا يقبل قولهم في شيء من ذلك لأنهم يدعون عن أنفسهم الضمان ويضمن المودع قيمتها يوم  
القبض كذا في المحيط \* وإن تغيرت قيمتها بزيادة أو نقصان كانت قيمتها آخر ما رآها حية دينها  
في ماله نقصت قيمتها عما كانت أو زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في الينابيع \*  
صبي يعقل البيع والشراء محبور عليه أودعه رجل ألف درهم فأدرك ومات ولم يدبر ما حال الوديعه فلا  
ضمان في ماله الآن يشهد الشهود أنه أدرك وهي في يده فحيثما يضمن بالموت عن تجهيل كذا  
في الظهيرية \* والمحكم في المعتوه نظير المحكم في الصبي إذا أفاق ثم مات ولم يدبر ما حال الوديعه  
لا ضمان في ماله الآن يشهد الشهود أنه أفاق وهي في يده وإن كان الصبي مأذونا له في التجارة والمسئلة  
بما لها فهو ضمان للوديعه وإن لم تشهد الشهود أنه أدرك وهي في يده وكذا المحكم في المعتوه إذا كان  
مأذونا له في التجارة كذا في الذخيرة \* ولو أن عبدا محبورا عليه أودعه رجل مالا ثم اعتقه المولى  
ثم مات ولم يبين الوديعه فالوديعه دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعه في يده بعد المعتق أو لم  
يشهدوا وإن مات وهو في يده فلا شيء على مولاه إلا أن يعرف الوديعه بعينها فترد على صاحبها كذا  
في الظهيرية \* وإن أذن له المولى في التجارة بعدما استودع ثم مات فلا ضمان عليه إلا أن يشهد  
الشهود أنها كانت في يده بعد الأذن فإذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعه في ذلك المال  
كذا في المحيط \* ولو ادع ثلجا أو بطيخا أو عنبًا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم أن  
تلك الوديعه لا تبقى تلك المدة فهي دين في مال الميت لأنه لا تعلم حالها ولعل المودع تلها كذا  
في الفصول العمادية \* وإن أقام ورثة المودع البينة أنه ذاب أو فسد في حال الحياة فلا ضمان  
في تركه المودع هكذا في المختلط \* وإذا مات الرجل وعليه دين وعنده وديعه ومضاربة وبضاعة



فان عرفت بأعيانها فأقربها بها أحق بها من الغرماء وان لم تعرف بأعيانها فاسم المال بينهم بالخصص  
وأصحاب الوديعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط \* والله أعلم

﴿الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع الى الغير﴾

اذا طلب الوديعة فقال اطالبها عدا ثم قال في القصد ضاعت فانه يسأل ان قال ضاعت قبل قولي اطالبها  
غدا يضمن وان قال ضاعت بعده لا للتناقض في الاول دون الثاني كذا في الفصول العمدانية \*  
فان طلبها صاحبها فقبضها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن وأما اذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بان  
يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال على ردّها فانه لا يضمنها كذا في السراج الوهاج \* اذا طلبها  
المالك فقال لا أقدر على احضارها الساعة فتركه المالك ردّه ان كان عن رضئ لا يضمن وان كان  
عن غير رضئ ضمن وان كان الطالب وكيل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال رب  
الوديعة للودع اعمل الى اليوم الوديعة التي عندك فقال أفعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم  
وهلكت عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* ان طالبها صاحبها فقبضها اياها ضمنها  
ان أقام المودع عليه بينة بعد الجحود هكذا في الينايع \* فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان  
الا بالتسليم الى صاحبها هكذا في خزائن المفتين \* جحد الوديعة بحضرة المودع أو بحضرة وكيله ضمنها  
وان جحد ما غير حضرته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان وبه نأخذ كذا في الينايع \*  
وفي الاجناس الوديعة انما تضمن بالجحود اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلك  
فان لم ينقلها وهلك لا يضمن وفي المتقي اذا كانت الوديعة أو العارية بمباحول يضمن بالجحود  
وان لم يحولها كذا في الوجيز للكردي \* وهكذا في الخلاصة \* اذا جحد الوديعة في وجه المالك لا بناء  
على الطالب من المالك بان قال المالك ما حال وديعتي ليدكره على المحظ فقال ليس لك عندي  
وديعة لا يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في غاية البيان \* أنكرها في وجه العدو  
بحيث يخاف التلف ان أقر ثم هلك لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* اذا غاب المودع وطلبت  
امراة الغائب للنفقة من الوديعة فجمد الوديعة ثم أقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصى  
الايتام اذا اجتمع أولياؤه الايتام والمجيران وقالوا للوصي انفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم  
فجمد وقال مالهم في يدي شيء ثم أقر بشئ وقال قد ضاع بعد الطالب كان ضامنا كذا في فتاوى  
قاضى خان \* أنكرها ثم أقر بها عينها أو أقر بها وقال ما لكها دعيها رديعة عندك فضاقت  
ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو بري وان لم يقدر على حفظها فهو على الضمان  
الاول وكذا لو قال له اعمل به مضاربة وهذا كله في المتقول وفي العتار لا يضمن عند الامام والثاني  
وقال المحلواني فيه روايتان عن الامام وبعض المشايخ على أنه يضمن في العقار بالجحود اجماعا كذا  
في الوجيز للكردي \* سئل عن مودع قال له رب الوديعة اذا طلب اخي فرد الوديعة عليه فلما  
طلب اخوه منه فقال عدالي بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان ملك فقال يضمن  
للتناقض كذا في المحامد للفتاوى \* المودع اذا طلب الوديعة في أيام الفقة فقال المودع لا أصل  
اليها الساعة فأعبر على تلك الناحية وقال المودع أعبر على الوديعة أيها قال أبو بكر رحمه الله تعالى  
ان لم يقدر المودع على ردّها بعد أول ضيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والاضمن كذا  
في الفصول العمدانية \* ولو قال ادفع الى ابني أو الى ابنك يا تيتي بها ففعل فضاقت كان من مال الطالب  
كذا في التارخانية \* ولو قال صاحب الوديعة للودع ادفع الوديعة الى غلامي هذا وطلب غلامه

تلك الوديعة فلم يدفع اليه بمريضنا كذا في خزنة المقتين \* قال صاحب الوديعة للمودع في السر  
من أخيرك بعلامة كذا فادفعها اليه فجارجل وزعم أنه رسول المودع وأتى بتلك العلامة فلم يصدق  
المودع ولم يدفعها اليه حتى ملكك فلا ضمان كذا في المحيط \* رسول المودع طلبها فقال لا أدفع  
الا الى الذي جاء بها فسرفت يضمن عند الثاني رحمه الله تعالى وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا  
في الوجيز للسكردرى \* رجل بعث ثوبا الى القصار على يدي تلميذه ثم بعث الى القصار فقال لا تدفع  
الي من جاءك به ان كان الذي جاء به الى القصار لم يقل هذا ثوب فلان بعث اليك لا يضمن القصار  
بالدفع اليه وان قال هذا ثوب فلان بعث اليك فان كان الذي جاء بالثوب متصرفا في اموره فكذا  
لا يضمن وهو الوجه فان لم يكن متصرفا في اموره يضمن هكذا في التمهيدية \* رجل دفع الى رجل  
ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان بالرى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل لم يدفعه الى فلان  
بالرى فأخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حيا ضمن المودع الا ان يكون الاثر  
في عياله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* أعطاه ألفا وقال ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفعه  
اليه في اليوم وضاع لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للسكردرى \* سئل عن بلدي ترك  
عمامة عند قروي مخوف الطريق وقال له اذهب اليك من يقبض عماتي فادفعها اليه فلم يدفع الى  
من جاء يطالبها وأتى القروي العمامة بنفسه بعد أيام ووضعها في بيت صديق له فسرفت العمامة هل  
يضمن قال نعم لانه بالمتع صار غاصبا الا اذا كذب الرسول انه رسوله أو قال لا أعلم انك رسوله لانه  
لا يكون مانعا بعد الطلب كذا في المحامى للفتاوى \* قال للمودع ادفعها الى أي وكلاني شئت  
فطلبها أحد وكلاني فلم يعطه ليعطيها الى وكيل آخر فانه يضمن بالمتع من أحد وكلاني كذا في الوجيز  
للسكردرى \* وسئل عن المودع اذا وكل رجلا يقبض وديعة بمحض من المودع فانتفى اليه الوكيل  
بعد أيام وطلبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يضمن فقال نعم قبل له وهل يفرق الحال  
بين التوكيل بمحض من وبين التوكيل في حال غيبته فصدق في التوكيل في حال غيبته فقال نعم  
هكذا نص عليه في المجموع كذا في التتارخانية \* دفع عينا الى رجل وأمره أن يدفعه الى فلان  
فأتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك فلان مالك ان يضمن أيها شاء كذا  
في الفصول العمادية \* رجل أودع صكا عند رجل وأمره أن يدفع الصك الى غيره ان دفع الغريم  
المال الى صاحب المال قبل مضي ثلاثة أشهر فدفع الغريم الى صاحب المال الدراهم بعد مضي  
ثلاثة أشهر فجاء الطالب يريد أن يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم يقينا ان الغريم دفع المال  
الذي في الصك بكامله الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة أو بعدها لان  
في دفعه الى الطالب أعانة له على التظلم كذا في الذخيرة \* ولو أودعت المرأة كتاب وصيتها رجلا  
بحضرة زوجها وأمرته بأن يسلمه الى زوجها بعد وفاتها فبرئت من مرضها وأرادت أن تأخذ الكتاب  
فان كان في الكتاب اقرار بالزوج بمال أو قبض مهر فله أن يمنع وان كان القرطاس ملكا لها كذا  
في خزنة المقتين \* والعبد اذا استودع رجلا وديعة ثم غاب لم يكن للمولى أن يأخذ الوديعة تاجرا كان  
العبد أو محجورا كان على العبد أن يعلم ان الوديعة كسب العبد اما اذا علم أنها  
كسب العبد فالمولى حق الاخذ كذا في الذخيرة \* عبد محجور أو مأذون مديون أو غير مديون  
أودع رجلا مالا ومات ليس للمولى أن يسترد الا اذا علم أنه مال للمولى فانه يسترد كذا في الصغرى \*  
ذكر في وديعة الكافي ان العبد المحجور اذا أودع انسا ناسيا فجاء مولاه وطلبه فخرج فله في يده لا يضمن  
لانه ليس لمولاه ولاية استرداد ذلك وفي فوائد رحمه الله تعالى أمة أو عبد اشترى عينا بمال اكتسبه

في يده مولاة فأودعه انسانا قد علم بذلك فطلبه مولاة ففتح المودع وأمر بطلبه حتى هلك في يده ضمن  
لان العيين ملك المولى ووقع الايداع بخير اذنه فكان المودع غاصبا كذا في الفتاوى العتبية \*  
وسئل عن عبد أتى بقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسله الى امرأة رب البيت وقال  
هو وديعة مولاى فلان بعته الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت اخبرته المرأة بذلك فلامها بالقبول  
فارسل الى مولى ذلك العبد ان ابعت من يحمل هذا القر اليك فأتى ما قبله فاجاب انه يكون عندك  
أيا ما ثم اجمله ولا تدفع ذلك الى عبدى ثم طلبه المولى فقال لا ادفع الا الى العبد الذى جمه الى ثم سرق  
مع متاع رب البيت أو غير عليه هل يضمن رب البيت لمنعه عن رسول مولى العبد أم لا فقال ان كان  
الرجل صدق العبد أنه جمها من مولاة ضمن بالمنع وان لم يصدقه أو قال لا أدري أهو مولاة بعته به  
على يده أو هو فى يد العبد بطريق غصب أو وديعة من غيره وتوفى فى الرد لم يعلم ذلك لم يضمن بالمنع  
كذا فى فتاوى النسفى \* والله أعلم

\*(الباب السابع فى رد الوديعة)\*

اذا أتى بالوديعة ووضعها فى منزل المودع فصاعت ضمن المستودع وكذا لو دفعها الى ابن المودع أو الى  
عبده أو الى أحد من فى عياله فصاعت ضمن وكان القاضى الامام أبو عاصم العامرى يفتى به وقيل  
المودع اذا رد الوديعة الى من فى عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا فى جواهر  
الاخلاص \* واذا رد هايد من فى عياله فلا ضمان كذا فى التتارخانية \* المودع بعثها على يدايه الذى  
ليس فى عياله ان كان بالغاضم والا لان الصغير وان لم يكن فى عياله فهو فى ولايته وتبذيره اليه  
فالرد على يده كالدفع الى عبد المودع الذى أجره من غيره كذا فى الوجيز للسكردرى \* قالوا اذا كان الابن غير  
بالغ انما لا يضمن بالرد عليه اذا كان يعقل المحفظ ويحفظ الاشياء أما اذا كان لا يحفظ فهو ضامن  
كذا فى المحيط \* اذا قال المستودع لصاحب الوديعة بعث بها اليك مع رسولى وسمى بعض  
من فى عياله بأن قال له مع أمتى أو قال مع عبدى أو ما أشبه ذلك كان القول قوله كذا فى التتارخانية \*  
ولو قال رددها بيد أجنبي ووصل اليك وانكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الا ان يقر به رب الوديعة  
أو يقيم المودع بينة على ذلك كذا فى المحيط \* مودع الغاصب اذا رد المقتضى على الغاصب  
يراعى الضمان كذا فى الذخيرة \* المودع اذا رد الوديعة الى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة  
لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا أمر المودع المودع أن يدفعها الى رسوله فدفع وهلك فى يد  
الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله  
وان شاء ضمن المودع هكذا فى الصغرى \* غاب المودع ولا يدري حياته ولا مماته يحفظها أبدا  
حتى يعلم بموته وورثته كذا فى الوجيز للسكردرى \* ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة كذا فى الفتاوى  
العتبية \* واذا مات رب الوديعة فالوارث خصم فى طلب الوديعة كذا فى المبسوط \* فان مات  
ولم يكن عليه دين مستغرق برد على الورثة وان كان يدفع الى وصيه كذا فى الوجيز للسكردرى \* المودع  
اذا دفع الوديعة الى وارث المودع وفى التزكية دين يضمن للغرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث كذا فى خزائنه  
المقتنين \* والله أعلم

\*(الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد)\*

اذا استودع رجلان رجلا وديعة من دراهم أو دنانير أو ثياب أو دواب أو عبيد ثم حضر أحدهما وطلب  
حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعا ولو خاصمه الى القاضى لم يأمره بدفع نصيبه اليه فى قول ابى حنيفة

رحمه الله تعالى وقال يا مريم بان ينقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تسكون قمعة حائرة على الغائب كذا في المبسوط \* وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلا فغاب اثنا فليس للحاضر ان يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال بالاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء الصحيح ان الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالسكيات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبود فليس للحاضر ان يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي \* فان دفع اليه نصيبه فهل في يده ثم حضر الا ترفله ان يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانة الاجماع كذا في الينابيع \* ولو هلك المتبوض في يد الغابض فليس له ان يشارك الغائب في ما بقي كذا في غاية البيان \* وفي المتبقي لودفع المودع الى المحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان المدفع بقضاء فلا ضمان على احد وان كان غير قضاء فان شاء الذي حضر اتبع المدفع بنصف مدفع ويرجع به المدفع على القابض وان شاء اخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة \* ولو ان احد المودعين قيم البينة على المودع على ان الوديعة كلها او على اقرار صاحبه وقت الايداع بذلك لا تسع كذا في الفتاوى العتائية \* ولو ان المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة او اخذ ظالم منه فقال احد المودعين قد بقي في يدك شيء من الوديعة كان له ان يحلفه على ذلك بلا خلاف فابو حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لا يرى حق استرداد الوديعة لاحدهما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلا بينهما ألف درهم وضعا عند احدهما ثم قال احدهما لصاحبه خذ نصيبك منه فاخذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي اخذ صاحبه يكون بينهما لانه لا يكون مقامهما لنفسه فان كان ضاع النصف الذي اخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط \* رجلا ن اودع الف الف درهم الى شريك مائة او قال مائتين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ فلا تخذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال له ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجع الاخر على شريكه بنصف ما اخذ كذا في الفتاوى العتائية \* ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط \* رجلا ن اودع رجلا ألف درهم فمات المستودع وترك ابنا فدعى احد الرجلين ان الابن استهلك الوديعة بعد موت ابيه وقال الاخر لا ادري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فقد أبرأ الاب منها حيث زعم ان اياه مات وتركها قائمة بعينها فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الاب ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى له على الابن بشيء كذا في التتارخانية \* وأما الاخر فله جسم مائة درهم في مال الميت لوجود التجهيل في حقها ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط \* ثلاثة اودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى احدهما حتى يجتمع فدفع نصيب احدهم قال محمد رحمه الله تعالى في التماس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* فان اراد المودع ان يخرج عن الضمان فالجيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالبه بعد مدافع اليه الاول احضر تحصيل حتى ادفعه اليكم ولا يقر بالمدفع اليه كذا في التتارخانية \* ٢ ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة كان لهما ان يقسماها للمقتضى في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم احدهما جميع الوديعة الى صاحبه فضاغت ضمن المسلم نصف الوديعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يضمن القابض شيئا وعندهما لا يضمن ولو كانت الوديعة مما لا يحتمل القسمة فانهما يتبايان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم الى صاحبه بالاجماع كذا في شرح

٢ له ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة الى قوله كذا في شرح الطحاوي كذا في النسخة المجموع منها وفي عامة النسخ بدل هذه العبارة مانصه ولو اودع عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفع احدهما نصيبه الى الاخر سواء اقتسماها ثم سلمه الى صاحبه او لم يقسماها كذا في المضمرات \* ويقسمها به فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظه احدهما باذن الاخر وهذا قول ابي حنيفة وعندهما لا يحفظهما ان يحفظه باذن الاخر كذا في الجوهرة البيرة \* واذا كانت الوديعة عند رجلين من ثياب او غيرها فاقسماها ورجع كل واحد منهما نصفها في يده فهلك احد النصفين او كلاهما فلا ضمان عليهما وان ترك احدهما الوديعة عند صاحبه ان كان شيئا لا يحتمل القسمة لا يضمنان وان كان شيئا يحتمل القسمة اجعوا على ان المدفع اليه لا يضمن وأما المدفع فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن نصف الوديعة وقال لا يضمن شيئا كذا في المحيط \* ولو اودع اثنين عبد او نحو ذلك مما لا يقسم فتبايا على ان يكون عند احدهما شهر او عند الاخر شهر لم يضمنوا كذا في السراجية \* ولو تبايا فيما يقسم فقبض احدهما ضمن المسلم المذهب وقالا لا يضمنان ولا يضمن القابض اعاقا كذا في التتارخانية \* اودع رجلا فباع احدهما نفسه الى

الطهلاوى \* أودع رجلان فباع أحدهما نصفه لا تقبل شهادة البائع مع آخرانه لك المدعى لانه يريد نقض ما عقده كذا في التتارخانية \* رجل استودع رجلين جارية فباع أحدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال ياخذها وعقرها وقيمة الولد ثم ردة قيمة الولد كرتعين الولد في جبرته نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاها بالنقصان أخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وان شأرب المجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يعلم أن المجارية لهذا الذي حضرا لا يقول المستودع إن لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن المجارية أم ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فيدفعه الى شريكه كما هو المحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولدها أحدهما كذا في المبسوط \*

والله أعلم

\*(الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها)\*

في المنتقى بشرعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل وديعة وحجدها المودع وأقام المدعى بيعة على دعوها وأقام المودع بيعة على المدعى انه قال مالي على فلان شيء قال ان كان مدعى الوديعة يدعى أن الوديعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط اذا أقام رب الوديعة البيعة على الايداع بعد ما جحد المودع وأقام المودع بيعة على الضياع فان جحد المودع الايداع بأن يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن ويثبت على الضياع بعد الجحد مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد أو بعد الجحد وان جحد الوديعة بأن قال ليس لك عندي وديعة ثم أقام بيعة على الضياع ان أقام يثبته على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وان أقام بيعة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان أقام بيعة على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لما قبل الجحد ولما بعد الجحد فهو ضامن وفي القدروري اذا قال المودع للقاضي خاف المودع ما هلك قبل جحودي خلفه القاضي ويحلفه على العلم كذا في الذخيرة \* ولو جحد الوديعة ثم ادعى أنه ردها بعد ذلك وأقام البيعة قبلت وان أقام البيعة أنه ردها قبل الجحد وقال غلطت في الجحد أو نسيت أو ظننت اني ردفته وأنا صادق في قولي لم تستدعني قبلت بيئته أيضا في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو طلب الوديعة فقال ما أودعني ثم ادعى الرذأ والهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على ثم ادعى الرذأ والهلاك يسمع كذا في خزنة المفتين \* رجل أودع رجلا عبدا جحد المودع ومات في يده ثم أقام المودع بيعة على الايداع وعلى قيمته يوم الجحد وقضى على المودع بقيمته يوم الجحد ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الجحد ولكن علمت قيمته يوم الايداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الايداع كذا في الذخيرة \* اذا قال المودع قد أعطيتها ثم قال بعد أيام لم أعطسها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخانية وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* ولو قال المودع انها قد ضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها اليك لكني أوهمت لم يصدق وهو ضامن كذا في البدائع \* ولو قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام فأقام المودع بيعة أنها في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا في الملتقط \* فان قال حين خوصم ليس له عندي وديعة ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاعت ضمن كذا في غاية البيان \* رجل قال افلان عندي ألف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقرارى فهو ضامن ولو قال كان له عندي ألف درهم وضاع فاقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي ألف درهم وديعة قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا وصار تقرير هذه

المسئلة كانت له عندي ألف درهم وضاعت كذا في التارخانية \* اذا قال ذهب الوديعة ولا أدري كيف ذهبت فالقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه نأخذ كذا في الملتقط \* ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يضمن كذا في الفتاوى العتبية \* ولو قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع يمينه كذا في خزنة المقتين \* وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع المخرج من قبلهم فأخذ دراهم وشدها على منديل ووضع في كفه ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله ما لم يبين الذهاب كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل أودع رجلا مينا فادعى المستودع ملاكها وكذبه المودع وأراد تحليفه فنكّل عن اليمين فنكّله عن اليمين يكون اقرارا ببقاء العين ويجبس الى أن يظهرها أو يثبت أنها لم تنفق كذا في جواهر الفتاوى \* رجل قال لا أخراخذت منك ألف درهم وديعة فضاعت وقال لا أخراخذتها غصبا ضمن المقر ولو قال دفعتها الى أو أودعني وقال لا أخراخذتها غصبا لا يضمن كذا في الخلاصة \* اختلفوا قال المودع كانت وديعة وقال المودع بل قرض لا يضمن كذا في الوجيز للسكردري \* وان قال المستودع قد ضاع بعضها أو أقرضتني البعض فالقول قول المستودع في مقداره مع يمينه كذا في البنايع \* أودعه ألف درهم وأقرضه ألفا فاعطاه المودع ألفا ثم اختلفا فقال المودع هذا قرضك وقد ضاعت الوديعة صدق مع يمينه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة ودفعته الى وقال المقر له كذبت وهولى فالقول قول المقر له كذا في الخلاصة \* اذا اختلفا فقال المودع هلك او قال ردتها اليك وقال المالك بل استهلكتها فالقول قول المودع وكذلك اذا قال المودع استهلكك من غير اذني وقال المالك بل استهلكتها انت أو غيرك بأمرك كان القول قول المودع كذا في البدائع \* اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال الطالب قدمات ولم يبين فصارت ديناله في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بينهما يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول لطلب هو الصحيح كذا في الذخيرة \* ويجب الضمان في مال الميت كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ورثته قدر الوديعة في حياته لم يقبل منهم الا بيمينه والضمان واجب في ماله لانه مات مجهلا فان أقام الورثة البينة أن المودع قال في حياته رددتها تقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمادية \* في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع ولا يدري الباقي وقال صاحب المال لم أقض شيئا وقل ورثة المستودع قد قبضت تسعمائة وبقي مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال لا بد أن تقر قبض شيء منها وتحلف على ما بقي باقته ما قبضت منه ما قالت الورثة لان اقرار المستودع قبض صاحب الوديعة بعض الوديعة جائز لكونه مؤثما من جهته ولهذا أوقر أن صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة مع اقراره فهذا أولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لانه أقر قبض شيء مجهول فكان هو الأفضل فيكون القول قوله في البيان كذا في محيط السرخسي \* فان قل قبضت مائة وقالت الورثة تسعمائة فالقول للمالك مع يمينه لانه ينكر الزيادة كذا في الكافي \* ولو قال صاحب المال في حياة المستودع وبعد موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقداره ما قرع مع يمينه وان قال في حياته دفعت الوديعة الى صاحبها اليه نفعته في حياتي أو استهلكته فالقول قوله في مقداره مع يمينه كذا في البنايع \* وروى قال بعد موت المودع رددتها الى الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى



قاضي خان \* ولو غصب من المودع وهلك فأراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قدرته على  
وهلاك عندي وقال المالك بل هلك عنده فالقول قوله كذا في التتارخانية \* إذا قال المودع أودعها  
هنا أجنبي ثم ردها على فهلكت عندي والمودع يكذبه في ذلك فالقول قول المودع ويضمن المودع لانه  
أقرب وجوب الضمان عليه ثم يدعى البراءة فلا يصدق الابينة بقيمها على ما ادعى وحينئذ لا يضمن لانه  
أثبت بالبينة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت بها إليك على يدي أجنبي والمودع  
ينكر ذلك فالقول قول المودع كذا في الفصول العمادية \* رجل أودع رجلا دية فغاب رب الوديعه  
ثم قدم يطلب الوديعه فقال المودع أمرتني أن أنفقها على أهليك وولدك وقد أنفقتها عليهم ورب الوديعه  
يقول لم أمرك بذلك فالقول قول رب الوديعه والمودع ضامن كذا في المحيط \* وكذلك لو ادعى أنه  
أمره بأن يتصدق بها على المساكين أو يهبها للفلان كذا في المبسوط \* المودع إذا قضى دين المودع  
من مال الوديعه يضمن وإن كان الدين من جنس الوديعه وقيل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا  
في خزائن المفتين \* مستودع قال للمالك أمرتني أن أدفع الوديعه إلى فلان وكذبه المالك ضمن إلا  
بينة أو باليمين كذا في محيط السرخسي \* إذا أمر صاحب الوديعه المودع بالدفع إلى رجل بعينه  
فقال دفعتها إليه وقال ذلك الرجل لم أقبضها منك وقال رب الوديعه لم تدفع إليهم أيها المودع فالقول  
قول المودع في حق برأته عن الضمان لا في حق إيجاب الضمان على المدفوع إليه كذا في الظهيرية \*  
رجل أودع رجلا ألف درهم ثم قال اني أمرت فلانا بقبضها منك ثم نهيتهم عن ذلك فقال المودع فلان  
أنا في دفعتها إليه وقال فلان لم آت به ولم أقبضها منه فإن المستودع بريئ منها كذا في المحيط \* رجل  
أقام البينة على المودع أن صاحب الوديعه وكله بقبض الوديعه منه ووقت لذلك وقتا ثم إن المودع  
أقام البينة أن صاحب الوديعه أخرجه من الوكالة قبلت بينته وكذا لو أقام البينة أن شهودا لو كالة  
صبيد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا قال رب الوديعه أودعك عبدا وأمة وقال  
المودع ما أودعته إلا أمة وقد هلكت فأقام رب الوديعه بينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد  
قال شيخ الاسلام إنما يقبل القاضي شهادتهم ويقضى بقيمة العبد إذا وصفوا العبد وينو للقاضي  
والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وإن لم يعرف سال المدعى حتى يقيم البينة على مقدار قيمة  
العبد وإذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا أنه أودعه عبدا فالقاضي لا يقبل شهادتهم كذا في المحيط \*  
ولو أودعه رجل أمة وأخرعها ثم ادعى كل واحد أن الامة له والعبد لآخر وقال المودع ما أودعته  
إلا هذه الامة حلف ما أودعه كل واحد أن نصف الامة وفي فتاوى (أهو) أودع أحدهما غلاما  
والآخر جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وأنكر كل واحد أن يكون أودع المجارية وأقر المودع  
بالمجارية لأحدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا أدري أيكما أودع عندي الغلام وأعلم أن  
أحدكما أودعه لكن لا أعرف من كان منك يا دفع المجارية إلى المقر له والغلام لهما جميعا ثم يحلف  
المودع لكل واحد منهما أنه لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان كذا  
في التتارخانية \* رجل في يده أمة وألف درهم فقال رجلا كل واحد منهما له أودعك هذه  
فقال المودع لا أدري أيكما هذه وأبي أن يحلف لهما ما لا ألف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة أمة  
والف آخر بينهما كذا في محيط السرخسي \* إذا قال المستودع للودع وهبت لي الوديعه أو بعتها مني  
وأنكر رب الوديعه ثم هلك لا يضمن المودع كذا في الخلاصة \* أودع رجل رجلا دراهم فجاء  
رجل وقال أرسلني إليك صاحب الوديعه لتدفعها إلي فدفعها إليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها  
واسكر ذلك والمستودع ضامن فإن صدقه المودع في كونه رسولا ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع

وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اول صدقه ولم يكذبه ومع هذا دفع اوصدقه ودفع اليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هناك يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول ولكن لا آمن ان يحضر المالك ويحصد الرسالة ويضمن فيقول انت ضامن لي بما تأخذ مني فاذا قال نعم حصلت الكفالة بدين مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز فيرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة كذا في المحيط \* ولو قال رددتها اليك على يد من في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه كذا في الفصول العمادية \* سئل عن اودع عنده اخوا في صفر ثم استردوها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة فابن السابع فقال لا ادرى اودعني ستة اوسبعة ولا ادرى ضاعت ا ولم تكن عندي وتارة يقول لا ادرى هل جاءني من عندك رسول فاستردوها وجعلها اليك أم لا هل يضمن قال لا لانه لم يتر باضاغته فلا يتناقض كذا في فتاوى النسفي \* رجل له عند رجل ألف درهم وديعة وله على المودع ألف درهم فدفع المودع اليه ألف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بأيام فقال رب المال اخذت الوديعة والدين عليك على حاله وقال المودع بل أعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعة فالقول قول المودع لانه لا عبرة لاختلافهما في الألف المردود لانه وصل الى المالك أي شيء كان وانما اختلفا فيهما في الألف المالك فالمالك يدعي فيه الاخذ قرضا والمدعي عليه يدعي الاخذ وديعة وفي هذا القول قول مدعي الوديعة كذا في المحيط \* والله اعلم

﴿الباب العاشر في المتفرقات﴾

الوديعة ان كانت عبدا أو أمة فقتل المودع يقتص في العمد وفي الخطا يدفع أو يفدي وان كانت أم ولد أو مبرأ غرم المولى القيمة أو دعنى فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التارخانية \* رجل له على رجل دين مائة درهم وله عنده وديعة مائة درهم فقال جعلتها قصاصا بديني ان كانت الدراهم في يديه أو قريبة منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قريبة منه لا تكون قصاصا ما لم يرجع اليها كذا في الخلاصة \* واذا ائخذ المستودع ما عنده من الوديعة ثم اودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه امسا كقصاصا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال ديناعليه وأنكره ثم اودعه مثله فأما اذا اودعه شيئا من غير جنس حقه لم يسعه امسا كعنده كذا في المبسوط \* وفي الاول اذا حلف يحلف ليس لك على شيء ولا يحلف ما اودعني كذا في التارخانية \* اذا كان لرجل ألف درهم وديعة عند انسان والاخر على المودع ألف دين فلصاحب الدين وهو الغريم أن يأخذ تلك الوديعة من المودع اذا ظفر وان لم يكن للمودع أن يدفع الألف الى غريمه كذا في شاهان \* اذا اودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ليس بمحاضر فقبله المستودع جاز وينوب قبض الوديعة عن قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة حتى لو مات لعبد قبل أن يحصد الموهوب له فيه قبضه اليك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع كان الكف عن عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن للموهوب له فلان كان الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل أن يضمه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان لم يجد فيه قبضا قبل ذلك يرجع كذا في الذخيرة \* وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية ابن سماعة في رجل عنده ألف درهم وديعة لرجل فقال هي قضاء بمالك على يان كان للمودع على صاحب الألف ألف درهم فلم يرجع الى منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع ما لم يقبضها أصل هذه المسئلة ان قبض الوديعة لا ينوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقتضاء قبض ضمان كذا

في المحيط \* أئلف وديعة انسان للمودع ان يخاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكردي \*  
 واذا كان عند رجل وديعة او عارية او بضاعة فغصبها منه رجل فهو وخصمه فيها عندنا كذا  
 في المبسوط \* اودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فابقت من يد الغاصب كان للمودع ان يضمن  
 الغاصب القيمة بقضاء او بغير قضاء وتكون القيمة امانة في يد المودع فان ظهرت الجارية فلمولى  
 الخيار ان شاء اخذ الجارية وان شاء اخذ القيمة فان اخذ الجارية رجع الغاصب على المودع  
 بما اخذ منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع  
 به على المالك فان كان المودع اقرانه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك الا بقوله برئ الغاصب  
 من القيمة فان ظهرت الجارية واختار المولى اخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع  
 بالقيمة التي اخذها منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هنا بما حقه  
 من العهدة كذا في الذخيرة \* رجل اودع وديعة عند رجل فصاعت فلما طلبها صاحبها ادعى  
 انها ملكت فانكر المالك فحلف المودع على هلاك الوديعة فشكل عن اليمين فأعطى مائة دينار  
 الى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فاداد المستودع ان يخاصمه ويأخذه ينظر ان دفع المائة بقول  
 أيهما صكان فان كان رب الوديعة قال كانت قيمة الوديعة مائة وأقام البينة عليه فان المخاصمة الى  
 المستودع لكن المستودع اذا استردّها من صاحب اليد له ان يردها الى رب الوديعة ويأخذ المائة  
 منه لانه ما كان راضيا بان يتملكها بهذا القدر وان كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على  
 ذلك فأنقصومة الى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى \* لو اتفق على الوديعة حال غيبة المالك  
 بغير امر القاضى كان مترعا كذا في السراجية \* وان رفع الامر الى القاضى سأل القاضى البينة  
 على كون العين وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فاذا اقام بينة على ذلك ان كانت الوديعة شيئا  
 يمكن أن يتأجر وينفق عليه من غلتها أمره القاضى بذلك وان كانت الوديعة شيئا لا يمكن أن يتأجر  
 فالقاضى يأمره بأن يتفق عليه من ماله يوما أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق  
 زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وامساك الثمن والمخاض ان القاضى يفعل بالوديعة ما هو اصلح  
 وأنظر في حق صاحبها وان كان القاضى أمره بالبيع في أول الوهلة كان جائزا وما اتفق المودع على  
 الوديعة بأمر القاضى فهو دين على صاحبها يرجع به عليه اذا حضر غير ان في الدابة يرجع بقدر قيمة  
 الدابة لا بزيادة على ذلك وفي العبد يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط \* رجل استقرض  
 من رجل خمسين درهما فأعطاه غاطا ستين فأخذ العشرة ليردها فهلكت في النار يقي بضمير خمسة  
 أسداس العشرة لان ذلك التقدر قرض والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج \* وهو الاصح مكذا  
 في التتارخانية \* وكذا لو ملك الباقي بضمير خمسة أسداسه كذا في فتاوى قاضى خان \* له على  
 آخر خمسون فاستوفى غاطا ستين فلما علم أخذ عشرة ليردها فهلكت بضمير خمسة أسداس العشرة لان ذلك  
 التقدر قرض والباقي امانة كذا في الوجيز للكردي \* استقرض منه رجل عشرين فأعطاه مائة  
 فقال خذ منها عشرين قرضا والباقي عندك وديعة ففعل ثم أعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع  
 اليه رب المال اربعين درهما فقال اعطها بتلك الدراهم ففعل ثم صاعت الدراهم كلها لا يضمن  
 الاربعين وضمن بقيتها كذا في خزائن المقتنين \* ولو اعطاه عشرة وقال خمسة قرض وخمسة وديعة  
 فلو صاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التتارخانية \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى  
 رجل له على رجل الف درهم دين فأعطاه الفين وقال الف منهما قضا من - قك والف يكون وديعة  
 فقبضها وضاعت قال هو قابض حقه ولا يضمن شيئا كذا في المحيط \* لو دوع اليه الف درهم يشتري

و يبيع الرب المال بأجرة في كل شهر عشرة دراهم فمات ولم يدرك ما فعله وقد ترك رقيقا و ثيابا صار كله  
دينا في مال الميت وكذا أرض دفنهما زارعة والبذر منهما أرمن أحدهما مات المزراع والزرع قد انضرت  
أوحصد ولم يدرك بعد موته قال محمد رحمه الله تعالى قيمة الزرع يوم مات أو مثل الطعم الذي كان في يده  
يوم مات صار دينا في مال الميت كذا في الينابيع \* رجل أودع عند إنسان ألف درهم ثم إن صاحب  
الوديعة أقرض الوديعة من الذي في يده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يخرج الألف من الوديعة  
حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل أن تصل يده إليه لا يضمن وكذلك في كل ما كان أصله أمانة  
وكذلك لو قال المودع لصاحبها أئذن لي أن أشتري بالوديعة شيئا وأبيع لانه مؤتمن كذا في فتاوى  
قاضى خان \* إبراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل مائة درهم قد دفع المطلب  
إلى الطالب مائتي درهم وقال هذا مالك فخذها فاختد ما فاضاها ولا أخذ لا يعلم كم هي قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى لا شيء عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه مائة درهم كذا في المحيط \*  
بعث إلى رجل ألف درهم بضاعة ليشتري بها متاعا فدفع المبعوث إليه ألفا إلى سمسار واشترى متاعا  
ثم بعث إلى صاحبه فاصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب ألفا أنها بضاعة والمسئلة  
بصالحها يضمن إلا أن يكون السمسار اشتري بمحضه كذا في الظهيرية \* مثل نجم الدين النسفي  
رحمه الله تعالى عن رجل أراد أن يخرج من تركستان إلى سمرقند فابضعه رجل مالا ليشتري له شيئا  
فذهب واشتري ثم لم يترأى الرجوع عن سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض أمواله على يد رجل إلى  
تركستان ليوصله إلى صاحب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق أخذوا في تلك البلدة هذا المال ظلموا  
منه هل يضمن المستبضع قال نعم كذا في فصول الاستروشي في الباب التاسع والعشرين في أنواع  
الضمانات الواجبة \* رجل مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابنه قال الابن هذا الألف  
وديعة كان عند أبي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك وصدقه غراما ميت في ذلك وقالوا الألف لفلان  
فإن القاضى يضى للغرماء بالألف قضاء عن الميت ولا يجعله لدعى الوديعة لكن القاضى إذا قضى  
ديون الغرماء يرجع المودع إليهم فيما أخذها منهم بقراراتهم أنسأله والجواب في المضاربة والبضاعة  
والعارية والاجارة والرهن كالوديعة كذا في خزائن المفتين \* إذا أودع وغاب فأقام ابنه بينة أن أباه مات  
ولا وارث له غيره وأخذ الوديعة ثم جاء أبوه حيا يضمن الابن أو الشاهدان ولا يضمن المودع ولو كان  
غصباً يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العمدية \* رجل غاب فجهت امرأته إلى القاضى  
وأحضرت ولد زوجها وادعت أن للغائب وديعة في يديها وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ  
الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن كان في يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لبقاء الزوجات من الطعام  
والكسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة أن تطالبه وللقاضى أن يأمره بدفع ذلك إليها وليس  
للاب أن يدفع ذلك بغير أمر القاضى فإن دفع بغير أمره كان ضامنا وإن أنكر الابن كون ذلك المال  
في يده كان القول قوله ولا يمين لما عليه وإن لم تكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة  
بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقرب بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة كذا  
في فتاوى قاضى خان \* رجل أودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة وورثه مائة وخمسة  
أنه لم يجنس شيئا من الوديعة فالقول قوله ولا يحنث كذا في الخلاصة \* وإن كانت الوديعة أمانة  
فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الأصل وعلى المودع المحذور لا يثبت نسب الولد منه إلا أن  
يدعى شبهة نكاح أو شراء فحينئذ يسقط المحذور ويغرم العقر للشبهة كذا في المسوط \* ولو كانت  
الوديعة جارية فزوجها المستودع فالنكاح فاسد ولو دخل بها فالعقر لصاحبها ولو أكرها فالسكر له

فلورثها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* فان كانت الودعة جارية فزوجه  
المستودع من رجل وأخذ عقرها فولدت ونقصتها لولادة ثم جاء سيد مالها أن يأخذ ما وولدها وله أن  
يفسد النكاح واذا فسد النكاح أخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة ان كانت نقصتها  
ولم يكن في الولد وفاء بها وان كان في الولد وفاء بها انجبر النقصان بالولد وان كان نقصانها من غير الولادة  
من شيء أحدثه الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك وان كان المستودع استهلك الولد ضمن  
قيمة الولد كذا في المبسوط \* المودع اذا باع الودعة وسطها الى المشتري وضمن المالك المودع فقد  
بيعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* الودعة اذا كانت سيفا فاراد المودع أخذها لغيره به  
رجلا بغير حق وتحقق ذلك للمودع له أن يمتنع من الرد اليه كذا في جواهر الاخلاط \* سئل القاضي  
بديع الدين عن أودع عند رجل خط فباله ومات المودع هل للورثة ان يطالبوا بذلك الخط قال يحبره  
القاضي بتسليم الخط اليهم أودع صكا وعرف اداءه بعض الحق ومات الطالب وانكرت الورثة قبض  
الدين حبس المودع الصك أبدا كذا في التتارخانية \* وسئل أبو بكر عن خاصم آخر بألف درهم  
وأنتكرا لا آخر ثم أخرج المذعي عليه ألف درهم ووضعه في يد انسان حتى يأتي المذعي بالينة فلم يأت  
بالينة واسترد المذعي عليه الدراهم فأبى أن يرد عليه ثم أغاروا على الناحية وذهبوا بالألف فل يضمن  
قال ان وضع المذعي والمذعي عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له أن يدفع الى أحدهما وان كان صاحب  
المال وضعه يضمن بالمتنع عنه كذا في المحاوي للقنوي \* رجل كان له عند رجل وديعة فقال  
المودع لرب الودعة دفعت الودعة اليك بمكة يوم كذا وأقام رب الودعة يئنه أن المودع في اليوم الذي  
ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم يجز هذه الشهادة ولو أقام الينة على اقرار المودع أنه كان بالكوفة  
في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* أودعه بقرة وقال ان أرسلت ثيرك الى المري للعلف  
فأذهب ببقرتي أيضا فذهب بهادون ثيراه فضاقت لا يضمن كذا في الزنية \* غضب فرسان من عمرو  
فقال المغصوب منه اني أودعت فرسي على يد فلان بنى الغاصب ثم ملك الفرس في يده بغير صنعه  
قبل ان يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاط \* رجل دفع بضاعة من كرمان  
الى أصفهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في أصفهان لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى \*  
أربعة سافروا بياكلون جملة ويزلون ويرتحلون كذلك ومع واحد منهم دينار يودعه لشخص خاطها  
في قباة فتركه القباة عند أصحابه فضاقت لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك البضاعة  
في قباة قد خيط للدراهم ويكون معه أربعة نفر بياكلون ويسامون جميعا وقد ترك التباة عندهم  
ثم حضروا والقباء قد نقص وأخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاط \* (مودع)  
مالك را كفت من بساغ مبروم وديعت ترايحانه همسايه خویش فلان نه مالك كفت به نهاده وبيع  
رفت و باز آمد و ديعت را از همسايه گرفت و بخانه خویش آمد و نهاده و ديعت از خانه او غائب  
شد تا وان دار شود مودع اول يابي بايد كه نشود كذا في الذخيرة \* ولو كان عنده كتاب وديعة  
فوجد فيه خطأ يكره أن يصلحه اذا كره ذلك صاحبه كذا في الملتقط \* أودع عند رجل صك ضيعته  
والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى تلك الضيعة والشهود الذين بذلوا خطوطهم ابوا  
ان يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع حتى يريهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع  
الصك الى المذعي وعليه القنوي كذا في الفتاوى العنانية \* دفع الى رجل ما لا ينثره على العرس  
فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يحبس لنفسه شيئا ولو نثره بنفسه ليس له ان يلقط منه شيئا  
في محيط السرخسي \* وكذا ليس له ان يدفع الى غيره لينثره هكذا الى الراجح الوهاج \* المأمور ينثر

قال المودع للمالك أنا ذاهب الى  
المزرعة وأريد أن أضع وديعتك  
في بيت جاري فقال له المالك ضعها  
فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع  
فأخذها من الجار وجاء الى بيته  
ووضعها ثم فضاقت من داره هل  
يضمن المودع الاول أم لا ينبغي  
الضمان

السكر ليس له ان يحبس لنفسه شيئاً ولا يدفع لغيره ان يشتر ولا يلتقط عند أبي بكر الاسكاف قال المصدر  
 الشهيد بقول أبي بكر نأخذ وعليه القنوى كذا في الغنائية \* غريب مات في دار رجل وليس له  
 وارث معروف وخلف شيئاً يسيراً ساوى خمسة دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله ان يأخذها  
 لنفسه كذا في المجوهرة النيرة \* رجل له على رجل ألف درهم فقال أبعث بهامع فلان فضاقت  
 من يد الرسول ضاعت من مال المديون كذا في المحيط \* مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع  
 كذا في السراجية \* ان تغلقها في بلدة من محلة الى محلة كانت مؤنة الرد على صاحبها لا اتفاق  
 كذا في الفتاوى الغنائية \* واذا سافر بالوديعة في الموضع الذي يجوز له السفر بهاتكون الاجرة  
 على المالك كذا في السراج الوهاج \* أودعه أجنباً وغاب ومات ولم يجد المودع وارثاً له سوى بنت  
 ابنه المراهقة يعذر في الدفع اليها اذا كانت تقدر على المحقق كذا في الغنائية في كتاب العارية \* وسئل  
 عن أمة اشترت سوارين بمال اكتسبته في بيت مولاهما فادعتهم ما أحرأه فقضت تلك المرأة ولم يكن  
 ذلك باذن مولى الجارية فهلكت الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا يدع بغير  
 اذنه فصارت خاصة كذا في الفتاوى النسفية \* ولودع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك  
 أو بغير اذنه فاجاز المالك خراج المودع من البين كذا في الخلاصة \*

## ﴿كتاب العارية﴾ ﴿

وهو مشتمل على تسعة أبواب

## ﴿الباب الأول في تفسيرها شرعاً واوركتها وشرائطها وأنواعها وحكمها﴾ ﴿

أما تفسيرها شرعاً فهي تمليك المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة أصحابنا وهو الصحيح  
 هكذا في السراج الوهاج \* وأما ركنها فهو الايجاب من المعير وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند  
 أصحابنا الثلاثة استحسننا والايجاب هو ان يقول أعرتك هذا الشيء أو مضعتك هذا الثوب أو هذه الدار  
 أو قال مولك أو منحة أو أطعمتك هذه الارض أو هذه الارض لك طعمة أو أودعته لك العبد أو حملتك  
 على هذه الدابة اذا لم ينوبه الهبة أو داري لك سكي أو داري لك عمري سكي كذا في البدائع \* والاصل في  
 هذا انه اذا أضاف هذه اللفاظ الى ما يمكن الانتفاع به مع بقائه عنده فهو تمليك للمنفعة دون العين واذا  
 أضافه الى ما لا ينتفع به الا باستهلاكه عنده فهو تمليك للعين فيكون قرضاً هكذا في السراج الوهاج \*  
 (وأما شرائطها فأنواع منها) العقل فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس  
 بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها ان يكون المستعار ممكناً  
 الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع \* قال الحواكم الشهيد  
 في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفلوس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعدد مثلاً  
 الجوز والبعض وكذلك لاقطان والصوف والابر يسم والمسل والكافور وسائر تنافع العطور والصنادل  
 التي لا تقع الاجارة على منافعتها قرض وهذا اذا أطلق العارية فاما اذا بين الجملة كما اذا استعار الدراهم  
 أو الدنانير ليعاير بها ميزاناً أو يزين بهاد كانا أو يتجمل بها أو غير ذلك مما لا يقبل به عينها لا يكون  
 قرضاً بل يكون عارية تملك بها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير  
 ما سمى كذا في غاية البيان \* اد استعارتني يتجمل بها أو يسفاحي أو سكتنا محلي أو مضقة فمضقة  
 أو خاتم لم يكن شيء من هذا قرضاً هكذا في الكافي \* ولو قال لا أعرتك هذه القصعة من التريد  
 فأخذها أو كاهها عليه منلها أو قيمتها وهو قرض الا اذا كان بينهما ميسرة حتى يكون ذلك دلالة الإباحة



كذا في الخلاصة \* في العيون استعار من آخر رقعة يرفع بها قميصه أو خشيته يدخلها في بئانه أو آثره فهو ضمان لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا اذا لم يقل لاردها عليك أما اذا قال لاردها عليك فهو عارية كذا في المحيط \* (وأما أنواعها فاربعة) أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه ان المستعير أن يتفقد بها بأي نوع شاء وأي وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة فيها فلا يتجاوز ما سماها المعير الا اذا كان خلافا الى خير والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت المطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه له المعير هكذا في السراج الوهاج \* (وأما حكمها) فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو ملحق بالمنفعة عرفا وعادة عندنا كذا في البدائع \* والعارية أمانة ان هلكت من غير تعدل بضمها ولو شرط الضمان في العارية هل يصح فالمشايع مختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا أعرني فان ضاع فأناله ضمان قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضرر بالاجماع فتحو أن يحمل عليها ما يعلم أنها لا تحمل مثله وكذلك اذا استعملها ليلا ونهارا فيما لا يستعمل فيه الدواب في العرف والعادة فعطبت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان \* والله أعلم

\*(الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية)\*

تنعقد بلفظ التخليك كذا في الظهيرية \* فلو قال ملكتك منفعة هذه الدار شهرا أو لم يقل شهرا بغير عوض كانت اعادة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال جعلت لك سكنى داري هذه شهرا أو قال داري لك سكنى أو قال عرني لك سكنى كانت عارية هكذا في الظهيرية \* وتصح بقول أقرضتك هذا الثوب تلبسه يوما أو أقرضتك هذه الدار تسكنها سنة هكذا في المتارخانية \* ولو قال جعلتك عليا في سبيل الله فهو اعادة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال داري لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة \* ولو قال داري لك تخلي سكنى أو سكنى صدقة أو صدقة عارية أو عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة \* ولو قال داري لك رقبتي أو حبس فهو عارية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هبة وقوله رقبتي أو حبس باطل كذا في البدائع \* ولو قال داري رقبتي لك أو حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في الينابيع في الهبة \* ودفعك اليك هذا الحمار لتستعمله وتعلقه من عندك فهو اعادة كذا في القنية \* وقوله أطعمتك هذه الحوزة عارية الا أن يريد به الهبة كذا في التمر تاشي \* اذا قال لا أعرنيك هذه الدار شهرا بغير شيء أو لم يقل شهرا الا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقيل خلافة كذا في الذخيرة \* رجل استعار من رجل شيئا فسكت المسالك: كرمشس الأئمة السرخسي ان الاعارة لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية \* واذا استعار أرضا ليبنى ويسكن واذا خرج فالبناء له بالارض والمرب بالارض أجر مئاهم مقدار السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسي \* استعار دابة غدا الى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غدا آخر الى الليل فأجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منهما وان استعارهما معا فهي لهما جميعا كذا في خزانة الفتاوى \* والله أعلم

\*(الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها)\*

ليس للمستعير أن يوافق المستعار من غيره وان كانت الاعارة تملك كاعذنا كذا في الظهيرية \* فان أجر فعطبت ضمن حين سلطه الى المستأجر كذا في الكافي \* وكان الاجر له ويتمدق به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط وان شاء المعير ضمن المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر يرجع على المؤجر اذا لم يعلم أنه كان عارية في يده وان علم بكونه عارية في يده لم يرجع

قوله كذافي التبين فيه أن ما نقله  
عبارة لكثرة إعمال التبين اهـ

عليه كذا في الكافي ولا يرمي كالودعة كذا في التبيين \* واختلف الشايع في الابداع قال بعضهم لا يملك الابداع وهو الصحيح \* كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* والصحيح أن له أن يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتبية \* وهو المختار كذا في محيط السرخسي \* وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة أما فيما يملك الاعارة لا يملك الابداع بالاتفاق كذا في الذريعة \* وله أن يعبره سواء كان شيئاً يتفاوت الناس في الاتقاع به أو لا يتفاوتون إذا كانت الاعارة مطلقه لم يشترط على المستعير الاتقاع بها بنفسه فأما إذا شرط عليه ذلك فله أن يعبر ما لا يتفاوت الناس في الاتقاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزنة المفتين \* مثال هذا استعارة آخر ثوب اليلبس بنفسه أو دابة ليركبها بنفسه فليس له الباس غيره ولا أركاب غيره ولو استعار دار اليلسكتها بنفسه فله أن يسكنها من شاء كذا في الظهيرية \* ولو استعار ثوب اليلس ولم يسم اللباس أو دابة لركوب ولم يسم الركب فله الباس غيره أو أركاب غيره كذا في الظهيرية \* فان لبس أو ركب بنفسه فأراد أن يعبر من غيره أو ألبس أو أركب غيره أو ألبس أو ركب أو يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح أنه لا يملك ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي \* استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فغطت بضمن نصف القيمة كذا في غاية لبيان \* هذا إذا أردف رجلاً فان أردف صبياً بضمن قدر الثقل هذا إذا كانت الدابة تطيق حملهما فان كانت لا تطيق بضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* المستعير أن يربط الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط \* استعار كتاباً للقراءة فوجد في الكتاب خطأ أن علم أن صاحب الكتاب يكره اصلاحه ينبغي أن لا يصلحه والا فان أصله حازر ولو لم يفعله لآثم عليه كذا في خزنة المفتين \* في المتنبي ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل أعرفني دابتك في فرسخين أو قال لي فرسخين قال له فرسخان ذاهبا واثنا فيصير أربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو شيع المجنزة وأشباهها وهذا استعسان أخذ به علماءنا كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا استعار دابة ولم يسم لها موضعه ليس له أن يخرج بها من المصر هكذا في فتاوى قاضي خان \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعار دابة شتمها فهو على المصر وكذا في عارية الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصر كذا في الفصول العمدانية \* استعار دابة للعمل فله أن يركبها كالأجرة كذا في القنية \* والله أعلم

﴿الباب الرابع في خلاف المستعير﴾

استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيئاً فحمل عليها غير ذلك فهذه المسئلة على أربعة أوجه ان حمل عليها غير ما سماه المالك الا أنه مثل ما سماه المالك في الضرر على الدابة من جنسه بأن استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه المحطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من حنطة أخرى أو ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان عليه وإذا خالف في الجنس بأن استعارها ليحمل عليها عشرة أفقره حنطة فحمل عليها عشرة أفقره شعير فهلكت فلا ضمان عليه استعسانا وأما إذا حمل عليها أكثر من عشرة مخاتيم من الشعير لأنه في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الأمام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استعسانا وهو الأصح وإذا خالف إلى ما هو أصبر بالدابة بأن استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجراً أو حديدًا أو ابنًا مثل وزن الحنطة فهو ضمان وكذلك إذا حمل في هذه الصورة قطنًا أو تبنًا أو حطبًا أو تمرًا وان خالف في القدر بأن استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر محتوماً فهلكت الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما إذا استعار نور البطيخ به

عشرة محتاتهم وطن أحد عشر حيث يضمن جميع قيمة الدابة وهذا إذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر محتوماً فإن كانت لا تطبق يصير مبلغها فيضمن جميع قيمة الدابة هكذا في المحيط والخبرة \*  
 وإذا استعار دابة مطلقاً فالمستعير يحمل عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك إذا استعملها إلى الدليل من غير علف فإذا حمل وعلقها لا ضمان عليه في أي مكان استعمل أو في أي زمان أو في أي حمل صكاً في الملتقط \* استعار دابة ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طاماً لنفسه لم يضمن نص عليه في كتاب الشريعة وهذا عجيب هكذا في الصغرى \* ولو كانت مقبلة بالمكان فحكمها حكم المطلقة لا من حيث المكان فلو جاوز ذلك المكان أو طأف يضمن وإن كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردي \*  
 فإن استعار دابة إلى موضع سمى ففسار بها في غير طريق ذلك الموضع فإن كانت تلك الطريق يسلك فيها إلى ذلك الموضع في العادة لم يضمن وإن عطبت فيه وإن كانت الطريق لا يسلك فيها إلى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضمان كذا في السراج الوهاج \* استعار دابة إلى موضع فسلك بها طريقاً ليست بالمجادة فعطبت ضمن ولو عين طريقاً فسلك طريقاً آخران كانتا سواء لا يضمن وإن كان أبعد أو غير مسلك ضمن وكذا إذا كانتا تنفقتا في الأمن حتى أن الطريق الذي يسلك فيه إذا لم يكن آمناً يضمن كذا في خزنة المفتين \* رجل استعار من آخر جارا ٢ (نابك سبوي أب آورد سه سبواورد) بثلاث دفعات وكان الجار معبواً ففردت كما كان هناك الجار في يد المالك أن لم يحدث في يد المستعير زيادة لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الديباجي \* ٣ (مردى خري عاريت خواست ناز موصفي بارآرد دهنده گفت كه ز ياده از چهار روز مدار و چهار روز اين خرابي بارآرد و ز داشت خرمرد اين خبر بنده قيمت كدام روز راضا من شود) قال (روز نهم از وقت طاريت) كذا في الفصول العمادية \* وإذا استعارها ليركبها في حاجته إلى ناحية سمى من النواحي في الكوفة فأخرجها إلى الفرات يسقيها والناحية التي استعارها إليها من غير ذلك المكان فهلكت فهو ضمان لها صكاً في المبسوط \* استعار ثوراً ليركب أرضاً له وعين الأرض فكرب أرضاً أخرى فطبت الثور يضمن لأن الأرضي تختلف في الكرب سهولة وصعوبة وكذا لو أمسك الثور في يمينه ولم يكرب حتى عطب ضمن أيضاً كذا في الصغرى \* استعار دابة إلى مكان كذا إذا هب لا غير فيجاوز بها عنه ثم عاد إليه فهو في الضمان عليه حتى يردّها إلى المالك بخلاف فإن استعارها ذاهباً وجائتاً ثم عاد إلى الوفاق يبرأ كالمودع مطلقاً وهو الأصح والخيار هكذا في الفتاوى العنانية \*  
 ولو استعارها ليحمل عليها كذا من أمن المحنطة إلى البلد وهلكت المحنطة في الطريق فله أن يركبها إلى البلد وفي العود أيضاً إلى منزل المعير كذا في القنية \* ولو استعار فرساً ليركبها إلى موضع كذا فركبها وأردف معه آخر فأسقطت جنيماً فلا ضمان عليه في الجنيح ولكن إن انتقصت الأم بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا إذا كان الفرس بحال يمكن أن يركبه اثنان وأما إذا كان لا يمكن فهو واثلاف فيضمن جميع النقصان صكاً في الفصول العمادية \* ولو استعارت مائة للقيمة ثم خرجت منها إلى مكان آخر فقهرقت تضمن كذا في القنية \* ٤ (بلي عاريت خواشت كه در باغ كار كند معير مستعير را گفت كه در باغ مكذار و يا خود بيار) فقر كذبة وسرق يضمن كذا في خزنة المفتين \*  
 استعار مرالسق مبطنة فدفعها ونزع ثم أعاره من غيره فضاقت يضمن المالك أيهما شاء كذا في القنية \* والله اعلم

١ لم لأجل أن يأتي عليه بقدره ماء  
 قاني بثلاث قدر  
 ٣ طلب رجل جاراً من آخر طارية  
 ليأتي عليه بحمل من موضع فقال  
 المعير لا تمسكه أكثر من أربعة  
 أيام وهاته لاربعة أيام فامسكه  
 خمسة عشر يوماً فحان الجار فقيمة  
 أي يوم يضمن ذلك المستعير قال  
 اليوم الخامس من وقت العارية

٤ طلب بحراً استعاره ليستعمله  
 في أرضه فقال المعير للمستعير  
 لا تدعه في الأرض والاهاته

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا كان الرجل على دابة باجارة أو عارية فنزل عنها في السكة ودخل في المسجد ليصلي فحلى عنها فهل سكت فهو ضامن ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال إذا لم يربطها بشئ فلا ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه فلا ضمان وبه كان ينبغي شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو أدخل المستعير المحل في بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهل سكت فهو ضامن سواء ربطها أو لم يربطها لأنه لما عيها عن بصره فقد ضيعها حتى لو تصور أنه إذا دخل المسجد والميت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزانة المفتين \* لو كان يصلي في الصحراء فنزل عن الدابة وأمسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذا المسئلة دليل على أن المعتبر أن لا يضيها عن بصره كذا في الظهيرية \* رجل استعار دابة ليشتع جنازة إلى موضع كذا فلما انتهى إلى المقبرة دفعها إلى إنسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان \* وصار المحقق بنفسه في هذا الوقت مستثنى عن العقد كذا في التارخانية \* جعل الدابة المستعارة في الربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرقت لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل استعار ثورا من رجل على أن يعيره ثورا وما تم جاليسه بغير ثوره وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فذفته إليه فذهب به إلى أرضه ففزع ضمن كذا في المحيط \* طلب من رجل ثور عارية فقال له العير أعطيك غدا فلما كان الغد أخذ المستعير الثور بغير إذنه واستعمله فغضب الثور في يده ذك في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن عليه الضمان وفي مجموع النوازل أنه لا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* ولو استعار ثورا واستعمله ثم تركه في المسرح للبرعى ففزع ان علم أن صاحبه يرضى بكون البقر في المسرح وحده لا يضمن وإن لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضي خان \* وذكر السيد الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى في كتاب خلاصة المفتي استعار دابة واستعملها إلى الظاهر ثم تركها في الجبانة فأكلها الذئب ضمن وإن كانت الجبانة مسرح هذا البقر للعير وكان المعير يرضى بكونه فيها وإن برعى فيها وحده لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* ولو استعار جارا إلى موضع كذا فأخبر أن في الطريق لصوصا فذهب فأخذ لا ضمان عليه إذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط \* استعار جارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية \* لو ربط الجار المستعار على الشجرة بالجبل الذي عليه فوقع الجبل في عنقه وتخنق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة \* استعار ثورا واستعمله ثم فرغ لم يحمل الجبل عن الثور فذهب البقر إلى المسرح فصار الجبل في عنقه فشدته ومات ضمن كذا في خزانة الفتاوى \* رجل استعار من رجل دابة فنام المستعير في المعازة ومقودها في يده فبيء إنسان فقطع المذود وذهب بالدابة لا ضمان عليه ولو مذ القود من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيد ويجب أن يكون تأويلها إذا نام مضطجعا ما إذا نام جالسا فلا فالو وإنما يضمن بالنوم مضطجعا إذا كان في الحضر أما إذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرية \* إذا استعار دابة يوما أو يومين فاذا مضت المدة لم يرد لها مع إمكان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هل سكت كذا ذكر في الأصل من مشايخنا من قال بأن هذا إذا انتفع بها بعد الوقت فإن لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين أن تكون العارية موقته فصلا أو دالة حتى قيل إن من استعار وهو مال يكره حطباً فكسره وأمسك حتى هلك عند ضمنه كذا في الفتاوى العنابية \* (م) سوى عارية خواست وكس فرستاد از نزد معير بياردمورستور را در راه برنشت) وهلك يضمن المأمور ولا يرجع على الأمر إذا لم يكن مأمورا من جهته وهذا إذا كانت تتقدم من غير ركوب فإن كانت لا تتقدم

م طلب دابة أسيرة وأرسل جلا  
ليأتي بها من عند المعير فركبها للمأزر  
في الطريق

٣ ليأتي بشوك

باركوب لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل القاضي بديع الدين عن استعار جمارا ٣  
 (تأخار أرد) فأعطاه الاجير (تأخار أرد) وذهب به وغاب قال لو لم يكر الاجير معتمدا يضمن  
 المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير مياومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا  
 في التارخانية \* ان ارسل رجلا يستعير له دابة الى موضع سماء فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة  
 يقول لك فلان اعرني دابتك الى موضع سماء الرسول غير الموضع الذي سماء المرسل فدفعها اليه ثم  
 ان المرسل بداه من الموضع الذي اراده وسار بها الى الموضع الذي سماء الرسول فغطت فيه فلا  
 ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماء المرسل فغطت ضمن قيمتها لانه  
 قصد مياومة فأصاب محظورا ولا يرجع بما ضمن على الرسول لانه ضمن بجانيته فلا يرجع به على غيره  
 فان كان الموضع الذي سماء المرسل في طريق الموضع الذي سماء الرسول لصاحب الدابة مثل ان  
 يقول له قل فلان يعيرني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقول لك فلان اعرني دابتك  
 الى سهام فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فتعطب فلا ضمان عليه لان المعقر على طريق  
 سهام وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* رجل استعار من آخر دابة على  
 ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير  
 الى الخيرة أو أمسكها بالكوفة شهرا فعمل عليها فغطت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* استعار دابة وبعث غلامه الى المعير ليأتي بها اليه فأخذ الغلام من المعير ليأتي بها الى  
 مولاه فعمل الغلام بالدابة قبل ان يأتي بها اليه وهلك من حمولة يضمن العبد ويكون في رقبته  
 يباع فيه في الحال كذا في الفصول العمادية \* بعث رجل اجيره الى رجل يستعير منه دابة  
 وأعارها عليه عابدة فسقطت العادة ان سقطت العادة بعنف الاجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا  
 في المنبسط \* رجل استعار جمارا في الرستاق الى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع الى الرستاق  
 فوضع الجمار في يد رجل ليذهب به الى الرستاق ويسلم الى صاحبه فهلك الجمار في الطريق قالوا ان كان  
 شرط في الاعادة ان يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره ولو استعار مطلقا لا يكون  
 ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو استعار ثورا لينة عمله فقرنه مع ثور يساوي ضعفي قيمته  
 فغطب الثور المستعير وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وان كانوا يفعلون مثله ضمن كذا  
 في الينابيع \* استعار دابة تتوجا يعني حاملان زلفت من غير عنفه وأسقطت الولد لا يضمن ولو  
 كسبها بالجمام أو فقأ عينها بالضرب يضمن كذا في خزنة الفتاوى \* استعار جمارا فقال لي جماران  
 في الاصطبل خذا أحدهما أيهما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما وذهب  
 به والباقي بحاله يضمن كذا في خزنة المفتين \* أعاره دابة ليحمل عليها وقال خذ عذاره ولم تحمله فانه  
 لا يستعير الا هكذا فلما مضى ساعة خلى عذاره فأسرع في المثني فسقط وانكسر رجله يضمن كذا  
 في الوجيز للكردي \* قال أعرني دابتي أو ثوبي هذا الغلان ولم يكن حاضر ولم يسمع فيجاء وذهب به  
 يضمن الا اذا سمع هو أو رسوله أو أخبره فضولي قد سمع قال ينبغي ان لا يضمن ان كان قد لا يندب  
 حنيفه رحمه الله تعالى كذا في التارخانية \* رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله  
 يوما يعير هو ثوره أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزنة الفتاوى \* قروي  
 استقرض ثورا فأغار عليه الاتراك لا يضمن كذا في الملتقط \* عبد محجور عليه استعار دابة فأغارها  
 من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للعمال كذا في السراجية \* واذا أعار عبد محجور عليه  
 عبدا مثله دابة فركبها فهلك تحتها ثم استحقها رجل فله ان يضمن أيهما شاء فان ضمن الراكب

لم يرجع على المعير وان ضمن المعير رجع به مولاه في رقبه الراكب وكذلك ان كانت الدابة لمولى المعير فله  
 ان يضمن الراكب كذا في المبسوط \* العبد المحجور ولو استعار شيئاً فاستهلكه يؤاخذ به بعد التقى  
 استعار دابة وأودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به أفتى أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو الليث وبه  
 أخذ حسان الدين كذا في السراجية \* رجل استعار فلانة ذهب فقلدها صديداً فسرقته فان  
 كان الصبي بضبط حفظ ما عليه لا يضمن ولا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو زلق المستعير  
 في السراويل فحرق لم يضمن كذا في الينابيع \* وفي فتاوى الديناري اذا انتقص عين المستعار  
 في حالة الاستعمال لا يجب الفسخ بسبب التقصان اذا استعمله استعمالاً معهوداً كذا في الفصول  
 العبادية \* ولو استعار ثوباً ليسطه فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فحرق لا يكون ضامناً  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* استعار ثوباً بالآذين ويقال بالفارسية (غوازن) فضايع لا يضمن  
 المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة \* وفي الجامع الاصغر امرأة استعارت ملاء فوضعتها  
 داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاء فبيل لا ضمان عليها وقيل هي  
 ضامنة كذا في المحيط \* رجل استعار من امرأة شيئاً مما كان ملك الزوج فأعارت فله ان كان  
 شيئاً في داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد أمانى الثور والفرس فيضمن  
 المستعير والمرأة كذا في الخلاصة \* اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعدا لا ضمان عليه  
 وان نام مضطجعا وهو في المهر يضمن والا فلا كذا في خزائن المقنين \* قالوا ووضع المستعار تحت  
 رأسه أو جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العنابية \* رجل استعار من رجل مراكبي به  
 أرضه ففتح الماء به ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة أهل الرسات في فراق منه وقت  
 هذه الواقعة بجاري وأفتوا أنه لا يضمن كذا في الظهيرية \* اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا  
 فضايع ضمن كذا في السراجية \* رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت  
 في الحمام أو انكسر كوز الفخار من يده قال أبو بكر الخليلي لا يكون ضامناً قبل هذا اذ لم يكن من سوء  
 امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان \* اذ ركب دابة غيره  
 ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها أخفا ضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة  
 \* رجل أعار شيئاً وشرط أن يكون مضموناً لا يكون مضموناً كذا في كذا وهو الصحيح كذا في جواهر  
 الفتاوى \* قال لا أعرفني ثوبك فان ضاع فاني ضامن فضايع لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \*  
 أعار فرساً أو سيفاً للقتال فقتل لا يضمن كذا في التتارخانية \* ولو استعار من رجل سلاحاً  
 لم يقاتل به فضرر بالسيف فاقطع نصفين أو طعن بالرمح فأنكسر فلا ضمان عليه وان ضرب به حجراً  
 فهو ضامن كذا في المبسوط \* استعار قدر الغسل الثياب ولم يسله حتى سرق ليلاً ضمن كذا  
 في الوجيز للكردي \* صبي استعار من صبي شيئاً كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع  
 فهلك في يده ان كان الصبي الأول مأذوناً لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه اذا كان مأذوناً  
 صح الدفع وكان الهلاك بتسليمه ولو كان ذلك الشيء للاول لا يضمن وان كان الاول محجوراً عليه  
 يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاختلاف كذا في خزائن المقنين \* استعار فاساً وضربه في الحطب  
 ٢ (ومحنت شدة درهزم وتبرديكر كرفت وبهرة آن تبرزد) وانكسر يضمن كذا في الغنية \*  
 وبه أفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الدين ٣ (اكرز دمه دوده است) فلا  
 كذا في التتارخانية \* أعار من آخر شيئاً وملك في يده المستعير ثم استحقه مستحق فله الخيار  
 يضمن أيهما شاء فان ضمن المعير فليس له أن يرجع على المتهير وان ضمن المستعير فكذلك

٢ ويست في الحطب فاني بغاس  
 ثانية وضرب رأس تلك القاس  
 ٣ ان كان الضرب معنادا



لا يرجع على المعير لان المستعير في القبض حامل لنفسه فلما ضمن بسبب عمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط \* ولو استعار محلاً أو سفناً طائفاً وهو في المصرف سافر به لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عمامة فسافر به يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل بعث رسولا إلى رجل يستعير منه متاعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحب المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فأخذه وجاء به إلى المستعير ولم يقل له شيئاً وضاع في يد المستعير فلصاحب المتاع أن يضمن الرسول وله أن يضمن المستعير وأيهما ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استعار قدر اللطخ قطع فيها رقعة ونقلها من الكافون مع المرقعة وأخرجها من البيت فوقعت من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحمل اذا زلنى كذا في القنية \* والله أعلم

### ❦ (الباب السادس في رد العارية) ❦

ولو رد العارية مع عبده أو أجير مشاهرة أو مسانحة لا يداومة أو مع عبد المعير أو أجير فضاعت لم يضمن كذا في التمرناشي \* وان ردها مع أجنبي ضمن كذا في الهداية \* وان ردها إلى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهدها يبرأ عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلك الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية \* ولم يفصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الأصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ عن الضمان فلاجل ذلك قال مشايخنا رحمه الله تعالى اذا رد إلى عبده الذي لا يقوم عليها وجب أن لا يبرأ عن الضمان وقال فخر الإسلام على البردوي والصحيح أنهم سواء لان الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الاوقات كذا في غاية البيان \* فان رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها الغلام فهو ضامن لقيمته يباع في ذلك أو يؤدى عنه مولاة كذا في المبسوط \* ولو ردها إلى منزل المعير أو مربطه فضاعت فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراعة عن ضمان الرد وقيل ان كان المربط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر أنها لا تكون هناك بلا حفظ ولو ردها إلى أرضه لا يبرأ لان المعير لا يحفظها بأرضه كذا في التمرناشي \* ولو كانت عقد جوهر أو شيئاً ناهياً سافرته إلى عبد المعير أو أجير يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وفي التيممة سئل والذي عن استعار شيئاً ثم جاء به إلى بيت المعير فقال للمستعير ضعه في هذا الجراب فوقعت من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال لا يضمن كذا في التارخانية \* ولو رد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فأمسكه الليل ولمالك لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرده يضمن كذا في القنية \* والله أعلم

### ❦ (الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها) ❦

وللمعير أن يرجع فيها اطلق أروفت كذا في الوجيز للكردي \* ولو استعار أرضاً ليرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحساناً وقت أول وقت لان له نهاية معلومة فيترك بأجر المثل لان فيه مراعاة المحققين كذا في التبيين \* فاذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط أن صاحب الأرض يأخذ الأرض مع الاجر ولم يذكر هذا في بعض الروايات وكان القيس أبو اسحاق المحاذي رحمه الله تعالى يقول انما يجب الاجر لصاحب الأرض اذا أجز الأرض منه صاحب الأرض أو القاضي فأما بدون ذلك فلا يجب الاجر فان أبي المزارع أن تكون الأرض في يده بأجر المثل وكرهه قلع الزرع أيضاً وأراد أن يصهر رب الأرض فيسمة الزرع وقال زرعي متصل

بأرضك فاشبه الصبيغ المتصل بشو بك فلي أن أضمنك قيمته لم يذك هذه المسئلة في الاصل وذكر  
 في المتن في موضع أن له ذلك إلا أن يرضى رب الأرض أن يترك الزرع في أرضه حتى يستحصه وذلك  
 منه وفاء بالشروط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للزارع أن يضمن  
 رب الأرض قيمة الزرع كذا في المحيط \* لو أراد رب الأرض أن يهبط به بذره ونفقته وبأخذ الأرض  
 مع الزرع منه ورضى المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز وإن كان بعده يجوز وهو المختار كذا  
 في الفتاوى العتبية \* إذا استعار من آخر أرضاً لبنى فيها أو بغرس فيها ثم بدد المالك أن يخرجها  
 فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة أو موقوفة غير أنهما إن كانت مطلقة ليه أن يحجر المستعير على قلع  
 الغرس ونقض البناء وإذا قلع ونقض لا يضمن المعير شيئاً من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع \*  
 فإن كانت الأرض بحال نقص بذلك أن رضى المعير بالنقص قلعهما وإن طاب المستعير أن يضمن  
 المعير قيمة البناء والغرس مقلوعاً فإنه لا يحجر على ذلك ويكفيه القلع وإن لم يرض أن يسترد الأرض  
 ناقصة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعاً غير ثابت ولا يلتفت إلى قول المستعير كذا في المضمرات \*  
 وإن كانت موقوفة فأخرجه قبل الوقت لم يكن له أن يخرجها ولا يحجره على النقص والبيع والمستعير  
 بالخير إن شاء ضمن صاحب الأرض قيمة غرسه وبنائه قائماً بما ترك ذلك عليه وبذلك صاحب  
 الأرض البناء والغرس باداً الضمان وإن شاء أخذ غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب الأرض وإنما  
 يثبت خيار النقص والقلع للمستعير إذا لم يكن النقص والقلع مضراً بالأرض فإن كان مضراً فبالخيار  
 للمالك كذا في البدائع \* إن شاء انتظر إلى مضي المدة فيحجره على القلع أو يفرم له قيمة البناء  
 والغرس مقلوعاً إن كانت الأرض تنقص بالبيع وإن شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبنى وقيمة  
 الغرس ثابتاً فيكون البناء والغرس له وليس له سبب ذلك كذا في التنايع \* هذا إذا أراد صاحب  
 الأرض إخراجها قبل الوقت ومضى فصاحب الأرض يقطع عليه الاستمرار لبنائه ولا يضمن  
 شيئاً عندنا لأن يضرب القلع بالأرض فيعثره صاحب الأرض بقلع البناء والاعراس بالضممان ويعتبر  
 في الضمان قيمته مقلوعاً كذا في المحيط \* إذا أعار من آخر أرضاً وأذن له أن يبنى فيها بناءً وفعل  
 ثم جاء مستحق واستحق الأرض قبل مضي المدة ونقض بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير  
 سواء كانت العارية موقوفة أو مطلقة وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في شروطه فيما إذا كانت العارية  
 موقوفة فاستحق الأرض قبل مضي الوقت أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن  
 المعير له قيمة البناء فأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى على ما ذكر الخصاص سواء ياق العارية  
 الموقوفة بينهما إذا كان نقض البناء من المعير وبينهما إذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد رحمه الله  
 تعالى فرق بينهما فأوجب القيمة على المعير إذا كان النقص منه ولم يوجب القيمة على المعير إذا كان النقص  
 من المستحق كذا في الذخيرة في النوازل استعار من رجل داراً وبني بها حائطاً بالتراب ويقال بالترابسية  
 (بأخيه) واستأجر الأجير بعشرين درهماً وكان ذلك بغير إذن رب الدار ثم إن صاحب الدار استرد الدار  
 منه فليس للمستعير أن يرجع بما أنفق لأنه فعل بغير إذنه وهل له يتقسط الحائط أن كان قد بنى من تراب  
 صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ابن في أرضي هذه لنفسك على أن أتركها في  
 يدك أبداً أو قال إلى وقت كذا فإن لم أتركها فإنا ضامن لك ما تنفق في بنائها ويكون البناء في إذا  
 أخرجه من الأرض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الأرض كذا في فتاوى  
 قاضي خان استعار أرضاً لبنى ويسكنها وإذا خرج لبناء لم يملك الأرض فلي الأرض أجرة مثلها متدلاً  
 السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسى \* وإذا طلب المعير العارية فغرمها للمستعير غرم

فهو ضامن وإن لم يمنعها ولكن قال لصاحبها دعها عندى الى غد ثم أردّها عليك فرضى بذلك ثم ضاعت لا ضمان عليه كذا فى المحيط \* طلبها فقال نعم أدفع ومضى شهر حتى هلكت ان كان عاجزاً وقت الطلب عن الرد لا يضمن وإن كان قادراً ان صرح المعير بالكرامة والسخط فى الامساك وأمسك يضمن وكذا ان سكت وإن صرح بالرضى بان قال لا بأس لا يضمن وإن لم يطلب وهو لم يردها حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقه لا يضمن وإن قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يردها ضمن استعار كما بافضاع فجاءها مالكة فلم يخبره بالضياح ووعدته بالرد ثم أخبره بالضياح ان لم يكن آيسام من وجوده لا ضمان وإن كان آيسام من وجوده يضمن وقال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعد الرد ثم ادعى الضياح يضمن للتناقض اذا كان دعوى الضياح قبل الوعد وبه يقتضى كذا فى الوجيز للكردرى \* رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فلما صار الصبي لا يأخذ الا منها قال له المعير اردد على أمتى ليس له ذلك وله أجر مثل أمته الى أن يظم الصبي كذا فى خزنة المقتنين \* واذا استعار من آخر زقاً وجعل فيها زيتاً فأنزله فى العجاء فليس له أن يأخذ الزقاً وله أجره كلها الى موضع يجده فيه زقاً فافتحه لزيته كذا فى المحيط \* ولو استعار من رجل فرساً ليغزو عليه فأعاره أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين فى بلاد المسلمين فأراد أخذه ضمان له ذلك وإن لقيه فى بلاد الشرك فى موضع لا يقدر على الكراء والشراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذى طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذى يجده فيه الركوب بكرأه أو شراء كذا فى الظهيرية \* والله أعلم

﴿الباب الثامن فى الاختلاف الواقع فى هذا الباب والشهادة فيه﴾

قال محمد رحمه الله تعالى فى الاصل استعار من رجل دابة ليركبها الى حمام اعين فجاوز بها حمام اعين ثم رجع الى حمام اعين الى الكوفة والدابة على حالها ثم طابت الدابة فقال رب الدابة قد خافت ولم تردّها الى الموضع الذى أذنت لك فقبال المستعير قد خافت فيها ثم رجعت بها الى الموضع الذى أذنت لي فلا ضمان على \* فالتقول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان أقام البيئته أنه قدردها الى الكوفة الى الموضع الذى أخذها اليه ثم نفقت بعد ما ردّها قال هو ضامن لها حتى يدفعها الى صاحبها وتأويله أنه استعارها الى ذلك المكان ذاهباً لا جائياً ومتى كان كذلك كان ضامناً فأما اذا كان ذاهباً وجائياً فانه يبرأ عن الضمان لانه عاد الى الوفاق والعقد قائم فيبرأ عن الضمان كذا فى المحيط \* فان أقام صاحب الدابة البيئته أنها عطبت تحتها فى الموضع الذى تجاوز وتعدّى فيه وأقام المستعير البيئته أنه ردّها الى يد صاحبها أنخب بيئته صاحب الدابة كذا فى السراج الوهاج \* اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم أقام رجل البيئته أنها دابته يقضى القاضى له بالملك ولا يسأل البيئته أنه لم يبيع ولم يهب فان ادعى ذلك الذى أراد أن يضمنه أو قال أذن لي فى عاريته يحلف على ذلك فان نكل كان نكوله كاقراءه فلا يضمن المستحق احداً وإن حلف كان له أن يضع أيهما شاء فان ضمن المعير لم يرجع على المستعير وإن ضمن المستعير لم يرجع على المعير أيضاً لانه ضمن بفعل باشره لنفسه كذا فى المبسوط \* اذا قال أعرتني دابتك وهلكت وقال المالك غصبتها منى فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وإن قال أعرتني وقال المالك آجرتك ما وقد ركبها وهلكت من ركوبه فالتقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا فى المحيط \* اذا اختلف الأمير والمستعير فى الايام أو فى المكان أو فيما يحمل على العارية فالتقول قول رب الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير وادعى أن المعير أذن له وبجد

المعبر ضمن المستعير الا اذا اقام بينه على الاذن كذا في الفصول العمادية \* واذا قال المستعير في صحته او مرضه قد هلكت مني العارية فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط \* وفي المتن رجل قال لغيره اعرتني هذه الدار وهذه الارض لابنها او اعرس فيها ما بدم النخل او الشجر فغرسها هذا التحيل وبنيتها هذا البناء وقال المعبر اعرتلك الدار والارض وفيها هذا البناء والا غراس فالقول قول المعبر وان اقاما البينة فالبينة بينة المعبر ايضا كذا في المحيط \* جاز رجل الى المستعير فقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مال كذا في المحيط \* جاز رجل الى المستعير فقال فهلكت عنده ثم انكر المعبر ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضه منه وان كان قد كذبه او لم يصدق ولم يكذب او صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن القنين \* وان كان الذي جاء بقبض العارية منه خادم المعبر وانكر مولاه ان يكون امره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط \* رجلان يسكان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا فطلب المعبر بالرد فقال المستعير وضعته في الطاق لذي في زاويتك وانكر المعبر فان كان البيت في أيديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

﴿الباب التاسع في التفورات﴾

ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المؤجر والمغصوب على الغاصب والمروء على المرتهن والاصل أن مؤنة الرد على من وقع له القبض لان المخرج بالضممان كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب نفقة المستأجر على المستعير قال القاضي أبو علي النسفي حاكيا عن أستاذه ان المستعير لا يجبر على الانفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير انت احق بالمنافع فان شئت فانفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك عنه أما ان يجبر على الانفاق فلا كذا في الذخيرة \* علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة أو مقيمة ونفقة العبد كذلك أما كسوته فعلى المير كذا في خزائن الفتاوى \* قال لا نأخذ عدي واستعمله واستخدمه من غير ان يستعيره المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للسكردري \* وصح التكفيل برذ العارية والمغصوب ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي \* رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالي بهذا ارجوان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة \* اذا استعار ارضا بيضاء للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني ارضك وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يكتب انك اعرتني كذا في التبيين \* وفي الثوب والدار يكتب قد اعرتني اجماعا ولا يكتب البسنتي واسكنتني مكذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر ارض بين جماعة اذن واحد منهم للباقي ان يبنوا فيه قصورا فبنوا ثم أراد الاذن ان يهدم ببناء قصر منها كان اهلهم منعوه وله ان يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في المحاوي للفتاوى \* وذكر شمس الائمة في أول شرح الوكالة ان الاب يعبر ولده وهل له ان يعبر مال ولده بعض المتأخرين من مشايخنا قالوا له ذلك وعامة المشايخ على ان ليس له ذلك كذا في المحيط \* فان فعل وملك كان ضامنا والصبي المأذون اذا أعاره له صحت الاعارة كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي شرح سبوح الطحاوي للقاضي ان يعبر مال اليتيم كذا في الملتقط \* العبد المأذون بملك الاعارة كذا في السراجية \* استعار الوصي دابة لعمل الصبي ولم يردها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال رضي الله

يطلب طشتا استعارة ليضع فيه ماء أو يغسل فيه ثوبا فهل يكون مقيدا بوضع الماء وغسل الثوب هذا أم لا ٣ (مرة)

عنه وانها بحجية كذا في القنية \* سئل برهان الدين ٢ (طشت عاربت خواست ناطشت را آب دارد يا حاه شويده مقيد شويده بهمين آب داشتن و بهمين جامه شتن يانی) قال ينبغي أن يتوقف وبه أفق القاضي بديع الدين ومعناه ٣ (بكار) وقوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التتارخانية \* اعارة الجزء الشائع تصبح كيف ما كان في التي تحتل القسمة أو لا تحتلها من شريك أو اجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين أجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث كذا في القنية \* مات المعير والمستعير ترذ العارية كذا في محبط السرخسي \* استعار سهما ان استعار ليغزو والى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التتارخانية \* أراد ان يستمد من محبة غيره ان استأذنه له ذلك وان علم فكذلك ان لم يذنه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به أيضا وان لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي \* رجل رهن عن درجل خاتما وقال للزمتن فتمت فتمت فهلك الخاتم لا يهلك بالدين وبه يكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك بهلك بالدين لانه عا درهنا قالوا هذا اذا أمره أن يتختم في خضمه فان أمره أن يتختم به في السبابة فهلك حاله التخم بهلك بالدين ولو أمره بأن يتختم به في الخنصر ويحصل الفص من جانب الكف فيجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو مالو امره بأن يتختم به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل الفص في جانب الكف سواء به يكون اعارة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي رهن الاصل لور من عبدا قيمته ألف بالثمن ثم استعار الزاهن ثم رده عليه وقيمه خمسمائة فهلك بهلك بجميع الدين تمت قيمته في الرهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العمادية \* استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة لبواجر غيره جائزة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر خنطة عفته واستهلكها المستقرض ثم قضاه جيدا قال ان قال المقرض كانت خنطتي جيدة فصدقه المستقرض ورد عليه جيدا ثم تصادقا انها كانت عفته فله ان يرجع بما قضاه وان لم يقل شيئا لكر قضاء جيدا جاز وفي الجامع الاصغر كان رجل على آخر قفيز خنطة دين فاشتري منه أيضا قفيز خنطة معينة ثم دفع اليه غراره وامره ان يجعل فيها كلا القفيزين ففعل فهلك الغرارة بما فيها اصب فيها المستقرض الخنطة المبينة أو لا ثم القرضية فالهالك على الآخر وان صب الخنطة القرضية أو لا فهي على ملك المأمور كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل وضع الجذوع على حائط رجل باذنه أو حفر سردابا تحت داره باذنه ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان للوارث أن يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العمادية في المتفرقات من مسائل المحيطان \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر غطارفة بنجارى فالتي في بلدة لا يقدر عليها فيها قال يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يهبطه مثلها ويستوفى منه كذا في الحاوي للفتاوى \* استعاره نشارا فان كسر في النثر نصفين فدفعه الى المخذاف وصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته مكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منه مكسرا كذا في القنية في كتاب الغصب \* نام قاعدا أو مضطجعا والمستعير تحت رأسه أو موضعا بين يديه وبحواليه بهدافا كذا في الوجيز للكردي \* والله أعلم

(الباب الاول في تفسير الهبة وزكاتها وشراؤها وأنواعها وحكمها وفيما يكون هبة

من الالفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون)

أما تفسيرها شرعا فهي تمليك عين بلا عوض كذا في الكنز \* وأما زكاتها ول الواهب وهبت  
لانه تمليك وانما يتب بالمالك وحده والقبول شرط ثبوت الملك للموهوب له حتى لو حلف أن لا يهب  
فوهب ولم يقبل الا ترحنت كذا في محيط السرخسي \* وأما شرائها فأشياء يرجع بعضها الى  
نفس الركن وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى الموهوب أما ما يرجع الى نفس الركن فهو  
أن لا يكون معلقا بما له خطر الوجود والعدم من دخول زيد وقدم خالد ونحو ذلك ولا مضافا الى  
وقت بأن يقول وهبت هذا الشيء منك غدا أو رأس شهر كذا في البدائع \* والرقبي باطلة وهي أن  
يقول داري لك رقبتي ومعناه ان مت فهي لي وان مت فهي لك كأن كل واحد منهما يراقب موت الآخر  
كذا في الاختيار \* وأما ما يرجع الى الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الهبة وكونه من أهلها  
أن يكون حواصلا بالغاما لكاللوهوب حتى لو كان عبدا أو مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد أو من في رقبته  
شيء من الرق أو كان صغيراً أو مجنوناً أو لا يكون مال كالموهوب لا يصح هبة كذا في النهاية \* وأما ما يرجع  
الى الموهوب فأشياء منها أن يكون موجوداً وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بأن  
وهب ما تفرخه العام وماتلد أغنامها السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية أو ما في  
بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان سلطه على قبض عند الولادة والنجب وكذلك لو وهب زبداني لبن  
أو دهننا في سهم أو دقيقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حدوثه لانه معدوم الحال فلم  
يوجد محل حكم العقد وهو المصحح كذا في جواهر الاخلاص \* اذا وهب صوفاً على ظهر غنم وجزه  
وسله فانه يجوز ومنها أن يكون ما لا متقوم فلا يجوز هبة ما ليس بمال أصلاً كالحجر والبنت والدم  
وصيد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمدير المطلق والمكاتب  
ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالحجر كذا في البدائع \* ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت  
الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون الموهوب مقسوماً إذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون  
الموهوب مميزاً عن غير الموهوب ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب حتى لو وهب أرضاً فيها زرع  
للموهوب دون الزرع أو عكسه أو تخلل فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب  
داراً أو طرفاً فيها متاع اللواهب كذا في النهاية \* ومنها أن يكون مملوكاً فلا تجوز هبة المباحات لأن  
تمليك ما ليس بمملوك محال ومنها أن يكون مملوكاً للواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة  
تمليك ما ليس بمملوك للواهب كذا في البدائع \* وهي نوعان تمليك واستقاط وعليهما الإجماع كذا  
في خزائن المفتين \* وأما حكمها فثبت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والعسخ وعدم  
صحته خيار الشرط فيها فلو وهبه على أن للموهوب له الخيار ثلاثة أيام حلت الهبة ان اختار ما قبل أن  
يتفرقا وانما لا تبطل بالشرط الفاسد حتى لو وهب للرجل عبده على أن يعتقه حلت الهبة وبطل  
الشرط كذا في البحر الرائق \* وأما الالفاظ التي تقع بها الهبة فأشياء ثلاثة نوع تقع به الهبة مضاعفاً  
ونوع تنفع به الهبة كاية وعرفاً ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويلاً أما الأولى مكسولة وهبت  
هذا الشيء لك أو ما سكنته منك أو جعلته لك أو هذا لك أو أعطيتك أو نصحتك هذا فهذا كله هبة وأما



الثاني فسكو له كسوتك هذا الثوب أو امرتك هذه الدار فهو هبة وكذا لو قال هذه الدار لك عمري أو عمرك أو حياتي أو حياتك فاذا تمت فهو رد على جازت الهبة وبطل الشرط وأما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبتي أو لك عيبي ودفعها اليه فهي عارية دئد هما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في محيط السرحي \* ولو قال أطعمتك هذا الطعام فإن قال فاقبضه فهو هبة وإن لم يقل فاقبضه يكون هبة أو عارية فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في شروهم كذا في المحيط \* ولو قال حملتك على هذه الدابة يكون عارية إلا أن ينوي الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية \* والاصل في هذه المسائل أنه إذا أتى بلفظ ينفي عن تملك الرقبة يكون هبة وإذا كان منبثاع تملك المنفعة يكون عارية وإذا احتمل هذا وذاك ينوي في ذلك كذا في المستفي شرح النافع \* ولو قال داري لك هبة تسكنها أو هذا الطعام لك تأكله أو هذا الثوب لك تلبسه فهو هبة وكذا لو قال أجور فلانا وإيقل عني فإنه يعطى قدر ما يحجه وله أن لا يحجج وكذا لأوصى أن يدفع فلانا ألفا ليعج أو يعطى بحجه ألف ونحو ذلك كذا في التمرناشي \* رجل عنده دراهم لغيره فقال له صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم حنطة فقال له صاحب الحنطة كلها يكون هبة كذا في خزائن المفتين \* لو قال تخلتلك داري أو أعطيتك أو وهبت منك كانت هبة كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال جعلت لك هذه الدار أو هذه الدار لك فاقبضها فهو هبة كذا في فتاوى قاضي خان \* قوله هذه الدار لك أو هذه الأرض لك هبة لا إقرار كذا في القنية \* ولو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك إذا قال هي لك ولعقبك من بعدك كذا في المحيط \* ورجل قال لغيره هذه الامة لك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة جائزة يملكها إذا قبضها ولو قال هي لك حلالي لا تكون هبة الآن يكون قبله كلام يستدل به على أنه أراد به الهبة ولو قال وهبت لك فربحها فهي هبة يملكها إذا قبض كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي هبة الاصل إذا قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط \* عدي هذا الفلان ولم يزل وصية ولا كان في ذكرا ولم يقل بعد عدي كانت هبة قياسا واستحسانا كذا في القنية \* وإن قال وهبت هذا العبد لك حياته فقبضه فهو هبة جائزة كذا في غاية البيان \* قال الآخر (ابن حنبل) فهو هبة يشترط فيها القبض ولو قال (تراست) فاقرار كذا في الوجهين لا كدرى \* رجل قال لحننة (ابن زمين ترا) فاذهب فازرعها فإن قال الحنن عندما قال هذه المنالة قبضت صارت الأرض له فتمت بالقبول ولو لم يقبل الحنن ذلك لا نصير الأرض له كذا في الظهيرية \* وذكر في الزبادات إذا قال لجماعة من المسلمين هذا المال لكم يكون هبة كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لا تحخذ هذا المال واغز في سبيل الله عز وجل فهو قرض كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت لك هذه الغرارة المحنطة وهذا الزق السمن دخل تحت هذه المحنطة دون الغرارة والسمن دون الزق ولو قال وهبت لك غرارة المحنطة وزق السمن دخل تحتها الغرارة والزق دون المحنطة والسمن كذا في الظهيرية \* ولو قال جميع مالي أو كل شيء أملكه لفلان فهو هبة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال جميع ما أملكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا تجوز بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو ينسب لي لفلان فهو إقرار كذا في فتاوى قاضي خان \* أبو الصغير غرس شجرة أو كرم ما ثم قال جعلته لابني فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابني فسكذلك هذا هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا كذا في الغيانية \* وإن لم ير دالة يصدق كذا في الملتقط \* ولو قال أغرسه باسم ابني لا يكون هبة كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الأب جميع ما هو حقي وما سكي فهو ملك لولدي هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه

قوله وكذا لو ادعى الخ  
هكذا في ما ج بولاقي ومنظر

٢ هذه الأرض لك

٢ جعلت هذا المال لك  
أوقال جعلته باسمك  
٣ جعلته نصيبك

فقال حانوتي الذي أملكه أوداري لاني الصغير فهو هبة وتتم بحسبها في يد الاب كذا في القنية \*  
رجل قال جعلت هذا الولد فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي اله غير فلان جاز وتم من غير  
قبول كذا في التارخانية \* قال لانه ٢ (ابن مال تراكرم) أوقال (بنام تو كردم) أوقال  
(آن تو كردم) أوتكم بكم كلام يحري مجراه فانه تخليك من الابن كذا في جواهر الاخلاص \* رجل  
قال لرجل قدمته لك بهذا الثوب أو بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذلك لو قال لامرأة قد تزوجها  
على غير مهر مسعى قدمته لك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي \* عن  
محمد رحمه الله تعالى اذا كان في يدي رجل ثوب ودعته لرجل فقال له صاحب الثوب أهذه فقال  
أعطيتك يكون هبة كذا في الظهيرية \* وان كان في يد صاحبه فهو ودعة كذا في المحيط \*  
لو قال منتهك هذه الارض أو هذه الدار أو هذه الحجرة فهي عارة لا ذاتي الهبة ولو قال منتهك  
هذا الطعام أو هذه الدراهم أو هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان  
أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه جلتها على العارية لان الاذني وان أضافها الى ما لا يمكن  
الانتفاع به الا بالاستهلاك جلتها على الهبة كذا في محيط السرخسي \* وفي فتاوى (أمر)  
سئل عن دابة مشتركة بينهما قال أحدهما ٤ (من حصه خود را بتوارزانی داشتم) قال لا يكون  
هبة كذا في التارخانية \* ولو قال في الدار هي لك هبة عارة كل شهر بدراهم أوقال عارة هبة فهي  
عارة كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لا تخرب مني هذا الشيء فقال ٥ (فداي تو باد)  
أوقال ٦ (از تو دریغ نیست) لم يكن هبة كذا في السراجية \* رجل قال لامرأته ٧ (این  
کینزک خویش مرا بخش) فقالت ٨ (فداي تو باد) لا تصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته  
٩ (می باید که این غلام مرا ببخش تا آزاد کنم) فقالت (از تو دریغ نیست) لا يكون هبة  
كذا في جواهر الفتاوى \* ذكر الحاکم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع  
لولى العبد هبة لي فقال هو لك فقال لا قبل فهو هبة كذا في المحيط \* امرأة ماتت وترك ابنين  
من زوج آخر فقال أحداهما عند قبرها وبت زوج أمي المهر الذي كان عليه لامي فقيل للابن الآخر  
ما تقول أنت فقال ١٠ (وی چنان بابک نبود که ویرایا زارم) لا يكون هبة هذه المهر ولا ابراء  
فان طلبه بحصته من ذلك لا يكون ابراء كذا في جواهر الفتاوى \* قال لمحققه اصرف هذه الخمسة  
الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة كذا في القنية \* ذكر محمد رحمه الله تعالى  
في السير الكبير رجل قال لولدي قد وهبت جاريتي فليأخذ من شاء فأتخذها رجل تكون له رجل  
دفع ثوبين الى رجل فقال ايها اشئت ذلك والا تحو لاني فلان فان بين الذي له قبل أن يتفرقا جاز  
وان لم يبين لم يجز كذا في محيط السرخسي \*

٤ استنسبت ان تكون  
حصتي لك  
٥ يكون فداك  
٦ ليس ممنوطا منك  
٧ هي لي جاريته هذه  
٨ تكون فداك  
٩ يلزم ان تهينني بهذا  
الغلام لا عتقه  
١٠ ما كان اباي زدي

﴿الباب الثاني في مجوز من الهبة وما لا يجوز﴾

ونصح في مجوز مفرغ عن املاك الواهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبقى منه فاعابه بعد القسمة من  
جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا نصح في مشاع يقسم  
ويبقى منه فاعابه قبل القسمة وبعد ما هكذا في الكافي \* وبشرط أن يكون الموهوب مقسوما  
ومفرزا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الدار شاعا ولم يسلم حتى وهب النصف  
الاخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف  
الباقى وسلم لا تجوز وكلتاها سدان هكذا في النهاية \* ولا يتم حكم الهبة الا مقبوضة ويستوى

ففيه الابن والولد اذا كان بالغاً هكذا في المحيط \* والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن نارة يثبت نصاً وصريحاً ونارة يثبت دلالة فالصريح أن يقول أقبضه اذا كان الموهوب حاضراً في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائباً عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضراً وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس صح قبضه وملكه قياساً واستحساناً ولو نهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه في المجلس ولا بعد الافتراق عن المجلس وإن لم ياذن له بالقبض صريحاً ولم يمنه عنه أن قبضه في المجلس صح قبضه واستحساناً لا قياساً وإن قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياساً واستحساناً ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض أن كان القبض باذن الواهب جازاً استحساناً لا قياساً وإن كان غير اذنه لا يجوز قياساً واستحساناً هكذا في الذخيرة \* وهب لا تخبر ساهبة فاسدة وخلى بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو هب شيئاً حاضراً من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضاً عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراجية \* وفي البقالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقبض الموهوب حاضراً اذا لم يبرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكتفى بقوله قبضت واذا لم يقل اقبضه فأنما القبض أن ينقله فاذ لم يقل قبض لا يجوز أن نقل إلا أن تكون الهبة بمثلته كذا في المحيط \* ولو قال لرجل هب لي هذا لعد فقال لا تخربت تمت الهبة كذا في البيهقي \* قال لا تخرب فملا الف درهم على أنى ضامن لها ففعل المأمور ذلك وقبض الموهوب منه كانت الهبة جائزة ولا مرضاً من للدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو المأمور حتى كان الرجوع في الهبة للأمر دون المأمور كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال لا تخرب لي وجه المزاج هب لي هذا فقال ربهت وقال لا تخربت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية \* ولو قال ربهت منه هذا العبد والعبد حاضراً فقبضه جازت الهبة وإن لم يقل قبضت كذا في الملتقط \* ولو كان العبد غائباً فقال له ربهت منك عبدى فلا فاذ هب واقبضه فقبضه جاز وإن لم يقل قبضت وبه نأخذ كذا في الحاوى للفتاوى \* ولو قال هولاك إن شئت فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز كذا في الوجيز للكردي \* اذا هب غلاماً من رجل والغلام بحضرة من لم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له أن يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا في المحيط \* ولو هب لرجل غلاماً فلم يقبضه الموهوب له حتى وهب الواهب لرجل آخر ثم أمره بالقبض فقبضه فهو له الثاني وكذا لو أمر الأول بالقبض فقبضه كان باطلاً كذا في خزنة المفتين \* وفي بيوع الفتاوى لو اشترى عبداً ولم يقبضه حتى وهبه من رجل أو رهنه وأمره بقبضه فقبضه جاز كذا في الخلاصة \* ولا يجوز هبه العبد المأذون فان أجازته مولاه ولأدين عليه جاز وإن كان عليه دين لم يجوز ذلك وإن أجازته المولى والغرماء كذا في الميسوط \* قال لا تخرب ربهت لك فغير من هذه الصبرة فأكال الموهوب له بحضرة الواهب لم يجوز ولو قال ربهت لك من هذه الصبرة فغيرها كنهه فأكاله جاز كذا في السراجية \* ولو هب لرجل ثياباً في صندوق مقفل ردفع اليه الصندوق لم يكن قبضاً وإن كان الصندوق مقفولاً كان قبضاً كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ودعيه أو عارية أو أمانة ملكها بالهبة والقبول وإن لم يجز فيها قبضاً كذا في السكاكى \* ولو هب المستأجر من الأجر والمغضوب من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة أو المثل كالمقبوض على سوم البيع فوهب له صح وثبت الملاءمة بمجرد العقد كذا في السكاكى \* ولو كان الموهوب موهوباً

قوله وفي البقالى الخ ينظر  
فانه هكذا بطبع بولاق

في يده ذكر في الجماع أنه يصير قابضاً وينوب قبض الرهن عن قبض الهبة وإذا عمت الهبة بالغبض  
 يطل الرهن فيرجع المرتهن يدينه على الراهن كذا في البدائع \* وفي تفسير القبس المستأنف أن  
 يرجع إلى الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المستصفي شرح الدافع \*  
 والاصل أنه متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا باب المضمون عن غير المضمون  
 ولا ينوب غير المضمون عن المضمون كذا في المجوهرة النيرة \* استودع أخاه عبداً أو ثوباً أو متاعاً  
 أو داراً أو دابة ثم قال وهبت لك وديعتي وهي في يد المودع يجوز إذا قال قبض ولو وهب عبداً لأخيه  
 وقبضه في المجلس أو بعده بأمره بالقبض نصاً صح فشرط القبول في الأول دون الثاني كذا في القنية \*  
 وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من الشريك ومن الأجنبي كذا في النصول العمادية \* هبة  
 المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريكه أو من غير شريكه ولو قبضها هل تغيب الملك  
 ذكر حسام الدين رحمه الله تعالى في كتاب الواقعات أن المختار أنه لا تغيب الملك إذا ذكر في موضع آخر  
 أنه تغيب الملك كالكافس أو به يبقى كذا في السراجية \* ويستترط في صحة هبة المشاع الذي  
 لا يحتمل القسمة أن يكون قد راعاه ولو ما حتى لو وهب نصيبه من عيونه لم يعلم به لم يجز لأنها جاهالة توجب  
 المنازعة كذا في البحر الرائق \* وإذا علم الموهوب له نصيب الوهاب ينبغي أن تجوز عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز كذا في محيط السرخسي \* هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من  
 رجلين أو من جماعة صحيحة عندهما وفاسدة عند الامام ليست بباطلة حتى تغيب الملك بالقبض كذا  
 في جواهر الاخلاط \* ذكر المصدر انهم إذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت  
 الهبة عنده ثم قبضها ثبت الملك ملكاً فاسداً له وبه يبقى كذا في الفتاوى العتبية \* لا يثبت  
 الملك للموهوب له إلا بالقبض هو المختار كذا في النصول العمادية \* والشيوع من طرفين فيما  
 يحتمل القسمة مانع من جواز الهبة بالاجماع وأما الشيوع من طرف الموهوب له فمانع من جواز  
 الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في الذخيرة \* ولو وهب من اثنين أن كانا  
 فقيرين يجوز بالاجماع كالصدقة وإن كانا غنيين فهو له لكل واحد منهما نصفاً وأبهم فقال وهبت  
 منكلاً أو وهب على التفاضل فقال لهذا ثلثها ولهذا ثلثها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز  
 في الفصول الثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في الثلاثة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز  
 في فصلين وهما إذا وهب مبهماً أو نصفين ولا تجوز على التفاضل وفي الكرخي قال ابن سماعة عن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى إذا قال رجلين وهبت لك هذه الدار لهذا نصفها ولهذا نصفها جاز لانه وهبها  
 بجملة وفسر بما اقتضته الجملة من المحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت لك نصفها ولهذا نصفها لم يجز  
 لانه أفرد أحد النصفين عن الآخر بنفس العقد فوق العقد مشاعاً ولو قال وهبت لك هذه الدار لثلاثها  
 لهذا وثلاثها لهذا لم تجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وجازت عند محمد رحمه الله تعالى  
 فاتفق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى على فساد هذا العقد من أصلين مختلفين أما أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى فأفسده لوجود الاشاعة في قبض وأما أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال لما خالف  
 بين نصيبهما دل على أن العقد لأحدهما غير العقد للآخر فصار كأنه أمرده بالعقد ولا بالقبض  
 شرط في الهبة كالرهن كذا في السراج الوهاج \* إذا وهب اثنين من رجل داراً فإنه يصح  
 بالاجماع كذا في المضمرة \* والمفسد هو الشيوع المقارن لا الشيوع الطارئ كما إذا وهب ثم رجع  
 في البعض شائع أو استحق البعض الشائع بخلاف الرهن فإن الشيوع الطارئ فسد كذا في شرح  
 الوقاية \* ولو وهب مشاعاً فيما يقسم ثم أفرزه ورسله صح كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب

النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب الجميع وسلم متفرقا جاز كذا في التتارخانية \* قال ولو  
 وهب نصف داره لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها لآخر لرجل آخر لم يجز شي من ذلك وإن  
 لم يسلم النصف الى الاول حتى وهب النصف الثاني للثاني ثم سلم الدار اليهما جازت الهبة لهما  
 عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بمنزلة ما لو وهب الدار لهما جازت كذا في المبسوط \*  
 ولو وهب درهمين لرجلين اختلفا فيه والصحح أنه يجوز والذئبار الصحيح قالوا ينبغي  
 أن يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وهب بعض الدراهم من انسان  
 جاز كذا في الصغرى \* رجل معه درهمان قال لرجل وهب منك درهمهما قالوا  
 إن كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز وإن كانا متفاوتين جاز لأن في الوجه الاول  
 تناوت أحدهما وفي الوجه الثاني تناوت وزن درهميهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة لرجل  
 أعطى رجلا درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 أنه قال لم يجز وإن كان أحدهما أثقل أو أجود أو أرد أو يجوز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة وإن قال  
 وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز وإن قال أحدهما لك هبة لم يجز كانا  
 سواءا ومختلفين كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي فتاوى آهو وقيل سئل القاضي بديع الدين عن  
 قال لذي رحم محرم (بكبر ابن ينج دينار تراوبسوى وى انداخت) فقبل أن يقبض (بازكرت)  
 قال لم تصح الهبة كذا في التتارخانية \* رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال ثلاثة قضاه من حقل  
 وثلاثة هبة لك وثلاثة صدقة فضاع الكل بضمن ثلاثة الهبة لانها هبة فاسدة ولا بضمن ثلاثة  
 الصدقة لأن صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسى \* اذا وهب الرجل للرجل  
 نصف عبد أو ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط \* قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبد من أولئك  
 ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أثواب مختلفة زملى ومروى وهروى ونحو ذلك جاز وكذلك الدواب  
 المختلفة على هذا فإن كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوما كذا في المبسوط \* واذا وهب  
 نصيبا له في حائط أو طريق أو جام وسعى وسلطه على القبض فهي جائزة كما لو وهب بيتا له لا تخرج  
 جميع حدوده وحقوقه مقسوما مفرغا فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن عمرا لبيت مشترك بينه  
 وبين آخر جاز كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل دفع ثوبين الى رجل وقال أيم ماشئت فهو لك  
 والآخر فلان فإن بين الذي له قبل أن يفترقا جازوا لافلا كذا في السراجية \* قال عبد ماذون  
 عليه دين كبير وهبه مولا لرجل لم تجز هبته والدين في رقبته يساع فيه لأن يؤدى عنه مولا الذي  
 في يديه ومعنى قوله لم تجز أن الهبة لا تتم وللغرماء أن يطلوا هبته قال فإن ذهب الموهوب له بالعبد  
 ولم يقدر عليه فللغرماء أن يأخذوا الواهب بقيمة يوم وهب كذا في المبسوط \* والهبة الفاسدة  
 مضمونة بالقبض نص في المضاربة الكبير أنه إذا كان دفع الى آخر الفاسدة ل نصفها مضاربة ونصفها  
 هبة لك فهلكك الالف في يده ضمن المضارب حصصة الهبة كذا في الفتاوى الغيانية \* رجل  
 أعطى رجلا نصف داره هبة والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذلك الرجل وقبضها فهو جائز وله  
 أن يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار أو تصدق وسلم  
 ثم إن الواهب باع ما وهب أو تصدق ذكر في وقف الاصل أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ونص في الاصل أنه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز نص في الفتاوى  
 أنه هو المختار كذا في الوجيز للكردي \* عبد بن ر - بلين وهب أحدهما لهذا العبد شيئا فإن كان  
 الموهوب مما يحمته الى القسمة لا تصح أصلا وإن كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه

٢ تنازل هذه الخمسة  
 دنائير لك ورماها جهته  
 ٣ اخذها نائبا

لأنه ممة مشاع لا يمتثل القيمة كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العتابة ولو وهب المحرري المستأمن أسلم وطأ إلى دار المحررب ثم عاد جاز القبض استحسانا ولو كان غايه ما لأن محققا فوهبه أحدهما صح والبيان إليه كذا في التتارخانية \* ولو وهب دارا فيها مشاع الواهب وسلم الدار إليه أو سلمها مع المتاع لم تصح والحيلة فيه أن يودع المتاع أولا عند الموهوب له ويخلى بينه وبينه ثم يسلم الدار إليه فتصح الهبة فيها وبالعكس لو وهب المتاع دون الدار ونحلى بينه وبينه صح وإن وهب له الدار والمتاع جميعا ونحلى بينه وبينهما صح فيهما جميعا هكذا في الجوهر النيرة \* وإن فرق في التسليم نحو أن يهب أحدهما أو يسلم ثم وهب الآخر وسلم أن قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي المتاع تصح وإن قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو وهب الأرض دون الزرع أو لزعه دون الأرض أو اشترى دون الثمر أو الثمر دون الشجر ونحلى بينه وبين ذلك لم تصح الهبة في الوجهين لأن كل واحد منهما متصل بصاحبه اتصال جزء بجزء فصارت بمنزلة هبة المشاع فيما يمتثل القيمة ولو وهب كل واحد منهما معا على حدة كما إذا وهب الأرض ثم الزرع أو الزرع ثم الأرض أن جمع الأرض في التسليم جازت الهبة فيهما جميعا وإن فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما أيهما قدم كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلمها جلة جازت الهبة فيهما إذا وهب المحراب والمحوالق ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم جلة جازت الهبة في الكل كذا في المحيط \* ولو وهب فارغا وسلم شغولا لم يصح ولا يصح قوله أقبضها أو سلمت إليك إذا كان الواهب فيه أو أهله أو متاعه كذا في التتارخانية \* هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول لا تجوز والأصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لأن القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا تجوز ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره كذا في الفصول الع. مادية \* رجل وهب أمة لرجل وسلمها إليه وعليها حلى وثيابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلى للواهب لا للموهوب له والمتمدق عليه لمكان العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فإن كان الثوب الذي عليها قد مر استر عورتها ينبغي أن يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحلى الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه ويدفع الثوب والحلى إلى الموهوب له كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا وهب دابة وعليها سرج ومجامر دور السرج واللجام وسلمها إليه فالهبة تامة ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط \* ولو وهب الدابة وعليها حمل لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز كذلك لو وهب الماء في القمعة تجوز ولو وهب القمعة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي \* وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز للرجل أن يهب لامرأته ولا أن يهب لزوجها أو لأجنبي دارا وهما فيها ساكنان وكذلك للولد الكبير كذا في الذخيرة \* ولو وهب زرقا في أرض أو ثمر في ثجير أو حلية في سيف أو بناء في دار أو فقيرا من صبرة وأمره بالمحصاة والمجزاز والتزع والنفض والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه موهبه به المجزوز والمحصاة ونحوهما وإن لم يأذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي \* ولو كانت الدار في يده بإجارة فوهبه له البناء جاز كذا في التتارخانية \* ولو وهب دارا بمتاعها وسلمها ثم استحق المتاع صحبت الهبة في الدار كذا في الكافي \* واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الأول من هبة الزبادات أنه لا يمنع فانه قال لو أعار داره من إنسان ثم المستعير غصب متاعا ووضعها في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير صحبت الهبة في الدار وكذلك وإن المعير هو الذي غصب المتاع



ووضعه في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة وان تبين أن الدار مشغولة بما ليس بموهوب  
لما أنها لم تكن مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام الهبة كذا في الفصول العمادية \* لو أودعه  
المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يتحوله ثم جاءه مستحق واستحق المتاع كان له  
أن يضمن الموهوب له وذاكر ابن رستم أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التتارخانية \* ولو وهب جوا القبا بما فيه  
من المتاع وسلمه إلى الموهوب له أو وهب جرابا بما فيه من الطعام ثم استحق المتاع والطعام كانت الهبة  
تامة في الجراب والجوالق كذا في المحيط \* وكذا لو وهب جوا القبا بما فيه من المتاع وخطى بين الكل  
ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضي خان \* وهب دارا وفيها متاع  
وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق وقد عوضه الموهوب له  
أولا فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى  
فأما عندهما ما لم ينقل لا يضمن وقيل هذا قولهم جيبا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب  
دارا لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينابيع \* ولو وهب أرضا بما فيها من  
الزروع وسلمها أو وهب نخيلا بما فيها من الثمر وسلمها ثم استحق الزرع والتمر بدون النخل والأرض  
فالهبة باطلة في الأرض والنخل كذا في المحيط \* وهب أرضا وزرعها فيها استقصه وسلم ثم استحق  
أحدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها  
ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ابن رستم وهذا قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال  
لغيره وهبت لك هذين البنتين وأحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا  
البيت وحصتي من هذا البيت الأخر جازت الهبة كذا في خزانة المفتين \* في الفتاوى العتبية  
ولو وهب داره لامرأته ولما في بطنها أو تصدق عليها ما لم يحز ولو وهب محي وميت أو حائط جاز كله للمحي  
كذا في التتارخانية \* وان وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل  
كذا في المبسوط \* ولو أعتق ما في بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذاكر في عتاق  
الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب الام لم تجز قبل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعتاق والتدبير  
جميعا وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير في الاعتاق تجوز وفي التدبير  
لا تجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ضل أولؤه فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها متى  
وجدها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية \* اذا  
وهب مال المضاربة للمضارب وبهضها على الناس وبهضها في يده جازت الهبة فيما في يده وأما ما كان  
على الناس فان قال أقضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط \* أحد  
الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لكونها هبة  
المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لكونها اسقاطا حيثئذ كذا  
في الظهيرية \* والله أعلم

(الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل)

ولو قال لاخر أنت في حل مما أكلت من مالي فله أن يأكل الا اذا قامت أمانة النفاق كذا في المنقط \*  
رجل قال لاخر من أكل من مالي فهو في حل الفتوى على أنه يحل كذا في السراجية \* عن ابن مققل  
فبين له شجرة فقال من أكل منها فهو في حل لا بأس أن يأكل منها الغني والفقير هذا هو المختار كذا

في الفتاوى الغيبية \* قال لا يخرجني من كل حق هولاك على ففعل وأبرأه ان كان صاحب الحق عالما به برئ حكما وديانة وان لم يكن عالما به برئ حكما بالاجماع وأما ديانة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة \* دفع الى آخر شيئا فخطبه بماله ثم استحل صاحبه وكان يغلبة ظنه أنه لا يمكنه تمييزه فجعله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه برده كذا في القنية \* ولو قال لاخر أنت في حل من مالي حينما أصبت فخذته ما شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا على الدراهم والدنانير خاصة ولو أخذ من أرضه أو شجره فأكهة أو لوزة أو حلب بقره أو غنمه لا يحل له ذلك كذا في الظهيرية \* ولو أخذ فأكهة أو ابلا أو غنما لا يحل كذا في الخلاصة \* رجل قال أبحث لفلان أن يأكل من مالي والمباح له لا يعلم بذلك لا يساح له الاكل كذا في محيط السرخسي \* فان تناول فلان من ذلك بالجمل فانه يتناول حراما ولا يسعه ذلك ما لم يعلم بالاذن والاباحة كذا في التتارخانية \* رجل له على آخر دين ولم يعلم بجميع المال فقال له المديون أبرئني مما لك على فقال في الدارين أبرئك قال نصير لا يبرأ إلا بقدر ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن سلة يبرأ من الكل قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في القضاء كما قال ابن سلة وفي حكم الآخرة كما قال نصير كذا في الذخيرة \* قال لاخر أنت في حل مما أكلت من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الاكل ولم يحل له الاخذ والعطاء كذا في السراج الوهاج \* قال جعلتك في حل الساعة وفي الدين برئ في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة \* ولو قال لا اخضعك ولا أطلقك مالي قبلك قال ليس هذا بشئ وحقه عليه على حاله كذا في المحاوي للفتاوى \* وسئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن سيب دابته لعله فأخذها انسان وأصلحه لمن تكون قال ان سيبها وان قال من شاء فلما أخذ فأخذها رجل فهي له قال الفقيه أبو الليث الجواب كذا اذا قال تقوم معينين من شامتكم فلما أخذها وان لم يقل ذلك تقوم معينين اولم يقل ذلك أصلا فادابته على مالك صاحبها وله ان يأخذها ابن وجدها وفي الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك القول أو قال مطلقا كذا في المحيط \* ولو سيب دابته وقال لاحاجة لي اليها لم يقل هي لمن أخذها فأخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طيرا لم يملكه كذا في السراج الوهاج \* قال الفقيه أبو الليث لا ينبغي أن يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذ لم يقل هي لمن أخذها هكذا في فتاوى قاضي خان \* رجل سيب دابته فأصلحه انسان ثم جاء صاحبها واراد أخذها واقرروا قال قلت حين خليت سبيلها من أخذها هي له أو انكرت فأقيم عليه البيعة أو استخلف فنسكل فهي لا اخذ سواء كان حاضرا سمع هذه المقالة أو غاب قبله المنكر كذا في الخلاصة \* سئل أبو بكر عن رجل ثوبه لا يجوز ان يأخذها حتى يقول حين رماه من اراد ان يأخذها فلما أخذها وفي الوقعات عن رفع عينا فزعم الرافع ان الملقى قال من أخذها فهي له واقام البيعة عليه وحلف المدعي فأبى فانها تكون للاخذ وان كان الملقى غير حاضر لكن اخبر بما قال الملقى وسعه ان يأخذها بالمنكر كذا في المحاوي للفتاوى \* وفي العيور ولو ان رجلا غصب من رجل دارا أو دراهم وهي في يده الغاصب فقال المغموب منه انت منها في حل فانه يبرأ من ضمانها وهي على حالها المغموب منه كذا في التتارخانية \* غضب هينا فحمله مالكها من كل حق هوله قبله قال أئمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم كذا في الننية \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد حللت لك قال هو هبة وان قال حللتك منه فهو برائة كذا في الذخيرة \* ولو قال ٢ (ترأجل كردم) وله عليه دين يبرأ المديون ولو قال ٣ (همه غريمان خود را بجل كردم) يبرأ غريمه ماؤه ولا يدخل تحت هذا مال الاجارة طويلا كذا

قوله وان كان الملقى هكذا  
بطبع بولا في فليست

٢ جعلته في حل  
٣ جئت بجمع غرمائي في حر

في الخلاصة \* في نوادر هشام رحمه الله تعالى في سرفير الدابة في الخمار اذا وب صاحبها فهي  
 لمن اخذها ولا يكون صاحب الخمار أولى بها كذا في التتارخانية \* اذا وب للصغير شيئا من المأكول  
 قال محمد رحمه الله تعالى يباح لوالديه أن يأكل منه وقال أكثر مشايخ بخاري رحمه الله تعالى لا يحل  
 كذا في السراجية \* وأكثر مشايخ بخاري على أنه لا يباح كذا في جواهر الاخلاطى \* أهدي  
 للصغير الفواكه يحل لوالديه أكلها لأن الهدايا اليها ما ذكره المصنف لاستصغار الهدية ولو أن رجلا اتخذ  
 ولية للختان فأهدى اليه الناس اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيها قال بعضهم هي للولد سواء  
 قالوا هي للصغير أو لم يقبلوا ولو هداها الى الاب والجد الابن لانه هو الذي اتخذ الولية للولد وقال بعضهم هي  
 للوالدين وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقبلوا شيئا فهي للوالد قال الفقيه أبو الليث رحمه الله  
 تعالى أن كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل للصبيان فهي للصبي وان كانت  
 الهدية دراهم أو دنانير أو شيئا من متاع البيت أو الحيوان فإن أهدها أحد من أقرباء الاب أو من  
 معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل عذيرة للختان فأهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد  
 فسواء قال المهدى هذا للولد أو لم يقل فإن كانت الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله  
 الصبيان مثل الصو مجسم والسكره فهو للصبي لان هذا غلبك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح  
 للصبي عادة كالدرهم والدنانير ينظر الى المهدى فان كان من أقارب الاب أو معارفه فهي للاب  
 وان كان من أقارب الام أو معارفها فهي للام لان التملك هناس الام عرفا وهذا من الاب فكان  
 التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو وجه يستدل به على غير ما قلنا بمقتضى ذلك وكذلك  
 اذا اتخذ ولية لزنافة ابنته فأهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل  
 المهدى شيئا وتعذر الرجوع الى قوله أم اذا قال أهديت للاب أو للام أو للزوج أو للزوجة أو قال أهدي  
 كذا في الظهيرة \* رجل قدم من السفر وجاء به دايلى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء  
 بين أولادك وبين نفسك فان كان المهدى قائما يرجع في البيان اليه وان لم يكن قائما  
 فما يصلح للنساء خاصة فهو لامرأته وما يصلح للصغار من الاناث فهو لمن وما يصلح للصغار من الذكور  
 فهو لهم وما يصلح له فهو له فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الى المهدى ان كان من أقارب  
 الرجل أو معارفه فله وان كان من أقارب المرأة أو معارفها فلها فان التعويل على العادة هكذا  
 في المحيط \* رجل بعث اليه بهدية في اناء وظرف هل يباح له ان يأكلها في ذلك الاناء ان كان ثريدا  
 أو نحوه يباح له ان يأكلها في ذلك الاناء لانه ما ذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اناء آخر ذهبت لذته  
 وان كان شيء من الفواكه أو نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له ايضا والا فلا يباح له ان يبعث اليه  
 بهدية في ظرف أو اناء من العادة رد الطرف والانا لم يملك الظرف والانا ذلك كالتقصاع والجرباب  
 وما أشبه ذلك وان كان من العادة ان لا يراد الطرف كفواصر التمر فالتطرف هدية ايضا لا يلزم رده  
 ثم اذا لم يكن الظرف هدية كان امانة في يد المهدى اليه وليس له ان يستعمله في غير الهدية وله ان  
 يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تفريقه فان اقتضت تفريقه ونحوه لانه لم يملكه فله ان يأكله كذا  
 في السراج الوهاج \* سئل ابن مقاتل عن قوم جالسين على حوار وتناولوا شيئا من على خوار آخر  
 ومن هو ليس بجالس معهم يخدعهم قال ليس لهم ذلك ولو تناول من معه على خوانه لابس قال الفقيه  
 هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا أعطاها جازبه تأخذ كذا في المحاوى  
 له تاوى \* ولو قال لا نرد دخل كرمي ونحذر من العنب ولم يرد على هذا فالحق ان يأخذ منه شبعه  
 كذا في الفتاوى العتابية \* وان قال خذ من البر يا خذ مني كذا في المحيط \* صبي أهدي

وقال ان أبي أرسل اليك بهذه الهدية يحل له تناول الأنايق في قلبه أنه كاذب كذا في الملتقط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو اشترى ثوباً بعشرة فأرجع له لا يقبل حتى يقول أنت في حل أو هو لك كذا في المحاوي للفتاوى \* ولو قال الوكيل لا أسلم من تناول مالك فقال لا ترأيت في حل من تناولك من مالي من درهم إلى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له أن يأخذ جملة مائة أو خمسين وله أن يتناول من ماله من الماء كدول والمشروب والدرهم ما لا بد منه كذا في الملتقط \* رجل أهدى إلى مقرضه شيئاً فإن كان لم يهد إليه شيئاً قبل الاستقراض كره القبل كذا في المراجعة \* بقرة بين اثنين تراضيا على أن تكون عند كل واحد خمسة عشر يوماً يحل بينهما باطلة ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وإن جعل في حل إلا أن يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فيصير فيحل لأن الأول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجوز والثاني هبة الدين وأنه يجوز وإن كان مشاعاً كذا في الفتاوى الحمادية \* انتهب وسادة كرسى العروس وباعها يحل أن كانت وضعت للنهب كذا في القنية \* في الفتاوى قيل لصاحب الحق أن يرميكم مات ولم يترك شيئاً فقال فهو في حل فإنه يبرأ وعلى هذا القول كذا فقال هو يبرئ ثم تبين بخلافه فإنه يبرأ ولو قال فهو يبرئ لا يبرأ كذا في التتارخانية \* ولو بعث إلى غيره صقراً هدية ثم بان أنه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه الأب بالدلاج حتى صار اللبن صقراً ما وكذا لو وهبه المهدي إليه كذا في القنية \* واهد أعلم

﴿الباب الرابع في هبة الدين من عليه الدين﴾

هبة الدين من عليه الدين جائزة قياساً واستحساناً وهبة الدين من غير من عليه الدين جائزة إذا أمره بقبضه استحساناً كذا في التتارخانية \* هبة الدين من عليه الدين وأبرأه يتم من غير قبول من المدينون ويرتد برده ذكره طامة المشايخ رحمه الله تعالى وهو المختار كذا في جواهر الاصلاح \* وهذا إذا لم يكن الدين بدلاً للصرف فأما إذا كان بدل الصرف فأبرأه الدين منه أو وهبه منه فإنه يتوقف على قبوله فإن قبله برئ وإن لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المدينين يبرأ قبل أول مرة قبل الأمانة ترتد الهبة والابراء في سائر المدينين بالرد هذا كله في حق الاصيل وأما هبة الدين من الكفيل وأبرأه من الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وأبرأه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد وإن وهب الدين الذي على الاصيل أو أبرأه فأتى قبل الرد فهو يبرئ وكذلك لو كان يمتأق أبرأه منه وجعله في حل منه فهو جائز فإن رد الوارث هذا الابراء يعمل رده وبقضي بالمسأل وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها كذا في الذخيرة \* لو أبرأ الطالب الاصيل عن الدين أو وهب الدين منه أن قبل برئ الاصيل والكفيل وإن لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة \* رحل عليه دين فأتى قبل القضاء فهو صاحب الدين لو ارث المدينون صح سواء كانت التركة مستغرقة أم لم تكن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو رد الوارث الهبة ترتد بالرد خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضاً كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى آخرو لو أبرأ الغريم أحد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزنة عقد أن يكون الموت فيهم بمنزلة القبول في هبة الدين من المدينون إذا لم يقبله حتى مات المدينون والوصية إذا لم يقبلها الموصي له حتى مات الموصي نجح الهبة والوصية وفي الفتاوى العتائية لو وهب الدين لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز كذا في التتارخانية \* ولو قال له الغريم أبرئي عمالك على فقال قد أبرأتك

من ديني عليك فقال لا أقبل فهو يبرئ من كذا في الخلاصة \* وهب أحد الورثة حصته من  
الدين للمدين قبل القسمة وفي التركة تقود وعروض صح استعانة كالصالح قال رضي الله عنه وهبة  
حصته من العين لو ارت أو غيره نصح فيما لا يحتمل القسمة ولا نصح فيما يحتملها كذا في القنية \*  
وفي فتاوى آهرو ولوقبض المال من المدين ثم قال له ٢ (وأحيى كه مرابو ده است بنو بخشيدم) صح  
الهبة وإذا صح الهبة كان للمدين أن يرجع على رب المال بما دفعه الحارب الدين كذا في التارخانية \*  
وهب رب الدين من المدين فلم يقبل ولم يرده حتى افتراض المجلس فمجا بعد أيام ورده اختلف فيه  
والصحيح أنه لا يرتد كذا في جواهر الاخلاطى \* وهل يشترط لصحة الرد مجلس الابرأه اختلف  
المشايخ رجهم الله تعالى فيه كذا في التارخانية \* ذكر في المأذون الكبير في باب هبة العبد التاجر  
من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه مع سواء كان على العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرتد برده  
المولى قيل بأنه يرتد أجماعاً هو المختار كذا في الغنيانية \* إذا كان الدين بين شريكين فوهب أحدهما  
نصيبه من المدين صح وان وهب نصف الدين مطلقاً ينفذ في الربع ويتوقف في الربع كالمو وهب نصف  
العبد المشترك كذا في الصغرى \* من عليه الدين إذا وهب مالا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة  
لا بالدين كذا في المحيط رجل قال ما كتبه وهبت لك مالي عليك فقال المكتاب لا أقبل عتق المكتاب  
والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج \* وفي فتاوى آهوسل برهان الدين عن مات مفلسا وعليه  
دين فتبرع انسان بقضاء دينه هل يسقط دينه قال لا لان اسقاط الما قاط لا يتصور لانه سقط بجهته مفلسا  
ولا يبطل حق المطالبة في الآخرة كذا في التارخانية \* سئل أيضا عن المستاجر إذا مات حتى انفسخت  
الاجارة فقال ورثة المستاجر لا تجوز ٣ (ما ازين خانه بيزارشديم) هل يبرأ عن مال الاجارة قال  
لا يبرأ بل يسقط إذا قال عند القبر ٤ (آزاد كن كردن ابن غريمزا) فقال الوارث ٥ (رى خود  
آزاد است) لا يبرأ كذا في المنتقى \* قلت سئل القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت ٦  
(هشت يك خویش وکابین بفرزند ان ارزانی داشتم) هل يبرأ عن التركة قال لا كذا في التارخانية \*  
أوقال للمدين ترکت ديني عليك أوقال بالفارسية ٧ حق خویش بنوما ندیم) يكون ابرأه حتى  
لا يملك أن يدعى ذلك كذا في الفصول العبادية \* وسئل القاضي جمال الدين رحمه الله تعالى  
عن تبرع بقضاء دين رجل فأبرأ الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع بما أدى  
قال له ان يرجع ولو قال لا آخر ٨ (کردشوی مادر خود را از حقى که مادر ترا برکردن وی بود آزاد کن)  
فقال ٩ (آزاد کردم اکروى مادر من بجل کند) فقال ١٠ (کردم) هل يكون ابرأه  
قال لا لانه تعليق بخطر وهذا باطل وكذا لو قال لرجل ١١ (مرا بجل کن) فقال ١٢ (بجل  
کردم مرا بجل کنی) فقال ١٣ (بجل کردم) لا يصح ابرأه ويصح ابرأه الثاني ولو قال في الصورة  
الاولى (کردن او بيرا کردم) أوقال ١٤ (آزاد کردم ولسکن نامادر مرا بجل کند) يصح هذا  
الابراء قال أيضا ولو قال ١٥ (مرا بجل کن تا ترا بجل کنم) فقال (بجل کردم) فقال (من  
نيز بجل کردم هرچه دين است) يبرأ منه ٧ (وهرچه عي است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا  
في التارخانية \* والله أعلم

٢ الدين الذي كان لي وهبته منك

٣ ملنا هذه الدار

٤ اعتق رقبة هذا الغريم

٥ هو معتوق

٦ استنسبت أن يكون غني

ومهرى للأولاد

٧ أقيمت حق لك

٨ أعتق رقبة زوج أمك

من الحق الذي كان لامك

عليه

٩ أعتقه ان جعل أمي في حل

١٠ جعلت

١١ اجعلني في حل

١٢ جعلتك في حل ان

جعلتني في حل

١٣ جعلتك في حل

١٤ اعتقته على ارجي جعل

امي في حل

١٥ اجعلني في حل لا جعلك

في حل فقال جعلك في حل

فقال وانا جعلتك في حل

من كل دين أيضا

٧ ومن كل عين

﴿الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع﴾

في الغناوى الغنيانية \* الرجوع في الهبة مكره في الاحوال كلها ويصح كذا في التارخانية \*  
يجب أن يعلم أن الهبة أراعه لذي رحم محرر وهبة لاجنبي أولدى رحم ليس بمحرم أو لمحرم ليس

بذى رحمهم وفي جميع ذلك للواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة \* سواء كان حاضرا  
أرضا أو ما أذن له في قرضه أو لم يأذن له كذا في المبسوط \* ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذى الرحم  
المحرم وفيما سرى ذلك له حق الرجوع إلا أن بعد التسليم لا ينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه إلى  
القضاء أو الرضى أو قبل التسليم ينفرد الواهب بذلك هكذا في الذخيرة \* والواهب أن يرجع في بعض  
الهبة إن شاء كذا في الظهيرية \* وألفاظ الرجوع رجعت في هبة أو أرتجعتها أو رددتها إلى  
مالك أو بطلتها أو قضتها فإن لم يلفظ بذلك ولكنه باعها أو وهبها أو أعتق العبد الموهوب أو دبره  
لم يكن ذلك رجوعا وكذا لو صبغ الثوب أو خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال إذا جاء  
رأس الشهر فقد أرتجعتها لم يصح كذا في المجوهرة النيرة \* أما العوارض المانعة من الرجوع فأنواع  
(منها هلاك الموهوب) لأنه لا سبيل إلى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها (ومنها) خروج  
الموهوب عن ملك الموهوب له بأي سبب كان من البيع والهبة وقهوما وكذا بالموت لأن الثابت للوارث  
غير ما كان ثابتا للورث ولو وهب لعبد رجلا هبة فقبضه العبد للواهب أن يرجع فيها وكذا المكاتب  
إذا وهب له هبة فقبضها فالواهب أن يرجع فان عجز المكاتب ودفى الرق فالواهب أن يرجع عند  
أبي يوسف رحمه الله تعالى (ومنها موت الواهب) كذا في البدائع \* ولو أخرج بعضها عن ملكه  
فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لاخر ثم رجع فيها كان للأول أن يرجع فيها  
كذا في المجوهرة النيرة \* (ومنها) الزيادة في الموهوب زيادة متصلة سواء كانت بفعل الموهوب له  
أو لا بفعله وسواء كانت متولدة أو غير متولدة نحو ما إذا كان الموهوب جارية هزيلة فسمت أو دار فبنى  
فيها أو أرضا فغرس فيها غرسا أو نصب دولا أو غير ذلك مما يستحق به وهو مثبت في الأرض ومبنى  
عليها على وجه يدخل في بيع الأرض من غير تسمية فذلا كان أو كثيرا أو كان الموهوب ثوبا فصبغ  
بعضه أو زعفران أو قطعه فبصا وخطاه أو جبة وحشاه أو قباء وإن صبغ الثوب بصبغ لا يربطه  
أو ينقصه فله أن يرجع كذا في البدائع \* المحسن بن زياد في المهر من أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى إذا وهب لرجل ثوبا فصبغه بسواد فله أن يرجع فيه كذا في الهيوط \* وعنه صاحبيه  
لا يرجع كذا لو صبغه بشئ آخر أو بوسف رحمه الله تعالى كان يقول أو لا يقول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى ثم رجع وقال ربما ينفق على السواد أكثر مما ينفق على صبغ أجرو قبل هذا إذا كان السواد  
لا يعتد زيادة فإن كان يعتد زيادة ترداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان \*  
والزيادة المتصلة هي الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة في القيمة كالجمال والخياطة والصبغ  
ونحو ذلك وإن زاد من حيث السعرة فالرجوع وكذا إذا زاد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة ولو نقله  
من مكان إلى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج إلى مؤنة النقل ذكر في المتن أنه عند أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى ينقطع الرجوع ولو وهب عبدا كافرا فأسلم في يد الموهوب له أو وهب عبدا حلال  
الدم فغفروا إلى الجناية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ ففداء الموهوب له لا يمنع الرجوع  
ولا يستر منه الفداء كذا في التبيين \* وإن رجع قبل أن يفديه فالجناية على العبد يدفعه الواهب  
يها أو يفديه كذا في المبسوط \* ولو قطعت يده وأخذ الموهوب له أرضه كان للواهب أن يرجع  
ولا يأخذ الأرض كذا في البحر الرائق \* ولو علم الموهوب له العبد الموهوب لقرآن أو السكينة أو الصنعة  
لم يمنع الرجوع لأن هذه ليست زيادة في العين فاشبهت الزيادة في السعر كذا في التبيين \* وإن كانت  
الزيادة منفصلة فلها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الأصل كالولد والابن والقر أو غير متولدة  
كالأرض والعقار والكسب والغلة وأما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان



(ومنها العوض) كذا في البدائع \* (ومنها) أن يتغير الموهوب بأن كان حنطة فطحنها أو دقيقا  
 فخبزها أو سويقا فامته بسمن أو كان لبنا فأتخذ حنبا أو سمنا أو أقطاه كذا في التتارخانية \* (ومنها  
 الزوجية) سواء كان أحد الزوجين مسلما أو كافرا كذا في الاختيار شرح المختار \* وإذا  
 وهب أحد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وإن أقطع النكاح بينهما ما ولو وهب لأجنبية ثم  
 تزوجها أو وهبت لأجنبي ثم تزوجت نفسها منه كان للوهاب أن يرجع في الهبة لأن النكاح بعد  
 لهبة لا يمنع الرجوع كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها القرابة المحرمية) سواء كان الفريب  
 مسلما أو كافرا كذا في الثمهي \* ولا يرجع في الهبة من المهارم بالقرابة كالآباء والأمهات وإن  
 علوا أو ألواد أو أسفلوا أو أولاد البنين والبنات في ذلك. وإن كان ذلك الأخوة والأخوات والأعمام  
 والعلمات والمحرمية بالسبب لا بالقرابة لا تمنع الرجوع كالآباء والأمهات والأخوة والأخوات من  
 الرضاع وكذا المحرمية بالمصاهرة كأمهات النساء وأرباب وأزواج البنين والبنات كذا في خزنة  
 المفتين \* قال حري دخل علينا بأمان وله عندنا أخ مسلم فوهب أحدهما لصاحبه شيئا وقبله  
 فلا رجوع له فيه فإن لم يرض الموهوب له حتى يرجع إلى دار الحرب بطلت الهبة فإن كان المحرمي أذن  
 للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه إلى دار الحرب جاز استخسانا وفي القياس لا يجوز كذا في المبسوط \*  
 وهب لو كيل أخيه لا يرجع في الهبة لأن الملك والعقد وقع لأخيه بخلاف ما إذا وهب لغيره أخيه  
 ولو رد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح كذا في القنية \* وإذا وهب عبد أخيه ولا جني وقبضه فله أن  
 يرجع في نصيب الأجنبي اعتبار البعض بالكل كذا في المبسوط \* رجل وهب دارا فبني  
 الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية (كاشانه) تنورا للبخير كان للوهاب أن يرجع  
 في هبته وكذلك بني أربأى معلقا كذا في الظهيرية \* ولو وهب له حماما فجمع له مسكنا أو وهب  
 له بيتا فجمع له حماما فإن كان البناء على حاله لم يرد فيه شيئا فله أن يرجع وإن كان زاد فيه بناء أو لقي  
 عليه بابا أو جصه وأصلحه أو طينه فليس له أن يرجع فيه كذا في المحيط \* وإن هدم البناء رجع  
 في الأرض ولو استهلك البعض له أن يرجع في الباقي كذا في الوجيز للكردي \* رجل وهب دارا  
 لرجل فجمعها وأطبخها وزخرها بالذهب أو اتخذ فيها مغتسلا أو لوصافني في طائفة منها بناء فلا  
 رجوع في شيء من ذلك عندنا والزهرة الذهب كذا في الظهيرية \* وإن وهب له دارا فبناها على  
 غير ذلك البناء وترك بعضها على حاله لم يفسد له الرجوع في شيء منها كذا في المبسوط \*  
 إن وهب لأخرا ضايعه فأنبت الموهوب له في ناحية منها نخلا أو بني بناء أو دكانا وكان ذلك زيادة  
 فيها فليس له أن يرجع في شيء منها فإن كان لا يعتد زيادة أو يعتد قصا فانه لا يمنع الرجوع حتى لو  
 بني دكانا صغيرا بحيث لا يعتد زيادة أصلا فلا عبرة به وإن كانت الأرض عظيمة لا يعتد ذلك زيادة في الكل  
 وإنما يعتد زيادة في تلك القطعة فله أن يرجع في غيرها كذا في السكافي \* ولو كانت الزيادة  
 بناء فانه يدم يعود حق الرجوع كذا في التتارخانية \* وإن باع نصفها غير مقسوم رجع  
 في الباقي وإن لم يبيع شيئا منها له أن يرجع في نصفها لأن له أن يرجع في كافها كذا في نصفها بالطريق  
 الأولى كذا في الجوهرة النيرة \* وإذا كانت الهبة دارا فهدم بناءها كان له أن يرجع في الأرض  
 كذا في المبسوط \* وإن كانت الهبة دارا فهدم البناء كان له أن يرجع في الباقي وكذلك إذا  
 استهلك بعض الهبة يستقط حق الرجوع في المستهلك ويبقى في القائم كذا في غاية البيان \* وإذا  
 وهب دارا فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في التتارخانية \* داوى العبد المريض  
 أو أنجز مح حتى برئ أو كان أعمى أو مسموما أو أهرق بصل الرجوع كذا في الخلاصة \* ولو مرض

قوله قال حري هكذا نسخة  
 بولاق

عنده فداواه لا يمنع كذا في البحر الرائق \* وهب عبد الله مائة درهم للموهوب له انقطع الرجوع ان كاتبه فحضر ورده رقيقا فله الرجوع ولو زالت الرقبة عر ما سكه ثم عاد اليه بالقسط فللواهب الرجوع ولو جنى العبد على الموهوب له فللواهب الرجوع والحجاية باطلة هكذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيئا فأراد الرجوع وقت حته الساعة أقل من قيمته حين وهب فليس له ذلك لانه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود بذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو كان نحيما فسمي أو دميما فحسن لا يرجع فيه كذا في خزائن المفتين \* ولو كان طويلا فوهبه فازداد طوله وهذا الطول نقصان فكان أسج له ويتقص ثمنه ولا يزيد خيرا فللواهب الرجوع فيه كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عبدا وقضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبد عيبا كان له أن يرده على بائعه وجعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء القاضي كذا في فتاوى قاضي خان \* وأداهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب أن يرجع في هبته استحضانا وإذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد رحمه الله تعالى ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمعلّى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ومشام عن محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الزيادة صبي له على ثملوك وصيه دين فوهب الوصي المملوك للوصي ثم أراد الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في الخلاصة \* رجل وهب عبد الرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك ان جعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآخر صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط \* رجلان وهبا عبد الرجل وسلمانم أراد أحدهما أن يرجع بحصته والآخر غائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وهب من غيره جارية فعلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو الماشي ليس للواهب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المفهرات \* ولو وهب جارية في دار الحرب فأخرجها الموهوب له إلى دار السلام ليس له الرجوع كذا في البحر الرائق \* ولو ولدت الموهوبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الام للخال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية \* قال بشر بن ثابت ان اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدرك الصغير وقد كان أبطل القاضي الرجوع له في الامة قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ازدادت الهبة في بدنها خيرا ثم ذهبت الزيادة كان للراهب أن يرجع في هبته كذا في الظهيرية \* وهب لرجل جارية فان للواهب أن يرجع في الجارية دور ولدها وكذا في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في الينابيع \* وإذا أراد الواهب الرجوع رهى حلي فان كانت قد ازدادت خيرا فليس له أن يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرافة أن يرجع فيها والجواري في هذا تختلف فتن من اذا حبلت سميت وحسن لو نها فكان ذلك زيادة في عينها فيمنع الرجوع ومنهن من اذا حبلت اصغر لو نها ودق ساقها فيكون ذلك نفعا ما فيها لا يمنع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط \* ولو وهب أمة فشبت وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي \* وان وهب جارية حاملا أو بهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل أن تمضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جاز والافلاوان وهب له يضافا فصار فرو خاليس له أن يرجع في ذلك كذا في البحر هرة النيرة \* إذا وهب الامة لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين

والجناية كذا في خزنة المقتين وفتاوى قاضي خان \* اذا وهب المنكوحه لزوجها حتى فسد  
النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الخلافات وذكر محمد  
رحمه الله تعالى في الكتاب في مواضع أن بالر جوع في الهبة يعود إلى الواهب قديم ملكه والمراد منه  
العود إلى قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى الا ترى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل  
الحول وسلمه إليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ما مضى فلم يجعل قديم ملكه  
عائدا إليه في حق زكاة ما مضى وكذلك من وهب من أخذوا وسلمها إلى الموهوب له ثم بيعت دار بجنبها  
ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب أن يأخذها بالشفعة ولو عاد إليه قديم ملكه فيما مضى وجعل  
كان الدار لم تزل عن ملكه لكان له الأخذ بالشفعة كذا في الذخيرة \* وان وهب جارية فوطئها  
الموهوب له قال بعضهم له أن يرجع فيها لم تجبل وهو الاصح هكذا في المجوهرة النيرة \* ولو وهب  
لأخيه وهو عبد لغيره فله أن يرجع ولو وهب لعبدا أخيه فله الرجوع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعنده ما لا رجوع له ولو كانا جميعا ذوارحم محررم من الواهب قال الفقيه أبو جعفر الهندواني ليس  
له أن يرجع في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو وهب للكاتبة وهو ذورحم محررم منه فان أذى المكاتبه فتمتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رحمه الله  
تعالى لا يرجع وهو عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع ولو كان المكاتب أجنبيا ومولاه قريب  
الواهب فان عتق المكاتب يرجع وان عجز فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط  
السرخسي \* رجل وهب لعبدا رجلا جارية فقبضها ثم أراد الواهب أن يرجع فيها والمولى غائب  
فان كان المال في يد المولى ليس له أن يرجع فيها وان كان في يد العبد فان كان العبد مأذونا له  
في التجارة فله أن يرجع كذا في خزنة المقتين \* وان كان محجورا عليه لم يكن له ذلك حتى يحضر  
المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب أنت مأذون ولي أن أرجع فيها قبل حضور مولاه قال قول  
قول الواهب مع يمينه قالوا وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول العبد ثم انما حلف بالواهب  
على العلم ولو أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته هذا كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضرا فان  
حضر المولى وغاب العبد فأراد الواهب أن يرجع في هبة فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى  
خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى خصما فان قال المولى أودعني هذه الجارية عبدي فلان  
ولأدري أوهبتها أم لا فاقام المدعي بينة على الهبة فالمدعى خصم واذا قضى القاضي بالجارية للواهب  
فقبضها الواهب فزادت في بدنها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وأنكر أن يكون عبدا قال قول قوله  
فكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد  
الواهب كان للموهوب له الخياران شاء ضمن الواهب قيمتها وان شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب  
لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضا ثم أرجب  
الضمان في الكتاب على المودع ولم يحك فيه خلافا ذكر السرخسي أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى  
فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان قال المولى قد علمت أنك وهبتها للذي أودعني  
الا أنه ليس بعبدي فاقام المدعي بينة على أن فلانا لغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد  
حي وان قال الواهب ليست لي بينة وعلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده استخذه القاضي  
فان حلف برئ من الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو أقام المدعي بينة على اقرار المولى أن فلانا  
عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعي بينة على أن الغائب كان عبدا هذا الرجل وأمه  
قد ماتت قبلت بينته وصار ذواليد خصما وان أقام المدعي بينة على أن الغائب كان عبده وأنه

قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه بألف درهم لم تقبل بيئته وإن أقام المدعي بيئته على إقرار  
الذي في يديه التجارية أنه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البيئته على إقراره أن الغائب  
عنده فالتأضي لا تقبل هذه البيئته ولا يجعل الذي في يديه خصماً كذا في الذخيرة \* ولو وهب  
كرباساً فقضه الموهوب له لا يرجع لأنه زيادة مئة له وصفة متقومة ولو غلبه يرجع كذا في المحيط  
السرخسي \* وإن قبضه لا يرجع إذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للسكردي \* ولو نطق  
المحصف بأعراب فلا رجوع كذا في خزنة المفتين \* وإن وهب له حديداً فضر به سيفاً أو غزلاً  
فمنحه لم يكن له أن يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط \* ولو وهب حلقة فركب فيها فصاً  
إن كان لا يمكن نزعها إلا بضر لا يرجع وإن أمكنه نزعها بلا ضرر يرجع وإن وهب له ورقة فكتب  
فيها سورة أو بعض سورة يرجع لأنه لا يزيد بهذا في ثمنه وإن قطعه مضعفاً أو كتبه لا يرجع لأن كتابة  
المحصف تزيد في الثمن وإن كانت دفاتر ثم كتب فيها فقهاً أو حديثاً أو شعراً إن كان يزيد في ثمنه لا يرجع  
وإن كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي \* وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في الفنية \*  
ولو حدد السدين لا يرجع كذا في الوجيز للسكردي \* وهكذا في المحيط \* ولو وهب له سيفاً  
فجعل له سكناً أو كسره وجعل منه سيفاً آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط \* ولو وهب لرجل أجزاعاً  
فكسرها الموهوب له وجعلها حطاً أو وهب له لبناً فجعله طيناً فله أن يرجع فيها وإن أعاده لبناً لم يرجع  
فيه كذا في الظهيرية \* ولو وهب له تراباً قبله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب  
له سويقاً فله بالماء فله الرجوع كما إذا وهب له خنطة قبله بالماء كذا في المجوهرة النيرة \* ولو وهب  
بختجاً فجعله خضالاً لم يرجع والخنج المطبوخ من ماء الغنم الذي ذبح ثلثه أو بقي ثلثه ثم يصب عليه  
من الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ أدنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو مغرب وأصله  
(بجته) كذا في خزنة المفتين \* رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة فأوجها الموهوب له لاصحبة  
أوهدي أو جزاء صيد أو نذراً أو قلد البدنة أو البقرة أو أوجها أطواقاً فله الوهاب أن يرجع في الروايات  
الظاهرة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له شاة فذبحها  
فله أن يرجع فيها وهذا بخلاف ولو ضحى بها أو ذبحها في هدي المتعة لم يكر له أن يرجع فيها  
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع فيها وتجزيه الاصحبة والمتعة  
ولم ينص على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم إنه  
كقول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو وهب درهماً ثم استقرضه من الموهوب له  
فأقرضه أياه جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً كذا في خزنة المفتين \* رجل وهب لرجل درهماً  
فقبضه الموهوب له وجهه صدقة لله تعالى فلا واهب أن يرجع فيه ما لم يقبضه المتصدق عليه كذا  
في المبسوط \* رجل وهب ديناراً عليه لم يرجع وهب له ثمرة في نخل وأمره بالقبض فقبض كان له  
الرجوع كذا في السراجية \* رجل وهب شجرة وأذن له بقطعها فقطعت وأنفق في لقطع كان  
لواهب أن يرجع فيه ولو وهب شجرة بأصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب أن يرجع فيها  
وفي مكانها من الأرض هو الصحيح فلوانه جعل الشجرة أبواً أو جذوعاً لا يرجع الواهب فيه وروى أنه  
يرجع في الجذوع كما إذا جعلها حطباً فله الرجوع في الحطب كذا في رواية فاضل خان \* إذا وهب  
الرجل عبده من رجل ثم إن الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل آخر بعد ما قبضه وقبضه  
الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الأول سبيل لأعلى الواهب الثاني ولا على الموهوب له الثاني  
ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته إن شاء ثم يرجع الواهب الأول على الواهب الثاني كذا

في الذخيرة \* ولو وصل الى الواهب الثاني بهبة او صدقة وارث او وصية او شراء او ما شبه ذلك لم يكن للواهب الاول أن يرجع فيه كذا في المحيط \* لو باع الموهوب له الموهوب من آخر فرده المشتري بعيب ليس للواهب أن يرجع كذا في شرح مجمع البحرين \* وفي السغناقي ولو وهب ما عصب او باع او تصدق أو أجر أو رهن أو أودع أو أعاره أو هلك ضمنوا قيمته ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب كذا في التارخانية \* لا خلاف في أن الرجوع في الهبة بقضاء القاضى فسخ واختلف في الرجوع بالتراضى فمسائل أصحابنا تدل على أنه فسخ أيضا كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا يصح الرجوع في الشباع الذي يحتمل القيمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشباع وكذا لا تتوقف صحته على القبض ولو كان هبة مبتدأة توقفت صحته على القبض وكذا الوهب لانسان شيئا ووهبه الموهوب له لا تتم رجوع الثاني في هبته كان للاول أن يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على أن الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا اتفق بخرار جوع عاد الموهوب الى قديم ملكه ويملكه الواهب وان لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون أمانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن ولو لم يترضا على الرجوع ولم يقض القاضى به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضى أو بقضاء القاضى وليس للموهوب له أن يرجع فيه كذا في البدائع \* ابن سمامة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز صرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضى بتقضيها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وان مات في يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضى به لم يكن للواهب أن يقبضه الا أن يكون منه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولو لم يرد الهبة به سأل الرجوع ولم يحكم به المحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده أو رد المحاكم كذا في الذخيرة \* واذا قضى القاضى بابطال الرجوع لمانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط \* اذا وهب من الفقير شيئا لا يملك الرجوع وقبل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية \* وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب أسقطت حق في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو صالحه من حق الرجوع على شيء فإنه يصح ويكون عوضا عن الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى \* رجل وضع حبلا في المسجد أو علق قنديلا له الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للقنديل كذا في السراجية \* ويستوى في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما أو كافرا كذا في المبسوط \* سئل عن رجل دفع خمسة دنانير الى أم بنته الصغيرة وقال اجعلى لها جهازا ثم أراد الاب أن يرجع وأخذ تلك الدنانير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لانه توكيل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى \* والله أعلم

﴿الباب السادس في الهبة للصغير﴾

ولو وهب رجل شيئا لولده في الصحة وأراد نفي البعض على البعض في ذلك لا راية لهذا في الاصل عن أصحابنا وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا كان التفضيل زيادة فضل له في الدين وان كانا سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وعليه الفتوى كذا

في فتاوى قاضي خان \* وهو المختار كذا في الطهيرية \* رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز  
في القضاء ويكون آتيا فيما صنع كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان في ولده فاسق لا ينبغي أن  
يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا له في المعصية كذا في خزائن المفتين \* ولو كان ولده فاسقا  
وأراد أن يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه كذا في الخلاصة \*  
ولو كان الولد مشغولا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بأن يفضل على غيره كذا في الملتقط \* وهبة الاب  
لطفله تتم بالمقدور لا فرق في ذلك بينهما اذا كان في يده أو في يد مودعه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب  
أو في يد المرتين أو في يد المستأجر حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه وكذا لو وهبته أمه وهو في يدها والاب  
ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا في التبيين \* وهكذا في الكافي \* واذا أرسل  
غلامه في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صحت الهبة فلوم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير  
ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة \* اذا وهب الابن الى دار المحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان  
في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا في الصغير \* ولو باعه بيعا فاسدا وسله اليه أو باعه  
بشرط الخيار للشترى ثم وهبه لابنه الصغير لم يجز كذا في المبسوط \* والصدقة في هذا كالهبة كذا  
في الكافي \* وصى اليتم اذا وهب عبده للصغير وللصغير عليه دين صحت الهبة ويسقط دينه فان  
أراد الواهب أن يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* الاب اذا  
وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد ثم استحق رجل العبد ضمن الاب فالاب لا يرجع على كل حال  
وان ضمن الابن بعد البلوغ ان جدد الابن فيه قبضا بعد البلوغ لا يرجع على الاب بما ضمن وان لم  
يحدد يرجع كذا في الذخيرة \* الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب فانه يجوز  
هو المتاع وذبه وعليه الفتوى كذا في العناوى العنابية \* وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
وهب دار لابنه الصغير وفيها سائر ما جاز لا يجوز ولو كان بغير أجر أو كان هو فيها يعني الواهب  
خالصة جائزة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية ابن معاذ لو وهب لابنه الصغير دارا هو ساكن  
فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة والمحيط \*  
ولو وهب دار لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا أخرى فالثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط \* رجل  
تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا  
في المساجية \* الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل تصدق بداره على ابنه الصغير  
وله فيها متاع أو كان فيها ساكن بغير أجر جازت الصدقة وان كانت في يدي رجل باجارة لم تجز  
الصدقة وقيل جوابه في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن بغير أجر يوافق جوابه في الهبة وجوابه  
في الصدقة فيما اذا كان هو الساكن أو كان فيها متاعه يخالف جوابه في الهبة فالمرءى عنه  
في الهبة اذا كان الواهب في الدار أو كان فيها متاع الواهب أنه لا يجوز وكما أن الهبة تقتصر الى القبض  
فالصدقة تقتصر الى القبض فيكون في المسئلة روايتان عنه كذا في المحيط والذخيرة \* تصدق  
بأرض مزروعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز  
للكردي \* قال صاحب كتاب الاحكام كتب الى ظهير الدين في رجل له أرض مزروعة ببذره  
في يده مزراع وهبها اب الأرض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تنفع وهل يفتقر الحال بينهما  
اذا رضى المزارع بالهبة وبينما اذ لم يرض أجاب لا تنفع الهبة كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود  
ابن الحسين الاستروشنى \* قال لولده الصغير تصرف في هذه الأرض فأخذت تصرف فيها لا تصير  
ملكه كذا في القنية \* واذا وهب لابنه وصى به على شريكه فما لم يقبض لا يملكه ولو دفع



في ابنة ما لا تصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة على التملك كذا في المتقطعة \* رجل  
 دفع الى ابنته في محنته ما لا تصرف فيه ففعل وكثر ذلك فان الاب ان اعطاه هبة فاكل له وان دفع اليه  
 لان يعمل فيه للاب فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى \* رجل اتخذ لولده اولاداً وتلميذه ثانياً ثم اراد ان يدفع  
 الى ولده الآخر اولاداً وتلميذه الاخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ ثم اعارية كذا في السراجية \*  
 اشترى ثوباً فقطعه لولده الصغير صاروا هباً بالقطع مسلماً اليه قبل الخطبة ولو كان كبير الميراث مسلماً اليه الا  
 بعد الخطبة ولو قال اشتريت هذا صار ملكاً له كذا في القنية \* قال ابو القاسم ولو جهزت المرأة  
 لولدها الذي في بطنها ثياباً فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال القنية وعندي أن  
 الثياب لها لم تقرر المرأة انهم ساجعون لها لمساكنة الصبي الا ترى أنه لو كان الصبي مقدراً عشرين سنين أو نحو ذلك  
 فبسطت كل ليلة فراشاً وبسطت عليه ملهمة أو محافاً لم يصرف لولدها لم تقبل هذا كذا في ههنا  
 وليس هذا بمنزلة ثياب البدن قال ابو القاسم ولو جهزت ابنته في حال صغرها أو حال كبرها لم يملك  
 ابها فانه يكون لها اذا كان ذلك في محنته كذا في النبايع \* امرأة لها مهر على زوجها وهبت  
 المهر لابن الصغير الذي هو من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على  
 القبض فيجوز ويهـ مير ملكاً لولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضي خان \* الموهوب له ان كان من  
 أهل القبض فيحق القبض اليه وان كان الموهوب له صغيراً أو مجنوناً فيحق القبض الى وليه ووليـ أبوه  
 أو وصي أبيه ثم جده ثم وصي وصيه ثم القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحد  
 منهم أو ليكن كذا في شرح الطحاوي \* فلوان الاب ووصيه والمجدأ ابوالاب ووصيه غاب غيبة  
 منقطعة جاز قبض الذي ينلوه في الولاية كذا في الخلاصة \* وأما غير الاب والمجدأ فتصو الاخ والم  
 والام وسائر القرابات ففي الاستحسان يملك قبض الهبة اذا كان الصغير في عيال لهم وكذلك وصي  
 هؤلاء يملكه استعساناً اذا كان في عياله وكذلك الاجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم أحد  
 سواء جاز قبض الهبة استعساناً ويستوى في هذه المسائل اذا كان الصبي يعقل القبض أو لا يعقل  
 وهذا كله اذا كان الاب ميتاً أو حياً غائباً غيبة منقطعة فاما اذا كان حياً حاضراً والصبي في عيال هؤلاء  
 هل يصح لم يذكروا هذا الفصل في الكتب نصاً الا أنه ذكر في الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس لهذا  
 اليتيم أحد سواء جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب حاضراً  
 وذكر في المجدأ نصاً أنه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حياً ولم يفصل بينهما اذا كان الصغير  
 في عياله أو ليكن فظاهر ما أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة \* فان كان الصغير في حجر الم  
 وعياله فهو له الصغيرية ووصي الاب حاضراً قبض الم قبل لا يجوز قبضه وان قبض الاخ أو الم أو الام  
 والصغير في عيال اجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* والصغيرة التي يجمع منها وهي في عيال الزوج اذا قبضت هي أو الزوج جاز القبض  
 ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان يجمع منها هي أو غيرها من قال اذا كان لا يجمع  
 منها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح أنه اذا كان يعولها وهي لا يجمع منها جاز قبضه عليها والصغيرة  
 اذا بين الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن قبض الولى عليها كذا في الذخيرة \*  
 ولو كانت الصغيرة في عيال المجدأ والاخ أو الام أو الم فهو لها هبة قبض الزوج جاز كذا  
 في التارخانية \* فان أدركت لا يجوز قبض الاب ولا الزوج عليها الا باذنها كذا في المحررة النيرة \*  
 صغيرة في عيال اجنبي ما لم يرضى أبها والاب غائب قبض الاجنبي لها صحيح دون قبض الاخ كذا  
 في السراجية \* ولو كان الصغير في عيال المجدأ والاخ أو الام أو الم فهو له هبة قبض الهبة من

قوله ثم شرط الخ هكذا  
 بطبع بولاق فليتل

كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح الجواز هكذا في فتاوى قاضي خان \*  
وبه يفتي هكذا في الفتاوى الصغرى \* وان قبضه الصبي وهو يسقط جازوان كان ابو حيا كذا  
في الوجيز لا كدرى \* وهذا قول عالمنا الثلاثة رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* وان  
كان لا يعقل لم يجز كذا في السراج الوهاج \* قبول الهبة من الصبي صحيح اذا تمت الهبة منفعة  
في حق الصغير اما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا أعمى أو ترابا في دار  
قبل ان كان يشتري منه ذلك فانه يصح قبوله ولا يردوان كان لا يشتري منه شيئا ولم يرد منه مؤنة النقل  
ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة \* وذكر  
الحاكم وهب دارا لابن له أحدهما كبير والآخر صغير وقبض الكبير أنها باطلة وهو الصحيح لان  
هبة الصغير منفعة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول  
فستقت هبة الصغير فتمكن الشروع والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها لهما كذا في الوجيز  
لا كدرى \* ثم كل ما يتخلص به عن المحرام ويتوسل به الى التحلل من الخيل فهو حرم والصدقة  
على الصغيرين هي على الاجنبين كذا في التمر تاشي \* والله اعلم

\*(الباب السابع في حكم العوض في الهبة)\*

العوض نوعان متأخر عن العقد ومشروط في العقد (أما العوض) المتأخر عن العقد فالكلام فيه  
في موضعين أحدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان  
ماهية هذا التعويض (أما الاول) فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو ان يكون  
التعويض بلفظ يدل على المقابلة فتعوض عن هبتك او هبتك او هبتك او هبتك او هبتك او هبتك  
او هبتك هذا عن هبتك او تصدقت بهذا ابدل من هبتك او كافاتك او جازيتك او ائمتك او ما يجري  
هذا المجرى حتى لو وهب لانسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له ايضا وهب شيئا للواهب  
ولم يقل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما  
حق الرجوع والثاني أن لا يكون العوض في العقد مما لو كابد ذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض  
الموهوب لا يصح ولا يكون عوضا وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض  
الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا واحدا أو شيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين  
في عقدين فوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون  
عوضا ولو وهب له شيئا وتصدق عليه بشي فعوضه للصدقة من الهبة كانت عوضا بلا جاع  
والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم بأن استحق من يده لم يكن عوضا وله أن يرجع في الهبة  
ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يرد دخيرا أو لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك  
أو استهلك الموهوب له لم يضمنه كما لو هلك أو استهلكه قبل التعويض وكذا اذا ازداد جبر لم يضمن  
كذا في البدائع \* وان استحق بعض العوض فباقي منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاء  
رد ما بقي في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يرد  
في بدنها كذا في السراج الوهاج \* وأما سلامة المعوض وهو المار به في شرط التعويض حتى  
لو استحق الموهوب كان له أن يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فله الموهوب له أن يرجع  
في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زاد  
في البدن أو نقص فيه كان له أن يأخذ نصفه ونصف الآخر كذا في البدائع \* وان قال أراد

مابقي من الهبة وأرجع في العوض كله لم يكن له ذلك وإن كان العوض مستهلاً كاضمن قابض العوض  
بقدر ما وجب الرجوع الموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج \* وإذا استحق كل الهبة  
والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا في الأصل من غير خلاف كذا في البدائع \*  
هذا إذا كان الموهوب أو العوض شيئاً لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فأما إذا كان مما يحتمل  
القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض إن كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة إن كانت هي  
المستحقة وإذا بطل العوض رجع في الهبة وإذا بطلت الهبة رجع في العوض هكذا في السراج  
الوهاج \* (الثاني بيان ماهيته) فالتعويض المتأخر من الهبة هبة مبتدأة بخلاف بين أصحابنا  
يصح بما نصحه به الهبة ويبطل بما تبطل به الهبة لا ينفصلان إلا في إسقاط الرجوع على معنى أنه يثبت  
حق الرجوع في الأولى ولا يثبت في الثانية فأما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد  
الموهوب له بالموهوب شيئاً فاحتمل أن يكون له أن يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب إذا وجد بالعوض  
شيئاً لم يكن له أن يرد العوض ويرجع في الهبة فإذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ما  
أن يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له أو أجنبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره  
كذا في البدائع \* ويشترط شرائط الهبة في العوض بهد الهبة من القبض والحيازة والافراز كذا  
في خزائن المعين \* ولا يكون في معنى المعارضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفيع الشفعة ولا للموهوب  
له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي \* (النوع الثالث) العوض المشروط في قدا الهبة \* فإن  
كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل  
القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما أن يمتنع من التسليم وبعد التفاض يثبت  
لها حكم البيع فلا يكون لأحدهما أن يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما  
أن يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسن والقياس  
أن تكون الهبة بشرط العوض بعبارة ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى قاضي خان \* وهب داراً من  
رجلين بشرط عوض ألف درهم يتقلب بيعاً جائزاً بعد التقابض كذا في القنية \* ولو عوض عن  
جميع الهبة قليلاً كان العوض أو كثيراً فإنه يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض الهبة عن ملكه فله  
الرجوع فيما لم يعوض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوي \*  
إذا صدق الموهوب له على الواهب بصدقة أو نحوه أو أعمره فقال هذا عوض هبتك جاز كذا  
في الصغرى \* ويجوز تعويض الأجنبي سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره وليس للأجنبي  
المعوض أن يرجع على الموهوب له سواء عوض بأمره أو بغير أمره إلا أن يقول الموهوب له عوض فلانا  
عني على أني ضامن وهو كما لو قال هب لفلان عبدك هذا عني فإن المأمور لا يرجع على الأمر إلا أن يقول  
له الأمر على أني ضامن هكذا في فتاوى قاضي خان \* والأصل في جنس هذه المسائل أن كل ما يطالب  
به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأمر بإدائه سبباً للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا  
يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة لا يكون الأمر بإدائه سبباً للرجوع إلا بشرط الفسخان كذا  
في الظهيرية \* ولو وهب له هبة فعوضه عرضاً على غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله أن يرجع  
في الهبة إن كانت قائمة في ذلك الموهوب له ولم ترد ولم يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج  
الوهاج \* وإن استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة \* وإن كانت الهبة  
قد هلكت أو استهلكها الموهوب له لم يضمنها في قولهم جيب ما كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب  
لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمين من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضاً عندنا وكان له أن

برجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بتمامها كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفتاوى العنابية ولو وهب دارا بشرط عوض وقيمتها ألف فباعها بألفين قبل تئذ لئن أخذها الشفيع بألفين ويدفع الموهوب له للواهب ما شرط أو قيمته ولو - ضرا الشفيع بعدما دفع المشروط إلى الواهب أخذها به كذا في التتارخانية \* رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم وسلم الكل إليه ثم عوضه الثوب أو الدرهم لم يكن عوضا عندنا استقصانا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وهب له حنطة وطحن بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا وكذلك لو وهب له ثيابا وصبغ منها ثوبا بعصفرا أو خاطا بقميصا وعوضه إياها كان عوضا وكذلك لو وهب له سويقا فلبت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة \* ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم خرا أو خنزير لم يكن ذلك عوضا وللنصراني أن يرجع في الهبة وكذا الرجل إذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم ظهر أنها ميتة رجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضي خان \* وهب لرجل ثوبا بغيره وسلمه إليه وأجاز رب الثوب الهبة جازت من ماله فله أن يرجع فيه ما لم يعوضه الموهوب له أو لم يكن ذارحم محرم منه وإن عوض الرجل الذي وهب له أو كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب من الرجوع كذا في المبسوط \* عبدا مؤذونا في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما أن يرجع في الذي له والهبة باطلة وكذلك والد الصغير إذا وهب من مال الصغير شيئا وعوضه الموهوب له كذا في المحيط \* الصغير إذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة باطلة كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا وهب الصغير هبة فعوضه الأب عنها من مال الصغير لم يجز تعويضه وإن كانت الهبة بشرط العوض كذا في المجمهرة النيرة \* ومن وهب لرجل جاريتين فولدت أحداهما في يد الموهوب له فعوضه الولد عنها لم يكن له أن يرجع فيها كذا في السراج الوهاج \* مريض وهب لأخيه عبدا يساوي ألفا ولأمال له غيره فعوضه الصحيح منه عوضا وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فإن كان العوض مثل ثمن قيمة العبد أو أكثر فالهبة ماضية وإن كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورثة الواهب في سدس الهبة وإن كان العوض شرطا في أصل الهبة فإن شاء الموهوب له رد الهبة كلها وأخذ العوض وإن شاء رد سدس الهبة ومسك الباقي كذا في المبسوط \* والله أعلم

﴿الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة﴾

في البقال عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لغيره هذه الهبة لك إن شئت ودفعها إليه فقال شئت يجوز عن محمد رحمه الله تعالى في القمار إذا طلع فقال صاحب القمار لغيره هولاك إن أدرك أو قال إذا كان غد فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة \* لو وهب غلاما أو شيئا على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام أن أجازه قبل الافتراق جاز وإن لم يجز حتى افتراق لم يجز ولو وهب شيئا على أن الواهب بالخيار ثلاثة أيام صحت الهبة وبطل الخيار لأن الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له على آخر ألف درهم فقال إذا جاء غد فالألف لك أو قال أنت بريء منه أو قال إذا أدبت إلى نصف المسال فأنت بريء من النصف الباقي أو قال فلك لنصف الباقي فهو باطل كذا في المجموع الصغير \* وفي الفتاوى العنابية إذا قال أبرأ لك على أن تعتق عبدك أو قال أنت بريء على أن تعتقه بأبرأى أياك فقال قبلت أو اعتقت له يبرأ عن الدين كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى سئل أبو نصر عن رجل قال لا خير أبرأ لك عن الحق الذي لي عليك على أني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل لا يرى أنه لو وهب له شيئا على أنه بالخيار جازت الهبة

وبطل النجاشة البراءة الأولى كذا في المحيط \* وفي المتنق ابن سماعة عن محمد بن محمد بن عبد الله بن علي بن رجل  
قال انه وهب لك هذه الامة على ان تعوضني الفدرهم فدفعت اليه الامة فوطئها وولدت له قال  
آمره ان يدفع العوض الذي شرط او القيمة كذا في الذخيرة \* قال أصحابنا جميعا اذا وهب هبة  
وشرط فيها شرطاً فاسداً فالهبة جائزة والشرط باطل كمن وهب لرجل أمة فاشترط عليه أن لا يبيعها  
أو شرط عليه أن يتخذها م ولداً وان يبيعها من فلان أو يردها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه  
الشرط كلها باطلة كذا في المراج الوهاج \* وان وهب لرجل أمة على أن يردها عليه أو على أن  
يعتقها أو على أن يستولدها أو وهب له داراً أو تصدق عليه بدار على أن يردها عليه شيئاً منها أو يعوضه  
شيئاً منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في الكافي \* والاصل في هذا أن كل عقد من شرطه  
القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في السراج الوهاج \* (وجملة ما لا يصح تعليقه  
بالشرط وبطل بالشرط الفاسدة ثلاثة عشر) البيع والقسمة والاجارة والرخصة والصالح من مال  
والابراء عن الدين والمخرج من المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح الطحاوي وتعليق إيجاب الاعتكاف  
بالشرط والمزارعة والمعاملة والاتسار والوقف في رواية (وما يبطل بالشرط الفاسدة ستة  
وعشرون) الطلاق والمخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية  
والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد بن محمد بن عبد الله بن علي بن رجل  
والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصالح عن دم العبد والمجراحة التي  
فيها القصاص حالاً أو مؤجلاً وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها  
كفالة أو حوالة وعقد اذمة وتعليق الرهن بالغيب بالشرط وتعليق الرد بغير الشرط وعزل القاضي  
والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا المخرج  
المأذون وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط (وما يصح  
اضافته الى زمان في المستقبل اربعة عشر) الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة  
والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف (وما لا يصح اضافته الى زمان  
في المستقبل تسعة) البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرخصة والصالح  
عن مال والابراء عن الدين هكذا في الفصول الاسترشادية \* رجل وهب لآخر ضاعلي ان ما يخرج  
منه من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصفار ان كان في الارض كرم او اشجار  
جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراخاً فالهبة فاسدة كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو كان الموهوب كرم او شرط ان ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل الشرط كذا في محيط السرخسي \*  
وفي الاستيعاب رجل وهب لرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن يردها عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها  
فالهبة جائزة ولا يردها عليه ولا يعوضه بشئ كذا في التتارخانية \* وفي المتنق امرأة قالت لزوجه  
تصدق عليك بالالف الذي لي عليك على أن لا تنسري على أو قالت على أن لا تزوج فقبل ثم تزوج  
أو نسرى فلا رجوع في الالف كذا في المحيط \* وهبت مهرها لزوجهها على أن يجعل أمر كل امرأة تزوجها  
عليها بيدها ولم يقبل الزوج فاختار أن الهبة تصح بلا قبول المدين وان قبل ان جعل أمرها بيدها  
فلا براعاض وان لم يجعل فاختار أنه يعود المهر وكذا الوابرات على أن لا يضربها ولا يصحها أو يهب لها  
كذا فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والمخالصة \* قالت امرأة  
لزوجهما تركت مهرى عليك ار جعلت أمرى بيدي ففعل ذلك مهرها على حاله ما لم تطلق نفسها لانها  
جعلت المهر عوضاً عن الأمر بالسود وهو لا يصح عوضاً كذا في المفهرات \* امرأة قالت لزوجهما

مطلب  
ما يبطل بالشرط الفاسدة  
وما لا يبطل وما يصح تعليقه  
واضافته الى الزمان  
وما لا يصح

وهبت مهرى لك ان لم تطلقني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه أبو بكر الاسكاف  
 وأبو القاسم الصغار البينة فاسدة لأن هذا تعليق البينة بالشرط بخلاف ما لو قالت وهبت لك مهرى على  
 أن لا تطلقني فقبل صحت البينة لأن هذا تعليق البينة بالقبول فإذا قبل تمت البينة ولا يعود المهر بعد  
 ذلك وقبل مهرها على حاله إذا ظلمها والعنوى على هذا لقول ران ضربها الزوج بعدما قبل الشرط ان  
 ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب مسحق عليها لا يعود المهر هكذا في الظاهرية  
 وفتاوى قاضي خان \* وسئل أبو بكر عن امرأة قالت لزوجها اتخذا الوليمة وقت جهازي فما نفقت  
 فانقص من مهرى قال يكون كما قالت له كذا في المحاوي للفتاوى \* إذا قال الرجل لامرأته ابرأتني  
 عن المهر حتى أهلك كذا فإبرأتها ثم أتى الزوج أن يهبها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وذكر  
 في كتاب الحج امرأة تزكت مهرها على زوجها على أن يهبها فلم يهبها قال محمد بن مقاتل ان المهر يعود  
 عليه على حاله قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته المختار للفتاوى ما قاله نصير ومحمد بن مقاتل  
 رحمهما الله تعالى أن المهر يعود كذا في المضمرة \* امرأة قالت لزوجها انك تغيب عني كثيرا فان  
 مكثت معي ولا تغيب فقد وهبت لك المحاط الذي في مكان كذا فمكثت معها زمانا ثم طلقها (فالمسئلة  
 على خمسة وجوه) الوجه الأول إذا كانت عدة منها لاهية للحال ففي هذا الوجه لا يكون المحاط  
 الزوج الوجه الثاني إذا وهبت له وسلمت اليه ووعدا أن يمكث معها ففي هذا الوجه المحاط للزوج  
 وان لم تسلم المحاط الى الزوج لا يكون له المحاط الوجه الثالث إذا وهبت على شرط أن يمكث معها  
 وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه المحاط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى  
 وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل رحمهما الله تعالى وهو المختار لا يكون المحاط للزوج الوجه الرابع  
 إذا قالت وهبت لك ان مكثت معي ففي هذا الوجه لا يكون المحاط للزوج الوجه الخامس إذا صاغت  
 على أن يمكث معها على أن المحاط هبة ففي هذا الوجه لا يكون المحاط للزوج كذا في المحيط \* امرأة  
 وهبت مهرها لزوجها ليطع لها في كل حول ثوبين وقبل الزوج ذلك ففضي حولا ولم يقطع قال  
 الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرطا في البينة فهو رها عليه على حاله وان لم يكن  
 شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها على أن يحسن اليها فلم يحسن اليها  
 كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأة قالت لزوجها ٢ (كأب ترأخس دم جلدك  
 ازم بدار) ان لا يطلقها المبرأ من المهر كذا في الظاهرية \* امرأة وهبت مهرها من زوجها  
 على أن يسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
 ان لم تسك وقت للامساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان  
 المهر عليه على حاله فقبل إذا لم وقت لذلك وقتا كان قصدها ان يسكها ما عاش قال نعم لأن العبرة  
 لا بطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف رحمه الله  
 تعالى صحت البينة بطلاقها أو لم يطلق كذا في فتاوى قاضي خان \* وسئل أبو جعفر رحمه الله تعالى  
 عن منع امرأته عن المسير الى أبوها وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهر كذا أنبعثك الى أبيك فقالت  
 المرأة أفعل ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها وأوصت باليهض على الفقراء وغير ذلك وبعد  
 ذلك لم يبعثها الى أبوها ومنعها قال الهبة باطلة قال الفقيه رحمه الله تعالى لانها بمنزلة المكره في الهبة  
 كذا في المحاوي للفتاوى \* امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل من  
 مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة وتعلق كذا في الظاهرية \* مريضة  
 قالت لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو فانت في حل من مهرى فانت من ذلك

ارفع يدك عنى فقد  
 وهبت لك المهر



المرضى فقوله بالاجل والمهر على الزوج كذا في خزينة المقتنين \* المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها ففسال لها المأثاق لا تزوجك حتى تحبيني مالك على فوهبت مهرها على ان يتزوجها ثم ابي ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوجها اولم يتزوجها لانهم باجعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضي خان \* لو ابي الاضطجاع عند امراته ففسال لها البريثني من المهر فأضطجع معك فابراته قيل ببراءة لان البراءة للتودد المدعى الى الجماع كذا في القنية \* ولو قال لمدنيته ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البصر الرائق \* ولو قال لرب الدين اذامت فانت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما لي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي \* ابراء عن الدين ليصلح منه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية \* والله أعلم

\*(الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك)\*

هبت في يدي رجل جاهر جل وادعى ان صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه ومحمد صاحب اليد ذلك فعاد المدعى ببينة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى اولا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل رهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بخلاف ما شهد احد الشاهدين على معاشنة القبض وشهد الاخر على اقرار الواهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له فشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الاول والاخر كذا في الذخيرة \* وان كان الواهب اقرب بذلك عند القاضي والعبد في يده اخذ باقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة رحمه الله تعالى قول اول واخر ذكر في كتاب الاقرار قوله الاول قال من يبخننا رحمه الله تعالى ما ذكره هنا اصح كذا في المحيط \* اذا استودع الرجل رجلا ودية ثم وهبها له ثم شهد ما شهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهدا بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في يده يومئذ وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاشنة القبض ولا على اقرار الواهب والهبة في يد الموهوب له يوم يخاصم الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حيا فان كان ميتا فشهدا ههنا باطلة كذا في المبسوط \* رجل وهب لرجل متاعا ثم قال انما كنت استودعك فاقول قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف اخذ المتاع فان وجده هالكا فان كان هالك بعد ما ادعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمه وان كان الهالك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط \* وهب لرجل عبدا وقبضه الموهوب له ثم جاهر رجل واقام بينة انه كان اشتراه من الواهب قبل الهبة والقبض بطالت الهبة وان لم يشهدوا على الشراء قبل الهبة وانما شهدوا على الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك ان اخرج شهودا للشراء شهرا او سنة وان كان العبد في يد الواهب فاقام الموهوب له البينة انه وهبه له وقبضه قبل الشراء واقام المشتري البينة انه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة \* في المنتقى بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اتفق الواهب والموهوب له ان الهبة كانت بشرط العوض ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض اثم وقال الموهوب له خمسمائة والعوض لم يقبض بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فالواهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة وان شامر جمع في الهبة وان كان الموهوب مستهلكا رجع بقيمته ان شامر وان اختلفا في اصل العوض فقال الموهوب له الواهب ما شرطت



القاضي المستحق يكون فمضى للعقود الماضية أما في ظاهر الرواية لا يكون فمضى كذا ذكره  
 الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى وإذا لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا تنفسخ الهبة فصيح إجازة المستحق  
 والفتوى في البيع على ظاهر الرواية قال لا تحركت وهبت لي ألف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم  
 أقضها فالقول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الإخلاط \* ولو وهبت المرأة شيئاً لزوجها وأدعت  
 أنه استكرهها في الهبة تجمع دعواها كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأة وهبت مهرها من الزوج  
 وقالت أنا مريضة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مدركة وكذبت نفسها إن كان قد هبها قد المذكرات في ذلك  
 الوقت أو كان بها علامة المذكرات لا تصدق أنها لم تكن مدركة وإن لم تكن كذلك كان القول  
 قولها كذا في خزنة الفتاوى \* في البقالي ويجوز الرجوع فيما وهب للعبد بغيبة المولى إن كان  
 العبد مأذوناً به ويصدق الواهب أنه مأذون ولا تقبل بينة العبد على أنه منجور إلا أن تكون على إقرار  
 الواهب ويحلف الواهب عند عدم البينة على العلم ولو غاب العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وإن  
 كانت في يده فهو الخصم إذا صدقه أو قامت عليه البينة كذا في المحيط \* رجل قال لغيره وهبت لك  
 هذا العبد أمس فلم تقبل كان القول قول الواهب كذا في فتاوى قاضي خان \* والله أعلم

﴿الباب العاشر في هبة المريض﴾

قال في الأصل ولا تجوز هبة المريض ولا صدقته إلا مقبوضة فإذا قبضت جازت من الثلث وإذا مات  
 الواهب قبل التسليم بطلت يجب أن يعلم بأن هبة المريض هبة عقدا وليست بصيغة واعتبارها من الثلث  
 ما كانت لانها رصينة معنى لأن حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر  
 ما جعل الشرع له وهو الثلث وإذا كان هذا التصرف هبة عقدا شرط سائر شرائط الهبة ومن جملة  
 شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط \* إن كانت الهبة داراً فقبضها ثم مات  
 ولا مال له غيرها جازت الهبة في ثلثها ورد الثلثين إلى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا  
 في المبسوط \* مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترد  
 الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار كذا في جواهر الإخلاط \* وروى إذا وطئ الواهب المريض  
 الأمة لم يثبت الذنب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الأمة وثلث الولد وباقيها للورثة الواهب ولو قاع  
 الواهب يدها في وجوب الارش روايتان كذا في التتارخانية \* إن كانت الهبة جارية فكاتبها الموهوب  
 له ثم مات المريض ولا مال له غير هبها فعلى الموهوب له ثلثا قيمتها للورثة ولا ترد الكتابة فإن قضى  
 القاضي عليه بثلثي قيمتها ثم عجزت المكاتب لم يكن للورثة عليها سبيل وإن عجزت قبل القضاء أخذوا  
 ثلثها وكذلك إن كاتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم ما لم يقض القاضي بثلثها للورثة فإن  
 قضى للورثة بثلثها ثم اعتقها الموهوب له فهو كالحرة يكتن إذا اعتق فعند أبي حنيفة تخير الورثة  
 بين التخييم والاعتاق والاستسعاء إن كان الموهوب له موسراً ولم يذكر في الكتاب إن كان معسراً هل  
 للورثة تضمينه ويجب أن يكون لهم تضمينه بالإجماع كذا في محيط السرخسي \* في الفتاوى  
 العتبية ولو وهب المريض عبداً وجميع ماله بشرط أن يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة أو أكثر  
 جاز وإن كان أقل فالموهوب له إن شاء كل الثلثين وإن شاء رد جميع الهبة وأخذ عوضه وكذا إذا  
 عوضه من غير شرط كذا في التتارخانية \* مريض وهب لآخر عبداً وسلمه إليه ثم الموهوب له نزل  
 الواهب عبداً أو عتقاً فإنه يرد العبد إلى ورثة الواهب كذا في القنية \* رجل وهب لرجل عبداً مرضه  
 وميته ألف درهم وسلمه إليه ولا مال له غيره ثم إن العبد قتل الواهب يقال للموهوب له أدفعه أو أفده

فان اختار الفداء فداء بعشرة آلاف وان اختار الدافع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص عن عهده  
 المجابة بدفع المجاني يدفع نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية ~~هـ~~ كذا  
 في المبسوط \* مريض وهب عبده ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن  
 ثلثي قيمته لورثته هكذا في السراجية \* مريض وهب عبده لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال  
 له غير العبد فاعتقه الموهوب له قبل موت الواهب جاز ولو اعتقه بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية \*  
 مريض وهب لمريض عبدا وسلمه اليه فاعتقه وليس لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات  
 الموهوب له فان العبد يسمى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسمى في ثلثي الباقي لورثة الموهوب له  
 وان كان على الموهوب له دين ألف درهم وقبض العبد ألف درهم يسمى العبد في قيمته يضرب فيها  
 غرماء الموهوب له بدنيهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط \* ولو وهب المريض  
 دارا قيمتها ثلثمائة على أن يعوضه عبدا قيمته مائة وتقابض الشفع أن يأخذ باقية العبد فان  
 مات وأبى الورثة الا اجازه خير الشفع كالموهوب له أحرد الشفع ثلث الدار أو كل الدار وأخذ عبده  
 وان لم يكن العوض مشروطا يأخذ بالشفعة كذا في الكافي \* مريض وهب عبدا قيمته  
 ثلثمائة لرجل صحيح على أن يعوضه عبدا قيمته مائة وتقابض ثم مات المريض من ذلك المرض ولا مال  
 له غير العبد وأبى الورثة أن يميز وأما صنع الواهب كان للموهوب له الخياران شاء نقض الهبة ورد  
 الموهوب كله وأخذ عوضه وان شاء رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثاه له ولم يأخذ من العوض  
 شيئا وان قال الموهوب له أزيد في العوض بقدر الزيادة من المحاببات على الثلث لم يكن له ذلك كذا  
 في خزائن المغنين \* اذا وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير  
 خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغرى \* ولو وهب المريض كثر قيمته ثلثمائة على أن  
 يعوضه الصحيح كثر يساوي مائة وتقابض ومات ولم يميز الورثة رد كراهية وأخذ كره نفسه أو رد نصف  
 الكره وأخذ نصف كره ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة وأخذ العوض وان شاء رد ثلثها ولا يرجع  
 بشئ كذا في الكافي \* مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم وهب لرجل وقبضه  
 الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للموهوب له ادفعه أو افده فان  
 اختار الفداء فداء بالدية وسلم له العبد كله لان الدية بدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه فدين به أن  
 ماله خمسة عشر الفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا تنفذ الهبة في جميعه واذا ظهر  
 نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر أن على الموهوب له الدية كاملة للورثة باختياره فان كان يساوي ستة  
 آلاف درهم واختار الفداء فانه يرد على ورثة الواهب أربعة ويغدى ما بقي ثلثة أرباع الدية كذا  
 في المبسوط \* وفي العيون هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل وهب عبدا لرجل له على  
 العبد ألف درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره رجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول أبي  
 حنيفة ومحمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى قال يعود ثلثا الدين  
 فان وهب الرجل في مرضه غلاما لابنه ولا ابنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصار  
 للورثة عاددينه كذا في التتارخانية \* واذا رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد  
 كانت الهبة في الصحة فان كان بغضا قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لعرض الموهوب له وورثته  
 بعدموته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع  
 فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله

أبطلت ذلك الرجوع ووردت الهبة الى تركة الميت كذا في المبسوط \* مريض وهب جاريته لمريض فردّها الموهوب له على الواهب بهبته منه فهو جائز وليس لورثة الموهوب له أن يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فخصّ من كل وجه وأنه يوافق رواية أبي حفص عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* مريض وهب غلاما لامرأته بقبضته وأعتقه ثم مات المريض فالعتق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزانة المفتين \* مريضة وهبت صداقها من زوجها فان برأت من مرضها صح وإن ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير مرض الموت فكذلك الجواب وإن كانت مريضة مرض الموت لا يصح الا بإجازة الورثة وتكلمه رأى حذر مرض الموت والمختار للفتوى أنه إذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة فراش أو لم تكن كذا في المضمرات \* قال أبو الليث رحمه الله تعالى وإن لا يقدر أن يهلى قائما وهو أحب وبه نأخذ كذا في الجوهرة النيرة \* مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال القتيبي أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كانت عند الهبة تقوم لمحتاجها وترجع من غيره عين على القيام فعلى بمنزلة الصحبة تصح هبتها كذا في فتاوى قاضي خان \* والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول أن تطاول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا \* والمرأة إذا أخذها الطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهرة النيرة \* ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يصح كذا في السراجية \* وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه لعمدة الأبرار ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتها دعوى مهرها كذا في القنية \* مريض مرض الموت طلق امرأته ثلثا وباع منها منزلا ووهب لها ثمنه وأوصى لها بالف درهم ثم مات وهي في الدّة فالوصية وهبة الثمن على قول من أجاز البيع باطلان فان أجاز سائر الورثة فهذا على وجهين إن قالوا أجزأنا أمر به الميت جازت الوصية وبطلت الهبة وإن قالوا أجزأنا ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعا كذا في خزانة المفتين \* وإذا وهب المولى من أم ولده في صحته لا يصح وكذا لو وهب المولى من أم ولده في مرض موته لا يصح ولا تغلب وصية أما إذا أوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى \* والله أعلم

﴿الباب الحادى عشر في المتفرقات﴾

في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير أمره أو وهب له ثوبا ثم قطعه بغير أمره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحّة كذا في المحيط \* وفي فتاوى آهـو رجل له على آخر مائة وخمسون درهما مائة حالة وخمسون مؤجلة فوهب رب الدين للدينون خمسين فذلك الموهوب ينصرف الى الحال أم الى المؤجل أفنى الامام الاجل برهان الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بأنه ينصرف اليهما وبه أفنى القاضى بديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* المريضة إذا قالت ائسنى على زوجى صداق لا يبرأ عندنا كذا في خزانة الفتاوى \* وسئل على المغدى عن قال لامرأته هي لى جميع أملاكك فقالت وهبت هل يدخل فيه المهر أم لا فقال لا كذا في التتارخانية \* رجل جهز بنته بماله ووجه الابنة مع المجهاز الى زوجها فان ابنة فادعى الاب أنه كاز حارية وزوجها يدعى المالك اختلقوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الاب وبه

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع  
والملك قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام  
والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأنف عن الاعارة وان كان من أوساط الناس يكون القول  
قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضي خان \* أعطى  
لزوجته دنائير لتخذيها ثيابا وتلبسها عنده فدفعها الى معاملة فهي لها كانت تدفع لزوجه وروقا  
عند الحاجة الى النفقة أو شيئا آخر وهو ينفعه على عياله ليس لها أن ترجع بذلك عليه كذا في القنية \*  
امرأة قالت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابراهيم المهر ولو جعلت زوجه في حل يبرأ الزوج عن المهر كذا  
في خزائن الفتاوى \* قال لها وهي لا تعلم العربية قولي ومهر منك فقالت ومهرت لا يصح  
بخلاف الطلاق والعنق ولهذا لو أكره على الهبة فهو هبة لا تصح كذا في الوخير للكردي \* ولو مهرت  
المرأة شيئا زوجهها وادعت أنه استكرهها في الهبة تسع دعواها كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا  
أرادت المرأة أن تهب مهرها لمها أن تعيد المهر على الزوج فتصالح من المهر على اللؤلؤة أو على  
الثوب ولا تراه فتعبري الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الرؤية عاد المهر على الزوج ولو ماتت لزم  
العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزائن الفتاوى \* وإذا أرادت المرأة أن تهب مهرها زوجهها ان  
ماتت وان لم تمت بقي في ذمته ينبغي أن تشتري من زوجهها ثوبا في منديل بمهرها ان ماتت بطل الخيار  
وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المقتى \* هبة المهر من الزوج الميت تصح استفسانا  
كذا في المراجعة \* والبت لو مهرت مهرها من أبيها ان أمرته بالقبض صح كذا في الخلاصة \*  
قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد هو الموكل دون الوكيل وفي  
القبض التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم ولو وكيل بالتسليم أن يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا  
في الهيوط \* وفي الفتاوى العتائية ولو وكيل الواهب رجلا بالتسليم ووكيل الموهوب له رجلا بالقبض  
وغايا صحت التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصه وكيل الموهوب له وينفرد أحد وكيلي  
التسليم به بخلاف وكيل القبض لا ينفرد أحدهما كذا في التتارخانية في فصل فيما يجوز من الهبة  
وما لا يجوز \* ولو انفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها بعد عدتها فابت أن يتزوجها فان شرط  
في الاتفاق الزوج يرجع بما انفق والا فلا صح أن لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى  
وقال الاستاذ قاضي خان الامح أنه يرجع عليها زوجت نفسها أو لم تزوج لانها رشوة ولو أكلت  
معه لا يرجع بشئ كذا في القنية \* وسئل أبو القاسم عن امرئ يركب أن يدفع ماله الى ولده على  
وجه الهبة وكتب اليه كتاب بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شئ  
لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال القنية رحمه الله تعالى ولو لم يكن  
على وجه الهبة فللابن أن يخصم اذا كان مقربا للمال وبالموكل كذا في المحاوي للفتاوى \* أمير  
وهب جارية لرجل فأخبرته المجارية أنها كانت لتاجر قتل في غير واستولى عليها وتداولها الايدي  
والموهوب له لا يحد ورتة المقتول وهو يعلم أنه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها رجا يقع في فتنه فله أن  
يرفع الامر الى القاضي ليبيعهما للغائب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن  
كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى أبي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل أرضا كانت  
في يد أبيه مذقوب بعد أبيه كانت في يده فبما امتنع بخصاصه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله  
تعالى خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد رحمه الله تعالى ان أراد أخذ الارض فكذلك  
وان أراد أخذ القبة حيث استهلكها بهبة كان له أن يخصم الواهب كذا في المحاوي للفتاوى \*



فأض أو غيره دفع إليه سمحت لأصلاح الموم فأصلح ثم ندم برؤ ما دفع إليه المتعاشقان يدفع كل واحد  
منهما لصاحبه أشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها وللدافع استردادها خطب امرأة في بيت أخيها  
فأبى أن يدفعها حتى يدفع إليه درهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة كذا في القنية \*  
إذا دفع الرشوة لدفع المحجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته لم يأنم إذا أجاز ملك دار الحرب لرسول ملك  
دار الاسلام جارية فهي له ولو أهدى ملك العدو إلى أمير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية \*  
وسئل ابن مقاتل عما يهدي أبو العبي إلى المعلم أو إلى المؤذنب في النيروز وفي المهرجان أو في العيد  
قال إذا لم يسأل ولم يبلغ عليه في ذلك فلا بأس به كذا في المحامى للفتاوى \* وسئل المحلواني  
عن علق كوزة أو وضعه في سطحه فأعطى السحاب وامتلأ الكوز من المطر فماذا كان وأخذ ذلك  
الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز أن يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال رضي الله عنه وجوابه  
في الكوز مما لا اشكال فيه فأما في الماء فإنه ينظر أن كان أمه ذلك حينئذ يسترده وإن لم يعده  
لذلك لا يسترده كذا في التارخانية \* وقبول الهبة والصدقة على اللقيط إلى الملتقط وقبضه جائز  
استحساناً كذا في الملتقط \* لقيط في يده امتقط نقله ويتفق عليه وإيس لهذا الصغير أحد سواء  
جاء للاجنبي أن يقبض ما وهب من الصغير وإن كان الصغير من أهل أن يقبض بنفسه ولهذا الاجنبى  
أن يسلمه لتعليم الأعمال ولين لاجنبى آخر أن يسترده منه نص عليه السرخسى في كتاب الهبة كذا  
في الصغيرى \* وسئل على بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل دخل الحمام وقد دفع إلى صاحب  
الحمام الاجرة فاغترب من الاناء ماء باناء دفعه إليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك  
الماء ملكاً للغترب أم يكون ذلك لصاحب الحمام ويكون منه اباحة للدخيلين فقال صار أحق به  
من غيره ولكن ما صارت ملكاً له كذا في التارخانية \* دفع إلى أجنبية عينا لأرادة الزنى  
فإن قال دفعت اليك لازني بك فله الطلب وإن وهبها لأرادة الزنى وهي قائمة فله الاسترداد ولا فلا كذا  
في القنية \* وفي فوائد شمس الاسلام إذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها لا تصح إن كان  
قادراً على الضرب كذا في الخلاصة \* وسئل والدى عن خاصم زوجته وأذاها بالضرب والشتم حتى  
وهبت الصداق منه ولم يعرضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في التارخانية \*  
في فتاوى النسفى سئل نجم الدين عن امرأة أهدت زوجها ما لا يسوؤه ليتوسع بالتصرف فيه في المعيشة  
فقطر بالزوج بعض غرما الزوج واستولى على ذلك المال هل للمرأة أن تأخذ ذلك المال من ذلك الغريم  
قال إن كانت وهبته من الزوج أو أقرضته منه فلا وإن كانت أهدته ليتصرف فيه على ملكها فلهذا ذلك  
كذا في المحيط \* هبة البناء بدون الارض جائزة كذا في الذخيرة \* ويدخل في هبة الارض  
ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذلك كذا في الصلح على أرض أو عنها تدخل ولا يدخل  
الزرع في الصلح من غير ذلك كذا في الصلح على الارض كذا في الصلح على الارض كذا في الصلح على الارض  
ذكر ولا تدخل في البيع والقسمة والوصية والجاراة والملك والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء  
بالمالك المطاق ولا يدخل الثمار والاوراق المة قومة في هبة الاشجار بغير ذلك كذا في الميزان وفيها ثمر  
وورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم كذا في القنية \* في التيمم سئل والدى عن رجل قال لا أريد دفع لي  
اصطبلك حتى تكون فيه دابة فدفعه له لمن يكون السرقين قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى  
عنه وهو كذا أجاب به على بن الحسين الميخدي وسئل على مرة أخرى فقال هو لمن اتقى الحشيش  
سواء كان غاصباً الاصطبل أو مستعيراً أو غاصباً الدابة أو مستعيراً لها إلا أن يكون جعل ذلك موضعاً  
معروفاً أو قال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع لي دابتك حتى تبيت في اصطبلي فيئذ يكون

لصاحب الاصطبل كذا فى التتارخانية \* وفى فتاوى النسب فى رجل قال لا امرأته بين يدي الشهود  
 غفر الله لك حيث وهبت الى المهر الذى لك على فقالت ٢ (أرى بخشيسيدم) فقال الشهود هل  
 تشهد على هبتك فقالت ٣ (هزارتن كواه باشيد) فقال يعرف الرق والتصدق فى أثناء كلامها  
 فيصل على ماترون كذا فى الذخيرة \* اذا وهب ابنته من رجل كان نكاحا ولو وهب امرأته من  
 نفسها كان ملاقا ولو وهب عبده من نفسه كان عتقا كذا فى خزنة الفتاوى \* وفى جامع الفتاوى  
 عبده دين وهب فأراد الغرماء نقض الهبة فالغرماء ذلك فلو فدى الواهب أو الموهوب له قبل النقض  
 تنقض الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو أجازوا الهبة بطل حقهم إلا أن يعتق  
 العبد ولو أوصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد فى يده ولو فضل الثمن  
 من الدين فالفضل للموصى له وفى الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمتصدق عليه كذا  
 فى التتارخانية \* وسئل أبو بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاؤه أو من كسبه قال إن كان  
 يعلم أنه لو بلغ مولاؤه كره ذلك فلا يحصل له ذلك إلا بأمر به كذا فى المحادى للفتاوى \* قال  
 لمكاتبه وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا أقبل عتق المكاتب والمسال دين عليه كذا  
 فى الوجيز للكردرى \* أقر أنه وهب من فلان دارا كان هذا اقرارا صحيحا فى الغيبة الاقرار  
 بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض هو الاصح كذا فى جواهر الاخلاطى \* وفى المجموع الأصغر خلف  
 عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال فيمن وهب لرجل نخلة وهى قائمة لا يكون قابضا حتى يقطعها ويسلمها  
 اليه وفى الشراء اذا على يده وبينها صارا قابضا كذا فى الذخيرة \* وأهل الذمة فى حكم الهبة  
 بمنزلة المسلمين لانهم التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا تجوز المعاوضة بالخمر  
 عن الهبة فيما بين المسلم والذى سواه كان المسلم هو المعوض للخمر والذى وان صارت الخمر خلا فى يد  
 القابض لم تصر عوضا ويرد الى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمر والخنزير فيما بين الذميين كما يجوز  
 ابتداء المبايعه ولا يجوز بالميتة والدم كذا فى المبسوط \* وهب المرتد للنصرانى أو النصرانى له على أن  
 يعوضه خيرا فذلك باطل كذا فى محيط السرخسى \* مسلم وهب لمرتد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل  
 أو لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تعويضه عندنا فى حقه رحمه الله تعالى وفى قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمه الله تعالى تعويضه صحيح كسائر تصرفاته الا أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون من  
 جميع ماله وعند محمد رحمه الله تعالى من ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فان كان  
 المرتد هو الواهب وقدر عوضه الموهوب له من هبته ثم قتل أو لحق بدار الحرب برده هبته الى ورثته ويرد  
 عوضه الى صاحبه ان كان قائما وان كان قد استهلكه كان ذلك دينيا فى مال المرتد سواء كان الأثر  
 علم بارتداده أو لم يعلم واذا وهب الحربى المستأمن هبة لمسلم أو وهبها لمسلم فقبضها ثم رجع الى دار  
 الحرب ثم عاد مستأمنا فلكل واحد منهما ما أن يرجع فى هبته وان سبى وأخذت الهبة منه لم يسكن  
 الواهب أن يرجع فيها وان حضر قبل القسمة فان وقع الحربى فى سهم رجل فأعتقه ثم وصلت تلك الهبة  
 اليه بشراء أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان كان الحربى هو الواهب فسبى ووقع فى سهم رجل  
 لم يكن له أن يرجع فى هبته وكذلك ان أعقق لا يستطيع الرجوع فيها كذا فى المبسوط \* نصرانى  
 وهب لمسلم شيئا فعوضه خيرا له الرجوع فى هبته كذا فى محيط السرخسى \* (قال) حوى وهب  
 لحربى هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلم الجميع أو خرجا الى دار الاسلام فله أن يرجع فى هبته فان كان عوضه  
 من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا فى المبسوط \* وفى القيمة مثل عمر النسبى عن أمر أولاده أن  
 يقتسموا أرضه التى فى ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وترضاوا على ذلك هل ثبت لهم

٢ نعم وهبته  
 ٣ كونهوا ألف نفس شهودا

مطاب  
 فى هبة أهل الذمة

الملك أو يحتاج فيه إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأراضى أو يقول لكل واحد منهم ملككم هذا النصيب المفزق فقال لا وسئل عنها المحسن فقال لا ثبت الملك لهم بالقصة كذا في التارخانية في الفصل السادس في الهبة من الصغير \* سئل عن امرأة باعت كرايا من زوجها وأحاطت بالثمن لابنها الصغير بطريق الانعام والصلوة فبات الابن فلن يكون الثمن أجاب يكون كاه للراة ولا يكون ميراثا كذا في فتاوى أبى الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى \* رجل وابنه في المفازة ومعهما من الماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء فمما قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان له الابن أن يسقى أباه وأزسقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه اعانة على قتل نفسه وإن شرب هو لم ينعن الأب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره فقالت نفسه أعظم أم قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بمحدث جاء يوم القيامة وفي يده تلك الحديد يحيا بها بطن نفسه والوجه الضرب بالسكين وأصله يوحا كذا في المحيط \* قال رضى الله عنه لما سأله عن كتب قصته إلى السلطان وسأل منه تملك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان صلى ظهر القصة إلى جلست الأرض ملك كاله هل تصير ملك كاله أم يحتاج إلى القبول من السلطان في مجلس واحد فانه تملك يحتاج إلى القبول في المجلس هذا هو انقباس لكرما تعذر الوصول إليه أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره وقوله فإذا أمر بذلك وأخذ منه التوقيع بملك كذا في جواهر الفتاوى \* قال محمد رحمه الله تعالى في السيرة الكبرى إذا قسم الامام الغنائم في أرض الحرب بين الغنائمين أو باعها من قوم من القصار دخلوا معه فليقتلهم العدو ويحجزوا عن انراجها إلى دار الاسلام فأراد المشترون والذين وقع ذلك في سهامهم أن يلقوا بالمتاع ليخرجوه فمرؤاه ثم بدالهم فقالوا من أخذ من ذلك شيئا فهو له فأخذ ذلك أقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين أخذوه وأخرجوه إلى دار الاسلام ولم يخرجوه على محمد رحمه الله تعالى فقال لأن هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الذخيرة \* وذكر في كتاب الصياد حديثا يدل على أن الهدية مشتركة بين جلسائه وبين المهدى إليه قال الطحاوى إذا كانت الهدية لا تحتل القسمة ككثوب أو مما لا يؤكل في الحال كالعلم ونحوه لم يجعل لأصحابه منه شيئا وإن كانت الهدية تحتل القسمة وهو مهيا للاكل الجبال فيعمل لأصحابه من ذلك خطأ ويمسك البقية لاهله كذا في التارخانية \* رجل مات فبعث رجل إلى ابن الميت شوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له أن يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه إن كان الميت ممن يترك بتكفينه فقه أو رجع فان الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه رد على صاحبه وإن لم يكن كذلك جاز للابن أن يصرفه إلى حيث أحب كذا في السراج الوهاج \* إذا وهب الأب لطفله دارا ولم يبين حدودها وحقوقها وكانت الدار ودعة عند آخر وقت الهبة والموقع سائر كنهها ملك الصغير بالعقد والصدقة في هذا مثل الهبة كذا في جواهر الاخلاطى \* والله أعلم

﴿الباب الثانى عشر فى الصدقة﴾

الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وحاجتها إلى القبض لأنه لا رجوع في الصدقة إذا تمت ويستوى أن تصدق على غنى أو فقير في أنه لا رجوع فيها ومن أعصابنا رحمه الله تعالى من يقول الصدقة على الغنى والهبة سواء كذا في المحيط \* إذا تصدق على رجل بدار ليس له أن يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيرا أو غنيا كذا في المفهرات \* ولو دفع إلى رجل ثوبا بنية الصدقة فأخذه المدفوع إليه غلظا فأنه ودعة أو عارية فرده على الدافع لا يحمل للدافع أخذه لأنه قد زال عن ملكه

الرجل في الصدقة لوجهه **كذا في السراج الوهاج** \* الهبة لا تصح الا بقبول بالقول  
 واستحسن في صحة الصدقة من غير قول بالتول مجريان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على  
 الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقول **كذا في القنية** \* والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة  
 كذا في الوجيز للكردي \* ولو تصدق على غنيين جاز في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وهو قولهما ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجماع **كذا في السراجية** \* ولو تصدق بقطعة تفرقة على  
 فقيرين جاز اتصافا **كذا في التهذيب** \* رجل ذهب لمساكير هبة ودفعها اليهم لم يرجع فيها  
 استحسانا وفي القياس يرجع **كذا في المبسوط** \* واذا أعطى سائلا أو محتاجا على وجه الحاجة  
 ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسانا **كذا في الذخيرة** \* رجل في يده دراهم فقال لله  
 على أن تصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصير رحمه الله تعالى جاز وان لم تصدق حتى  
 هلكت الدراهم في يده فلا شيء عليه **كذا في فتاوى قاضي خان** \* وفي الفتاوى مثل ابن سبلة  
 عمر تصدق على امرأته وهي معسرة غير أن لما زوجها موسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي  
 موسرة بغنى الزوج **كذا في المحاوي للفتاوى** \* وفي المتن في ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
 تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة  
 وكذلك الهبة اذا كانت لذى رحم محرم وقال كل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصم اليه فهذا حكمه  
 وكل شيء ففسخه القاضي اذا اختصم اليه فأقاله الموهوب له فهو مال للواهب وان لم يقبض يجب ان  
 يعلم بأن الصدقة لا تقبل الاقالة والفسخ فيجعل اقاله الصدقة عملا كما مبتدأ وهبة مبتدأة **كذا**  
**في المحيط** \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو تناقضا الصدقة فبات المتصدق عليه قبل أن يقبضها  
 المتصدق فان المناقضة باطلة ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة **كذا في البحر الرائق** \*  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أعطى رجلا دارا على أن نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل  
 فله أن يرجع في نصف الهبة لان كل نصف على حدة والشيوع لا يمنع الرجوع **كذا في محيط السرخسي** \*  
 اذا تصدق بذاره على امرأته وعلى مافي بطنها وهي حامل لم يجزئ من الصدقة ولو قال لما تصدقت عليك  
 وعلى غلامي أو قال عليك وعلى نفسي بهذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا  
 البيت وليس فيه أحد انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على بني الصغار الثلاثة وهو يظن  
 أنهم أحياء وكان بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت  
 الصدقة وكذا الهبة أشار الى أن الايجاب اذا وقع لم يملك ولم يملك بوجه من الوجوه كان الايجاب  
 بكامله لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشيوع أصلا فيجوز الايجاب واذا وقع الايجاب لشخصين  
 كل واحد من يملك بوجه من الوجوه فالإيجاب يكون له ما وعند ذلك يتمكن الشيوع من أحد  
 الجانبين فيمنع جواز الايجاب على قول من يرى الشيوع من أحد الجانبين مانعا **كذا في المحيط** \*  
 واذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم مات المتصدق عليه وانتصدق وارثه فورث تلك الصدقة  
 فلا بأس عليه في الاصطباة منها **كذا في الطهيرية** \* اذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة  
 في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فادام حيا أثر بالتصدق واذا مات قبل  
 تنفيذ الصدقة فالدار الغلة ميراث عنه **كذا في الذخيرة** \* وان كان تصدق بقيمتها أجزأه **كذا**  
**في المبسوط** \* ومن قال مالي أو ما أملك في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه جنس  
 ما يجب فيه الزكاة وهي السواثم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصبا أو لم تبلغ قدر النصاب  
 وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين ويدخل فيه الاراضى العشرية عند أبي يوسف

رجه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تدخل ولا تدخل الاراضي الخراجية ولا يدخل الرقيق  
للخدمة ولا العقار وانما المنازل وثياب البذلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من اموال  
الزكاة ومن مشايخنا من قال في قوله ما املك او جميع ما املك في المساكين صدقة يجب عليه ان  
يتصدق بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما القياس والاستحسان في قوله مالي صدقة او جميع  
مالي صدقة والجميع هو الاول لانهما يستعملان استعمالا واحدا كذا في التبيين في مسائل شتى  
في كتاب ادب القاضي \* ويمسك من ذلك قوته فاذا اصاب شيئا به ذلك تصدق بما املك ولم  
يبين في الكتاب مقدار ما يمسك لان ذلك يختلف بقله عياله وكثرتهم وقيل ان كان محترفا يمسك قوت  
يوم وان كان صاحب غلة املك قوت شهر وان كان صاحب ضياع املك قوت سنة كذا في المبسوط \*  
وذكري في الاجناس قال محمد رحمه الله تعالى لو قال مالي في المساكين صدقة وله دراهم على الناس  
لا يلزم التصديق بها وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولانية  
دخل ويدخل فيه ارض العشر دون الخراج وقال محمد رحمه الله تعالى لا يتصدق بهما جميعا فيه ولو  
حلف ان يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه وثيابه ومتاع البيت كذا في الزايع \*  
ولو قال مالي صدقة في المساكين ان فعلت كذا ففعل قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل الا  
الصامات واما اموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملتقط \* قال المجتهد اذا قال لله  
على ان اهدي جميع مالي او جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب ان يهدي ذلك كله الا  
قدر قوته فاذا استفاد مالا آخر اهدى مثله كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لله على ان اتصدق  
بهذا الثوب فعليه ان يتصدق بقيمته ويمسك الثوب وله ان يتصدق بثمنه كذا عن خلاف والفقهاء وكذا  
لو اوصى بالتصدق بهذا الثوب كذا في الملتقط \* وذكر مال بن يحيى في وقفه لو قال ارضى صدقة  
في المساكين لا تصير صدقة لانها مجهولة ولو قال ارضى هذه صدقة واشأر اليها ولم يحدد لها تصير  
صدقة لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد لها ولم يشر اليها لانها بالتحديد  
صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة التملك لا صدقة موقوفه كذا في محيط  
السرخسي \* وفي فتاوى آمو رجل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق بها على فلان الفقير فتصدق  
بعشرة من عند نفسه وملك تلك العشرة قال القاضي بديع الدين يضمن بالانفاق رجل دفع الى  
رجل عشرة دراهم او مائة من من خبطة وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره في المحاوي انه يضمن  
وقال ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق  
فقير كذا في التتارخانية \* محتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه افضل من التصديق على الفقراء  
وان آثرهم على نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر  
ينفق على نفسه كذا في الملتقط \* وسئل بعضهم عن التصديق على المسكين الذين يسألون الناس  
المحافا وبأكلون اسرافا قال ما لم يظهر لك ان ما تصدق عليه ينفق في المعصية او هو غني لا بأس  
بالتصدق عليه وهو ما جور بما نوى من سخطه كذا في المحاوي لا فتاوى \* الصبي اذا تصدق  
بماله باذن الاب لا يصح كذا في السراجية \* ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا تصدق  
بعبد أتق له على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه أنه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية \*  
رجل في يده دار فتصدق بها على ولده المصغر ولم يقل قبضتها له ثم أخرجها من يده فبلغ الصبي وأقام  
البينة على قول الاب فالدار له كذا في التتارخانية \* التصديق بثمان العبد على المحتاجين افضل من  
الاعتاق كذا في السراجية \* رجل تصدق على الميت أودع ماله فانه يصل الثواب الى الميت اذا

جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية \* تصدق على فقير بطازجة على ظن أنه فلس ليس له أن يسترد ما ظاهرا قال القاضي عبد المجبار أن كان قال قد ملكته منه فلسا ثم ظهر أنه طازجة له أن يستردها وإن قال ملكته هذا لا يسترد قال سيف السائل لا يسترد في المحالين كذا في الفنية \* رجل أخرج الدراهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها إلى مسكين ثم بد الله فلم يدفع فلا شيء عليه من حيث المحكم كذا في السراجية \* ولو تصدق بأدعة ودفعها أو عليها ثياب أو حلى جاز ويكون الثوب والحلى للذي تصدق بها كذا في خزانة المفتين \* وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا تخر كل منفعة فصل إلى من مالك فعلى أن تصدق بها فإن وهب له شيئا وجب عليه أن يتصدق به وإن أذن له أن يأكل من طعامه فإنه لا يحل له أن يتصدق به وإنما يحل له أن يأكل من طعامه كذا في المحاوي للفتاوى \* وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة إلى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخر وان أكلها أطمع مثلها قال إبراهيم النخعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار إن شاء قضاه وإن شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة إلا بالقبض وقال مجاهد من أخرج صدقة فهو بالخيار إن شاء أمضى وإن شاء لم يقض وعن عطاء مثله قال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى وهو لما أخذ به كذا في المحيط \* اختلفوا في التصدق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن يتصدق على السائل في المسجد الجامع لأن ذلك عانة على أذى الناس وعن خلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي بكر بن اسماعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فلس واحد يحتاج إلى سبعين فلسا لتسكون تلك السبعون كفارة عن الفلس الواحد ولكن يتصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي تجنيس الناصري إذا قال السائل بحق الله أو بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن تعطيني كذا لا يجب عليه في المحكم والاحسن في المروءة أنه يعطيه وعن ابن المبارك قال يعجبني إذا سأل سائل لوجه الله تعالى أن لا يعطى كذا في التارخانية \* والله سبحانه أعلم

﴿كتاب الاجارة﴾

وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا

(الباب الأول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان أنواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها)

\* (أما تفسيرها) شرعاً فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية \* (وأما ركنها) فلا يجب والقبول بالالفاظ الموضوعية في عقد الاجارة \* (وأما بيان الفاظها) فنقول الاجارة انما تنعقد بلفظين يعبر بهما عن الماسي نحو أن يقول أحدهما آجرت هذه الدار وقول الآخر قبلت أو استأجرت ولا تنعقد بلفظين أحدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرت فيقول الآخر آجرت كذا في النهاية \* وذكر شمس الأئمة المحلوف في شرح كتاب الصلح أن الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة وأما إذا وهب منقعة الدار من آخر شهر أبشرة دراهم أو أعار عينا بعشرة دراهم شهر أحكى أبو طاهر الدباس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر اجارة كذا في الطهيري في باب العطية من هبة الاصل \* إذا قال داري هذه لك هبة اجارة كل شهر بدرهم أو قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكروا في الكتاب أن هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر المحققان رحمه الله تعالى أنها لا تكون



لازمة حتى كان لكل واحد منهما أن يرجع عنها قبل القبض ويكون لكل واحد منهما أن يفسخ قبل القبض وإذا سكنها يجب عليه أجر المثل ~~كذا في المصنف~~ \* ولو قال ما كنتك منفعة داري هذه شهرا بكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا يجوز على الأصح كذا في خزائن المفتين \* وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شفعة صام دارقأ نكرأ ادعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشر سنة جاز فلان المدعى آجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو باع المدعى هذه السكنى بيعا من رجل لم يميز بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا انما يجوز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقفا كذا في الذخيرة \* وإذا قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا أو هذا الشهر بكذا ذكر في العيون أن الاجارة فاسدة كذا في النهاية \* ذكر شمس الأئمة المحلوف أن في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشايخ والاطهر أنها تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغنيمة \* رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة ههنا هذا شهرا بكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضي خان \* من محمد رحمه الله تعالى أعطيتك هذا العدس سنة بخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة \* وتنعقد الاجارة بالتعاطي بيباه فيما ذكر محمد رحمه الله تعالى في اجارات الأصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قردوا بغيره ما ينال لا يجوز للتفاوت بين القردور من حيث الصغر والكبر فان جاء بدور وقبلها المستأجر على الكراء الاول جاز ويصح كون هذا اجارة مبتدأ بالتعاطي كذا في الظهيرية \* ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطي ولا بقوله ٢ (من كرو كردى) وقال الآخر (كردم) وان كان مرادهما الاجارة كذا في الخلاصة \* وفي البيهقي سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة أو يفتح أو يدخل الحمام أو يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجرة ويشر الماء فقال يجوز استعسانا ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك كذا في التتارخانية \* قال لا تحرم هذه الدار بدينا في سنة هل رضيت فقال نعم ودفع اليه المفتاح فهو اجارة بعثت منك عبدى بمنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في الغنية \* رجل ذهب الى الصكاك فكتب له ملك الاجارة الطويلة لهدوله مع رجل وبين الهدود ومال الاجارة وأمر الصكاك بالكتابة وبين أيام الفسخ آخر كل سنة فكتب الملك بمحضرة الأجر والمستأجر والمخضو وكتبوا الشهادة ولكن لم يميز بينهما زيادة على هذا لا تنعقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة \* اذا أضاف الاجارة الى وقت في المستقبل بأن قال آجرتك داري هذه غدا أو ما أشبه فانه جائز ولو أراد نقضها قبل مجي ذلك الوقت فعن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقض وفي رواية قال يصح كذا في المصنف \* رجل قال لغيره آجرت دابتي هذه غدا بدرهم ثم آجرها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد المستأجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا في رواية للاد أن يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير وفي رواية ليس له أن يفسخ وبه أخذ الققيه أبو جعفر والققيه أبو الليث وشمس الأئمة المحلوف وهو قول عيسى بن أبيان وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي أن الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاولى مضافة الى التقدّم آجر من غيره اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة الى التقدّم باع من غيره ~~ذكر~~ في المتن في رواية قال ليس للأجر أن يبيع قبل مجي الوقت وفي رواية قال اذا باع أو وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والقوى أنه يتخذ البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار

٢ أجمعت على ردها وقال  
جعلت

شفس الائمة المحلواني ثم اذا نذبه فان رده عليه يعيب بقضائه ورجع في الهبة قبل مجي وقت الاجارة  
 عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مستقبل لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 وفي فتاوى ابي القيث اذا قال لغيره اذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك هذه الدار واذا جاء الغد فقد  
 أجرتك هذه الدار يجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحيط \* وبه بقي كذا في القنية \*  
 وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة الفسخ الى  
 مجي الشهر وفسخ ذلك من الاوقات صحيح وتعلق الفسخ بمجي الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على  
 قوله كذا في فتاوى قاضي خان \* والمحراد اقال بت نفسي شهر ايكذا العمل كذا فهو اجارة  
 صحيحة كذا في الظهيرية \* وهكذا في الخلاصة \* وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى  
 رجل ثوبا ليلبيعه على أن يماز على كذا فهو له كذا على جهة الاجارة وهذه اجارة فاسدة ولو ضاع  
 الثوب من يده ضمن كذا في المحيط \* (وأما شرائطها) فانها بعضها شرط لانعقادها وبعضها شرط  
 النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط لزوم \* أما شرائط لانعقادها فثلاثة العقل حتى لا تعتقد  
 الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما الموضع فليس من شرائط لانعقادها ولا من شرائط النفاذ  
 عندنا حتى ان الصبي العاقل لو أجر ماله أو نفسه فان كان مأذونا تنفذ وان كان مجبوراً انقضى على  
 اجازة الولي عندنا وكذلك الوالد للصبي المجبور نفسه وسلم وعمل وسلم من العمل يستحق الاجر فيكون  
 الاجر له وكذا حرة العاقد ليست بشرط لانعقاد الاجارة ولا لنفاذها عندنا فينفذ عند المملوك ان كان  
 مأذونا ويقف على اجازة المولى ان كان مجبوراً واذا سلم من العمل في اجارة نفسه أو اجارة مال المولى  
 وجب الاجر المسمى ويكون الاجر للمولى ولو هلك الصبي أو العبد في يد المستأجر ضمن لانه صار غاصبا من  
 حيث استعماه لهما من غير اذن المولى والولى ولا يجب الاجر لو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلة اليد  
 والقيمة وعليه الاجر ولو كان كاتب أن يؤجر ويستأجر وأما كون العاقد طائعا مختارا عاقد فليس بشرط  
 لانعقاد هذا العقد ولا لنفاذه عندنا ~~لكنه~~ من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط أصلا فتجوز  
 الاجارة والاستئجار من المسلم والنمزي والمجربي والمستأمن وأما خلو العاقد من الرداذا كان ذكرا  
 فشرط في قول ابي حنيفة وعندهما ليس بشرط \* ومنها الملك والولاية فلا تنفذ اجارة الغضولي لعدم  
 الملك والولاية لكنها تنفذ موقوفة على اجازة المالك عندنا \* ومنها سابقا المقعود عليه فاذا أحر  
 الغضولي فأجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقد لان المنافع المقعود  
 عليها قد انقضت واجازة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والوصي من سائر ذوى  
 الواسية نافذة لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والمجدو وصيه من سائر ذوى  
 الرحم المحرم اذا كان له أحد من ذكرا ولو بلغ الصبي فلهذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان  
 شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد  
 مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو  
 مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيما مضى \* ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان  
 كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار \* وأما شرائط الصحة \* فمنها رضى المتعاقدين \* ومنها أن يكون المقعود  
 عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا جهالة المنة مضية الى المنازعة يمنع صحة العقد  
 والافلا \* ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال أجرتك إحدى مائتين الدارين أو أحدهما من العبد  
 أو استأجرت أحدهما من الصانعين لم يصح العقد \* ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والمخاوي وفي  
 استئجار الطائر وأما بيان ما يستأجره في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم

مطلد  
 شروط الاجارة

ما يعمل فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجره وفي اجارة الدواب من بيان المدة  
أو المكان ومن بيان ما يستأجره من الحمل وأركوب \* ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان  
المعمول فيه في الاجير المشترك بالاشارة والتعيين أو بيان الجنس والذوق والقدر والصفة في ثوب القصاره  
والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق  
الاجير الخاص فلا يشترط بيان جنس المعمول فيه ونوعه وقدره وصفته وإنما يشترط بيان المدة فقط  
وبيان المدة في استئجار الظئر بشرط المجاوزة عن زلة استئجار العبد للخدمة \* ومنها أن يكون مقدورا لا سقياء  
حقيقه أو شرطا فلا يجوز استئجار الابق ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة  
الاستفاء شرعا \* ومنها أن لا يكون العمل المستأجره فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان  
فرضا أو واجبا قبلها لم يصح \* ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاء ما بعد الاجارة ولا يجري  
بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها \* ومنها أن يكون مقبوض  
المؤجر اذا كان متقولا فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته \* ومنها أن تكون الاجرة معلومة \* ومنها  
أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المنة ودعليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة \* ومنها  
أن لا تكون عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلزمه \* وأما شرائط الزوم \* فأنها أن يكون العقد  
صحيا \* ومنها أن لا يكون المستأجر عيب في وقت العقد ووقت قبضه يخل بالانتفاع به فان كان لم يلزم  
العقد \* ومنها أن يكون المستأجر مريئا للمستأجر ومنها سلامة المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالانتفاع  
فان حدث به عيب يخل بالانتفاع به لم يبق العقد لازما \* ومنها عدم حدوث عيب بأحد العاقلين  
وبالمستأجر حتى لو حدث بأحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبق العقد لازما \* ومنها عدم عتق العبد  
المستأجر حتى لو أجز رجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر أعنتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة  
وان شاء فسخ \* ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره أبوه أو وصى ابيه أو جده أو وصى جده والقاضي  
أو امينه \* كذا في البدائع \* وأما بيان أنواعها فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان  
كاستئجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما شبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستئجار المحترفين  
للأعمال كالتصارة والخياطة والكتابة وما شبه ذلك كذا في المحيط \* (وأما حكمها) فوقع الملك  
في البلدين سادة فساعة لا بشرط تجمل الاجر \* (وأما كيفية انعقادها) فالاجارة عندنا تنفع فيما  
بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق المحكم وهو الملك على حسب حدوث المنفعة كذا  
في محيط السرخسي \* (وأما صفتها) فهي عقد لازم اذا كانت صحيحة عارية عن خيار الشرط والعيب  
والرؤية عند هامة العلماء كذا في البدائع \* وما صلح أن يكون ثمن في البيع كالتقود والمكيل  
والموزون صلح أن يكون أجرة في الاجارة وما لا يصلح ثمن صلح أجرة أيضا كالأعيان مثل العبيد والثياب  
كذا في الكافي ان كان الاجر دراهم أو دنائير فلا بد من بيان العدة أنه كذا وبيان الصفة أنه جيد أو  
ردي ووقع على نقد البلدان كان في البلد نقد واحد كذا في النهاية \* وان كان في البلد نقود مختلفة فان  
كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر أي النقود شاء  
وان كانت الاجرة مجعولة لان هذه الجهة لا تنقضي الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء  
وللبعض صرف على البعض فالعقد فاسد وان كان أحدهما أروج فالعقد جائز ويصرف الى الأروج  
وان كان للأخر فضل عليه بحكم العرف كذا في المحيط \* وان كان الاجر كيليا أو وزنيا أو عدديا ما تقاربا يشترط  
وفيه بيان القدر والصفة وان كان لمجمله وثمة يشترط فيه بيان موضع الايقاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
عندهما لا يشترط واذا كان للأجرة حمل وثمة ولم يبين موضع الايقاع فسدت الاجارة في قياس قول

مطلب  
أنواع الإجارة وحكمها وكيفية  
إعدادها وصفتها

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي المجاورة حينما وجب له  
يعني كلما جمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طال به في موضع  
آخر لم يكلف بل يستوفى منه ليدفعه في موضعه فان لم يكن له ما جمل وموئنة أخذ به حيث شاء كذا في  
محيط السرخسي \* ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار له وجلا كالغن في البيع وان كانت عروضاً  
او ثياباً يشترط فيه بيان التقدير والصفة والاجل لانها لا تثبت في الذمة الا ببيانها في راعي فيها شرائط السلم  
وان كانت من العبيد والمجاري وسائر الحيوانات فلا بد فيها من أن تكون معينة مشار إليها وان كانت  
منفعة فهي على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب والزراعة بالبس ونحو ذلك  
على الاجارة جائزة وكذلك من استأجر داراً بخدمة عبده فهو جائز وأما اذا قبلت بجنتها كما اذا استأجر  
داراً بسكنى داراً أخرى او ركوب دابة بركوب دابة أخرى او زراعة أرض بزراعة أرض أخرى فالاجارة  
فاسدة لان الجنس ينفرد به يحرم النساء كذا في المراج الوهاج \* وفي نوادر بعض من أبي يوسف  
رحمه الله تعالى اذا كانت الاجرة فاسدة فلا يرد خص قبل القبض فلا تجر الفس لا غير وان كسده فعليه  
قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال او يوزن مما ينقطع اذا استأجر بشئ منه وجعل أجله قبل  
انقطاعه فهو مثل الفس كذا في المحيط \* لو استأجر عبداً بخدمة شهر بخدمة أمته فهذا فاسد لا اتحاد  
الجنس كذا في المراج الوهاج \* ولو أعطى البقر وأخذ الحمير جاز لا اختلاف الجنس كذا  
في التواريخ \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى الى اخير في معاوضة الثيران بالثيران  
للا كداس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قبلت المنفعة بمنفعة كانت من جنسها حتى  
فسد العقد واستوفى في الاجر المنفعة كان عليه أجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبداً واحد بين اثنين  
فتهايا فخدم أحدهما ولم يخدم الآخر فلا أجر له وقال ابو الحسن رحمه الله تعالى في جامعه اذا كان عبداً  
واحد بين اثنين أجر أحدهما نصيبه من صاحبه ليحيط معه شهر على أن يصوغ نصيبه مع هذا شهر  
فانه لا يجوز في العبد الواحد وانما يجوز في العباد المختلفين اذا كانا في عبيدين كذا في المحيط \* والله أعلم

﴿الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره﴾

الاجر لا يملك بنفس العقد ولا يجب تسليمه به عندنا عينا كان أو ديناً كذا في السكاني \* وهكذا ذكر  
محمد رحمه الله تعالى في الجامع في كتاب الفحوى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه الصحيح هكذا  
في النهاية \* ثم الاجرة تستحق بأحد معان ثلاثة اما بشرط التجديد أو بالتجديد أو باستيفاء المعقود عليه  
فاذا وجد أحدهما من الاشياء الثلاثة فانه يملكها كذا في شرح الطحاوي \* وكما يجب الاجر بأربعة  
المنافع يجب بالتتمك من استيفاء المنافع اذا كانت الاجارة صحيحة حتى ان من استأجر داراً أو طناً مدة  
معلومة ولم يسكن فيها في تلك المدة مع تمكنه من ذلك فجب الاجرة كذا في المحيط \* فان عرض في المدة  
ما يمنع الانتفاع كما اذا غصبت الدار من المستأجر أو غرقت الارض المستأجرة أو انقطع عنها الثريد أو  
مرض العبد أو أبق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي \* وهل تنفع الاجارة قال  
صاحب الهداية تنفع وقال القاضي فخر الدين في فتاواه والقضلي لانه قضى كذا في التبيين \* ولو أجر  
داراً وسلمها اليه فارغة الا يتأشغل لا يمتنع الاجر أو سلم اليه جميع الدار ثم انتزع يتأمنه من يده ورفع  
من الاجرة بمصة البيت ويشترط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي  
أضيف اليه العقد كذا في الخلاصة \* فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء أصلاً أو تمكن من الاستيفاء  
في المدة في غير المكان الذي أضيف اليه العقد أو تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه

قوله كما اذا استأجر داراً  
الح إلى حذف مضاف  
أي سكنى داراً حتى يكون  
صريحاً في اقتصاد الجنس  
ولا فاستجار الدار يعم  
السكنى وغيره تأمل اهـ

العقد خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة يوما لاجل الركوب فنجبها المستأجر في منزله ولم  
 يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصير يجب عليه الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المكان  
 الذي أضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصير الى مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حبسها في  
 المصير وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج  
 المصير بعد مضى اليوم بالدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه  
 العقد لانه تمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة \* وان قال له المالك دونك المنزل فاسكنه  
 الا أنه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر على الفتح بلامؤنة يلزمه الاجر والا فلا  
 وليس للمؤجر ان يحتج ويقول هلاك كسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة ولو جعله طالبه بها وله حبس  
 الدار لاستيفائها ولو لم تجز له لالم تمض المدة ولو منجمة يجب اذا مضى النجم الواحد وان قصت الاجارة  
 بعد ما قبض المؤجر الاجر حط من الاجرة قدر المستوفى من المنفعة ورذ الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز  
 للكردي \* ورب الدار والارض طلب الاجر كل يوم وللقصار والمجاز والمخاط بعد الفراغ من  
 عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب  
 الهداية والتجريد وذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضى خان انه اذا خاط البعض  
 في بيت المستأجر يجب له الاجر بحسابه هكذا في التبيين \* ان استأجره ليحمله الى موضع كذا فحمله  
 بعض الطريق ثم طالبه بالاجر بمقدار ما حمل فله ذلك وكان عليه ان يعطيه من الاجر حصة ولكنه  
 يجبر على ان يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يستوفى جميع الاجرة ولو استأجر ليحمله له محمولا من  
 مكان الى مكان فعمل به حصة وطلب حصة من الاجر في ظاهر الرواية له ان يطالبه بالاجرة بمقدار  
 ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة هكذا في شرح الطحاوي \* ولو جعل الاجرة  
 الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة حينئذ عارها أو ودعها الى رب الدار فهو  
 كالتهجيل ولا يملك الاجرة باشتراط التهجيل في الاجارة المضافة وتلك بالتهجيل كذا في الغنيمة \*  
 وفي فتاوى آهوا قال لاخر ٢ (ابن سبوي سرکه وابتدادر وانه مرج) بكذا فمحملها فاذا هي خسر  
 هل تجب الاجرة قال لا هنداني يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى كذلك ان علم انه  
 خسر والافله الاجر \* امام له اجرة ارض فزرعها أو لم يزرعها أو لم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر  
 شيئا حتى مات هل لورثته ان يطالبوا بذلك من المتولي بقدر ما لم لهم أفتى بلا كذا في التارخانية \*  
 ولو استأجر حليانين به عروسه عشرة ايام وقبض الحلي ولم يزين العروس قال يلزم الاجر كذا في محيط  
 السرخسي \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن اكرى محلا ليركبه الى مكة  
 فخلفه في أهله من غير عذر ولم يركبه فلا أجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء  
 وهو من المأمور ان أسأبه شيء وكذلك لو استأجر قيسا ليلبسه الى مكة وكذلك لو استأجر المحمل  
 شهر ليركبه الى مكة كذا في الذخيرة \* وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب  
 الاجر وبعد ما وجد الاستيفاء حقيقة انما يجب الاجر اذا وجد التسليم من المستأجر من جهة المؤجر اما  
 اذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بسانه فيما ذكر في الجماع رجل اشترى من آخر عبدا فلم يقبضه حتى  
 آجره من البائع شهرا كانت الاجارة باطله فان استعمله البائع بحكم الاجارة لا يلزمه الاجر كذا في المحيط  
 \* (سئل) علي بن احمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتركها في موضعها خمس سنين فاذا دلت  
 الشجرة في تلك المدة ثم أراد ان يقلعها فقال له صاحب الارض ادفع الى اجرة هذه المدة هل له ذلك  
 فقال لا أجر له في تلك المدة كذا في التارخانية \* رجل استأجر قميصا ليلبسه ويذهب الى مكان

٢ اجل في هذه القدرة من  
 المحل الى باب مرج

فوله امام الخ هكذا طبع  
 بولاق

كذا فليس له في منزله ولم يذهب الى المكان قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا أجر عليه لانه  
مخالف من قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى مندى عليه الاجر ولا يصحكون مخالفان  
الاجر مقابل باللبس لا بالذهب قال القاضي فخر الدين رحمه الله تعالى ان كان لبس الثوب في بيته  
مثل اللبس في ذلك المكان في الضرر بالثوب أو دونه فالجواب كما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى  
والا فكما قال أبو بكر رحمه الله هكذا في الكبرى والقصار اذا أنكر أن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم  
أقر وقد صهره قبل المجود قال له الاجر وان قصر بعد المجود لا أجر له كذا في خزائن المقتنين وفي الصباغ  
ان صبغ قبل المجود فالاجر لازم وان صبغ بعد المجود فرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه  
ما زاد المصبغ فيه وان شاع ترك الثوب ووضعه فيه ثوبه أبيض وفي النساج ان نسج قبل المجود الاجر لازم  
وبعد المجود الثوب للنساج وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة ولو استأجر دابة ثم أنكر في نصف الطريق  
قال أبو يوسف رحمه الله يلزمه الاجر قبل الانكار ولا يلزم بعد الانكار وقال محمد رحمه الله تعالى  
لا يسقط عنه الاجر لانه ليس للمؤجر ان يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فتبقى في يده بحكم الاجارة  
كذا في محيط الدرر حصى ولو استأجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة تجدد الاجارة وادعاه  
لنفسه وقيمة العبد يوم المجود الفان قضت السنة وقيمتها الف ثم مات العبد في بدا مستأجر وقيمتها الف  
روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة كذا في الظهيرية قال  
هشام سألت محمدا كيف اجتمع الاجر والضمان قال محمد رحمه الله تعالى لم يجتمعا وفسر هشام ذلك فقال  
الاجر وجب لاستعماله العبد في السنة والضمان وجب بعده مضى السنة لان بعد مضى السنة وجب عليه  
رد العبد على المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلف بسبب وجوبهما واختلف الزمان فكيف يظهر  
الاجتماع وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله ينبغي أن لا يلزم الاجر قبل الانكار ويسقط عنه بعد  
الانكار كذا في المحيط بكل صانع ليس لصنعه أثر قائم في العين كالحمل والملاح والغسال لا يكون له  
حبس العين بالاجر بالاجماع كذا في الذخيرة ومن لعله أثر في العين يحبس العين بالاجر الا اذا كانت  
مؤجلة وللنساج ومن حلق الشعر وكسر المحطب وكل من صارت العين بعلمه شيئا آخر بحيث لو فعله الغاصب  
زال ملك الغاصب منه فله حبس العين وهذا كله اذا عمل في مكانه ولو في بيت المستأجر لا يملك الحبس  
كذا الوجه المذكور في دري وما القصار اذا قصر الثوب فان ظهر أثر عمله في الثوب باستعماله النساء في كان  
له حق الحبس وان لم يكن لعمله أثر الازالة الدرر اختلفوا فيه والاصح أن له حق الحبس بكل حال  
كذا في النهاية ثم الذي له حق الحبس اذا حبس وملك الشيء في يده فانه لا يضمن ولا يكون له  
الاجر ايضا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في شرح الطحاوي ولو ملكت العين في يدا الاجير من غير  
صنعه ومن غير أن يحبسها بالاجر فان كان لعمله أثر في العين كما في الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن  
له عمله أثر في العين كالحمال والمسكاري لا يسقط الاجر كذا في المحيط فان حبس العين من ليس له حق  
الحبس فله كذا في ضمنها ضمان الغصب والمؤجر بخير ان شاء ضمنه قيمتها معمولة واعطاه الاجرة وان شاء  
ضمنه قيمتها غير معمولة ولا يعطيه الاجر كذا في المضمرات اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بالثوب  
الى منزلك حتى اذارجعنا من الجمعة مرت الى منزلي وأوفى لك أجره فاختلس الثوب من يدا الحائك  
في الزجة قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه أو ملكه من  
الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا اهلكه بالاجر وان كان صاحب  
الثوب دفع الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب الثوب على حاله ولو  
منعه الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف العلماء فان اصطفا على شيء كان حسنا كذا في فتاوى

قوله النساء في القاهوس  
النساء وقد يمد النساء في  
موجب حذوف شرطه اه



قاضي خان \* ولو كان الاجير قصار فامر به بالامساك ليوقي له الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى قياس  
مسئلة التساج يجب أن تكون هذه المسئلة على التفصيل أيضا كذا في المحيط \* حائل عمل ثوب الرجل  
فتعلق الاجر به لئلا خذه وأبي الحائث أن يدفعه حتى يأخذ الاجر فتعرق من مد صاحبه لاضمان على  
الحائث وان تعرق من مدهما على الحائث نصف الضمان كذا في القصول العمادية \* والسهمار  
اذا باع ما امر ببيعته من الثياب وأمسك بأمر صاحب الثياب الثمن حتى يتقده الاجر فسرق منه الثمن  
لا يضمن في قوله \* وكذلك صاحب المجولة اذا قال للعمال امسك المجولة حتى أعطيك الاجر فسرت  
المجولة لا يضمن العمال في قوله \* لأنه ليس لفعل السهمار أثر في العين ومن لا أثر لعمله في العين لا يملك  
المحس بالاجر فيكون أمانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا استأجر الرجل  
من آخر دارا بدين كان للمستأجر على الاجر مجوز وكذلك لو استأجر عبد ابا دين كان للمستأجر على الاجر مجوز  
فان قهض الاجارة فأراد المستأجر أن يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط \* استأجر  
دارا من مديونه وقاص بعض الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يحبس الدار بما بقي من دينه  
ولو سكنها بعد مضي المدة لا اجر عليه فيما سكن بعده مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا أجرة داره  
وبطل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الاجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية المحبس ليستوفي  
الاجرة المجحاة كذا في التتارخانية \* وفي الاجارة الفاسدة للمستأجر حق المحبس لاستيفاء الاجرة المعجلة  
كذا في الخلاصة \* ذكر المحاكم استأجر عبد التقدمة مدة معلومة وبطل الاجرة ثم مات المؤجر كان  
للمستأجر ان يمسك العبد حتى يرده حصه ما بقي من المدة من الاجر عليه وان مات العبد في يده لم يكن عليه  
فيه ضمان ويرجع بالاجر فيأخذنه هكذا في المحيط \* والله تعالى أعلم

﴿الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة﴾

يصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت قصرت المدة كاليوم ونحوه أو طالت كالسنتين كذا  
في المصنعات \* ويعتبر ابتداء المدة مما معي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا  
في الكافي \* ولو أجرة داره شهر او هو المحترم ثم أجرة من آخر شهر صفرو العقد في المحترم فانه يسلم الدار  
أولا لصاحب المحترم فاذا تسلم يعلم الى الذي استأجر في صفر كذا في السراج الوهاج \* ولو أجرة داره  
شهر او شهر او معلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع على الالهة بلا خلاف حتى اذا نقص الشهر يوما  
كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ماضي بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوما بالاجماع  
وأما في اجارة الشهور ففيها روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبر الشهور كلها بالايام  
وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والسابق بالالهة كذا في البدائع وان وقعت  
الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد  
ذلك بلا خلاف كذا في المحيط \* فان استأجرها سنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال تعتبر السنة  
بالالهة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر تعتبر السنة بالايام ثلاثمائة وستون يوما في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر شهر  
بالايام واحد عشر شهرا بالالهة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وان أجرة دارا  
كل شهر بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهور واذا تم الشهر الاول فلكل واحد منهما  
أن ينقض الاجارة لانتفاء العقد الصحيح ولو سمي جملة الشهور جاز وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما  
الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها هكذا في الكافي \* والفتوى على ظاهر الرواية هكذا  
في فتاوى قاضي خان \* لو نسخ في أثناء الشهر لم ينسخ وقبل ينسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يهول محمد

أؤنصر ولو قال في انشاء الشهر فسخت رأس الشهر تنسخ إذا أهل الشهر بلا شبهة ولو قدم أجره شهرين أو ثلاثة وبقيت الاجرة فلا يكون لواحد منهما النسخ في قدر الميعال أجره كذا في التبيين \*  
ولو فسخ أحدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد وجه ما لله تعالى وقيل لا يصح في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أجرتك هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجاوز فلا يملك أحدهما النسخ قبل تمام السنة من غير عذر كذا في البدائع \* وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم مع وان لم يسقط كل شهر من الاجرة لان المدة معلومة كذا في الكافي \* رجل استأجر أجيرايوما يعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك والله كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم كذا في فتاوى قاضي خان \* وخدمة الاجير في البيت ان يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالمحور وان كان يريد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل الماء الى البالوعة واية قد التار في الشتاء بالعداء والعشاء وعجز رجله وجميع يده الى ان ينام وغير ذلك كذا في خزنة الفتاوى \* ولو استأجر دابة للركوب يوما كان له ان يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر ايلافاته يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني كذا في خزنة المفتين \* وان تكارى دابة نهارا لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كان من أهل اللغة يفرقون بين الليل والنهار أما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في فتاوى قاضي خان \* وان تكارى دابة من الغدوة الى العشي يرددها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم فأما في عرفنا فالاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالفارسية ٢ (ابن خلدون كرمه) تاسباتكاه) فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط \* استأجر نجارا يعمل له عشرة أيام بتناول الذي يليه ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يصح لانه مجهول لما يقبل له عشرة أيام من أول شهر كذا كذا في الوجيز للكردي \* (سئل) أبو بكر عن رجل ادعى ان له يومين ليكمل له يومين فعمل له يوما ومنع من العمل في اليوم الثاني قال ان سمي به عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطالب منه العمل بعد مضى اليومين ولو قال مع تسعة العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله أجر مثله ان عمل كذا في المحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا استأجر رجلا يوما للعمل كذا فعليه ان يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يستغل بشيء آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى أهل سمرقند قد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان له ان يؤدي السنة أيضا وانفقوا أنه لا يؤدي نفلا وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* وفي غريب الرواية قال أبو علي المدائني رحمه الله تعالى المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة فيسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعدا وان كان قريبا لم يحط عنه شيء من الاجر فان كان بعيدا فاشغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال الاجير حط من الربع مقدار اشتغاله بالصلاة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل ان يتحمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلاة كذا في المحيط \* استأجر أجيرايوما يعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتدأه من صلاة الفجر كذا في خزنة الفتاوى \* استأجر نجارا يوما الى الليل فأمره آخر ان يتخذ له دواة بدرهم فاتخذ ان علم أنه أجير لا يحل وان لم يعلم لا بأس وينقص من أجر النجار

٢ أخذت هذا النجار  
بدرهم الى الليل •

قدره الا ان يجعله في حل كذا في الوجيز للكردي \* واذا وجد الاجير مكانا خيرا من الاول من حيث  
الاطمأن ونحوه او كان الاول بدرهم والثاني بدرهمين لم يجز له ان يعمل لغيره وان كان يدفع له مائة درهم  
كذا في التارخانية \* والله تعالى اعلم

﴿الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة﴾

اذا أبرأ المؤجر المستأجر من الاجرة او وهبها منه او تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم  
يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عينا كانت الاجرة او دينارا  
والاجارة على حالها لا تنفخ وقال محمد رحمه الله تعالى ان كانت الاجرة دينارا جاز ذلك قبل المستأجر اولا  
بقبل ولا تنقض الاجارة وان كانت عينا فوهبها وكان ذلك قبل ان يتقاضا فان كان قبل الهبة تبطل  
الاجارة وان رد الهبة لم تبطل وعادة الاجارة على حالها كذا في المحيط \* ولو أبرأه عن الاجر  
او وهبه منه فان كان دينارا وشرط التعجيل مع بالاجماع والعقد بحاله ولو أبرأه عن الكل الا درهما  
مع بالاجماع لانه بمنزلة لمحط ولو كانت الاجرة عينا لا يصح الابراء كذا في الغيابة \* فان كانت  
هذه التصرفات من المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت بلا خلاف كذا في المحيط \* ذكر أبو الليث  
في نوازل لو وهب المؤجر أجره رمضان هل يجوز قال على قول محمد رحمه الله تعالى ان استأجر سنة يجوز  
وان استأجر مشاهرة يجوز اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* وبه تأخذ  
كذا في الوجيز للكردي \* ولو مضى من السنة نصفها ثم أبرأه عن جميع الاجرة او وهبها منه فانه  
يرأى عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز البراءة عن النصف  
ولا تجوز عن النصف كذا في محيط السرخسي \* ذكر المحاكم الشهيد في المنتقى رجل أجر أرضه  
من رجل بدرهم معلومة وقبض الاجرة فلم يزرع المستأجر الارض حتى وهب الاجر للمستأجر ودفعه  
اليه ثم انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر ان يرجع على الاجر بما أعطاه من الاجر الا  
بحصة ما مضى من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشئ كذا في المحيط \*  
ولو اشترى المؤجر من المستأجر عينا من الاعيان جاز في قولهم جميعا ويتعلق العقد بمثل الاجرة دينارا  
في المذمة وتقع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة \* فان تعذرا يفاء العمل رجوع عليه  
بالدراهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الاجرة دراهم فأخذ مكانها دقيقا أو زينا  
أو عوضا أخر جاز كذا في الغيابة \* واذا تصرف الاجر والمستأجر الاجرة فأخذ بالدراهم دنائير  
فان كان ذلك بعد استيفاء المنفعة او كانا شرطا للتعجيل في الاجرة حتى وجبت الاجرة جازت المصارفة  
اجماعا وان كان قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التعجيل فالمسئلة على الخلاف على قول أبي يوسف الاول  
وهو قول محمد رحمه الله يجوز وفي قوله الاخر انصرف باطل اذا افتراق قبل ايفاء العمل وهذا اذا كانت  
الاجرة دينارا فاذا كانت الاجرة عينا بان كانت نقرة بعينها فأعطاه المستأجر مكانه دنائير لا يجوز سواء  
كانت قبل استيفاء المنفعة أو بعدها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل أو بعده في الاصل اذا وقعت  
المصارفة بالاجرة وقد عقدت الاجارة على حمل شئ بعينه بعشرة دراهم فبات قبل ان يحمل شيئا أو بعد  
ما سارنه فاطريق فانه لا يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئا وان سار نصف  
الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك خمسة دراهم وهذا انما يتأتى على قول أبي يوسف رحمه الله الاول  
وهو قول محمد رحمه الله وأما على قوله الاخر انصرف لا يصح ولم تقع المقاصة ولم يصح للمستأجر موقفا  
الاجرة فان مات المحال قبل ان يحمل شيئا كان على ورثة المحال رد الدينار على المستأجر لان المحال  
قبضه بحكم صرف فابسد ولا شئ لورثة المحال من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة المحال

ترد الدينار على المستأجر ولو رثة الحال على المستأجر نصف الاجر هكذا في المحيط \* ولو آجر داره من رجل فامى سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل من رب الدار اجر شهرين فامر الفامى أن يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من الفامى الدقيق والزيت وغير ذلك حتى استوفى اجر الشهرين فهو حائز وليس للفامى على المستقرض شيء ولكنه قرض رب الدار على المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم أقرضه منه كذا في المبسوط \* ولو اشتري المستقرض من الفامى بالاجرة دينار فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بأن مضت المدة أو شرط التعجيل عندهم جميعا وان لم يكن وجب الاجر بأن كان قبل مضى المدة واشتراط التعجيل فعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ولو كان للفامى على الرجل المستقرض دينار واجرة البيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر رب البيت الفامى أن يدفع اجر هذين الشهرين الى هذا الرجل قرضا عليه ورضي الرجل بذلك فهو جائز فان قاصه بالدينار الذي له عليه وأخذ بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصدة في الجنس المختلف انما لا تجوز اذا لم يوجد التراضي على المقاصدة فاما اذا وجد يجوز لانه يكون صرفا ثم يجوز هذا الصرف بمصلحة ما وجب من اجر شهر عندهم جميعا فاما بمصلحة ما لم يجب من الاجر وهو الشهر الثاني يجب أن تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد وهو قول أبي يوسف الاول ولا يجوز في قول أبي يوسف الاخر كما لو باشر المقرض الصرف بأجر لا يجب بدوه الشهر الثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض ولكنه صرف فيما بين المستقرض والفامى هكذا في المحيط \* ولو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه دينار بعشرة دراهم لم يجوز وان أحاله على هذا الوجه بالدراهم فقصه بالدينار فامى المقرض على المستقرض مشرور درهما وان كان أقرضه اجر الشهرين قبل أن يسكن شيئا وأمره أن يعمله وطابت نفس الفامى بذلك وأعطاه به دقيقا وزيتا ودينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى أو انعدم البيت أو استحق لم يرجع الفامى على المستقرض بشيء ولا يمكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا في المبسوط \* ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد وأما على قول أبي يوسف الاخر ما كانت حصة المحوئج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فيما اخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط \* ولو استأجر دارا وسكن فاستحققت فالاجرة للاجر وبيته ذق به لانه ظهر أن المؤجر كان غاصبا للدار التي آجرها كذا في محيط السرخسى \* ولو استأجر بيتا بثوب فآخوه بدراهم أكثر من قيمة الثوب طاب له الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وآجره بدينار طاب له الفضل أيضا لانه لا يظهر الفضل بين الدراهم والدينار الا بالتقويم كذا في المبسوط \* ولو أن رب البيت أراد التعجيل في الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر أن يعطيه فانه يجبر المستأجر على أن يعطيه بقدر ما سكن فاما حصة ما لم يسكن فلا يجبر على ايضائه كذا في المحيط \* واذا آجر داره من رجل شهرا بثوب بعينه فسكنها لم يكن له أن يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط \* وان كانت الاجرة شيئا من المكيل والموزون بغير عينه موصوفا فلا بأس بأن يبيعه من المستأجر قبل أن يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء أو باشتراط التعجيل كذا في المحيط \* فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس أو لم يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير عينه فلا يفارقه حتى

يقبض منه فان فارقه قبل أن يقبضه انتقض البيع وليس له أن يديه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا بعد بيعه سنة وأعتق رب الدار العبد قبل أن يقبض العبد من المستأجر وقبل أن يسلم الدار الى المستأجر فعقده باطل لان الاجرة لا تملك إلا باستيفاء المنافع أو بالتعجيل أو باشتراط التعجيل ولم يوجد شيء من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا أنه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى أعتق العبد جاز اعتاقه كذا في المحيط \* فان قبض الدار وتمت المدة فكفى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستيفاء الدار أو موت أحدهما أو غرق الدار أو انعدام التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولو لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهرا ثم أعتق جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار بقدر أجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنتقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر في بقية المدة يجب أجر المثل كذا في الغنائية \* ولو استكمل السكنى قبل قبض العبد فالتأدية المدة واستحق كأن عليه أجر مثلها بالغاما يبلغ وفي الاجارة الفاسدة يجب أجر المثل لا يحاوز به المسمى كذا في المحيط المرخسى \* وكذا اذا رد الأجر العبد بخيار عيب أو رثية وقد سكن المستأجر الدار يجب أجر المثل لانفساخهما من الاصل كذا في الغنائية \* ولو كان المستأجر دفع العبد ولم يسكن الدار حتى أعتقه فعقده باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فانما أعتق ما لا يملكه كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر الدار شهرا وذلك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل التسليم الى رب الدار فان على المستأجر أجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت الاجارة فاسدة من الابتداء فانه لا يراد أجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط \* ولو قبض الأجر المدة بغير إذن المستأجر وهو من وباعه ثم مضت نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة رجع المستأجر على الأجر بقيمة تلك العين ولو كانت الاجرة عبدا فجعله فأعتقه الأجر أو مات في يده ثم انفسخت الاجارة رجع المستأجر بقيمة وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجع بنصف قيمته كذا في الغنائية \* رجل آجر داره بدينه سنة فسكن المستأجر شهرا ولم يدفع العبد حتى أعتقه صح اعتاقه وكان على المستأجر لشهر الماضي أجر المثل بالغاما يبلغ وتنتقض الاجارة فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى ملكت عليه أجر المثل بالغاما يبلغ كذا في فتاوى قاضي خان \* والله أعلم

\*(الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها)\*

استأجر على أنه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى أكثر على الخلاف كذا في الوجيز لا كردى \* ويترتب مدة الخيار من ابتداء وقت الاجارة كذا في المراج الوهاج \* ولو شرط ثلاثة فمكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهدم المنزل بالسكنى لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز لا كردى \* وان كان الخيار لرب الدار فمكن فيها فلا أجر ويضمن ما انهدم بسكناه كذا في الغنائية \* وان كان بعد الاجارة لزم الأجر وخيار الرثية ثابت للمستأجر ورثية الدار كروية المنافع كذا في الوجيز لا كردى \* وان تكارى دارا لم يرها فله الخيار اذا آهأ ولو كان آهأ قبل ذلك فلا خيار له فيها الا أن يكون انهدم منها شيء يضر بالسكنى فيجوز فيه تغيير بالتغير هكذا في المبسوط \* ذكر العسدر الشهيد رحمه الله تعالى في الفتاوى الصغرى اذا استأجر الرجل رجلا ٢ (نابسب ديكاروئين بسايدبيد) معلوم ففعل ذلك بال عشرة وامتنع عن الباقي قال ان كان قد أراما القدر وقت الاستئجار يجبر على الباقي وان لم يره لم يجبر وأصل هذه المسئلة ما ذكره محمد

٢ ليصنع له عشر بن قدرة  
ن الصغر

رحمه الله تعالى في الاجازات أن من شرط قصر اعلی أن يقصر له عشرة أبواب بديل معلوم ولم يره  
 الثياب ولم تكن عنده كان فاسدا وان أراه الثياب كان جائزا كذا في الذخيرة \* واذا سمى له  
 جنسا من الثياب ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه أن هذا نظير ما لم يره يعني يكون فاسدا  
 وذكر شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أنه ان بالغ في بيان العسفة على وجه يصير  
 مقدار عمله معلوما فهو وراثة الثياب سواء ويجوز أن يكون قول شمس الاثمة رحمه الله تعالى في مسألة  
 القدر والزيادة يصح كقوله في القصار فيتم امل عند الفتوى كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن ميمونة  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قصار شرطه رجل على أن يقصر له ثوبا ويرى به فرضي به القصار  
 فلما رأى القصار الثوب قال لا أرضى به فله ذلك قال وكذلك المحيط والاصل فيه أن كل عمل يختلف  
 في نفسه باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل  
 لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل والقصار يختلف باختلاف المحل وكذلك الخياطة فلاجل  
 ذلك أمثنا خيار الرؤية فيهما قال (ثم) ولو استأجر رجلا ليكيل له كمنطة فلما رأى المنطة قال  
 لا أرضى به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلا ليحجم له بدانق ورضى به فلما كشف عن ظهره  
 قال لا أرضى به فليس له ذلك لان العمل ههنا لا يختلف كذا في الذخيرة \* استأجر رجلا ليحجم له  
 كذا منامن القطن أولية قصره كذا ثوبا وليس عند الا جرتوب ولا قطن لا يجوز وان كان عنده ولم يره  
 فلما جبر خيار الرؤية في الثياب لافي القطن كذا في خزنة الفتاوى \* وفي نوادر هشام عن محمد  
 رحمه الله تعالى رجل استأجر غلاما سنة بدار له فاستعمل الغلام نصف السنة ونظر آجر الغلام الى الدار  
 ولم يكن رأها فقال لا حاجة لي فيها قال له ذلك وله أجر مثل غلامه كذا في المحيط \* رجل  
 استأجر كراما لم يره وقد كان باع صاحب الكرم الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستأجر  
 خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة \*  
 ولو أكل الثمار من ذلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* وثبت خيار العيب في الاجارة كما في البيع الا أن في الاجارة ينقضي الاستأجر  
 بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع ينقضي المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى  
 القضاء أو الرضى كذا في المحيط \* استأجر دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا يضرب بالسكنى كان كسار  
 المذروع وما يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها يرد له لانه عقد يرد على المنفعة  
 فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا في الوجيز للكردي \* وعن ابراهيم عن  
 محمد رحمه الله تعالى رجل قال لغيره استأجرتك اليوم على أن تنقل هذا التل الى موضع كذا وذلك  
 لا يتقل الا في أيام كثيرة قال هذه على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل أن المستأجر متى جمع بين  
 العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الا جبر على تحصيله في ذلك  
 الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير الاجر معلقا بتسليم النفس في ذلك الزمان كذا في  
 الذخيرة \* رجل قال أجرتك هذه المدة كل شهر يدرهم على أن أهب لك أجر شهر رمضان أو قال على أن  
 لأجر عليك شهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي \* آجر حاما سنة بكذا على أن يحط عنه  
 أجر شهرين لا تعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على أن يحط عنه مقدار ما كان معطلا يجوز ولو قال على  
 مقدار عطلته لا أجر عليك وبين المدة جاز كذا في خزنة الفتاوى \* استأجر حاما على أنه ان نابته  
 نائبة فلا أجر له فسد الاجارة كذا في الخلاصة \* حانوت احترق فاستأجره كل شهر بمئة درهم  
 على أن يعمره على أن يحسب بنقته فعمره فهذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه



أجر المثل بالغام مبلغ ولستأجر النقة التي أنفقها على العمارة وأجر مثله في قيامه على العمارة كذا في  
الذخيرة \* خان بعضه خراب وفيه حوائط طامة استأجر رجل العمارة العامرة في كل شهر بخمسة عشر  
الخرب كل شهر بخمسة على أن يعمر الخراب بماله وبحسب نفقته من جملة الاجر فاستأجر الخراب  
وليعمره ويتفقد به بعد ذلك فاسد اذا شرط بعد ذلك أن تكون العمارة للاجر ولستأجر على المؤخر نفقته  
وأجر مثله فيما عمل والمؤخر أن يسترد الحوائط التي عمرها المستأجر منه وأما الحوائط العامرة فالاجارة فيها  
جائزة لعدم الفساد كذا في المحيط ولا يجوز أن يشترط على المستأجر أن يرد العين الى الاجر ولما جمل  
ومؤنه وان لم يكن لما جمل ومؤنه جائز كذا في الغيبة \* في الفتاوى مثل من استأجر من جلا شهر الطبخ  
فيه العصير واشترط رده على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه أجر شهر فرغ في نصف الشهر أو في  
آخره كذا في المحامى للفتاوى \* وفي الغيبة فاذا مضى الشهر فلا أجر عليه وان بقي مدة كذا  
في التارخانية \* ولو قال استأجرته منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله سقط الاجر عنه رده على  
المالك أو لا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام أجر اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر كذا في خزنة  
الفتاوى \* استأجر حيايا وكبرنا فقال له المؤجر ما لم تردّها على صحبة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها  
وقد انكسرت فالاجارة في المحبب فاسدة وفي الكيزان جائزة يعني اذا سمي للكيزان اجرة والمحبب  
كذلك فيجب في الكيزان حصة ماسعى الى وقت كسره وفي المحبب يجب أجر المثل كذا في الفتاوى  
الكبرى \* قال القاضي فخر الدين الفتوى على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم أن له اجلا  
ومؤنه تجري فيها الماسكة وكذا لو لم يسم اجرة المحبب واجرة الكيزان فالفقد فاسد وان لم يكن للكيزان  
جمل ومؤنه كذا في التارخانية \* وفي الاصل رجل تكارى من رجل دار اسنة على انه بالخيار فيها  
ثلاثة ايام فان رضىها أخذها بمائة درهم وان لم يرضها أخذها بخمسة من درهمها فذلك فاسد فان سكنها  
وجب عليه أجر المثل في الثلاثة ايام وبعد الثلاثة ايام ولا يضمن ما نهدم من سكناه لاقى مدة الخيار  
ولا بعد مضى مدة الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر  
قيمة ما نهدم من سكناه في مدة الخيار وان قال انا بالخيار ثلاثة ايام فان رضىتها أخذتها بمائة درهم  
كانت الاجارة جائزة فان سكنها في ثلاثة ايام فقد لزمتها الاجارة وكان عليه أجر ما سكن ولا ضمان عليه  
فيمانهدم كذا في المحيط \* ولو استأجر أرضا على انها كذا جريسا وكانت أقل أو أكثر فهي بالمسمى  
وله الخيار في الأقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسبه كذا في الفتاوى الغيبانية \* ولو استأجر  
دارا أشهر اسماء فلم يسلم اليه الدار حتى مضى بعض المدة ثم أراد أن يسلم الدار فبأبقي من المدة فله  
ذلك وليس للاستأجر أن يأبى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فغرمه اياها ثم أراد أن يسلمها فذلك له  
وليس للمستأجر أن يمنع فادا استأجر دارين فسقطت احدهما أو منعه مانع من احدهما أو حدث  
في احدهما عيب فله أن يتركهما جميعا كذا في البدائع \* ولو استأجر بيتين فانهدم احدهما بعد  
القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في المبسوط \* وفي مساوى النفسى مثل من  
استأجر طاحونة على أن ماسعى من الاجر أيام جرى الماء أو طاعه أيضا قال هذا شرط فاسد بخلاف  
مقتضى الشرع اذا لا جبر لا يجب حال انقطاع الماء ففسد العقد كذا في المحامى للفتاوى \* رجل استأجر  
ثورا من رجل على أن يطحن عليه كل يوم عشرين فغيرا فوجده المستأجر لا يطحن الا عشرة اقفرة كان  
المستأجر جريا لخيارا شاء رضى به كذلك وان شاوره فان رضى به لزمه أجر كل يوم بقائه وان رده كان عليه  
أجر اليوم الذي استعمله بتمامه ولا يحط منه شئ بسبب النقصان عن العسل لانه لا جارة وقعت على  
الوقت ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليه شيئا كذا في الذخيرة \* ولو تكارى دابة الى بغداد

\*(الباب السادس في الاجارة على احد الشرطين او على الشرطين اراكثر)\* ٤٠٥

فوجدنا لا تبصر بالليل أو جوحاً أو عسوراً أو نعض فان كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغير شرط العقد عليه وعليه من الاجر بحسب ما سار لانه استوفى العقود عليه بقدره وان كانت بغير عينها فله أن يبلغه الى بقدر ادعي دابة غيرها لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البينة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط \* وفي الخلاصة المحمانية وتعليق الاجارة بانفساخ اجارة أخرى باطل كما لو آجر دابة من إنسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بيننا آجرت منك فانه لا يجوز وفي جامع الفتاوى ولو استأجره على أن يتصرف له من هذا التراب أو من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم يضرب ألف لينة بهذا المثلين وسمى مبلغا معروفا يجوز كذا في التارخانية \* ولو اشترط رب الدار على البناء وضع النجدوع والمهادي وكس السطوح وتطينها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره لينى له بالبن فعلى البناء الطين ونقله الى الحائط الا أن يصكون مكانا بعيدا فيكون بالخيار اذا علم ذلك فان كان أراد المكان فلا خيار له وان استأجره لينى له حائطا بالرصاص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز لان العمل بما سمي يصير معلوما عند أهل الصناعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في باب اجارة البناء \* واذا استأجره لينى له حائطا بالرصاص وشرط عليه الطول أو العرض لا تجوز الاجارة لان العمل لا يصير معلوما كذا في المحيط \* والله تعالى أعلم

\*(الباب السادس في الاجارة على احد الشرطين او على الشرطين اراكثر)\*

الاصل أن الاجارة اذا وقعت على أحد الشئين وسمى لكل واحد اجرا معلوما بان قال آجرتك هذه الدار بخمسة أو هذه الاخرى بعشرة أو كان هذا القول في حائوتين أو عشرين أو مسافتين مختلفتين فهو أن يقول الى واسط بكذا أو الى كوفه بكذا فذلك كله جائز عند علمائنا وكذلك اذا خيره بين ثلاثة أشياء وان ذكر أربعة أشياء لم يجز وكذلك هذا في أنواع الصبغ والخياطة اذا ذكر ثلاثة أشياء جاز وان زاد عليها لم يجز استدلالا بالبيع الآن الاجارة تعبر من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير شرط الخيار كذا في الذخيرة \* اذا دفع الى خياط ثوبا فقال له ان خطته فارسيا فلك درهم وان خطته روميا فلك درهم ان اوقال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بصفر فلك درهم وان صبغته بزمهر فلك درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته انت فأجره درهم وان خاطه ثبذك فأجره نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع \* وكذا لو قال لراذلا ببق ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الا ثوبك نصف درهم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطارا فبدرهم وان سكنت حداثا فبدرهمين اوقال ان سكن فيها خياطا فبدرهم وان سكن فيها حداثا فبدرهمين فالاجارة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فنصف درهم وان جاوز الى القادسية فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة ولم يبح فيها خلافا فاحتمل أن يكون قول الكل واحتمل أن يكون قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على أنه ان جل عليها كتر شعير فأجره نصف درهم وان جل كتر خنطة فأجره درهم جاز عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي \* اذا استأجر دابة الى مكان معلوم على أنه ان جل هذه الحولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجرة خمسة فالعقد جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا تخولا فالحولما واختلقت عبارة المشايخ رحمهم الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تخريج مسئلة الدابة والدار أنه اذا سلم الدار ولم يسكن

فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شئ او لم يركبها بعضهم قالوا يجب اقل المسمين كذا في المحيط \*  
وهو الصحيح هـ كذا في التبيين \* ذكر الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة  
والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان  
اقل او اكثر فالعقد فاسد وهذا على اصل محمد رحمه الله تعالى اما على اصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى أن من استأجر من آخر دابة على أنه ان أتى  
عليها الكوفة فبعشرة وان أتى القصر وهو المنتصف فبعشرة فهو جائز قال وان قال وان أتى القصر  
وهو المنتصف فبعشرة لا يجوز قال فإنه اذا أتى القصر لا يدري ما عليه ستة أو خمسة كذا في المحيط \* ابن  
سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلا على عدل زطي وعدل مروى وقال أحمل أي  
هذين العدلين شئت الى منزلي على أنك ان جئت الزطي فلك أجر درهم وان جئت المروى فلك أجر  
درهمين فحمل المروى والزطي جميعا الى منزله فالاجارة جائزة وأجرهما حمل أول مرة فهو الذي لا قام  
الاجارة وهو متطوع في حمل الاترض من له ان ضاع في قولهم جميعا وان حملهما بجهة فعليه نصف  
أجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ضاعا  
وعلى قوله ما ضمنهما ان ضاعا وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغيره ان حملت هذه  
الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الى اخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان  
فحملها بجهة الى ذلك الموضع فله درهمان أوجب أكثر الاجورين بكامله وأنه يحالف رواية ابن  
سماعة في العدلين كذا في الذخيرة \* اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا  
فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال  
صاحبه يصح الشرطان جميعا فان خاطه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم  
الثاني يجب أجزا مثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجزا مثل لا يزداد على  
نصف درهم ذكر القدوري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضي خان \* وان خاطه في اليوم  
الثالث فله أجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أجزا مثل أيضا  
فروى عنه أنه لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهي رواية الاصل والجامع وروى عنه  
أنه لا يجاوز به نصف درهم ويتقص عن نصف درهم ان كان أجر مثله اقل من نصف درهم وهو الصحيح  
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما أيضا كذا في الفتاوى الكبرى \* هذا اذا جمع بين اليوم  
والغد فاما اذا أفرد العقد على اليوم بار قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطه في الغد هل يستحق  
الاجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبل لأجر له وقيل له الاجر كذا في محيط السرخسي \* ولو خاط  
نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغد أجر المثل لا يتقص عن ربع درهم ولا يزداد على النصف  
وعندهما ثلاثة ارباع كذا في التمرناشي \* وان بدأ بالغد ثم باليوم فعند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى الصحيح هو الشرط الاول فقط كذا في الفتاوى العتائية \* لو قال ان خطته اليوم فبدرهم  
وان خطته غدا فلا أجر لك فان خاطه في اليوم فله درهم وان خاطه في الغد فله أجر مثله لا يزداد على درهم  
بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ما خطته اليوم فبحساب درهم وما خطته غدا  
فبحساب نصف درهم فيفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب روميا فبكذا وما خطته  
فارسيا فبكذا فهو فاسد لانه العمل ولو قال استأجرتك غدا فخطته بدرهم فخاطه في اليوم فلا أجر له  
لان الاضافة صحيحة كذا في الغبائية \* ولو استأجر يوما بدرهم فان بدا له فكل يوم بدرهم  
فالاجارة فاسدة قياسا وفي الاستحسان جائزة كذا في محيط السرخسي \*

قوله ولا يتقص عن نصف  
درهم هذا يدل على أنه  
قد يزداد على نصف درهم  
ومقابل رواية النوادر  
الذكورة أنه لا يزداد على  
نصف درهم وصحها  
الزبيدي وغيره كما افاده ابن  
عابدين اهـ

(وما يتصل بهذا الفصل اذا جع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل) اذا استأجر رجلا ليعمل له عملا اليوم الى الليل بدرهم مائة او خبرا او غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يجوز استئجاره ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فله أن يعمل في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من الكوفة الى بغداد ثلاثة أيام بأجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره ليتقل له طعاما معلوما من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي ينشأ في الغد كذا في المبسوط \* ولو استأجر رجلا ليحيط له هذا الثوب قيمته اليوم بدرهم لم يحضر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال ليحيط لي قميصا أو ليخبرني فقيرا لم يقدر جازا لا اتفاق ولو قال ليحيط قميصا من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في الفتاوى العتبية \* وفي احارات الاصل اذا استأجر الرجل من آخر ثورا يطحن عليه كل يوم عشرين قفيرا فهذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافا من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال هذا الجواب يجب أن يكون قولهما ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تفسد هذه الاجارة على قياس مسألة الخبز ومنهم من قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل أيضا لو شرط على الخباز أن يخبز له هذه العشرة الختام دقيقا وشرط عليه أن يفرغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى خياط ثوبا ليقطعه ويحيطه قميصا على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابلا الى مكة على أن يدخلها الى عشرين ليلة كل بعير بعشرة دنائير ولم يزد على ذلك روى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط كان له المسمى وان لم يف كان له أجر المثل لا يزد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر دابة من رجل أيا ما مهملة ولم يزد كرشيا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجرتك هذا اليوم لتحيط هذا القميص بدرهم أو قال استأجرتك هذا اليوم لخبز هذا القفيرا لذيقي بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال السكري ليس في المسئلة اختلاف الرايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن في المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو أخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل أما اذا ذكر الوقت أولا ثم الاجر ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولا ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد العقد هكذا في فتاوى قاضي خان \* ومتى فسدت الاجارة ان كان فسادها بحالة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغام بالغ كما لو استأجر دارا أو حاتونا سنة بمائة درهم على أن يرميها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغام بالغ لأنه لما شرط المدة على المستأجر صارت المدة من الاجر فصير الاجر محجورا أما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فامد كان له أجر المثل لا يزد على المسمى هكذا في الظهيرية \* قال في الاصل أيضا واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعمله السج وشرط عليه أن يحذقه في ثلاثة أشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي أن يجوز هذا العقد على قولهما وان لم يكن التحذيق في وسعه والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا جع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح معقودا عليه حالة انفراد الوقت والعمل أما اذا ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد يساه فيه كما ذكر في آخرياب اجارة البناء اذا تكاثر رجل رجلا يوما الى الليل لينبي له بالحصص والامر جاز بلا خلاف وان جع بين الوقت والعمل لأنه ما ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد عليه لأنه لم يبين مقداره وما لم يكن مقداره العمل معلوما لا يجوز افراد العقد عليه

فانه عقد العقد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد عليه بأن بين مقدار البناء لا يجوز الاجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* اذا استأجر الرجل رجلا كل شهر بدرهم على أن يطين له كل يوم قفيرا الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب مستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشكل على قولهما من مشايخنا من قال لهذه المسئلة ثبت رجوعهما الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال ما ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيما تقدم استحسن على قولهما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر انسانا للعمل فان كان عملا لو اراد الاجرة ان يأخذ في العمل لعمال يقدر عليه صحته الاجارة ذكر في ذلك وقتا ولم يذكر تحوان يقول استأجرتك لتخبرني حشرين من ثمان من الخبز بدرهم جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالذقيق وتحو ذلك وان لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا فقال استأجرتك لتخبرني اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضا ولو قال ٢ (بدن درهم ديوار من باز كن) جاز ايضا بين لذلك وقتا ولم يبين ولو قال ٣ (بدن يكدرم ابن خرم من باد كن) ان لم يذكر ذلك وقتا لا يجوز وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت أولا ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدرى هذا الكدس جاز لانه استأجره العمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة أولا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما ومجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعمال أي على شرط أن تعجل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* والله أعلم

٢ اصنع لي حائط بهذه  
العشرة دراهم  
٣ ذر هذا الخمر بهذا  
الدراهم

﴿باب السابع في اجارة المستأجر﴾

الاصل عندنا ان المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط \* ومن استأجر شيئا فان كان منقولاً فانه لا يجوز له أن يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فأراد أن يؤجره قبل القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كما في البيع وقيل أنه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي \* واذا استأجر دارا وقبضها ثم أجزها فانه يجوز ان أجزها بمثل ما استأجرها وأقل وان أجزها بما أكثر مما استأجرها فهي جائزة ايضا لأنه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كمالا وتدعيمها وتدا أو حفر فيها بئرا أو طينا أو أصلح أبوابها أو شيئا من حوائطها طابت له الزيادة وأما الكدس فانه لا يكون زيادة وله أن يؤجرها من شاء الا الحداد والقصار والطحمان وما أشبه ذلك مما يضربا البناء وبهونه هكذا في السراج الوهاج \* ولو أجزع ما استأجر شيئا من ماله مما يجوز ان يعقد عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط \* وذكر المحصاف في كتاب الحميل أنه اذا كان المستأجر دارا فكأنهما من التراب ثم أجزها بما أكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجزها بما أكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على أن أكتس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة \* ذكر الشيخ الاسلام في كتاب شرح الحميل وان كان المستأجر أرضا فعمل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفضل قال وكذلك كل ما عمل فيها عملا يكون قائما فذلك زيادة ويطيب له الفضل وان كرى أنها رها ذكر

المختصاف رحمه الله تعالى أنها زيادة توجب طيب الدخل قال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله تعالى اصحابنا في هذه ترد دون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا ليس على المستاجر اجراء الماء اليها وتسهيل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر رجل شيتين صفقة واحدة وزاد في أحدهما شيئا وزاد في بعض النسخ لو اصيل في أحدهما شيئا له أن يؤجرهما باكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له أن يؤجرهما باكثر مما استأجرهما كذا في المحيط \* وكان الامام ابو علي النسفي يحكي عن أستاذه أن المستاجر لو أجره من المؤاجر لا يصح وان أجره من غيره ثم ان الغير أجره من المؤاجر يصح وقال الامام المحلواني وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة من المالك لا تجوز مطلقا فتخل الثالث اولا وبه قال عامة المشايخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* وهل يسقط الاجر عن المستاجر الاول ان كان الاجر قبض الدار من المستاجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم اذا كانت لا تنفع عندنا هل يكون ذلك نقضا للعقد الاول فيه اختلاف المشايخ والصحيح ان العقد ينفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج \* وذكر المحلواني المستاجر اذا أجر المستاجر من المؤاجر قبل تنفسخ الاولى وانه غير صحيح لان الثاني فاسد والفاقد لا يقدر على ذم الصحيح والعامه على أنه لا تنفسخ الا انهما اذا ادا ما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاولى لان الثانية فاسدة لا الاولى بل لان المنفعة تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدوثها يقع التسليم الى المستاجر فاذا استأجر المالك منه نازيا واسترده منه فذلك بمنه عن تسليم المنفعة المحادثة الى المستاجر فاذا دام الى مضي المدة على ذلك فقدمت قبل التمكن من الاستيفاء فنفسخ الاولى ضرورة حتى لو اراد المستاجر الاول أن يسترده بعده مضي بعض المدة ليدركه بقبه المدة فله ذلك لان العقد الاول انما ينفسخ في قدر المنفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي \* فان سكتنا الا اجر يحكم هذه الاجارة لا اجر عليه كذا في المحاوي للفتاوى \* ولو أن المستاجر أعار المستاجر من المالك لا يسقط عنه الاجر بخلاف بين المشايخ كذا في المحيط \* ولو أجر المستاجر من أبي رب الدار وابنه أو وكاتبه أو عبده المديون يجوز ولا تنفسخ الاجارة الاولى باتفاق الروايات وان لم يكن على العبدین لا يجوز فان سلمه اليه لا تنفسخ الاجارة الاولى كذا في التتارخانية \* ولو استأجر أراضا ثم دفعها اليه الاجر مرة ان كان البذور من قبل رب الارض لا يجوز لان ذلك نقض للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذور من قبل المستاجر جاز لان الاجر في الفصل الاول يصير مستأجرا وفي الفصل الثاني يصير أجيلا كذا في التمهيرية \* المستأجر اذا استأجر صاحب الارض ليعمل في هذه الارض بشئ معلوم جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر دارا أو أرضا وزاد المستاجر فيها بناء ثم أجرها من الآخر أو أعارها منه كان هذا نقضا للاجارة الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر ابن سماعة وعلى رب الدار حصة بناء المستاجر من الآخر قال المحاكم الشهيد في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا أجر المغصوب من غيره ثم ان المستأجر أجره من الغاصب وأخذ منه الاجرة كان للغاصب أن يسترده منه ما دفع اليه من الاجرة كذا في المحيط \* أجر الغاصب ثم أجاز له المالك بعد مدة فالاجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولو لم يجز حتى تمت المدة فكذلك للغاصب كما لو أجر المولى عبده سنة ثم اعتقه في خلال السنة وأجاز العبد الاجارة فالقاضى للمولى والاقى للمعتق وذكر القدرى أن الاجارة كسائر العقود فان أجاز قبل استيفائى من المنفعة فالاجر للمالك وان أجاز بعد استيفائى من المنفعة فالاجر للعاقد وان



أجاز بعد انقضاء بعض المدة فالاجر الماضى والباقي عند الثاني لك وما ذكرنا ولا قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي \* ولو اجر الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك أنى كنت أجزت عقده لا يقبل قوله لا يبينه ولو قال كنت أمرته يقبل كذا في التتارخانية \* المستأجر اجارة فاسدة اذا أجر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى \* وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه أفق ظهير الدين المرغيناني كذا في التتارخانية \* ثم على قول من يقول بأن المستأجر اجارة فاسدة يملك أن يؤجر من غيره اجارة صحيحة اذا أجر كان للاول أن يتقضى الثاني كما اذا اشترى شيئاً شراً فاسداً وأجر من غيره اجارة جائزة المستأجر اذا أجر من غيره أو دفع الى غيره مزارعة ثم أتى المستأجر الاول فسخ العقد الاول مل بنفسه العقد الثاني اختل المشايخ فيه والصحيح أنه ينفسخ التحدت المدة او اختلقت كذا في المحيط \* وتفسير اتحاد المدة أن تكون أيام الفسخ في الثاني أيام الفسخ في الاول كذا في الصغرى \* استأجر من غيره موضعاً اجارة طويلة ثم المستأجر أجره من عبد الاجر فان كان بغير اذن المولى لم يحسب على المستأجر ما أخذ من العبد من رأس ماله وأما اذا كان العبد استأجر باذن المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والحجج أن يقال استأجر العبد باذن المولى كاستأجر المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاطى \* لو لم يكن عبده مدبونا كذا في الكبرى \* رجل أجر داره كل شهر بدينارهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجر الدار من هذا المستأجر ورضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع أنه اذا رد عليه الثمن يرد داره عليه وبحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار ووجه البائع بالدرهم وأراد أن يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا لما طلب المشتري الاجر من المستأجر كانت هذه اجارة مستقبلية فيكون المأخوذ من المستأجر لك المشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع أنه يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار عند رد الدار وعد فان انجز وعده كان حسناً والا فلا يلزمه الوفاء بالمواعيد وان كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسداً للبيع كذا في الظهيرية \* وفي الابانة استأجر حمية الى مدة له أن يؤجر من غيره لان هذه مما لا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت وان اتخذها مأوى فليس ضمن الا اذا كان معداً لذلك كحزمة المسج كذا في التتارخانية \* والله أعلم

(الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقاد ما مع وجود ما ينافيها) \*

استأجر داراً شهراً فسكن ثم هرب لا أجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يجب وعن السرخسي ومحمد بن سلمة أنهم ما يوفقان بين الروايتين بين المعدل للاستغلال وغير المعدل للاستغلال من غير تفصيل بين الدار والحمام والارض قال الصمد الشاهد رحمه الله تعالى وبه يفتى كذا في خزائن الفتاوى \* اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن بمد ما تقاضاه لا تسكاه حيثئذ يكون رضى بالاجر قالوا وفي المعدل للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك عنه طريق الدلالة أما اذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت بين رجلين سكن أحدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معداً للاستغلال كذا في المحيط \* خان نزل فيه رجل فانه يكون باجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر كذا قال محمد بن سلمة وأبو نصر بن سلام وبه أخذ الفقيه أبو بكر والعقبة أبو الليث قال فيخر الدين القنوي على أنه سكن بالاجر الا اذا عرف خلافه بغير شبهة فلو أن يكون الساكن معروفاً بظلم أو الغصب أو كان صاحب جيبس يعلم منه أنه لا يستأجر

سكننا كذا في المضمرات \* سحوا نيت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال ابن سبويه يجب أجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقرا بالملك للمالك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل المحام وادعى الدخول غصبا لا يسمع كذا في الوجيز للسكردري \* وان كان المستغل لصغير ينظر الى اجر المثل والى ضمان الغصان فأيهما كان أنظر للصغير يجب مقصرة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها أحجار يثايرها منهم فعمل بها قصار ولو يشارط صاحب الاحجار بشئ فان لم يكن معروفًا عندهم أن من شاء عمل عليها وأدى الاجر فلا أجر عليه اذا عمل بلا إذن رب الاحجار ولو كان معروفًا عندهم أن من شاء عمل عليها وأدى الاجر فعليه الاجر ثم ان كانت لها أجرة معروفة يجب ذلك والا فاجر المثل كذا في الكبرى \* استأجرها سنة أجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة أخرى ودفع الاجر ليس له أن يسترد هذا الاجر قال رضى الله تعالى عنه والتخريج على الاصول يقتضى أن تكون له ولاية الاسترداد اذا لم تكن الدار معدة للاجارة كذا في الغنية \* وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه داري فخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فيجوز لها الغاصب ثم اقام المالك عليه ائنة بعد أشهر فلا أجر له ولو كان مقرا بالدار للمدعى وباقي المسئلة يجامها كان سكنها رضى بالاجارة ويجب الاجر كذا في المحيط \* ولو اكره دارا سنة بألف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والافهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقر له بالدار يلزمه ما سمي من الاجر قال مشام لمحمد رحمه الله تعالى أولا تجعلها في مقدار ما يتقل متاعه منها بأجر مثلها قال هذا حسن أجعلها بأجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والابعائها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزنة المفتين \* رجل استأجر حانوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحانوت ان رضى كل شهر بخمسة دراهم والا ففرغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا ارضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول كذا في فتاوى قاضى خان \* أراد أن يستأجر غلاما فقال لصاحب الغلام هو بعشر ين وقال المستأجر بعشرة واقترعا على ذلك فانه يكون بعشر ين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذى صرح به المستأجر هكذا في جواهر الاحلاطى \* رجل قال لا آجر لك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة درهم قال تفع الاجارة على ألف وما تبين قال الفقيه أبو الليث هذا اذا قصد أن تكون الاجارة كل شهر بمائة أما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الألف بل وادعى الاجر أنه قصد لفسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فانقول قول الاجر كذا في الخلاصة \* ولو سكن الدار بعض المدة ثم جردها وقال هي ملكي أو قال غصبتها أو قال عارية وهي ليست بمستغلة ثم أقيمت عليه ائنة فلا أجر له من حين جردها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه غاصب وعذ محمد رحمه الله تعالى ثبت الاجر لانه ثبت أن الدار كانت في يده بأجر ولو كان مكان الدار دابة أو عين أخرى والمسئلة يجامها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلك قبل الرد لانه غاصب بزعمه وان رضى وارث الاجر أن يكون على الاجارة أو طلب منه الاجر فسكن يجب الاجر والقول قول من يريد ائنة على الاجارة من الورثة والغرماء كذا في التتارخانية \* قال لغيره بكم ثواب هذه الغرارة شهر فاقال بدرهمين فقال المستأجر لا بل بدرهم وقبضها ومضى الشهر فالصحيح انه يجب درهم هكذا في جواهر الاحلاطى \* الراعى اذا كان يرعى الغنم كل شهر بأجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا ارعى غنمك بعد هذا الا أن تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزنة المفتين \* قال الراعى

لا ارعى غمك الا ان تعطيني يوما درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم وكذلك  
هذه في اجارة الدور كذا في المتن \* رجل استأجر أجيرا ليحفر نهرا كل شهر يكذا ثم مات المستأجر  
فقال الوصي للأجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فاننا لا أحبس عنك الاجر فأتى على ذلك أياما ثم  
باع الوصي الضيعة فقال المشتري للأجير اعمل عملك فاننا لا أحبس عنك الاجر ففقدار ما عمل الأجير  
في حياة الاول يجب الا يعرف تركته ومن حين قال له الوصي اعمل عملك يجب على الوصي ومن حين قال  
المشتري اعمل عملك يجب على المشتري الا ان الواجب في تركه الميت المسمى لوجود التهمة منه والواجب  
على الوصي وعلى المشتري أجر المثل اذا لم يعلم مقدار المشروط من الميت اما اذا علم ذلك وامر ان يعمل  
على ذلك الشرط فليعلم المسمى كذا في المبحث \* رجل استأجر من رجل حمارا بعشرة بضع احاديث  
وبعضها يوف فقال المكاري في الطريق انا اطلب الكل حيا اذا فقال المستأجر بالفارسية (جنان  
كنم كد توخواهي) فهذا وعده منه ولا يلزمه بذلك شيئا وكذلك لو استأجره في الاجر واجاب بذلك كذا  
في الذخيرة \* قال في الاصل واذا استأجر دابة الى مكان مسمى فمات صاحب الدابة في وسط  
الطريق كان للمستكرى ان يركب الدابة الى المكان المسمى بالاجر وانما لا تنقض لان المحال حالة  
العذر والاجارة تنقضي ابتداء ما له ذرفان من استأجر سفينة شهر اقصت المدة والمستأجر في وسط البحر  
فانه تنقضي بينهما اجارة ابتداء فلا ينبغي حاله المذكور اولى وبين ان العذر ان يخاف على نفسه وماله  
لان لا يجد دابة اخرى في وسط المقابلة ولا يكون له فاض ليرفع الامر اليه فيؤجر الدابة منه فانما حتى  
قاله شيئا لو وجد دابة اخرى يحمل عليها منعه تنقض الاجارة وكذلك لو كان الموت في موضع  
يصعد دابة في ذلك الموضع تنقض الاجارة ثم ادا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان ونفق عليها  
في الطريق كان متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكاري بذلك كذا في الذخيرة \* واذا انفق  
بأمر القاضى وثبت ذلك باليمين يرجع هكذا في الخلاصة \* اذا كان المستكرى استأجر رجلا  
يقوم على الدابة كان أجره على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكاري ثم اذا وصل الى ذلك  
المكان رفع الامر الى الحاكم كناية ضعي بماء والاصح لورثة الميت فان رأى القاضى الصلاح في أن يؤجر  
الدابة منه ثانيا بأن عرف المستأجر ثقة أميناً ورأى الدابة قوية حتى عرف أن الورثة يصلون الى عين  
مالهم في آجره فعل وان رأى الصلاح في بيع الدابة بأن اتهم المستأجر ورأى الدابة ضعيفة ظاهراً  
فلم أن الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان وصلوا لم يلقوهم ضرر فليس يبيع الدابة ويكون بيعه حقيقاً  
للمل على الغائب وان كان المستأجر قد عجل الاجر الى رب الدابة وفتح القاضى الاجارة وباع الدابة  
فادعى المستأجر ذلك فالتقاضى يأمره باقامة البيعة على دعواه وينصب القاضى وصياً على الميت حتى يجمع  
البيعة كذا في المحيط \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير مسئله السفينة اذا انقضت مدة  
الاجارة والسفينة في وسط البحر ومسئله الرق الذي فيه الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المقابلة ولا يجد  
المستأجر سفينة اخرى أو زقا آخر أو أبي الأجر أو يؤجر منه وقد حضرهم الامام ان كان الامام يجعل  
ذلك للمستأجر كل يوم يكذا شرط أن تكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكر ابن سماعة في فوائده  
هذه المسئلة عن محمد رحمه الله تعالى ولم يشترط أن يكون المؤجر هو الامام بل شرط أن يقول المستأجر  
استأجرت هذه السفينة كل يوم يكذا أو يؤجر واحد من أصحابه ورقائه فان أبي الأجر بعد ذلك أن  
يعطيه السفينة أو الرق استعان المستأجر بأعوانه ورقائه حتى يترك السفينة والرق عليه الى أن يجد  
سفينة اخرى وزقا آخر وبهذه المسئلة تبين أن من سكن دار غيره لا يجب الاجرا اذا كان صاحب الدار  
بأبي ذاك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر

افعل كما تريد

فوله ان كان الامام الخ  
بظهر هذا التركيب

بكذا ثم ليس في مسئلة السفينة والزرقي اختلاف الروايتين وما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر  
 الامام وما ذكر في نوادر ابن سماعه محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة \* رجل استأجر  
 أرضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما مهي من الاجر الى أن  
 يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقض بالاعذار تبقى بالاعذار وكذا الوثام المؤجر وبقي المستأجر بتبقى  
 الاجارة الى أن يدرك الزرع واذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل في القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع  
 وفي الاستحسان يقال له ان شئت فاقلع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى أن يدرك  
 وعليك اما حب الارض أجرة مثل الارض كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الاصل اذا انقضت مدة  
 الاجارة وفي الارض رطوبة قلعت وفي المنتقى اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها  
 بأجرة مثلها حتى تجزوه وعلى أول جرة تدرك بعد انقضاء الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤجر وفي الارض  
 رطاب نترك بالمسعى حتى تجزوه من هذا المجنس اذا استأجر من آخر زقا فاجعل فيها خلاصا ثم انقضت  
 مدة الاجارة في الحجر اجعل بأجرة مثله الى موضع يحذف فيه زقا فاولومات المؤجر قبل مضي المدة لا يجعل  
 بأجرة مثلها لكن اترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط \* ولو استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشترها  
 المستأجر مع رجل آخر انقضت الاجارة ويترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك على  
 صاحب الزرع مثل نصف أجرة الارض كذا في خزنة المفتين \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاختصما فمضت الاجارة وردت الارض الى صاحبها وان خرج  
 بعد ذلك رددتها بأجرة المستأجر ولو انقضت والزرع بقل ولم يخصصه واحتج استحصده يجب من الاجر  
 بحسب ذلك ولا يتصدق الزارع بالفضل وكذا ان اختصما فيه استحسن أن يترك بأجرة المثل  
 كذا في القرناشي \* ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيها المؤجر ايضا ثم خرج  
 الزرع وتصادقا منهم سواء فنفغان وان كان أحدهما غالبا فهو لصاحب الغالب ويعضن للاخوه مثل  
 ماله كذا في الغيبة \* استأجر أرضا وغرس فيها أشجارا ثم انقضت وقته فالصحيح أن لرب الارض  
 أن يطالب المستأجر بتقريب أرضه اذا كان فيها غرس بخلاف ما لو كان فيها زرع حيث يترك بأجر  
 وليس لرب الارض أن يملك الاشجار على الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قلعها ضرر فاحش بالارض  
 هكذا في المحيط \* فان كان في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فحينئذ كان له أن يملك الاشجار  
 وعليه قيمتها مقلوعة دفعا للضرر عن نفسه هكذا في خزنة المفتين \* استأجر من آخر حانوتا ووضع فيه  
 حباب خل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر يأبى تقريخ الحانوت فان كان الخل الملع مبلغا لا يفسد  
 بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر ان شئت فترغ الحانوت  
 وان شئت فاستأجره منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه المحكم بأجر المثل عليه لا الاستئجار  
 ابتداء ببدل مسعى ولومات المؤجر والمستأجر قبل انقضاء المدة ولم يتيسر التفريغ يجب المسعى استحصانا  
 والقياس أن يجب أجرة المثل كما بعد انقضاء المدة كذا في المحيط \* واذا انقضت مدة الاجارة ورب  
 الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراهة لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة  
 وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يدا امرأته لان المرأة لم تسكنها بأجر كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* وفي الامالى عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر أرضا بدراهم معلومة سنة وزرعها ثم  
 مات المؤجر قبل أن يستحصد الزرع واختار المستأجر الفضي على الاجارة حتى يستحصد الزرع وبالأجر  
 كفيل قال لا يبرأ الكفيل من أجرة ما بقي الى أن يستحصد الزرع وكذا لو لم يمت الأجر ولكن مات  
 المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في الارض حتى يستحصد لم يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤجر

لا أرضي إلا أن يكون الاجر على ورثة الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك الزرع بأجر المثل فالاجر عليهم في ما لهم دون مال الميت كذا في المحيط \* استأجر أرضاً فزرع فيها زرعاً ثم انهما تقاسما عقد الاجارة والزرع بقل هل ترك الأرض في يد المستأجر بأجر المثل إلى أن يستحصد الزرع فقد قيل لا ترك وقد قيل ترك وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع أرضه مزارعة إلى غيره وأخّر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع بقل لم يستحصد فأراد رب الأرض أن يقطع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما الاجارة في نصف الأرض إلى أن يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع ويغرم المزارع نصف أجر مثل هذه الأرض ههنا بطلان حقه في الزرع حيث أخّر الزرع إلى آخر السنة مع هذا صان الشرع حقه وأثبت الاجارة في نصف الأرض كذا في الذخيرة \* والله تعالى أعلم

قوله وأخّر المزارع هكذا طبع  
بوق في الجور

### \*(الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلماً مع الفراغ منه وما لا يكون)\*

وإذا استأجر أجيراً بعمل له في بيته عملاً سمى ففرغ الاجير من العمل في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في يد المستأجر أو هلك فله الاجر كذا في المبسوط \* رجل استأجر رجلاً ليخزن له فلما أخرج الخبز من التنور احترق لا بفعله كان له الاجر ولا ضمان عليه وهذا إذا خبز في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وإذا أخرج بعض الخبز من التنور استحق الاجر بحسابه كذا في التنبية \* فان لم يكن في بيته واحترق لأجره كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو أزرعه في التنور ثم جاء ليخرجه فسقط من يده فوقع في التنور فاحترق فهو ضمان فان ضمن قيمته مخبوزاً أعطاه الاجر وان ضمنه دقيقاً لم يكن له أجره كذا في السراج الوهاج \* وان احترق الخبز في التنور قبل الاخراج لأجره سواء كان في بيت المستأجر أو في بيت الاجير كذا في النهاية \* وان سرق الخبز بعدما أخرجه فان كان يخزن في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخزن في بيت الخبز فلا أجر له ولا ضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن كذا في المحررة النيرة \* لو استأجر خياط الخيط له ثوباً في داره فقطع الثوب وقتل الخيط فسرق الثوب لا يستحق بازاء ما عمل شيئاً وان وقع ذلك القدر مسلماً لانه يعمل في داره لان الاجرة شرط مقابل الخياطة وما صنع ليس بخياطة انما هو عمل من أعمال الخياطة وكذلك اذا استأجر رجلاً ليخزن له دقيقاً معلوماً في داره ففعل الدقيق وعجن ثم سرق قبل أن يخزنه لا يستحق الاجر لان الاجر مقابل الخبز ولم يوجد الخبز انما وجد عمل من أعماله كذا في المحيط \* ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرة ما بها بالاجر والجهد ففعل منها ثم انهارت فله الاجر كاملاً وان انهارت قبل أن يطويها بالاجر فله الاجر بحساب ذلك كذا في المبسوط \* اذا استأجر رجلاً لبنى له بناء في داره أو يعمل له سائطاً أو جناحاً أو يحفر له بئراً أو قناة أو تروماً أشبه ذلك في ملكه أو فيما في يده فعمل بعضه فله أن يطالبه بقدره من الاجر لكنه يحبر على الباقي حتى لو انهدم البناء أو انهارت البئر أو وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الأرض أو سقط السائط فله أجر ما عمله بحصته ولو كان عين ذلك في غير ملكه ويده ليس له أن يطالب شيئاً من الاجرة قبل الفراغ من عمله وتسليمه اليه حتى لو ملك قبل التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا أراه موضعاً من الصحراء ليحفر فيه بئراً فقال محمد رحمه الله تعالى انه لا يصير قابضاً إلا بالتخلية وان أراه الموضع وهو الصحيح وان كان عين ذلك في ملك المستأجر ويده فعمل الاجير بعضه والمستأجر قريب من العامل فمضى الاجر بينه وبينه فقال المستأجر لا أقضه ملك حتى تفرغ فله ذلك كذا في البدائع \* وفي الاصل اذا استأجره ليحفر له بئراً في طريق الجبانة فحفرها فلا أجر له حتى يسلمها إلى صاحبها فال مستأجره هم الله تعالى

ان محمد ارجه الله تعالى سلم هذه الاجارة ولم يشترط بيان موضع الحفرة قالوا وهذا اشارة الى أن بيان  
الموضع في غير ملكه ليس بشرط ~~كذا~~ في الذخيرة \* ولو استأجر لينا لضرب لبناني ملكه أو فيها  
في يده لا يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو أن يخلى الاجير بين اللبن وبين المستأجر لكن ذلك بعد ما نصبه  
عند أبي حنيفة فترجه الله تعالى وعندهم ابعدهما شرجه كذا في البدائع \* فان تلف قبل تسليمه  
الى المؤجر فهو من مال الاجير سواء كان بعد التشرع أو قبله كذا في الينابيع \* وان استأجره  
ليضرب له لبناً بجنب معلوم ويطبخ له آجراً على أن المحطب من عند رب اللبن فهو جائز وان فسد اللبن بعد  
ما أدخله الاتون وتكسر لم يكن له أجر ولو طبخه حتى نضج ثم كف النار عنه فاختاف هو وصاحبه  
في الانحراج فآخراجه على الاجير بمنزلة انحراج المخبز عن التنور وان اتكسر قبل أن يضرجه فلا أجر له وان  
أخرجه من الاتون والارض في ملك رب اللبن وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان كان الاتون في ملك  
اللبان فلا أجر له حتى يدفعه الى صاحبه كذا في المبسوط \* وفي القدوري المخطاط اذا خاطبه في بيت  
المستأجر فان خاطب بعضه لم يكن له أجر لانه لا يتوقع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب الاجر بضاطة  
بعض الثوب وانه يخالف ما ذكر في الاصل قال القدوري وان فرغ منه فله الاجر وعلى قوله اذا هلك  
قبل الفرغ من العمل أو بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضمان والحمل مضمون في يد الاجير عندهما  
فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المالك فاذا هلك كان صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه  
قيمة ثوبه ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته مخططاً وأعطاه الاجر كذا في المحيط \* والله أعلم

\*(الباب العاشر في اجارة الظئر)\*

يجوز استئجار الظئر بأجرة معلومة ~~كذا~~ في الهداية \* وما جاز في استئجار العبد للخدمة جاز  
في استئجار الظئر وما بطل هناك بطل ههنا الآن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استحسن جواز استئجار  
الظئر بطعامها وكسوتها وان لم يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز وان أقيمت  
شرط في استئجارها اجمالاً كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم  
فليس لظئر أن تخرج من عندهم الا بعد تركض أو غيره وليس لهم أن يجلسوا الظئر في منزلهم اذ لم  
يشترطوا عليها ولها أن تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي \* وعذرهما من مرض يصيبها  
لاستطيع معه الرضاع ولم أنه يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط \* واذا لم يشترط ذلك عليها  
صريحاً لكن كان العرف الظاهر فيما بين الناس أن الظئر ترضع الصبي في منزل أبيه لزمها ذلك  
كذا في المحيط \* وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذ لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا  
في الخلاصة \* ولو رضاع الصبي في يدهما أو وقع قبات أو سرق من على الصبي أو يابه شيء  
لم تضمن الظئر شيئاً كذا في المبسوط \* ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها  
وان استأجرها بكميل أو موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بنصاب يشترط فيه جميع  
شروط السلم كذا في المحيط \* فليكن سعى الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة وأجلها وذرعها فهو  
جائز بالاجماع ونسعى تسعمية الطعام دراهم أن يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها ولو سعى  
الطعام وبين قدره جاز أيضاً ولا يشترط تأجيله ويشترط بيان مكان الايقاف عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى خلافاً لهما كذا في السراج الوهاج \* ويجب عليها القيام بامر الصبي فيما يصلحه من ضارعه كذا  
في محيط السرخسي \* وتغسل ثيابه من بوله ونجاسته لاعن الدرن والوسخ وهو الاصح كذا في جواهر  
الاخلاص \* وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه هكذا في فتاوى قاضي خان \* وعليها ان تصليح طعام



الصبي بارتمضغ له الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضربه وعليها أيضا طبخ طعامه كذا في السراج  
 الوهاج \* فلو مرض الصبي قبا يعالج به الصبيان من الريحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم  
 اما في عرف ديارنا فهو على أهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* فان كان الصبي  
 يأكل الطعام فليس على الظئر أن تشتري له الطعام وذلك كله على أهله وعليها أن تهينه له كذا  
 في غاية البيان \* والاصل أن الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط  
 ذلك على الاجير في الاجارة فالمرجع فيه الى العرف كذا في المحيط \* ليس على الظئر من أعمال أبوي  
 الصبي شيء إلا أن تبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغيائية \* وليس للظئر ولا للمسترضع  
 أن يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي أن لا يأخذ ابنها أو يتقيا لأن المقصود لا يحصل متى  
 كانت هذه الحالة وكذلك اذا حلت وكذا اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت  
 فاجرة بين فجورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل ظئرا ثم  
 ظهر أنها كافرة أو مجنونة أو حقة كان له أن يفسخ الاجارة كذا في الظهيرية \* والعذر من جانب  
 الظئر أن تمرض مرضا لا تستطيع معه الارضاع البمشقة تلحقها وكذلك اذا حلت كذا في الذخيرة  
 \* وان كان أهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وان أساءوا أخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا  
 عنها كان لها أن تخرج كذا في المبسوط \* واذا لم تذكر معروفة بالظئرة وهي ممن يعاب عليها فلها  
 الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ومعنى قوله لا تعرف بذلك أن تكون هذه أولى اجارة منها كذا  
 في المغمرات \* وتفسخ ان لم تلم بمشقة الطائر ثم علمت هكذا في الغيائية \* قد قالوا في الظئر اذا كانت  
 هي ممن يشينها الارضاع فلا ملها أن يفرضوا لانهم يعيرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع فلها  
 ذلك اذا كان يشينها كذا في المجمومة النيرة وان كان الصبي قد ألفها ولا يأخذ لبن غيرها وهي لا تعرف  
 بالظئرة كان لها الفسخ أيضا في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ليس لها  
 الفسخ اذا كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة المحلواني رحمه الله تعالى  
 والاعتماد على رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وتأويل محمد رحمه الله تعالى اذا كان الصبي يعالج  
 بالغذاء من الفسائد والسمن وغير ذلك مما يعالج به الصبيان أو يأخذ لبن الغير بنوع حيلة اما اذا كان  
 لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غيرها فنجواب محمد رحمه الله تعالى بجواب أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وعليه الفتوى كذا في المحيط \* فان كان لها زوج فاجرت نفسها بالظئرة بغير اذنه فللزوج أن يبطل عقد  
 الاجارة قبل هذا اذا كان الزوج ممن يشينه أن تكون زوجته ظئرا وان كان لها زوج معروف فاجرت  
 نفسها للظئرة بغير اذن الزوج فللزوج حق الفسخ سواء كان ممن يشينه أن تكون زوجته ظئرا أو لا وهو  
 الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف أنها امرأته الا بقولها فليس له أن يقتض الاجارة هكذا في  
 الذخيرة \* الظئر اذا كان لها زوج معروف وقد استوثرت شهرا فانقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن  
 غيرها ان كانت آجرت نفسها بغير اذن الزوج فللزوج أن يأبأها وان خيف موت الصبي وان كانت آجرت  
 نفسها باذن الزوج فليس للزوج أن يمنعه اذا كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها وبه يقتضى كذا في جواهر  
 الاخلاط \* وفي العيون وان كان الزوج قد سلم الاجارة وأراد أهل الصبي أن يمنعه عن غشيانها مخافة  
 الحبل وأن يضمر ذلك لصبيهم فلم يسم أن يمنعه عن ذلك في منزلهم ولان لقيها في منزله فله أن يفسخها  
 ولا يسع للظئر أن تمنعه عن ذلك كذا في الذخيرة \* ولهم أن يمنعوا أقرباءهم من المكث في منزلهم كذا  
 في الظهيرية \* ولهم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا أضر بالصبي وان لم يضر فلا كذا  
 في محيط السرخسي \* ولا يسع للظئر أن تطعم احدا من طعامهم بغير امرهم فان زارها احدا من

قوله اما اذا لم يكن له مال  
الخ هكذا في طبع بولاق  
ولعله فلا تبطل كما هو ظاهر

ولدها فلهم أن يمنعوه من السكنى ونحوها كذا في المبسوط \* وكل ما يضرب بالعبي نحو الخروج  
عن منزل الصبي زمانا كثيرا أو ما أشبهه فلهم أن يمنعوه عنه وما لا يضرب بالصبي فليس لهم منعها عنه  
لحاجتها إلى ذلك ويصير ذلك القدر مستثنى عن الإجارة كما وفات الصلاة ونحوها ومعنى قوله وكل  
ما يضرب بالصبي الإجمالية وأما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط \* ولو مات  
الصبي أو الظئر انتقضت الإجارة كذا في محيط السرخسي \* وفي الأصل إذا استأجر الرجل ظئرا لولده  
الصغير ثم مات الرجل لا تنتقض إجارة الظئر وكان الفقيه أبو بكر البخاري يقول إنما تبطل إجارة الظئر  
بموت الأب إذا كان للصبي مال أما إذا لم يكن له مال تبطل بموت الأب ومنهم من قال لا بل في الحالين  
جميعا لا تبطل الإجارة بموت الأب وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه ثم قال محمد رحمه  
الله تعالى وأجر الظئر في ميراث الصبي قيل أراد به أجر ما يستقبل من المدة بعد موت الأب أما ما وجب  
من الأجر حال حياة الأب يستوفي من جميع التركة وقيل الكل يستوفي من نصيب الصغير وهو الصحيح  
وفي النوازل استأجر الرجل ظئرا لترضع ابنه الصغير فلما أرضعته شهورا مات أبو الصغير فقالت عمة  
الصغير أرضعته حتى أعطيت الأجر فأرضعته شهورا قال إن لم يكن للصبي مال حين استأجرها الأب  
فمن يوم مات الأب الأجر على العمة ثم ينظر إن كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير والأقلا  
وإن كان للصبي مال يوم استأجرها الأب فالأجر كله في مال الصغير كذلك في الذخيرة \* ولو لم يكن  
للصغير مال حين استأجرها الأب ثم أصاب الصغير ما لا يستل والذي عن هذه المسئلة قال قيل أجر  
ما مضى على الأب وأجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية \* وإذا استأجر الرجل ظئرا لترضع  
صبيين له فمات أحدهما فإنه يرفع عنه نصف الأجر وليس لأبي الصبيين إقامة صبي آخر مقام الصبي  
كذا في المحيط \* ولو استأجر وظئرين ترضعان صبيا واحدا فذلك جائز ويتوزع الأجر بينهما على  
لبنهما فإن كان لهنما واحد فالأجر بينهما نصفان وإن كان متغابا فيجب ذلك فإن مات أحدهما  
بطل العقد في حقه الفوات المعقود عليه وللأخرى حصتها من الأجر كذا في المبسوط \* وليس للظئر  
أن تأخذ صبيا آخر فترضعه مع الأول فإن أخذت صبيا آخر فأرضعته مع الأول فقد أساءت وأثم إن  
كانت قد أضرت بالصبي كذا في البدائع \* ولها الأجر كاملا على الفريقين ولا تصدق بشيء منه كذا  
في خزائن المفتين \* والأجر طبيبها ولا يقص من الأجر الأول إن أرضعت ولدهم في المدة المشروطة  
ويطرح من الأجر بقدر ما يختلف كذا في الغباية \* وإذا دفعت الظئر للصبي إلى خادمته حتى  
أرضعته فلها الأجر كاملا استحسانا وإذا شرط عليها الأرضاع بنفسها فدفعتها إلى خادمته حتى  
أرضعته فالصحيح أنها لا تستحق الأجر هكذا في الذخيرة \* والأوجه أنها تستحق كذا في الفتاوى  
الصغرى \* ولو أرضعته حولا ثم بئس لبنها فأرضعت خادمته حولا آخر فلها الأجر كاملا وكذلك لو كانت  
ترضعه هي وخادمته فلها الأجر تاما ولا شيء لخادمته ولو بئس لبنها فاستأجرت له ظئرا كان عليها الأجر  
المشروط ولها الأجر كاملا استحسانا وفي القياس لأجرها وتصديق بالفضل كذا في المبسوط \* وإن  
أرضعته لبن شاة أو غذية بطعام حتى انقضت المدة فلا أجر لها وإن سجدت الظئر ذلك وقالت ما أرضعته  
بالبني البها ثم وإنما أرضعته بلبنني فالقول قولها مع غيرها استحسانا وإن أقام أهل الصبي بينة على ما ادعوا  
ولا أجر لها قال الشيخ الإمام شمس الأئمة المحلواني تأويل المسئلة أنهم شهدوا أنها أرضعته بلبن الشاة  
وما أرضعته بلبن فاعمالوا كقولهم ما أرضعته بلبن نفسها لا تقبل شهادتهم لأن هذه شهادة  
قامت على النبي مقصودا بخلاف الفصل الأول لأن هناك الذي دخل في ضمن الإثبات وإن أقام البينة  
أخذت بينة الظئر كذا في الذخيرة \* وإذا استأجر الأب أم الصغير لأرضاعه ان استأجرها حال

قيام النكاح بمال نفقة لا يجوز وكما لا يجوز استئجارها لا يجوز استئجار خادها وما وعد برتها ولو استأجر  
مكاتبها جاز وان استأجر قايما للصغير روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز هذا اذا  
استأجرها حال قيام النكاح وأما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعيا لا يجوز وان كان  
الطلاق بائنا ففي ظاهر الرأية يجوز هذا اذا استأجرها الارضاع ولده منها فلو استأجرها الارضاع  
ولده من غيرها يجوز **كذا في المحيط** \* ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لا رضاع ولده منها جاز اذا  
تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدى لا روية لهذه المسئلة وسألت الشيخ الامام الاجل  
ظاهر الدين المرفياني قال لا تبطل الاجارة كذا في الظهيرية \* ولو استأجر أمه أو ابنته أو أخته  
ترضع صديقه كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط \* واذا  
التقط لقطفا فاستأجر له ظنرا فالاجرة عليه وهو مطروح في المنتقي رجل استأجر امرأته لترضع ولده منها  
من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط الرخصي \* ويجب رضاع اليتيم على من تجب نفقته عليه وان  
كان اليتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه أحد بشئ فرضاعه على بيت المال وان استأجر الاب الظنر ولده  
وأبت الام أن تسلمه وقالت ترضعه الظنر مندى قيل للاب استأجر من ترضعه عندها كذا في السراج  
الوهاج \* وفي فتاوى أهل سمرقند اذا استأجر ظنرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على انه لن مات  
الصبي قبل ذلك فالدرهم كلها للظنر فهذا شرط يفسد الاجارة فان مات الصبي قبل ذلك فلها  
بقدر ما أرضعت أجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة \* رجل استأجر ظنرا سنة  
بمائة درهم على أن يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر  
فأرضعت شهرين ونصف فمات الصبي قالوا يقسم أجر مثلها سنة على الشهرين وبقا أصاب شهرين  
ونصفا كان لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها أجر المثل لكن لا يزداد  
على المسمى من ذلك **كذا في فتاوى قاضي خان** \* وللأمة المأذونة أن تؤجر بنفسها ظنرا  
ولمكاتبة أن تؤجر بنفسها ظنرا أو أمتهم لانهم من الكسب وكذا المكاتب والعبد المأذون أن يؤجر  
أمتهم فان عجز المكاتبة انتقضت عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تنتقض  
ولو استأجرت المكاتبه ظنرا ثم عجزت انتقضت كذا في الغيانية \* ولا بأس للسئلة بأن ترضع ولده  
الكافر بأجر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا بأس بأن يستأجر المسلم الظنر الكافرة أو التي  
ولدت من الفجور كذا في المبسوط \* ولو استأجر شاة لترضع جديا أو صبيلا لا يجوز **كذا في**  
**السراج الوهاج** \*

### ﴿ الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة ﴾

قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يكره للرجل أن يستأجر حرة أو أمة يستخدمها ويخلو بها الا بالخلوة بالاجنية  
منهي عنها **كذا في الظهيرية** \* حرة أجرت نفسها ذاعمال لا بأس به وكره له أن يخلو بها قال  
فخر الدين قاضي خان هذا تأويل ما جاء في الاصل وبه يفتي مكدي الكبري \* وقال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى اذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر بأجر مسمى لا يجوز كما لو استأجرها للعمل من  
أعمال البيت من الخبز والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجرها لتخدمه فيما ليس من جنس خدمة  
البيت كرمي دوابه وما شبه ذلك يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط \* ولو كانت المرأة  
أمة جاز **كذا في الخلاصة** \* وفي الصيرفة استأجر امرأة لتخبز له - بزاف الملاك لا يجوز وللبيع  
جاز كذا في التارخانية \* ولو استأجرت المرأة زوجها للخدمة أو لرمي الغنم فهو جائز وله أن يفسد حمارها

ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى أبو عبيدة سعيد بن معاذ المزني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه باطل ومكذأ ذكر الحماكم في مختصره وجه ظاهر الرواية أن خدمتها غير مستحقة عليه ومنافعه مملوكة له فجازت الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في محيط السرخسي \* وبه ينقضي كذا في جواهر الاخلاطي \* ولو استأجر أبويه لم يجز حين كانوا عبيدين لغيره أو كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر متى كان أجرا للمثل أنقص من المسمى كذا في محيط السرخسي \* وان استأجر جدّه أو جدته للخدمة لا يجوز ولو خدمه قبله المسمى ويستوى في ذلك أن يكون الابن حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً كذا في المحيط \* ولو استأجر ابنه والمرأة ابنتها لخدمتهما في بيتها لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم الا اذا كان حراً أو مكاتباً كذا في الخلاصة \* وان كان الابن حراً فاستأجر أحد الابوين ليرعى غنماً له أو استأجره لعمل آخر ورأه للخدمة فإنه يجوز كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجها اغمر رجلي على أن لك ألف درهم فغمر لزوج رجلها إلى أن قالت لا أريد الزيادة فالجرة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية أبي عبيدة ويخالف ظاهر الرواية ~~ك~~ كذا في التارخانية \* ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات ومن مشايختهم قال اذا استأجر عبده للخدمة والعلم الاكبر أو استأجر أخاه الاكبر للخدمة لا يجوز كذا في المحيط \* المسلم اذا أجّر نفسه من كافر للخدمة جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما فيه الاذلال بخلاف الزراعة والسقي كذا في الخلاصة \* اذا استأجر عبداً هذين الشهرين شهرين بأربعة دراهم وشهرين بخمسة دراهم فهو جائز والاول منهما بأربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق أربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين \* وان استأجر ثلاثة أشهر شهرين بدرهم وشهرين بخمسة فالشهران الاولان بدرهم كذا في المبسوط \* ومن استأجر عبداً للخدمة فليس له أن يسافر به الا أن يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصّر ولم يكن على تهيئة السفر أما اذا كان على تهيئة السفر ففيه اختلاف المشايخ وأما اذا كان مسافراً واستأجره فله أن يسافر كذا في المجوهرة النيرة \* اذا استأجر عبداً بالكوفة ليستخدمه ولم يعين مكاناً للخدمة كان له أن يستخدمه بالكوفة وليس له أن يستخدمه خارج الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصافان سافراً به ضمن مكذأ ذكر محمد رحمه الله تعالى المسئلة في اجازات الاصل وذكر في صحيح الاصل أن من ادعى داراً وصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة أن له أن يخرج بالعبد إلى أهله قال الشيخ الامام شمس الأئمة المحلواني في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله أن يخرج بالعبد إلى أهله أن يسافر به وانما أراد به المؤاهلة في القرى وأقضية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يفرق بين مسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح لصاحب الخدمة أن يسافر بالعبد وليس للمستأجر أن يسافر بالعبد المستأجر للخدمة كذا في المحيط \* وقال محمد رحمه الله تعالى وليس للمستأجر أن يضرب الغلام كذا في الظهيرية \* ولو دفع المستأجر الاجر إلى العبد وكان العبد هو العاق قد فقد برئ عن الاجر وان لم يكن عاقداً لا يبرأ وان حصل الرذالي من يده يد المولى من حيث المحكم كذا في الذخيرة \* والمستأجر أن يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ويأمره أن يعمل ثوبه وأن يخطب ويحجز ويعجن اذا كان يحس ذلك ويعلف دابته وينزل بمتاعه من ظهر بيته أو يرقى إليه ويحلب شاته ويستقي له من البئر وليس له أن يقعه خياطاً ولا في صناعة من الصناعات وان كان حاذقاً في ذلك وليس على المستأجر طعمه الا أن يتطوع بذلك أو يكون فيه عرف ظاهر وله أن يأمره بخدمة اضيافه وله أن يؤجره من غيره للخدمة وان تزوج المستأجر امرأة فقيل اخذ مني وعيالي وله

ذلك وكذلك المرأة ان كانت هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخذ مني وزوجي فلها ذلك هكذا  
 في المبسوط \* وفي المتنقي رواية ابراهيم بن محمد رحمه الله تعالى رجل آجر عبد الله سنة ثم ان العبد  
 أقام بيته أن المولى كان أعتقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم  
 يكن له بيته رد فعه القاضى الى مولاه وجسده المولى على العمل ثم أقام بيته أنه حر وأن المولى  
 أعتقه قبل الاجارة فلا أجر للعبد ولا للمولى ولو لم يقل وفسخت الاجارة كان الاجر للعبد ولو كان غير بالغ  
 فأدعى العتق وقد آجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وباقي المسئلة يحالها فالاجر للعالم وهذا بمنزلة  
 اللقيط في حجر رجل آجره كذا في الذخيرة \* لو آجر عبد سنة فلما مضت سنة أشهر أعتقه فهو  
 بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيما بقي وسقط عن المستأجر الاجر  
 فيما بقي وكان أجر ما مضى للمولى كذا في البدائع \* وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه  
 الى غرمائه فما فضل يكون للمولى هكذا في الغياثية \* وان أجاز ومضى على الاجارة فالاجرة فيما  
 يستقبل الى تمام السنة تكون للعبد فان اختار الاجارة لم يكن له أن يقضها بهذا ذلك وقبض الاجرة  
 كلها للمولى وليس للعبد أن يقبض الاجرة الا بوكالة من المولى هذا اذا لم يكن المستأجر يحل الاجرة ولا  
 شرط للمولى عليه التبجيل فان كان يحل أو شرط عليه التبجيل فان عتق العبد واختار المضى على الاجارة  
 فالاجرة كلها للمولى وان اختار الفسخ برد النصف الى المستأجر سواء كان المولى آجره بنفسه أو اذن  
 للعبد أن يؤجر نفسه سنة فأجرها ثم أعتقه المولى في نصف المدة الا أن قبض الاجرة مهنا الى العبد ولو  
 كان العبد محجورا أو آجر نفسه من انسان بغير اذن مولاه فأعتقه المولى في المدة فلا خيار له كذا  
 في البدائع \* وان آجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه  
 وليس للمستأجر أن يسترد الاجر منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر بنفسه وما يجب بعد العتق فله بالتساق  
 الروايات وان ملك من العمل قبل أن يمتنع لم يصح الاجارة وضمن المستأجر قيمته للمولى ولا أجر له كذا  
 في الغياثية \* استأجر عبد شهر أو قبضه ثم جاء آخر الشهر والعبد أتى أو مريض فقال المستأجر  
 أتى أو مريض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل هذا ساعة فالقول للمستأجر ولو لم يكن حينئذ  
 أتى أو مريض فالقول للمولى كذا في التمرناشي \* رجل غصب عبدا فأجر العبد نفسه وسلم من العمل  
 تصح الاجارة فيجوز له قبض الاجر بالاجماع فان قبض العبد ثم أخذ الغاصب منه الاجرا فله كله فلا  
 ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو ضمان ولو وجد المولى الاجر قائما أخذ منه  
 بالاجماع كذا في الجامع الصغير \* المكاتب اذا آجر عبد ثم عجز لا تبطل الاجارة عند أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى وتبطل عند محمد رحمه الله تعالى ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عجز تبطل الاجارة في قولهم  
 ولو أدّى المكاتب وعتق بقيت الاجارة عند السكك كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو آجر الرجل  
 عبدا له ثم استحق وأجاز المستحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر  
 للمالك وان أجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر الاجارة والاجر للعاقدا وان أجاز في عقد بعض المدة  
 فأجر ما مضى وما بقي للمالك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أجر ما مضى  
 للغاصب وما بقي للمالك كذا في الظهيرية \* والاب والمجد أبو الاب أو وصيهما اذا آجر الصغير  
 في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصى الاب مقدم على  
 الجد فان لم يكن للصغير أب ولا جد أبو الاب ولا وصيهما فاجر ذورحم محرم من الصغير وكان  
 الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذى رحم محرم منه فاجر ذورحم محرم آخر هو اقرب من  
 الذى كان في حجره نحو ان يكون في حجر عمه فأجرته أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز

في قول محمد رحمه الله تعالى وان اخذ ذور رحم محرم هو في حجره ليس له أن ينفق الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما لو وهب للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض الحبة وليس له أن ينفقها على الصغير كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الغيانية ولا ينفق عليه الا الاب والمجد وقيل يجوز أن ينفق ما لا بد للصغير منه وان كان أطلق القاضي يجوز مطلقا كذا في التارخانية \* والاب والمجد ووصيهما الجارة عبد الصغير وعقاره أما غيره هؤلاء ممن هو في حجره لا يؤجر عبده عن محمد رحمه الله تعالى استحسن أن يؤجر عبده وكذا استحسن أن ينفق على الصغير ما لا بد له منه قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه يبقى هكذا في الفتاوى الكبرى \* أحد الوصيين يملك أن يؤجر البتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يؤجر عبده وقال محمد رحمه الله تعالى يؤجر عبده أيضا لان من ملك التصرف عليه ملكه على عبده هكذا في السراج الوهاج \* اذا أجرة المبي أبوه أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو القاضي أو أمية في المدة فهو عذر ان شاء أمية الاجارة وان شاء فسخ ولو أجرة واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خيار له هكذا في البدائع \* اذا أجرة ولده الصغير بالنفقة والنفقة له سنة ومضت السنة للاب أن يطالبه بأجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للمصبي فهو تبرع وفي الفتاوى له أن يطالب \* (اكر أن مقدار اجاره خرج ذكره باشد) كذا في التارخانية \* قال قاضي خان يسترد الثوب ويعطى أجر المثل وهو الاصول لانه ما أعطاه مجاناً كذا في اقية \* في باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة \* يقيم صغير ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله أقرباؤه بخلاف القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ أن يطالبهم بأجر مثله فيها كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو استأجر نفسه أو عبده لعمل للقيم لم يجز كذا في المبسوط \* وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاص والمهبط \* ولو استأجر الوصي البتيم أو عبده بمال نفسه لم يعمل له قال ينفى أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى إلا ان أراد أن لا يتقرب الناس في مثله كذا في الكبرى \* ولو كان وصي للبتيم فاستأجر لاحدهما مال الاخر يجوز كما لو باع مال أحدهما من الآخر كذا في فتاوى قاضي خان \* والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية \* أما الاب اذا أجرة نفسه للصغير أو جرماله للصغير أو استأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* المصبي المحجور اذا أجرة نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا أجرة نفسه لم يجز فان عمل فلن سلم من العمل ففي الاستحسان يجب الاجر المسمى وان هلك من العمل ان كان مسبباً فلي عاقلة المستأجر دية وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان عبداً فعلى المستأجر قيمته ولا أجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المهبط \* ولو استأجر القاضي وجلا لعمل للقيم يجوز بأجر المثل وان زاد على أجر المثل لا تجبه الزيادة ولو فعل متعمداً فالزيادة في ماله ولو أجرة دار المصبي أو عبده بأقل من أجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ ولو سكن داره انسان غصباً لا يجبه الاجر وقيل ينظر الى نقصان الدار والى أجر المثل فأيهما كان خيراً للمصبي يجب ذلك كذا في الغيانية \* رجل أقرضني مائة رجل ليعمل معه فأتخذه هذا الرجل كسوة ثم بدا للمصبي أن لا يعمل معه قال ان كان أعطاه كسوة بالمال المسمى هو الذي تكلف تخياطه لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالتخياط كذا في فتاوى قاضي خان \*

٢ اذا لم يصرف مقدار ذلك الثوب



اذا وقع عقد الاجارة صحيحا على مدة او مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد دائما مدة الاجارة كذا في المحيط \* وتسليم العقود عليه في الاجارة هو التمكن من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كما لو غصبت الدار من المستأجر او غرقت الارض المستأجرة او انقطع عنها الشرب او مرض العبد او ابقى سقطت الاجارة بقدر ذلك كذا في محيط البحر محي \* تسليم المفتاح في المصراع التخلية بينه وبين الدار تسليم للدار حتى يجب الاجارة بمضى المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر المصراع والمفتاح في يده كذا في الفنية \* آجر من آخر حاقونا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وضل المفتاح اياما ثم وجده فان كان يمكن فتح الحاقون بهذا المفتاح فعليه اجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الاجر كذا في الذخيرة \* ولو تنكاري منزلا في دار وفي الدار سكن فدخل بينه وبين المنزل فلما حاق رأس الشهر طلب الاجرة فقال ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك او جاحد فانه يحكم الحمال فان كان المستأجر فيه في المحال فالاجرة عليه وان كان الغاصب فيه فلا أجر عليه والقول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في المحال فالمستأجر ضامن للاجر كذا في المبسوط \* قال في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المستأجر اذا جاء بالعبد المستأجر مريضا او قال قد ابقى واقام رب العبد بينة انه كان عمل كذا وكذا واقام المستأجر بينة انه كان قد ابقى يومئذ او كان مريضا فالبينة بينة رب العبد كذا في المحيط \* ولو كانت الدار مشغولة بمتاع الاجر لولا الارض مزروعة فالصحيح انه يصح لكن لا يجب الاجر ما لم يسلم فارغا او يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة ولو سلم كل الدار الا لينة مشغولة بسقط الاجر بحصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزمت الاجارة كذا في الغياثية \* اذا انهدم بيت منها او ساطع منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الاجر كذا في التارخانية \*

﴿الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برذالمستأجر على المالك﴾

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وهى الذي آجر ان يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحي يطحن عليه شهرا باجر مسمى فحمله الى منزله فؤنة الرد على رب الربحي والمصرف غير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشايخنا وتأويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فؤنة الرد على الذي أخرجه مستعيرا كان او مستأجرا كذا في المحيط \* الرد في الاجير المشترك فهو الفصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد نقض القبض فانما يجب على من كانت منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان للاجير عين وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما لو آجر عبدا او دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمنه للمستأجر من منفعة وللاجر عينا كذا في الذخيرة في احكام الاجير الخاص والمشارك \* استأجر دابة ليركبها في حوائجها في المصروف قنا معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها ان يقبض من منزل المستأجر حتى لو أمسكها اياما فهل كت في يده لم يضمن سواء طلب منه المؤاجرة ولم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى بيته

قوله لان الرذائح هكذا  
في طبع بولاق ولعله لان  
اوان بل زائدة

بعد الطلب فان لم يكن متعديا في الامسالك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر  
ذاهبا وجائيا فان على المستأجر ان يأتي بها ذلك الموضع الذي قبضها فيه لان الرذواج عليه بل لاجل  
المسافة التي تناوله العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فأمسكها  
حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدي في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر ان كسها من هذا  
الموضع الى موضع كذا وارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردها الى منزل المؤجر لانه لمساعد الى منزله  
فقد انقضت مدة الاجارة بقيت أمانة كذا في البدائع \* فلو ان المستأجر ساق الدابة ليردها  
على المؤجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلكت في الطريق لاضمان عليه ولو ذهب المالك الى بلد آخر  
وذهب هذا الرجل بالدابة ليردها على المالك فهلكت في الطريق كان عليه الضمان فيصير بالاخراج  
عن البلدة غاصبا كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن استأجر دابة من مصري  
مصر فأمسكها في بيته فهلكت قال ان أمسكها مقدار ما يمسك الناس ليهبوا أمورهم فلا ضمان والاجر  
ثابت وان أمسكها اكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغصوبة عنده وعن محمد رحمه الله تعالى انه  
قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة \* وفي المتن استأجر دابة وردها الى منزل  
المؤجر وأدخلها مر بطها وربطها أو غلق عليها فلا ضمان اذا هلكت اوضاعا كل شيء يفعل بها  
صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر يبرأ ولو أدخلها دار صاحبها أو أدخلها مر بطها لم يربطها  
ولم يغلق عليها فهو ضمان اذا هلكت اوضاعا كذا في المحيط \*

﴿الباب الرابع عشر في تحديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها﴾

واذا زاد الاجر والمستأجر في العقود عليه أو في العقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء  
كانت من الاجر او من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الاخر تجوز سواء كانت من جنس ما آجر  
او من خلاف جنس ما آجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا تجوز وان  
كانت من خلاف جنس ما استأجر تجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ماضى  
بعض المدة لا يصح الزيادة ويصح المحط كذا في التارخانية \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى استأجر  
من آخر أرضا بكذا كراحة فزاد رجل المؤجر كرافا جره المؤجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا  
ايضا وجدد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانفسخت الاولى بمقتضى تحديد الثانية وذرت هذه المسئلة  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ووضعها فيما اذا زاد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها  
رب الدار الاول به هذه الزيادة وبالاجر الاول وذرت الاجارة الاولى لا تنقض ومنه زيادة زاداها  
في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جددا لاجارة تنقض الاولى واذا لم يحدد لا تنقض  
الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط \* وسئل عن غصب دار اثم آجرها ثم اشتراها أو آجرها ثانيا  
قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو أفضل وأطب كذا في المحامى للقنارى \* ولا بأس باستئجار الارض  
الى طويل المدة وقصيرها بعد ان تكون معلومة كما اذا استأجرها عشرين سنين أو أكثر هذا اذا كانت  
مملوكة وأما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المتولى الى طويل المدة ان كان السمر بحاله  
لم يزد ولم ينقص فانه يجوز عن محمد رحمه الله تعالى استأجر رجلا شهر العمل له عملا مسمى بأجر معلوم  
ثم أمره في خلال الشهر بعمل آخر معي بدرهم مثلا فالاجارة الثانية فاسخة للاجارة الاولى بالقدر الذي  
دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بمحصة ذلك القدر فاذا فرغ من  
العمل الثاني لزمه أجره وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط \*

\*(الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز)\*

وهو يشق على أربعة فصول

\*(الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه)\* الفساد قد يكون مجهالة قدر العمل بأن لا يبين محل العمل وقد يكون مجهالة المدة وقد يكون مجهالة البذل وقد يكون بشرط فاسد يخالف لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه أجر المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد ما لا معلوما وان لم يسم يجب أجر المثل بالغاما بالغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة هكذا في الغبنية \* سئل عن قال لا تخرأ جرتك هذه الدار بحدودها وحقوقها ابكذا درهمها موصوفا بصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بنفسك ان شئت وذكر شرائط العجوة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين أول المدة فكانت مجهولة فلا بد من أن يقول من وقت كذا أو من هذه الساعة الى وقت كذا لتصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي \* ولا ينفى اجارة الاراضى من بيان ما يستأجره من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له أن ينتفع بها بما شاء هكذا في البدائع \* ولو لم يبين ما يزرع فيها لم يقل على أن أزرع فيها ما شاء ففسدت الاجارة كذا في التبيين \* وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة أو المكان فان لم يبين أحدهما ففسدت ولا بد أيضا من بيان ما يستأجره من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والثوب للبس والقدر للطبخ لا بد من بيان المدة فان اختصما حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل أن يزرع أو يبنى أو يغرس أو يحمل على الدابة أو يركبها أو قبل أن يلبس الثوب أو يطبخ في القدر فان القاضي يفسخ الاجارة فان زرع الارض وحمل على الدابة ولبس الثوب وطبخ في القدر ففسدت المدة فله ما سمي استحسانا ولو فسخ القاضي الاجارة ثم زرع أو حمل أو لبس لا يجب شيء كذا في البدائع \* ولو استأجر دابة للركوب ولم يبين الركاب أو أرضا ولم يبين أنه يزرعها أو شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جائزا كذا في الغبنية \* ولو استأجر أرضا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما تنصها ولا أجر له هكذا في البدائع \* اذا استأجره زاملة يحمل عليها كذا كذا من الدقيق والسويق وما يصلحها من الخنل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة وما أشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد قياسا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط \* ولو أكرى محملا الى مكة يحمل رجلاين بوطاء وذرقة لا بد وان يرى الرجلين لانه مقصود ولا حاجة الى بيان الوطاء والدثرة لانه تتبع وان اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بأيام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير المؤنة وكذا لا يلتفت الى قول المكاري اذا ذكر وقتا بخلاف فوت وقت الحج غالباً ولو شرطاً شيئاً يجبر ان على موجب شرطها ولا بأس بأن يسلف بكراهة مكة قبل أيام الحج بشهر أو سنة لانه في معنى اجارة مضافة كذا في الغبنية \* ولو تكارى محملا وزاملة وشرط حمله معلوما على الزاملة فما أكل من ذلك الحمل وقص من الدكيل والوزن كان له أن يتم ذلك في كل منزل ذاهبا وجائيا وليس للعمال أن يمنعوا من ذلك بخلاف الحمل فانه اشترط فيه انسانين معلومين فليس له أن يحمل غيرهما الا برضى الجمال لان الضرر على الدابة يضاف باختلاف الركاب كذا في المبسوط \* ولو بين وزن المعاليق والهدايا كان أحب اليها واذا أراد الاحتياط في ذلك فلينبغي أن يسمي الكل محملا قربتين من ماء أو داوتين من أعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب أن الجمال قدرأى الوطاء والدثرة والقربتين والداوتين والحجيمة والقبعة فان ذلك

أوثق وانما يكتب الكتاب على أوثق الوجوه وان اشترط عليه عقبة الاجير فهو جائز ويكتب قدر أرى  
 المجال الاجير وفي تفسير عقبة الاجير قولان أحدهما أن المستأجر ينزل في كل اليوم عند الصباح  
 والمساء وذلك معلوم فيركب أجيره في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الاجير والثاني أن يركب أجيره  
 كل مرحلة فرسخا أو نحوه مما هو متعارف على خشبة خلف الحمل ويسمى ذلك عقبة الاجير وفي  
 كتاب الشروط قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى نرى أن يشترط من هذا ما مكنه كذا وكذا  
 هنا كذا في المبسوط \* استأجر ابلا أو جمارا يحمل عليها الخنطة ولم يبين مقدار الخنطة ولا أشار  
 إليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف إلى المعتاد وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا  
 في جواهر الاختلاط \* ولو استأجر دابة أو عينا آخر ولم يعينها في العقد لم يجز الا اذا عين وقبل المستأجر  
 جاز كذا في الفتاوى العنانية \* استأجر دابة إلى سمرقند يجوز لانه اسم لعين البلدة وإلى بخارى  
 لا يجوز لانه من كرمينة إلى وردب والمختار للفتوى انه يجوز لانه يراد به عند الاجارة المدينة عرفا  
 كذا في جواهر الاختلاط \* تكارى دابة إلى فارس فالاجارة فاسدة لان فارس وخراسان  
 ونخارزم وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والهند والمخطا والدشت والاروم واليمن اسم للولاية وبلغ  
 وهراة وأوزجند اسم للبلدة وفي كل موضع هو اسم للولاية اذا بلغ الاذنى له أجر المثل لا يتجاوز عن  
 المسمى وفي كل موضع هو اسم للبلدة اذا وصل البلد يلزم البلاغ إلى منزله كذا في الوجيز للكرهي \*  
 ولو استأجر دابة ليطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن وكما يطحن جازو يطحن عليها ما هو متعارف  
 وان جاوز الحد ضمن ولو لم يذ كر المدة ولم يسم ما يطحن وكما يطحن لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة  
 أفقره خنطة جاز فان وجدها لا يطحن ذلك فله الخيار كذا في الغنانية \* رجل استأجر دابة ليطحن  
 كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الخنطة أو الشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يبين مقدار  
 ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ قال الشيخ الامام أبو بكر المعروف بخواهر زاده لابد من بيان مقدار  
 ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان \* رجل استأجر دارا أو بيتا  
 ولم يسم الذي يريد هاله في الاستحسان لا تفسد كذا في المحيط \* اذا استأجر رجلا لبيع له بكذا  
 أو يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو أمانة كذا في الغنانية \* وان ذكر ذلك  
 وقتا فان ذكر الوقت أو لاثم الاجر بأن قال له استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبني أو تشتري كذا  
 جاز وان ذكر الاجرة أو لاثم الوقت بأن قال له استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبني أو تشتري لا يجوز  
 واذا فسدت الاجارة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل ذلك العمل وذكر محمد  
 رحمه الله تعالى المحيلة في استئجار السمسار وقال يأمره أن يشتري له شيئا ما ولو ما أبيع ولا يذكر له  
 أجراته بواسطة أمهبة أو خراجا للعمل فيجوز ذلك لمساكن الحاجة واذا أخذ السمسار أجر مثله هل  
 يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يطيب له ذلك وهكذا عن غيره  
 واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب هكذا في فتاوى قاضي خان \* المستأجر في الاجارة  
 الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كافي الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرغيناني عن عمله نقش  
 الثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع نقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شيء غير الدم وبأخذ أجره  
 بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التتار خانية \* واذا استأجر نهر ما يسا  
 ليجري فيه الماء إلى أرض له أو إلى رعي ما له أو استأجر مسيل ماء ليسيل ما يمر به فيه أو استأجر ميزابا  
 ليسيل فيه غسالته أو بالوعة ليسب فيها بوله والنجاسات لا يجوز كذا في المحيط \* لو استأجر  
 بالوعة ليسب فيها روضه لا يجوز كذا في الظهيرية \* وروى عن محمد رحمه الله تعالى اذا استأجر

موضع أرض معروف ليسيل ماء فهو جائز لانه لم يمسع الموضع زالت الجهالة كذا في محيط امرخسي \* ولا تجوز اجارة ماء في نهر أو قناة أو بئر أو ناسا تجر النهر والقناة مع الماء لم يجز أيضا لان فيه استهلاك المين أصلا والفتوى على الجواز لعموم البلوى ولو استأجر أرضا مع الماء تجوز تبعا كذا في التهذيب \* ولو استأجر معلوم منزل ليني عليه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما لان أرض العلوي بمنزلة أرض السفلى ولو استأجر أرضا للبناء عليها جاز وان كان قدر البناء مجهولا فلا فساد كذا هذا كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر طريقا يمر فيه أو يمر الناس فيه ذكر في الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعندهما يجوز وفي العيون اختار قولهما كذا في الخلاصة \* ولو استأجر معلوم منزل ليمر فيه إلى حجرته لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز وكذلك إذا استأجر السفلى ليمر فيه إلى مسكنه لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسي ينبغي أن لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط \* ولو استأجر ظهر ريت ليبيت عليه ثمرا أو ليضع متاعه عليه اختلف المشايخ فيه لاختلاف نسخ الأصل وذكر في بعضها أنه لا يجوز وفي بعضها أنه يجوز وهو الصحيح لان المعقود عليه معلوم كذا في البدائع \* ولو استأجر سفلا وقتا معلوما ليني عليه علوا جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الجامع الاصغر خلاف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس للمستأجر أن يبنى بيتا أو رباطا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار قال أبو الوليث الكبير وبه يؤخذ كذا في المحاوي للفتاوى \* ولو استأجر موضع أرض مدة معلومة أو السطح مدة معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز أرضه من آخر ليكرى المستأجر فيها نهر أو جرحا نطا ليني عليه المستأجر بناء أو يضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى \* ولو استأجر ميزابا ليركبه في داره كل شهر بأجر معلوم جاز ولو كان الميزاب مركبا في حائط المؤجر لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولا تجوز اجارة الآجام والأنهار للسمك وغيره ولا تجوز اجارة المرعى لم يرد به اجارة الاراضي فان اجارة الاراضي جائزة وانما أراد به اجارة الكلاء والحيلة في جوازها أن يستأجر موضع من الارض ليضرب فيه فسطا طأ أو ليحمله خظيرة لقمه فتصح الاجارة ويصح صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى وله أن يمنع من يريد أن يدخل هذه الارض كذا في التتارخانية \* ولو استأجر مرعى بعد بعينه فراعاه في تلك السنة لم يضمن ما رعى ويأخذ عبده فان كان المؤجر قد أعتقه أو باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا في المبسوط في كتاب الشرب \* ولو آجره بكرة وحبل أو دوا فيسقى غنمه فهو فاسد للجهالة لان يسمى وقتا فيجوز كذا في المبسوط \* في كتاب الاجارة \* ولو استأجر حائطا ليضع عليه جذوعا أو ستره أو كوة لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا استأجر موضع معلوما من الارض ليتدفق فيها الاوتاد يصلح بها الغزل كي ينسج جاز لانه من اجارات الناس ولو استأجر حائطا ليتدفق فيها الاوتاد يصلح عليها الابريسم لينسج به شعرا أو ديباجا لا يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لان هذا ليس من اجارات الناس وفي عرف ديارنا ينبغي أن يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا لان الناس تعاملوا ذلك في الفصلين جميعا وفي نوادر هشام استأجر وتدايتد به جاز معناه (منع مزد كرفت تانخانه برد وبردو ارخانه خود سخت كند) كذا في الذخيرة يصح استئجار الوتد الذي يصلح عليها الابريسم استأجر وتدايتد تعليق المتاع لا يجوز كذا في الوجيز لا كدرى \* ولا تجوز اجارة النجر على أن الثمر لا يستأجر وكذلك استأجر بكرة أو شاة ليكون اللبن أو الولد له كذا في محيط السرخسي \* ذكر السرخسي في محته أنه من استأجر نخلا أو شجرا ليسط عليه ثيابه لا يجوز وفي المنتقى

اذا استأجر الرجل سطحاً للجفف ثيابه عليه جاز كذا في المحيط \* ولو استأجر شحواً ليطس عليه الثياب لتجف لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا تكارى دابة الى بغداد على أنه ان بلغ اليها فله ما يرضى من الاجر فالاجارة فاسدة لمجهالة البدل وكذلك اذا استأجرها بحكمه أو بحكم صاحب الدابة فان قال رضائي عشرون لا يزداد على عشرين وينقص عن عشرين كذا في المحيط \* اتكارى دابة بمثل ما تكارى به أصحابه ان لم يكن ما تكارى به أصحابه مثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً فسدت ولو كان معلوماً بان كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك حازوان كان مختلفاً بأن كان أجراً مثل هذه الدابة يختلف باختلاف الاحوال فديكون عشرة أو أقل أو أكثر يلزم الوسط نظراً للجانبين كذا في الوجيز للكردي \*

§ (الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه لمكان الشرط) § والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيها العقد كما اذا شرط على الاجير الخاص ضمان ما تلف بفعله أو بغير فعله أو على الاجير المشترك ضمان ما تلف بغير فعله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا اشترط شرطاً يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في المجوهرة النيرة \* ولو استأجر عبداً شهراً على أنه ان مرض أو مرض المستأجر يعمل من الشهر الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر عبداً كل شهر يكذا على أن يكون طعامه على المستأجر أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز قال الفقيه أبو الليث في الدابة تأخذ بقول المتقدمين أما في زماننا فالعبد يأكل من مال المستأجر عادة كذا في الظهيرية \* وكل اجارة فيها رزق أو علف فهي فاسدة الا في استئجار الظئر بطعامها وكسوتها كذا في المبسوط \* تكارى من رجل بيتاً شهراً بعشرة دراهم على أنه اذا سكنه يوماً ثم خرج عليه عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة واذا تكارى دابة على أنه كلما ركب الامير ركب هو معه فهذا فاسد أيضاً لمجهالة المعقود عليه كذا في المحيط \* ولو استأجر داراً باجرة معلومة وشرط الاجر تطيين الدار وتعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقفها على المستأجر فالاجارة فاسدة وكذا اذا أجر أرضاً وشرط كرى نهرها أو حفر بئرها أو ضرب مسنة عليها كذا في البدائع \* دفع داره على أن يسكنها ويرمها ولا أجر عليه فهو طارية لانه لم يشترط الاجرة فان المرة نفقة الدار ونفقة المستعار على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والفيائية \* وان تكارى دابة الى بغداد على أنه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئاً أو من فلان شيئاً أعطاه نصف ذلك فهذا فاسد وعليه أجر مثلها فيما يركب وان تكاراها الى بغداد على أنها ان بلغته بغداد فله أجر عشرة دراهم والافلاشي له فالاجارة فاسدة وعليه أجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط \* اذا شرط المخرج على المستأجر قال في الكتاب يفسد العقد من مشايخنا من قال ذلك محمول على خراج المقاسمة أو على أرض ملحية يختلف خراجها أما اذا كان خراجاً وظيفية فيكون المخرج والاجر المسمى سواء والصحيح أنه لا يجوز العقد مطلقاً به يفتى كذا في الصغرى \* لو كانت أرضاً عشرية فأجرها وشرط العشر على المستأجر جاز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولو قال ادخراجهما ولا أجر عليك فهو اجارة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة ان بدله ان يرجع عن بعض الطريق فعليه تمام الاجر أو شرط انه ان لم يبلغه الى موضع كذا اليوم فلا أجر عليه فسد كله وعليه أجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه أو شرط عليه أن يرده العين على الاجر ولها جمل ومؤنة وان لم يكن لها جمل ومؤنة جاز أو شرط عليه أن يردها بلا عيب أو شرط عليه ضمان العين لو هلكت أو تعيبت ولا يجوز اذا شرط على البناء أن يدخل في البناء كذا اعدداً



من البان نفسه أو شرط على المحيط أن يخط قسما ويمنه أو يحشوه من عنده ولو فعل يجب أجزائه  
 وقية الألبان واللقطن والبطانة وهذا بخلاف النذاف والحلاج هكذا في الغيائية \* ولو استأجر رجلا  
 ليقطع له أشجارا في قرية بعيدة عن المصر على أن أجرة الذهاب والرجوع تكون على المستأجر قالوا ليس  
 على المستأجر أجرة الذهاب وأجر الرجوع وإذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي أن يكون الجواب  
 على التفصيل إن كانت الأشجار معلومة للمستأجر فكذلك وإن لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكر الوقت  
 لا تصح الاحارة وإن بين الوقت كان أجبر وحده في ذلك الزمان وكان عليه أجزائه ذلك الزمان فيجب المسمى  
 لا غير كذا في فتاوى قاضي خان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل استأجر أرضا  
 بديارهم على أن يكرها ويرزعاها أو يسهها ويرزعاها هذا جائز وإن شرط عليه أن ينشأ أو يسرقها فهو  
 فاسد واختلفوا في تفسير التثنية قال بعضهم أن يردها مكرهة فإن كان تفسيرها هكذا فهو شرط مخالف  
 للعقد لأنه شرط نعود منفعة إلى رب الأرض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم بتفسير التثنية أن يكرها  
 فريتين ثم يرزعاها فإن كان تفسيرها هكذا فيفسد العقد بديارهم لأن في ديارهم يخرج الأرض ربعا  
 تاما بالكراب مرة وكذا في ديار نسف فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد  
 ولا حدهما فيه منفعة وهرب الأرض لأن منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاحارة فيوجب فساد العقد  
 حتى لو كانت لا تبقى لا يفسد العقد فأما إذا كانت الأرض في بلد يحتاج إلى تكرار الكراب فاشتراط التثنية  
 لا يفسد العقد وكذلك إذا شرط عليه أن يسرقها فإن كان السرقة من عند المستأجر فسد شرط عليه  
 شيئا هو مال فإن كان تبقى منفعة إلى العام الثاني يفسد العقد وإن كان لا تبقى منفعة إلى العام القابل  
 لا يفسد العقد كذا في المحيط \* وذكر خواهر زاده إذا شرط على المستأجر أن يردها مكرهة بكراب في مدة  
 الاحارة فالعقد فاسد وهو الصحيح أما إذا شرط أن يردها مكرهة بكراب في مدة الاحارة بل بعد هذا  
 على وجهين إن قال آجرتك بكذا وإن تكرها بعد انقضاء مدة الاحارة فهو صحيح وإن كان نبذ الماء  
 قال في الكتاب وإن قال آجرتك بكذا على أن تكرها بعد انقضاء المدة لا يصح فإن أطلق الكراب  
 اطلاقا ينصرف إلى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا خلاف ظاهر الرواية واستدلوا بهذه التفاسيل  
 من جهة وهي صحيحة وبه يفتي كذا في الصغرى \* وإذا شرط كرى الأنهار على المستأجر فسد العقد  
 ومن مشايخنا من فرق بين الجدول والأنهار فقال اشتراط كرى الجدول صحيح والاول أصح كذا  
 في المحيط \* وإذا تكرر دار من رجل سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها فالاحارة فاسدة ولو استأجر دارا  
 وشرط على المستأجر أن يسكن هو بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاحارة جائزة ولو أجزا في هذا الشرط  
 منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه لا بد من التأويل إذا لم يجز بينهما فرق فتقول تأويل الصورة الثانية  
 أنه لم يكن في الدار ثريا لوجه ولا بثروته فإن لم يكن فيها ثريا فلا منفعة للو أجزا في هذا الشرط لأنه  
 لا ينصرف إلى سكن غيره إذا كانت المحالة هذه لأن ما يجمع على ظاهر الدار فأخرج ذلك على المستأجر وكثرة  
 السكان لا توهم البناء فلا يفسده وتأويل الصورة الاولى أنه كان في الدار ثريا لوجه وبثروته وإذا كان  
 كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط فوج منفعة وأنه شرط لا يقتضيه العقد فأوجب فسادها ثم إن  
 فسدت الاحارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه أجزائه مثل ما علمنا بل كذا في المحيط \* إن  
 جعل أجزائه أن يؤذن لهم سنة أو يؤتم فلا احارة فاسدة وعليه أجزائه مثل الدار أن يسكنها ولا أجزائه  
 في الأذان والامامة كذا في المبسوط \* رجل تكرر من رجل دارا كل شهر بعشرة دراهم على أن  
 ينزلها هو بنفسه وأهله على أن يعمر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطي أجزاها وما نابها من  
 جهة السلطان أو غيره فلا احارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والتواب لأن العمارة على

قوله وإن بين الوقت الخ  
 هكذا في طبع بولاق

قوله وإن كان نبذ الماء  
 الخ كذا في نسخة الطبع  
 الهندي وفي جميع نسخ  
 الخط وإن كان نبذ الماء  
 جميع ذلك فخر يف وصوره  
 وإن كان نبذ الماء قال  
 في الكتاب يعني ما ذكر  
 من جواز الاحارة فيه نبذ  
 لما قاله محمد في الكتاب  
 وليرد والله أعلم اه

رب الدار وانها مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا مجهولا فاما اجر المحاسن فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا اجر عليه وان سكنها فله اجر مثله بالغا ما يبلغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل ان العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما معني آخر يجب اجر المثل ولا يتراد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة واجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير واذا فسد العقد لمجهالة المسمى او لانعدام المسمى يجب اجر المثل بالغاما ما يبلغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كما في مسألة المرمة والنائبة يجب اجر المثل بالغاما ما يبلغ هذا هو الكلام في طرف الزيادة على المسمى واما الكلام في طرف النقصان عن المسمى فنقول اذا كان المسمى كله معلوما القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب يتقص عن المسمى حتى انه اذا كان اجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا يتقص عن القدر المعلوم كما في مسألة النائبة والمرمة فانه لا يتقص عن القدر المعلوم حتى ان في مسألة النائبة والمرمة اذا كان اجر المثل خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط \*

(الفصل الثالث في قفيز الطمان وما هو في معناه) \* صورة قفيز الطمان ان يستأجر رجل من آخر ثورا ليطحن به الخنطة على ان يكون لصاحبها قفيز من دقيقتها او يستأجر انسانا ليطحن له الخنطة بنصف دقيقتها او ثلثه او ما أشبه ذلك فذلك فاسد والمجيلة في ذلك ان اراد المجاوز ان يشترط صاحب الخنطة قفيزا من الدقيق المجيد ولم يقل من هذه الخنطة او يشترط ربع هذه الخنطة من الدقيق المجيد لان الدقيق اذا لم يكن مضاهيا الى خنطة بعينها يجب في الذمة والاجر كما يجوز ان يكون مشارا اليه يجوز ان يكون دينيا في الذمة ثم اذا جاز يجوز ان يعطيه ربع دقيق هذه الخنطة ان شاء كذا في المحيط \* ولو استأجر ان يطحن طعامه بقرص منه او بدرهم وقفيز منه او يذبح شاته بدرهم ورطل من لحمها فهو فاسد كذا في الغيانية \* ولو دفع سوما الى دكان ليصهره على ان يكون بعض الدهن له او شاة ليدبجها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزنة المفتين \* ولا تصح اجارة الرحى ليطحن بره ببعض دقيقتها كذا في شرح ابي المكارم \* اذا استأجر رجلا ليعمل له طعاما بقفيز منه او استأجر حمارا ليعمل عليه طعاما بقفيز منه فانه لا يجوز وان جملة فله اجر مثله ولا يجاوز بالاجر قفيزا بخلاف ما لو استأجر ليعمل نصف طعامه بالنصف الا خرجت لا يجب الاجر وهذا بخلاف ما لو اشترى كافى الاحتطاب فاحتطب احدهما وجمعه الاخر فانه يجب الاجر بالغاما ما يبلغ عند محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ثم الاصل فيه انه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الاجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجر استحق الاجر ومتى جعل المحمول بعضه له والساقى اجره بطلت الاجارة وان حمل لا يستحق شيئا كذا في التبيين \* لو استأجر رجلا ليحني هذا القطن بعشرة أمناء من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة أمناء من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* دفع غزلا الى حائك ليسبهه بالنصف فالثوب لصاحب الغزل ومشايخ بلخ جوزوا هذه الاجارة لكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى قفيز الطمان والمصانك اجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو تشاركى عبدان ذونا او غير ما ذون بنصف ما يكسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة وله اجر مثله فيما عمل له ان كانا ذونا او استأجره من مولاه وان كان غير ما ذون ولم يستأجره من مولاه فان عطب الغلام كان ضامنا لقيسته ولا اجر عليه وان سلم فعليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط \* دفع ارضه ليغرس شجرا على ان تكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الارض وعليه قيمة

الشعير وأجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه ولو كانا كلا الغلة حسب من أجر الغارس ما اكل كذا في محيط  
 المرخسى \* واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على أن مارزق الله تعالى من  
 شيء فهو بينهما فان أجر العامل الدابة من الناس وأخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل أجر  
 مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يتقبل الاعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك  
 فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل أجر مثل الدابة هكذا في المحيط \* واذا دفع الرجل الى رجل  
 بعير يستقي به الماء ويبيع على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد وبعد  
 هذا اذا استعمل البعير والراوية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل أجر مثل البعير والراوية  
 وهكذا اذا أعطاه شبكة لصيدها على أن ماصاد من شيء فهو بينهما ماصطاد يكون للصائد  
 وعليه أجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة \* واذا تكارى الرجل بعير ليعمل عليه أمتعة نفسه  
 ويبيعها من الناس على أن يكون أجر البعير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ما كتب  
 المستكرى فهو له وعليه لصاحب البعير أجر مثل عمله كذا في التتارخانية \* واذا دفع الرجل الى  
 رجل يتنال البيع فيه البر على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فقبض اليد  
 وباع فيه البر فاصاب مالا فان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب اليد عليه أجر مثل اليد ولو كان  
 صاحب اليد دفع اليه اليد ليؤجر ويبيع فيه البر على أن مارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما  
 نصفان فهذا فاسد فاذا استوفى عمله كان على رب اليد أجر مثل عمله كذا في المحيط \* ولو قال استأجرت  
 كل يوم بدرهم فاستأجرت فبيعتنا فهو فاسد وما صاده فله مستأجر وللعامل أجر مثل عمله ولو استأجر  
 عبدا بنصف ربح ما يتجر أو رجلا برعى غنما بثلثها أو بعض لبنها أو صوفها لم يجز ويجب أجرة المثل كذا  
 في التتارخانية \* دفع بقرة الى رجل على أن يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما ما اذ صافا  
 فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل أجر قيامه وقيمة علفه ان علفها من علف هو ملكه لا ما  
 سرحها في المرعى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان أ تلف فالمثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ  
 من اللبن مصلافه وللتخذ ويضمن مثل اللبن لانقطاع حق المالك بالصناعة والحيلة في جوازه أن يبيع  
 نصف البقرة منه ثمن ويبرئه عنه ثم يأمره باتخاذ اللبن والمصل فيكون بينهما وكذا لو دفع الدجاجة على  
 أن يكون البيض بينهما أو بزر الفيلق على أن يكون الابريسم بينهما لا يجوز والحادث كله لصاحب  
 الدجاجة والبزر كذا في الوجيز لا كدرى \* فلو أن المدفوع اليه دفع البقرة أو الدجاجة الى رجل آخر  
 بالنصف فهلاك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلو أن المدفوع اليه بعث البقرة الى السرح فلا  
 ضمان لمكان العرف كذا في المحيط \* دفع بزر فيلق على أن يكون انصافا فلما خرجت الدودة  
 قال الشريك أكثرها مال فقال صاحب البزر ادفع الى قيمة البزر وأنا بريء من الدود والشريك  
 كان كاذبا في كله فالفيلق كله لصاحب البزر وعليه أجر مثله لشريكه في قيامه عليها وعليه قيمة ورق  
 الفرصاد كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو غصب من آخر دود القز وبيض الدجاجة فأمسكها حتى خرج  
 الفيلق أو الفرخ لمن يكون الفرخ والفيلق حكى عن شمس الائمة المحلوف أنه قال ان خرج لنفسه فهو  
 لصاحبه والحيلة في جنس هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة  
 نصف الدجاجة من المدفوع اليه ويبرئه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط \*  
 رجل له غريم في مصر آخر فقال لا تأخذ به الى هنا وخذ المال منه فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم  
 من تلك الدراهم فذهب وأخذ يجب أجرة المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فغير  
 الطمان كذا في جواهر الفتاوى \* واذا استأجر ليعمل له كذا ولم يذكرا الاجرا واستأجر على دم

أو مئة لزم أجرة المثل بالغاما باع وكذا إذا جعل عددا من الدراهم أجرا ولم يبين وزنها في البلد نقود مختلفة وان غلب واحد. يصرف اليه كذا في الوجيز للسكردي \* رجل استأجر رجلا ليحصد له قصباً في أجرة على أن يعطى له خمس حرثات من هذا القصب لا يجوز ولو قال استأجرتك بهذه الحرثات الخمس لتحصد هذه الاجرة جاز ولو قال استأجرتك على أن تحصد هذه الاجرة بخمس حرثات من القصب لا يجوز الاجارة لمجاله الحرثات كذا في فتاوى قاضي خان \*

\*(الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولاً بغيره)\* استأجر بيتاً هو مشغول بأمته الأجر ذكر الكرخي في مختصره رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز ويؤمر بالتفريغ والتسليم وعليه القوي إلا أن يكون في التفريغ ضرراً فاحش هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو استأجر أرضاً فيها زرع أو كرم يمنع الزراعة فهي فاسدة فان قلع وسلمها إلى المستأجر جاز لانه زال المانع ولو كان الزرع قد أدرك لا يضره حصاده جازت الاجارة ويؤمر بالمحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل أن يتحصاهم قلع الزرع فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها ودفع عنه أجره لم يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر داراً ليسكنها ومنعه المؤاجر عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر أرضاً فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فان قلع رب الأرض الرطبة وقال للمستأجر قبض الأرض بيضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فأبطل المحاكم الاجارة ثم قلع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستئذان وان مضى من مدة الاجارة يوم أو يومان قبل أن يتحصاهم قلع الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويطرح عنه أجره لم يقبض وان شاء لم يقبض كذا في السراج الوهاج \* ثم انزع اذا لم يدرك فأراد جواز الاجارة في الأرض فالحيلة في ذلك أن يدفع الزرع اليه معاملةً ان كان الزرع لرب الأرض على أن يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه وأجرائه وأعوانه على أن ما رزق الله تعالى من الغلة فهو بينهم على مائة سهم من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهماً للمدفع اليه ثم يأن له الدافع أن يصرف السهم الذي له إلى مؤنة هذه الضيقة أو إلى شيء أراد ثم يؤاجر الأرض منه وان كان الزرع لغير رب الأرض ينبغي أن يؤاجر الأرض منه بعد مضي السنة التي فيه الزرع فيجوز وتصير الاجارة مضافة إلى وقت المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملةً كذا في المحيط \* وحيله أخرى ان كان الزرع لرب الأرض أن يبيع الزرع منه بشئ معلوم ويتقاضى ثم يؤاجر الأرض منه وان كان لغيره يؤاجر بعده مضي المدة ولو أجمع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد يتقلب جائز كذا في الخلاصة \* رجل أجرة أرضاً بعضها مزروعة وبعضها فارغة بى المزروعة فاسدة وفي الفارغة أيضاً فاسدة لفسادها كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي فيمن استأجر أرضاً بعضها مزروعة وبعضها فارغة قال يجوز في الفارغة دون المشغولة واذا اختلفا فالقول للمؤاجر كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار الأرض السبعة والنزة وهي لا تصلح للزراعة لان منفعة الزراعة لا يتصور حد وثما منها عادة كذا في البدائع \* ولو اشتري رجل قصيلاً ليقطعه أو أطلق العقد حتى يصح الشراء ثم استأجر الأرض مدة معلومة لترك القصيل جاز وان تركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع صعب الاجر للبائع وطابت الزيادة له لصحة الاجارة ولو كان المشتري للقصيل استأجر الأرض إلى أن يدرك ولم يذكر مدة معلومة فالاجارة فاسدة لمجاله المدة فان تركه في الأرض حتى أدرك لزمه أجرة المثل بخلاف التخييل حيث لا يجب الاجر هناك أصلاً قال ويطلب له من الزرع بقدر الثمن وما غرم من الاجر ويتصدق بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي

يوسف رحمه الله تعالى قطيب له الزيادة في الوجود كلها كذا في الذخيرة \* واذا اشترى ثمرة في الفحل  
ثم استأجر الفحل مدة ليبقيها فيها لم يحجز لانها ليست من اجارات الناس كذا في الهبط \* ويرجع بالاجر  
ان كان تقده ويطلب له ما زاد في الثمار كذا في الذخيرة \* ولو اشترى ثمرة في فحل ثم استأجر الارض  
بدون الفحل لم يحجز لان الفحل حائل بينه وبين الثمر وأنه ملك المؤاجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر  
وكذلك اذا اشترى أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الارض لابقاء الرطبة لا يجوز لان أصل  
الرطبة على ملك الاجير فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الاجر ولو اشترى نخلة فيها ثمر ليقطعها ثم استأجر  
الارض ليبقيها جاز وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليقطعها ثم استأجر الارض ليبقيها جاز ولو استأجر  
الارض في ذلك كله جاز كذا في الهبط \* في النتيجة سئل والدي عن رجل استأجر من رجل أرضا  
لاجل المبلطحة بمقدار معلوم وعندهما من التراب والسرقيين لاصلاحها ولم يمس المدة ولا ثمن السرقيين  
من اجر الارض هل يصح هذا الاستئجار بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو ان المستأجر اتفق فيه بالرفع  
الفايز من البذر وما يحتاج اليه في ذلك ثم تبين ان ذلك الاستئجار فاسد هل تلغونفقته أم له ان يضم  
رب الارض فقال نعم ولا يضم له رب الارض قيل لولم يكن له التضمين في الشرع هل له يدعي اطلاق  
البقطين او فساد ما أصلح فقال له يدعي اطلاق البقطين فاما فساد ما أصلح ففسده وتثبت فلا يمكن من  
ذلك كذا في التارخانية \* استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهر ابدرهم لتعليم الخبز والخياطة  
جاز وله الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا  
وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله او خياطته جاز وان ملك فان كان قصه القطع او الغسل صار قابضا  
فيملك من المشتري والاخر البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه كذا بكذا فالاجارة فاسدة لان حفظه  
على البائع حتى يسلمه الى المشتري وكذا لو استأجر اراهن المهر من لحفظ الزهر ولو استأجره لتعليم عمل جاز  
وكذا لو استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور كذا في القنية \* والله سبحانه أعلم  
(الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الاجارة والاستئجار على الطاعات والمعاصي والافعال  
المباحة) اجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه القوي  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي  
الغني الفتوى في اجارة المشاع على قولهما كذا في التبيين \* وصورته ان يؤاجر نصيبا من داره او حصه  
من دار مشتركة من غير التبريك او يؤاجر نصف عبد او نصف دابة كذا في جواهر الاخلاطى \* وأجمعوا  
انه لو آجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحقل القسمة او لا يحقل وسواء آجر كل نصيبه منه او بعضه  
كذا في الخلاصة \* والشيوع الطارئ لا يفسدها اجماعا كما لو آجر كلها ثم تقاسم في نصفها او مات  
أحدهما أو استحق بعضهما يبقى في الباقي في النصاب والصغرى وطريق جوازها في المشاع ان يلحقها حكم  
حكم بصيرته فاعليه أو حكم الحكم ان تعذر المرافعة الى القاضي أو يعقد العقد في الكل أو لا ثم  
يفسخ في نصفه أو ربعه بغير ما اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المصنعات \* ولو آجره من رجلين  
يجوز لكل واحد من المستأجرين يملك منفعة النصف شائعا كذا في الكافي \* ولو آجر البناء دون  
الارض لا يجوز وذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه يجوز قال القاضي الامام الاجل أبو علي  
التنسي به كان يفتي شيخنا وكذا لو كان البناء ملكا والعروة وقفًا فآجر البناء لا يجوز فانه في معنى  
الشائع وقيل يجوز ولو آجر الدار ويد منها في اجارة الغير جازت الاجارة فيها وراه البيت وفي الجبل  
لشمس الائمة المحلواني ولو كان البناء لرجل والعروة لا آجر صاحب البناء لامن صاحب  
العروة اختلف المشايخ فيه قال والفتوى على انه يجوز ولو آجر من صاحب العروة لا اشكال انه يجوز

مطل  
الاستنجار على الطاعات

ولو استأجر العرصة دون البناء يجوز كذا في الخلاصة \* في القيمة مثل الحسن بن علي \* ممن قال لا تخر  
أجرت منك نصف هذه الدار مشاعا وهذه الدار الفارعة بكاملها هل تعي في الفارعة أم لا تعي فيها  
فقال تصح في الفارعة كذا في التارخانية \* في الاصل لا يجوز الاستنجار على الطاعات كتعليم  
القرآن والفتوة والاذان والتدريس والحج والعمرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة \*  
يجوز الاستنجار على بناء المسجد والباطات والقناطر كذا في البدائع \* ويجوز الاستنجار على تعليم  
اللغة والادب بالاجماع كذا في المراج الوهاج \* ومشايخ بلخ جوزوا الاستنجار على تعليم القرآن  
اذا ضرب لذلك مدة وأفتوا بوجوب المسمى وعند عدم الاستنجار أصلاً وعند الاستنجار بدون المدة  
أفتوا بوجوب أجر المثل كذا في المحيط \* وقد استحسنوا جبر والد المصبي على المدة المرسومة وكان  
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول بحبر المستأجر على دفع الاجرة ويحبس بها قال وبه يفتى وكذا  
جوزوا الاستنجار على تعليم الفقه ونحوه والختار للفتوى في زماننا قول هؤلاء كذا في الفتاوى المتأينة \*  
ولو استأجر لتعليم ولده الكتابية أو النجوم أو الطب أو التعبير جاز بالاتفاق وفي فتاوى الفاضل ولو استأجر  
المعلم على حفظ الصبيان أو تعليم الخط أو الهجاء جاز ولو شرط عليه أن يحذره ذكر في الاصل أنه فاسد  
وفي الشروط لو دفع ابنه أو غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه أن يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء  
يجوز وفي الشروط أيضاً عن محمد بن عبد الله تعالى اذا استأجر رجلاً ليعلم ولده حرفة من الحرف فان بين  
المدة بأن استأجر شهر اثم ايلعه هذا العمل يصح العقد وينقضي على المدة حتى يستحق المعلم الاجر  
بتسليم النفس علم أهله يعلم وان لم يبين المدة سبعة عقود فاسداً ولو علمه يستحق أجر المثل والافلا فالحاصل  
أن فيه روايتين والختار أنه يجوز كذا في المفهرات \* دفع ابنه الى رجل ليعلم حرفة كذا ويعمل له  
الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب أجر المثل كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر رجلاً ليعلم  
ابنه الادب فحسبه في عرض السنة هل يجب شي قال ٢ (أنه حواهد يد راز روى مرويت بدهد)  
كذا في جواهر الفتاوى وفي الفتاوى استأجره مؤثراً مشاهرة كل شهر بتسعة دراهم يعلم الصبيين  
أحدهم الادب والاخر القرآن فقال تعليم القرآن ايمس من حرفة فاستأجر معلماً يعلم الناس  
وأعطه من أجرى ففعل ذلك فأراد والد المصبي أن يجعل الاجر مناصفة قال الاديب أجر المعلم عادة كل  
شهر نصف درهم وأودهم فأنا لا أرضى بما تفعل قال هذا اقرب من نوكيله اياه بذلك يحط أجره قدر  
ما استحق المعلم الذي ضم اليه المصبي كذا في الحاوي للفتاوى \* واذا استأجر المعلم بأجر معلوم ولم  
يبين عدد الصبيان يجوز كذا في الملتقط \* واختلفوا في الاستنجار على قراءة القرآن على القبر مدة  
معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختار كذا في المراج الوهاج \* رجل دفع ابنه  
الصغير الى أستاذه ليعلم حرفة كذا في أربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل أربع سنين فلا ستأذه  
عليه مائة درهم فحسبه بعد سنتين لا يلزمه المائة لكن أجره مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى \*  
في فتاوى آهو بعث صبيته الى معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهر فغاب هل لابي المصبي أن يأخذ  
ما أعطاه قال لو بعث ذلك لاجل الاجرة فلا يكون فاضلاً عن أجره الشهر يأخذ كذا في التارخانية \*  
ولو استأجر كتباً ليقرا فيها شعراً كان أوقفها أو غير ذلك لا يجوز ولا أجره وان قرأ كذلك اجارة المصنف  
وكان هذا كله نظير من استأجر كمالاً ليقطع له بابه فينظر فيه للاستئناس من غير أن يدخله أو استأجر  
صبيها لينظر الى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حياً لم يولد من الماء لينظر فيه اذا سوى عمامته فهذا  
كله باطل لا أجر عليه بحكم هذه العقود كذا في فيما سبق كذا في المبسوط \* ولو استأجر رجلاً  
ليكتب له محققاً أو شعراً وبين الخط جاز وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه لا يكره ذلك

٢ يعطى الوالد ما اراد على  
سبيل المروءة



مطلب  
الاجارة على المعاصي

كذافي فتاوى قاضي خان \* ولو استأجر قسما يكتب به ان بين لذلك وقتا سمحت الاجارة والا فلا  
كذافي خزنة المفتين \* وصي او متول اجر منزل اليتيم والوقف بدون اجر المثل بعضهم يجعله كاجارة  
فاسدة فيجب اجر المثل قبل الخصاف اتقى بهذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونية فيها  
غاصبا فلا اجر عليه وكذا الاب قال القاضي انا اتقي بايجاب اجر المثل في هذه الصورة ايضا كما قال  
الخصاف كذا في المحامى للفتاوى \* ولا تجوز الاجارة على شئ من الغناء والنوح والمزامير والطبل  
وشئ من اللهو وعلى هذا المحذور قرامة الشعر وغيره ولا اجر في ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في غاية البيان \* ولو استأجر لتعليم الغناء واستأجر الذي رجلا  
لغرض عبد لا يجوز وقبل في البقر والغرس يجوز هكذا في الغياصة \* اذا استأجر رجلا ليعمل له  
خزافه الاجر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا اجر له واذا  
استأجر ذمي مسلما ليعمل له خرا ولم يقل يشرب أو قال يشرب جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى خلافا لهما واذا استأجر الذمي ذميا ليعمل له الخمر جاز عندهم لان الخمر عندهم كالحل عندنا  
كذا في المحيط \* اذا استأجر ذمي دابة من مسلم أو سقينة ليتقلها من الخمر جاز عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلما ليعمل لهما من متاعهم الى موضع يذوق فيه  
ان استأجروه لينقله الى مقبرة البلدة جاز عند الكل وان استأجر وليم نقل من بلدي الى بلد قال محمد رحمه  
الله تعالى انه ان لم يعلم الجمال انه حنيفة فله الاجر وان علم فلا اجر له وعليه الفتوى هكذا في فتاوى  
قاضي خان \* اذا استأجر الذمي من المسلم ليتايبع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
خلافا لهما كذا في المضمرات \* ولو استأجر الذمي من ذمي ليتايبع فيه الخمر جاز عندهم جميعا كذا  
في الذخيرة \* واذا استأجر الذمي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر أو عبد  
فيها الصليب أو أدخل فيها الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك بأس لان المسلم لم يتأجرها لذلك انما أجرها  
للسكنى كذا في المحيط \* ذمي استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لانه ليس في اتخاذه  
مصلى لنفسه احداث بيعة ولا اظهار شئ من شعائر دينهم في امصار المسلمين وان اتخذها مصلى للجماعة  
وضرب فيها الناقوس فلصاحبها منعه وكذلك لو اراد بيع الخمر فيها لان هذه اشياء يمنع عن اظهارها  
في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن مسلمة البلخي ما ذكره محمد رحمه الله تعالى  
في سواد العراق فان عامة اهلها في ذلك الزمان اهل الذمة وأما في سواد خراسان فانهم يمنعون عن  
ذلك لان الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشايخنا لا يمنعون من ذلك في سواد خراسان كذا في محيط  
المرحبي \* واذا استأجر الذمي مسلما ليعمل له مينة أو دما يجوز عندهم جميعا ولو استأجر ذمي  
من ذمي ليتايبع فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرعى له الخنازير يجب ان يكون على الخلاف كما  
في الخمر ولو استأجره ليباع له مينة لم يجز هكذا في الذخيرة \* مسلم أجر نفسه من مجوس ليوقد له  
النار لا بأس به كذا في الخلاصة \* وفي نوادر مشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رجلا  
لبس وره صورا أو ثيابا ليرسل الرجال في بيت أو قسطنطين فاني أكره ذلك وأجعل له الاجرة قال مشام  
تأويله اذا كان الاصباغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة \* ولو استأجر رجلا ليضرب له اصناما أو يجعل  
على أبوابه تماثيل والصباغ من رب الثوب لا شيء له كذا في الخلاصة \* استأجر رجلا ليعزف له  
يتايبع ابل والاصباغ من المستأجر فلا اجر له كذا في السراجية \* وان استأجره ليضرب له منبورا  
أو بربطا نفعل طاب له الاجر لانه يأثم به كذا في فتاوى قاضي خان \* وان استأجره ليكتب له  
غذاء بالعارسية أو بالعربية فالحق ان لا يحصل لان المعصية في القراءة كذا في الوجيز للكردي \*

استأجره ليكتب له تعويذ السحر يعم اذا بين قدر الکاغد والمخط كمن استأجره ليكتب له كتابا الى حبيبه  
 او حبيبه اجاز ويطيّب له الاجر كذا في القنية \* ولو استأجر الذي مسلم اليه يبيعه او كنيسة جاز  
 ويطيّب له الاجر كذا في المحيط \* استأجر ذي من ذمي او من مسلم يبيعه يبيعه في المبيع وكذا ذلك  
 لو استأجر المسلم من المسلم مسجدا يبيعه فيه كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر من المسلم بيتا ليجعله  
 مسجدا يبيعه فيه المكتوبة أو النافذة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علمائنا رحمهم الله تعالى وكذلك  
 الذي يستأجر جلا من اهل الذمة ليعمل بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة \* وسئل ابراهيم بن  
 يوسف رحمه الله تعالى عن اجر نفسه من النصارى اضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم  
 خمسة دراهم في ذلك العمل وفي عمل اخو درهما قال لا يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق اخر  
 ويكره ان يؤجر نفسه منهم لعصر العنب ليخذه وامنه خرا كذا في المحامد للفتاوى \* رجل استأجر  
 رجلا يضرب الطبل ان كان له ولا يجوز وان كان للغزو والقافلة يجوز كذا في غاية البيان \* اذا  
 استأجر طبل لاس بله وذكروا يجوز رجلا يحمل الحقيبة او يقتل مرتدا او يذبح مشاة او يطبخ ويجوز ولو  
 استأجر طبيا او كحالا او جراحا يديه وذكروا جاز كذا في الغيبة \* دفع الغلام الى حائل على  
 ان يقوم عليه الاستاذ ويعلمه النسخ سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للمولى كذا جاز  
 وكذا في سائر الاعمال ويستخدمه في اعمال نفسه كذا في الوجيز للكردي \* واذا دفع عبده الى  
 عامل ليعلمه عملا في وجه الاجارة ولم يشترط احد منهما على صاحبه ابرأه من العرف ان كان عملا  
 يعطى صاحب العبد الاجر الا بجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الاجر الا بجر عليه لان المعروف  
 كالمشروط كذا في محيط السرخسي \* وفي الوقعات للنساطي اذا قال لرجل بيع هذا المتاع ولك  
 درهم او قال اشترى هذا المتاع ولك درهم نفعل له اجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والمصارف  
 يجب اجر المثل وما توضعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة \* دفع  
 ثوبا اليه وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة ولم يبعه  
 فلا اجر له وان تعبد في ذلك ولو باع باثني عشر او اكثر فله اجر مثل عمله وعليه القنوى \* كذا  
 في الغيبة \* رجل اراد ان يبيع بالزيادة فامر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبيع قالوا  
 ان بين لذلك وقتا حازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا ان لم يذكر الوقت ولكن امره ان ينادى كذا  
 صوتنا جاز ايضا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى لاشي له لان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون  
 الاجر اذا لم يتفق البيع وهو المختار كذا في الظهيرية \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* قال للدلال  
 اعرض ضيعتي وبعها على انك اذا بيعتها فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على اتمام الامر ثم باعها  
 دلال اخر قال ابو القاسم لو عرضها الاول وصرف فيه روز جارا يعتد به فأجر مثله واجب بقدر عنته وعمله  
 قال ابو الليث رحمه الله تعالى هذا هو القياس ولا يجب له استحسانا اذا تركه وبه نأخذوه وموافق قول  
 يعقوب رحمه الله تعالى وهو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى \* الدلالة في النكاح لا تستوجب  
 الاجر وبه يفتي الفضلي في فتاواه وغيره من مشايخ زماننا كانوا يقولون بوجوب اجر المثل وبه يفتي كذا  
 في جواهر الاخلاط \* الدلال في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انقضى البيع بينهما بسبب  
 من الاسباب سلمت له الدلالة كالمحيط اذا خا ط الثوب ثم فقهه صاحب الثوب كذا في خزائن المفتين \*  
 استأجره ليقطع له اليوم حاجا ففعل لاشي عليه والحاج لا ممر قال نصير سألت ابا سليمان عن استأجره  
 ليعتبط له الى الدليل قال ان سمي يوما جازا والمحط المستأجر ولو قال هذا المحط فلا جارة فاسد والمحط  
 المستأجر وعليه اجر مثله ولو كان المحط الذي عينه ملك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استعان بانسان

مطلب الاستئجار على  
 الافعال المباحة

قوله روز جارا في القاموس  
 راز الرجل الضيعة أقام  
 عليها وفي المختار راز حربه  
 وخبره وبابه قال والجار  
 المجاور اه فليتأمل ولتحرر  
 اه

يحتطب له ويصطاد له قال المحطب والصيد للعامل وكذا ضريبة القانص قال أستاذنا وينبغي أن يحفظ هذا فقد ابتلى به العامة والمخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ الحجبة فيثبت الملك للأعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينققونها قبل الاستحباب بطريقه أو لاذن فيجب عليهم مثلها أو قيمتها وهم لا يشعرون بمجهلهم وغفلتهم أعاذنا الله تعالى عن الجهل ووفقنا للعلم والعمل كذا في القنية \* لو استأجره ليصيده أو ليغزل له أو استأجره للخصومة أو لتقاضى الدين أو لقبض الدين لا يجوز فإن فعل يجب أجر المثل ولو ذكر مدة يجوز في جميع ذلك وقيل إذا عين الصيد لا يجوز وإن ذكر المدة وإن استأجره لقبض العين يجوز لا في رواية عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الغنائية \* عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لغيره اقل هذا الذئب أو هذا الاسد ولك درهم والذئب والاسد صيده فله أجر مثله لا يجوز به درهمهما والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل استأجره لينبئ له حاطبا بالاجر والمحصوسى كذا كذا آجرة من هذه الاجرات وكذا كذا كرامن المحص ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا ولو سعى كذا كذا عددا من الاجرة أو البنية ولم يسم الملبين ولم يره اياه ان كان ملبين أهل تلك البلدة واحدا أو كان لهم ملاين مختلفة إلا أن غالب عملهم على ملبين واحد جازت الاجارة استحسانا وان كانت ملاينهم مختلفة ولم يغب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة \* استأجره لينبئ له حاطبا بالاجر والمحصوسى وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره ليحفر له بئرا أو سردابا لا بد أن يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره وفي السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغنائية \* ولو استأجره لحفر البئر ان لم يبين الطول والعرض والعمق جاز استحسانا ويؤخذ بوسط ما يعمل به الناس كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجره ليحفر له بئرا في داره وسعى عمقه واستأجره حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جيلا أشد عملا وأشد مونة فان كان يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها إلا بار إلا أنه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها إلا بار لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر بقدر ما عمل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب وحكى فتوى شمس الأئمة الاوزجندى أنه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط \* ولو حفر بعضها فوجد هارخوة من حيث يخاف عليه التلف لم يجز هكذا في شرح الطحاوى \* وان شرط عليه أن كل ذراع في طين أو سهلة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء بثلاثة وربعين مقدار طول البئر عشرة مثلاً فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولو حفر بعضها وأراد أن يأخذ حصتها من الاجرة ان كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئاً صار مسلماً الى المستأجر حتى لو انهارت البئر فأدخل السيل أو الریح فيها التراب وسواها مع الارض لا يسقط شيء من أجرته وان كان في ملك غيره ليس للاجير أن يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى لو انهارت فامتلأت قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في الينابيع \* وان لم يكن في ملكه فالتسليم بالتخلية ولو حفر بعضها للمستأجر أن لا يسلم حتى يته كذا في الغنائية \* ولو استأجره ليحفر له بئرا في داره فظهر الماء في البئر قبل أن يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان أمكنه الحفر في الماء بالآلة التي يحفر بها إلا بار أجبر على الحفر وان احتجج الى اتخاذ آلة أخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \* والنهر والقناة والسرداب والبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل أن يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطيع الحفر معه فهو ذاعذر هكذا في المبسوط \* رجل استأجر حفاراً ليحفر له حوضاً عشرة في عشرة عشرة دراهم وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر كذا في الظهيرية \* ولو استأجره ليحفر

له نهر أو قناة فأراه ممتلئاً بماء وعرضها وسمى له كم يمكن له في الأرض فهو جائز وإن اشترط عليها  
بالأجر والمحصن من عند الجير فهو فاسد وإن شرط الأجر والمحصن من عند المستأجر ولم يسم عدداً لآخر  
فهو في القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وإن سمي عدد الأجر وكيل المحصن  
وعرض الطلح وطوله في السماء فهو أوثق لأنه عن المنازعة أبعد كذا في المبسوط وإن استؤجر حفرة  
القبران بين الطول والعرض والعمق يجوز استحساناً وقياساً وإن لم يبين الطول والعرض والعمق  
في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التتارخانية \*  
وإن وصفه له موضعاً فوجد وجه الأرض لينا فلما حفر ذراعاً وجد جبلاً أجبره على أن يحفر إن كان  
ذلك مما يحفر الناس وإن لم يسم له الحد ولا شقافه هو على عادة أهل تلك الناحية فإن كان بالكوفة فخطم  
عملهم على الحد وإن كان في بلد مظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط \* وفي النوازل  
سئل عن أجر القبر أيكون من جميع المال قال هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في التتارخانية \*  
\* وفي التجبر يد رجل استأجر قوماً يحملون جنازة أو يغسلون ميتاً إن كان في موضع لا يصح من يغسله  
غير هؤلاء ومن يحملهم غير هؤلاء فلا أجر لهم وإن كان ثمة أناس فلمهم الأجر وحفر الحفرة على هذا وفي موضع  
لا أجر لهم لو أخذوا الأجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة \* وإذا استأجر رجل رجلاً ليحفر له قبراً فحفر  
فأنهار أو دفن فيه أنسان قبل أن يأتي المستأجر بجنازته إن كان ذلك في ملك المستأجر فله الأجر وإن  
كان في غير ملكه فلا أجر له كذا في الذخيرة \* وإن جاء المستأجر فحفر في الجير بينه وبين القبر  
فأنهار بعد ذلك أو دفنوا فيه أنساناً آخر فله الأجر كما لا لأنه قد سئل المعهود عليه إلى صاحبه وإن دفن  
فيه المستأجر ميتة ثم قال للأجير احث التراب عليه فأبى الجير في القياس لا يلزمه ذلك ولكنه انظر  
إلى ما يصنع أهل تلك البلاد فإن كان الجير هو الذي يحث التراب أجبرته على ذلك وكذلك يعمل  
بالكوفة وإن كان الجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم أجبره عليه وإن أراد أهل الميت أن يكون  
الجير هو الذي يضع الميت في محله وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الجير على ذلك كذا في المبسوط \*  
ولو استأجره ليحفر له قبراً ولم يسم في أي المقابر جاز استحساناً وينصرف إلى المكان الذي يدفن فيه أهل  
تلك المحلة موتاهم قال مشايخنا هذا المجواب بناء على عرف أهل الكوفة فإن لكل محلة مقبرة خاصة  
يدفنون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم إلى مدافن محلة أخرى أما في ديارنا ينقل الموتي من محلة إلى  
مقابر محلة أخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعاً كان لأهل كل محلة مقبرة خاصة لا ينقلون  
موتاهم إلى محلة أخرى أو كان موضعاً لمهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير تسمية المكان كذا  
في المحيط \* وإن أمره بحفر القبر ولم يسموا موضعاً فحفر في غير مقبرة أهل تلك البلدة أو تلك الناحية  
فلا أجر له إلا أن يدفنوا في حفرة فحيثما يستوجب الأجر وإن أرادوا منه تطييب القبر وتخصيصه فليس  
ذلك عليه كذا في المبسوط \* إذا وصفه له موضعاً فحفر القبر فحفر في موضع آخر إن شاء أجاز للوفاق  
في الأصل وإن شاء تركه للخلاف في الوصف وإن علوا بعد ما دفنوا الميت فهو رضى كذا في الخلاصة \*  
وإن استقبل الحفار في حفرة البئر أو القبر صغيرة لا يراده في أجره كما لا يتقص من أجره بسبب لين المكان  
كذا في خزنة المفتين \*

(فصل في المتفرقات) وإذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ القرات ليستقي منها السقاؤون وبأخذ منهم  
الأجر فإن بنى على ملكه أن أجرها منهم لم للاستقاء لم يجوز أن أجرها ما سكه لأن الاجارة وقعت على  
استهلاك العين مقصوداً وأن أجرها يقوم فيها السقاؤون ويضعون القرب فيها ويوقفون الدواب فيها  
جاز وأما إذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقاوتين لا يجوز سواء أجر منهم للاستقاء أو أجر

منهم ليقوموا فيها ويضعوا القرب كذا في الذخيرة \* ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير ولا تبرهما  
وكذا تبر النحاس والرمصاص ولا استئجار المكيلات والموزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين الا بعد  
استهلاك أعينها والداخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استأجر الدراهم والدنانير لغير ميزان  
أو حنطة لغير مكيلا أو زيتا لغير برطالا أو مائنا وقنما معلوما ذكر في الاصل أنه يجوز وذكر الكرخي  
أنه لا يجوز لفقد شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودة كذا في البدائع \* ولو استأجر الدراهم  
أو الحنطة يوما مطلقا ولم يبين لهاذا استأجر ما لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف  
بخوارزاده ولقائل أن يقول يجوز ويحمل على الانتفاع بها وزنا احتمالا لمجواز العقد ولقائل أن  
يقول لا يجوز العقد واليه مال الكرخي كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار الدراهم والدنانير لغير  
المحائوت ولا استئجار المسك والعود وغيرهما من المشومات للشم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا  
في البدائع \* اذا استأجر ميزان ليزن بها يجوز لانها منفعة مقصودة كذا في الفتاوى العتبية \*  
استأجر حجر ميزان ليزن به من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة  
ويستأجر عادة يجب والا لا وهل البعض كلام شمس الائمة عليه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز  
للكردري \* في العيون اذا استأجر ارضا الملبن فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين  
واللبن كله للبن وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة وأجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك  
الموضع أو كان في رفع التراب منفعة للارض فلا شيء عليه كذا في الذخيرة \* وان انتقصت الارض  
ضمن نقصانها ويدخل أجر المثل في نقصانها ولا فلا شيء عليه كذا في الوجيز للكردري \* اذا  
استأجر القاضى رجلا لاستيفاء القصاص أو الحدود قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي  
ان لم يبين لذلك وقتا الا يصح وان استأجره لاستيفاء القصاص أو الحدود أو قطع البدن أو يقوم عليه  
في مجلس القضاء شهرًا بجر معلوم جازت الاجارة لان العقود عليه عند بيان المدة فافعه في تلك  
المدة فكان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره لذلك  
ولم يبين المدة فان العقود عليه مجهول لا يدري أنه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئًا من ذلك  
كان له أجر المثل كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو استعجبه على أن يجعل له رزقا كل شهر فهو جائز  
أما ان بين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان العقود عليه منافعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو  
في هذا كالتقاضى وللقاضى أن يأخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضى  
في شيء من عمله وكذلك قسام القاضى اذا استأجره ليقسم كل شهر بأجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \*  
ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقصص له فلا أجر له وذكر في السير الكبير أنه لا يجوز عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف رجهما الله تعالى وعند محمد رجه الله تعالى يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا ليقول مرتدا  
أو أسارى أو لاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص  
فيما دون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الاستئجار على  
الذكاة لان المقصود منها قطع الاوداج دون افانته الر وح وذلك يقدر عليه فأشبهه القصاص فيما دون  
النفس كذا في السراج الوهاج \* أمير العسكر اذا قال لمسلم أودعني ان قتلت ذلك الفارس فلك  
مائة درهم فقتله لا شيء له فان هذا من باب المجاهد والطاعة فلا يتحقق الاجر وقال محمد رجه الله تعالى  
ان قال ذلك للذي يجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا  
الفعل ليس بمجاهد كذا في فتاوى قاضى خان \* وهكذا في الصغرى \* ذكر أبو يوسف ومحمد  
رجه الله تعالى اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلوا أن رؤسهم قد قتل

في فرقون فله كذا فذهب رجل وجا برسه فلا شيء له اذا كان المثل كونه قد تحو عن ذلك المثل كان ولا يحتاج في المحي برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عين واحدا من أهل العسكر فقال ان جنتي برأسه أو قال الامير بمجاعة بأعيانهم أيكم جاء في برأسه فله كذا فجاء رجل برأسه فله أجر المثل واذا كان أمير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد أقاموا على مطهورة ليس فيها رجال يقاتلون وإنما كان فيهم النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطهورة الليلة حتى يصبح فلكل واحد حفظها كذا وحفظها قوم حتى أصبحوا فلكل رجل منهم ماسعى له الامام وبعض مشايخنا قالوا في مشكلة حفظ المحسن الاجارة لا تنعقد حيث لم يخاطب قوما معينين وإنما ثبت في الزمان الثاني حين يشتغل المحافظ بالمحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التلخرانية \* من ضل له شيء فقال من دلتني عليه فله كذا فدلّه واحد لا يستحق شيئا وان قال ذلك لو احدث فله هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل قال في السير الكبير قال أمير السرية من دلتني على موضع كذا فله كذا يهجم ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر كلبا لمعلم ليصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين لذلك وقتا معلوما يجوز انما لا يجوز اذا لم يبين له وقتا معلوما ولو استأجر سنورا لياخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز ولو استأجر كلبا ليعرس داره قالوا لا يجوز ذلك ولو استأجر قردا لكتس البيت قاله ولا نارضى الله تعالى عنه يذبحي أن يجوز اذا بين المدة لا ز القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضي خان \* قال في المنتقى اذا استأجر ديك ليصيح لم يجوز وذكره أصلا فقال كل شيء من هذا يكون من غير فعل أحد لا يستطيع الانسان أن يضربه حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط \* ولا يجوز أخذ عيب التيس وهو أن يؤاجر فحلا ليز وعلى الاناث والعيب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفعل كذا في السراج الوهاج \* ولو استأجر ثوبا باليسطها في داره ولا يجلس عليها ولا ينام وليكن ليتمجمل بها لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليتمجمل بها كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ليربطها على باب ليرى الناس أن له فرسا أو آنية يضعها في بيته ليتمجمل بها ولا يستعملها أو دارا لا يسكنها لكن ليظن اناس أن له دارا أو عبدا على أن لا يستخدمه أو دراهم يضعها في بيته فلا جارة فاسدة ولا أجر له الا اذا كان الذي يستأجر قديكون أن يستأجر لينتفع به كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى استأجر تيسا أو كبشا للدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* لو استأجر أرضا ليرعى غنمه القصيل أو شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الصوف والقصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الارض ليرعى الكلا حيث لا يضمن الكلا لانه مباح كذا في الغنيمة \* وفي المنتقى استأجر سيفا شهر ليتقلده أو استأجر قوسا شهر ليرى عنه يجوز كذا في المحيط \* استأجر أرضا ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز للكردي \* أمره ليتخذ له قفمة من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر كذا في القنينة \* السارق أو الغاصب استأجر ليحمل السروق والمغصوب لم يجز لان نقل مال الغير معصية كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

\*(الباب السابع عشر فيما يجب على المستاجر فيما يجب على الآخر) \*

قال نفقة المستأجر على الاجر سواء كانت الاجرة عينا أو منفعة كذا في المحيط \* وتلف الدابة



المستأجرة وسقيها على المؤجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المؤجر كذا في المجوهرة النيرة \* وفي اجارة الدار وعمارة الدار وتطينتها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على صاحب الدار وكذلك كل ستره تركها يؤجل بالسكنى يكون على رب الدار فان ابنى صاحب الدار ان يفعل ذلك كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رأها فيمن يئذي يكون راضيا بالعيب وفي عمدة الفتاوى لا وحده الدين انسقى رحمه الله تعالى رجل استأجر بيتا وشجنته بنينا ثم وكف المئامن السقف لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سقفه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية \* ولو استأجرها ولا زجاج فيها أو في سطحها تلجوع لم به فلا خيار له كذا في القنية \* واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلا من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار تراب من كنسه فعليه أن يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان امتلا خلاؤها ومجارها من فعله فالقياس أن يكون عليه نقله لانه حدث بفعله فيلزمه نقله كالكناسة والرماد الا أنهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس أن ما كان مغيبا في الارض فنقله على صاحب الدار فيحملوا ذلك على العادة وان أصلح المستأجر شئ مما من ذلك لم يحتسب له بما انفق وكان متبرعا كذا في البدائع \* زجاج الكوة واصلاح السلم على الآحرف وفي رفع الثلج اختلاف المشايخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية \* كرى الانهار واصلاح المسناة على الآجر كذا في خزانة الفتاوى \* اذا استأجر دارا فيها بئر ماء كان له أن يسقى من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب الدار لان له حقان ماء البئر قبل الاجارة على ما علم فبعد الاجارة أولى وان وقعت في البئر فأراده أن يرفعها فليس على واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة \* وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسردين وتقريب موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل طاهرا أو مسددا فان شرط ذلك على الآجر في اجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة واشترط ان أنكر المستأجر أن يكون الرماد من فعله كان القول قوله كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل اكترى حمارا فمسي في الطريق فأمر الميكترى رجلا أن ينقى على الحمار ففعل المأموران علم المأموران الحمار لغير الآمر لا يرجع بما أنفق على أحد لانه متبرع وان لم يعلم المأموران الحمار لغير الآمر له أن يرجع على الآمر وان لم يقل الآمر على أنى ضامن كذا في خزانة المفتين \*

(ومما يتصل بهذا الباب فصل التوايع) والاصل فيه أن الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط \* وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا استأجر خياطا ليخيط ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم أما في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان الثوب حريرا فالبريسم الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استئجار اللبان الملبن يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من التنور يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر لطبخ عرس أو وليمة وان استأجر لطبخ قد رخص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضي خان \* واذا تكاثر دابة للحمل ففي الاكاف والجبال والمجوالق يعتبر العرف وكذا اذا تكاثرها للركوب ففي اللجام والسرير يعتبر العرف أيضا كذا في المحيط \* استأجر دابة الى سمرقند أو الى بخارى فادخل المكارى البلدة يجب عليه أن يأتي الى بيت المستأجر استحضاما كذا في خزانة الفتاوى \* ولو تكاثر دابة ليعمل عليها صاحب الدابة

الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المسكاري وادخال الحمل في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزنة المقتين \* وادخال الحمل في المنزل يكون على الحمل ولا يكون عليه ان يصعده على السطح او الغرفة الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صب الطعام في المحقق لا يكون عليه الا باشرط كذا في فتاوى قاضي خان \* وذكر ابو الليث رحمه الله تعالى في النوازل وكذا كرى نهر رضى المساء على المؤجر لانه لا يمكن الانتفاع بالري الا بالماء والماء لا يجري الا بكري النهر الا ان يكون شرط الكري على المستأجر كذا في محيط السرخسي ولواستأجر ورثا فان شرط عليه الحبر والبياض فاشترط الحبر جائزا واشترط البياض فاسد كذا في خزنة المقتين \* وسئل محمد رحمه الله تعالى عن استأجر قصار البصرة له الثوب فعلى من يجب حمل الثياب قال استحسن ان يكون حمل الثياب على القصار الا ان يكون القصار قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي \* وان استأجر الحمل ليعمل الخطة على ظهرها وعلى دواب المستأجر فالحمل والجوالت يكونان على المستأجر وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في عرفنا الجوالت يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على الحمل والحمل على الحمل لان الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولوان رجلا استأجر رجلا ليعمل له الاجمال الى موضع كذا فبلغ الحمل ذلك الموضع نزل في دار وانزل الاجمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفعها صاحبها اياها ثم اختصموا في اجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الاجمال بالسكراء قالوا ان كان احدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاجمال فيه كان السكراء على من استأجر وان وضع الاجمال من غير ان يستأجر احدهما ذلك الموضع فالسكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاجمال وقبل ذلك يكون على الحمل وارطاب صاحب الاجمال من الحمل ان يزن ثانيا لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وسئل ابو بكر رحمه الله تعالى عن اجرة الصكيل على من يجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري لذا في المحاوي للفتاوى \* وسئل ابو بكر عن رجل باع العنب في الكرم على من قطف العنب ووزنه قال اذا باع مجازفة فالقصف والجمع على المشتري واذا باع موازنة فعلى البائع الا ان يحتال البائع ان لا يجب عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا اما ان يصدقه المشتري فلا يكلفه الوزن واما ان يكذبه فيكلفه وزنه كذا في التارخانية \* وسئل ابو القاسم عن استقرض من آخر محتوم خطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب السكراء قال على المقرض الا اذا قال له المقرض استأجر الى من يحمل فالاجر على المقرض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا في المحاوي للفتاوى \* وسئل ابو نصر الدبوسي عن جمال وقف في الطريق اياها حتى لزم صاحب الاجمال اجرا لاوعية اجرا كثيرا على من تكون اجرة الاوعية قال صار الجمال في وقوفه في الطريق مخالفا وغاصبا وعليه رد ما قبض من الاجر من هنالى مالك الاجمال واجرا لاوعية على صاحب الاجمال كذا في التارخانية \* والله اعلم

\* (الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الاجيرين) \*

في العيون وجلان بينهما طعام استأجر احدهما من صاحبه دابة ليعمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا او الطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لا اجرا له ولو كان لاحدهما سفينة فاراد نقل الطعام الى بلد فقال احدهما للذي له السفينة احرني نصف سفينةك اجل عليها حصتي من الطعام وحصتك منه في نصف سفينةك ففعل جاز وكذا اذا اراد ان يطبخناه ولا حدهما رضى فاستأجر احدهما نصف الرضى التي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدا ليعمل هذا الطعام الذي

ينال المجزؤ وكذا الواستأجره للعقظ قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء استأجره أحدهما من صاحبه مما  
يكون منه عمل فانه لا يجوز وان عمل فلا أجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجره  
أحدهما من صاحبه فهو جائز مثل الجوالق وغيره وقال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا خلاف روية  
المسوط فانه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتاً وحانوتاً لا يجب الاجر و ذكر القدوري  
أن كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بايقاع العمل في العين المشتركة فاذا استأجر أحد الشريكين  
الآخر لم يجز مثل أن يستأجر ليقبل الطعام بنفسه أو بعلامة أو بدائته أو بقصارة الثوب وكل ما لا يستحق  
الاجرة بغير ايقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل أن يستأجر منه دار ليحضر فيها الطعام  
أو سفينة أو جوالقاً أو ربحاً قال فخر الدين قاضي خان القنوي على ما ذكر في العيون والقدوري كذا  
في الكبرى \* وفي نوادر ابن سماعة استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها  
أحدهما فله نصف درهم وهو متطوع اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل والعمل وكذلك  
لو استأجرهما البناء حائطاً أو حفراً ولو كانا شريكين في العمل يجب الاجر كله ويكون بين الشريكين  
ويصير عمل أحدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط \* ولو استأجر نصيب شريكه من العبد  
ليحيط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا استأجر الرجل قوماً يصفرون له  
سرداباً اجارة صحيحة فعملوا الا أن بعضهم عمل أكثر مما عمل الآخر كان الاجرة مقسوماً بينهم على  
عدد الرؤس واذا استأجر دابةين ليعمل عليهما عشرين محتوماً من المحنطة بكذا لم يكن له أن يحمل على  
أحدهما أكثر من العشرة فلو حمل على واحدة أكثر من العشرة فانه يقسم الاجر عليهما على قدر اجر  
منلهما لان التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر بحسبه والتفاوت بين الاجراء في عمل  
واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه  
الصورة تفاوتاً فاحشاً اما اذا انحسر التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كما في مسئلة الدابتين وان لم  
يعمل أحدهما المرض أو عذر آخر ان لم يكن بينهما شركة بأن لم يشتر كافي تقبل هذا العمل سقط  
حصصة أجرة المريض وان اشتر كافي تقبل هذا العمل يجب كل الاجر وتكون حصصة المريض له وفي فتاوى  
أبي الليث رحمه الله تعالى صانعان آجراً أحدهما آلة عمله من الآخر ثم اشتر كاهان كانت الاجارة على  
كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول الشركة طرأت على الاجارة  
الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة كتمسقت الاجارة فنعت انقضاءها فلا يجب الاجر وان آجراها  
عشرين فالاجر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد حثت في كل المدة المسماة فلا تبطلها الجريان  
الشركة عليهما وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل عنه رجل استأجر من آخر حانوتاً  
ثم اشتر كافي عمل يعملانه في ذلك الحانوت ويقول محمد بن سلمة يبقى ويسقط الاجران عما فيه لانه  
لم يسلم الموقوف عليه كذا في المحيط \* آجرت دارها من زوجها وسكنها جميعاً ذكرهنا انه لا أجر  
لها وهو بمنزلة استئجارها للطبخ أو الخبز وينبغي أن يجوز قال قاضي خان القنوي على انه يصح كذا  
في الكبرى \* وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا اشتر كاري داراً شهراً فاقام معه رب  
لدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجر لا أعطيك الاجر لانك لم تحل بيني وبين الدار فعليه من الاجر  
بحسب ما كان في يده اعتباراً للبعض بالكل كذا في المحيط \* والله أعلم

﴿الباب التاسع عشر في فتح الاجارة بالعدر وبيان ما يصلح عدواً وما لا يصلح وفيما

يكون فسحاً وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسحاً﴾

الاصل أن الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب يقع على استهلاك الكاغد والمخبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذور من قبله فله أن يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقعات فيجب أن يحفظ كذا في القنية \* الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما أن يكون من قبل أحد العاقرين أو من قبل المعقود عليه وإذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة لا تنقض وفي بعضها تنقض ومشايخنا وفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض أو كان عذريته من المجري على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير نقض كما لو استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الاكلة أو لفتح السن عند الوضوح فبرأت الاكلة وزال الوجه تنقض الاجارة لانه لا يمكنه المجري على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له أو لطلب عبد أبي له ثم حضر الغريم وعاد العبد من الاياق تنقض الاجارة لانها وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا لو ظن أن في بناء داره خلافا لاستأجر حرا لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل أو استأجر مطبا خالوية العرس فماتت العروس بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضي خان \* وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة \* وإذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقض هل يتفرد صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء أو الرضى اختلفت الروايات فيه والصحيح أن العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى قاضي خان \* العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلال المنافع لم يثبت للمستأجر خيار نحو العبد المستأجر للخدمة اذا ذهب احدى عيديه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعره أو سقط حائط من الدار وذلك لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلال المنافع كالعبد اذا مرض والدابة اذا دبرت والدار اذا تهدم بعض بنائها أو سقط حائط يضر بالسكنى فلا مستأجر الخيار فان شاء استوفى المنفعة مع العيب و يلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد كذا في محيط السرخسي \* فان بنى الآجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ زال العيب كما لو برأ العبد قبل الفسخ واذا أراد المستأجر فسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانما يكون له الفسخ بحضرة رب الدار فان كان غائبا ليس له أن يفسخ ولو خرج حال غيبة الآجر فعليه الاجر كما لو سكن لان العقد باق وهو متمكن من استيفاء المنفعة مع التغير كذا في الكبرى \* وان تهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تفسخ لان الارتفاع بالعرصة ممكن اليه ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الاثمة اذا تهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر منه فسخ أو لم يفسخ كذا في الصغرى \* اذا تهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الاجر ولو تهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الاجر وكذا لو آجر دارا على أن فيها ثلاث بيوت فاذا هي بيتان يجب أن يتخير ولا يسقط شيء من الاجر كذا في محيط السرخسي \* المؤاجر اذا نقض الدار المستأجرة برضى المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنقض الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر من المستأجر وهو كما لو غصبه غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنقض الاجارة اليه أشار في الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى اذا تهدمت الدار المستأجرة وبنائها الاجر فأراد المستأجر أن يسكن بقية المدة لم يكن للآجر أن يمنعه أراد بذلك اذا بناها الاجر قبل أن يفسخ المستأجر الاجارة كذا في فتاوى قاضي خان \* وقال محمد رحمه الله تعالى في السفينة اذا نقضت فصارت الواح ثم ركها لم يجبر على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاله السفينة فأما اذا أعيدت صارت سفينة أخرى الا يرى أن الغاصب اذا غصب الواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط

البرخسي \* وروى في الاصل اذا خرج المستأجر عن الدار بعذر سقط عنه الاجر وفي رواية الزيات  
لا يسقط الا اذا سكن الا بالدار فيكون رضى بالفسخ كذا في الغياثية \* استأجر دارا فانهم بعضها  
والا جرتايب او مقرد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكيل عنه فيفسخه كذا  
في القنية \* ولو اراد رب العبد أن يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا  
أجر عتقار ثم سافر فليس بعذر اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو اراد استأجر السفرة هو  
عذر لما قبله من المنع من السفر والزام الاجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج  
الوهاب \* وليس للمؤجر أن يفسخ الاجارة اذا واحد من زيادة على الاجرة التي أجر بها وان كان اضعاها  
كذا في غاية البيان \* واذا اراد أن ينتقل الى حرفة اخرى مثل أن يترك التجارة ويأخذ في الزراعة  
او استأجر أرضا للزراعة فتركها وأخذ في التجارة فهو عذر كذا في البدائع \* استأجر حائونا ليتجر  
في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية \* اكثري  
ابلا من المكوفة الى بغداد ثم بدله أن يكثري بخلاف ليس بعذر أما لو اشترى بيرا أو دابة فهو عذر هكذا  
في الكبرى \* ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو اكثري ابلا للبحر ثم بدله  
أن يبيع مراحه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا  
انهم منزل المؤجر لم يكن منزلا آخر فأراد أن يسكنه لم يكن له أن يتقص الاجارة وكذلك ان أراد التحول  
من الممر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا يثبت في السوق  
يبيع فيه ويشترى فله حق المستأجر دين أو انفس فقام من السوق فهذا عذره أن يتقص الاجارة  
وكذلك اذا أراد التحول من بلد الى بلدان قال رب البيت ايه يتعلل ولا يريد الخروج حتم القاضي  
المستأجر على ذلك وكذلك ان أراد التحول من تلك التجارة الى تجارة أخرى فهذا عذر كذا في المبسوط \*  
استأجر حائونا يعمل فيه عملا ثم اراد أن يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة أخرى فان تهيأ له أن يعمل  
الصنعة الثانية في ذلك المحانوت ليس له التقص ، الا فله التقص لانه تحقق العذر كذا في الكبرى \*  
وان وجد دابة أو رخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا فأراد التحول اليه ولو استأجر دابة  
بعضها الى بغداد فبدل للمستأجر أن لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة ايه يتعلل فالسبيل للقاضي  
أن يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا قادها معه فقد تمكن  
من استيفاء المعقود عليه فليزمه الاجر وان لم يركب ولو مرض أو لزمه غرم أو خاف أمرا أو عثرت الدابة  
أو أصابها شيء لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب في المعقود عليه وبعضه عذر للاستأجر في التخلف  
عن الخروج وان عرض لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الشفوص مع دابته لم تقص الاجارة  
وكذلك لو حيدته غريم هكذا في المبسوط \* رجل استأجر رجلا ليذهب بمحمولته الى موضع كذا فلما سار  
بعض الطريق بدله أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الآخر نصف الاجر قالوا ان كان النصف  
الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى  
قاضي خان \* أجر دابة ثم اراد تقص اجارتها وبيعها لانه لا نفقة له ولعليه فله ذلك كذا في الكبرى \* واذا  
تمحق الاجر دين فادح لا وفاق له الامن عن الدار المستأجرة أو من ثمن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ  
الاجارة وينبغي للأجير أن يرفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وليس للأجير أن يفسخ العقد بنفسه كذا  
في المحيط \* ولو باع المستأجر ما يقضى دينه لم يفسخ ما لم يرفع الامر الى القاضي وعليه الفتوى كذا  
في السراجية \* ثم اذ رفع الاجر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي أن يرفع الاجارة فالتقاضي  
لا يقضها وان طلب من القاضي أن يبيع المستأجر بنفسه أو يأمر الاجر أو غيره بالبيع أجابه القاضي

الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي واثبت البائع الدين بالمينة فالقاضي يضي البيع ويتضمن ذلك  
نقض الاجارة فيأخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم والى أن يضي القاضي البيع فالاجارة واجبة  
على المستأجر وكان الاجر للآجر ويكون طيبا له وكذلك لو ان الآجر باع الدار بنفسه قبل أن يتقدموا  
الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر أجرة الدار حتى ينقض القاضي الاجارة بامضاء البيع  
وتنفيذه هذا اذا كان الدين على الآجر ظاهر معلوما للقاضي وأما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عرف  
بأقرار الآجر وصدقه المقر له في اقراره وكذبه المستأجر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبعث  
الارض وتنقض الاجارة وعلى قولهما لا تباع الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط \* واذا باعه  
القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنها فافضل للغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد  
الفسخ له أن يجبس اندار حتى يصل اليه ما يحل وقيل يحل له السكنى في الدار لان الآجر اذن له  
في السكنى مطلقا لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان المجبس يهلك أمانة بخلاف الرهن ولو مات الآجر  
وعليه ديون فالمستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان أرضا زرعه لم يفسخ له زرع  
الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الآجر من السجن الى أن يدرك ولو علم المشتري أن الدار مستأجرة  
ليس له أن يفسخ الشراء ويصبر حتى تنقضي مدة الاجارة ولو باعها الآجر بغير إذن المستأجر ورد  
المستأجر البيع هل يفسخ البيع يختلف المشايخ فيه والاصح انه ليس له أن يفسخ ولو باعها باذن  
المستأجر بفسخ الاجارة ولو حبسها فان رضى بالتسليم ثم رده على الآجر يعيب بقضاء لا تعود الاجارة  
كذا في الغيبة \* ولو ان المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب أو الفقر  
أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ومن آجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ  
الاجارة لانه لا ضرر عليه في ابقاء العقد الا قدمما التزمه عند العقد وهو المحجور على نفسه من التصرف  
في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية \* ولو اراد أن يبيع المنزل الذي آجره لم يحج ظهره في بيع  
المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل استأجر عبدا لخدمته سنة  
بمائة درهم ورطل من خمر وتقاضاه ثم اراد الآجر أن ينقض عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا  
في التتارخانية \* خياط استأجر غلاما ليخيط معه فافلس أو مرض فقام عن السوق فهو عذر لمجازه  
عن الماضي وانتقاله الى عمل آخر لانه لا يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت عمله الا تحر  
كذا في التمر تاشي \* واذا استأجر انسانا لخدمة صريحا باله أو ليخيط أو ليقطع فمضاه أو لينبي يتناوله  
أو ليزرع أرضا له بغير ثم بداله أن لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر محفرا للبئر وكذلك  
اذا استأجر للحجامة والغصد ولو امتنع الاخير عن العمل في هذه الصورة يجبر عليه ولا يفسخ الاجارة  
كذا في المحيط \* واذا استأجر أرضا فغلب عليها الرمل أو صارت سبعة بطلت الاجارة كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو غلب عليها الماء أو أصابها نمل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل لو انقطع  
ماؤه ثبت له حق القسح وان كان في الارض زرع ترك الارض في يده بأجر التل حتى يدرك الزرع فان  
سقاها فهو رضى هكذا في الخلاصة \* استأجر أرضا ليزرعها ثم اراد أن يزرع أرضا أخرى لم يكن  
عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بداله أن يترك ويزرع في قرية أخرى ان كان بينهما مسيرة سفر فله  
ذلك وان كان أقل فلا لان مادون السفر في كثير من الاحكام كالاتفال من محلة الى محلة كذا  
في التمر تاشي \* وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان  
ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزنة المفتين \* وان استأجر عبدا للخدمة فرض العبد كان  
للمستأجر أن يفسخ الاجارة فان رضى المستأجر بذلك ليس للآجر أن يفسخ كذا في فتاوى قاضي خان



\* وان ابقى العبد المستأجر فهو عذر وان لم يفسخ حتى عادم من الاباق سقط من الاجر بقدره ويبقى العقد لازماً في الباقي كذا في محيط السرخسي \* ولو كان سارقاً فله مستأجر ان يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط \* ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عذراً للمستأجر في فسخ الاجارة فان كان عمله فاسداً كان له الخيار كذا في المحيط \* واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها لم يلزم المتاع فساتت انقضت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجر اليه فساتت لا يفسخ العقد وعلى الاجر ان يأتى بغير ذلك للوآجر كذا في الذخيرة \* وان أجز دابة بعينها فرضت الدابة كان عذراً وان أجز بغير عينها فرضت دابته لم يكن عذراً كذا في فتاوى قاضي خان \* ولومات المستأجر في بعض الطريق عليه من الاجر بحسب ما سافر ويبطل بحسب ما بقي كذا في الخلاصة \* قال هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف فأتى الجمال أن يقيم معها قال هذا عذر وانقضت الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمال أن يقيم مدة النفاس ولو كانت ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس كدة المحض أو أقل أجز الجمال على المقام معها كذا في السراج الوهاج \* اذا استأجر أستاذا ليعلمه هذا العمل في هذه السنة فحضر نصف السنة فلم يعلم شيئاً فلهما مستأجر ان يفسخ ما رآه رواية في هذا المكان أفتى الشيخ الامام على الاسيحياني فأفتيت أنا ايضاً كذا في الصغرى \* وان اشترى شيئاً وأجزه من غيره ثم اطاع على عيب به فله ان يرد به بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط \* وفي التجريد لو أجز نفسه في عمل أو صناعة ثم بدله أن يترك العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو بما يعاب به كان له الفسخ كذا في الخلاصة \* وهكذا في المحيط \* واذا أجز المرأة نفسها بما يعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا انقص الماء عن الرحي فان كان النقصان فاحسناً فلهما مستأجر حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القندوري اذا صار طعن أقل من نصف طبعته فهو نقصان فاحش وفي واقعات النساطي اذا قل الماء ويدور الرحي ويطعن على نصف ما كان يطعن فلهما مستأجر رده ايضاً ولو لم يرد به حتى طعن كان هذا رضى منه وليس له أن يرد الرحي بعد ذلك واذا انقطع الماء عن الرحي في بعض المدة نحو أن يستأجر رحي ماء كل شهر بأجره سمي فانه قطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فلهما مستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر والواجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحسب ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم اختلف المشايخ في تفسير قوله بحسب ذلك بعضهم قالوا معناه بحسب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة أيام بسقط بحصة عشرة أيام من الشهر وهو ثلث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* رجل استأجر بيتاً فيه رحي وذو كركب كل حق هو له لا يدخل فيه الرحي وللأجر أن يرفع الرحي فان استأجره بالرحي والمجرب فله حقوق الرحي فان انقطع الماء ولم يرد به حتى مضت السنة فان كان البيت مما يدفع به بدون الرحي يقيم الاجر عليه ما يسقط حصة المجرب ويلزمه حصة البيت وان لم يكن البيت منفعلاً بالامتنع الرحي لاشي على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رحي ماء بأدائها وبيتها والماء جار ثم انقطع الماء عنها فلهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال أنا أصرف ما نهري اليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه أو لم يصرف وان كان سعى لذلك وحفر نهر من نهره الى نهر الرحي وعبره فقال بدا لي في حفرها كان له أن يترك الاجارة فان حفر وأجرى الماء ثم بدله أن يصرف الماء الى

زرعه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك أمر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعه  
ويضر به الله اضراراً عظيماً ان انقطع الماء عنه جعل هذا عدواً له أن يترك الاجارة كذا في المحيط \*  
رجل استأجر أرضاً فانقطع الماء ان كانت الأرض تسقى بماء النهر أو ماء المطر ولو لم يكن انقطاع المطر لأجر  
عليه وان استأجر أرضاً فغرقت قبل أن يزرعها فمضت المدة فلا أجر عليه كما لو غصبها غاصب وان زرعتها  
فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم ينبت عن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه  
الاجر كاملاً وعنه في رواية اذا استأجر أرضاً فزرعها فقل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الاجر الى القاضي  
حتى يترك الأرض في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه بعد لم يكن له أن يتقاضى الاجارة  
والمختار للفقهاء أنه ان هلك الزرع لم يكن عليه ما بقي من المدة بعد هلاك الزرع أجزالا اذا كان متمكناً  
من أن يزرع مثل ذلك ضرراً بالأرض أو أقل ضرراً من الأقل وان اختل الزرع ونقصت غلته كان عليه  
الاجر كاملاً وان لم يسعه اذا كان لم يزرعه الى المحاكم كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في المحيط \*  
وان انقطع الماء فان أمكنه الزرع بدون الماء لا يكون عدواً وان لم يمكن يكون عدواً وان لم يفسخ حتى  
مضت المدة فلا أجر وان لم يفسخ وسقاء سقط حتى الفسخ وان كان الماء يكفي البعض دون البعض فله  
الخيار واذا قضى لزومه الاجر في حصة ما صار رويان الأرض كذا في الغياثية \* واذا قلع الأشجار شجرة  
من أشجار البساتين المستأجرة للمستأجر حتى الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة \*  
وفي فتاوى آهوس مثل القاضي بديع الدين رحمه الله اذن المستأجر ألا يبيع أشجار البساتين قال  
لا تنفسخ الاجارة وسئل ايضا قيل للمستأجر اشتري المستأجر به شجرة فقال أذنتها بتسعة فقال البائع  
أبيعها بشجرة فقال ذلك لا يكون فسخا وسئل ايضا استأجر داراً بأجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفاً  
من عسكر خوارج فأجره المالك غيره بعدما كان أخذ الاجر المجهول من الاول فجاء المستأجر الاول  
هل له أن يخرج الثاني ويأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركه لآله وجه الفسخ وأجاز اجارتها  
لغيره وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والاجر له ولا شيء للمستأجر كذا في التتارخانية \* رجل استأجر عبداً  
من رجل كل شهر بدرهم مثلاً فرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا أنه قد يعمل عملاً دون  
العمل الذي كان يعمل في العهدة فله أن يتقاضى الاجارة وان لم يتقاضها حتى مضى الشهر لزومه الاجر وان  
مرض مرضاً لا يقدر على شيء من العمل فلا أجر عليه كذا في الذخيرة \* رجل استأجر رجلاً ليجفر له بترافي  
موضع أراه آياه وأراه قدر استدارتها وشرط عليه أن يجفرها عشرة أذرع كل ذراع بكذا فحفرها أذرعاً  
ثم مات فانه يقوم ما حفره ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصة ما حفره لان كل ذراع منها  
شائع في أسفله وأعلىها ومعنى هذا أنه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان  
في الاعلى الحفر يكون أرخص وفي الاسفل الحفر يكون أغلى فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى  
العدل ثم اذا ظهرت قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منهما فيكون كل ذراع من الذراعين  
ويكون كل حصته من القيمتين كذا في المحيط \* وفي العيون اذا استأجر من آخر أرضاً وزرعها ولم يجد  
ماء لم يسقها فيفس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجي منه السقي فعليه  
الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشربها فانقطع الشرب عنها في يوم فسد الزرع من انقطاع  
الشرب فالاجر عنه ساقط كذا في الكبرى \* وهكذا في المحيطين \* استأجر أرضاً للزراعة فحضر  
النهر الاظم وعجز عن السقي كان له أن يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه أجرها  
اذا كان بحال يمكنه أن يحمل بحيلة فيزرع فيها شيئاً وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا أجر  
عليه وكذا لو لم ينقطع الماء ولو سكن سال فيها حتى عجز عن الزراعة فلا أجر عليه كذا في فتاوى قاضي خان

\* استأجر أرضاً من أراضى الجبل فزرعها فلم يحطرها ولم يبت حتى مضت السنة ثم أطر ونبت ذكر ابن  
 سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن الزرع كله للاستأجر وليس عليه كراهة الأرض ولا نقصانها قال استأذنا  
 رحمه الله أراد به أنه ليس عليه كراهة الأرض فيما قبل النبات أما بعد ما نبت يجب أن يستق في الزرع  
 في الأرض بأجر المثل كذا في الكبرى \* وفي المنتقى لم يحطرها ولم يحطرها ولم يخرج الزرع في تلك السنة  
 فلما مضت السنة خرج الزرع فهو للزراع ويتصدق بالفضل فان قال رب الأرض أنا أقلعه له ذلك  
 كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل استأجر طاحوتين بالماء في موضع  
 يكون الحفر على المؤاجر عادة واحتاج النهر إلى السكوى وصار بحال لا يعمل الا احدى الرحبتين فان كان  
 بحال لوصف الماء اليهما جميعاً عملاً ناقصاً فله الخيار لا خلال ما هو المقصود بالعقد وعليه أجرهما  
 ان لم يفسخ لئلا يفسخ من الانتفاع بهما وان كان بحال لوصف الماء اليهما لم يعمل عليه أجر أحدهما  
 ان لم يفسخ فان تفاوت أجرهما عليه أجر أكثرهما اذا كان كل الماء يكفيها وان كان في موضع يكون  
 الاجر على المستأجر فله الاجر كاملاً كذا في المحيط \* ولو استأجر خيمة وانكسر أو تادها فلا أجر  
 واجب وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطباب فلا أجر كذا في الذخيرة \* استأجر  
 حائكاً ليحوك له هذا الغزل وأنه يتقطع فلا يمكنه الحوك الا بمدة طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع  
 فاحشاً كذا في القنية \* ولو أظهر المستأجر في الدار شيئاً من أعمال الشرك شرب الخمر أو كل الربا أو الزنى  
 أو اللواط فانه يؤول بالمعروف وليس للأجير ولا للجيران أن يخرجوه من الدار وكذلك لو اتخذ داره  
 مأوى للصوم كذا في خزنة المفتين \* استأجر من آجر حافوتاً سنة وظهر الحافوت إلى مسجد فمضت  
 سنة وقد سرق من الحافوت من جانب المسجد في هذه المدة ثلاث مرات هل للمستأجر أن يفسخ العقد فقد  
 قيل له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو استأجر أجيراً أو مالاً للعمل في الصحراء كاتخاذ الطين ونحوه فمض  
 ذلك اليوم بعد ما خرج الاجير إلى الصحراء لا أجر له هكذا كان يفتى ظهير الدين المرغيناني كذا  
 في التارخانية \* سئل شمس الأئمة عن استأجر حماراً في قرية مدة معلومة ففقر الناس ووقع الجلاء  
 ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالمحارم فلا واجب ركن الاسلام على  
 السعدى بلا مطلقاً ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا اجاباً كذا في الذخيرة \*  
 وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية \* كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات  
 تنفسخ الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته وان كان عاقداً يريد الوكيل والاب  
 والوصى وكذلك المتولى في الوقف اذا عقد ثم مات كذا في الذخيرة \* والقاضي لو آجر ومات لا تنفسخ  
 الاجارة هكذا في الخلاصة \* المستأجر اذا سكن بعد فسخ لاجارة بتأويل أنه حق الحبس حتى  
 يستوفي الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار  
 سكن المستأجر بعد موت المؤاجر فاختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلب الاجر  
 اما اذا سكن بعد طلب الاجر فيلزم ولا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره وانما الفرق بين ابتداء الطلب  
 وفي المحيط الصحيح لزوم الاجران كان معداً بكل حال هكذا في الوجيز للسكردري \* وان مات الفضولي  
 في الاجارة مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا يبطل كذا في خزنة المفتين \* شرط  
 لجهة اجارة الفضولي قيام أربعة أشياء العاقدان والمالك والمعقود عليه فان كان الثمن عرضاً شرط قيامه  
 ايضاً فتصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغرى \* ولا تبطل الاجارة بمجنون الا جراً والمستأجر  
 كذا في الظهيرية \* واذا اراد الا جراً والمستأجر والعياذ بالله ولحق بداء الحرب وقضى القاضي

بطاقه بطات الاجارة وان عاد مسلم الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة كذا في خزنة  
المقتنين \* ان آجر رجلان دار من رجل ثم مات أحد المؤجرين تبطل في نصيبه عندنا وتبقى في نصيب  
الحى على حاله وكذلك اذا استأجر رجلان من رجل دار فمات أحد المستأجرين فان رضى الوارث  
بالبقاء على العقد ورضى العاقد ايضا جاز كذا في البدائع \* رجلان استأجرا من رجل أرضا ثم مات  
أحد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحى وتبقى على حاله ولا تنفسخ الا من عذر وأما المربع  
الحاصل على نصف الأرض فهو للمستأجر وعليه نصيبه من الاجرة والربع الحاصل على النصف الآخر  
فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة لا تنفسخ بموته اذا كان الزرع قائما في الأرض  
حتى يستوفى الربع ويترك في يدورته بالاجر المسمى لا باجر المثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكر وهو  
الصحيح وهو بخلاف ما اذا انقضت المدة وفيها زرع فانه يترك في يده بأجر المثل كذا في جواهر الفتاوى \*  
واذا ملك المستأجر العين المستأجرة بميراث أو هبة أو فحوزه لك بطلت الاجارة كذا في فتاوى  
قاضى خان \* ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقال ١ (هلا) لا تنفسخ ما لم يسع كذا في القنية \*  
وكفى عن بعض المشايخ الاجراء قال للمستأجر ربع المستأجر من فلان فباع من غيره جاز ولو كان  
مكرا الاجارة رهن فقال الرهن للرهن بيع الرهن من فلان فباع من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة \*  
المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال لا جرم أو قال بالدارسة ٢ (هلا أو هلا بدهم)  
أوقال ٣ (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رحمه الله تعالى هكذا أفنى الشيخ الامام  
الاستاذ ظهير الدين المرعشى ولو قال الآجر ٤ (روا باشد) لا تنفسخ ولو قال ٥ (روا باشد بدهم)  
تنفسخ ولو قال ليس لى مال فلو حصل لى أدفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا أدى بعض مال الاجارة من غير  
طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يؤد كل المثل كذا اختيار الصدر الشهيد وبعض المشايخ  
اعتبرا لا كثر وقال القاضى الاجل الاستاذ اذا دفع البعض بدلالة الفسخ أو بطريق الفسخ ينفسخ  
في الكل قليلا كان امال أو كثيرا قال في المحيط وان أخذ من غيره دالة تدل على الصبح لا تنفسخ  
ما لم يأخذ الكل هذا قول بعض المشايخ وبه أفنى الامام الاجل ظهير الدين كذا في الخلاصة \*  
وفي الفتاوى البخارية قال المستأجر للآجر ٦ (ابن دار مستأجر راجمن ففروش آجر كفت هلا) تنفسخ  
الاجارة وكذا لو قال الآجر ٧ (ابن خانه را میفروشم مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للآجر ٨  
(این خانه را بمن میفروشی) فقال ٩ (می فروشم) قال برهان الدين وقاضى خان لا تنفسخ  
وقال القاضى بديع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر ١٠ (ابن خانه را بفروشم) فقال ١١  
(بفروشم تنفسخ كذا في القنية \* قال الآجر ١٢ (مال اجاره تقد كن) فقال (هلا) قال  
تنفسخ ولو قال ١٣ (مال اجاره خود بكمی مرا ح می شود) فقال ١٤ (تودانى) قال برهان  
الدين لا تنفسخ وقال القاضى بديع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا في السارخانه \* ولو قال  
الآجر للمستأجر ١٥ (مال اجاره خود بكمی) فقال (هلا) تنفسخ الاجارة كالا جوازا قال هذا  
بعد طلب المستأجر وبه أفنى القاضى جلال الدين وأفتى قاضى خان انه لا تنفسخ بخلافه بعد طلب  
المستأجر كذا في الفصول العمادية \* قال رسول المؤجر للمستأجر ١٦ (آجر تو كفت كه مال  
اجاره خود بكمی) فقال المستأجر (هلا) تنفسخ الاجارة كذا في القنية \* ولو كان الآجر واحدا  
والمستأجر اثنين فأدى الآجر مال أحدهما انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الآجر اثنين  
والمستأجر واحدا فنفسخ مع أحدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات أحدهما قال  
في المحيط وكذا لو دفع المفتاح الى أحدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بعت المستأجر الى الآجر

- ١ نعم
- ٢ نعم أو نعم سادفع
- ٣ أمهلى
- ٤ سيحصل
- ٥ نعم سأعطيك
- ٦ بمعنى هذه الدار المستأجرة
- ٧ أبيع هذه الدار فقال الآجر نعم
- ٨ أبيع لى هذه الدار
- ٩ أبيعها
- ١٠ أبيع هذه الدار فلان
- ١١ بها
- ١٢ انقد مال الاجارة
- ١٣ خذ مال الاجارة فانى
- ١٤ أنت تعلم
- ١٥ خذ مال الاجارة
- ١٦ مؤجر ك قال خذ مال الاجارة

فقال الآخر ١٧ (سم تعدده استيبانا بكبرى) فلما جاء المستأجر قال الآخر قد انقضت الدراهم  
لا تنسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ولو قال المستأجر لا جرة عند الفسخ ففسخت الاجارة في الحدود  
الذي استأجره منك مع الفسخ وان لم يذ كر حدود المستأجر ولا أضاف المستأجر الى الآخر وكذلك  
اذا قال الآخر للمستأجر ففسخت الاجارة في الحدود الذي آجرته منك مع الفسخ فكذا في الذخيرة \*  
ومن آجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة  
لوا تفت كان البيع لازما للمشتري وليس له أن يمنع من الاخذ الا لا يظلم البائع للمشتري البائع بالتسليم  
قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفتح القاضي العقد يعنفه فانه لا يعود جازا للمضى المدة كذا  
في شرح الطحاوي \* واذا باع الآخر المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري  
ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تحريمه وهو الصحيح  
هكذا في المحيط \* وان أجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد  
المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضى بالبيع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لالتزام من  
يده وعن بعض مشايخنا أن الآخر اذا باع المستأجر بغير رضى المستأجر وسلم ثم أجاز المستأجر البيع  
والتمام بطل حقه في المحبس ولو أجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في المحبس واذا باع الآخر  
المستأجر بغير رضى المستأجر حتى انقضت الاجارة أو تقاضا العقد أو انتهت المدة والزرع بطل وقدر صار  
يحال يجوز بيعه بلا خلاف أو كان محال في جواربه اختلاف المشايخ فهو للمستأجر فلو أجاز المستأجر  
الآخر عن جميع المحسومات والمدعوى ثم أدرك الزرع ورفع الآخر الغلة فما للمستأجر واذعى الغلة  
لنفسه وخامم الآخر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومته فقد قيل ينبغي أن تسمع لان الغلة  
حصلت بعد الإبراء ولو كان الآخر قد رفع الغلة ثم ان المستأجر أبرأ من المحسومات والمدعوى ثم ادعى  
الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط \* فلو باع المستأجر باذن المستأجر حتى انقضى ثم ان المشتري  
رد المستأجر على الآخر بعبان لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشكل فان كان الرد بطريق  
الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة القتوى أفنى القاضي الامام الزنجري أنها لا تعود قال رحمه الله  
تعالى وأفتى جدى شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين أنها تعود كذا في الخلاصة \* ارتهن دارا واستأجر  
دهليزها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنسخ الاجارة في الدهليز سواء قضى الدين برضاه أو على كره منه  
كذا في القنية \* واذا ذكر وافي ملك الطويلة ولكل واحد منها ولاية الفسخ في مدة الخيار بحضرة  
صاحبه وغيبته قال القاضي الامام أبو على وغيره ان العقد فاسد بخلاف الفقهاء شرط حكم الشرع وقال  
القاضي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخله في العقد فلكل واحد الفسخ بهذا الحكم لا يحكم  
ملك الخيار وقد وجدنا رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفسد للعقد كذا في الوجيز لا كدرى \*  
وفي فتاوى آهوقا القاضي يدعي الدين فسخا الاجارة وقبض بعض مال الاجارة أو أجل في البعض قال  
جازوسئل القاضي جمال الدين باع الآخر المستأجر فلما بلغ الخيار الى المستأجر جازا الى المشتري وقال  
سمعت ٢ (ابن خاتمه) كذا دار اجارة ففسدت فوجر يدي مران ده تامل اجارة خود حاصل كنم  
فأفتى بالفسخ ونفذ البيع كذا في التارخاتية \* آجر الوقت عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس  
وانتقل الى هرف آخر انقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الاجرة ثم كذا في القنية \*  
العبد المأذون له في التجارة اذا آجر شيئا من اكله ثم جهر عليه بطلت الاجارة ولو آجر المكاتب  
نفسه ثم جهر بطلت الاجارة وكذلك العبد المأذون له اذا آجر نفسه ثم جهر عليه المولى لا تبطل الاجارة  
في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* والله أعلم

٢ أن هذه الدار التي  
في اجارتي قد اشتريتها  
فأهملني حتى أحصل مال  
اجارتي

(الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة والمجلى والفسطاط وما اشبهها) \*

اذا استأجرت المرأة درهما لتلبسه أياما معلومة ببذل معلوم فهو جائز وله أن تلبسه النهار كله ومن الليل  
أوله وآخره ولا تلبس فيما بين ذلك اذا كان الثوب ثوب صيانة وتجمل وان لم يكن الثوب ثوب صيانة  
وتجمل بل كان ثوب بذلة وبهنة كان له أن تلبس الليالي كلها ثم فرغ على ثوب الصيانة فقل اذا  
لبسته الليل كله فتنحرق فان تنحرق في الليل فهي ضامنة وان تنحرق في غير الليل بأن تنحرق في الفد فلا  
ضمان وان صادت محالفة باللبس في كل الليل وليس لها أن تنساق في ثوب الصيانة في النهار فان نامت  
فيه فتنحرق الثوب من ذلك فهي ضامنة وليس عليها أجر في تلك الساعة التي تنحرق فيها لانها كانت  
خاصة حال لبسها ثمة ولا أجر على الغاصب وعليها أجر ما قبله وما بعده لانها لما اتبعت فقد تركت  
الخلاف وعقد الاجارة باق فتعود أمينته وطريق معرفة أجر تلك الساعة الرجوع على من يعرف  
الساعات حتى يقسم الاجر على الساعات فيعرف حصص تلك الساعة من الاجر اذا كان الثوب ثوب  
صيانة فأما اذا كان ثوب بذلة كان لها اللبس حالة النوم هكذا في المحيط \* ولو استأجرت له فخرج  
تخرج به يوما بدرهم فلبسته في بيتها فعليها الاجر وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو أصابه قرض  
فأرأى حرق نار أو لحس سوس ولو أمرت خادمتها أو بنتها فلبسته فتنحرق كانت ضامنة كما لو ألبسته  
أجنبية ولا أجر عليها كذا في المبسوط \* ولو لبسته جاريتها بغير إذنهما فلا ضمان عليها كذا في محيط  
السرخسي \* ولو استأجرت ثوبا لتخرج تخرج به يوما بدرهم وضاع الثوب منها في اليوم فلا أجر عليها  
وان اختلفا في الضاع فقال رب الثوب لم يضع في اليوم وقالت هي لا بل ضاع في اليوم فانه يحكم المحال  
ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الثوب مع يمينه وان لم يكن في يدها وقت المنازعة  
فالقول قولها هذا اذا ضاع ثم وجد وان لم يوجد لم يذكر محدرجه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب  
وينبغي أن يكون القول قولها أيضا وان سرق الثوب منها فلا ضمان ولو تنحرق الثوب من لبسها فلا ضمان  
عليها وان حصل الهلاك بجهالة يدها كذا في الذخيرة \* ولو استأجرت ثوبا ليلسه مائة درهم فلبس له  
أن يلبس غيره للفتاوى في اللبس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار وأول الليل الى وقت النوم وآخره  
عند القيام لا ينام فيه بالليل وان فعل وتنحرق ضمن وان سلم حين جاء وقت لبسه برئ عن الضمان  
وان كان ثوبا ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتدائه لانه ليس ولا يجوز الاتزار به ويضمن  
ان تنحرق ولو لبس عبده بغير إذنه فلا ضمان على العبد يتعلق برقبته ولو استأجره للخروج فلبس في بيته  
أو أمسكه ولم يلبس لا يضمن ويجب الاجر وعلى العكس يضمن ولو استأجره ليلسه كل شهر بدرهم  
فحبس في البيت سنتين فعليه لكل شهر درهم الى أن يعلم أنه لو لبسه تنحرق في تلك المدة ولو استأجر ثوبا  
يوما الى الليل على أنه ان بداله برده فلم يرده عشرة أيام فعليه أجره كل يوم استعسنا والمجلى كالثوب  
والفسطاط والحجبة والقبة كالثوب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى كالايت  
ولو استأجر قبة لينصبها في بيته فنصبها في النهار ضمن وليس له أن يعطيها غيره بعارية أو نحوها كالثوب  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيابة \* رجل استأجر من آخر ففسطاطا وقبضة كان له أن يورجها  
من غيره كافي الدار كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو استأجر قبة لينصبها في بيته وبيت فيها شهره وجائز  
وان لم يسم البيوت التي ينصبها فيها للعقد جائزا أيضا وان سمي بيتا فنصبها في غيره شهره وجائز وعليه  
الاجر فان نصبها في الشمس أو المطر وكان عليها في ذلك ضرر فهو ضامن لما أصابها من ذلك وان سلت القبة  
كان عليه الاجر استعسنا كذا في المبسوط \* ولو اشترط أن ينصبها في دار فنصبها في دار أخرى من قبلة  
أخرى ولكن في ذلك الموضع فلا ضمان فان أخرجه الى مصر أو الى السواد فلا أجر عليه سلت القبة أو هلك



ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة ليستظل به فانه يجوز وله أن يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تفاوت الناس فيه وان أخرج في الخيمة أو في الفسطاط أو القبة أو علق به قنديلًا فأنفسه فلا ضمان عليه وان اتخذ فيه مطبخًا فهو ضمان لانه صنع ما لا يصنع الناس عادة لا أن يكون معدًا لذلك العمل كذا في المحيط \* ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى سفره ذاهبا وجائيا ويخرج به ويخرج في يوم كذا فهو جائز وان لم يبين متى يخرج فان لم يكن لخروج الخراج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجهم عليه ولا يتأخر فالاجارة جائزة استحسانا كذا في الذخيرة \* وان تخرق الفسطاط من غير عصف ولا خلاف فلا ضمان وان لم يتخرق ولكن قال المستأجر لم أستطع تحته ولم أضربه وقد ذهب به الى مكة فعليه الاجر ولو انقطع أطنا به أو انكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا أجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين اما ان اختلفا في مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على أصل الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وان اختلفا في أصل الانقطاع ذكر شيخ الاسلام في شرحه أنه يحكم المحال فان كان المستأجر اتخذ أطنا به من عند نفسه أو عمودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الاجر كله كذا في المحيط \* ولو انكسرت الاوتاد فلا عبرة به لان الاوتاد تكون من استأجر عادة الا اذا كانت حديدًا فهي كالعمود ولو أخرجها مع نفسه ولا ينضمها مع الامكان يجب الاجر كذا في الغيابة \* واذا أوقد نارًا في الفسطاط كان كالسراج ان أوقد مثل ما يوقد الناس عرفًا وعادة في الفسطاط فأنفسه الفسطاط وأحترق الفسطاط فلا ضمان وان جاوز المتعارف فهو ضمان فبعد ذلك نظر ان أنسد كله بحيث لا يتنفع به ضمن قيمة الكل ولا أجر عليه وان أنسد به ضمه ضمان النقصان وعليه الاجر كله اذا كان قد انتفع بالباقي وان لم يفسد شيء منه وسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس أن لا يجب الاجر وفي الاستحسان يجب وان شرط رب الفسطاط على المستأجر أن لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو ضمان وعليه الاجر كذا في المحيط \* واذا استأجر ترصيصًا بالكوفة كل شهر بأجر معلوم لم يوقد فيها ويبعث فهو جائز ولا ضمان عليه ان احترقت من الوقود فان أبوابها عبيد أو ضيقة فلا ضمان وان تكسرت فسطاطا يخرج به الى مكة فمخلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضمان ولا كراهية والقول قوله مع يمينه باقاه ما أخرجه وكذلك لو أقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع الفسطاط الى صاحبه فهو مثل الاول وكذلك لو خرج ودفع الفسطاط الى غلامه فقال ادفعه الى صاحبه فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الاول ولو دفعه الى آخر فمخلفه الرجل الى صاحب الفسطاط فأي أن يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا أجر عليه هكذا في المبسوط \* قال ولو كان المستأجر دفع الفسطاط الى رجل أجني ليدفعه الى صاحب الفسطاط فدفعه ذلك الرجل الى صاحبه فقد برئ جميعا وان أبي صاحب الفسطاط أن يقبله فليس له ذلك فان هلك الفسطاط عنده هذا الرجل قبل أن يحمله الى صاحبه ذكر أن على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى صاحب الفسطاط بالخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ويذني على قول أن يقال ان كان المستأجر دفع الفسطاط الى ذلك الرجل قبل أن يسير المستأجر غاصبا بان أمسك الفسطاط قد رما أمسكه الناس الى ان يرتحل ويسوي أسبابه اذا كانت الحالة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المودع الثاني لا يضمن انما يضمن المودع الاول فأما اذا أمسك المستأجر الفسطاط زيادة على ما يحكمه الناس حتى يصير غاصبا ضمانه ثم دفع الى الثاني بخير المالك ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المستأجر فالمستأجر لا يرجع على ذلك الرجل وان ضمن ذلك الرجل يرجع على

المستأجر كذا في المحيط \* وان ذهب بالفسطاط الى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر ارجعه الي منزلي فليس له ذلك على المستأجر ولكنه على رب المتاع وان لم يخرج بالفسطاط وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الاجر فالمجولة على المستأجر كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استأجر الرجلان أحدهما بصري والآخر كوفي فسطاطا من الكوفة الى مكة ذاهبا وحائيا بأجر معلوم وذهبا به الى مكة واختلفا فقال البصري اني أريد أن آتي البصرة وقال الكوفي اني أريد أن أرجع الى الكوفة وأراد كل واحد أن يذهب بالفسطاط الى حيث قصد فان ذهب البصري بالفسطاط الى بصرة ان ذهب به بغير أمر صاحبه فالبصري ضامن للفسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليهما أجر الرجعة واذا ذهب به بأمر الكوفي فالبصري ضامن لمجموع الفسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا أجر عليهما واذا ذهب الكوفي الى كوفة فان ذهب به بغير أمر البصري فانه يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة واذا ذهب به الى الكوفة بأمر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رحمه الله تعالى سواء أعاره منه نصيبه أو أودعه بأن قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي وأما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فكذلك الجواب ان أودعهما من الكوفي وان كان أعاره نصيبه من الكوفي أو أجزى يجب ان يضمن البصري نصيبه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كلان أودع البصري نصيبه لان امساك الكوفي كامساكه وان كان أعاره لا أجر على البصري لانه صار محالفا وان ارتفع الى القاضي وقص عليه القصة واختصم في ذلك فان القاضي ان شاء لم يانفت الى ما قال لا لم يقيما بينة على ذلك وان شاء القاضي صدقه ما فيها قالان ثم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في أيديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضي النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا يؤجر نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب عين الفسطاط مع الاجر ويكون هذا أولى من الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان أجز المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك يؤجر من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان أجز المشاع وان لم يجد أحدا يؤجر نصيبه يودع نصيب البصري من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل الى المالك وان شاء ترك ذلك في أيديهما هكذا في المحيط \* تكرار الفسطاط الى مكة ذاهبا وحائيا وخلفه بمكة فعليه الكراء ذاهبا وعليه قيمة الفسطاط يوم خلفه والفسطاط له فان لم يختصمما حتى حج من قابل ورجع بالفسطاط فلا أجر عليه في الرجعة كذا في محيط السرخسي \* وذكر عن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بأن يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه نأخذ كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا فيها صفا فصح ذهب بذهب فانه يجوز هكذا في المحيط \* ولو استأجرت حايلا معلوما يوما الى الليل بسد معلوم لتلبسه فحبسته أكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة فأما اذا حبسته للحفظ فلا تصير غاصبة قبل الطلب والمخذ الفاضل بين الامساك للحفظ وبين الامساك للاستعمال أنه اذا أمسك العين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وان أمسكها في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو وحفظ فعلى هذا اذا تسورت بالخلخال أو تخللت بالسوار أو تعمم بالقميص أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان ألبسته غير هاتفي ذلك اليوم ضمنته يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية \* وان استأجرته كل يوم بأجر مسمى فحبسته شهرا

ثم جاءت به فعليها اجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوما الى الليل فان بدالها حبسته كل يوم بذلك  
الاجر فلم تزد له عشرة أيام فالاجارة على هذا الشرط فيسأله اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز  
كذا في الذخيرة \* وكل مستأجر عي أو حيوان أو متاع أو دارا فاسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به  
سقط الاجر ويجب أجزاها تنفع به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي في جميع المدة بحكم الحال  
والقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سائما في الحال واتفق على فساد في بعض المدة  
واختلفا في مقداره فالقول قول المستأجر مع يمينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغيابة \* والله أعلم

❦ (الباب الحادي والعشرون في الاجارة لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه الى المستأجر) ❦

رجل دفع الى خياط ثوبا بخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال أبو سليمان الجوزجاني له اجر  
القطع وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* قال القاضي فخر الدين وعليه القوي هكذا في الكبرى \*  
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن استأجر دابة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد سماه  
فدفعها اليه وذهب بها الى منزله ثم بدله ذلك فردتها عليه من الاجر بحسب ما ذهب الى منزله  
وفي نوادر ابن معاذ عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى في خياط خاط ثوب رجل باجر ففقه رجل قبل أن يقبض  
رب الثوب فلا اجر للخياط ولا يجبر الخياط على أن يعيد العمل لانه لو اجبر بحكم المقد الذي جرى بينهما  
فذلك العقد قد انتهى بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي ففق فعليه أن يعيد العمل لان الخياط لما  
ففق الثوب فقد نقص عمله فصار كان لم يكر وكذلك الاسكاف وكذلك المكارى اذا جمل في بعض  
الطريق فنفق فوه فرجع واعاد الحمل الى الموضع الاول لأجر له كذا ذكر في الفتاوى ولم يذكر الجبر  
وينبغي أن يجبر كما في المسئلة المتقدمة ومسئلة السفينة التي بعدهم وكذلك الملاح اذا حمل الطعام الى  
الموضع المسمى في العقد فضربت الريح السفينة وردتها الى مكان العقد فلا اجر للملاح ان لم يكن الذي  
اكثرى معه لان العمل لم يكن مسلما اليه وان كان معه فله الكراهة لان العمل صار مسلما اليه وان  
كان الملاح هو الذي رد السفينة أجبره على الاعادة الى الموضع المشروط وان كان الموضع الذي رجعت  
اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى الملاح أن يسلمه في موضع يقدر رب الطعام على  
قبضه فيه ويكون له اجر المثل فيما ساروا قال الذي اكثرى السفينة بعد مارتها الريح لا حاجة الى  
في سفينة أنا اكثرى غيرها فله ذلك رواه هشام كذا في الذخيرة \* ولو اكثرى بغلا الى موضع  
معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جرح به فردته الى موضعه فعليه اجر بقدر ما سار فان قال المستأجر  
للقاضي مرصاحب البغل فليبلغني الى حيث استأجرته وله على الذي شارطته عليه قال ان شاء الاجر  
فعل ذلك والاقبل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي بلغت ثم هو يحمل من ثمة الى حيث استأجرته  
هكذا رواه هشام عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى قال وعلى هذا السفينة كذا في المحيط \* وان استأجره  
ليجي بعباله فمات بعضهم فجاء بهم بقي فله اجره بحسابه قال الفقيه أبو جعفر المندواي هذا اذا كان  
عباله معلومين حتى يكون الاجر مقابلا بجملة لهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر كله كذا في التبيين \*  
وهكذا في الكافي والهداية \* ولو ذهب ولم يحمل احدا منهم لم يستوجب شيئا كذا في التتارخانية \*  
وان استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويحيى بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا قد مات فترك الكتاب  
ثمة أو مرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب في قولهم لانه لم ينقص عمله وقيل اذا مرقه ينبغي أن لا يجب الاجر  
لانه اذا ترك الكتاب ثم يتفقد بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مرقه  
هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويحيى بجوابه فذهب

فوجد فلان ميتا فرد الكتاب لأجره عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب وان لم يرد  
الكتاب لكنه دفعه الى وارثه أو وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذكرا أنه اذا وجد فلانا غائبا فترك  
الكتاب هناك ورجع من مشايخنا من قال هذا على الاختلاف الذى ذكرنا ومنهم من قال ما هنا يجب  
أجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا شرط عليه المجيء بالجواب وان لم يشترط عليه المجيء بالجواب لم يذكروا  
فى الكتاب فتقول اذا لم يشترط وترك الكتاب ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بأن كان غائبا أو الى وارثه ان  
كان ميتا فإنه يستحق الاجر كالأول ووجه دفع الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب له  
الاجر كالأول لأنه أتى بما فى وسعه ولم يجرده أو وجدته لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب لأجره  
وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب ولو نسي الكتاب ما هنا لا يستحق أجر الذهاب بالاجماع  
كذا فى الخلاصة \* وأجمعوا على أنه لو ذهب الى فلان بالبصرة ولم يذهب بالكتاب أنه لأجره  
وفى ما اذا شرط عليه المجيء بجوابه اذا دفع الى فلان وأتى بالجواب قبله الاجر كاملا كذا فى المحيط \*  
استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان ببغداد فوجده ميتا وأغاثا فبلغ الرسالة الى ورثته ان كان ميتا  
أولى أحد ليوصل اليه ان كان غائبا أو لم يبلغها الى أحد وعاد استحق الاجرة بالاجماع هكذا فى الصغرى  
\* ثم الاجير يستحق الاجر على المرسل لأعلى المرسل اليه كذا فى المحيط \* وأجمعوا على أنه اذا استأجر  
ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب ولم يجد فلانا أو وجدته ولكن لم يدفع الطعام اليه بل رده أنه  
لا أجر عليه كذا فى الذخيرة \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل تسكّر سفينته ليذهب بها لموضع  
فيحمل كذا ويحى به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذى أمره بقله فرجع قال يلزمه كراه السفينة  
فى الذهاب فارغة وان قال أكثرها ملك على أن تحمل لى طعاما الى ما هنا من موضع كذا فلم يجد  
الطعام فلا شيء له من الكراه كذا فى المحيط السرخسى \* استأجر دواب الى بلدة ليحمل عليها من هناك  
حمولة فقبل المكارى ذهبت فما وجدت هناك حمولة ان صدقه المستكّر فى لزمه أجر الذهاب  
وفى مجموع النوازل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب  
بها ولم يجد الطعام يلزمه أجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العقد  
لأجر عليه كذا فى الوجيز للكردرى \* استأجر رجلا ليحمل له علفا وطعاما من طمورة مما هاله  
فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه ورجوعه ويلزمه مقدار ذهابه لان الذهاب كان  
للمستأجر هذا اذا سمى الطمورة فان لم يسم يتطرق الى أجر مثله فى ذهابه ولا يجاوز به ما سمى له من ذلك يعنى  
من حصته كذا فى الكبرى \* وفى فتاوى لفضلى استأجر دابة فى المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة  
أو ليحمل الحنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة طحنت أو لم يجد الحنطة فى القرية فعاد الى  
المصر فيظن ان كان قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحمل الدقيق من طاحونة كذا  
يجب نصف الاجر فما اذا كان قال استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة  
فها هنا لا يجب الاجر فى الذهاب كذا فى المحيط \* ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعو  
فلانا اليه بأجره سمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا فله الاجر كذا فى خزنة المصنفين \* والله أعلم

\*(الباب الثانى والعشرون فى بيان التصرفات التى يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفى تصرفات الاجر) \*

اذا استأجر دارا أو بيتا ولم يسم الذى يريد هاله حتى جازت الاجارة استحسانا كان للمستأجر أن يسكنهم وأن  
يسكنها وله أن يضع متاعه فيها وله أن يعمل فيها ما بدله من العمل مما لا يضر بالبناء ولا يوهنه فهو  
الوضوء وغسل الثياب أما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرخى والحداة والقصارة فليس له ذلك

الابرص صاحب بعض مشايخنا قالوا اراد بالرحى رحى الماء ورحى الثور لا رحى اليد ورض مشايخنا  
قالوا ان كان رحى اليد يضر بالبناء يمنع عنه وان كان لا يضر بالبناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام  
الاجل شمس الائمة المحلوا في رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط \* وللمستأجر ان يربط  
فيها دابته وبعيره وشاته فان لم يكن هناك مربط ليس له اتخاذ المربط وفي شرح الشافعي ما ذكر  
في الكتاب عرف الكوفة اما المنازل يتجاري فتضييق عن سكني الناس فكيف الدواب ويربط الدابة  
على باب داره ولو ضربت الدابة انسانا فقات أو هدمت حائطاً لم يضمن كذا في الخلاصة \* رجل  
تسكاري منزلاً من دار وفي الدار سكان غيره فأدخل دابة في الدار وأوقفها على بابه فضربت انساناً هات  
أو هدمت حائطاً أو دخل ضيفاً له دابة في الدار وأوقفها على بابه فضربت انساناً من السكان فلا ضمان  
على الساكن ولا على الضيف الا ان يكون هو على الدابة حين وطئت انساناً فيجوز ان يضمن كذا  
في المبسوط \* ولا يمنع من كسر المحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث  
يوهن البناء فليس له ذلك الا برضى صاحب الدار وعلى هذا ينبغي ان يكون الدق على هذا التفصيل  
فان القليل منه لا يستغنى عنه وقد جرت العادة بأن يدق أهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك  
القدر منه البناء هكذا في التبيين \* فلو أنه أقدم فيها حذاء أو قصاراً أو عمل ذلك بنفسه فانهدم  
شيء من البناء ضمن قيمة ذلك لان الانهدام أثر المحادة والقسارة لا أثر السكنى ولا أجر عليه فيما ضمنه  
كذا في النهاية \* ولم يقل في الكتاب انه مل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساحة وينبغي أن يجب  
الاجر كذا في الذخيرة \* وان لم يهتدم شيء من البناء من عمل المحادة والقسارة لا يجب الاجر فيما  
ويجب الاجر المسمى استحساناً فان اختلف الاجر والمستأجر في ذلك فقال المستأجر استأجرت للمحادة  
وقال الاجر أجرت للسكنى دون المحادة فالقول قول الاجر وكذا اذا أنكر الاجارة في نوع دون نوع  
وان أقام البينة فالبينة بينة المستأجر كذا في النهاية \* اذا استأجر الرجل من آخر داراً على أن يعمد  
فيها حذاء فأراد أن يعمد فيها قصاراً فله ذلك ان كانت مضرته - ما واحدة - وكانت مضره القصار أقل  
وكذلك الرحى على هذا كذا في المحيط \* رجل تسكاري منزلاً أو داراً من رجل على أن يسكن فيها فلم  
يسكنها ولم يعمد فيها طعاماً من حنطة أو شعير أو تمر أو غير ذلك فليس لرب الدار أن يمنع منه ذلك  
كذا في الظهيرية \* رجل استأجر داراً وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيها يعطى فيها انسان ينظر ان كان  
حفر ياذن رب الدار فلا ضمان كما لو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو  
ضامن كذا في الذخيرة \* ولو استأجر حائطاً من رجل وحائطاً من آخر فنقب أحدهما الى الآخر ليرتقق  
بذلك فانه يضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحائطين بتمامه كذا في القصول للمعادية \* واذا تسكاري  
منزلاً من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وعمل أهله فأكروا من المنزل بيتاً أو أنزلوا  
انساناً بغير أجر فانه يضمن البيت الذي أسكنوه فيه فهذا على وجهين اما أن يهتدم من سكنى الساكن أو  
من غيره وفي الحالين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الامل والساكن ان حصل الانهدام لا من سكناه  
فلا ضمان على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر  
وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب الضمان بهما ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن  
الامل فالامل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن فالساكن يرجع على الامل وان انهتدم من  
سكنى الساكن فالساكن يضمن بالاجماع وهل له تضمين الامل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا  
كذا في المحيط \* واذا تسكاري بيتاً ولم يسم ما يعمل فيه فسكنه واسكن معه فيه غيره فانه يضمن من سكنى  
غيره لم يضمن هكذا في المبسوط \* وليس الاجر ان يربط دابته في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر

وبعض ما عطف الا اذا دخل باذن المستأجر بخلاف ما اذا أعاد داره ثم أدخل الدابة بلا إذن المستأجر حيث يجوز ولا يضمن ما عطف به هذا اذا أجره كل الدار أما اذا كان لم يؤجر حصته له أن يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز لك كدرى \* واذا تشارك دار من رجل شهر بغيرهم وفي الدار بغيرهم الا أجر المستأجر أن يكس البئر ويخرج ترابها منها فخرج فالتقاها في حصن الدار فعطف به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء أذن له رب الدار بالقاء التراب في حصن الدار أو لم يأذن هذا اذا كنس المستأجر البئر وألقى الطين في حصن الدار وان فعل الاجر ذلك وألقى الطين في حصن الدار فعطف به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان فعل بغير إذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا آخره في الدار المستأجرة فعطف به انسان هذا اذا حصل اقاء التراب في حصن الدار وان حصل الاقام خارج الدار في طريق المسلمين فعطف به انسان فالمتى ضامن الاجر والمستأجر في ذلك على السواء كذا في المحيط \* لمستأجر الدار المسبلة القامة اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله أن تدفيه وقد استجبي بحداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين كذا في القنية \* رجل استأجر أرضا ليزرع فله الشرب والطريق ان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق من غير شرط كذا في شرح الجامع انه غير لقاضي خان \* استأجر أرضا سنة على أن يزرع فيها ماشاء فله أن يزرع فيها زرعين ربه وما وخرى فكذا في القنية \* رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما بيتا على حدة فعمل كل واحد منهما واعلى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فانهدم أحد البيتين أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وان سكن كل واحد منهما ما يت صاحبه من غير إذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهما ما انهدم من سكناه عندهم جميعا كذا في المحيط \* رجلان استأجرا حافوتا يعملان فيه بانفسهما فعمل أحدهما فاستأجر أجرا فاقعده معه في الحافوت وأبى الآخر أن يدعه قال له أن يقعد في نصيبه من شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضررا بيتنا الا أنه اذا أدخل ضررا على شريكه فيجوز أن يمنع من ذلك وكذلك ان كان أحدهما أكثر متاعا من الآخر وان أراد أحدهما أن يبنى وسط الحافوت حائطا لم يكن له ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجرا حافوتا وشرطا فيما بينهما أن يسكن أحدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهذا أمر لا يلزم شيئا وان كان هذا الشرط مع الآخر فسد العقد كذا في الفائية \* استأجر حافوتا مسبلا لدق الارزله ذلك ان لم يضر بالبناء وليس لمستأجر الدار المسبلة أن يجعلها اصطبلًا كذا في القنية واذا بنى المستأجر تنورا أو كافونا في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران واحترق بعض الدار لا ضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار أو بغير إذنه فان صنع المستأجر في نصب التنور شيئا لا يصنعه الناس من ترك الاحتياط في وضعه أو أوقد نار الا بوقد مثله في التنور كان ضامنا كذا في الفصول العمادية والظهيرية \* ومن استأجر أرضا واستعار ما فاحرق المحصائد فاحترق شيء في أرض أخرى فلا ضمان عليه لان هذا تيسب ليس بمباشرة والضممان في التسبب لا يجب بدون التعمد ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل أحرق شوكا أو تبنيا في أرضه فذهبت الريح بالشرارات الى أرض جاره فاحترق زرعه ان كانت النار بعد من أرض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك فعل النار وان كانت بقرب أرضه على وجه يصل شرار النار غالبا فانه يضمن ذلك لان له أن يوقد النار في أرضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرره الى أرض جاره هكذا في غاية البيان \* استأجر دابة بعينها ليحمل عليها حملا مقدرا فأراد المكارى ليحمل عليها شيئا من متاعه مع تاع المستأجر فله المستأجر أن يمنع المكارى من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب لجميع المهي بخلاف ما اذا استأجر دارا وشغل رب الدار بعضها بتاع نفسه حيث يسقط



عن المستأجر من الاجر بمحضته كذا في الصغرى \* ذكر في شرح الطحاوي أن للمستأجر أن يصير يودع ويؤجر  
ذكر المسئلة مطلقة وتأويلها إذا كان المستأجر شياً لا يتفاوت الناس في الاتفاخ به أما إذا كان شيئاً  
يتفاوت الناس في الاتفاخ به فليس له أن يؤجر ولا أن يصير حتى أن من استأجر دابة ليركبها بنفسه  
ليس له أن يؤجر غيره ولا أن يعيره كذا في الذخيرة \* ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح إلى  
الاجر فله أن يتخذ فيه مفتاحاً آخر ويؤجره من غيره بغير إذن الحاكم كذا في القنية وفي فتاوى آهو  
سئل القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى اعطى المستأجر رهنه الغريم فأجرة المدة التي كانت في يد الغريم  
على من يجب قال لا يجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه وإذا وجب الضمان عندا لهلاكه  
لا يجب الاجر وان سلم اليه سليماً ولو أخذها منه بغير رضاه يجب الاجر لان له ولاية الاسترداد كذا  
في التبرخانية \* والله اعلم

### \* (الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى) \*

ويجوز أخذ أجر الحمام والحمامة وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاط \* وإذا استأجر الرجل حماماً  
شهوراً معلومة بأجر معلوم فهو جائز فإن كان حماماً للرجال وحماماً للنساء وقد حددهما جميعاً لأنه سمي  
في الاجارة حماماً فالقياس أن لا تجوز هذه الاجارة وفي الاستحسان تجوز قال مشايخنا هذا إذا كان باب  
الحمامين واحداً والدخول واحد اماً إذا كان لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها  
كذا في المحيط \* استأجر حماماً بحدوده فدخل في العقد ثوابه من غير ذلك كالحقوق نحو بئر الماء  
ومسيل ماء الحمام وموضع سرقينه لانه لا ينتفع به بدونه وعمارته على صاحب الحمام من الصاروج  
وعماره حوضه ومسيل مائه وبثره وقدره ولو شرط لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر  
بمرته مع الاجر وأذن له أن ينفعها عليه جاز وهو الحيلة ويكون هوناً ثابته في الاتفاق كالأمر  
رب الدابة المستأجر أن ينفق على دابته ببعض الاجرة يجوز استحساناً أو يقول تركت لك أجر شهرين لمرمة  
الحمام يجوز ولو قال أنفقت في مرته كذا لم يصدق الا بحجة أو يحلف رب الحمام على العلم كذا  
في الغيائية \* وان أراد المستأجر أن يقبل قوله في ذلك من غير حجة فالحيلة أن يدفع العشر إلى رب  
الحمام ثم يدفعه لرب الحمام اليه ويأمره بانفاقها في مرمة الحمام فيكون أميناً وحيلة أخرى لاستقاط  
الحجة عن المستأجر أن يجعل مقدار المرمة عدلاً حتى يكون القول قول العدل فيما ينفق لان العدل  
أمين كذا في المحيط \* ولو جعلا بينهما رجلاً يقبضها وينفقها على الحمام فقال المستأجر دفعتها إليه  
وكذبه رب الحمام فان أقر العدل بقبضها برئ المستأجر وان كان العدل كفيلاً بالاجر كان مثل المستأجر  
غير موثق ولا يصدق كذا في المبسوط \* وان فسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزع جميع الماء ولكن  
للمستأجر حق الفسخ كذا في الغيائية \* وعاق الحمام ورماده عند مضي المدة للمستأجر ويؤثر بالنقل ولو  
أنكر المستأجر كون الرماض فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* وفي اجارة الحمام نقل الرماض  
والسرقين وقهر بضع موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهراً أو مسقفاً فان شرط  
ذلك على الاجر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو شرط عليه رب الحمام كل شهر عشر طلائع فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو  
امتلاّت البالوعة من جهة المستأجر فعلى الاجر تقريظها كذا في محيط السرخسي \* وإذا استأجر حمامين  
شهوراً سمى كل شهر بكذا فانهدم أحدهما قبل قبضها فله أن يترك الباقي وان هدم بعد قبضها  
قال الباقي له لازم بمحضته من الاجر كذا في المبسوط \* اذا استأجر حماماً سنة بكذا فلم يسلم إلى المستأجر  
شهرين ثم سلم في الباقي وأبى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط \* وإذا استأجر حماماً واحداً

فانهدم منه بيت قبل القبض أو بعده فله أن يترك كذا في المبسوط \* رجل أجر حماما سنة ثم  
ان الاجر أجر في أثناء السنة من آخره فله أن يصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة  
فانه تصح اضافة العقد الى زمان لم يات بعد كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر حماما وعبد يقوم  
على الحمام فانهدم الحمام بعد قبضهما فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان  
استأجره ليقوم عليه لم يكن له تركه كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بغير قدره  
واستأجره لدر من غيره فانكسرت القدر فلم يعمل في الحمام شهر فله صاحب الحمام أجره لانه سلم الحمام  
اليه كما التزمه بعقد الاجارة والمستأجر ممكن من الانتفاع به بأن استأجر قدر آخرى فعليه الاجر لرب  
الحمام بخلاف ما اذا كانت القدر لرب الحمام فانكسرت فان هناك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما  
استحقه بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الحمام قدره ولا أجر لصاحب القدر من حين انكسرت لزوال تمكنه من  
الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله أو من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط  
\* دخل بدائق على أن يتوره صاحب الحمام أو بفلس على أن يغتسل فهو فاسد قياسا وجازا استحسن انا  
للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بأجرة معلومة وصار الحمام  
بحال لا يحصل من العلة قدرا لاجرة وأراد أن يرذ الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله أن يرذ الحمام  
كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر حماما شهرا فعمل فيه من الشهر الثاني فلا أجر عليه في الشهر  
الثاني وروى عن أصحابنا رحمه الله تعالى ان عليه الشهر الثاني بالتراخي وهكذا روى في الدار وحكي  
عن السرخسي ومحمد بن سلة أنهما كانا يوققان بين الرويتين وقالان قال لا يجب الاجر محمول على  
داروهم لم يعمد للاستغلال فاما اذا كانا معدين للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط  
السرخسي \* ولو استأجر حماما فوجده خرابا فله أن يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان أصل المنفعة  
حاصلا يجب الاجر بقدر ما مضى ولو استأجر حماما ودخل الاجر مع بعض أصدقائه الحمام فانه لا يجب  
عليه الاجرة لانه يسترد بعض العقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة  
لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى \* وفي مجموع النوازل استأجر حماما ببديل معلوم على  
ان عليه الاجر حال جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة \*  
قال محمد بن محمد بن الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل رحى بالبيت لذي هوفيه ومتاعها بعشرة دراهم  
كل شهر ثم طعن فيها طحين بثلاثين درهما في الشهر فربح عشرين هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين  
اما ان أصل شيئا يقع به في الرحى بأن كرى نهرها أو ثقب الحجر أو لم يصلح فان لم يصلح فان كان يلى الطحن  
بنفسه تطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلى الطحن بنفسه فانه لا تطيب له الزيادة  
وان كان أصل شيئا فانه تطيب له وان كان لا يلى الطحن بنفسه كذا في المحيط \* اذا استأجر موضعا  
على نهر ليني عليه بناء ويتخذ عليه رحى ماء على أن الحجارة والمتاع والحديد والبناء من عند المستأجر فهو  
جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطحن ولم يفسخ الاجارة فالاجر لازم كذا في المبسوط \* واذا خاف رب  
الرحى أن يقطع الماء ففسخ الاجارة فاكسرى البيت والمجرى والمتاع خاصة فهو جائز فان انقطع الماء  
يكون عذرا وكذلك لو شرط أن لا يخارمتى انقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عبء كذا في المحيط \*  
طاحونة أو حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم أنفق أحد المستأجرين في مرمة الحمام  
بأذن مؤجرها فأراد أن يرجع عما أنفق على المسالك الذي لم يؤثره فانه يكون ما أنفق على الذي أذن  
له في الاتفاق وهو مؤجرها لانه أنفقها بأذنه فيصير كأن المؤجر هو والذي أنفقها بنفسه وانما يرجع على  
الشريك في الطاحونة اذا كان الاتفاق والمرمة بأذنه أو بأمر القاضى فان القاضى يأمره أولا بالمرمة فان

لم يفعل يأذن اشريكه بالانفاق والمزعة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى \*  
 استأجر رحي لطعن المحنطة ولطعن بهما مثل المحنطة أو دونها ضررا لا يصير مخالفا وان فوّهها مصاد  
 مخالفا غاصبا كذا في الوجيز للكردي \* قال رضي الله عنه لما سأله عن طاحونة بين رجلين  
 اثلاثا فأجر صاحب الثلثين نصيبه فمصرف المستأجر في الكل فأراد صاحب الثلث أن يأخذ  
 نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب في نصيب الشريك الذي لم يجر منه وكان له أن يمنعه  
 من الانتفاع أو اجارة نصيبه لان اجارة المشاع لا تصح وان حكم حاكم من حكام المسلمين بجهة ذلك  
 فحينئذ كان للمستأجر أن يتنفع بها يومين ويترك الانتفاع بها في يوم حتى يتنفع بها صاحب الثلث  
 ولصاحب الثلث أن يقول أنا أغلق الباب في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك مما لا يضر بالطاحونة  
 ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد أجر أحدهما نصيبه وحكم الحاكم بجهة الاجارة لم يكن  
 لصاحب الثلث أن يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضر بالحمام ولا يضر  
 بالطاحونة ولكن ينبغي ان يتأخر فيتنفع صاحب الثلث بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهر أو يتأخر  
 أكثر من الشهر كيلا يسقط الحمام عن الانتفاع فان في المدة القليلة يضر بالحمام فلا يمكن أحدهما  
 بما يضر به كذا في جواهر الفتاوى \* واذا استأجر الرجل رحي من رجل ويتأخر ويبيع من آخر  
 فاستأجر الكل صفقة واحدة كل شهر بأجر معلوم فأجر وذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كان  
 لرجل بيت على نهر وقد كان فيه رحي ماء قد ذهب وجاء آخر برحي أخرى ومتاعها فنصب بها في البيت  
 واشترى كاهل أن يتقبل الناس المحنطة والشعر فيطحنها ما كسبه فهو بينهما نصفان فهو  
 جائز وما تقبله وطحنه بأجرة بينهما نصفان وليس للرحي ولا للبيت أجرة ولو أجر الرحي بأجر معلوم على  
 طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرحي ولصاحب البيت أجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرحي اذا  
 كان قد عمل في ذلك قال ولا أجور به نصف أجر مثل أجر الرحي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 كذا في المبسوط \* قال واذا كان لرجل بيت ونهر ورحي ومتاعها فانكسر الحجر الأعلى فجاء رجل  
 ونصب مكانه حجرا بغير أمر صاحبه وجعل يطحن للناس بأجر معلوم ويتقبل الطعام بالأجرة فهو مسمى  
 في ذلك ولا أجر عليه ولو كان وضع الحجر الأعلى برضى من صاحبه على أن الكسب بينهما نصفان  
 وعلى أن يعملان أنفسهما في أجر الحجر الأعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الأعلى وان تقبل كل  
 واحد منهما فهو بينهما نصفان كذا في المحيط \* طاحونة مشتركة عرصة بين رجلين والطاحونة  
 لأحدهما خاصة يعني الحجر أجره من رجل بأجرة معلومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف  
 الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* ولو أن رجلا بنى على نهر بيتا ونصب فيه رحي بغير إذن  
 صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب مالا كان له الكسب وبصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه  
 أحكام الغصب فيضمن ما انتقص من أرضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في المذخبة \*  
 ركب المستأجر في الطاحونة حجرا أو حديدا أو شيئا آخر ثم انقضت المدة وأراد أن يأخذ ماله فيه ان بامر  
 المؤجر على أن يرجع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا أمره يأخذ غير المركب بقيمة المركب كذا في الوجيز  
 للكردي \* والله أعلم

﴿الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالمعقود عليه﴾

قال وتجاوز الكفالة والمحوالة في جميع الاجارات بالاجرة في عاجلها وآجلها سواء كانت الاجرة واجبة  
 وقت الكفالة باستيفاء المنافع أو باشتراط التجهيل أو لم تكن واجبة ويكون على السكفيل مثل ما على

الاصيل ان لم يشترط خلافه في تعجيل أو تأجيل وان عمل الكفيل بالأجر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل كذا في المحيط \* وليس للكفيل أن يأخذ المستأجر بالأجر حتى يؤديه ولكنه ان لم يمهله صاحبه فله أن يلزم المكفول عند متى يفكه أو يؤديه عنه كذا في المبسوط \* ولو اختلف الأجر والكفيل والمستأجر في مقدار الاجرة قال الكفيل هو درهم وقال الأجر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم فالقول قول المستأجر لانكاره الزيادة يؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو أقام الجميع البيعة فالبيعة للأجر كذا في المحيط \* ولو أقام الطالب بيعة يأخذ أيهما شاء كذا في الوجيز للكردي \* وان كانت الاجرة شيئاً بعينه بأن كانت ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب عند المستأجر برئ الكفيل وية قضى على المستأجر بأجر المثل كذا في المحيط \* لو استأجر خياطاً يخيط له ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذا لم تصح الكفالة بالخياطة وخاط الكفيل رجوع على صاحب الثوب بأجر مثل عمله واذا صححت الكفالة وخاط الكفيل رجوع على المكفول عنه بأجر مثل عمله بالغام ما منع اذا كانت الكفالة بأمره هكذا في المحيط \* لو استأجر منه ابلاً بغير أعيانها يحمل عليها متاعاً مسمى الى بلد معلوم وكفل له رجل بالحمولة جاز ولو استأجر ابلاً بغير أعيانها وكفل له رجل بالحمولة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا عمل المستأجر بالأجر وكفل له رجل بالأجر ان انتقضت الاجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط \* والله أعلم

§ (الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر وبين الشاهدين) §

وهو مشتمل على فصلين

§ (الفصل الأول في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر في البذل أو في المبدل أو بين الشاهدين) §  
وان اختلفا بعد انقضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول قول المستأجر بعينه والبيعة بينة الأجر ولو اتفقا أنه سلم في أول المدة أو المسافة واختلفا في حدوث العارض فقال المستأجر عارض لي مانع عن الانتفاع به من مرض أو غصب أو باق وحدث المؤثر ذلك فان كان ذلك العارض قائماً عند الخصومة فالقول قول المستأجر بعينه البتة وان لم يكن قائماً فالقول قول المؤثر مع يمينه على عمله ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع فالقول قول المستأجر كذا في المحيط \* ولو اختلفا في قدر الاجرة قبل القبض أو في مدة الاجارة يتحالفان وتنسخ الاجارة كذا في التهذيب \* اختلفا في مضي المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية \* واذا اختلفا شاهد الاجارة في مبلغ الأجر المسمى في العقد والمذمى هو المؤجر والمستأجر فشهد أحدهما بمثل ما ادعى المدعى والآخر بأقل أو أكثر لا تقبل الشهادة ومن أحصا بنان من يقول هذا قبل استيفاء المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البذل لا يتمكن القاضي من ذلك وأما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي أن يكون على الخلاف عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى بالأقل كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعى ستة وشهد بها أحد الشاهدين والآخر بخمسة قال رضي الله عنه والاصح عندي أن الشهادة لا تقبل عندهم جميعاً ههنا لان الاجرة بدل في عقد المعاوضة كالثمن في البيع فلا بد أن يكون مكذباً أحد شاهديه فيمتنع قبول شهادته وان لم يكن لهما بيعة وقد تصادقا على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تخالفان وتراذوا وكذلك ان كانت دابة فقال المستكرى

من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصرات بعشرة والصرات النصف تحالفوا وبعد ما حلفا ان قامت البيضة لاحدهما اخذت بيئته وان قامت لهما بيضة اخذت بيئته رب الدابة على الاجر وبيئته المستأجر على فضل المسير على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول أولا الى بغداد باثني عشر ونصف وان انفق على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبيضة بيئته رب الدابة وان كان قد ركبها الى بغداد وقال قد أعرتني الدابة وقد قال صاحبها كريتيا منك بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه ولا أجر فان أقام المؤجر شاهدين فشهد أحدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم كذا في المبسوط \* أنكر الصباغ دفع الثوب اليه فشهد شاهد أنه دفع اليه ليصبغه أجروشه ولا أجر ليصبغه أصغر لا يقبل كذا في محط المرحعي \* ولو ان رجلا ادعى قبل رجل انه أكرهه دابتين بأعيانها بعشرة دراهم الى بغداد وأقام على ذلك البيضة وأقام رب الدابتين البيضة انه أكرهه احدهما بعينها الى بغداد بعشرة دراهم كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا بأنه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشرة درهما اذا كان أجره ثلثهما على السواء ثم رجع وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر وأما اذا اختلفا في جنس الاجر بان قال صاحب الدابة كريتيا كذا احدهما الى بغداد بدينار وأقام البيضة على ذلك وأقام المستكرى البيضة انه استأجرهما جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بدينار وخمسة دراهم اذا كان أجرهما على السواء كذا في الهبط \* ولو أكرى دابتين احدهما بعينها الى الحيرة والاخرى الى القادسية فحاور بهما الى القادسية فنفت احدهما واختلفا فقال المكري التي نفقت قد أكرتني الى الحيرة وقد خالفت فعلك الضمان وقال المستكرى هي التي أكرتني الى القادسية فالقول قول المكري وضمن المستكرى قيمتها كذا في الغيائية \* وان ادعى المستأجر الاجارة وهدمها صاحب الدابة فشهد شاهد أنه استأجرها لركبها الى بغداد بعشرة وشهد الآخر انه استأجرها لركبها أو يحمل عليها هذا التساع والمستأجر يدعي كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في جواتين كذا في المبسوط \* رجل ركب سفينة رجل من ترمذ الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملك الى أمل بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لاحفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما وليست البداءة بيمين أحدهما بأولى من الآخر فكان للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء وان أقرع كان حسنا فان حلفا لا أجر لاحدهما على صاحبه وان أقاما البيضة فالبيضة بينة الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا أجر عليه لصاحب السفينة لانهم لما أقاما البيضة يجعل كان الامر من كانا فيبطل اجارة صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للملاح من أن يكون في السفينة رجل قال لا تخافى أركبتك بغلام ترمذ الى بلخ بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لا بل استأجرتني لابلغه الى فلان يبلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان أقاما البيضة فالبيضة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب على المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية \* قال المستأجر أكرتني الى القادسية بدرهم وقال الآخر الى موضع آخر وركبها الى القادسية فلا كراهية عليه لانه خالف كذا في السراجية \* وان قال المؤجر انما أكرتني الدابة الى هذا الموضع وقال الراكب لا بل أعرتني الدابة وجاوز الموضع فهما كت الدابة فانه يضمن كذا في الذخيرة \* ولو ركب رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة أكرتني الى الحيرة بدرهم فحاورت ذلك وقال الذي ركب أعرتنيها وحلف على ذلك فهو بريء

من الاجر فان اقام رب الدابة شاهدين أنه أكره الى المحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة أنه أكره الى الساحبين بدرهم ونصف وشهد له شاهد بذلك وآخر شهد بأنه أكره الى الساحبين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان قد ركبها كذا في المبسوط \* فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الاخر يدعى الاجارة بدرهمين فشهد له شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل استأجر دارا سنة فادعى المستأجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا بدرهم وشهرا بتسعة ودعى الاجر أنه أجره سنة بعشرة دراهم واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى بينة رب الدار وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة أو بعد ما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة فالقول قول المستأجر مع يمينه ولا يتحلفان عندهم وان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة أو مسيرة بعض المسافة فانهما يتحلفان واذا حلفا تفسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصة ما مضى كذا في الظهيرية \* وعنه أيضا رجل اقام البيعة أنى استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين بعشرة دراهم واقام رب الدار بينة أنى أجرتهما منه شهر بعشرة دراهم فاني أقبل بينة رب الدار على الاجر وأجعلها شهر بعشرة وأجعل على المستأجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى ولو قال أجرت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الاخر استأجرت هذا الشهر وشهرا آخر بخمسة ففي الشهر الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثاني درهمان ونصف كذا في التارخانية \* رجل اقام بينة أنه أجر بيته هذا بتسعة دراهم ثلاثة أشهر كل شهر بثلاثة دراهم واقام الاخر بينة أنه استأجره ستة أشهر كل شهر بدرهم فعليه لثلاثة أشهر تسعة دراهم ولثلاثة أشهر ثلاثة دراهم كذا في محيط السرخسى \* هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل في يديه دار سكنها شهر فاقام رجلان كل واحد منهما بينة أنها داره أجره ما منه بنى من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذي في يديه الدارين مكرد عواها ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الدارين المذممين نصفان ولكل واحد منهما خمسة دراهم استحقاها والقياس أن يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط \* وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى خياط ثوبا ثم قال رب الثوب أعطيك الثوب على أجره درهم وقال الخياط لم تسم لي أجره فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم أسم لك أجره وقد أخذته على سبيل الاجر وقال الخياط سميت لي أجره فانه يحلف رب الثوب وله أجره مثله كذا في الذخيرة \* ذكر في الاصل رجل دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه أجره فصبغه أجره على ما وصف له بعصفر ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم وقال رب الثوب بدانتين فان قامت لهما بينة أخذت بينة الصباغ وان لم تقم لهما بينة فاني أنظر الى ما زاد العصفري في قيمة الثوب فان كان درهما أو أكثر أعطيته به درهما بعد أن يحلف الصباغ ما صبغته بدانتين ولا يزد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصفرا أقل من دانتين أعطيته دانتين بعد أن يحلف صاحب الثوب ما صبغته الابدانتين ولا يتقص عنه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال أعطيت الصباغ ذلك بعد أن يحلف صاحب الثوب ما صبغته بدانتين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع \* وان كان الصباغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع يمينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير أجر فالقوله وكذلك كل صبغ يتقص الثوب فأما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير أجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس هذا بتعالم للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعى انفسه درهما على رب



الثوب ورب الثوب منكرف عليه اليمين ورب الثوب يدعى على الصباغ انه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة  
باتصاله بملكه والصباغ منكرف لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب  
ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهما كذا في المبسوط \* ان اختلفا في أصل الاجرة فقال رب  
الثوب للقصار عمت لي بغير أجر وقال القصار لا بل عملت لك بأجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان  
ويبدآن بيمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصادقا على أنه دفع  
اليه ولم يسم الاجرة لم يذكروه في الكتاب وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في عيوب المسائل أن فيه أقوالا  
ثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى ان اتخذ دكانا وانتصب لعمل القصار فانه يجب الاجرة والا فلا وعليه  
القتوى هكذا في محيط السرخسي \* ولو اختلفا قصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن  
أخذ في العمل يتحالفا وتراذوا وان كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف  
بينهما بعد ما أقام بعض العمل في حصة ما أقام القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصة ما بقي  
يتحالفان اعتبارا للبعض بالكل كذا في المبسوط \* اذا اختلفا في جنس الاجرة دراهم أو دنائير  
أو في صفته أنه جيد أو ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة  
عينان اختلفا في جنسه أو في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر  
بخلاف ما اذا كانت الاجرة دينارا ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تحالفا كما  
في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة بيد يمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة  
بيد ايمين المؤجر وأيهما انكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان أقاما البينة فالبينة بينه المؤجر  
ان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينة المستأجر ولو ادعى فضلا فيما يستحقه  
من الاجر وادعى المستأجر فضلا فيما يستحقه من المنفعة فالامر في التحالف على ما بيناه فان أقاما  
البينة قبلت بينة كل واحد على الفضل الذي يستحق نحو أن يدعى الأجير شهر اربعة أشهر والمستأجر  
شهرين بخمسة وأقاما البينة يقضى بشهرين بعشرة وان لم تكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض  
المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع يمينه ويتحالفان ويقض العقد فيما بقي وان كان اختلافهما  
في الاجرة في نوعين بأن ادعى أحدهما دراهم والاخر دنائير فالامر في التحالف واليكول وإقامة  
أحدهما البينة على ما بيناه وان أقاما البينة فالبينة بينة الأجير وان اختلفا في المدة مع ذلك أو في المسافة  
بأن قال المؤجر أجرة تراك الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم وأقاما البينة فهي  
الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم كذا في المحيط \* وان اختلفا في الجنس فقالت الأجرة تراك  
الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالفان وأيهما انكل  
لزمته دعوى الآخر وأيهما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة  
دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار وبينة الأجير ومن  
القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بينة المستأجر كذا في فتاوى قاضي خان \* وان اختلفا في الاجر والمدة  
جميعا وفي الاجر والمسافة جميعا فقال الأجير أجرة تراك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لا بل الى  
الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالفان وادخلنا في العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيئته  
وان أقاما يقضى بالبينتين جميعا فيقضى بزيادة الاجر بينة الأجير وبزيادة المدة والمسافة بينة  
المستأجر وأيهما يبدأ الدعوى يحلف صاحبه أولا كذا في خزائن المفتين \* قال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى رجل دفع الى حذاء نعلين ليخصه فقال المجداء أمرتني بدرهمين وقال الأجير أمرتني بدرهم  
ينظران كان يستطيع أن ينزعها من غير ضرر فالقول قول المجداء وينزعها وان كان لا يستطيع

أن ينزعها لا يضر رطله أجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي \* ولواختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه قباء وقد خطته قميصا وقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قميصا فالقول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار أن شاء أخذ القميص وأعطاه أجر مثله وإن شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية \* وقال شيخ الإسلام علاء الدين الأسدي في شرح الكافي وإن أقاما البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان \* ولواختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب أمرتك بالعصفرو قال الصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم جميعا كذا في البدائع \* دفع ليصبغ بقميص عصفرو فقال صبغته بقميصه وقال رب الثوب بربيع قميص يري أهل الصنعة فإن قالوا مثل هذا الصبغ قد يكون بربيع قميص فالقول قول رب الثوب والبينة للصباغ كذا في محيط السرخسي \* وفي أجازات الأصل لو أمر جحاما أن يقطع سنه فقطع ثم اختلفا قال أمرتك بأن تطلع غير هذه السن وقال الجحام أمرتني بقطع هذه فالقول قول الآخر ولو قطع ما أمره لكن سن أخرى متصلة بهذه السن فأنفلت لا يضمن كذا في الخلاصة \* ولو أمره أن يقطع شيئا من جسده أو يبط قرحته ثم اختلفا فالقول للآخر مع يمينه لأن الآخر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي \* قال ولودفع إلى نذاف ثوبا يندف عليه قمنا وأمره أن يزيد من عنده ما رأى وقد ندف في عشرين استأرقا فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر استأرقا وأمرتك أن تزيد فلم تزد إلا خمسة وقال النذاف دفعت إلى عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة وقد زدت القول قول النذاف وعلى صاحب القباء أن يدفع إليه عشرة أساتير من قطن ولو اختلفا فيما أمر به أيضا فقال صاحب الثوب دفعت إليك خمسة عشر وأمرتك أن تزيد خمسة عشر وقال النذاف دفعت إلى عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة فزدت فصاحب الثوب بالخيار أن شاء صدقه ودفع إليه عشرة أساتير وإن شاء أخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير وكان الثوب للنذاف كذا في المحيط \* أعطى خياطا ثوبا ليقطعه قباء محشوا ودفع إليه البطانة والقطن فقطعه وخاطه وحشاه واتفقا على العمل والاجر غير أن رب الثوب يقول البطانة ليست بطائني فالقول للخياط مع يمينه أن هذه بطائنته فلو حلف تلزم البطانة لرب الثوب ويسعه أن يأخذها ويلبسها هكذا في الكبرى \* ولودفع إلى قصار ثوبا يقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك فقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا أجر للقصار كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كان القصار يدعى رد الثوب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه أمين على قوله وكذلك كل أجير مشترك والقنوي على قوله كذا في فتاوى قاضي خان \* فإن قال رب الثوب هذا ثوبي ولم أترك بقصره والذي دفعته إليك لتقصره غير هذا الثوب فإنه يأخذ الثوب ولا أجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياطة لم يأخذه لكن يضمن الخياط قيمته ويتركه على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكانه جاء القصار فقال قصرتك وغسلته وعليك الاجر وقال رب الثوب لم تقصره أنت ولكني أنا قصرتك عندك أو في بيتك أو قال قصرتك غلامي هذا عندك لا يصدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما أشبهه هذا من الاعمال إذا كان في يد صاحب العمل إذا اختصما فإن كانا خارجين أو في يد المالك القول قوله فإن طلب القصار يمينه لم أحلفه ما قصره ولكن أحلفه ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة \* ولو أن القصار أعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو ينكر فأخذ ونوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع إلا أن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم كذا في فتاوى قاضي خان \* في العناوى أرسل صاحب الكرايمس إلى القصار رسولا

يسترد ثيابه الاربعة فلما أتى بها فاذا هي ثلاثة قال القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الى ولم يعد قال يسأل صاحب الثوب ايها صادق بري عن خصومته وايهما كذب فان حلف بري فوان ابي زمه ما ادعى فان صدق القصار وجب اجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف القصار بالقصار على صاحب الثوب العيين على الاجر فان حلف بري عن خصومة الاجر بحصة الثوب الرابع كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي متفرقات فتاوى الديناري ٢ (كازري راجاهه وسم دادكه قصارت آن كئي هم دوروز ورجن دهي نسكرد وداشت چندا كه هلاك شد) قال (ضامن شود) ولو اختلفا فقال رب الثوب ٣ (بدان شرط داده ام كه ده روز را تمام كني) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولى عليك الضمان وقال القصار لابل دفعت الى مطلقا لا قصر ولم تعين مدة فالقول لمن كانت واقعة الفتوى وينبغي أن يكون القول للقصار لانه ينكر الشرط ثم اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم أو نحوه من العمل ولم يفرغ فيه وقصر بعد أيام هل تجب الاجرة كانت واقعة الفتوى أيضا وينبغي أن لا يجب الاجر لانه لم يبق عقدا لاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العمادية \* ولو أعطى جالا متاعا ليعمله من موضع الى موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعى وقال الجمال هو متاعك فالقول قول الجمال مع يمينه لانه أمين ولا يكون على الاثر أجر الا أن يصدق به يأخذه لانه لم يعترف باستيفاء المتاع وكذا الوجه له طعنا فقال الجمال هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام كان طعامي أجد من هذا فانه يفتش أن يكون القول قول رب الطعام ويطلب الاجر ويحسم أن يكون القول قول الجمال ويأخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بأن جاء به شعير او قال رب الطعام كان طعامي حنطة لم يجب الاجر حتى يصدق كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر جالا ليعمل متاعا الى بلد كذا ويسله الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للجمال وزن المحولة انقص مما كتبت في (البارجاءه أو لى البارنا مجاهه) وأنا لا أعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا بعد ذلك فقال السمسار ارفيتك الاجر وقال الجمال ما استوفيت القول قول الجمال ولا خصومة لكل واحد منهما ما قبل صاحبه وانما الخصومة بين الجمال وصاحب المحولة كذا في الخلاصة \* وفي العيون عن محمد رحمه الله تعالى في دفع الملاح الى ملاح أكرار حنطة أن يحمل كرا بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام انقص طعامي وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كله حتى يأخذ منك من كل كرم مقدار ما سمى ولو طالب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح ان الطعام واقر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ها هنا يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل أنه أراد به حتى يسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك ويحتمل أنه أراد به تضمن ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل وان كان المراد به الثاني فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب الطعام تضمن الملاح الا بجهالة أو تقصير منه وعليه الفتوى كذا في المضمرات \*

٢ أعطى القصار ثوبا ودفع اليه الاجر ليقتصره في يومين وورده اليه فلم يقتصره وأمسكه عنده الى أن هلك قال يضمن  
٣ أعطيته بشرط أن تكمله في عشرة أيام

٤ (البارجاءه) نوع من الجواهر

المؤجر وإذا أقرب قبض الجياد بأن قال قبضت الجياد أو قال قبضت الأجر أو استوفيت فإنه لا يصدق ولا  
تقبل بينة المؤجر على ذلك هكذا في المحيط \* ولو كان الأجر ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء برده بعيب فقال  
المستأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستأجر فإن أقام رب الدار البينة على العيب رده سواء كان  
العيب يسيرا أو فاحشا ثم ينسخ العقد برده لغوات القبض المستحق بالعقد فأي خدمته قيمة السكنى  
وهو أجر مثل الدار وإن كان حدث به عيب لم يستطع رده رجوع بحصة العيب من أجر مثل الدار هكذا  
في المبسوط \* ولو استأجر فمضى من رجل بيتا فباع فيه زمانا ثم خرج منه واختلفا فيه من الزفوف  
وأشبهها فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال المستأجر لا بل أنا أحدثه فالقياس  
أن يكون القول قول رب الدار مع يمينه وفي الاستحسان القول قول المستأجر وكذا الجواب في العلمان  
وسائر الصنائع إذا اختلفا فيما يحدثه الصانع في العرف والعادة دون الأجر فالمسئلة على القياس  
والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل أن كل شيء يحدثه المستأجر عادة لمحاجته إليه فالقول  
قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا أو في باب أو في خشبة أدخلها  
في السقف فقال رب الدار أنا آجرتك وهذا فيها وقال المستأجر أنا أحدثت فان القول قول رب الدار  
مع يمينه كذا في المحيط \* والأجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر أن رب الدار هو الذي يتخذ  
ذلك وما كان في الدار من ابن وضوع أو أجر أو حبص أو جذع أو باب وضوع أو ليس مستأجر فإن أقاما  
البينة ففي كل شيء حملنا القول فيه قول المستأجر فالبينة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء طوية  
أو بالوعة محفوفة فقال المستأجر أنا أحدثتها وأنا أقطعها فالقول قول رب الدار وكذلك الخوص والسترة  
والخشب المبني في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فاما ما يكون موضوعا فيه كالسلم  
فالقول قول المستأجر كذا في المبسوط \* فلو أقرب رب الدار أن المستأجر حبصها أو فرشها بالاجر  
أو ركب فيها بابا أو غلقها للمستأجر قلعه فان أضرا قلعه بالدار فعلى رب الدار قيمته يوم الخصومة  
كذا في الخلاصة \* وإن اختلفا في الاتون من بناء فان القول للمستأجر لأن الظاهر أن المستأجر هو الذي  
بناه لمحاجته إليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان في الدار كؤارات فحل أو حمامات فذلك كله  
للمستأجر كالمتاع الموضوع كذا في المبسوط \* ولو خرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فما كان  
مركبا نحو الباب والسرير وغلق الباب فالقول قول رب الدار وما كان مقصولا نحو الفرش واللاواني  
والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر كذا في الغيانية \* الا في أحدهم صراعى الباب إذا كان  
موضوعا والآخر مركبا ولو لم يعلم أنه سقط من السقف فهو للآجر وفي التنوير يعتبر العرف ولو انه قدم  
بيت من الدار فاختلفا في نفضه فان كان يعرف أنه من بيت انهدم فهو لرب الدار وإن لم يعرف ذلك وقال  
المستأجر هو لي فالقول قوله لو كان رب الدار أمره بالبناء في الدار على أن يحسب به له من الأجر فاتفقا على  
البناء واختلفا في مقدار الفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار  
لم تبني أو بنيت بغيراذني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط \* قالوا هذا إذا كان مثلك الحال  
بأن اختلف في ذلك أهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نقعة مثل هذا البناء قدر  
ما يذهب رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من  
جهة الغير فية تبرح نكث الدعوى والاندكار والمستأجر يدعى زيادة أيا جاء الأجر ورب الدار ينكر فمكون  
القول قوله فاما إذا اجتمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما فالقول قوله كذا في المحيط \* ولو  
كان على باب منها مصراعا ن أحدهما ساقط والآخر معلق بالباب واختلفا في الساقط فالقول قول  
رب الدار إذا عرف أنه أخوه وإن كان منقولا فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان بيتا سقفه موصور

يجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطر وحافى البيت واختلف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار ولسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين أن تصاويره موافقة لتصاوير البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع يمينه وان كان متغولاً كذا في الذخيرة \* اذا تكارى منزلاً من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فأدخله في الدار وحلى يمينه وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاء رأس الشهر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر ما سكنته حال يميني وبين النزول فيه الذي كان يسكن في الدار وأغاص ولا يئنه له بذلك والساكن مقر بذلك أو جاحداً لا يفتغ الى قول الساكن واذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الاجر والمستأجر فيبطل في ذلك ان كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الاجر وان كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا أجر عليه رجل تكارى من رجل يتنا كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت أجر البيت فقال المستأجر انما أعرتني به أو أسكنتني به غير أجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا يئنه لهما فالقول قول الساكن مع يمينه وان أقام جميعاً البيئتين فالبيئتين لصاحب المنزل وكذلك اذا قال الساكن ان الدار داري ولا حق لك فيها فالقول قول الساكن مع يمينه فان قال الساكن الدار اعلان وكنتي بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصماً للمدعى وان قال المستأجر انك وهبت لي المنزل فلا أجر لك وان قال الاجر بل آجرتك فالقول قول المستأجر في الاجر وان أقام جميعاً البيئتين يؤخذ ببيئته الموهوب له وهذا كله اذا لم يكن أقر الساكن بأصل الكراء فلما اذا أقر بأصل الكراء ثم ادعى الهبة أو العارية فانه لا يصدق وعليه الاجر الا ان يقيم بيئته وللمستأجر خيار الرؤية ان لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم أراه فالقول قوله فاذا اختلف أنه لم يرها ردها الا ان تقوم بيئته أنه قد رآها كذا في المحيط \* ولو استأجر داراً شهران ادعى المستأجر ان الاجر باعها منه بعد الاجارة وانكر الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيمضى لانهما تصادقا على الاجارة والبيع لم يثبت كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل تكارى منزلاً من رجل على ان أجره ان يكفيه وعياله نفقتهم ومؤنتهم مادام في الدار فالاجارة فاسدة فان سكن كان عليه أجر المثل كما في سائر الاجارات الفاسدة فان قال المستأجر انفتحت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب المنزل وان أقام البيئتين فالبيئتين للمستأجر رجل تكارى داراً شهرين عشرة دراهم فسكنها يوماً أو يومين ثم تحول الى دار أخرى كان للاجر ان يطالبه بأجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها يوماً واحداً فالقول قوله وان أقام البيئتين فالبيئتين للاجر كذا في الذخيرة \* واذا استأجر من آخر داراً شهرين بدرهم فسكنها شهرين فعليه أجر الشهر الاول دون الشهر الثاني فان انه دهم شيئاً من سكناه في الشهر الثاني يضمن ولا ضمان فيما انه دهم من سكناه في الشهر الاول فان اختلفا فيما انه دهم فقال المستأجر انما انه دهم من سكناي في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انه دهم من سكناي في الشهر الثاني فعليك الضمان فالقول قول المستأجر مع يمينه والبيئتين بيئته صاحب الدار كذا في المحيط \* وان زاد على الشهر الاول يوماً أو يومين فقال المستأجر انما انه دهم في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط \* تكارى بيتاً أو داراً على ان يسكنها شهرافاً عطاء صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر يطالبه رب المنزل بالاجر فقال المستأجر لم أقدر على فتحه وقال الاجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا يئنه لهما فانه يتظر الى المفتاح الذي دفع اليه لئلا ان كان مفتاحاً بلا ثم الغلق يمكن فتح الباب فالقول قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم أقدر على فتحه وان كان مادفع من المفتاح لا يلائم الغلق ولا يئنه لهما فكذلك الباب به فالقول قول

المستأجر وبه يبقى وان أقاما البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح مفتاحا لا يلائم الخلق كذا  
 في جواهر الاخلاطى \* أجر داره سنة فلما انقضت أخذ الدار وكسها وسكنها فقال المستأجر كانت لي  
 فيها دراهم فكسستها ورمتها فلو صدقه رب الدار في ذلك ضمنها وان أنكر فالقول له مع يمينه كذا  
 في الكبرى \* اذا استأجر الرجل من آخر حماما مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام أنه لصاحب الحمام  
 أو للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام رماد كبير وسرقين كثير فقال  
 رب الحمام السرقين لي وقال المستأجر هو لي وأنا اقله فالقول قول المستأجر اذا لم يعرف كونه المدعى به  
 في يد صاحب الحمام قبل هذا فاما ما راد فان كان ذلك من عمل المستأجر وكان مقررا بذلك فعليه أن يتقله  
 فان جحد أن يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط \* وان استأجرت المرأة حلياً معلوماً لتلبسه  
 يوماً الى الليل فهو جائز فار البست غير ما في ذلك اليوم فهي ضامنة ولا اجر عليها وان اختلفا فقال رب  
 المحلى لبسته وقالت لا بل البست غيري ذكر أن القول قول صاحب المحلى معنى هذا أنهما اختلفا في الاجر  
 فقال رب المحلى لبسته بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة البست غيري فلا اجر على قالوا يجب أن يكون  
 الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار أن يحكم المحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب  
 المحلى وان كان في يد غيرها فالقول قولها فان هلك المحلى كان رب المحلى أن يصدقه ويضمنها ولا اجر له  
 كما لو ثبت الالباس معانية وان كذبها فقد أبرأها من الضمان ثم يكون القول قول صاحب المحلى اذا  
 اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر أكرتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال  
 رب الدابة بل أكرتني من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والقصر هو المنتصف ان لم تقم لاحدهما بينة  
 فانهما يتحلفان ويتراذان وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى بينته وان أقاما جميعا البينة كان  
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولاً يقول يقضى الى بغداد بخمسة عشر درهماً ثم رجع وقال يقضى الى بغداد  
 بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط وان استأجر الدابة الى مكان  
 معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اختلفا واردت الاجارة وان حمل عليها أو ركبها الى ذلك المكان فعليه  
 المسمى استحقاقاً وكذلك لو استأجر عبد ولم يسم ما استأجره له كذا في المبسوط وان استأجر الرجل من  
 آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا نجام وقال أكرتنيك عرباناً ولم أكرتنيك سرج ولا نجام وقال المستكرى  
 استكرتنيك سرج ونجام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط \* اذا تكارى ثلاث دواب من  
 بغداد الى مدينة الري بأعيانها كانت الاجارة جائزة واذا جازت الاجارة فلو أن المكارى باع هذه  
 الدواب من غيره أو وهب أو تصدق أو أجر أو أعار أو ودع فجاء المستكرى ووجد الدواب في يد غيره فأراد  
 أن يقيم البينة على اجارته هل تقبل بينته فهذا على وجهين اما أن يكون المكارى حاضراً أو غائباً  
 فان كان المكارى حاضراً فانه تقبل بينته عليه وان كان يقر أنه أجرها منه واذا سمعت بينة المستأجر وكان  
 المكارى باعه من غيره ان كان باعه بعذر بان كان عليه دين فادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان  
 باعها بغير عذر كان المستأجر أحق بها الى أن تنقضي مدة اجارته وان كان أجر من غيره أو وهب أو تصدق  
 كان المستأجر أحق بها الى أن يستوفي اجارته ثم يجوز هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه  
 التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا اذا كان المكارى حاضراً فاما اذا كان غائباً  
 فان بينة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة مشترى أو متصدقا عليه أو موهوباً له لانه يدعى المالك  
 لنفسه فيما في يده فينتصب خصم الكل من يدعى حقا في يده وبعد هذا ان كان باعه المكارى بعذر  
 فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر أو وهب أو تصدق كان المستأجر أحق به الى أن يستوفي  
 الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجراً أو مستعيراً أو مودعاً وقد صدقه المستكرى فيما



قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستاجر أحق بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر أن المستاجر  
الاول أحق بها أم الثاني ويجب أن يكون الجواب على التفصيل أن كان المكارى حاضرا فالمستاجر  
الاول أحق بها وإن كان غائبا فالمستاجر الثاني أحق بها لأن المكارى إذا كان حاضرا فيبينة المستاجر  
الاول مقبولة في هذه الحالة والثابت بالبيعة العادلة كالثابت معاينة ولو عاين القاضي اجارته أولا  
جعل الاول أحق بها فكذا إذا ثبت بالبيعة وأما إذا كان المكارى غائبا فيبينة المستاجر الاول لا تقبل  
في هذه الحالة فيكون الثاني أحق بها إلى أن يستوفي اجارته ذكر شيخ الاسلام المعروف بخوارزده  
المسئلة على هذا الوجه فلم يجعل المستاجر الثاني خصمه للمستاجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد أحمد  
الطواويسى والشيخ فتح الاسلام على البزدوى أن يبينه المستاجر على صاحب اليد إذا كان مستاجرا مقبولة  
وجعله خصمه وفريقا بين المستاجر وبين المستعبر والمودع كذا في الذخيرة ولو استكرى الدابة فماله  
المكارى استكره غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأعطى نفقة ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فإن أعطى  
الغلام نفقة ونفقة الدابة فسرقت منه أن أقر صاحب الدابة بذلك برئ المستكرى وإن اختلفا في الأمر  
باستكره الغلام أو في الأمر بدفع النفقة إلى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية  
\* وعلى المستكرى البينة أنه استاجر الغلام وإن كان المستكرى وكيلًا بالاستئجار فإن أقام البينة على  
أنه استاجر الغلام به وهذا وأقر الغلام أنه قبض منه النفقة لأنه ضاع أو سرق منه وأنكر المكارى  
كان القول قوله لأنه لما ثبت استئجار الغلام صار الغلام وكيلًا من جهة المكارى بقبض ما عليه من  
الكراء مقدار النفقة والوكيل بقبض الدين إذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا  
هذا كذا في الذخيرة \* فإن أقر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة إلى الغلام وأنكر الدفع فآقر  
الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية \* رجل استاجر دابة ذاهبا وجائبا فأتى  
المكارى في الطريق فإن الاجارة لا تنقض فإن استاجر رجلا حتى يقوم على الدابة حاز وكان أجره على  
المستكرى ولا يرجع بذلك على الورثة فإن اختلفت الورثة والمستكرى فقاتل الورثة إنما أجروا أبونا هذه  
الدابة على أن مؤنة الدابة عليك وأنكر المستكرى ذلك فالقول قوله وإن أقام بينة فالبينة بينة الورثة  
فإذا استاجر رجل دابة من رجلين ذاهبا وجائبا إلى بغداد فقال أحدهما أكرينا كها بشرة دراهم وقال  
الآخر بخمسة عشر فإن اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه وليست لهما بينة والمستاجر يكذب كل  
واحد منهما ويدعى الاجارة بخمسة فإنه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فإذا اتفقا فسخ  
القاضي العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وإن كان المستاجر يصدق أحدهما بأن كان يدعى العقد  
ب عشرة فإنه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويتحالفان في حصة الذي يدعى العقد بخمسة عشر  
فإذا اتفقا وطلب أحدهما الفسخ من القاضي أو طلبا جميعا فإن القاضي يفسخ العقد في حصته  
وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كما لو مات أحدهما وإن وقع  
الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستاجر مع يمينه وإن أقام جميعا البينة فإنه  
يقضى لكل واحد منهما بنصف ما ادعى من الاجرة يقضى لمدعى خمسة عشر بنصفه ونصف يقضى  
للآخر بخمسة دراهم هذا إذا اختلفا في بدل المعقود عليه وأما إذا اختلفا في قدر المعقود عليه في المسير  
فقال أحدهما أكرينا كها إلى المدائن وقال الآخر إلى بغداد واتفقا على الكراء فإن كانا اختلفا قبل  
المسير والمستاجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعى ويدعى مكانا آخر أبعد مما يقرآن فإنه يجب  
التحالف في نصيب كل واحد منهما فإن حلفا وطلبا الفسخ من القاضي فسخ القاضي العقد في جميع  
الدابة وإن كان المستاجر يصدق أحدهما فيما يدعى فإنه لا يجب التحالف في نصيبه إنما يجب التحالف

في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا  
 هذا اذا اختلفا قبل السير وان اختلفا بعد السير الى احدى المكانين فالقول قول الاجر مع يمينه وان  
 أقاما جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعي زيادة سير على ما يقولان كذا في المحيط \*  
 تنكاري شق محمل فقال المحال عنيت به ان المحمل وقال المستكبري بل عنيت الابل ان كان السكران  
 مثل ما يتكاري به خشب المحمل فالقول للمحال وان كان مثل ما يتكاري من الابل فالقول للمستكبري  
 لان اسم المحمل كما يطلق على العبد ان يطلق على الابل فيكون المراد من هذا اللفظ مجعولا فهو - ب  
 استبدانة المراد من الموقوف بالمال هي كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل دابة وغلما  
 لذهب له بكتاب الى بغداد واختلف المستأجر والابير فان اختلفا في ايفاء العمل والمرسل ينكر  
 فيكون القول قوله كالبائع اذا ادعى تمام البيع والمشتري ينكر وان اختلفا في ايفاء الاجرة فالقول  
 قول الغلام هكذا في المحيط \* رجل تكاري غلاما لذهب له بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد  
 ذهبت بالكتاب وقال له الذي أرسل اليه الكتاب لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعي لانه يدعي  
 ايفاء الموقوف عليه فان قام البينة انه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم وله  
 الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه ادعيتك اجره عشرة دراهم فعليه  
 البينة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي يدعي ايفاء الاجر وان أقام الغلام البينة انه قد أتى بغداد  
 بالكتاب فلم يجده الرجل فله الاجر كذا في الميسر \* رجل تكاري دابة من رجل ولم يسم بغلام  
 او حمارا فحلفا بيمينهما فاختلفا فقال المستكبري انما استكرت منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال  
 المكاري لابل أكرمتك هذا الحمار بمائة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وايسر لاحدهما بينة  
 فانهما اختلفا فان اختلفا بعد الركوب ولم تقم لاحدهما بينة فالقول قول المستأجر اما اذا أقاما جميعا  
 البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعتد عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة  
 المستأجر وان وقع الاختلاف بينهما في الاجر فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكاري كذا  
 في المحيط \* واذا تكاري دابة من الكونة الى فارس وسمى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان  
 اختلفا في العقد فقال المستأجر اخطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس أتقص وقال  
 المكاري لابل عليك نقد كونة لان العقد كان بكونة ونقد كونة أزيد كان عليه تنديا كزار الذي  
 فيه العقد لا نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة \* استعمله في الرستاق باجارة  
 فاسدة واختصما في البلد وأجر مثل ذلك العمل يتفاوت في المكانين يجب اجره مثل عمله في المكان الذي  
 استأجره فيه كذا في القنية \* اذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك  
 فاركها فلما كان بعد ما يرجع من الحيرة اختلفا فقال المستكبري لم أذهب بها الى الحيرة فلا أجر علي  
 وقال صاحب الدابة لابل ذهبت بها الى الحيرة ولي عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة  
 فالقول قول المستأجر وان علم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة كذا في المحيط \*  
 فان تكاري يوما الى الليل بدرهم فأراه الدابة على آريها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل تنازعا في  
 الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا أجر عليه وعلى رب  
 الدابة البينة انه قدر كرها كذا في الميسر \* رجل استأجر عبدا يخط معه شاهرة كل شهر بأجر مسمى  
 فجمد الخياط الاجارة وادعى العبد انه عبده وأقام رب العبد البينة على الاجارة فاختلفا الى القاضي  
 في ذلك شهر ثم زكى الشهود وقد استعمله قبل المجردو بعده فعليه أجر جميع ذلك ولو ادعى العبد  
 في حال المجرد في الخياطة فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عبدي والكن

غصبته والمسئلة بحالها كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل ربحي ما فانكسر احد  
 الحجرين او الدوارة فهذا مذروله ان يفسخ الاجارة وكذلك اذا انكسر البيت فان اختلفا فهذا  
 على وجهين اما ان يختلفا في مدة الانكسار بعدما اتفقا على الانكسار او يختلفا في اصل الانكسار  
 والمجواب فيه كالمجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء او في اصل الانقطاع كذا في الذخيرة \*  
 اكثري ابدا الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالامر الى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق  
 اذا لم يكن الطريقان متفاوتين ولو كان احدهما اصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة \* (قال)  
 رجلان استأجرا دابة من ابي الى الكوفة بأجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختصما عند القاضي  
 فقال احدهما اكثر يتاهما من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الاخر اكثر يتاهما من فلان الى  
 مكة ذاهبا وجائيا ولا بينة لواحد منهما فان القاضي يقضي بالدابة ملكا للقر له الغائب ولا يقضي فيها  
 بالاجارة ويمنع القاضي كل واحد منهما من الذهاب الى الموضع الذي يدعي فان اجتمع على شيء تركهما  
 القاضي وما اجتمع عليه فان اقام كل واحد منهما البينة على ما ادعاه من الكراء وكبت البينتان  
 وقف القاضي الدابة في ايديهما ولا ياذن القاضي لواحد منهما في الركوب الى الموضع الذي يدعي  
 ولكن يأمرهما ان ينفقا عليها على ما يرى ان ربحي قدوم صاحبها وان لم يرج لا يأمرهما بالنفقة بل  
 يأمرهما بالبيع واذا باعا الدابة بأمر القاضي وقف القاضي الثمن في ايديهما فان كانا قد انفقا عليها بأمر  
 القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يده ظنهما من الثمن مقدار ذلك كذا في التتارخانية \* فان  
 طلب كل واحد منهما الكراء لذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه قضاء على الغائب ولكن  
 يجعل الثمن في ايديهما ووقفه الى ان يبرهن ان ربهما مات والقاضي ان لا يسمع خصومتهم مما ولا يأمر  
 بالبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى أي جانب شاء  
 كذا في السكافي \* ولوا اكثر ياداة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة بدا  
 لاحدهما ان لا يرجع الى بغداد كان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رجع الامر الى القاضي في فسخ  
 الاجارة وتصادقا على ذلك ولم يقيم بينة فالقاضي لا يتعرض لشي من ذلك فان اقاما البينة مع تصادقهما  
 على ذلك فالقاضي لا يفسخ الاجارة لما في ذلك من القضاء على الغائب لكنه ان شاء آجر ذلك النصف  
 من شريكه على سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كلاهما من الذي يرجع  
 الى بغداد ومعناه ان القاضي يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع الى بغداد  
 ويقرر الكراء في النصف الذي كان له وان شاء كرى نصفهما من آخر غير كليهما جميعا وعلى سبيل التهاين  
 كما كانا يعلان مع الاول ثم لم يذكروا في الكتاب انه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف هل له ان يودع  
 ذلك النصف من الذي يريد الرجوع الى بغداد وذكر في موضع آخر انه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف  
 في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوما وينزل يوما وهذا الاطلاق على قوله ما أماعلى قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى اجارة النصف من رجل آخر لا تجوز لكان الشيوخ كذا في المحيط \* وفي نوادر  
 ابن سماعة وهشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل آجر دارا من رجل بدارهم معلومة فاستحقها رجل  
 بالبينة وقال كنت دفعتها الى الآجر وأمرته أن يؤجرها فالاجرة لي وقال الآجر كنت غصبته منه وأجرتها  
 فالاجرة لي قال قول قول رب الدار يؤخذ الآجر وان اقام الآجر البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل  
 بينته وان اقام بينة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب تقبل بينته وكانت الاجرة له ولو كان الآجر  
 يبنى في الارض بناء آجره بمينة فقال رب الارض أمرت ان تبني وتؤجر وقال الآجر غصبك وبينتها  
 وأجرتها قال يقسم الاجر على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء ما اصاب الارض فهو لرب الارض

وما أصاب البناء فهو لما حب الدناء كذا في الذخيرة قال أبو بكر استأجر دابة وذهب إلى سمرقند فحماه  
آخر وأدعاه فغسه ولم يمدقه أنه مستأجر واستحق عليه هل للأجر أن يرجع على بائعه قبل لا والله  
أشار في الباب الثاني من الزادات فانه قال جارية في يد عبد الله فقال إبراهيم لمحمد هذه الجارية بعثها  
منك وسلمتها إليك وقد غصبها منك عبد الله وصدقه محمد فلا إبراهيم أن يأخذ الثمن من محمد ولو استحق  
إنسان الجارية بالبيعة من يد عبد الله ليس لمحمد أن يرجع على إبراهيم فإن كان المدعي للدابة ادعى فعلا  
على الذي في يده الدابة بأن قال هذه الدابة ملكي غصبها مني يتصب هو خصما وتسمع عليه البيعة  
ويكون للأجر حق الرجوع على بائعه وإذا ادعى على آخر أني استأجرت هذه الدابة التي في يديك من  
فلان بتاريخ كذا قبل أن تستأجرها هل يتصب صاحب اليد خصما للمدعي في حق إثبات الاجارة  
عليه حتى لو أقام بيعة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين إمامان ادعى على صاحب اليد فعلا  
بأن قال استأجرت هذه الدابة من فلان وقبضتها وأخذتها مني بغير حق أو غصبها مني تسمع بينته وأما  
إذا قال استأجرت من فلان قبل أن تستأجر أنت وقد سلم إليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا  
في المحيط \* المستأجر إذا ادعى أنه استأجر الأرض وهي فارغة وادعى المؤجر أنها كانت مشغولة  
ومر زوعة يعتبر المحال أن كانت الأرض فارغة فالقول للمستأجر وأن كانت مشغولة فالقول للأجر وهو  
المختار كذا في خزنة المقتنين \* باع الدلال ضيعة رجل بأمره فقال صاحب الضيعة بعثها بغير أجر وقال  
الدلال بل بأجر فإن كان هذا الدلال معروفا بأنه يبيع أموال الناس بالأجر لا يصدق إلا مرعى دعواه  
ويجب أحوال كذا في جواهر الاصلاح \* ولو قال الراعي خفت الموت فذبحتها فأنكر المالك  
فالقول قوله وعلى الراعي البيعة كذا في الوجيز لا كدرى \* وفي فوائد صاحب المحيط اختلف  
الراعي مع المالك فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي وفي  
صيد النوازل أما الاجنبى إذا قال ذبحت شاتك وهي ميتة هل يكون مثل الراعي ينبغي أن يكون مثله  
حتى يكون القول قوله مع يمينه وهكذا قاله بعض الفقهاء منهم الله تعالى لأن في ضمانه شك بخلاف  
ما إذا قال ذبحت شاتك بأذنك وأنكر المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي  
ذبحتها لانها مرضية وقال صاحبها ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي كذا في الفصول  
العمادية \* دنع الاجر إلى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة بأجر عشرة أشهر وقال المؤجر  
أجرتها بهذه الأجرة شهرين وأباحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل أجرتها سنة فالقول للمؤجر  
لانه ملك الاجرة وأدعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية \* والله سبحانه أعلم

(الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب) \*

يجوز استئجار الدواب للركوب والحمل فان أطلق الركب جاز أن يركب من شاء كذا في الهداية \*  
وإذا ركب بنفسه أو أركب واحدا ليس له أن يركب غيره كذا في الكافي \* فان ركبها المستأجر أو غيره  
بعد ما تعين ركبها فعطيت ضمن قيمتها كذا في المجوهرة النيرة \* فان قال على أن يركبها فلان  
فأركبها غيره فعطيت ضمن كذا في الكافي \* اذا تكارى من رجل ابلا سماعة بغير عينها من كوفة  
إلى مكة فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زاده ليس تفسير المسئلة انه استأجر بلا بغير عينها لأن  
استئجار ابل بغير عينها لا يجوز بوجهالة المعقود عليه بل تفسيرها أن يتقبل المسكاري الحمل فيقول له  
المستكاري اجلس إلى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المسكاري وانه معلوم والابل لله الحمل  
وجهالة الآلة لا توجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما أشبه ذلك قال الصدر الشهبدي ونحن

نفني بالمجوز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معتاداً ولو لم يكن كذلك لايحوز هكذا  
 في المحيط \* ولو استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق نخت الدابة وضعفت عن السير  
 فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء نقض وان شاء تبرص الى ان تقوى  
 الدابة وليس له ان يطالبه بدابة أخرى وان كان المستأجر تكارى جولة بغير عينها يحمل الى ذلك  
 المكان فاذا ضعف الاول كان له ان يطالبه بدابة أخرى كذا في خزنة المفتين \* في جامع الفتاوى  
 ولو استأجر دابة الى مكان معلوم ولم ينفذ بها الى ذلك المكان وقد استعملها فلا أجر عليه وان أنفذ بها الى  
 ذلك المكان وجب الاجر ركب أو لم يركب وهذا اذا أنفذ بها الى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر  
 الدابة ولو لم يركب ينظر ان مكث مثل ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لذهابها الى ذلك  
 المكان ركب أو لم يركب ولو مكث كثيراً ما لا يمكث في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان  
 فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر كذا في التارخانية \* رجل استأجر دابة يوماً وانتفع بها فيه وأمسكها  
 ثلاث ليلة وقد ورم بطنها وأعتلت قترها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فماتت ضمن كذا في جواهر  
 الفتاوى \* ولودفع المكارى الدابة الى المكثري لا يجب عليه أن يبعث تليذه أو غلامه وعن محمد  
 رحمه الله تعالى انه يجب كذا في الغيابة \* وفي الصيرفية استأجر دابة بعينها للعمل فحمل المكارى على  
 غيرها قال لا يستحق الاجر ويكون متبرعاً كذا في التارخانية \* ولو تكارى من الفرات الى جعفي  
 وجعفي فييلتان بالكوفة ولم يسم أي القبيلتين هي أو الى الكاسية ولم يسم أي الكاسيتين هي الظاهرة  
 أو الباطنة فعليه أجر مثلها ومثله بخارى اذا تكارها الى السهلة ولم يسم أي السهلتين هي سهلة قوت  
 أو سهلة أمير أوتكارها الى جنوب ولم يسم أي القريتين والسهلة (ريگستان) وسهلة الامير ورب  
 سمرقند كذا في الظهيرية \* استأجر دواب من خوارزم الى بخارى بعشرين ديناراً ولم يعين النقد  
 ولا الوزن فالمعتبر نقد خوارزم ووزنه كان العقد فيه كذا في القنية \* تكارى دابة بأربعة دراهم  
 الى مكان كذا على أن يرجع اليوم فلم يرجع الى أيام يجب عليه درهمان لانه مخالف في الرجوع كذا  
 في الوجيز للكردي \* استأجر بعيراً الى مكة فهذا على الذهاب دون المجي موفى العارية على الذهاب  
 والمجي كذا في الذخيرة \* (في فتاوى آهه) استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من المحنطة فرضت فلم تطلق  
 الا خمسين فحمل عليها هل يرجع على المكارى بحصة ذلك قال القاضي ببيع الدين لانه رضى  
 بذلك كذا في التارخانية \* واذا تكارى دابتين احدهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت  
 التي الى بغداد بعينها والتي الى حلوان بعينها جاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه فيما ركب أجر  
 مثله ولا ضمان اعتباراً بالعقد الفاسد بالجائز كذا في المبسوط \* ولو تكارى دابتين من رجل صفقة  
 واحدة يقسم الاجر على أجر مثلهما لا على قدر جهلها وكذا اذا استأجر غلامين للخطاطة ونحوها كذا  
 في الغيابة \* واذا تكارى قوم مشاء ابلع على أن المكارى يحمل عليهما من مرض منهم أو من أعبي منهم  
 فهذا فاسد ولو شرط عليه عقبة الاجير وتفسيرها أن يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب الآخر ثم ينزل  
 فذلك جائز كذا في الخلاصة \* واذا أجرة الرجل دابة الى الجبانة أو الى الجنازة فهذا لا يحوز قالوا انما  
 لا يحوز الى الجبانة في بلدة لاهلها جبانتان احدهما بعيدة والاخرى قريبة كما كان في بلاد محمد رحمه  
 الله تعالى جبانتان احدهما بعيدة والاخرى قريبة ولا يدرى الى أيتهما أجرة ما اذا كانت جبانة واحدة  
 يحوز وتقع الاجارة على أول حدود من تلك الجبانة وفي الجنازة انما لا يحوز اذا كان المصلى اثنين  
 أو ثلاثة ولا يدرى الى أيهما أجرة ما اذا كان المصلى واحداً أو أكثر لانه يعلم أنه الى أيهما أجرة يحوز كذا  
 في الذخيرة \* وان استأجر دابة ليشيع عليها رجلاً أو ليتلقى عليها رجلاً لا يحوز الا أن يسمى موضعاً

معلوما كذا في الظهيرة \* اذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على أنه متى بداله من ليل  
أو نهار حقه ركبها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز ولا لم يسم مكانا معلوما لا يجوز  
كذا في المحيط \* وان تكرارها من بلد الى كوفة ليركبها فله أن يبلغ عليه منزله بالكوفة  
استحسانا وفي القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل عليها متاعا فان حط المتاع في ناحية من  
الكوفة وقال هذا منزلي فاذا هو قد أخطأ فأراد أن يحمله مرة ثانية الى منزله فليس له ذلك وكذلك  
لو تكارى حمارا من الكوفة ليركبه الى الحيرة ذاهبا وجائيا فله أن يبلغ عليه الى أهله من الكوفة الى  
الحيرة واداء تكارى دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكاسة ذاهبا وجائيا فأراد أن يبلغ  
في رجعته الى أهله لم يكر له ذلك انما له أن يرجع الى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط \*  
وفي المنتقى لو تكارى دابة على دخول عشرين يوما الى موضع كذا فادخله المكارى في خمسة وعشرين  
يوما قال يحط عنه من الاجر بحسب ذلك وهذا يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أما  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تفسد الاجارة كذا في الخلاصة \* وان تكرارها من  
الكوفة الى بغداد على أنه أن أدخله بغداد في يومين فله عشرة والافله درهم فعند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى التسمية الاولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح التسميتان كذا في المبسوط \* ولوا كثرى  
ابلا من كوفة الى مكة للجمع ذاهبا وجائيا كان له أن يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام  
التشريق كذا في خزائن المقتنين \* ولوا كثرى الدابة رجلا فأت أحدهما في بعض الطريق أجبر  
المكرى على أن يكرى للذي يريد السير نصف بعيره بنصف الاجر وله أن يحمل معه مثل الذي مات  
ولو استأجر واسقينه ليحملهم فيها فأت بعضهم جل الباقين بمصتهم وله أن يحمل مثل من مات أو أكثر  
ما لم يضرب الباقين في سيرهم المشروط فان قال أحدهم أقم هنا فان كان في بعض البوادي أجبر الى أن  
ينتهي الى أقرب العمران كذا في الغيائية \* رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا وآيبا  
ثم مات بعد ما قضى المناسك فأنما عليه من الاجر بحسب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بموته فسقط  
من الاجر بحسبه ويجب في تركه بحسب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكرامة خمسة أعشار  
ونصف ويبطل عنه أربعة أعشار ونصف وهذه مسألة بحجية قال شمس الاثمة السرخسي وبيان  
تخرج هذه المسئلة أن من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب والاياب كذلك  
وقضاء المناسك يكون في ستة أيام في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم  
النحر يعود الى مكة لطواف الزيارة وثلاثة أيام بعده للرعى وبحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله  
كان سبعتين مرحلة كل ستة من ذلك عشرة فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقرر  
عليه ثلاثة وثلاثون جزأ من الاجر سبعة وعشرون جزأ للذهاب الى مكة وستة أجزاء لقضاء المناسك  
وذلك خمسة أعشار ونصف عشر كل عشرة ستة قال شمس الاثمة رحمه الله تعالى ربما يشترط المهر على  
المدينة فيزداد ثلاثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة ثلاثين مرحلة فان كان  
شرط ذلك في الذهاب تكون القعدة على ثلاثة وستين جزأ ويتقرر عليه ستة وثلاثون جزأ من ثلاثة  
وستين جزأ من الاجر ثلاثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان كان اشترط المهر على المدينة في الاياب  
فعليه ثلاثة وثلاثون جزأ من ثلاثة وستين جزأ من الاجر للذهاب سبعة وعشرون جزأ ولقضاء المناسك  
ستة أجزاء وان كان الشرط بينهما أن الذهاب من طريق المدينة والاياب كذلك فالقعدة على ستة وستين  
جزأ وانما يتقرر ستة وثلاثون جزأ للذهاب ثلاثون لقضاء المناسك ستة فعاصل ما يتقرر عليه ستة أجزاء من  
أحد عشر جزأ من الاجر ولم يعتبر بسهولة والوعورة في المراحل لقعدة الكرامة عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه



والهجرة الصعوبة هذه مسئلة يتحقق بها من يتبحر في علم الفقه هكذا كان يحكي والذي عن استاذ  
 الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية \* ولو اراد المسكوتى أن ينصب على المحمل كنية  
 اوقه لا يملك ذلك ولا يملك أن يبدل من جنسها ما هو اعظم منها وان كان دونها او مثلهما جاز ولو اراد  
 المسكوتى أن يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر المحمل فركب على الزايلة يجب الاجر بكامله وان هرب  
 المحمل فأنفق المكسب على الدابة بأمر الحاكم أو بأمر من نصبه الحاكم يرجع بما أنفق على صاحب الدابة  
 ولا يصدق في الاتفاق الابينة كذا في الغياثية \* واذا انكسار الرجل دابة من رجل على أن يركب  
 مع فلان يشيعه الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فيعسها من الغد الى ان تصاف النهار ثم يبدل للرجل  
 ان لا يخرج فردا لدابة عند الظهر فلا أجر له يضمن بهذا المحبس ان جسها قد درما يحبس الناس  
 لا تتطارح خروج ذلك الرجل لا يضمن وان كان أكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة \* واذا استأجر  
 دابة للمحمل فله أن يركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له أن يحمل عليها واذا جعل عليها لا يستحق  
 الاجر وفي الباقي اذا استأجر دابة يحمل عليها فعمل رجلا عليها لا يضمن كذا في المحيط \* رجل  
 تكارى دابة الى بغداد على أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكراء  
 ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميعات رجوعه من بغداد فكان الاجل مجهولا فان  
 مات المستأجر في بغداد لا يأخذ صاحب الدابة أجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية \*  
 والله أعلم

مطل  
 مسئلة عجيبه يتحقق بها  
 المتبحر في الفقه

(الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك)\*

استأجر دابة الى موضع كذا فركبها في المصر ولم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب  
 لا كذا في السراجية \* وعن محمد رحمه الله تعالى استأجرها ليركبها في المصر يوما فخرج عليها ثم ردها  
 في ذلك اليوم الى المصر برى عن الضمان كذا في التتارخانية \* استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا  
 كيلا معلوما فحمل عليها برامثل كيله فعليه قيم الدابة ان هلك ولا أجر عليه في قوله جميعا لان  
 الخنطة أقل من الشعير وهي أصلب وأشد ندما جاز من الشعير فصار كالرجل عليها حجارة أو حديد  
 بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عدة اقفرة من شعير فحمل عليها أحد عشر فقير من شعير حيث  
 يضمن جاز من أحد عشر جاز من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من جنس  
 المسمى ولو سمي عشرة اقفرة من حنطة فحمل عليها عشرة اقفرة من شعير ففي الاستحسان لا يضمن  
 ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعير امثل وزن الخنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول عن موضع الحمل من  
 الدابة وان سمي شعير فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل أن المسمى متى كان في موضع الحمل  
 والمحمول أيضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا الا ان المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذه المسمى  
 ضمن لان المحمول حينئذ يكون أضربا للدابة من المسمى كما لو سمي حنطة أو شعير فحمل عليها حديد  
 أو حجر امثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أكثر مما يأخذه المسمى لا يضمن لانه  
 ليس على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كالو سمي حنطة فحمل  
 بوزنها حطبا أو تبنًا أو قطنًا بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا بقى كذا في الظهيرية \* ولو نكأها  
 ليحمل عليها شعيرا كيلا معلوما فحمل عليها برامثل كيله ضمن وان حمل عليها مثل نصف ذلك من البر  
 قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يضمن وقال الامام خوارزمي لا يضمن استحسانا قال المصدر  
 الشهيد رحمه الله تعالى في عارية الاصل وهو الاصح كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها

شعير فحمل عليها في أحد الجوارقين حنطة وفي الآخر شعير أفعطت قال أصحابنا يجب عليه نصف  
الضمان ونصف الأجرة كذا في النبايع \* والاصل أن المستأجر إذا خالف إلى مثل المشروط أو أخف فلا  
شيء عليه لأن الرضى بأعلى الضررين رضى بالآخى وبمثل ذلك لا توفى خالف إلى ما فوقه في الضرر فعطيت  
الدية فإن كان من خلاف جنس المشروط ضمن الدية ولا أجر عليه وإن كان من جنسه ضمن بقدر  
الزيادة وعليه الأجر لأنها هلكت بفعل ما ذون وغيره أذون فيقسم على قدرهما إلا إذا كان قدرا لا تطيقه  
الدية فيضمن لكونه غير معتاد فلا يكون ما ذونا فيه والمحدد أضمر من القطن لأنه يجمع في موضع  
واحد من ظهر لدية والقطن ينسبط كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو حمل الأكسية أو الطبالسة  
مكان الثوب الزطى ضمن كذا في الغيائية \* أكثرى بعير الحمل فحمل زاملة ضمن وإن حمل رجلا  
مكان الحمل لا يضمن لأنه أخف كذا في محيط السرخسى \* استأجره اليركب فأركب غيره ثم أنزله  
وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجره أن يحمل إلى موضع كذا ففقد ما إلى هنالك ولم يركب ولم يحمل  
وجب الأجر ولو لم يركب ولم يحمل بذرفي الدية لا يجب الأجر كذا في التارخانية \* وإن استأجر سرجا  
ليركبه شهر فأعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا أجر عليه وإن استأجره كافيتقل عليه حنطته شهر فهو  
جائر وحنطته وحنطة غيره سواء والجوارق كذا في المبسوط \* وإذا استأجر ليحمل عليها حمل  
نفسه فحمل عليها حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محمدا ليركبه فليس له أن يحمل غيره كذا في  
التارخانية \* ولو استأجر دابة على أن لا حدها أثاثها ولا ثقلها فحمل عليها الأول سبعة والأخر عشرة  
ضمن هذا أربعة وثلاثين سبعة عشر لأن المأذون له خمسة وثلاثون كذا في الغيائية \* وإذا استأجر  
من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها أحد عشر محتوما فعطيت الدية من ذلك بعد  
ما بلغت المكان المشروط فعليه الأجر كاملا ويضمن جزأ من أحد عشر جزأ من قيمة الدية ولم يملك شيئا  
من المستأجر قالوا تأويل المسألة من وجهين أحدهما إذا كانت الدية تطبق حمل ما زاد فكانت تسير  
مع الحمل أما إذا كانت لا تطبق ضمن جميع قيمتها على قياس مسألة تأتي بعدهم هذا والثاني أن يحمل  
عليها أحد عشر محتوما دفعة واحدة أما إذا حمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها محتوما وعطيت  
الدية يضمن قيمتها بتمامها إذا أجزل الحادى عشر في المكان الذي حمل العشرة أما إذا حمل في مكان  
آخر ٢ (جنانكة بقر الكبر آيحت) يضمن بقدر الزيادة على قياس مسألة تأتي بعدهم هذا إن شاء الله  
تعالى كذا في المحيط \* فرق بين هذه المسألة وبينها إذا استأجر ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم حنطة  
فطحن أحد عشر محتوما وتلفت الدية أو استأجره ليكرج جريا فركب جريا ونصفا وهلك الثور فإنه  
يضمن جميع القيمة لأن الطحن يكون شيا فمما طحن عشرة انتهى العقد فبعد ذلك هو في طحن  
الحادى عشر مخالف من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كما لو طحن عليها فقيرا ابتداء وأما الحمل فيكون  
بدفعة واحدة وبعض المحمول ما ذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة \* قال الامام استأجر دابة  
ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل مشرين فان سمت عليه تمام الأجر وان تلفت بعدما بلغت عليه  
نصف قيمتها وتمام الأجر يضمن عند الثاني كذا في الوجيز للكردرى \* وإن استأجرها ليحمل  
عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر محتوما من الحنطة وجارها بتمامها فهلك قبل أن يرد  
إلى صاحبه إن كان يعلم أن الجار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكما لا الجار المسمى وإن كان لا يطبق  
يضمن جميع القيمة ولا يجب الأجر كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو أمر المكترى لرب الدية أن يجمعها  
فجمعها وهو يعلم أنه زيادة أو لا يعلم لا يضمن المكترى وهذه حيلة كذا في الغيائية \* وإن أكثرها  
ليحمل عليها عشرة فحمل في جوارق عشرين فأمر رب الدية أن يضعه عليها ففعل وذلك لا ضمان

٢ كذا علق في كفلها

وان جملته ضمن ربع القيمة ولو كانا في عدلين فحمل كل واحد منهما عدلا أو حمل المستأجر أو لا ثم رب  
الدابة لا ضمان أصلا ولو حمل ربهما أو لا ضمن المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكردي \* استأجر دابة  
ليركبها الى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه حملا يضمن قدر الزيادة ان عطبت الدابة نص في الكتاب  
وتفسير ذلك ان يرجع الى اهل البصر فيسأل منهم ان هذا الحمل يزيد على ركوبه في الثقل وهذا اذا  
لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن  
جميع قيمة الدابة هكذا في الصغرى \* واذا استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل آخر مع نفسه ان سلمت  
الدابة فعليه الاجر كلا ولا ضمان وان هلكت الدابة من ركوبها بعد ما بلغ المكان المشروط فعليه  
الاجر كلا وضمن نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن  
ذلك الغير فان ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا كان أو مستعيرا وان ضمن ذلك الغير رجع  
على المستأجر ان كان ذلك الغير مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوى  
ان يكون ذلك الغير أخف أو أثقل قالوا وانما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطيق ركوب  
اثنين اما اذا كانت لا تطيق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمدا رحمه الله تعالى أوجب  
في هذه المسئلة نصف القيمة مطلقا وذكر في الجامع الصغير فيمن استأجر دابة الى القادسية فأردف رجلا  
خلفه فعطبت الدابة ضمن بقدر الزيادة وذكر في الجامع الصغير بضاد بمسئلة القادسية بكثير واعتبر  
فيها الحزرو والظن وفي القدوري بقول المستأجر يضمن النصف سواء كان اثماني أخف أو أثقل قال الشيخ  
الامام الزاهد فخرا الاسلام على البزدوى وحاصل ذلك ان يعتبر الحزرو والظن فان أشكل يعتبر العدد  
وان حمل عليها مع نفسه حملا يضمن بقدر ما زاد اذ ركب في غير مكان الحمل فاما اذا ركب على مكان الحمل  
يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسئلة يقول استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على طاقه غيره  
يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطيق ان يركب عليها مع الحمل اما اذا كانت لا تطيق  
ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط \* ولو استأجر دابة ليركبها فلبس من  
التياب أكثر مما كان عليه حين استأجرها فان لبس من ذلك مثل ما لبس الناس اذ ركبوا لم يضمن  
فان كان أكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في المبسوط \* رجل استأجر دابة فلما انتهى الى الدار  
ساقها الى الدار ودخل لينزع لباسا زائدا عليه فخرجت من الدار وهربت وخرج الرجل ولم يلحقها  
لا يضمن لانه ما ترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر ليركبها في المصرة عشرة أيام  
فحبسها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن ولو حبسها أكثر من عشرة أيام فلا أجر للزيادة ولو أنفق  
عليها كان متبرعا كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر دابة ليزف  
عليها عروسا الى بيت زوجها الى الافان كان العروس بعينها وبس المالك فانه فحوز الاجارة وان كان  
العروس بغير عينها فالاجارة فاسدة فان اركب عروسا في الاستحسان يعود العدة حائزا وعاليه المسمى فان  
حبسوا الدابة حتى أصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر هذه الدابة لركوب عروس بعينها  
في المصرة فانه يجب الاجر وان استأجرها لركوب عروس بعينها خارج المصرة فانه لا يجب الاجر وهل يصير  
ضامنا بالمحبس ان وقعت الاجارة على الركب خارج المصرة يصير ضامنا بهذا المحبس وان وقعت  
الاجارة على ان يركبها في المصرة لا يصير ضامنا بهذا المحبس وان كان استأجرها لركوب عروس بغير  
عينها فانه يجب الاجر متى حبسوها سواء استأجرها لركوب في المصرة أو خارج المصرة فان استأجر لحمل  
عروس بعينها فأركب غير ما صار ضامنا ولا يجب الاجر سلمت الدابة أو هلكت وان كان لحمل عروس

بغير عينا لم يضمن كذا في المحيط \* تكارى ليحمل انسانا فحمل امرأة ثقيلة لا يضمن لان اسم  
الانسان يتناولها وان كانت ثقيلة بحيث لا تحملها الدابة يضمن لانه يكون اتلافا لاجلا كذا في محيط  
المرخمي \* لو استأجرها ليركب فأركب صديقا يستملك ضمن الكل وكذا اذا لم يستملك كذا  
في الغيانية \* اكترى دابة ليحمل عليها امرأة فولدت فحمل ولدها معها يضمن بقدر الولد وكذا ان  
لوولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولدا لنافقة لمالك لصاحب الدابة كذا في محيط المرخمي  
\* واذا استأجر حمارا بسرج فأسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحمرة فهو ضامن بقدر ما زاد اتفاق الروايات  
وان كان السرج الثاني أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره با كاف فنزعه ذلك  
الا كاف وأوكفه با كاف هو أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وان أوكفه با كاف هو أثقل ضمن  
بقدر الزيادة واذا استأجر حمارا با كاف ليركبه فنزعه الا كاف وأسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمارا بسرج  
ليركبه فحمل عليه كان السرج كافا وركبه فهو ضامن هكذا ذكر في المجامع الصغير قالوا وهذا قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو ضامن بقدر ما زاد وجهه ما ذكر  
في المجامع الصغير وهو الأصح أنه مخالف في الكل صورة وهي وهذا اذا كانت دابة تو كفى بمثل هذا  
الا كاف أما اذا كانت دابة لا تو كفا أصلا ولا تو كفا بمثل هذا الا كاف يضمن جميع القيمة في قولهم  
جميعا كذا في المحيط \* ولو استأجر حمارا عربيا فأسرجه وركبه فهو ضامن قال مشايخنا اذا استأجر  
من موضع الى موضع لا يمكن الركوب اليه الا بسرج نحوان استأجره من بلد الى بلد لا يضمن وكذلك  
لو استأجره ليركب في المصروا المستأجر من لا يركب في المصروا يأنفلا ضمان ويثبت الاذن في الاسراج  
في حقه دلالة فان كان المستأجر من يركب في المصروا يأنفلا عليه الضمان ثم اذا ضمن هل يضمن جميع  
القيمة أو بقدر ما زاد لا ذكره في المسألة في الأصل قال بعض المشايخ يضمن جميع القيمة وهو الأصح  
هكذا في المحيط \* وان استأجر دابة بغير مجامع فألجمها أو كانت ملجمة فنزعه وأبدله بالمجامع مثله وركب  
لا يضمن وان كانت تركب بغير مجامع فألجمها بالمجامع لا تلجم بمثله كان ضامنا كذا في خزنة المفتين \*  
واذا كسج الدابة بالمجامع أي جذبها الى نفسه بعنف أو ضربها فعطبت عن عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعليه افتوى كذا في المجوهرة النيرة \* وعن اسماعيل الزاهد قال لو استأجرها ليركبها  
فضر بها فانت ان كان يضر بها فان صاحبه أو أصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعا وان أصاب غير  
الموضع المعتاد يضمن بالاجماع الا ان يكون ما ذناله في ذلك الموضع بعينه كذا في المضمرات \* فار  
عنف في السير يضمن اجماعا كذا في الغيانية \* رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فحماوز بها  
عن الكوفة مقدار ما لا يسمح فيه الناس وركب في تلك الزيادة أو ليركب ثم ردها الى الكوفة  
كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضرة عليه ما لم يردها الى صاحبها حتى لو هلك  
في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
الاخر وهو قول صاحبيه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ملك المستأجر في يد المستأجر فاستحقه رجل  
فضمن المستأجر قيمته رجوعا الى التجربى ضمن كذا في اليباع \* جامع القنارى اذا استأجر ليحمل  
عشرة اقفة فأجرها من غيره ليحمل عليها عشرين فغيره حمل فعطبت الدابة بتخريب المالك  
في التضمن فان ضمن الثاني رجوعا على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه هو الذي  
غره ولو استأجر الى همدان فعطبت الدابة في نصف الطريق والذي بقي أشد يقسم الكراء على  
السهولة والشدة لانه رب فرسخ كراؤه درهم ورب فرسخ كراؤه درهمان كذا في التتارخانية \*  
ولو استأجر دابة ليركب الى موضع كذا اذا هبوا جأشيا بعلمها حتى فسدت ثم رجع وأردف غيره

يجب أجر مثل الذهب ونصف أجر مثل الرجوع لان في الرجوع صار خاصا في النصف وفي النصف فاسد ولو هلكت ضمن نصف قيمة الدابة وان علفها بحسب ذلك مما عليه من الاجر كذا في الغيائية \* ولو استأجرها ليركبها الى مكان عينه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلكت وان كان الثاني اقرب من الاول كذا في البدائع \* واذا استأجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب بها الى مكان آخر وسلت الدابة أو هلكت فلا أجر عليه والاصل في جنس هذه المسائل أن استيفاء المعقود عليه يوجب الاجر على المستأجر اذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو المعقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا الا يرى أن من استأجر من آخر ثوبا بعينه ليلبس به ونصب هذا المستأجر من هذا الا جرت ثوبا آخر ثم ان المستأجر لبس الثوب المعصوب دون الثوب المستأجر فان كان في بيته فانه يجب الاجر على المستأجر في الثوب المستأجر وان لم يكن متمكنا بأن كان غصب رجل الثوب المستأجر من المستأجر لا أجر على المستأجر أصلا كذا في الذخيرة \* استأجر دابة ليحمل عليها حلا معينا الى موضع معين في طريق بعينه أو استأجر حمارا يحمل متاعه في طريق بعينه فأخذ في طريق آخر يملكه الناس فهلك أو المتاع لم يضمن وان بلغ فيه الاجر لان الطريقين لم يتفاوتا لم يفد تعيينه حتى لو أخذ في طريق لا يسلكونه أو يخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان جهل في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ فيه الاجر ولا عبرة بالخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في القرائن \* رجل استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الحمار ورضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضي خان \* استأجر دابة من القرية الى المصريفت صاحب الدابة رجلا مع المستأجر فتشاغل البعير في الطريق بأمر من الامر وذهب المستأجر وحده بالدابة فضاعت في يده الا ضمان على الرجل المبعوث كذا في خزائن المقتنين \* وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى فيمن استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض الطريق ادعاه لنفسه ومجدا استجارها وصاحبها يدعى الاجارة فلو نقتت من ركوبه لا ضمان عليه ولو نقتت قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة في أيها ليردّها على صاحبها فقلت يضمن وذكر القدرى أن عند أبي يوسف رجه الله تعالى عليه أجرة ما قبل بحوده وسقطت عنه أجرة ما بعد بحوده وقال محمد رجه الله تعالى عليه أجرة الجميع كذا في الكبرى \* قال واذا عطلت الدابة المستأجرة أو العبد المستأجر عند مستأجرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المعقود عليه كذا في شرح الطحاوي \* اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الى المدينة ثم حمل عليها في الرجوع فقهر من الملح بغير إذن صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في المتلف \* وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعيرا وأمره أن يكرهه ويشتري له شيئا بالكره فعصى البعير في يده فباعه وأخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه أبو جعفر ان باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى المحل كما في أمره بالبيع لا ضمان عليه في البعير ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر أن يستطیع اما كما أو يستطیع رده أعني فهو ضمن لقيمة كذا في الخلاصة \* وسئل عن أجردابة من آخر ليحمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلا ليذهب مع الدابة ثم يرجع بها وقال له ارجع بها الى مع البعير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت البعير وتختلف هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة أيا ما في عمل نفسه ثم رجع بها مع غير أخرى فاعير على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم لانه اجير خالف حين

استعملها في ضمن والا جبر اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله  
 الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان لم يستعمله لم يضمن وان لم يرجع مع العير الاولى  
 لانه قال له مع العير ولم يقل هذه العير فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد رجع مع العير فلا يضمن هكذا  
 في فتاوى النسفي \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى منزله يوما الى الليل  
 وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانيا يركب الدابة فعطبت يضمن قيمة  
 الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو المختار عند أبي الليث  
 رحمه الله تعالى كذا في خزائن المفتين \* استأجر جارا ليحمل عليه عشرين وقرمان التراب الى أرضه  
 بدرهم وله في أرضه ابن وكذا عاد حمل عليه وقرمان ابن فان ملك في العود ضمن قيمته ولا اجر وان سلم  
 حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي \* استأجر جارا ليحمل كذا جلا فزاد على  
 ماسمي وجعل المحولة الى مكانها وجاءه بالمحار سلبا فضاغ قبل رده الى صاحبه نظرا الى ما زاد في ضمن من  
 قيمة المحار بذلك القدر هكذا في الكبرى \* وسئل عن استأجر جارا ليحمل عليه السرقين بأجر  
 معلوم والمحار ضعيف وقال المستأجر انه لا يقوى على الحمل وقال الاجر بل يقوى واجل عليه حمل مثله  
 فبعث فاصابت رجله آفة قال لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* وفي المنتقى استأجر غلاما مشهرا  
 بعشرة في الحياطة فاستعمله في اللبن يلينه بعشرة فعطب في ذلك ضمن وان لم يعط في ذلك حتى رده الى  
 الحياطة فعطب فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر دابة الى مكان معلوم فجاوز ذلك المكان  
 كذا في الذخيرة \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جاء بدابة الى بيطار وقال انظر فيها فان  
 بها علة فنظر فيها فسال تحت أذن علة يقال لها فارة يعني (موش) فأمره صاحب الدابة بانخراجها  
 فأخرج ذلك بأمر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البيطار لانه ما أذن في ذلك كذا في المحيط \*  
 صير في أفقد دراهم رجل بأجر فاذا فيها زبوف أو ستوفة لا يضمن الصير في شيئا لانه لم يتلف حقا على  
 صاحب الدراهم وانما أوفى بعض العمل وهو تمييز البعض فيرد من الاجر بحسب ذلك حتى لو كان  
 السكل زبوا فيرد كل الاجر فان كان الزبوف نصفاً فينصف الاجر ويرد الزبوف على الدافع فان أنكر  
 الدافع وقال هذا ليس ما اتخذت مني كان القول قول الاخذ مع عينه لانه ينكر أخذ غيره وهذا  
 اذا لم يكن الاخذ أقر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجهاد فان أقر بذلك ثم أراد ان يرد البعض بعيب  
 الزبافة وأنكر الدافع أن يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى قاضي خان \* وسئل عن  
 استأجر ورثا ليكتب له مصفواً ويقطه بعشرة بكذا ويجه فأنحط في بعض الثقط والعواشر قال أبو  
 جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدافع بالخيار ان شاء أخذ وأعطاه أجر مثله ولا يجاوز به المسمى وان  
 شاء رده عليه وأخذ ما أعطاه وان واقعه في البعض دون البعض أعطاه حصته ما وافق من المسمى وما  
 خالف من المثل كذا في المحاوي \* ولو أمر رجلا ليصبغ ثوبه بالزعفران أو بالقم فصبغه بصبغ من  
 جنس آخر كان لب الثوب أن يضمنه قيمة ثوبه أبيض وترك ثوبه عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه  
 أجر مثله لا يراد على المسمى وان صبغه ما أمر به الا أنه خالف في الوصف بأن أمره أن يصبغه برقع فقفر  
 عصفه فصبغه بغير عصفه وأقر بذلك رب الثوب خير رب الثوب ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة  
 ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفه مع الاجر المسمى كذا في الظهيرية  
 وفتاوى قاضي خان \* ولو دفع اليه خاتما وأمره أن يتقش اسمه في الفص فتقش اسم غيره عدا  
 أو خطا أن شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم وان شاء أخذه وأعطاه مثل أجر عمله لا يراد على المسمى  
 وكذا اذا دفع الى نجار بابا وأمره أن يثبته كذا ففعل غير ما أمره فله الخيار وان وافق أمره الا قليلا فلا



عبرته كذا في الغيابة \* وإذا أمر رجلا أن يحمله يديتا فحضره قال محمد رحمه الله تعالى أعطاه ما زادت  
 المحضرة فيه ولا أجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع \* وإن أمره  
 أن يتعش بابه أو جداره أو حجر فقهه أخضر فإن شاء ضمنه وإن شاء أخذ وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر  
 له ولو أمر التجار ببيع له سمك يتيه فأنه كذا وأقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الأجر ولا ضمان  
 عليه وإن سقط كما قام من عمله وتكسرت الإجداع فلا ضمان ولا أجر كذا في الغيابة \* رجل  
 استأجر أرضا لزراعتها فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا أجر عليه كذا في الجامع الصغير \*  
 ولو قال أقطعه قميصا فحاطه قباء أو أمره أن يخطه روميا فحاطه فارسيا فإن شارب الثوب ضمنه قيمة  
 الثوب وترك الثوب عليه وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثله ولا يراد على المسمى ولو خط سرايل يتقطع  
 حتى المالك إلى الضمان والصحيح أن له الخيار لأنه وافق أمره في أصل الخطا كذا في الغيابة \*  
 روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى فممن دفع إلى رجل شيئا لضرب له طستا موصوفا فضرب له كوزا  
 قال إن شاء ضمنه مثل ما شبهه وبصر الكوز للعامل وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به  
 ما سمي كذا في البدائع \* وإذا دفع إلى حائك غزلا يتسجعه سبعين في أربع فحما كذا أقل أو أكثر فله  
 الخيار لأنه يعتبر شرطه وإن شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثله وأقول قول الحائك في مقدار  
 المقبوض وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه الأجر لا يمكن في الزيادة لا يعطى باز إلا بدله لأنه تسجع غير  
 أمره وفي نقصان يعطيه أجر مثل ما جاء به لا يراد على المسمى بر يديه على حصته من المسمى وتفسيره أنه  
 أمره سبعين في أربع ومكسره ثمان وعشرون وما جاء به سبع في ثلاث وهو أحد وعشرون فانقصان  
 بالربع يتقص عن المسمى ربعة فيجب أجر مثل ما جاء به ولا يراد به على ثلاثة أرباع المسمى وإن اختلفا  
 في مقدار أمره فالقول قول رب الثوب وخيار خالفه في الشرط كذا في الغيابة \* ٢ (مردى  
 ريسان قز بافنده دادنا كرباس بافند بافنده بعضی ازین ريسان قز برداشت و ريسان بنده  
 در آورد) فلو تسجع الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعه الحائك فالقول للمالك ٣ (وخذوا نند  
 ريسان از بافنده مثل ريسان خود طلب كند) لأن الحائك يصير غصبا حيث خط غزله بغزل  
 الآخر خطأ لا يمكن معه التمييز أو كان يمكن ولكن بكلفة ومشقة فيضن غزل ذلك الرجل ويكون  
 الثوب له كذا في خزنة المفتين \* دفع إلى حائك نوعين من الغزل وأمره أن ينسج أحدهما أرق  
 والآخر أغلظ فخط الحائك خطأ ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز  
 المذكور \* رجل دفع إلى نساج نوعين من الغزل أحدهما أرق من الآخر ٢ (و فرمودش كه  
 این پار يك را شصدي باف و این سطر را بافندي) فخط النساج ونسج أحدهما في النوصار  
 السكر باس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة \* في النوازل مثل  
 أبو بكر عن أكار قال له صاحب الضيعة أخرج هذه المحنطة إلى الصهرام وهذا الجوز فانه رطب حتى  
 لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى فسد قال إن قبل إلا كرامة صاحب الضيعة هذا ولم يفعل حتى  
 فسد ضمن في الجوز وإن كانت حنطة يغمى قيمتها والفاصله قال الققيه إذا لم يجد من الرطب مثله فعليه  
 قيمته وإن كان يقدر على المثل فعليه مثله كذا في التارخانية \* ولو جاء إلى خياط بثوب فقال  
 للخياط انظر إلى هذا الثوب أن كذا في قميصا فاقطعه وخطه بدرهم فقال نعم قال أقطعه فإذا هو لا يكفيه  
 لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انظر إلى هذا الثوب أي كذا في قميصا فقال نعم فقال صاحب  
 الثوب فاقطعه أقال فاقطعه إذا فلما قطعه إذا لا يكفيه لاد كره هذه المسئلة في الكتب وحكي عن  
 الققيه أبي بكر البخني أنه قال لا يضمن كذا في الذخيرة \* إذا دفع إلى خياط ثوبا وقال أقطعه حتى

ث

٢ رجل دفع إلى النساج  
 غزل قز لتسجعه كرباسا  
 فأخذ النساج بعضه  
 ووضع بدله غزل قطن  
 ٣ ورب الغزل يطلب من  
 النساج مثل غزله  
 ٤ وأمره بأن هذا الرفيع  
 ينسجه في ستمائة وهذا  
 الغلظ في خمسمائة

يصيب القدم وكه خمسة أشبار وعرضه كذا فحماه به ناقصا قال ان كان قدراً أصبع ونحوه فليس بشئ  
وان كان أكثر منه يضمه كذا في الخلاصة \* ترك الحمار على الباب ودخل المنزل ليأخذ خشب الحمار  
وضاع ان لم يرغب عن بصره لا ضمان وان غاب ان وضعه لا يعتد به كما ان كانت السكة غير نافذة  
أو بعض القرى لا يضمن فان هذا تضييعا ضمن ربه الحمار الى بابه ودخل الدار ليأخذ شيئاً أو المسجد  
فهذا وترك الربط سواء في ضمن في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حماراً  
فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه أيضاً فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار  
المستأجر وأهلك ان كان بحال لو اتبع الحمار المستأجر ملك حماره أو متاعه لا يضمن ولا يضمن استدلالاً  
بأن البقرة اذا نذت من السرح وترك الاجير ابتداءً لثلاثين نذت الباقي فهذه كذا التي نذت لا يضمن  
قلت وفي اجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما فضاع الآخر ان غاب عن  
بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة السابقة ان غاب عن بصره فهلك فتأمل عند  
الفتوى كذا في خزانة المفتين \* وفي فتوى الاصل استأجر حماراً اضل في الطريق فتركه ولم يطلبه  
حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم ينظر به فلا ضمان  
عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آسأ من وجوده ولو طلب بالتقرب في حوالى الموضع التي ذهب منها الا ضمان  
وان ذهب وهو براء ولم يمتعه وهو ضامن بريده اذا غاب عن بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء  
بالحمار الى الحجاز وترك الحمار واشتغل بشراء الخبز فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يرغب  
عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* ولو ربط الحمار على آرى في سكة نافذة وليس له منزل  
في تلك السكة ولا يقرب به ان استأجره ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استأجره مطلقاً ولم يبين من يركب  
وهناك قوم ينام ليسوا في عيال المستأجر ولا من أجرانه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم  
أو بعضهم وقبلوا حفظه وكان الاغلب في مثل ذلك الموضع ان نوم من يحفظ الدواب فيه لا يصحكون  
اضاعة لا يضمن وان كان ذلك موضعاً عدت نوم من يحفظ لدواب اضاعة ضمن يعني اذا لم يستحفظهم فلما  
اذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة \* رجل  
استأجر حماراً واستأجر رجلاً يحفظ الدابة فهلك الدابة في يد الاجير ان كان المستأجر استأجره ليركب  
بنفسه يضمن وان لم يسم الا راكب فلا ضمان كذا في الذخيرة \* استأجر حماراً فوقفه ليدلى الفخار  
فذهب الحمار وانتهبه انسان فان راى ينتهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن كذا في الفصول العمادية \*  
ان اشتغل بالصلاة في الطريق والحمار بين يديه فضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلاة ولم يتبعه ضمن  
وان لم يرغب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى الغيبية \* وسئل ابو بكر عن امرأ خزان  
يستكرى حماراً ويذهب الى موضع كذا حتى يوفى الامر الاجر ففعل المأمور ذلك وأدخل المأمور  
في الطريق الحمار في رباط ففهم الاوص واستولوا على الحمار قال لا ضمان عليه ان كان الرباط على  
الطريق الذي كان عمر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا في الحاوى \*  
استأجر رجلاً ودفع له حماراً وخسين ليشتري شيئاً للتجارة في موضع كذا فذهب واشترى وأخذ الظالم  
حماراً فافله فذهب البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض والاجير فن ذهب بضه استر والبعض  
لا فان كان الذين استردوا يلومون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان الذين ذهبوا لا يلومون لمافيه من  
تحمل المتاع لا ضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتقى المسكر المتاع وذهب بحماره فأنخذ  
القطاع القماش ان كان يعلم لولا الفرار بالحمار لا أخذوا الحمار مع القماش لا يضمن وان أمكنه الفرار  
مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر دابة ليذهب

قوله استأجر الخ مكنان  
طبع بولاق

بها الى موضع معلوم فأخبر ان في الطريق لموصاف لم تفت الى ذلك فذهب فأخذ الصوص وذهبوا  
بالدابة قال القنية أبو بكر ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأما هم فلا  
ضمان والافهوضان كذا في الظهيرية \* جماعة آجركل واحد منهم جاره من انسان وسلوا اليه  
ثم قالوا واحد منهم اذهب أنت معه تتعاهد المحمر فذهب معه فقال له المستأجر وقف هنا مع المحمر حتى  
أذهب بحمار واحد وأخذ الجوالق فذهب بالحمار لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه  
لانهم أئروه بتعاهد ما في يد غيره كذا في خزائن المقتنين \* رجل اكرى جارا من كس الى بخاري فبقي  
الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بخاري فأمر المستأجر رجلا أن ينقل على الحمار في حلقه كل يوم  
مقدارا معلوما وصح له الأجر الى أن يصل اليه صاحب الحمار فأمره أن لا يجير الحمارا ما وافق عليه  
وهلك في يده قالوا ان كان المستأجر اكرى له كره كره نفسه ضمن وان اكرى له ولم يسم الركب لا يضمن  
كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا دفع الرجل فرسه الى رجل ليذهب به الى قرية وبوصله الى  
ولده فذهب به وسار مرحلة ثم انه ذهب وسبب الفرس في رباط ومضى لوجهه فجاء رجل من أهل تلك  
القرية فرعى الرباط فمرف الفرس فاستأجر رجلا ليذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس  
فهلك الفرس في الطريق فضمن الفرس على من يجب قال لاشك أن الاول ضامن لتسييره وأما  
مستأجر الاجير الذي ذهب بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه وان أخذه ثم  
دفعه الى الاجير فان أشهد انه أخذ له انما أخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير من في عياله فلا ضمان  
أيضا وان ترك الأشهاد أو شهد لكن الاجير لم يكن في عياله ضمن وأما الاجير فهو وضامن على كل  
حال وهذا الجواب في حق الاجير مشكل اذا كان المستأجر أشهد على انه أخذ ليردها على المالك  
والاجير في عيال المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى ابن اخي صاحب الفرس لا يبرأ  
عن الضمان واذا ضمن الاجير لا يرجع بما ضمن على المستأجر كذا في المحيط \* وفي بعض الفتاوى  
٣ (خكري درره بمائد كرى كبرنده زفت ونور اماند خداداوند خرابنوبود) فأخذ الصوص  
الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستأجر وكذلك ان كان المكاري مع الحمار الا أن المستأجر  
لم يكن معه فذهب المكاري وترك الحمار فأخذ الصوص الحمار فلا ضمان على المكاري قالوا هذا  
اذا لم يكن للمكاري حمل المتاع على دابة أخرى فأما اذا أمكنه فلم يحصل كان عليه الضمان كذا  
في الذخيرة \* استأجر جارا وذهب مع جاره الى البلد فأخذ العوان جاره المملوك فاشتغل  
بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال قاضي خان لا يضمن مطلقا  
وقال القاضي بديع الدين يضمن كذا في القنية \* استأجر جارا ليتقل التراب من خربة فأخذ  
في النقلة فانهدمت الخربة وهلك الحماران انهدمت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان  
انهدمت من غير معالجته بل رخاوة فيها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية \*  
رجل استأجر جارا ليتقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها نهر جار فبلغ موضع ضيقا فغضب الحمار فوقع  
في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الحمل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه  
المحمر وعليها أجهالها كان ضامنا وان كان موضعها تسير فيه المحمر وعليها أجهالها ويتجاوز فان غف  
عليه المستأجر حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لأم ضربه وتغيبه لا يضمن كذا  
في الظهيرية \* استأجر جارا ليتقل عليه المحطب من الكرم وكان يتقل عليه المحطب ويوقره كما يوقر  
مثله فهدم الحمار على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يغف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق  
الناس مثل ذلك الحمار في ذلك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو وضامن كذا في الذخيرة \*

٣ اتقطع المكاري  
في الطريق وذهب  
المستأجر وترك الحمار  
وصاحب الحمار لم يكن معه

ولو حمل عليه المحطاب الى المصر فصدم الحمار حائطاً فوق وقع في النهر فغطب فان كان يمر وقر المحطاب سائلاً  
 غالباً لم يضمن وان كان يعلم أنه قلاباً يسلم ضمن وكذا اذا ساقه على قطرة ضيقة كذا في الغنيمة \*  
 مستأجر الحمار قبضه وارسله في كرهه مع برذعته فسرق البرذعة وأثر فيه البرد ومرض ومات منه في يد  
 المالك ان كان السكرم حصيناً بأن يكون له حائل رفيع لا يقع بصر المار على السكرم وله باب معلق فان  
 عدم واحد لم يكن حصيناً والبرد لا يضره مع البرذعة لا يضمن البرذعة والحمار وان كان بحمال يضره مع  
 البرذعة ضمن قيمة الحمار لا البرذعة وان لم يكن حصيناً ويضره مع البرذعة ضمن قيمتها وان كان بحمال  
 لا يضره مع البرذعة ضمن قيمة البرذعة لا الحمار ويضمن نقصان الحمار الى وقت الرذ الى المالك كذا  
 في الوجيز للكردي \* فغصب الحماراً مستأجر والمستأجر يقر أن يأخذه منه بعد التبين فلم يفعل  
 حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* زرع بين ثلاثة صدوه ثم استأجر واحداً من الثلاثة حماراً من رجل  
 لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فغطب الحمار عند  
 المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الحمار أو البقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن  
 المستأجر كذا في خزنة المقتنين \* استأجر قبالة ليزن به الحمل وكان في عموده عيب ولم يعلم به المستأجر  
 فوزن به وانكسر ان كان يوزن مثل ذلك الحمل بمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن والا يضمن  
 وهذا اذا لم يعلم الا بمر المستأجر بذلك العيب أما اذا أعلم فقد أذن له بأمر يوزن به القدر الذي يوزن فيه  
 بدون ذلك العيب فادوزن ذلك القدر لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردي \* قال فخر الدين  
 وبه يقتضي هكذا في الكبرى \* وفي يوسع المنتقى استأجر قدراً فلما انقضت مدة الاجارة ردها الى  
 المالك فهلك في الطريق لا يضمن وان لم يردها يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل استأجر  
 قدراً فلما فرغ حمله على الحمار وذهب به الى بيت صاحبه فزلقت رجل الحمار فانكسر لا يضمن ان كان  
 حماراً يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزنة الفتاوى \* استأجر قدراً للطبخ فطبخ فأخذه  
 ليخرجه الى الدكان فانزلت رجله فوقع فانكسر ضمن كالحمار اذا انزلق وقيل ينبغي أن لا يضمن كن  
 استأجر ثوباً بالبيع وتخرق من لبسه فيل وهو الصحيح وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقط حال  
 الانتفاع بها هكذا في القنية \* رجل استأجر فاساً ودفعه الى الاجير ليكسر المحطاب له فذهب به  
 الاجير ولا يدرى أين ذهب ان استأجر الاجير أولاً لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن  
 والمختار أنه لا يضمن مطلقاً كذا في الخلاصة \* والاصح أنه اذا استأجر الفاس أولاً لعمل لا يختلف  
 فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا أن يكون الاجير معروفاً بالخيانة وان استأجر الفاس لاجتلاف  
 فيه الناس فان استأجره لعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استأجره لغيره ولم يعين المستعمل  
 فدفعه الى الاجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو أولاً ثم دفع الى الاجير ضمن كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* استأجر فاس القصاب فأخذه منه العوان بالمجباية ولا يخلصه بدراهم حتى  
 ضاع لم يضمن كذا في القنية \* استأجر من رجل مرأوه جعله في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق  
 ودعا اجيراً له ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المرأوه فذهب به قال ان كان تحويل وجهه لم يطل  
 حتى لا يسمي به مضياً للثمن لا ضمان عليه والبول في ذلك قوله مع يمينه ان يكذبه الا جروان طال  
 التفاته فهو ضمان كذا في المحيط \* واذا استأجر مراً فجعله في الطين ثم اعرض عنه فسرق ان طال  
 الاعراض ضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا في المنتقى \* سمسار باع ما امره ببيعه فأعسلت  
 الثمن عنده بأمر صاحب الجمولة فسرق الثمن لا ضمان عليه بالاجماع كذا في محيط السرخسي \*  
 الجمال اذا جابا بحمل فقال صاحبه أمسكه فملك عنده لا ضمان عليه أما القصار والخياط ومن له

حق المحض لاستيفاء الاجرا اذا امسك بامر بعد العمل فهلك ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التارخانية \* واذا فسد الفصد او بزغ البراغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عبط من ذلك فان تجاوز الموضع المعتاد ضمن وهذا اذا كان البراغ باذن صاحب الدابة اما اذا كان بغير اذنه فهو ضمان سواء تجاوز الموضع المعتاد او لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج \* اذا هم الحجام او عتق الختان فبات يضمن بخلاف القصار لكون هذا اذا لم يتجاوز موضع الفعل فان تجاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات عليه نصف بدل النفس وان برأ فكمال بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر كراهته ما ذابح عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة \* ولو استأجره ليقطع يده او اصبعه او ينزع سنه جاز ولو مات لا يضمن كذا في التارخانية \* استأجر عيالا ليضع له طعاما في وليمة فافسد الطعام فأحرقه او لم ينخه كان ضامنا ولو لم يفسد الحجاز شيئا ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء وامر صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فخر على القدر وفكسرها وفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الحجاز فيما فسد وكذا الوسطة البعير على ولد صغير او عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى قاضي خان \* لو انفتح حلقوم الطاحونة وضاعت المحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية وانه اعلم

### \*(الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك)\*

وهو مشتق على فصلين

\*(الفصل الاول في بيان الحد الفاصل بين الاجير المشترك والخاص وبيان احكامهما)\* \* اختلفت عبارة المشايخ في الحد الفاصل بينهم بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبمضي المدة ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل كما لو استأجر خياطا ليقطع له هذا الثوب بدرهم واستأجر قصار ليقصر له هذا الثوب بدرهم وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبمضي المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر انسانا شهرا ليعتدمه والاجارة على العمل اذا كان معلوما صحيحة بدون بيان المدة والاجارة على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذا جع بين العمل وبين المدة وذكر العمل او لا فهو ان يستأجر راعيا مثلا ليرعى له غنما مسمومة بدرهم شهرا يعتبر هو اجير مشترك كالاجارة في آخر كلامه بما هو حكم اجير الواحد بان قال على ان لا ترعى غنم غيري مع غنمي واذا ذكر المدة او لا فهو ان يستأجر راعيا شهرا ليرعى له غنما مسمومة بدرهم يعتبر هو اجير وحده باول الكلام الا اذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غيري مع غنمي كذا في الذخيرة \* والاوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم ببيان عمله والاجير الخاص من يكون العقد واردا على منافعه ولا نصير منافعه معلومة الا بذكر المدة او بذكر المسافة كذا في التبيين \* وحكم اجير الواحد انه أمين في قولهم جميعا حتى ان ما هلك من عمله لا ضمان عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمره بعمل فيه عمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ كذا في شرح الطحاوي \* وحكم الاجير المشترك ان ما هلك في يده من

غير صدمه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر والحسن وأنه قياس سواء هلك بأمر يمكن التحرز عنه كالسرقة والنصب أو بأمر لا يمكن التحرز عنه كالحرق والغالب والقارة الغالبة والمكابرة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إن هلك بأمر يمكن التحرز عنه فهو ضامن وإن هلك بأمر لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان كذا في المحيط \* وبعضهم أفتوا بالصالح عملاً بالقولين والشح الإمام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال صاحب العدة فقلت له يوماً من قال منهم يفتي بالصالح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين قاضي خان يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* وفي الابانة أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى في هذه المسئلة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أفتى كذا في التارخانية \* ويقولهما يفتي اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم كذا في التبيين \* ثم عندهما انما يضمن اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثاً فيه عمل أمالو أعطاه مصحفاً يعمل له خلافاً وسبقاً لم يل له جواراً أو سكنياً يعمل ثانياً بافضاع المصحف أو السيف أو السكن فان لا يضمن اجماعاً كذا في المراج الوهاج \* وفي المتقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع اليه مصحفاً يقطعه بأجر فضاغ غلافه لم يضمن وكذلك لو دفع اليه ثوباً ليرفقه في منديل فضاغ المنديل وكذلك اذا دفع اليه ميزاناً ليعلم كفتيه فضاغ الدود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط \* وفي الخلاصة الحاشية فان شرط عليه الضمان في العقدان شرط عليه ضمان ما ملك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالنوت فسدت الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما ملك في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوهما فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التارخانية \* ثم اذا وجب الضمان على المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمولاً وبه على له الاجرة ويحيط الاجرة من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في المراج الوهاج \* وما هلك في يده بعمله كالتقصار اذ ادق الثوب فحرق أو ألقاه في النورة فاحترق أو احمال اذا تعرف فهو ضامن عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* خالف أولم يخالف كذا في البنايع \* ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت يده عندنا اذا كان محل العمل مسلماً اليه تسليمياً يكفي لنقل ضمان العقد ولو كان مشتركاً والمضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التارخانية \* ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمولاً وعليه أجر المثل كذا في الذخيرة \* وفي التبصير اذا احترق بيت الاجير بسراج ضمن كذا في التارخانية \* ومن استأجر رجلاً على خياطة ثوبه أو على قصارة ثوبه فقبضه فقتل في يده بغير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي \* والاجير المشترك كالتخياط والقصار مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب كذا في خزنة المفتين \* ولو كان الاجير المشترك راعياً بقراً وغنماً أو غيرها مما للعامة فقتل من سوقه وضرره بخلاف العادة ضمن قيمته ولو ساق الدواب على المشرفة فازدحموا على القنطرة فدفع بعضهم بهضافاً فوقها في الماء وعطبوا ضمن قيمته كذا في البنايع \* هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كما في العارية كذا في القنية \* الاجير المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بهضاً أو وطئت بعضها بعضاً ضمن وان كان اجيراً وحده لا لو نزل فحمل على أنثى



فعلبت لا يضمن كذا في السراجية \* المستأجر يحفظ الخان اذا سرق منه لا ضمان عليه لانه حافظ  
 للابواب والاموال في أيدي الارباب وكذلك المحارس لا يضمن اذا سرق لانه لا يملك كذا في الملتقط \*  
 وفي الناصري \* كارتز البقرة ترعى فسرقت لا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان والتارخانية \* قال  
 محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل استأجر حمارا ليحمل له دنانير الفرات الى مكان معلوم  
 بأجر معلوم فوقع الحمار في بعض الطريق فانكسر لادن فان شاء ضمنه قيمته في المكان الذي جعله  
 ولا أجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسر وأعطاه من الاجر بحسب ذلك وهذا مذهب علم ثنا  
 الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فأما اذا سقط من رأسه أو زلق رجلاه بعدما انتهى الى المكان  
 المشروط فانكسر لادن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابوري وهذا  
 الذي حكى عن القاضي صاعد يوافق قول محمد رحمه الله تعالى آخرافا ما على قول أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى أو لا فالحمل يجب أن يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف بجناية يده وأما اذا حصل لا بجناية يده  
 ان حصل بأمر لا يمكن التحرز عنه لا ضمان عليه بالاجماع وله الاجر وان هلك بأمر يمكن التحرز عنه  
 فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وله الاجر بحسب ذلك وعندهما يجب الضمان  
 وللك الخيل ولو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة \* فان سرق المتاع من رأس الحمار فان كان  
 صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان أوجب الضمان على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه  
 فهو ضامن على أصحهما وكذلك انقطاع الحمل الذي يشد به المكاري الحمل اذا كان انقطاعه في سوقه  
 للداية فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير سوقه مثل أن تكون الدابة واقفة فتجرح ريح فتعثرها  
 فتدثر من ذلك فينقطع الحمل فلا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج \* ولو حمل بحبل صاحب المتاع  
 فاقطع لا يضمن كذا في الغياثية \* استأجر حمارا ليحمل عليه زق من زعفران فرفعه المالك والحمار حتى يضا  
 على رأس الحمار وتخرق لا يضمن الحمار وفي المتن ولو وضعه الحمار في طريق ثم أراد رفعه فاستعان  
 ببر الزق فذهبا بضعا به فوقع وتخرق ضمن الحمار لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق  
 وأنزله الحمار وصاحبه ووقع من أيديهما يضمن الحمار والقياس ان يضمن النصف وبه أخذ الفقهاء  
 وكثير من المشايخ كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال له أجل أيهما شئت هذا بدرهم وهذا بنصف  
 درهم فحملهما معا فله نصف أجرهما ويضمنهما ان ملكا ولو حمل احدهما أو لافه متطوع في الباقي  
 ويضمنه ان ملك لانه حمل بغير إذنه ولو استأجر ليحمل جلود مينة فذبغها وهلك أو تلفها فلا أجر  
 ولا ضمان لانه ليس بمال ولو استأجر ليحمل هذه الدراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع  
 مثلها الى فلان فلا أجر له لانه ملكها بأداء الضمان كذا في التارخانية \* ولو استأجر حمارا ليحمل  
 احدهما كله ان كانا شريكين يجب الاجر كما لا يبينهما وان لم يكونا شريكين فله نصف الاجر لانه في حمل  
 النصف متبرع ولو حمل الى المكان الذي اشترط فقال لصاحب الحمل اسكه فامسك فضاع لم يضمن  
 ويجب الاجر ولو حبسه لاستيفاء الاجر حين طلب منه ضمن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس له  
 ان يطالب بالاجر ما لم يضع عن رأسه ولو حمل الى دار المستأجر وأدخله فعثر فسقط أو أراد ان يضع عن  
 رأسه فسقط ضمن ولو كسره انسان آخر لم يضمن هو ويجب له الاجر كذا في الغياثية \* وفي فتاوى أبي  
 الليث رحمه الله تعالى الحمار اذا نزل في مغارة ونهاله الا تنقال فلم يتقل حتى فسد المتاع سرقة أو مطر  
 فهو ضامن وتأويله اذا كانت السرقة أو المطر غلبا كذا في العصول العمادية \* استأجر ليحمل  
 حقيبة الى مكان فانشتت بنفسها ونخرج ما فيها قال أبو بكر ضمن كحمار انقطع حبله وقال أبو الليث  
 في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن قال فخر الدين وعليه الفتوى وبه نأخذ كذا

في الكبرى \* في المنتقى المحمال اذا كان يحملها على عنقه فعثر وأهرق وصاحبها معه فهو ضامن ولو زجه الناس حتى انكسر لا يضمن بالاجماع ولو أنه هو الذي زحم الناس حتى انكسر فإنه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الاجرة بازاء ما جل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي جله كذا في الخلاصة \* المكاري كان يتقل الدبس من القرية الى المصر فنزل في الطريق ونام ونرق الكلب الزق فصاع الدبس لا يضمن ان نام جالساً كذا في القنية \* في اليتيمة سئل ابو حامد عن رجل استأجر تركماناً يحمل له هذا الدبس من مرو الى بلخ فلما بلغ وسط الطريق كان هناك قنطرة وفيها حجر فلما أراد أن يمر به البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس وتلك القنطرة مما تسلك مع هذا الحجر هل يضمن التركمان أم لا فقال يجب الضمان على التركمان الذي كان يستعمله وسئل عنها يوسف بن أحمد فأجاب به كذا في التتارخانية \* وان نفرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق رب المتاع او بقوده لم يضمن المكاري وكذا اذا كان يسوقهما ولو كان صاحب المتاع على الدابة ومثاعه على دواب آخر وهو يسير معها لم يضمن المكاري وهذا التقسيم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو جله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثر وسقطت لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن راكباً لكن يمشي معه ضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الغيائية \* ولو اصابه الشمس او المطر ففسد لا يضمن وعندهما يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو عليها عبد فساق رب الدابة فعثر فذلك العبد لا يضمن لانه في يد نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستملك ضمن كالثوب والهيئة اذا ملك بسوقه كذا في الوجيز للكردي \* والصحيح أن لا فرق فلا يضمن العبد بالعقد كالحجر كذا في التتارخانية \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان على الدابة مملوك صغير رب المتاع استأجر الدابة ليحملها فعثر الدابة فوق عاتق المملوك وفسد الحمل فإنه لا يضمن المملوك ويضمن الحمل وان كان الملاك من جنابه يده ثم انما يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع وأما اذا كان يصلح لحفظ المتاع فيضمن المتاع كذا في المحيط \* سئل ابو القاسم عن استئجار رجل يحمل عصير على دابته الى موضع فعمله فحين أراد أن يضعه أحده أحد العدلين ورعى بالعدل الآخر فانشق الزق من رقبته قال ضمن نقصان الزق والعصير كذا في المحامى للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي اذا دفع جلا الى جلال يحملها الى موضع كذا وشرط عليه أن يسير ليلاً وصاحب الحمل معه يسير فصاعت الدابة مع الحمل ان كان المكاري يضيع الدابة بتركه المحفظ ضمن بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير تفديده لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما وينبغي أن لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف ولكن المذكور في أول هذا الجنس وشروط المرغبات في رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية \* ولا يضمن الملاح ما غرق من موج أو ريح أو صدم جبل فان غرقت من مبداه أو معالجته ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة أو وكييله لا يضمن الملاح الا بالتعدي لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدهما ومثاعه في الاخرى لم يضمن الملاح شيئاً الا بالتعدي كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلاة الغرض أو لحاجة ولم يغب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالتعدي ولو بلغت السفينة الى موضع ثم أعادها الريح أو الماء أو عادت الدابة عن بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة أو على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا أن يردّها الى موضع لا يمكن قبضه فيه فيجبره على عوده بالاجر وان لم يكن صاحب المتاع أو وكييله مع المتاع يجبر على العود بالاجر الاول كذا في الغيائية \* وان احترقت السفينة من نار

ادخلها الملاح محاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمرثسي \* استأجر سفينة معينة  
ليحمل عليها امتعته هذه فادخل الملاح فيها امانة اخرى بغير رضى المستأجر وهي تطبيق ذلك وغرقت  
والمستأجر معها الا يضمن الملاح كذا في القنية \* وسئل علي بن ابي حمزة عن ركب سفينة موقرة خافوا  
الغرق وقد استسكت سفينةهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجر سفينة ودخل فيها بعض  
الركاب وادخلوا بعض الاجال وفعلوا ذلك مرة بعد اخرى فغشت السفينة وجرت وانفقوا في الاجرة  
قدرا من الدنانير تكون تلك الاجرة على الذين باثروا العقد ام على جميع الركاب وصاحب الاجال  
وذلك انوارا من بين ما فعل اولئك فقال على العاقدين يجب الاجر والموافقة اولى كذا في التارخانية  
\* وفي المتن لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع او الوكيل في احداها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب  
من السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وخمن ما سوى ذلك قال هذا كله قول أبي يوسف وعمر  
رحمهما الله تعالى قال لا يبي يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال اذا  
كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها  
بعضا وكذلك القطار اذا كان عليها جملة ورب الجملة على ديرة فلا ضمان على الجمال كذا في المحيط ملا  
سفينة من امانة الناس وشدها في الشط لئلا تظهر فيها ثقب واهتلات ماء وغرقت وملكت الامتعة  
لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شذ السفينة ههنا فلم يشذ وأجرها حتى  
غرقت من الموج يضمن ان كانت تشذ في هذه الحالة كذا في القنية \* نساج كان ساكنا مع صهره  
ثم اكثرى دارا واتفق مع منعه البها وترك غزلا هناك فضاع ان لم يمتل الغزل من حبث كان الى بيت  
نان من دار صهره ولا اودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما  
يضمن على كل حال كذا في الكبرى \* وفي النوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كرباسا فذفع  
هو الى آخر لينسجه فسرقت من يده ان كان الثاني أجيرا او لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني  
أجنبيا ضمن الاول دون الآخر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما في الاول ضمان مطلقا  
وفي الاجنبى ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة \* وفي جامع الفتاوى وكذلك  
في الصانع اذا دفع الى مثله كذا في التارخانية \* رجل أخذ فزل انسان لينسجه فوضع في بيت  
الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى \* نساج ترك الكرباس في بيت الطراز  
فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا بمسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بهال  
لا يمسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن  
وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز لكن اذا أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرقت من بيت  
الطراز مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا فحش كذا في الخلاصة \* ٢ (بافنده  
كرباس رادر كاخيه ما ندوشب بخانه رفت ودر بست) وذلك في وقت ظلمة السراق فسرق الكرباس  
ان كان يترك مثل ذلك الكرباس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزانه  
المقتين \* ٣ (بافنده كرباس بافت ودرخانه نهاد وبعالك رد نكر دزد برد) هل يضمن الخائن  
فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد لم يرد وعلى قول من يقول  
مؤنة الرد ليست عليه لا يضمن كذا في الفصول العمدية \* ٤ (بافنده كرباس بافت وخصم را كفت  
كه كرباس را برون كردم يا تابرى بوى كفت نزيديك تو باشد فردا يا بيم و بيم شب دزد برد يا فنده تاوان  
دار باشد) لانه يصير مودعا بقوله (نزيديك تو باشد) واذا لم يقل (نزيديك تو باشد) وملاك  
بعد ما تم العمل قيل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وينبغي ان لا يضمن اذا جلس بالاجرة لانه لا يجب

٢ ترك النساج الكرباس  
في محل عمله وذهب الى  
بيته ليلاً وأغلق الباب  
٣ نسج النساج الكرباس  
ووضعه في البيت ولم يرد  
الى المالك فسرقه اللص  
٤ نسج النساج الكرباس  
وقال للخصم قد أخرجت  
الكرباس فأتناخذ  
فقال له دعه عندك وغدا  
أتى وأخذه فسرقه اللص  
في الليل لا يضمن النساج  
دعه عندك

عليه الرّد حينئذ كذا في انخراثة المقتين \* رجل دفع الى نساج كراسا به منسوج وبعضه غير منسوج  
فسرق ذلك عند النساج ذكر في النوازل أن على قول من يضمن الاجير المشترك ما ملك في يده بغير منعه  
يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج يحكم بالاتصال كشي واحد ونسج الباقي يزيد  
في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل اجيرا مشتركا فيضمن الكل وهذه جملة مسائل  
اقتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط كراسا  
فخاط به ما بقي قطعة من الكرياس فسرق قالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخز  
له خفافا فصل شي من الصرم فسرق قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولد دفع الى حائك ثوبا  
بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسج الباقي فسرق فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن شيئا  
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رحمه  
الله تعالى يضمنهما كذا في الغيبة \* ٦ (ربمان يبا فنده داد وشرط كرد كه دوروز را با فند  
ببافت) وهلك الثوب بعده يضمن على ما اختاره شيخ الاسلام الاوزجندی وكذلك القصار كذا  
في الفصول العمادية \* ولو استأجره شهر العمل الخياطة فهو اجير وحد ثمان استأجره ليخيط له ثوبا  
بعينه في يوم من الشهر يدرهم جاز ويرفع عنه أجر ذلك اليوم وهو درهم من أجر الشهر كذا في الغيبة \*  
جاء الخياط بالثوب الى المالك فحذبه المالك من يده وتخرق من ماله المالك لا ضمان وان كان من  
مدهما ضمن الخياط نصف نقصان التخرق كذا في الوجيز للكردي \* سئل أبو القاسم عن قصار  
وضع ثوبا على الخشب في الخناوت واقعد ابن أخيه حافظا وغاب القصار فدخل ابن أخيه الخناوت  
الاسفل فطز الطزارا ثوب قال ان كان البيت الاسفل بحال يغيب عن عين الداخل موضع الثوب  
فان كان ابن الاخت ضمه اليه أو أه أو ضمه الخال عند فوت أبيه فالضمان على القصار وان كان  
الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضم اليه فلا ضمان على واحد منهما وان  
لم يكن منضمًا فالضمان من كذا في الحاوي للفتاوى \* قصار سلم ثياب الناس الى اجير ليشمسها  
في المقصرة ويحفظها فنام الاجير ثم عاد بثياب رضاع منها خمس قطع ولم يدر كيف ضاعت ومتى  
ضاعت قال أبو جعفر المبرد أنهم ضاعت في حال نومه فالضمان على القصار دون الاجير ولو علم  
أنها ضاعت في حال نومه فلا جبر ضمان بترك المحفظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار  
في الوجهين جميعا قال أبو الليث رحمه الله تعالى إنما قال له أن يضمن القصار لانه كان يأخذ في مسئلة  
الاجير المشترك يقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان  
على القصار به نأخذ قال أستاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* قصار ان يتقبلان الثياب من  
الناس فترك أحدهما العمل ودفع الثياب الى الآخر وذهب رضاع شيء لا يضمن بالدفع الى غيره اذا ضاع  
لانهما كانا شريكين فكان أخذ أحدهما كأخذ صاحبه كذا في خزنة المقتين \* قصار من ثوب  
قصارا يدينه عند رجل ثم ابتاع الرهن وقد أصابت الثوب نجاسة عند المرتين فلما نظر اليه صاحب  
الثوب كلف القصار تطهير الثوب وإزالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر وترك الثوب عند  
القصار فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشي على القصار وان كانت  
النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان القصار ويهلك الثوب أمانة كذا في فتاوى قاضي  
خان \* ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري ٧ (يراهن رجته بكازرد و تكلف كهر رجته  
است كازر بيراهن را بنجم نهاد و بيراهن سوخت و كازر نداشت كه سوخته است) يضمن القصار لانه  
هلك بفعله والمجهول ليس بعذر كذا في الفصول العمادية \* قصار شمس ثوب القصار فاحترق كان

٦ دفع الغزل الى النساج  
وشرط أن يلبسه في يومين  
ففسده

٧ أعطى ثوبا رقيقا للقصار  
ولم يقل له انه رقيق فوضعه  
القصار في الخابية واحترق  
الثوب ولم يعلم القصار أنه  
احترق

ضامنا وكذا اذا عسر الثوب فتخرق وان فعل ذلك أجبر القصار ولم يعمد القصار لا يضمن الاجير  
ويضمن الاستاذ كذا في خزنة المفتين \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا أدخل القصار سراجا  
في حانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن  
في المحرق الغالب الذي لا يمكن اطفائه وهذا قولهما فاما عند أي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن  
ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية \* وتليذا القصار أو أجبره الخاص اذا أدخل نارا للسراج  
بأمر الاستاذ فوقع شرارة على ثوب من ثياب القصار أو أصابه دهن المراج لا يضمن الاجير ويكون  
الضمان على الاستاذ لانه أدخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان  
ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان \* تليذا الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من  
القصار فالضمان على الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الخلاصة \* أطفأ  
السراج في الحانوت وترك المسرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقع على ثوب رجل واحترق لا يضمن  
وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي \* وفي التجريد تليذا القصار وسائر الصنائع وأجبرهم لا ضمان  
عليهم الا بالتعدي ويضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم كذا في التتارخانية \* أجبر القصار اذا وطئ  
ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان مما لا يوطأ بأن كان رقيقا يضمن سواء كان  
ثوب القصار أو غيره كذا في الصغرى \* ولو شرط الضمان على المشترك ان هلك قيل يضمن اجماعا  
والفتوى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي \* ولو حمل شيئا في بيت  
الاستاذ باذنه فسقط على ثوب فتخرق ان كان من ثياب القصار لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ  
وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الفصول العمادية \* وان حمل الاجير شيئا في خدمة  
استاذة فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على رديعة عنده فأنفسدها كان ضامنا لها وكذلك لو عثر  
فسقط عليها فان كان بساطا أو وسادة استعاره للبط لا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على أجبره  
كذا في المبسوط \* ويضمن القصار ما تلف بدقه المعتاد أو احترق بالنورة في الحب أو بالشمس  
فرب الثوب ان شاء ضمنه قيمته معمولا وأعطاه الاجر وان شاء ضمنه غير معمول ولا يعطى الاجر ولو قال  
رب الثوب لا يحتمل هذا الثوب الدق أو قال رجل للزجاجي اقطع هذه الزجاجية فقال فلما يسلم من  
القطع فقال ان تخرق أو انكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فتخرق الثوب أو انقطع الزجاج  
فان كان لا يسلم مثله غالبا فلا يضمن له لانه رضى به وان كان يسلم أحيانا ضمن كذا في الغنيانية \* ولو  
أن أجبر القصار فيما يدق من الثياب انفلتت منه المدقة فوقع على ثوب فتخرق فان انفلتت على ثوب  
القصار قبل أن تقع على الخشبة التي يدق عليها خرقت ثوبا ان كان من ثياب القصار فلا ضمان عليه  
وانما الضمان على الاستاذ وان وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار فان الاجير يضمن فاما اذا  
انفلتت المدقة بعدما وقعت على الخشبة التي يدق عليها ثياب القصار فأصاب ثوبا آخر ذكر في ظاهر  
الرواية انه لا يضمن بلا تفصيل بين أن يكون ذلك الثوب من ثياب القصار أو لم يكن من ثيابها حكى  
عن أبي بكر البجلي أنه كان يقول يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة ابتداء على  
هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هذا كذا في الذخيرة \* في الولو الجنية  
ولو أصاب ذلك انسانا فقتله كان ضامنا على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ  
المعروف بنحو اهر زاده هذا في الوجه الاول وهو ما اذا أصاب انسانا قبل أن تقع المدقة على الخشبة أما  
في الوجه الثاني وهو ما اذا أصاب انسانا بعدما وقعت المدقة على الخشبة فكذا الجواب على قول  
البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن الا أن هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التتارخانية \*

ولو انكسر شيء من أدوات القصار بعمل التليذ مما يدق به أو يدق عليه لا يضمن التليذ وإن كان  
مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التليذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضي خان \* ولودعا  
رجل قوما إلى منزله فحشا على بساطه ففترق أو جلسوا على وسادة ففترقت أو كان الضيف متقلدا سيفا  
فما جلس شق السيف بساطا أو وسادة إلا ضمان عليه ولو وطئ على آنية من أوانيها أو ثوبا لا يسط  
منه ولا يوطأه وضامن كذا في المبسوط \* ولو جفف القصار الثوب على جبل فترت به جملة ففترقه  
لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة \*  
ولو استعان القصار برب الثوب فدقاه ففترق ولا يعلم من فعل أيهما ففترق فعند أبي يوسف رحمه الله  
تعالى يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغيبة \* قال القاضي فخر الدين رحمه الله تعالى الفتوى  
على أنه لا يضمن إلا النصف كذا في الكبرى \* وإذا لم يفترق الثوب هل يسقط من الأجر مقدار  
ما يخصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط أنه يسقط وكذلك لو جاء صاحب الثوب  
وخاط بعض الثوب في يد الخياط أو نسج بعض ثوبه في يد النساج فإنه يسقط من الأجر حصته وهو الصحيح  
هكذا في الفصول العمادية \* وإذا أراد صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه من القصار ففسكه  
القصار لاستيفاء الأجر فحذبه صاحب الثوب ففترق الثوب كان على القصار ضمان نصف المحرق كذا  
في التتارخانية \* وفي القصارين إذا جنت يد أحدهما فالفهمان عليهما يأخذ صاحب الثوب أيهما  
شاء بجميع ذلك كذا في خزائن الفتاوى \* وقصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال أبو نصر لا يملكه  
القصار كذا في المحاوي للفتاوى \* ذكر في أبحاث العدة إذا دفع الثوب إلى قصار وقال أقصره ولا تضع  
عن يدك حتى تفرغ منه أو شرط اليوم أو غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففرط حتى سرق  
لا يضمن واستفتيت أئمة بخاري عن القصار إذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك  
في الغد هل يضمن أجابوا نعم يضمن كذا في الفصول العمادية \* وفي النوازل سلم ثوبا إلى قمار أو خياط  
ثم وكل رجلا يقبضه فدفع إليه القمار غير ذلك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على الوكيل  
إذا هلك الثوب في يده ورب الثوب أن يتبع القمار بثوبه هذا إذا كان الثوب المدفوع إلى الوكيل  
ثوب القصار وإن كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار أن شاء ضمن الوكيل وإن شاء ضمن  
القصار فإن ضمن القصار فالقصار لا يرجع على الرسول وإن ضمن الرسول رجع على القصار لأنه مغرور  
من جهته كذا في الذخيرة \* القصار لو دفع إلى صاحب الثوب ثوب غيره فأخذه صاحب الثوب  
على ظن أنه له كان ضامنا كذا في خزائن المفتين \* ولو دفع القصار ثوب إنسان إلى غيره خطأ  
فقطعه وخاطه فرب الثوب يضمن أيهما شاء فإن ضمن القاطع لا يرجع على أحد وإن ضمن القصار رجع  
هو على القاطع ويأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في الثياب إلى إنسان ولم  
يعلم فقطعه إلا أخذ ضمن إلا أخذ للقصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع نفسه مع الوديعة على ظن  
أنه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لأنه أمين وكذا إذا في كل أجير مشترك وهل يحل الاتفاق أن  
أخذه عيرضا عن ثوبه يحمل ولا فلا ولا أجر عليه إن أنكر ثوبه وكذلك إذا قال القصار ونحوه دفعت  
الثوب إليك يصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصدق إلا بحجة كذا في الغيبة \*  
ولو حبس القصار بأمر المالك فهلك إن لم يقبض الأجر لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا  
لهم وإن قبض فهلك أمانة بالاجماع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقصار الحبس فإن  
حبسه وهلك ضمن كذا في خزائن الفتاوى \* رجل بعث ثوبا إلى قصار يسد تليذه ثم قال للقصار إذا  
أصلحته فلا تدفعه إلى تليذي فلما أصلحه دفعه إلى تليذه فذهب التليذ بالثوب هل يضمن القصار



فقال ان كان التلميذ حين دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان قال ذلك للقصار فان صدق القصار التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط وذكر صاحب المحيط في اجارات فتاواه رجل دفع ثوبا الى قصار ليقصره فبعاه صاحب الثوب يطلب الثوب فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الفصول العمادية \* وقعت واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق اتوا باب قصار بالليل وطلبوا احد منهم من القصار ماء للشرب وقال أنا رجل رست في محتاج الى الماء حاجة شديدة وباقي السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب وأخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فمضى الباقيون ودخلوا الخانوت وأخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكر ايدس الناس فأتقت أجوبة الفتاوى أن هذا لا يكون سرقا غالبا ويجب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسئلة على مسئلة ذكرت في شرح القدوري لو اخترق خانوت القصار من نار وقت من السراج ان ذلك لا يعتبر حرقا عاليا من قبل أنه يمكن اطفاء ذلك لو علم به في الابتداء والمحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فالسرق الغالب الذي لا يمكن استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهناك يمكن استدراكه والتعزر عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الذخيرة \* وفي الخانية ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتخرق صح شرطه لان ذلك مقدور له كذا في التارخانية \* القصار اذ ليس ثوب القصار ثم نزع فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا أخذ خفايا لم يملكه فلبسه ضمن مادام لا يساها فانزع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* واذا دخل رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه أبو بكر يقول ضمن الحمامي اجماعا وكان يقول انما لا يضمن الاجير المشترك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وكان الفقيه أبو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ ونحن نقف به كذا في الذخيرة \* رجل دخل الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام ليحفظه فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا أن يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام فيمنئذ يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ بأجر كالثيابي فعلى الاختلاف كذا في الصغرى \* دخل الحمام وقال للحمامي أين أضع الثياب فأشار صاحب الحمام الى موضع فوضع ثمة ودخل الحمام ثم خرج رجل منه وأخذ الثياب فلم يمنعه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب ضمن صاحب الحمام هذا قول ابن سلمة وأبي نصر الدبوسي وكان أبو القاسم رحمه الله تعالى يقول لا ضمان عليه والاول أصح هكذا في المحيط \* نام الثيابي فسرت الثياب ان قام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن كذا في الوجيز الكردري \* الثيابي اذا خرج من الحمام فضاع ثوب ان تركه ضامنا ضمن وان أمر الحلاق أو الحمامي أو من في عياله أن يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة \* لو نزع الثياب بين يدي المحامي ولم يقل بلسانه شيئا وتركه عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هافا لم يكن للحمامي ثيابي يضمن المحامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحفاظ كذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زاده وبه يفتي كذا في الفتاوى العتائية \* وان كان للحمامي ثيابي الا انه لم يكن حاضر فكذلك الجواب أيضا وان كان حاضرا لا يضمن صاحب الحمام كذا في الذخيرة \* ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرد عليه بأن قال لا تضع عندي ضمن عند المساك للتعارف كذا في المحاوي الفتاوى \* امرأة دخلت المحام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء لتغسل صبي ابنتها وبنتها مع

صديها في دملير الحمام بمراى منها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن  
عين ابنتها ضمنت الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضى خان \* نخرج من الحمام وقال كان  
في كبسى دراهم فضاغت ان لم يقربه الثيابي لاضمان عليه وان اقربه ان تركه ضائعا ضمن وان لم  
يضعه ذكرناه في مسئلة القصار كذا في الفصول العمادية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل  
الراعى اذا كان اجير وحدومات من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا يتقص من الاجر بحسابها وكان  
للاجر ان يكلفه رعى اغنام آخر ولو هلك منها شئ في السبق او الراعى لم يضمن هذا اذا كان الراعى اجير  
وحده فاما اذا كان اجيرا مشتركا فانه لا يضمن مامات من الاغنام عندهم جميعا وهذا اذا ثبت الموت  
بتصادقهما او بالبيننة فاما اذا ادعى الراعى الموت وبخدر الاغنام فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله  
تعالى القول قول الراعى فاما عندهما القول قول رب الاغنام ولو ساقها الى المرعى فعطبت منها  
شاة لا من سوقه بان صعدت الجبل او مكنا مرثعا فتردت منه فعطبت فلا ضمان عليه في قول ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما ضمن وكذلك لو اردها نهر اليه سقطها فغرقت شاة منها فعلى  
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو اكل منها سبع او سرق منها  
فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من سوقه بان استجمل عليها فمترت وانكسرت رجلها  
او اندق عنقها فعليه الضمان عند عليا ثلثة كذا في المحيط \* ولو اكل الذئب الغنم والراعى  
عندها ان كان الذئب اكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقه الغالبة وان كان ذئبا واحدا يضمن كذا  
في الوجيز للسكردرى \* وان ساق البقر فتناطحت فقتل بعضها بعضا في سوقه فان كان البقر  
اجير وحده لرجل لا يضمن وان كان مشتركا لثوم شئ فهو ضمان وكذا لو كان البقر لثوم شئ وهو اجير  
احدهم يكون ضامنا لما خلف من سوقه كذا في فتاوى قاضى خان \* الراعى اذا ضرب شاة فقفا  
عينها او كسر رجلاها او نافق شئ منها يضمن قال مشايخنا هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى اما  
على قياس قولهما ان ضربها في الموضع المعتاد ضربا معتادا ينبغي ان لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان  
يضمن بالضرب في الغنم على قولهم جميعا كذا في الظهيرية \* فان ضربها بالخشبة كان ضامنا  
عند السكلى والراعى ان يرعى بنفسه واجيره وتليذه ومن هو في عياله ولودفع الى غيره هو لا يلحقه  
فضاع ضمن كذا في الغيانية \* والراعى ان يبعث بالاغنام على يد غلامه او اجيره او ولده الكبير  
الذى في عياله فان هلك في يده في حال الرد فان كان الراعى مشتركا فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى على كل حال وعندهما ان هلك بامر يمكن التحرز عنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك  
في يده في حالة الرد وان كان الراعى اجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده  
حالة الرد ذكر الشيخ الامام الراهد اجد الطواويسى ان الاجير المشترك ان يرتد يضمن ليس في عياله  
وليس للخاص ذلك والمحاكم هروية سوى بينهما وقال ليس لهما ذلك كذا في المحيط \* الراعى  
المشترك اذا خلط الاغنام بعضها ببعض فان كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان  
عليه والقول قول الراعى في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يقول لا اعرف  
غنم كل واحد فهو ضمان قيمة الاغنام والقول قول الراعى في مقدار القيمة وتعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط  
وهذا على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشكلى وعلى قولهما يختلف المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم  
قال تعتبر القيمة يوم التبعيض وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح واذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان  
الراعى يحلف ما هذه غنم هذا لانه يدعى عليه معنى لو اقرب به يلزمه فاذا انكره يستحق فان حلف برئ  
وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في الذخيرة \* سئل عن خلط اغنامه في طبيع رجل وأنى

على ذلك مدة وزعم صاحب الاغنام انه يحفظ بغير اجر قال ان كان المحافظ معروفا انه يحفظ بأجر كان القول له وعلى صاحب الاغنام أجر حفظه كذا في المحامى للفتاوى \* لو خاف الراعى الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اذا كان بحيث يتحقق موته أما اذا كان يرجى حياته ذكر الصدر الشهيد في الباب الاول من شركة واقامته ان من ذبح شاة انسان لا ترجى حياته لا يضمن والراعى لا يضمن وفرق بين الاجنبى والراعى والنقيبه أبو الليث سوى فقال لا يضمن الاجنبى كما لا يضمن الراعى والبقار وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* ولو رأى رجل شاة انسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسانا والختار للفتوى انه يضمن وان اختلف الراعى وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحتها وهى حية وقال الراعى لا ذبحتها وهى ميتة كان لقول قول الراعى كذا في خزائن المفتين \* ولو قال له المالك ذبحها ان لم يكن فى بطنها ولد فقال الراعى ليس فى بطنها ولد اعلم يقيناً فذبحها فاذا فى بطنها ولد ضمن كذا في الخلاصة \* اذا مرضت بقرة فخاف البقار عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى ماتت لا يضمن أيضا كذا في السراجية \* ولو اراد رب الغنم أن يزيد فى الغنم ما يطبق الراعى كان له ذلك ولو أن رب الغنم باع نصف غنمه فان استأجر الراعى شهرا على أن يرعى له لم يحيط عنه شيء من الاجراء استأجره شهر يرعى له هذه الغنم بأعيانها لم يكن له أن يزيد فيها فى القياس ولكنه استحسن فقال له أن يكلفه من ذلك بقدر طاقته ولكن لا يكلفه عملا آخر ثم قال لو ولدت الغنم لم يكن عليه أن يرعى أولادها معها وبين القياس والاستحسان فيها ولو لم يستأجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما سمى على أن يرعى له كل شهر بدينهم لم يكن له أن يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه يتقصه من الاجر بحسب ذلك وان ولدت الغنم لم يكن عليه أن يرعى أولادها معها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه أن يولدها ويرعى أولادها معها فهو فاسد فى القياس ولكنه استحسن ذلك فأجازه والابل والبقر والحمير والبعال فى جميع ما ذكرنا كالغنم كذا فى المدسوط \* وليس للراعى أن ينزول على شيء منها بغير أمر صاحبها وان فعل ذلك ضمن ما عطب منها ولو أن الراعى لم يفعل ذلك ولكن الفحل الذى فى الغنم نزاعا على واحدة منها فعطبت فلا ضمان على الراعى فى ذلك بالاجماع ان كان الراعى أجيرا خاصا وان كان أجيرا مشتركا ههنا كذا الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو ضمان ولو نذت واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضيع الباقي فهو فى سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذت بالاجماع ان كان الراعى خاصا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان أجيرا مشتركا وان كان ترك حفظ ما نذت والامين يضمن بترك المحفظ لان الامين انما يضمن بترك المحفظ اذا ترك بغير عذر وعندهما يضمن لانه ترك المحفظ بما يمكن الاحتراز عنه ورأيت فى بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذت اذا لم يجد من يتبعها ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك ولو تسكروا من يحيى بالواحدة فهو متطوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فراقا لم يقدر على اتباعها كلها وأقبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك فهو فى سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بغير عذر وعلى قولهما يضمن لانه بعدد يمكن الاحتراز عنه فى الجملة كذا فى الذخيرة \* ولو استأجر من يحيى بالنار فهو متبرع كذا فى محيط السرخسى \* استأجر راعيا ولم يبين مكان الرعى فان كان مشتركا فرعاها فى موضع فهلكت واحدة منها بغير فرق أو افتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك أن ترعى غنمى فى غير هذا الموضع فقال الراعى بل شرطت هذا القول قول صاحبها بالاجماع والبينة بينة الراعى وان كان أجيرا وحدوا اختلفا كما قلنا فالقول قول صاحبها وان أقام الراعى البينة فلا ضمان عليه بالاجماع كذا فى الفتاوى العتابية \* وادخال الراعى فرعاها فى غير المكان الذى أمره فعطبت فهو ضمان

ولا أجر له وان سلبت انتم القياس أن لا أجر له وفي الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط \* سئل نجم  
الائمة الحلبي عن سلم افراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرة الحفظ والراعي واشتغل  
الراعي به وترك الافراس فضاقت فهل يضمن فقال لا ان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل  
والانتم كذا في القنية \* راعي الرماك اذا وقع رمكة فوق الوقي في عنقها فجأ بها فعطبت فهو ضمان  
فان فعل ذلك باذن صاحب الرمكة فلا ضمه ان هكذا ذكر في الاصل قال بعض مشايخنا هذا اذا كان  
الراعي اجير وحده فاما اذا كان اجيرا مشتركا فهو ضمان وعامتهم على انه لا ضمه ان عليه على كل حال  
كذا في الذخيرة \* وفي الولو الجمية وهو الصحيح كذا في التارخانية \* اذا شرط على الراعي ضمان ما عطبت  
بعمله جاز ولا يفسد به العقد كذا في الفتاوى العنابية \* اذا شرط على الراعي ضمان ما مات منها  
ان كان الشرط في العقد يفسد العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولم يفسد العقد وهو الصحيح المختار  
للفقه كذا في جواهر الاخلاطى \* ان كان الراعي مشتركا برعي في الجبال فاشترط عليه صاحب  
الغنم أن يأتيه بسبعة ما يموت منها والا فهو ضمان فهذا الشرط غير معتبر ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى اقول قوله وان لم يأت بالسبعة وعندهما هو ضمان وان أتى بالسبعة الا أن يقيم البيئنة على الموت  
ولا يسع المصدق أن يصدق غنما مع الراعي حتى يحضر صاحبها فان أخذ المصدق الزكاة من الراعي فلا  
ضمان على الراعي في ذلك كذا في المبسوط \* واذا قال رب الغنم للراعي دفعت ايلك مائة شاة  
فقال الراعي لا بل تسعون فالقول قول الراعي وان أقاما البيئنة على البيئنة مساحب الغنم وليس للراعي  
أن يسقي من اللبن الغنم وان يأكل كذا في المحيط \* وفي تجنيس خروا زاده ولا يبيع فان فعله  
ضمن كذا في التارخانية \* وليس للراعي اذا كان خاصا أن يرعى غنم غيره بأجر فلو أنه أجر نفسه  
من غيره لعمل الراعي ونضى على ذلك فهو رعي لم يعلم الاول به فله الاجر كذا على كل واحد منهما لا يتصدق  
بشي من ذلك الا أنه يأنم كذا في الذخيرة \* وفي الولو الجمية بخلاف ما اذا استأجره يوما للمحصاد  
أو للخدمة فحصد في بعض اليوم أو خدم لغيره لا يستحق الاجر كذا يأنم كذا في التارخانية \* قال  
ولو كان يبطل يوما أو يومين من الشهر أو مرض سقط الاجر بقدره كذا في الذخيرة \* وان اشتترط  
عليه جنسا معلوما ومنه ان نفسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كذا فاسد والراعي ضمان لما أصاب من  
ذلك وله أجر مثله كذا في المبسوط \* قال وان دفع الراعي غنم رجل الى غيره فاستهلكها المدفع  
اليه وأقر بذلك الراعي فان لصاحب الغنم أن يضمن الراعي وليس له أن يضمن القابض اذا لم يقرأ  
المقبوض ملك المدعي ولم تقم للمدعي بيئنة فان أقام المدعي البيئنة ان ما قبض كان له أو أقر القابض بذلك  
ان كان ما قبض قائما بعيه في يد المدعي كان للمدعي أن يأخذه وان كان مستهلكا كان للمالك الخيار  
ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط \* ولا يقبل قول الراعي على المدفوع اليه  
ان كان الراعي أقر وقت الدفع انها للمدفع اليه كذا في الفصول العمادية \* بقار لاهل قرية ولهم  
مرعى ملتغا بالاشجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* الاجير  
للحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك أن يغيب عن بصره حتى ضاع كذا في الغنائية \* قال عين الائمة  
الكرابيسي وأبو حامد لوقا البقار المشترك لا ادري أين ذهب الثور فهذا اقرار بالتضييع في زماننا  
كذا في القنية \* وفي الجامع الاصغر سئل الدبوسي عن البقار يدخل السرح في السكك وأرسل كل  
بقرة في سكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة أو شاة قبل أن  
تصل الى منزل صاحبها يضمن ماضيا قال لا ضمان على البقار والراعي وقال بكر بن محمد اذا لم يعد  
ذلك خلافا منه لم يضمن كذا في الحاوى له فتاوى \* زعم البهارة أنه أدخل البقرة في القرية

ولم يجدوا صاحبها فيها ثم وجدت بعد أيام قد ملكت ان اعتاد أهل القرية أن يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير أن يذهب بها إلى بيت كل فاقول لبقا وأنه أدخلها فيها فان أبي أن يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو أدخل الباقورة في مريضه لم يخرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور إلى صاحبه كذا في الوجيز لا كدوي \* بقا شرط على أصحاب البقراني لو أدخلت البقرة القرية في مكان منعي فأنابري منها فشرطه جائز وهو بري فلو مات بقر أحد منهم فجاء بمنالها إلى المكان المسمى فهو على الشرط الاول ولا يلزمه تجديده بشرط كذا في المم \* يعني برأراعي اذا أدخلها في القرية كذا في التارخانية \* وفي المتنق اشترط البقار على أصحاب البقراني اذا دخلت البقرة القرية إلى موضع مسعى فأنابري منها فالشرط جائز وهو بري فان مات بقر وحل منهم فجاء بمنالها إلى موضع البقر الذي اجتمع فيه البقر ثم يخرجها فهو على الشرط الاول ولا يلزمه أن يشاوطه الناس واب بعث رجل ببقرة إلى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين أهل القرية لم يبرأ البقار حتى يرد عليه وان كان يسمع بالشرط فالشرط جائز استحسننا قال القاضي فخر الدين والقوي على ما ذكر في المتنق هكذا في الكبرى \* وفي التوازل امرأة بعثت ثورا إلى بقار ثم جاء الرسول اليه وقال الثور لوري واخذ منه فهلك الثوران قامت لهيابة فلها أن ترجع على البقار ولا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحيط \* وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث بقرة إلى البقار على يدي رجل فجاء إلى البقار بهذه البقرة وقال ان فلانا بعث اليك بهذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا أقبل اذهب بها فملك البقار ضامن لانه اذا جاء بها إلى البقار فقد انتهى الأمر فبصر البقار أمينة وليس للمودع أن يودع كذا في الفصول العمادية \* أهل قرية دفعوا جرهم إلى رجل ليرعاها فبعضوا معه رجلا من القرية فقالوا لا تعرف اراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحمير حتى اذهب بهذا الحمير فاحل عليه كذا فذهب بالحمير ولا يدري أين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغيابة \* بقا رغب عن الباقورة فوعدت الباقورة في زرع رجل وأسدت الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أرسل الباقورة في زرع رجل أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو تلف مال انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزنة الفتاوى \* ٣ (از جمله ربه بذي بد كان راس در آمد راعی در آمد تا بیرون را ند جرها شکست) ضمن الراعي لانه سائقه كذا في الفصول العمادية \* أهل قرية يرعون دوابهم بالنوب فذهبت منها بقرة فوبة أحدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان الفتوى على انه لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى \* وسئل عن أهل قرية اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ يوما صرهم فلما كانت فوبة أحدهم استأجر آخر ليحفظها فأخرجها الاجير إلى المفازة ودخل في بيته لئلا كل فضاع بعضها على من يجب ضمانها فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فالاجير ضامن لتترك المحفظ وان ضاع بعدما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الخلاف بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفي \* هذا اذا لم يشترط عليه المحفظ بنفسه أما اذا شرط عليه المحفظ بنفسه يضمن بالدفع إلى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسئلة اذا لم يترك مع الدواب أحدا من أهله اما اذا ترك مع الدواب حافظا من أهله ولا ضمان عليه بحال أيضا كذا في خزنة المفتين \* بقا يحفظ باجر فترك البقرة عند رجل يحفظها ورجع هو إلى القرية ليخرج منها متخافا والحاجة نفسه فضاع بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* البقار اذا ترك الباقورة على يد أجني ليحفظها

قرله أهل قرية الخ هكذا من طبع بولاق

٣ دخل جدي من القطيع في دكان الراس ودخل الراعي ليخرجه فكسرت

هـ. ل. يكون ضامنا قال ان تركه لمدة يسيرة مثل اربول او ياكل او يتوضأ ونحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو وكذا في الفصول العمادية بقا تركه البقرة مبي ليحفظها هلكت بقرة وقت السقي باقعة فان كان له مبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد تركه بلا حيلة فيضم كذا في جواهر الفتاوى بالماقورة مرت على قشرة مدخلت رجل واحدة في الثقب وانكسرت او وقعت بقرة في الماء وغابت هلكت ضمن البقار وان لم يكن من صوفها امكنه الحفظ كذا في الوجيز لا كردى \* ٢ (كواره بان كواره راما نذب بدست كسي وكرك كوس له راحور دضامن نبود چون بدست ديال خودش مانده بود كواره بان كواره راضائع مانده و بخانه رفت وزن را فرست دزن نكاه داشت تا شبانكاه كاوى غائب است و غيداند كه حجه وقت غائب شده است) يضمن البقار كذا في خزنة المفتين \* وان استأجر الحارس واحدا من أهل السوق حمل الحارس ما أخذ منهم اذا استأجره رئيسهم وينفذ عقدا الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية \*

(الفصل الثاني في المتفرقات) \* في الوازل دفع مبي الى صيقلي اصفه ودفع الجفن معه فسرق لا يضمن الجفن كذا في المحيط \* وفي فوئد جدى شيخ الاسلام برهان الدين دفع محمدا الى وراق ليحمله فساقر به واخذ له للصوص هل يضمن اجاب نعم قال عمى نظام الدين وقد اجبت انا له لا يضمن معتمدا على ظاهر الفقه ان المودع اذا سافر بمال الودعة لا يضمن ولا يقال بأنه مودع بأجر فيضمن لان الاجر ليس على الحفظ الا انه اشار الى فقه حسن وقال يجب ان يضمن لان الودعة اذا كانت بغیر آخر لم لا يضمن لانه ليس ثمة عقد حتى يتعين مكان البند للحفظ وفي الودعة بأجر ان يضمن لانه عين مكان العدة - للحفظ وههنا ما أمره بالحفظ مقصودا وانما أمره بالحفظ ضمنا في الاستئجار وفي الاحارة يعتبر مكان العقد كذا ما في ضمها فلذا يضمن كذا في الفصول العمادية \* اعطى مسائغا ذهباً ليأخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج فطول الذهب واعطاه من نسجه فسرق منه فلوا عطاء الاول ثانيا بغير أمر مالكة ولم يكن الثاني أجبره أو تليذه خبر مالكة وضمن أيها شاهه عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضمن الاول ولو ذكر الثاني انه سرق منه بعد عمله لم يضمن اماما ام في عمله میده يد ضمان هـ كذا في السكبري \* الرد في الاجبر المشترك نحو القصار والنجار والنساج على الاجبر وهذا بخلاف مالواجر عبدا او دابة وفريغ المستأجر فانه يجب الرد على صاحب الدابة كذا في المحيط \* يتيم بان اجبر مشترك حتى لو ضاع شيء من التيم يضمن عنده ما وهذا اذا ضاع من خارج المحبرة فان ضاع شيء من داخل المحبرة بان نفق الحص لا يضمن على الاصح كذا في خزنة المفتين \* الخناس اجبر مشترك حتى لو ضاعت جارية او ضاع غلام منه لا يضمنه لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الدلال اجبر مشترك فلودفع الدلال الثوب الى رجل ليراه ويشتري فذهب بالثوب ولم يظفر به فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك لي من اعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى صباغ ابر سما يصبغه بكدا ثم قال لا تصبغ ابر سمعي وردته علي كذلك فلم يدفعه ثم هلك ابر يضمن الصباغ كذا في خزنة المفتين \* السكك اذا صب الدوا في عين رجل فذهب صنوها لا يضمن كالختان اذا غلط قال رجلان انه ليس بأهل وهذا من خرق فعله وقال رجل لان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكيمال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنابيات مجموع النوازل لو قال الرجل للسككال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة \* والله أعلم

٢ بقا ترك الباقورة في يد  
أحد فأكل الذئب الجمل  
لا يضمن لانه ترك في يد  
عبارة سار ترك الباقورة  
ضامنه وتذهب الى يمينه  
وارسل امرأته فحفظتها  
وفي الدليل غابت بقرة ولا  
يعلم متى غابت

يتيم بان هو الوصي  
اول القيم على التيم قوله  
يتيم بان مبتدأ وقوله  
اجبر مشترك خبره وانما  
كان اجبر مشترك كالانه  
يحفظ مال الناس بل هو  
كذا في المحيط



اذا وكل ارجل رجل ارباعينها يدل معلوم ففعل فلا تجر يطالب الوكيل بالاجرة  
والوكيل يطالب الموكل ولو وكيل أن يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الا جروا ذاهب الا جرو  
من الوكيل صح ولو وكيل أن يرجع بالاجر على الا مركز في الذخيرة \* ولا يضمن الوكيل  
في الاجارة الفاسدة ويجب أجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند  
الفسخ كذا في الخلاصة \* والوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه يصير أجرا  
ومستأجرا وقيل كان يفتى به أولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الاخلاص \*  
الموكل مع المستأجر اذا تفسخا يفسخ وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي  
الامام ببيع الدين لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي النتيجة مثل على بن احمد عن رجل أجر أرض رجل  
فسمع ذلك المالك فقال لا اجزها العقد ثم قال بعد ايام اجزته هل يجوز ان لا يقال ان رده فليس له  
أن يحجزه من بعد قال رضى الله تعالى عنه هذا ليس بجواب للسؤال والجواب أن هذا رد العقد عندنا  
كذا في التارخانية \* الوكيل باستأجر دار بعينها بعشرة اذا استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى  
الموكل وقال انما استأجرتها بعشرة فلا اجر على الاثر وعلى الوكيل الاجر بالدار وهذه المسئلة دليل  
على ان الاجارة لا تنقذ بالتعاطى كذا في الذخيرة

(الباب الثلاثون في الاجارة العويلة المرسومة ببخارى) \*

الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس ببخارى انهم يؤجرون الدار والارض ثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة  
ايام من آخر كل سنة ويجعل لكل سنة من تسعة وعشرين سنة اجرا قليلا وبقيية الاجر للسنة الاخيرة  
واختلفوا في جوازها قيل لا تجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار أكثر  
من ثلاثة ايام وهـ ذابفسد الاجارة وقيل تجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار  
في الاجارة بل هو استثناء ثلاثة ايام في آخر كل سنة من الاجارة على أن هذه الايام لم تدخل في الاجارة  
ولم يثبت حكم الاجارة في هذه الايام المستثناة كذا في محيط السرخسي \* ثم اختلف المشايخ الذين قالوا  
يجوز هذه الاجارة انها تعتبر عقدا واحدا أو عقود مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقدا حتى لا تزيد مدة  
الخيار على ثلاثة ايام في عقد واحد ففسد به العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا تعتبر  
عقدا واحدا لانها لو اعتبرناها عقودا فاسوى العقد الاول يكون مضافا في الاجارة المضافة لا تملك  
الاجرة بالتجديد ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجرة كذا في المحيط \* وثمرة الخلاف  
تظهر فيما اذا أجر أرض اليتيم ثلاث سنين وكانت الاجرة في السنة الاولى والثانية أقل من اجرتها وفي  
الاخيرة بأكثر من أجر المثل وفي الاستبصار لليتيم وكانت الاجرة في السنة الثالثة أكثر من اجرتها  
ففسد الاجارة في الاول في السنتين الاوليين وفي الثاني في السنة الثالثة ويتعدى الفساد الى غيرها على  
قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى كذا في خزائن المفتين \* قال  
الصدر الامام الاجل الشهيد الصحيح عندي انها تعتبر عقودا في حق سائر الاحكام وعقد واحد  
في حق ملك الاجرة بالتجديد أو باشتراط التجديد والخيلة تجوز استئجار الدار اذا كانت للصغير أن يجعل  
مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلته السنين المتقدمة ما هو أجر مثله أو أكثر ثم يبرئ والد  
الصغير المستأجر عن اجرا السنين المتقدمة ويصح ابراءه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا  
لابي يوسف رحمه الله تعالى وان اراد أن يصير مجما عليه يلحق به حكم الحاكم والخيلة فيما اذا استأجر  
الاب للصغير سقارا أو ضياعا أن يقال اذا كان مال الاجارة ألف درهم مثلا وأجر مثله هذه الدار لكل

سنة مائة يجعل بمقابلة عشرين سنة من أوائل هذه السنين شئ قليل ويجعل بمقابلة العشر سنين المتأخرة ألف الاشيناقليلا فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية \* وان كان ألف درهم أكثر من أجر مثل العشر سنين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياح تجوز في الدواب والمماليك وكل شئ ينتفع به مع بقائه كذا في التارخانية \* وفي فتاوى العسلي الاجارة الطويلة للملك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشروط في رجلين آجر من رجل دارا عشر سنين فحاف المستأجر أن يخرجها منها فأراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة أن يستأجر كل شهر من الشهر الاول بدرهم والشهر الاخير ببقية الاجر فان معظم الاجر اذا كان للشهر الاخير فها لا يخرجانه من الدار ومن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخاري وجعلوا أجزال السنين المتقدمة شئ قليلا وجعلوا معظم الاجر للسنة الاخيرة كذا في المحيط \* وفي الولو الحجة قال آجر تلك هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة أيام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على أنه بالخيار ثلاثة أيام في آخر كل سنة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التارخانية \* في الاجارة الطويلة اذا جعلوا أيام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر الشهر الاول والاخير بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان المعتبر السنة بالايام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة أن يبيع الأجر المستأجر قبل تمام السنة من غير أن المستأجر حتى اذا جاءت أيام الفسخ ينفسخ وحيلة أخرى ينفسخ مضاهي بعض المشايخ أفتوا بقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى دفعا للرجح كذا في الخلاصة \* رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض آجر الارض اجارة طويلة من غيره بغير رضى المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر للارض فيصير كانه آجر ثم آجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا آجر ثم آجر غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنالا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لغيره آجر في دارك هذه اجارة طويلة بكذا افقال آجر ثم أمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شئ آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآجر لا يكون بينهما بهذا اجارة ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزنة المفتين \* اذا استأجر وقفا من الاوقاف من المتولى مدة طويلة فان كان الواقف شرط أن يؤجر أكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة وان كان شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يفتي بجواز هذه الاجارة أكثر من سنة الا اذا كانت اجارته أكثر من سنة انتفع الفقراء فحينئذ يؤجر أكثر من سنة كذا في التارخانية \* وان كان لم يشترط شئاً نقل عن جماعة من مشايخنا أنه لا تجوز أكثر من سنة واحدة وقال الفقيه أبو جعفر أنا أجوز في ثلاث سنين ولا أجوز فيما زاد على ذلك والصدر الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياح نفق في الجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياح نفق بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت آجرته لا تنفسخ الاجارة واذا ازداد أجر مثلها بعد مضي بعض المدة ذكر في فتاوى أهل ممرقند أنه لا ينفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي أنه ينفسخ العقد ويحدد على ما ازداد والى وقت الفسخ يجب

المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحالة لا يمكن قسح الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستعصم بعد  
 فالى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب أجر مثلها وزيادتها الاجارة  
 تعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوى هذه الجملة في كتاب المزارعة واما في الاملاك فلا يفسخ  
 العقد رخص أجر مثلها أو غلايا اتفاق الروايات كذا في المحيط \* رجل أجر منزلا كان والده وقفه  
 على أولاده أبدا ماتوا فاجره هذا الرجل اجارة طويلة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر  
 المؤجر ان لم يكن للتجوز ولاية في الوقف بأن لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر  
 المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الاجر ولا على غيره لانه كان متطوعا  
 وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدرا اجرا مثل أو أكثر ويرجع المستأجر  
 في غلة الوقف بما أنفق على العمارة كذا في خزائن المفتين \* رجل أجر أرض وقف مدة طويلة مائة  
 سنة من رجل وأقر أنها بائنا شر الواحد من المسلمين وان حاكم حكم بسخة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم  
 حاكم بصحتها مع طول المدة ولا تنفخ بموت احدهما بعدا قرارهما بان العقد وقع لواحد غير معين  
 ويكون المال حلالا له هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا مما اختلف فيه كذا في جواهر الفتاوى \*  
 واذا استأجر من آخر دارا أو أرضا مقاطعة مدة قصيرة سنة مثلا ثم ان الاجر أجره من غيره اجارة طويلة  
 مرسومة لاشك أن الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراءها من جعلها  
 عقدا واحدا يقول لا تجوز ومن جعلها عقودا متفرقة يقول تجوز كذا في المحيط \* رجل استأجر من  
 آخر كرا اجارة طويلة وقبضها وأجره من غيره مقاطعة كل سنة شهر ابدل معلوم فلما رآه المستأجر  
 الثاني وجد الاشجار قد احترقت من البرد ولم يجد أجره ليرده عليه حتى جاء أيام الفسخ وحضر أجره  
 وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة وأبى المستأجر الثاني واعتل بعله ان الاشجار محترقة سمع منه  
 وسقط عنه مال المقاطعة اذ لم يعمل في السكرم عملا يبدل على الرضى ولو كان أجره حاضرا حتى أمكنه  
 الرد ولم ير ذلك يسقط مال المقاطعة وعلى هذا اذا أجر داره وأراد المستأجر جردها بخيار روية أو عيب ان لم  
 يمكنه الرد بان كان المؤجر غائبا كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الاجازة المكن عمل في الدار عملا  
 يبدل على الرضى كذا في المحيط في المتفرقات \* الاجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار  
 هل ينقضي بيعه فيه روايتان والصحيح أنه ينقذ وهو كالأجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجيء وقت الاضافة  
 وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى يقول عندى لا ينقضي بيعه وفي ظاهر الرواية ينقذ  
 بيعه كذا في فتاوى قاضي خان \* أجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم باعها  
 بغير اذن المستأجر بخمسة دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر احق بها وله  
 ولاية المحبس حتى يستوفى مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك  
 المشتري لكنه يخبر ان شاء أدى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان أجاز بيعها ومال الاجارة عشرة  
 والثلث خمسة فللمستأجر لاجل الخمسة الباقية ولاية المحبس أيضا وقال القاضي بديع الدين ليس له  
 ذلك كذا في القنية \* رجل استأجر من آخر دارا اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون دينارا  
 فمات الاجر حتى انقضت الاجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الاجر أجره هذه  
 الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انقضت هذه الاجارة بين وارث الاجر  
 وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا ان تركه الميت هذه الدار وفيها خمسون  
 فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لالمائة كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى الصغرى اذا أجر دارا  
 من رجل اجارة طويلة ثم أجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائرة بعدما انقضت الاولى

بفسخها وأنه مشكل وينبغي أن تكون المسئلة على روايتين لأن في الاجارة الطويلة بعض العقود عليه مضاف وفي جهة فسخ الاجارة المضافة قبل مجي الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كالبيع فيجب أن يكون في المسئلة روايتان كذا في المحيط \* رجل استأجر دار اجارة طويلة ثم أن الأجر نقص بناءه برضى المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية ببقاء الاصل كذا في الظهيرية \* فلو أجز المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره بين الايام المستتانة في الاجارة الثانية انها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية نصاً لغير الداخل من الايام في العدة الثاني من غير الداخل هكذا ذكرها كم الشهيد السمر قنسي في كتاب الشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة أما اذا كتب في الذكر الاول أو على ظهره فذكر فيه سوى الايام المستتانة المذكورة به يكتفي بمجاوز العقد الثاني هكذا في المحيط \* واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صحيحة بدنانير دين موصوفة فأعطاه مكان الدنانير دراهم ثم نقض العقد فلا أجر يطالب بالدنانير لا بالدرهم ولو كان العقد فاسداً وباقي المسئلة بمجالها يطالب الأجر بأعطاه الدراهم كذا في الذخيرة \* واذا غرس الأرض أو الكرم في الطويلة للمستأجر المنع لأنه ليس له ملك البدن والتصرف واذا قلع الأجر الأشجار أو كسر الأغصان لا يملك المستأجر المنع لأن اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لا في حق الشجر ولو احتطب المستأجر ليس له ذلك مع أنه في بيعه كذا في الوجيز للكردي \* استأجر أرضاً اجارة طويلة واشترى الأشجار ليصبح الاستئجار ثم أثمرت الأشجار ثم فسخها قال الماردي ملك المستأجر ولو قطع الأشجار ثم تقاضاه في الآجر ولو أنلهها المستأجر فعليه قيمتها لأنه يبيع ضروري بمجاوز الاجارة فلا يترتب عليه أحكام البات ولو تلف الأجر الأشجار في مدة الاجارة فالعجيج أنه لا ضمان عليه لكن يخبر المستأجر في الفسخ لأنه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضي خان والقاضي بديع الدين لا يضمن النقصان لكنه يخبر بالأجر كذا في القنية \* استأجر الكرم اجارة طويلة ثم دفعها معاملة إلى الأجران كانت طويلة بطريق بيع الأشجار جازت المعاملة وإن كانت بطريق المعاملة ثم دفعها إلى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر كرم لم يره وقد كان صاحب الكرم باع الأشجار قبل الاجارة حتى سمحت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك على خيار الرؤية ولو أكل من ثمار الكرم لا يبطل خيار الرؤية كذا في خزنة المفتين \* اذا مات الأجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر بمن المستأجر أحق من سائر الغرماء كما رتبته بالرهن كذا في فتاوى قاضي خان \* الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجر المثل لا براد على المعنى كذا في خزنة المفتين \* اذا ذهب المستأجر الأجرة في الاجارة الطويلة من الأجر قبل انفساخ الاجارة لا تصح لأن الأجرة صارت ملكاً للأجر باشتراط التججيل فلا تصح لأنه يكون هبة ملك الأجر من الأجر كذا في الصغرى \* استأجر مائة لي تجزله مائة من خشبه في عرض اثنا عشر شبراً بأجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا العرض فأذن لي أن أزيد شبراً أو أنقص فأذن له أن يزيد فأخذ ثلاثه عشر شبراً يتحقق الأجر بالزيادة كذا في القنية \* المستأجر اجارة طويلة اذا أجز من غيره أو دفع إلى غيره مزارعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع أجره تقاسمها الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلوا فيه والعجيج انها تنفسخ سواء اتحدت أيام الفسخ في العقدين أو اختلفت بأن كانت أيام الحيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة ثمانين وأيام الحيار في الاجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \*

قوله لان اعتبار هذا البيع الخ كذا في جميع نمنع هذا الكتاب وهو نهليل لغير مذكور اذ لم يسبق للبيع ذكرها وأصل المسئلة مذكور في المحيط وغيره

والله أعلم

## \* (الباب المحادي والثلاثون في الاستصناع والاستئجار على العمل) \*

يجوز الاستصناع استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبر كذا في محيط  
 السرخسي \* والاستصناع أن تكون العين والعمل من الصانع فأما إذا كانت العين من المستصنع  
 لا من الصانع فإنه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زاده الاستصناع  
 أن يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل أن يشتري الأديم ويأمر البائع أن يتخذ له خفيا يصف له  
 قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آنية الزجاج والنحاس  
 والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة وأشباهاها إذا بين صفته وقدره كذا في التارخانية \*  
 والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار إذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال أبو يوسف رحمه الله  
 تعالى أولا وعليه القوي كذا في الخلاصة \* ثم إذا رضيه المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع  
 أن يبعه قبل أن يرضاه المستصنع كذا في التهذيب \* قال محمد رحمه الله تعالى إذا أسلم الرجل إلى  
 حائك في ثوب من قطن يشبه له وسمى طوله ورضه وجنسه ورقعته والغزل من الحائك حتى كان  
 استصناعا فالقياس أن يجوز ولكن استحسن وقال لا يجوز وإن ضرب لذلك أجل لا يصير سلم ذكر  
 المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف وذكر في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام أن  
 الاستصناع فيما للناس فيه تعامل به - يرسلها بضرب الاجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما لا يصير سلم وفيما لا تعامل للناس فيه يصير سلم بضرب الاجل بالاجماع وفي القدر وإن  
 ضرب في الاستصناع أجل فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه إلى قبض البدل في المجلس ولا خيار لو أحدهما  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس بسلم من غير فصل بين  
 ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف  
 يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع أن فيما لا تعامل فيه يصير الاستصناع سلم بضرب  
 الاجل بالاجماع كذا في الدخيرة رجل دفع إلى آخر منونين من الأبرسم ليضم اليه منونين من عند نفسه  
 وينسجه ويرفع أجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح أن لم يخلط ونسج كل واحد منهما ردا يأخذ  
 أجر مثله والباقي لرب الأبرسم وإن خلط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرط  
 ولا يجب أجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في جواهر القنواوي \* رجل سلم غزلا إلى حائك لينسجه  
 وأمره أن يزيد في الغزل رطلا من عنده وقال أقرضني رطلا من غزلك على أن أعطيك مثله وأمره  
 أن ينسج منه ثوبا على صفة معلومة بأجرة معلومة فانه جائز استحسانا سواء كان الاستقراض مشروطا  
 في عقد الاجارة أو لم يكن وإن قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك غزلا مثل غزلك فانه جائز ويكون  
 قرضا وإن قال زدني غزلا وسكت فانه يجوز أيضا ويكون قرضا ثم إن لم يكن مشروطا في عقد الاجارة  
 جازت الاجارة قياسا واستحسانا وإن كان مشروطا فالمسئلة - إلى القياس والاستحسان الذي ذكرناه من  
 وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بعدما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا  
 وقال الحائك لا بل زدت والثوب مستهلك بأن باع صاحبه قبل أن يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب  
 مع يمينه على علمه انه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البينة فإن نكل رب الثوب عن اليمين  
 ثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وإن حلف برئ عما ادعاه الحائك فإن كان الثوب فاقما  
 سياتي الكلام فيه بعد هذا إن شاء الله تعالى وإن قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك ثمن الغزل

وأجر عملك كذا درهم ما القياس أر لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وإذا جاز هذا فإن اختلفا بعد الفراغ  
 من الثوب فقال رب الثوب لم تزد فيه شيئا وقال الحائك زدت فيه ما أمرتني أضافان كان مستهلكا ذكر  
 أن القول قول رب الثوب مع يمينه على عمله فإن نكل من اليمين ثبتت الزيادة وكان عليه جميع ما سمي  
 للحائك به من بآزاء العمل وبعضه بآزاء ثمن الغزل وإن حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد رحمه الله تعالى في  
 الكتاب أنه يطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه أجر الثوب ومعرفة ذلك وهو أن يقسم المسمى على أجر مثل عمله  
 فيما أمر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك لانه قبل المسمى بالغزل وبالعمل  
 في من ونصف لأن منما من الغزل أعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما أصاب العمل  
 وهو أجر الثوب يلزمه حتى أنه ان كان المسمى مثلا ثلاثة دراهم بآزاء الغزل وبآزاء العمل وقيمة الغزل  
 درهم وأجر مثل عمله فيما أمر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم ما بقي من المسمى  
 على أجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة أجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتعرف  
 حصة ما لم يعمل في الزيادة من الإجماع عمل اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يتعرف باعتبار الوزن أن  
 كان ما دفع إليه من ثمن غزل وما شترط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك  
 درهمان عليهما اثلاثا لثلاثة بآزاء ما عمل وثلاثة بآزاء ما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة  
 والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم بأنه يتعرف قدر الساقط من القائم باعتبار  
 السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لأن العمل قد يسهل على الحائك بطول  
 الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصول والى عمل الدقيق مراراً وتكراراً حتى طال يحتاج الى ذلك  
 مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العملة من هذه الصناعة في زيادة الأجر بسبب صغر الثوب  
 ونقصه انه بسبب الكبر فلا بد من اعتباره وما إذا وجب اعتباره ما يجب أن يقسم الباقي من المسمى وذلك  
 درهمان على أجر مثل عمله في من وأجر مثل عمله في من ونصف فإن كان أجر مثل عمله في من ونصف  
 درهمين ونصفا وفي من درهمين يكون بآزاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة  
 ما لم يعمل إلا أن يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع أو ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت  
 عبرة في زيادة الأجر ونقصه انه ثم ما ذاب يجب أجرة المثل أو المسمى فعلى قول بعضهم أجرة المثل لا يما وزبه  
 حصته من المسمى وعلى قول بعضهم أن رضي بالعيب فعليه المسمى وإن لم يرض بالعيب فعليه أجرة المثل  
 لا يما وزبه حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد رحمه الله تعالى ذكره لا جرم هذه  
 المسئلة مطلقاً ولم يقل المسمى فيجب تخريجها على حسب ما ذكر في المسئلة الأولى فأما إذا كان قائماً أن  
 كان لا يعرف مقدار ما دفع إليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان هالكا من  
 أوله الى آخره لا في حكم واحد وهو انه متى حلف ولم تثبت الزيادة له أن يترك الثوب عليه ويضمنه غزلاً  
 مشبلاً غزله فأما إذا كان الثوب قائماً وقد عرف مقدار ما دفع إليه من الغزل فإن تصادق على أن ما دفع  
 إليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منها فإن وزن واحد من واحد لم تثبت الزيادة يثبت  
 فيكون القول قول صاحب الثوب من غير يمين وإن كان منوي بالقول قول الحائك أن لم يدع رب  
 الثوب أن الزيادة من الدقيق وإن ادعى أن الزيادة من الدقيق فانه يجب أن يرى أهل البصر من تلك  
 الصناعة فإن قالوا قد يزيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه وإن قالوا الدقيق  
 لا يزيد على هذا القدر صاروا نظائر شاهد الحائك فيكون القول قوله ولكن مع اليمين كذا في المحیط \*  
 ولو دفع سمسماً وقال اقشره ور به ينقص ولاك درهم كان فاسداً لأن البنفسج مجهول قدره لانه قد يقل  
 ويكثر فيكون العمل مجهولاً فإن كان قدرا البنفسج معلوماً عند التجار جاز لأن المعروف كالمشروط



ببخلاف ما لو دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصر جاز وان لم يمين قدر العصر كذا في محيط السرخسي \*  
 واذا دفع حديدا الى حداد ليصنعه عينا ما بجر مسمى فجاء به الحداد على ما أمر به صاحب الحديد  
 فانه لا خيار لصاحب الحديد ويحب على القبول ولو خالفه فيما أمر به فان خالفه من حيث الجنس بأن  
 أمره أن يصنع منه قدوما فصنع له مراضين له حديد امثل حديده والانا له ولا خيار لصاحب الحديد وان  
 خالفه من حيث الوصف بأن أمره أن يصنع له قدوما يصلح للتجار فصنع له قدوما يصلح لكسرا لم يخط  
 فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديد امثل حديده وترك القدوم عليه ولا أجر له وان شاء أخذ  
 القدوم وأعطاه الاجر وكذلك المحكم في كل ماسله الى كل صانع ليصنع منه شيئا سمى كالمجلد يسلمه الى  
 اسكاف ليصنعه نحفين وما أشبه ذلك كذا في خزنة المقتنين \* وسئل عن دفع الى سراج بعض آلات  
 السراج وأمره بأن يتخذ سراجا بهذه الآلات وبآلات أخرى يحتاج اليها لاتمام السراج من عند نفسه على  
 أن يدفع اليه أجر عمله وثمن ما جعله في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان أجره  
 عمله وقيمة الآلات ثلاثون درهما فرفض الا بمر بذاك واتفقا على أن يعطيه هذا فقد خمسة من ذلك ثم  
 استولى بعض أعوان السلطان والأتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للآمر ان يضمن  
 السراج قيمة سرجه فقال له أن يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال  
 ومع هذا اذا فرغ من السراج فاتصلت الآلات بعضها ببعض وانفقوا ترابضا على مال يعطيه على ذلك  
 فقال هو كابتداه بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي \* واذا دفع الرجل جلدا الى الاسكاف  
 واستأجره بأجر مسمى على أن يخزله خفين وسمى له المقدار والصفة على أن ينعله الاسكاف ويطنه من  
 عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز وكان بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى  
 خياط ليخط له حبة على أن يحشوه ويطنه من عنده بأجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمد رحمه الله تعالى  
 مسألة المجبة في الاصل على هذا الوجه وفي المتن ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة رجل دفع الى خياط  
 ظهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جائز وقاسه على ما اذا اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك  
 فصار في المسئلة روايتان ولو دفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم  
 ان محمد رحمه الله تعالى جوز هذا التصرف وان لم ير صاحب المجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعل  
 وبطانة يلبسان بذلك الخف وكذلك اذا امر الرجل اسكافا أن يخزله على خفيه ومكعبيه اربع قطع  
 من صرم بكذا ولم ير الرجل القطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع المخرق في الخفاف يجوز من غير أن  
 يرى الاسكاف الرقاع وفي نوادر ابن سماعة شرط الارادة في النعل ومكذ في القطع اربع وهكذا  
 في ترقيع المخرق فاذا فيه روايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف وأتى به  
 ان كان عمله صالحا مقاربا لافساد فيه أجبر صاحب المجلد على القبول ولم يكن له خيار فقد اعتبر  
 المقاربة للزوم لا حقيقة الموافقة من كل وجه وليس لصاحب المجلد خيارا لروية لافي حق العمل  
 ولا في حق النعل هذا اذا عمل علامقا باصا محافا ما اذا أفسد بان خالف في صفة ما أمر به ذكر  
 ان صاحب المجلد بالخيار ان شاء ترك الخف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء أخذ الخف وأعطاه  
 الاجر فان ترك الخف عليه وضمنه فلا أجر عليه وان أخذ الخف فانه يعطيه أجر مثل عمله في خرز  
 الخف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه أن ينظر الى قيمة  
 الخف مخرزا غير منعل والى قيمته من علا فان كان قيمته غير منعل عشرة وقيمه من علا اثني عشرة علم أن قيمة  
 ما زاد فيه درهمان فيكون درهما قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى أجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل  
 فان كان ثلاثة مثلا يضمن الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى أو أقل

من المسمى فللاسكاف ذلك وان كان المسمى أقل من خمسة بان كان المسمى أربعة فانه يعطى له أربعة  
واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر أجر مثل عمله فى خرز النعل وفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا دفع  
خفا مخززا الى اسكاف لينعله بنعل من عنده بأجر معلوم حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل فنعله  
بنعل لا ينعل به حتى افسد الخف بذلك وثبت لصاحب الخف الخيار كما فى هذه المسئلة واختار الاخذ  
فانه يعطيه أجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل مزايا غير مخززا لا يجاوز به مسمى ومنها أوجب مع أجر  
المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة مزايا غير مخززا والمتصل بخفه للاسكاف  
فى الموضعين عين مال وعمل ثم فى أحد الموضعين أوجب قيمة ما زاد النعل فيه وفى الموضع الآخر أوجب  
قيمة النعل مزايا غير مخززو من مشايخنا من قال لا فرق بين المستثنين ما ذكر فى تلك المسئلة يكون ذكر  
فى هذه المسئلة ان صاحب الخف اذا أراد أن يعطيه أجر مثل عمله فى خرز الخف والنعل والبطانة ثم قيمة  
النعل والبطانة مزايا فله ذلك كما فى تلك المسئلة ومنهم من فرق وقال فى مستثنين امكن ايجاب قيمة ما زاد  
فيه النعل والبطانة وفى تلك المسئلة لم يمكن ايجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد رحمه الله تعالى فى  
المستثنين جميعا لا يجاوز به مسمى فمن مشايخنا من قال أراد بقوله لا يجاوز به مسمى فيما يخص العمل فأما  
ما يخص النعل فانه يجب بالغ ما يبلغ ومنهم من قال بانه لا يجاوز به مسمى فى حق النعل والعمل جميعا كذا  
فى المحيط \* وكذا اذا دفع الى فلانسي قطعة وأمره أن يتخذ له قلنسوة بطانة فهو على ما وصفناه فان حابه  
غير جيد فلا خيار له الا اذا اشترط عليه الجيد فيغير كذا فى العتابة واذا استصنع الرجل خفا عند اسكاف  
فعمله وفرغ منه فقال المستصنع هذا ليس على المقصد او المخزروا التقطيع الذى أمرتك به وقال  
الاسكاف بل بهذا أمرتني وأراد الاسكاف أن يحلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ  
اذا ادعى أن ما صبغ كان بأمره وأراد استعلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا فى الذخيرة \*  
ولو دفع الى اسكاف اديما لقطع له خفا ويخززه بأربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين ان أعطاه وأذاه  
من عنده أو عمل بعض الاعمال طابت له الزيادة ولا يتصدق بها كذا فى ائتارخانية \* ولو أن رجلا دفع  
خفه الى رجل لينعله من عنده بأجر مسمى فنعله بنعل ينعل بمثله الخفاف فهو جائز عليه وان لم يكن جيدا  
ولا خيار له وان شرط الجوده فأتى بما ينطق عليه اسم الجيد أجبر على قبوله ولا خيار له كذا فى الذخيرة  
\* ولو شرط عليه جيد فعليه بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وان شاء أخذ الخف وأعطاه أجر مثل  
عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به مسمى كذا فى البدائع \* قال ولو اختلفا فى قدر الاجر بان قال  
الاسكاف شرطت لى درهم ما وقال رب الخف شرطت لك دانتين وقد خرزه على ما وصف له ولم يختلفا  
فى ذلك وأقاما جميعا البيئتين البيئتين العامل ولم يذكرا الجواب فيما اذا لم يقيم لهما بيئتين ويجب أن يحكم  
فى ذلك قيمة النعل مزايا لا يجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كما فى الصبغ فان كانت قيمة النعل  
درهما كما يدعيه الاسكاف فالقول قوله مع مبينه وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت  
دانتين كما يدعيه صاحب الخف جعل القول قوله مع مبينه ولا يتحالان وان كانت قيمة النعل لا تشهد  
لا حدهما بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا  
فى مقدار الاجر فاما اذا اختلفا فى اصل الاجر قال صاحب الخف عملته لى بغير اجر وقال الاسكاف لا بل  
عملته لك باجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا ولم يثبت واحد من الاجرين  
ذكر ان صاحب الخف يعزم قيمة ما زاد النعل فيه قال ولو عمل الخف كله من عنده حتى كان استصناعا  
ثم اختلفا قبل القبض فى مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يتحالفان هكذا فى الذخيرة \*  
قال لنجار بن لى بيتا فاذا بنيتهم يقومون فما يقولون ندفعه اليك فرضاياه وبشاه وقومه ورجل

باعتقاهما وأبى الصانع فله أجر مثله وقال أبو حامد وسخير الوري هو بمنزلة القوم لا المحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية \* رجل دفع إلى صائغ عشرة دراهم فبعت وقال زد عليهما درهمين يكونان قرضا عليّ ويصغه قلبا وأجره درهم فصاعه وجاء به محشوا وقال زد عليهما درهمين وقال صاحب القصة لم ترد عليهما شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا بخير الصائغ ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانير درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لأن الصائغ يدفع على صاحب القصة قرص درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدفع على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان \* دفع محشوا إلى مذهب ليذهبه بذهب من عنده وأراه المذهب انموذجا من الإعرار والإخماس ورؤس الأي وأوائل السور فأمره رب المحشوا ان يذهبه كذلك بأجرة معلومة لا يبيع لان مقدار هذه الاشياء مجهول كذا في القنية \* وان اشترى ثوبا على أن يخطه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء إلى حذاء بشراكين ونعيلين استأجره على أن يخطوهم له بأجر مسمى جاز وان اشترط عليه لشراكين فأرأهما أياه ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استحسنانا كذا في المبسوط \* واذا دفع ثوبا إلى صباغ ليصبغه بعصر من عنده فصبغه بماسحى إلا أنه خالف في صبغة ما تعين به فان أشبع أو قصر في الأصباغ حتى تعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزائن المفتين \* ولو شرط على الخياط أن يكون كم القميص من عنده كان فائدا لا انعدام العرف فيه وكذلك لو شرط على البناء أن يكون الأجر والحصى من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئا من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله فالعمل لصاحب المتاع وللعامل أجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط \*

### \*(الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات)\*

إذا قال لا أجر لك داري هذه يوما واحدا بكدا والسنة مجانا أو قال أجر لك داري هذه سنة يوما بكدا وباقي السنة مجانا فسكنها سنة كان عليه أجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضي خان \* استأجر مسجدا لله عمل فقال لا أريد الاجر بل تعمل لي مقبضا للمسجدة من الخشب ثم طلب الأجر ان كان ما طلبه له قيمة يجب أجر المثل والأفلا كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر دارا مدة معلومة في محلة فتابت المحلة تائبة حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الاتساع خوفا على نفسه من التائبة قالوا لا يجب الأجر وهكذا كان أفنى والدى كذا في الظهيرية \* الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس ببالغ فطر الطرار منه في لطريق فان كان المصبي عافلا ضابطا يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن ضابطا ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في الخياط \* دفع إلى خياط ثوبا ليخط له قباء أو جبة ولم يشارطه الأجر فلما فرغ منه أعطاه صاحب الثوب زيادة على أجر مثله قال النعمية أبو الليث رحمه الله تعالى عندي أن الزيادة جائزة في قولهم جميعا وبه يعني هكذا في الكبرى \* اذا قال للعامل اجعل هذا إلى بيتي أو قال للخياط خطه ان كان الخياط معروفا بأنه يخط بأجر والجمال كذا يجب الأجر وما لا فلا كذا في الخياط \* قال للخياط خطه بأجر فقال لا أريد الاجر فخطاه لا يستحق الأجر كذا في الوجيز للكردي \* اذا دفع إلى الخياط ثوبا فخطاه ولم يشترط الأجر له الاجرة الا اذا كان له اريد ملك الاجرة كذا في السراجية \* رجل أقرض انسا دراهم أو دينارين وأراد أن يسكره مسعرا من بغير أجر يستأجر المقرض دارا المستقرض مدة معلومة سنة أو أكثر

باجر مجهول ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا تلك الاجرة حتى يصير الاجر قصاصا بشئ ما باع من المستقرض كذا فى خزائن المفتين \* قال رب الدين لدينونه اكره لى هذه الارض بجهة المراجعة فكر بها وله اجره له لان المدين اذا دفع جاره أو أرضه لرب الدين لينتفع به ما دخل عليه الدين فعليه اجر المثل فهذا أولى كذا فى القنية \* رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض جاره ليستعمله المقرض ويكون عنده الى أن يوفى المستقرض دينه فعنه المقرض الى سرح وسلمه الى بقار ليعلق فعقرو الذئب ضمن المقرض قيمة الجمار كذا فى فتاوى قاضى خان \* لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتى هذا فان لم أرده عليك دراهمك لا أطالبك بأجرة الحانوت والاجر الذى يجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذلك ترك الاجرة عليه مع استقرضه منه المال فالاجر واجبة على المقرض يريد به أجر المثل وان كان ذلك ترك الاجرة قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر على المقرض والحانوت عنده عارية وقيل الصحيح انه يجب أجر المثل فى الوجهين كذا فى المضمرات \* قال فخر الدين وعليه الفتوى هكذا فى الكبرى \* رجل أقرض انسانا دراهم ثم ان المقرض أجر حجر الميراث من المستقرض كل شهر بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن مجرا لميزان قيمة ولا يستأجر طاعة لا يجب على المستأجر شئ كذا فى فتاوى قاضى خان \* استأجر المستقرض المقرض على حفظ عين بمقدوم قيمته أو يدهن الاجرة كالسكين والمشط والمعلقة كل شهر بكذا اختلف فيه الاثمة المتأخرون فقل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن مسلمة والامام صاحب الكامل مولانا حسام الدين عليا بادي وجلال الدين أبو الفتح محمد بن على وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز اجلة الاثمة ولو جعل المقرض العين المستأجر فى قبالة القرض وحفظهما معا يجب الاجر وفى الفتاوى انه لو حفظ العين مع القبالة لا أجر له لانه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والعين هامة تتبع وقد رأيت فتوى الاستاذ فى هذه المسئلة بهذه الرواية كذا فى الوجيز للسكردرى \* ولو دفع المستقرض اليه قبالة واستأجره على حفظ المخط لم يجز لان حفظ المخط له لحياء حقه ولو هلك المشط أو السكين مثلا واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال المستقرض هلك منذ سنة فالقول قول المستأجر المستقرض لانه ينكر زيادة الاجر ولو دفعه الاجير الى امرأته أو الى من فى عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى أجنبي لاشئ له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويدهن شاء فالشرط جائز ويصير الثانى وكيلًا بالحفظ ولو اذن له المستأجر أن ينتفع بهذا السكين ففعل المقرض لا أجر له زمان الانتفاع هكذا فى القنية \* استقرض من آخر خمسة مائة دينار وكتب اليه ملك الاقرار بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المأخوذ كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض المال ثم المقرض لم يدفع الا ربع مائة وخمسين ديناراً ورضى على ذلك شهوور والمقرض معترف بجميع ذلك يجب الاجرة المشروطة كاملة ولم يتقص بقسط الخمسين اتى لا يدفع الى المستقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض لا يمكن من مطالبه بالاجر كاملة للذة التى بعد قضاء النصف والمستقرض والمقرض عقد اعقد الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا فى دكان الصكك وأمره المستقرض بكتابه الوثيقة بالقرض وبديل الاجارة وترك المقرض العين المستأجر على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب ماهيته وأوصافه مستقصى فى الوثيقة فضى على ذلك أشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهه من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ تلك المدة أم لا أجاب بعض الاثمة يجب لان الشرط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له أن يجهظه بيد كل من يعتمده وقد اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورضى اذا دفع المقرض العين المستأجر

على حفظه الى ان ليس في عياله وأمره بالحفظ فحفظه زما نأجب له لتلك المدة أجر على المستقرض  
 كذا في خزائن المفتين \* استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات أحد المستأجرين بطلت  
 في حصته وبقيت في قسط المحي كذا في الوجيز المذكور \* ولو وكل المستقرض رجلا ليستأجر المقرض  
 لحفظ سكينته كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر بدينار لم يحجز على الموكل ما لم يعين الاجرة أو بعموم  
 بأن يقول على أية أجرة شئت ولو استأجره لحفظ سكينته سنة كل شهر بعشرين ديناراً ليس له فسخها  
 قبل مضي المدة وان لمحقه ضرر لكن ضرر يقابل به منفعة المحفظ كاستئجار الخياط والقصاص والطحن بخلاف  
 المستكتب اذا حضر من أراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم  
 الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلين أو ثلاثة لحفظ السكين فمقطها أحدهم فعليه  
 كل الاجرا اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والافضليه بمن استأجر رجلين يحملان خشبة الى منزله  
 بدينار فلهما أحدهما كذا في الفقيه \* قال رضى الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة (بده يارده)  
 كذا في جواهر الفتاوى \* اذا استقرض الوصي أو المتولى لاجل الصغير والوقف وعقد الاجارة المرسومة  
 هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدله منه يتعدى الى مال الوقف ومال  
 الصغير كما اذا انفق بعض مال الوقف أو الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز المذكور \*  
 دفع الى آخر ما لا أمره بأن يدفعه الى فلان فرضا ويعقده عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل  
 المال الى المستقرض وقد استأجر المقرض الوكيل على أن يحفظ عينه يدفعه اليه كل شهر بكذا ثم  
 مات المستأجر الوكيل لا تنفخ الاجارة بموته لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان  
 التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقول العمل وهو المحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح  
 كذا في خزائن المفتين \* ولو وكله بأن يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على أن يخرج الموكل عن  
 عهده كل ما لازم عليه ففعل فالاجرة الاستقراض على الوكيل كذا في الوجيز المذكور \* رجل  
 استأجر من آخر داراً بمائة دينار فم دسكتها حتى أمره رب الدار أن يعطى رجلاً عشرة دراهم من أجرة  
 الدار على أن يكون قرضاً لرب الدار على التناض ثم انتقضت الاجارة بينهما بموت أحدهما لا سبيل  
 للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستأجر نفدا المستقرض أود من أجرة الدار رجع على الآخر  
 بما أعطى وان نفدا أفضل لم يرجع على الآخر الا بمثل ما أمر به الا دأب ورجع الاجر على المستقرض بمثل  
 ما قبض من المستأجر كذا في الذخيرة \* واذا وجب للاجر على المستأجر مال بالقرض أو نحوه فقال  
 المستأجر لا آجر احتسب هذا من مال الاجارة وفارسته ٢ (فرور وازمال اجاره) فقال الآخر  
 ٣ (فرورتم) فقد انتقضت الاجارة بقدره كذا في المحيط \* لو كان للسأجر على الأجر دينار والاجرة  
 دراهم فتقاصصا يجوز ان كان الجنس مختلفا بالتراضى كذا في الوجيز المذكور \* رجل استأجر أرضاً  
 موقوفة على مسجد اجارة شرعية فعمرها وزرعها وحصل له من مالها أكثر من الاجرة كان كالتى  
 مما هي أجر مثله في وقت العقد طالب له الفضل كذا في جواهر الفتاوى \* جاء بمال الى المقرض  
 ليؤديه وتنفخ الاجارة المعهودة فتوارى المقرض أو كفل بنفسه على انه ان لم يوافقه فدا فعليه الالف  
 فجاءه فتوارى المكفول له أو خلف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاء بمال فتوارى الدائن  
 ان علم القاضي تغذيه وقصده الاضرار بنصب له وكيلاً يسلم له المال وتنفخ الاجارة ولا يكون  
 كذا بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكلام هذا وسيله اليه تثبت  
 الاحكام المذكورة بنفذا القضاء لكونه مجتهداً فيه كذا في الوجيز المذكور \* ساحة بين يدي  
 حائوت لرجل في الشارع فآجرها من رجل يبيع الغنم كل شهر بدينار فباعها من الاجرة فهو

٤ العشرة أحد عشر

٢ استقرضه من مال الاجارة  
 ٣ استقرضه

لما قد لانه غاصب قال القميه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان ثمة بناء أو دكان لان بذلك يصير  
 غاصبا أما بدونه لا يصير غاصبا وعندى أن الصحيح هو الاول **ص** كذا فى المحيط \* وسئل عن مستأجر  
 أحدث فى المستأجر بناء أو غرسا ثم انقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع ذلك قلت  
 قيمته أو كثر ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان كان فعل باذن المالك قال وان كان فعل باذنه قال  
 وذكر فى الشرب أن من رضى بأجره غير الماء فى أرضه أو بحروره فى أرضه فأطلق له ذلك ثم بدله أن  
 يمنع من ذلك يكون له المنع لانه غير لازم كذا فى النسخ \* وفى نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى رجل استأجر من آخر أرضا على أنها عشرة أجرة بعشرة دراهم فزرعها ثم وجدها خمسة  
 عشر جربا أو وجدها سبعة أجرة قال فله الاجر الذى سعى ولو قال كل جرب بدرهم حسب عليه جرب  
 بدرهم كذا فى المحيط \* ورجل أجر أرضا من جملة قرية مع غلة متفرقة سهامها فنقص ما قاتنها  
 واحتجج الى نفقة زائدة وطالب أربابها النفقة فنفقة هذه الأرض المستأجرة على الأجرام على المستأجر  
 قال لا تجب النفقة عليه فى ملكه وأرضه ولا تجب النفقة على المستأجر أيضا فى غير ملكه وأرض  
 الآخر ولو كانت قرية منفردة فلو أحدا فاستأجرها منه آخر فنقص ما قاتنها وطالب المستأجر من الآخر  
 نفقة القنات ليزيد فى ماها ليس له أن يلزمه الاتفاق لا محالة ولكن ينظر فى النقصان فان كان نقصانا  
 كبيرا بحيث يقطع الماء عن بعض الأرض التى وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنسخ بقدر ما انقطع  
 الشرب عنه على الرواية التى اعتمد عليها القدرى فيما انقطع الماء والشرب عن الأرض انه تنسخ  
 الاجارة فى تلك الرواية وهو بالخيار فى الباقي ان شاء أمك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصانا  
 يسيرا بحيث يصل الماء الى الأرض ولا يقطع عن شئ منه ولا يمكن لا يكفيه ولا يشبعه ويدخل فيه  
 ضرر فاحش فهو بالخيار ان شاء فسخ الاجارة وردتها وان شاء مضى على الاجارة بما سعى من الاجرة  
 هذا هو الجواب فى هذه المسئلة فيما ارشدنا سيدنا وأستاذنا شيخ الاسلام القاضي أبو المعالى نور الله  
 ضريحه ووصانابه ولم يذكر فى الكتاب ولو أجر القرية وما فتنها يسقى عشرين جريفاً ٤ (شأنه  
 روز) فنقص وعاد الى عشرة تنسخ الاجارة فى عشرة أجرة وهو النصف ويتخير فى الباقي على قول  
 أستاذى شيخ الاسلام هكذا ذكره وهو الصحيح رجل استأجر أرضا موقوفة على مصالح مسجد من متولى  
 المسجد سنة بدراهم معلومة ثم دفع هذه الأرض الى رجل مزارعة بالنصف على أن يزرعها بذر المذافع  
 فلما حصد قال أهل المسجد ان الأجر لم يكن متوليا ولا تصح الاجارة فبأخذ ثلث الغلة للمسجد على  
 عرف أهل القرية فقبضوا منه جبرا فان أقام المستأجر البينة أن الأجر كان متوليا فانه يسترد ما قبض  
 أهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الاجر المسمى  
 وان لم يدر على إقامة البينة على كون الأجر متوليا يجب عليه أجر المثل ويسترد ما قبض من أهل المسجد  
 ويقسمان على الشرط كذا فى جواهر الفتاوى \* قال شرف الأئمة المكي والقاضي عبد المجا استأجر  
 أرضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر أن يستبقها بأجر المثل اذ لم يكن فى ذلك  
 ضرر قيل لها ولو أبى الموقوف عليهم الاقلع هل لهم ذلك فقال لا كذا فى القنية \* قرية فيها أرض  
 سبيل أجزأ أهل القرية سنين معلومة ان كان فيه مصلحة القرية يجوز تصرفهم فيها كذا فى جواهر  
 الفتاوى \* وتكره اجارة أرضى مكة لقوله عليه السلام من أكل أجورا راضى مكة فكأنما أكل  
 الربا كذا فى الكافى فى كتاب الكراهية والاستحسان \* رجل استأجر أرضا مغردا أكثر مما كان  
 فى ملكه ان لم يرض المالك وفسخ فقد انفسخ فى حقه وان لم يعترض المالك لذلك وأقر الآخر عند  
 الحاكم بذلك فله مستأجر ان يصح بقدر ذلك وان لم يعترض الآخر ولم يدع المالك شيئا ولا يعترض ولا يمنعه



من الاتفاقيات فليس للدة أجر حق الفصح في ذلك القدر وان علم انه ملك الغير وكيل السلطان اذا أجر قرية  
من رجل اجارة شرعية فزرها المستأجر ثم زاد آخر في الاجارة فأنه من آخر لا يجوز الشراء من  
هذه القرية يعني في غلاتها وجوبها لانه ملك الاول هكذا في جواهر الفتاوى \* مزارع بالثلث كرب  
الارض مرارا ثم أجرها مع رب الارض لا نقذا الفاليز فله الثلث من الاجر بعقده وان لم يستحق شيئا بمجرد  
السكراب كذا في القنية \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أجور عبد من رجل وسلمه اليه ثم باعه من  
غيره وسلمه الى المشتري ومات في يده فليس للمستأجر أن يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا  
بخالف الرهن كذا في الذخيرة \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل دارا  
بعده سنة فسكن المستأجر الدار ثم ناقضه الاجارة في العبد فانه يرد العبد ويعطيه أجر مثل الدار واذا  
غصب رجل الدار للمستأجر من المستأجر ثم تركها الغاصب فأراد المستأجر أن يمتنع عن قبضها في باقي  
المدة وأراد الأجر أن يمتنع عن التسليم فليس للمستأجر أن يمتنع عن القبض في باقي السنة ولا للأجر أن  
يتمتع عن التسليم قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستئجار لاجله ولم يسلم  
في ذلك الوقت فان المستأجر يتغير وفي الاصل اذا استأجر عسرا من الابل الى مكة بعبد بعينه او بغير  
عينه فان كان العبد بعينه فالاجارة جائزة وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه  
حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعد ما استوفى العقود عليه كان على المستأجر أجر مثل الدار  
واذا كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر أجر المثل مات العبد ولم يمت كذا  
في المحيط \* استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهر ابدرهم لتعليم العبد الحزب والحياطة جازوله  
الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا  
لو كان ثوبا فاستأجره لغسله أو لحياطته جاز وان هلك فان كان قصه القطع أو الغسل صار قبضا  
فيهلك من مال المشتري والا فمال البائع ولو استأجره المشتري ليعظه له كذا بكذا فالاجارة باطلة  
لان حفظه على البائع حتى يسلمه الى المشتري كذا في القنية في باب استئجار المستقرض المقرض \*  
رهن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرفهين لاشئ عليه لانه لم يسكنها لغيرهم كما لو رهنها  
المالك فسكنها المرفهين كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* استأجر الرهن المرفهين لحفظ الرهن لم  
يجز استأجر المودع للحفظ جاز كذا في المراجعة \* وسئل عن استأجر دارا مشاهرة وخرج منها  
وخلف امرأته ومناعه فيها فأراد المودع اخراجها فرفع الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخضم  
والوجه فيه ان يؤجر من آخر في بعض الشهور في مضي هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى ودخل  
الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم يخرجها ويأمرها بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في المحاوي  
للفتاوى \* تشاركى منزلا كل شهر يدراهم معلومة فطلق الرجل المستكوى المرأة وخرج من المهر  
وذهب هل لصاحب المنزل سيدل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار أن يخرج المرأة من المنزل حتى  
يهل الهلال فان جاء الهلال والزوج غائب هل لصاحب الدار أن يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار  
يحب أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وهو على  
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك كذا في المحيط \* واذا تشاركى منزلا كل شهر يدراهم على أن  
ينزل له ولا ينزل غيره فزوج امرأة أو امرأتين فله أن ينزلها وليس لصاحب الدار أن يأتي وهذه المسئلة  
مؤولة وتأويلها أن لا يكون للمنزل ثبرا لوعة ولا بثروضة كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة وهي  
في منزل بكرا فكث معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل السكراء وقد أخبرت المرأة الزوج أن المنزل  
معه بكرا أو لم تخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل فان كان قال لها لا على مع نفقتك أجر المنزل كذا

وكذا وضعه لرب المنزل فهو عليه وان أشهد لها به ولم يضمه لرب المنزل ثم لم يسلها فله ذلك كذا  
 في المبسوط \* امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تتقاضى عليها بالاجرة فعليها أجر المثل  
 كذا في القنية \* قال في الاصل ايضا رجلان استأجرا منزلا من رجل كل شهر بدينهم واشترطاهما  
 بينهما على أن ينزل أحدهما في أقصى الخانوت والاخر في مقدمه ولم يشترط ذلك في أصل الاجارة قال  
 الاجارة جائزة ولكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب أن الاجارة لا تفسد اذا لم يكونا  
 شرط ذلك في أصل الاجارة ولم يذكر أنهما اذا شرط ذلك في أصل الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشايخنا  
 رحمه الله ولقائل أن يقول بأنه تفسد الاجارة واقائل أن يقول بأنه لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة \*  
 منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللمعاصر سكنى نصيبه لاجمعه وللقاضي أن يؤثر كله اذا خيف عليه  
 الخراب وأمسك الاجر وان لم يقسم سكن الشريك قد رحسته وعن محمد رحمه الله تعالى يسكن الجميع اذا  
 خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للكردي \* دار معدة للاجارة صارت اربا بين ثلاثة سكنها أحدهم  
 بغير إذن الاخرين مدة لا يجب عليه أجر كذا في القنية \* رجل استأجر حجرة في خان مدة ووضع فيها  
 متاعه وأقفلها وخاب فجاء مقبل الخان وفتح القفل بغير مفتاح وأخرج المتاع منها ووضع في موضع آخر  
 عشرة أيام ثم أعاد متاعه الى المحجرة وأقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المتاع  
 كذا في الخلاصة \* في النتيجة شل أبو ذر عن استأجر دارا فسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجه فقال  
 لاجرة لمدة الغصب وسألت أبا الفضل الكرماني عن رجل غصب صفا وادفع الى الصانع ليتخذ له  
 قمقمه به كذا من الاجر والصانع يعلم انه غاصب هل له الاجر على الآخر فقال نعم قلت له لو غصب صفا  
 واتخذ قمقمه ثم جاء المالك هل له أن يأخذه فقال ليس له أن يأخذه قلت لو غصب تبرأ فبجعله سوارا  
 فجاء المالك فقال له أن يأخذه بغير شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سئل على بن أحمد رحمه الله عن  
 رجل له دكان وذلك الدكان في يد رجل آخر فغلب قوم من المالك أن يؤثر ذلك الدكان من منهم فقال  
 لا أوجه منكم لانه لاحق في فيه اليوم لا في آجرته من ذي اليد وقد بقي من المدة أيام فأنحوا عليه وقالوا  
 آجره منا وان دفع ذا السيد ونخرجه منه فأجره منهم هل يصح اقراره بأنه بقي من المدة أيام وهل يصح  
 الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا يصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التارخانية \* آجرها  
 الغاصب ورده آجرتها الى المالك تطيب له لان أخذ الاجرة اجازة للاجارة قال رضي الله عنه فجعل أخذ  
 الاجرة اجازة من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان أجاز قبل العمل وان أجاز بعده فللعاقد كذا  
 في القنية في باب الاجارة المضافة \* سكن رجل دارا للوقف بأهله وأولاده وخدمه فاجر المثل  
 عليه ولو غصب دارا معدة للاستغلال أو موقوفة أو لليتيم وأجرها مدة معلومة بأجر مسمى وسكنها المستأجر  
 يلزمه المسمى لاجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكذب لا ولكن يرد ما قبض  
 على المالك وهو الاول ثم سئل أيلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على  
 المالك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو استأجر  
 مشاطة لتزيع العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاض  
 وقيل ينبغي أن تجوز الاجارة اذا كانت موهبة أو كان العمل معلوما ولم ينقش التماثيل على وجه  
 العروس ويطيب لها الاجر لان تزوين العروس مباح كذا في الظهيرية \* في الكبري أهل بلدة  
 نقلت عليهم مؤنات العمل فاستأجر وارجلابا بجره معلومة ليهرب ويرفع أمرهم الى السلطان الاعظم  
 ليخفف عنهم بعض الخيف وأخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره نائنه ان كان بحال لودع  
 الى بلد السلطان تهب اليه اصلاح الامر يوما أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الامدة

قوله يلزمه المسمى لاجر  
 المثل الخ قال العلامة  
 البيري الصواب ان هذا  
 مفرع على قول المتقدمين  
 اما على ما عليه المتأخرون  
 فعلى الغاصب أجر المثل  
 اه اي ان كان ما قبضه من  
 المستأجر أجر المثل أو دونه  
 فلو أكثر يرد الزائد أيضا  
 لعدم طيبه له كما حره  
 المحوى وأقره أبو السعود  
 كذا في رد المختار نقله المصنف

فان وقتوا الاجارة وقام معلوما فالاجارة جائزة والاجرك له وان لم يوتوا فهي فاسدة وله اجره مثله والاجر عليهم على قدر مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هدامنه توسيع ونوع استحسان اما على جواب الكتاب فلا تجوز هذه الاجارة الموقفة وبه يفتى وهكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من ادب القاضي انه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوما او يومين كذا في المضمرات \* عين ما للقرية استأجر بعض اهل القرية اجيرا ليقطع الاجار ويحفر الجبل ويكسح العين فيزيد الماء فاز يادة لجميع اهل القرية وكذا لو حفر عيناً أخرى في حريم هذه العين أو زاد في سعة هذه العين أو سفلها بالظهر زيادة في ماؤها فهي لجميع اهل القرية لا يستحق المستأجر لو حفر عيناً أخرى في غير حريم هذه العين فالسأله كذا في الصغرى \* والاجر عليه كذا في المحاوي للفتاوى \* وليس له أن يجري تلك الزيادة في نهر اهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر آخر في أرض الموات أو في ملك نفسه كذا في الصغرى \* رجل استأجر مرامن رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر أودع المرحل عند الاجر خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستأجر اجر العشرة الايام لان يد المودع كيد المودع ولو كان مكان الوديعة حاربة وباقي المسئلة بها لمافي وجوب الاجر في مدة العاربة روايتان كذا في الذخيرة \* وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلا لبنين له حائطاً أراه موضعه وسعى طولاه في السماء وطوله على وجه الأرض وعرضه على أن يبني كل ألف آجرة بكذا وكذا من الجص بكذا وكذا من الدرام فبني في السفلى فأدخل ألف آجرة بالجص المسمى لها ثم مات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما بقي من الحائط وما بني فيعطى بحصة ما بقي على القصة كذا في المحيط \* استأجر دارا وبني فيها حائطاً من تراب كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم أراد الخروج وأراد تقص الحائط لم له ذلك يتقرر ان كان اتخذ من التراب لبناً وبني الحائط من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بني الحائط من الطين (كده باخسه زده باشد) فليس له أن يتقص الحائط كذا في الذخيرة \* في المحيط عن شمس الأئمة الاوزجندی قال طيان اصلح لي هذا الخراب بمشرة فلما شرع في عمارته ازداد الخراب واصبح السكل فلا شئ له سوى العشرة كذا في القنية \* في جامع الفتاوى ولو استأجر رجلا لبنين له منارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بني بعضها انهارت يهب الاجر بحسابه ولو استأجر ليحفر بئر عشرة أذرع فحفر خمسة أذرع ثم قال لا أقدر ان أحفر البقية من غير عذر أجسه حتى يحفر ولودفع الى رجل مالاً ليدفع الى فلان في مصر كذا بأجر مائة فقال الرسول دفعت وأنكر المرسل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في التارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى فيمن غصب من آخر أرضاً وأجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم وأجازها قال أجز ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الأرض الى وقت الاجارة ولو لم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في المحاوي للفتاوى \* وفي القدروري لو استأجر من آخر دارين فانهدمت احدهما أو غصبت أو ما أشبه ذلك فله أن يترك الاخرى كذا في المحيط \* اذا دعى اثنان عينا أحدهما يدعى الاجارة والاخر الشراء فافر المدعى عليه للمستأجر فأراد مدعى الشراء أن يحلفه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فأقر به لاحدهما فأراد الاخر أن يحلفه ليس له ذلك كذا في الصغرى \* في البيعة مثل علي بن أحمد عن رجل وقف دارا السكنى الامام هل له أن يزوجها من غيره فقال ليس له ان يزوجها وسئل عنها والدي فأجاب كذلك كذا في التارخانية \* ولودفع اليه عبداً على أنه ان شاء قبضه بالشراء بألف درهم وان شاء أجره سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال أردت الملك ان كانت قيمته مثل الاجر أو أكثر قبل قوله وان كان

المجهون بالفتاه

الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى هلك لاضمان عليه كذا في التارخانية \* واذا اشترى شيئا وآجره من غيره قبل القبض لا يجوز كالموابعه وهذا اذا كان منقولا فان كان عقارا فليل على الخلاف في البيع وقبل لا يجوز الاجارة اجماعا كذا في المحيط \* تعيب المحانوت عينا لا يصلح العمل فأصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تمت السنة فعليه أجر كل المحانوت ما لم يرد له لكونه معيوبا وليس له أن يرد النصف دون النصف كذا في القنية \* رجل دفع الى آخر عجولا ليربها فاذا كبرت باعها ففاضل الثمن بينهما فانها لصاحبها والمحافظة أجر المحفظ مستأجر حانوت أفسس وغاب ليس لأقربائه أن يردوا المحانوت الى مالكها ويفسخوا الاجارة ولو بقي العقد وبقي المستأجر غائبا حتى تقضى المدة فان كان في تصرف المستأجر وغلقه تجب الاجرة بتمامها كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر رجلا ليعمل له خشبة معينة من كريمة الى بخارى على الجعلة فجاء بها على الماء قبل له أجر المثل كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله لو أكرى من رجل ابلا على أن يحمل على كل بعير مائة رطل ثم أتاه الجمل بأبله فأمره المستأجر فحمل وقد أخبره المستأجر أنه ليس في كل جمل الامانة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد عطب بعض الابل لاضمان على المستأجر ولو استأجر دارا شهرا ثم بعد الشهر شهد ان المثل للرجل الآخر قبل شهادتهما ولو استأجر طعنا ليطحن له بدوهم فطحن وعجن وخبزوا كل ان شاء ضمنه الدقيق وللعامل الاجران شاء ضمنه المحنطة ولا أجر عليه في ذلك رجلان استأجر شيئا ودفع أحدهما الى صاحبه ليس له فإضمان عليه اذا كان شيئا لا يحمل القسمة كذا في الظهيرية \* رجل تقبل من رجل طعاما على أن يحمله من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فعمله في أكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب أجر المثل وهذا يجب أن يكون على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى أهو قال سئل القاضي بديع الدين (درباغ مستأجر خاها برست) هل للمستأجر أن يأخذها كما أخذ الثمار قال نعم كذا في التارخانية \* أجره الاديب والخطان في مال المسمى ان كان له مال والا فعلى أبيه وأجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة وأجرة معبان سبعين القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير الدين التمر تاشي قيل في زماننا أجره السجنان تجب على رب الدين لانه يعمل له كذا في القنية \* وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فاليرا بيزره أو بيزر أرضه بيزره هل للمستأجر حصة مما يحصل منها قال لا ولو أخذ كان له أن يأخذ منه ان كان قائما وقيمته لو كان هالكا كذا في التارخانية \* استأجر رجلا ليذهب بمحمولة الى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بد العمل أن يذهب الى أمر آخر فترك المحملة على المستأجر ثم طلب نصف الاجر قال له ذلك ان كان الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة كذا ذكر في الفتاوى وقدرنا في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر بمقدار المراحل لا السهولة والصعوبة فيسأل عند الفتوى كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل سئل شمس الاسلام الاوزجندی عن رجل استأجر رجلا ليقود النار في المطهرة ليه ففعل ونام في بعض الليل فاحترقت المطهرة وما فيها هل يضمن الاجر قال لا قبل له فان أوقد النار ثانيا بغير أمره هل يضمن قال نعم كذا في التارخانية \* رجل دفع الى آخر عشرة امناء من نحاس واستأجره بأربعين درهما ليدققه فصار بعد التدقيق تسعة امناء يجب عليه أجرة عشرة امناء أو تسعة امناء قال يجب عليه أربعون درهما كما شرط كذا في الخلاصة \* وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد من السوق على بيعه فأعانه ثم طلب منه الاجر فان العبرة في ذلك لعادة اهل السوق فان كانت عادتهم انهم يعملون بأجر يجب أجر المثل والا فلا وما تواضع عليه

يلت شولك في نستان المستأجر

السماحة من المقادير في بيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا شيء لهم سوى اجر المثل كذا في الظهيرية \*  
 واذا استأجر رجلا ليني له في هذه الساحة بيتين ذوى سقفين او ذوى سقف واحد وبين طوله وعرضه  
 وما أشبه ذلك ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله انه لا يجوز وينبغي أن يجوز اذا كان بالآلات المستأجر  
 للتعامل كذا في المحيط \* في النوازل سئل أبو بكر عن رجل آجر من رجل دار له كل شهر بدرهم ثم باعها  
 من آخر وكان المشتري يأخذ أجره المدا من هذا المستأجر كل شهر فاني على ذلك زمان وقد وعد المشتري  
 البائع ان رد عليه القس ترد عليه داره ويحسب عليه ما أخذ من المستأجر فاجاب البائع بالدارهم فأراد ان  
 يحسب الاجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر حازله ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة  
 مستقبله وجب ما أخذ من الاجر فهو للمشتري وليس للبائع من ذلك الا بقر قليل ولا كثير ومواضعة  
 رب الدرهم وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان الشرط في البيع فالبيع فاسد كذا في التتارخانية \*  
 وسئل شمس الأئمة الاوزجندی عن دفع الى طبيب جارية مريضة وقال له عاجها بمالك فما برزاد  
 من قيمته بسبب الهمة فان زيادة لك ففعل الطبيب ذلك وبرأت الجارية فلما غلب على المالك اجر مثل  
 المعالجة وبخ الادوية والنفقة وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط \* دفع جارية مريضة الى  
 طبيب وقال عاجها فان برأت فما زاد من قيمتها بالهمة بيننا فعايجها حتى صحت له اجر المثل وقد مر ما انفق  
 في ثمن الادوية والطعام والكسوة ولا يملك حبسها الاستيفاء اجر المثل كذا في الوجيز لا كدرى \*  
 معلوم طلب من الصبيان ثمن الحمير او القصب او شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاؤا بدرهم فخطها المعلم  
 بدرهم نفسه او صرف بمضها الى حاجة نفسه او اشترى حصيرا وبعد استعملها زمانا رفعه وجهه في بيته  
 فله ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* الصغير يدفع الى المعلم شيئا من المأكول يحل أكله في الاصح  
 كذا في الوجيز لا كدرى \* قال الكرخي قال أحسبنا جميعا المعلم والاستاذ اللذين يسلم اليهما  
 السبي في مناعة اذا ضرب به بغير اذن أبيه او وصيه فمات ضمه او اما اذا ضرب به باذن الأب او الوصي  
 لم يضمنه وهذا اذا ضرب به بغير اذن أبيه او وصيه فمات ضمه او اما اذا ضرب به باذن الأب او الوصي  
 في الجوهرة النيرة \* وفي النوازل سئل عن رجل له أجير غير مدر له هل له أن يؤذبه اذ رأى منه  
 بطالة قال لا الا أن يكون أبوه قد أذن له في ذلك وذكر عن خلف بن أيوب انه سلم ابنه الى رجل في السوق  
 فرأى منه بطالة وشكا الرجل الى خلف وقال يؤذبه فقال نعم ثم قال له أن يؤذبه وقال المحسن رحمه  
 الله تعالى لا يؤذبه كذا في التتارخانية \* رجل دفع غلامه أو ابنه الى نساج واستأجره ليعمله عمل  
 التسج فأراد النساج أن يسلم الغلام الى نساج آخر ليعلم له ذلك العمل فمد قيل له ذلك وقيل ليس له  
 ذلك وهو الاصح كذا في الذخيرة \* لو قال أريد انسا بنا يكتب لي صكا فقال رجل ادفع الى شيئا فاني  
 أجده فدفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له أخذ ذلك الشيء كذا في القنية \* وقيل في الصكا اذا غلط  
 في جميع حدوده أو في بعضه فان لم يصلحه فلا أجر له وان أصلحه فلا أجر له ان رضى به فلا يكاتب أجر  
 مثله كذا في المحيط \* أمر صكا كاتبا يكتب له صك الشراء فأفتى العلماء بعدم صحته فلا شيء على الأمر  
 كذا في القنية \* يجوز للفتي أخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة غيره  
 أو لم يكن لان الكتابة ليست بواجبة عليه لان الواجب عليه الجواب اما باللسان أو بالكتابة ولغظ  
 بعضهم اذا حكم وطلب الاجرة ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي اذا كان في تلك البلدة غيره كذا  
 في فتاوى الغرائب \* ويجوز للقاضي أن يأخذ الاجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ  
 قدر ما يجوز أخذه لغيره كذا في الملتقط \* سئل شيخ الاسلام أبو الحسن السعدي رحمه الله عن مقدار  
 أجره الصكا كين فقال الوثيقة اذا كانت بمال يبلغ ألفا ففيها خمسة دراهم وان بلغ ألفين ففيها عشرة  
 دراهم

قوله فاني أجده بالمجيب  
 والدال المهمة المشددة  
 أي احسن عمله كما يؤخذ  
 من كتب اللغة اه معجمه  
 قوله ليكتب شهادته لعل  
 المراد بها خطه الذي  
 يكتب على الوثيقة والا  
 فالكلام في القضاة  
 لا الشاهد كذا في حواشي  
 للدر المختار اه معجمه

دراهم هكذا الى عشرة آلاف حتى يجب خسون درهما في عشرة آلاف ثم ما زاد في كل ألف درهم  
درهم يضم الى الخمسين الواجبة في عشرة آلاف وان كانت الوثيقة بأقل من الالف ان لمحقه من المشقة  
مثل ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة دراهم وان كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وان كان نصف  
ذلك ففيها درهمان ونصف وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هـ ذاك  
لنا السيد الامام الاجل الاستاذ أبو شجاع رحمه الله تعالى قال شيخ الاسلام هذا كأنه مروي عن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن بعض أصحابنا المتقدمين رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* وأما  
أجر كتاب القاضى وقسامه فان رأى القاضى أن يجعله على المحصوم فله ذلك وان جعله في بيت المال  
وفيه سعة فله ذلك وأجر هذه الصحيفة التي يكتب فيها دعوى المدعى وشهادة الشهود ان رأى القاضى  
أن يطلب ذلك من المدعى فله ذلك والاجعله في بيت المال وسئل بعضهم أجره السجل على من قال  
على المدعى وقال برهان الدين على المدعى عليه وقال قاضى خان على من استأجر الكاتب وان لم يستأجره  
أحد فعلى الذى أخذ السجل وأما أجره الرجالة فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون  
في المصر من نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة  
دراهم أو أربعة وذكر بعضهم أجره المنفص في بيت المال وقيل على المخرد كالسارق اذا قطعت يده  
فأجرة المجلاد والدمن الذى يحسم به العروق على الحارق لانه المسبب لو أمر القاضى رجلا بملازمة المدعى  
عليه لاستخراج المال ويسمى موكلًا فثوبته على المدعى عليه وقيل على المدعى هو الاصح المزكى بأخذ  
الاجر من المدعى وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع ان القاضى اذا بعث الى المدعى عليه  
بعلامة فحضرته عليه فامتنع وأشهد عليه المدعى على ذلك فأنبت عند القاضى بيعت اليه ثانيا فتكون  
مؤنة الرجالة ثانيا على المدعى عليه ولا يكون على المدعى بعد ذلك شيء فالخاص ان مؤنة الرجالة على  
المدعى في الابتداء فاذا امتنع واحتج اليه ثانيا يكون على المدعى عليه وكان هذا استحسن مال  
اليه للزجر والا فليقاس أن يكون على المدعى في الانتهاء كما في الابتداء فمحصل النفع له في المجالس وأما  
الذى يسمى صاحب المجلس والمجلاوز وهو الذى نصبه القاضى حتى يقعد الناس بين يديه وقيهم  
ويقعد الشهود وقيهم له ويرجر من سبى الادب فانه يأخذ من المدعى شيئا لانه يعمل له ما يقعد  
الشهود على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمن عدلين زائعين من الدراهم الرجعة  
في زماننا كذا في المحامى زاهدى \* وهكذا في فتاوى الغرائب \* أجره القسمة على عدد  
الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة المكي القاضى اذا تولى قسمة  
التركة لأجره وان لم يكف مؤنته من بيت المال وفي المحيط وشرح أبي ذر له الاجرا لم يكف مؤنته  
من بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال استاذى رحمه الله تعالى وما أجاب به ظهير الدين  
المرغيناني وشرف الأئمة المكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقنعون  
بأجر المثل كذا في القنينة \* رجل استأجر اجيرين يعملان له عمل الزراعة فيقول له عين لاحدهما  
يقربن ولا تحربقن فاستعمل أحدهما غير ما عين له فهلك ضمن المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر  
بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر از واية وبه كان يقضى شمس الأئمة السرخسى وفي  
مجموع التوازل رجل أودع عند رجل اجالا من الطعام ففرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاما له  
ثم ان المودع سأل المودع أن يرده عليه اجاله حتى يحمل الى مكة قد دفع اليه طعام نفسه ولم يعلم به فحمله  
المودع على ابنه حتى أتى مكة كان للمودع أن يأخذ طعامه ولا أجر عليه كذا في المحيط \* متولى الوقف  
أو الوصى اذا أجر مال اليتيم أو الوقف بأهل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام

قوله الرجالة بفتح الراء  
وتشديد الجيم جمع راجل  
وهو الذى لم يكن له ظهر  
يركبه كما في القاموس اهـ  
مصححه



الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب أجرة المثل بالغاما بلع عند بعض علماء ثا وعليه الفتوى الوصي اذا  
أنفق من مال اليتيم على باب القاضى في خصومة كانت على الصغير اوله قال الشيخ الامام ما أعطى  
الوصى من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدارا جازيلا وما كان على وجه الرشوة يكون ضامنا  
كذافي فتاوى قاضى خان \* ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بأمله واتباعه فأجر المثل على الرجل  
المتبوع كذا فى الوجيز للكردى \* مريض أجر داره بأقل من أجرة المثل جازية الاجارة من جميع  
المال ولا تعتبر من الثلث كذا فى الطهريه \* استأجر حائطا موقوفا على الفقراء وأراد أن يبني عليه  
غرفة من ماله وينفع بها من غير أن يزيد في أجرة المحابو على قدر ما استأجره فانه لا يطلق له البناء الا أن  
يزيد في أجرة فيحتسب باني على قدر ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هذا حائطا يكون  
معطلا في أكثر الاوقات وانما رغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة  
في الاجر كذا فى المحيط \* رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد فكسرها المحط بالقدوم  
والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان في ذلك ضرر يربى بالحجرة مثله ضرر انقصار  
والحداد والمتولى يجدم يستأجره تلك الاجرة كان على المتولى أن يمنع عن ذلك فان لم يمنع أخرجه  
من الحجرة ويؤجره من غيره وان كان لا يجدم يستأجره تلك الاجرة للمتولى أن يترك الحجرة في يده  
الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك البناء الوقف كذا فى فتاوى قاضى خان \* فى جامع الفتاوى ولوا استأجر  
حصارا كل شهر بعشرة فأجره شهر مع سرج المستأجر بعشرين درهما طاب له حصه السرج كذا  
فى التارخانية \* رجل استأجر محل مائة من رطب الى بلد كذا فيجف فى الطريق وعاد الى حسين فان  
كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان كان استأجر محل مائة من هنالى بلد كذا يسقط النقصان  
من الاجرة كذا فى جواهر الفتاوى \* رجل دفع الى رجل ثلاثة أوقار من ليخدمه ماصونا ويجعل  
الغنى من عسده وما يحتاج على أن يعطيه مائة درهم ففعل فالصاوبون رب الدمن وعليه أجر مثل عمله  
وغرامة ما جعل فيه كذا فى الخلاصة \* ولوا استأجر غلاما شهرا يعمل له عملا مسمى ثم قال له بلغ هذا  
الكتاب الى موضع كذا ولك درهمان لا يكون له أجران ولكن كانه فاسخه الاجارة فى قدر ما يبلغ  
الكتاب وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ  
الكتاب كذا فى التارخانية \* استأجر طاحونة وأجرها من غيره فأنه دم بعضها فقال المستأجر الاول  
لثانى أنفق فى عمارة هذه الطاحونة فأنفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثانى انه مستأجر  
وليس بمالك لا يرجع وان ظننه مالكا فيه روايتان فى رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفى رواية  
يرجع بدون الشرط كذا فى المحيط \* سئل أبو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر  
وربما يغلق باب الدار رب الاصطبل أراد رب الحجرة أن يمنع هل له أن يمنع قال له أن يغلق الباب  
فى الوقت الذى يغلق الناس فيه أبوابهم فى تلك المحلة كذا فى التارخانية \* رجل استأجره موضعا  
ليعمل فيه الدباغة والجيران يمنعون من ذلك قال انه ضرر عام (بازداند) كذا فى جواهر الفتاوى \*  
ثلاثة استأجروا على عمل بالشر كذا ففرض أحدهم وعمل الاخران ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا  
منطوعين فى نصيبه كذا فى السراجية \* (مردى آسبا مردى اجار منها دهمين آجر كند مها فرستاد  
بنزدك دهمين مستأجرا آرد كند آرد كرد مزد واجب نشودوا كركفته باشد آجر كه به بن آسبا آرد كن  
مزد واجب شود) كذا فى التارخانية \* (مردى را از غله دارد و كان خویش غله اى كذا  
شته ميبايت و غله دارد كذا آردن غله اى كذشته غله اى كذا طاعت مكر و دود و كند و كان يقاضى مراقت  
كرد قاضى دوكان مهر كرد در يندت كه بر بن دوكان مهر بوده باشد غله واجب شود باني جواب آنست

٢ يمنعون

٣ رجل اجار طاحونة لآخر  
وأرسل الآجر الى هذا  
المستأجر بر الطاحنة  
فطمعنه لا يحب الاجران  
قال الآجر طمعنه بهذه  
الرجح يجب الاجر

كفي به غله داره هر قاضي را نتواند افسكندن) فصار عن طاعى الانتفاع بالدار كان فيسقط عنه الاجر  
 وفيه نظر والصواب انه يجب الغلة \* (بافنده شانه بافند كي بمزد گرفته است هر روز بيسدل  
 معلوم وان بافنده در مغاك وقف بافند كي ميكرد ومتولى شانه را از جهت غله دوكان كرو بر چند روز  
 بداشت مرد شانه دران مدت كه در دست متولى بوده است واجب شود جواب آنست كه اگر بافنده  
 را قوت مقابل بافنده بماند و بماند شانه از متولى نيست في) وفيه نظر والصواب انه يجب كذا في الذخيرة \*  
 اذا استأجر أرضاً لزراً فزرع فاصطلمه أمة كان عليه أجر ما مضى وسقط عنه أجر ما بقي من المدة بعد  
 الاصطلام كذا في خزنة المفتين \* اذا باع الاجر المستأجر من أجنبي ثم ان المشتري دفع الثمن الى  
 المستأجر جهة مال الاجارة يتظر ان كان الاجر حاضرا كان متطوعا وان لم يكن حاضرا الا يكون متطوعا  
 كذا في التتارخانية \* الغاصب اذا أجزأ الدار والعبد ثم قال المصوب منه أنا امرتك بالاجارة فقال  
 الغاصب ما أمرتني كان القول قول المصوب منه ولو أجزأ الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال  
 المصوب منه كنت أجزأت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الابينة كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ولو غصب دارا فاجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان أفضل الغاصب  
 اذا أجزأ من غيره ثم ان المستأجر أجزأ من الغاصب وأخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب ان يسترد  
 الاجرة من المستأجر كذا في خزنة المفتين \* أخذ الاجر من رجل وأجزأه لاجرة للعاقدة ويتصدق بها  
 فان سلمها الاجر مع الدار الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك نهى المولى ويحل له أكلها  
 استحسانا لا قياسا كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل اشترى شجرة وقطعها فاستأجر  
 أرضا بضع فيها الاشجار حتى تبيس والأرض المستأجرة لما طرقت في أرض رجل آخر  
 فأراد يشتري الاشجار ان يرفق الأرض التي فيها طرقت الى الأرض المستأجرة  
 بجنسه به وحوالته وأراد صاحب الأرض أن يمنعه عن ذلك ليس لها  
 أن تمنعه كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر غلاما أو عرضا  
 وقبضه وأجزأه من البائع مدة معلومة بأجر معلوم  
 ثم استحق المشتري ممل به طالب المشتري  
 البائع بأجرة ما مضى من المدة فقد قيل  
 ينبغي أن لا يطالب كذا في الذخيرة \*  
 والله أعلم بالصواب \*  
 واليه المرجع  
 والمآب \*  
 ثم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس من أول كتاب المسكاتب

٣ طلب الرجل من  
 مستغل دكانه غلته  
 المستغلة فاطمة المستغل  
 في ادائها استحق من الغلة  
 فترافع معه صاحب  
 الدكان الى القاضي فحتم  
 القاضي على الدكان فهل  
 يجب الغلة في المدة التي  
 تكون فيها الدكان محتومة  
 أم لا الجواب لا لان المستغل  
 لا يقدر على رفع ختم القاضي  
 ٤ نساج استأجر آلة النسيج  
 ببدل معلوم في كل يوم  
 وهو يعمل في موضع من  
 محلات الوقف فأخذ  
 المتولى آلة النسيج رهنا على  
 غلته الذي كان وجبها  
 عنده أياما فهل يجب  
 الاجرة في تلك المدة التي  
 تكون فيها الآلة عند  
 المتولى الجواب ان لم  
 يكن للنساج قوة المقابلة  
 مع المتولى ولا يقدر على  
 أخذ الآلة منه فلا



